جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تطور السياسة الدولية

في القرنين التاسع عشر والعشرين

تأليف

الدكتور / **محمد السيد سليم**
أستـــاذ
كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـيـة
جامعة القـاهرة

الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

قسم العلوم السياسية

تطور السياسة الدولية

في القرنين التاسع عشر والعشرين

تأليف

الدكتور / **محمد السيد سليم**

أستاذ

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

تطور السياسة الدولية
فى القرنين التاسع عشر والعشرين

توزيع : **دار الفجر** للنشر والتوزيع
٤ شارع الأشقر - النزهة الجديدة - القاهرة
ف : ٢٩٤٤٠٩٤

رقم الايـداع بدار الكتب : ٨٠٣٧ / ٢٠٠٢

رقم التـرقيـم الدولـى : I.S.B.N. 977-279-357-1

حقوق التأليف والنشـر محفوظة للمؤلف ، ٢٠٠٢

يطلب الكتاب من الموزع أو المؤلف
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
الجيزة - جمهورية مصر العربية
ف : ٥٧١١٠٢٠
mohammedselim@hotmail.com

حقوق التأليف والنشر وكافة الحقوق الأخرى محفوظة للمؤلف . لا يسمح بنسخ أو طبع أو نقل أى جزء من الكتاب بأى وسيلة بدون الحصول على تصريح رسـمى مكتـوب مـن المؤلف ، ماعدا حالات الاقتباس المختصر .

مطبوع فى جمهورية مصر العربية .

تنفيذ طباعى : **دار الأمين** للطباعة والنشر والتوزيع
١٣ شارع البركة الناصرية - شارع نوبار - لاظوغلى - القاهرة
ت / ف : ٧٩٥٤٣٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

" يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا
وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ "

صدق الله العظيم

سورة الحجرات الآية (١٣)

إهــــداء

إلى زوجتى وأبنـائى

وحفـيدتـى نـــادين

المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
مقـــدمة الكتاب	س
الفصل الأول: الإطار التحليلى لدراسة تطور السياسة الدولية	١
مقدمة	٣
المبحث الأول : تعريف السياسة الدولية ومناهج دراسة تطورها	٤
المبحث الثانى : منهج النسق الدولى لدراسة تطور السياسة الدولية	١١
المبحث الثالث : خطة دراسة تطور السياسة الدولية	٢٤
خلاصة	٢٦
هوامش الفصل الأول	٢٧
الفصل الثانى : السياسة الدولية من مؤتمر وستفاليا وحتى مؤتمر فيينا ١٦٤٨ ـ ١٨١٥	٣١
مقدمة	٣٣
المبحث الأول : القوى المؤثرة على تطور السياسة الدولية	٣٤
المبحث الثانى : تفاعل الوحدات الدولية منذ صلح وستفاليا	٣٩
المبحث الثالث : النتائج الدولية للثورة الفرنسية	٥٤
المبحث الرابع : مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥	٦٠
خلاصة	٦٥
هوامش الفصل الثانى	٦٦
الفصل الثالث : السياسة الدولية من مؤتمر فيينا وحتى حرب القرم ١٨١٥ ـ ١٨٥٦	٦٩
مقدمة	٧١
المبحث الأول : الدول الجديدة فى السياسة الدولية	٧٢
المبحث الثانى : البنيان الدولى التعددى	٧٩
المطلب الأول : عودة الدور الفرنسى فى السياسة الدولية	٧٩
المطلب الثانى : الانقسام بين الدول المتحالفة	٨٠

المبحث الثالث : الإرهاصات الأولى للمؤسسات الدولية	٨٢
المبحث الرابع : الحركات القومية والتحررية فى أوروبا	٨٤
المبحث الخامس : أزمات الدولة العثمانية	٩٠
المطلب الأول : نشأة وانهيار الدولة المصرية الحديثة	٩٠
المطلب الثانى : الأزمات العثمانية والفارسية	٩٤
المبحث السادس : بدايات التوسع الاستعمارى المعاصر	٩٦
خلاصة	١٠٣
هوامش الفصل الثالث	١٠٥
الفصل الرابع : السياسة الدولية من حرب القرم وحتى الوحدة الألمانية ١٨٥٦ـ ١٨٧١	١٠٩
مقدمة	١١١
المبحث الأول : حرب القرم	١١٢
المبحث الثانى : الوحدة الإيطالية	١١٧
المبحث الثالث : الوحدة الألمانية	١٢٢
المطلب الأول : الحرب البروسية النمساوية	١٢٣
المطلب الثانى : الحرب البروسية الفرنسية	١٢٦
المبحث الرابع : استقلال كندا	١٣١
المبحث الخامس : تطور المؤسسات الدولية	١٣٣
المبحث السادس : القضايا الإستعمارية	١٣٤
المطلب الأول : التوسع الإستعمارى فى الشرق الأقصى وضم الهند	١٣٤
المطلب الثانى : التوسع الإستعمارى الفرنسى	١٣٨
خلاصة	١٤٢
هوامش الفصل الرابع	١٤٤
الفصل الخامس : المرحلة البسماركية فى السياسة الدولية ١٨٧١ـ١٨٩٠	١٤٧
مقدمة	١٤٩
المبحث الأول : نظام الأحلاف البسماركى	١٥٣

المبحث الثانى : الأزمة البلقانية وظهور الدول الجديدة ١٥٩
المبحث الثالث : الدول الجديدة ١٧١
المبحث الرابع : التوسع المؤسسى للسياسة الدولية ١٧٣
المبحث الخامس : التكالب الإستعمارى الأوروبى على أفريقيا وآسيا ١٧٤
المطلب الأول : دوافع التوسع الإستعمارى الأوروبى ١٧٤
المطلب الثانى : مجالات التوسع الإستعمارى الأوربى ١٧٨
الفرع الأول : التوسع الإستعمارى فى أفريقيا ١٧٨
الفرع الثانى : التوسع الإستعمارى فى آسيا ١٨٢
خلاصة ١٨٤
هوامش الفصل الخامس ١٨٦
الفصل السادس : السياسة الدولية من سقوط بسمارك وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى ١٨٩٠ ـ ١٩١٤ ١٨٩
مقدمة ١٩١
المبحث الأول : الدول الجديدة فى السياسة الدولية ١٩٤
المبحث الثانى : الإستقطاب الثنائى الدولى ١٩٦
المبحث الثالث : المؤسسات الدولية ٢٠٨
المبحث الرابع : إستكمال التوسع الإستعمارى ٢١٠
المطلب الأول : القضايا الإستعمارية فى أفريقيا ٢١٠
المطلب الثانى : التوسع الإستعمارى فى الوطن العربى ٢١٤
المطلب الثالث : القضايا العثمانية ٢١٨
المطلب الرابع : القضايا الإستعمارية فى شرقى آسيا ٢٢٢
المطلب الخامس : التوسع الإستعمارى الأمريكى ٢٢٩
المبحث الخامس : القضايا البلقانية ٢٣٦
خلاصة ٢٤٢
هوامش الفصل السادس ٢٤٥

الفصل السابع : الحرب العالمية الأولى وتسوياتها ١٩١٤ ـ ١٩١٩	٢٤٩
مقدمة	٢٥١
المبحث الأول : تفسير نشوب الحرب العالمية الأولى	٢٥٣
المبحث الثانى : دخول الدول المحايدة الحرب العالمية الأولى	٢٦٥
المطلب الأول : الدول التى انضمت إلى الحلف الثلاثى	٢٦٥
المطلب الثانى : الدول التى انضمت إلى الوفاق الثلاثى	٢٦٧
المبحث الثالث : خروج روسيا من الحرب العالمية الأولى	٢٧٤
المبحث الرابع : مسارات الحرب العالمية الأولى	٢٧٨
المبحث الخامس : نتائج الحرب العالمية الأولى	٢٨١
المطلب الأول : معاهدات الصلح ونشأة الدول الجديدة	٢٨١
المطلب الثانى : عيوب تسويات الحرب العالمية الأولى	٢٩٣
المطلب الثالث : الدول الجديدة	٢٩٤
المبحث السادس : التحول نحو المؤسسية العالمية : إنشاء عصبة الأمم	٢٩٨
خلاصة	٣٠١
هوامش الفصل السابع	٣٠٢
الفصل الثامن : الخصائص العامة للسياسة الدولية فى فترة ما بين الحربين العالميتين	٣٠٧
مقدمة	٣٠٩
خلاصة	٣٢١
هوامش الفصل الثامن	٣٢٣
الفصل التاسع : السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى ١٩١٩ ـ ١٩٢٩	٣٢٥
مقدمة	٣٢٧
المبحث الأول : الدول الجديدة والعامل الأفريقى-الآسيوى فى السياسة الدولية	٣٢٨
المطلب الأول : الدول الجديدة	٣٢٨
المطلب الثانى : الحركات القومية	٣٣٧
الفرع الأول : الحركات القومية فى العالم العربى	٣٣٨

الفرع الثانى : الحركات القومية الهندية	٣٤١
الفرع الثالث : الحركات القومية فى أفريقيا	٣٤٢
المطلب الثالث : قضية الخلافة الإسلامية	٣٤٥
المبحث الثانى : الاستقطاب الدولى الأوروبى	٣٤٩
المبحث الثالث : المؤسسات الدولية والأمن الجماعى العالمى	٣٥٢
المبحث الرابع : القضية الألمانية	٣٥٧
المبحث الخامس : دخول الاتحاد السوفييتى حلبة السياسة الدولية	٣٦٤
المبحث السادس : الدور الأمريكى فى السياسة الدولية	٣٦٩
المبحث السابع : تقليص الدور اليابانى فى الشرق الأقصى	٣٧٢
المبحث الثامن : تخلص الصين من القيود الخارجية	٣٧٦
خلاصة	٣٧٧
هوامش الفصل التاسع	٣٧٩
الفصل العاشر : **الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢**	٣٨٣
مقـدمة	٣٨٥
المبحث الأول : نشأة وخصائص الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى	٣٨٦
المبحث الثانى : نتائج الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى	٣٩٠
المطلب الأول : مشروع الاتحاد الجمركى بين ألمانيا والنمسا	٣٩٠
المطلب الثانى : نهاية التعويضات الألمانية	٣٩١
المطلب الثالث : تغير الفكر الرأسمالى	٣٩١
المطلب الرابع : البرنامج الجديد فى الولايات المتحدة	٣٩٢
المطلب الخامس : انتصار الجبهة الشعبية فى فرنسا	٣٩٤
المطلب السادس : وصول النازية إلى الحكم فى ألمانيا	٣٩٥
المطلب السابع : إنشاء الكومنولث البريطانى	٣٩٩
خلاصـــة	٤٠٠
هوامش للفصل العاشر	٤٠١

الفصل الحادى عشر : الطريق إلى الحرب العالمية الثانية السياسة الدولية مـن عـام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٣٩ ٤٠٣
مقــدمة ٤٠٥
المبحث الأول : الاستقطاب العالمى الثنائى ٤٠٦
المبحث الثانى : سباق التسلح الأوروبى ٤١٥
المبحث الثالث : السياسات التوسعية لدول المحور ٤١٧
المطلب الأول : قضية الحبشة ٤١٧
المطلب الثانى : قضية منشوريا والحرب اليابانية الصينية ٤١٩
المطلب الثالث : التوسع الألمانى ٤٢٢
الفرع الأول : قضية المستعمرات الألمانية السابقة فى أفريقيا ٤٢٣
الفرع الثانى : الأنشلوس ٤٢٦
الفرع الثالث : قضية تشيكوسلوفاكيا ٤٢٧
الفرع الرابع : القضية البولندية ٤٣٢
خلاصــة ٤٣٣
هوامش الفصل الحادى عشر ٤٣٥
الفصل الثانى عشر: الحرب العالمية الثانية ومحاولة إعادة تشكيل النظام العالمى ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ٤٣٧
مقدمة ٤٣٩
المبحث الأول : تفسير نشوب الحرب العالمية الثانية ٤٤٠
المبحث الثانى : تكريس القطبية الثنائية العالمية ٤٤٥
المبحث الثالث : تطورات الحرب العالمية الثانية ٤٤٧
المطلب الأول : مرحلة تفوق دول المحور ٤٤٧
المطلب الثانى : دخول الدول المحايدة والحليفة الحرب العالمية الثانية ٤٥٠
الفرع الأول : دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية ٤٥٢
الفرع الثانى : دخول الاتحاد السوفييتى الحرب العالمية الثانية ٤٥٣
الفرع الثالث : دخول اليابان والولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية ٤٥٦
الفرع الرابع : المفاجأة الاستراتيجية فى الحرب العالمية الثانية ٤٦٠

المطلب الثالث : هزيمة دول المحور ٤٦٢
المبحث الرابع : الحلفاء ومحاولة إعادة تشكيل النظام العالمى ٤٦٦
المبحث الخامس : نتائج الحرب العالمية الثانية. ٤٧٣
المطلب الأول : تدمير أوروبا وانهيار دورها فى السياسة الدولية ٤٧٣
المطلب الثانى : تسوية قضايا الحرب العالمية الثانية ٤٧٤
الفرع الأول : التسويات المفروضة على ألمانيا واليابان ٤٧٥
الفرع الثانى : معاهدات الصلح مع بعض الدول الأوروبية المهزومة ٤٧٦
الفرع الثالث : تسوية قضايا الدول الحليفة ٤٧٧
المطلب الثالث : أوروبا بين السلامين السوفييتى والأمريكى ٤٧٨
المبحث السادس : التحول من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة وبداية المؤسسية ٤٨٠
الإقليمية ٤٨٠
المطلب الأول : التحول من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة ٤٨٤
المطلب الثانى : انطلاق المؤسسية الإقتصادية العالمية ٤٨٦
المطلب الثالث : انطلاق المؤسسية الإقليمية ٤٨٧
خلاصة ٤٨٩
هوامش الفصل الثانى عشر
الفصل الثالث عشر : الخصائص العامة للسياسة الدولية من نهاية الحرب العالمية
الثانية حتى نهاية الاتحاد السوفييتى ٤٩٣
مقـدمة ٤٩٥
خلاصـة ٥١٤
هوامش الفصل الثالث عشر ٥١٥
الفصل الرابع عشر : السياسة الدولية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية
الاتحاد السوفييتى ١٩٤٥ ـ ١٩٩١ ٥١٧
مقدمة ٥١٩
المبحث الأول : إعادة تأهيل وإدماج الدول المهزومة فى السياسة الدولية ٥٢٠
المبحث الثانى : الوحدات الدولية الجديدة ٥٢٨

المطلب الأول : الدول الجديدة ٥٢٨
المطلب الثانى : اللا دول فى السياسة الدولية ٥٤٩
المبحث الثالث : القطبية الثنائية العالمية ٥٥٢
المطلب الأول : القطبية الثنائية الجامدة ٥٥٢
المطلب الثانى : القطبية الثنائية المرنة ٥٦٠
المبحث الرابع : عملية توازن الرعب ٥٦٢
المطلب الأول : الحرب الباردة ٥٦٦
المطلب الثانى : التعايش السلمى والرد المرن ٥٦٩
المطلب الثالث : الانفراج الدولى ٥٧٢
المطلب الرابع : الحرب الباردة الجديدة ٥٧٥
المبحث الخامس : سباق وضبط التسلح ٥٧٨
المبحث السادس : القضية الألمانية ٥٨٤
المبحث السابع : الصراعات الدولية ٥٩٤
المطلب الأول : الصراع الهندى- الباكستانى ٥٩٥
المطلب الثانى : الصراع الكورى ٥٩٩
المطلب الثالث : الصراع الفيتنامى ٦٠١
المطلب الرابع : الصراع العربى- الإسرائيلى ٦٠٤
المطلب الخامس : الصراع الأفغانى ٦٠٧
المطلب السادس : الصراع بين الشمال والجنوب ٦٠٩
المبحث الثامن : عمليات التكامل الإقليمى الدولى ٦١١
المطلب الأول : التكامل الأوروبى ٦١٢
المطلب الثانى : التكامل فى أمريكا اللاتينية ٦١٥
المطلب الثالث : التكامل الأسيوى ٦١٧
المطلب الرابع : التكامل الأفريقى ٦١٩
المبحث التاسع : صعود المؤسسات الدولية ٦٢١
المطلب الأول : أداء الأمم المتحدة ٦٢١

المطلب الثانى : توسع المؤسسية الإقتصادية العالمية ٦٢٣
المطلب الثالث : إنتشار التنظيمات الإقليمية ٦٢٤
المطلب الرابع : المنظمات الدولية غير الحكومية والاتفاقيات الدولية متعـــددة الأطراف ٦٢٦
خلاصة ٦٢٧
هوامش الفصل الرابع عشر ٦٢٩
الفصل الخامس عشر : السياسة الدولية فى عصر القطبية الأحادية والعولمة ٦٣٧
مقدمة ٦٣٩
المبحث الأول : نهاية الحرب الباردة، والكتلة الشرقية، والاتحاد السوفييتى ٦٤٠
المبحث الثانى : الصعود الأوروبى والآسيوى ٦٤٦
المبحث الثالث : بنية النسق العالمى : القطبية الأحادية ٦٤٨
المبحث الرابع : عملية العولمة ٦٥٠
خلاصة ٦٥٥
هوامش الفصل الخامس عشر ٦٥٦
خاتمة : تطور السياسة الدولية : الاتجاهات العامة، والدلالات النظرية ٦٥٩
الملاحق ٦٦٥
المؤلفات العلمية ٧٤٧

فهرس الأشكال والخرائط

ص

الشكل رقم ١/٥ : نظام الأحلاف البسماركى ١٥٤

الشكل رقم ١/١١ : نظام الأحلاف العالمى الثنائى (١٩٣٣-١٩٣٩) ٤١٤

خريطة رقم ١/٢ : توسع الإمبراطورية العثمانية حتى سنة ١٦٤٨ .... ٤٨

خريطة رقم ٢/٢ : ضعف الدولة العثمانية ٥١

خريطة رقم ٣/٢ : أوروبا طبقاً لإتفاقية فيينا سنة ١٨١٥ .... ٦١

خريطة رقم ١/٧ : أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى ٢٩١

خريطة رقم ٢/٧ : أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى ٢٩٢

فهرس الملاحق

الملحق رقم ١ : إتفاقية باريس سنة ١٨٥٦ ٦٦٧

الملحق رقم ٢ : معاهدة الضمان المجدد الموقعة فى ١٨ يونيو سنة ١٨٨٧ ٦٧٣

الملحق رقم ٣ : معاهدة المحالفة الإيطالية الألمانية النمساوية الموقعة في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ ٦٧٥

الملحق رقم ٤ : إتفاقية برلين سنة ١٨٧٨ ٦٧٧

الملحق رقم ٥ : وثائق الحلف الفرنسى - الروسى (١٨٩١-١٨٩٤) ٦٩٣

الملحق رقم ٦ : إتفاقية الحلف البريطانى اليابانى الموقعة فى لندن فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ ٦٩٩

الملحق رقم ٧ : بعض وثائق الوفاق الودى البريطانى الفرنسى الموقع في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ٧٠١

الملحق رقم ٨ : مشروع معاهدة بجورك المؤرخ فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٠٥ بين روسيا وألمانيا ٧٠٥

الملحق رقم ٩ : بعض نصوص إتفاقية الوفاق الروسى البريطانى المؤرخة في ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧ ٧٠٧

الملحق رقم ١٠ : المعاهدة الألمانية الروسية فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ ٧١١

الملحق رقم ١١ : اتفاقية سايكس- بيكو الموقعة فى مايو سنة ١٩١٦ ٧١٣

الملحق رقم ١٢ : اتفاقات لوكارنو الموقعة فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ٧١٧

الملحق رقم ١٣ : الميثاق الثلاثى الموقع بين ألمانيا، وإيطاليا، واليابان في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ٧٣٣

الملحق رقم ١٤ : ميثاق الأطلنطى الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٤١ ٧٣٥

الملحق رقم ١٥ : إعلان يالتا: بيان حول مؤتمر القرم لرؤساء حكومات الاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى الصادر في ١١ فبراير سنة ١٩٤٥ ٧٣٧

مقدمة الكتاب

موضوع هذا الكتاب هو تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين وبالتحديد خلال الفترة الممتدة من انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥، وحتى انهيار الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٩١. والهدف الذى نسعى إلى تحقيقه هو توصيف المعالم الكبرى للسياسة الدولية خلال تلك الفترة التاريخية ، وتحديد التحولات الكبرى فى تلك السياسة وتفسيرها، وذلك انطلاقا من اطار منهجى محدد يتعامل مع السياسة الدولية فى إطارها الجغرافى الأشمل .

ولعل نقطة البداية فى تحقيق هذا الهدف هى تحديد "التحولات" المفصلية فى السياسة الدولية ، وتقسيم تطورها على أساس تلك التحولات. ويثير ذلك قضية الإستمرار والتغير فى السياسة الدولية . بعبارة أخرى ما هى النقطة التى يمكن القول عندها أن هناك تحولاً جوهرياً فى السياسة الدولية . إذا استعرضنا أدبيات العلاقات الدولية لوجدنا أن دارسى تلك العلاقات قد حددوا عدداً من المؤشرات التى تشير إلى ان هناك تحولاً قد حدث فى السياسة الدولية . ومن أهم تلك المؤشرات هو عدد ونوعية الوحدات الدولية، ونمط توزيع القوة العالمى ، ونوع العمليات السياسية والقواعد التى تحكم العلاقات بين الوحدات الدولية[١] . إن هذه المؤشرات مستمدة من العناصر التكوينية للنسق العالمى ذاته. ويصبح السؤال أى من تلك المؤشرات أكثر أهمية؟ ونحن نميل إلى اعتبار ان المؤشر الرئيس للتحول فى النسق الدولى هو التغير فى هيكل توزيع القوة. أى ما إذا كان النسق العالمى نسقاً أحادى أم ثنائى أم متعدد القطبية، ذلك أن هذا المؤشر بذاته يتضمن بداخله المؤشرات الأخرى . فالتحول من بنيان دولى إلى آخر إنما يعنى بالضرورة تحولا فى عدد وطبيعة الدول الكائنة فى النسق الدولى، كما أنه يعنى تحولا فى طبيعة العمليات السياسية، والترتيبات المؤسسية الكائنة فى النسق الدولى. أى أن تغير هيكل توزيع القوة هو مؤشر حاكم يجر خلفه باقى المؤشرات . إلا ان التغير فى هيكل توزيع القوة فى النسق الدولى يحدث عبر فترات طويلة نسبياً ، مما يجعل من الصعوبة بمكان تقسيم تطور السياسة الدولية إلى فترات تاريخية يسهل التعمق فى فهم خصائصها. ومن ثم، فإننا نعتبر ان

التغير الجوهرى فى الخصائص الأساسية للنسق الدولى ، وهى وحدات النسق، وبنيانـــه، ومؤسســاته ، وعملياته الســياسية هو مؤشر لحدوث تغير فى مســار تطــور السياســة الدولية .

أما العنصر الثانى فى تحقيق الهدف من هذا الكتاب فهو "توصيف" خصائص كـــل مرحلة تاريخية. ويعنى ذلك أننا نحاول ان نحدد تلك الخصائص انطلاقـــا مـــن مفـاهيم ومتغيرات محددة سلفا. بهذا المعنى فإننا لا نقوم "بوصف" تطــور السياســة الدوليــة، أى رصد تسلسل الوقائع التاريخية. فهذه مهمة المؤرخين. ولكننا نحدد إطارا منـــهجيا معينـا نتصور أنه يتضمن المتغيرات الأساسية التى إذا تم تحديد خصائصها فى حقبــة تاريخيــة معينة، فإننا نكون قد استوعبنا الخصائص الحاكمة لتلك الحقبة[٢]. ومن ثــم، فــان فــهمنا لتطور السياسة الدولية إنما يتم فى إطار مفهومى محدد سنوضحه فى الفصــل الأول مــن هذا الكتاب مقارنة بالمناهج الأخرى المطروحة.

وفى الوقت ذاته، فإننا لا نقتصر على التوصيف، وإنما نحاول أن نفسر التحـــولات المفصلية، والمعالم الكبرى للسياسة الدولية بالعودة إلى نظريات العلاقات الدوليــة. وتفيــد تلك العملية ليس فقط فى فهم الوقائع التاريخية، ولكن أيضا فــى اختبــار مــدى صحــة النظريات السياسية الدولية. وبهذا المعنى، تصح مقولة أن التاريخ هو ميـــدان للتجريــب السياسى، ويقصد بذلك أن التاريخ مجال لاستخلاص النظريات واختبار صدقها. ولهذا، فقد حرصنا طوال صفحات الكتاب ليس فقط على استعمال مفـــاهيم ومتغــيرات النظريــات السياسية الدولية، ولكن أيضا الرجوع إلى تلك النظريات لتفسير الوقائع التاريخية.

أما العنصر الثالث فى إنجاز الهدف من هذا الكتاب فإنه يتعلـــق بتحديــد النطــاق الجغرافى – البشرى للسياسة الدولية . فقد جرى عرف معظم دراسات تطـــور السياســة الدولية على اعتبار أن تلك السياسة هى ما يصدر عن الفاعلين الأوربييـــن ، وأن مــاعدا هؤلاء هم مفعول بهم فى السياسة الدولية أى لا يرقون إلى مستوى الفاعلين المســتقلين[٣]. ومن ثم، فإن معظم دراسات السياسة الدولية تركز على أوربــا ، ولا تعتــبر أن الواقعــة التاريخية مهمة إلا إذا ارتبطت بأوربا بشكل من الأشكال. كذلك ، فــان تلــك الدراســات تتجاهل التفاعلات السياسية الدولية التى دارت خارج أوربا ، وأثرت فى السياسة الدوليــة

فى أقاليم معينة على الأقل. وقد حاولنا تفادى هذا التحديد التعسفى لنطاق السياسة الدوليـة، وفهم هذا النطاق على أنه يشمل كل الأقاليم الجغرافية – البشرية التى أنتجت أثاراً مهمـة على السياسة الدولية، حتى ولو لم تكن أوربا طرفا فيها . ولا يعنى ذلك محاولة رفع شأن فاعلين محدودى الأهمية إلى مستوى القوى الأوربية الكبرى بطريقة تعسفية ، ولكن يعنـى تحـديد الحجم الحقيقى لكل فاعل دولى بصرف النظر عن مـدى ارتباطـه بالظـاهرة الأوربية .

ولأخيرا ، فقد حرصنا على أن نضمن هذا الكتاب مجموعة من الوثائق التى تصورنا أنها بالغة الأهمية لباحثى العلوم السياسية . فقراءة نصوص الوثائق ينقل الباحث زمانيا إلى الحقبة التاريخية محل البحث مما يحقق التواصل الفكرى بين البـاحث ، وبيـن المرحلـة التاريخية محل الدراسة . ذلك أن معايشة أسلوب كتابة المعـاهدات والمراسـلات ومـا تتضمنه من مفاهيم ومصطلحات ينعكس بالضرورة على مدى فهم خصائص تلك المرحلـة التاريخية محل البحث . وقد قمنا بتجميع تلك الوثائق من مصادر مختلفة ثم إثباتها مع كـل وثيقة. وفى بعض الحالات قمنا بترجمة الوثائق إلى اللغة العربية.

وينقسم الكتاب إلى خمسة عشر فصلا. خصصنا الفصـل الأول لتحديـد الإطـار المنهجى الذى سنتبعه لدراسة تطور السياسة الدولية مقارنة بالأطر الأخرى المطروحـة، كما خصصنا الفصل الثانى منها لدراسة المعالم الأساسية لتطور السياسة الدولية منذ صلـح وستفاليا عام١٦٤٨ وحتى انعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥بشكل اجمالى بما فى ذلك تحديـد القوى الأساسية التى أثرت فى تطور السياسة الدولية خلال تلك المرحلة، حتى يمكن تبيـن طبيعة المشهد السياسى العالمى مع مطلع القرن التاسع عشر. أمـا بـاقى الفصـول فقـد خصصت لتطبيق الإطار المنهجى المقترح على فهم معالم السياسة الدولية حتى نهاية نظام القطبية العالمية الثنائية عام١٩٩١، وقد قسمنا تطور تلك السياسة إلى عدة مراحل تاريخيـة طبقا لمعايير محددة. وقد حرصنا على أن ينتهى كل فصل بخاتمة تسـتخلص العنـاصر الجوهرية للسياسة الدولية فى الحقبة التاريخية محل التحليل.ورغم أن هذا الكتاب يتوقـف عند سنة ١٩٩١، وهى السنة التى انتهى فيها الاتحاد السوفييتى إلا أننا سنحاول أن نقـدم رصدا عاما للسمات العامة لتطور السياسة الدولية خلال العقد التالى أى حتى سنة ٢٠٠١،

وهى السنة التى شهدت بدايات تحول جديد فى السياسة الدولية مع الهجوم على أراضـــى الولايات المتحدة الأمريكية. وسيكون ذلك فى الفصل الخامس عشر من الكتاب .

وأخيرا، فإننا سنختتم الكتاب بخلاصة كلية توضح الدلالات المتبادلـة بيـن تطـور السياسة الدولية ونظرية العلاقات الدولية .

ولا يسعنى إلا أن اشكر السيد / السيد صدقى عابدين على معاونته فـى المراجعـة النهائية للكتاب والسيدة / منى فاروق ، والسيد / محمد فايز فرحات على قيامهما بالمعاونة الصادقة فى عملية التحرير الفنى .

محمد السيد سليم

الجيزة ، مارس سنة ٢٠٠٢

هوامش المقــدمة

(١) Dina Zinnes,"Prereqiuistes for the study of system transformation" in Ole Holsti, P.Siverson, and A.George, eds, **Change in the International System**,(Boulder: Westview Press,1980), pp.3-22.

(٢) فى تعريف التوصيف والفارق بينه وبين الوصف راجع:
محمد السيد سليم، تصميم البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيــــق، فـــى ودودة بدران (محرر)، **تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية**، (القـــاهرة: مركـــز البحـــوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢)، ص ١٣٣.

(٣) Nisho Kanji, "Rewriting Japanese and world History", **Japan Echo,** (Tokyo) 24 (3)August 1992, pp.39-44.
كذلك أكدت باحثة ان دراسات التطور التاريخى للنظم الدولية اقتصرت علـــى الخـــبرة الأوربية.
نادية محمود مصطفى ، **العلاقات الدولية فى الإسلام ، المقدمة العامة للمشروع** (الجزء الأول، القاهرة : المعهد العالمى للفكر الإسلامى،١٩٩٦) ، ص٥٥ .

الفصل الأول

الإطار التحليلى
لدراسة تطور السياسة الدوليـة

مقـــدمة

قدمنا أن دراسة التاريخ بالنسبة لدارســـى علـــم السياســـة تختلـــف عنـــها بالنســـبة للمتخصصين فى التاريخ. ولعل أحد أوجه الاختلاف الجوهرية هى أن الدراسة التاريخيـــة لدارس علم السياسة تتم تأسيسا على أطر نظرية وتحليلية تمكن الدارس ليس فقط من فـــهم ترتيب الأحداث وتبويبها بشكل منهجي، وإنما أيضـــا مـــن اختبـــار بعـــض الفرضيـــات والنظريات المطروحة فى علم السياسة وفى علم العلاقات الدولية بالتحديد. ولهذا يصبـــح من المنطقى أن يتناول هذا الفصل تعريف موضوع الظاهرة محل البحث وهـــى تطـــور السياسة الدولية، وتحديد المناهج التى اتبعت لدراستها والانتقـــادات الموجهـــة إلـــى تلـــك المناهج، وأخيرا تحديد المنهج الذى سنطبقه فى هذا الكتـــاب، والإطـــار الزمنـــى الـــذى سيغطيه، وهو ما سنتناوله فى المباحث التالية .

المبحث الأول

تعريف السياسة الدولية ومناهج دراسة تطورها

يمكن القول انه لا يكاد يوجد اتفاق بين الدارسين حول تعريف السياسة الدولية. فالأستاذ هولستى يرى أن السياسة الدولية هى عمليات التفاعل بين دولتين أو أكثر مؤكدا على الصفة الحكومية لهذا التفاعل[١]. هذا بينما يشير بتشالا إلى أن السياسة الدولية هى "سلوك ساع إلى تحقيق الأهداف تقوم به الوحدات السياسية (كالدول) التى تتفاعل مع بعضها بشكل تنافسى وتعاونى فى نسق سياسى يتميز بغيبة الضوابط المركزية"[٢]. ومن الواضح أن بتشالا يركز على ارتباط السياسة الدولية بعملية تحقيق الأهداف من ناحية وعلى أن السياسة الدولية لا تتم بين الدول وحدها. ويذهب هوبكنز ومانسباك إلى الاتجاه ذاته حين يركزا فى تعريفهما للسياسة الدولية على عنصر تحقيق الأهداف، وعلى الطبيعة المزدوجة للسياسة الدولية (الصراع والتعاون)[٣]. أما ما يكل هاس،فإنه يعرف السياسة الدولية بأنها "ذلك الحيز من العلاقات الدولية التى توظف فيه القوة، والإجبار والمساومة لتحديد كيفية تخصيص الموارد العالمية بين مختلف الدول والتنظيمات الدولية "[٤]. ومن ثم يمكن القول أن السياسة الدولية هى مجموعة البرامج التى تسعى من خلالها الوحدات الدولية إلى التأثير فى بعضها البعض الآخر، وفى النسق الدولى عموما، بشكل يؤدى إلى خلق مناخ موات لتحقيق أهدافها.

والسياسة الدولية ذات طبيعة تفاعلية. وهى بذلك تختلف عن السياسة الخارجية التى تتميز بأنها أنشطة وحدة دولية واحدة فى النسق الدولى تجاه الوحدات الأخرى. والسياسة الدولية تحدث "بين" الوحدات الدولية، وليس داخلها، وإن كانت تتأثر بما يحدث داخل تلك الوحدات. كذلك، فالسياسة الدولية ترتبط بسعى الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها. وبذلك فهى عملية هدفية واعية تتميز عن العلاقات الدولية التى تنصرف إلى التفاعلات الدولية عموما. كذلك، فالسياسة الدولية لا تدور بين الدول وحدها وإنما تلعب "اللادول" دوراً مؤثراً كما أنها تظهر كوحدات مستقلة فى السياسة الدولية. ومن ذلك الشركات متعددة الجنسيات، وحركات التحرر الوطنى والتنظيمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

ويدور موضوع هذا الكتاب حول دراسة تطور السياسة الدولية عبر فترة تاريخية تبدأ من مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وتنتهى بنهاية نظام القطبية الثنائية العالمية سنة ١٩٩١. ويختلف الباحثون فى كيفية دراسة تطور السياسة الدولية عبر تلك الفترة الزمنية. وفى هذا الصدد يمكن رصد عدة مناهج أساسية لهذه الدراسة أهمها.

١. منهج التاريخ الدبلوماسى :

ويركز هذا المنهج على رصد تعاقب أحداث تطور السياسة الدولية واحدا تلو الأخر مع التركيز على الأحداث السياسية. ولا يهتم أنصار هذا المنهج بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية حيث أن كل اهتمامهم هو رصد وليس تفسير تطور السياسة الدولية. ومن ثم يأتى عرض تطور السياسة الدولية باعتباره سلسلة متصلة الحلقات من الأحداث السياسية ولكنها منعزلة عن إطارها الأوسع.

ولعل من أهم تطبيقات هذا المنهج هو كتاب فيشر تاريخ أوروبا فى العصر الحديث الذى ترجمه أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع إلى اللغة العربية.(٥)

هذا المنهج لا يفيد دارس العلوم السياسية إلا من حيث رصده للوقائع التاريخية. ولكن يعيبه، أنه لا يمكن هذا الدارس من تفسير تلك الوقائع ووضعها فى إطار نظرى يثبت أو يدحض بعض نظريات العلاقات الدولية، خاصة أن دارس العلوم السياسية يدرس التاريخ ليس لذاته ولكن باعتباره ميدانا لتجريب ولختبار النظريات السياسية.

٢. المنهج الأيديولوجي :

يذهب أنصار هذا المنهج إلى اتجاه معاكس لمنهج التاريخ الدبلوماسى، إذ يركزون على تفسير تطور السياسة الدولية من منظور أيديولوجي معين. فالوقائع التاريخية بالنسبة لأنصار هذا المنهج ليست ذات قيمة فى حد ذاتها، وإنما باعتبارها ميدانا لإثبات صحة أيديولوجية معينة. وهكذا، فإن نقطة البدء هى التسليم بأيديولوجية معينة تتضمن رؤية لطبيعة التطور التاريخى، ويتم رصد تطور السياسة الدولية من منظور الرؤى التى تقدمها تلك الأيديولوجية. ولعل المثال الأكثر وضوحا على ذلك هو عرض تطور السياسة الدولية من منظور الأيديولوجية الماركسية اللينينية. فهذه النظرية ترى أن تطور التاريخ هو عملية جدلية ناشئة عن الصراع الطبقى، وعملية مادية تاريخية مرتبطة بأسلوب الإنتاج (التطور التكنولوجى والعلاقات الإنتاجية). ومن ثم فإن عرض الأحداث التاريخية يركز

على الانتقال من مرحلة الشيوعية البدائية، إلى المرحلة الإقطاعية، ثم المرحلة الرأسمالية، التى تؤدى إلى المرحلة الاشتراكية والتى تنتهى بالتحول إلى المجتمع الشيوعى، وذلك من خلال عملية صراع طبقى ليس فقط داخل الدول وإنما أيضاً بين الدول. ولذلك، فإن لينين فى مؤلفه الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ركز على تطور الصراع الطبقى الدولى حول الموارد وعلى التطور التاريخى للرأسمالية نحو تركيز الملكية والتحول إلى الرأسمالية المالية. ورأى أن التطورات السياسية فى القرن التاسع عشر هى بمثابة عملية اقتصادية انتهت بظهور الاحتكارية الرأسمالية، والصراع حول تقسيم المستعمرات ثم الحرب العالمية الأولى.(٦) ولعل من أهم التطبيقات المعاصرة لهذا المنهج كتاب أفانا سييف، وماكاروفا، وميناييف، وهم مجموعة من المنظرين السوفييت بعنوان أسس الاشتراكية العلمية الصادر سنة ١٩٦٩. والكتاب يعرض لتطور السياسة الدولية طبقاً للتحليل الماركسى- اللينينى. فيشير المؤلفون إلى أن الرأسمالية العالمية قد مرت بثلاث أزمات عامة وأن حقبة النصف الثانى من القرن العشرين تشهد أفول الرأسمالية، وتعاظم الاشتراكية.(٧) ومن أمثلة تطبيقات هذا المنهج أيضا المجلدات الأربعة التى ألفها عبد العزيز محمد الشناوى بعنوان، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، حيث يعرض تطور السياسة الدولية من منظور المؤامرة الدولية على الدولة العثمانية وعلى الإسلام ذاته.(٨)

ولعل المعضلة الكبرى التى تواجه هذا المنهج هى رؤيته لتطور السياسة الدولية من منظور أيديولوجى. ومن ثم يميل هذا المنهج إلى تفسير الظواهر من زاوية إثبات حجة مقولات الأيديولوجية، مع تجاهل الوقائع التاريخية التى ترفض تلك المقولات أو إعادة بنائها بما يثبت حجيتها. ومن ثم فإن هذا المنهج لا يرصد تطور السياسة الدولية ويفسرها وإنما ينظر إلى هذا التطور من زاوية الأيديولوجية. وبذلك فإنه ينتهى إلى تشويه الرصد والتفسير .

٣ ـ منهج القوى الكبرى :

يتأسس منطق هذا المنهج على أنه فى كل حقبه تاريخية معينة تسيطر قوة كبرى، أو ائتلاف من مجموعة من القوى الكبرى، وأن فهم تطور السياسة الدولية يكمن فى فهم طبيعة القوى الكبرى المسيطرة على النظام الدولى فى حقبة معينة، من حيث مكونات تلك القوة وكيفية توظيفها لتحقيق أهداف معينة. وأخيراً فإن تطور السياسة الدولية ليس

إلا عملية تعاقب صعود أو سقوط القوى الكبرى، وأن الدراسة العملية لهذا التطور تتطلب فهم أسباب ومحددات هذا الصعود أو السقوط. فالثورة الصناعية مثلا أدت إلى صعود القوة الأوروبية وفى مقدمتها بريطانيا، كما أن نهاية القرن التاسع عشر شهدت تراجع القوة الأوروبية وصعود القوة الأمريكية التى هيمنت طوال القرن العشرين بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية إذ أضعفتا أوروبا بالمقارنة بالولايات المتحدة. ويعد كتاب صعود وسقوط القوى الكبرى الذى وضعه بول كيندى سنة ١٩٨٧ خير تعبير عن هذا المنهج فى فهم تطور السياسة الدولية (٩). يتميز هذا المنهج بأنه يقدم رؤية فكرية واضحة لتطور السياسة الدولية، ولكن يعيبه أن تلك الرؤية تميل إلى التركيز على القوى المسيطرة على النظام الدولى فى حقبة معينة، وبذلك فهو يتجاهل دور القوى الوسيطة والصغيرة، والتى ربما تضطلع بدور مهم ولكنه غير مباشر فى السياسة الدولية. كما يميل إلى تصوير السياسة الدولية على أنها صراع بين القوى الكبرى.

٤ـ منهج الدورات التاريخية الكبرى :

هذا المنهج هو استطراد لمنهج القوى الكبرى مع إضافة جوهرية أساسها هو النظر إلى العملية التاريخية باعتبارها عملية تتم عبر دورات كبرى. ينطلق هذا المنهج من أن تطور السياسة الدولية يسير وفقا لمنطق تاريخى معين قوامه أن هناك دورات كبرى Long cycles للتطور السياسى الدولى، هذه الدورات تتميز بأنها تتم عبر فترة تاريخية زمنية طويلة. وفى كل فترة تاريخية تسيطر قوة كبرى. ومن ثم فإن هذا المنهج هو امتداد لمنهج القوى الكبرى ولكن مع إضافة أساسية وهى تصور أن صعود وسقوط القوى الكبرى يسير طبقا لدورات تاريخية متكررة يمكن توقعها. وعلى سبيل المثال، فإن مودلسكى، أحد أبرز ممثلى هذا المنهج، يرى أنه يمكن التمييز بين خمس دورات كبرى فى تطور السياسة الدولية، تتميز كل منها بهيمنة قوة كبرى ووجود متحدى رئيس لهذه القوة. هذه الدورات هى: الدورة البرتغالية (١٤٩٤-١٥٦٠)، وكانت أسبانيا هى المتحدى الرئيسى، والدورة الهولندية (١٥٨٠-١٦٦٠) وكانت فرنسا هى المتحدى، والدورة البريطانية الأولى (١٦٨٨-١٧٦٣) وتحدتها فرنسا أيضا، والدورة البريطانية الثانية (١٧٩٢-١٨٧٣) وتحدتها ألمانيا، ثم الدورة الأمريكية منذ سنة ١٩١٤، وكان الاتحاد السوفيتى هو الدولة المتحدية (١٠).

يتميز هذا المنهج بأنه لا يدرس التاريخ كوقائع وإنما كأنماط متكررة كما أنه يحاول أن يقدم تفسيرات لهذه الأنماط نابعة من حركيات الدورات التاريخية. ولكن هذا المنهج، كسابقه، يفترض أن دراسة تطور السياسة الدولية إنما سيتم عبر دراسة فترات تاريخية طويلة (خمسة قرون على الأقل). ولما كانت الفترة التاريخية التى سنركز عليها تقل عن قرنين من الزمان (١٨١٥-١٩٩١) ، فإن هذا المنهج لا يلائم تلك الفترة .

٥ـ منهج " التاريخ العالمى للأنساق الدولية " :

يفترض هذا المنهج أن النسق الدولى هو الظاهرة المحورية فى السياسة الدولية، وأنه فى خلال القرون الخمسين الأخيرة شهدت البشرية العديد من الأنساق الدولية. ومن ثم، فإن الهدف الذى يسعى إليه هذا المنهج هو بلورة نظرية شاملة للعلاقات الدولية تستند إلى رصد وفهم الأنساق الدولية التى نشأت وتطورت خلال الخمسة آلاف سنة الأخيرة. ومن ثم، فإن هذا المنهج يسعى فهم إلى كيف تطورت الأنساق الدولية عبر عملية التطور التاريخى الشامل، أى فى أماكن جغرافية متباينة، وعبر مسافات زمنية أبعد من التركيز على مؤتمر وستفاليا سنة ١٦٤٨ باعتباره نقطة التحول نحو النسق الدولى الراهن. ومن ثم، يقدم بيوزان وليتل، اللذان طرحا هذا المنهج فى كتابهما الأنساق الدولية فى التاريخ العالمي، رؤية للنسق الدولى باعتباره متضمنا عدة عناصر هى الوحدات، والقدرة التفاعلية، والعمليات البنية[١١].

يشكل منهج التاريخ العالمى للأنساق الدولية تقدما جوهريا فى نظرية العلاقات الدولية. ذلك أنه أدخل البعد التاريخى فى بناء تلك النظرية، كما أنه قدم منهجا لبناء تلك النظرية قوامه التركيز على تطوير النسق الدولى. كذلك، قدم هذا المنهج مفهوما محدداً لعناصر النسق الدولى التى يتم دراستها عبر المراحل المختلفة للتطور التاريخى. بيد أن هذا المنهج أميل إلى التركيز على دراسة الأنساق الدولية منه إلى تحليل تطور السياسة الدولية. ولذلك، فهو يركز على دراسة تلك الأنساق حتى فى المراحل التى لم تكن السياسة الدولية فيها قد تبلورت.

٦ـ منهج الواقعية السياسية:

يركز هذا المنهج على دراسة تطور السياسة الدولية من منظور مدرسة الواقعية السياسية فى تحليل العلاقات الدولية. وتنطلق هذه المدرسة من عدة مقولات أساسية أهمها

أن السياسة الدولية هى عملية صراعية أساسها الصراع بين القوى الكبرى من أجل الحصول على مصادر القوة، وأن النظام الدولى هو نظام فوضوى يفتقر إلى نقطة توازن نتيجة عدم وجود سلطة عليا تنظم حركته، كما أن الدول هى القوى الوحيدة فى هذا النظام. إذ لا يعتد بأى وحدات دولية لا تأخذ شكل الدولة لأنها لا تمتلك مصادر القوة. ومن ثم فإن الموضوعات الكبرى فى السياسة الدولية طبقا لهذا المنهج هى تلك المتعلقة بالحروب والأحلاف الدولية، وسعى القوى الكبرى نحو الهيمنة بكل الطرق. ومن ثم فإنه يميل إلى تغليب الجانب الصراعى فى السياسة الدولية، إذ تبدو تلك السياسة كما لو أنها عملية مستمرة من الصراع بين القوى الكبرى بيد أن الميزة الأساسية لهذا المنهج هى ميل أنصاره إلى عدم إهمال تفسير الظواهر السياسية الدولية، أى الاهتمام بمحددات تلك الظواهر. بيد أن تلك التفسيرات ذاتها غالبا ما ترتبط بفكر المدرسة الواقعية السياسية. ولعل من أهم الأمثلة على تطبيقات هذا المنهج المؤلف المشهور لبيير رونوفان تاريخ العلاقات الدولية، (١٨١٥-١٩٤٥) والذى ترجمه إلى العربية د. جلال يحيى ونشرته دار المعارف على جزئين، وكذلك كتاب د. سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين والذى غطى الفترة من سنة ١٨٩٠ وحتى سنة ١٩١٨[١٢].

٧ـ منهج التحليل الكمى للسياسة الدولية :

تتفق المناهج الخمس السابقة فى أنها تلجأ إلى الأسلوب الوصفى التقليدى فى رصد تطور السياسة الدولية. ويقصد بذلك أن الباحث يقوم برصد الوقائع وإعادة ترتيبها بشكل سردى وربما تفسيرها. أما منهج التحليل الكمي للسياسة الدولية Quantitative International Politics فإنه يتخذ مسلكا مغايرا تماما. فهذا المنهج لا يهدف إلى رصد تطور السياسة الدولية وإنما إلى التوصل إلى النتائج العامة الممكن استخلاصها من تطور السياسة الدولية باستعمال أدوات التحليل الكمى، كما يهدف إلى بناء نظريات للعلاقات الدولية أو اختبار مدى صحة تلك النظريات. ومن ثم، يبدأ هذا المنهج فى بعض الحالات بفرضية نظرية معينة، ثم تجميع الوقائع التاريخية من ميدان السياسة الدولية عبر فترة تاريخية طويلة نسبيا، وتحويل تلك الوقائع إلى أرقام إحصائية تجميعية، ثم إجراء الاختبارات الكمية على تلك الأرقام. وفى بعض الحالات، يبدأ الباحث برصد وتحليل للبيانات التاريخية الإحصائية ثم استخلاص النتائج من تلك البيانات[١٣].

ويعتبر ديفيد سينجر، أستاذ العلاقات الدولية، وميلفن سمول أستاذ التاريخ أشهر من طبقا هذا المنهج بالتعاون بينهما. ولعل من أهم تطبيقات هذا المنهج هو الدراسة التى نشراها سنة ١٩٦٨ عن اختبار العلاقة بين الأحلاف الدولية، ونشوب الحروب، بمعنى هل يؤثر تغير عدد الأحلاف الدولية فى النسق العالمى على احتمال نشوب الحروب بين الدول الداخلة في الأحلاف. قام سينجر وسمول باختيار الفترة من سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٩٤٥، وجمعا عدد الأحلاف الدولية التى نشأت فى النسق العالمى فى كل سنة من سنوات هذه الفترة، والحروب الدولية التى نشأت فى فترة زمنية تالية، وأجريا اختبارات إحصائية حول الارتباط بين الأحلاف الدولية، والحروب الدولية. وقد وجد الباحثان أن زيادة عدد الأحلاف الدولية فى القرن التاسع عشر كان مرتبطا بتناقص عدد الحروب الدولية، بينما أدت زيادة تلك الأحلاف فى القرن العشرين إلى زيادة عدد الحروب[١٤].

كذلك درس ولاس العلاقة بين سباقات التسلح، واحتمال نشوب الحروب بين الدول الداخلة فى السباق خلال الفترة الممتدة من سنة ١٨٢٠حتى سنة ١٩٦٤. وقام بإجراء الاختبارات الإحصائية بين متغيرى سباق التسلح والحروب الدولية. وقد وجد ولاس أن ٨٥% من الصراعات الدولية المسبوقة بسباق للتسلح انتهت بنشوب الحرب، بينما انتهت ٤% من الصراعات الدولية غير المسبوقة بسباق التسلح بتلك الحروب، مما يعنى وجود علاقة ارتباطيه بين المتغيرين[١٥].

وقد أسهم هذا المنهج فى تجسير الفجوة بين التاريخ السياسى من ناحية، ونظرية العلاقات الدولية من ناحية أخرى، كما أنه انتهى إلى نتائج أثرت تلك النظرية، والأهم من ذلك أنها نتائج يمكن مراجعة صحتها والتحقق من صدقها. كما أنه قدم للباحثين مجموعة ضخمة من البيانات الإحصائية التاريخية التى تعد أساسا اليوم لدراسة الفترات التاريخية محل التحليل. ولكن هذا المنهج بالغ فى الاعتماد على المعالجة الكمية للوقائع التاريخية على حساب تفسير النتائج التى تم التوصل إليها. وعلى سبيل المثال، فإن سينجر وسمول لم يوضحا لماذا اختلفت علاقة الأحلاف بالحروب فى القرن التاسع عشر عن تلك العلاقة فى القرن العشرين. وفى بعض الحالات كان الاعتماد على "استقرار" البيانات التاريخية بعد معالجتها إحصائيا دون وجود إطار نظرى للدراسة. هذا بالإضافة إلى التكلفة الباهظة لتطبيق هذا المنهج والمتمثلة فى تحويل البيانات التاريخية إلى أرقام يمكن معالجتها إحصائيا.

المبحث الثانى

منهج النسق الدولى لدراسة تطور السياسة الدولية

يتضح من استعراض مناهج تطور السياسة الدولية أنها قد تفاوتت فى الاقتراب من ظاهرة السياسة الدولية، استنادا إلى الخلفية الفكرية لمن صاغوا تلك المناهج، أو الهدف المراد تحقيقه من دراسة تطور السياسة الدولية. وقد أسهمت تلك المناهج فى إثراء أدبيات تطور السياسة الدولية، وتعميق فهمها حتى أصبح من الممكن فهم الظاهرة السياسية الدولية من مداخل مختلفة.

بيد أن تلك المناهج تشوبها بعض المثالب التى ربما تجعلها غير صالحة لدراسة تطور السياسة الدولية من زاوية نظرية العلاقات الدولية. فنحن فى حاجة إلى منهج غير أيديولوجى يمكننا من "تبويب" وتنظيم أحداث السياسة الدولية عبر حوالى قرنين، فى إطار منهجى يمكن من خلاله أيضا "تفسير" تلك الأحداث فى ضوء نظريات العلاقات الدولية من ناحية، واستخلاص دلالاتها بالنسبة لتلك النظريات.

ولهذا فإننا سنتبع فى هذا الكتاب منهجا نسقيا أساسه أن السياسة الدولية تنشأ وتتطور فى إطار نسق دولى معين International system كما أنها تنطلق من عناصره الرئيسة. ومن ثم فإن السياسة الدولية فى مرحلة تاريخية معينة يتطلب التعرف على ماهية تلك العناصر وكيفية تفاعلها.

ويمكن القول ان النسق الدولى ينطوى على أربعة عناصر رئيسة يكمن فى رصدها تبويب وفهم واقع السياسة الدولية فى مرحلة معينة وتفسيره. وهذه العناصر هى[١٦]:

١ - <u>الوحدات</u> : ويقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق. فبحكم التعريف ينطوى النسق على فاعلين أو أكثر فى حالة من التفاعل. كما أنه عادة ما ينطوى على أنساق فرعية متفاعلة مع بعضها البعض ومع النسق الكلى.

٢ - <u>البنيان</u> : ويقصد به كيفية توزيع المقدرات، وبالتالى ترتيب الوحدات المكونة للنسق بالنسبة لبعضها البعض أى أنه ينصرف إلى "مبدأ الترتيب" فى النسق. والواقع أن البنيان هو الذى يجعل من الممكن النظر إلى النسق باعتباره وحدة مترابطة. إذ أنه يحدد طبيعة العلاقات التفاعلية النمطية بين وحدات النسق. ومن المهم أن نلاحظ أن

البنيان والوحدات فى حالة من التفاعل الدائم، بما يسمح لنا بدراسة أثر البنيان على سلوك الوحدات.

٣ - المؤسسات : ويقصد بها مجموعة القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية التى تنظم سلوك الفاعلين الدوليين. ويشمل ذلك التنظيمات الدولية، والقواعد القانونية المستقرة فى النسق الدولى.

٤ - العمليات : وتنصرف إلى الأنشطة السياسية المستمرة التى تتم فى النسق الدولى فى إطار الهيكل والمؤسسات، كعمليات الحرب الباردة والانفراج الدولى، وتوازن القوى وغيرها.

وتنشأ تلك الأبعاد من إطار أنماط معينة للإنتاج ومستوى معين للتطور التكنولوجى، وفى إطار حضارى وثقافى معين. فامتلاك بعض الدول النامية التقدم التكنولوجى فى حقبة معينة يعطيها ميزة نسبية على القوى الأخرى كما حدث بالنسبة لبريطانيا فى عصر الثورة الصناعية. كذلك، فإن التفاعل الدولى يتأثر بأنماط العلاقات الحضارية والثقافية. فالعداء الروسى التقليدى للدولة العثمانية، كان نابعاً من الصراع الدينى الثقافى بين الدولتين، والصراع العثمانى - الفارسى كان متأثراً إلى حد بعيد بالخلاف المذهبى السنى - الشيعى. ولهذا فإننا عند تناولنا لتطور السياسة الدولية فى حقبة معينة سنحاول أن نبين مدى تأثر هذا التطور بمستوى التطور التكنولوجى، والخصائص الحضارية والثقافية للشعوب.

ويقودنا ذلك إلى التعرف على العناصر الرئيسة للنسق الدولى وعلاقتها بالسياسة الدولية .

أولاً : الوحدات الدولية

أن نقطة البدء فى فهم السياسة الدولية هى معرفة الوحدات السياسية الفاعلة فى النسق الدولى فى المرحلة التاريخية. ما هى القوى الجديدة التى ظهرت على المسرح الدولى ؟ وما هى القوى التى اختفت من هذا المسرح ؟ فالملاحظ أن كل مرحلة تاريخية معينة تشهد ظهور واختفاء مجموعات معينة من الوحدات السياسية، بل وظهور أنماط جديدة من تلك الوحدات. فقد اتسمت السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر بظاهرتين رئيستين، الأولى هى أن الدولة كانت هى الفاعل الوحيد فى النسق الدولى، والثانية هى سيطرة عدد محدود من الدول الأوربية الكبرى على النسق الدولى (بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، وألمانيا، والنمسا) مما أعطى للسياسة الدولية طابعا "أوروبيا".

بيد أن النسق الدولى بدأ يشهد ظهور وحدات جديدة فاعلة فى النسق الدولى لا تتخذ شكل الدولة كالمنظمات الدولية، وحركات التحرر الوطنى، والشركات الدولية وغيرها من الوحدات التى بدأت تؤثر فى النسق الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. من ناحية ثانية ظهرت مجموعة جديدة من الدول غير الأوروبية فى أواخر القرن التاسع عشر، كاليابان، والولايات المتحدة، ثم مجموعة الدول الأفريقية والآسيوية بعد الحرب العالمية الأولى .

ما أهمية فهم واقع الوحدات الدولية بالنسبة لفهم واقع السياسة الدولية فى مرحلة معينة؟ يؤثر عدد الفاعلين الدوليين الكائنين فى النسق الدولى على السياسة الدولية على مستويين: مستوى غير مباشر وذلك من خلال تأثيره على استقرار النسق الدولى، ومستوى مباشر من خلال تأثيره على السياسات الخارجية للفاعلين. ويؤثر عدد الفاعلين المشاركين فى النسق الدولى على درجة استقرار النسق، وعلى احتمالات الحرب والسلام، ويختلف دارسو العلاقات الدولية فى تحديد أثر تعدد وحدات النسق الدولى على استقراره. فهناك اتجاه يتبناه والتز مؤداه أنه كلما قل عدد الفاعلين الرئيسين فى النسق الدولى، كلما قل احتمال الحرب، وكلما زادت درجة استقرار النسق. تنطلق تلك النظرة من افتراض أن وجود عدد محدود من الفاعلين الدوليين يجعل من الميسور تحديد نقاط الخلاف والاتفاق بينهم، وبالعكس كلما زاد عدد الفاعلين الدوليين كلما زادت حدة التفاعلات وتعددت المشكلات وأصبح من العسير التوصل إلى اتفاق(١٧).

أما الاتجاه الثانى، وهو الذى يتبناه دويتش وسينجر، فيؤكد أن ازدياد عدد الفاعلين الدوليين يزيد من استقرار النسق الدولى. فمع وجود عدد كبير من الفاعلين الدوليين يزداد حجم التفاعل العام الذى يدخل فيه الفاعل الدولى الواحد، وبذلك يتشتت حجم الانتباه الذى يوجهه كل فاعل دولى إلى أى فاعل آخر. ويفترض هذا الاتجاه أن تصاعد الصراع بين أى وحدتين دوليتين يتطلب ان توجه كل منهما ما بين ١٠ %، ١٥ % من انتباه صانعى السياسة الخارجية كل من الدولتين للدولة الأخرى، كما أن تركيز الانتباه نحو دولة معينة يزيد من حساسية تلك الدولة لأى تصرف يصدر من الدولة الأخرى. فإذا تشتت الانتباه، قلت الحساسية. ومن البديهى أنه كلما زاد عدد الفاعلين الدوليين كلما قلت نسبة الانتباه الموجه إلى فاعل دولى واحد(١٨).

والواقع أن أثر عدد الفاعلين الدوليين على استقرار النسق الدولى يختلف باختلاف الأبعاد المكونة لمفهوم الاستقرار أو عدم الاستقرار. وفى هذا الصدد يميز الدارسون بين

أثر عدد الفاعلين على احتمال حدوث حرب عالمية وبين أثر العدد على احتمال حدوث صراعات محلية محدودة. فإذا قل عدد الفاعلين الدوليين المؤثرين، أو تمحورت الدول الكائنة فى النسق الدولى فى كتل دولية محدودة، فإن احتمال الصدام العالمى الشامل يصبح واردا إلى حد كبير، كما تقل أهمية الصراعات المحلية إذ ينظر إليها كمقدمة للمواجهة الشاملة. وبالعكس، إذا ازداد عدد الفاعلين الدوليين وتعددت الكتل الدولية، فإن احتمالات الصراعات المحدودة تزداد، ولكن احتمالات الحروب الشاملة تصل إلى حد كبير، ما لم يمتلك هؤلاء الفاعلون أسلحة نووية. ففى تلك الحالة تنعدم احتمالات الحروب الشاملة. ورغم ازدياد احتمالات الصراعات المحدودة، فإن الاستقرار العام للنسق الدولى لا يتأثر بدرجة كبيرة[١٩].

ولذلك فإنه من المهم بمكان التعرف على الوحدات الكائنة والمؤثرة فى النسق الدولى فى مرحلة تاريخية معينة كمقدمة لفهم طبيعة السياسة الدولية فى تلك المرحلة .

ثانياً : البنيان الدولى

البنيان هو مفهوم تنظيمى ينصرف إلى ترتيب وحدات النسق الدولى فى علاقاتها ببعضها البعض[٢٠]. ويتحدد البنيان الدولى على أساس كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية، وعلى درجة الترابط بين تلك الوحدات. ويقصد بتوزيع المقدرات فى هذا الصدد نمط توزيع الموارد الإقتصادية ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولى. ذلك أن نمط توزيع الموارد الإقتصادية – بالمفهوم الشامل – يحدد كثيراً قدرة الوحدة الدولية على التصرف إزاء الوحدات الأخرى، وعلى تنفيذ أهداف سياستها الخارجية. ومن ثم، فإنه يحدد ترتيباً معيناً للوحدات داخل النسق الدولى إزاء بعضها البعض. بيد أن هذا الترتيب يتأثر كذلك بنمط توزيع القيم والاتجاهات السياسية بين وحدات النسق لأن هذا النمط يحدد طبيعة التحالفات والائتلافيات الممكنة والقائمة فى النسق الدولى، وطبيعة أدراك كل وحدة للوحدات القائمة الأخرى. فتشابه القيم والاتجاهات السياسية بين الصين الشعبية، وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى من ناحية، وبين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من ناحية أخرى خلال الخمسينات أدى إلى اعتبار كل مجموعة بمثابة كتلة دولية واحدة، ومن ثم إلى وصف البنيان الدولى بأنه ثنائى القطبية. وبالتالي فإن طبيعة البنيان الدولى لا تتحدد فقط بناء على نمط توزيع الموارد، وإنما أيضا بناء على تشابه أو تفاوت قيمها السياسية. ولذلك، فإن تفاعل هذين العنصرين، توزيع الموارد الإقتصادية، وتوزيع للقيم والاتجاهات السياسية، يحدد نمط توزيع المقدرات،

وبالتالى ترتيب الوحدات إزاء بعضها البعض. كذلك يتميز البنيـــان الدولـــى بصفـــــة الترابـــط بين مختلـــف الوحدات الدولية. فلا يمكن تصـــور وجـــود البنيان بدون وجود درجة معينة من الترابط بين وحداته الرئيسه على الأقل.

وانطلاقاً من هذا المفهوم للبنيان الدولى، يميز دارسو العلاقات الدولية بيـــن ثلاثـــة أشكال رئيسه من الأبنية الدولية.

أولاً : القطبية الأحادية Unipolarity

يتميز البنيان الأحادى القطبية بقدر كبير من تركز الموارد فـــى دولـــة واحـــدة أو مجموعة متجانسة من الدول تسود البنيان الدولى بأسره. ومن أمثلة هـــذا البنيـــان النسق الأوروبى البسماركى بين عامى ١٨٧٢ - ١٨٩٠، الذى سادته ألمانيا، أو البنيان الدولـــى بين عامى ١٩١٩ - ١٩٣٢، والذى سادته الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى، أو البنيان الدولى بعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١. ويتسم هذا البنيان بالاستقرار النسبى؛ وانخفاض حدة الصراع الدولى، لأن الدولة العظمى على قمة البنيان الدولى تستطيع فرض مفهومها للسلام على الآخرين.

ثانياً : القطبية الثنائية Bipolarity

يتميز بنيان القطبية الثنائية بتركز النفوذ الدولى فى قطبين رئيسين، وذلـــك بســـبب تركز توزيع المقدرات بين دولتين أو كتلتين رئيستين. ويتميز هذا البنيان بوجود صـــراع رئيس يتمركز حول القطبين الدوليين. والبنيان الثنائى قد يكـــون بنيانـــا جـــامداً Tight Structure. وينشأ هذا البنيان حينما تتركز القدرات لدى القطبين الرئيسين وتنضـــم كـــل الوحدات الدولية القائمة أو معظمها إلى أى منهما، ومن ذلك البنيان الـــذى وجـــد عقـــب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وبالذات فى الفترة من سنة ١٩٤٦ حتى سنة ١٩٥٦، حيث وجد قطبان رئيسان هما الكتلة الغربية، والكتلة الشرقية، ولم تكن فكرة الحيـــاد أو عـــدم الانحياز لأى من الكتلتين مقبولة فى هذا البنيان الدولى. وفى هذه الفترة انقســـمت معظـــم دول العالم ما بين الكتلتين كما سيطرت الحرب الباردة على العلاقات الدولية. أما الشـــكل الآخر للقطبية الثنائية فهو شكل القطبية الثنائية المرنة Loose Bipolarity. ويتميز هـــذا الشكل بتركز المقدرات بين القطبين الرئيسين، وبوجود مجموعة من الدول غير المنضمـــة لأى من القطبين. بدأ هذا البنيان يتبلور منذ سنة ١٩٥٦، بخـــروج الصيـــن مـــن الكتلـــة

الشيوعية وتمرد فرنسا على حلف الأطلنطى وظل مسيطراً حتى منتصف الستينات. كما أنه من الناحية التاريخية كان قائما خلال الفترة من عام ١٧٨٩ حتى عام ١٨١٤، والفترة من عام ١٨٩١ حتى عام ١٩١٤، ومن عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٣٩.

ترتبط القطبية الثنائية بالصراع والتوتر. فكل قطب دولى يحاول دائما أن يتغلب على القطب الوحيد الآخر من خلال زيادة إمكاناته أو تدعيم نظام محالفاته، أو ترغيب الدول غير المنضمة للانضمام إلى قطبه.

ثالثاً : تعدد الأقطاب Multi-polarity

الخصيصة الأساسية لبنيان تعدد الأقطاب هى وجود مجموعة من الدول أو الأقطاب التى تمتلك موارد وإمكانات إقتصادية متكافئة تقريبا، كما هو الحال فى توازن القوى التقليدى. كما أنه يتميز بوجود أكثر من صراع دولى رئيس. ومن أمثلته البنيان الدولى الذى قام بين عامى ١٦٤٨ - ١٧٨٩، والبنيان الدولى بين عامى ١٨١٥ - ١٨٧١.

يشكل البنيان الدولى أحد المؤثرات الضاغطة على السياسات الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه. فقد رأينا أن تفاوت الأبنية الدولية يؤثر فى احتمالات الحرب والسلام داخل النسق الدولى. كذلك فالبنيان الدولى قد يدفع بعض الوحدات الدولية التى تبنى نمط معين من السياسات الخارجية. فاتجاه أوروبا نحو الوحدة بعد الحرب العالمية الثانية كان فى أحد جوانبه انعكاساً لطبيعة البنيان الدولى القائم على الاستقطاب الثنائى الجامد، وما صاحب ذلك من خروج أوروبا من دائرة القوة العسكرية الدولية. كذلك، فإن تحول بعض دول العالم الثالث نحو تبنى فكرة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز فى منتصف الخمسينات كان متأثراً بحالة التوتر الدولى الشديد التى خلقها الاستقطاب الثنائى الجامد، وما صاحب ذلك من خروج أوروبا من دائرة القوة العسكرية الدولية.

وبصفة عامة، فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولى من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى. ذلك أن نقص أو محدودية الموارد بالنسبة للوحدة الصغيرة والمتوسطة يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الآتية إليها من الوحدات الكبرى والعظمى، بينما تمتلك تلك الأخيرة من الموارد ما يمكنها من التأثير الإيجابى فى النسق الدولى ككل.

بيد أن قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولى تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان. وفى هذا الصدد، يكاد يتفق دارسو السياسة الخارجية على أن قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسى المستقل فى النسق الدولى تزداد كلما ازداد الطابع التعددى للبنيان الدولى، وكلما ازدادت درجة الصراع بين الوحدات الكبرى المكونة لهذا البنيان. فبنيان تعدد الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة يؤديان إلى زيادة قدرة الوحدات الصغيرة أو المتوسطة على الحركة المستقلة. وعلى العكس، فإن تحول البنيان الدولى نحو القطبية الواحدة من شأنه أن يقلل من قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على تلك الحركة. فصراع الأقطاب فى ظل بنيان تعدد الأقطاب يؤدى إلى منع كل منهم للآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة، كما يزيد من مساحة منطقة المناورة التى تستطيع أن تتحرك فيها تلك الأخيرة. ومن أهم الأمثلة على ذلك، أن مملكة بيد مونت استطاعت أن تستفيد من التناقضات بين الدول الأوروبية، وسعى كل منهما إلى منع الأخرى من توسيع نطاق نفوذها فى إطار بنيان تعدد الأقطاب فى الفترة من سنة ١٨٦٠ حتى سنة ١٨٧٠، حيث انتهزت هذه المملكة الفرصة وقامت بتحقيق الوحدة الإيطالية. فقد استفادت من التناقض بين بريطانيا وفرنسا عام ١٨٦٠ ومن التناقض بين النمسا وبروسيا وفرنسا عام ١٨٧٠، لكى تحقق خطوات متتالية نحو هدفها النهائى. كذلك، فقد استفادت الدولة العثمانية من الصراع بين الدول الأوروبية الكبرى من عام ١٧٧٤ حتى عام ١٩١٤ لكى تحتفظ باستقلالها. وفى ذلك يقول هيلموت شيل، "لقد استطاعت الدولة العثمانية، رغم ضعفها العسكرى، والاقتصادي، وظروفها الداخلية المضطربة بشكل متزايد، أن تستغل التنافس بين القوى الكبرى، لتحقيق مصالحها. وبفضل هذه السياسة، التى اتبعت بمهارة وإصرار استطاعت أن تحقق نوعاً من التوازن الذى استطاع - برغم العديد من النكسات والخسائر الإقليمية أن يحافظ على الإمبراطورية لفترة طويلة". وأخيراً، فإن تتبع نشأة الدول الآسيوية الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى (تركيا، وفارس، وأفغانستان) توضح أن تلك الدول استطاعت أن تحصل على استقلالها وتحافظ عليه بفضل التنافس بين القوى الكبرى، فى تلك الفترة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تنافس القوى الكبرى فى الحصول على تأييد الوحدات الأقل قوة يزيد من القدرة التساومية لتلك الأخيرة، ويوسع من هامش الحركة لديها. بيد أن ذلك لا يعنى أن الوحدات الصغرى والمتوسطة تعيش بأمان فى ظل بنيان تعدد الأقطاب. فمن الممكن أن تتفق القوى الكبرى على تقسيم القوى الصغرى، كما حدث بالنسبة للوفاق

البريطاني الفرنسي في عام ١٩٠٤، والوفاق البريطاني الروسي عام ١٩٠٧. ولهذا فإن بنيان تعدد الأقطاب ليس دائما صمام أمن لحماية الدول الصغرى والمتوسطة، إذ أنه حينما تتفق مصالح الدول الكبرى، فإن تلك المصالح تكون لها الأولوية على مصالح الدول الصغرى والمتوسطة. ومن ثم فإن بنيان تعدد الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة لا يزيدان من حرية الحركة للقوى الصغرى والمتوسطة إلا إذا أتسم البنيان بدرجة كبيرة من التنافس بين القوى الكبرى المسيطرة . ولعل من أهم ما نمثل به في هذا الشأن، هو تنافس القوى الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى على اكتساب ولاء دول البلقان الصغيرة.

من ناحية أخرى، نجد أن بنيان القطبية الثنائية الجامدة يؤدى إلى ممارسة القوتين العظمتين لضغوط شديدة على الدول المتحالفة معها أو المنضوية تحت لواء كتلتها، لضمان اتباع تلك الدول لسياسات تؤدى إلى حماية تماسك الكتلة، كما أنه يمكن أن يؤدى إلى زيادة حرية الحركة لدى الدول غير الأعضاء في الكتلتين إذا تنافس القطبان على استقطاب تلك الأخيرة أو على الأقل منعها من الانضواء تحت لواء الكتلة المضادة. وفي هذه الظروف قد تحصل الدول غير الأعضاء في الكتلتين على المساعدات الإقتصادية من كلا الكتلتين في آن واحد، كما حدث لبعض من الدول غير المنحازة في الخمسينات. ومن ثم، فإن الصراع بين القطبين الرئيسين من شأنه أن يفيد الدول غير الأعضاء في الكتلتين، أما الاتفاق بين هذين القطبين فإنه يقلل حرية تلك الدول.

يرتبط بالبنيان الدولي ظاهرة الأحلاف الدولية. والأحلاف هي إحدى الأدوات التي تلجأ إليها الدول كإطار لتنسيق أنشطتها من أجل تحقيق أهداف مشتركة لا تستطيع أي منها تحقيقها منفردة. فتكوين حلف دولي قد يتيح للدولة أن تزيد من مقدرتها العسكرية بتدخل الحلفاء إلى جانبها في حالة وقوع عدوان خارجي، كما أنه قد يؤدى إلى ردع المعتدى المحتمل بدفعة إلى الاعتقاد أن الدولة لن تكون وحدها في حالة نشوب حرب. إلا أن تكوين الحلف قد تكون له تكاليفه بالنسبة للدول الأعضاء، لأن الحلف يتضمن تنازلا من الدولة عن جزء من قدرتها المنفردة المستقلة على اتخاذ القرارات. فقد يعني دخول الدولة في حلف التزامها بتأييد الحلفاء في قضية معينة قد تغدو بتقادم الزمن غير ذات أهمية لتلك الدولة، أو قد يغدو مثل هذا التأييد التعاقدي ضاراً بأهداف الدولة في مرحلة لاحقة، كأن تضطر الدولة إلى دخول حرب لنصرة حليف رغم علمها بعدم جدوى تلك الحرب.

ولكن الملاحظ أن الأحلاف الدولية قد تعاظمت وأصبحت إحدى الظوهـر الرئيسـة للعلاقات الدولية التى تزيد أهميتها عاما بعد عام. ففى الفترة من سنة ١٨١٥ (مؤتمر فيينا) حتى سنة ١٩٣٩ (نشوب الحرب العالمية الثانية) أنشأ ١٣٠ حلفا دوليا. بينما فى الفترة من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٥٧ تكون ١٣٧ حلفا دوليا، أى بمعدل ثلاثة أحلاف تقريباً لكـل سنة. وفى الفترة من سنة ١٩٥٨ حتى ١٩٦٨ تبلور ٤٠ حلفا دوليا، أى بمعـدل أربعـة أحلاف لكل سنة.

يقصد بالحلف الدولى علاقة اتفاقية رسمية بين دولتين أو أكثر تحدد واجبات وحقوق الطرفين (أو الأطراف) المتعاقدين إزاء بعضهما، فيما يتعلق بالأمن القومـى للأطـراف المتعاقدة، بموجبها تتعهد تلك الأطراف بمساعدة بعضها فى حالة نشوء موقف معين فـى المستقبل، ومن ثم فالحلف هو أساسا علاقة بين دول، كما أنه يتعلق بقضية الأمن، كما أنـه ينشئ تعهدات محددة متبادلة بين الدول الأطراف للتعامل مـع قضايـا قـد تنشـأ فـى المسـتقبل[٢].

الفارق الاساسى الذى يميز الحلف عن ائتلاف Coalition مجموعة مـن الـدول لتحقيق أهداف معينة، هو أن الحلف ينبنى على وثيقة رسمية هى معاهدة تأسيس الحلـف. أما الائتلاف فهو علاقة غير رسمية، كما هو الحال فى ائتلاف مجموعة الدول الأفريقيـة للتصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل معين إزاء قضايا معينة .

ويتخذ الحلف أحد الأشكال التالية، والتى تتدرج من المحدودية إلى الشمول :

(أ) معاهدة عدم اعتداء

وفى هذه الحالة تتعهد الدول الأعضاء بعدم الاعتداء على بعضها. ومن أمثلة ذلـك معاهدة عدم الاعتداء بين ألمانيا وبولندا سنة ١٩٣٤. وتعتبر معاهدة عدم الاعتـداء حلفـا لأنها تتضمن تعهدات أمنية محددة بين الدولتين.

(ب) معاهدة دفاعية

بمعنى أن تتعهد الدول الأعضاء بالمشاركة الجماعية فى الدفاع عن بعضها فى حال حدوث اعتداء دولة غير عضو على أى من الدول الأعضاء. ويسمى هذا الشـكل حلـف الأمن الجماعى. ومن أشكاله، معاهدة سنة ١٩٣٦، بين مصر وبريطانيا، وحلف الأطلنطى عام ١٩٤٩، وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية الموقع سنة ١٩٥٠.

(جـ) حلف الوفاق

وهو أكثر الأشكال قوة وشمولا. فهو يرتب التزامات دفاعية وتعاونية شاملة في المجالات العسكرية والسياسية، ومن أمثلة ذلك الوفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٩٠٤، الذى أنهى الصراع الاستعمارى بين الدولتين حول كثير من مناطق النفوذ فى العالم ومهد لدخولهما معاً الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا.

يؤثر الحلف الدولى كذلك على سياسات الدول الأعضاء من زاويتين هما أثر الحلف على استقرار النسق الدولى، وأثر الحلف على سياسات الدول الأعضاء. وقد اختلف دارسو العلاقات الدولية فى تحديد أثر الأحلاف الدولية على استقرار النسق الدولى. فأنصار مدرسة توازن القوى يرون أن الأحلاف هى عنصر من عناصر الاستقرار الدولى، لأن الأحلاف تزيد من التوازن بين الكتل الدولية بتحديدها الرسمى لالتزامات أعضاء الحلف. ويضرب ذلك الاتجاه مثلا بنظام الأحلاف الذى نظمه المستشار الألمانى بسمارك فى شكل سلسلة من المعاهدات الثنائية مع روسيا، والنمسا، والمجر، وإيطاليا، والذى نجح فى خلق جو من الاستقرار السياسى فى أوروبا خلال الفترة ما بين عامى ١٨٧٣، ١٨٩٠. فبمجرد خروج بسمارك من السلطة وانهيار نظام الأحلاف البسماركى، إنهار الاستقرار الأوروبى وحدث نوع من الاستقطاب الثنائى الذى سرعان ما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى[٢٢]. غير أن هناك اتجاها تمثله مدرسة الأمن الجماعى، يرى إن الأحلاف تزيد من عدم الاستقرار الدولى. فالاستقرار الدولى يتطلب إقامة نظام من الأمن الجماعى العالمى الذى بمقتضاه تتعهد كل دولة من دول العالم بمقاومة المعتدى على أى دولة. وبما أن الأحلاف تقسم الدول إلى مجموعات متعارضة، بل وتلزم الدول أحيانا بمساعدة المعتدى (إذا كان عضواً فى الحلف ذاته) فإنها تشجع المعتدى وتزيد من احتمال الحروب. كذلك يرى أنصار هذا الاتجاه أن الاستقرار الدولى يتحقق من خلال التفاعلات الدولية الحرة، أى حين لا تكون هناك قوى تعرقل من حرية الدول فى التعامل مع أى دولة أخرى. بيد أن الأحلاف تؤدى إلى التحديد الرسمى لالتزامات الدول وتحدد مسبقا أنماط التفاعلات مع أعضاء الحلف وغير أعضاء الحلف. وبذلك فهى تعرقل التفاعل الدولى الحر وبالتالي تزيد من عدم الاستقرار[٢٣].

ثالثاً : المستوى المؤسسى للنسق الدولى

يقصد بالمؤسسية بناء أنماط مستقرة يمكن الاعتماد عليها لممارسة الأنشطة المختلفة، أى إقرار مجموعة من القواعد والأعراف والإجراءات التى يقبلها الفاعلون كإطار شرعى لممارسة النشاط عبر فترة زمنية. بهذا المعنى فإن المستوى المؤسسى للنسق الدولى ينصرف إلى مدى وجود قواعد وأطر وأعراف دولية مقبولة لممارسة مختلف الأنشطة الدولية. ويشمل ذلك المستوى مدى توافر التنظيمات الدولية الفعالة، أى المؤسسية التنظيمية، والأطر القانونية الدولية لممارسة العلاقات الدولية أى المؤسسية القانونية.

١ - المؤسسية التنظيمية

رغم أن الوظيفة الأساسية للتنظيمات الدولية هى إقرار السلام الدولى وتمكين الدول من ممارسة وظائفها فى إطار دولى تعاونى، إلا أنه ثبت أن وجود تلك التنظيمات ليس ضمانا ضد احتمال نشوب الحروب. فليس ثمة علاقة هامة بين وجود تلك التنظيمات وبين احتمال نشوب الحروب فى الفترات التالية لنشأة تلك التنظيمات[٢٤]. ففى دراسة عن أثر التنظيمات الدولية على إمكانية التسوية السلمية للصراعات الدولية بين عامى ١٩٤٦، ١٩٧٧ وجد أحد الدارسين أن الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية قد نجحت فى تسوية ٩%، ١٩%، ١٢%، ٣٧% من الصراعات الدولية التى عرضت عليها على التوالى[٢٥]. ولسنا هنا فى مجال تفسير تواضع سجل هذه التنظيمات الدولية فى التأثير على السلوك الصراعى للدول، ولكن يمكن الإشارة إلى محدودية سلطة وموارد التنظيمات الدولية مقارنة بالدول، وعدم وجود اتفاق عام بين الدول الأعضاء حول ما هو متوقع من تلك التنظيمات.

إذا كانت التنظيمات الدولية لا تؤثر بشكل كبير على احتمالات الحرب والسلام فى النسق الدولى، أو على قدرة الدول على اللجوء إلى الحرب كأداة للسياسة الخارجية، فإنها، من ناحية أخرى، قد أثرت على جوانب أخرى من السياسات الخارجية. فالتنظيمات الدولية أوجدت منابر عالمية للحوار السياسى بين دول تعرض فيه كل دولة وجهات نظرها حول القضايا الدولية، وتحاول من خلالها الدول أن تتوصل إلى اتفاق عام حول تلك القضايا. وفى بعض الحالات استطاعت التنظيمات الدولية أن توجد بؤرا محدودة للاتفاق بين الدول

الأعضاء حول القضايا المطروحة. أضف إلى ذلك أن التنظيمات تعد أحد الأدوات التى تلجأ إليها الدول لتنفيذ سياساتها الخارجية. فالدول تلجأ إلى التنظيمات الدولية لإضفاء المشروعية على مطالبها، أو لتكتيل الدول الأعضاء إلى جانبها، أو لإحراج العدو والضغط عليه للاستجابة إلى مطالب الدولة.

٢ - المؤسسية القانونية :

تؤثر القواعد القانونية الدولية على السلوك الخارجى للدول من عدة نواحى. فهذه القواعد تحدد الإطار العام للسلوك الدولى "المقبول" فى المجتمع الدولى، كما أنها تخلق قيوداً معينة على التصرفات الخارجية للدول من خلال الالتزامات التى تنشئها، وأخيراً فهى تقدم للمجتمع الدولى معايير محددة يمكن من خلالها تقييم السلوك الدولى. ومن المسلم به أن على الدول احترم القواعد القانونية الدولية، طالما أن تلك القواعد لا تلحق أضراراً بما تراه تلك الدول "مصالحها القومية". كما أن المعاهدات الدولية تكون فى معظم الأحيان ترجمة للتوازنات الدولية القائمة، فإذا تغيرت تلك التوازنات تأثرت تلك المعاهدات بشدة.

رابعاً : العمليات السياسية الدولية

تنصرف العمليات السياسية الدولية إلى حركة الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها الخارجية. وهى بهذا المعنى تمثل الجانب الحركى من النسق الدولى. ويمكن تعريف العمليات السياسية الدولية بأنها مجموعة من الأنشطة المتعاقبة المترابطة التى تقوم بها الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها فى إطار قواعد معينة. ومن ثم، فالعمليات السياسية الدولية تشمل أربعة عناصر محددة. فهى تنطوى أولا على مجموعة من الأنشطة المستمرة، بمعنى أنها تتغير من لحظة لأخرى، ولا تتوقف عند نقطة زمنية معينة ولا تنتهى بتحديد شكل نهائى. كذلك، فالأنشطة التى تنطوى عليها العمليات السياسية الدولية تتسم بالترابط، بحيث أن وجود نشاط معين يؤدى إلى وجود أنشطة أخرى تعتمد عليه، كما أن تغير نشاط معين يؤثر على الأنشطة الأخرى. والعلميات السياسية الدولية من ناحية ثالثة، تتم فى إطار مجموعة من القواعد الوضعية، ومن خلال مجموعة من الأدوات الفنية التى تحدد طبيعة الأنشطة التى يمكن أن تنشأ فى إطار تلك العلميات. وأخيراً، فإن الأنشطة تسعى إلى تحقيق أهداف معينة يمكن من خلالها فهم حركيات تلك الأنشطة[٢٦].

ويتضمن النسق الدولى مجموعة ضخمة من العمليات السياسية ، تختلف من حيث ماهيتها ، ومركزيتها. وتتراوح ماهية العمليات السياسية بين أقصى أشكال التعاون كعمليات التكامل الدولى ، إلى أقصى أشكال الصراع كعمليات الحرب الدولية، مرورا بالعديد من الأشكال كالوفاق الدولى ، وسباق التسلح ، والحرب الباردة . كذلك، يمكن التمييز بين عمليات سياسية دولية مركزية وأخرى فرعية. ويقصد بالعمليات المركزية تلك العمليات التى تدور بين القوى الرئيسة المسيطرة على النسق، وتؤثر فى استقرار النسق الدولى وفى السياسات الخارجية لمعظم وحداته بشكل أو بآخر. ومن ذلك عملية التوازن الدولى التى أرسى أسسها مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، أو عملية الانفراج الدولى التى تم إقرارها فى اتفاقيات موسكو عام ١٩٧٢. أما العمليات الفرعية فهى تدور بين مجموعة من الدول المتوسطة أو الصغرى فى النسق، ولا تؤثر بالتالى تأثيراً أساسياً على استقرار النسق الدولى أو على المعالم الأساسية للسياسات الخارجية للدول الكبرى. ومن ذلك عمليات التضامن السياسى بين دول العالم الثالث ، كحركة عدم الانحياز ، أو الصراع بين القوى الإقليمية فى جنوب شرق آسيا . ومن أهم أشكال العمليات السياسية الدولية الحروب الدولية ، وعمليات توازن القوى أو توازن الرعب ، وعمليات التكامل والتعاون الدوليين .

المبحث الثالث

خطة دراسة تطور السياسة الدولية

سنركز دراستنا لتطور السياسة الدولية فى كل مرحلة تاريخية على تحليل واقع الوحدات الكائنة فى النسق الدولى فى تلك المرحلة، وخصائص البنيان الدولى، وطبيعة المستوى المؤسسى للنسق الدولى، وأخيرا العمليات الدولية السياسية الرئيسة، وذلك مع التركيز على الحروب الدولية، والأحلاف الدولية باعتبار أن الحروب تمثل أقصى أشكال الصراع الدولى، كما أن الأحلاف تمثل أحد أهم أشكال التعاون والتكتل الدولى.

ولما كانت الفترة التاريخية التى يغطيها الكتاب طويلة نسبياً، إذ أنها تمتد عبر القرنين التاسع عشر والعشرين منذ انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ حتى نهاية الحرب الباردة سنة ١٩٩١، فإننا سنقسم هذه الفترة إلى مجموعة من المراحل التاريخية الفرعية وذلك لتيسير التحليل، ولإمكانية أجراء المقارنات بين خصائص السياسة الدولية فى مختلف المراحل التاريخية من ناحية أخرى. وفى هذا الصدد، فإننا سنحاول تحديد منعطفات تاريخية فى تطور السياسة الدولية كمعايير للتقسيم. ونقصد بذلك الوقائع التاريخية التى أثرت بشكل ملموس على تغيير مضمون الخصائص الأساسية الأربعة للنسق الدولى وتحويلها من حالة معينة إلى حالة أخرى. ومن ثم، فإن تلك الوقائع قد تتعلق بتغير ملموس فى ماهية الوحدات الدولية كظهور أو اختفاء فاعل دولى رئيس، كظهور الإمبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١، أو قد يرتبط بتغير فى بنيان النسق الدولى، كما حدث فى تغير النسق الدولى منذ سنة ١٨٩٠ من حالة القطبية الأحادية إلى حالة القطبية الثنائية وربما يتعلق هذا التغير بأحد عناصر بنيان النسق الدولى كحدوث تغيير ملموس فى مقدرات الدول مما يؤدى إلى آثار سياسية دولية كبيرة مع استمرار البنيان على ما هو عليه، ومن ذلك حدوث الكساد الإقتصادى العالمى الكبير سنة ١٩٢٩ وربما تشير تلك الوقائع إلى حدوث تحول جذرى فى المستوى المؤسسى للنسق الدولى، كظهور عصبة الأمم سنة ١٩١٩، أو إلى تغير العمليات السياسية الدولية الرئيسة كنشوب أو نهاية الحروب الدولية أو التحول من حالة ميزان القوى إلى حالة ميزان الرعب.

ومن المهم أن نوضح أن تلك الوقائع التاريخية الحاسمة قد تظهر فى البداية على شكل تغير محدود، كتغير شخص صانع السياسة الخارجية فى دولة رئيسة معينة، ولكن

هذا التغير ما يلبث أن يؤدى إلى تغير واسع فى شكل السياسة الدولية. ولعل من أهم الأمثلة على ذلك خروج المستشار الألمانى بسمارك من السلطة سنة ١٨٩٠ أو وصول المستشار الألمانى أدولف هتلر إلى السلطة سنة ١٩٣٣ وما أدى إليه ذلك من تغير جذرى فى تطور السياسة الدولية متمثلا فى التحول نحو بنيان القطبية الثنائية.

ومن هنا فإننا سنقسم تطور السياسة الدولية منذ مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ حتى نهاية الحرب الباردة إلى مجموعة من الفترات التاريخية الفرعية هى:

أولا : الفترة من مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وحتى نشوب حرب القرم سنة ١٨٥٣.

ثانياً : الفترة من نشوب حرب القرم سنة ١٨٥٣ حتى ظهور الإمبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١.

ثالثاً : الفترة من ظهور الإمبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١ وحتى إقالة المستشار الألمانى بسمارك سنة ١٨٩٠.

رابعاً : الفترة من إقالة المستشار الألمانى بسمارك سنة ١٨٩٠ وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤.

خامساً : فترة الحرب العالمية الأولى وتسوياتها من سنة ١٩١٤ حتى ١٩١٩.

سادساً : الفترة من تسويات الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٩ وحتى بداية الكساد الإقتصادى العالمى الكبير سنة ١٩٢٩.

سابعاً : فترة الكساد الإقتصادى العالمى الكبير وتمتد من سنة ١٩٢٩ حتى وصول هتلر إلى السلطة فى ألمانيا سنة ١٩٣٣.

ثامناً : الفترة من وصول هتلر إلى السلطة فى ألمانيا سنة ١٩٣٣ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩.

تاسعاً : فترة الحرب العالمية الثانية وتمتد من نشوب الحرب سنة ١٩٣٩ حتى نهايتها سنة ١٩٤٥.

عاشراً : فترة النصف الثانى من القرن العشرين، أى نظام القطبية الثنائية وتمتد منذ سنة ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٩١.

ولفهم واقع السياسة الدولية سنة ١٨١٥، فإننا سنحاول أن نعرض بإيجاز للخصائص الرئيسة العامة للسياسة الدولية فى الفترة الممتدة من مؤتمر وستفاليا سنة ١٦٤٨ حتى

مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وذلك بهدف توضيح المتغيرات الرئيسة التى أثرت على تطور السياسة الدولية وأسفرت عن انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥. وقد اخترنا مؤتمر وستفاليا كنقطة بداية لفهم تطور السياسة الدولية منذ سنة ١٨١٥. لأنه من الثابت أن مؤتمر وستفاليا مثل نقطة تحول جوهرية فى تطور السياسة الدولية فأدى إلى اكتساب تلك السياسة مجموعة من الخصائص استمرت تميزها حتى منتصف القرن العشرين تقريبا .

خلاصة :

السياسة الدولية هى مجموعة البرامج التى تسعى من خلالها الوحدات الدولية إلى التأثير فى بعضها، وفى النسق الدولى بشكل يؤدى إلى خلق مناخ موات لتحقيق أهدافها. وهى بذلك تتسم بطبيعتها التفاعلية وبمشاركة وحدات دولية متنوعة فى تفاعلاتها.

ويمكن دراسة تطور السياسة الدولية من خلال عدة مناهج أهمها منهج التاريخ الدبلوماسى، والمنهج الأيدولوجى، ومنهج القوى الكبرى، ومنهج الدراسات التاريخية الكبرى، ومنهج التاريخ العالمى للأنساق الدولية، ومنهج الواقعية السياسية. ومنهج التحليلى الكمى لتطور السياسة الدولية. ولكن هذه المناهج تتسم إما بطابعها الرصدى، أو بتحيزها الأيدولوجى المسبق، أو بتركيزها على القوى المسيطرة على القوى الكبرى فقط. أو ميلها إلى دراسة تطور السياسة الدولية عبر فترات تاريخية طويلة، أو النظر إلى السياسة الدولية كعملية صراعية بالأساس. أو بالإفراط فى استعمال الأدوات الإحصائية على حساب فهم وتحليل الوقائع التاريخية. كما يتضح من استعراض المناهج الست السالفة على التوالى.

ولذلك فقد قدمنا إطاراً منهجياً محايداً يركز على فهم السياسة الدولية من خلال التعرف على العناصر الأساسية للنسق الدولى فى مرحلة تاريخية، بمعنى مضمون تلك العناصر، وكيفية تفاعلها. وهذه العناصر هى الوحدات الدولية، والبنيان الدولى، والمؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية. وقد عرضنا للجوانب النظرية لتلك العناصر، أى المقولات النظرية المطروحة حول تأثيرها على السياسة الدولية، وهى المقولات التى سنحاول اختبار بعضها فى دراسة تطور السياسة الدولية منذ مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وحتى نهاية نظام القطبية الثنائية سنة ١٩٩١. وقد تم تقسيم هذه الفترة إلى عشر فترات تاريخية طبقاً لمعيار محورى هو وجود نقطة تحول جذرية فى أحد عناصر النسق الدولى المشار إليها.

هوامش الفصل الأول

(١) K.J. Holsti, **International Politics: A Framework for Analysis,** (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1967), pp. 20-22.

(٢) Donald Puchala, **International Politics Today**, (New York: Dodd Meed, 1971), p. 21.

(٣) Raymond Hopkins and Richard Mansbach, **Structure and Process in International Politics,** (New York: Harper and Row, 1973), pp. 3 - 9.

(٤) Michael Haas, **"The scope and method of International Relations", in M .Haas,** ed., **International Systems: A Behavioral Approach,** (New York: Chandler, 1974), p. 7.

(٥) هـ. فيشر، ترجمة أحمد نجيب هاشم، ووديع الضبع، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث**، (١٧٨٩-١٩٥٠)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢).

(٦) V. Lenin, "Imperialism, the highest stage of capitalism: "in V. Lenin, **Selected Works,** Vol.1., (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1960). pp. 701- 815.

(٧) V. Afanasyev, M. Makarova, and L. Minayev, **Fundamentals of Scientific Socialism,** (Moscow, Progress Publishers, 1969).

(٨) عبد العزيز محمد الشناوى، **الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها**، (القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٨٦).

(٩) Paul Kennedy, **The Rise and Fall of the Great Empires,** (New York: Vantage Books, 1987),.

(١٠) George Modelski, **Long Cycles in World Politics**, (London, Macmillan Press, 1981), p. 40.

(١١) Barry Buzan and Richard Little, **International Systems in World History, Remaking the Study of International Relations,** (Oxford: Oxford University Press, 2000).

سبق أن قدم روزكرينز هذا المنهج سنة ١٩٦٣ حين درس تطـــور الأنســـاق الدولية خلال الفترة من ١٧٤٠حتى ١٩٦٠ مركزا على آليات الاستقرار فـــى كل نسق دولى.

Richard Rosecrance, **Action and Reaction in World Politics,** (Boston: Little Brown, 1963)

(١٢) بيير رنوفان، ترجمة جلال يحيى، **تاريخ العلاقات الدولية،** الجـزء الأول (١٨١٥-١٩١٤)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، والجزء الثانى (١٩١٤-١٩٤٥)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)

سمعان بطرس فرج الله، **العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين،** (القـاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٧٤)

(١٣) راجع فى شرح هذا المنهج:

Melvin Small, "The applicability of quantitative international politics to diplomatic history", **Historian,** 38 (2), 1976, pp. 281-304.

(١٤) J. David Singer and Melvin Small, "Alliance aggregation and the onset of war" in J. David Singer ed., **Quantitative International Politics,** (New York: Free Press, 1968), pp. 274-268.

Michael Wallace, "Status, formal organization and arms levels as

(١٥) factors leading to the onset of war, 1820- 1964," in Bruce Russet, ed., **Peace, War, and Numbers,** (Sage: Beverly Hills, 1972), pp. 49- 70.

(١٦) التحليلات الواردة فى هذا القسم مشتقة من مؤلفنا :

محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية،** (القاهرة: دار النهضـــة المصريـــة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨)، ونود أن نشير إلى أن عناصر النسق الدولى التى أشــرنا إليها قد سبق أن حددناها فى الطبعة الأولى من هذا المؤلف الصادرة ســنة ١٩٨٩ (ص ٢٦٣-٣٢٠)، وفى الطبعة الثانية الصادرة ســنة ١٩٩٨ (ص ٢٥٥-٣٠٠). وذلك قبل صدور كتاب بيوزان وليتل، والذى أشار إلى عناصر مشـــابهة للنســق الدولى. وقد صدر هذا الأخير سنة ٢٠٠٠.

(١٧) Kenneth Waltz, "The stability of a bipolar world". **Daedalus,** 93 (Summer 1964), pp. 881 - 909.

Karl Deutsch and J. David Singer, "Multi-Polar power systems and international stability", In James Rosenau, ed, **International Politics and Foreign Policy,** (New York: Free Press, 1969), pp. 315 - 324. (١٨)

Hopkins and Mansbach, Op .Cit, p .120. (١٩)

Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, (Reading: Addison Wesley, 1979), pp .79 - 101. (٢٠)

Stefan, Bergsmann, "The Concept of Alliance," paper presented at the Third Pan- European International Relations Conference and Joint Meeting with the International Studies Association, Vienna, September 16-19, 1998. (٢١)

Glenn Snyder, "Alliance theory: A First Cut" **Journal of International Affairs,** 44(1), Spring 1990, pp.103- 123.

R. Friedman, Balden, and Rosen, eds. **Alliances in International Politics,** (Boston: Allyn and Bacon, 1970), p . 20. (٢٢)

Francis Beer, **Peace against War,** (San Francisco. H. Freeman, 1981), p .269. (٢٣)

J .David Singer and M .Wallace, "Intergovernmental Organization and the preservation of peace, 1816 - 1964," **International Organization,** 24, (Summer 1970), pp .520 - 547 (٢٤)

Mark Zacher, **International Conflicts and Collective Security,** 1946 - 1977, (New York: Praeger, 1977), p .214. (٢٥)

F .A .Northedge, **The International Political System,** (London: Faber and Faber, 1976), pp .110 - 116. (٢٦)

الفصل الثانى

السياسة الدولية
من مؤتمر وستفاليا حتى مؤتمر فيينا
(١٦٤٨ - ١٨١٥)

مقـــدمة

شهدت الفترة الممتدة من مؤتمر وستفاليا سنة ١٦٤٨ حتى مؤتمر فيينا ســـنة ١٨١٥ مجموعة من الظواهر التى أثرت على تطور السياسة الدولية طوال القرن التاســـع عشـــر والنصف الأول من القرن العشرين ، كما شهدت مجموعة من التفاعلات الدوليـــة الهامـــة التى أسفرت عن عقد مؤتمر فيينا ، واستمرت تداعياتها طوال الفترة المذكورة .

وسنعرض فى هذا الفصل للقوى الأساسية التى أثرت فى حركة السياسة الدولية منـذ منتصف القرن السابع عشر، ولحركة الدول القائمة فى السياسة الدولية بهدف التعرف على ماهية تلك الدول، وشكل تفاعلاتها، ثم لاندلاع الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، ومـــا ترتـــب عليها من نتائج دولية أسفرت عن انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥، وهـــو المؤتمـــر الـــذى أرسى أسس توازن القوى الأوروبي حتى اندلاع حرب القرم سنة ١٨٥٣.

المبحث الأول

القوى المؤثرة على تطور السياسة الدولية

اتسمت السياسة الدولية منذ منتصف القرن السابع عشر بتبلور مجموعة من القوى الرئيسة التى أثرت على تطور السياسة الدولية. ويمكن إجمال تلك القوى فيما يلى:

١ـ الثورة العلمية

ابتداء من القرن السابع عشر شهدت أوروبا تطورا جذريا فى طرق البحث بحيث أصبحت تلك الطرق تعتمد على الأسلوب العلمي القائم على الملاحظة، والتفسير، والتنبؤ. فقد ظهرت مجموعة من النظريات العلمية حول تفسير الظواهر الكونية، كنظريات جاليليو وبويل. ومن ثم أصبح فى مقدور البشر أن يفهموا الطبيعة المحيطة بهم وأن يتنبئوا بوقوع الظواهر الطبيعية. كذلك ظهر العديد من الاختراعات. فتم اختراع الآلة البخارية، والكهرباء، وتطورت أساليب التصنيع، مما أدى إلى تزايد قوة الدول الأوروبية وتمكينها من توسيع دائرة نفوذها فى العالم. فى الوقت ذاته نلاحظ أن الدول غير الأوروبية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت وبالذات الدولة العثمانية وفارس وأقاليم آسيا وأفريقيا لم تلحق بهذا التطور العلمي، مما مكن الدول الأوروبية من تحقيق توسعات استعمارية هائلة.

٢ـ الثورات الفكرية

اتسمت الحياة الفكرية منذ القرن الثامن عشر بعدة تغيرات فكرية جذرية أهمها:

(أ) **<u>رسوخ فكرة التقدم كأساس للحياة البشرية</u>** : فقد تأكدت فكرة التجديد الدائم والاختراع كأساس للحياة البشرية. ويقصد بذلك أن على الإنسان أن يبتكر أساليب جديدة للتعامل مع الطبيعة والمجتمع. فليست هناك أساليب ثابتة صالحة. ومن هنا جاءت أفكار التجديد المستمر، والاعتقاد أنه من الضروري أن يكون الغد أفضل من اليوم.

(ب) **<u>رسوخ مفهوم الفصل بين الكنيسة والدولة وتأكد كيان الدولة القومية</u>**: فلم تعد الأمور السياسية والاقتصادية مرتبطة بتعاليم الكنيسة وأهدافها، كما كان الحال عليه

في العصور الوسطى، وأصبحت الكنيسة مجرد مؤسسة من مؤسسات المجتمع ليس لها سلطة فرض آراء معينة على الحكام المدنيين، كما تأكدت ظاهرة الدولة القومية التى لها حدود معينة وسيادة على أراضيها وحكام مدنيين يمارسون تلك السيادة.

(جـ) ظهور مفهوم الحرية الإقتصادية والسياسية : يقصد بالحرية الإقتصادية ان النشاط الفردي هو محور الحياة الإقتصادية ولا يتعدى الدور الإقتصادى للدولة دور الحارس الذى يقتصر عمله على الأمن والدفاع. وقد كرس ذلك العديد من المفكرين من أمثال آدم سميث، وريكاردو. كذلك فإنه نتيجة لظهور كتابات المفكرين التحرريين، من أمثال مونتسكيو، وفولتير، وروسو، وجون لوك، ظهرت أفكار الحرية السياسية والحقوق الأساسية للمواطن. وقد تأكدت تلك الأفكار في إعلان استقلال الولايات المتحدة سنة ١٧٧٦ وفى إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا عام ١٧٨٩. إلا أنه من الملاحظ أنه بينما استقرت فكرة الحرية الإقتصادية فى أوروبا، فإن فكرة الحرية السياسية لم تتأكد إلا منذ منتصف القرن التاسع عشر.[٤] فقد لقيت مفاهيم الحرية السياسية نكسة شديدة بعد هزيمة نابليون وفى أعقاب انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥. ذلك أن هذا المؤتمر كرس العودة إلى الأوضاع القديمة فى أوروبا، وبالذات العودة إلى الحكم المطلق مما أدى إلى العديد من الانتفاضات فى مختلف دول أوروبا القارية احتجاجا على تلك الأوضاع.

٣ـ الثورة الصناعية

تعتبر الثورة الصناعية هى العامل الرئيس الذى أثر على السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر. ويمكن تعريف الثورة الصناعية بأنها تغير أساسي فى طرق الإنتاج تضمن اختراع الآلات الميكانيكية واستخدامها فى الزراعة والصناعة ونمو الطاقة المحركة وازدياد إنتاج الفحم والحديد والصلب والتحول نحو الإنتاج الكبير فى المصانع وذلك بدلا من الإنتاج المنزلي الصغير. وقد أخذت الثورة الصناعية دفعتها الرئيسة بإدخال الآلة البخارية سنة ١٧٧٦ ثم الآلة الكهربائية سنة ١٨٣١. ومن هاتين الآلتين انبثق نظام المصنع الكبير.

وقد بدأت الثورة الصناعية منذ أوائل القرن الثامن عشر ونمت بشكل واضح فى منتصف القرن. وقد نشأت تلك الثورة فى بريطانيا نتيجة لعدة عوامل أهمها توافر الثروة منذ القرن السادس عشر وذلك بفضل مستعمراتها الشاسعة، وبسبب التطورات السياسية فى

بريطانيا التى دفعت الأرستقراطية الإنجليزية إلى استثمار أموالها فى الصناعة. وطوال الفترة من سنة ١٧٧٠ حتى سنة ١٨٣٠، كانت بريطانيا تحتكر التطور الصناعي فى العالم. ولكن بعد عودة السلام إلى أوروبا فى أعقاب مؤتمر فيينا انتشرت تلك الثورة فى باقي دول أوروبا. ذلك أن تزايد الإنتاج الإنجليزي دفع بريطانيا إلى البحث عن أسواق فى أوروبا وإلى تصدير رأس المال الفائض إليها. وهكذا انتشرت الثورة الصناعية فى فرنسا وبلجيكا وألمانيا ثم فى باقي دول أوروبا فى مرحلة لاحقة، كما ساعد رأس المال الإنجليزي منذ عام ١٨٣٠ على انتشار الثورة الصناعية فى الولايات المتحدة. وقد أدت الثورة الصناعية إلى إحداث تحولات جذرية فى النظام الرأسمالي فى أوروبا، والذى كان قد بدأ فى النمو منذ القرن السادس عشر[١]. فقبل الثورة الصناعية كانت الرأسمالية الأوروبية، رأسمالية تجارية تدور حول التعامل التجاري الدولى ويديرها النبلاء وأبناء الطبقة المتوسطة. أما بعد الثورة الصناعية فقد تحولت الرأسمالية التجارية إلى رأسمالية صناعية، بمعنى أنها أصبحت تقوم على تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة فى مصانع كبيرة. وبذلك أدت الثورة الصناعية إلى إنشاء المصنع الكبيرة التى يمتلكها أصحاب رؤوس الأموال ويوظفون فيها أعداد ضخمة من العمال. وبمرور الزمن واتساع نظام المصانع وتعقده أخذ دور الرأسمالية الفردية فى التضاؤل وأزداد دور الشركات الكبرى مما أدى إلى انقطاع العلاقة المباشرة بين الرأسمالي والمنظم وتحولت الرأسمالية فى مرحلة لاحقة إلى كونها رأسمالية مالية أي تقوم على تصدير رؤوس الأموال[٢].

يمكن القول أن الثورة الصناعية كانت المحور الرئيس الذى دارت حوله الأحداث الدولية فى القرن التاسع عشر. فقد كانت المحرك الرئيس للمد الاستعمارى ولتغير ميزان القوى الدولى وأحد العوامل المهمة فى ظهور التيارات الاشتراكية.

أ - الثورة الصناعية وظاهرة الاستعمار

أدى تضخم الإنتاج الصناعي فى بريطانيا وباقي دول أوروبا التى امتدت إليها الثورة الصناعية إلى التوسع الخارجي بحثاً عن أسواق جديدة لتصريف فائض الإنتاج، وبحثاً عن المواد الأولية اللازمة للصناعة وعن مجالات أوسع لاستثمار فائض رأس المال. ومن الثابت أن الثورة الصناعية كانت هى المحرك الرئيس للتوسع الاستعماري فى القرن التاسع عشر. وقد أكد ذلك هوبسون فى كتابه بعنوان <u>الاستعمار</u> الصادر عام ١٩٠٢، ولينين فى كتابه <u>الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية</u> الصادر سنة ١٩١٧. وقد أدى ذلك إلى

تغير طبيعة الظاهرة الاستعمارية من كونها ظاهرة تجارية تقوم على أساس استجلاب المعادن النفيسة والرقيق والتوابل، ومقصورة على المناطق الساحلية فى أفريقيا وآسيا إلى أن أصبحت ظاهرة صناعية تقوم على تصدير السلع المصنعة إلى المستعمرات واستيراد المواد الخام منها فى شكل تبادل غير متكافئ، كما امتد الاستعمار إلى داخل القارات.

ب – الثورة الصناعية وميزان القوى العالمي

ظهرت الثورة الصناعية فى بريطانيا، واكتملت بها بين عامي ١٧٧٦، ١٨٣٠، ولحقتها فرنسا، وبلجيكا وألمانيا ثم باقي دول أوروبا بين عامي ١٨٣٠، ١٨٦٠ ثم اليابان والولايات المتحدة. ونتيجة لريادتها عصر الثورة الصناعية فقد أصبحت بريطانيا أقوى دولة فى العالم، وسبقت دول أوروبا فى التوسع الاستعماري بحكم اختلال توازن القوى العالمي لصالحها. بيد أن امتداد الثورة الصناعية إلى باقي دول أوروبا وإلى الولايات المتحدة ثم اليابان أدى إلى تغير ميزان القوى العالمي فى غير صالح بريطانيا ومزاحمة باقي الدول لبريطانيا فى الميدان الاستعماري. كما أدى ازدهار الثورة الصناعية فى تلك الدول إلى إغلاق أسواقها أمام المنتجات البريطانية مما أدى ببريطانيا إلى تكثيف سياستها الاستعمارية فى أفريقيا وآسيا. والأهم من ذلك أن ظهور الثورة الصناعية فى أوربا اقتصادها على تلك القارة لفترة من الزمن جعل السياسة الدولية طوال القرن التاسع عشر تقريبا بمثابة "سياسة أوروبية"، واختل التوازن العالمي ضد الدول غير الأوروبية، مثل الدولة العثمانية وفارس، لأنها لم تلحق بركب تلك الثورة وأصبحت بالتالى هدفا للتوسع الاستعماري. كذلك، فإن امتداد الثورة الصناعية إلى دول غير أوروبية أدى إلى اكتساب السياسة الدولية بالتدريج طابعاً عالمياً.

جـ – الثورة الصناعية ونشأة التيارات الاشتراكية

فى مراحلها الأولى أدت الثورة الصناعية إلى إلحاق أضرار بالغة بالعمال. فقد شهدت بدايات الثورة الصناعية تكديس العمال فى مصانع ضيقة تحت أسوأ الظروف المعيشية حيث يعملون ساعات طويلة بأدنى الأجور، وتشغيل الأطفال والنساء تحت أسوأ الظروف. وتمثل تلك الظاهرة الجذر التاريخي لنشوء التيارات الاحتجاجية التى انعكست فى شكل نشأة المذاهب الاشتراكية والتيارات السياسية التى تجسد تلك المذاهب ومن ذلك أفكار روبرت أوين فى إنجلترا، وسان سيمون فى فرنسا، والأفكار الماركسية.

٤ـ الثورة الفرنسية

تعتبر الثورة الفرنسية هي الجذر التاريخي الثانى، الذى أثر فى تطور السياسة الدولية فى القرن التاسع عشرَ. فقد أدت تلك الثورة إلى تأكيد مفاهيم الحرية السياسية، كمـــا أدت إلى ائتلاف دول أوروبا لوقف السياسة التوسعية الفرنسية بزعامة نابليون بونـــابرت فـــى أوروبا، ومقاومة الأفكار التى جاءت بها الثورة الفرنسية والتى مثلت تهديداً لنظم الحكـــم الأوروبية في ذلك الوقت. وانتهى الأمر بهزيمة نابليون والعودة إلى نظام الحكم القديم فـــى فرنسا. ودار الصراع فى أوروبا منذ مؤتمر فيينا بين الأفكار والتيارات التى مثلتها الثـورة الفرنسية ونظم الحكم التقليدية التى كانت تعمل على إبقاء الوضع كما كان عليه.

المبحث الثانى

تفاعل الوحدات الدولية منذ صلح وستفاليا

كان صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ ختام سلسلة من الحروب امتدت ٣٠ عاماً بسبب مشكلة الصراع بين الكاثوليكية والبروتستانتية فى الولايات الألمانية بالتحديد وأوروبا بصفة عامة. فقد نشأت تلك الحروب باعتبارها حروبا دينية بين "الاتحاد البروتستانتي" المكون من بعض الإمارات الألمانية وبين "الحلف الكاثوليكي" المكون من بعض الإمارات الألمانية الأخرى. وسرعان ما انتشرت تلك الحرب وأصبحت حرباً سياسية دولية، فدخلتها الدانمارك، والسويد، وفرنسا لمناهضة الإمبراطورية الرومانية المقدسة التى يحكمها آل هابسبورج، ولحفظ التوازن فى أوروبا. ونتيجة للتحالف الفرنسي السويدي، اضطر الإمبراطور إلى الدخول فى مفاوضات انتهت بصلح وستفاليا. وقد أدى هذا الصلح إلى انسلاخ كثير من الولايات الألمانية عن الإمبراطورية. فقد انقسمت الأراضي الألمانية إلى حوالي ٣٠٠ ولاية لكل منها استقلاله الكامل. كذلك استقلت هولندا وسويسرا عن الإمبراطورية. كما ضمت فرنسا منطقة الألزاس، وبعض أجزاء اللورين، التى لم تكن قد حصلت عليها حين استولت على اللورين سنة ١٧٦٦، أى فى عهد الملك لويس الخامس عشر[٣]. كذلك ظهرت براندنبرج كدوقية كبرى تتزعم الحركة البروتستانتية[٤]. كذلك أدى صلح وستفاليا إلى إقرار مبدأ التعايش الدينى بين الكاثوليكية والبروتستانتية. إذ بدا واضحا ان كل منهما لن يستطيع القضاء على الآخر، كما أكد التفوق السياسى لفرنسا فى أوروبا واعتراف الإمبراطور بضمها لبعض الولايات. والأهم من ذلك أن صلح وستفاليا قد أدى إلى إقرار وتقنين الأسس الجديدة للسياسة الدولية وأهمها احترام سيادة الدولة. فالدول ذات السيادة هى وحدها صاحبة الحق فى عقد المعاهدات، كما أن الإمبراطورية الرومانية المقدسة ليس لها أن تطلب الولاء من الدول القومية. هذا بالإضافة إلى مبدأ المساواة بين الدول، بصرف النظر عن مذهبها الديني أو نظامها السياسي. كذلك، فقد دشن صلح وستفاليا عهدا جديدا فى السياسة الدولية قوامه مفهوم توازن القوى بين مجموعة الدول الأوروبية الرئيسة وهى بريطانيا، وفرنسا، والنمسا، وروسيا، وبروسيا. ويقصد بذلك إقرار نوع من التكافؤ النسبي بين تلك الدول بحيث لا تسيطر دولة واحدة أو ائتلاف لمجموعة من الدول على السياسة الأوروبية، وأن تعمل الدول الأخرى على منع تلك

السيطرة بالوقوف ضد الدولة التوسعية. ولذلك، فإنه حينما حاول لويس الرابع عشر ملك فرنسا أن يخرق توازن القوى عن طريق توسيع ممتلكاته، تحالفت ضده الدول الأوروبية وأجبرته على التراجع فى معاهدة أوترخت سنة ١٧١٣. وسنرى أن هذا التوازن كان بالأساس توازنا مرنا يختلف من مرحلة إلى أخرى طبقا لعلاقات القوى وأن بريطانيا قد لعبت الدور الرئيس فى المحافظة على هذا التوازن.

كان النسق الدولى فى الفترة التالية لصلح وستفاليا يتضمن مجموعة محدودة من الدول المستقلة يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام من الدول:

(أ) الدول الكبرى: وهى بريطانيا، وفرنسا، وبروسيا، وروسيا، والإمبراطورية الرومانية المقدسة (النمسا).

(ب) الدول المتوسطة: وهى أسبانيا، والبرتغال، والسويد، وهولندا، والدولة العثمانية، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ج) الدول الصغيرة: وهى فارس، والدانمارك، وبلجيكا، وسردينيا (بيد مونت)، وسويسرا.

(د) الدول القزمية: وهى حوالي ٣٠ دويلة ألمانية مثل دويلات بريمن، وبادن، وبافاريا، وسكسونيا، ومجموعة من الدويلات الإيطالية مثل مودينا، وبارما، وتوسكانيا، والصقليتين.

ويلاحظ أن هذه الدول، ماعدا الدولة العثمانية وفارس والولايات المتحدة، دولا أوروبية ومن ثم فان النسق الدولى كان نسقا أوروبيا بصفة أساسية وقد شهد نصف القرن التالى لعقد صلح وستفاليا ترسيخ للزعامة الأوروبية للعالم، حتى يمكن القول أن السياسة الدولية منذ صلح وستفاليا وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت سياسة أوروبية. كانت تلك الدول بمثابة امتداد للتطور الذى شهدته أوروبا منذ القرن السادس عشر بتطور الفكرة القومية ونشأة دول مستقلة ذات سيادة. كما كان النظام السياسي فى تلك الدول هو النظام الملكي حيث تنتمي المجموعة الحاكمة إلى أسر معينة. فروسيا تحكمها أسرة رومانوف، وبروسيا تحكمها أسرة هوهنزلرن، والنمسا تحكمها أسرة هابسبورج، وبريطانيا تحكمها أسرة ستيوارت حتى سنة ١٧١٤ وبعدها أسرة هانوفر حتى سنة ١٨٣٠، وفرنسا تحكمها أسرة بوربون حتى سنة ١٧٩٢ ثم من سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٨٢٤[٥].

١- بريطانيا

تميز الوضع السياسي فى إنجلترا فى أوائل القرن السابع عشر بالصراع بين الملك والبرلمان وقد انتهى الصراع بين الملك شارل الأول، الذى تولى العرش فى الفترة من

سنة ١٦٢٥ حتى سنة ١٦٤٩، والبرلمان بمواجهة مسلحة تطورت إلى حرب أهلية استمرت سنوات عديدة. وانتهت تلك الحرب بهزيمة قوات الملك شارل الأول على يد قوات كرومويل المتحالفة مع البرلمان وإعدام الملك، وإعلان الجمهورية في إنجلترا بزعامة كرومويل سنة ١٦٤٨. بيد أن النظام الجمهوري الذى أسسه كرومويل ما لبث أن ضعف بعد وفاته عام ١٦٥٨، وانتهى الأمر بالطلب من شارل الثانى العودة إلى حكم إنجلترا. وبذلك عادت الملكية وعادت أسرة ستيوارت. بعد وفاة شارل الثانى تولى أخيه جيمس الثانى الحكم سنة ١٦٨٥، وقد حاول جيمس الثانى إعادة الكاثوليكية إلى إنجلترا مما دعي البرلمان إلى خلعه وطلب من ويليم أورنج أن يتولى العرش عام ١٦٨٨ باسم ويليام الثالث، فيما عرف باسم ثورة سنة ١٦٨٨ أو "الثورة المجيدة". وقد أكد ذلك مبدأ إعلاء كلمة البرلمان. وأصدر البرلمان "إعلان الحقوق " الذى أكد السلطة الكاملة للبرلمان في النظام السياسي الإنجليزي وأصبحت الملكية الإنجليزية ملكية مقيدة. وبذلك أصبحت إنجلترا الدولة الوحيدة فى أوروبا التى يوجد فيها نظام ملكي مقيد، بينما استمرت باقي الدول الأوروبية فى إطار الحكم الملكي غير المقيد. وفى عام ١٧٠٧ توحدت إنجلترا واسكتلندا فى إطار المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى) وسرعان ما تحولت المملكة إلى أقوى دولة أوروبية بعد نشوء الثورة الصناعية بها.

٢- فرنسا

أدى صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ إلى تحقيق التفوق السياسي لفرنسا فى أوروبا لمدة نصف قرن تقريبا. وبعكس الحال فى إنجلترا فقد تأكدت سلطة الملك فى فرنسا، فقد تولى لويس الرابع عشر مقاليد الأمور فى فرنسا تحت شعار "الدولة أنا"، بمعنى انفراده الكامل بالسلطة. وقد دخل لويس الرابع عشر فى سلسلة من الحروب الأوروبية الهدف منها السيطرة على القارة الأوروبية. لعل أهم تلك الحروب هى حرب الوراثة الأسبانية (١٧٠٢-١٧١٣). فقد حاول لويس الرابع عشر الاستيلاء على عرش أسبانيا بعد وفاة ملكها شارل الثانى. ولكن إنجلترا نجحت فى إقامة اتحاد سمى "بالتحالف الأعظم" سنة ١٧٠١ شمل إنجلترا، وهولندا، والإمبراطورية الرومانية المقدسة، ودوقية براندنبرج الألمانية، والبرتغال، ودوقية سافوى الإيطالية. واندلعت حرب طويلة بين فرنسا وأسبانيا من ناحية والتحالف الأعظم من ناحية أخرى، لتنتهى بهزيمة القوات الفرنسية والأسبانية وتوقيع معاهدة اوترخت Utrecht فى أبريل سنة ١٧١٣، وقد نص هذا الصلح على

استيلاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة على نابولي، وسردينيا، وميلان، والأراضي المنخفضة الأسبانية (بلجيكا). وتستولي بريطانيا وأسبانيا على جبل طارق وجزيرة منورقه، ومن فرنسا على نيوفوندلاند ونوفاسكوشيا، وخليج هدسن. ومن ثم، فقد أدى صلح أوترخت إلى إنهاء محاولات أسرة بوربون الفرنسية السيطرة على أوروبا، وخرجت بريطانيا من الحرب كأقوى دولة أوروبية. وقد فرضت فرنسا حرب الوراثة النمساوية سنة ١٧٤٠ لكي تضمن استمرار تقسيم الإمبراطورية الرومانية طبقاً لصلح وستفاليا، كما فرضتها بريطانيا لموازنة التدخل الفرنسي. وانتهت الحرب بصلح بين فرنسا وبريطانيا سمي صلح آكس لاشابل Aix-la-chapelle سنة ١٧٤٨ وهو الصلح الذى أعاد الأوضاع إلى ما كانت عليه تقريباً قبل الحرب. وجاء صلح باريس بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٧٦٣، والذى أنهى حرب السنوات السبع، لكي يدعم من هذا الاتجاه. بموجب هذا الصلح فقدت فرنسا معظم مستعمراتها فى أمريكا الشمالية وغرب البحر المتوسط لصالح بريطانيا. وفى سنة ١٧٧٤ تولى لويس السادس عشر الحكم فى فرنسا، وفى عهده اندلعت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، وهى الثورة التى قدر لها أن تغير من وجه السياسة الدولية تغييرا جذريا.

٢ـ الإمبراطورية النمساوية

كانت الإمبراطورية الرومانية قد انقسمت سنة ٣٩٥ إلى إمبراطورية شرقية أرثوذكسية يونانية الطابع ومقرها القسطنطينية وتمتد فى الأناضول والبلقان وأخرى غربية فى بقية أوروبا. وسرعان ما سقطت الإمبراطورية الغربية فى أيدي القبائل الجرمانية سنة ٤٤٦ وانقسمت إلى دويلات ومقاطعات. وفى سنة ٨٠٠ قام شارلمان بتأسيس إمبراطورية موحدة هى الإمبراطورية الرومانية المقدسة وقد شملت الإمبراطورية الرومانية الغربية القديمة، عدا إنجلترا وأسبانيا وجنوب إيطاليا. وبذلك كانت تعتبر أكبر الدول الأوروبية مساحة وأعظمها مركزا، فضلا عن أنها كانت تمثل المركز السياسي للكاثوليكية فى أوروبا فى مواجهة الإمبراطورية البيزنطية الشرقية. وكانت عاصمتها مدينة اكس لاشابل أو مدينة آشن Aachen وتحكمها أسرة هابسبورج Habsburg. إلا أن مركز الإمبراطورية بدأ يضعف ابتداء من عام ١٠٠٠ بانقسامها إلى عدة أجزاء تبلورت فى شكل دول قومية أهمها فرنسا وأسبانيا.

كانت الإمبراطورية الرومانية (النمساوية) تعانى من ثلاث مشكلات رئيسة. الأولى هى تكوينها القومي المتعدد فكانت تضم العديد من القوميات الألمانية، والمجرية، والتشيكية، والكرواتية، وغيرها. وكانت تلك القوميات تشعر أنه لا يربطها رابط سياسي، كما أن أي إصلاح تقوم به الإمبراطورية كان يرضي قومية، ويغضب أخرى. ولهذا كان من المتعذر على الإمبراطورية لم شتات تلك القوميات فى إطار تنظيم موحد. والثانية، هى تناثر ممتلكات الإمبراطورية. فقد كانت الإمبراطورية الرومانية تضم ثلاثة أقسام إقليمية أساسية هى النمسا، والدوقيات المجاورة: (مثل التيرول وكارنثيا وغيرها)، ومملكة بوهميا (وتضم أقاليم بوهيميا وسيليزيا ومورافيا) وقد انضمت إلى الإمبراطورية سنة ١٥٢٦، وأخيراً مملكة المجر (وتضم المجر وترانسلفانيا وكرواتيا). ومن ثم، فقد كانت الإمبراطورية تضم قوميات متعددة: مثل ألمان سيليزيا، والنمساويين، والتشيك، والسلاف فى بوهيميا ومورافيا، والعناصر المجرية فى المجر، والكرواتية فى كرواتيا. ولم يكن يجمع هذه القوميات سوى السلطة السياسية التى مارستها أسرة الهابسبورج النمساوية، واستطاعت من خلالها نقل عاصمة الإمبراطورية إلى فيينا. كذلك كان للإمبراطورية ممتلكات فى غرب أوروبا حتى حدود فرنسا وفى الولايات الألمانية، والمجر والولايات الإيطالية. أما المشكلة الثالثة، فكانت موقعها الجغرافي فى وسط القارة الأوروبية محاطة بدول معادية أهمها روسيا على جانبها الشرقي، وبروسيا على جانبها الشمالي الغربي، وفرنسا على جانبها الغربي. وكانت هناك نوع من عدم الثقة المتبادلة بين الدول الأربع. ومن ثم كانت الإمبراطورية معرضة لأن تحارب على عدة جبهات.

فى أواخر القرن الثامن عشر حاول الإمبراطور جوزيف الثانى (١٧٦٥ - ١٧٩٠) إقامة حكومة مركزية قوية وتنظيم الإمبراطورية على أساس أن تصبح اللغة الألمانية هى اللغة الرسمية للإمبراطورية. ولكن محاولاته باءت بالفشل. وهكذا دخلت الإمبراطورية عصر الثورة الفرنسية وهى مفككة الأوصال تقريباً حتى اضطر الإمبراطور فرانسوا الثانى سنة ١٨٠٦ إلى التنازل عن لقبه كإمبراطور للإمبراطورية الرومانية المقدسة وأصبح يسمى إمبراطور النمسا، وذلك تحت ضغط الحملات الفرنسية.

وقد رأينا أن الإمبراطورية الرومانية أصيبت بنكسة فى معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨، ولكنها استطاعت، أن تنهض مرة أخرى. فضمت المجر سنة ١٦٩٩ من الدولة العثمانية، ولكنها فقدت سيليزيا سنة ١٧٤٠ لصالح بروسيا، كما ضمت جاليسيا من بولندا فى إطار التقسيم الأول لبولندا سنة ١٧٧٢.

٤- بروسيا

كانت بروسيا فى القرن الخامس عشر مجرد إمارة صغيرة على الساحل الجنوبي لبحر البلطيق تحت سيطرة الفرسان التيوتون . ولكنها انتقلت إلى حكم أسرة هوهنزلرن Hohenzllern التى كانت تحكم مقاطعة براندنبرج منذ ١٤١٥. وسرعان ما انضمت بروسيا الشرقية إلى مقاطعة براندنبرج عام ١٦٨٨، (وعاصمتها برلين) وذلك بعد أن توفى حاكم بروسيا الشرقية، دون أن يكون له وريث. وقد استطاع فر يدريك الأول حاكم مقاطعة براندنبرج أن يحصل من حاكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة (والتى كانت ممتلكات أسرة الهوهنزلرن تقع فى إطارها) على لقب ملك بروسيا، وذلك عام ١٧٠١، مقابل مساعدة الإمبراطور فى حرب الوراثة الأسبانية. وهكذا ظهرت فى أوائل القرن الثامن عشر دولة جديدة فى وسط أوروبا على جانب من القوة، وبالذات بعد أن جمع فر يدريك الأول كل ممتلكاته تحت تاج واحد.

وقد استطاع ملوك بروسيا أن ينشئوا جيشاً حديثاً صار من أكفأ جيوش أوروبا وأن يوطدوا أسس الاقتصاد البروسي وأن يوسعوا من نطاق بروسيا. وقد تجلى ذلك فى الحروب التى تمت فى القرن الثامن عشر كحرب الوراثة النمساوية عام ١٧٤٠، وهى الحرب التى استطاعت فيها بروسيا فى عهد فريدريك الثانى أن تتحدى الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فضمت سيلزيا، وأصبحت إحدى الدول المهمة فى أوروبا.

٥- روسيا

لم تظهر روسيا كدولة مؤثرة فى السياسة الدولية إلا منذ منتصف القرن السابع عشر. فقد استقلت "دوقية موسكو" الأرثوذكسية فى عهد ايفان الرهيب (١٤٦٢ - ١٥٠٥) عن الإمبراطورية المغولية ثم توسعت شرقاً عبر جبال الأورال وتوغلت فى سيبيريا. وكان هذا التوسع نتيجة وجود دول قومية معادية فى الغرب (السويد وبولندا) وفى الجنوب (الدولة العثمانية)، ولانهيار الإمبراطورية المغولية ذاتها. وعقب وفاة ايفان الرهيب عام ١٥٠٥، أصبحت روسيا مطمع جيرانها من كل الجوانب ما أدى إلى قيام جمعية وطنية مكونة من نبلاء روسيا عام ١٦١٣، واختيار أحد النبلاء وهو ميشيل روما نوف قيصرا لروسيا، فكان هو مؤسس أسرة روما نوف التى ظلت تحكم روسيا حتى الثورة البلشفية سنة ١٩١٧. إلا إن بطرس الأكبر حفيد ميشيل روما نوف يعتبر هو المؤسس الحقيقي للدولة الروسية الحديثة، فقد تولى بطرس الأكبر الحكم من عام ١٦٨٢ وحتى عام ١٧٢٥،

وقام بتوطيد سلطته فى الداخل كما بدأ فى إدخال روسيا فى الحضارة الأوروبية سواء على مستوى الصناعة أو التعليم أو الجيش كما نجح فى التوسع غرباً على حساب السويد والتوسع جنوباً فى فارس مستغلاً اغتصاب مير محمود (الأفغاني) لعرش الشاه حسين الصفوى سنة ١٧٢٢، ولكن الدولة العثمانية أنذرت بطرس الأكبر بالحرب ما لم تتوقف القوات الروسية عن الزحف على فارس، ووقعت معه معاهدة سنة ١٧٢٤ اقتسم الطرفان بموجبها فارس، فاستولت روسيا على سواحل بحر قزوين وبعض الولايات الفارسية الشمالية. ولكنها أعادت تلك الأراضي لفارس بعد تولى نادر شاه الحكم فى فارس(٦).

تعتبر الإمبراطورة كاترين الثانية Catherine the Second (١٧٦٢ - ١٧٩٦) أهم إمبراطورة حكمت روسيا بعد بطرس الأكبر. فقد استمرت كاترين الثانية فى سياسة الإصلاح الداخلي والتوسع الخارجي، كما أعلنت الحرب على الدولة العثمانية وأرغمت السلطان العثماني على عقد معاهدة كوجك قينارجى سنة ١٧٧٤. كذلك قامت روسيا بالاشتراك مع النمسا وبروسيا بتقسيم بولندا ثلاث مرات فى أعوام ١٧٧٢، ١٧٩٣، ١٧٩٥. وقد أدى ذلك إلى إزالة بولندا من الخريطة السياسية. كما أسفر عن نتيجة هامة وهى أن الحدود الروسية أصبحت متاخمة لحدود النمسا وبروسيا مما كان له أثره فى مستقبل السياسة الأوروبية. أضف إلى ذلك تأمين موانئ روسيا على البحر الأسود على حساب الدولة العثمانية وامتدادها غرباً فى أواسط أوروبا. وبذلك أصبحت روسيا إحدى القوى الرئيسة فى أوائل القرن التاسع عشر.

٦ ـ الدولة العثمانية(٧)

كانت الدولة العثمانية هى الدولة الإسلامية الوحيدة المؤثرة فى السياسة الدولية فى أوائل القرن الخامس عشر. وقد عاشت تلك الدولة حوالي ستة قرون منذ تأسيسها فى الأناضول فى أواخر القرن الثالث عشر حتى سقوطها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ثلاث منها فى أواخر العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة وكانت فيها تمثل قوة رئيسه فى السياسة الدولية، وثلاث منها فى العصور الحديثة ولكنها عاشتها بمفاهيم العصور الوسطى، مما أدى إلى عدم قدرتها على مجاراة الدول الأوروبية. فقد استطاعت الدولة العثمانية أن تتوسع فى البلقان وتستولي على بلاد البلغار واليونان والبلقان الشمالية عام ١٣٩٦، واستطاعت أن توجه ضربة قاصمة للدول الأوروبية بالاستيلاء على القسطنطينية (عاصمة الإمبراطورية البيزنطية) عام ١٤٥٣، وجعلتها عاصمة للدولة

العثمانية. وقد أدى ذلك إلى تزايد نفوذ الدولة العثمانية فى جنوب ووسط أوروبا إذ أعلنت إمارات ولاشيا ومولدافيا (الأفلاق والبغدان فيما بعد أو رومانيا حاليا) قبول السيادة العثمانية. كذلك تمت السيطرة على صربيا والبوسنة وألبانيا. وخلال النصف الأول من القرن السادس عشر تحولت الدولة العثمانية نحو العالم الإسلامي. فاستطاعت أن تسيطر على معظم البلاد العربية (الشام، ومصر، وشبه الجزيرة العربية، والعراق، وشمال أفريقيا بأسره ماعدا مراكش)، كما توسعت فى وسط أوروبا واستولت على المجر وحاربت الإمبراطورية الرومانية المقدسة وحاصرت عاصمتها فينيا عام ١٥٢٩، ولكنها لم تنجح فى الاستيلاء عليها. كذلك استطاعت أن تحمى العالم الإسلامي من العدوان البرتغالي فى المحيط الهندي والعدوان الأسباني فى شمال أفريقيا وأن تظهر كقوة دولية مرهوبة الجانب فى السياسة الدولية (راجع الخريطة رقم ١/٢).

ابتداء من منتصف القرن السابع عشر بدأت الدولة العثمانية فى التدهور وذلك نتيجة الصراعات بين السلاطين وفساد نظم حكم وإدارة الولايات التابعة لهاوعدم مواكبة الدولة للتطور العلمي الذى كانت أوروبا قد بدأت تشهده فى ذلك الوقت. خلال تلك الفترة كانت الدولة العثمانية تواجه ثلاثة أعداء رئيسين هم الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وروسيا، وفارس. ففى منتصف القرن السابع عشر تجدد الصراع بين الدولة العثمانية والإمبراطورية. وقد أدى الصراع إلى خروج المجر من دائرة السلطة العثمانية، وأعترف العثمانيون بذلك فى معاهدة كارلوفيتز عام ١٦٩٩، والتى وضعت المجر وكرواتيا وترانسلفانيا تحت حكم الهابسبرج. وتلتها حرب أخرى بين الدولة العثمانية والإمبراطورية انتهت بتوقيع معاهدة باساروفيتز سنة ١٧١٨ وبموجبها أصبحت بلجراد تابعة للإمبراطورية. وتوالت الحروب بينهما طوال القرن الثامن عشر دون أن يحصل أي طرف على مكاسب جوهرية. أما على الجبهة الروسية فإن الإمبراطورة كاترين الثانية كانت تتطلع إلى تقويض الدولة العثمانية لسببين الأول هو أن روسيا كانت تعتبر نفسها وريثة الإمبراطورية البيزنطية التى قوضتها الدولة العثمانية وحلت محلها، وحامية الشعوب السلافية الخاضعة للدولة العثمانية، وذلك بحكم رابطة الدين والسلالة. والثاني هو أن الدولة العثمانية كانت تسيطر على البحر الأسود وعلى مضيقي البسفور والدردنيل اللذان يتحكمان فى طريق المرور البحري لروسيا إلى البحر الأبيض المتوسط. ومن ثم قامت روسيا بمساعدة القوى الثائرة على الدولة العثمانية فى الشام وفى البلقان وبمهاجمة الدولة العثمانية فى أكثر من جبهة. ونتيجة لذلك تم توقيع معاهدة بين روسيا والدولة

العثمانية تعرف باسم معاهدة كوجك قينارجى Kutchuk-Kainardji (وهى مدينة بلغارية) فى ٢١ يوليو عام ١٧٧٤. بمقتضى تلك المعاهدة حصلت روسيا على امتيازات هائلة أهمها أنها استولت على السواحل الشمالية للبحر الأسود وسيطرت على منطقة القرم، وحصلت على حق الملاحة التجارية في البحر الأسود على سفنها بدون الإلتزام السابق بتصدير بضائعها على سفن عثمانية، وعلى حق الملاحة للسفن الروسية فى البحر المتوسط. هذا بالإضافة إلى حق فتح سفارة دائمة فى القسطنطينية وقنصليات فى مختلف أجزاء الدولة العثمانية، مع حق التعامل التجاري مع تلك الدولة على أساس شرط الدولة الأولى بالرعاية. كذلك وافقت الدولة العثمانية على حق روسيا فى حماية الأرثوذكس من رعايا الدولة العثمانية، وان يستمع السلطان بعناية لمطالب روسيا فيما يتعلق بالكنيسة الأرثوذكسية فى القسطنطينية(٨).

الخريطة رقم (٢-١)

توسع الإمبراطورية العثمانية إلى سنة ١٦٤٨.

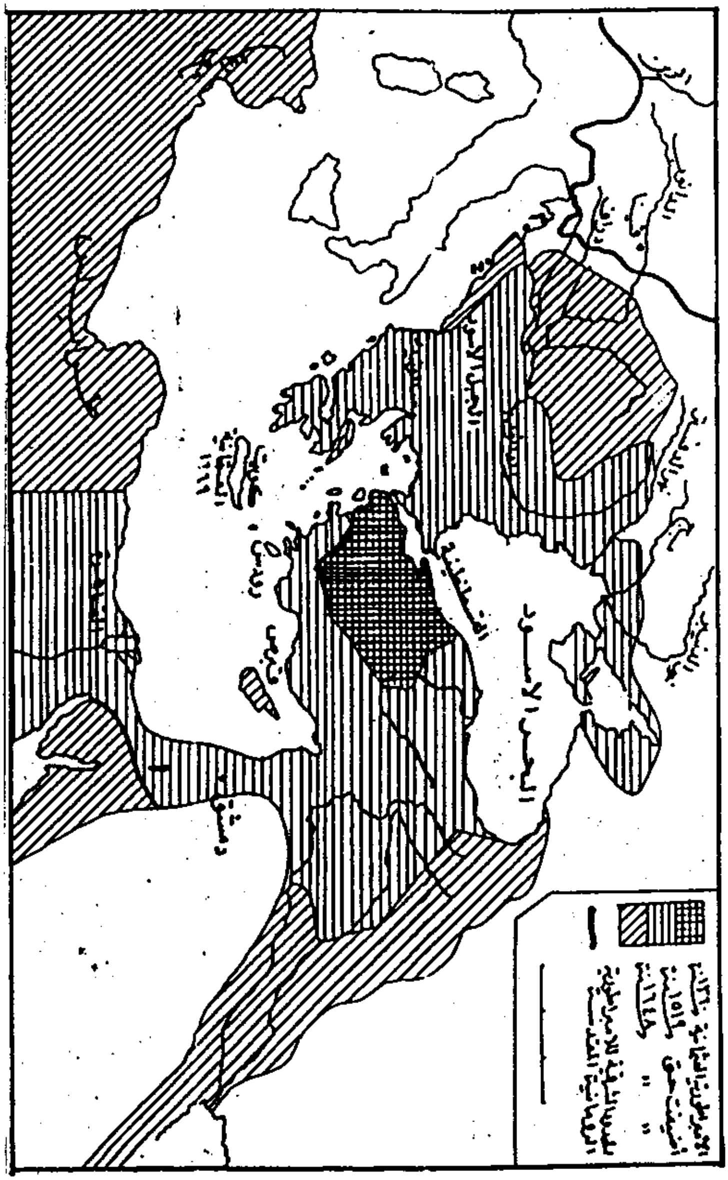

المصدر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦)

كانت معاهدة كوجك قينارجى بداية عصر التدخل الأوربي الصريح فى شئون الدولة العثمانية تحت ستار حماية الرعايا المسيحيين. كما تحالفت روسيا والإمبراطورية الرومانية المقدسة ضد الدولة العثمانية وشنتا الحرب عليها سنة ١٧٨٩. وفى تلك الحرب استولت روسيا على الأفلاق والبغدان وبسارابيا، واحتلت الإمبراطورية صربيا. بيد أن وفاه الإمبراطور جوز يف الثانى سنة ١٧٩٠ وانشغال خليفته بالثورة الفرنسية أدى إلى توقيع اتفاقية عثمانية رومانية سميت باتفاقية زشتوى سنة ١٧٩١ أعادت بموجبها الإمبراطورية إلى الدولة العثمانية صربيا[٩]. كذلك فقد ثارت الشعوب البلقانية التابعة للدولة العثمانية على حكم تلك الدولة بمساعدة الدول الأوروبية عموما وروسيا بالأخص. فقد ساعدت روسيا إمارة صربيا على أن تحصل على الحكم الذاتي فى إطار الدولة العثمانية بموجب معاهدة، بوخارست سنة ١٨١٢ ولم تنس روسيا أن تحصل فى تلك المعاهدة لذاتها على إقليم بسارابيا حتى نهري بروث والدانوب الأعلى.

بالنسبة لفارس، فقد نشأت كدولة مستقلة سنة ١٥٠٠ حينما أسس الشاه إسماعيل الصفوى الدولة الصفوية الشيعية فى بلاد فارس. وقد دخلت فارس فى صراعات مع الدولة العثمانية بسبب سعى فارس للهيمنة على الأماكن الشيعية المقدسة فى العراق (والتى دخلت تحت الحكم العثماني سنة ١٥٣٤)، وسعيها لنشر المذهب الشيعي فى داخل الدولة العثمانية ذاتها. و يمكن القول إن تاريخ العلاقات الفارسية العثمانية منذ سنة ١٥٠٠ وحتى سقوط الدولة العثمانية لم يكن إلا تاريخ الحروب والصراعات ومحاولات الصلح وفشل تلك المحاولات حتى إن الدولة العثمانية اتفقت مع روسيا سنة ١٧٢٤ على تقسيم فارس بينهما[١٠].

ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر شهدت الدولة العثمانية مجموعة من الحركات الانفصالية كحركة ضاهر العمر فى فلسطين، وحركة على بك الكبير فى مصر، ثم حركة محمد بن عبد الوهاب فى شبه الجزيرة العربية[١١]. وقد حاولت الدولة العثمانية أن تتغلب على مشكلاتها باللجوء إلى التحديث على الطراز الأوروبي، منذ عهد السلطان سليم الثالث الذى تولى السلطنة سنة ١٧٨٩. فحاولت إدخال النظم العسكرية والحكومية الغربية. بيد أن هذه المحاولات كانت محاولات جزئية قاومتها الفئات العسكرية والبيروقراطية القديمة. ولذلك فقد ألغيت إصلاحات سليم الثالث بعد عزله سنة ١٨٠٧، كما أنها أدت إلى انفتاح للدولة العثمانية على الحضارة الغربية فى ظروف ضعف تلك الدولة مما أدى إلى مزيد

من التكالب الأوروبي على الدولة. فقد استغلت الدول الأوروبية ضعف الدولــة العثمانيــة للسيطرة على أسواقها وأقاليمها البعيدة نسبيا. ولم ينقذ الدولة العثمانية من السقوط والتقسيم إلا التوازن الأوروبي. فكانت بريطانيا تسعى إلى إبقاء كيان الدولة العثمانية على ما هــو عليه لكي تمنع روسيا من الوصول إلى المضائق وتسيطر على الأسواق العثمانية، وحتــى تحين الفرصة المناســبة لتقسيم أملاكها وفقا للشروط البريطــانية . (راجع الخريطة رقــم (٢-٢)

الخريطة رقم (٢ – ٢)

ضعف الإمبراطورية العثمانية.

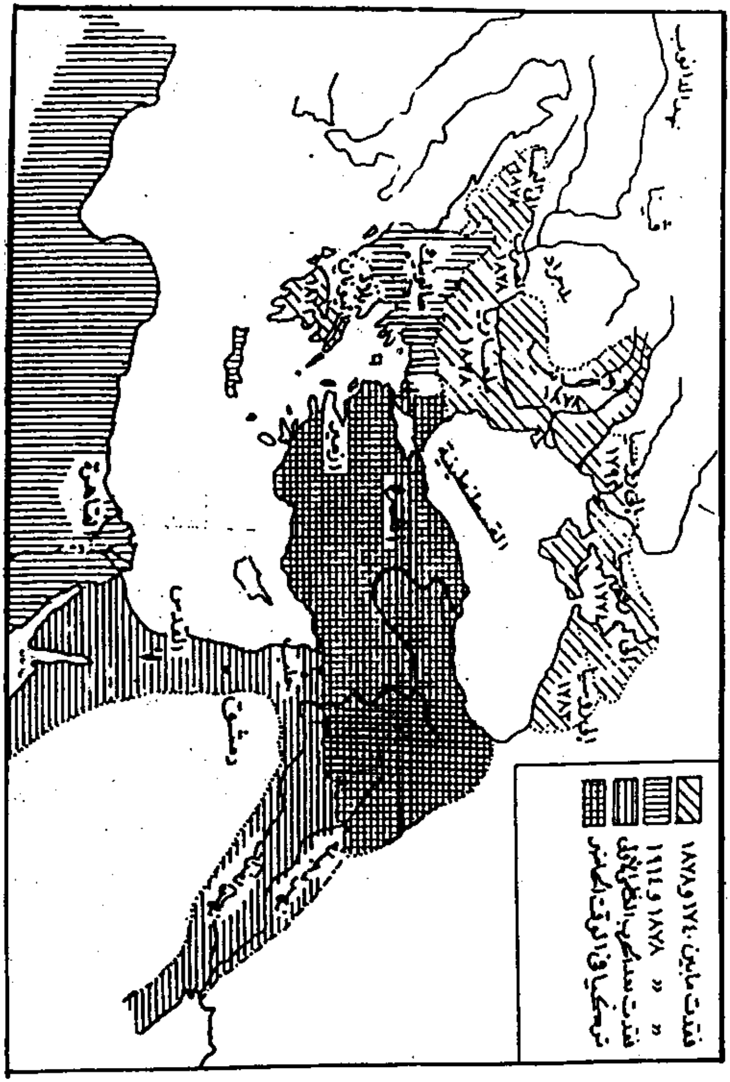

المصدر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦)

٧ـ الولايات المتحدة الأمريكية

نتيجة للسياسة الاستبدادية التى اتبعها ملوك إنجلترا فى المستعمرات الإنجليزية الواقعة على السواحل الجنوبية الشرقية لأمريكا الشمالية ثارت تلك المستعمرات على التاج البريطاني عام ١٧٧٥ بقيادة جورج واشنطن . وفى ٤ يوليو سنة ١٧٧٦ أعلنت المستعمرات استقلالها . وبفضل مساعدة فرنسا، وأسبانيا ، وهولندا ، هزمت القوات البريطانية وتم توقيع معاهدة بين الطرفين عام ١٧٨٣ اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال المستعمرات الأمريكية الشمالية وفى مؤتمر فيلادلفيا الدستورى المنعقد سنة ١٧٨٩ ثم اصدار الدستور كما انتخب جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة .

بيد أن الولايات المتحدة لم تدخل حلبة السياسة الدولية وفضلت التركيز على بناء النظامين السياسي والإقتصادى للدولة وعلى التوسع الإقليمي غربا وجنوبا . ومن ثم لم تظهر الولايات المتحدة كفاعل رئيس فى السياسة الدولية طوال القرن الثامن عشر . وقد وقفت الولايات المتحدة موقف الحياد فى الحرب البريطانية الفرنسية سنة ١٧٩٣ ، وكان هذا الحياد مشوبا بالميل نحو بريطانيا نتيجة تزايد العلاقات الإقتصادية البريطانية – الأمريكية ولحصول فرنسا على لويزيانا (الأسبانية) ، ولكن الولايات المتحدة حصلت على لويزيانا بالشراء من فرنسا النابوليونية . وفى مرحلة لاحقة نشبت الحرب بين بريطانيا والولايات المتحدة سنة ١٨١٢ نتيجة إصرار بريطانيا على تفتيش السفن التجارية الأمريكية المتجهة نحو أوروبا نتيجة للحصار القاري الذى فرضه نابليون على بريطانيا سنة ١٨٠٦. وفى سنة ١٨٢٤ وقعت اتفاقية جينت Ghent بين بريطانيا، والولايات المتحدة وكانت تلك المعاهدة هى مقدمة للتحالف الأمريكي البريطاني.

٨ ـ البرتغال ، وأسبانيا ، وهولندا

شهدت نهاية القرن الثامن عشر تدهور الدور الأسباني والبرتغالي بعد أن تحدتهما بريطانيا وفرنسا وهولندا. فمن المعروف أن البرتغال كانت قد نجحت، بفضل الكشوف الجغرافية، فى السيطرة على طرق الملاحة فى المحيط الهندي والوصول إلى الهند منذ أوائل القرن السادس عشر وتوسعت فى أمريكا اللاتينية. كما ان أسبانيا كانت قد توسعت فى الأمريكتين، وفى شمال أفريقيا. إلا أن البرتغال ما لبثت أن فقدت مركزها المتفوق منذ أوائل القرن السابع عشر. فقد استولت أسبانيا على البرتغال ومعظم مستعمراتها فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وجزر الهند الشرقية فى الفترة من سنة ١٥٨٠ حتى سنة ١٦٤٠. ولم يبق للبرتغال إلا مراكز محدودة فى أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية.

كذلك، فقد أسست أسبانيا منذ أواخر القرن الخامس عشر إمبراطورية كبرى في العالم الجديد (الأمريكتان)، كما أنتشر النفوذ الأسباني في الساحل الشمالي الأفريقي. لكن النفوذ الأسباني ما لبث أن تدهور في الأمريكتين نتيجة لتحدى بريطانيا وفرنسا لوجود أسبانيا الاستعماري هناك، ولتحدى الدولة العثمانية للدور الأسباني في شمال أفريقيا. ومنذ أن امتد حكم أسرة بوربون الحاكمة في فرنسا إلى أسبانيا صارت الأخيرة تابعة لفرنسا أو زميلة لها في التنافس الاستعماري الذى نشب بين فرنسا وإنجلترا. وخرجت أسبانيا من حروب الثورة الفرنسية وقد أنهكت قواها وفقدت مستعمراتها في أمريكا اللاتينية.

أما هولندا فإنها كانت قد استقلت نسبياً عن اسبانيا بزعامة وليم أورانج منذ سنة ١٥٧٩، واعترفت أسبانيا سنة ١٦٠٩ بجمهورية هولندا حتى استقلت تماماً عن أسبانيا والإمبراطورية بموجب صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨. كذلك فقد ازدهرت التجارة الهولندية وأسست هولندا شركة الهند الشرقية المتحدة سنة ١٦٠٢ بقصد احتكار التجارة بين الشرق الأقصى وهولندا، وأسست إمبراطورية استعمارية في أرخبيل الملايو، وإندونيسيا. بيد أن هولندا فقدت مستعمرة الكاب لصالح بريطانيا. وكانت شركة الهند الشرقية الهولندية قد أقامت أول مستعمرة أوروبية في منطقة الكاب سنة ١٦٥٠، مكونة من المستعمرين الهولنديين. وقد أطلق على هؤلاء اسم "البوير" (الفلاحون). وفي سنة ١٧٩٥ استولت بريطانيا على مستعمرة الكاب، ولم تجد هولندا بدا من الاعتراف بذلك سنة ١٨٠٦.

كانت التفاعلات السياسية بين هذه الدول، وبالذات بين الدول الأوروبية، تتم انطلاقا من مبدأ توازن القوى، ويقصد بذلك ألا تسمح تلك الدول بسيطرة دولة واحدة أو مجموعة من الدول على السياسة الدولية، وإذا ما حدثت محاولة في هذا الاتجاه، فإن بقية الدول تتدخل لإعادة التوازن، فعندما حاول لويس الرابع عشر ملك فرنسا أن يتوسع في أسبانيا تدخلت بريطانيا وكونت "التحالف الأعظم". وانتهى بعقد صلح أوترخت سنة ١٧١٣ الذى أوقف الأطماع الفرنسية. وعندما تهدد الوجود السياسي للإمبراطورية الرومانية، في عهد ماريا تريزا سنة ١٧٤١، تدخلت بريطانيا عسكريا وأوقفت التوسع الفرنسي - الروسي، وتم عقد صلح اكس لاشابل سنة١٧٤٨ الذى أعاد التوازن الأوروبي. وقد أصبح توازن القوى أحد التقاليد الرئيسة في السياسة الأوروبية.

المبحث الثالث

النتائج الدولية للثورة الفرنسية

أدت الحروب التى دخلتها فرنسا إلى أزمات اقتصادية. وقد حاول لويس السادس عشر (الذى تولى الحكم سنة١٧٧٤ وحتى ١٧٩٢) حل تلك الأزمات على حساب الطبقة الثالثة ، التى تمثل غالبية الشعب وكانت تعانى من تحكم واستبداد الأرستقراطية الإقطاعية التى تمثل الطبقة الثانية ، فى حين كانت الطبقة الأولى تتكون من رجال الدين . وحينما انعقد مجلس طبقات الأمة فى مايو سنة ١٧٨٩ لمناقشة الأزمة الاقتصادية حدث استقطاب سياسى فى المجلس بين ممثلى الأرستقراطية والطبقة الثالثة. وفى إطار هذا الاستقطاب تحول مجلس طبقات الأمة إلى "الجمعية الوطنية". وقد تطور الأمر إلى ثورة شاملة فى ١٤ يوليو ١٧٨٩ (يوم سقوط سجن الباستيل) أصبحت خلالها "الجمعية الوطنية " هى الهيئة المسئولة عن حكم البلاد .

تعتبر الثورة الفرنسية الحدث الرئيس الذى أثر فى السياسة الأوروبية فى أوائل القرن التاسع عشر وذلك لعدة اعتبارات :

(أ) أنها أدت إلى نشر الفكر القومي فى القارة الأوروبية، وذلك بمطالبتها بحق تقرير المصير لمختلف الشعوب والأقليات الأوروبية. وقد أعطى ذلك دفعة قوية لحركتي القومية الإيطالية والقومية الألمانية فيما بعد .

(ب) أنها أدت إلى نشر الفكر الديمقراطي فى أوروبا. فإعلان حقوق الإنسان والمواطن الذى أصدرته الثورة كان يمثل تغيرا رئيساً فى الفكر السياسي السائد فى ذلك الوقت مما أدى إلى دفعة قوية للفكر التحرري وأنتج أثارا هامة على الدول الأوروبية فيما بعد .

(جـ) أثرت الثورة الفرنسية فى التوازن الأوروبي، لأنها أثارت مخاوف الدول الأوروبية، وبالذات الإمبراطورية الرومانية، نتيجة مناداتها بحق الشعوب فى تقرير المصير (وهو مبدأ يهدد الإمبراطورية الرومانية المقدسة باعتبارها تتكون من شعوب مختلفة فى قومياتها ولغاتها). أضف إلى ذلك أن ما نادت به الثورة من أفكار تحررية كان من شأنه التأثير فى نظم الحكم الأوروبية .

أخذت الإمبراطورية الرومانية المقدسة زمام المبادرة. فقد أنذر الإمبراطور فرانسوا الثانى فرنسا فى عام ١٧٩٢ مطالبا إياها باحترام معاهدة وستفاليا وإعادة مقاطعة "افينيون" Avignon إلى البابا وكانت تلك المقاطعة قد أعلنت انضمامها إلى فرنسا بعد الثورة، وإعادة النظام إلى فرنسا باعتبار أن ذلك من المسائل التى تهم أوروبا كلها ، كما عقد تحالفا مع بروسيا فى فبراير من السنة ذاتها. وقد ردت فرنسا على ذلك بإعلان الحرب على الإمبراطورية، وبروسيا فى أبريل سنة ١٧٩٢، واستطاعت ان تهزم الجيش البروسى فى فالمى فى ٢٠ سبتمبر من العام ذاته، وفى اليوم التالى أعلنت الجمعية الوطنية الجمهورية فى فرنسا، كما أكدت استعداد فرنسا لتأييد كل أمة تطالب بحريتها. وفى ٦ نوفمبر هزم الجيش الفرنسى الجيش الإمبراطوري فى جيماب، كما احتل سافوى ونيس وبلجيكا، وبعض ولايات نهر الراين.

أثارت تلك التطورات مخاوف الدول الأوروبية وبالذات بريطانيا. فقد أثار احتلال فرنسا لبلجيكا قلق بريطانيا التى كان أحد المبادئ الأساسية فى سياستها الخارجية هو عدم السماح لقوة معادية بالاستيلاء على بلجيكا لأن من يسيطر على بلجيكا يهدد أمن الجزر البريطانية، كما أن تحريض فرنسا للشعوب الأوروبية كان يتضمن تحريضا للايرلنديين بالثورة على بريطانيا. كذلك فقد هددت الانتصارات الفرنسية المصالح التجارية البريطانية فى أوروبا. وأخيرا، جاء إعدام الملك لويس السادس عشر فى ٢١ يناير سنة ١٧٩٣ كعمل استفزازي أثار حنق الدول الأوروبية على الثورة الفرنسية. ومنذ ذلك الحين، وحتى سنة ١٨١٥ دارت السياسة الأوروبية حول نشأة وسقوط التحالفات الأوروبية ضد فرنسا. وفى هذا الصدد تكونت ستة تحالفات[١٢].

فى إطار هذه التحالفات والحروب التى اندلعت نتيجة لها، ظهر اسم نابليون بونابرت كقائد عسكري نجح فى هزيمة القوات الإمبراطورية وتهديد عاصمتها ما أضطرها إلى عقد صلح كامبو فورميو فى أكتوبر سنة ١٧٩٧ الذى اعترفت بموجبه الإمبراطورية بانضمام بلجيكا وولايات الراين إلى فرنسا. كذلك شنت فرنسا حملة على مصر بقيادة نابليون بونابرت سنة ١٧٩٨ كجزء من محاولتها للاستيلاء على خطوط المواصلات الدولية لبريطانيا. وقد استولى نابليون بونابرت على السلطة فى فرنسا فى إطار ما عرف باسم انقلاب برومير فى نوفمبر سنة ١٧٩٩، بعد فشله فى تحقيق أهدافه فى مصر وعودته إلى فرنسا لمواجهة التحالف الدولى الثانى الذى ألحق هزائم عسكرية كبرى بفرنسا.

واستطاعت القوات الفرنسية بزعامة نابليون أن تلحق هزائم ساحقة بالتحالف الدولي الثاني. فقد هزمت الإمبراطورية التي اضطرت إلى توقيع صلح لونيفيل سنة ١٨٠١ الذي اعترفت فيه بوصول حدود فرنسا إلى نهر الراين واطلاق يد فرنسا في شئون الولايات الإيطالية. وبالتالي اضطرت بريطانيا إلى توقيع صلح أميان مع فرنسا سنة ١٨٠٢ وبموجبه اعترفت بريطانيا بنفوذ فرنسا في الولايات الإيطالية التي انتزعتها فرنسا من الإمبراطورية، وبضم بلجيكا وقسم من هولندا وغرب الراين إلى فرنسا، واعترفت بالجمهورية الفرنسية. وبعد أن تكون تحالف دولي ثالث ألحقت فرنسا هزيمة أخرى بالإمبراطورية في موقعة "اوسترلتز" تم خلالها احتلال فيينا وتم توقيع "صلح بريسبورج" في ديسمبر سنة ١٨٠٥، وبموجبه فقدت الإمبراطورية أراضي جديدة وتقرر أن يتخلى الإمبراطور فرانسو الثاني عن لقب إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة، ويعرف باسم مبراطور النمسا. وهو ما تم في أغسطس عام ١٨٠٦، كذلك أنشأ نابليون "اتحاد الراين" من بعض الولايات الألمانية تحت النفوذ المباشر لفرنسا .

ولما تكون تحالف دولي جديد (التحالف الرابع) ألحقت فرنسا به هزيمة أخرى وتم تحطيم الجيوش البروسية واحتلال برلين ، ثم احتلال بولندا الروسية وهزيمة الجيوش الروسية . واضطرت بروسيا وروسيا إلى توقيع اتفاقيتي صلح مع فرنسا عرفت باسم صلح تلست سنة ١٨٠٧. بموجب الصلح الموقع مع بروسيا تنازلت الأخيرة عن بعض أراضيها لفرنسا وتعهدت بالانضمام لسياسة "الحصار القاري" التي كان نابليون قد بدأ في فرضها على بريطانيا . واعترفت روسيا بموجب الصلح الموقع معها بالتنازلات التي قدمتها بروسيا وبالانتصارات الفرنسية في أوروبا وبالانضمام إلى سياسة "الحصار القاري" أيضا إذا فشلت محاولات الوساطة بين فرنسا وبريطانيا .

يعتبر صلح تلست هو قمة الانتصار الفرنسي إذ امتدت الجمهورية الفرنسية لتشمل الولايات الألمانية والإيطالية التي تحيط بها سلسلة الدول التابعة التي عين عليها نابليون بونابرت عدداً من أقاربه. فعين شقيقه لويس بونابرت ملكاً على هولندا، وشقيقه جوزيف بونابرت ملكاً على نابولي ، وشقيقه جيروم بونابرت ملكاً على وستفاليا . وهكذا اختل التوازن الأوروبي لمصلحة فرنسا . وبعد صلح تلست لم تعد أمام فرنسا سوى قوة واحدة هي بريطانيا لكي تصبح القوة الوحيدة في السياسة الدولية ، ولكي يحقق نابليون ذلك (ونظراً لعدم إمكانية غزو بريطانيا نظراً لقوة الأسطول البحري الإنجليزي ولوجود

الفاصل المائي بينهما) أعلن نابليون سياسة "الحصار القاري" . بموجب تلك السياسة حـــرم نابليون على دول أوروبا أن تتعامل تجارياً مع بريطانيا ومنع السفن الإنجليزية من الرســو فى الموانئ الفرنسية أو فى موانى أي دولة تابعة أو حليفة لفرنسا. وقد أعلنت هذه السياسة فيما سمى "بمراسيم برلين"، والتى صدرت فى برلين سنة ١٨٠٦ عقب هزيمـــة بروســيا، وأكملت "بمراسيم ميلانو". بطبيعة الحال فإنه نظراً للهيمنة الفرنسية علـــى أوروبــا فقــد التزمت دول أوروبا بتلك السياسة . إلا أن بعضها كان يتعامل سراً مع بريطانيـــا نظـــراً لأنها كانت قد نظمت اقتصادها على أساس التعامل الإقتصادى مع بريطانيا . وقـــد ردت بريطانيا على إجراءات نابليون بفرض حصار على السواحل الأوروبية ومنعـــت الـــدول الأوروبية من المتاجرة فيما وراء البحار وحاصر الأسطول الإنجليزي الموانئ الفرنسية .

كانت البرتغال هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى لم تلتزم علنـــا بسياســـة الحصـــار القاري، فغزاها نابليون واستولى عليها عام ١٨٠٧، ثم تقدمت قواته لاحتلال أسبانيا وذلــك لطرد آل بوربون من هناك. وفى أسبانيا لقيت القوات الفرنسية مقاومة هائلة، وأنزلت بـــها قوات المقاومة الأسبانية هزائم متعددة. فكانت تلك هى المرة الأولى التى تلقى فيها القـوات الفرنسية الهزيمة. وقد شجع النصر الذى حققته قوات المقاومة الأسبانية بالإضافة إلى مـــا أقدم عليه نابليون من نفى البابا عام ١٨٠٩، وضم أملاكه إلـــى فرنســـا، ومـــا أدى إليــه الاحتلال الفرنسي للولايات الألمانية من تذمر قومي، كل ذلك شجع النمسا علـــى معـــاودة الكرة من جديد. وقد مهد ذلك الطريق لتحالف دولى جديد ضد فرنسا.

تكون هذا التحالف (الخامس) من النمسا وبريطانيا. ولكن نابليون نجح مرة أخرى فى ضرب القوات النمساوية واحتلال فيينا. ومرة أخرى طلبت النمسا الصلح ووقعت معـــاهدة فيينا عام ١٨٠٩. وقد فرضت تلك المعاهدة على النمسا شروطاً مهينة تنازلت بمقتضاهـــا عن أجزاء من أراضيها ومنها شواطئها على البحر الادرياتى مما أفقدها صفتـــها كدولـــة بحرية وعزلها عن بريطانيا، كما التزمت بألا يزيد جيشها عن ١٥٠ ألف جندي. وهكـــذا تمت سيطرة فرنسا على معظم أرجاء أوروبا تقريبا، كما تزوج نابليون من مارى لويـــز ابنة الإمبراطور النمساوي(١٣).

على الرغم من أن فرنسا كانت تبدو فى ذلك الوقت (١٨٠٧ – ١٨١١) وكأنها قـــد سيطرت على أوروبا إلا أن هذه السيطرة كانت وهمية فى الواقع ، وذلك لعدة أسباب :

١ – تعاظم المقاومة الأسبانية ضد الاحتلال الفرنسي .

٢ – تذمر أوروبا من سياسة "الحصار القاري" لأن تلك السياسة ألحقت بالاقتصاد الأوروبي خسائر فادحة ، حتى أن روسيا أعلنت التخلي عنها .

٣ – تذمر الشعوب الأوروبية ، وبالذات الألمانية من السيطرة الفرنسية ، إذ أن الاحتلال الفرنسي قد أثار مشاعر القومية الألمانية وبدأ المثقفون والعلماء الألمان فى استثارة الروح القومية الألمانية ضد فرنسا .

٤ – نشوب الخلاف بين فرنسا وروسيا، بسبب انسحاب الأخيرة من الحصار القاري . وعلى أثر ذلك قام نابليون عام ١٨١٢ بغزو روسيا . وقد احتلت قواته موسكو ولكنه فشل فى إجبار قيصر روسيا على طلب الصلح، وتراجعت جيوشه عن موسكو حيث لحقت بقواته هزيمة ساحقة نتيجة لقسوة الشتاء الروسي ولهجمات القبائل الروسية، وقد شجع ذلك الشعوب الألمانية على الثورة ضد نابليون ، فكان ذلك بداية النهاية للسيطرة الفرنسية .

إزاء الهزيمة الفرنسية أمام روسيا عقدت بروسيا فى فبراير عام ١٨١٣ تحالفاً مع روسيا، وأعلنتا الحرب على فرنسا. وسرعان ما انضمت بريطانيا والنمسا فى مارس سنة ١٨١٤ بموجب اتفاقية "شو مون" إلى هذا التحالف (التحالف السادس). واستطاعت القوات المتحالفة لأول مرة أن تهزم الجيوش الفرنسية بل وتحتل باريس فى مارس عام ١٨١٤. وقد كان هذا التحالف هو نواة "التحالف الرباعي" الذى تأكد فى نوفمبر سنة ١٨١٥.

قامت القوات المتحالفة بنفى نابليون إلى جزيرة ألبا وإعادة أسرة بوربون إلى الحكم فى فرنسا بزعامة لويس الثامن عشر. ولم تحاول الدول المتحالفة أن تفرض شروطاً مهينة على فرنسا وذلك حتى لا تستفز الفرنسيين، فاكتفت بإعادة الملكية إلى فرنسا ووقعت معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو سنة ١٨١٤ بين الدول المتحالفة وفرنسا. بمقتضى تلك المعاهدة عادت فرنسا إلى حدودها السابقة للثورة وسمح لها بالاحتفاظ ببعض الأقاليم خارج حدودها وببعض مستعمراتها فيما وراء البحار. فقد تنازلت فرنسا عن أية مطالب فى هولندا، وبلجيكا، والولايات الألمانية، والإيطالية، وسويسرا، وتراجعت حدود فرنسا إلى حدودها فى يناير سنة ١٧٩٢ مع إضافة حوالي ١٥٠ ميل مربع من الأراضي إليها فى افينيون ومونت بليارد. ونصت المعاهدة أيضا على نصين سريين هما، استقلال واتحاد

الولايات الألمانية فى إطار اتحادي وإقامة نظام لتوازن القوى الدائـــم فـــى أوروبـــا فـــى المستقبل .

ولذلك دعت الدول المنتصرة إلى عقد مؤتمر فى مدينة فيينا لترتيب التوازن السياسي فى أوروبا فى الفترة اللاحقة، وأثناء انعقاد المؤتمر نجح نابليون فى العودة إلـــى فرنســـا والاستيلاء على الحكم مرة أخرى فسارعت الدول المتحالفة إلى محاربته، وألحقـــت بـــه هزيمة ساحقة فى معركة واترلو فى يونيو عام ١٨١٥. وللمرة الثانية دخل الحلفاء بـاريس وأعادوا لويس الثامن عشر مرة أخرى وتم نفى نابليون إلى جزيرة سانت هيلانه، حيـــث توفى بها عام ١٨٢١. وواصلت الدول الأوروبية اجتماعاتها فى فيينا لوضع أسس التوازن الأوروبي .

المبحث الرابع

مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥

بعد الهزيمة الثانية لنابليون اجتمعت الدول المتحالفة مرة أخرى فى فيينا لوضع أسس التسوية السياسية فى أوروبا . وقد سيطرت الدول المتحالفة الأربعة بريطانيا ، وروسيا ، والنمسا ، وبروسيا على مناقشات المؤتمر ، بالرغم من حضور بعض الدول الأوروبية الصغرى . وقد سيطرت على مناقشات المؤتمر ثلاث مبادئ رئيسة اتفقت عليها الدول المتحالفة وهى :

١ – إعادة الحقوق الإقليمية والسياسية لملوك وأمراء الدول المتحالفة بصرف النظر عن التطلعات القومية .

٢ – تعويض الدول المنتصرة بأقاليم جديدة .

٣ – إضعاف فرنسا حتى لا تعود إلى سياسة التوسع الإقليمي.

بيد أن هذا الاتفاق كان يتضمن خلافاً بين الدول المتحالفة حول أسس التسوية. فقد حرص مترنيخ، مستشار الإمبراطورية النمساوية، على إعادة الأوضاع إلى ما كانت إليه قبل الثورة الفرنسية، وضرب الحركات القومية فى أوروبا، وشاركه فى ذلك القيصر الروسي الكسندر الأول الذى حرص أيضا على تأكيد سلطة روسيا على بولندا، وكذلك ملك بروسيا فردريك وليام الثالث الذى سعى إلى تأكيد زعامة بروسيا على الولايات الألمانية. هذا بينما سعى كاسلريه Castlereagh، رئيس وزراء بريطانيا، إلى إقامة توازن أوروبى يمنع هيمنة أى دولة أو تحالف من مجموعة من الدول على القارة الأوروبية، مع تأكيد هيمنة بريطانيا على أعالى البحار. وفى الوقت ذاته حضرت فرنسا المؤتمر، ومثلها وزير خارجيتها تاليران. وقد حرص تاليران على الخروج بأقل قدر ممكن من الخسائر مستغلاً حرص الدول المنتصرة على تثبيت أركان الحكم الملكى فى فرنسا. وقد أسفرت مناقشات مؤتمر فيينا عن مجموعة من النتائج الرئيسة التى نص عليها فى "الإعلان النهائى" للمؤتمر الصادر فى ٩ يونيو سنة ١٨١٥، ومجموعة المعاهدات والبروتوكولات التى أصدرها المؤتمر والتى تشكل فى مجملها تسوية فيينا[١٤]. (راجع الخريطة رقم ٢-٣)

الخريطة رقم (٢-٣)

أوربا طبقا لاتفاقية فيينا سنة ١٨١٥

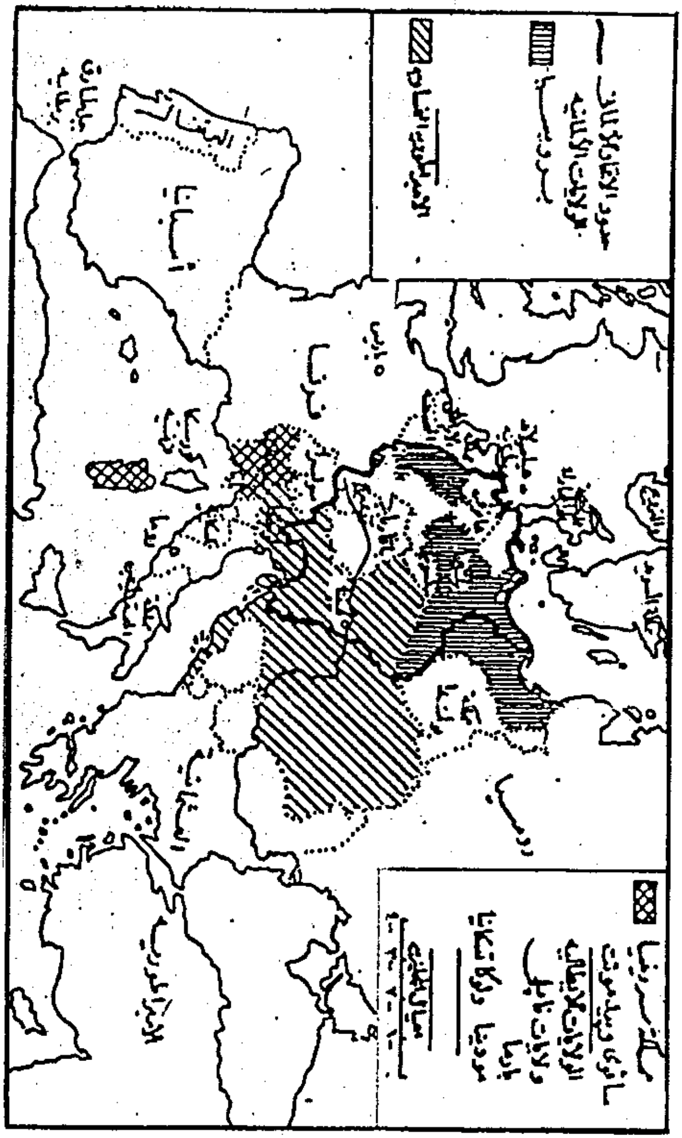

المصدر: عبد الحميد البطريق، د. عبد العزيز نوار، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٨).

١ – أعيدت فرنسا إلى حدودها قبل الثورة وسمح لها بالاحتفاظ بمدينة أفينيون، وبالألزاس واللورين .

٢ – أحيطت فرنسا بدولتين مستقلتين لتكونا عازلا بينها وبين الدول الأوروبية. فضمت بلجيكا إلى هولندا فى دولة واحدة، كما ضمنت الدول استقلال وحياد سويسرا.

٣ – حصلت بريطانيا على بعض المكاسب الإقليمية وأهمها مقاطعة هانوفر الألمانية، وجزيرة هلجولاند الألمانية، وعلى بعض الجزر مثل مالطة، وترينداد، وموريشيوس، وتوباجو، وسانتا لوتشيا فى البحر الكاريبى، وعلى سيلان، وأكدت حقها الشرعى فى مستعمرة الكاب فى جنوب أفريقيا.

٤ – استولت الإمبراطورية النمساوية على شرق جاليسيا، والتيرول، وسالزبورج، وبعض الولايات الإيطالية الشمالية مثل البندقية ولمبارديا .

٥ – حصلت روسيا على معظم بولندا بما فى ذلك الأراضي التى كانت تسيطر عليها بروسيا والنمسا (عدا ثورن ودانزج اللتان تربطان بروسيا الشرقية بسيليزيا)، وسمح لبروسيا بالاحتفاظ بهما، ما عدا شرق جاليسيا، والذى سمح للنمسا بالاحتفاظ به. كذلك احتفظت روسيا بفنلندا وبسارابيا.

٦ – حصلت بروسيا على شمال سكسونيا وعلى المقاطعات الواقعة على ضفتى الراين مثل وستفاليا ، وبون ، وذلك مقابل تنازلها عن أجزاء كبرى فى بولندا. وقد أدى ذلك إلى متاخمة بروسيا لفرنسا . كذلك أضيف إليها بعض المناطق الصناعية مثل دسلدورف . وبذلك توسعت بروسيا إقليميا ولكن كان يفصل بين أقاليم بروسيا ولايات ألمانية أخرى (هيسى ، وهانوفر) .

٧ – بالنسبة للولايات الإيطالية ، أعطيت مملكة سردينيا (بيدمونت) نيس ، وسافوى ، وجنوا كما أعيد الملك فرديناند (آلبوربون) إلى حكم مملكة نابولى (الصقليتّان) ، وأعيد بابا روما إلى رئاسة الولايات البابوية ، وعينت الإمبراطورة السابقة مارى لويز على ولايات بارما ، ومودينا وتوسكانيا فى الوسط ، وحصلت النمسا ، كما ذكرنا ، على لومبارديا والبندقية .

٨ – تم ضم النرويج للسويد تعويضا للأخيرة عن ضم فنلندا لروسيا .

٩ - أصدر مؤتمر فيينا "القانون الاتحادى"، الذى بموجبه تكون "الاتحاد الجرمانى". وقد حدد القانون أن الهدف من الاتحاد هو "المحافظة على الأمن الداخلي والخارجى لألمانيا وعلى استقلال وحرمة أراضى كل من الولايات الألمانية، وتعهدت الدول المعنية بالدفاع عن تلك الولايات ضد أى هجوم كما تعهدت الولايات الألمانية بألا تعلن الحرب على بعضها البعض وأن تعرض مطالبها المتبادلة على مجلس الاتحاد الجرمانى . وقد تألف الاتحاد الجرمانى من الولايات الألمانية، بما فى ذلك الولايات الخاضعة لحكومات غير ألمانية مثل هانوفر الخاضعة لبريطانيا، وهولشتين الخاضعة للدانمارك ، وليبزج الخاضعة لهولندا. وقد مثلت تلك الدول الولايات الألمانية فى مجلس الاتحاد . وقد بلغ مجموع الولايات الألمانية التى تكونت بموجب تسوية فيينا ٣٩ ولاية أصبحت الإمبراطورية النمساوية هى الرئيس الدائم لمجلس الاتحاد، ومقره مدينة فرانكفورت . وقد نص القانون الجرمانى على ان تتخذ القرارات فى مجلس الاتحاد بالإجماع ، كما أن المجلس ليس له سلطة تنفيذ قراراته. وبذلك كان الاتحاد الجرمانى اتحادا ضعيفا وخاضعا للهيمنة النمساوية، ولكنه مثل خطوة هامة على طريق الوحدة الألمانية .

١٠ - أقر المؤتمر مجموعة من القواعد الدولية كتحريم تجارة الرقيق، وحرية الملاحة فى الأنهار التى تمر فى أراضى أكثر من دولة واحدة. ولتحقيق القاعدة الأخيرة فقد تم إنشاء لجان خاصة تتولى الإشراف على الملاحة فى الأنهار الدولية كلجنة الراين ولجنة الدانوب. وكانت قرارات هذه اللجان تصدر بالإجماع وتتولى كل دولة تنفيذها بواسطة تشريعاتها الوطنية.

وفى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨١٥ وقعت روسيا، والنمسا، وبروسيا اتفاقا ينص على أن الدول الموقعة "تعلن أمام العالم كله تصميمها الراسخ على أن يكون مرشدها الوحيد سواء فى إدارة دولها المعنية أوفى علاقاتها السياسية مع كل حكومة أخرى مبادئ العدالة، والسماحة المسيحية، والسلام وعلى أن الأطراف السامية قد وافقت على أن تتصرف دائما طبقا لمبادئ الديانة المسيحية، وعلى أن "تساعد بعضها البعض". وقد سمى هذا الاتفاق باسم التحالف المقدس The Holy Alliance. بالرغم من أن اتفاقية التحالف المقدس لم تتضمن ما هو أكثر من التحالف بين روسيا وبروسيا والنمسا على أساس التعاليم المسيحية إلا أن هذا التحالف كان فى حقيقته اتفاقاً بين الدول الثلاث لضرب أى تيار أوروبى يهدد تسوية فيينا. وقد رأى كاسلرية أن هذا التحالف غير واقعى لأنه يخلط بين المبادئ الدينية والعلاقات السياسية، كما أنه سيؤدى إلى سيطرة الإمبراطوريات الكبرى الثلاث على

السياسة الأوروبية ، وربما إلى تكتيلها لخدمة السياسة الروسية ضد الدولة العثمانية . كما أنه سيكون أداة فى يد الملكيات الأوروبية المطلقة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأوروبية الأخرى . ولذلك رفضت بريطانيا الانضمام إلى هذا التحالف .

ولكن بريطانيا كونت تحالفاً جديداً وقعت معاهدته فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥، أى فى نفس يوم توقيع معاهدة باريس الثانية. تكون التحالف الجديد من بريطانيا ، وروسيا، والنمسا ، وبروسيا ولمدة عشرين عاماً. وعرف باسم "التحالف الرباعى" The Quadruple Alliance . وقد نصت اتفاقية التحالف على عقد اجتماعات دورية فى أوقات ثابتة لمناقشة التدابير الواجب اتخاذها لضمان رخاء الأمم والمحافظة على السلام فى أوروبا. وقد كان هذا النص هو نواة ما عرف باسم "نظام المؤتمرات" The Conference System.

وهكذا، فبينما كان الهدف الأساسى من التحالف المقدس هو تأكيد حق الدول الداخلة فى التحالف فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى لقمع أى حركات معادية، فإن فلسفة التحالف الرباعى كانت تقوم على ردع أى توسع فرنسى فى أى من ممتلكات الدول الداخلة فى التحالف.

وفى ٢٠ نوفمبر سنة١٨١٥ وقعت الدول المتحالفة مع فرنسا معاهدة باريس الثانية. وقد نصت تلك المعاهدة على تنازل فرنسا عن معظم سافوى، وأجبرت على دفع غرامة مقدارها ٧٠٠ مليون فرنك، وعلى أن تسمح للحلفاء بالمرابطة فى المناطق الحدودية الشمالية والشرقية لمدة خمس سنوات ضمانا لالتزامها بالمعاهدة. وفى النهاية ألحقت معاهدة باريس الثانية بقرارات مؤتمر فيينا.

وهكذا نشأ نظام جديد فى أوروبا الذى عرف باسم "الاتفاق الأوروبي" Concert of Europe. أساس هذا النظام الجديد هو التوازن بين القوى الكبرى فى أوروبا بحيث لا تطغى قوة على أخرى. فقد أعطى لكل دولة مناطق نفوذ معينة، ونظمت العلاقات بين تلك الدول بحيث لا تتجاوز أى منها الحدود التى قد تخل بذلك التوازن. كذلك، فقد نهض النظام الجديد على أساس ضمان سيطرة الملكيات الأوروبية المنتصرة على السياسة الأوروبية، وقمع الاتجاهات الجديدة التى جاءت بها الثورة الفرنسية.

ولكن هذا التوازن الجديد أهتم أساساً بالتوازنات الأوروبية وبإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية، ولم يأخذ فى اعتباره التطلعات القومية للشعوب الأوروبية، وتأثر تلك الشعوب بأهداف الثورة الفرنسية ومبادئها. فنجده قد وضع بلجيكا

تحت حكم هولندا، ووضع شمال إيطاليا تحت حكم النمسا كما تجاهل تطلعات البولنديين وأمانيهم القومية، وبذلك فإن النظام الجديد حمل فى طياته أيضا بذور انهياره.

خلاصة

تأثرت السياسة الدولية منذ منتصف القرن السابع عشر بعدد من الثورات العلمية والفكرية هى الثورة المتمثلة فى المنهج العلمي ، وما صاحبها من تغيرات فكرية جذرية ، ثم الثورة الصناعية ، ولما كانت هذه الثورات قد تركزت فى أوربا ، فإن تلك القارة أصبحت هى قاطرة السياسة الدولية . كما أدت هذه الثورات إلى نشوء الظاهرة الاستعمارية واختلال التوازن الأوربى لصالح الدول القائدة للثورة الصناعية ، ونشوء الفكر الاشتراكى ، وقد تم ذلك كله فى أوربا .

خلال تلك الفترة ، وحتى نشوب الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ كانت الدول الأوربية تمثل قيادة النسق الدولى فى إطار من نظام توازن القوى الذى كانت بريطانيا تمسك بناصيته. وكانت هذه الدول هى بريطانيا، وفرنسا، والنمسا، وبروسيا. إذ كان نجم الإمبراطوريات الأسبانية، والبرتغالية، والهولندية قد بدأ فى الأفول، كما أن الدولة العثمانية قد بدأت دخول عصر التدهور منذ اتفاقية كوتشوك فينارجى مع روسيا سنة ١٧٧٤.

وقد مثلت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ نقطة تحول فى مسار السياسة الدولية نظراً للآثار الفكرية والسياسية التى طرحتها فى القارة الأوربية. فقد مثلت الثورة الفرنسية تحدياً للنظم التسلطية الأوربية ولنظام توازن القوى الأوربى. وهكذا خاضت فرنسا حروباً مع القوى الأوربية بين عامى ١٧٩٢، ١٨١٥ انتهت بهزيمة فرنسا النابوليونية، وعقد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥, وفى فيينا تفاهمت دول التحالف المقدس لإقرار مبدأ إعطاء الملكيات الأوربية الحق المطلق فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى لإقرار الأوضاع الراهنة، كذلك تكون فى مؤتمر فينا التحالف الرباعى، مكونا من دول التحالف المقدس بالإضافة إلى بريطانيا. وكان هذا التحالف يسعى إلى إرساء نظام توازن القوى فى أوربا. وبذلك نشأ نظام "الاتفاق الأوربى" وهو فى جوهره إعادة بناء لنظام توازن القوى التقليدى، ولكن من خلال عقد مؤتمرات دولية لمراجعة الأوضاع فى أوربا. وقد تجاهل هذا النظام تطلعات الشعوب الأوربية نحو الاستقلال والوحدة، وبالتالى حمل فى طياته بذور فنائه.

هوامش الفصل الثانى

(١) راجع : حسين كامل سليم، **تاريخ أوروبا الأقتصادى فى القـــرن التاســع عشــر**، (القاهرة : الناشر غير موضح، ١٩٣٦)، ص ١٨٢ -١٩٤.

(٢) محمد لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادى**، (القـــاهرة: دار النهضـــة المصريـــة، ١٩٧٧) ص ١٤٥ -١٥٢.

(٣) فى مراجعة الآثار الدولية للثورة الصناعية:

Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Empires, (New York: Vintage Books, 1987), pp. 143-157.

(٤) فى تفاصيل صلح وستفاليا راجع، عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، **التــاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينـــا**، (بــيروت: دار النهضـــة العربية، ١٩٧١)، ص ١٧٨ -١٨٠.

(٥) لعل من أفضل العروض المركزة لتطور وضع هذه الدول من سنة ١٦٤٨ وحتـــى سنة ١٨١٥ هو المرجع السابق

P .R .Palen, A **History of the Modern World**, (New York Alfred Knopf, 1961), pp .132 - 223.

المرجع السابق، ص ٢١٨ -٢١٩.

(٦) John Lawrence, A **History of Russia**, (New York: A Memter Book, 1969), pp .138 - 165.

(٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **أصول التــاريخ العثمــاني**، (القــاهرة: دار الشــرق، ١٩٨٦).

M. I. Marcinkowski, "Notes on the Ottoman Habsburg antagonism in South East Europe and its climax during the 17th Century," **Al-Shajarah,** Journal of the International Institute of Islamic Thought and Civilization, (Malaysia), 2(1), 1997, pp. 103-138.

(٨) فى تفاصيل اتفاقية كوتشوك قينارجى ونتائجها

M.S. Anderson, **The Eastern Question, 1774-1923** (London: Macmillan press. 1966), pp xi-xxi.

(٩) محمد فريد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، (القاهرة: مطبعة محمد أفندى مصطفى بحوض قدم بمصر المحمية، ربيع الثانى سنة ١٣١٤ هـ، سبتمبر ١٩٨٦م)، ص ١٧٥ -١٧٩.

(١٠) عبد العزيز نوار، **الشعوب الإسلامية، الأتراك العثمانيون، الفرس، ومسلمو الهند**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٦٠ -١٦٦.

(١١) فى استعراض شامل وموجز لأزمات الدولة العثمانية:

Helmut Scheel, "The Ottoman Empire from 1774 to 1912," in H. Scheel, et al., **The Muslim World: A Historical Survey**, Part IV, (Leiden: E .J .Bril, 1981), pp .1 - 24.

(١٢) فى عرض التحالفات الدولية الست ضد نابوليون، عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعى، **التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣) ص ٦٠ -١٢٨.

(١٣) أحمد الخنساء، **تاريخ العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية سنة ١٧٩٩ حتى الحرب العالمية الأولى**، (بيروت: د. ن، ١٩٨٦)، ص ٨٤ - ٨٥.

(١٤) فى عرض وتحليل قرارات مؤتمر فيينا

J .A .R .Marriott, **A History of Europe from 1815 to 1939** (London: Methuen, 1963), pp .30 - 39.

Harold Nicolson, **The Congress of Vienna: A Study in Allied Unity, 1812 - 1822**, (London: Methuen, 1961), pp .118 - 241.

Edward Gulick, **Europe's Classical Balance of Power**, (New York: The Norton Library, 1955), pp .244 - 296.

Douglas Dakin, "The Gongress of Vienna, 1814 - 15, and its antecedents," in Alan Sked, ed ., **Europe's Balance of Power**, 1815 - 1848, (London: Mc Millan, 1979) pp .14 - 33.

(١٥) في نص اتفاقية التحالف المقدس:

Pitman Polter, **An Introduction to the Study of International Organization** (New York: D. Application- Century, 1935) pp. 575-577.

(١٦) في تفاصيل هذا التوازن، وهو ما سنشير إليه في الفصل التالي:

Edward Vase Gulick, **Europa's Classical Balance of Power , A Case History of the Theory and Practice of One of the Greatest Concepts of European Statecraft** (New York: W.W. Nations, 1967).

الفصل الثالث

السياسة الدولية
من مؤتمر فيينا وحتى حرب القرم
(١٨١٥ ـ ١٨٥٦)

مقدمة

بمجرد إنتهاء مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ تطورت السياسة الدولية طبقاً لقرارت فيينا ، وذلك بفضل قوة التحالف المقدس ، وبالتحديد نتيجة التفاهم الوثيق بين المستشار النمساوى مترنيخ ، والقيصر الروسى الكسندر الأول . فقد كان مترنيخ سياسيا أرستقراطياً يؤمن بالسلطة المطلقة المستمدة من الإرادة الالهية ، وبعدم المساس بالشرعية السياسية للنظم القائمة . وقد استمر يسيطر على السياسة النمساوية حتى عام ١٨٤٨ وبذل قصارى جهده لمنع أى تغيير فى السياسة الأوروبية يخالف نظام فيينا . هذا فى الوقت الذى سعى فيه بالمرستون ، وزير خارجية بريطانيا ، إلى موازنة هذا التحالف من خلال التقارب مع فرنسا . ولذلك فإن أوروبا لم تشهد تغيرات جوهرية فى السمات الرئيسة للتفاعلات السياسية داخل القارة. وقد استمرت هذه الظاهرة حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً .

وقد بدأت ارهاصات التحول منذ ثورات سنة ١٨٤٨ ولكنها اكتملت مع نشوب حرب القرم سنة ١٨٥٣. فقد آذنت تلك الحرب بنهاية التحالف المقدس ، وبالتحديد بنهاية التفاهم النمساوى – الروسى . وبذلك انفتح المجال أمام إنتقال التغيرات الأساسية فى السياسة الدولية إلى القارة الأوروبية ذاتها. ولذلك، يمكن القول إن الفترة من سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٨٥٣ تمثل مرحلة متميزة فى تطور السياسة الدولية تتسم بإستمرار الخطوط الأساسية لتسوية فيينا داخل القارة الأوروبية ، ومع حدوث تغيرات جوهرية فى السياسة الدولية خارج القارة الأوروبية أهمها سقوط الأمبراطوريتين الأسبانية والبرتغاليه فى أمريكا اللاتينية ، وعودة توازن القوى الأوروبى وظهور البدايات الأولى للمؤسسية الدولية المعاصرة ، هذا بالإضافة إلى عدد من العمليات السياسية الدولية ، كتفاقم أزمات الدولة العثمانية ، وبدايات التوسع الإستعمارى الحديث .

من ناحية أخرى فقد تعاظم تأثير الحركات والأفكار القومية والتحررية فى أوروبا ، وإن كانت قد فشلت فى احداث تأثير ملموس على التوازن الأوروبى . كذلك ، فمع عام ١٨٣٠ بدأت الثورة الصناعية تمتد إلى باقى الدول الأوروبية ، مما دفع بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية إلى تكثيف البحث عن أسواق خارجية . وكرد فعل لظهور الآثار الاجتماعية السلبية للثورة الصناعية ، بدأت تظهر الأفكار الإشتراكية فى أوروبا وكان من أبرز علامات هذا التطور ظهور "البيان الشيوعى" الذى أصدره كارل ماركس سنة ١٨٤٧ ، كما أثر الإشتراكيون الفرنسيون على إندلاع الثورة الفرنسية سنة ١٨٤٨ .

المبحث الأول

الدول الجديدة فى السياسة الدولية

شهدت الفترة التالية لمؤتمر فيينا ظهور مجموعة من الدول الجديدة فى السياسة الدولية نتيجة للتفاعلات السياسية الناشئة عن الحروب النابوليونية والتى أدت إلى إضعاف الملكية الأسبانية والبرتغالية، ولتعاظم التيارات القومية التى حاولت تسوية فيينا أن تقمعها، ولتزايد ضعف الدولة العثمانية.

١ـ استقلال المستعمرات الأسبانية فى أمريكا اللاتينية

تمسكت المستعمرات الأسبانية فى أمريكا اللاتينية بالولاء لفرديناند السابع، للملك الشرعى لإسبانيا، ورفضت أن تخضع للحكومة الأسبانية التابعة لفرنسا أثناء فترة الاحتلال الفرنسى لأسبانيا. كذلك أقامت تلك المستعمرات حكومات مستقلة عن الحكومة الأسبانية الخاضعة لفرنسا، مما أدى إلى بلورة حكومات وطنية مستقلة فى فنزويلا وكولومبيا وبيرو التى قاد حركة الاستقلال فيها سيمون بوليفار ، وفى شيلى والأرجنتين التى قاد حركة الاستقلال بهما سان مارتان .

ولكن الملكية عادت إلى أسبانيا بعد هزيمة نابوليون . ورغم ذلك رفض قادة الحكومات الوطنية العودة إلى وضع التبعية السابق متأثرين بحركة استقلال الولايات المتحدة الأمريكية. وقد دعمت بريطانيا من هذا الإتجاه لرغبتها فى إزاحة أسبانيا عن أمريكا اللاتينية لكى تنفرد بتلك القارة كسوق لمنتجاتها خاصة أن بريطانيا كانت قد حصلت بين عامى ١٨٠٨، ١٨١٤ على تصريح من الحكومة الملكية الأسبانية بالتجارة مع المستعمرات الأسبانية فى القارة طوال فترة الحرب نظير حماية تلك الحكومة من الأطماع الفرنسية . ولذلك أعلنت بريطانيا سنة ١٨١٧ مساندتها للحكومات الوطنية الأسبانية . كما ساندتها الحكومة الأمريكية التى كانت تريد أن تمد سيطرتها إلى الممتلكات الأسبانية على ساحل خليج المكسيك (فلوريدا) وهو ما تم بالفعل سنة ١٨١٩. وقد عرضت بعض الحكومات الوطنية على الملك فرديناند السابع بعد عودته إلى الحكم سنة ١٨١٤ حلولاً وسطاً تقضى باستقلال المستعمرات تحت حكم لأمراء من الأسرة الأسبانية. ولكن الملك رفض تلك الحلول مما أدى إلى تفاقم حركة الاستقلال .

أستعانت أسبانيا بدول التحالف المقدس لمساندتها لإستعادة هيمنتها على المستعمرات، وقررت تكليف فرنسا بذلك بعد نجاحها فى إعادة الملكية الأسبانية سنة ١٨٢٣ . ولكن بريطانيا والولايات المتحدة عارضتا التدخل الفرنسى ، ما أدى إلى فشل محاولات إعادة المستعمرات إلى وضعها السابق . وفى سنة ١٨٢٤ تمت هزيمة القوات الملكية الأسبانية فى بيرو العليا مما أدى إلى نهاية الحكم الأسبانى وظهور عشرين جمهورية جديدة فى أمريكا اللاتينية اعترفت بها بريطانيا والولايات المتحدة على الفور .

٢ـ استقلال البرازيل

كانت البرازيل هى المستعمرة الوحيده للبرتغال فى أمريكا اللاتينية. وكانت الأسرة المالكة البرتغالية قد لجأت إلى البرازيل عام ١٨٠٨ إبان الاحتلال الفرنسى للبرتغال وأقامت هناك. وبعد عودة الأسرة المالكة إلى البرتغال سنة ١٨٢٠ تركت الأمير دوم بيدرو Dom Pedro فى البرازيل لإدارتها. ولكن سار المستوطنون البرتغاليون فى الطريق، ذاته الذى سلكه المستوطنون الأسبان. ولم يجد الأمير دوم بيدرو حلا سوى أن يتزعم حركة الاستقلال، وأعلن نفسه إمبراطورا على البرازيل عام ١٨٢٢، وإعترفت الحكومة البرتغالية بهذا الإستقلال بعد ذلك بثلاث سنوات تحت ضغط بريطانيا وبذلك استقلت البرازيل سلميا وذلك خلافا لأسلوب الثورة المسلحة الذى تم به إستقلال المستعمرات الأسبانية.

إزاء ذلك أعلنت دول التحالف المقدس عزمها على مساعدة أسبانيا على استعادة مستعمراتها فى أمريكا اللاتينية. وذلك اقترحت بريطانيا على الولايات المتحدة أن تصدرا إعلانا مشتركا يؤكد الإعتراف باستقلال المستعمرات السابقة فى أمريكا اللاتينية. ولكن الولايات المتحدة لم تحبذ الاقتراح البريطانى لأنها كانت تخطط للانفراد بالهيمنة على أمريكا اللاتينية. ومن ثم أصدر الرئيس الأمريكى جيمس مونرو تصريحا عرف باسم مبدأ مونرو فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣، نص على أن قارتى أمريكا أصبحتا غير خاضعتين لإستعمار أى دولة أوروبية، وأن أى محاولة من جانب الدول الأوروبية لفرض نظامها على أى جزء من نصف الكرة الغربى تشكل خطراً يهدد أمن وسلامة الولايات المتحدة. معنى ذلك أن الولايات المتحدة تعارض أى نفوذ أوربى فى أمريكا اللاتينية، كما أنها تعتبر نفسها مسئولة عن حماية دول تلك القارة من محاولات التدخل الأوربى فى شئونها.

وقد أصبح هذا المبدأ جوهريا من أركان السياسة الأمريكية، كما أنه تطور من كونه مبدأ دفاعيا لكى يصبح مبدأ إستعماريا بحتاً فيما بعد.

وبالرغم من إصدار تصريح مونرو إلا أن الولايات المتحدة لم تكن بقادرة على فرض احترام الدول الأوروبية له، على الأقل فى الميدان الإقتصادى. ولذلك لم تستطع الحكومة الأمريكية منع التدخل البريطانى فى أمريكا الوسطى، وهو التدخل الذى عطلها عن السير قدماً فى مشروع حفر قناة بنما. كذلك، ازداد النفوذ الاقتصادى البريطانى فى أمريكا اللاتينية بفضل قوة الأسطول التجارى البريطانى، وفشل دول أمريكا اللاتينية فى إقامة اتحاد يربط بينها(١).

٢ ـ استقلال بلجيكا

بموجب صلح أوترخت سنة ١٧١٤ كانت بلجيكا تابعة للإمبراطورية الرومانية. وقد رأينا أن مؤتمر فيينا قد ضمها إلى هولندا لخلق دولة عازلة بين فرنسا والنمسا، وذلك رغم الاختلافات القومية الجذرية بين الشعبين البلجيكى والهولندى. وقد عامل الهولنديون البلجيك معاملة مهينه، ففرضوا عليهم اللغة الهولندية، وميزوا ضدهم فى النواحى الإقتصادية. وفى عام ١٨٣٠ اندلعت أعمال العنف فى بلجيكا متأثرة بإرتفاع الأسعار من ناحية، وبالثورة التى نشبت فى فرنسا فى السنة ذاتها من ناحية أخرى. وتم طرد الحكومة الهولندية وتشكيل حكومة بلجيكية أعلنت إستقلال بلجيكا فى أكتوبر سنة ١٨٣٠.

كيف أمكن أن يعلن البلجيك استقلال بلادهم بالرغم من أن ذلك كان يشكل خرقا لقرارات فيينا؟ الواقع أن فرنسا وبريطانيا لعبتا دورا رئيسا فى مساندة حركة الاستقلال البلجيكية ومنع تدخل دول التحالف المقدس. فقد رأت فرنسا إن إستقلال بلجيكا يعتبر بمثابة رد اعتبار لها، وضرب لتسوية فيينا. ولذلك فقد هددت بالتدخل فى بلجيكا إذا حاولت دول التحالف المقدس التدخل هناك. وقد أثار ذلك أنزعاج بريطانيا لأنها كانت ترى أن أمن بلجيكا يؤثر إلى حد كبير على أمن الجزر البريطانية. وكانت ترفض وقوع بلجيكا فى قبضة قوة معادية.

وقد تمت الدعوة إلى مؤتمر دولى فى لندن سنة ١٨٣٠. وقد اعترف المؤتمر بإستقلال بلجيكا مع ضمان حيادها، وذلك فى يناير ١٨٣١. ولكن هولندا رفضت ذلك الإعلان وأرسلت جيشا لقمع الحركة الإستقلالية البلجيكية، فبادرت فرنسا بالتدخل فى بلجيكا. ورفضت فرنسا الجلاء ما لم تقدم هولندا تعهداً باحترام إستقلال بلجيكا. وقدمت

هولندا ذلك التعهد سنة ١٨٣٣. وفى سنة ١٨٣٩ انعقد مؤتمر دولى فى لندن أسفر عن عقد معاهدة دولية تضمن إستقلال وحياد بلجيكا بإعتراف هولندا.

٤ - إستقلال اليونان

كانت اليونان تخضع لحكم الدولة العثمانية منذ القرن الرابع عشر. وكان اليونانيون يعانون من سوء الإدارة العثمانية، وتركز ملكية الأراضى فى أيدى الأتراك، كما كانوا يشعرون بهويتهم المستقلة لاختلاف ديانتهم وثقافتهم عن الأتراك. وقد تأثر اليونانيين بالثورة الفرنسية، وبالإستقلال الذاتى الذى حصلت عليه صربياً سنة ١٨١٢، وبدأوا فى تكوين جمعيات للمطالبة بالإستقلال عن الدولة العثمانية، خاصة بعد أن تحولت الأخيرة إلى "الرجل المريض" فى أوروبا. وسرعان ما اندلعت حركة إستقلالية يونانية فى فبراير سنة ١٨٢١ بقيادة الكسندر هيبسلانتى ضد الحكم العثمانى.

ماذا كان موقف الدول الأوروبية من حركة إستقلال اليونان؟ بالنسبة للنمسا، فقد عارضت الحركة انطلاقا من حرص مترنيخ على إقرار مبدأ عدم الخروج على الحكومات الشرعية. ولذلك فإنه عندما فر هيبسلانتى إلى المجر عقب فشل حركته ألقى مترنيخ القبض عليه وأودعه السجن. أما باقى الدول الأوروبية فقد أيدت حركة إستقلال اليونان بدرجات متفاوته. فقد أيدتها روسيا كجزء من عدائها التاريخى للدولة العثمانية ولتأكيد زعامتها لشعوب البلقان. أما بريطانيا فقد ترددت بين اعتبارين متناقضين الأول يقضى بالتعاطف مع مطالب اليونانيين، والثانى أن إستقلال اليونان سيكون بمثابة انتصار لروسيا على الدولة العثمانية وهو أمر تعارضه بريطانيا حرصا منها على إبقاء الوضع الراهن للدولة العثمانية.

استمرت حركة التمرد اليونانية بعد فشل حركة هيبسلانتى وتحولت إلى معارك وحشية فى شبه جزيرة الموره، مما أدى إلى خروج العثمانيون من شبه الجزيرة وإعمالهم القتل فى اليونانيين المقيمين فى أجزاء أخرى من الدولة، مما أدى إلى إثارة الرأى العام الأوروبى ضدهم، وتدفق المتطوعين الأوروبيين لمساعدة ثوار اليونان. ولوقف تدهور الأمور وإستعادة السيطرة على اليونان استدعى السلطان العثمانى محمود الثانى، بناء على نصيحة مترنيخ، والى مصر محمد على لمساعدته فى قمع الثورة اليونانية. واستطاعت قوات إبراهيم باشا، ابن محمد على أن، تنزل إلى شبه جزيرة الموره وتعيدها إلى الحكم العثمانى، خاصة أن الكسندر الأول تردد فى مساعدة الثوار بعد معارضة النمسا وبريطانيا

للتدخل الروسى وبعد رفض بريطانيا العرض الذى قدمه ثوار اليونان بوضع بلادهم تحت حمايتها.

ولكن القيصر الروسى الجديد نيقولا الأول الذى تولى السلطة فى ديسمبر سنة ١٨٢٥ بعد وفاة الكسندر الأول أعاد فتح ملف القضية اليونانية[٢]. فأنذر السلطان العثمانى فى مارس سنة ١٨٢٦ بضرورة احترام معاهدة بوخارست سنة ١٨١٢، والتى سبق أن أشرنا إليها، وبذلك لم يشر القيصر إلى المسألة اليونانية تفادياً لاعتراض بريطانيا. ولكنه صاغ انذاره بلهجة قاسية لكى يدفع السلطان إلى رفضه مما يعطية مبرراً للحرب. إزاء ذلك اضطرت بريطانيا إلى التدخل الدبلوماسى. فوقعت مع روسيا "برتوكول سان بطرسبرج" فى ٥ أبريل سنة ١٨٢٦. وبموجب البرتوكول تعهدت روسيا بقبول وساطة بريطانيا بين الدولة العثمانية والثوار اليونانيين على أساس حصول اليونان على حكم ذاتى تحت السيادة العثمانية، كما تترك بريطانيا لروسيا حرية تسوية قضية الأفلاق والبغدان مع الدولة العثمانية. حقق هذا البرتوكول هدف بريطانيا فى إبعاد روسيا عن القضية اليونانية، كما حقق هدف روسيا فى الهيمنة على إمارات الدانوب. بناء على هذا البرتوكول اضطر السلطان محمود الثانى إلى أن يقدم تنازلات لروسيا فى قضية الأفلاق والبغدان فى إطار ميثاق آكرمان فى أكتوبر سنة ١٨٢٦، والذى نص على إعتراف الدولة العثمانية بالامتيازات الممنوحة للأفلاق والبغدان بموجب إتفاق بوخارست مع تعهدها بعدم تغيير الحكام هناك إلا بعد موافقة روسيا والسماح للسفن التجارية الروسية بحرية الملاحة فى البحر الأسود والمضائق.

بيد أن المعارك تصاعدت بين القوات العثمانية - المصرية والثوار اليونانيين بشكل خطير، وحاولت بريطانيا توسيط فرنسا لإقناع محمد على بالانسحاب من القضية اليونانية، ولكنه رفض. إزاء ذلك وقعت بريطانيا وروسيا وفرنسا معاهدة لندن فى يوليو سنة ١٨٢٧. وقد نصت المعاهدة على وساطة الدول الثلاثة لحل القضية اليونانية على أساس إستقلال اليونان تحت السيادة العثمانية، كما نصت على بند سرى فحواه فرض حصار بحرى على الدولة العثمانية إذا رفض السلطان تلك الوساطة.

وقد رفض السلطان الوساطة الثلاثية مما دعى الدول الوسيطة إلى تنفيذ البند السرى والذى تطور إلى قيام الأسطولين البريطانى والفرنسى بمفاجاة الأسطولين العثمانى والمصرى فى نافارين فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ وتدميرهما فى معركة بحرية مفاجئة مما أدى إلى إنسحاب القوات المصرية من شبة جزيرة الموره فى يوليو سنة ١٨٢٨.

زد على ذلك أن روسيا استغلت قيام السلطان بقطع علاقاته مع الدول الثلاث (بريطانيا، وفرنسا، وروسيا) وإعلانه الجهاد (احتجاجا على معركة نافارين) بإعلان الحرب على الدولة العثمانية فى أبريل سنة ١٨٢٨ فاجتازت قواتها نهر بروث الذى يفصل روسيا عن الدولة العثمانية واحتلت الأفلاق والبغدان، كما احتلت قلاع قارص فى آسيا. ولكى تمنع بريطانيا السيطرة الروسية على القضية اليونانية، دعت إلى عقد إجتماع فى لندن فى مارس سنة ١٨٢٩ حضرته فرنسا وبريطانيا وأسفر عن توقيع معاهدة لندن الثانية، والتى نصت على أن تصبح اليونان دولة تتمتع بالحكم الذاتى تحت السيادة العثمانية. ولما رفض السلطان هذه المعاهدة تقدمت القوات الروسية إلى أدرنه العثمانية ووقفت على أبواب القسطنطينية.

ولهذا وافق السلطان العثمانى على الدخول فى مفاوضات مع روسيا أسفرت عن توقيع إتفاقية أدرنه Adrianople فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٩. وقد نصت إتفاقية أدرنه على ما يلى :

١- تمنح اليونان الإستقلال بموجب إتفاقية لندن (الأولى) سنة ١٨٢٧، وتحدد حدود الدولة الجديدة بموجب إتفاق لاحق مع الدول الثلاث الموافقة على الإتفاقية، كما تعترف الدولة العثمانية بإتفاقية لندن (الثانية) الموقعة فى ٢٢ مارس سنة ١٨٢٩.

٢- يصبح لروسيا والدول التى لا تكون الدولة العثمانية فى حالة حرب معلن معها حق الملاحة فى البحر الأسود وحتى البحر المتوسط عبر البسفور والدردنيل دون تفتيش الدولة العثمانية للسفن.

٣- تصبح إمارتا الأفلاق والبغدان تحت السيادة العثمانية ويعين أمراتها مدى الحياة ولا يعزلون إلا بموافقة روسيا، والدولة العثمانية كما تتمتعان بالحكم الذاتى.

٤- تمنح صربيا الإستقلال الذاتى المنصوص عليه فى ميثاق آكرمان.

٥- تدفع الدولة العثمانية تعويضات لروسيا، وتنسحب القوات الروسية من الأفلاق والبغدان تدريجيا بالتوازى مع دفع التعويض .

٦- يتمتع رعايا روسيا بحق التجارة فى سائر أنحاء الدولة العثمانية دون قيد أو شرط. ويخضع التجار الروس لسلطة قناصل دولتهم فقط .

وفى ٣ فبراير سنة ١٨٣٠ تم توقيع إتفاق ثلاثى جديد فى لندن نص على إستقلال اليونان عن الدولة العثمانية إستقلالا تاما مع تخطيط حدود الدولة اليونانية. وإعترف السلطان

العثمانى بهذا الإستقلال فى ٣٠ مايو سنة ١٨٣٠، وتم إعلان اليونان كدولة ملكية مستقلة بزعامة الأمير أوتو ملك بافاريا[٣].

٥ـ نشأة ليبريا

تعتبر ليبريا أولى الدول الأفريقية المستقلة . ذلك أن بعض الأمريكيين المناهضين لتجارة الرقيق حاولوا القضاء على تلك التجارة عن طريق توطين الرقيق فى أفريقيا. ولذلك حصلوا على مرسوم حكومى سنة ١٨١٩ بإنشاء مستعمرة أفريقية يرسل إليها الزنوج المحررين للإستيطان بها. ولتحقيق هذا الهدف أستأجروا مساحة من الأرض فى غرب أفريقيا أرسلوا إليها أول مجموعة من الزنوج سنة ١٨٢٢. وفى ٢٦ يوليو سنة ١٨٤٧ أعلن إستقلال دولة ليبريا التى أطلق على عاصمتها اسم فريتاون، أى "المدينة الحرة". وفى أعقاب الحرب الأهلية الأمريكية زاد تدفق الزنوج المحررين إلى ليبريا[٤].

المبحث الثانى

البنيان الدولى التعددى

أدت هزيمة فرنسا فى الحروب النابوليونية، وانتصار التحالف الرباعى، إلى تحول النسق الدولى مؤقتاً إلى حالة من القطبية الأحادية التى تمثلت فى هيمنة دول التحالف الرباعى على السياسة الدولية. ولكن النسق الدولى ما لبث أن عاد إلى حالة القطبية المتعددة، أى إلى حالة توازن القوى التى كانت قائمة منذ صلح وستفاليا. وقد تجسد ذلك فى عودة الدور الفرنسى النشيط فى السياسة الدولية، وفى الإنقسام بين دول التحالف الرباعى، وبالتحديد بين بريطانيا من ناحية ودول التحالف المقدس من ناحية أخرى. كذلك، بدأت بريطانيا تلعب من جديد دور الممسك بناصية التوازن الأوروبى من خلال سعيها إلى تقوية الدور الفرنسى، والحد من هيمنة التحالف المقدس. ومما ساعد بريطانيا على ذلك هو أنها استمرت خلال هذه الفترة تتمتع بالتفوق فى الميدان الصناعى، ودخلت فى مرحلة تصدير الآلات إلى باقى الدول الأوروبية، وبالذات فرنسا، وبلجيكا، والولايات الألمانية التى بدأت تظهر فيها آثار الثورة الصناعية منذ سنة ١٨٣٠.

المطلب الأول

عودة الدور الفرنسى فى السياسة الدولية(*)

بعد أن تمت تسوية فيينا واستتب الأمر للنظام الملكى فى فرنسا بزعامة لويس الثامن عشر بدأ الدوق دى ريشيليه رئيس وزراء فرنسا فى إقناع الدول المتحالفة فى الجلاء عن فرنسا لأن إطالة أمد الاحتلال من شأنه أن يقوى من القوى المعارضة للملكية الفرنسية. وإزاء ذلك عقدت الدول المتحالفة أول مؤتمر جماعى لها فى اكس لاشابل فى سبتمبر سنة ١٨١٨ فى إطار نظام المؤتمرات الذى نصت عليه إتفاقية التحالف الرباعى. وفى هذا المؤتمر قررت الدول الأربع الجلاء عن فرنسا مقابل تعهد الأخيرة بدفع كل ما تبقى عليها من غرامات دفعة واحدة. كما تقرر قبول فرنسا كدولة مشاركة على قدم المساواة مع الدولَ الكبرى فى المؤتمرات الدولية المقبلة. وفى الوقت ذاته وقعت الدول المتحالفة إتفاقاً سرياً تضمن مجموعة من الترتيبات التى تضمن عدم عودة الحركة الثورية إلى فرنسا.

وقد تأكد دور فرنسا فى السياسة الدولية حينما نجحت فى انتزاع موافقة الدول المتحالفة (عدا بريطانيا) على التدخل العسكرى فى أسبانيا لدعم أسرة بوربون الحاكمة هناك والتى كانت تواجه حركة دستورية قوية. وكان ذلك فى مؤتمر عقدته الدول المتحالفة فى مدينة فيرونا عام ١٨٢٢. وبالفعل تدخلت فرنسا عسكريا فى أسبانيا وأعادت الملك فرديناند السابع إلى عرشه وظلت قواتها فى أسبانيا حتى سنة ١٨٢٧. فكان ذلك آيذانا بإستئناف فرنسا دورها العسكرى فى أوروبا. وقد تعاظم دور فرنسا حين نجحت فى منع دول التحالف المقدس من التدخل لقمع حركة الإستقلال البلجيكية. وبعد إعلان إستقلال بلجيكا طردت الجيش الذى أرسلته هولندا لإعادة احتلال بلجيكا وثبتت من دعائم العرش البلجيكى.

المطلب الثانى
الإنقسام بين الدول المتحالفة

رأينا أن بريطانيا عارضت التحالف المقدس وأحلت محله التحالف الرباعى. وسرعان ما نشب الصراع بين بريطانيا من ناحية ودول التحالف المقدس من ناحية أخرى. كان محور الصراع هو معارضة بريطانيا لمبدأ التدخل فى شئون الدول الأخرى، إذ كانت ترغب فى إقرار الأوضاع الراهنة وعدم السماح لأى دولة أوروبية بالتوسع حتى لا يختل التوازن الأوروبى. أما روسيا والنمسا فطالبتا فى مؤتمر اكس لاشابل بالموافقة على مبدأ التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، كلما كان ذلك ضروريا لفرض تسوية فيينا. ولكن بريطانيا عارضت هذا الاقتراح حتى لا يتخذ كستار للهيمنة النمساوية على الولايات الإيطالية أو الألمانية أو السيطرة الروسية على ولايات البلقان. كانت بريطانيا ترى أن الخطر الرئيس الذى يهدد التوازن الأوربى هو التدخل المسلح للدول الكبرى الأوروبية فى شئون الدول الصغرى، وللتوفيق بين هذه الاعتبارات المتناقضة أتخذ مؤتمر اكس لاشابل قرار بتحديد الحالات التى يجوز فيها للدول المشاركة فيه التدخل فى شئون الدول الأخرى. فاشترط لاجتماع للدول المشاركة لبحث التدخل فى شئون دولة أخرى أن تطلب الأخيرة رسميا عقد هذا الإجتماع وأن تشارك فيه.

وفى سنة ١٨٢٠ نشبت حركة دستورية فى مملكة نابولى أدت إلى إقامة نظام دستورى على غرار النظام البريطانى. ولكن النمسا هددت بالتدخل بسحق الحركة

الدستورية فى نابولى، رغم أن ملك نابولى لم يطلب منها التدخل. ولتغطية تدخلها دعت التحالف الرباعى إلى عقد مؤتمر فى تروبو سنة ١٨٢٠ لمناقشة قضية التدخل فى مملكة نابولى. وقد أصدر المؤتمر "بروكوتول تروبو" الذى أكد حق الدول المشاركة فيه فى التدخل فى شئون الدول الأخرى. ورغم معارضة بريطانيا لهذا البرتوكول، فقد أستغلت النمسا هذا البرتوكول كغطاء لسحق الحركة الدستورية فى مملكة نابولى بعد عقد مؤتمر ليباخ سنة ١٨٢١ الذى حضره ملك نابولى وقرر إرسال حملة نمساوية إلى نابولى لضبط النظام فيها. وقد تعاظم الإنقسام بين بريطانيا وحلفائها حينما ثارت قضية إستقلال المستعمرات الأسبانية فى أمريكا اللاتينية. إذ بينما كانت دول التحالف المقدس ترغب فى إعادة ملك أسبانيا إلى مستعمراته، فإن بريطانيا عارضت أى تدخل فى شئون أمريكا اللاتينية. ولذلك يقول رنوفان أنه فى سنة ١٨٢٣ "كان التضامن الذى أعلن منذ ثمانية أعوام بين الدول العظمى قد تفكك بشكل واضح"(٦).

أكثر من ذلك فقد بدأت بريطانيا وفرنسا فى العمل المشترك فى السياسة الدولية، ومن أمثلة ذلك اشتراكهما فى العمل فى قضية إستقلال اليونان، وقبول بريطانيا للتوسع الفرنسى فى الجزائر عام ١٨٣٠. وإزاء التقارب البريطانى الفرنسى، والتباين بين سياسات بريطانيا وبقية دول التحالف الرباعى دعت الأخيرة إلى عقد مؤتمر دولى لبحث الأوضاع الدولية ورفضت بريطانيا المشاركة فى المؤتمر. ولكن الدول الثلاث ألتقت فى مؤتمر "مونشنجراتز" فى سبتمبر سنة ١٨٣٣، وأصدرت بيانا أعلنت فيه أن كل ملك أوروبى يهدد بخطر خارجى أو داخلى يمكن أن يستنجد بأحد الملوك الثلاثة وكل دولة تعارض مثل هذا التدخل تعتبر عدوة للدول الموقعة على البيان. وبطبيعة الحال فقد عارضت فرنسا، وبريطانيا هذا البيان ورفضتا الإعتراف به. وبدا واضحا أن أوروبا بدأت تنقسم إلى معسكرين جديدين هما معسكر روسيا والنمسا وبروسيا من ناحية، ومعسكر بريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى.

بيد أن التقارب البريطانى- الفرنسى كانت تشوبه بعض المشكلات التى حدت من قوته. فقد أصطدمت فرنسا مع السياسية البريطانية المعارضة للتوسع المصرى فى أملاك الدولة العثمانية، كما أن بريطانيا عارضت أى توسع فرنسى فى غرب البحر المتوسط بعد احتلال فرنسا للجزائر. كما أشتركت بريطانيا مع النمسا وبروسيا سنة ١٨٤٣ فى منع إقامة اتحاد جمركى فرنسى بلجيكى لتناقضه مع المبادئ الثابته للسياسة البريطانية.

المبحث الثالث

الإرهاصات الأولى للمؤسسات الدولية(٧)

وضع مؤتمر فيينا الأسس الأولى للمؤسسية الدولية حينما وضع مجموعة من القواعد القانونية والدبلوماسية الدولية، وأنشأ اللجان الخاصة بالإشراف على بعض الأنهار الدولية كما أن التحالف الرباعي وضع "نظام المؤتمرات" كلقاءات دورية بين الدول المتحالفة للنظر في الشئون الأوروبية.

وقد شهدت الفترة التالية لمؤتمر فيينا تطوراً محدوداً في الإتجاه ذاته، وذلك على عدة مستويات، أولها هو مجموعة المؤتمرات الدولية التي عقدت في إطار التحالف الرباعي، والتي أشرنا إليها في المبحث السابق، وثانيها مجموعة الإتفاقات الدولية الثنائية والجماعية التي عقدت خلال الفترة محل البحث، ومن أهم تلك الإتفاقيات إتفاقية أدرنه سنة ١٨٢٩, ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠، وإتفاقات نانكين سنة ١٨٤٢، وهي الإتفاقيات التي سنأتي على ذكرها في المباحث التالية. والواقع أن هذه الإتفاقيات كانت في جوهرها تقنيناً لهيمنة الدول الأوروبية الكبرى على السياسة الدولية، ولكنها في الوقت ذاته وضعت مجموعة من الأسس الأولية للتعامل الدولي ما لبثت أن تطورت في إتفاقية باريس سنة ١٨٥٦ فيما بعد. من ناحية ثالثة، فقد شهدت هذه الفترة نشأة مجموعة من المؤسسات الدولية الفنية. إنشاء "اللجنة الدولية للألب" سنة ١٨٢١. وأخيراً، ففي خلال هذه الفترة ظهرت مجموعة من المؤسسات الشعبية ذات الطابع الفني ولعل أهم تلك المؤسسات هو مجموعة "الميثاق الدولي المناهض للرق" سنة ١٨٤٠.

ويمكن القول أن الصراع بين بريطانيا، وفرنسا من ناحية ودول التحالف المقدس من ناحية أخرى، يعد مسئولا عن محدودية مستوى المؤسسية الدولية في تلك الفترة. فقد أدى هذا الصراع، إلى إنهاء نظام المؤتمرات من الناحية العملية مع عام ١٨٢٢. وبذلك إنتهى الإطار المؤسسي الذي كان يمكن أن يطور مجموعة من القواعد القانونية الدولية الجديدة. ضف إلى ذلك أن تعاظم التيارات القومية والحركات التحررية داخل الدول الأوروبية أدى إلى تقوية الإتجاه الداعي إلى تأكيد كيان الدولة القومية وإنشاء دول جديدة، وبالتالي إضعاف الإتجاه المطالب بإقامة مؤسسات دولية. كما أنه أدى إلى إنشغال دول القارة

الأوروبية بمشكلات مواجهة الحركات التحررية على حساب اهتمامها بقواعد التعامل الدولي .

وفي هذا الصدد يمكن القول إن هذه الفترة قد شهدت صراعاً بين إتجاهين فكريين متناقضين بخصوص المؤسسية التنظيمية الدولية. الإتجاه الأول ، هو الإتجاه الهيجلي . وقد انطلق أنصار هذا الإتجاه من مقولة الدولة، كمحور للحياة البشرية والسياسية . فالدولة تتمتع بسلطات مطلقة، كما أن الوظيفة الرئيسة للفرد هي خدمة الدولة التي هي بمثابة "الحقيقة التاريخية" الوحيدة . ومن ثم ، فقد عارض أنصار هذا الإتجاه أي نزعة نحو مأسسة العلاقات الدولية بإقامة سلطة عليا فوق سلطة الدول أو فرض أي قيود على السلطات المطلقة للدول . أما الإتجاه الثاني، فهو الإتجاه الذي عبر عنه انصار السان سيمونية في فرنسا (كونسيدران)، وأنصار ماتزيني في إيطاليا. حاول أنصار هذا الإتجاه إحياء أفكار كانت وسان بيير حول ضرورة إقامة سلطة عليا فوق سلطات الدول التي يجب أن تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح تلك السلطة العليا. فقد طالب سان سيمون إنشاء منظمة سياسية تربط الشعوب الأوروبية يكون هدفها الحد من استعمال القوة في علاقات الشعوب، وإقامة حكومة اتحادية أوربية تتولى تسوية المنازعات بين الحكومات الأوروبية . وتتألف تلك الحكومة ، في نظر سان سيمون ، من "برلمان أوروبي" ينتخب أنتخاباً مباشراً من بين كبار المثقفين الأوربيين . كذلك، فقد طالب ماتزيني بتحويل أوروبا إلى "اتحاد جمهوريات" يعهد فيه إلى مؤتمر أوروبي تمثل فيه الشعوب، بإدارة المصالح العامة(٨).

المبحث الرابع

الحركات القومية والتحررية فى أوروبا[٩]

تميزت الفترة التالية لمؤتمر فيينا بتعاظم الفكرة القومية الرامية إلى بناء دول قومية مستقلة، وبالذات لدى الشعوب الألمانية والإيطالية. وساعد على ذلك نمو وسائل الإتصال، وبالذات فى ميدان السكك الحديدية، وتكوين طبقة برجوازية فى مختلف البلاد الأوروبية كنتيجة لامتداد الثورة الصناعية إلى تلك البلاد، وما تلى ذلك من رغبة تلك الطبقة فى توسيع نطاق السوق التجارية. كذلك، فقد نمت الإتجاهات الرامية إلى التحرر من القيود السياسية التى فرضتها تسوية فيينا على الشعوب الأوروبية. وبذلك شهدت أوروبا عمليتين سياسيتين متوازيتين ومتكاملتين هما العملية القومية، والعملية التحررية.

وفى الوقت ذاته بذلت دول التحالف المقدس جهوداً من أجل إستمرار تسوية فيينا. وقد لعب مترنيخ الدور الرئيس فى تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع قيصر روسيا. فتدخل مترنيخ فى الاتحاد الجرمانى عام ١٨١٩ لفرض الرقابة على الصحف والمطبوعات والجامعات لأنها كانت تنشر الأفكار القومية، كما أرسل حملة عسكرية نمساوية عام ١٨٢١ إلى مملكة نابولى قامت بقمع الثورة التى نشبت هناك مطالبة بإقامة نظام حكم دستورى متسلحا بالغطاء السياسى الذى منحه أياه مؤتمر تروبو سنة ١٨٢٠. كما سحق ثورة مماثلة فى مملكة بيدمونت.

إلا أن ذلك لم يفلح فى قمع الحركات القومية والإتجاهات الدستورية فى أوروبا. فابتداء من عام ١٨٣٠ إلى عام ١٨٣٢ شهدت أوروبا موجة من الثورات على نظام فيينا :

أ - ففى فرنسا حدثت ثورة على حكم أسرة بوربون فى يوليو سنة ١٨٣٠ نتيجة للممارسات الإستبدادية للملك شارل العاشر (الذى خلف الملك لويس الثامن عشر سنة ١٨٢٤ وأعاد سيطرة الملكيين المتطرفين على الدولة). ونظراً لأن نظام فيينا كان قويا فى تلك الفترة، فقد اكتفى الثوار الفرنسيون بإقامة ملكية دستورية بزعامة لويس فيليب. وكان الأخير من أنصار الثورة الفرنسية. وقد أدى وصولة إلى الحكم إلى إشتداد عود الحركات التحررية فى باقى أنحاء أوروبا[١٠].

ب – فى بلجيكا أندلعت حركة وطنية سنة ١٨٣٠ متأثرة بثورة فرنسا، وانتهت كما قدمنا باستقلال بلجيكا.

جـ – فى أعقاب وصول أنباء ثورة فرنسا سنة ١٨٣٠، طرد البولنديون نائب القيصر الروسى، وأقاموا حكومة وطنية فى بولندا. ولكن روسيا، مدعومة من النمسا وبروسيا، سحقت الحركة الوطنية البولندية فى سبتمبر سنة ١٨٣١.

د – تصاعدت حركات التحرر ضد الوجود النمساوى فى الولايات البابوية الإيطالية، وضد الحكم المطلق فى الدوقيات الإيطالية الأخرى، وبالذات فى مودينا وبارما. ولكن النمسا تدخلت لقمع هذه الحركات بالقوة المسلحة. ولم تستطع فرنسا مد يد العون لتلك الحركات لإنشغالها بعملية احتلال الجزائر. ويتضح من المثالين البولندى والإيطالى أن حركات التمرد كانت تنجح فقط حيث لا يوجد لدول التحالف المقدس نفوذاً مباشراً.

إذا كانت النمسا وروسيا قد نجحتا فى أحتواء الحركات القومية والتحررية فى أوربا فى أوائل الثلاثينات، فإن ذلك النجاح كان مؤقتا. فمع أواخر الأربعينات، وبالذات عام ١٨٤٨، تجددت تلك الحركات بشكل يفوق ما كانت عليه عام ١٨٣٠. فقد شهد هذا العام سلسلة من الحركات الثورية المطالبة بتغيير نظم الحكم السائدة فى معظم الدول الأوروبية. وكما حدث فى عام ١٨٣٠ فإن تلك الحركات بدأت فى فرنسا. بدأت الحركة الثورية فى فرنسا ضد لويس فيليب وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها الانتهاكات المستمرة للدستور، ونمو التيارين البونابرتى والإشتراكى فى فرنسا. فالتيار البونابرتى كان يمجد سياسة نابليون بونابرت، ويقارنها بالتخاذل الفرنسى أمام بريطانيا إبان الأزمة المصرية عام ١٨٤٠. وساهم الكاتب الفرنسى فيكتور هوجو فى إحياء أسطورة نابليون. أما التيار الاشتراكى، والذى نما فى فرنسا نتيجة للفوارق الإجتماعية الناشئة عن الثورة الصناعية، فكانت إرهاصاته تعود إلى أفكار سان سيمون وفوريية الإشتراكية وكان يتزعمه لويس بلان. وكان هذا التيار يطالب بأمتلاك الدولة للمصانع وتقسيم أرباحها بين العمال. وجاءت الأزمة المالية عام ١٨٤٨ وما نتج عنها من انتشار البطالة لتكون بمثابة الشرارة لثورة فبراير عام ١٨٤٨. واضطر لويس فيليب إلى التنازل عن العرش ومغادرة فرنسا. وتم إعلان الجمهورية الثانية فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٤٨، وتولت حكومة مؤقتة إدارة شئون البلاد. إلا أن الحكومة الجديدة فشلت فى إدارة إقتصاد البلاد مما أدى إلى تحول

ميزان القوى السياسى لصالح القوى المعتدلة. وفى انتخابات جرت فى ديسمبر عام ١٨٤٨ تم انتخاب لويس نابليون (ابن شقيق بونابرت) كأول رئيس للجمهورية الثانية[١١].

لماذا لم تتدخل دول التحالف المقدس لمنع هذا التطور الذى يهدد فى الصميم نظام فيينا؟ الواقع أن فرنسا كانت قد بادرت بعد تنازل لويس فيليب إلى إعلان عزمها على احترام إتفاقيات فيينا. كذلك فقد بادرت بريطانيا بالإعتراف بالجمهورية الثانية مؤكدة بذلك إعتراضها على تدخل من دول التحالف المقدس. وأهم من ذلك إن دول التحالف المقدس ذاتها كانت مشغولة بالحركات الإجتماعية التى نشبت فى داخلها.

وفى عام ١٨٥٢ وافق الشعب الفرنسى على تعيين لويس نابليون إمبراطوراً على فرنسا باسم نابوليون الثالث (على اعتبار أن ابن نابليون بونابرت الذى مات كان المفروض أن يكون نابليون الثانى). وبذلك تم إلغاء الجمهورية الثانية.

أما فى الإمبراطورية النمساوية فإنه نتيجة للممارسات القمعية التى استخدمها مترنيخ للحفاظ على النظام السياسى النمساوى، فقد تصاعدت موجات المعارضة ضده بما فى ذلك المعارضة من بعض أوساط البلاط النمساوى. وعلى أثر الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ اندلعت الاضطرابات السياسية فى فيينا مطالبة بإقامة نظام دستورى. وأدى ذلك إلى إستقالة مترنيخ وفراره وحل محله المستشار شفارزنبرج. وبذلك انتهت حقبة تاريخية تصل إلى حوالى نصف قرن سيطر فيها مترنيخ على مصير النمسا. وقد أمتدت الحركة الثورية إلى الشعوب غير النمساوية. ففى المجر تمت إقامة حكومة مجرية دستورية مستقلة عن النمسا بزعامة كوشوط. وفى براج (عاصمة جمهورية التشيك حاليا) إجتمعت الشعوب السلافية لإقامة اتحاد سلافى، بيد أن الحكومة النمساوية الجديدة بادرت باحتلال براج وتشتيت شمل المؤتمرين، والقضاء على الحركة الدستورية فى فيينا. كما نجحت بالتعاون مع روسيا فى القضاء على الدولة المجرية الجديدة فى أغسطس سنة ١٨٤٩، وتمت إقامة نظام حكم جديد فى النمسا. وفى ديسمبر سنة ١٨٤٨ تم تنصيب الإمبراطور "فرانسوا جوزيف" الذى حكم الإمبراطورية حتى سنة ١٩١٧ وخلفه الإمبراطور شارل الذى إنتهت الإمبراطورية فى عهده سنة ١٩١٩.

أما فى الولايات البريطانية والألمانية، فقد اختلطت القضية القومية بالقضية التحررية. فإذا كان المطلب الرئيس للحركات الثورية فى فرنسا، والنمسا هو إقامة حكم دستورى، فإن مطلب هذه الحركات فى الولايات الإيطالية والألمانية كان هو الوحدة

القومية وتحقيق الحكم الدستورى فى الوقت ذاته. ففى الإيطالية كانت الإمارات والممالك الإيطالية (عدا مملكة بيد مونت، أو سردينيا) خاضعة للنفوذ النمساوى. وقد أدى ذلك إلى ظهور حركة قومية هدفها التخلص من النفوذ النمساوى، وتحقيق الوحدة بين الإمارات والممالك الإيطالية. ونشأت عدة جمعيات تسعى لتحقيق هذا الهدف أهمها جمعية الكاربونارى وجمعية إيطاليا الفتاة وكان من زعمائهما ماتزينى وغاريبالدى. وقد تلقت حركة الوحدة الإيطالية والتحرر من النفوذ النمساوى دفعة قوية حين غزا نابليون إيطاليا وحقق نوعاً من الوحدة بين الولايات الإيطالية، وحين ارتقى البابا بيوس التاسع كرسى البابوية عام ١٨٤٦، وكان يتعاطف مع حركة الوحدة الإيطالية. كذلك فقد تعاطف شارل البرت، ملك بيدمونت مع فكرة الوحدة الإيطالية إبتداء من عام ١٨٤٧ على أساس أن تلعب بيد مونت دور الموحد للإمارات الإيطالية تحت زعامتها.

ويوضح رنوفان أن أحد المصادر الرئيسة لتيار الوحدة الإيطالية كان نشاط التجار ورجال الصناعة (البرجوازيين). فكان هؤلاء يرغبون فى توسيع نطاق السوق التجارية، وفى تعميق الحرية الإقتصادية، ويرون فى إنقسام الولايات الإيطالية عائقا أمام تنمية تبادل السلع وانتقال رؤوس الأموال، وكانوا يرغبون كذلك فى تحطيم الحواجز الجمركية بين الولايات الإيطالية والتعامل مع سوق قومى "إيطالى" وهذا يتطلب بدوره تحقيق الوحدة السياسية(١٢). ومن ثم فإن تيار الوحدة الإيطالية لم يكن مرتبطا فقط بوحدة اللغة والمشاعر ولكنه كان مرتبطا أيضا بمصالح القوى الاقتصادية الجديدة. وحينما إندلعت الحركة التحررية فى النمسا عام ١٨٤٨، وهى الحركة التى أدت إلى سقوط مترنيخ، ثارت الولايات الإيطالية على الحكم النمساوى بمساعدة بيدمونت. غير أن الجيوش النمساوية ما لبثت أن نجحت فى إخماد هذه الثورات فسحقت قوات البندقية، ولمبارديا، وهزمت جيش بيدمونت، وأجبرت ملكها على التنازل عن العرش لابنه فيكتور عمانويل الثانى. كذلك قامت القوات الفرنسية بسحق جمهورية روما برئاسة ماتزينى، وهى الجمهورية التى سحبت سلطة البابا الزمنية من روما. وكانت فرنسا تفرض حمايتها على بابا روما.

وفى الولايات الألمانية، كانت الفكرة القومية تكتسب قوة دفع مستمرة. فتم إنشاء اتحاد جمركى (الزولفرين) سنة ١٨٣٤ ضم تلك الولايات. وقد نجح الزولفرين فى خلال عقدين من الزمان فى خلق وحدة إقتصادية بين مختلف الولايات الألمانية. كذلك تم إنشاء شبكة للسكك الحديدية تربط بين تلك الولايات. وقد أدى ذلك إلى تنشيط التبادل الإقتصادى بين الولايات وتعاظم فكرة القومية الألمانية. ويؤكد رنوفان أن البورجوازية الألمانية كانت

المحرك الرئيس لهذا التقارب الإقتصادى بين الولايات الألمانية، كما أن المثقفين الألمان لعبوا دوراً كبيرا فى بعث فكرة القومية الألمانية[١٣]. وفى هذا الإطار كانت بروسيا بزعامة الملك فردريك ويليام الرابع تتطلع إلى أن تلعب دور الموحد للولايات الألمانية تحت زعامتها. وقد اقترحت بروسيا على النمسا فى سنة ١٨٤٥ تقوية "الاتحاد الجرمانى" بإعطائه اختصاصات عسكرية، ولكن النمسا رفضت.

مع قيام ثورة فبراير سنة ١٨٤٨ فى فرنسا ووصول أخبارها إلى الولايات الألمانية إندلعت أعمال العنف فى تلك الولايات، وبالذات فى بروسيا مطالبة بالحكم الدستورى والوحدة الألمانية. وكون المثقفون الألمان مؤتمراً تحضيريا فى فرانكفورت لوضع أسس الوحدة الألمانية. بيد أن ملك بروسيا فردريك ويليام الثانى استطاع أن يسحق هذه الحركة فى مهدها نظرا لإتجاهاتها الديمقراطية ولأن نجاحها ربما يؤدى إلى الصدام مع النمسا. وبدلاً من ذلك قدمت بروسيا مشروعاً يقضى بإقامة دولة اتحادية ألمانية تحت إدارة بروسيا، بينما اقتراحت النمسا إقامة دولة ثنائية ألمانية - نمساوية تضم أجزاء من النمسا وتدير الشئون المشتركة منها حكومة نمساوية بروسية. وقد أضطرت بروسيا إلى سحب مشروعها فيما عرف "بنقاط أولمتز" فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٥٠ حيث تخلت عن مشروع الدولة الاتحادية الألمانية.

وهكذا فإن الفشل كان مصير الحركات التحررية والقومية التى اجتاحت معظم أنحاء أوروبا سنة ١٨٤٨، وذلك على غرار ما حدث سنة ١٨٣٠. والواقع أنه يمكن حصر ثلاث أسباب رئيسة تفسر هذا الفشل :

<u>أولا : العمل المشترك بين دول التحالف المقدس</u>

تعاونت دول التحالف المقدس للإبقاء على التوازن الأوروبى الذى أقره مؤتمر فيينا. وقد رأينا أن روسيا ساعدت النمسا فى القضاء على الثورة المجرية، كما أن بروسيا قد تدخلت لضرب حركة برلمان فرانكفورت.

<u>ثانياً : عدم تأييد فرنسا وبريطانيا للحركات الثورية والقومية</u>

لم يؤيد الثوار الفرنسيون سنة ١٨٤٨ الحركات الثورية الأوروبية لتخوفهم من احتمال أن يؤدى ذلك إلى المواجهة مع التحالف المقدس فى وقت كان الجيش الفرنسى فيه قد خرج لتوه منهكا من الحرب الجزائرية، بل أن لويس نابليون سرعان ماتحول إلى لعب دور رئيس فى إقرار التوازن الأوروبى عندما تدخل لقمع جمهورية روما. كذلك فإن

فرنسا وبريطانيا لم تؤيدا الحركات الثورية والقومية الأوروبية انطلاقـــا مـــن اعتبـــارات مصلحية. ففرنسا لم تكن ترغب في إقامة دولة إيطالية موحدة أو دولة ألمانية موحدة علـــى حدودها. كما أن بريطانيا كانت ترى أن نجاح هذه الحركات مـــن شـــأنه تـــهديد الكيـــان السياسى للإمبراطورية النمساوية، مما قد يفتح المجال أمام التوسع الروسى فى أوروبـــا. كذلك فإنها لم تؤيد الثورة المجرية، وحينما وجدت أن المشروع البروسى للوحدة الألمانيـــة من شأنه تهديد التوازن الأوروبى سحبت مساندتها لبروسيا، رغم أن الأخـــيرة عرضـــت عليها تعديل التعريفة الجمركية للزولفرين لصالح التجارة البريطانية. وأخيراً فإن بريطانيـــا كانت ترى أن تحقيق الوحدتين الإيطالية والألمانية من شأنه تهديد مصالحها التجارية فـــى الولايات الإيطالية والألمانية.

ثالثاً : الإنقسام بين القوى الثورية والقومية الأوروبية

ففى فرنسا كان هناك انقسام بين الأجنحة السياسية للثورة الفرنسية سنة ١٨٤٨، كمـــا إن العلاقات بين القوميات الخاضعة للحكم النمساوى اتسمت بعدم الثقة المتبادلة مما مكـــن النمسا من القضاء على الحركات القومية داخلها، ولم تنجح تلك الحركات فى إقامة جبهـــة موحدة.

ورغم هذا الفشل فإن الجذور البنيوية للحركات الثورية والقومية فى أوروبـــا ظلـــت قائمة، وما لبثت هذه الجذور أن أثمرت مرة أخرى حركات جديدة خلال حوالى عقد واحـــد من الزمان.

المبحث الخامس

أزمات الدولة العثمانية

قدمنا أن الدولة العثمانية قد بدأت فى التدهور منذ القرن السابع عشر حينما سلمت بإستقلال المجر سنة ١٦٩٩، وأن هذا التدهور قد تبلور منذ منتصف القرن الثامن عشر متمثلا فى معاهدة كوتشوك قينارجى سنة ١٧٧٤. ومع مطلع القرن التاسع عشر نشأ إصطلاح جديد فى السياسة الدولية يعرف "بالمسألة الشرقية" The Oriental Question. وينصرف الإصطلاح إلى تحديد وضع الدولة العثمانية وكيفية تعامل الدول الأوروبية معها. فبينما كانت روسيا ترى ضرورة تقسيم أملاك الدولة العثمانية بين الدول الأوروبية، فإن بريطانيا كانت ترى ضرورة حماية كيان الدولة العثمانية حتى لا ينفتح المجال أمام التوسع الروسى فى تلك الدولة، وحتى تجئ تلك اللحظة المناسبة لتحقيق التقسيم المواتى للمصالح البريطانية.

شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر ظاهرتين متلازمتين، أولاهما، تفاقم الأزمات الداخلية والخارجية للدولة العثمانية متمثلة فى الثورة اليونانية ونشأة الدولة المصرية الحديثة، وأزمتها مع الدولة الفارسية. وثانيهما، محاولة الدولة العثمانية التغلب على مشكلاتها الداخلية عن طريق تحديث كيان الدولة على النمط الأوروبى. وقد اتسمت الظاهرتان بالتلازم لأن الهدف من التحديث كان هو التغلب على مشكلات الدولة، كما أن التحديث أدى إلى مضاعفة أزمات الدولة. ودخلت الدولة العثمانية فى حلقة مفرغة من الأزمات و الإجراءات التحديثية حتى سقوطها مع نهاية الحرب العالمية الأولى(١٤). وقد سبق أن أشرنا إلى الأزمة الأولى التى واجهتها الدولة العثمانية فى هذه الفترة وهى الأزمة اليونانية التى أنتهت بإستقلال اليونان، ولذلك فإننا سنكتفى فى هذا المبحث بالحديث عن أزمتها مع الدولة المصرية التى أنشأها محمد على وأزمتها مع الدولة الفارسية.

المطلب الأول

نشأة وانهيار الدولة المصرية الحديثة

تولى محمد على ولاية مصر عام ١٨٠٥. وقد عمل محمد على بطريقة منظمة لبناء دولة عصرية فى مصر. فقام بتحديث نظام الزراعة، وإنشاء صناعات جديدة، وبناء جيش

حديث قوامه ٢٠٠,٠٠٠ جندى ، وبناء صناعة حربية حديثة ونظاما إقتصاديا تحتكر فيه الدولة النشاط الإقتصادى. وبإختصار نشأ قوة عسكرية حديثة تستند إلى قاعدة إقتصادية متطورة بالمعايير الأوروبية. خلال العشرين سنة الأولى من حكمه عمل محمد على فى إطار تعليمات السلطان العثمانى، فساعده فى حملته فى شبه الجزيرة العربية للقضاء على الدولة السعودية الأولى المتحالفة مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأستولى على الدرعية عاصمتها سنة ١٨١٨، وبسط نفوذه فى شبة الجزيرة العربية من اليمن وحتى الخليج العربى، وقام السلطان العثمانى بإعطائه حكم شبة الجزيرة العربية علاوة على مصر، كما فتح معظم أجزاء السودان وبنى مدينة الخرطوم، وضم السودان إلى حكمه سنة ١٨٢٤. وأخيراً، فقد ساعد السلطان العثمانى، كما رأينا، فى حملته على اليونان سنة ١٨٢٥. ولكنه عقب الحملة اليونانية طلب من السلطان أن يكافأه بإعطائة حكم الشام. ولما رفض السلطان تحول محمد على إلى التوسع الإقليمى على حساب الدولة العثمانية ابتداءً من سنة ١٨٣٢. وهكذا توسع محمد على فى الشام وإستطاع أن يهزم الجيش العثمانى فى معركة قونية عام ١٨٣٢، واستعد للزحف على القسطنطينية ذاتها، مما اضطر السلطان العثمانى محمود الثانى إلى أن يعقد صلح كوتاهية مع محمد على فى ٨ أبريل سنة ١٨٣٣. بموجب هذا الصلح وافق السلطان على منح محمد على حكم الشام وأطنه (فى الاناضول) وشبة الجزيرة العربية والسودان .

واجه المشروع الإقليمى لمحمد على ردود فعل عنيفة من الدول الأوروبية. وكانت بريطانيا ترغب فى الإحتفاظ بطريق مواصلاتها للهند مفتوحا، وكانت تخشى أن يكون بناء دولة عصرية قوية فى مصر والشام أمراً يهدد تلك المواصلات. والأهم من ذلك أن بريطانيا كانت تخشى أن يؤدى إمتداد دولة محمد على، بما هو معروف عنها من نظام إحتكار التجارة الخارجية للدولة، إلى تهديد التجارة البريطانية مع ولايات الدولة العثمانية، كما كانت تخشى من إنهيار الدولة العثمانية التى كانت تراها حاجزا ضد التوسع الروسى فى البحر المتوسط، كما أنها لم تكن تنظر بعين الإرتياح إلى التعاون الوثيق بين محمد على وفرنسا. وكانت روسيا بزعامة القيصر نيقولا الأول أيضا تخشى أن تحل دولة محمد على القوية محل الدولة العثمانية على أبواب روسيا. فكانت تفضل وجود دولة عثمانية ضعيفة إلى جوارها على وجود دولة عربية قوية بقيادة محمد على. أما فرنسا فكانت الدولة الوحيدة المتعاطفة مع مشروع محمد على، لأن محمد على قد إستعان بها فى تنفيذ مشروعه التحديثى. فكانت فرنسا ترى أن نجاح محمد على يعنى تزايد النفوذ الفرنسى

خاصة بعد فشلها فى مصر عام ١٨٠١، ولكنها وقفت على الحياد المشوب بالتعاطف مع محمد على لعلمها أن بريطانيا تعارض مشروعه، وخوفا من إنهيار الدولة العثمانية. وأخيراً، فقد عارض مترنيخ، المشروع الإقليمى لمحمد على، على أساس أنه خروج على الشرعية، من ناحية، كما أنه كان يعتقد أن فرنسا تساند هذا المشروع. ولذلك فقد أيد السياسة الروسية تجاه القضية المصرية، وتم الإتفاق فى مؤتمر مؤنشنجراتز فى يوليو عام ١٨٣٣ على إعطاء روسيا حرية تسوية المسألة الشرقية، مع تعهد النمسا بمحاربة محمد على إذا حاول الاستيلاء على أى مقاطعة أوربية فى الدولة العثمانية(١٥).

نتيجه لتفاعل هذه السياسات الأوروبية، قامت روسيا بعد هزيمة الجيش العثمانى فى قونية سنة ١٨٣٢ بإرسال حملة عسكرية نزلت على البسفور وأوقفت زحف قوات محمد على على القسطنطينية. واستغلت روسيا هذا النجاح لإغراء الدولة العثمانية بعقد معاهدة انكيار سكلسى Hunkiar Esklessi سنة ١٨٣٣. بمقتضى هذه المعاهدة تم إنشاء تحالف دفاعى بين روسيا والدولة العثمانية لمدة ثمانية اعوام تعهدت بمقضاه روسيا بمساعدة الدولة العثمانية عسكريا مقابل تعهد الأخيرة بإقفال المضائق فى وجه أى دولة تحارب روسيا.

كان توقيع معاهدة انكيارسكلسى بمثابة إنذار نبه بريطانيا إلى ضرورة التحرك لضرب النفوذ الروسى فى الدولة العثمانية. فقامت بمساعدة الأخيرة لتنظيم بناء أسطولها الحربى كما حصلت على إمتيازات تجارية فى الدولة فى إطار معاهدة "بلطة ليمان" التى بموجبها أطلقت التجارة البريطانية مع الدولة العثمانية، كما شرعت فى أثارة الفتن والاضطرابات أمام الحكم المصرى فى الشام لإجبار محمد على على الخروج منه. ومنذ هذه اللحظة صمم بالمرستون، وزير خارجية بريطانيا، على تحجيم نفوذ محمد على.

حاول محمد على أن يعلن إستقلال مصر، على أن تعترف به بريطانيا وفرنسا مقابل أن يمنحهما إمتيازات فى مصر. ولكن بريطانيا، والنمسا، وروسيا، عارضت إستقلال مصر واضطرت فرنسا بدورها إلى معارضته. ومن ثم، فإن الدول الأوروبية التى أيدت إستقلال اليونان وبلجيكا، عارضت إستقلال مصر.

وفى أبريل عام ١٨٣٩ بادرت الدولة العثمانية بمهاجمة جيش محمد على. ولكن القوات العثمانية هزمت فى معركة "نزيب"، ولجأ الأسطول العثمانى إلى الإسكندرية. وإزاء ذلك، تدخل بالمرستون، لإنقاذ الدولة العثمانية من خلال تكوين إئتلاف دولى فرض

تسوية سياسية على محمد على. ولما كانت فرنسا تعارض مثل هذه التسوية، فقد تكون الإئتلاف من بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا. وهكذا وقعت الدول الأربع معاهدة تعرف باسم "معاهدة لندن" فى ١٥ يوليو عام ١٨٤٠. وقد نصت المعاهدة على أن الدول الموقعة تتعهد بإقناع محمد على بشروط الصلح الموضحة بالمعاهدة. فإذا لم يقبل تلك الشروط فإنها ستقوم بقطع المواصلات بين مصر والشام، وحماية القسطنطينية إذا ما حاول محمد على إحتلالها. وقد نصت شروط الصلح الملحقة بالمعاهدة على أن تصبح مصر باشاوية وراثية لمحمد على، وأن يحكم جنوب الشام وعكا طوال حياته على أن يقبل هذا العرض خلال عشرة أيام من إعلانه بهذا العرض، فإذا لم يقبل تلك الشروط فيلغى العرض الخاص بحكم جنوب الشام وعكا على أن يبقى العرض الخاص بحكم مصر. فإذا لم يقبل هذا العرض فى خلال خمسة عشر يوماً فإن السلطان يكون حرا فى إتباع الخطة التى تناسب مصالحه طبقا لنصائح حلفائه. ولما تلكأ محمد على فى قبول معاهدة لندن أجبر الأسطولان البريطانى والنمساوى قوات محمد على على الخروج من سوريا، كما حاصر الأسطول البريطانى ميناء الإسكندرية، وأجبره على قبول شروط معاهدة لندن بعد سحب العرض الخاص بجنوب الشام وعكا. وفى ١٣ فبراير عام ١٨٤١ صدر فرمان عثمانى يقضى بتولى محمد على حكم مصر بشكل وراثى. وفى أول يونيو سنة ١٨٤١ صدر فرمان أخر أكد الفرمان السابق مع إعطاء محمد على حكم السودان بشكل وراثى.

وقد أدى رضوخ محمد على لشروط معاهدة لندن إلى إنهيار تدريجى للدولة الحديثة التى بدأ فى إنشائها عام ١٨٠٥. ذلك أن فرمان يونيو سنة ١٨٤١ تطلب تقليص حجم الجيش المصرى إلى ١٨ ألف جندى، ما أدى إلى تضاؤل الطلب على المنتجات الصناعية، فأهملت الصناعة وانخفضت الحركة التجارية. وأغلقت المدارس.

لماذا قبلت روسيا العمل مع بريطانيا لحماية الدولة العثمانية ؟ ولماذا لم تساعد فرنسا حليفها محمد على؟ كانت روسيا تمر بظروف إقتصادية سيئة لا تسمح لها بتحدى بريطانيا، كما أنها كانت تحاول من خلال التعاون مع بريطانيا أن تحطم التقارب الفرنسى البريطانى فى أوروبا فى هذه الفترة. كذلك فإن فرنسا كانت تخشى أن يؤدى دعمها لمحمد على إلى إحياء التحالف الرباعى المضاد لفرنسا الذى أقامه مؤتمر فيينا.

بذلك نجحت بريطانيا فى تحقيق أهدافها الرئيسة. فقد نجحت فى الحد من نفوذ محمد على وإجباره على التخلى عن مشروعيه الإقليمي والتحديثى. ومنذ ذلك الوقت بدأت دولة محمد على فى الإنهيار، وإزداد التكالب الأوروبى على مصر، وانتهى ذلك بإحتلال

بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢. كذلك نجحت بريطانيا فى منع إمتداد النفوذ الفرنسى إلى شرقى البحر المتوسط وحصرته فى الجزائر، كما نجحت فى منع إنهيار الدولة العثمانية. وعلى ذلك خرجت بريطانيا من معاهدة لندن بإعتبارها القوة الرئيسة فى شرقى البحر المتوسط . وأخيرا، فقد نجحت فى إنهاء مشروع الهيمنة الروسية على الدولة العثمانية والذى كان قد أتضح فى معاهدة انكيارسكلسى . فقد أوضحت لروسيا بجلاء أنها لا تستطيع أن تتصرف بمفردها فى "المسألة الشرقية".

ولتحديد وضعية المضائق العثمانية (البسفور والدردنيل) وقعت الدول الكبرى معاهدة لندن الثانية فى ١٣ يوليو سنة ١٨٤١. وقد نصت على عدم إغلاق المضائق أمام السفن الحربية الأجنبية طالما إن الدولة العثمانية ليست داخلة فى حرب. ولا شك إن هذه المعاهدة قد شكلت قيداً جديدا على سيادة الدولة العثمانية على المضائق. فبعد أن كان من حق هذه الدولة فتح وإغلاق المضائق طبقا لمصالحها أصبحت الدولة مجرد حارس على المضائق فى زمن السلم.

المطلب الثانى

الأزمات العثمانية ـ الفارسية

استمر الصراع بين الدولة العثمانية وفارس طوال القرن التاسع عشر. وكان هذا الصراع من العوامل التى أضعفت الدولتين. كان العراق هو محور الصراع بسبب وجود مزارات الشيعة المقدسة فيه ورغبة الفرس فى السيطرة على تلك المزارات. بالإضافة إلى تعقيدات المشكلة الكردية حيث كان حكام فارس يحرضون الأكراد على التمرد على ولاة العراق. ومن ثم إندلعت الحرب بين الدولة العثمانية وفارس عام ١٨٢١. بيد أنه بالنظر إلى إنتشار وباء الكوليرا فى الجيش الفارسى اضطر الفرس إلى عقد معاهدة أرضروم الأولى Arzrum مع الدولة العثمانية عام ١٨٢٣. وقد نصت هذه المعاهدة على أحكام عامة تتعلق بالعشائر التى تعبر حدود الدولتين وأوضاع التجار والحجاج، ولكنها لم تتعرض للقضية الجوهرية وهى تخطيط الحدود العراقية – الفارسية.

وفى هذه الأثناء فشلت الدولة العثمانية أن تتحالف مع فارس للوقوف فى وجه التكتل الأوروبى، والذى ظهر واضحا فى دعم دول أوروبا للثورة اليونانية. ويرجع ذلك إلى

عدم الثقة المذهبية المتبادلة، ولأن الحكم فى الدولتين كان موزعا بين حكام محليين لهم سياساتهم شبه المستقلة عن سياسة الحكومة المركزية . وهكذا لم تساند الدولة العثمانية فارس فى حربها ضد روسيا (١٨٢٦ / ١٨٢٨) ، ولم تشترك فارس فى حرب الدولة العثمانية ضد روسيا سنة ١٨٢٨، وإنتهت الحربان بانتصار روسيا على الدولتين الإسلاميتين ، وبمعاهدة تركمان جاى سنة ١٨٢٨ التى فرضتها روسيا على فارس ، وبمعاهدة أدرنه التى فرضتها روسيا على الدولة العثمانية سنة ١٨٢٩.

وفى عام ١٨٤٢ تجدد الصراع العثمانى – الفارسى . وتركز هذا الصراع حول منطقة عربستان والمحمرة . وكانت الدولة العثمانية قد استولت على المحمرة سنة ١٨٣٧ منتهزة انشغال فارس بحربها ضد أفغانستان . وقد احتجت فارس على ذلك وقامت بالاستيلاء على عربستان والمحمرة . مما أدى إلى ظهور بوادر الحرب بين الدولتين . وقد تدخلت بريطانيا وروسيا للضغط عليها وأرغمتهما على قبول وساطتهما. وقد أدى التدخل البريطانى – الروسى إلى التوصل إلى إتفاقية ارضروم الثانية سنة ١٨٤٧؛ وبموجب هذه الإتفاقية تنازلت فارس عن السليمانية وتنازل السلطان عن المحمرة ومينائها وجزيرة الخضر (عبادان) . [١٦]

المبحث السادس

بدايات التوسع الإستعمارى المعاصر

ترجع الظاهرة الإستعمارية إلى نهاية القرن الخامس عشر حين توسعت البرتغال، وأسبانيا فى أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. ومع منتصف القرن السادس عشر سيطرت البرتغال على معظم جزر الهند الشرقية (أندونيسيا)، والسواحل الغربية للهند، وأنجولا وموزمبيق وعلى البرازيل، كذلك سيطرت أسبانيا على أمريكا الجنوبية (عدا البرازيل)، ومعظم جزر المحيط الهادى وأمريكا الشمالية. ومنذ أواخر القرن السادس عشر دخلت هولندا ميدان التوسع الإستعمارى على حساب البرتغال، فاستولت على جزر الهند الشرقية. وفى أوائل القرن السابع عشر دخلت بريطانيا، وفرنسا ميدان التوسع الإستعمارى. ولكنهما حتى منتصف ذلك القرن لم تكن لهما مستعمرات اللهم إلا فى أمريكا الشمالية حيث استعمر الفرنسيون شرقى كندا واستعمر الإنجليز الساحل الجنوبى الشرقى لأمريكا الشمالية.

كان التوسع الإستعمارى فى تلك الفترة يتسم بطبيعة تجارية تقوم على التبادل التجارى لسلع غير متكافئة القيمة. ولهذا لم يتعد الإستعمار المناطق الساحلية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأقتصر على إستجلاب الرقيق ونهب الذهب من أفريقيا، والحصول على التوابل من آسيا، والإستيطان فى الامريكتين وأستراليا. ولعل ذلك يفسر ظاهرة تفويض مسئولية الإشراف على التوسع الإستعمارى إلى الشركات التجارية. فظهرت شركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٦٠١، وشركة الهند الشرقية المتحدة (الهولندية) عام ١٦٠٢، وشركة الهند الشرقية الفرنسية سنة ١٦٦٤ وقد تولت هذه الشركات عملية بناء الإمبراطوريات الاستعمارية معتمدة على الجيوش والأساطيل نيابة عن الحكومات. وقد أقامت هذه الشركات نمطا من العلاقات التجارية مع المستعمرات تحتكر بموجبه الشركات التجارية الخارجية للمستعمرات مع تركيز التبادل التجارى معها فى إطار مفاهيم الرأسمالية التجارية.

أبتداء من منتصف القرن الثامن عشر بدأت بريطانيا تظهر بإعتبارها أكبر قوة إستعمارية. فقد نجحت فى السيطرة على معظم المستعمرات الهولندية والفرنسية خاصة

بعد أن وظفت الثورة الصناعية لصالحها . وتأكد ذلك التفوق بعد صلح اوترخت سنة ١٧١٣ وصلح باريس سنة ١٧٦٣ كما رأينا .

تباطأت عملية التوسع الإستعمارى مع منتصف القرن الثامن عشر وحتى عام ١٨٧٠. فقد ركزت الدول الأوروبية على تعميق عملية السيطرة على المستعمرات. وكان ذلك نتيجة إما لتأثيرات الحروب النابوليونية التى أضعفت الدول الأوروبية، أو لإنشغال بعض الدول الأوروبية بحماية التوازنات داخل أوربا ، وبدايات عصر الثورة الصناعية. بيد أن الثورة الصناعية فى بريطانيا وامتدادها إلى باقى الدول الأوروبية ، وبالذات فرنسا، منذ عام ١٨٣٠ خلق الحاجة لدى تلك الدول، لفتح أسواق لتصريف المنتجات الصناعية. وقد كتب بالمرستون، وزير خارجية بريطانيا، عام ١٨٤١ موضحا أن هدف السياسة الخارجية البريطانيه هو أن "تفتح وتضمن طرق التجارة"[١٧]. وكذلك فقد اتخذ التوسع الإستعمارى فى معظمة شكل التوسع الاقتصادى (فتح الأسواق) خلال هذه الفترة. وأعتباراً من سنة ١٨٧٠، بدأت أوروبا تنطلق نحو التوسع الإستعمارى الأفقى الشامل مرةً أخرى.

فى الفترة التالية لمؤتمر فيينا اتخذ التوسع الإستعمارى شكلين محددين هما التوسع الإقليمى، والتوسع الإقتصادى. وقد تجسد الشكل الأول فى التوسع الفرنسى فى الجزائر، والتوسع البريطانى فى الخليج العربى وبعض المناطق الأخرى، والتوسع الأمريكى فى أمريكا الشمالية، أما الشكل الثانى فقد تمثل فى التوسع الإقتصادى فى الإمبراطورية الصينية وفى الدولة العثمانية.

١ـ التوسع الإقليمى المباشر

اتخذ التوسع الإقليمى الإستعمارى فى هذه الفترة ثلاثة أشكال هى التوسع الفرنسى فى الجزائر ، والتوسع الأمريكى فى أمريكا الشمالية ، والتوسع البريطانى فى الخليج العربى ومناطق أخرى .

أ – <u>التوسع الفرنسى فى الجزائر</u>

كانت الجزائر منذ عام ١٥١٨ ولاية عثمانية، ولكن فرنسا جردت عليها عام ١٨٣٠ حملة عسكرية بهدف الاستيلاء عليها. والواقع أن تحرك فرنسا للاستيلاء على الجزائر كان محصلة لتفاعل مجموعة من العوامل أهمها رغبة فرنسا فى إعادة بناء إمبراطوريتها

الإقليمية التى فقدتها فى الحروب النابوليونية وذلك على حساب الدولة العثمانية التى كانت قد خرجت لتوها مرهقة من الحرب اليونانية. ضف إلى ذلك أن فرنسا كانت مدينة للجزائر برصيد متراكم من الديون منذ عهد الحروب النابوليونية، وكانت تماطل فى دفع هذه الديون ، ورأت فى إحتلال الجزائر بمثابة إنهاء حاسم لقضية مطالبة الجزائر لفرنسا بدفع الديون ، ولذلك فإنه حينما تذرعت فرنسا لتجريد حملتها على الجزائر بمحاولة ضرب الداى حسين ، والى الجزائر، قنصل فرنسا بالمروحه، فإنها لم تكتف بمطالبة والى الجزائر بالإعتذار ، ولكن أيضا بإسقاط الديون المتراكمة عليها. هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالأوضاع الداخلية فى فرنسا أهمها رغبة الملك شارل العاشر فى تأكيد إستقرار نظامه السياسى أمام المشكلات الداخلية التى كان يواجهها بالذات فيما يتعلق بالإجراءات التى أصدرها قبل عام ١٨٣٠، والتعصب الدينى للملك شارل العاشر ورغبته فى نشر المسيحية فى شمال أفريقيا كجزء من الدور الفرنسى التقليدى الذى يدور حول حمل لواء التبشير المسيحى الكاثوليكى فى العالم.

وقد افتعلت فرنسا مشكلتين مع الجزائر لتنفيذ مخططها الإستعمارى على نحو ما جاء بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة الفرنسية إلى الدول الأوروبية. المشكلة الأولى تتعلق بما أسمته القرصنه الجزائرية فى البحر المتوسط، والتى تهدد خطوط مواصلاتها، والثانية، هى قيام الداى حسين بلطم قنصل فرنسا بمروحته أثناء مقابلة بينهما. وتحت ستار هذه الذريعة جردت فرنسا علىالجزائر حملة عام ١٨٢٧ لحصار الشواطئ الجزائرية وأحتلال قسنطينة، سرعان ما تحولت إلى غزو شامل للجزائر عام ١٨٣٠. وبمجرد نزول الحملة إلى الأراضى الجزائرية أصبح من الصعب على الملك لويس فيليب الذى خلف شارل العاشر التراجع عن مخطط إحتلال الجزائر إذ أن ذلك سيشكل ضربة لشرعية نظامه(١٨).

وقد واجهت الحملة الفرنسية مقاومة هائلة فى غربى الجزائر تحت قيادة الأمير عبد القادر، وفى شرقى الجزائر تحت قيادة أحمد باى، أخر الحكام العثمانيين فى الجزائر. وقد أستطاعت فرنسا القضاء على المقاومة الجزائرية نظرا لعدم التنسيق بين الأمير عبد القادر وأحمد باى، وانفراد فرنسا بكل منهما على حدة، والصدام بين الأمير عبد القادر وسلطان المغرب. وفى عام ١٨٤٧ إنتهت مقاومة الأمير عبد القادر وفى العام التالى استسلم أحمد باى. وإنتهت المقاومة الجزائرية فى واحات الجنوب وبلاد الجزائر عام ١٨٥٧(١٩).

ومما ساعد فرنسا على استكمال احتلالها تخاذل الدولة العثمانية أمام فرنسا. فقد إكتفت بالإحتجاج على الإحتلال الفرنسى للجزائر. كذلك وافقت بريطانيا على التوسع الفرنسى فى الجزائر مقابل أحتفاظها بالاشراف على مضيق جبل طارق. كما أن بريطانيا رأت هذا التوسع تعويضا لفرنسا عما ألحقه بها نظام فيينا من خسائر. ولكن بريطانيا لم تسمح بأى توسع إستعمارى فرنسى جديد فى البحر المتوسط، فقاومت محاولة إحتلال فرنسا السواحل المغربية وأكدت إن ذلك سيكون للحرب بينهما[٢٠].

ب - <u>التوسع الأمريكى فى أمريكا الشمالية</u>

حققت الولايات المتحدة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر توسعات إقليمية هائلة. فكانت ثورة المستعمرات الأسبانية قد سمحت لها بضم فلوريدا عام ١٨١٩. وابتداء من عام ١٨٣٨، أستأنفت الولايات المتحدة توسعها الإقليمى فى الغرب. وقد كان التوسع الإقليمى الأمريكى راجعا إلى عوامل تختلف إلى حد كبير عن تلك العوامل التى حركت التوسع الإستعمارى الأوروبى. فقد كان هذا التوسع متأثرا بموجات الهجرة الأوروبية إلى الولايات المتحدة، والضغوط التى خلقتها تلك الهجرة لإيجاد أراضى جديدة. فيقدر أنه فى خلال فترة الأربعينات من القرن التاسع عشر دخل الولايات المتحدة حوالى مليون ونصف مليون أوروبى من الألمان الذين هربوا بعد فشل الحركات الثورية، ومن الأيرلنديين الذين هربوا من المجاعات. أضف إلى ذلك إتصاف الأمريكى بروح المغامرة والإستكشاف. فكان التوسع فى الغرب يرضى تلك النزعات لدى الأمريكيين.

كان الأمركيون قد زحفوا على مقاطعة تكساس التابعة للمكسيك وشكلوا أغلبية سكانها منذ بداية القرن التاسع عشر، ونجحوا فى فصل المقاطعة عن المكسيك عام ١٨٣٦. وطلبت تكساس الانضمام إلى الولايات المتحدة. وقد وافقت الولايات المتحدة على الطلب بعد تردد نظرا لحدوث إنقسام بين الولايات الأمريكية حول ضم تكساس التى كان إقتصادها يعتمد على الرق. وقد حاولت بريطانيا منع هذا الانضمام. ولكن الحكومة الأمريكية سارعت بعقد غتفاق مع حكومة مقاطعة تكساس فى ١٢ أبريل عام ١٨٤٤ تقضى بانضمام المقاطعة إليها. وبهذه المناسبة طور الرئيس الأمريكى جيمس بولك James Polk مبدأ مونرو فى رسالة إلى الكونجرس فى ٢ ديسمبر عام ١٨٤٥ والتى أكد فيها أنه أذا ما أقترح جزء من شعوب هذه القارة الذى يكون دولة مستقلة أن يتحد معنا، فإن تلك المسألة تسوى بينه وبيننا دون تدخل أجنبى. وأضاف أننا نرفض تدخل الدول

الأوروبية لكى تمنع مثل هذا الإتجاه بدعوى تعارضه مع التوازن الذى ترغب فى المحافظة عليه فى هذه القارة [٢١].

وفى الوقت ذاته توسعت الولايات المتحدة غربا فى اتجاه ساحل كاليفورنيا، مما أدى إلى أصطدامها بالمكسيك، والتى كانت تسيطر على منطقة كاليفورنيا. حاولت الولايات المتحدة أن تحمل المكسيك على التنازل عن كاليفورنيا نظير تعويض مالى قد يصل إلى ٣٠ مليون دولار، وعندما رفضت المكسيك هذا العرض الأمريكى إنتهزت الولايات المتحدة فرصة وقوع حادث على الحدود بين الدولتين فى أبريل سنة ١٨٤٦ واحتلت كاليفورنيا بل وهاجمت مدينة المكسيك ذاتها مما أضطر الحكومة المكسيكية إلى طلب الصلح. وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة "جوادالوب – هيدالجو Guadalupe- Hidalgo " بين الدولتين فى ٢ فبراير عام ١٨٤٨، وقد حصلت الولايات المتحدة بموجبها على كاليفورنيا ونيومكسيكو (وكانت الأخيرة تضم ولايتى يوتاه ونيفادا الحاليتين)، وذلك مقابل ١٥ مليون دولار. وبموجب معاهدة أخرى موقعة فى عام ١٨٥٣ تنازلت المكسيك عن جنوب اريزونا مما أدى إلى توسع الولايات المتحدة حتى شواطئ المحيط الهادى.

أدى وصول الولايات المتحدة إلى سواحل المحيط الهادى إلى إعادة التفكير فى شق قناة تربط بين المحيط الأطلنطى والمحيط الهادى فى أمريكا الوسطى لتسهيل الاتصال بين السواحل الشرقية والسواحل الغربية للولايات المتحدة. وقد وقعت الولايات المتحدة سنة ١٨٤٨ على إتفاقية مع حكومة كولومبيا لحفر قناة أو بناء خط سكك حديدية عبر برزخ بنما، كما حصلت من نيكاراجوا على حق إنشاء طريق مرور عبر أراضيها بموجب إتفاقية وقعت بينهما سنة ١٨٤٩. ولكن بريطانيا سارعت بإحتلال عدة مناطق استراتيجية فى أمريكا الوسطى تتيح لها عرقلة تنفيذ المشروع الأمريكى. ولذلك اضطرت الولايات المتحدة إلى الإتفاق مع بريطانيا بموجب معاهدة كلايتون بولوار فى أبريل سنة ١٨٥٠ بخصوص التعاون بين الدولتين لشق القناة المقترحة. ولكن الولايات المتحدة تراجعت عن تنفيذ الإتفاقية لأنها كانت تطمع فى شق القناة بمفردها. ولذلك، أجلت المشروع حتى تحين اللحظة المناسبة للإنفراد بالمشروع برمته، وهو ما حدث فيما بعد.

جـ- <u>التوسع الإقليمى البريطانى</u>

ركزت بريطانيا فى هذه الفترة على إحتلال بعض المواقع الاستراتيجية المؤثرة فى خطوط ملاحتها الدولية ، وعلى بناء بعض المستعمرات الاستيطانية. فقد احتلت عدن سنة

١٨٣٩. وفى سنة ١٨١٩ جردت حملة بحرية على الخليج العربى، واضطر رؤساء القبائل الساحلية فى المنطقة الواقعة بين قطر، وسلطنة عمان إلى توقيع إتفاقيات مع بريطانيا سنة ١٨٢٠ اعترفوا بموجبها بالنفوذ البريطانى فى هذه المنطقة، والتى أصبحت تعرف "بالساحل المهادن" The Trucial Coast. وفى سنة ١٨٤٣ استبدلت بريطانيا بهذه الإتفاقيات اتفاقا عاما لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد. وفى سنة ١٨٥٣ أبرمت إتفاقا عاما أخر مع مشايخ القبائل تعهدت فيه الأخيرة بإحترام إتفاقية سنة ١٨٤٣، وأن تكون المحافظة على السلام تحت إشراف بريطانيا.

وفى جنوب أفريقيا واصلت بريطانيا إتباع نموذج الإستعمار الإستيطانى الذى كانت قد بدأته سنة ١٧٩٥ بالاستيلاء على مستعمرة الكاب التى أسسها الهولنديون المسمون الأفريكانرز (البوير أى الفلاحين) Afrikaners. فى سنة ١٨٤٣ استولت بريطانيا على الشريط الساحلى لمنطقة ناتال واعتبرتها مستعمرة تابعة للتاج Crown Colony، وضمتها إلى مستعمرة الكاب سنة ١٨٤٥. وقد أدى ذلك إلى نزوح الأفريكانرز غربا وشمالا واستقروا فى اقليم الترنسفال.

كذلك شجع فتح السوق الصينية أمام التجارة البريطانية بالقوة العسكرية، بريطانيا على إقامة نقاط ارتكاز إقليمية فى المحيط الهادى فسارعت بالاستيلاء على جزر نيوزيلندا سنة ١٨٤٢ وحولتها إلى مستعمرة إستيطانية.

٢ ـ التوسع الإقتصادى

أدى نمو الثورة الصناعية إلى بحث الدول الأوروبية والولايات المتحدة عن أسواق لإستيعاب منتجاتها. واتخذت بريطانيا زمام المبادرة فى هذا الميدان، نظرا لسبق الثورة الصناعية بها، ولإغلاق أسواق الدول الأوروبية تدريجيا أمام منتجاتها. وقد وجد التوسع الإقتصادى الغربى مجالاً فسيحاً فى الإمبراطورية الصينية وفى الدولة العثمانية.

كانت الإمبراطورية الصينية فى ذلك الوقت تخضع لحكم أسرة المانشو منذ سنة ١٦٤٤. وكانت بسكانها الذين يناهز عددهم ٣٠٠ مليون نسمة تمثل سوقا واسعة بكل المقاييس. بيد أن الحكومة الصينية كانت تقصر التعامل التجارى الدولى على ميناء واحد هو ميناء كانتون وتفرض ألا يتعامل التجار الأجانب مع المواطنين إلا عن طريق رابطة التجارة الصينية (الكوهونج)، كما كانت تفرض ضريبة مرتفعة على الواردات، وتمنع التجار الأجانب من الخروج من نطاق المنشآت التجارية فى كانتون. وكانت هذه

الإجراءات تعرقل التجارة الغربية عموما، والبريطانية تحديدا مع الصين. ولهذا سعت بريطانيا إلى فتح السوق الصينية، حتى ولو تطلب الأمر إستعمال القوة العسكرية. وقد وجدت بريطانيا ذريعتها المنشودة لإجبار الصين على فتح أسواقها، فى محاولة الصين منع التجار البريطانيين من تصدير الأفيون إليها. وكانت شركة الهند الشرقية البريطانية تزرع الأفيون فى الهند وترسله إلى ميناء كانتون معتمدة على رشوة الموظفين الصينيين. ولما كانت تجارة الأفيون قد أحدثت آثاراً مدمرة على الشعب الصينى، فقد حاولت حكومة المانشو وقف هذه التجارة فى عام ١٨٣٩. وقد اعتبر بالمرستون، وزير خارجية بريطانيا، أن مصادرة الحكومة الصينية للأفيون المهرب إلى أراضيها عملاً عدائياً يستوجب الرد العسكرى. وشنت بريطانيا هجوما بحريا على السواحل الصينية سنة ١٨٤٠ فيما عرف بأسم "حرب الأفيون الأولى Opium war".

كانت بريطانيا تهدف من التدخل العسكرى إلى إجبار الصين على التخلى عن قرارها بمنع إستيراد الأفيون ثم الدخول فى إتفاقيات لتوسيع حجم التجارة الإنجليزية مع الصين. وقد أسفر نشوب الحرب عن هزيمة الصين واضطر إمبراطور الصين إلى توقيع معاهدة "نانكين Nanking" عام ١٨٤٢، وكانت هذه المعاهدة تشكل استسلاما صينيا كاملا لمطالب بريطانيا. فبمقتضى تلك المعاهدة تم فتح خمسة موانى صينية للتجارة البريطانية بما فيها ميناء شنغهاى بعد أن كانت التجارة تتم عن طريق ميناء واحد هو ميناء كانتون. كما تم إعطاء التجار الإنجليز حق الإقامة فى تلك الموانئ والخضوع فى كل مشكلاتهم القانونية لمحاكمهم القنصلية، وحق الدخول فى علاقات وإتفاقيات مباشرة مع العملاء الصينين، كما خفضت الضريبة الجمركية إلى ٥% من قيمة السلع المستوردة كما اعهدت الصين بدفع تعويضات لبريطانيا عن مصادرة الأفيون وعن خسائر الحرب. كما تنازلت عن جزيرة هونج كونج والتى أصبحت مستعمرة بريطانية[٢٢]. وفى العام التالى حصلت بريطانيا من الصين على شرط الدولة الأولى بالرعاية بموجب معاهدة "هومن".

سارعت الولايات المتحدة إلى عقد معاهدة مماثلة مع الحكومة الصينية وذلك تحت تهديد البحرية الأمريكية بموجب "معاهدة وانجيا" سنة ١٨٤٤، وكانت شروطها متماثلة مع شروط معاهدة نانكين، بالإضافة إلى إعطاء الأمريكيين حق الإقامة فى الموانى وتعلم اللغة الصينية. وفى السنة ذاتها حصلت فرنسا على معاهدة "هوانجبو"، والتى أضافت مبدأ خاصا يعطى للبعثات الكاثوليكية حق العمل فى الموانئ الصينية. كما حصلت بلجيكا والسويد والنرويج على أمتيازات تجارية فى الصين خلال السنوات الثلاث التالية.

بذلك أجبرت الدول الغربية الصين على التعامل التجارى معها بالشروط التى تحددها تلك الدول مما أدى إلى وتزايد صادرات الأفيون إليها ونقمة الشعب الصينى على هذا النفوذ مما أدى بدوره إلى موجة التدخل الغربى الثانية فى الصين سنة ١٨٥٦.

من ناحية ثانية، فقد فتحت المعاهدة التجارية المبرمة بين بريطانيا والدولة العثمانية المسماه بمعاهدة "بلطة-ليمان" سنة ١٨٣٨ المجال أمام التوسع الإقتصادى الإستعمارى فى تلك الدولة. فقد أقرت المعاهدة مبدأ حرية دخول السلع البريطانية إلى الأسواق العثمانية. كما وقعت فرنسا وبلجيكا وهولندا معاهدات مماثلة مع الدولة العثمانية. وقد أدى ذلك إلى تدفق السلع الصناعية الأوروبية إلى البلاد العربية، وبالتالى إلى تدهور الصناعات القائمة بها، وسيطرة الرأسماليين الأوربيين على الزراعة العربية التى أرتبطت بأحتياجات السوق الرأسمالية الأوروبية، وبالذات فيما يتعلق بزراعة الحرير الخام والتبغ السورى أو القطن المصرى. وفى سنة ١٨٥٦ أباح السلطان العثمانى للأوروبيين حق تملك العقارات، وأضاف إليه حق تملك الأراضى مما أدى إلى نشوء أحتكارات أوروبية هائلة فى الدولة العثمانية تمتلك مساحات واسعة من الأراضى وتحتكر المرافق العامة.

خلاصة

استمر السلام الأوروبى الذى أقامه مؤتمر فيينا طوال الفترة التاريخية، محل البحث فلم تحدث حروب بين الدول الأوروبية تؤثر فى مسار السياسة الدولية ولم تحدث تغييرات إقليمية ذات شأن فى أوروبا، وذلك بإستثناء إستقلال بلجيكا واليونان. كما أستمرت النظم السياسية الحاكمة فى الدول الأوروبية وفشلت محاولات تحقيق الوحدة بين الولايات الإيطالية والولايات الألمانية. وفى أمريكا اللاتينية انهارت الإمبراطوريتان الأسبانية والبرتغالية، وظهرت دول جديدة. وحاولت الولايات المتحدة أن تمنع التدخل الأوروبى فى شؤون الدول الجديدة من خلال مبدأ مونرو ولكن محدودية قدرتها الإقتصادية لم تمكنها من تطبيق هذا المبدأ. فظلت أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ إقتصادى بريطانية. كذلك شهدت تلك الفترة بداية التوسع الإستعمارى متمثلا فى أشكاله المباشرة (فرنسا فى الجزائر، والولايات المتحدة فى المكسيك، وبريطانيا فى الخليج العربى وعدن وأفريقيا)، وغير المباشرة (الدول الأوروبية فى الصين والدولة العثمانية). وفى هذا الإطار كانت السياسة الدولية تستند إلى ركيزتين رئيستين هما التكافؤ النسبى بين القوى الأوروبية الرئيسة، ودور بريطانيا كعامل توازن. فقد كانت بريطانيا هى الدولة الرئيسة التى حركت التوازن

الدولي . فقد أعادت إدخال فرنسا في حلبة السياسة الدولية ومنعت حدوث أي تغيير إقليمي في أوروبا ، وحمت الدولة العثمانية من توسع محمد على ، وحصرت النفوذ الروسي، ومنعت روسيا من الاستيلاء على المضائق وتوسعت إقتصاديا في أمريكا اللاتينية، والصين ، والدولة العثمانية ، كما بقيت مسيطرة على طرق التجارة الرئيسة في العالم.

أن الأسس التي كان السلام الأوروبي يستند إليها ما لبثت أن بدأت في التآكل. ذلك أنه كانت هناك قوى رئيسة في القارة الأوروبية تعمل على تغيير هذا السلام ، وهي القوى الراغبة في تحقيق الوحدة القومية في الولايات الإيطالية والألمانية، أو الراغبة في تغيير النظم السياسية الأوروبية. وقد رأينا أن تلك القوى قد عبرت عن نفسها خلال الفترة من سنة ١٨٣٠ حتى سنة ١٨٤٨، ولكنها فشلت في تحقيق أهدافها نظراً لأن التوازن الأوروبي كان في أوج قوته. كذلك فإن الوفاق بين دول التحالف الرباعي ما لبث أن تحول إلى تقارب فرنسي بريطاني مقابل تحالف روسي نمساوي وجاءت حرب القرم عام ١٨٥٣ لتؤكد النهاية الكاملة لنمط السياسة الدولية الذي فرضه مؤتمر فيينا.

كانت التفاعلات الدولية الرئيسة تدور بين مجموعة محدودة من الدول الكبرى وهي بريطانيا، وفرنسا، والنمسا، وروسيا، وبروسيا. وتميزت تلك الفترة بظهور دول جديدة كبلجيكا، واليونان، والبرازيل، وبقية دول أمريكيا اللاتينية، وليبريا. بيد أن تأثير تلك الوحدات في السياسة الدولية، كان ضئيلا. من ناحية ثانية اتسم البنيان الدولي العام في تلك الفترة بتعدد الأقطاب، فلم تكن القوة النسبية لأي من الأقطاب الخمس تسمح له بالهيمنة الكاملة على السياسة الدولية. فمقابل الهيمنة البريطانية على المسائل الإستعمارية، كان نفوذ بريطانيا في أوروبا محدوداً ومقصوراً على المحافظة على توازن القوى.

اقتصرت المؤسسية الدولية على مجموعة الإتفاقات الجماعية والثنائية بين الدول الكبرى وبين تلك الدول والدول الصغرى، وعلى بعض المؤتمرات الدولية واللجان النهرية الدولية. ومن أمثلة ذلك إتفاقية أدرنه سنة ١٨٢٩، وإتفاقية انكيار سكلسي سنة ١٨٣٣، ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠، وإتفاقات نانكين سنة ١٨٤٢ وغيرها. ويلاحظ أن هذه الإتفاقات كانت في معظمها بمثابة تقنين لهيمنة الدول الخمس الكبرى على السياسة الدولية. كذلك لم تكن هناك منظمات دولية بالمعنى الفني للكلمة. ولكن هذه الفترة شهدت بداية بلورة مفهوم التنظيم الدولي. فقد قرر مؤتمر فيينا قواعد محددة للسلوك الدولي ووضع أسس نظام المؤتمرات الدولية الدورية التي تنعقد للتشاور حول المشكلات الدولية.

هوامش الفصل الثالث

(١) رأفت الشيخ، **أمريكا والعلاقات الدولية**، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٩)، ص ١٠٢ - ١٠٥.

(٢) Matthew Anderson, "Russia and the Eastern Question, 1821 - 1841," in Alan Shed, ed., **Europe's Balance of Power 1815 - 1840,** (London: Macmillan, 1979), pp .79 - 97.

(٣) أحمد الخنساء، **تاريخ العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى**، (بيروت: د. ن، ١٩٨٦)، ص ١١٩ - ١٣٠.

(٤) محمود متولى ورأفت الشيخ، **افريقيا فى العلاقات الدولية**، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٥)، ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٥) Roger Bullen, "France and Europe, 1815 - 1848: The problem of defeat and recovery" in Alan Shed., Op. cit., pp. 122 - 144.

(٦) بيير رنوفان، تعريب جلال يحيى، **تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر) ١٨١٥ - ١٩١٤**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ص ٦٣.

(٧) راجع فى تحليل الأسباب التى أدت إلى ظهور الحاجة إلى المؤسسات الدولية

Clive Archer, **International Organizations,** (London: Geze Allen and University, 1983) pp. 8 - 9

وفى عرض لشكل المؤسسية الدولية فى تلك المرحلة اينيس كلود، ترجمة د. عبد الله العريان، **النظام الدولى والسلام العالمى**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤)، ص ٤٧-٥١.

(٨) بيير رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٢ - ٣٤، ص ١٦٩ - ١٧٠.

(٩) عبد العزيز سليمان وعبد المجيد نعنعى، **التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص ١٧٥ - ٢٢٨.

وأحمد الخنساء، المرجع السابق، ص ١٣١ - ١٤٢.

(١٠) هـ. فيشر، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، **تاريخ أوروبا فى العصر الحديث**، (١٧٨٩ – ١٩٥٠)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢)، ص ١٤١ – ١٤٢.

(١١) المرجع السابق، ص ١٦٢ – ١٧٣.

(١٢) المرجع السابق، ص ١٢٢ – ١٢٥.

(١٣) المرجع السابق، ص ١٨٠ – ١٨٣.

(١٤) راجع عرضا شاملا لأزمات الدولة العثمانية فى

L.Carl Brown, **International Politics and the Middle East**, (Princeton: Princeton University Press, 1984), pp. 21-86.

ومن أهم الإجراءات التحديثية تلك الإجراءات التى اتخذها السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ – ١٨٣٩) فى القضاء على الانكشارية سنة ١٨٢٦ وإقامة جيش حديث واصدار السلطان عبد المجيد سنة ١٨٣٩ "خط شريف كلخانة" الذى قرر المساواة بين المسلمين وغير المسلمين فى الضرائب والتجنيد وألغى نظام الاقطاعات العسكرية، وأنشأ ما يسمى "بالتنظيمات الخيرية" كما أصدر السلطان ذاته "الخط الهمايونى" سنة ١٨٥٦.

راجع أحمد عبد الرحيم مصطفى، **أصول التاريخ العثمانى**، (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص ١٧٣ – ٢٠٨.

(١٥) عبد العزيز سليمان نوار، **الشعوب الاسلامية، الاتراك العثمانيون، الفرس، ومسلمو الهند**، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص ٣٩٤.

(١٦) عبد العزيز سليمان نوار، **العلاقات العراقية الإيرانية: دراسة فى دبلوماسية المؤتمرات، مؤتمر ارضروم ١٨٤٣ – ١٨٤٤**، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٤)، ص ١١٥ – ١٤٧.

(١٧) رنوفان، المرجع السابق، ص ١٦٥.

(١٨) صلاح العقاد، **المغرب العربى، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، (القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٦٦)، ص ٨٥ – ٨٦، ص ٨٩ – ٩٠.

(١٩) عبد العظيم رمضان، **الغزوة الإستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥)، ص ٩٧ – ١٣٥.

(٢٠) المرجع السابق، ص ١٩ – ٢٣.

(٢١) رنوفان، المرجع السابق، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٢٢) سيد سيد محمد، **الحركات الوطنية فى الصين ضد النفوذ الأجنبى من حرب الأفيون إلى ثورة مايو، (١٨٣٩-١٩١١)**، (رسالة ماجيستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة عين شمس، ٢٠٠١)، ص ٨٤-١٤٠.

Henry McAleavey, **The Modern History of China,** (New York, Praeger, 1967), pp. 36 - 59.

الفصل الرابع

السياسة الدولية
من نهاية حرب القرم حتى الوحدة الألمانية
(١٨٥٦ - ١٨٧١)

مقدمة

اتسمت الفترة من سنة ١٨٥٦ وحتى سنة ١٨٧١ بانتشار الثـورة الصناعيـة فـى أوروبا ، وبتقدم وسائل النقل ، وزيادة التبادل التجارى الدولى . وفى هذا الإطار احتفظت بريطانيا بمركزها المتفوق يليها فى ذلك فرنسا . ويقول رنوفان " إن هذه التطـورات قـد أدت إلى نظر الدول الأوروبية إلى ما وراء حدودها لكى تحصل على المواد الأولية ولتجد الأسواق كما أصبحت مؤسسات الائتمان تبحث عن فرص لتنميـة رؤوس أموالـها فـى الخارج"[1]. كذلك فقد ازداد نفوذ كبار رجال الأعمال فى الحياة العامة وكـانوا يركـزون على ثلاث قضايا رئيسة هى بناء السكك الحديدية ، والسياسات الجمركيـة للـدول غـير الأوروبية ، واستثمار رؤوس الأموال فى الخارج . وكانت السياسات الخارجيـة للـدول الأوروبية تعمل لخدمة تلك القضايا . وعلى صعيد قضية استثمار رؤوس الأموال اتجـهت رؤوس الأموال البريطانية إلى آسيا، وأمريكا اللاتينية ، والولايات المتحدة وتركت مجـال الاستثمار فى أوروبا لرؤوس الأموال الفرنسية . ومن ثم لم يحدث اصطدام بيـن رؤوس الأموال الإنجليزية والفرنسية ، وكان ذلك عاملا من عوامل التقارب بين بريطانيا وفرنسا فى تلك الفترة . من ناحية أخرى فقد تميزت هذه المرحلة بتعاظم تأثير الفكرة القومية فـى تطور السياسة الدولية . ففى هذه المرحلة نشطت الحركة القومية الإيطاليـة ، والحركـة القومية الألمانية ونجحتا فى بناء إيطاليا وألمانيا ، كما شرعت اليابان فـى بنـاء الدولـة اليابانية الحديثة .

وقد مثلت حرب القرم The Crimean War نهاية فترة السـلام الأوروبـى الـذى أرساه مؤتمر فيينا لأن هذه الحرب أدت إلى سقوط التحالف المقدس . ومن ثم انفتح البـاب على مصراعيه أمام حدوث تغيرات جذريه فى السياسة الدولية. ولذلك فإننا سـنبدأ هـذا الفصل باستعراض حرب القرم وآثارها على سير السياسة الدولية. ومن ثم نناقش نشـوء الدول الجديدة ، والقضايا الاستعمارية الرئيسة .

المبحث الأول

حرب القرم

رأينا أن روسيا قد عقدت معاهدة دفاعية مع الدولة العثمانية عام ١٨٣٣، وأنها قد قبلت معاهدة لندن عام ١٨٤٠. ولكن التقارب الروسى العثمانى لم يكن بالنسبة لروسيا سوى هدنة مؤقتة. فروسيا لم تتخل أبدا عن هدفها الدائم، وهو تقسيم الدولة العثمانية. وفى عام ١٨٥٣ عرضت روسيا على بريطانيا رسميا مشروعا لتقسيم الدولة العثمانية تأخذ روسيا بمقتضاه البسفور وتحتل الآستانة مؤقتا، بينما تأخذ بريطانيا مصر، وجزيرتى قبرص وكريت، أما صربيا، وبلغاريا، والأفلاق والبغدان فتتحد فى دولة مستقلة تحت النفوذ الروسى[٢].

كان من الطبيعي أن ترفض بريطانيا هذا العرض لعدة أسباب. فهو لا يتفق مع سياستها التقليدية التى تقضى بالمحافظة على الدولة العثمانية والحيلولة دون استيلاء الروس على البسفور والمضائق. أضف إلى ذلك أن الدولة العثمانية كانت قد طورت تجارتها مع بريطانيا، فأصبحت من كبار المشترين للمنتجات الإنجليزية المصنعة، ومن كبار الموردين للمواد الغذائية. ويقدر أن الصادرات الإنجليزية إلى الدولة العثمانية زادت من ١,٤ مليون جنيه استرلينى عام ١٨٢٩ إلى ١١,٨ مليون جنيه استرلينى عام ١٨٤٨، أى أنها بلغت عشر أمثالها خلال عشرين سنة[٣]. إزاء رفض بريطانيا للمشروع الروسى طلب القيصر نقولا الأول من السلطان العثمانى عبد المجيد عقد معاهدة بين الدولتين تعترف بمقتضاها الدولة العثمانية لروسيا بحق حماية الرعايا الأرثونكس فى الدولة، وهو ما يعنى إعطاء روسيا مبررا قانونيا للتدخل فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية خاصة أن عدد الأرثونكس فى الدولة العثمانية كان حوالى ١٤ مليون نسمة. كذلك طلب القيصر سحب الإمتيازات المعطاه للرهبان الكاثوليك فى بيت لحم فى فلسطين. وكانت الدولة العثمانية قد أكدت الإمتيازات الممنوحة للرهبان الكاثوليك فى الأماكن المقدسة فى فلسطين بناء على طلب نابوليون الثالث فطلبت روسيا إعطاء تلك الإمتيازات للرهبان الأرثونكس. وأخيراً طلبت روسيا عقد تحالف دفاعى بين الدولتين. بناء على نصيحة بريطانيا، وافق السلطان العثمانى على منح الرهبان الأرثونكس امتيازات معينة فى الأماكن المقدسة،

ولكنه رفض الإعتراف بحق روسيا فى حماية الرعايا الأرثوذكس فى الدولة العثمانية أو عقد تحالف دفاعى معها. وعلى الفور قامت القوات الروسية بعبور نهر بروث واحتلال الأفلاق والبغدان (رومانيا حاليا)، وكانتا تتبعان السلطان العثمانى اسميا وإن كانتا تحت النفوذ الروسى فعليا. وقد رد السلطان على ذلك بإنذار القيصر بضرورة الجلاء عن الأفلاق والبغدان. ولما رفض القيصر الإنذار العثمانى بادر السلطان بإعلان الحرب على روسيا فى أكتوبر عام ١٨٥٣[٤]، وفى مارس عام ١٨٥٤ أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على روسيا بعد أن دمرت الأخيرة أسطولا عثمانيا فى البحر الأسود ورفضت الإنذار الفرنسى البريطانى بضرورة الجلاء عن الأفلاق والبغدان مما اعتبرته الدولتان إشارة إلى احتمال السيطرة الروسية على البحر الأسود.

إذا كان من المفهوم سبب تدخل بريطانيا فى الحرب الروسية العثمانية، فما الذى دفع فرنسا إلى التدخل فى تلك القضية؟ كان نابليون الثالث يشعر بأنه طرف رئيس فى الصراع الروسى العثمانى، لأن روسيا كانت تريد إنهاء إمتيازات الرهبان الكاثوليك فى فلسطين وهم يتبعون فرنسا. أضف إلى ذلك أنه كان يرغب فى إخراج فرنسا من القيود التى فرضها عليها مؤتمر فيينا، وكان يرى فى هذا التدخل فرصة للإنتقام من روسيا وإستعادة نفوذ فرنسا الدولى. أما بالنسبة لبروسيا، والنمسا فقد التزمتا موقف الحياد من تلك الحرب. فبروسيا لم يكن لها مصالح مباشرة فى البلقان أو الدولة العثمانية. ولكن موقف النمسا الحيادى يبدو غريبا، لأن روسيا كانت ساعدت النمسا عام ١٨٤٩ على إخماد الحركة الإستقلالية المجرية. كيف نفسر إذن الموقف النمساوى؟ الواقع أن النمسا لم تكن راضية على احتلال روسيا للأفلاق والبغدان الملاصقتين لحدودها خاصة أنها كانت تحرص على حرية الملاحة فى نهر الدانوب، وهو يمر فى هاتين الولايتين. وكانت حرية الملاحة فى ذلك النهر مهمة للتجارة الخارجية النمساوية. كذلك كانت النمسا تخشى من انهيار الدولة العثمانية لأن فى ذلك انتصارا لمبدأ القوميات، وهو ما كانت تخشاه النمسا. ولذلك فقد اتخذت النمسا موقف الحياد مؤقتا ريثما يتضح الموقف، وطلبت من روسيا إخلاء الأفلاق والبغدان، وقامت باحتلالهما مؤقتا ريثما يتقرر أمرهما فى مؤتمر الصلح. كذلك، اتفقت مع بريطانيا وفرنسا فى أغسطس سنة ١٨٥٤ على مشروع للتسوية مع روسيا يتكون من أربعة نقاط هى تنازل روسيا عن نفوذها فى الأفلاق والبغدان، وتخليها عن مطالبها فى حماية الرعايا الأرثوذكس فى الإمبراطورية العثمانية، على أن يكون هناك ضمان جماعى تمنحه الإمبراطورية للدول الكبرى، وضمان حرية الملاحة فى

مصاب نهر الدانوب وإعادة النظر فى إتفاق سنة ١٨٤١ الخاص بالمضائق العثمانية. بيد أن النمسا رفضت دخول الحرب ضد روسيا فى مراحلها الأولى، رغم تهديدات ومحاولات بريطانيا وفرنسا.

دارت العمليات الحربية بين الدولة العثمانية (مستعينة بالجيش المصرى)، وبريطانيا، وفرنسا من ناحية وروسيا من ناحية أخرى. وقد دارت الحرب سجالا لفترة طويلة فى شبه جزيرة القرم وفى البحر الأسود دون حسم نهائى لأى من الطرفين لأن بريطانيا أو فرنسا لم تضعا كامل ثقلهما فى تلك الحرب. وفى تلك الأثناء طلب الكونت كافور الذى تولى رئاسة وزارة مملكة سردينيا (بيدمونت) منذ سنة ١٨٥٢ دخول الحرب بجانب بريطانيا وفرنسا أملا فى نيل دعمهما لقضية الوحدة الإيطالية. وقد رفضت بريطانيا وفرنسا هذا الطلب حتى لا تغضبا النمسا ولكنهما وافقتا فى النهاية أمام إصرار النمسا على عدم دخول الحرب إلى جوارهما. وبالفعل تدخلت قوات سردينيا وأبلت بلاء حسنا فى تلك الحرب. وفى مارس سنة ١٨٥٥ توفى القيصر الروسى نيقولا الأول، وخلفه القيصر اسكندر الثانى وأخذ يجنح نحو السلام نظرا لشعوره بصعوبة الانتصار فى تلك الحرب، هذا بالإضافة إلى سقوط ميناء سيباستيبول، ميناء روسيا الوحيد على البحر الأسود، فى سبتمبر سنة ١٨٥٥ فى يد قوات الحلفاء مما أضعف من شوكة روسيا. وأمام شعور النمسا بأن نهاية الحرب باتت وشيكة، وخوفا من ميل الفرنسيين والإنجليز نحو مساعدة سردينيا فى قضية الوحدة الإيطالية، هددت النمسا بدخول الحرب، فأرسلت إلى روسيا إنذارا بقبول مشروع التسوية المتفق عليه فى أغسطس سنة ١٨٥٤ وإلا أعلنت الحرب عليها. وفى يناير سنة ١٨٥٦ قبلت روسيا مشروع التسوية. فتم عقد مؤتمر سلام فى باريس إنتهى بمعاهدة الصلح المعروفة بمعاهدة باريس فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦، وقد أوردنا نصها فى الملحق الأول من هذا الكتاب . وتنص أهم شروط المعاهدة على ما يلى :

١ – تتعهد الدول الأوروبية باحترام إستقلال الدولة العثمانية مع مشاركتها فى "الإتفاق الأوروبى".

٢– تتعهد روسيا بإعادة جميع الأقاليم العثمانية التى استولت عليها إلى الدولة العثمانية، كما تتعهد الدولة العثمانية وحلفائها بإعادة ميناء سيباستبول والمدن الأخرى التى تم الاستيلاء عليها إلى روسيا.

٣- ضم بسارابيا إلى الأفلاق والبغدان .

٤- يتعهد سلطان الدولة العثمانية بتحسين أحوال رعاياه بصرف النظر عن اختلافهم في الدين والجنس ، إلا أن هذا التعهد "لا يوجب حقا لهذه الدول في أي حال كان على أن تتعرض كلا أو بعضا لما يتعلق بالسلطان أو رعاياه" كما تعترف الدول الأوروبية بالخط الهمايوني الصادر عن السلطان في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦، والذي ضمن المساواة التامة بين الرعايا العثمانيين . وقد أدمج الخط الهمايوني في صلح باريس .

٥- حياد البحر الأسود وفتحه أمام التجارة الدولية لكل الدول دون استثناء ودون قيود وبالتالي تزال الترسانات البحرية الروسية والعثمانية فيه .

٦- تتمتع الأفلاق والبغدان بالإستقلال الذاتي في إطار السيادة العثمانية ولا يحق للسلطان العثماني التدخل عسكريا فيهما دون موافقة الدول الكبرى .

٧- تظل صربيا تحت سيادة الدولة العثمانية مع تمتعها بالإستقلال الذاتي في إطار حكومة وطنية ، وعدم تدخل الدولة العثمانية في شئونها عسكريا من غير موافقة الدول الكبرى .

٨- تضمنت الإتفاقية مجموعة من القواعد القانونية الدولية المهمة . فقد أتت على مبدأ أولوية اللجوء إلى تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية على اللجوء إلى القوة العسكرية ، وذلك في المادة الثامنة حين نصت على أنه إذا حدث بين الدولة العثمانية وإحدى الدول الموقعة على الإتفاقية نزاع فإن على الدولتين المتنازعتين اللجوء إلى وساطة الدول الأخرى الأعضاء في الإتفاقية قبل اللجوء إلى أعمال القوة والحرب. كذلك فقد أكدت ما جاء في إتفاقية فيينا عن حرية الملاحة في الأنهار الدولية ، وسريان تلك القاعدة على نهر الدانوب (الطونة) ومصابه دون تمييز . ولضمان حرية الملاحة تم الإتفاق على تكوين لجنه من الدول الموقعة لإزالة الموانع والعوائق من مصاب النهر لجعلها صالحة للملاحة ، وهي اللجنة الدولية للدانوب .

لعل أهم نتائج حرب القرم أنها حطمت التحالف المقدس الذي كان بمثابة أحد الضمانات الرئيسة لاستمرار توازن فيينا. ولذلك انفتح المجال أمام حدوث تغيرات جذرية في السياسة الدولية أهمها أن الشعوب الإيطالية والألمانية انفتحت أمامها آفاق جديدة للتحرر والوحدة. من ناحية ثانية، فقد زادت حرب القرم من ضعف الدولة العثمانية. ذلك

أن حرب القرم أدت إلى مزيد من التدخل الأوروبي في شئون الدولة العثمانية وإلى زيادة عبء الديون عليها. فلكي يضمن السلطان العثماني تأييد الدول الأوروبية له في حرب القرم أصدر الخط الهمايوني في فبراير سنة ١٨٥٦. وقد أكد هذا الخط ما ورد في خط كلخانة سنة ١٨٣٩، وزاد عليه المسائل المتعلقة بحقوق المسيحيين وكفالة حرية العباد، وإلغاء عقوبة الإعدام على المرتدين عن الإسلام، ومعاملة رعايا الدولة على قدم المساواة(٥). وكانت الدول الأوروبية قد ناقشت الخط الهمايوني في مؤتمر باريس وأدمجته في صلح باريس وبذلك أصبح للدول الأوروبية حق مراقبة معاملة السلطان العثماني لرعاياه. فضلا عن ذلك فقد تعهد السلطان العثماني بألا يتدخل عسكريا في الأفلاق والبغدان وصربيا (وهما من أملاك الدولة العثمانية) إلا بموافقة الدول الأوروبية . ضف إلى ذلك أن حرب القرم قد كلفت الدولة العثمانية تكاليف مالية باهظة مما اضطرها إلى الاستدانة ، وهو ما مثل بداية سقوطها في قبضة البيوت المالية الأوروبية .

اضطرت روسيا ، بعد حرب القرم ، إلى تجميد سياستها التوسعية في البلقان، وأملاك الدولة العثمانية واتجهت إلى التركيز على تعويض تلك الهزيمة بالتوسع في آسيا الوسطى الإسلامية. ولذلك، فإنها بدأت في الاستيلاء على الإمارات الإسلامية في آسيا الوسطى مستغلة انشغال أوروبا بحروب الوحدة الإيطالية والوحدة الألمانية. وهو ما سنناقشه في إطار التوسع الإستعماري في المرحلة التالية حيث أن هذا التوسع، وان كان قد بدأ سنة ١٨٦٥ إلا أن معظمه تم اعتباراً من سنة ١٨٧٠.

المبحث الثانى

الوحـــدة الإيطاليـــة

قدمنا أن مملكة سردينيا دخلت حرب القرم ضد روسيا لكى تحصل علـــى تعـــاطف بريطانيا وفرنسا مع قضية الوحدة الإيطالية. وما إن انتهت حرب القـــرم حتـــى شـــرعت سردينيا فى تحقيق هذا الهدف. فى ذلك الوقت كانت إيطاليا عدة ممالك ودوقيات وإمـــارات أهمها :

(أ) مملكة سردينيا (بيدمونت) . وكانت تقع شمال غرب إيطاليا، وتضم جزيرة سردينيا، ونيس ، وسافوى ، وبيدمونت وعاصمتها تورينو . وكان يحكمها الملـــك فيكتـــور عمانويل الثانى . وكانت هذه المملكة هى أقوى إمارة إيطالية مستقلة . فكانت تســـتند إلى دستور كما أنها استطاعت أن تتحرر من سلطة الكنيسة وتقيم إقتصادا وجيشـــا قويا ، كما أن الملك فيكتور عمانويل الثانى كان من أنصار الوحدة الإيطالية .

(ب) إمارات الشمال وأهمها إمارات البندقية ولومبارديا ، وكانتا تحت النفوذ النمســـاوى المباشر .

(جـ) بعض الممالك الصغيرة فى الوسط وأهمها بارما، ومودينا، وتوسكانيا .

(د) الولايات البابوية وحولها مجموعة من الدوقيات الصغيرة التـــى أقيمـــت بموجـــب قرارات مؤتمر فيينا ، وكانت تحت السيطرة النمساوية ، والفرنسية .

(هـ) إقليم روما ، وكان تحت سيطرة البابا بشكل مباشر .

(و) مملكة الصقليتين أو مملكة نابولى. وكانت تضم جزيرة صقلية ، والقسم الجنوبى من جزيرة إيطاليا ، وكان يحكمها ملك من آل بوربون ، وكانت عاصمتها نابولى .

التف أنصار الوحدة الإيطالية (من أمثال ماتزينى وغاريبا لدى) حول الملك فيكتـــور عمانويل الثانى ملك سردينيا وأعلنوا الولاء له بعد أن استدعى الزعيـــم الوطنـــى كـــافور Cavour وسلمه رئاسة الوزراء عام ١٨٥٢. وقد استطاع كافور أن يبنى جيشا وأســـطولا حديثا وأن يقيم شبكة مواصلات جديدة ويدخل مملكة بيدمونت عصر الثـــورة الصناعيـــة.

وعلى صعيد السياسة الخارجية سعى كافور إلى الحصول على تأييد فرنسا وبريطانيا لقضية الوحدة الإيطالية، ومن هنا كانت مشاركته فى حرب القرم، وقد أكسبته تلك المشاركة حق حضور مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٨٥٦ للتعبير عن مطالب بلاده.

ماذا كان موقف الدول الكبرى من قضية الوحدة الإيطالية فى ذلك الوقت؟ من المفهوم أن النمسا كانت هى العدو الأول للوحدة الإيطالية لأنها كانت تسيطر على معظم الدوقيات الإيطالية،وكانت تلك الوحدة تشكل تهديدا لكيان النمسا إذ أنها ستشجع باقى القوميات على الإستقلال. وكانت روسيا تتفق مع وجهة النظر النمساوية. فكانت ترى إبقاء الأوضاع الراهنة طبقا لقرارات فيينا. ولا ننسى أن روسيا ذاتها كانت إمبراطورية متعددة القوميات. أما بريطانيا فكانت ترى فى وجود النمسا كإمبراطورية قوية ضرورة للتوازن الدولى. ولكن بعد تولى بالمرستون رئاسة الوزارة البريطانية سنة ١٨٥٩، بدأت تؤيد حركة الوحدة الإيطالية. وكانت تهدف من وراء ذلك إلى الحد من نفوذ فرنسا، التى كانت لها علاقات وثيقة بالحركة الوحدوية الإيطالية. كما كانت ترى أن إيطاليا الموحدة قد تكون عاملا موازنا للوجود الفرنسى فى البحر المتوسط. أما فرنسا فكانت تؤيد حركة انفصال الولايات الإيطالية عن النمسا. ويرجع ذلك إلى أن فرنسا كانت تعتبر حركة الوحدة الإيطالية بمثابة إضعاف للنفوذ النمساوى، وأن إضعاف هذا النفوذ سيهز بقوة التسوية الإقليمية التى وضعت فى مؤتمر فيينا، كما أن الدولة الإيطالية الجديدة ستكون خاضعة للنفوذ الفرنسى، لأن فرنسا كانت تتصور أن هذه الدولة ستكون بمثابة اتحاد كونفيدرالى ضعيف بين الدويلات الإيطالية، ولن تكون دولة موحدة قوية(٦).

استفاد كافور من التناقضات السياسية بين الدول الأوروبية، ومن سعى كل منها لمنع الأخرى من توسيع نطاق نفوذها، لتحقيق هدفه الرئيس وهو الوحدة الإيطالية. والواقع أن مهارة كافور فى استغلال تلك التناقضات لتحقيق الوحدة الإيطالية تعد مثالا مهما لحرية الحركة التى قد تتمتع بها الدول الصغرى إزاء الدول الكبرى فى ظل بنيان القطبية التعددية.

وقد بدأ كافور سعيه لتوظيف التناقضات الدولية لصالح تحقيق حلم الوحدة الإيطالية بالاقتراب من فرنسا. وفى هذا الإطار التقى كافور مع الإمبراطور نابليون الثالث فى بلومبيير Plombieres فى يوليو سنة ١٨٥٨. وفى هذه المقابلة تعهد نابليون الثالث بتأييد إنشاء مملكة إيطالية فى الشمال تضم مملكة سردينيا، ولومبارديا، والبندقية، واتحاد بين ولايات الوسط (مودينا، وبارما، وتوسكانيا)، وتظل مملكة الصقليتين على أوضاعها

الحالية، ويتألف اتحاد عام من تلك الإتحادات برئاسة البابا من الناحية القانونيـة، وتحت حكم مملكة سردينيا من الناحية الفعلية، وتعهد بمساندة سردينيا إذا توفر إطار دولى تبدو فيه النمسا بمثابة الدولة المعتدية، وفرنسا هى للدولة المدافعة. ومقابل ذلك تعطى فرنسا بعض التعويضات ومنها حصولها على سافوى ونيس. وسافوى هى الوطن الأصلى للبيت المالك فى بيدمونت، كما أن نيس هى مسقط رأس الزعيم الوطنى غاريبيا لدى. ورغم ذلك فقد وافق كافور على الصفقة. وتوج الإتفاق بعقد قران ملكى بين ابنة الملك عمانويل الثانى وابن عم نابليون الثالث وذلك لتأكيد نفوذ فرنسا فى مملكة توسكانيا(٧). وتم توقيع معاهدة تحالف سرية بين فرنسا وسردينيا فى يناير عام ١٨٥٩ تؤكد هذا الإتفاق.

شرع كافور فى إثارة الاضطرابات على مناطق الحدود بين سردينيا والنمسا حتى تضطر الأخيرة إلى استعمال القوة وبذلك يتمكن نابليون الثالث من التدخل بحجة الدفاع عن سردينيا. وقد نجحت خطة نابليون الثالث وكافور. فقد وجهت النمسا فى ١٣ إبريل سنة ١٨٥٩ إنذارا إلى سردينيا تطلب فيها أن تنزع سلاحها. وعقب ذلك أعلنت الحرب على سردينيا. وسرعان ما حشدت فرنسا جيشها لمساعدة سردينيا واستطاعت أن تهزم القوات النمساوية وتحتل مملكة لومبارديا وبدا الطريق مفتوحا أمام تحقيق الإتفاق بين كافور ونابليون الثالث. بيد أن القوات الفرنسية لم تستكمل السير نحو مملكة البندقية، بل أن نابليون الثالث التقى بإمبراطور النمسا فى فيلافرانكا Villafranca فى ١١ يوليو سنة ١٨٥٩ وعقد معه هدنة أعطيت بموجبها لومبارديا لسردينيا بينما احتفظت النمسا بالبندقية، وتراجع عن ضم سافوى ونيس لفرنسا مقابل دفع بيدمونت تكاليف الحرب لفرنسا. وهنا يثور السؤال، لماذا تراجع نابليون الثالث عن تنفيذ إتفاقه مع كافور بالكامل ؟ هناك عدة عوامل تفسر هذا التراجع منها :

١) أن بروسيا كانت قد بدأت تستعد لدخول الحرب مع النمسا لأنها كانت تخشى ان يؤدى انتصار فرنسا إلى مطالبتها بضم إقليم الراين إليها، كما كانت ترغب فى انتهاز الفرصة لدعم مركزها فى القضية الألمانية. وكانت فرنسا تدرك صعوبة خوض الحرب على جبهتين ضد النمسا، وبروسيا.

٢) تزايد الخسائر فى الجيش الفرنسى، وارتفاع تكاليف الحرب.

٣) أما السبب الرئيس لتراجع نابليون الثالث فهو اتضاح الاختلاف فى الأهداف بين كافور ونابليون الثالث. فقد دخل كل منهما الحرب لتحقيق أهداف مختلفة. فنابليون الثالث كان

يهدف أساسا إلى طرد النفوذ النمساوى من الولايات الإيطالية، وتحقيق وحدة إيطالية محدودة. فلم يكن نابليون الثالث يهدف إلى تحقيق الوحدة الإيطالية الشاملة بالشكل الذى كان يتصوره كافور لأنه كان يخشى من وجود دولة إيطالية قوية على حدود فرنسا. وكان أقصى ما يطمح إليه هو إقامة اتحاد ضعيف بين الدويلات الإيطالية يشبه الاتحاد الجرمانى. لكن كافور انتهز فرصة الحرب وبدأ يوسع من نطاق مشروعه للوحدة الإيطالية خارج إطار الممالك التى اتفق عليها مع نابليون الثالث. بعبارة أخرى فبينما كان كافور يسعى إلى الوحدة فإن نابليون الثالث كان يسعى إلى الإستقلال فقط. وعلى أقصى تقدير تكوين وحدات جزئية بين دول الشمال ثم الوسط .

وقد أدى تراجع نابليون الثالث عن تنفيذ إتفاقه مع سردينيا وقبول الملك عمانويل الثانى لهذا التراجع إلى استقالة كافور. ولكنه ظل يعمل فى مجال الوحدة الإيطالية وظل المحرك الرئيس لسياسة سردينيا. مضى كافور يؤلب الممالك والدوقيات الإيطالية فى الشمال للتمرد ضد النفوذ النمساوى. وأدى ذلك إلى اشتعال الثورة فى تلك الدوقيات وانتخاب جمعيات تأسيسية أبدت رغبتها فى الإنضمام إلى سردينيا. واستطاع كافور أن يحصل على تأييد بريطانيا لضم هذه الدوقيات. ذلك أن بريطانيا عملت على اضعاف النفوذ الفرنسى والنمساوى فى بيدمونت. واستطاع كافور أن يوظف التنافس الفرنسى البريطانى لتحقيق أهدافه، فاستغل هذا التنافس فى إقناع نابليون الثالث بضم دوقيات الوسط مقابل التنازل لفرنسا عن منطقتى سافوى ونيس. عندئذ عاد كافور إلى الحكم فى يناير سنة ١٨٦٠ وقام بضم دوقيات الوسط إلى مملكة سردينيا بناء على استفتاءات شعبية فى تلك المناطق وتنازل لفرنسا عن سافوى ونيس. وبذلك صارت مملكة سردينيا تضم الشمال والوسط الإيطالى بأسرها ، ماعدا البندقية .

كذلك استطاع غاريبالدى ، زعيم جمعية إيطاليا الفتاة ، أن يستولى عام ١٨٦٠ على مملكة نابولى بتأييد مستتر من كافور . وبذلك تم ضم مملكة الصقليتين إلى سردينيا . وفى هذا الصدد لعبت بريطانيا دورا فى منع فرنسا من التدخل عسكريا لإنقاذ حكم آل بوربون فى مملكة نابولى أملا فى إضعاف نفوذ فرنسا . ذلك أن ضم فرنسا لسافوى ونيس أثار انزعاج بريطانيا التى تخوفت من أن يكون ذلك مقدمة لتوسع إقليمى فرنسى فى أوروبا. وفى مرحلة لاحقة قامت قوات سردينيا بالاستيلاء على الولايات البابوية فى الوسط بعد معارك طاحنه هزمت فيها القوات البابوية . ولم يبق خاضعا لسلطة البابا الزمنية سوى

روما والأراضى المحيطة بها. وتم إعلان إنشاء مملكة إيطاليا وعلى رأسها فكتور عمانويل الثانى فى ١٧ مارس سنة ١٨٦١.

ظلت مملكة البندقية وروما وتريستا واستريا خارج نطاق الدولة الإيطالية. فكانت (عدا روما) تحت النفوذ النمساوى (راجع الخريطة رقم ٢/٢). وقد انتهزت إيطاليا فرصة تأزم العلاقات بين النمسا وبروسيا عام ١٨٦٦، فاتفقت مع بروسيا على أن تقدم لها العون العسكرى ضد النمسا مقابل أن تضمن لها فى حالة النصر الحصول على البندقية. وبالفعل فإنه عقب هزيمة النمسا على يد بروسيا تم الإتفاق فى معاهدة الصلح على أن تتنازل النمسا عن البندقية لفرنسا التى تقوم بإهدائها لإيطاليا . وللمرة الثالثة استثمرت إيطاليا التناقضات الأوروبية لاستكمال وحدتها ، وذلك حين وقعت الحرب بين بروسيا وفرنسا عام ١٨٧٠. ذلك أن روما كانت لا تزال تحت سيطرة الحامية العسكرية الفرنسية . وعندما سحبت فرنسا تلك الحامية أثناء الحرب مع بروسيا بادرت الحكومة الإيطالية بإعلان روما كجزء من إيطاليا واتخذها الملك عمانويل الثانى عاصمة للمملكة الإيطالية ، وقد أدى ذلك إلى قطيعة بين البابا والحكومة. ولم تنتهى تلك القطيعة إلا فى عام ١٩٢٩ عندما وقعت حكومة إيطاليا فى عهد موسولينى معاهدة لاتران التى أعطت البابا السيادة على بعض الأحياء المحيطة بمقر إقامته وعلى إعتراف إيطاليا بالدولة البابوية المستقلة المسماة "الفاتيكان"[٨].

وبذلك تكونت دولة جديدة فى أوروبا هى إيطاليا، وكانت بذلك تمثل تغييرا أساسيا للتوازن الأوروبى الذى أقره مؤتمر فيينا. فقد تم ضرب نفوذ النمسا فى الصميم كما انتصرت الحركة القومية الإيطالية مما كان له انعكاسات بعيدة المدى على كيان النمسا ذاتها.

المبحث الثالث

الوحدة الألمانية

قدمنا أن مؤتمر فيينا قد أقام اتحادا جرمانيا ضعيفا تسيطر عليه النمسا. وكانت بروسيا، بصفتها أكبر الولايات الألمانية ، ترى أن هذا الاتحاد يشكل قيدا على قدرتها على توحيد تلك الدول، كما كانت ترى أنها الدولة المؤهلة لكي تحقق هذا الهدف. من ناحية أخرى كانت النمسا تعارض وحدة الولايات الألمانية لأن هذه الوحدة تهدد كيانها السياسي بشكل جذرى. فالوحدة تعنى قيام دولة ألمانية تضم تحت لوائها ٢٠% من سكان النمسا ذوى الأصل الألمانى، كما أنها تعنى إثارة بقية الشعوب التابعة للنمسا والتى كانت تطالب بالإستقلال، كما أن تلك الوحدة كانت تهدد الزعامة النمساوية لأوروبا. كما رأينا أن النمسا قد عارضت المشروع البروسى للوحدة الألمانية فى إطار ما عرف باسم "استسلام أولمتز".

جاءت الهزيمة النمساوية أمام مملكة سردينيا، ونجاح حركة الوحدة الإيطالية متوافقة مع تعيين بسمارك Bismarck رئيسا لوزراء بروسيا عام ١٨٦٢. وكان بسمارك يتبنى برنامجا لتحقيق الوحدة بين الولايات الألمانية. وقد شجعه على ذلك نجاح حركة الوحدة الإيطالية. كما أن حركة الوحدة الألمانية كانت قد تمت على مستوى العلاقات الإقتصادية بين الولايات الألمانية. وفى ذلك يقول رنوفان انه "من وجهة النظر الإقتصادية كانت هناك ألمانيا موجودة بالفعل"(٩). فقد نمت الشبكة الحديدية فى كل أنحاء ألمانيا بين عامى ١٨٥٠ ، ١٨٦٠، مما زاد من التبادل التجارى بين الولايات الألمانية الأعضاء فى الزولفرين على حساب التبادل التجارى بين الولايات والخارج. كذلك فقد ازدهرت الصناعات الألمانية وبالذات صناعات المنسوجات، وبناء الآلات، والسكر، وإنتاج الفحم، وتحولت الولايات الألمانية إلى التصدير. ومن ثم نشأت حالة قوية من الاعتماد المتبادل بين الولايات الألمانية. وبالتالى فإن البرنامج السياسى لبسمارك كان يستند إلى أساس إقتصادى قوى. فكان بسمارك يسعى إلى ترجمة الوحدة الإقتصادية بين الولايات الألمانية إلى وحدة سياسية. ضف إلى ذلك نمو الشعور القومى بين الألمان، والذى تمثل فى ظهور جمعيات تدعو إلى الوحدة ومنها "الاتحاد القومى" Nationalverein سنة ١٨٥٩ والمكون من مثقفى البرجوازية الألمانية. كذلك، فقد استطاعت بروسيا منذ منتصف القرن التاسع

عشر أن تقيم جيشا حديثا على أساس نظرية الاستخدام العسكرى للسكك الحديدية" والتى تبناها المارشال فون مولتكه رئيس هيئة الأركان البروسية، والتى بفضلها أصبح الجيش البروسى أكبر قوة عسكرية "متحركة" فى أوروبا(١٠).

كان بسمارك يواجه عدوين رئيسين لحركة توحيد ألمانيا هما النمسا وفرنسا. فالنمسا لن تقبل إنهاء زعامتها للولايات الألمانية فى إطار الاتحاد الجرمانى، فضلا عن أن الوحدة الألمانية تهدد الكيان السياسى للإمبراطورية النمساوية. كذلك لم تكن فرنسا تنظر بعين الارتياح إلى تكوين دولة ألمانية موحدة على حدودها،وان كانت ترحب بانفصال الولايات الألمانية عن النمسا. وقد ركز بسمارك على بناء برنامج يمكنه من مواجهة هاتين الدولتين. ويمكن تلخيص هذا البرنامج فى عنصرين رئيسين هما، بناء القوة العسكرية البروسية تمهيدا للحظة الصدام العسكرى مع النمسا، وفرنسا، واستثمار التوازنات الدولية بين الدول الكبرى لتحقيق أهدافه تماما كما فعل كافور من قبلة. ولذلك دعم بسمارك الإستراتيجية العسكرية للمارشال فون مولتكه، كما شرع فى تحييد روسيا إزاء القضية الألمانية. ولذلك أيضا رفض بسمارك أن يشترك مع باقى الدول الأوروبية فى إدانة القمع الروسى للثورة البولندية سنة ١٨٦٣، كما عقد إتفاقية عسكرية فى السنة ذاتها تضمنت تفاهم الدولتين على إبقاء الوضع الراهن فى بولندا الروسية.

المطلب الأول
الحرب البروسية النمساوية

بدأ الصدام بين بروسيا والنمسا بمناسبة مشكلة دوقيتى الشلزويج وهلشتاين Schleswig & Hollstein وهما دوقيتين ألمانيتين كانتا تابعتين للدانمارك فى إطار اتحاد شخصى. وفى عام ١٨٦٣ قام ملك الدانمارك بضم الشلزويج إلى بلاده مما آثار الشعور القومى للألمان. وقد تعاون بسمارك مع النمسا للاستيلاء على الدوقيتين سنة ١٨٦٤، وتم تقسيمهما بين الدولتين، الشلزويج، وهلشتاين للنمسا(١١).

بعد ضم الشلزويج لبروسيا شرعت الأخيرة فى شق قناة كييل وهى تربط بين بحر البلطيق وبحر الشمال وذلك لتسهيل انتقال البحرية البروسية. ولما كان من شأن حفر قناة كييل تقوية أسطول بروسيا، فان النمسا طالبت الأخيرة بتعويض إقليمى. ومن ثم بدا لبسمارك أن الحرب ضرورية لوقف مطامع النمسا التى لم تكتف بالاستيلاء على هلشتاين

ولكنها تريد الحصول على مكاسب إقليمية أخـــرى، كمـــا تعـــارض الوحـــدة الألمانيـــة. وللتحضير لهذه الحرب شرع بسمارك فى عزل النمسا عن حلفائها المحتملين. ولذلك، فقـد التقى مع نابليون الثالث إمبراطور فرنسا فى بيارتز Biartiz فى ســبتمبر ســنة ١٨٦٥. وفى هذه المقابلة تعهد نابليون الثالث بالوقوف على الحيـــاد إذا نشــبت حــرب بروســية نمساوية مقابل تعهد بسمارك بتسوية قضية ضم البندقية إلى إيطاليا فى حالة انتصاره علــى النمسا. لماذا وافق نابليون الثالث على دعم بروسيا رغم معارضته للوحدة الألمانية؟ الواقع أن نابليون الثالث كان يتصور أن الحرب بين بروسيا، والنمسا ســتؤدى إلــى إضعــاف الدولتين، مما يقوى من نفوذ فرنسا فى أوربا، كما أنها لن تســفر عــن تحقيــق الوحـــدة الألمانية. كذلك، كان نابليون الثالث واقعاً تحت تأثير فشل الحملة الفرنسية على المكســيك سنة ١٨٦٥ (كما سنرى فيما بعد) وكان يرغب فى تغطية هذا الفشل مــن خـــلال نصـــر سياسى أوروبى.

بناء على نصيحة المارشال فون مولتكه عقد بسمارك تحالفاً عسكرياً مع إيطاليا فـــى ابريل سنة ١٨٦٦ ينص على أنه فى حالة نشوب حرب نمساوية - بروسية فإن إيطاليـــا ستحشد قواتها على الحدود النمساوية الجنوبية مقابل إعطاء إيطاليا البندقيـــة فـــى حالـــة انتصار بروسيا، وذلك بشرط أن تندلع الحرب فى خلال ثلاثة شهور من توقيع الإتفـــاق. وكانت وجهة نظر فون مولتكه أن هذا التحالف سيجبر النمسا على توزيع جيوشها علـــى جبهتين شمالية ضد بروسيا وجنوبية ضد إيطاليا ممـــا يشــتت مـــن المجـــهود الحربـــى النمساوى.

فى الوقت ذاته بدأ بسمارك يتحرش بالنمسا لدفعها إلى إعلان الحرب على بروســيا. ولذلك فقد قدم اقتراحا فى مجلس الاتحاد الجرماني يقضى بأن تكون وفود الدولة الممثلـــة فى مجلس الاتحاد منتخبة من شعوبها. وقد كان هذا الاقـــتراح متعارضـــاً مـــع الأفكـــار السياسية لبسمارك، ولكنه كان يهدف من تقديمه إلى إثارة الحكومة النمساوية ودفعها نحـــو إعلان الحرب. كذلك، كان بسمارك يحشد قوات بروسيا سرا على الحدود النمساوية، ممـــا أدى إلى اندلاع الحرب بين الدولتين فى يونيو سنة ١٨٦٦، بعد أن أعلنت بروسيا إلغـــاء الاتحاد الجرمانى وانسحابها منه.

يمكننا أن نستنتج من العرض السابق سياسات الـــدول الأوروبيـــة تجـــاه الحـــرب النمساوية- البروسية. فقد ساندت روسيا، وإيطاليا، بروسيا فى تلك الحرب، الأولى بســبب التفاهم البروسى الروسى سنة ١٨٦٣، وبسبب رغبتها فى الإنتقام من النمسا لسياستها تجاه

حرب القرم، ولأن بروسيا كانت ترى أن هزيمة النمسا ستسهل عليها العودة إلى اتباع سياسة نشيطة فى منطقة البلقان ووسط أوروبا. أما الثانية فلكى تحصل على البندقية إذا تمت هزيمة النمسا. بالنسبة لبريطانيا، فقد وقفت على الحياد المشوب بالود تجاه بروسيا. فلم يكن لبريطانيا مصلحة في تلك الحرب سوى المحافظة على توازن القوى الأوروبى. وكان انتصار بروسيا من شأنه حماية هذا التوازن من خلال الحد من نزعات نابليون الثالث للهيمنة فى أوروبا، والتى تمثلت في سعيه لفصل بولندا عن روسيا. ولذلك أعلنت بريطانيا الحياد فى الحرب هذا بالرغم من ان نجاح بروسيا فى تحقيق أهدافها يهدد هيمنة بريطانيا على ولاية هانوفر الألمانية. أما فرنسا، فكانت ترغب فى فصل الولايات الألمانية عن النمسا، ولكنها فى الوقت ذاته لم تكن ترغب فى قيام دولة ألمانية قوية على حدودها، وكانت تفضل إقامة ثلاثة اتحادات ألمانية منفصلة.

استطاعت القوات البروسية أن تلحق هزيمة ساحقة بالجيش النمساوى فى معركة سادوا فى ٣ يوليو سنة ١٨٦٦. وقد أذهل الانتصار البروسى الساحق نابليون الثالث فتدخل لفرض وساطته المصحوبة بالتهديد باستعمال القوة المسلحة، بين بروسيا والنمسا، وذلك لكى يمنع بروسيا من قطف ثمار انتصارها بشكل كامل. وقد قبل بسمارك على مضض وساطة نابليون الثالث، وتم توقيع صلح بروسى - نمساوى فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٦٦ عرف باسم "صلح براج" نص على الشروط التالية :

أ - حل الاتحاد الجرمانى .

ب - إعطاء الشلزويج وهلشتاين لبروسيا .

جـ- ضم ولايات هانوفر وفرانكفورت وهيسى كاسل إلى بروسيا .

د - تكوين اتحاد من الولايات الألمانية الواقعة شمال نهر الماين Main بزعامة بروسيا .

هـ- تبقى الولايات الألمانية الواقعة جنوب نهر الماين مستقلة على ان ترتبط مع بروسيا بمعاهدة تنص على وضع قواتها المسلحة تحت تصرف بروسيا .

و - المحافظة على سلامة أراضى الإمبراطورية النمساوية عدا البندقية .

أدت الحرب البروسية - النمساوية إلى إعطاء دفعة قوية لقضيتى الوحدة الإيطالية والألمانية . فقد ضمت إيطاليا البندقية طبقاً لمعاهدة كورمون الموقعة سنة ١٨٦٦ بينها وبين النمسا، وبموجبها تنازلت النمسا عن البندقية لفرنسا التى تنازلت عنها بالتالى

لإيطاليا . كما حققت بروسيا وحدة ألمانية جزئية وظهرت كقوة رئيسة في التوازن الدولي .

بيد أن الحرب البروسية – النمساوية كانت لها نتائج أكثر خطورة على مسار السياسة الدولية ، وبالذات فيما يتعلق بوضع الإمبراطورية النمساوية. فقد شهدت هذه الإمبراطورية تغيراً جذرياً سواء في كيانها السياسي أو سياستها الخارجية. على المستوى الداخلي تحولت الإمبراطورية النمساوية إلى دولة ثنائية باسم "الإمبراطورية النمساوية المجرية" The Austrian- Hungarian Empire سنة ١٨٦٧ في إطار ما سمي باسم "الأوسلتش" Ausgleich. بموجب هذا الترتيب تحولت النمسا إلى دولتين مستقلتين هما النمسا، والمجر ولكل منهما برلمانه ومجالسه المحلية ولغته، على أنه يحكمهما عاهل واحد هو "إمبراطور النمسا وملك المجر"، مع وجود وزارات إمبراطورية مشتركة هي الحرب، والخارجية ، والمالية. كان الهدف من هذا الترتيب هو إصلاح الكيان السياسي للإمبراطورية من خلال إرضاء تطلعات المجريين لإقامة دولة مستقلة. ولكن هذا الترتيب تجاهل الأغلبية السلافية في الإمبراطورية، والتي كانت تصل إلى حوالي ٢٦ مليون سلافي من بين سكان الإمبراطورية البالغين ٥١ مليون نسمة. وبالتالي فإن الأوسلتش لم يمثل ألا حلا جزئيا لمشاكل الإمبراطورية. من ناحية أخرى فإن الهزيمة النمساوية أمام سردينيا سنة ١٨٥٩، وأمام بروسيا سنة ١٨٦٦ دفعتا الإمبراطورية إلى التخلي عن القيام بأي دور نشيط في وسط أوروبا ، وبدأت تتحول إلى الاهتمام بالبلقان ، خاصة بعد أن فقدت البندقية ، وذلك لحماية ما تبقى لها من سواحل على البحر الادرياتي . وبذلك ظهر عامل جديد في السياسة الدولية في البلقان .

المطلب الثاني
الحرب البروسية الفرنسية

أدرك بسمارك أن فرنسا قد تدخلت للوساطة بين بروسيا والنمسا بهدف ضرب مشروع الوحدة الألمانية. كما أدرك نابليون الثالث أن بروسيا تسعى إلى إقامة دولة ألمانية على حدود فرنسا مما يشكل تهديدا لأمن فرنسا. وقد زاد من خطورة الموقف أن فرنسا شرعت تطالب بروسيا عقب انتهاء الحرب البروسية النمساوية بتعويضات إقليمية متتالية في الولايات الألمانية الجنوبية. ولكنها فشلت في الحصول على تلك التعويضات ، مما

أحرج نابليون الثالث خاصة أن بسمارك كان حريصا على إعلان هذا الفشل لحث الولايات الجنوبية على التقارب مع بروسيا من ناحية، ولإهانة نابليون الثالث ودفعه نحو الاصطدام ببروسيا من ناحية أخرى.

كذلك فقد عقد بسمارك عام ١٨٦٧ معاهدات تحالف بين اتحاد ألمانيا الشمالية وبين بعض دويلات ألمانيا الجنوبية ، كبافاريا وورتمبرج ، وبادن ، وبالذات بعد أن أبلغ تلك الولايات مطالب فرنسا التوسعية في أراضيها . وقد رأى نابليون الثالث في ذلك دليلا على تصميم بسمارك على تحقيق الوحدة الألمانية رغم معارضة فرنسا . ولذلك شرع بسمارك ونابليون الثالث في التحضير للحرب. وتميزت السنوات الثلاث الممتدة من سنة ١٨٦٧ حتى سنة ١٨٧٠ بالتسابق على اكتساب الحلفاء. وقد نجح بسمارك في هذا السباق. فاستطاع أن يكسب صداقة روسيا، ويضمن حياد بريطانيا، والنمسا والمجر، وإيطاليا، فقد كانت بروسيا تحرص على صداقة روسيا للأسباب التي ذكرناها، ولحرصها على استقرار الأوضاع في بولندا (المقسمة بينهما). ووقع بسمارك إتفاقا مع روسيا سنة ١٨٦٨ تعهدت فيه الأخيرة بأنه في حالة نشوب حرب بين فرنسا وبروسيا، ستقوم روسيا بشل النمسا والمجر عن طريق حشد قواتها على الحدود الروسية النمساوية المجرية. أما بريطانيا ، فكانت منشغلة بمشاكلها في أمريكا الشمالية والهند. فضلا عن أن بسمارك قد سرب لها المطالب التي قدمها نابليون الثالث ، والتي تنص على طلبه موافقة بروسيا على ضم بلجيكا إلى فرنسا مما أثار مخاوف بريطانيا التقليدية . وقد ضاعف من هذه المخاوف إقدام فرنسا على محاولة شراء السكك الحديدية البلجيكية في ليمبورج . وقد أدى ذلك إلى تعبئة بريطانيا لأسطولها الحربي ، وتقديم تحذير شديد اللهجة إلى فرنسا وإعلان استعدادها للتحالف مع بروسيا ، مما أدى إلى تراجع فرنسا عن مشروع الشراء. ولذلك، فقد وقفت بريطانيا موقف الحياد المشوب بالود تجاه بروسيا في الحرب البروسية - الفرنسية. ومن المعروف أن الإمبراطورية النمساوية المجرية كانت قد فقدت اهتمامها بالشئون الألمانية منذ سنة ١٨٦٧، واكتفت بأن وعدت فرنسا بمساعدتها في الحرب شرط ألا تكون فرنسا هي البادئة بإعلانها . وأخيرا فان إيطاليا اشترطت لتأييد فرنسا أن تسحب الأخيرة حاميتها الموجودة في روما وهو ما رفضه نابليون الثالث ، لأن تلك الحامية كانت تمثل رمزا للدور الفرنسي في حماية البابا الكاثوليكي .

هكذا أصبحت فرنسا دون حليف موثوق به في أوروبا. وهو ما شجع بسمارك على السير قدما في طريق التحضير للحرب. ولذلك افتعل بسمارك أزمة مع فرنسا بمناسبة

مشكلة العرش الأسبانى[١٢] وقد دفعت تلك الأزمة نابليون الثالث إلى إعلان الحرب على بروسيا فى ١٤ يوليو سنة ١٨٧٠. وقد استطاع الجيش البروسى أن ينقل المعركة إلى الأراضى الفرنسية ذاتها. وفى معركة سيدان Sedan فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠ أنزل هزيمة ساحقة بالجيش الفرنسي، وتم أسر نابليون الثالث ذاته ودخلت القوات البروسية باريس فى ٥ يناير سنة ١٨٧١.

ما هى أهم النتائج التى أسفرت عنها الحرب الفرنسية-البروسية؟ يمكن تحديد ثلاث نتائج جوهرية ترتبت على هذه الحرب:

أولاً : إعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة

قبلت الحرب الفرنسية – البروسية فشلا وريعا لنابليون الثالث ، مما أدى إلى سقوط الملكية الفرنسية ، وإعلان الجمهورية الثالثة فى فرنسا فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠، والتى مثلت تحول فرنسا النهائى نحو النظام الجمهورى . وفى سنة ١٨٧٥ وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على اصدار دستور جديد يقضى باعتماد الجمهورية ، تشكل للحكم فى فرنسا. وقد استمرت تلك الجمهورية حتى سنة ١٩٤٠.[١٣]

ثانياً : استكمال الوحدة الألمانية

قبل أن يخمد أوار الحرب الفرنسية – البروسية ، بدأ بسمارك سلسلة من المفاوضات مع ملوك وأمراء الولايات الألمانية الجنوبية . وتم الإتفاق على توحيد تلك الولايات، واختيار النظام الاتحادى كشكل للدولة الألمانية بحيث تحتفظ كل ولاية بسياستها فى الأمور الداخلية ، ويكون للسلطة المركزية حق الإشراف على الشئون الخارجية والدفاعية . وأعطيت ولايات بافاريا ، وورتمبرج ، وسكسونيا امتيازات خاصة فى ميدان السياسة الخارجية ، والقوات المسلحة. وفى ١٨ يناير سنة ١٨٧١ اجتمع الملوك والأمراء الألمان فى قصر فرساى بباريس حيث أعلنوا تتويج غليوم الأول قيصرا على الإمبراطورية الألمانية . ولاشك ان إعلان قيام الدولة الألمانية فى قصر فرساى كان خطأ فادحا ارتكبه بسمارك لأنه أثار حقد الشعب الفرنسي على ألمانيا. ولذلك فقد صممت فرنسا على ان توقع ألمانيا المهزومة فى الحرب العالمية الأولى إتفاقية الصلح فى القصر ذاته .

ثالثاً : معاهدة فرانكفورت

أصرت ألمانيا على عدم توقيع الصلح إلا مع حكومة فرنسية منتخبه. وقد تمت الانتخابات بالفعل، وشكلت جمعية وطنية فرنسية انتخبت تيير رئيساً للوزراء وفوضته في إجراء الصلح مع ألمانيا. وقد جرت المفاوضات بين بسمارك وتيير ، وأسفرت عن توقيع معاهدة فرانكفورت Frankfurt Treaty في ١٠ مايو سنة ١٨٧١. وقد تضمنت المعاهدة عدة شروط أهمها :

١. تحتل ألمانيا مقاطعتى الألزاس واللورين بما فيهما مدينتى ستراسبورج ومتز .
٢. تدفع فرنسا غرامة حربية مقدارها خمسة مليارات فرنك ذهبية خلال خمس سنوات .
٣. تحتل الجيوش الألمانية أراضى شمال فرنسا حتى يتم دفع الغرامات .

وقد دفعت فرنسا الغرامة بكاملها خلال ثلاث سنوات مقابل إسراع القوات الألمانية بالجلاء . وبذلك يكون بسمارك قد أرتكب خطأ ثانياً تمثل في احتلال الألزاس واللورين . ونحن نعلم أن الألزاس كانت تحت حكم فرنسا منذ صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨ واللورين منذ ١٧٦٦، مما جعل فرنسا تصمم على استعادتهما في المستقبل.

رابعاً : كوميون باريس

على أثر استسلام الجيوش الفرنسية اندلعت في باريس ثورة شاملة رافضة للهزيمة وللاحتلال البروسي، ولاتجاه الحكومة الفرنسية إلى إعادة النظام الإمبراطوري بعد إعلان الجمهورية في سبتمبر سنة ١٨٧٠. وقد استولى الثوار على مدينة باريس وكونوا حكومة من العناصر الجمهورية والإشتراكية وأسسوا ما عرف باسم "كوميون باريس" في ١٨ مارس سنة ١٨٧١ كشكل لتنظيم مدينة باريس. وقد نادى بعض رؤساء الكوميون بتحويل فرنسا إلى اتحاد تعاهدى يتألف من جمهوريات محلية. ونادى البعض الأخر بتقويض النظام الرأسمالي في العالم كله. وقد اتسمت إدارة كوميون باريس بالفوضى الشاملة وتضارب الإتجاهات مما مكن حكومة تيير من اخماد حركة كوميون باريس وإعدام قادتها فيما عرف باسم "أسبوع الدم" في ٢١-٢٨ مايو سنة ١٨٧١.

وقد أدت الوحدة الألمانية وما سبقها من وحدة إيطالية إلى رسوخ ظاهرة التعددية القطبية الدولية في إطار نظام توازن القوى الذى تضطلع بريطانيا فيه بدور الموازن. فقد أدى ظهور إيطاليا، وألمانيا إلى دخول قوى جديدة حلبة السياسة الدولية والتوسع

الإستعمارى كما سنرى فيما بعد. كذلك فقد اضطلعت بريطانيا بدور محورى فى احتواء المطامع الروسية للتوسع فى الدولة العثمانية وفى تمهيد الطريق لظهور القوى الأوروبية الجديدة .

وتثير قضية إعلان فرنسا الحرب على بروسيا قضية نظرية تتعلق بدور البيئة النفسية . يقصد بالبيئة النفسية كل المتغيرات الذهنية المتعلقة بفهم الفرد للبيئة الموضوعية المحيطة به ، كالادراك ، والعقائد ، والقيم ، والتصورات . وتؤكد نظرية السياسة الخارجية أن هذه البيئة الموضوعية لا تنتج أثراً فى السياسة الخارجية إلا من خلال فهم القائد السياسى لتلك البيئة . فقد يكون ميزان القوى الموضوعى بين الدولتين (أ ، ب) هو لصالح الدولة (أ) ، ولكن القائد السياسى للدولة (ب) قد "يدرك" هذا الميزان على أنه لصالحه ، إما لنقص المعلومات ، أو لوجود عقيدة قوية لديه بالتفوق . ومن ثم ، فإنه سيتصرف إزاء الدولة (أ) بناء على هذا الادراك لميزان القوى ، وليس بناء على واقع الميزان ذاته . وهذا ما حدث فى حالة قرار الإمبراطور نابليون الثالث بإعلان الحرب على بروسيا . فقد اعتقد نابليون الثالث (ومعه حكومته) أن ميزان القوى العسكرى الفرنسى- البروسى هو لصالح فرنسا ، وأنه من الممكن إلحاق الهزيمة ببروسيا . ومن ثم اتخذ قرار الحرب. ولكن ميزان القوى الموضوعى كان لصالح بروسيا . وقد تحددت نتيجة الحرب بناء على هذا الميزان (انتصار بروسيا) ، وليس بناء على ادراكات نابليون الثالث . ومن ثم ، فإن البيئة النفسية للقائد السياسى تحدد سلوكه ، ولكنها لا تحدد النتيجة ، خاصة إذا كانت هناك فجوة بين الادراك والواقع . ويثير ذلك قضية أهمية مراجعة الادراكات فى ضوء المعلومات ، أى فى ضوء البيئة الموضوعية(١٤).

المبحث الرابع

استقلال كندا

كانت كندا مستعمرة بريطانية منذ أن طردت بريطانيا القوات الفرنسية من إقليم كويبيك سنة ١٧٦٣. وكانت كندا تسمى "مستعمرات أمريكا الشمالية البريطانية" . وقد استقلت هذه المستعمرات فى إطار سلمى وبالإتفاق مع بريطانيا حينما أصدر البرلمان البريطانى "قانون أمريكا الشمالية البريطانية" سنة ١٨٦٧ (والذى أصبح بمثابة الدستور الكندى منذ ذلك التاريخ وحتى سنة ١٩٨٢) . وقد أصدر البرلمان البريطانى هذا القانون بعد أن قامت المستعمرات بصياغته من خلال مفاوضات طويلة ، وقدمته إلى البرلمان البريطانى .

ما هى الظروف التاريخية التى أدت إلى هذا التطور؟. فى خلال ستينات القرن التاسع عشر نشأت مجموعة من الظواهر دفعت سكان مستعمرات شمال أمريكا البريطانية إلى التخوف من احتمال الغزو العسكرى الأمريكي . ففى نهاية الحرب الأهلية الأمريكية كان الجيش الأمريكى اقوى جيش فى أمريكا الشمالية . وفى هذا الوقت طالبت الصحافة الأمريكية بالاستيلاء على كندا ، كما سعت بعض المجموعات الأيرلندية فى الولايات المتحدة إلى الاستيلاء على كندا كجزء من حربها ضد بريطانيا لتحرير ايرلندا . وقد زاد من الإحساس بالخطر أن بريطانيا بدت ولأنها غير مكترثة بالمخاطر التى تهدد مستعمراتها فى أمريكا الشمالية . من ناحية أخرى لعبت العوامل الإقتصادية دورا فى إنشاء الدولة الجديدة، ذلك أنه فى عام ١٨٤٦، ألغت بريطانيا المعاملة التفضيلية التى تعطيها لصادرات مستعمرات أمريكا الشمالية إليها. وفى عام ١٨٦٦، ألغت الولايات المتحدة إتفاق التبادل الذى كانت بمقتضاه تعفى صادرات مستعمرات أمريكا الشمالية من الرسوم الجمركية. أضف إلى ذلك ان الاتحاد الذى نشأ عام ١٨٤١، بين غرب كندا (اونتاريو حاليا) وشرق كندا (كويبيك حاليا) بمقتضى " قانون الاتحاد " كان قد وصل إلى طريق مسدود. ذلك أن هذا القانون أعطى لكل من القسمين تمثيلا متساويا فى المجلس التشريعى ولكن سرعان ما بدأ يتضح أن سكان غرب كندا يزيدون بمعدل أسرع (بفضل الهجرة) . ومن ثم فقد طالبوا بتغيير أساس التمثيل طبقا لتعداد السكان . بيد أن للفرنسيين اللذين رفضوا هذا

الطلب. ومن ثم إزاء هذه التطورات شعرت بعض المقاطعات البحرية ، وكويبيك ، وانتاريو بضرورة إنشاء اتحاد جديد . ومن ثم التقى ممثلو هذه الأقاليم ، وقرروا إنشاء اتحاد فيدرالي يوزع السلطة بين السلطة الاتحادية والمقاطعات بشكل دستورى ، ويرجع الفضل إلى السيرجون ماكدونالد (حاكم غرب كندا آنذاك) فى دفع الآباء المؤسسين إلى إنشاء الاتحاد(١٥) .

بمجرد أن اتفقت المستعمرات البريطانية على مشروع قانون تأسيس الدولة الجديدة ، أصدر البرلمان البريطاني فى أول يوليو سنة ١٨٦٧ "قانون أمريكا الشمالية البريطانية British North Americe Act " الذى بموجبه تأسس " دومينيون كندا " والذى أصبح بمثابة الدستور الكندى حتى سنة ١٩٨٢.

بيد أن كندا ظلت تسير فى فلك السياسة البريطانية بالأساس . ولذلك ظل دورها هامشيا فى السياسة الدولية حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حينما بدأت تظهر المشاعر القومية لدى العناصر الفرنسية من سكان كندا المقيمين فى إقليم كويبيك . وبدأت كندا بالتالى تعمل على الإقلال من روابطها ببريطانيا وتنويع علاقاتها الدولية .

المبحث الخامس

تطور المؤسسات الدولية

لعل أهم تطور شهدته هذه المرحلة فيما يتعلق بظاهرة المؤسسية الدولية هو إنشاء "لجنة الدانوب" سنة ١٨٥٦ بعد تسوية مشكلات حرب القرم . وقد كانت اللجنة تتكون من الدول النهرية ، ولكنها كانت تتمتع بشخصية قانونية مستقلة وتقوم بالإشراف على نهر الدانوب . وقد وضعت اللجنة قواعد الملاحة فى نهر الدانوب والرسوم الواجب دفعها .

ونظراً لنمو وسائل الاتصال الدولى فقد تم إنشاء "الاتحاد الدولى للتلغراف" سنة ١٨٦٥، ثم "الاتحاد العام للبريد" سنة ١٨٧٤. وفى سنة ١٨٧٥ تم التوقيع على إتفاقية إنشاء المكتب الدولى للموازين والمقاييس. وفى أكتوبر من العام ذاته تم توقيع إتفاقية بون الخاصة بإنشاء مكتب النقل الدولى. وقد عهد إلى هذا المكتب بالاشراف على نقل البضائع بالسكك الحديدية عبر الدول؛ كما أسس اتحاد دولى لحماية الملكية الصناعية سنة ١٨٨٣.

وقد كان إنشاء تلك الإتحادات استجابة للإحتياجات الناشئة عن تعاظم الثورة الصناعية وامتدادها إلى دول أخرى، واتساع نطاق المعاملات الدولية. وقد لعبت هذه الإتحادات وظيفة محورية كنقط تجميع للمعلومات، ومراكز رئيسة تستخدمها الحكومات لمناقشة المشكلات المشتركة، وأداة لتشجيع انتهاج وإقرار مقاييس موحدة. من ناحية أخرى، فإن هذه الإتحادات مثلت أول شكل حقيقى لتنظيم دولى دائم حيث كان لكل منها أمانة دائمة. هذا بخلاف المؤتمرات الدولية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر التى تميزت بطابعها المؤقت. كذلك، فقد ابتدعت هذه الإتحادات مفهوما تنظيميا جديدا، وهو التمييز بين الاجتماعات العامة التى تشترك فيها كل الدول (الجمعية العمومية) وبين المجالس التنفيذية التى تتألف من مندوبين من عدد محدود من الدول (المجلس). كذلك أدخلت هذه الإتحادات مفهوم الإتفاقية الدولية متعددة الأطراف التى يتم الإتفاق على أحكامها فى مؤتمرات ولجان يشترك فيها عدد كبير من الدول، ويجرى التصويت على موادها. ومن ذلك الإتفاقية الدولية للبريد وغيرها. ويرى كلود أن ابتداع هذه الأداه شكل نصرا أحرزه التنظيم الدولى فى القرن التاسع عشر. وأخيرا، فقد أدت هذه الإتحادات إلى مشاركة مجموعات من الفنيين والمهنيين فى إدارة الشئون الدولية بعد أن كانت تلك الشئون مقصورة على الدبلوماسيين. فالتعامل مع المسائل البريدية والتلغرافية والصحية تطلب مشاركة المتخصصين فى تلك المجالات فى إدارتها على المستوى الدولى[١٦].

المبحث السادس

القضايا الاستعمارية

تميزت هذه الفترة بمحدودية القضايا الإستعمارية المطروحة ، وبإتسام معظم تلك القضايا بطابع التوسع الإقتصادى . ذلك أن أوروبا كانت تمر بمرحلة بداية نضوج الثورة الصناعية ، ولذلك فإنه بمجرد اكتمال الثورة الصناعية مع نهاية تلك الفترة ، اندفعت الدول الأوروبية نحو التكالب على الاحتلال الإقليمى لما تبقى من أقاليم آسيوية وأفريقية . وقد تركز التوسع الإقتصادى الغربى فى الفترة محل البحث فى شرقى آسيا . هذا بالإضافة إلى ضم بريطانيا للهند ، وقيام فرنسا بمغامرتين عسكريتين فى المكسيك ولبنان ، ثم التوسع الإقتصادى الأوروبى فى مصر فى إطار مشروع قناة السويس .

المطلب الأول

التوسع الإستعمارى فى الشرق الأقصى وضم الهند

أدى انفتاح الصين أمام الأسواق الغربية إلى فتح شهية الدول الغربية لمزيد من التوسع الإقتصادى فى الشرق الأقصى. فتطلعت إلى السوق اليابانية مطالبة بفتح تلك السوق أمام منتجاتها وبحق السفن الغربية فى دخول الموانئ اليابانية ، وكانت اليابان فى ذلك الوقت فى حالة من العزلة الشديدة عن الغرب امتدت حوالى قرنين من الزمان . أضف إلى ذلك أن اليابان كانت تمر بفترة ضعف داخلى شديد فكانت القوة العسكرية اليابانية ضخمة من حيث العدد ، ولكنها لم تكن تمتلك التقنية الأوروبية . ومن ثم لم تكن اليابان بقادرة على الدخول فى مواجهة عسكرية مع الدول الأوروبية .

وكانت اليابان تخضع منذ سنة ١١٩٢ لحكم سلسلة من الحكام العسكريين الذين عرفوا باسم الشوجون Shoguns وكان هؤلاء الحكام يحكمون باسم الإمبراطور فى إطار نظام إقطاعى شامل . وقد وضع توكاجاوا (١٥٤٢-١٦١٦) أسس هذا النظام الاقطاعى مؤسسا بذلك قواعد آخر الشوجونات التى حكمت فعليا باسم الإمبراطور والذى لم تكن

سلطاته تتجاوز كيوتو، عاصمة اليابان آنذاك. وقد أنشأ توكاجاوا نظاما اجتماعيا يقوم على التدرج الهرمي والتمييز بين طبقة المحاربين (الساموراى)، وطبقة العامة من الفلاحين. كما حرص على أبعاد اليابان عن أى تفاعل مع الحضارة الغربية . فتم تحريم النشاط التجارى والتبشيرى الأوروبى . بيد أن الولايات المتحدة بادرت بإجبار اليابان على الانفتاح، وذلك حين أرسلت فى ٨ يوليو سنة ١٨٥٣ اسطولا بقيادة الكومودور ماتيو بيرى Perry طالبا السماح للسفن الأمريكية بدخول الموانئ اليابانية وقيام علاقات تجارية. وقد عاد بيرى سنة ١٨٥٤ باسطول بحرى أكبر . وفى هذه المرة وافق اليابانيون على عقد اتفاقية "كاناواجا" Kanawaga فى ٣١ مارس سنة ١٨٥٤ . وقد نصت الاتفاقية على حق السفن الأمريكية فى الرسو فى بعض الموانى اليابانية، وإعطاء الولايات المتحدة حق الدولة الأولى بالرعاية . وقد زادت تلك الحقوق بالتدريج لتشمل حق الدخول فى علاقات تجارية مباشرة مع بعض المواطنين وفتح موانئ جديدة ومزايا الإمتيازات الأجنبية بموجب إتفاقية أخرى عقدت سنة ١٨٥٨ . كذلك حصلت بريطانيا وفرنسا وروسيا وهولندا على اتفاقيات مشابهة. وبذلك انفتح السوق اليابانى بالقوة أمام المنتجات الغربية .

بعكس الحال فى الصين، فإن اليابان بدأت تقرن فتح أسواقها بانفتاح موازٍ على الحضارة الغربية، وبالذات من خلال مزج التكنولوجيا الغربية مع مواردها الإقتصادية، مما أحدث تحولاً جوهرياً فى المجتمع اليابانى وقد أحدث هذا التحول أزمة عنيفة فى المجتمع اليابانى بين المؤيدين والمعارضين لهذا التحول . وزاد من تلك الأزمة شعور اليابانيين بالنتائج السلبية للانفتاح على الغرب (مثل ارتفاع الأسعار وإختفاء المواد الأولية والعملة الذهبية) . وقد وصل الأمر إلى اندلاع حركة جماهيرية هدفها طرد الأجانب من البلاد . وقد تطورت الحركة إلى اغتيال بعض الأجانب وإحراق بعض السفارات . وإزاء ذلك تدخلت الأساطيل البريطانية والأمريكية والفرنسية لضرب بعض المدن والقلاع اليابانية، مما اضطر الإمبراطور إلى إعطاء الدول الغربية امتيازات جديدة تضاف إلى ما هو منصوص عليه فى إتفاقية سنة ١٨٥٨ أهمها خفض الرسوم الجمركية إلى ٥ % من قيمة السلع الواردة .

وفى ٣ يناير سنة ١٨٦٧ تولى العرش اليابانى الإمبراطور موتسوهيتو Mutsuhito (١٨٦٧ -١٩١٢) متخذاً اسم ميجى Meiji (وتعنى الحكومة المستنيرة) والتف حوله مجموعة من الساموراى "النبلاء العسكرين" المصلحين . وفى الشهر ذاته إنتهت حكومات الشوجون، وعادت السلطة الفعلية للإمبراطور . ومنذ تلك اللحظة بدأت اليابان فى

استيعاب التقنية الغربية ، وإنشاء نظام إقتصادى وسياسى حديث . فتم إعادة تنظيم الإدارة اليابانية ، وأصبحت طوكيو عاصمة للبلاد، كما صدر سنة ١٨٨٩ دستورا جديدا أنشأ نظاما برلمانيا فى البلاد . وكانت تلك هى بوابة النهضة اليابانية المنفتحة على الغرب ، وبعكس الإنفتاح الصينى على الغرب ، الذى كان يعنى فتح أبواب الصين أمام النفوذ الأجنبى ، فإن الانفتاح اليابانى ارتبط بتجديد المجتمع اليابانى وتطويره(١٧) .

من ناحية أخرى ، فقد أدت المكاسب الإقتصادية التى حصلت عليها الدول الغربية من الإمبراطورية الصينية إلى تشجيع تلك الدول على الحصول على المزيد . وقد استغلت بريطانيا وفرنسا حادثة قتل أحد المبشرين الفرنسيين فى الصين ، وإلقاء الشرطة الصينية القبض على بحارة سفينة تجارية بريطانية ، وانشغال الحكومة الصينية فى حرب أهلية مع عناصر التايبينج Taipeng المتمركزة فى نانكين ، لتجريد حملة مشتركة على الصين سنة ١٨٥٧ (بمشاركة دبلوماسية من الولايات المتحدة) ، فيما عرف باسم "حرب الأفيون الثانية". وقد انتهت الحملة العسكرية المشتركة بالاستيلاء على شنغهاى وبكين فى سنة ١٨٦٠، مما أسفر عن عقد سلسلة من الإتفاقات عرفت باسم إتفاقيات بكين فى السنة ذاتها. وقد نصت الإتفاقية الموقعة مع بريطانيا على فتح إحدى عشر ميناء بحريا أو نهريا جديدا للتجارة البريطانية، وحق السفن البريطانية فى الصعود فى نهر يانج تسى، وحق البريطانيين فى التنقل داخل الصين، وخروجهم عن اختصاص المحاكم الصينية فى المسائل المدنية والجنائية. وقد وقعت إتفاقات مشابهة مع فرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة(١٨). والواقع أن بريطانيا كانت هى المستفيد الرئيس من انفتاح الصين. فقد كانت تحتكر ٨٥% من مجموع التجارة الخارجية الصينية، كما أن تجارها ورجال مصارفها استثمروا رؤوس أموال كبيرة فى الصين فى شكل شراء أراضى وبناء عقارات.

مع إحكام سيطرتها الإقتصادية على الصين اتجهت الدول الغربية إلى جنوب شرقى آسيا، التى كانت تعرف آنذاك باسم الهند الصينية. وكانت تضم أربعة ممالك فى ذلك الوقت وهى كمبوديا، وبورما، وسيام (تايلاند)، وآنام (فيتنام)، مع بعض الإمارات الصغيرة. كان الهدف من التوسع الغربى هو التجارة، وتأمين طرق المرور إلى الإمبراطورية الصينية. وفى عام ١٨٥٢ استولت بريطانيا على رانجون من مملكة بورما. وفى عام ١٨٥٥ عقدت معاهدة مع ملك سيام تشبه معاهدتها مع الصين، واليابان، باستثناء الرسوم الجمركية التى خفضت إلى ٣% فقط. وبطبيعة الحال لم تتوان الدول الغربية عن الحصول على إمتيازات مشابهة. فحصلت فرنسا والولايات المتحدة بل والولايات الألمانية

على الإمتيازات ذاتها. أما فرنسا فقد ركزت على مملكة آنام وجـردت حملـة عسكرية احتلت سايجون وعقدت معاهدة معها عام ١٨٦٢ اعترفت مملكة آنام بمقتضاها للبعثـات التبشيرية الفرنسية بحرية العمل فى المملكة وبحق فرنسا فى التجارة معها.

هكذا استكملت حركة السيطرة الإقتصادية الغربية على الشرق الأقصى. وقد اتخـذت هذه السيطرة شكل عقد مجموعة من المعاهدات تحصل بمقتضاها الدول الغربيـة علـى حرية التجارة وذلك تحت التهديد العسكرى مع احتلال عسكرى محدود لتـأمين الوجـود الإقتصادى فى غرب آسيا.

كانت البرتغال قد سيطرت على الشواطئ الغربية الهندية منذ أوائل القرن السـادس عشر، وانفردت بخطوط الملاحة العالمية المؤدية إلى الهند طـوال هـذا القـرن. ولكـن السيطرة البرتغالية بدأت تنهار تحت ضربات بريطانيا وفرنسا. فقد عملتـا علـى كسـر الاحتكار البرتغالى لخطوط الملاحة البحرية إلى الـهند، ونجحتـا فـى ذلـك الشـركات التجارية. ومن أشهر تلك الشركات شركة الهند الشرقية البريطانية التى ظهرت فى مطلـع القرن السابع عشر. لم يأبه حكام الإمبراطورية الإسلامية المغولية فى الهند فـى البدايـة للخطر الذى تمثله تلك الشركة. وقد استغلت بريطانيا العداء بين الرأسـمالية الهندوسـية، وبين الحكام المسلمين، والمشاحنات بين الإمارات الإسلامية لكى توجه ضربة قاصمة إلـى سراج الدولة (نائب الإمبراطورية فى إقليم البنغال) عام ١٧٥٧، تلتها ضربة ثانيـة إلـى الإمبراطور المغولى ذاته عام ١٧٦٤، استولت بريطانيا بعدها على البنغـال. ثـم قـامت بتوجيه ضربة ثالثة إلى ملك ميسور المسلم عام ١٧٩٨، بعد أن تبين لـها اتجاهـه إلـى التحالف مع فرنسا لطردها من الهند. وبعد ذلك بدأت بريطانيا تتوسع بسرعة فى الـهند. فقد احتلت بريطانيا منطقة السند سنة ١٨٤٣، ومنطقة البنجاب بعد حـرب فـى عـامى ١٨٤٥-١٨٤٦. إلا أن ثورة شاملة نشبت فى الهند ضد التوسع البريطانى عـام ١٨٥٧، وكانت هذه الثورة تهدف إلى إحياء الإمبراطورية المغولية الإسلامية فى الـهند لأن تلـك الإمبراطورية كانت رمزا للتسامح بين المسلمين والهندوس وأعطيـت السـلطات كاملـة للسلطان المغولى بهادور شاه. وقد كان من سوء حظ الثوار الهنود أن بريطانيا كانت قـد خرجت منذ وقت قصير من حربها الظافرة ضد روسيا فى شبه جزيـرة القـرم وكـانت قواتها حرة فى التجمع فى الهند ضد الثوار بقيادة بهادور شاه. وهكذا استطاعت بريطانيـا أن تخمد تلك الثورة بالقوة العسكرية وأن تفرض الحكم البريطانى رسميا إبتدأ مـن عـام ١٨٥٧ وبذلك أصبحت الهند مستعمرة بريطانية حتى عام ١٩٤٧[١٩].

المطلب الثانى

التوسع الإستعمارى الفرنسى

سعى نابليون الثالث إلى إتباع سياسة فرنسية خارجية نشيطة قوامها إستعادة الدور الفرنسى فى السياسة الدولية من خلال التوسع الإستعمارى . ومن المعروف أن فرنسا كانت قد بدأت عملية احتلال الجزائر سنة ١٨٣٠، وان بريطانيا قد اعترضت على أى توسع فرنسى جديد فى البحر المتوسط . ولكن نابليون الثالث حاول أن يوسع من النفوذ الفرنسى فى منطقة البحر المتوسط ، حتى أنه ذكر لبسمارك حين كان سفيرا لبروسيا فى باريس فى إبريل سنة ١٨٥٧ أن "مصير البحر المتوسط أن يصبح بحيرة فرنسية تقريبا"(٢٠) . وفى هذا الإطار يمكن فهم مساندته لمشروع حفر قناة السويس ، وتدخله فى لبنان .

كان أول مظهر لمواصلة فرنسا سياستها التوسعية هو دعمها لمشروع حفر قناة السويس . فمنذ فرض معاهدة لندن عام ١٨٤٠ على مصر بدأت الدولة المصرية الحديثة فى التدهور . وقد فتح ذلك المجال أمام فرنسا وبريطانيا للسيطرة الإقتصادية على مصر. وقد أتخذت تلك السيطرة أشكالا مختلفة أهمها الإمتيازات التى أعطيت للأجانب ، وتشجيع ولاة مصر على الاستدانة من الأوروبيين مما إنتهى إلى وضع المالية المصرية تحت الرقابة الفرنسية الإنجليزية المباشرة . وجاء مشروع حفر قناة السويس لكى يصعد من هذا التنافس ، ويزيد من الأهمية الاستراتيجية لمصر .

ومشروع حفر قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط مشروع قديم كان قد عرضه أنصار الإشتراكى الفرنسى سان سيمون على محمد على لكنه رفضه لأنه أدرك أن القناة المقترحة ستفتح الباب أمام الصراع الدولى حول مصر . لكن فرديناند دلسبس، نائب القنصل الفرنسى فى الإسكندرية سابقا ، نجح فى إقناع الوالى محمد سعيد باشا بحفر القناة وحصل منه عام ١٨٥٤ على عقد إمتياز لحفر قناة السويس . وقد نص العقد على أن يؤسس دلسبس الشركة العالمية لقناة السويس البحرية لشق قناة السويس واستغلاله كطريق عالمى للملاحة مع إعطاء الشركة إمتياز إدارة القناة لمدة ٩٩ سنة من تاريخ افتتاح القناة للملاحة . وبعد إنتهاء أجل الإمتياز تصبح الحكومة المصرية هى المالكة الوحيدة للقناة وتوابعها بعد تعويض الشركة عن المنشآت التى أوجدتها لخدمة الملاحة. وفى خلال تلك الفترة تحصل الحكومة المصرية على ١٥% من صافى أرباح الشركة

التى تنشأ لإدارة القناة . وفى سنة ١٨٥٦ تم منح تلك الشركة ، التـــى أسـميت الشـــركة العالمية لقناة السويس العالمية البحرية ، إمتيازا ثانيا حصلت بموجبه على ملكية الأراضــى الموجودة على جانبى القناة بعرض كيلو مترين من الجانبين[٢١] .

كان مشروع القناة مشروعا خاصا قدمه دلسبس ، ولكنه دخل فـــى نطــاق التنـــافس البريطانى الفرنسى . فقد كانت بريطانيا تعارض المشروع حتى لا تعطى مجـــالا لعــودة النفوذ الفرنسى إلى مصر . وطلبت من الرأسماليين الإنجليز عدم شراء أسهم الشـــركة ، كما حرضت الباب العالى على عدم التصديق على عقد الامتياز الذى أعطاه سـعيد باشــا لدلسبس. أما فرنسا فقد أيدت المشروع تأييدا مستترا لأن حرب القرم كانت مشـتعلة فــى ذلك الوقت ، ولكنها حثت الفرنسيين على شراء معظم أسهم الشـــركة حتـــى أن الشـــركة أصبحت بالأساس شركة فرنسية . وبعد إنتهاء حرب القرم نجحــت فرنســا فـــى إقنــاع بريطانيا بالموافقة على المشروع بعد أن تعهدت لبريطانيا فى سنة ١٨٦٤ بـــأن الشـــركة ستلتزم بالأعمال التجارية البحرية فقط . وبعد أن تبين لها أن القناة ستســهل مواصلاتــها إلى الهند والشرق الأقصى حثت السلطان العثمانى على التصديق على عقد إمتياز الشـــركة سنة ١٨٦٦.

فى ١٧ نوفمبر عام ١٨٦٩ افتتحت قناة السويس رسميا للملاحة ، وحصلت شـــركة قناة السويس على إمتياز لإدارة القناة لمدة ٩٩ سنة للملاحة حتى ١٦ نوفمبر عـام ١٩٦٨. ولما ساءت مالية مصر فى أواخر عهد الخديوى إسماعيل اضطر سنة ١٨٧٥ إلـــى بيــع أسهم مصر فى الشركة وقدرها ١٧٦ ألف سهم (تمثل ٤٤% من مجموع أســـهم شـــركة القناة) ، لبريطانيا مقابل ٤ مليون جنية . بذلك أصبحت بريطانيا أكبر مساهم فى الشـــركة بعد فرنسا . وفى سنة ١٨٨٠ تنازل الخديوى توفيق عن حصة مصر فى أرباح الشـــركة للبنك الفرنسى مقابل القسط الأخير من القرض الذى كان الخديوى إسماعيل قد عقده مـــع أحد البيوت المالية الفرنسية مقابل هذه الأرباح . وبذلك فقدت مصر كل مكاسبها الماديـــة فى شركة قناة السويس[٢٢].

وقد زادت قناة السويس من أهمية مصر الإستراتيجية بالنســبة لبريطانيــا. كمـــا أن الحرب الأهليـــة الأمريكية ، كما سنرى ، زادت من أهميتها الإقتصادية . ومن ثم بـادرت بريطانيا باحتلال مصر عام ١٨٨٢ عن طريق قناة السويس . وظلت شركة قناة الســويس مظهرا للنفوذ الفرنسى الإنجليزى المشـترك فى مصر حتـــى تأميمــها فـــى ٢٦ يوليـــو ١٩٥٦.

في سنة ١٨٨٠ اندلعت في جبل لبنان حوادث عنف طائفية بين الدروز والموارنة ، وتحولت تلك الحوادث بسرعة إلى معارك طائفية دموية حتى أسماها بعض الدارسين "مذابح الستين" . ورغم أن السلطان العثماني سارع بإرسال حملة عسكرية إلى الشام للسيطرة على الموقف ، إلا أن فرنسا تزعمت حملة أوروبية للتدخل في شئون لبنان تحت ستار حماية الموارنة . ويقول بعض المؤرخين أن فرنسا كانت تهدف في الواقع إلى تحقيق هدفين أولهما هو استغلال وجودها في لبنان للضغط على السلطان العثماني للموافقة على عقد إمتياز شركة قناة السويس ، أما الهدف الثاني فهو تزايد حاجات فرنسا من الحرير اللبناني ، والذى كانت الرأسمالية الصناعية الفرنسية تلح على الحكومة الفرنسية للسيطرة على منابع إنتاجه[٢٣] .

وقد عارضت بريطانيا إرسال الحملة العسكرية الفرنسية . ولم توافق على التدخل الفرنسي إلا بعد توقيع إتفاق مع الدول الكبرى ، (روسيا ، والنمسا ، وبروسيا ، وفرنسا) يحدد أسس التحرك الفرنسي في جبل لبنان على أساس إرسال "قوة أوروبية" يعد الإمبراطور نابليون الثالث نصفها ، وعقب وصول القوة إلى الشام يتفق قائدها مع القائد العثماني على أسلوب العمل ، ولا تبقى القوة في الشام أكثر من ستة شهور .

كان هذا الإتفاق بمثابة ترضية لفرنسا بالإعتراف بدورها الخاص في جبل لبنان ، كما أنه كان بمثابة ضمانة لعدم سيطرة فرنسا الدائمة على لبنان . وقد جرد نابليون الثالث ما يشبه الحملة الصليبية علي جبل لبنان . فقد أوضح قائد الحملة أن هدف حملته هو تأديب الدروز . ولكن بريطانيا أعلنت مساندتها للدروز، حتى توازن الموقف الفرنسي المساند للموارنة . وهكذا اضطرت فرنسا إلى سحب قواتها من جبل لبنان بعد مضى مهلة الشهور الستة . وقد اتفقت الدول الكبرى مع الدولة العثمانية سنة ١٨٨١ على وضع نظام جديد للحكم في لبنان تم بموجبه إنشاء "متصرفية لبنان" التى تتمتع بوضع خاص في إطار الدولة العثمانية ، بحيث يصبح حاكم لبنان متصرفا عثمانياً غير لبناني ، وفي سنة ١٨٦٤ عدل هذا النظام بحيث أصبح حاكم لبنان متصرفاً لبنانياً مسيحياً تعينه الدولة العثمانية[٢٤].

والواقع أن نابليون الثالث لم يكتف بموضوعى قناة السويس والأزمة اللبنانية، ولكنه حاول ، كما رأينا، أن يلعب دورا أخر في البحر المتوسط من خلال مساندته لحملة بيدمونت لتحقيق الوحدة الإيطالية على أساس أن الدولة الإيطالية ستكون خاضعة للنفوذ الفرنسي .

كذلك فقد حاول نابليون الثالث أن يمد نفوذ فرنسا إلى أمريكا الشمالية مرة أخرى مستغلا فرصة الحرب الأهلية الأمريكية. ففى عام ١٨٦١ اندلعت فى الولايات المتحدة حربا أهلية بين الولايات الشمالية والجنوبية، وطالبت الولايات الجنوبية بالانفصال عن الاتحاد الأمريكى. وقد أدت الحرب الأهلية الأمريكية إلى فرض الولايات الشمالية حصارا على موانئ الولايات الجنوبية منعها من تصدير القطن الخام إلى أوروبا، وقد أثر ذلك على صناعة المنسوجات الأوروبية التى كانت تستمد القطن الخام بشكل أساسى من تلك الولايات. فكانت صناعة المنسوجات البريطانية تستورد ٧٢% من القطن الخام من الولايات الجنوبية الأمريكية. وقد هبطت تلك النسبة إلى النصف عام ١٨٦٢. وقد أدى ذلك إلى انتشار البطالة فى أوروبا. ففى بريطانيا وحدها تعطل حوالى ٤٠٠ ألف عامل أما بطالة كاملة أو جزئية، كذلك تأثرت صناعة المنسوجات الفرنسية، وتم تسريح ثلث العاملين فى تلك الصناعة[٢٥]. أدى هذا التطور إلى انتباه بريطانيا وفرنسا إلى ضرورة ضمان مصادر بديلة للقطن الخام فى حالة توقف تصدير القطن الأمريكى. لذلك ازدادت حدة التنافس البريطانى الفرنسى على ضمان تدفق القطن المصرى الخام إلى هاتين الدولتين الذى كان محمد على قد أدخل زراعته فى مصر.

والأهم من ذلك أن فرنسا انتهزت فرصة الحرب الأمريكية الأهلية لكى تقوم بعملية توسع إستعمارى فى المكسيك متجاهلة مبدأ مونرو، كانت المكسيك تمر بفترة عدم استقرار سياسى أدى إلى وصول الأحرار العلمانيين إلى السلطة بزعامة جواريز وقاموا بمصادرة أموال رجال الدين الكاثوليك ورفضوا الإعتراف بالديون الخارجية التى عقدتها الحكومة المكسيكية السابقة. كذلك كانت المكسيك تتمتع بثروات لم تستغل بعد، كما أنها كانت تشكل سوقا لتصدير المنتجات الزراعية الفرنسية.

حاول الإمبراطور نابليون الثالث أن ينتهز فرصة انشغال الولايات المتحدة بالحرب الأهلية الأمريكية للاستيلاء على المكسيك تحت ستار حماية الديون الأوروبية لدى المكسيك وحماية الكاثوليك هناك. وهكذا جردت فرنسا (بالاشتراك مع بريطانيا وأسبانيا فى البداية ثم وحدها بعد أن تبين للدولتين نوايا فرنسا التوسعية)، حملة عسكرية على المكسيك إنتهت بتعيين "الأرشيدوق مكسميليان" Archduke Maximilian، شقيق فرانسوا جوزيف إمبراطور النمسا، إمبراطورا على المكسيك عام ١٨٦٣. لم يستمر حكم مكسميليان كثيراً. فبعد إنتهاء الحرب الأمريكية الأهلية فى مايو ١٨٦٥ طلبت الولايات المتحدة سحب الحملة العسكرية الفرنسية فى المكسيك. ولم تجرؤ فرنسا على رفض

الطلب الأمريكى لأن هذا الرفض قد يثير احتمال نشوب مواجهه عسكرية قد تجد نفسها طرفا فيها ضد بريطانيا التى لم تكن مرتاحة إلى الوجود الفرنسى فى المكسيك. واضطرت فرنسا إلى سحب قواتها من المكسيك وإسقاط الحكم الإمبراطورى الفرنسى هناك وقتل مكسميليان رمياً بالرصاص فى المكسيك. وقد سبق أن أشرنا إلى أن فشل الحملة الفرنسية على المكسيك كان من العوامل التى دفعت نابليون الثالث إلى التواطؤ مع بسمارك ضد النمسا لتحقيق نصر سياسى خارجى يغطى فشله فى المكسيك .

خلاصة

بعكس المرحلة التاريخية اللاحقة على مؤتمر فيينا، فإن المتغيرات الأساسية فى السياسة الدولية فى المرحلة اللاحقة على حرب القرم حدثت داخل القارة الأوروبية ذاتها. فقد تغير التوازن الأوروبى تغيرا جذرياً بظهور دولتين كبيرتين جديدتين هما إيطاليا وألمانيا، وهزيمة الإمبراطورية النمساوية والإمبراطورية الفرنسية، وفقدان الأولى معظم أقاليمها الإيطالية، وفقدان الثانية الألزاس واللورين.

وقد كان العامل الرئيس المحرك لهذا التطور هو تعاظم تأثير الظاهرة القومية فى أوروبا. وجاءت هزيمة روسيا فى حرب القرم وما ترتب عليها من تحطيم التحالف المقدس لكى تفتح الطريق أمام الظاهرة للتعبير السياسى عن ذاتها. ضف إلى ذلك الدور السياسى الذى لعبه كلا من كافور وبسمارك فى توظيف التوازنات الأوروبية بمهارة دبلوماسية واضحة، لصالح قضية الوحدة القومية فى إيطاليا وألمانيا على التوالى. وفى المقابل فإن الإمبراطور نابليون الثالث بدا عاجزا عن الحساب الرشيد لمقدرات دولته والتوازنات الأوروبية. فقد ساعد بشكل غير مباشر فى إضعاف الإمبراطورية النمساوية (لصالح إيطاليا)، مما مهد لإنتصار القوى البروسية على الإمبراطورية وعلى فرنسا ذاتها فيما بعد، وتحدى المصالح البريطانية فى بلجيكا وقام بعمليتين فاشلتين فى لبنان والمكسيك .

وفى الوقت ذاته استمرت ظاهرة التوسع الإستعمارى فى النمو بالمعدلات التى نمت بها فى المرحلة السابقة ، وتمثلت فى التوسع الإقتصادى فى الصين واليابان ، وضم الهند وبعض ممالك الشرق الأقصى ، والتوسع الإقتصادى فى البحر المتوسط. لكن تلك الظاهرة ستتحول تحولا كيفيا جذريا اعتبارا من المرحلة التاريخية التالية .

ومن ثم فقد شهدت هذه الفترة ظهور دول جديدة هي إيطاليا وألمانيا بالإضافة إلى كندا التي لم يكن لإستقلالها عن بريطانيا تأثير يذكر في تطور السياسة الدولية. ورغم استمرار الطبيعة التعددية لبنيان النسق الدولي، ألا أن التفاعلات السياسية أدت إلى تقلص تلك التعددية، بهزيمة روسيا، والنمسا، وفرنسا، وبداية عصر الهيمنة الألمانية. ولم تشهد المؤسسية الدولية تطورا يذكر ألا في إطار مجموعة القواعد القانونية التي أرست أسسها إتفاقية باريس سنة ١٨٥٦ ، وإنشاء الاتحادات الدولية التي أدخلت مفاهيم تنظيمية جديدة في إدارة المؤسسات الدولية . وأخيرا فإن العمليات السياسية الدولية خلال تلك المرحلة انحصرت تقريبا في مجموعة الحروب الأوروبية (حرب القرم ، والحرب بين سردينيا والنمسا، والحرب بين روسيا والنمسا، وبين بروسيا وفرنسا) . ومجموعة العمليات الإستعمارية في الشرق الأقصى والهند والبحر المتوسط .

هوامش الفصل الرابع

(١) ببير رنوفان، ترجمة جلال يحيى، **تاريخ العلاقات الدولية، (القرن التاسع عشر، ١٨١٤ -١٩١٤)**، (القاهرة، دار المعارف ١٩٨٠) ص ٢٨٠-٢٨١.

(٢) J .A .R .Marriot, **A History of Europe From 1815 to 1939** (London : Methuen &G 1963). p. 176.

(٣) رنوفان، المرجع السابق، حتى ٣١٠.

(٤) هـ. فيشر، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث: ١٧٨٩-١٩٥٠**، (القاهرة دار المعارف ١٩٧٢)، ص٢٢١.

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **أصول التاريخ العثماني**، (بيروت - دار الشروق ١٩٨٦) ص ٢١٠ - ٢١٢.

(٦) رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٤٢- ٣٤٣.

(٧) هـ. فيشر، المرجع السابق، ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٨) ضمت إيطاليا تريستا واستريا بعد انتصارها في الحرب العالمية الأولى

(٩) رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٧٧.

(١٠) سعد فاعور، "فون مولتكه: مؤسس الأركان الحديثة"، **الفكر الإستراتيجي العربي**، ٣ (١٠)، يناير سنة ١٩٨٤، ص ٢٦٥ - ٢٧٧.

(١١) أحمد الخنساء، **تاريخ العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى**، (بيروت: د. ن، ١٩٨٦)، ص ٢٣٧ - ٢٤٢.

(١٢) هـ. فيشر، المرجع السابق، ص ٢٨٢،

رنوفان، المرجع السابق، ص ٤١١ - ٤١٢.

تتحصل المشكلة في أن الأمير ليوبولد، من أمراء أسرة هوهنزلون (وهو يمت بصلة قرابة إلى ملك بروسيا)، كان قد رشح لتولي عرش أسبانيا، وذلك بتحريض من بسمارك لكل من الأمير والحكومة الأسبانية. وكانت وجهة نظر بسمارك أن تولي أمير بروسي للعرش الأسباني سيؤدي إلى واحدة من نتيجتين كلاهما في مصلحة بروسيا، الأولى هي رضوخ فرنسا لهذا الأمر مما سيؤدي إلى إضعاف النفوذ السياسي الفرنسي، وبالتالي تقوية مركز بروسيا في أوربا، وفي الولايات

الألمانية الجنوبية. والثانية هى رفض فرنسا لهذا الأمـــر، وبالتـــالى اضطرارهـــا لمحاربة بروسيا. وقد رأت فرنسا فى هذا الترشيح تهديداً لأمنها إذ أنـــه ســـيعطى بروسيا نفوذاً قوياً فى أسبانيا، وستضطر فرنسا إلى حشد قوات فى منطقة الحـــدود الأسبانية الفرنسية فى حالة نشوب حرب مع بروسيا. وأمام احتجاج فرنسا اضطـــر الأمير ليوبولد إلى التنازل عن الترشيح. وفى ١٣ يوليو سنة ١٨٧٠ نشر بسمارك ومولتكه صيغة محرفة للبرقية التى تلقاها من إمبراطور بروسيا غليوم الأول عـــن مقابلته مع السفير الفرنسى فى برلين بحيث يبدو من نص البرقية أن الســـفير قـــد أهان الإمبراطور، وأن الأخير قد رد الإهانة أضعافاً. وهذه البرقية التى عرفـــت باسم "برقية متز". وقد أدى نشر البرقية إلى هياج شديد فى الرأى العام الفرنســـى وفى مساء ١٤ يوليو أعلنت فرنسا استدعاء الاحتياطى ثم الحرب على بروسيا.

هـ- فيشر، المرجع السابق، ص ٢٨٦- ٢٨٩، أحمد الخنساء، المصدر الســـابق، ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(١٣) موريس دوفرجية، ترجمة أحمد عباس، دساتير فرنسا، (القاهرة: مكتبة الآداب، د. ت) ص ٩٤ - ١٠١.

Andre' Maurois, Translated by H. Binsse **A History of France,** (Methuen, University paperbacks, 1966), pp. 410- 430.

(١٤) راجع فى تفاصيل العلاقة النظرية بين البنيتين النفسية والموضوعية، محمد الســـيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص ١٣٧-١٤٤.

(١٥) Richard Van Loon and Michael Whittington, **The Canadian Political System,** (Toronto: McGraw Hill, 1976).

(١٦) صلاح الدين عامر، **قانون التنظيم الدولى، النظرية العامة** (القاهرة: دار النهضـــة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٥-٣١.

(١٧) رؤوف عباس، **المجتمع اليابانى فى عصر ميجـــى**، (القـــاهرة: مـــيريت للنشـــر والمعلومات، ٢٠٠٠)، ص ١٤-٣٢

(١٨) Henry McAleavy, **The Modern History of China,** (New York: Praeger, 1967), pp. 83 - 100

يذكر أنه عندما دخلت القوات البريطانية -الفرنسية المشـــتركة المقـــر الصيفـــى للامبراطور الصينى فى شنغهاى يوم ٧ أكتوبر سنة ١٨٦٠، فإنها قـــامت بنـــهب

محتوياته من المجوهرات والتحف أو تدميرها أو إهدائها إلى بعض ملوك أوروبا. وقد استعمل الأوروبيون شنغهاى كمركز لاذلال الصين، حيث قسمت شنغهاى إلى أحياء كبرى فاخرة للاجانب وأخرى متدنية للصين.

(١٩) عبد العزيز سليمان نوار، **الشعوب الإسلامية، الأتراك العثمانيون، العرب، ومسلمو الهند**، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣).

(٢٠) رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٥٩.

(٢١) عبد العزيز محمد الشناوى، **قناة السويس والتيارات السياسية التى أحاطت بإنشائها**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١)، ص ٦٨ - ٩٧.

هيو شونفيلد، تعريب أحمد خاكي، **قناة السويس**، (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٥)، ص ١-٩٣.

(٢٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **مشكلة قناة السويس (١٨٥٤-١٩٥٨)**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٢-٢٥.

(٢٣) رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٥٧.

عبد العزيز نوار، "تطور لبنان السياسى منذ نهاية الحكم المصرى حتى حوادث الستين، ١٨٤٠-١٨٦٠"، **فى الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ١١٢.

(٢٤) عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص ١١٦-١١٩.

محمد عبد الرؤوف سليم، "متصرفيه لبنان"، **فى الأزمة اللبنانية**، المرجع السابق، ص ١٢٧-١٢٩.

(٢٥) رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٦٠ - ٣٦١.

الفصل الخامس

المرحلة البسماركية فى السياسة الدولية

(١٨٧١ - ١٨٩٠)

مقدمة

تميزت المرحلة التى بدأت مع سبعينيات القرن التاسع عشر بتقدم جذرى فى فنون الإنتاج نتيجة للإبتكارات العلمية التى أفرزتها الثورة الصناعية، وتزايدت أهمية إنتاج السلع الرأسمالية على حساب إنتاج السلع الإستهلاكية. وقد أدى ذلك إلى إزدياد أهمية السيطرة على مصادر الفحم والحديد، وإلى إزدياد أهمية الإستثمارات الرأسمالية، وبالذات فى ميدان الصناعات الكهربائية والسكك الحديدية، وبناء السفن وقد كانت أوروبا هى المسرح الرئيس لهذه التطورات الجذرية.

أسفر هذا التطور النوعى فى فنون الإنتاج عن تزايد الصراع بين الدول الأوروبية للسيطرة على مصادر الفحم والمعادن، وتكثيف حركة تصدير السلع الإستهلاكية المصنعة ورؤوس الأموال إلى الخارج. ومن ثم، شهدت هذه المرحلة ذروة عملية التوسع الإستعمارى، وهو التوسع الذى أسفر عن شبه إكتمال التقسيم الإستعمارى لأفريقيا وآسيا. إن سعى الدول الأوروبية الإستعمارية إلى السيطرة على مصادر الفحم، والحديد، والمعادن، وتصدير السلع المصنعة ورؤوس الأموال تطلب تدمير الأسس الإقتصادية للبلاد الأفريقية والأسيوية وذلك من خلال خنق الصناعات القائمة بها ومنعها من دخول عملية التصنيع حتى تظل سوقاً للسلع المصنعة ورؤوس الأموال ومصدرا للمواد الخام. ولذلك فإن تطور الفن الإنتاجى فى أوروبا كان له وجه آخر هو تخلف البلاد الأفريقية والأسيوية. وهنا نلمس جذور ظاهرة تبعية بلاد أفريقيا وآسيا إقتصادياً للدول الأوروبية الرأسمالية(١). كذلك، فقد أدى تقدم الفن الإنتاجى فى أوروبا إلى إعطائها دوراً قيادياً فى السياسة الدولية، وبالذات فى ميدان التوسع الإستعمارى. فطوال تلك المرحلة التاريخية لم تكن القوى غير الأوروبية الصاعدة قد إستطاعت أن تطور قواها الإقتصادية والعسكرية بما يسمح لها بتحدى الدور الأوروبى. دخلت اليابان والولايات المتحدة عصر الثورة الصناعية فى مرحلة واحدة تقريباً وهى منتصف سبعينات القرن التاسع عشر. ولم تكتمل الثورة الصناعية فيهما إلا مع نهاية القرن التاسع عشر حيث بدأتا تظهران كقوتين صاعدتين فى السياسة الدولية على حساب أوروبا. وقد كان المظهر الرئيس للهيمنة الأوروبية على السياسة الدولية هو إحتكار أوروبا لعملية التوسع الإستعمارى.

من ناحية ثانية، فمع إكتمال الوحدة الألمانية أصبحت ألمانيا أكبر قوة إقتصادية وعسكرية فى أوروبا القارية. فمن الناحية الإقتصادية أصبحت ألمانيا المنتج الأول للفحم فى أوروبا، مما أدى إلى إزدهار صناعاتها بحيث بلغ نصيبها من الإنتاج الصناعى العالمى حوالى ١٦%. ومن الناحية العسكرية أصبحت تمتلك أقوى جيش فى العالم بلغ تعداده سنة ١٨٨٠ حوإلى ٤٢٧ ألف جندى يمكن زيادتهم وقت التعبئة العامة إلى مليون و ٨٠٠ ألف جندى. بيد أن أسطولها البحرى كان محدوداً بالمقارنة بالأسطول البريطانى[٢]. وطوال هذه الفترة سيطر المستشار بسمارك على توجيه السياسة الخارجية الألمانية، وذلك على حساب الدور الذى كان يلعبه الراشيستاخ (البرلمان الألمانى)، والإمبراطور غليوم الأول، والدى توفى سنة ١٨٨٨ وخلفه الإمبراطور غليوم الثانى، وظل إمبراطوراً لألمانيا حتى سنة ١٩١٨[٣].

أما فرنسا، فقد بدأت تشهد عملية إعادة بناء إقتصادى وعسكرى شامل بعد هزيمتها أمام بروسيا، وسيطرت على الفرنسيين روح الإستعداد لجولة جديدة من القتال مع ألمانيا هدفها إستعادة الألزاس واللورين. ولكن فرنسا لم تكن فى مركز يسمح لها بتحدى ألمانيا فى ميدان القتال فى المدى القصير على الأقل. كذلك ظلت روسيا دولة زراعية بالأساس، يكون الفلاحون ٩٠% من سكانها البالغين ٧٥ مليون نسمة. وتميزت روسيا بتخلف الصناعة إلى حد كبير. فلم تبدأ الصناعة الحديثة فى دخول روسيا إلا إعتباراً من سنة ١٨٨٠. وقد أدى تخلف الصناعة الروسية ، وقلة إنتشار السكك الحديدية ، وضعف مستوى التسليح إلى ضعف القوة العسكرية الروسية مقارنة بالقوة العسكرية الألمانية على الأقل .

أما الإمبراطورية النمساوية المجرية ، فقد كانت تعانى من مشكلات تعدد القوميات وبالذات مع شعور العناصر السلافية بالإغتراب السياسى نتيجة تجاهلهم فى البناء الجديد للإمبراطورية . كما كانت تعانى من مشكلة محدودية القوة العسكرية مقارنة بالإحتياجات الدفاعية للإمبراطورية. هذا بالإضافة إلى مشكلة فقدان الإمبراطورية منافذ طبيعية على البحار بعد فقدانها البندقية حيث لم يبق لها سوى ساحل دالماسيا على البحر الأدرياتى. فضلاً عن ذلك كانت الإمبراطورية تواجه مشكلة المطالب الإيطالية بإعادة بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة الإمبراطورية، مثل منطقة الترنتين وتريستا وجزء من استيريا ودالماسيا . وهى المطالب التى كانت الإمبراطورية ترفضها بقوة لأنها تهدد كيانها السياسى ذاته .

بالنسبة لبريطانيا ، فقد تمتعت بالتفوق الإقتصادى الذى ميزها منذ القرن الثامن عشر . فقد كانت أكبر منتج للفحم والمعادن والمنسوجات . إذ كانت تمثل المخزن الذى تتركز فيه المواد الأولية التى تأتى من القارات الأخرى ، كما كانت تمثل المركز المالى للعالم . هذا بالإضافة إلى تمتعها بأكبر قوة بحرية فى العالم قادرة على ضمان أمن بريطانيا ومواصلاتها العالمية .ورغم تزايد القوة العسكرية الألمانية ، إلا أن ألمانيا لم تكن تشكل خطراً على أمن بريطانيا طالما أن ألمانيا لم تكن تمتلك أسطولاً بحرياً قادراً على تحدى التفوق البحرى البريطانى. وإقتصرت سياسة بريطانيا الخارجية على المحافظة على توازن القوى الأوروبي ، والتفرغ للتوسع الإستعمارى(٤).

ومن ثم فقد تميزت السياسة الأوروبية خلال الفترة التالية لإنشاء ألمانيا بقدر كبير من الهيمنة الألمانية تحقق من خلال سلسلة المحالفات السياسية التى أقامها بسمارك . ولذلك يطلق بعض الدارسين على هذه المرحلة مصطلح المرحلة البسماركية فى السياسة الدولية ، لأن المستشار الألمانى بسمارك إستطاع ان يقيم سلسلة من الأحلاف الدولية التى حققت هيمنة دولته على السياسة الأوروبية . كذلك فإنه بخروج المستشار بسمارك من السلطة سنة ١٨٩٠ تغير وجه السياسة الألمانية ، وبالتالى السياسة الأوروبية ، تغيراً جذرياً ، وبالذات فيما يتعلق ببنيان النسق الدولى . ولعل هذا هو ماحدا بنا إلى تصور أن المرحلة الممتدة من سنة ١٨٧١ حتى سنة ١٨٩٠ تشكل وحدة متميزة فى تطور السياسة الدولية .

وبذلك تبلورت خلال هذه الفترة ظاهرتان هما التفوق الألمانى فى القارة الأوروبية ، والهيمنة الأوروربية على العالم . فالتفوق الألمانى على القارة الأوروبية هو العنصر الرئيسى الذى ميز السياسة الدولية الأوروبية ، وبالذات خلال الفترة من تأسيس الإمبراطورية الألمانية وحتى خروج بسمارك من السلطة ، كما أن هيمنة أوروبا على العالم هى العنصر الأساسى الذى ميز السياسة الدولية . ولا يعنى تلازم الظاهرتين أن ألمانيا قد هيمنت على العالم من خلال هيمنتها على أوروبا ، ذلك أن ألمانيا قد إقتصرت طوال الفترة محل البحث على إتباع سياسة أوروبية بحته، ولم تتحول إلى إتباع سياسة عالمية إلا ابتداء من سنة ١٨٩٠.

من ناحية ثالثة ، فقد أدى تطور فنون الإنتاج الصناعى فى أوروبا إلى نتائج هامة فيما يتعلق بالسياسة الدولية ، لعل من أهم تلك النتائج هو التطور الجذرى فى المستوى

المؤسسى للسياسة الدولية بظهور عدد كبير من التنظيمات الدولية الفنية كما تبلورت مجموعة من العمليات السياسية الدولية لعل أهمها هو تحول الظاهرة الإستعمارية تحولاً كيفياً بحيث تحولت إلى تكالب محموم من الدول الأوروبية لبناء إمبراطوريات إقليمية فى أفريقيا وآسيا . وأخيراً ، يمكن القول أن هذه المرحلة تمثل بداية النهاية الفعلية للدولة العثمانية . فبعد فترة من الهدوء النسبى نتيجة تركيز روسيا على الجبهة الآسيوية عادت روسيا إلى لعب دور سياسى فى البلقان منافسة بذلك غريمتها الإمبراطورية النمساوية المجرية. وقد أسفر التنافس الروسى-النمساوى المجرى فى البلقان على زعامة المنطقة وتأليب شعوبها ضد الدولة العثمانية أسفر عن إستقلال بعض دول البلقان عن الدولة العثمانية .

فى هذا الإطار تميزت هذه المرحلة بظهور مجموعة من الدول الجديدة فى أوروبا على حساب الدولة العثمانية ، وهى صربيا ، والمونتنجرو (الجبل الأسود) ، ورومانيا (الأفلاق والبغدان) وذلك فى إطار الأزمة البلقانية التى إندلعت سنة ١٨٧٥ ، كما شهدت هيمنة ألمانيا على السياسة الأوروبية فى إطار نظام الأحلاف البسماركى ، وذروة صعود نجم أوروبا فى العالم متمثلاً فى بلوغ التوسع الإستعمارى الأوروبى ذروته .

المبحث الأول

نظام الأحلاف البسماركى

سيطر المستشار بسمارك على مقاليد الحكم فى ألمانيا لمدة ١٩ عاماً بعد الوحدة الألمانية . ومن خلال تلك السيطرة وجه السياسة الخارجية الألمانية نحو إنشاء نظام أوروبى للأحلاف يحقق هيمنة ألمانيا على أوروبا. كان الهدف الرئيس لبسمارك هو منع فرنسا من محاولة الإنتقام من ألمانيا فى المستقبل لإستعادة الإلزاس واللورين. وقد كان بسمارك قلقاً من هذا الإحتمال خاصة أن فرنسا بدأت تشهد تطورات فى اتجاه ظهور حركة سياسية قوية باسم "حركة الإنتقام من ألمانيا" هدفها إستعادة الألزاس واللورين، وإنضمت لها شخصيات بارزة من أمثال كليمنصو Clemenceau وجامبيتا Gambetta كما تولى الجنرال بولانجيه Boulanger وزارة الحربية وكان من أنصار الإنتقام من ألمانيا. كذلك فقد تولى المحافظون رئاسة الجمهورية فى فرنسا بإنتخاب مكماهون Macmahon رئيساً للجمهورية سنة ١٨٧٣، وكان أنصار سياسة التقارب الفرنسى الروسى. هذا بالإضافة إلى أن فرنسا شرعت فى تكوين جيش حديث قوامه ٦٧٥ ألف مقاتل كما شرعت فى دعم الحركة الكاثوليكية فى ألمانيا بهدف تمزيق الوحدة الألمانية.

ولهذا ركز بسمارك على ردع فرنسا من خلال التركيز على تقوية الجيش الألمانى من ناحية، وعزل فرنسا عن أى حلفاء محتملين لها فى المستقبل من ناحية أخرى. وقد سعى إلى عزل فرنسا من خلال بناء نظام للمحالفات الأوروبية يربط الدول الأوروبية بألمانيا، وبالتالى يعزلها عن فرنسا. وفى هذا الصدد كتب يقول سنة ١٨٧٢ "نحن فى حاجة لمنع فرنسا من أن تجد حلفاء إذا ماكانت لاترغب فى البقاء فى سلم، ولن تكون فرنسا خطيرة بالنسبة لنا مادامت بدون حلفاء"(٥). ولتحقيق هما الهدف صمم بسمارك على عدم الدخول فى مواجهة مع بريطانيا، وذلك من خلال عدم الدخول إلى الميدان الإستعماري، مع تشجيع فرنسا على الدخول فى هذا الميدان حتى تنشأ قضايا للتنافس الإستعمارى بينها وبين بريطانيا من ناحية، وربما وجدت فرنسا فى الإستعمار تعويضاً لها عن الإلزاس واللورين.

ارتكز نظام الأحلاف الذى أقامه بسمارك على قاعدتين رئيسيتين هما وفاق الأباطرة الثلاث أو مايسمى النظام البسماركى الأول، والحلف الثلاثى أو ما يسمى النظام البسماركى الثانى. وسنتناول النظامين على التوالى.

شكل رقم ٥/١

نظام الأحلاف البسماركى

النظام البسماركى الأول

(وفاق الأباطرة الثلاث)

Driekaiserbund

ألمانيا، وروسيا، والنمسا والمجر

١. إتفاقية ألمانية-روسية سنة ١٨٧٣ : إذا هاجمت دولة أوروبية إحدى الدولتين فإنها تمد حليفتها بمائتى ألف جندى.

٢. إتفاقية ألمانية، روسية، نمساوية مجرية سنة ١٨٧٣:

وفاق شخصى بين الأباطرة الثلاث: التشاور فى حالة حدوث تهديد للسلام الأوروبى.

انهار الوفاق أثناء الأزمة البلقانية ثم تجدد:

٣. تجديد وفاق الأباطرة عام ١٨٨١:

-الحياد الودى فى حالة عدوان على أحدهم.

-إحترام مصالح كل دولة فى البلقان.

٤. معاهدة الضمان (ألمانيا، وروسيا سنة ١٨٨٧)

الحياد فى حالة حرب مع دولة ثالثة، إذا كانت الدولة المعتدية هى فرنسا/ النمسا لا يسرى الحياد إذا جاء العدوان من الدولتين المتعاقدتين.

النظام البسماركى الثانى

(الحلف الثلاثى)

Tripartite Alliance

ألمانيا، وإيطاليا، والنمسا والمجر

١. إتفاقية ألمانية - نمساوية مجرية سنة ١٨٧٩: ضد روسيا (سرية)

- فى حالة عدوان على أحدها من روسيا، يساعد كلاهما الآخر.

-وفى حالة عدوان من دولة ثالثة، الحياد الودى.

٢. الحلف الثلاثى (ألمانيا، والنمسا والمجر، وإيطاليا) سنة ١٨٨٢، ضد فرنسا

-فى حالة عدوان فرنسى على إيطاليا: ألمانيا والنمسا والمجر يساعداها.

- فى حالة عدوان فرنسى على ألمانيا، إيطاليا تساعدها.

-الحياد فى حالة عدوان من دولة ثالثة

اكملت باتفاقيتين:

أ. ألمانيا، وإيطاليا سنة ١٨٨٦:

(ألمانيا تؤيد إيطاليا إذا هاجمتها فرنسا فى طرابلس).

ب. إيطاليا، وبريطانيا، والنمسا والمجر سنة ١٨٨٧

-الحفاظ على الوضع الراهن فى البحر المتوسط.

- إيطاليا تؤيد مطالب بريطانيا فى مصر مقابل تأييد بريطانيا لمطالب إيطاليا فى شمال أفريقيا.

أولاً : وفاق الأباطرة الثلاث

(النظام البسماركي الأول)

ضم هذا النظام الإمبراطورية الألمانيـــة ، والإمبراطوريـة النمســاوية/المجريــة، والإمبراطورية الروسية . ولذلك أطلق عليه "وفاق الأباطرة الثلاث" Driekauserbund. وكانت هذه الإمبراطوريات الثلاث تجمعها مصلحة فى إستمرار الأوضاع الراهنـــة فــى أوروبا ، وفى مقاومة الحركات الإشتراكية . كما كان من مصلحة ألمانيا التوفيـــق بيــن روسيا ، والنمسا والمجر حتى لا تنشب بينهما حرب مما قد يضطر أحدهما للتحالف مـــع فرنسا. ومن ثم سعى بسمارك لإنشاء وفاق بين الإمبراطوريات الثلاثة . وفى سنة ١٨٧٢ اجتمع أباطرة ألمانيا، وروسيا ، والنمسا والمجر فى برلين وإتفقوا على المحافظـــة علــى الحالة الراهنة فى أوروبا ، والعمل على بناء تعاون ودى لحل مشــكلات البلقــان وكبــح التيارات الاشترلكية . وفى سنة ١٨٧٣ دعم بسمارك هذا الوفاق بإتفاقيتين :

أ – إتفاقية ألمانية روسية. وهى عبارة عن تحالف دفاعى نص على أنه إذا هاجمت دولـــة أوروبية إحدى الإمبراطوريتين، فإن الأخرى ستمد حليفتها فى أقصر وقـــت ممكــن بجيش مكون من ٢٠٠ ألف رجل من القوات العاملة.

ب– إتفاقية ألمانية روسية نمساوية مجرية. وكانت مجرد وفاق شخصى بيـــن الأبـــاطرة الثلاثة تعهدوا بمقتضاه بالتشاور فى حالة إختلاف وجهات النظر بين الأباطرة الثلاث، وفى حالة تهديد السلام نتيجة إعتداء دولة أخرى .

وقد انهار هذا الوفاق أثناء الأزمة البلقانية سنة ١٨٧٥، والتى شهدت تناقضـــاً بيــن المصالح الروسية من ناحية، والمصالح النمساوية المجرية من ناحيـــة أخــرى . بيــد أن بسمارك إستطاع أن يعيد بناء وفاق الأباطرة الثلاث سنة ١٨٨١. وبموجب الإتفاق الجديــد تعهدت الإمبراطوريات الثلاث بأنه إذا وجد أحد الأعضاء نفسه فى حرب مع دولة رابعـة، فإن الدولتين الآخريين ستقفان موقف الحياد المشوب بالود تجاه الدولة المعتـــدى عليــها. وهذا يعنى أنه إذا نشبت حرب فرنسية ألمانية، فإن روسيا ستقف على الحيـــاد حتــى إذا كانت ألمانيا هى المعتدية، كما أنه إذا نشبت حرب بريطانية روسية، فإن ألمانيا والنمســـا والمجر ستقفان على الحياد حتى إذا كـــانت روســيا هـــى المعتديــة. وأخــيراً تعــهدت الإمبراطوريات الثلاث بأن تأخذ كلاً منهما مصالح حليفتيها فى البلقان فى حسبانها، وعــدم قبول أى تعديل للوضع الإقليمى للدولة العثمانية إلا بإتفاق مشترك بين الأطراف الثلاثـــة.

وبموجب بروتوكول منفصل حصلت النمسا والمجر على موافقة ألمانيا على ضم البوسنة والهرسك فى المستقبل وحصلت روسيا على حق ضم الروميللى الشرقى إلى بلغاريا .

وقد تأكد هذا الوفاق حينما وقعت ألمانيا ، وروسيا إتفاقية إعادة الضمانات Re-insurance Treaty (أو الضمان المجدد) سنة ١٨٨٧، والتي أوردنا نصها في الملحق الثاني من هذا الكتاب . وفي تلك المعاهدة وعدت الدولتان كلاً منهما بالالتزام بالحياد مع العطف في حالة دخول إحداهما في حرب مع دولة أخرى . ولا يسرى هذا النص في حالة وقوع حرب ضد النمسا أو فرنسا إذا كانت هذه الحرب قد حدثت باعتداء أحد الطرفين المتعاقدين على أى من الدولتين الأخيرتين . معنى ذلك أن روسيا لم تلتزم بمساعدة ألمانيا إذا هاجمت فرنسا ، كما أن ألمانيا لم تلتزم بمساعدة روسيا إذا هاجمت النمسا والمجر . كذلك إعترفت ألمانيا بالنفوذ الروسى فى بلغاريا ، والروميللى الشرقى. وتعهدت الدولتان بالعمل على استمرار الضمانات الخاصة بحرية الملاحة فى المضايق العثمانية طبقا لإتفاقية برلين سنة ١٨٧٨. كما تضمنت نصا بتعهد ألمانيا بالحياد المشوب بالود فى حالة تدخل روسيا للدفاع عن مدخل البحر الأسود المضايق العثمانية .

ربطت إتفاقية إعادة الضمانات (وكانت إتفاقية سرية) روسيا بالسياسة الألمانية . فقد ضمن بسمارك حياد روسيا فى حالة وقوع هجوم فرنسى على ألمانيا. ولكن هذه الإتفاقية كانت تتعارض مع التزامات ألمانيا فى إطار النظام البسماركي الثانى، وبالذات فى إطار الإتفاقية الألمانية – النمساوية المجرية سنة ١٨٧٩ (والتى كانت موجهة ضد روسيا كما سنرى) ، وفى إطار إتفاقيات البحر المتوسط التى عقدها حليفاه فى الحلف الثلاثى بخصوص البحر المتوسط والبحر الأسود .

<u>ثانياً : الحلف الثلاثى Tripartite Alliance</u>

<u>(النظام البسماركى الثانى)</u>

عندما انهار وفاق الأباطرة الثلاثة إبان الأزمة البلقانية إتجه بسمارك إلى بناء نظام ثان للأحلاف يضم النمسا والمجر وإيطاليا. ولذلك عقد تحالفاً دفاعياً سرياً مع النمسا والمجر (عرف بإسم إتفاق بسمارك– اندراسى، وزير خارجية النمسا والمجر) سنة ١٨٧٩، وكان هذا الإتفاق موجهاً ضد روسيا. وقد نص على أنه فى حالة وقوع هجوم على إحدى الدولتين المتعاقدتين من جانب روسيا فإن الدولة الأخرى تساعد حليفتها بكل قوتها، أما إذا جاء الهجوم من دولة أخرى، فإن الدولة الأخرى تتعهد بالوقوف موقف الحياد المشوب بالود فقط. كان منطق بسمارك من وراء توقيع إتفاقية الحلف الثلاثى هو

أن روسيا ستشعر بأنها معزولة حينما تدرك أن هناك تحالفاً ألمانياً - نمساوياً مجرياً. ومن ثم فإنها ستطلب تجديد وفاق الأباطرة الثلاث. معنى ذلك إتفاقية سنة ١٨٧٩ كانت "في تفكير المستشار وسيلة للضغط على حكومة القيصر، ولإعادتها إلى المجال البسماركي." وهو ماحدث بالفعل سنة ١٨٨١، بعد أن سرب بسمارك إلى القيصر الروسي أنباء الإتفاقية السرية مع النمسا والمجر(١).

وقد دخلت إيطاليا الحلف الألماني - النمساوي المجري بموجب إتفاقية وقعت في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢، أوردنا نصها في الملحق الثالث من الكتاب. ربما يبدو غريباً أن تدخل إيطاليا في تحالف مع النمسا والمجر التي كانت لاتزال تضم أقاليم إيطالية محدودة. ولكنها كانت في حاجة إلى هذا التحالف لمساندتها في خلافها مع بابا روما ، والذي كان يهدد بالإستعانه بالأسرة الكاثوليكية الحاكمة في النمسا والمجر مما قد يؤثر على الأوضاع الداخلية في إيطاليا . هذا بالإضافة إلى الحصول على مساندة ألمانيا والنمسا والمجر لمشروعاتها الإستعمارية في البحر المتوسط . وكان هذا التحالف مهما أيضا للنمسا والمجر ، ولألمانيا . فبالنسبة للأولى فإنه يضمن لها تهدئة العناصر الإيطالية المطالبة بضم الأجزاء الإيطالية من النمسا والمجر، وبالنسبة للثانية فإنه سيجبر فرنسا على خوض حرب على جبهتين إيطالية وألمانية .

وقد نصت إتفاقية الحلف الثلاثي على أنه إذا هوجمت إيطاليا من جانب فرنسا ، فإنه يكون على ألمانيا والنمسا والمجر مساعدتها بكل قواهما . وتلتزم إيطاليا بالتعهد ذاته في حالة وقوع عدوان من فرنسا على ألمانيا لا يبرره تحرش مباشر . فإذا جاء العدوان من دولة أخرى يتعهد كلا الطرفين بالحياد المشوب بالود حيال حليفهما . وفي حالة الاشتراك في حرب يتعهد الأطراف بألا يعقدوا هدنة أو صلحا أو معاهدة إلا على أساس إتفاق متبادل مشترك . وتعهدت الدول المتعاقدة بحماية سرية هذه المعاهدة .

ويلاحظ هنا أنه رغم أن النمسا والمجر التزمت بمساعدة إيطاليا ضد فرنسا فإنها لم تلتزم بمساعدة ألمانيا ضد فرنسا. كذلك لم تتعهد إيطاليا بمساعدة النمسا والمجر ضد إحتمال عدوان روسي . ولم تتعهد ألمانيا بالشئ ذاته . وقد تجددت معاهدة التحالف الثلاثي بعد إنتهائها عام ١٨٨٦ وأكملت بإتفاقيتين تكميليتين الأولى بين ألمانيا وإيطاليا، والثانية بين النمسا والمجر وإيطاليا بشأن المسألة البلقانية . وما يهمنا هو الإتفاقية الألمانية الإيطالية ، فقد نصت على انه إذا هاجمت إيطاليا فرنسا في أوروبا بسبب توسع النفوذ الفرنسي في طرابلس ، فإن ألمانيا ستؤيدها بالقوة المسلحة . وهكذا تغيرت طبيعة التحالف

الثلاثي. فبعد أن كان تحالفا دفاعياً تحول إلى حلف هجومي حيث نص على إلتزام ألمانيا بتأييد إيطاليا إذا بادرت بالهجوم على فرنسا. وقد إستكمل بسمارك الحلقة بأن شجع توقيع ما عرف بإسم " إتفاقيات البحر المتوسط " (وكانت إتفاقيات سرية) . فقد تدخل لدى بريطانيا لإدخالها فى إطار التحالف الثلاثي . وقد كان لبريطانيا مصلحة فى هذا التقارب، لأنها كانت تواجه مصاعب مع فرنسا بعد إحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢، ومصاعب مع روسيا بسبب تهديد الروس للمضائق العثمانية . وبالفعل توصلت بريطانيا مع إيطاليا عام ١٨٨٧ إلى إتفاق سرى، بتشجيع من بسمارك ، أكد على رغبة الدولتين فى الإحتفاظ بالوضع القائم فى البحر المتوسط، وعلى أن إيطاليا ستؤيد بريطانيا فى المسألة المصرية، كما تؤيد بريطانيا إيطاليا فى شمال أفريقيا فى حالة غزوها من دولة ثالثة (أى فرنسا). وقد أنضمت النمسا والمجر للإتفاقية فى العام ذاته . كما عقدت أسبانيا إتفاقاً آخر مع إيطاليا بشأن الوضع القائم فى البحر المتوسط تعهدت بموجبه بعدم مساعدة فرنسا ضد إيطاليا أو النمسا والمجر أو ألمانيا سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . (راجع الشكل رقم ١/٥ ، وهو يشير إلى أسس نظام الحلاف البسماركى) .

حقق نظام الأحلاف البسماركى هيمنة ألمانيا على السياسة الأوروبية . فقد حصلت على تحالف دفاعى مع النمسا والمجر سنة ١٨٧٩، وعلى وعد من إيطاليا بالتأييد المسلح ضد فرنسا سنة ١٨٨١، وعلى وعد بالحياد من روسيا. ولذلك، يمكن القول أن البنيان الدولى قد تحول خلال تلك المرحلة إلى ما يشبه بنيان القطبية الواحدية القائم على الهيمنة الألمانية. من ناحية أخرى فقد تضمن النظام البسماركى شبكة معقدة من التحالفات المترابطة والمتضاربة معتمداً على القوة الألمانية، وعلى المهارة الدبلوماسية للمستشار بسمارك. فقد تضمنت الأحلاف البسماركية إلتزامات متناقضة. فبينما إلتزمت ألمانيا، بموجب معاهدتها مع النمسا والمجر سنة ١٨٧٩، بمساعدة الأخيرة فى حالة وقوع عدوان روسى عليها فإنها تعهدت بموجب إتفاقية إعادة الضمانات بالوقوف على الحياد فى حالة وقوع حرب روسية – نمساوية مجرية. ومن ثم فرغم قوة هذا النظام إلا أنه لم يكن يستند إلى أسس هيكلية ثابتة. وكان يعتمد إلى حد كبير على قدرة بسمارك على إخفاء التحالفات المتناقضة. ولذلك، فإنه بمجرد خروج بسمارك من الحكم سنة ١٨٩٠ انهار هذا النظام .

المبحث الثانى

الأزمة البلقانية وظهور الدول الجديدة

شهدت منطقة البلقان سنة ١٨٧٥ أزمة دولية جديدة قدر لها أن تنتج آثارا عميقة على تطور السياسة الدولية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. فمن المعروف أن قبضة الدولة العثمانية على شعوب البلقان زادت ضعفا بعد حرب القرم. ومع قدوم عام ١٨٧٥ ظهرت عوامل جديدة فى منطقة البلقان، أهمها تعاظم النشاط النمساوى - المجرى والروسى فى تلك المنطقة. فقد بدأت النمسا والمجر فى الظهور فى جنوب البلقان منذ سنة ١٨٦٧ فى إطار سياسة "الإتجاه شرقاً" Drang nach osten التى هدفت بها تعويض خسائرها الإقليمية فى وسط أوروبا، وتأمين طرق تجارتها الخارجية. فمنذ أن فقدت النمسا والمجر الأراضى الإيطالية أصبحت إمبراطورية شبه حبيسة فى عصر كانت البحار فيه أهم وسائل الإتصال الدولى. فلم يعد لها على البحر إلا ساحل دالماسيا على البحر الأدرياتى، وهو شريط من الأرض يحاصره إقليم البوسنة والهرسك الخاضع للسلطة العثمانية، ويقع به ميناء تريستا، والذى كانت إيطاليا تطالب به. وكان على التجارة النمساوية أن تعبر نهر الدانوب متجهة نحو البحر الأسود ومنه إلى البحر المتوسط. ومن ثم، سعت إلى تأمين وجودها على ساحل دالماسيا بالإضافة إلى تقوية نفوذها فى المناطق التى تمر بها تجارتها الخارجية(٧). أما روسيا فكانت قد أكملت معظم توسعاتها الإستعمارية فى آسيا الوسطى، كما نعمت بفترة هدوء نسبى أتاح لها بناء قوة عسكرية فعالة بعد هزيمتها فى حرب القرم. كان هدف روسيا هو أن تحل محل الدولة العثمانية فى منطقة البلقان، وأن تسيطر على المضائق العثمانية، أو على الأقل تعديل إتفاقية لندن الثانية بخصوص وضعية المضائق. وفى هذا الإطار سعت روسيا إلى تشجيع الشعوب السلافية الأرثوذكسية فى البلقان على الثورة على الحكم العثمانى، ودعت إلى إنشاء حركة "الجامعة السلافية" Pan-Slauism التى تضم الشعوب السلافية فى البلقان فى دولة واحدة تحت النفوذ الروسى(٨).

من الواضح أن المصالح الروسية والنمساوية المجرية فى البلقان كانت متعارضة. فالهيمنة الروسية على البلقان تعنى تضاؤل النفوذ النمساوى - المجرى فى المنطقة. كذلك، فإن الدعاية الروسية لإثارة حركة القوميات البلقانية ضد الدولة العثمانية كانت

تضر النمسا والمجر بحكم أنها دولة متعددة القوميات، ذلك أن نجاح الأفكار القومية في البلقان يؤدى إلى إمتداد آثارها إلى الإمبراطورية ذاتها.

ومما زاد الأمر تعقيداً أن منطقة البلقان ذاتها كانت تضم عدة إمارات سلافية متناقضة المصالح، وإن جمعها مؤقتاً رابطة العداء للدولة العثمانية. فكانت هناك إمارة صربيا برئاسة الأمير ميخائيل أوبرينوفيتش Obrenovic. وكانت هذه الإمارة بموجب معاهدة أدرنه سنة ١٨٢٩ تتمتع بالحكم الذاتى فى إطار الدولة العثمانية، وقد شجع نجاح حركة الوحدتين الإيطالية والألمانية إمارة صربيا على أن تلعب دور الموحد للشعوب السلافية الجنوبية (اليوجوسلافية) على غرار الدور الذى لعبته بيدمونت وبروسيا. ولذلك شجعت العناصر السلافية الجنوبية فى الدولة العثمانية (البوسنة والهرسك، والمونتنجرو، ومقدونيا) وفى الإمبراطورية النمساوية المجرية (الكروات، والسلوفين) على الإنفصال وتكوين دولة تحت زعامتها. ومن المنطقى أن حركة صربيا قد وضعتها فى صدام مباشر مع الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية.

وفى بلغاريا كان رجال الدين الأرثوذكس والمثقفون يغذون نزعات التمرد ضد الدولة العثمانية، حتى أنهم كانوا يهددون بإحراق القرى التى لا تؤيدهم، وكونوا لجاناً إقليمية تقودها لجنة مركزية لتنظيم حركة التمرد ضد الدولة العثمانية. وكانت روسيا تغذى النزعات الإنفصالية البلغارية. وقد حاولت الدولة العثمانية أن ترضى تلك النزعات بإعطاء الكنيسة البلغارية إستقلالاً عن الكنيسة الأرثوذكسية فى القسطنطينية.

وقد تصادف أن إقليم البوسنة والهرسك كان يمر بأزمة إقتصادية طاحنة سنة ١٨٧٥ نتيجة سوء المحصول فى تلك السنة، بالإضافة إلى تذمر السكان من نظام الضرائب العثمانى. وقد سعت روسيا والنمسا والمجر إلى الإفادة من التذمر السياسى السائد فى إقليم البوسنة والهرسك. فقام إمبراطور النمسا والمجر بزيارة تفقدية لساحل دالماسيا على طول حدود البوسنة والهرسك، كإشارة إلى شعب الإقليم بأن الإمبراطورية ستسانده ضد الدولة العثمانية. كذلك لعب عملاء روسيا دوراً هاماً فى حث سكان البوسنة والهرسك بالإضافة إلى البلغار على الثورة ضد الدولة العثمانية.

وفى أغسطس عام ١٨٧٥ إندلعت الثورة ضد الدولة العثمانية فى البوسنة والهرسك. وسرعان ما إمتدت الثورة إلى إقليم بلغاريا. ولكن الدولة العثمانية بادرت بسحق الثورتيين. إزاء ذلك أعلنت صربيا وإمارة المونتنجرو (الجبل الأسود) الحرب على الدولة

العثمانية فى مايو عام ١٨٧٦. ولكن الدولة العثمانية أنزلت هزيمة ساحقة بالجيش الصربى فى معركة الكسيناتز فى أغسطس علم ١٨٧٦ وكادت تستولى على بلجراد عاصمة صربيا، ولكنها توقفت حتى لا تفسح المجال أمام التدخل الأوروبى لحماية صربيا خاصة أن الدولة العثمانية كانت تمر بأزمة سياسية داخلية تتمثل فى عزل السلطان عبد العزيز وتولية السلطان مراد الخامس، الذى سرعان ما تبين عجزه العقلى، مما أدى إلى خلعه وتعيين السلطان عبد الحميد الثانى سلطاناً على الدولة العثمانية فى أغسطس عام ١٨٧٦.

وجدت روسيا فى هذه الأزمة فرصة لتنفيذ مخططها القديم للسيطرة على أملاك الدولة العثمانية فى البلقان، كما أنها لم تكن لتقبل هزيمة صربيا والمونتنجرو على يد الدولة العثمانية لأن هذه الهزيمة تعنى ضربة قاصمة لنفوذها فى البلقان، وفى الوقت ذاته فإن روسيا لم تكن بقادرة على التدخل فى هذه الأزمة متجاهلة بريطانيا والنمسا والمجر لأنها ملتزمة بعد حرب القرم بمعاهدة باريس عام ١٨٥٦. ولذلك إكتفت بأن أعلنت فى نوفمبر عام ١٨٧٦ أنه إذا لم تتفق الدول الكبرى لفرض برنامج إصلاح لصالح الشعوب المسيحية فى البلقان على السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى فإنها ستتدخل بمفردها.

كذلك كانت إمبراطورية النمسا والمجر تتطلع إلى ضم البوسنة والهرسك، وظهير ساحل دالماسيا النمساوى على البحر الأدرياتى، ولكنها لم تكن ترغب فى نمو الحركة السلافية التى كانت تتزعمها روسيا لأن ذلك يهددها مباشرة. فكانت النمسا والمجر أمام تناقض بين مطامعها فى الاستيلاء على أراضى جديدة فى البلقان، ومخاوفها من أن يؤدى إضعاف النفوذ العثمانى فى البلقان إلى تفاقم حركة القوميات السلافية، حيث أنها كانت تضم قوميات سلافية أيضاً. أما بالنسبة لبريطانيا، فقد تبلورت سياستها فى المحافظة على كيان الدولة العثمانية، وعدم السماح بأى توسعات روسية فى تلك الدولة، مع تقوية الوجود البريطانى سواء داخل الدولة العثمانية أو على تخومها.

ولم يكن لألمانيا من مصلحة فى الأزمة البلقانية سوى أن تمنع إحتمالات الصدام بين حليفتيها روسيا والنمسا والمجر. فقد عقدت ألمانيا عام ١٨٧٣ وفاق الأباطرة الثلاث مع هاتين الدولتين كأداة لعزل فرنسا. ولكن الأزمة البلقانية هددت بحدوث مواجهة بين روسيا والنمسا والمجر. ولذلك فإنه بمجرد نشوب الأزمة أكدت ألمانيا لروسيا حيادها الودى فى تلك الأزمة.

لم يكن من الممكن أن تقف روسيا ساكنة أمام هزيمة صربيا في أغسطس عام ١٨٧٦. ولذلك حاولت بريطانيا منع روسيا من التدخل من خلال تطوير إطار دولي يسمح بحل الأزمة البلقانية، ويمنع التدخل الروسي في آن واحد. ومن ثم قررت الدول الأوروبية الكبرى عقد مؤتمر دولي في استانبول في ٢٣ ديسمبر عام ١٨٧٦ للنظر في وضع شروط الصلح بين الدولة العثمانية وصربيا وفي تحسين أوضاع الولايات المسيحية الخاضعة للدولة في أوروبا.

وقد صادف قرار عقد المؤتمر عزل السلطان مراد الثاني وتولي عبد الحميد الثاني مقاليد السلطة في الدولة العثمانية في أغسطس عام ١٨٧٦. ولكي يقطع عبد الحميد الثاني الطريق أمام تدخل الدول الأوروبية بادر بإعلان أول دستور عثماني في ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦، وبموجب الدستور تم تشكيل أول برلمان في تاريخ الدولة العثمانية (مجلس المبعوثان) يتيح للشعوب التابعة للدولة العثمانية، وبالذات الشعوب السلافية فرصة التعبير عن مطالبها. وقد إستمر هذا البرلمان حتى فبراير عام ١٨٧٨ حينما أصدر عبد الحميد الثاني قرار بتعطيله بعد تصاعد الإنتقادات في البرلمان لممارساته التي أدت إلى هزيمة الدولة العثمانية أمام روسيا فيما بعد.

وقد اجتمع المؤتمر الدولي الأوروبي في استانبول. ولكن المؤتمر اختتم أعماله في يناير عام ١٨٧٧ دون التو صل إلى تسوية بعد أن رفض مدحت باشا، الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) العثماني إقتراح تعيين حاكم مسيحي لبلغاريا[٩].

نتيجة لفشل مؤتمر استانبول شرعت روسيا في التحضير للتدخل العسكري في الأزمة البلقانية. ولكي تضمن روسيا أن لا تصطدم بالنمسا والمجر فقد عقدت معها معاهدة سرية في يناير عام ١٨٧٧ تعهدت النمسا والمجر بموجبها بالإحتفاظ بالحياد الودي في حالة نشوب حرب روسية عثمانية، وبأن تعمل لإبعاد إمكانية تدخل دولة ثالثة (أي بريطانيا). وفي نظير ذلك حصلت على وعد باحتلال البوسنة والهرسك إذا إنتصرت روسيا في الحرب. وبعد رفض جديد من جانب الدولة العثمانية لمطالب الدول الكبرى بالنسبة للشعوب المسيحية في البلقان أعلنت روسيا الحرب ضد الدولة العثمانية. وقد أكدت روسيا في إعلان الحرب أنها لا تنوي الاستيلاء على استانبول أو المطالبة بإعادة النظر في موضوع المضائق وكان ذلك في الواقع رسالة موجهة إلى بريطانيا لطمأنتها حتى لا تتدخل إلى جانب الدولة العثمانية.

فى أبريل عام ١٨٧٧ دخلت القوات الروسية إمارة رومانيـــا (الأفـــلاق والبغـــدان) بموافقة من حكومة بوخارست ، ووصلت إلى نهر الدانوب ولكنها واجهت مقاومة عنيفـــة من القوات العثمانية فى قلعة بلفنا، وبعد أن قضت على تلك المقاومة عبرت إلى البلقـــان ووصلت إلى سهل أدرنه وبدأت فى الزحف على استانبول فى يناير عـــام ١٨٧٨. كذلـــك شنت روسيا حرباً موازية على الدولة العثمانية فى الأناضول. وقد طلبت الدولة العثمانيـــة عقد هدنة، ولكن روسيا تباطأت فى قبول الطلب العثمانى، وطورت هجومها. إزاء ذلـــك وجه دزرائيلى، رئيس وزراء بريطانيا، إنذاراً لروسيا بأن بلاده لا توافق علـــى احتـــلال استانبول وأرسلت أسطولها الحربى إليها. كما طالبت النمسا والمجـــر، روســـيا بـــأن لا تفرض على الدولة العثمانية شروطاً للصلح إلا بعد إستشارة الـــدول الأوروبيـــة. نتيجـــة الإنذار البريطانى، وافقت روسيا على هدنة أدرنه ودخلت فـــى مفاوضـــات مـــع الدولـــة العثمانية إنتهت بعقد معاهدة سان إستيفانو فى مارس عام ١٨٧٨[١٠].

نصت معاهدة سان إستيفانو على إستقلال إمارة الجبل الأسود، وصربيا ورومانيـــا، وعلى تكوين إمارة بلغاريا المستقلة ذاتياً ممتدة من نهر الدانوب حتى بحر إيجه ومشـــتملة على جزء من مقدونيا وعلى منطقة الروميللى[١١]، على أن تدفع الإمـــارة مبلغـــاً محـــددا للدولة العثمانية ويصبح حاكمها من أهالى بلغاريا، مع جلاء القوات العثمانية عن بلغاريـــا وبقاء القوات الروسية فيها لمدة عامين، كما تدفع الدولة العثمانيـــة لروســـيا تعويضـــات حربية. ونصت المعاهدة على أنه لما كانت الدولة العثمانيـــة عـــاجزة عـــن دفـــع تلـــك التعويضات، فإن روسيا تضم بسارابيا إليها (التى اقتطعت منها بموجب صلح باريس عـــام ١٨٥٦) مقابل ضم إقليم دوبرجه لرومانيا التى اقتطع منها إقليم بسارابيا، كما تضم كذلـــك أردهان وقارص، وباطوم، وبايزيد إلى روسيا. كذلك نصت معاهدة سان إســـتيفانو علـــى حرية الملاحة للسفن التجارية فى المضائق العثمانية سواء وقت الحرب أو وقـــت السـلم. ويعقب محمد فريد على تلك الإتفاقية فى كتابه تاريخ الدولة العلية العثمانيـــة، قـــائلاً أنـــه بمعاهدة سان إستيفانو فإن روسيا محت الوجود السياسى الإقليمى للدولـــة العثمانيـــة فـــى أوروبا تقريباً، ولم يبق لها إلا أربع أقاليم حبيسة لا إتصال لها إلا بطريق البحر أو عـــبر طرق ضيقة تمر بين أراضى صربيا والجبل الأسود يسهل قطعها. وهـــذه الأقـــاليم هـــى استانبول وضواحيها، ومدينة سالونيك، ومنطقة أبيروس، والبوسنة والهرسك[١٢].

لم يكن متصوراً أن تقبل بريطانيا معاهدة سان ستيفانو. فقد أنشأت المعـــاهدة دولـــة بلغاريا العظمى والتى كانت فى الواقع ذراعاً روسياً فى قلب الدولة العثمانيـــة، كمـــا أن

روسيا استولت على مناطق آسيوية فى الدولة العثمانية تستطيع منها تهديد شمال العـــراق والهند والخليج العربى. إزاء ذلك هددت بريطانيا روســـيا بـــالتدخل وقـــامت باســـتدعاء الإحتياطى الإنجليزى. وقد أجبر ذلك روسيا على الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا ومـــع النمسا والمجر. وقد إنتهت تلك المفاوضات بتوقيع إتفاقيتين مع الدولتيـــن. وقـــد عدلـــت الإتفاقيتان من شروط معاهدة سان إستيفانو مما يحد من سيطرة روسيا ويحمـــى مصـــالح بريطانيا والنمسا والمجر. فقد نصت الإتفاقيتان على أن تنشأ إمارتين فى أراضى بلغاريـــا، وهى إمارة بلغاريا ذات الإستقلال الذاتى، وإمارة الروميللى وتبقى تحت النفوذ العثمـــانى، كما أعيدت للدولة العثمانية بعض أملاكها الآسيوية وبالذات مدينة بايزيد ، نظـــراً لأنـــها كانت تشكل الطريق المؤدى إلى نهر الفرات . وتعهدت روسيا بعدم إجراء أى توســـعات فى المستقبل .

ماذا كان موقف المستشار بسمارك من هذه التطورات؟ حاول بســـمارك أن يحمـــى كيان وفاق الأباطرة الثلاث بالتوفيق بين روسيا، والنمسا والمجر. فعرض علـــى النمســـا والمجر احتلال البوسنة والهرسك بموافقة روسيا. ولكن النمسا والمجـــر رفضـــت هـــذا العرض ما لم يكن مقروناً بقبول جميع الدول، بما فى ذلك الدولة العثمانية، كمـــا حـــاول بسمارك أن يلعب دوراً فى الأزمة يؤكد الهيمنة الألمانية. ولذلك دعى إلى مؤتمر دولـــى يعقد فى برلين. وبالفعل عقد مؤتمر برلين من ١٥ يونيو حتى ١٣ يوليو من عـــام ١٨٧٨، وحضرته بريطانيا، وروسيا، والنمسا. والمجر، وألمانيا، والدولة العثمانية، وفرنسا. وقـــد دخلت الدول الكبرى فى هذا المؤتمر فى مناقشات مطولة إنتهت إلى إتفاقية برليـــن عـــام ١٨٧٨ وهى إتفاقية تعيد تأكيد الأسس الرئيسه للإتفاقية الروسية – البريطانية ، والإتفاقيـــة الروسية – النمساوية المجرية مع بعض الإضافات .

ويمكن تلخيص أهم بنود إتفاقية برلين الموقعة فى ١٣ يوليو عـــام ١٨٧٨ (والتـــى أوردنا نصها فى الملحق الرابع من هذا الكتاب) فيما يلى :

١- تصبح بلغاريا إمارة مستقلة ذاتياً تحت السيادة العثمانية وتكون لها حكومـــة مســـيحية منتخبة.

٢- يفصل إقليم الروميللى الشرقى الواقع جنوب بلاد البلقـــان عـــن بلغاريـــا، ويوضـــع الروميللى الشرقى تحت النفوذ السياسى والحربى المباشر للدولة العثمانيـــة، ويعيـــن السلطان العثمانى حاكماً مسيحياً لهذا الإقليم ، وترابط فيه القوات العثمانية.

٣- يعاد إقليم مقدونيا للدولة العثمانية.

٤- وضع البوسنة والهرسك وإقليم نوفى بازار Novi Bazar تحت إشراف الإمبراطورية النمساوية المجرية على أن تظل الإدارة العثمانية فى إقليم نوفى بازار، وتديره النمسا والمجر مؤقتاً.

٥- إستقلال صربيا والجبل الأسود ورومانيا، على أن تحصل روسيا من رومانيا على إقليم بسارابيا.

٦- تتنازل الدولة العثمانية عن مدينتى قارص وأردهان لروسيا وتسترد بايزيد وتصبح باطوم ميناء حرا.

٧- تتعهد الدولة العثمانية بإجراء إصلاحات فى أرمينيا وحمايتها.

٨- تدخل الدولة العثمانية واليونان فى مفاوضات بهدف تعديل الحدود بينهما.

٩- تتعهد الدولة العثمانية بمنح حرية الإعتقاد الدينى فى الدولة، وأن لا تكون عقيدة المواطن العثمانى عقبة أمامه فى التمتع الكامل بالحقوق الدينية والسياسية.

١٠- حق قناصل الدول الأوروبية فى حماية رعاياهم.

١١- حرية الملاحة فى نهر الدانوب.

١٢- إعطاء إقليم تساليا لليونان.

إذا كانت إتفاقية برلين عام ١٨٧٨ قد سوت الأزمة البلقانية، فإن مجموعة التفاعلات الناشئه عن تلك الأزمة قد إستمرت تؤثر فى تطور السياسة الدولية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. فقد أنتجت الأزمة مجموعة من القوى والمتغيرات التى ظلت تتفاعل بشكل معين أدى إلى نشوب تلك الحرب حتى أنه يمكن القول أن الأزمة البلقانية كانت هى المقدمة البعيدة لنشوب الحرب العالمية الأولى.

وفى هذا الصدد يمكن إستخلاص النتائج الأساسية التالية للأزمة البلقانية :

أولاً : ظهور الدول البلقانية الجديدة :

فقد اعترفت الدولة العثمانية فى إتفاقية برلين عام ١٨٧٨ بإستقلال صربيا، ورومانيا عنها بشكل نهائى. وقد أعطى ذلك الإستقلال دفعة قوية لدولة صربيا لأنها كانت، تحاول أن تلعب دور الموحد للشعوب السلافية الجنوبية. ويقصد بذلك الشعوب السلافية فى الجبل

الأسود ، والبوسنة والهرسك ، وأقاليم سلوفينيا ، وكرواتيا التابعة للنمسا والمجر ، وأقليم مقدونيا التابع للدولة العثمانية . ومع نمو حركة القومية الصربية ، كان من الضروري أن يؤدى ذلك إلى صدام بين صربيا والنمسا والمجر . كذلك فقد نشأت مملكة رومانيا ولكنها فقدت مرة أخرى إقليم بسارابيا لصالح روسيا. وظلت تلك المشكلة تؤثر في العلاقات الرومانية – الروسية لفترة طويلة من الزمن. كذلك فإن إستقلال هذه الدول أوجد قوى سياسية جديدة فى البلقان يصعب على الدول الكبرى ضبط سلوكها، كما سنرى فيما بعد.

ثانياً: إضعاف الدولة العثمانية:

فقدت الدولة العثمانية حوالى ١٦٦ ألف كيلو متر مربع من أراضيها في أوروبا (صربيا والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود)، وحولى ٤٦ ألف كيلو متر مربع من أراضيها فى الأناضول (قارص، وأردهان، وبايزيد). كذلك فقدت الدولة العثمانية جزيرة قبرص لصالح بريطانيا. فقد إنتهزت بريطانيا فرصة نشوب الأزمة البلقانية لكى تدفع الدولة العثمانية نحو التنازل عن قبرص خلال تلك الفترة العصيبة التى كان يتم خلالها الإعداد لمؤتمر برلين. وكانت استانبول معرضة لإجتياح روسيا. ففى ٤ يونيو عام ١٨٧٨ إتفقت بريطانيا مع الدولة العثمانية على أنه فى حالة إتخاذ مؤتمر برلين قرار باستيلاء روسيا على قارص، وأردهان وباطوم، أو أحداها، وحاولت روسيا التوسع مرة أخرى في الأراضى العثمانية فى الأناضول، فإن بريطانيا ستستخدم القوة العسكرية لحماية الأراضى العثمانية. ومقابل ذلك تتعهد الدولة العثمانية بأن تحمى المسيحيين وغيرهم من رعاياها القاطنين فى بلادها. وتستولى بريطانيا على جزيرة قبرص وتدير أمورها. وقد نفذ هذا الإتفاق بعد ذلك بقليل. وفى أول يوليو وقعت بريطانيا والدولة العثمانية إتفاقاً سرياً يحدد شكل إدارة الجزيرة، وينص على إعادة الجزيرة إلى الدولة العثمانية إذا جلت روسيا عن قارص وباطوم. ولما كانت بريطانيا قد حرصت على ضم المدينتين إلى روسيا نهائياً في مؤتمر برلين، فقد أصبح وجودها فى قبرص وجوداً دائماً[١٣].

وقد اعتبرت فرنسا الإتفاقية البريطانية العثمانية بمثابة ضربة موجهة لنفوذها في البحر المتوسط. فطالبت بريطانيا بالموافقة على حرية فرنسا فى التصرف في تونس. وبالفعل وافقت بريطانيا على ذلك، كما إتفقتا على أن يكون لكل منهما نفوذ متساو في مصر (الرقابة البريطانية الفرنسية على المالية المصرية). وتطور الأمر إلى إحتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١ وإحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢.

وقد اتضح ضعف الدولة العثمانية من ناحية أخرى من داخلها. ذلك أن الاذلال الذى لقيته الدولة العثمانية فى مؤتمر برلين أدى بالسلطان عبد الحميد إلى محاولة صيانة تماسك ما بقى من الدولة عن طريق اللجوء إلى القوة. فبدأ يحكم بطريقة مطلقة. فكان ذلك بداية تمرد جمعية الإتحاد والترقى، والتى أطاحت بحكم السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨. كذلك، تفاقمت الأزمات المالية للدولة العثمانية، واضطرت إلى اللجوء إلى الإقتراض لمواجهة تلك الأزمات. وفى ديسمبر سنة ١٨٨١ وافقت الدولة على وضع ميزانيتها العامة تحت إدارة "محاسبى إدارة الدين العثمانى" المكون من ممثلين للدول الدائنة بعد أن عجزت عن دفع فوائد الديون. وبلغ من ضعف الدولة أن قامت بلغاريا بضم أقليم الروميللى الشرقى إليها عام ١٨٨٥ دون أن تحرك الدولة العثمانية ساكناً، بل أنها وافقت على ذلك بعد موافقة بريطانيا[١٤]. وقد عبر السلطان عبد الحميد الثانى فى مذكراته عن الضعف الذى وصلت إليه الدولة بقوله، "أدت هزيمتنا فى تلك الحرب وضياع قسم من أراضى إمبراطوريتنا إلى إنحطاط روحى... لقد أصبح من المستحيل إنقاذ الأمة من القنوط الذى وقعت فيه"[١٥].

ثالثاً : توجه الدولة العثمانية نحو ألمانيا :

كان غدر الدول الأوروبية الثلاث (روسيا، والنمسا والمجر، وبريطانيا) بالدولة العثمانية فى مؤتمر برلين وخروج ألمانيا من المؤتمر دون الحصول على أراضى عثمانية من العوامل التى دفعت السلطان عبد الحميد إلى التقرب من ألمانيا، ومحاولة الإفادة من تقدمها العلمى والعسكرى. وكان ذلك نواة التحالف العثمانى الألمانى فى الحرب العالمية الأولى.

رابعاً: إزدياد النفوذ النمساوى المجرى وتراجع النفوذ الروسى فى البلقان : [١٦]

رغم أن الأزمة البلقانية بدأت بتحريض من روسيا الراغبة فى السيطرة على البلقان إلا أنها قد إنتهت بضرب النفوذ الروسى فى البلقان، وصعود النمسا والمجر على حساب روسيا. فقد أغرى حصول النمسا والمجر على البوسنة والهرسك حكومتها على توسيع نفوذها فى البلقان. ومع بداية عام ١٨٨١ حصلت على نفوذ واسع فى صربيا، ورومانيا، وبلغاريا، على حساب روسيا. ففى صربيا وقع الأمير ميلان أوبرنوفيتش معاهدة سرية مع النمسا والمجر وضعت صربيا تحت الحماية النمساوية المجرية الفعلية، وجعلت سياسة صربيا الخارجية خاضعة للنمسا والمجر. مقابل ذلك ساعدت النمسا والمجر أمير صربيا

على الحصول على لقب ملك ودافعت عن إستقلال صربيا حينما تهدد هذا الإستقلال نتيجة للحرب البلغارية الصربية عام ١٨٨٥، والتى نشبت بسبب ضم بلغاريا للروميلى الشرقى. وكان الملك أبرونوفيتش متهالكاً تحت أقدام إمبراطورية النمسا والمجر حتى أنه عرض عليها فى عام ١٨٨٦ التنازل عن حقوقه فى العرش للإمبراطور فرانسوا جوزيف نظير تعويض مادى.

وفى رومانيا (التى كان يحكمها أمير من أسرة هوهنزليرن)، وقعت حكومتها تحالفاً دفاعياً مع النمسا والمجر ضد روسيا خاصة أن الرومانيين كانوا يشعرون بالغضب لاستيلاء روسيا على بسارابيا.

أما فى بلغاريا فقد بدأت روسيا تفقد نفوذها بسرعة شديدة. فقد واجهت السيطرة الروسية مقاومة وطنية شديدة بعد أن ظهر إتجاه روسيا إلى الهيمنة على بلغاريا. ونجح البرلمان البلغارى فى تعيين أمير على بلغاريا معاد لروسيا ومؤيد للنمسا والمجر، هو الأمير دى ساكس بورج، وبذلك فقدت روسيا المكسب الوحيد الذى حصلت عليه فى مؤتمر برلين فى منطقة البلقان.

<u>خامساً : تفكك وفاق الأباطرة الثلاث :</u>

رغم أن مؤتمر برلين أسفر عن مكاسب إقليمية لروسيا إلا أنها كانت أقل مما كانت تتوقعه روسيا. فقد قسمت البلقان طبقاً لأهداف السياستين البريطانية والنمساوية المجرية. كما أنه بعد أن علمت روسيا بضم قبرص لبريطانيا بدا أن الصفقة التى عقدت فى برلين بمثابة هزيمة سياسية لها. وقد وجه القيصر الروسى اللوم لألمانيا لعدم وقوفها بجانبه، وبدأ يتشكك فى جدوى وفاق الأباطرة الثلاث. وقد عبر قيصر روسيا، الكسندر الثانى، عن ذلك بقوله "أن مؤتمر برلين كان بمثابة تحالف أوروبى تحت زعامة الأمير بسمارك ضد روسيا"(١٧). وكان ذلك هو مقدمة توجه روسيا نحو فرنسا كحليف بديل.

<u>سادساً : اتجاه الدولة العثمانية إلى تبنى مشروع الجامعة الإسلامية :</u>

أدى تكالب الدول المسيحية على الدولة العثمانية فى مؤتمر برلين إلى إتجاه السلطان عبد الحميد الثانى إلى تقوية الدولة عن طريق الاعتماد على الشعوب الإسلامية. وفى هذا الإطار، تبنى مشروع الجامعة الإسلامية الذى كان جمال الدين الأفغانى ينادى به. وكان الأفغانى قد طرح مشروع الجامعة الإسلامية لمواجهة التكالب الإستعمارى على العالم الإسلامى. وكان يقصد بالجامعة الإسلامية بناء إطار مؤسسى للعلاقات بين البلدان

الإسلامية أساسه "بقاء كل حاكم فى منصبه على شريطة المحافظة على الآخرين والاتحاد والتعاون لدرء العدوان. ويتحقق ذلك بأن يعقد حكام الدول الإسلامية مجموعة من المحالفات المدنية والحربية. فإذا تمت تلك المحالفات، فإنه يمكن الإعتراف لأقوى دولة إسلامية برياسة العالم الإسلامى. فيما بعد"[١٨]. ولما قويت حركة الجامعة الإسلامية دعا عبد الحميد الثانى الأفغانى للإقامة فى القسطنطينية ودعمه مالياً ودعائياً. وفى هذا الإطار سعى عبد الحميد الثانى إلى تقوية الخلافة الإسلامية كرمز لوحدة المسلمين، وإلى الإهتمام برعاية الحج من خلال إنشاء خط سكة حديد الحجاز الذى افتتح سنة ١٩٠٨.

وقد أوضح السلطان عبد الحميد مفهومه للجامعة الإسلامية بقوله:

> "يجب علينا أن نقوى صلتنا بالبلدان الإسلامية، وأن يكون التقارب أحسن مما عليه الآن، ولا أمل لنا بالمستقبل إلا بالوحدة، فإن بقاء الوحدة الإسلامية يعنى بقاء انجلترا وفرنسا وروسيا وهولندا تحت تهديدنا، حيث إن كلمة واحدة من الخليفة تكفى لإعلان الجهاد فى البلدان الإسلامية الواقعة تحت تهديد هذه الدول ٥٠ ولابد أن يأتى يوم يقوم فيه المؤمنون قومة رجل واحد يحطمون أغلالهم"[١٩].

كان السلطان عبد الحميد يهدف من تبنى مشروع الجامعة الإسلامية إلى تحقيق عدة أهداف. فهو يريد تثبيت مركزه فى أذهان رعاياه المسلمين عموماً والعرب خصوصاً، وتأكيد أنه الخليفة الشرعى، مما يكسبه ولاء ملايين المسلمين لعرشه. وفى الخارج كان يرمى إلى تحصين مركز الدولة العثمانية تجاه الدول الأوروبية المتعطشة لاستلاب أجزاء إمبراطوريته. وهذا التحصين يأتيه من ولاء المسلمين المقيمين خارج مملكته فى البلقان والمناطق التابعة لروسيا وبريطانيا وفرنسا. ومما لاشك فيه إن أى نجاح تصيبه هذه السياسة كان لابد أن يزيد مركزه قوة فى الميدان الدولى[٢٠]، ومن ثم فإن السلطان عبد الحميد كان يستخدم فكرة الجامعة الإسلامية لتدعيم حكمه، وبالذات بعد فقدان الدولة العثمانية لأملاك هائلة فى منطقة البلقان.

ماذا كان رد فعل الدول الإسلامية والمفكرين والقادة السياسيين فى الدول الإسلامية تجاه دعوة السلطان عبد الحميد؟ كانت أغلبية الدول الإسلامية فى ذلك الوقت منشغلة بقضية مقاومة الأطماع الإستعمارية الأوروبية. ومن ثم فإنها لم تكن بقادرة على الإسهام

فى دعوة الجامعة الإسلامية. ولكننا نلاحظ أن الشعوب الإسلامية الخاضعة للإستعمار الغربى آنذاك، وبالذات مسلمى الهند وشعوب شمال أفريقيا، قد أيدت الجامعة الإسلامية كأداة للخلاص من الإستعمار. أما الشعوب الإسلامية التابعة للدولة العثمانية، فلم تتحمس لدعوة الجامعة الإسلامية نظراً لتعرضها لمساوىء الحكم العثمانى. فقد أيد المصريون دعوة الجامعة الإسلامية بينما عارضت شعوب المشرق العربى دعوة الجامعة الإسلامية، نظراً لقوة التيار العربى فى تلك المنطقة. ولعل ذلك يفسر عدم تعاطف المصريين مع الثورة العربية ضد الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى. كذلك فقد عارضت الحكومة الفارسية الدعوة نتيجة التنافس التاريخى بين الدولتين الفارسية والعثمانية.

كذلك فقد تبلورت أربعة تيارات فكرية. الأول تيار وطنى ينادى بالتركيز على الهوية الوطنية المحلية، وكان يمثله أحمد لطفى السيد فى مصر، والثانى تيار عربى ينادى بالقومية العربية، وكان يمثله نجيب عازورى فى لبنان. والثالث تيار إسلامى، يمثله عبد الرحمن الكواكبى. أما التيار الرابع يمثله مصطفى كامل ومحمد فريد زعيما الحزب الوطنى فى مصر. عارض أحمد لطفى السيد فكرة الجامعة الإسلامية وقدم بديلاً عنها فكرة القومية المصرية، فقد كتب فى جريدة الجريدة الناطقة بلسان حزب الأمة عام ١٩١٣ مؤكداً أن واقع العالم الإسلامى الخاضع للإستعمار يجعل من الصعب تطبيق فكرة الجامعة الإسلامية، والتى وصفها بأنها دعوة إستعمارية، أو قبول قاعدة أن أرض الإسلام وطن لكل المسلمين، وأنه "لم يبق إلا أن يحل محل هذه القاعدة المذهب الوحيد المتفق مع أطماع كل أمة شرقية لها وطن محدود، وذلك المذهب هو مذهب الوطنية المصرية"(٢١). أما التيار القومى العربى الذى تبلور فى الشام فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فقد كان يرمى إلى إحياء الفكرة العربية كبديل للفكرة الإسلامية تأسيساً على أن تلك الفكرة لا تعطى دوراً للمسيحيين فى بناء الدولة وتطويرها. كذلك عارض عبد الرحمن الكواكبى فكرة التفاف المسلمين حول الدولة العثمانية، ودعا إلى إحياء الخلافة الإسلامية، ولكن فى إطار عربى. أما مصطفى كامل، زعيم الحزب الوطنى، فقد أيد دعوة الجامعة الإسلامية، ودعا المصريين إلى الالتفاف حول الدولة العثمانية ونصرتها، كما استمر محمد فريد، خليفة مصطفى كامل فى رئاسة الحزب الوطنى، فى الدفاع عن الجامعة الإسلامية(٢٢).

وعلى أى حال فلم يقدر لفكرة الجامعة الإسلامية أن تخرج إلى حيز التطبيق الفعلى، وجاءت حركة الاتحاد والترقى التى وصلت إلى السلطة فى الدولة العثمانية سنة ١٩٠٨، ورفعت لواء الجامعة الطورانية (التركية).

المبحث الثالث

الدول الجديدة

كانت جمهورية جنوب إفريقيا هي الدولة الوحيدة الجديدة التي نشأت خلال هذه المرحلة . فقد سبق أن أشرنا في الفصل الثالث أن الأفريكانرز (البوير) في جنوب أفريقيا نزحوا شمالاً وغرباً تحت تأثير الضغوط البريطانية إلى إقليم الترنسفال. وفي سنة ١٨٥٢ إعترفت بريطانيا بإستقلال أقاليم الترنسفال، كما إعترفت بدولة أورانج الحرة سنة ١٨٥٤. وفي أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر اتحدت الترنسفال وأورانج الحرة وأنشأتا "جمهورية جنوب أفريقيا". وقد إتبعت الجمهورية الجديدة سياسة الفصل العنصري بين البيض والسود، وهي السياسة التي إستمرت حتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين. لكن الجمهورية الجديدة لم تلبث أن أصبحت مجالا للأطماع الإستعمارية البريطانية نتيجة لإكتشاف الماس في جريكوالاند، وهي منطقة كانت جمهورية جنوب أفريقيا تعتبرها جزء من أراضيها. ومن ثم جددت بريطانيا سياستها التوسعية في أقاليم البوير فضمت غرب جريكوالاند سنة ١٨٧١. وفي سنة ١٨٧٧ ضمت جمهورية جنوب أفريقيا ذاتها. ولكن الأفريكانرز قاوموا البريطانيين وهزموهم في معركة ماجوبا سنة ١٨٨١، مما اضطر بريطانيا إلى الإعتراف بالوضع المستقل لجمهورية جنوب أفريقيا. وفي سنة ١٨٨٣ انتخب بول كروجر Kruger رئيسا لجمهورية جنوب أفريقيا.

رغم إعتراف بريطانيا بإستقلال جمهورية جنوب أفريقيا إلا أنها عاودت التطلع إلى أراضيها ومواردها من المعادن النفيسة. وقد قام الأفريكانرز بتقييد هجرة البريطانيين إلى الترانسفال وحثت بريطانيا مواطنيها ممن يعيشون في جمهورية جنوب أفريقيا على التمرد، واستغلت ذلك للتدخل في شؤونها بحجة إعادة النظام وذلك سنة ١٨٩٥. وقد أدى ذلك إلى نشوب حرب البوير الأولى بين بريطانيا وجمهورية جنوب أفريقيا. وفي تلك الحرب منيت القوات البريطانية بالهزيمة. وقد ساندت ألمانيا جمهورية جنوب أفريقيا في هذا الصراع وعقدت معها معاهدة "صداقة وتحالف" في مارس سنة ١٨٩٧.

وقد سعت بريطانيا إلى تجديد فرض هيمنتها على جمهورية جنوب أفريقيا. ولكن الرئيس كروجر أعلن الحرب على بريطانيا في أكتوبر سنة ١٨٩٩ (حرب البوير الثانية).

وقد أسفرت الحرب هذه المرة عن هزيمة قوات البوير. ولجأت بريطانيا إلى سياسة "الأرض المحروقة" حيث دمرت المزارع وتم وضع ألوف النساء والأطفال في معسكرات إعتقال. ويقدر عدد القتلى من الأفريكانرز في تلك المعسكرات بحوالي ٢٠ ألف قتيل. وأخيرا، اضطرت أقاليم الترانسفال إلى توقيع معاهدة مع بريطانيا في ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ أصبحت بموجبها مستعمرات بريطانية.

كان من أسباب هزيمة البوير هو نجاح بريطانيا في تحييد الدور الألماني حيث تم عقد إتفاق سرى بين بريطانيا وألمانيا في أغسطس سنة ١٨٩٨ إشتمل على خطه لتقسيم المستعمرات البرتغالية تحصل بموجبها ألمانيا على معظم انجولا وشمالي موزمبيق مقابل تخلى ألمانيا عن جمهوريتى البوير. ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا لم تنفذ هذا الإتفاق.

وفي سنة ١٩١٠ صدر "قانون جنوب أفريقيا". South Africa Act من البرلمان البريطاني حيث تم بموجبه إنشاء "اتحاد جنوب أفريقيا" يضم المستعمرات الأوروبية (الكاب، وناتال، والترنسفال، وأورانج). وفي السنة ذاتها تم عقد أول برلمان لاتحاد جنوب أفريقيا وأصبح لويس بوتا أول رئيس وزراء له. وقد قنن الاتحاد الجديد سياسة الفصل العنصرى بموجب مجموعة من القوانين التي دشنت هذا النظام حتى تغير نظام الفصل العنصرى سنة ١٩٩٣.

ترجع أهمية قضية اتحاد جنوب أفريقيا إلى إنها مثلت نقطة تحول مهمة في التوازن الأوروبي، وبالذات في العلاقات الفرنسية الألمانية. فقد تخلت فرنسا بعد حرب البوير الثانية عن محاولة التقرب من ألمانيا وإتجهت نحو التقرب من بريطانيا. ذلك أنه أثناء حرب البوير الثانية عرضت فرنسا وروسيا على ألمانيا إقتراحا بالتدخل الجماعي ضد بريطانيا لتسوية قضية جنوب أفريقيا. ولكن ألمانيا إشترطت للموافقة على التدخل ضمان الوضع الإقليمي في أوروبا، أي إعتراف فرنسا بأحقية ألمانيا في الإحتفاظ بالألزاس واللورين. وهو شرط لم تكن فرنسا لتقبله. ومن ثم فقد أيقنت فرنسا إستحالة التعاون مع ألمانيا، إلا إذا تنازلت رسميا عن الألزاس واللورين. ومن ثم بدأت في التقارب مع بريطانيا، مما مهد الطريق لعقد الوفاق الودى بينهما سنة ١٩٠٤. وعلى أى حال، فقد أسفرت هذه التطورات عن نشأة دولة جديدة هي اتحاد جنوب أفريقيا.

المبحث الرابع

التوسع المؤسسى للسياسة الدولية

أدى تطور فنون الإنتاج إلى نمو المعاملات الإقتصادية والإتصالية الدولية. ومن ثم نشأت الحاجة إلى إنشاء تنظيمات دولية للإشراف على سير هذه المعاملات بين الدول. ولذلك شهدت هذه الفترة ظاهرة إنشاء التنظيمات الدولية ذات الطابع الفنى والتى عرفت بالإتحادات الإدارية الدولية. ومن أهم تلك الإتحادات الإتحاد التلغرافى العالمى الذى أنشئ بموجب إتفاقية باريس فى ١٧ مايو عام ١٨٦٥، وإتحاد البريد العام، الذى أنشئ بمقتضى إتفاقية بون فى ١٥ سبتمبر عام ١٨٧٤، والمكتب الدولى للموازين والمقاييس الذى أنشئ بموجب إتفاقية باريس عام ١٨٧٥، وإتحاد حماية الملكية الصناعية الذى أنشئ بموجب إتفاقية بون فى ٢٠ مارس عام ١٨٨٣، وإتحاد حماية الملكية الأدبية والفنية الذى أنشئ بموجب إتفاقية بون فى ٩ سبتمبر عام ١٨٨٦، والاتحاد العالمى لنشر التعريفات الجمركية الذى أنشئ طبقاً لإتفاقية بروكسل فى ٥ يونيو عام ١٨٩٠، ومكتب النقل الدولى الذى تأسس بمقتضى إتفاقية بون فى ١٤ أكتوبر عام ١٨٩٠ للإشراف على نقل البضائع بالسكك الحديدية وقد إستمر إنشاء هذه الإتحادات بعد عام ١٨٩٠[٢٣]. كان لكل من هذه الاتحادات أمانة عامة دائمة تحمل اسم "المكتب". ويتولى هذا المكتب التحضير للمؤتمرات الدولية التى تعقدها الدول الأعضاء. ومن ثم، فهذه الإتحادات كانت تنظيمات دولية.

كذلك نشأت بعض التنظيمات الإقليمية، وأهمها مكتب الجمهوريات الأمريكية عام ١٨٨٩. وقد جاء إنشاء مكتب الجمهوريات الأمريكية كجزء من خطة الولايات المتحدة لفرض هيمنتها على دول أمريكا اللاتينية. ففى عام ١٨٨٨ قدم الكونجرس الأمريكى إقتراحاً إلى الرئيس للدعوة لمؤتمر للدول الأمريكية لكى ينعقد فى واشنطن فى أكتوبر عام ١٨٨٩، وذلك لمناقشة إنشاء منظمة أمريكية قارية وإقامة إتحاد جمركى ونقدى بين الدول الأعضاء مع إنشاء خط حديدى قارى، وقبول مبدأ التحكيم الإجبارى بين الدول الأعضاء لتسوية المنازعات. وقد إنعقد المؤتمر فى الموعد المحدد. ولكن دول أمريكا اللاتينية عارضت المقترحات الأمريكية، وأسفر المؤتمر عن إنشاء "مكتب الجمهوريات الأمريكية" ومقره واشنطن ويتكون من الممثلين الدبلوماسيين لهذه الجمهوريات فى العاصمة الأمريكية، وكانت مهمته هى تطوير العلاقات بين الدول الأعضاء[٢٤]. وقد تغير اسم هذا المكتب إبتداء من عام ١٩١٠ إلى "الاتحاد الأمريكى" .Pan American Union.

المبحث الخامس
التكالب الإستعمارى الأوروبى على أفريقيا وآسيا

قدمنا أن الفترة من عام ١٨٧١ - ١٨٩٠ شهدت هيمنة ألمانيا على أوروبا وسيطرة أوروبا على العالم ، وقد رأينا أن ألمانيا قد حققت تلك الهيمنة من خلال نظام الأحلاف البسماركى. أما أوروبا فقد حققت سيطرتها على العالم من خلال التوسع الإستعمارى. وقد رأينا أن هذا التوسع قد بدأ منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر . وإبتداء من مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، وبعد أن سوت الدول الأوروبية الأوضاع فى منطقة البلقان ، إندفعت تلك الدول فى سباق للسيطرة على ما تبقى من أفريقيا وآسيا .

المطلب الأول
دوافع التوسع الإستعمارى الأوروبى

يمكن القول إجمالاً أن التوسع الإستعمارى الأوروبى قد تم بتأثير من أربعة عوامل أساسية :

١- <u>الثورة الصناعية :</u>

أدت الثورة الصناعية إلى تطور أساليب الإنتاج وزيادة الإنتاج عن القدرة الإستيعابية للسوق المحلية فى الدول الأوروبية. وفى الوقت ذاته فإن الدول الأوروبية (بإستثناء بريطانيا) وضعت تعريفات جمركية حمائية جعلت من الصعب على الدول الأوروبية التقدم صناعياً دون أن تصدر فائض إنتاجها إلى باقى أنحاء القارة. ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق خارج أوروبا. أضف إلى ذلك وجود فوائض هائلة فى رؤوس الأموال لا يمكن إستيعابها فى السوق المحلية.

من ناحية أخرى فقد احتاجت بعض الدول الأوروبية إلى المواد الأولية اللازمة لإستمرار الإنتاج الصناعى. مما دفع الدول الأوروبية إلى التوسع فى أفريقيا وآسيا. ولذلك نجد أنه خلال نصف قرن من إعلان السيطرة البريطانية الرسمية على الهند عام ١٨٥٧

أصبحت الأخيرة أكبر مورد للمنجنيز إلى السوق البريطانية ، ومنطقة إستثمار مهمة لرؤوس الأموال البريطانية ، وبالذات في ميدان بناء السكك الحديدية وشبكات التلغراف وغيرها من الميادين التي تسهل ربط الهند بالسوق البريطاني . وفي بعض الأحيان كانت الحكومات الأوروبية تستجيب لضغوط رجال الصناعة والتجارة للدخول في حلبة التنافس الإستعماري. وعلى سبيل المثال فإن التوسع الإستعماري الألماني جاء نتيجة ضغوط من تجار هامبورج وبريمين على المستشار بسمارك والذي كان يعترض من حيث المبدأ على عملية التوسع الإستعماري.

ومن الأمثلة التي توضح بواعث التوسع الإستعماري هو تلك الوقائع التي يذكرها السلطان عبد الحميد سلطان الدولة العثمانية ما بين عام ١٨٧٦، وعام ١٩٠٩ في مذكراته. إذ يقول أن السفير البريطاني في الآستانه (استانبول) طلب منه السماح لعلماء بريطانيين بالتنقيب عن الآثار في أملاك الدولة العثمانية. وقد سمح السلطان عبد الحميد لهؤلاء العلماء بالعمل في مناطق مختلفة من العراق، ولكنه إكتشف عن طريق المخابرات العثمانية أن العلماء لا ينقبون بحثاً عن الآثار، ولكن بحثاً عن البترول، وأنهم حفروا بالفعل أباراً في الموصل وبغداد. وفي أعقاب ذلك زار الإمبراطور الألماني غليوم الثاني الآستانه وطلب من السلطان عبد الحميد ما طلبه السفير البريطاني، وسرعان ما إكتشف السلطان عبد الحميد أن البعثة الألمانية تفعل ما فعله الانجليز[٢٥].

كذلك فقد أدت الثورة الصناعية إلى تطور الأساليب والأدوات العسكرية. فقد طورت الدول الأوروبية أساطيلها البحرية حيث أصبحت قادرة على ضرب الموانئ وعلى السير في الأنهار عكس إتجاه التيار صاعدة إلى قلب البلاد الآسيوية والأفريقية (مثل أنهار الصين والعراق) مرغمة حكومات تلك البلاد على قبول سيطرتها. كذلك فإن تقدم الجيوش الأوروبية بالمقارنة بالقوى العسكرية في الدول الأفريقية والآسيوية، بل في الدولة العثمانية ذاتها، جعل من تكاليف الحروب الإستعمارية ضد الدول الشرقية أمراً محتملاً بالمقارنة بالمزايا الناشئة عنها .

٢- **الدوافع الإستراتيجية :**

كان التوسع الإستعماري الأوروبي مطلوبا، لأنه كان يسمح بالحصول على نقط إرتكاز بحرية تؤمن المواصلات الدولية للدول الأوروبية. فقد كان الأسطول الإنجليزي

بحاجة إلى نقطة إرتكاز يتزود فيها بالوقود والمؤن والإصلاح. وبطبيعة الحال فإنه كلما إمتدت مساحة السيطرة الإستعمارية إزدادت الحاجة إلى مواقع إستراتيجية جديدة لحماية تلك المساحة. كذلك فإن فرنسا كانت فى حاجة إلى نقط رسو وتموين لأسطولها وفى هذا يقول جول فيرى (تولى رئاسة وزراء فرنسا عام ١٨٨٠) "أن السياسة الإستعمارية ضرورية لكى نعطى للأسطول الحربى حق الرسو والتموين بالوقود. وهذا هو السبب الذى يدفعنا إلى الحصول على توجى، والسبب الذى يدفعنا للحصول على سايجون، والكوشين صين ، والسبب الذى يدفعنا للحصول على مدغشقر"[٢٦].

٣- <u>الضغوط السكانية :</u>

أدى تقدم أساليب الرعاية الصحية فى أوروبا إلى إنخفاض معدل الوفيات، وبالتالى إلى إرتفاع معدل الزيادة السكانية. كذلك، فقد أدى إدخال الآلات إلى إنخفاض الطلب على القوى العاملة. وقد أدى ذلك إلى تزايد الحاجة إلى موارد جديدة للوفاء بمتطلبات التزايد السكانى، وخلق فرص جديدة للعمل فى الداخل. ففى دراسة للتوسع الإستعمارى البريطانى، والفرنسى، والألمانى فى الفترة من ١٨٧٠ حتى ١٩١٤ خلصت نازلى شكرى وروبرت نورث إلى أن هذا التوسع كان ناشئاً عن تفاعل عاملين هما الضغوط السكانية فى الدول الثلاث وتزايد مستوى التطور التكنولوجى بها بما أنتجه ذلك من مطالب متزايدة لإيجاد موارد جديدة، وأن الدول الثلاث قد سعت إلى حل تلك المعضلة عن طريق التوسع الإستعمارى[٢٧]. ولم يكن التوسع الإستعمارى لم يكن بدافع توطين السكان الأوروبيين فى المستعمرات بدليل أنه رغم أن ألمانيا عام ١٩١٤ كان لها مستعمرات فى أفريقيا تصل مساحتها إلى ٩٣١ ألف ميل مربع، فإن المستوطنين الالمان فى تلك المستعمرات لم يزد عن رقم يقل عن عدد الألمان الذين كانوا يقيمون فى باريس آنذاك. وتصدق الملاحظة ذاتها على إيطاليا ومستعمراتها فى أفريقيا[٢٨]. ومن ثم، فان التوسع الإستعمارى كان نتيجة غير مباشرة للضغوط السكانية.

بيد أن التوسع الإستعمارى كانت له علاقة أخرى مباشرة بالعوامل السكانية. فقد وجدت الدول الإستعمارية فى المستعمرات مجالاً فسيحاً للتخلص من الخارجين على القانون، وكان ذلك أوضح ما يكون فى التوسع الإستعمارى البريطانى فى استراليا ونيوزيلندا والتوسع الإستعمارى الروسى فى سيبيريا[٢٩].

٤- التبشير الديني:

كان للتوسع الإستعماري الأوروبي دافعاً دينيا ثقافيا، وهو نشر العقيدة المسيحية لدى الشعوب الأفريقية والآسيوية. وكان هذا الدافع أكثر وضوحاً في حالة التوسع الإستعماري الفرنسي. إذ أن فرنسا كانت تحمل لواء نشر الكاثوليكية والدفاع عن الكاثوليك في شتى أنحاء العالم، كما أن الولايات المتحدة ضمت الفلبين إليها تحت شعار نشر المسيحية في تلك البلاد.

٥- ضعف القوى غير الأوروبية وانشغال اليابان، والولايات المتحدة بقضايا البناء الداخلي:

إذا كانت العوامل السابقة قد دفعت أوروبا نحو التوسع الإستعماري فإن ضعف القوى غير الأوروبية قد سهل هذا التوسع. فسكان البلاد الأفريقية والآسيوية كانوا في حالة من الضعف الإقتصادي والعسكري لا تمكنهم من مواجهة القوى العسكرية الأوروبية. أضف إلى ذلك أن القوى الأمريكية واليابانية لم تكن قد نمت إلى الحد الذي يسمح لها بمنافسة أوروبا، كما أنها كانت مشغولة بقضايا البناء الداخلي. فالولايات المتحدة لم تشعر بالحاجة إلى التوسع الإقليمي خارج المناطق التي استولت عليها. أما اليابان فقد رأينا أنها ارغمت على فتح أبوابها للتجارة الغربية. كما ركزت اليابان ابتداء من سنة ١٨٦٨ على استيعاب التقنية الأوروبية وعلى اجراء تجديد إقتصادي وإجتماعي. وفي خلال ربع قرن انتقلت الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا إلى اليابان. كذلك قامت اليابان ببناء قوة عسكرية حديثة بحيث أصبح لها جيش قوامه حوالي ربع مليون جندي وأسطول حربي حديث. كذلك ركزت اليابان على تحقيق الأمن وبالذات بالنظر إلى وجود روسيا في سيبيريا. وسعت نحو الاستيلاء على الجزر التي يمكن أن تهدد أمنها. ومن ثم فقد شهدت هذه الفترة توسعاً يابانياً محدوداً في الشرق الاقصى وبالذات في كوريا نظراً لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى اليابان ولكونها مصدراً لمعدن الحديد اللازم للصناعة اليابانية ومصدراً للأرز اللازم لليابان(٣٠). وقد لجأت اليابان مع كوريا إلى استعمال الأساليب للإقتصادية التي استعملتها ضدها الدول الغربية. فحصلت عام ١٨٧٦، تحت التهديد البحري العسكري، على معاهدة للتجارة مع كوريا تضمن لليابان الوصول إلى موانيء كوريا وتمنحها نظاماً للإمتيازات القضائية. ومن ثم بدأ التنافس الياباني الصيني في كوريا حيث أن كوريا كانت تحت الحماية الصينية.

المطلب الثانى

مجالات التوسع الإستعمارى الأوروبى

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كان التوسع الإستعمارى محدوداً ويكاد يكون مقصوراً على بريطانيا. فقد كان من مصلحة بريطانيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر أن تهدئ من حدة توسعها الإستعمارى حتى يتسنى لها إستيعاب المستعمرات التى تسيطر عليها ولكنها بعد أن حطمت المطامع الروسية فى حرب القرم، وأخمدت ثورة الهند عام ١٨٥٧ وبعد هزيمة فرنسا أمام بروسيا عام ١٨٧٠، بدأت فى إستئناف توسعها الإستعمارى وسرعان ما لحقت بها الدول الأوروبية الأخرى تباعاً.

الفرع الأول

التوسع الإستعمارى فى أفريقيا

أ- التوسع الإستعمارى فى شمالى أفريقيا :

خلال الفترة من سنة ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٨٢، احتلت المسألة المصرية والمسألة التونسية مكاناً هاماً فى السياسة الدولية، وذلك بالنظر لأهمية المسألتين بالنسبة للإستراتيجية الدولية. فمصر هى مفتاح الطريق الذى يوصل أفريقيا بآسيا، وأوروبا بالمحيط الهندى. وقد زاد افتتاح قناة السويس للملاحة عام ١٨٦٩ من أهميتها الاستراتيجية. كما أن تونس كانت تمثل الجناح الجنوبى لطريق المرور عبر مضائق صقلية فى البحر المتوسط الذى كانت بريطانيا تشرف عليه من قاعدتها البحرية فى مالطا. وقد أدى لجوء خديوى مصر، وباى تونس إلى الإقتراض من الحكومات والمصارف والبيوت المالية الأوروبية إلى وقوع مصر وتونس فى شبكة من الديون التى مهدت الطريق لاحتلال الدولتين. فقد حاول الخديوى والباى ادخال التقنية الأوروبية فى مصر وتونس. ونظراً لعدم توافر الموارد المحلية فقد لجأ كل منهما إلى الإقتراض وشجعتهما الحكومات والبيوت المالية الأوروبية على ذلك. وابتداء من عام ١٨٦٨ وجد الباى نفسه عاجزا عن دفع فوائد الديون وفرضت عليه الدول الأوروبية على المالية التونسية.

كانت تونس محط أطماع فرنسا منذ استيلاء الأخيرة على الجزائر. ولكن بريطانيا عارضت التوسع الفرنسى فى شمال أفريقيا. وقد غيرت بريطانيا سياستها إزاء القضية

التونسية ووافقت على التوسع الفرنسي في تونس اعتباراً من سنة ١٨٧٨. وكانت بريطانيا ترى أن حصول فرنسا على تونس هو الثمن الواجب دفعه لسكوت فرنسا على استيلاء بريطانيا على قبرص. أضف إلى ذلك أن تونس كانت محلاً للتنافس الإستعماري الفرنسي-الإيطالي، وكانت بريطانيا تخشى من احتمال سيطرة إيطاليا على تونس لأن بريطانيا لم تكن توافق على هيمنة إيطاليا على جانبي مضيق صقلية. وقد اعطت بريطانيا لفرنسا تعهداً رسمياً في أغسطس عام ١٨٧٨ بالموافقة على توسعها في تونس. كذلك فقد شجعت ألمانيا البسماركية فرنسا على احتلال تونس. فقد كان بسمارك يرى أن احتلال فرنسا لتونس سيخلق معضلات جديدة للسياسة الخارجية الفرنسية نتيجة للتنافس الفرنسي الإيطالي الذى سينشأ عن هذا الاحتلال، كما أنه سيكون بمثابة ترضية للكبرياء الوطني الفرنسي يعوضه عن الألزاس واللورين. وقد انتهزت فرنسا فرصة نشوب بعض الحوادث على الحدود التونسية الجزائرية، وجردت حملة على تونس فرضت على الباى التوقيع على معاهدة البارود سنة ١٨٨١ وهى المعاهدة التى وضعت السياسة الخارجية التونسية تحت إشراف فرنسا. وفى عام ١٨٨٣ تم مد الإشراف الفرنسي إلى الشئون الداخلية التونسية بموجب معاهدة المرسى.

أما بالنسبة لمصر فإن إفتتاح قناة السويس للملاحة عام ١٨٦٩ وإتضاح أهميتها للمواصلات البريطانية، أغرى بريطانيا بتصحيح الخطأ الذى وقعت فيه حين تركت رؤوس الأموال الفرنسية تسيطر على اسهم قناة السويس. وسارعت بإنتهاز فرصة عجز الخديوى إسماعيل عن دفع فوائد ديونه عام ١٨٧٥ وقامت بشراء اسهم مصر فى شركة قناة السويس نظير أربعة مليون جنيه، أى نظير مبلغ الفوائد الذى كان الخديوى إسماعيل فى حاجة إلى دفعه. وفى عام ١٨٧٦ عجز الخديوى عن دفع فوائد الدين المصرى، مما أدى إلى فرض رقابة مالية ثنائية بريطانية فرنسية على المالية المصرية. وفى مرحلة لاحقة أعيد تشكيل الحكومة المصرية وعين وزير بريطانى كوزير للمالية فى مصر، وآخر فرنسي وزيرا للأشغال العامة فيما عرف بنظام الرقابة الثنائية. ومنذ ذلك الوقت سيطرت بريطانيا وفرنسا على إدارة الإقتصاد المصرى، وإنتهى الأمر بعزل الخديوى إسماعيل عام ١٨٧٩ وعين ابنه توفيق خديويا على مصر. وإزاء تزايد السيطرة الأوروبية واستسلام الخديوى توفيق لهذه السيطرة ثارت مجموعة من الضباط فى الجيش المصرى بقيادة عرابى على الخديوى. ولكن بريطانيا تدخلت عسكرياً تحت دعوى المحافظة على النظام فى مصر ولقمع الحركة العرابية التى كانت تسعى لتأكيد إستقلال

مصر. وقد نجحت بريطانيا فى إحتلال القاهرة فى سبتمبر عام ١٨٨٢ بعد سلسلة من المعارك مع العرابيين إنتهت بهزيمتهم خاصة بعد أن أصدر السلطان عبد الحميد الثانى إعلاناً بعصيان عرابى (٣١).

لماذا تركت فرنسا بريطانيا تنفرد بإحتلال مصر، رغم أن فرنسا كانت لها مصالح مهمة فى مصر منذ عهد محمد على، وبعد إفتتاح قناة السويس؟ الواقع أن تراجع فرنسا عن تحدى بريطانيا فى مصر كان راجعاً إلى العامل الألمانى. فقد كانت فرنسا تفكر فى الخطر الألمانى، وحاولت أن تحصل على موافقة بسمارك على تدخلها فى مصر، ولكن المستشار الألمانى إلتزم الصمت إزاء الطلب الفرنسى، فى الوقت الذى أعطى فيه بريطانيا موافقة صريحة على التدخل فى مصر. وكان بسمارك يهدف من ذلك إلى خلق قضايا للتنافس بين بريطانيا وفرنسا مما يمكنه من المحافظة على الهيمنة الألمانية فى أوروبا. وإزاء ذلك لم تحاول فرنسا منع بريطانيا من إحتلال مصر ولكنها حاولت بالطرق الدبلوماسية حمل بريطانيا على الجلاء من مصر بعد الإحتلال. بيد أن فرنسا لم تنجح إلا فى الحصول على إتفاقية دولية عرفت بإسم إتفاقية القسطنطينية (استانبول) وقعت فى ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨، والتى بمقتضاها ضمنت الدول الكبرى، بما فيها الدولة العثمانية، حرية الملاحة فى قناة السويس. فقد نصت الإتفاقية على أن تبقى القناة مفتوحة للملاحة فى زمن الحرب والسلم لجميع السفن التجارية والحربية دون تمييز بين دولة وأخرى، وأن يحظر حصارها بحرياً، كما يحظر تحصين سواحل القناة أو القيام بأعمال حربية فيها، أو على مسافة ثلاثة أميال من سواحلها. وقد تم إستثناء مصر من بعض شروط الإتفاقية. فلها وحدها حق وضع الجيوش والسفن الحربية فى منطقة القناة ولها وحدها حق تفتيش السفن المشتبه فيها. ولما كانت بريطانيا تحتل مصر فى ذلك الوقت، فإن بريطانيا كانت هى التى تتمتع بهذا الحق من الناحية العملية. أضف إلى ذلك أن بريطانيا قد حصلت على إمتياز خاص بتحفظ لم يرد فى نص الإتفاقية، ولكن وافقت عليه الدول الموقعة مؤداه إن حرية المرور فى القناة لا يجب أن تتعارض مع "الوضع المؤقت الإستثنائى" الذى تجتازه مصر، وأن تنظيم وضع القناة بصفة دائمة يجب أن لا تنفذ بشكل يعرقل تحركات الجيوش البريطانية فى مصر. أى أن الإحتلال البريطانى لمصر كان يبطل مفعول الإتفاقية من الناحية العملية. وقد ألغى هذا التحفظ عند توقيع إتفاقية الوفاق الودى فى ٤ أبريل عام ١٩٠٤، ولكنه ظل مطبقاً من الناحية العملية(٣٢).

ب- التوسع الإستعمارى فى أفريقيا جنوبى الصحراء :

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر اقتصر التوسع الإستعمارى فى أفريقيا جنوبى الصحراء على بعض المراكز التجارية والقواعد التموينية على السواحل. أما فى داخل القارة، فقد اقتصر الوجود الإستعمارى على بعض البعثات الإستكشافية والتبشيرية. وإبتداء من الربع الأخير للقرن التاسع عشر إندفعت الدول الأوروبية فى سباق إستعمارى لإقامة إمبراطوريات داخل القارة الأفريقية.

ففى خلال هذه الفترة سيطرت بريطانيا على سواحل جامبيا، وسيراليون، وساحل الذهب (غانا الآن) ونيجيريا فى غرب أفريقيا. أما فى شرق أفريقيا فقد سيطرت على الصومال البريطانى، وجزيرة زنجبار، وما كان يسمى بشرق أفريقيا البريطانية (كينيا، وأوغندا)، وفى الجنوب والوسط سيطرت على نياسالاند (مالاوى حالياً)، وروديسيا الشمالية (زامبيا حالياً)، وروديسيا الجنوبية (زمبابوى حالياً). وفى الجنوب سيطرت بريطانيا على بتشواناالاند (بوتسوانا حالياً)، وسوازيلاند، وليوسوتولاند (ليسوتو حالياً). أما ألمانيا فقد إندفعت إبتداءاً من عام ١٨٨٤ نحو التوسع الإستعمارى بضغوط من الرأسمالية الألمانية. فسيطرت على ناماكوالاند ودامارالاند فى إطار ما عرف بإقليم جنوب غربى أفريقيا الألمانية (ناميبيا حاليا)، وعلى الكاميرون، وتوجو فى غرب أفريقيا، وعلى رواندا واوروندى فى وسط أفريقيا، وعلى تنجانيقا فى شرق أفريقيا. ولتجنب الإصطدام مع بريطانيا إتفقت ألمانيا وبريطانيا على تحديد مناطق النفوذ بينهما من خلال عدة إتفاقيات. فعقدت إتفاقيتان فى أكتوبر عام ١٨٨٦، يوليو عام ١٨٨٧ تم بموجبهما تحديد منطقة النفوذ البريطانية شمال بحيرة نيانزا، ومنطقة النفوذ الألمانية جنوبى تلك البحيرة.

بالنسبة لفرنسا، فقد سيطرت على سواحل السنغال، وغينيا، والنيجر، وساحل العاج، وداهومى والكونجو الفرنسى فى غرب أفريقيا، بجانب جزيرة مدغشقر. وقد حاولت فرنسا أن تربط مستعمراتها فى الشرق الأفريقى (جيبوتى) بمستعمراتها فى أفريقيا الغربية والإستوائية مما أدى إلى إصطدامها ببريطانيا فى أعالى النيل كما سنرى فيما بعد.

أما إيطاليا، فقد إحتلت خليج عصب عام ١٨٨٢، والذى كانت قد بدأت السيطرة عليه بمجرد تحقيق وحدتها، كما استولت على ميناء مصوع عام ١٨٨٥، وأنشأت حوله مستعمرتها فى أريتريا.

وقد شهد إقليم الكونغو صراعاً إستعمارياً بين بلجيكا، وفرنسا. وإزاء إحتدام حدة الخلاف بين الدولتين للسيطرة على الأقليم ، وجه بسمارك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى

فى برلين لتحديد وضع الكونغو بصفة خاصة، وشكل التوسع الإستعمارى فى أفريقيا بصفة عامة .

وفى ١٥ نوفمبر عام ١٨٨٤ إنعقد مؤتمر برلين، وحضرته أربعة عشر دولة هى بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والدولة العثمانية، وبلجيكا، وهولندا، والنرويج، والسويد، وأسبانيا، والبرتغال، والولايات المتحدة، وإيطاليا، والدانمارك. وقد إنتهى المؤتمر إلى توقيع ميثاق عام فى ٢٦ فبراير عام ١٨٨٥ ينص على :

١- حياد إقليم حوض الكونغو وحرية التجارة فيه .

٢- حرية الملاحة فى حوض الكونغو والنيجر .

٣- إلغاء تجارة الرقيق والقضاء على القائمين عليها .

٤- على أى دولة تتولى على جزر من سواحل القارة، وترغب فى التوسع فى الداخل أن تثبت حقها فى هذا الاحتلال فعلياً، وأن تخطر رسميا الدول الأخرى الموقعة على ميثاق المؤتمر بذلك .

وبذلك فإن مؤتمر برلين قد نظم التنافس الإستعمارى الأوروبى فى أفريقيا بما يضمن أن يتم هذا التنافس فى إطار من الوفاق بين الدول الأوروبية. وقد أدى مؤتمر برلين إلى إعلان بلجيكا سيطرتها الإستعمارية على الكونجو الحرة، وقيام ألمانيا بنشاط إستعمارى فى أفريقيا جعلها تسيطر على مناطق شاسعة فى جنوب غرب أفريقيا، وتنجانيقا وتوجو. ولكنه أدى أيضا إلى تكالب استعمارى أوروبى لاقتسام أفريقيا. وفى أقل من عشرين عاماً بعد انعقاد المؤتمر استولى الأوربيون على كامل أفريقيا باستثناء الحبشة ومراكش وطرابلس وليبريا.

الفرع الثانى

التوسع الإستعمارى فى آسيا

كانت أهم مجالات التوسع الإستعمارى فى آسيا فى تلك الحقبة هى التوسع الروسى فى آسيا الوسطى، والتوسع البريطانى الفرنسى فى جنوب شرقى آسيا. وقد بدأ توسع روسيا فى آسيا الوسطى إعتباراً من الفترة التالية لصلح باريس عام ١٨٥٦ تحت تأثير هزيمتها فى الجبهة الأوروبية ومحاولة تعويض خسائرها فى تلك الجبهة، بالإضافة إلى

حاجة روسيا إلى دعم مراكزها العسكرية شرق الأورال بضم الإقاليم التى تعوق إتصال تلك المراكز، وحاجتها إلى آسيا الوسطى كسوق للمنسوجات القطنية الروسية[٣٣]. إستغلت روسيا ضعف الأوضاع الداخلية فى آسيا الوسطى فقامت بالاستيلاء على خوقند فى سنة ١٨٦٥، ثم بخارى عام ١٨٦٨، ثم خيفا عام ١٨٧٣، مما أدى إلى إقترابها من الحدود الشمالية الغربية للهند ولكن بريطانيا لم تتحرك لمواجهة التوسع الروسى فى خيفا لأنها كانت قد إتفقت مع روسيا عام ١٨٦٩ على أن تكون الأراضى الواقعة غرب نهر جيحون منطقة نفوذ روسى، والأراضى الواقعة شرق أفغانستان منطقة نفوذ بريطانى.

وإبتداءاً من عام ١٨٧٧ أستأنفت روسيا توسعها فى آسيا الوسطى، فبدأت فى التوسع فى الأقاليم التركمانية. وقد إزدادت السياسة التوسعية الروسية بعد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، الذى دعم من التوجه الروسى نحو آسيا الوسطى. فاستولت روسيا على مرو عام ١٨٧٩. وقد ردت بريطانيا بتأكيد نفوذها السياسى والعسكرى فى أفغانستان من خلال العديد من الإجراءات التى وضعت أفغانستان تحت الحماية البريطانية الفعلية، وتمكنت فى إتفاق جاندامالك بين بريطانيا وحكومة يعقوب خان الأفغانية من ربط سياسة أفغانستان الخارجية ببريطانيا، وحدث نوع من الإتفاق الضمنى بين بريطانيا وروسيا على قبول بريطانيا للتوسع الروسى فى مرو مقابل قبول روسيا للنفوذ البريطانى فى أفغانستان. وقد أطلق المؤرخون على هذا التنافس البريطانى الروسى للهيمنة فى آسيا الوسطى وأفغانستان اسم "المباراة الكبرى"، وهى المباراة التى ما لبثت أن تجددت بعد سقوط الإتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ باسم "المباراة الكبرى الجديدة" The Great Game، ولكن الدول المتبارية هذه المرة كانت مختلفة.

وفى عام ١٨٨٤، إستأنفت روسيا توسعها فى آسيا الوسطى فاحتلت ميرف وسارلك. وفى عام ١٨٨٥ وصلت إلى البنجاب، وهو ما أعتبرته بريطانيا تهديداً لوجودها فى الهند. وإزاء ذلك شرعت فى الإعداد لمحاربة روسيا مما اضطر الأخيرة إلى عقد بروتوكول معها فى عام ١٨٨٥ يقضى بتراجع روسيا نحو الحدود الغربية لأفغانستان.

وفى الهند الصينية كان هناك تنافس إنجليزى فرنسى. وقد إتخذ هذا التوسع شكل الحرب السافرة ضد الإمارات والدول المحلية. فشنت فرنسا حرباً على الصين عام ١٨٨٤ واحتلت منطقة تونكين العليا وأقامت حمايتها على بقية دولة أنام وتم إجبار الصين على توقيع معاهدة تيانتسين عام ١٨٨٥ وتقضى بفتح طريق المرور للتجارة الفرنسية. كما احتلت فرنسا لاوس عام ١٨٩٣. أما بريطانيا فقد احتلت مملكة بورما عام ١٨٨٥، وذلك

لكى تمنع أى محاولة فرنسية لتهديد وجودها فى الهند. وعندما حاولت فرنسا أن توسع سيطرتها إلى سيام تحركت بريطانيا لإبعاد التهديد الفرنسى لسيام لأن وجود فرنسا هناك يهدد وجود بريطانيا فى الهند.

كذلك، فقد توسعت ألمانيا فى جزر المحيط الهادى. فقد استولت على الساحل الشمالى لغينيا الجديدة، ومجموعة جزر أسمتها جزر خليج بسمارك عام ١٨٨٤.

وفى عام ١٨٩٥ ضمت روسيا هضبة البامير مما أدى إلى اصطدامها مرة أخرى ببريطانيا التى كانت قد مدت نفوذها من عام ١٨٨٧ إلى منطقة كويتا Quetta تحت اسم بلوخستان البريطانية.

لم يقتصر التوسع الروسى على آسيا الوسطى وحدود أفغانستان، ولكنه إمتد لكى يشمل مزيداً من التوسع فى سيبيريا، التى كانت قد خضعت لروسيا منذ أوائل القرن التاسع عشر. وقد توسعت روسيا فضمت حوض نهر آمور، وأنشأت قاعدة فلاديفوستك على المحيط الهادى، كما شرعت فى إنشاء خط حديد سيبيريا وأفتتحته رسمياً عام ١٩٠٢.

خلاصة

أهم ما يميز الفترة الممتدة من عام ١٨٧٠ حتى عام ١٨٩٠ هو هيمنة ألمانيا على أوروبا بشكل أدى إلى إتخاذ البنيان الدولى شكل بنيان القطبية الواحدة المستندة إلى الهيمنة الألمانية. ولعل تلك الهيمنة كانت واضحة من خلال نظام الأحلاف البسماركى، ومن خلال إنعقاد أهم مؤتمرين دوليين فى تلك الفترة فى ألمانيا وهما مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، ومؤتمر برلين عام ١٨٨٤/١٨٨٥. ومن ثم فقد تغيرت الركائز الرئيسة للنسق الدولى التى سادت منذ مؤتمر فيينا. وقد بلغت ألمانيا حداً من القوة جعلها تتفوق على باقى دول أوربا القارية. وقد أدى ذلك إلى إضعاف دور بريطانيا كعامل توازن فى النسق، وبالتالى إلى فقدان نظام الأحلاف الأوروبى صفة المرونة التى إتسم بها فى الفترة من عام ١٨١٥ حتى عام ١٨٧٠. كذلك فقد شهدت تلك الفترة أزمة دولية فى منطقة البلقان إنتهت بازدياد إستقلال تلك المنطقة عن الدولة العثمانية. وتأكيد التدخل الأوروبى فى الشئون

الداخلية للدولة العثمانية. وقد نجحت الدول الأوروبية فى حرمان روسيا من أى مكاسب فى البلقان مما دفعها إلى التوسع شرقاً نحو سيبيريا ونحو المناطق الإسلامية فى آسيا الوسطى. وقد كانت بريطانيا على إستعداد لقبول هذا التوسع طالما أنه لا يمس مصالحها فى الشرق الأقصى والهند. كذلك إتسمت هذه الفترة بالهيمنة الأوروبية على العالم فكانت الولايات المتحدة واليابان خارج نطاق المنافسة الإستعمارية ولاتمثلان تهديداً للدول الأوروبية. فقد إندفعت الدول الأوروبية فى تنافس إستعمارى محموم. وقد نجحت تلك الدول فى تنظيم ذلك التنافس فى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤.

هوامش الفصل الخامس

(١) محمد عبد الشفيع عيسى، **قضية التصنيع فى إطار النظـــام الإقتصـــادى العـــالمى الجديـــد**، (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨١)، ص ١٠٢ - ١٠٣.

- Geoffrey Barraclough , **An Introduction to Contemprary History,** (London: Penguin Books , 1967) , pp. 43-64.

(٢) بير رنوفان، ترجمة جلال يحيى، **تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشـــر)، ١٨١٥-١٩١٤**، (القاهرة : دار المعارف، ١٩٨٠)، ص ٤٤٥-٤٤٦.

(٣) كان الملك فريدريك قد خلف الإمبراطور غليوم الثانى ولكن حكمه لم يدم سوى ثلاثة شـــهور فقط.

(٤) رنوفان، المرجع السابق، ص ٤٤٧ - ٤٥٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٥٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٥٣٠.

(٧) عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسية المعاصرة (١٨١٥/١٩٦٠)**، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٤)، ص ١٣١ - ١٣٢.

(٨) رنوفان، المرجع السابق، ص ٤٦٢ - ٤٦٣.

(٩) راجع فى ذلك:

عبد العزيز الشناوى، **الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها**، الجزء الرابع، (القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٦)، ص ١٧٥٦ - ١٧٩٣.

أورخان محمد على، **السلطان عبد الحميد الثانى**، (الكويت: دار الوثـــائق، ١٩٨٦)، ص ٩٢ - ١٠٥.

(١٠) سان استيفانو هى أحدى ضواحى استانبول آنذاك، ويطلق عليها "يشيل كوى" ويوجـــد بـــها حالياً مطار استانبول الدولى.

(١١) تعبير الروميللى Romelli "كان يطلق على كل الأقاليم الأوروبية للدولة العثمانيـــة. وقـــد اطلق المؤتمر على الأقاليم التى اقتطعت من بلغاريا، التى كونها صلح سان استيفانو، إقليـــم الروميللى الشرقى كمصطلح غير مشتق من اللغة البلغاريا امعاناً فى الفصل بين القسمين.

(١٢) محمد فريد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٧)، ص ٣٨٠.

(١٣) راجع نص الإتفاق الموقع فى ٤ يونيو سنة ١٨٧٨ وإتفاق أول يوليو سنة ١٨٧٨ فى المرجع السابق، ص ٢٨٤-٢٨٧.

(١٤) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ص ١٨٩٦ - ١٨٩٨.

(١٥) عبد الحميد الثانى، **مذكراتى السياسية** (١٨٩١ - ١٩٠٨)، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦)، ص ٦٣.

(١٦) رنوفان، المرجع السابق، ص ٥٠٤ - ٥٠٦.

(١٧) فيشر، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الصنبع، **تاريخ أوربا فى العصر الحديث**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢)، ص ٣٨٩.

(١٨) محمد عمارة، **جمال الدين الأفغانى: الأعمال الكاملة**، (الجزء الثانى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٣٢-٣٣.

(١٩) عبد الحميد الثانى، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٢٠) عبد الملك عودة، **الكتلة الإسلامية**، (رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة، جامعة القاهرة) ١٩٥٥، ص ٦٣-٦٤.

(٢١) أحمد زكريا الشلق، **حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، ص ص ٢١١-٢٢٨.

(٢٢) محمد فريد، مرجع، ص ٦-٨.

(٢٣) محمد حافظ غانم، **المنظمات الدولية الإقليمية: دراسة قانونية لأنظمة التكتل الدولى الحديث**، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨)، ص ٧٣-٧٤.

(٢٤) سمعان بطرس فرج الله" الجمود والتغيير فى منظمة الدول الأمريكية"، **السياسة الدولية**، ١٦(٥)، أبريل عام ١٩٦٩، ص ٦٠.

(٢٥) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، ترجمة محمد عبد الحميد حرب، (القاهرة: دار الأنصار، ١٩٧٨)، ص ٧٠ - ٧٣.

(٢٦) رنوفان، المرجع السابق، ص ٤٧.

(٢٧) Nazli Choucri, and Robert North, "Dynamics of International Conflict," in Raymond Tanter, and Richard Ullman , eds **Theory and International Relations,** (N . J, Prentice-Hall, 1972), pp. 80-122.

(٢٨) حورية توفيق مجاهد، **الإستعمار كظاهرة عالمية**، (القاهرة: عالم الكتب،١٩٨٤)، ص ٦٧.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٦٥. راجع كذلك،

Andrew Mack,"Theories of imperialism: The European perspective," **Journal of Conflict Resolution**, 18, September 1974, pp. 512-535.

Kenneth Boulding, and T.Mukherjee, "Unprofitable empire: Britain and India (1860-1967): A critique of Hobson-Lenin thesis on imperialism, "**Peace Research Society Papers**, 14, 1970, pp. 1-21.

(٣٠) رنوفان، المرجع السابق، ص ٤٧٥.

(٣١) ثيودور روتشتين، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران، **فصول فى المسألة المصرية**، (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٦).

(٣٢) فى تحليل الإتفاقية:

أحمد عبد الرحيم مصطفى، **مشكلة قناة السويس (١٩٥٤-١٩٥٨)**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦)، ص ٣٧-٣٩.

(٣٣) محمد حسن العيلة، **أواسط آسيا الإسلامية بين الانقضاض الروسى والحذر البريطانى**، (الدوحة: دار الثقافة، ١٩٨٨)، ص ٣٨ - ٤٢.

الفصل السادس

السياسة الدولية من سقوط بسمارك وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى

(١٨٩٠ - ١٩١٤)

مقـدمة

يمكن القول أن الفترة التاريخية التى بدأت بخروج بسمارك من السلطة سنة ١٨٩٠، وإنتهت بنشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، من الفترات المهمة فى تطور السياسة الدولية. فقد شهدت هذه الفترة أحداثا بالغة الأهمية أدت إلى نشوب أول حرب عالمية فى التاريخ، كما أنها شهدت طفرة هائلة فى عملية التوسع الإستعمارى، واختلاط هذه العملية بالأحلاف الدولية بحيث أصبحت تلك الأحلاف احدى أدوات التوسع الإستعمارى، كما أن هذا التوسع شجع على عقد الأحلاف. كذلك شهدت هذه الفترة تغيرات جوهرية فى بنية النظام العالمى فى إتجاه بروز نظام القطبية الثنائية الدولية لأول مرة فى القرن التاسع عشر. ويرجع ذلك إلى أن خروج بسمارك من السلطة سنة ١٨٩٠ أدى إلى تغير السياسة الألمانية تغيراً جوهرياً. فقد رأينا أن بسمارك قد ركز جهوده على تحقيق الزعامة الألمانية فى الميدان الأوروبى. وطوال معظم فترات حكمه لم تحتل المسائل العالمية، وبالذات المسائل الإستعمارية، إلا المرتبة الثانية بالقياس إلى المشكلات الأوروبية. ولكن بعد خروج بسمارك من السلطة بدأ الإمبراطور غليوم الثانى فى إتباع "سياسة عالمية" Welt politik على حد تعبيره. كما أن ضغوط رجال الصناعة والتجارة بدأت تثمر فى العهد الجديد حتى أصبحت القضايا الإستعمارية تنافس القضايا الأوروبية فى أهميتها. كذلك اتجهت بريطانيا إلى التدخل بقوة فى الشؤون الأوروبية كرد فعل للسياسة الألمانية الجديدة، وإنتهى الأمر بإستقطاب ثنائى عالمى أنهى عهد الهيمنة الألمانية. أضف إلى ذلك أن ما تميزت به الفترة السابقة من هيمنة أوروبا على العالم قد بدأ أيضاً فى التغير، وإن كان التغير فى هذه الحالة تغيراً بطيئاً. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر تغير الوزن النسبى للقوى الرئيسة فى السياسة الدولية بحيث تضاءلت السيطرة الأوروبية بالتدريج. ومن المسلم به أن تلك السيطرة لم تختف إلا بإنتهاء الحرب العالمية الثانية. ولكن جذور إنتهاء عصر السيطرة الأوروبية ترجع إلى تسعينيات القرن التاسع عشر. ففى تلك الفترة برز الدور الفعال لليابان، وبالذات منذ الحرب اليابانية الصينية عام ١٨٩٤ كما استكملت الولايات المتحدة قوتها الرأسمالية وإتجهت نحو التوسع الإستعمارى. ونافست كل من اليابان والولايات المتحدة أوروبا فى المجال الاستعمارى. ومن ثم بدأت السياسة الدولية فى التحول من كونها سياسة أوروبية إلى أن صارت سياسة عالمية. وقد كان من العوامل الرئيسة التى أدت إلى هذا التحول هو أن معدلات النمو الصناعى فى الولايات المتحدة

وألمانيا تزايدت إلى الحد الذى أدى إلى فقدان بريطانيا مركزها كأكبر دولة صناعية فـــى العالم. فبينما كانت بريطانيا تمثل ٣١,٨% من الإنتاج الصناعى العالمى عام ١٨٧٠ مقابل ٢٣,٣% للولايات المتحدة، ١٣,٢% لألمانيا، فإن تلك النسب تغـيرت عـام ١٩١٣ إلـى ٣٥,٨% للولايات المتحدة، ١٥,٧% لألمانيا، ١٤% لبريطانيا. معنـــى ذلــك أن الإنتـاج الصناعى فى الولايات المتحدة، وألمانيا قد تقدم عن مثيله فى بريطانيا.

كذلك، فقد كان من أهم علامات تلك الفترة هو بروز التنافس البريطـانى الألمـانى، بحيث أصبح هو المميز الرئيس للتنافس الدولى. فرغم صعـود القـوة الأمريكيـة إلا أن الولايات المتحدة وجدت فى السوق الداخلية وفى أمريكا اللاتينية متسعا لتقدمها الصنـاعى. ويضيف بعض الدارسين أن ألمانيا كانت تتطلع إلى الأسواق الخارجية، وكان قد تم تقسيم العالم بين الدول الصناعية الكبرى، ولم يبق سوى القليل خـارج سيطرة تلـك الـدول. ويضيفون أن تفاعل هذين العاملين (سرعة تقدم الإنتاج الصناعى الألمـانى مـن ناحيـة، وضيق مجالات التوسع الإستعمارى من ناحية أخرى) أدى إلى منازعات سياسية حادة بين بريطانيا وألمانيا، انتهت باشتعال الحرب العالمية الأولى. فقد نشأ صـراع عنيـف بيـن بريطانيا التى تريد المحافظة على الوضع الراهن، وألمانيا التى تريد تغيير هذا الوضـع[1]. مع التسليم بأن العقد السابق على نشوب الحرب العالمية الأولى قد شهد صراعا حادا بيـن بريطانيا وألمانيا، إلا أن ذلك الصراع لم يكن هو مصدر التنافس الإستعمارى. فسنرى أنـه خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر توصلت بريطانيا وألمانيا إلى مجموعـة مـن الإتفاقات التى تم بموجبها تسوية القضايا الإستعمارية المعلقة بينهما، حتى أن ألمانيـا لـم تتحدى الحملة البريطانية للاستيلاء على جمهوريتى البوير. ومع أوائل القـرن العشـرين كانت القضايا الإستعمارية المعلقة بين بريطانيا، وألمانيا قد سويت [2]. بـل إن بريطانيـا عرضت على ألمانيا مشروعا لعقد تحالف دفاعى، وكاد المشروع أن يعقد لولا أن ألمانيـا طالبت بأن يشمل التحالف دول الحلف الثلاثى أيضا. كذلك، فقد عقدت ألمانيا، وبريطانيـا إتفاقية سرية فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣، أى قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بشـهور، أعادت توزيع مناطق نفوذ الدولتين فى وسط وجنوب أفريقيا. صحيح أن بريطانيا قد أجلت التصديق على الإتفاقية أمام احتجاج فرنسا. لكن عقد الإتفاقية كان مؤشرا قويا على إتجـاه بريطانيا وألمانيا إلى الوفاق فى القضايا الإستعمارية. ومن ثم، فإنه ينبغى علينا أن نبحـث عن عوامل أخرى حركت التنافس البريطانى الألمانى.

من ناحية أخرى فقد شهدت الفترة محل البحث نمو التيار القومى بين الأقليات القومية بشكل واضح. فقد ازدادت قوة الشعور القومى لدى البولنديين الخاضعين لحكـم روسـيا.

وفى النمسا إتجهت الحركة السلافية الجنوبية (اليوجوسلافية) منذ عام ١٩٠٥ نحو الإنفصال، كما طالب التشيك بالإستقلال الذاتى داخل نطاق الإمبراطورية النمساوية المجرية. وفى البلقان ازدادت معارضة الشعوب المسيحية للدولة العثمانية، كما ازدادت حدة الصراع بين الإتجاهات القومية اليونانية، والبلغارية، والصربية. وفى الألزاس واللورين ظهر إتجاه قومى يعادى سياسة الألمنة. وقد لعبت هذه الحركات دورا مهما فى التأثير على القرارات السياسية التى انتهت بإندلاع الحرب العالمية الأولى[٣].

كذلك نلاحظ خلال هذه الفترة تزايدا فى قوة الحركات الإشتراكية، وبالذات فى دول غرب ووسط أوروبا. ففى فرنسا شارك الإشتراكيون فى الحكم منذ عام ١٨٩٠ وأصبح ميللران Millerand أول إشتراكى يتولى رئاسة الوزارة ورئاسة الجمهورية. وفى ألمانيا أصبح الحزب الإشتراكى الديمقراطى أقوى الأحزاب الممثلة فى البرلمان عام ١٩١٢. كذلك تأسست منظمة دولية تضم الحركات الإشتراكية فى مختلف دول أوروبا تسمى "الإشتراكية الدولية الثانية" [٤]. وقد نادت التيارات الإشتراكية بوضع حد لسباق التسلح، ونبذ الحروب، وتصفية الإستعمار. ولكن تأثير تلك الحركات على نظم الحكم، والسياسة الدولية كان ضعيفا. وكان ذلك راجعا إلى إنقسام الحركات الإشتراكية إلى أجنحة متصارعة، وإلى قوة الفكرة القومية لدى الدول الأوروبية فى مواجهة الفكرة الإشتراكية[٥].

وعلى غرار الفصول السابقة. فإننا سنقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث تتناول الدول الجديدة فى السياسة الدولية، والإستقطاب الدولى الثنائى، والمؤسسات الدولية. ثم أهم العمليات السياسية الدولية، وهى التوسع الإستعمارى، والقضايا البلقانية.

المبحث الأول

الدول الجديدة فى السياسة الدولية

شهدت الفترة محل البحث نشأة أربع دول جديدة هى استراليا، ونيوزيلندا، والنرويج. وسنتناول نشأة هذه الدول على التوالى.

١. استراليا :

تشبه نشأة دولة استراليا إلى حد بعيد نشأة كندا. فلم تكن تلك النشأة نتيجة نضال قومى للاستراليين ولكنها جاءت كمحصلة للتفاعل بين أربعة تيارات. التيار الأول مثلته بريطانيا ذاتها لمنح مستعمراتها الاسترالية الحكم الذاتى، وتم ذلك فى إطار مقترحات سير ايرل جراى وزير المستعمرات البريطانية سنة ١٨٤٧. أما التيار الثانى فكان هو سعى الحكام المحليين للمستعمرات الاسترالية إلى تحقيق قدر من التكامل بينهم خاصة فيما يتعلق بتوحيد سياسة الهجرة بين مختلف أجزاء استراليا مما يتطلب إقامة حكومة مركزية. وجاء إستقلال كندا سنة ١٨٦٧ ليعطى دفعة ثالثة لحركة إستقلال استراليا. كذلك، فإن ظهور القوة الألمانية فى المحيط الهادى فى تلك الفترة، وتخوف حكام المستعمرات الاسترالية من عدم قدرة بريطانيا على الوقوف أمام التوسع الألمانى دفع هؤلاء الحكام إلى إنشاء "مجلس اتحادى" سنة ١٨٨٥.

وفى سنة ١٨٩١ إنعقد فى سيدنى مؤتمراً لوضع أسس الدعوة إلى "المؤتمر الدستورى" تمهيدا للإستقلال. وفى سنة ١٩٠٠ وافقت بريطانيا على توحيد وإستقلال المستعمرات الاسترالية وأعلن ذلك الإستقلال فى أول يناير سنة ١٩٠١. وفى سنة ١٩١١ تم إختيار كانبيرا عاصمة للدولة الجديدة.

٢. نيوزيلندا :

كانت قبائل الماورى Maori تسكن الجزر النيوزيلندية عندما جاء المستكشف البريطانى جميس كوك سنة ١٧٦٩ وأعلن تبعيتها لبريطانيا. وبالتدريج انشأ البريطانيون نقاط للتجارة والاستيطان فى تلك الجزر. وفى ١٨٤٠ وقعت بريطانيا مع رؤساء الماورى إتفاقية ويتانجى Waitangi التى بموجبها اعترف الماورى بالسيادة البريطانية. وقد أدت

تلك المعاهدة إلى ازدياد الاستيطان البريطانى. وفى سنة ١٨٥٢ صدر أول دستور للبلاد تم بموجبه إنشاء حكومة برلمانية. وفى سنة ١٩٠٧ أعلنت نيوزيلندا دومينيون للتاج البريطانى.

٣. النرويج :

كانت النرويج قد ضمت إلى مملكة السويد ضمن إتفاقات فيينا سنة ١٨١٥. ولكن الحركة القومية النرويجية نمت بشكل تدريجى متأثرة بثورات سنة ١٨٤٨ فى أوروبا، ثم سعى السويديون سنة ١٨٦٠ إلى تعديل "قانون الاتحاد" بين السويد والنرويج فى إتجاه تقوية السلطات المركزية السويدية، بما فى ذلك حق السويد فى حل البرلمان النرويجى The Stortin، وهو الأمر الذى رفضته الأحزاب النرويجية ومنعت حدوثه. وقد أدى ذلك إلى تصاعد مطالب الأحزاب النرويجية للحصول على مزيد من السلطات المحلية. وفى سنة ١٨٨٤ تم إنشاء أول حكومة نيابية نرويجية. وفى سنة ١٩٠٧ أعلن البرلمان النرويجى أن الملك أوسكار ملك السويد لم يعد ملكا للنرويج، وأن النرويج قد أصبحت مملكة مستقلة. وفى إستفتاء عام أجرى فى السنة ذاتها صوت النرويجيون لصالح الإنفصال عن السويد، وصدق البرلمان السويدى على ذلك. وفى السنة ذاتها أيضا اختار البرلمان النرويجى الأمير كارل الدانمركى ملكا على النرويج. وقد كان لهذا التطور أثر كبير على شعور ألمانيا بالتهديد الأمنى. ذلك أن الأمير كارل كان متزوجا من ابنة ملك بريطانيا الملك ادوارد السابع. ورأت ألمانيا أن اختياره ملكا على النرويج من شأنه زيادة نفوذ بريطانيا فى دول بحر الشمال وبالتالى فإنه يهدد أمنها .

المبحث الثانى

الإستقطاب الثنائى الدولى

سبق أن أشرنا أن بسمارك قد أقام نظاما للأحلاف فى أوروبا نجح فى الحفاظ على الإستقرار الأوروبى، وعزل فرنسا عن السياسة الأوروبية. ولكن كان يعيب هذا النظام أنه كان يجمع بين المتناقضات، كما أنه لم يكن يستند إلى قوى هيكلية ثابتة، ولكن إلى الدبلوماسية الشخصية البسماركية. ولذلك فإنه بسقوط بسمارك، سقط نظام الأحلاف الذى أقامه. وقد كان سقوط بسمارك راجعا إلى إختلافه مع الإمبراطور الجديد غليوم الثانى والذى كان يرى ضرورة إتباع سياسة عالمية. ولذلك، فقد عزل بسمارك وعين بدلا منه الجنرال فون كابريفى von Caprivi مستشارا لألمانيا. وكانت أولى القرارات التى اتخذها الإمبراطور بعد أن امتلك ناصية عملية اتخاذ القرار هى رفض تجديد إتفاقية الضمانات مع روسيا سنة ١٨٩٠. ومما دفع الإمبراطور إلى إتخاذ هذا القرار هو خشيته أن يفتضح أمر إتفاقية الضمان (كانت إتفاقية سرية) لأن ذلك قد يؤدى إلى هدم الحلف الثلاثى. والأهم من ذلك أن ألمانيا كانت تتخوف من أطماع روسيا التوسعية فى منطقة أوروبا الشرقية والوسطى وترغب فى القضاء على القوة الروسية قبل أن تتمكن من النمو لأنها كانت ترى أن روسيا هى العدو الرئيس. ومن ثم قررت الحكومة الألمانية عدم تجديد إتفاقية الضمانات، وركزت على تقوية الحلف الثلاثى. كما بدأت ألمانيا فى دعم علاقاتها مع إمبراطورية النمسا والمجر، فتعهدت لها بعدم السماح لروسيا بالحصول على إمتيازات فى الشرق، وعلى عدم السماح بتسوية قضية المضائق بما يتفق والمصالح الروسية. كذلك تعهدت لإيطاليا بالمحافظة على الوضع الراهن فى برقه وطرابلس. فإذا تعذر ذلك فإن ألمانيا تتعهد بتأييد المطالب الإيطالية أو الحصول على ضمانات فى تلك المناطق على أن يكون ذلك بعد إبرام إتفاق بين البلدين. وتعهدت كذلك بأن تسعى لدى بريطانيا للحصول على تأييدها لهذا الإتفاق. بيد أن إيطاليا ظلت بمثابة ثغرة كبرى فى الحلف الثلاثى. إذا أنها رغم إنتمائها إلى الحلف الثلاثى، فإنها رأت أن مصالحها الإستعمارية تحتم عليها التقارب مع بريطانيا وفرنسا. وفى سنة ١٨٩٦ قبلت الإعتراف الضمنى بالحماية الفرنسية على تونس. وفى سنة ١٩٠٠ حصلت على تعهد فرنسى بعدم مد نفوذ فرنسا إلى طرابلس الغرب مقابل تعهدها بعدم عرقلة النفوذ الفرنسى فى المغرب. وفى نوفمبر سنة ١٩٠٢

أكدت لفرنسا، بموجب خطابات سرية، أنه فى حالة حدوث اعتداء على فرنسا من قبل دولة أو أكثر فإن إيطاليا ستلتزم بالحياد التام. وقد كان الدافع المباشر لذلك هو حرص إيطاليا على مصالحها الإستعمارية فى شمال أفريقيا والبحر المتوسط. ويتضح من قراءة الخطابات الإيطالية المرسلة إلى فرنسا سنة ١٩٠٢، أن الاطماع الإستعمارية الإيطالية كانت تستتر خلف طعن إيطاليا لحليفتيها ألمانيا، والنمسا، والمجر بالتفاهم سرا مع فرنسا. (بالإضافة إلى ذلك جددت ألمانيا الحلف الثلاثى عام ١٨٩١). كما سعت إلى تقوية علاقاتها مع بريطانيا. فأبرمت معها معاهدة فى يوليو عام ١٨٩٠ إعترفت بموجبها بالحماية البريطانية على جزيرة زنجبار، وتم تثبيت الحدود بين مستعمرات الدولتين فى شرقى أفريقيا، وذلك مقابل تنازل بريطانيا لألمانيا عن جزيرة هلجولاند، التى كانت بريطانيا قد حصلت عليها بموجب اتفاقية فيينا سنة ١٨١٥.

أدت السياسة الألمانية الجديدة إلى شعور روسيا بالعزلة وبالتهديد. ومن ثم بحثت عن حليف. ولم يكن هذا الحليف سوى فرنسا. فقد كانت فرنسا متلهفة على الخروج من العزلة التى فرضها عليها بسمارك، وضمان حدودها الشرقية، ومواجهة التحدى الإيطالى، والبريطانى فى الميدان الإستعمارى. ومن ثم كانت هناك مصلحة مشتركة بين الدولتين فى التحالف. أضف إلى ذلك شعورهما المشترك بالتهديد الذى تمثله ألمانيا وبريطانيا. ومن ثم أقدمت روسيا وفرنسا على إبرام حلف دفاعى بينهما، كان أحد الأركان الأساسية للسياسة الدولية فى تلك الفترة.

مر إبرام الحلف الروسى الفرنسى بعدة مراحل دامت أربع سنوات. فقد بدأت المفاوضات للحلف عام ١٨٩٠ . ولم يتم إبرامه إلا فى عام ١٨٩٤. والواقع أن طول فترة التفاوض لعقد هذا الحلف كان راجعا إلى تردد روسيا فى التحالف مع فرنسا. فقد كان قيصر روسيا يخشى أن يؤدى تحالفه مع فرنسا إلى أن تستغل فرنسا عقد الحلف لشن حرب هجومية ضد ألمانيا لإستعادة الألزاس واللورين. كما كانت روسيا تأمل أن تعيد الحكومة الألمانية الجديدة النظر فى سياستها. ولم تقرر روسيا إبرام الحلف مع فرنسا إلا بعد أن تبين لها إستحالة الإتفاق مع ألمانيا. فى عام ١٨٩٣ وقعت روسيا وفرنسا تحالفا عسكريا دفاعيا وقع عليه القادة العسكريون وصدقت عليه روسيا عام ١٨٩٣، وفرنسا فى عام ١٨٩٤. وقد نصت إتفاقية الحلف على أنه إذا تعرضت فرنسا لهجوم من جانب ألمانيا أو هجوم من جانب إيطاليا بمساندة ألمانيا، فإن روسيا توجه كل ما تيسر لها من قوى لقتال ألمانيا، وإذا تعرضت روسيا لهجوم من جانب ألمانيا أو لهجوم من جانب النمسا والمجر

بمساندة ألمانيا فإن فرنسا تتعهد باستخدام ما تيسر لها من قوى لمحاربة ألمانيا. ونصت إتفاقية الحلف كذلك على أنه إذا قام الحلف الثلاثى أو أحد أعضائه بتعبئة قواته المسلحة فإن فرنسا وروسيا ستفعلان الشيء ذاته فورا ودون الحاجة إلى تشاور مسبق. كما تعهدت الدولتان بعدم إبرام صلح منفرد مع العدو، وعلى أن مدة سريان الحلف هى نفس مدة سريان الحلف الثلاثى(٦). كما تعهدتا بالحفاظ على سرية التحالف. وقد أوردنا وثائق الحلف الفرنسى الروسى فى الملحق الخامس من هذا الكتاب.

يلاحظ أن الإتفاق لايلزم فرنسا بمساعدة روسيا إذا قامت النمسا والمجر وحدها بالهجوم على روسيا، وإنما يشترط أن يكون ذلك بمساعدة ألمانيا، كما أنه لا ينص على ما سيحدث فى حالة نشوب حرب بين روسيا واليابان. ففى هاتين الحالتين لا تلتزم فرنسا تجاه روسيا بأى شىء اللهم إلا بالتشاور حول الإجراءات الواجب إتخاذها وذلك طبقا لإتفاق مبدئى منفصل موقع عام ١٨٩١.

ومن ثم فإن الحلف الروسى الفرنسى لم يحقق أهداف السياسة الروسية فى البلقان ضد النمسا والمجر، ولم يلزم فرنسا بمساندة روسيا إلا إذا قامت ألمانيا بمساعدة النمسا والمجر، كما أنه لا يعمل به ضد الدولة العثمانية، أو بريطانيا، أو اليابان، ولا يمتد إلى المنازعات الإستعمارية فى آسيا. ولهذا نجد أنه عندما نشبت الحرب اليابانية الروسية عام ١٩٠٤ لم تقدم فرنسا أى مساعدة لروسيا. كذلك فإن إتفاقية الحلف الفرنسى الروسى لم تلزم روسيا بمساعدة فرنسا إذا قامت إيطاليا بمفردها بمهاجمتها بل إشترط أن يأتى الهجوم من ألمانيا أو إيطاليا بمساندة ألمانيا. وفى الواقع أن فرنسا لم تكن تطلب أكثر من تعهد روسى ضد ألمانيا أو ضد أى هجوم تدعمه ألمانيا. فلم يكن من المحتمل على الإطلاق أن تقوم إيطاليا وحدها بمهاجمة فرنسا. وقد حقق الحلف الروسى لفرنسا جزءاً كبيراً من أهداف أمنها القومى كما أنه أدى إلى إنهاء عهد الزعامة الألمانية للقارة الأوروبية ونشأة إستقطاب دولى ثنائى ما بين الحلف الثنائى (فرنسا، وروسيا) الذى ارتبطت بريطانيا به فيما بعد والحلف الثلاثى (ألمانيا، والنمسا والمجر، وإيطاليا) (٧).

اكتسبت القطبية الثنائية للبنيان الدولى دفعة أخرى مع توقيع إتفاقية الحلف البريطانى – اليابانى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢. فقد رأت اليابان أن روسيا، وألمانيا، وفرنسا قد حرمتها من ثمار الإنتصار الذى حققته على الصين خلال الحرب اليابانية الصينية سنة ١٨٩٤، والتى سنشير إليها فيما بعد. فقد تدخلت تلك الدول لإجبار اليابان

على التخلي عن بعض مكاسبها. كذلك جاء استيلاء روسيا على منشوريا، التي كانت محط أطماع اليابان، بمثابة تحذير لليابان من إحتمال تزايد النفوذ الروسي في شرقي آسيا على حساب النفوذ الياباني وبالذات في كوريا. ومن ثم، بدأت اليابان في السعي لعزل روسيا والتحضير لمواجهة معها. ولتحقيق ذلك عملت على التحالف مع بريطانيا. كذلك، فإن بريطانيا كانت تتخوف من المخططات الروسية، والألمانية في شرقي آسيا، كما أنها كانت حريصة على إستمرار حرية التبادل التجاري مع الصين، وعلى دعم قوتها البحرية في المحيط الهادي بالقوة البحرية اليابانية. ومن ثم، توافقت مصالح اليابان، وبريطانيا على عقد تحالف وقعت معاهدته في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢.

بموجب معاهدة الحلف البريطاني - الياباني، إعترفت الدولتان بمصالح كل منهما في الصين. فقد أقر الطرفان بأن لكل منهما الحق في حماية مصالحه الخاصة في حالة تعرضه للتهديد نتيجة المسلك العدائي من جانب دولة أخرى. وإذا تعرضت مصالح أحد الطرفين لعدوان خارجي اضطره إلى الدخول في الحرب فإن الطرف الثاني يتعهد بالبقاء على الحياد. أما اذا تدخلت دولة ثالثة في الحرب إلى جانب المعتدي فإن الطرف الآخر في الحلف يلتزم بدخول الحرب إلى جانب حليفه. ونص الإتفاق على أنه يسري لمدة خمس سنوات منذ تاريخ توقيعه. وقد أوردنا نص إتفاق التحالف البريطاني- الياباني في الملحق السادس من هذا الكتاب.

كان الحلف الياباني البريطاني موجها ضد روسيا، التي كانت تحاول بناء إمبراطورية كبرى في الشرق الأقصى. وكان الحلف يحقق لبريطانيا عدة فوائد أهمها وضع حد للتوسع الروسي في آسيا، والذي يهدد المستعمرات البريطانية هناك، مع دعم القوة البريطانية في آسيا بالقوة البحرية اليابانية. كذلك فالحلف يحقق لليابان عدة مزايا أهمها منع تدخل بريطانيا إلى جانب روسيا في حالة حدوث حرب يابانية روسية خاصة أن التنافس كان على أشده بين اليابان، وروسيا، كما سنرى فيما بعد. إلا أن هذا الحلف لم يمنع بريطانيا من عقد وفاق مع روسيا سنة ١٩٠٧ كما سنرى حالاً.

بيد أن التحول الحاسم نحو القطبية الثنائية جاء بعد توقيع الوفاق الودي البريطاني الفرنسي. ففي ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ وقعت بريطانيا وفرنسا صفقة كبرى عرفت باسم "الوفاق الودي" Entente Cordiale ، تم بموجبها تسوية القضايا الإستعمارية المعلقة بين الدولتين. وقد تضمن الإتفاق نصوصا سرية. بموجب هذه النصوص إعترفت فرنسا بنفوذ

بريطانيا فى مصر، مقابل إعتراف بريطانيا بالنفوذ الفرنسي فى المغرب. كما تعهدت الدولتان باحترام مبدأ حرية التجارة فى مصر والمغرب، وأن تتمتع تجارة الدولتين مع المغرب ومصر أثناء مرورها بالممتلكات الفرنسية والبريطانية فى أوروبا بمعاملة واحدة. كذلك تعهدت فرنسا بعدم إقامة تحصينات على الساحل الغربى فى الشمال المواجه لمضيق جبل طارق، ومراعاة مصالح أسبانيا في الأراضى التى تمتلكها على الساحل الغربى فى البحر المتوسط. واشترطت بريطانيا عدم إقامة تحصينات على الشاطىء الشمالى المواجه لمضيق جبل طارق، وأن تتبع فرنسا سياسة التجارة الحرة لجميع الدول مع المغرب، مع أخذ مصالح أسبانيا فى شمال المغرب بعين الاعتبار. كذلك نصت الإتفاقية على تنازل بريطانيا عن بعض حقوقها فى غينيا، والنيجر، وعلى تسوية مسائل التعريفات الجمركية مع مدغشقر، وزنجبار، وتخطيط الحدود فى سيام، وإعطاء فرنسا بعض حقوق الصيد فى نيوفوندلاند فى كندا. وقد أوردنا بعض وثائق الوفاق الودى فى الملحق السابع من هذا الكتاب.

ما الذى دفع فرنسا، وبريطانيا إلى عقد هذا الوفاق ؟. من ناحية فرنسا، يمكن رصد خمسة دوافع رئيسة هى :

١. أثارت مشروعات التقارب الألمانى البريطانى، والتى كانت مطروحة فى هذا الوقت، كما سنرى حالا، قلق فرنسا لأن إتمام هذه المشروعات كان يعنى عزلة فرنسا. ومن ثم فإن الوفاق الودى قطع الطريق أمام احتمال التقارب الألمانى البريطانى.

٢. كانت فرنسا تسعى للسيطرة على المغرب. ولكن بريطانيا كانت تعارض هذه السيطرة لأنها تؤثر على وجودها العسكرى فى مضيق جبل طارق. وقد أدركت فرنسا أنها لن تستطيع تحقيق أهدافها فى المغرب بدون موافقة بريطانيا.

٣. أدى التصادم الفرنسى البريطانى فى فاشوده سنة ١٨٩٨، كما سنرى حالا، وما أسفر عنه من تراجع فرنسى، ثم توقيع إتفاق بريطانى فرنسى فى السنة ذاتها، يسوى المسائل الإستعمارية المعلقة بينهما فى أفريقيا، إلى إدراك فرنسا ضرورة تسوية ما تبقى من قضايا استعمارية مع بريطانيا عن طريق الإتفاق.

٤. أثناء حرب البوير الثانية سنة ١٨٩٩، عرضت فرنسا على ألمانيا التعاون لوقف التوسع البريطانى. ولكن ألمانيا اشترطت أن يمتد هذا التعاون إلى الشئون الأوروبية وهو ما لم تكن فرنسا توافق عليه لوجود قضايا إقليمية بينهما. ومن ثم بدا لفرنسا أن

التعاون مع بريطانيا هو الطريق الوحيد المتاح أمامها لحماية أمنها في المسرح الأوروبي.

٥. كانت فرنسا تتخوف من أن تطلب روسيا مساعدتها في الحرب اليابانية الروسية التي نشبت عام ١٩٠٤، فرأت أن تتحوط لاحتمال حل الحلف الفرنسي الروسي عن طريق الوفاق.

أما من ناحية بريطانيا فإنه يمكن تحديد الدوافع التالية :

١. كانت بريطانيا تتخوف من احتمال قيام فرنسا بقطع الطريق البحري في الجزء الغربي للبحر المتوسط، بحكم سيطرتها على الجزائر وتونس، ومن ثم تهديد وجود بريطانيا في مصر. ورأت أن تطمئن على مركزها في مصر وقناة السويس وقواعدها في مالطة وجبل طارق عن طريق الإتفاق مع فرنسا.

٢. كانت بريطانيا قد عرضت على ألمانيا سنة ١٩٠١ عقد إتفاقية تحالف دفاعي تتعهد فيها الدولتان بالحياد إذا كانت إحداهما في حالة حرب مع دولة أخرى، وتتعهد بتقديم المساعدة العسكرية في حالة تدخل دولة أخرى في تلك الحرب وقد طلبت ألمانيا توسيع نطاق التحالف ليشمل دول الحلف الثلاثي. ولكن بريطانيا رأت أن هذا التوسيع يؤدي ببريطانيا إلى الدخول في صراعات أوروبية عديدة، واقترحت عقد إتفاقات مقصورة على قضايا إقليمية محددة. ولكن ألمانيا ردت بأن "كل شيء أو لا شيء"[٨]. ويقول رنوفان أن فشل بريطانيا في محاولة عقد تحالف مع ألمانيا كان هو السبب المباشر في إتجاهها إبتداء من أغسطس سنة ١٩٠٢ إلى التحالف مع فرنسا[٩]. وجاءت قضية سكة حديد بغداد، وبناء ألمانيا لأسطول بحري كبير ليزيد من قلق بريطانيا بالنسبة للنوايا الألمانية.

٣. كانت فرنسا تعارض الوجود البريطاني في مصر، كما كانت تساعد الحركة الوطنية المصرية بزعامة مصطفى كامل. ومن ثم رأت بريطانيا أن التفاهم مع فرنسا ضروري لتثبيت احتلالها لمصر.

أدى الوفاق الودي إلى تغيير أسس التوازن الدولي تغييرا جوهريا. فقد أنهى عهد الهيمنة الألمانية على القارة الأوروبية. كما أدى إلى ظهور تكتل بريطاني – فرنسي ترتبط به روسيا من خلال الحلف الفرنسي – الروسي سنة ١٨٩٤، وترتبط به اليابان من خلال الحلف البريطاني – الياباني الذي عقد سنة ١٩٠٢. وبذلك نشأ توازن دولي جديد

أدى إلى زعزعة مركز ألمانيا وهددها بالعزلة الدبلوماسية فى أوروبا. وتـأتى خطـورة الوفاق الودى بالنسبة لألمانيا من أنه هدد المركز الممتاز الذى كانت قد بدأت تتمتع به فـى بحر الشمال . فقد تطور الأسطول الألمانى ، وأصبح يهدد الجزر البريطانية . وكان معنى الوفاق الودى أن بريطانيا ستتفرغ لمواجهة ألمانيا فى بحر الشمال كما سيتفرغ الأسـطول الفرنسى لحماية البحر المتوسط(١٠) .

ولذلك فإنه رغم إن ألمانيا قد رحبت علنا بالوفاق الودى، إلا أنها سعت إلى إضعافه. ومما دفع ألمانيا إلى ذلك هو عودة روسيا إلى القيام بدور فى الميدان الأوروبى (البلقـان) بعد هزيمتها أمام اليابان سنة ١٩٠٥. وكانت ألمانيا تتخوف أن يؤدى ذلـك إلـى صـدام روسى – نمساوى مجرى قد يجرها إلى التدخل، ثم إستقلال النرويج فى سنة ١٩٠٧ ممـا كان يعنى زيادة نفوذ بريطانيا فى بحر الشمال. ولتحقيق ذلك اتبعـت ألمانيـا أسـلوبين. الأسلوب الأول هو محاولة دفع روسيا نحو التحالف مع ألمانيا. فمثل هذا التحالف أما قـد يؤدى إلى دفع فرنسا بدورها نحو التحالف مع ألمانيا، أو قد يدفع بفرنسا إلى فك الحلـف الفرنسى- الروسى. وكلا النتيجتين يحقق مصلحة أكيدة لألمانيا. وقد أطلـق علـى هـذا الأسلوب مسمى استراتيجية "العصبة القارية". وتنصرف تلك الاستراتيجية إلى تكوين تكتل دولى ضد بريطانيا يضم فرنسا، وروسيا بالإضافة إلى إيطاليا، والنمسا، والمجر، وألمانيا، (وهى الدول القارية) ضد بريطانيا. أما الأسلوب الثانى، فكان هو محاولة تحطيم الوفـاق الودى من خلال تحقيق إنتصار دبلوماسى-عسكرى على فرنسا، يؤكد لفرنسا عدم جـدوى الوفاق الفرنسى – البريطانى، وأهمية علاقاتها الودية مع ألمانيا. وخلال الخمسة عشـرة شهراً التالية ركز إمبراطور ألمانيا على هذين الأسلوبين.

كانت الخطوة الأولى فى استراتيجية ألمانيا لإقامة العصبة القارية هى أنها إقـترحت على روسيا إبرام معاهدة دفاعية بين الدولتين (على غرار معاهدة الضمانات بين روسـيا وألمانيا البسماركية). وكان هذا الإقتراح يعنى إعترافا ألمانيـا بخطـأ تغيـير السياسـة البسماركية وفك معاهدة الضمانات مع روسيا. كانت خطة ألمانيا هى أنه فى حالة موافقـة روسيا فإن هذه المعاهدة ستضع فرنسا أمام احتمالين: الأول هو الإقتداء بروسيا والإنضمام للمعاهدة وهو ما يحقق مصلحة ألمانيا والثانى هو التمسك بالوفاق الودى مـع بريطانيـا، وسيؤدى ذلك إلى هدم الحلف الفرنسى الروسى. ولكن روسيا رفضت الإقتراح الألمانى إلا إذا وافقت عليه فرنسا. ومن ثم لجأت ألمانيا إلى محاولة الضغط على فرنسا وذلـك عـن طريق إثارة القضية المغربية. ذلك أن السلطان عبد العزيز، سلطان المغرب، كان فى ذلك

الوقت يقاوم التسلط الفرنسى على بلاده. ورأت ألمانيا أن دعمه يمكن أن يشكل ضغطا على فرنسا للإنضمام إلى الحلف الثلاثى. ولذلك قام الإمبراطور غليوم الثانى بزيارة ميناء طنجة فى مارس سنة ١٩٠٥، وأعلن تشجيعة لإستقلال المغرب ووحدة أراضيه. ولتأكيد سطوة ألمانيا، وإثبات عدم جدوى الوفاق الودى بالنسبة لفرنسا، طلبت ألمانيا من فرنسا فى شكل حديث صحفى منشور على لسان الأمير فون دونرسماك المبعوث الألمانى الخاص لدى فرنسا، بإستقالة ديلكاسية Delcasse ، وزير خارجية فرنسا، باعتباره مهندس الوفاق الودى. فقد أعلن دونرسماك أن الهدف من الوفاق الودى هو عزل وإذلال ألمانيا، وأن سياسة ديلكاسية موجهة ضد ألمانيا التى لن تنتظر على تلك السياسة حتى تكتمل، وأوضح أن الأسطول البريطانى لن يستطيع أن يحمى فرنسا، ولذلك فإن على فرنسا أن تتخلص من ديلكاسية وأن تتبنى "سياسة موالية ومفتوحة تجاه ألمانيا" (١١). وعقب هذا التهديد مباشرة إستقال ديلكاسية فى ١٢ يونيو سنة ١٩٠٥ لأن فرنسا لم تكن مستعدة لخوض الحرب مع ألمانيا فى ذلك الوقت. كذلك قبلت فرنسا الدعوة الألمانية لعقد مؤتمر دولى حول قضية المغرب.

انتهزت ألمانيا فرصة الرضوخ الفرنسى لمطالبها ووقعت مع روسيا معاهدة تسمى معاهدة بجورك Bjorke فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٠٥. وقد أوردنا نص مشروع المعاهدة فى الملحق الثامن من هذا الكتاب. وقد نصت هذه المعاهدة على التعهد بالمساعدة المتبادلة فى حالة اعتداء دولة أوروبية على أى من الدولتين المتعاقدين، وعدم عقد صلح منفرد مع عدو مشترك وعلى تعهد روسيا بإقناع فرنسا بالإنضمام إلى هذه المعاهدة. إلا أن قيصر روسيا سرعان ما تراجع عن معاهدة بجورك. إذ أبلغ القيصر الإمبراطور غليوم الثانى أنه لا يستطيع تنفيذ المعاهدة إلا بعد أن يضمن قبول فرنسا لها. ولذلك عادت ألمانيا مرة أخرى إلى الضغط على فرنسا فى قضية المغرب. واتضح ذلك أثناء إنعقاد مؤتمر الجزيرة بشأن القضية المغربية فى يناير سنة ١٩٠٦، والذى حضرته ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وأسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا، والنمسا، والمجر، وبلجيكا، وهولندا، وروسيا، والسويد، والولايات المتحدة، والمغرب. والواقع أن مجرد إنعقاد المؤتمر كان يمثل نصرا للدبلوماسية الألمانية. وكان الفضل فى ذلك النجاح يرجع إلى عدم إستعداد فرنسا لدخول الحرب ضد ألمانيا، وإلى هزيمة روسيا من اليابان. كان الهدف الرئيسى لألمانيا من عقد المؤتمر هو تحطيم الوفاق الفرنسى البريطانى . ولكن المؤتمر أسفر عن نتائج عكسية. فقد أصرت ألمانيا فى المؤتمر على رفض أى توسع فرنسى فى المغرب، وعلى أن سلطان

المغرب هو وحده المسئول عن تنظيم الشرطة المغربية. والواقع أن موضوع تنظيم الشرطة المغربية كان هو الموضوع الرئيس فى مؤتمر الجزيرة لأن الدولة التى تشرف على تنظيم الشرطة تستطيع السيطرة على الشئون الداخلية المغربية. ولكن ألمانيا فشلت فى حمل أعضاء المؤتمر على قبول دعوتها. فقد إنتهى المؤتمر إلى قرار بتأكيد الإشراف الفرنسى الأسبانى المشترك على تنظيم الشرطة المغربية. وكان هذا فى الواقع يعنى إنفراد فرنسا بالنفوذ فى المغرب لأن مشاركة أسبانيا كانت رمزية.

معنى ذلك أن المؤتمر أسفر عن نتائج عكسية بالنسبة لاستراتيجية العصبة القارية. فقد أسفر عن تقوية الحلف الثنائى، والوفاق الودى، حيث أن روسيا وبريطانيا أيدتا فرنسا فى المؤتمر. كما أنه أدى إلى إضعاف الحلف الثلاثى، لأن إيطاليا تحولت إلى تأييد فرنسا فى المؤتمر رغم أنها قد قبلت تجديد إتفاقية الحلف الثلاثى. وهكذا فشلت استراتيجية العصبة القارية.

أصيبت السياسة الألمانية بنكسة أخرى حينما تم توقيع الوفاق الروسى البريطانى سنة ١٩٠٧، والذى شكل بدوره لبنة أخرى فى بنيان القطبية الثنائية. تناول الإتفاق الروسى البريطانى ، الموقع فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧ ، (والذى أوردنا نصوصه فى الملحق التاسع من هذا الكتاب) ، ثلاثة موضوعات هى :(١٢)

(أ) <u>التبت</u> : إتفقت روسيا، وبريطانيا على الإعتراف بالسيادة الصينية على التبت فى إطار الحكم الذاتى. وعلى إحترام وحدة أراضى التبت وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، وألا تحاولا الحصول على إمتيازات فى التبت لشق الطرق أو حفر المناجم أو بناء السكك الحديدية وخطوط التلغراف أو الحصول على أى إمتيازات أخرى فى التبت ، وأن يكون التعامل مع التبت من خلال الحكومة الصينية.

(ب) <u>أفغانستان</u> : تعهدت بريطانيا بعدم التعامل مع أفغانستان إلا عن طريق بريطانيا، كما تعهدت بريطانيا أنها لن تحتل أفغانستان، إذا أوفت بالتزاماتها التعاقدية مع بريطانيا، وأنه سيكون هناك فرصا متكافئة لروسيا، وبريطانيا فى التعامل التجارى مع أفغانستان .

(ج) <u>فارس</u> : كانت فارس تمثل أهم مناطق التنافس البريطانى الروسى. فقد حصلت بريطانيا على إمتياز إنشاء وإستغلال شبكة من الخطوط اللاسلكية فى فارس وعلى إمتياز التبغ. وقد حاولت روسيا أن تثير المتاعب لبريطانيا فى فارس لكى تحل

محلها فى تلك الإمتيازات. وبموجب إتفاق سنة ١٩٠٧ تعهدت الدولتان باحترام إستقلال ووحدة أراضى فارس، وإبقاء الباب مفتوحاً فى فارس أمام التعامل التجارى لكل الدول. كذلك قسمت الدولتان فارس إلى ثلاث مناطق نفوذ.

١- المنطقة الشمالية بما فيها طهران وتبريز وأصفهان، وتخضع للنفوذ الروسى.

٢- المنطقة الجنوبية الشرقية بما فى ذلك الشريط الساحلى على الخليج العربى والمحيط الهندى حتى حدود بلوخستان، وتخضع للنفوذ البريطانى.

٣- أما المنطقة الوسطى، فتكون منطقة محايدة يحق للطرفان أن يحصلا فيها على أى إمتيازات سياسية أو تجارية.

ماذا كانت دوافع روسيا وبريطانيا من هذا التحالف؟ بالنسبة لروسيا فقد شعرت بعجزها عن منافسة بريطانيا فى الشرق الأقصى أو آسيا الوسطى بعد هزيمتها أمام اليابان، أضف إلى ذلك أن الوفاق الودى كان يعنى بالنسبة لروسيا أن فرنسا لن تساندها ضد بريطانيا خاصة أن الوفاق الودى كان قد ازداد قوة بعد إنضمام أسبانيا له سنة ١٩٠٧ للمحافظة على الوضع القائم فى البحر المتوسط. كذلك فقد أبرمت فرنسا وروسيا معاهدتين مع اليابان حليفة بريطانيا فلم يبق أمام روسيا سوى التصالح مع بريطانيا لأن هذا هو الطريق الوحيد لإتباع سياسة نشيطة فى البلقان. أما بالنسبة لبريطانيا فقد كانت تهدف إلى إجهاض الاستراتيجية الألمانية لإقامة العصبة القارية، وتطويق ألمانيا فى القارة الأوروبية، وبالتالى إضعاف منافستها لبريطانيا. أضف إلى ذلك أن الوفاق الودى كان يعنى منطقيا ضرورة التصالح مع روسيا حليفة فرنسا.

أدى الوفاق الروسى- البريطانى إلى زيادة شعور ألمانيا بالتهديد والحصار. ولذلك فقد سارعت إلى محاولة إضعاف الوفاق الثلاثى عن طريق فتح جسور التعامل مع فرنسا وروسيا. ولذلك وقعت مع فرنسا إتفاقية فى ٨ فبراير سنة ١٩٠٩ بخصوص القضية المغربية إعترفت بموجبها بالوضع الخاص لفرنسا بالنسبة للمحافظة على الأمن الداخلى فى المغرب. وفى نوفمبر سنة ١٩١٠ وقعت إتفاقا مع روسيا لتسوية القضايا المعلقة بينهما بخصوص العراق، وفارس. فإعترفت ألمانيا بمصالح روسيا الخاصة فى فارس، مقابل تعهد روسيا بعدم معارضة مشروع سكة حديد بغداد، وتعهدت الدولتان بالامتناع عن أى عمل يهدد مصالح الأخر. والواضح أن الهدف من هذين الإتفاقين كان هو إضعاف الوفاق

الثلاثي. ولكن جاءت أزمة أغادير سنة ١٩١١ كما سنرى فيما بعد لتحقيق عكس ما كانت ترجوه ألمانيا، ومن ثم استمر الطابع القطبي الثنائي للبنيان الدولي.

هكذا تكونت جبهة ثلاثية من بريطانيا، وفرنسا، وروسيا أطلق عليها اسم "الوفاق الثلاثي" Triple Entente. في مواجهة الحلف الثلاثي Triple Alliance المكون من ألمانيا، والنمسا والمجر، وإيطاليا.

ورغم أن الإستقطاب الدولي الثنائي كان ثمرة لإدراك الدول الأوروبية للتهديدات الموجهة إلى أمنها، إلا أنه زاد من عمق الإدراك التهديدي لتلك الدول مما أدى إلى نشوء سباق أوروبي للتسلح، زاد بدوره من عمق إدراك التهديد. فقد شهدت هذه المرحلة سباقا للتسلح البحري بين ألمانيا، وبريطانيا. فابتداء من سنة ١٩٠٦ بدأت بريطانيا في إقامة قاعدة بحرية ضخمة على شاطيء اسكتلندا في مواجهة قناة كييل الألمانية، وشرعت في إنتاج نوع جديد من المدمرات الحربية الثقيلة. وفي الوقت ذاته فإن ألمانيا أرجعت هزيمتها الدبلوماسية في مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ إلى ضعف قوتها البحرية بالقياس إلى القوة البحرية البريطانية. ومن ثم قررت ألمانيا إنتاج أنواع جديدة من المدمرات الحربية الثقيلة تضارع المدمرات البريطانية وبمعدل يفوق معدل الإنتاج البريطاني، وقد حاولت بريطانيا أن تتفق مع ألمانيا لوقف هذا السباق طوال الفترة من سنة ١٩٠٧ وحتى سنة ١٩١٢، وذلك لأن السباق البحري في ميدان إنتاج المدمرات الثقيلة كان عملية باهظة التكاليف تتطلب فرض أعباء مالية جديدة على الشعب البريطاني. ولكن ألمانيا رفضت مجرد مناقشة العروض البريطانية بشأن وضع خطة لضبط سباق التسلح البحري، لأن تلك العروض كانت تعني بالنسبة لألمانيا المحافظة على التفوق البحري البريطاني في وقت نجحت فيه بريطانيا في تكوين الوفاق الثلاثي الموجه ضد ألمانيا. وهكذا اضطرت بريطانيا إلى زيادة اعتمادات التسلح البحري. وردت ألمانيا على ذلك بالتوسع في برامج التسلح البحري، ووضع خطة أقوى للتسلح سنة ١٩١٢. وظل هذا السباق سمة أساسية للسياسة الدولية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى وكان أحد العوامل التي مهدت لنشوبها.

حاولت ألمانيا أن تستغل سباق التسلح البحري مع بريطانيا للحصول على مزايا سياسية. فقد عرضت على بريطانيا وقف سباق التسلح مقابل تنازلات بريطانية شاملة أهمها عدم المبادرة بالهجوم على ألمانيا أو الانضمام لحلف عسكري ضدها، والتزام الحياد في حالة نشوب الحرب بين ألمانيا ودولة أخرى، وعدم عرقلة إتمام سكة حديد بغداد حتى تصل إلى الخليج العربي. وقد رفضت بريطانيا تقديم تلك التنازلات لأنها تعني هيمنة

ألمانيا على أوروبا. وإزاء ذلك إتجهت دول الوفاق الثلاثى إلى توثيق العلاقات بينها. فإتفقت بريطانيا، وفرنسا على استراتيجية بحرية مشتركة تلقى على فرنسا عبء الدفاع عن خطوط المواصلات البحرية البريطانية فى البحر المتوسط بينما تتولى بريطانيا مهمة مواجهة البحرية الألمانية فى بحر الشمال والدفاع عن الشواطىء الفرنسية على بحر المانش. كذلك نسقت فرنسا خططها العسكرية مع حليفتها روسيا. ومن ثم فقد أدى السباق البحرى البريطانى الألمانى إلى تطوير الوفاق الثلاثى، كما أنه من ناحية أخرى عمق من حدة التناقض بين دول الحلف الثلاثى ودول الوفاق الثلاثى(١٣).

بالإضافة إلى سباق التسلح البحرى البريطانى - الألمانى، كان هناك سباقا للتسلح البرى بين ألمانيا، والنمسا والمجر من ناحية وروسيا، وفرنسا من ناحية أخرى. فعندما تطورت الامور فى البلقان نحو التهديد بالحرب شرعت ألمانيا فى زيادة قواتها المسلحة. فزادت من تلك القوات فى يناير سنة ١٩١٣ من ٦٢١ ألف رجل إلى ٧٦١ ألف رجل كما زادت النمسا والمجر من تعداد جيشها إلى ١٦٠ ألف رجل بعد أن كان حوالى مائة ألف رجل. وقد أدى ذلك إلى إتخاذ فرنسا، وروسيا إجراءات مشابهة. فزاد تعداد الجيش الفرنسى إلى ٧٥٠ ألف رجل، كما زادت روسيا من قواتها المسلحة حتى بلغت ١,٨ مليون رجل. ومع التسليم بأن هذا التسابق كان نتيجة للتوتر الدولى السائد إلا أنه أسهم بدوره فى إذكاء هذا التوتر وخلق المناخ المواتى للحرب. فلكى تبرر الحكومات مطالبها بزيادة الأعباء العسكرية والضريبية كان عليها أن تعبىء الرأى العام ضد الدول المعادية. كما أن توافر ترسانات الأسلحة لدى الدول الأوروبية كان فى حد ذاته عاملا مشجعا لتلك الدول للإحتكام إلى السلاح لتحقيق أهدافها.هكذا دخلت الدول الأوروبية فى دائرة من السلوكيات التى أدت إلى تصاعد إدراك التهديد الأمنى، مما أدى بدوره إلى سلوكيات جديدة (كسباق التسلح) أدت إلى زيادة جديدة فى هذا الإدراك. وظلت تلك الدائرة تتضاعف وتتسع إلى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى.

المبحث الثالث

المؤسسات الدولية

حدثت طفرة هائلة فى مستوى المؤسسية الدولية بشقيها التنظيمى والقانونى كما دخلت الدول غير الأوروبية لأول مرة ميدان المؤسسية الدولية.

كان الشكل الأول للمؤسسية الدولية هو إنعقاد مؤتمرى السلام فى لاهاى عامى ١٨٩٩و١٩٠٧ بناء على مبادرة من قيصر روسيا نيقولا الثانى. وكان القيصر يسعى إلى حث الدول الأوروبية على تبنى مجموعة من الإجراءات القانونية التى من شأنها تهدئة سباق التسلح الأوروبى لأنه كان يشكل عبئا على روسيا. وقد إنعقد المؤتمر الأول فى لاهاى سنة ١٨٩٩، لمناقشة قضية نزع السلاح. وقد أسفر المؤتمر توقيع مجموعة من الإتفاقيات الدولية التى تتعلق بقانون الحرب البرية والبحرية، وإتفاقية التسوية السلمية للمنازعات الدولية، التى إشتملت على أحكام تأليف لجان التحقيق الدولية المؤقته وطريقة أدائها لوظائفها. وانعقد المؤتمر الثانى فى لاهاى أيضا سنة ١٩٠٧. ولعل أهم نتيجة أسفر عنها مؤتمر لاهاى سنة ١٩٠٧ هى إنشاء المحكمة الدائمة للتحكيم. Permanent Court of Arbitration. وتتألف المحكمة من هيئة من المحكمين الدائمين المستعدين للتحكيم فى المنازعات الدولية التى تحال إليهم. وتألفت هيئة المحكمة من عدد من القضاه يعينون بواقع أربعة قضاه من كل دولة موقعة على الإتفاقية. وفى حالة إحالة نزاع إلى المحكمة تختار كل دولة متنازعة قاضيين من بين هولاء القضاه. ويختار القضاه الأربعة قاضياً خامسا كرئيس للهيئة التى ستنظر فى النزاع. ومن ثم فإن المحكمة لم تكن جهازا دائما كما يوحى اسمها، ولكنها هيئة من القضاه يتم اختيار المحكمين من بينهم. كما تحدد الدول المتنازعة قضايا النزاع وسلطة المحكمة. وقد شارك فى المؤتمر الثانى ٤٤ دولة (مقابل ٢٦ دولة حضرت المؤتمر الأول) من بينها غالبية جمهوريات أمريكا الجنوبية، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تشارك فيها الدول غير الأوروبية فى المؤسسية الدولية. ومن ثم مثل هذان المؤتمران أول إطار تنظيمى دولى يتسم بالعالمية حيث شاركت فيهما الدول الصغرى. ويقول كلود، "ان مؤتمرى لاهاى يعتبران بداية عهد الدول الصغرى فى المؤتمرات الدولية والمنظمات العالمية"(١٤). الواقع أن أهمية مؤتمرى لاهاى لا ترجع إلى

ما أحرزه المؤتمران من إنجازات مؤسسية ولكن إلى أنهما شكلا البداية الحقيقية المؤسسية العالمية. فقد دشن المؤتمران فكرة العالمية فى التنظيمات الدولية والحاجة إلى نظم دائمـــة للتسوية السلمية للمنازعات الدولية.

من ناحية ثانية ، إستمرت ظاهرة إنشاء الاتحادات الدولية الفنية المتخصصـــة. فتــم إنشاء "اتحاد صناعة السكر" بموجب إتفاقية بروكسل سنة ١٩٠٤، والمكتب الدولى للصحة العامة بموجب إتفاقية سنة ١٩٠٣، كما أسس المعهد الدولى للزراعــة فــى رومــا ســنة ١٩٠٥، والمكتب الدولى للصحة فى باريس ١٩٠٨، كذلك أسست هيئة الطيران الدوليـــة، ومكتب العمل الدولى فى سنة ١٩١٩.

المبحث الرابع

إستكمال التوسع الإستعمارى

تعتبر الفترة من عام ١٨٩٠ حتى عام ١٩١٤، هى العصر الذهبى للتوسع الإستعمارى . فقد شهدت هذه الفترة استكمال ظاهرة التوسع الإستعمارى ودخول بعض القوى غير الأوروبية الجديدة ميدان التوسع الإستعمارى مما أثر على التوازن الأوروبى. كما أن هذا التوازن قد أثر بدوره على قدرة كل دولة على التوسع كما سيتضح لنا من المطالب التالية.

المطلب الأول

القضايا الإستعمارية فى أفريقيا

رأينا أن الدول الإستعمارية الأوروبية قد وضعت أسس تقسيم أفريقيا فيما بينها فى مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥). وحتى ذلك التاريخ لم تكن الدول الأوروبية قد أكملت سيطرتها الإستعمارية على المناطق الداخلية فى أفريقيا. ولم يكتمل هذا التوسع إلا خلال الفترة محل البحث. وقد امتد التوسع الإستعمارى إلى كل أجزاء القارة الأفريقية. فى إطار من الإتفاق العام بين الدول الإستعمارية الرئيسة على تقسيم مناطق النفوذ بينهم فى أفريقيا.

اتسم العقد الأخير من القرن التاسع عشر بتوافق بريطانى - ألمانى، وتوافق بريطانى - فرنسى حول قضية التوسع الإستعمارى. فقد رأينا أن بريطانيا وألمانيا عقدتا إتفاقيتين سنة ١٨٨٦، وسنة ١٨٨٧ لتحديد مناطق النفوذ حول بحيرة نيانزا. وفى يوليو سنة ١٨٩٠، أى عقب إستقالة بسمارك بأربعة شهور، عقدت بريطانيا، وألمانيا، إتفاقية هلجولاند Heligoland. بموجب هذه الإتفاقية إعترفت ألمانيا بالحماية البريطانية على جزيرة زنجبار، وبنفوذ بريطانيا شمالى بحيرة فيكتوريا، وفى أعالى النيل. مقابل ذلك، تنازلت بريطانيا لألمانيا عن جزيرة هلجولاند الواقعة فى بحر الشمال فى مواجهة قناة كييل، وإعترفت بنفوذها شمال بحيرة نيانزا. وفى سنة ١٨٩٣ عقدت ألمانيا، وبريطانيا إتفاقا أخر حدد مناطق نفوذ الدولتين فى نيجيريا، والكاميرون. فاعترفت ألمانيا بنفوذ

بريطانيا فى نيجيريا (والتى كانت قد ضمتها سنة ١٩٠٠)، كما إعترفت بريطانيا بنفوذ ألمانيا فى الكاميرون. كذلك، تخلت ألمانيا عن تأييدها لجمهوريتى البوير ضد بريطانيا مقابل وعد من بريطانيا بإقتسام الممتلكات البرتغالية فى أفريقيا الجنوبية أعطى بموجب إتفاقية سرية وقعت سنة ١٨٩٨. وفى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ وقعت بريطانيا، وألمانيا إتفاقية سرية نصت على أن يصبح الجزء الجنوبى من موزمبيق حتى مصب الزامبيزى والجزء الجنوبى من أنجولا منطقة نفوذ بريطانية، مقابل وجود منطقة نفوذ ألمانية شمالى موزمبيق، وفى المنطقة الساحلية من أنجولا، وفى شمال مصب الكونجو. وإتفقت الدولتان على أنه إذا ما هددت الاضطرابات المحلية الرعايا الألمان أو البريطانيين، أو إذا هددت المستعمرات المجاورة، فستتخذ بريطانيا وألمانيا الإجراءات اللازمة لحماية مصالحهما. بيد أنه إزاء احتجاج فرنسا على تلك الإتفاقية أجلت بريطانيا التصديق عليها.

أما بالنسبة لبريطانيا وفرنسا فقد إعترفت بريطانيا بالمصالح الفرنسية فى الضفة اليسرى لأعالى النيل، وبإتفاق بين فرنسا ودولة الكونغو الحرة سنة ١٨٩٤ يضمن المصالح الفرنسية فى تلك المنطقة. وفى سنة ١٨٩٨ تم توقيع إتفاق شامل يحدد مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية فى حوض النيل وغرب أفريقيا على التوالى. وفى أثيوبيا، توصلت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا إلى اتفاق تم فيه توزيع مناطق النفوذ الإقتصادية فى أثيوبيا بين الدول الثلاث.

فى سنة ١٨٩٤ فرضت بريطانيا الحماية على أوغندا، واستولت فرنسا على تمبكتو. وفى سنة ١٩٠٠ قامت بريطانيا بضم نيجيريا إلى ممتلكاتها، وفى سنة ١٩٠٨ أصبحت الكونجو مستعمرة بلجيكية بالكامل.

وقد سبق أن أشرنا إلى التغلغل الإستعمارى البريطانى فى جنوب جمهورية أفريقيا فى إطار حربى البوير الأولى والثانية. وإلى جانب هذا التغلغل كانت قضيتا التوسع الايطالى فى الحبشة، والتوسع البريطانى الفرنسى فى أعالى النيل من أبرز قضايا التوسع الإستعمارى فى أفريقيا.

(١) <u>قضية الحبشة</u>

استكملت إيطاليا إحتلال أقليم ارتيريا عام ١٨٨٨ بعد حروب دامية مع الحبشة. واضطرت الحبشة إلى عقد معاهدة صداقة مع إيطاليا عام ١٨٨٩ عرفت باسم معاهدة "أوكسيالى" Ucciali. وقد تضمنت المعاهدة ترسيم الحدود بين الحبشة والممتلكات الإيطالية

فى شرق أفريقيا. كما تضمنت نصا يجيز لملك الحبشة أن يعتمد على إيطاليا فى مباشرة السياسة الخارجية الحبشية. ولكن إيطاليا اتخذت من معاهدة أوكسيالى ذريعة لتحويل الحبشة إلى محمية إيطالية. وفى عام ١٨٩٤، استخدمت إيطاليا القوة المسلحة لاحتلال بعض الأقاليم الحبشية. ولكن القوات الإيطالية منيت بهزيمة ساحقة فى موقعة عدوة عام ١٨٩٦، أدت إلى إنهيار آمالها الإستعمارية فى شرق أفريقيا. فقد أسفرت موقعة عدوة عن عقد معاهدة أديس أبابا بين الحبشة، وإيطاليا. وبموجب تلك الاتفاقية إعترفت إيطاليا بإستقلال الحبشة ورسم الحدود بين ارتيريا، والحبشة، وإلغاء معاهدة أكسيالى. كذلك أدت موقعة عدوة إلى تحول الإهتمام الإيطالى فى شرقى أفريقيا من التوسع على حساب الحبشة إلى التوسع فى الساحل الصومالى، واستطاعت أن تكون مستعمرة جديدة هى مستعمرة الصومال الإيطالى.

ماذا كان موقف الدول الأوروبية من الصدام الحبشى الإيطالى؟ وقفت فرنسا إلى جانب الحبشة فى حربها ضد إيطاليا فأمدتها بالمال والسلاح عن طريق مستعمرتها فى جيبوتى. ذلك لأن العلاقات بين فرنسا، وإيطاليا فى ذلك الوقت كانت سيئة بسبب إنضمام إيطاليا للحلف الثلاثى، وبسبب التنافس بينهما فى شمالى أفريقيا. كذلك فإن فرنسا كانت تسعى إلى الضغط على بريطانيا عن طريق السيطرة على منطقة أعالى النيل وذلك لإجبار بريطانيا على تسوية القضية المصرية ولتحقيق هذا الهدف، فقد طورت من تعاونها مع الحبشة للهيمنة على أعالى النيل[١٥]. ووقعت الدولتان معاهدة صداقة فى مارس سنة ١٨٩٧ لتخطيط الحدود بين الحبشة، والصومال الفرنسى . أما بريطانيا ، فقد تعاطفت مع إيطاليا لأن النفوذ الإيطالى فى الحبشة سيؤدى إلى إيقاف التوسع الفرنسى من الساحل الشرقى للصومال نحو السودان، وإلى الوقوف أمام توسع الحركة المهدية. أما ألمانيا فقد إمتنعت عن مساعدة حليفتها إيطاليا حيث أن ألمانيا كانت تحبذ تقوية النفوذ الفرنسى فى الحبشة لأن ذلك من شأنه تهديد وضع بريطانيا فى منطقة أعالى النيل. وبطبيعة الحال، أدى ذلك إلى إضعاف الحلف الثلاثى. فدول الحلف لم تساند إيطاليا فى صراعها مع الحبشة.

(٢) قضية السودان :

منذ أن احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ عزمت على السيطرة على السودان ، وذلك لإستكمال خطتها فى إقامة كتلة إستعمارية متصلة من الكاب جنوبا إلى البحر المتوسط شمالا. وكانت مصر فى عهد الخديوى اسماعيل قد سيطرت على أعالى النيل

حتى حدود أوغندا والساحل الصومالى. ولكنها اضطرت عام ١٨٨٥ إلى الإنسحاب من السودان بعد تصاعد الحركة المهدية، والضغوط البريطانية. وقد أدى ذلك إلى سيطرة المهديين على السودان ثم بداية الخطة البريطانية للاستيلاء على السودان. فى هذا الإطار جردت حملة عسكرية مصرية بريطانية بزعامة الجنرال كتشنر لإعادة احتلال السودان فى سنة ١٨٩٦. وفى سبتمبر سنة ١٨٩٨ أتمت الحملة السيطرة على السودان بعد هزيمة الحركة المهدية فى أم درمان. وعندما دخلت القوات المشتركة بلدة فاشوده عام ١٨٩٨، كانت قوة فرنسية قد سبقتها إلى هناك، ورفعت العلم الفرنسى مدعية السيطرة الفرنسية على المنطقة. وكانت فرنسا تأمل أن تلتقى هذه القوة بقوة فرنسية أخرى قادمة عن طريق الحبشة. وبذلك يمكن ربط المستعمرات الفرنسية فى غرب وشرق أفريقيا، وإجبار بريطانيا على الخروج من مصر. ولكن كتشنر طالب فرنسا بجلاء قواتها، وهددت بريطانيا بإعلان الحرب على فرنسا إذا لم تستجب لمطلب الجلاء عن فاشوده. وفى مارس سنة ١٨٩٩ وقعت فرنسا مع بريطانيا إتفاقا يتعلق بالسودان نص على إعتراف فرنسا بنفوذ بريطانيا فى حوض النيل بأكمله من منابع النهر حتى مصبه، وإعترفت بريطانيا بالنفوذ الفرنسى فى غربى أفريقيا. وقد أدى ذلك الإتفاق إلى تقارب فرنسى – بريطانى، كان بمثابة المقدمة للوفاق الودى سنة ١٩٠٤[١٦].

مع نهاية القرن التاسع عشر كانت أفريقيا قد قسمت بين الدول الإستعمارية على النحو التالى :

١. **بريطانيا** : أصبح لها ثلاث مناطق استعمارية رئيسة هى :

أ . أفريقيا الشرقية البريطانية، وتضم تنجانيقا، وزنجبار، وكينيا، وأوغندا، والصومال البريطانى.

ب . أفريقيا الجنوبية البريطانية، وتضم روديسيا الجنوبية، وروديسيا الشمالية، ونياسالاند ومحميات باسوتولاند، وبتشوانالاند، وسوازيلاند.

جـ . أفريقيا الغربية البريطانية، وتشمل نيجيريا، وساحل الذهب، وسيراليون، هذا بالإضافة إلى وجودها فى مصر والسودان.

٢. **فرنسا** : وأصبح لها ثلاث مناطق إستعمارية هى :

أ. أفريقيا الغربية الفرنسية، وتضم السنغال، وغينيا، وساحل العاج، وداهومى، والسودان الفرنسى، وموريتانيا، والنيجر، وفولتا العليا.

ب. أفريقيا الإستوائية الفرنسية، وتتكون من الجابون، والكونجو الأوسط، وأوبانجى شارى (أفريقيا الوسطى)، وتشاد.

جـ. شمالى أفريقيا، ويضم الجزائر، وتونس، وأضيف إليها فيما بعد المغرب سنة ١٩١٢.

د. هذا بالإضافة إلى مدغشقر، والصومال الفرنسي.

٣. <u>ألمانيا</u> : وتضم ممتلكاتها الإستعمارية ثلاث مناطق إستعمارية هى :

أ. أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية.

ب. أفريقيا الشمالية الشرقية الألمانية.

جـ. الكاميرون، وتوجولاند.

٤. <u>بلجيكا</u> : وتمركز نفوذها الإستعمارى فى الكونجو حين اعترف مؤتمر برلين بالملك ليوبولد رئيسا لدولة الكونجو الحرة الذى بادر بضم الكونجو سنة ١٩٠٨.

٥. <u>البرتغال</u> : وشملت ممتلكاتها أنجولا، وموزمبيق، وجزر الرأس الأخضر، وغينيا البرتغالية.

٦. <u>إيطاليا</u> : وشملت ممتلكاتها ارتيريا، والصومال الإيطالى، وأضيف إليها ليبيا سنة ١٩١٢

٧. <u>أسبانيا</u> : وكان نفوذها الإستعمارى يشمل غانا الأسبانية على شاطئ غرب أفريقيا منذ سنة ١٧٨٩، وريودى أورو المواجهة لجزر الكنارى منذ سنة ١٨٢٠، (الصحراء الغربية حاليا). ثم منطقة الريف فى مراكش .

المطلب الثانى

التوسع الإستعمارى فى الوطن العربى

كانت أبرز قضايا التوسع الإستعمارى فى الوطن العربى فى هذه الفترة هى القضية المغربية والقضية الليبية، وقضية التوسع البريطانى فى سواحل الخليج العربى. وسنعالج هذه القضايا على التوالى.

(١) **الهيمنة الفرنسية على المغرب :**

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر وضعت نصب عينيها الاستيلاء على المغرب نظرا لأهميتها الاستراتيجية. ولكن بريطانيا عارضت أى توسع فرنسي جديد فى شمالى أفريقيا وبعد أن استعادت فرنسا دورها الأوروبى تطلعت مرة أخرى إلى المغرب، وبالذات بعد أن نجحت في الاستيلاء على تونس عام ١٨٨١، وتعيين ديلكاسية وزيرا لخارجية فرنسا، وكان ديلكاسيه يرى أنه من الضرورى أن تركز فرنسا على تدعيم نفوذها فى غربى البحر المتوسط، وعلى التقارب مع بريطانيا، وإيطاليا. وقد انتهزت فرنسا فرصة إندلاع اضطرابات في المغرب في عهد السلطان مولاى عبد العزيز، وجردت حملة عسكرية على المغرب عام ١٩٠٣. حاولت فرنسا قبل أن تشرع في التوسع أن تحيد المعارضة البريطانية لهذا التوسع بالإتفاق مع ألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا (وكانت الأخيرة تسيطر على منطقة في شمال المغرب منذ القرن السادس عشر). واستطاعت فرنسا أن تحصل على موافقة إيطاليا بموجب إتفاقية سرية عقدت بين الدولتين سنة ١٩٠٠. بمقتضى هذه الإتفاقية تعهدت فرنسا بمنح إيطاليا حرية العمل فى طرابلس الغرب، وبرقة، مقابل تعهد إيطاليا بعدم الإعتراض على تدخل فرنسا في المغرب . كما عقدت الوفاق الودى مع بريطانيا ، وعقدت بعده وفي السنة ذاتها إتفاقية مع أسبانيا ، اعترفت الأخيرة بموجبها بنصوص الوفاق الودى فيما يتعلق بالمغرب .

بيد أن فرنسا لم تستطع طوال سبع سنوات وحتى سنة ١٩١١ أن تبسط نفوذها على المغرب وذلك بسبب السياسة الألمانية. فقد أشرنا إلى أن ألمانيا حرصت بعد توقيع إتفاقية الوفاق الودى على إلحاق هزيمة دبلوماسية بفرنسا تدعمها القوة العسكرية. وقد اختارت ألمانيا المغرب مسرحا مناسبا لتنفيذ تلك السياسة. وفى هذا السياق انتهزت ألمانيا فرصة إنعقاد مؤتمر الجزيرة بشأن القضية المغربية سنة ١٩٠٦، والذى حضرته الدول الأوروبية والولايات المتحدة والمغرب. وأصرت فى المؤتمر على أن سلطان المغرب هو المسئول بمفرده عن تنظيم الشرطه المغربية. ولكن المؤتمر قرر أن تتحمل فرنسا وأسبانيا هذه المسئولية، مما كان يعنى هزيمة لوجهة النظر الألمانية.

وعلى الفور شرعت فرنسا فى احتلال المناطق الرئيسه فى المغرب تحت ستار المحافظة على الأمن. واستغلت فرنسا الحرب الأهلية التى نشبت بين أنصار السلطان عبد العزيز، وأنصار أخيه مولاى عبد الحفيظ، حول مقاومة الأطماع الإستعمارية الفرنسية فى المغرب لمد سيطرتها إلى كل الأراضى المغربية. وبعد تطور الأزمة البلقانية عام ١٩٠٨،

كما سنرى فيما بعد، حاولت ألمانيا أن تسوى القضية المغربية بالإتفاق مع فرنسا، وذلك لمواجهة الموقف المتفجر فى البلقان. وهكذا توصلت الدولتان إلى اتفاق مبدئى عام ١٩٠٩ يقضى بإعتراف ألمانيا بمصالح فرنسا السياسية فى المغرب مقابل إعتراف فرنسا بمصالح ألمانيا الإقتصادية فى تلك البلاد . إلا إن اتفاق عام ١٩٠٩ لم يقدر له النجاح فى التطبيق نتيجة المقاومة المغربية للسيطرة الفرنسية. فقد استغلت فرنسا إنتفاضة القبائل ضد السلطان عبد الحفيظ (الذى خلف السلطان عبد العزيز) وقامت باحتلال فاس عاصمة المغرب آنذاك تحت ستار حماية الأوروبيين المقيمين فى المدينة، وذلك فى ٢١ مايو سنة ١٩١١. واعتبرت ألمانيا ذلك خرقا لإتفاقية الجزيرة وأرادت استغلال تلك الأزمة لإجراء مقايضة استعمارية مع فرنسا تحصل بمقتضاها على بعض الأقاليم الفرنسية فى أفريقيا. ولتحقيق ذلك الهدف لجأت ألمانيا إلى الضغط العسكرى على فرنسا. فأرسلت مدمرة حربية إلى ميناء أغادير تحت ستار حماية المواطنين الألمان فى مواجهة الاضطرابات الوطنية. وقد أدى ذلك إلى نشوب أزمة دولية عرفت باسم أزمة أغادير عام ١٩١١. وقد إنتهت الأزمة بإتفاقية ٤ نوفمبر عام ١٩١١ وبموجبها حصلت ألمانيا على نصف الكونغو الفرنسى بحيث تصل الممتلكات الألمانية فى تلك المنطقة إلى نهر الكونغو، مقابل حصول فرنسا على جزء من مستعمرة الكاميرون الألمانية، وإعتراف ألمانيا بحق فرنسا فى بسط سيطرتها التامة على المغرب دون المساس بالمصالح الإقتصادية للدول الأخرى .

شرعت فرنسا بعد ذلك فى بسط سيطرتها التامة على المغرب. ففرضت على السلطان عبد الحفيظ إتفاقية الحماية عام ١٩١٢. بموجب تلك الإتفاقية انتقلت السلطة الفعلية فى المغرب إلى المقيم العام الفرنسى. وحصلت فرنسا على حق احتلال البلاد عسكريا وإدارة شئونها الخارجية، وإتخاذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على الأمن، وإعادة تنظيم الإقتصاد المغربى. وتعهد السلطان بعدم منح أى إلتزام أو عقد أى قروض دون موافقة فرنسا. ومع ذلك لم تنجح فرنسا فى بسط سلطتها الفعلية على البلاد إلا فى عام ١٩٢٦ وذلك بسبب المقاومة العنيفة التى قادها الأمير عبد الكريم الخطابى فيما عرف باسم "ثورة الريف".

٢. الاحتلال الايطالى لليبيا :

منذ أن فرضت فرنسا الحماية على تونس عام ١٨٨١، حرصت على تحجيم المصالح الإيطالية فيها. ومن ثم بدأت إيطاليا فى التمهيد للاستيلاء على الولايات العثمانية فى طرابلس الغرب، وبرقة، وفزان والتى عرفت باسم ليبيا. ولتحقيق هذا الهدف عقدت

إيطاليا سلسلة من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية تؤكد حق إيطاليا فى ليبيا، كما كثفت من التغلغل الإقتصادى فى تلك البلاد. فقد نصت معاهدة عام ١٨٨٧، التى جددت الحلف الثلاثى بين ألمانيا، والنمسا والمجر، وإيطاليا على مساندة إيطاليا عسكريا إذا حاولت فرنسا مد نفوذها إلى طرابلس الغرب. وفى السنة ذاتها أبرمت إتفاقا مع النمسا والمجر، وبريطانيا نص على تعهد الاخيرة بمساندة إيطاليا فى شمالى أفريقيا مقابل تعهد إيطاليا بمساندة مطالب بريطانيا في مصر. وفى عام ١٩٠٠ عقدت اتفاقا مع فرنسا اعترفت بموجبه بالنفوذ الفرنسى فى المغرب مقابل إعتراف فرنسا بحق إيطاليا فى السيطرة على طرابلس الغرب وبرقه. وفى عام ١٩٠٩ عقدت إتفاقا مع روسيا أكد مساندة روسيا للمطالب الإيطالية فى ليبيا مقابل مساندة إيطاليا للمطالب الروسية في المضائق العثمانية. وقد أسمى الإتفاق، الموقع فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٩، باسم إتفاق راكونيجى. كذلك فقد شجعت إيطاليا الإستثمارات الإيطالية فى ليبيا. ويذكر السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى أن إيطاليا عرضت عليه سنة ١٩٠٢ حوالى ٥٤ مليون ليرة ايطالية مقابل إعطائها إمتيازات إقتصادية فى بنغازى، وأنه كان ميالا إلى قبول العرض لأنه يوفر للدولة العثمانية بعض الأموال، لأن إيطاليا ستستعمل القوة العسكرية إذا رفض العرض[١٧].

وجاءت الفرصة لإيطاليا أثناء أزمة أغادير عام ١٩١١. إذ أنه أثناء تلك الأزمة أرسلت انذارا إلى الدولة العثمانية بأنها ستحتل طرابلس الغرب وبرقة عسكريا، وأنه على الدولة العثمانية أن تأمر موظفيها فى هاتين الدولتين بعدم مقاومة الاحتلال الإيطالى. وقد رفضت الدولة العثمانية طلب إيطاليا باحتلال طرابلس الغرب وبرقة، ولكنها سلمت بالمطالب الإقتصادية الإيطالية فى ليبيا. ومن ثم أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية. وأمام المقاومة الليبية والعثمانية للغزو الإيطالى تدخلت الدول الأوروبية لتسوية الأزمة . ونظرا لأن الحرب الإيطالية - العثمانية تزامنت مع وجود أزمة مالية حادة فى الدولة العثمانية، ونظرا لتفاقم الموقف فى البلقان إلى درجة تنذر بالحرب، اضطرت الدولة العثمانية تحت الضغوط الأوروبية ، إلى قبول المطالب الإيطالية. وهكذا انتقلت ليبيا إلى السيادة الإيطالية بموجب معاهدة لوزان عام ١٩١٢. ولكن هذه السيادة اقتصرت من الناحية الفعلية على المناطق الساحلية.

وقد أضعف استيلاء إيطاليا على ليبيا من الحلف الثلاثى إلى حد كبير وجعل ارتباط إيطاليا به مجرد ارتباط اسمى. فلكى تضمن إيطاليا سلامة خطوط مواصلاتها البحرية بينها وبين ليبيا كان يتعين عليها أن يكون لها علاقات طيبة مع بريطانيا، وفرنسا اللتان كانتا تسيطران على الملاحة فى حوض البحر المتوسط .

٣. الهيمنة البريطانية على السواحل الجنوبية والشرقية لشبه الجزيرة العربية :

اتسم التوسع الإستعمارى فى السواحل الشرقية والجنوبية لشبه الجزيرة العربية بالهيمنة البريطانية المطلقة والإنفصال النسبى عن نظام الأحلاف الأوروبى، بخلاف الحال فى معظم أشكال التوسع الإستعمارى الأخرى.

كانت الدولة العثمانية قد أعادت الهيمنة على اليمن بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠. وحينما بدأت فى مد نفوذها من اليمن إلى السواحل الجنوبية شرعت بريطانيا فى فرض معاهدات الحماية على الامارات، والسلطنات، والمشيخات التى عرفت فيما بعد باسم المحميات. ومنذ سنة ١٨٨٦ وحتى سنة ١٩١٥ كانت بريطانيا قد فرضت على كل تلك الأقاليم معاهدات الحماية. وقد بدأتها بمعاهدة الحماية مع سلطنة المهرة فى أبريل سنة ١٨٨٦، وأنهتها بمعاهدة الحماية مع شيخ قطيب سنة ١٩١٥. وفى سنة ١٨٨٠ وضعت البحرين تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدة أصبحت بموجبها صاحبة التصرف فى شئون البحرين الداخلية والخارجية. وأكدت ذلك الحق فى معاهدة أخرى وقعت سنة ١٨٩٢. وفى السنة ذاتها وقع حاكم أبو ظبى معاهدة مع بريطانيا تعهد فيها بالإمتناع عن إقامة علاقات مع دولة أجنبية غير بريطانيا، وتبعه فى ذلك حكام الشارقة، ودبى، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة. وفى يناير سنة ١٨٩٩ عقدت إتفاقا مع شيخ الكويت تعهد فيه بالإمتناع عن قبول أى تمثيل سياسى أجنبى دون تصريح من بريطانيا، والإرتباط بمحالفة أبدية مع بريطانيا مصالحها فى الخارج. كذلك وقعت معاهدة مع حاكم عمان وضعت بموجبها عمان ومسقط تحت الحماية البريطانية الفعلية. فقد تعهد حاكم عمان ألا يتنازل أو يبيع أو يرهن أو يسمح باحتلال أى جزء من أراضى عمان وملحقاتها لأى دولة عدا بريطانيا.

المطلب الثالث

القضايا العثمانية

على غرار ما حدث فى أفريقيا ، فقد تم إستكمال التوسع الإستعمارى فى أملاك الدولة العثمانية. ففى خلال تلك الفترة زادت ديون الدولة العثمانية للدول الأوروبية، مما أدى إلى إشراف تلك الدول على المالية العامة للدولة العثمانية منذ ديسمبر سنة ١٨٨١. فأمام عجز الدولة العثمانية عن دفع فوائد ديونها، وافقت على أن تخضع ماليتها العامة

لإشراف الدائنين، وأن ترصد جزء من مواردها الضريبية والجمركية لدفع تلك الفوائد من خلال صندوق الدين العثماني الذى يختاره الدائنون. وفى ذلك يقول رنوفان أن الأوروبيين قد حصلوا "سواء عن طريق تحويل المشروعات الكبرى أو عن طريق التأييد المالى الذى أعطوه للحكومة العثمانية، على وسائل عمل سمحت لهم بالإحتفاظ بالإمبراطورية العثمانية تحت إشرافهم"(١٨).

من ناحية ثانية كانت الدولة العثمانية تمر بمجموعة من الأزمات السياسية. فقد طالب المسيحيون فى أرمينيا، وكريت، ومقدونيا بالتخلص من الحكم العثماني. وقد ردت الدولة العثمانية على تلك المطالب باستعمال العنف، وبالذات ضد الأرمن عامى ١٨٩٥/١٨٩٦، مما أدى إلى إتجاه الحكومة البريطانية نحو التخلى عن سياسة المحافظة على الدولة العثمانية، ولكنها واجهت معارضة ألمانية. كذلك نشبت حرب عثمانية - يونانية بسبب رغبة اليونان فى ضم جزيرة كريت إليها، ولكن اليونان منيت بهزيمة ساحقة. أما فى مقدونيا، فقد إتفقت روسيا مع النمسا والمجر على المحافظة على الوضع الراهن فى البلقان. وكان ذلك راجعا إلى إنشغال روسيا بشئون الشرق الأقصى، وإلى تخوف النمسا والمجر من إحتمال انتصار الحركة الوطنية المقدونية التى تساندها بلغاريا، مما يهدد كيانها السياسى . خلال هذه التطورات كانت ألمانيا تدعم الدولة العثمانية عسكريا، وذلك من خلال بعثة تدريب عسكرية بقيادة الجنرال فون ديرجولتز Von der Goltz. كما أن ألمانيا كانت تدعم الدولة العثمانية سياسيا. فقد قام الإمبراطور غليوم الثانى بزيارة القسطنطينية سنة ١٨٨٩ ثم زار القدس ودمشق وأعلن أن ألمانيا تعتبر نفسها صديقة للثلاثمائة مليون مسلم الذين يعيشون فى كنف الدولة العثمانية.

من ناحية ثالثة ، فقد ازداد التغلغل الإقتصادى والأوروبى فى الدولة العثمانية نتيجة بناء خط سكة حديد بغداد. فقد حاول السلطان عبد الحميد الثانى ، سلطان الدولة العثمانية، أن يزيد من مقدرة الدولة على إدارة المناطق البعيدة جغرافيا . ومن ثم شرع فى توسيع خطوط السكك الحديدية فى الدولة وكان أهم مشروعات هذا التوسع هو بناء "خط سكة حديد بغداد". وقد برر عبد الحميد الثانى بناء هذا الخط على أساس أنه سيؤدى إلى عودة طريق أوروبا - الهند إلى سابق نشاطه" . فإذا أوصلنا هذا الخط إلى سوريا ، وبيروت، والاسكندرية، وحيفا، نكون قد أوجدنا طريقا تجاريا جديدا. ولن يقتصر هذا الطريق على تلك الفوائد الإقتصادية العظيمة لإمبراطوريتنا بل سيتعداها إلى الناحية العسكرية، فيدعم جيشنا هناك، على حسب قول عبد الحميد فى مذكراته(١٩).

وقد تنافست الشركات الغربية في تقديم العروض للتوسع فى شبكة السكك الحديدية العثمانية. ولكن السلطان عبد الحميد أعطى شركة سكك حديد الأناضول الألمانية The German Company of Anatolian Railways إمتياز إنشاء سكة حديد بغداد سنة ١٨٩٩. وكان هذا الخط يمتد من قونيه إلى الموصل، وبغداد، والبصرة ومنها إلى الكويت، وله فروع تمتد إلى أرمينيا، وحلب، وحماه، وحمص، وطرابلس، وبيروت، ودمشق، ويافا، والقدس. ونود أن نوضح أن هذا الخط يختلف عن خط سكة حديد الحجاز الذى افتتح سنة ١٩٠٦ وبنى على أساس التبرعات الفردية للمسلمين. كانت ألمانيا تأمل من وراء هذا المشروع إلى تقوية نفوذها فى الدولة العثمانية باعتبارها مصدرا للمواد الأولية وسوقا للسلع الألمانية، وباعتبار أن الدولة العثمانية كانت تمثل عائقا أمام السيطرة الروسية على المشرق، كما أن التحالف معها يهدد خطوط المواصلات البريطانية إلى الهند. فكانت ألمانيا ترى أن تطوير شبكة خطوط حديدية فى آسيا الصغرى، وسوريا، والعراق سيمكن الدولة العثمانية من مقاومة بريطانيا، ويقوى شوكتها إذا إنضمت إلى ألمانيا فى حرب ضد بريطانيا.

لذلك كان من الطبيعى أن تعارض روسيا، وفرنسا، وبريطانيا مشروع سكة حديد بغداد. ذلك أن المشروع يؤدى إلى تحويل جزء من تجارة أوروبا مع آسيا عن طريق قناة السويس، التى كانت تعد مشروعا تجاريا فرنسيا، كما أنه يمهد لقيام تحالف ألمانى- عثمانى قد يعضد مركز ألمانيا ضد فرنسا.

وقد نجحت ألمانيا فى تنفيذ الجزء الأول من الخط عام ١٩٠٥ وشرعت فى تنفيذ الجزء الثانى، الذى يصل إلى بغداد ومنها إلى البصرة. وقد اعترضت بريطانيا على ذلك ما لم تضمن سيطرتها على الجزء الممتد من بغداد حتى الخليج العربى، كما إعترضت روسيا على المشروع ما لم تضمن سيطرتها على الخط الفرعى الممتد إلى أرمينيا. واشترطت فرنسا لاعطاء الدولة العثمانية قرضا لتمويل المشروع الحصول على إمتياز إنشاء خط سكة حديد يمتد من روسيا إلى العراق مع قطع العلاقات مع ألمانيا. وفى تلك الأثناء نجحت جمعية الاتحاد والترقى فى الوصول إلى الحكم فى الدولة العثمانية فى يوليو سنة ١٩٠٨، وقامت بخلع السلطان عبد الحميد الثانى من الحكم نهائيا فى ١ مارس سنة ١٩٠٩، وتولت السلطة فى الدولة العثمانية فى إطار برنامج يهدف إلى تتريك الدولة العثمانية وإعادة بناء قوة الدولة تحت إشراف تركى خالص. وعلى أثر ذلك حاولت ألمانيا أن توثق علاقاتها بحكومة الاتحاد والترقى . فأعطت الحكومة الجديدة قرضا لتمويل

المشروع بأكمله كما بذلت جهدا للتوصل إلى إتفاق مع روسيا حول سكة حديد بغداد، وتوصلت معها فعلا لإتفاقية عام ١٩١١ تم بمقتضاها عقد صفقة إستعمارية بين ألمانيا وروسيا تشمل الدور الروسى فى فارس والدور الألمانى فى سكة حديد بغداد . فتم الإتفاق على :

١. إعتراف ألمانيا بأن شمالى فارس يدخل فى نطاق النفوذ الروسى . وتتعهد ألمانيا بعدم السعى للحصول على إمتيازات من الحكومة الفارسية لإنشاء خطوط حديدية أو طرق خطوط سلكية ولاسلكية فى هذه المنطقة .
٢. حق روسيا فى الحصول على إمتيازات من الحكومة الفارسية لإنشاء سكك حديدية من طهران إلى خانقين ، والتى ينتهى عندها أحد فروع خط حديد بغداد .
٣. تتعهد روسيا بعدم الإعتراض على مواصلة تنفيذ سكة حديد بغداد وبعدم عرقلة التجارة الألمانية فى شمال فارس .

وقد أوردنا نص هذا الإتفاق فى الملحق العاشر من هذا الكتاب .

إزاء الإتفاق الروسى الألمانى توصلت بريطانيا وفرنسا إلى إتفاق مع ألمانيا حول سكة حديد بغداد. ففى ٥ فبراير عام ١٩١٤ إتفق رجال الأعمال الفرنسيون والألمان ، بتأييد من الحكومتين الفرنسية والألمانية، على أن تكون سوريا منطقة نفوذ فرنسية وتقوم الشركات الفرنسية بإنشاء سكة حديد شمال الأناضول حتى حدود أرمينيا مقابل إعتراف فرنسا بالنفوذ الألمانى فى المناطق التى يمر بها خط سكة حديد بغداد. كذلك بدأت بريطانيا فى التنسيق مع الدولة العثمانية لضمان مصالحها فى الخليج العربى. فاعترفت الدولة العثمانية فى اتفاق عقد مع بريطانيا عام ١٩١٣ بمركز بريطانيا الخاص فى منطقة الخليج العربى وبأن لا يمتد خط سكة حديد بغداد بعد البصرة، دون موافقة بريطانيا، مع إحتكارها للملاحة فى نهرى دجلة والفرات وفى شط العرب.

فى ١٥ يونيو سنة ١٩١٤ وقعت بريطانيا إتفاقا مع ألمانيا نص على ضرورة انتهاء سكة حديد بغداد عند مدينة البصرة، وعلى خضوع تلك المدينة لإدارة مشتركة بين الدولتين، وأن الملاحة فى شط العرب، فيما بين البصرة والخليج، ستمنحها الحكومة العثمانية لشركة يكون لرؤوس الأموال البريطانية فيها نصيب الأسد، وأخيرا، أن يعطى السلطان العثمانى حق استغلال بترول ما بين النهرين (دجلة والفرات) لشركة بريطانية– ألمانية – هولندية، علما بأن ثلث الإنتاج سيكون من نصيب بريطانيا، والثلث الآخر لألمانيا، أما الثلث الأخير فإنه سيكون للسلطان العثمانى.

المطلب الرابع
القضايا الإستعمارية فى شرقى آسيا

اتسمت القضايا الإستعمارية فى شرقى آسيا بقدر أكبر من التنافس مما تميزت به تلك القضايا فى أفريقيا. ويرجع ذلك إلى بروز القوة اليابانية ومحاولتها أن تحصل على نصيبها من الغنائم الإستعمارية فى شرقى آسيا نتيجة تطورها التكنولوجى وتزايد سكانها. وقد كان الميدان المتاح أمامها هو الصين. ويمكن القول إن السياسة الدولية فى شرقى آسيا قبل الحرب العالمية الأولى دارت بالأساس حول المحاولات اليابانية المتتالية للهيمنة على شرقى آسيا ، وبالذات الصين ، ومحاولة القوى الأوروبية والأمريكية احتوائها إما بالمواجهة المسلحة (روسيا) ، أو بالتحالف السياسى (بريطانيا). وقد أسفر التوسع اليابانى عن نشوب حربين كبيرتين فى شرقى آسيا هما الحرب اليابانية الصينية، ثم الحرب اليابانية الروسية كما أسفرت عن نشوب الثورة الصينية. ولكن سبق ذلك قيام فرنسا بشن حرب على الصين .

١. الحرب الفرنسية – الصينية (١٨٨٥) :

فقد كانت فرنسا قد استولت على فيتنام واتخذت منها قاعدة للتوسع فى الصين. وتذرع الفرنسيون بمساعدة الفلاحين الصينين للفيتناميين، وشنوا هجوما واسعا على الصين سنة ١٨٨٥ أسفر عن مقتل ثلاث آلاف صينى، وتوقيع معاهدة صلح فى السنة ذاتها تنازلت الصين بموجبها عن حقوقها فى فيتنام(٢٠).

٢. الحرب اليابانية الصينية (١٨٩٤-١٨٩٥) :

قدمنا أن الدول الغربية أجبرت الصين على فتح أسواقها أمام تجارتها بمقتضى سلسلة من المعاهدات التى سلبت الصين سيادتها على أراضيها. كذلك فقد بدأت اليابان تلحق بركب التوسع الإستعمارى. فبدأت منذ سنة ١٨٧٦ فى التوسع الإستعمارى فى كوريا. وقد حصلت اليابان على معاهدة تجارية مع ملك كوريا تضمن لها الوصول إلى موانئ كوريا. وحاولت روسيا أن توقف التوسع اليابانى فى كوريا. واستغلت الصين الصراع بين اليابان وروسيا، وقامت بتأكيد سيادتها على كوريا، حيث أن كوريا منذ بداية القرن التاسع عشر كانت تعترف بسيادة الصين عليها، وكان أباطرة الصين يقلدون ملوك كوريا الحكم. فى الوقت ذاته أدى الصراع اليابانى الصينى حول السيطرة على كوريا إلى اضطرابات

داخلية وإنقسامات داخل الدوائر الكورية الحاكمة بين فريق مؤيد للصين، وآخر مؤيد لليابان. وأرسلت الصين، واليابان قوات عسكرية إلى كوريا لمساندة الفريق المؤيد لها ضد الفريق الآخر. وقد أدى ذلك إلى نشوب حرب بين اليابان والصين فى يوليو عام ١٨٩٤ إنتهت باحتلال اليابان لكوريا، ومنشوريا الجنوبية. وتم توقيع معاهدة صلح بين الدولتين تسمى معاهدة شيمونوزيكى Shimonoseki فى ١٧ أبريل عام ١٨٩٥. بموجب تلك المعاهدة تنازلت الصين عن حقوقها فى كوريا، وإلتزمت بدفع ١٦٥ مليون دولار على سبيل التعويض لليابان، وتنازلت لليابان عن جزيرة فورموزا (تايوان حاليا) وجزيرة اللياو- تونج Lia-Tung، بما فيها من ميناء بورت آرثر (لوشون)، وميناء تاليتوان فى منشوريا الجنوبية، وكذلك جزيرة البسكادور.

ساندت بريطانيا، اليابان فى تلك الحرب بعد أن تبين لها أن اليابان لن تعرقل التجارة الدولية مع الصين. أما فرنسا وألمانيا وروسيا فقد أيدوا الصين لأسباب مختلفة. فروسيا كانت تعارض التوسع اليابانى فى شرقى آسيا لأن هذا التوسع يهدد المدخل الغربى لبحر اليابان، حيث يقع ميناءُ فلاديفوستك ونهاية خط حديد سيبيريا. أما ألمانيا فقد عارضت التوسع اليابانى خوفا من منافسة السلع اليابانية للسلع الألمانية فى الصين. كما أن فرنسا أرادت أن لا تنفرد ألمانيا بالعمل فى المشكلة الصينية فتدخلت فى صف الصين. أضف إلى ذلك دافعا مشتركا للدول الثلاث يكمن وراء تأييدهم للصين، وهو رغبتهم فى المطالبة بثمن هذا التأييد بعد إنتهاء الحرب. ولذلك تدخلت الدول الثلاث لإجبار اليابان على التخلى عن ميناء بورت آرثر وشبه جزيرة لياو- تونج حيث أن سيطرة اليابان عليهما يؤدى بها إلى السيطرة على بكين. لذلك، فإنه بعد انتهاء الحرب اليابانية الصينية بدأت حرب الإمتيازات بين تلك الدول الثلاث، وإنتهت تلك الحرب إلى تجزئة الصين إلى مناطق نفوذ للدول الإستعمارية الكبرى. فقد حصلت روسيا على إمتيازات استراتيجية وإقتصادية فى الصين، أهمها عقد معاهدة تحالف مع الصين ضد أى عدوان يابانى فى المستقبل، وذلك عام ١٨٩٦. بموجب تلك المعاهدة حصلت روسيا على حق إستعمال كل الموانئ الصينية. ولتدعيم هذا التحالف تم إنشاء سكة حديد شرقى الصين وسكة حديد جنوبى منشوريا مما أعطى روسيا مرتكزا استراتيجيا فى شمالى الصين. وقد أدى ذلك إلى صراع روسى يابانى فى شمالى الصين تطور إلى حرب شاملة عام ١٩٠٤. كذلك حاولت ألمانيا الحصول على إقليم شانتونج Shantung. وانتهزت فرصة مصرع بعض المبشرين الألمان فى شانتونج سنة ١٨٩٧ وأجبرت الصين على تعويضها عن ذلك بإعطائها إمتيازا لاستغلال ميناء كياوشو Kiaocho لمدة تسع وتسعين عاما بما فى ذلك الإقليم الذى يقع فيه

الميناء، مع إمتيازات تجارية ومالية هائلة فى إقليم شانتونج. وعلى الفور حصلت روسيا على إمتياز استغلال مينائى بورت آرثر (وتعرف حاليا باسم لوشون Lushun) داليان Dalian لمدة خمس وعشرين عاما مع تعهد بعدم فتح المينائين إلا لملاحة السفن الحربية الصينية والروسية. كذلك حصلت فرنسا على إمتياز استغلال إقليم كوانج تشيوان، ومد سكك حديدية من إقليم تونكين فى شمالى آنام إلى مقاطعات الصين الجنوبية. وأمام ذلك رأت بريطانيا أن تدخل حرب الإمتيازات. فحصلت سنة ١٨٩٨ على إمتياز استغلال ميناء فاى هاى فاى Wei-Hai-Wei المواجه لميناء بورت آرثر الذى حصلت عليه روسيا، لمدة تعادل استغلال روسيا لميناء بورت آرثر[٢١]. وبذلك إنتهت الحرب اليابانية الصينية إلى تقسيم الصين إلى مناطق نفوذ وإعتراف الدول الأوروبية باليابان كدولة كبرى ودخول اليابان حلبة السياسة الدولية الإستعمارية. وتأكد ذلك بإبرام التحالف البريطانى اليابانى عام ١٩٠٢، الذى سبق أن أشرنا إليه.

٣. حرب البوكسر :

أمام إعتداءات الدول الإستعمارية على الصين قامت حركات وطنية لمقاومة التدخل الأجنبى، كما أن الحكومة الصينية بدأت تتخذ بعض التدابير للحد من هذا التدخل. ففى عام ١٩٠٠ قامت احدى الجماعات الوطنية التى أطلقت عليها الدول الغربية اسم البوكسر (والتى كانت تسمى فى الصين حركة يى هو شوان I Ho Chuan) بثورة مسلحة ضد الأجانب فى جميع أنحاء الصين بمساندة الحكومة الصينية. وفى خلال هذه الأحداث تم اغتيال السفير الألمانى فى بكين. وقد تضامنت الدول الإستعمارية لقمع الثورة الصينية. ولأول مرة فى التاريخ الإستعمارى تم تكوين قوة دولية تحت قيادة ألمانيا شاركت فيها اليابان، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والولايات المتحدة. وقد نجحت تلك القوة الدولية فى قمع الثورة الصينية وفرضت الدول الإستعمارية على الصين بروتوكول البوكسر عام ١٩٠١. وقد نص البروتوكول على أن تدفع الصين خمسمائة مليون دولار تعويضا عن الأضرار التى أصابت الأجانب، وتخصيص موارد الجمارك الصينية، وضريبة الملح لسداد المبلغ، مع قبول الصين سيطرة القوات الأجنبية على السكك الحديدية فى المنطقة الواقعة بين بكين والمحيط.

على أن أهم نتائج حرب البوكسر كانت هى تدعيم النفوذ الروسى فى الصين، وعقد الحلف البريطانى اليابانى. إذ أن روسيا استغلت وجود قواتها فى الصين فاحتلت إقليم منشوريا بأكمله وبدأت فى بسط نفوذها على كوريا[٢٢].

٤. الحرب اليابانية الروسية (١٩٠٤-١٩٠٥) :

مع أوائل القرن العشرين بدأت اليابان تظهر كقوة صناعيـــة كـبرى فـــى الشـــرق الأقصى، وأصبح نمط تجارتها الخارجية يشبه نمط التجارة الخارجية للـــدول الصناعيـــة حيث أصبحت المواد المصنعة تمثل ٧٩% من صادراتها. وكان المجال الوحيـــد للتوســـع الإقتصادى اليابانى هو الشرق الأقصى بحكم الجوار الجغرافى. ولهذا سعت اليابان إلـــى فرض هيمنتها الإقليمية الكاملة على الشرق الأقصى. وكانت روسيا هى العقبـــة الكـبرى أمام هذا التوسع بحكم التنافس بينهما في منشوريا، وشمالى الصين بأسره. فقد شـــاركت روسيا فى حرمان اليابان من بعض ثمار انتصارها على الصين كما رأينا، بل وزادت من توسعها فى الصين. ومن ثم قررت اليابان إنهاء التوسع الروسى. وفى ٨ فـــبراير ســـنة ١٩٠٤ قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع روسيا، وقامت بمهاجمة الأسطول الروســـى فـــى بورت آرثر. وفى ١٠ فبراير أعلنت الحرب على روسيا. وقد استطاعت اليابان أن تدمـــر الأسطول الروسى فى بورت آرثر وقضت على السفن التى حاولت الهرب إلى فلاديفوستك فى معركة بحر اليابان. وحدثت المعركة الحاسمة فى ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥، وهى معركـــة خليج تسوشيما Tsushima. وكانت روسيا قد استقدمت أسطولها من البلقان إلى الشـــرق الأقصى عبر رأس الرجاء الصالح، فوصل منهكا وتمكـــن اليابـــانيون مـــن تدمـــيره[٢٣]. تعاطفت الولايات المتحدة، وبريطانيا مع اليابان لأن الوجود الروسى فى شـــمالى الصيـــن كان يهدد مصالحهما ولكنهما اتخذتا موقف الحياد وحثتـــا رجـــال المـــال البريطـــانيين، والأمريكيين على تمويل العمليات العسكرية اليابانية. أما فرنسا فقد تخوفت من أن تطلـــب روسيا منها دخول تلك الحرب إلى جانبها. ولذلك سارعت إلى عقد الوفـــاق الـــودى مـــع بريطانيا، واتخذت موقف الحياد فى الحرب، ولكنها قدمت لروسيا قرضا لمواجهة نفقـــات الحرب.

وقد تدخل الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت للتوسط لإبرام معاهدة صلح بين روسيا واليابان. وتم التوقيع على المعاهدة المعروفة باسم معاهدة بورتسموث Portsmouth فـــى ٢٣ أغسطس عام ١٩٠٥. وقد تضمنت المعاهدة ما يلى :

١. إعتراف روسيا بمصالح اليابان الخاصة فى كوريا .

٢. إنسحاب قوات الطرفين من منشوريا وإعادة الإقليم إلى الصين، عـــدا شـــبه جزيـــرة الياوتونج ، فتقوم اليابان بإدارتها بدلا من روسيا .

٣. حصول اليابان على النصف الجنوبي من جزيرة سخالين الروسية .

٤. الإعتراف بسيادة الصين ووحدة أراضيها واحترام مبدأ الباب المفتوح .

الواقع أن معاهدة بورتسموث قد حرمت اليابان من بعض ثمار انتصارها على روسيا وذلك نتيجة التدخل الأمريكي. فقد خشيت الولايات المتحدة أن تنتهج اليابان سياسة توسعية على حساب المصالح الأمريكية. فتدخلت في المفاوضات اليابانية الروسية، وسعت إلى تقييد النفوذ الياباني في الصين والتأكيد على الإلتزام بسياسة الباب المفتوح في التجارة مع الصين. كذلك عقدت الولايات المتحدة إتفاقا مع اليابان لضمان المصالح الأمريكية في الفلبين والمحيط الهادى.

إلا إن الحرب اليابانية الروسية أسفرت عن نتائج أكثر أهمية. فقد أكدت وضع اليابان كدولة كبرى. ذلك أن الحرب اليابانية الروسية كانت أول حرب دولية تنتصر فيها دولة آسيوية على دولة أوروبية. كما بدأت الدول الكبرى في التقرب من اليابان باعتبارها أكبر قوة في الشرق الأقصى ومن ثم يتعين التحالف معها لحماية المصالح الأوروبية في الشرق الأقصى. ولهذا سارعت بريطانيا إلى تجديد الحلف البريطاني الياباني عام ١٩٠٥ لمدة عشر سنوات مع التوسع في مفهومه. فقد نص الإتفاق الجديد على إلتزام كل من الطرفين بمساعدة الطرف الآخر إذا تعرض لهجوم من جانب دولة أخرى. كذلك فقد تم توسيع نطاق الحلف ليشمل الهند (هذا بخلاف الحلف الأول الذى كان مقصورا على شرقى آسيا). والواقع إن هذا الحلف كان عبارة عن صفقة إستعمارية كبرى بين اليابان، وبريطانيا. فاليابان حصلت على ضمان بعدم شن حرب إنتقامية ضدها في الشرق الأقصى، كما أن بريطانيا حصلت على ضمان بحماية مستعمراتها في جنوبى آسيا ضد التدخل الروسي. بيد أن بريطانيا عدلت إتفاقية الحلف سنة ١٩١١ بما يضمن عدم اضطرارها للدخول في حرب إلى جانب اليابان ضد الولايات المتحدة، وذلك بالنص في الإتفاقية على عدم التزام الدولتين بمساعدة بعضها البعض ضد دولة ثالثة تكون إحداهما قد وقعت معها معاهدة تحكيم عامة. وكانت بريطانيا قد وقعت معاهدة تحكيم عامة مع الولايات المتحدة سنة ١٨٧١. وهى التى تم في إطارها تحكيم الاباما سنة ١٨٧٢.

كذلك عقدت الولايات المتحدة إتفاقا سريا مع اليابان في يوليو عام ١٩٠٥، إعترفت فيه الولايات المتحدة بسيطرة اليابان على كوريا مقابل تعهد اليابان بعدم التدخل في شئون الفلبين.

وفى أعقاب الحرب اليابانية الروسية عقدت اليابان مجموعة من الإتفاقات مع فرنسا وروسيا تؤكد من خلالها سيطرتها على الشرق الأقصى. ففى عام ١٩٠٧ تم إبرام إتفاق بين اليابان وفرنسا تعهدت فيه الدولتان بضمان مناطق نفوذهما فى الصين. فقد إعترفت فرنسا لليابان بحقها فى التوسع فى منشوريا، كما إعترفت اليابان لفرنسا بحقها فى التوسع فى المناطق المتاخمة للهند الصينية. وفى السنة ذاتها عقدت إتفاقية سرية بين اليابان وروسيا اتفقت الدولتان بموجبها على إقتسام منشوريا بحيث يخضع الجزء الشمالى للنفوذ الروسى بينما يخضع الجزء الجنوبى للنفوذ اليابانى. كما إعترفت روسيا بحقوق اليابان فى كوريا مقابل إعتراف اليابان بحقوق روسيا فى منغوليا الخارجية. وبذلك نشأ تحالف فرنسى يابانى وتحالف روسى يابانى بالاضافة إلى التحالف البريطانى اليابانى. وقد أدى ذلك إلى ازدهار النفوذ الإقتصادى اليابانى فى الشرق الأقصى. فقد تمتعت بإمتياز إستغلال سكة حديد جنوب منشوريا، التى كانت روسيا قد أنشأتها، سنة ١٨٩٨، وبحق إستغلال مناجم المعادن فى تلك المنطقة. كذلك سيطرت على شبه جزيرة لياوتونج الذى يوجد فيها ميناء بورت آرثر. وفى عامى ١٩٠٧، ١٩١٣ عقدت إتفاقات أخرى مع الحكومة الصينية حصلت بموجبها على إمتيازات أخرى أهمها إنشاء خمسة فروع لسكة حديد جنوب منشوريا، وإستغلال مناجم الفحم الموجودة خارج منطقة السكك الحديدية. كما حصلت سنة ١٩٠٩ على إعتراف الصين بحقها فى أن يؤخذ رأيها فى حالة رغبة إحدى الشركات الأجنبية الحصول على عقد إمتياز للسكك الحديدية فى هذه المنطقة. كما تمكنت اليابان من أن تقف على قدم المساواة مع الدول الأوروبية فى عملية استغلال السوق الصينى. كذلك، ازدادت القوة العسكرية اليابانية، وأصبحت أكبر قوة فى الشرق الأقصى كما اتسع نفوذها السياسى، فتدخلت فى احداث الثورة الصينية بزعامة صن يات صن كما ضمت كوريا نهائيا إلى أراضيها سنة ١٩١٠.

أثار تزايد النفوذ اليابانى فى الشرق الأقصى قلق الولايات المتحدة، خاصة أن الهجرة اليابانية إلى الولايات المتحدة ذاتها كانت قد وصلت إلى معدلات خطيرة. ومن ثم سارعت الولايات المتحدة إلى عقد تسوية مؤقته مع اليابان عام ١٩٠٨ تسمى إتفاقية روت- تاكاهيرا Root -Takahira. وبمقتضى تلك الإتفاقية أبدت الولايات المتحدة استعدادها للإعتراف بمركز اليابان الممتاز فى كوريا، وجنوب منشوريا مقابل تعهد اليابان بإحترام الحقوق الأمريكية فى المحيط الهادى، وسياسة الباب المفتوح فى الصين، والحد من الهجرة اليابانية إلى الولايات المتحدة. إلا أن الولايات المتحدة حاولت أن تعدل من تلك السياسة

بعد تولى الرئيس تافت الحكم. وكان تافت Taft يؤمن باستراتيجية التغلغل الإقتصادى والتى عرفت باسم "دبلوماسية الدولار" Dollar Diplomacy. ولذلك حاولت الولايات المتحدة التغلغل فى الصين إقتصاديا لأن الرئيس تافت رأى أن الإتفاق الأمريكى اليابانى يوطد الإتفاق الروسى اليابانى فى شمالى الصين، وبالتالى يهدد التجارة الأمريكية مع الصين. وقد لجأ الرئيس تافت إلى تشجيع الإستثمار الأمريكى فى الصين محاولا تخطى النفوذ اليابانى. ولكن هذه السياسة لم تنجح فى تحقيق أهدافها. ففى عام ١٩١٠ وقعت اليابان وروسيا إتفاقا جديدا يؤكد إتفاق عام ١٩٠٧، وفى سنة ١٩١٢ عقدتا إتفاقا جديداً يؤكد تقسيم منشوريا ومنغوليا بينهما. وبذلك فشلت الولايات المتحدة فى تحدى النفوذ اليابانى فى الشرق الأقصى. وكان السبب وراء هذا الفشل هو إفتقار الولايات المتحدة إلى قوة عسكرية كافية تمكنها من السيطرة على الشرق الأقصى. أضف إلى ذلك اعتبارات التوازن الأوروبى التى جعلت روسيا، وفرنسا، وبريطانيا تساند اليابان ضد الولايات المتحدة، وذلك لكسب تأييد اليابان ضد ألمانيا.

من ناحية أخرى، فقد أدت الحرب اليابانية الروسية إلى إحداث تغييرات فى السياسة الروسية. فقد حاولت روسيا أن تقيم توازنا جديدا فى مواجهة الحلف اليابانى- البريطانى. ومن ثم اقترحت على ألمانيا الدخول فى تحالف ثنائى تدخله فرنسا فيما بعد. وفى ٢٤ يوليو سنة ١٩٠٥ إلتقى قيصر روسيا بإمبراطور ألمانيا ووقعا معاهدة سرية باسم معاهدة بجورك التى سبق أن أشرنا إليها. ونعلم أن المعاهدة نصت على أنه إذا تعرض أحد الطرفين لهجوم من إحدى الدول الأوروبية، فإن الطرف الآخر يلتزم بمساندة حليفه فى أوروبا. وقد كان مشروع إتفاقية بجورك (الذى لم يكتمل بسبب انسحاب روسيا منه) ايذانا بتحول السياسة الروسية نحو البلقان بعد هزيمتها أمام اليابان. وقد كان التوجه الروسى نحو البلقان أحد العوامل التى أسهمت فى إشعال نيران الحرب العالمية الأولى. وعلى المستوى الداخلى أدت الحرب اليابانية الروسية إلى إشعال ثورة داخلية فى روسيا ضد الحكم القيصرى عام ١٩٠٥، مهدت الطريق للثورة البلشفية عام ١٩١٧. حتى أن بعض الدارسين يؤكد أن ثورة سنة ١٩٠٥ فى روسيا والتى أشعلتها هزيمة روسيا فى الحرب اليابانية الروسية لم تكن إلا "مقدمة" للثورة البلشفية التى أشعلها لينين سنة ١٩١٧[٢٤].

وبعد حرب البوكسر بدأت حكومة المانشو (أسرة Ching) فى تبنى برنامج شامل للإصلاح. ففى سنة ١٩٠٤ صدر برنامج تعليمى شامل قضى بإنشاء نظام تعليمى على

النمط الغربى وإنشاء جامعة إمبراطورية فى بكين. كذلك تقرر إنشاء جيش وطنى حديث على أساس التجنيد الإجبارى. وفى سنة ١٩٠٧ تم إصدار دستور مؤقت ومشروع السنوات التسع للإصلاح الحكومى. بيد أن برنامج الإصلاح الإمبراطورى لم يكن كافيا فى نظر الوطنيين الصينيين وعلى رأسهم صن يات صن Sun Yat-sen. وقد حدد صن يات صن برنامجا متعدد المراحل للثورة على حكم المانشو. وفى سنة ١٩١١ نشبت الثورة فى الصين وعين صن يات صن رئيسا لحكومة جمهورية مؤقته فى نانكين. وعقد صن يات صن صفقة مع يوان شى كيه Yuan Shih-Kiai، قائد القوات الإمبراطورية مؤداها أن يتنازل إمبراطور المانشو عن العرش ويتولى يوان رئاسة الجمهورية بدلا من صن يات صن. وقد أسس صن يات صن فى سنة ١٩١٢ حزبا سياسيا باسم حزب الكومنتانج (حزب الشعب القومى). وسرعان ما نشب صراع بين رئيس الجمهورية وحزب الكومنتانج إنتهى بفرار صن يات صن إلى اليابان وحل الحزب وتولى يوان سلطات مطلقة فى البلاد[٢٥].

ولعل من أهم نتائج الثورة الصينية سنة ١٩١١ فيما يتعلق بنشوء الدول الجديدة هو إعلان منغوليا استقلالها عن الصين. وكانت منغوليا تتبع الصين منذ سنة ١٦٩٦ تحت اسر المانشو. بيد أن الصين لم تعترف بهذا الاستقلال إلا بعد الثورة الصينية الثانية سنة ١٩٤٩.

المطلب الخامس

التوسع الإستعمارى الأمريكى

تعتبر فترة ربع القرن السابقة على الحرب العالمية الأولى الفترة الذهبية للتوسع الإستعمارى الأمريكى. فقد توسعت الولايات المتحدة فى منطقة البحر الكاريبى، ولأمريكا الجنوبية، وفى منطقة المحيط الهادى والشرق الأقصى، ووصلت الإمبراطورية الإستعمارية الأمريكية حدا لم يسبق له مثيل. كذلك فقد شمل التوسع الإستعمارى الأمريكى كافة الأساليب المتصورة للتوسع بما فى ذلك الضم المباشر سواء عن طريق الغزو المسلح، أو الشراء، أو التأجير، أو القواعد البحرية، أو التغلغل الإقتصادى المصحوب بالتهديد العسكرى.

أولا : التوسع الإستعمارى الأمريكى فى أمريكا الجنوبية والبحر الكاريبى :

كانت الخطوة الأولى فى التوسع الأمريكى هى شراء إقليم آلاسكا من روسيا عام ١٨٦٧ مقابل ٧,٢ مليون دولار. وبذلك أصبحت الولايات المتحدة تشرف على شمال غرب المحيط الهادى.

يمكن التأريخ للتدخل الإستعمارى الأمريكى فى شئون أمريكا الجنوبية بالدور الذى لعبته الولايات المتحدة فى النزاع بين بريطانيا، وفنزويلا حول تعيين حدود جويانا البريطانية سنة ١٨٩٥. فقد طلبت الولايات المتحدة (بدون إستشارة حكومة فنزويلا) من بريطانيا عرض النزاع على التحكيم. وعندما رفضت بريطانيا الطلب الأمريكى أرسل أونلى Onley وزير خارجية الولايات المتحدة مذكرة إلى الحكومة البريطانية فى يوليو سنة ١٨٩٥. وفى هذه المذكرة أكد وزير الخارجية حق الولايات المتحدة فى التدخل فى سائر المسائل الإقليمية المتعلقة بالقارة الأمريكية. كما أكد أن مبدأ مونرو له جانب إيجابى يهدف إلى حماية وتدعيم المصالح الأمريكية فى نصف الكرة الغربى. كذلك أكد أن الولايات المتحدة أصبحت تتمتع بالسيادة الفعلية فى القارة وأن إرادتها هى بمثابة القانون الملزم فيما يتعلق بالموضوعات التى تريد التدخل فيها. وأخيرا، أكد أونلى أن الولايات المتحدة ستحقق أهدافها فى القارة الأمريكية بالقوة إذا إقتضى الأمر ذلك. وقد أعاد الرئيس الأمريكى كليفلاند تأكيد المعانى ذاتها فى رسالة خاصة أرسلها إلى الكونجرس فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٧. ورغم شدة لهجة رسالة وزير خارجية الولايات المتحدة، فإن بريطانيا ستجابت للطلب الأمريكى، وعرضت النزاع مع فنزويلا على التحكيم. ذلك أن بريطانيا كانت مشغولة فى ذلك الوقت بحرب البوير، وما كانت تنطوى عليه من إحتمالات الصدام مع ألمانيا.

ترجع أهمية الدور الأمريكى فى النزاع البريطانى - الفنزويلى إلى أنه قد أكد الهيمنة الأمريكية على شئون أمريكا الجنوبية. فقد تدخلت فى النزاع دون إستشارة حكومة فنزويلا. وفرضت على تلك الحكومة قبول وجهة نظرها فى النزاع. كذلك، فقد فرضت على بريطانيا الإعتراف بالسيطرة الأمريكية على أمريكا الجنوبية، وأن الولايات المتحدة هى المتحدث باسم دول القارة. فقد أكدت الولايات المتحدة خلال هذا النزاع تحول مبدأ مونرو من مجرد كونه مبدأ دفاعيا إلى كونه مبدأ إستعماريا صرفا. كما دشن الدور الأمريكى فى النزاع البريطانى - الفنزويلى نهاية عهد العزلة الأمريكية، وبروز دور الولايات المتحدة فى السياسة الدولية. وقد عبر الرئيس تيودور روزفلت عن ذلك التحول

بتأكيده سنة ١٩٠٤ استعداد الولايات المتحدة للعب دور قوة البوليس الدولية. وفى الوقت ذاته تضاعفت الاستثمارات الأمريكية فى أمريكا الجنوبية.

تعتبر الحرب الأمريكية - الأسبانية سنة ١٨٩٨ هى نقطة الإنطلاق للتوسع الإستعمارى الأمريكى، ليس فقط فى البحر الكاريبى وأمريكا الجنوبية، ولكن أيضا فى المحيط الهادى والشرق الأقصى. فلقد انتهزت الولايات المتحدة فرصة إنفجار البارجة الحربية الأمريكية مين Maine فى ميناء هافانا، وأعلنت الحرب على أسبانيا فى ٢١ أبريل عام ١٨٩٨، وأصرت الولايات المتحدة على الحرب رغم قبول أسبانيا عرض قضية البارجة على التحكيم. وكانت الولايات المتحدة تتخذ هذه الواقعة كذريعة لاحتلال كوبا، وذلك لحماية المصالح الرأسمالية الأمريكية فى تلك الجزيرة. ولم تكتف الولايات المتحدة بمهاجمة الأسطول الأسبانى فى كوبا وتدميره، ولكنها مدت نطاق الحرب إلى الفلبين حيث دمرت الأسطول الأسبانى فى الفلبين واستولت على مانيلا. وقد إنتهت الحرب بهزيمة أسبانيا وإبرام معاهدة صلح باريس فى ديسمبر عام ١٨٩٨. وبمقتضى تلك المعاهدة إعترفت أسبانيا بإستقلال كوبا وتنازلت عن جزيرة بورتوريكو للولايات المتحدة الأمريكية، كما تنازلت عن جزر الفلبين وجوام للولايات المتحدة مقابل ٢٠ مليون دولار.

إذا كانت الولايات المتحدة قد ضمت بورتوريكو إليها، فإنها أخضعت كوبا لإشرافها الكامل بشكل أصبحت معه شبه مستعمرة أمريكية. ذلك أن الكونجرس الأمريكى لم يوافق على نقل السلطة فى كوبا إلى حكومة مدنية إلا بشروط خمسة، عرفت باسم "تعديل بلات" Platt Amendment أدمجت فى دستور كوبا وأهم هذه الشروط هى:

تمتنع كوبا عن إبرام معاهدات مع أى دولة أجنبية من شأنها المساس بإستقلال كوبا أو السماح لأى دولة بالسيطرة على أى جزء من الجزيرة؛ ويمتنع على كوبا عقد قروض لاتتناسب مع مقدرتها الإقتصادية؛ وحق الولايات المتحدة فى التدخل لحماية إستقلال كوبا؛ وإقامة قواعد عسكرية بها. معنى ذلك أن الولايات المتحدة قد أعطت لنفسها حق الإشراف على الشئون الداخلية والخارجية الكوبية. وقد قامت الولايات المتحدة تطبيقا لتلك السياسة باحتلال كوبا عام ١٩٠٦، لإخماد الثورة الكوبية ضد الحكم الخاضع للولايات المتحدة. وقد أصبحت السياسة الأمريكية تجاه قضية كوبا منهاجا عاما للسياسة الأمريكية فى البحر الكاريبى وأمريكا الوسطى. وقد تمثل ذلك بمناسبة قضيتى بنما والدومينيكان.

كانت الولايات المتحدة قد فكرت فى حفر قناة فى أمريكا الوسطى تربط بين أسطولها فى المحيط الأطلنطى والمحيط الهادى. ولكن بريطانيا تدخلت ووقعت معها معاهدة عام

١٨٥٠ بشأن النظام القانونى للقناة البحرية المقترحة. ونصت المعاهدة على تعهد الطرفين بعدم فرض رقابتهما على القناة، وعدم إقامة تحصينات بالقرب منها، وعدم إستعمار أى جزء من أمريكا الوسطى، وضمان حياد القناة. مما دعى الولايات المتحدة إلى تأجيل المشروع. ولكن بعد استيلاء الولايات المتحدة غلى جزر الفلبين وجوام أصبح مشروع حفر القناة أكثر إلحاحا فسعت إلى إلغاء معاهدة ١٨٥٠ مع بريطانيا وتحقق ذلك فى معاهدة أخرى وقعت عام ١٩٠١ تعرف باسم معاهدة "هاى - بونسفوت" Hay- Pauncefot Treaty، والتى أطلقت يد الولايات المتحدة فى شئون أمريكا الوسطى. فقد أعطيت الولايات المتحدة حق الإشراف على القناة المقترحة وإدارتها والدفاع عنها. وشرعت الولايات المتحدة فى التعاون مع كولومبيا لحفر قناة فى بنما. وعندما رفض برلمان كولومبيا التصديق على تأجير الولايات المتحدة منطقة برزخ بنما لمدة ٩٩ عاما مقابل عشرة مليون دولار، لجأت الولايات المتحدة إلى تشجيع حركة إنفصالية فى إقليم بنما (الذى كان تابعا لكولومبيا) ومنعت القوات الكولومبية من قمع الإنفصال وتم إعلان إستقلال بنما. وإعترفت الولايات المتحدة بالدولة الجديدة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٣. وفى ١٨ نوفمبر من السنة ذاتها. أبرمت معها معاهدة "هاى بونوفاريللا" Hay- Bunau- Varilla ، والتى أعطت الولايات المتحدة حق إمتلاك وتحصين قناة بنما، واحتلال وإستغلال جميع الأراضى اللازمة لإدارة القناة والدفاع عنها مع عدم فرض أى ضرائب من أى نوع على القناة أو الأعمال المرتبطة بها مع التعهد بضمان إستقلال دولة بنما مقابل ذلك تدفع الولايات المتحدة لحكومة بنما ١٠ مليون دولار ذهبيا إلى جانب مبلغ سنوى مقداره ٢٥٠ ألف دولار بعد ٩ سنوات من التصديق على الإتفاقية. ونصت الإتفاقية على أنها تسرى لمدة ٩٩ عاما. وهكذا سيطرت الولايات المتحدة ليس فقط على منطقة قناة بنما وإنما على دولة بنما ذاتها.

ولإحكام سيطرتها على القناة سعت الولايات المتحدة للسيطرة على جمهورية الدومينيكان نظرا لموقعها الاستراتيجى عند مشارف قناة بنما(٢٦). كذلك، فقد انتهز الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت Theodore Roosevelt فرصة نشوب اضطرابات فى الدومينيكان، وتهديد الدول الأوروبية بالتدخل لحماية مصالح رعاياها، ليعلن عام ١٩٠٤ تطوير مبدأ مونرو بحيث ينص على حق الولايات المتحدة فى التدخل بالقوة لمواجهة أى اضطرابات داخلية فى القارة الأمريكية، أى أن الولايات المتحدة أعطت نفسها دور رجل الشرطة فى القارة الأمريكية الجنوبية(٢٧). وعملا بهذا التطور الجديد عينت الولايات

المتحدة مراقبا ماليا فى جمهورية الدومينيكال لإدارة إقتصاد البلاد، وإنتهى الأمر إلى احتلال الدومينيكان عام ١٩١٦ فى عهد الرئيس ويلسون، ولم تجل القوات الأمريكية إلا فى عام ١٩٢٧، بعد تنصيب حكومة موالية للولايات المتحدة.

تعتبر النماذج السالفة مجرد أمثلة للسياسة الأمريكية فى البحر الكاريبى وأمريكا الوسطى. فقد تدخلت القوات الأمريكية فى جواتيمالا، وكوستاريكا، وهندوراس، وهاييتى، ونيكاراجوا، حتى تحولت المنطقة إلى مستعمرات أمريكية فعلية.

خلال هذه الفترة كانت الإستثمارات الأمريكية فى أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى تمثل أعلى نسبة للإستثمارات الأمريكية فى أى منطقة من العالم. فبلغت نسبة الإستثمارات تلك عام ١٩١٤، حوالى ٣٧%، من جملة الاستثمارات الأمريكية فى العالم. ورغم ذلك، فإن الولايات المتحدة لم تنجح فى فرض نفوذها الإقتصادى فى أمريكا اللاتينية على غرار نفوذها السياسى والعسكرى. إذ ظلت أوروبا، وبالذات بريطانيا، تسيطر إقتصاديا على أمريكا الجنوبية على كل المستويات. فقد بلغت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى أمريكا الجنوبية فى تلك الفترة حوالى ٣٣,٨٦٥ مليار فرنك ذهبى، كان نصيب بريطانيا فيها حوالى ١٩ مليار، وفرنسا حوالى ٦,٥ مليار، وألمانيا حوالى ٣,٥ مليار، أما نصيب الولايات المتحدة فكان ١٨٦٥ مليار فرنك ذهبى، أى حوالى ٦% من مجموعة الإستثمارات الرأسمالية الأوروبية فى أمريكا الجنوبية(٢٨). وقد تركزت الإستثمارات الأوربية فى الأرجنتين والبرازيل. ففى العقد الأول من القرن العشرين قدر حجم الإستثمارات الأوروبية فى الأرجنتين بحوالى ١٨,٥ مليار فرنك ذهبى نصفها تقريبا من بريطانيا، بينما بلغ حجم تلك الإستثمارات فى البرازيل حوالى ٩,٥ مليار فرنك ذهبى. مثلت الإستثمارات البريطانية حوالى ٦٠% منها(٢٩).

فى مارس سنة ١٩١٣ وصل ودرو ويلسون إلى الحكم فى الولايات المتحدة، ورسم استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية. وكان الرئيس ويلسون يرى أن للولايات المتحدة دورا عالميا تجاه المحافظة على السلام الدولى وأن على الولايات المتحدة أن تتخلى تدريجيا عن سياسة العزلة التى أوصى بها واشنطن وجيفرسون. ويرتبط بهذا الدور العالمى رفض الاستيلاء على الأقاليم عن طريق الغزو أو الاحتلال العسكرى. كذلك فقد شجب الرئيس ويلسون "دبلوماسية الدولار"، وتسلط المجموعات الرأسمالية على السياسة الخارجية الأمريكية وتدخلها فى الشئون الداخلية لدول أمريكا اللاتينية. وأكد على ضرورة أخذ المصالح الوطنية لتلك الدول بعين الاعتبار.

بيد أن تلك المثاليات لم تؤد إلى تغيير جوهرى فى السياسة الخارجية الأمريكية. فالرئيس ويلسون لم يرفض التوسع الإقتصادى الأمريكى، وكان يرى أن هذا التوسع يعبر عن الضرورات الإقتصادية للمجتمع الأمريكى، كما أنه يضمن للشعوب الأخرى التمتع بمزايا الديمقراطية الأمريكية، والإستفادة من الحضارة الغربية. كذلك، فإنه على مستوى الممارسة إتجه الرئيس ويلسون إلى دعم نفوذ الولايات المتحدة الإقتصادى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وفى بعض الحالات كان هذا النفوذ الإقتصادى مدعوما بالقوة المسلحة. ولذلك نجد أنه رغم السياسة الجديدة للرئيس ويلسون، فإن الولايات المتحدة تدخلت تدخلا مسلحا لتنصيب حكومة مستعدة لحماية الإستثمارات الأمريكية فى نيكاراجوا، واحتفظت بقوة احتلال فى تلك الدولة، ووقعت مع تلك الحكومة معاهدة نصت على حق الولايات المتحدة فى إنشاء قناة جديدة تصل بين المحيطين الأطلنطى والهادى فى أراضى نيكاراجوا وإنشاء قاعدة بحرية عند نهاية القناة، وذلك مقابل معونة مقدارها ٣ مليون دولار. كذلك اتبع ويلسون سياسة مشابهة فى جمهورية هاييتى. ولذلك يقول رنوفان "أن ويلسون رغم إعلانه معارضته لدبلوماسية الدولار فإنه استمر فى السير بوحى منها فى المناطق التى كانت فيها مصالح بحرية أو إقتصادية متفرقة للولايات المتحدة"[٣٠].

لتأكيد دورها فى أمريكا الجنوبية سعت الولايات المتحدة إلى تنظيم مؤتمرات دورية لدول القارة عقد أولها فى واشنطن سنة ١٨٩٩. وقد اتخذ المؤتمر قرار بإنشاء مكتب تجارى للجمهوريات الأمريكية مهمته جمع ونشر المعلومات الخاصة بالإنتاج والتجارة والقوانين واللوائح الجمركية فى مختلف بلاد القارة الأمريكية والجنوبية. وتطور هذا المكتب فى المؤتمرات التالية إلى هيئة دائمة للتعاون بين الدول الأمريكية. فقد تقرر فى مؤتمر سنة ١٩٠١ أن يكون للمكتب مجلس إدارة مكون من ممثلى الدول الأمريكية لدى الولايات المتحدة برئاسة وزير خارجية الدولة الأخيرة. واتفق على أن تعقد المؤتمرات كل خمس سنوات. وفى مؤتمر بوينس ايرس سنة ١٩١٢ أطلق على هذا التنظيم اسم "اتحاد الدول الأمريكية" Pan American Union واتسع نشاطه ليشمل كل المسائل الفنية.

ثانيا : <u>الإستعمار الأمريكى فى المحيط الهادى</u> :

بمقتضى معاهدة باريس عام ١٨٩٨ التى أنهت الحرب الأمريكية الأسبانية ضمت الولايات المتحدة جزر الفلبين وجولم. وكانت تلك المرة الأولى التى تستولى فيها الولايات المتحدة على أقاليم خارج الولايات المتحدة عن طريق الغزو.

كانت الولايات المتحدة تهدف من الاستيلاء على الفلبين وجوام الحصول على موارد تلك الجزر من التبغ، والخشب، وقصب السكر، بجانب أن تكون تلك الجزر نقطة انطلاق نحو الوصول إلى أسواق الصين. ومن ثم فقد قامت الولايات المتحدة باحتلال الفلبين مما أدى إلى إندلاع حركة مقاومة شعبية سنة ١٨٩٩ بزعامة اكوينالدو Aguinaldo. ولكن الولايات المتحدة أخمدت المقاومة عام ١٩٠١. وبذلك تحولت الفلبين إلى مستعمرة أمريكية. وامتدادا لتلك السياسة قامت أمريكا بضم جزر هاواى عام ١٨٩٨. كما قامت بتقسيم جزر ساموا الواقعة جنوب المحيط الهادى بينها وبين بريطانيا وألمانيا عام ١٨٩٩.

المبحث الخامس

القضايا البلقانية

بحلول سنة ١٩٠٨ شهدت منطقة البلقان عدة تغيرات مهمة شكلت المقدمة الحقيقية للحرب العالمية الأولى. فقد تحولت روسيا نحو البلقان بعد هزيمتها فى الحرب اليابانية الروسية عام ١٩٠٥. كذلك تصاعدت الروح القومية لدى العناصر السلافية فى البلقان. وقد شجعها على ذلك وصول حركة الاتحاد والترقى ذات الإتجاه القومى إلى السلطة فى الدولة العثمانية سنة ١٩٠٨، ثم إخراج السلطان عبد الحميد من السلطة سنة ١٩٠٩. فقد اعتبر هذا التطور بمثابة إنتصار للحركات القومية البلقانية لأن حركة الاتحاد والترقى كانت تتمركز فى إقليم سالونيكا فى البلقان.

فى الوقت ذاته فقد تزايدت قوة الإمبراطورية النمساوية المجرية مستغلة فترة الهدوء النسبى فى البلقان من عام ١٨٩٧ حتى عام ١٩٠٨. ففى خلال هذه الفترة نجحت النمسا والمجر فى بناء قوة عسكرية جعلت منها قوة رئيسة فى البلقان. وبذلك أصبحت الظروف مهيأة للإمبراطورية النمساوية المجرية للتوسع فى البلقان على حساب روسيا والدولة العثمانية، وضرب الحركة السلافية التى كانت تهدد كيانها، وبالذات الحركة السلافية الجنوبية التى كانت تتزعمها صربيا. ونحن نعلم أن إمبراطورية النمسا والمجر كانت قد بدأت فى توجيه سياستها الخارجية نحو التوسع فى منطقة البلقان منذ معاهدة براج سنة ١٨٦٦. كذلك، فإن صربيا بدأت تتجه نحو لعب دور فعال فى الحركة السلافية الجنوبية بعد تولى بيترقره جورجفيتش Peter Karageorgevic العرش فى صربيا.

أرادت النمسا والمجر أن تحقق خطتها قبل أن تستعيد روسيا قوتها العسكرية، وقبل أن تتمكن حكومة الاتحاد والترقى من تثبيت أقدامها. وكانت الخطوة الأولى للنمسا والمجر فى هذا الصدد هى ضم إقليم البوسنة والهرسك. فقد خشيت النمسا والمجر أن تطالب حكومة الاتحاد بعودة الإدارة العثمانية لإقليم البوسنة والهرسك، والذى كان يخضع منذ معاهدة برلين عام ١٨٧٨ للإدارة النمساوية المجرية المؤقتة وإن كان تابعا للسيادة العثمانية من الناحية القانونية. ولذلك فإنها أعلنت فى ٥ أكتوبر ١٩٠٨ ضم البوسنة والهرسك ، مع إعادة إقليم نوفى بازار إلى الدولة العثمانية. وفى اليوم ذاته أعلنت بلغاريا إستقلالها عن الدولة العثمانية، وأعلنت كريت انضمامها إلى مملكة اليونان. وتعد هذه

الأزمة هى نقطة الإنطلاق المباشر نحو الحرب العالمية الأولى. فضم البوسنة والهرسك أثار سخط صربيا لأنها كانت تهدف إلى الاستيلاء عليها كوسيلة للوصول إلى الساحل الادرياتيكى، وبالذات بعد أن أعلنت عليها النمسا والمجر حرب التجارة الدولية، التى عرفت باسم "حرب الخنازير" (١٩٠٥-١٩٠٦)، خاصة أن صربيا فى ذلك الوقت كانت دولة حبيسة جغرافيا. ولذلك أعلنت صربيا التعبئة العامة وكونت فرقا شعبية لمقاومة الزحف النمساوى على البوسنة والهرسك. وكانت صربيا تهدف من ذلك إلى خلق أزمة دولية تدفع الدول الأوروبية إلى التدخل لوقف زحف النمسا والمجر على البوسنة والهرسك. وقد ردت النمسا على ذلك بإعلان التعبئة العامة وحشد قواتها على حدود صربيا وهددت بإعلان الحرب عليها إذا لم تخضع للأمر الواقع.

كذلك فقد أثار ضم البوسنة والهرسك غضب الدولة العثمانية، وأعلنت بدورها التعبئة العامة، كما قررت مقاطعة البضائع النمساوية المجرية. أما ألمانيا فقد ساندت النمسا والمجر، هذا فى الوقت الذى أوضحت فيه فرنسا وبريطانيا أنهما لاترغبان فى دخول حرب أوروبية بسبب قضية البوسنة والهرسك. كما أن روسيا ترددت فى إتخاذ موقف حاسم ضد النمسا والمجر لأنها كانت قد وقعت إتفاقا سريا مع الأخيرة فى سبتمبر سنة ١٩٠٨ تعهدت بموجبه النمسا والمجر بتأييد حق السفن الحربية الروسية فى المرور فى المضائق العثمانية.

إزاء قوة التحالف الألمانى النمساوى المجرى ضد القوى المعارضة لضم البوسنة والهرسك اضطرت صربيا إلى الخضوع للأمر الواقع. ومما ساعد على ذلك أن الحكومة العثمانية وافقت على التنازل عن البوسنة والهرسك للنمسا والمجر مقابل تعويض مالى مقداره ٢,٢ مليون جنية استرلينى. ولا شك أن هذه التطورات شكلت انتصارا للدبلوماسية النمساوية المجرية والألمانية كما أنها شكلت انتكاسة كبرى لصربيا وروسيا، ولكنها فى الوقت ذاته عمقت من روح العداء الدفين بين روسيا وصربيا من ناحية والنمسا والمجر وألمانيا من ناحية أخرى. لذلك صممت صربيا على الإنتقام فى المستقبل. كما شرعت فى تدعيم قواتها المسلحة وتدعيم تكتل السلافيين الجنوبيين ضد النمسا والمجر، وضد الدولة العثمانية وهو التكتل الذى عرف "بالعصبة البلقانية".

كذلك، فقد غيرت هذه الأزمة من طبيعة توازن القوى الأوروبى، وجعلت من التحالفات القائمة فى أوروبا تحالفات هجومية، بعد أن كانت تحالفات دفاعية. فقد تغير الحلف الألمانى النمساوى المجرى (الذى عقد عام ١٨٧٩ وتحول إلى الحلف الثلاثى

بإنضمام إيطاليا إليه عام ١٨٨٢) أثناء أزمة البوسنة والهرسك من كونه تحالفا دفاعيا، لكي يصبح تحالفا هجوميا حين أعلنت ألمانيا أثناء الأزمة أنها تضع كافة إمكانياتها تحت تصرف النمسا والمجر.

من ناحية أخرى فقد أدت الأزمة إلى تقوية الوفاق الثلاثي بين روسيا وبريطانيا وفرنسا. فقد اضطرت روسيا إلى الإعتماد على بريطانيا، وفرنسا ضد القوة الألمانية النمساوية المجرية. كذلك فقد إتجهت إيطاليا إلى الإقتراب من الوفاق الثلاثي حيث عقدت إتفاقا مع روسيا عام ١٩٠٩ (اتفاق راكونيجي) تعهدت بمقتضاه بالعمل على المحافظة على الوضع الراهن في البلقان إذا تعرض لتهديد من النمسا والمجر مقابل إعتراف روسيا بأن لإيطاليا حقوقا خاصة في طرابلس الغرب. وبذلك أصبحت مصالح إيطاليا والنمسا والمجر مصالح متعارضة. بيد أن إيطاليا كانت تحاول الإستفادة من الوفاق الثلاثي والحلف الثلاثي في وقت واحد. ذلك أنها قامت سنة ١٩١٢ بتجديد إتفاقية الحلف الثلاثي لمدة ست سنوات.

كذلك فقد تحول الحلف الروسي الفرنسي بدوره إلى حلف هجومي. فقد شهدت السياسة الفرنسية عام ١٩١٢، تغيرا جذريا حين تولى السلطة في فرنسا حكومة وطنية متطرفة برئاسة ريمون بوانكارية Raymond Poincare. وقد غيرت حكومة بوانكارية الاستراتيجية العسكرية الفرنسية إزاء ألمانيا من استراتيجية دفاعية هدفها منع ألمانيا من الهجوم على فرنسا إلى استراتيجية هجومية هدفها غزو ألمانيا.ولذلك وقعت في ١٣ يوليو سنة ١٩١٢ بروتوكولا مع روسيا حصلت بموجبه على وعد بأن الجيش الروسي سيقوم بالهجوم على ألمانيا في حالة نشوب حرب فرنسية – ألمانية، منذ اليوم الثاني عشر لإعلان التعبئة الفرنسية. وفي ١٦ يوليو تم توقيع إتفاقية بحرية حددت الخطوط العامة للعمل المشترك للأسطولين الفرنسي والروسي. مقابل ذلك أعلنت فرنسا أنه إذا تدخلت ألمانيا في حرب تنشب في البلقان فإن فرنسا ستتدخل في تلك الحرب إلى جانب روسيا. ولاشك أن هذا التغير مثل نقطة تحول جوهرية في الاستراتيجية الفرنسية. فمعاهدة الحلف الفرنسي الروسي لم تلزم فرنسا بالتدخل العسكري لمساعدة روسيا إلا إذا تعرضت الأخيرة لعدوان من النمسا والمجر وتدخلت ألمانيا في الصراع . ولكن بعد هذا الإعلان التزمت فرنسا بمساعدة روسيا حتى إذا كانت هي البادئة بالعدوان، وحتى إذا لم تساعد ألمانيا حليفتها النمسا والمجر.

وبذلك اتخذت سياسات الدول طابعا هجوميا، كما قلت مرونة الأحلاف الدولية. فالنمسا والمجر تتبع فى البلقان سياسة هجومية لحماية الملكية الثنائية، وألمانيا تؤيدها فى ذلك بهدف تحطيم الوفاق الثلاثى. وروسيا ترغب فى إعادة نفوذها فى البلقان، وتؤيدها فرنسا فى ذلك مقابل الوعد الروسى بالتدخل فى حالة نشوب حرب فرنسية ألمانية. وفى هذا الإطار زادت بريطانيا من ارتباطها بفرنسا وروسيا بسبب تخوفها من احتمال السيطرة الألمانية على القارة الأوروبية ولتصاعد سباق التسلح البحرى مع ألمانيا. ولكن بريطانيا لم تتعهد بمساعدة فرنسا وروسيا فى حالة نشوب حرب أوروبية.

من ناحية أخرى أدت الأزمة البلقانية إلى إتجاه دول البلقان المستقلة إلى التضامن فى مواجهة الدولة العثمانية لمحاولة تحقيق بعض المكاسب المشتركة على حساب تلك الدولة. وهكذا نشأت "العصبة البلقانية" The Balkan League، وهى عبارة عن تجمع الدول البلقانية المستقلة ضد الدولة العثمانية. وقد تكونت هذه العصبة من خلال سلسلة من الإتفاقات بين الدول البلقانية المستقلة وهى صربيا، وبلغاريا، واليونان، وإمارة المونتنجر و(الجبل الاسود). ففى ٢٩ فبراير سنة ١٩١٢ عقدت صربيا وبلغاريا معاهدة تحالف دفاعية تعهد كل طرف بمقتضاها بمساندة الطرف الآخر بكل قواته العسكرية إذا واجه هجوما من جانب دولة أخرى أو إذا حاولت دولة كبرى الاستيلاء على جزء من المناطق البلقانية الخاضعة للدولة العثمانية أو احتلاله بصفة مؤقتة. وإلتزم الطرفان بالتشاور إذا حدث ما يهدد الوضع فى البلقان وقرر أحد الطرفين أنه يجب التدخل عسكريا للمحافظة على ذلك الوضع. فإذا إتفق الطرفان على التدخل العسكرى فإنهما يعرضان اتفاقهما على روسيا للتصديق عليه. أما إذا لم يتفقا على التدخل العسكرى فانهما يعرضان الأمر على روسيا ويكون قرارها ملزما للطرفين. كذلك نصت الإتفاقية العسكرية المكملة لاتفاقية التحالف على تعهد صربيا بإعلان الحرب على رومانيا إذا هاجمت الأخيرة بلغاريا، وتعهد بلغاريا بإعلان الحرب على النمسا والمجر إذا هاجمت الأخيرة صربيا، وإذا ما أدخلت النمسا والمجر جنودا إلى سنجق نوفى بازار تحت أى ذريعة، هذا بالإضافة إلى تعهد بلغاريا بمهاجمة الدولة العثمانية إذا ما هاجمت الأخيرة صربيا وتعهدها أيضا بمهاجمة رومانيا إذا هاجمت الأخيرة صربيا. كذلك عقد حلف آخر بين بلغاريا واليونان فى ١٠ مايو عام ١٩١٢. وقد انضمت إمارة الجبل الأسود إلى هذين الحلفين بموجب إتفاق شفوى. وقد أطلق على هذه السلسلة من الأحلاف اسم "العصبة البلقانية".

كانت مطالب العصبة البلقانية موجهة بصفة رئيسة ضد الدولة العثمانية، ومركزة في إقليم مقدونيا الخاضع للدولة العثمانية، والذى كانت حركات الإحتجاج قد تصاعدت فيه عقب إتجاه الاتحاديين إلى سياسة التتريك. ومما ساعد الدول البلقانية على تصعيد مطالبها فى مقدونيا هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب الإيطالية - العثمانية سنة ١٩١١. بخصوص ليبيا. ورغم أنه يظهر أن العصبة البلقانية كانت موالية لروسيا إلا أن الأخيرة لم تكن تساند العصبة البلقانية إلا بالقدر الذى تسهم فيه تلك العصبة فى إمكانية تحقيق الهدف الروسى الرئيس وهو فتح المضائق العثمانية. ولذلك فإن روسيا لم تساند العصبة البلقانية فى مطالبها الإقليمية فى البلقان. كما أن الدول الأوروبية الأخرى، ولأسباب مختلفة، كانت تحبذ بقاء الوضع فى البلقان على ما هو عليه. فالنمسا والمجر كانت تريد منع نشوب حرب فى البلقان خوفا من أن تؤدى إلى توسع الدول السلافية على حساب الدولة العثمانية مما يؤدى إلى زيادة قوة صربيا وزيادة دورها فى تحريض العناصر السلافية الجنوبية فى الإمبراطورية النمساوية المجرية على الثورة. وبسبب صداقتها للدولة العثمانية، فإن ألمانيا كانت مترددة فى الموافقة على مطالب العصبة البلقانية، كما أن بريطانيا وفرنسا كانتا غير راغبتين فى دخول حرب بسبب قضايا البلقان. لذلك إكتفت الدول الكبرى بتقديم مذكرة مشتركة إلى دول العصبة البلقانية تناشدها فيها عدم تهديد السلام الدولى، وأنها إذا تجاهلت هذا التحذير، فإن الدول الكبرى لن تعترف بالتغييرات الإقليمية التى قد تترتب على الحرب بين العصبة البلقانية والدولة العثمانية. وقبل وصول هذا التحذير كانت إمارة الجبل الأسود قد أعلنت الحرب على الدولة العثمانية فى ٨ أكتوبر عام ١٩١٢. وفى خلال اسبوع تدخلت بلغاريا واليونان وصربيا فى الحرب. وهكذا نشبت الحرب البلقانية الأولى.

نجحت الدول البلقانية فى إجتياح معظم الأقاليم العثمانية فى البلقان، وتم عقد هدنة بين الطرفين فى ديسمبر ١٩١٢، وعقد مؤتمر للصلح ومؤتمر آخر للسفراء لتسوية القضايا التى تفجرت نتيجة للحرب البلقانية الأولى. وقد واجه مؤتمر الصلح ثلاث قضايا رئيسة وهى قضية المضائق، وقضية جزر بحر ايجة، وقضية بحر الادرياتيك. بخصوص القضية الأولى إتفقت الدول الكبرى على بقاء المضائق فى يد الدولة العثمانية وعدم تغيير نظامها القانونى مع إعطاء أدرنه لبلغاريا، ولم تكن قد استولت عليها بعد. وتحت ضغط الدول الكبرى قبلت الدولة العثمانية ضم أدرنه لبلغاريا مما أدى إلى إنقلاب عسكرى فى القسطنطينية إحتجاجا على تنازل الحكومة العثمانية عن أدرنه وهى مدينة ذات أغلبية مسلمة، وتمثل خط الدفاع الأول عن المضائق. وأدى ذلك إلى إستئناف القتال، وتمكنت

القوات البلغارية من الاستيلاء على أدرنه، كما استولت القوات اليونانية على يانيه. ووافقت الدولة العثمانية على ضم أدرنه ويانيه لبلغاريا واليونان على التوالى. أما بالنسبة للقضية الثانية فقد احتلت اليونان جزر بحر ايجه، واتفقت الدول الكبرى على تأجيل النظر فى مصير تلك الجزر لإرتباطها بقضية المضائق. وفى فبراير سنة ١٩١٤ اتخذت الدول الكبرى قرارا أعطى اليونان كل جزر بحر ايجه باستثناء ثلاث جزر. بيد أن الحكومة العثمانية رفضت هذا القرار، ولم تسع الدول الكبرى إلى فرضه عليها. ومن ثم دخلت اليونان والدولة العثمانية فى مفاوضات مباشرة لم تسفر عن تسوية وضع الجزر. وقد أدى ذلك إلى تزايد التوتر العثمانى- اليونانى، وبدأت الدولتان تستعدان لحرب محتملة. أما القضية الثالثة فهى تنصرف إلى توسع صربيا وإمارة الجبل الأسود فى سنجق نوفى بازار، وفى ألبانيا. فقد استولت صربيا والجبل الأسود على سنجق نوفى بازار وأصبح لهما حدودا مشتركة، مما مهد الطريق لاتحادهما، وهو ما كانت تخشاه الإمبراطورية النمساوية المجرية. وكانت الإمبراطورية قد انهت احتلالها للسنجق وأعادته للدولة العثمانية بعد احتلالها للبوسنة والهرسك، كما كانت ترفض احتلال صربيا والجبل الاسود للسنجق، وترفض أى انتصار تحققه صربيا لأن ذلك سيعنى إستقطاب العناصر السلافية التى تقطن الأجزاء الجنوبية من الإمبرطورية. ولذلك أصرت النمسا والمجر على منع صربيا من الوصول إلى شواطىء بحر الادرياتيك كما صممت على منع صربيا من الاستيلاء على أقليم ألبانيا.

وقد قرر مؤتمر الصلح تمتع ألبانيا بالإستقلال الذاتى فى إطار السيادة العثمانية. وفى الوقت ذاته عقدت النمسا والمجر وإيطاليا إتفاقا سريا يخولهما حق احتلال ألبانيا إذا اقتضت الظروف ذلك. وهكذا إنتهت الحرب البلقانية الأولى بمقتضى معاهدة لندن فى ٣٠ مايو عام ١٩١٣ بالشروط السالفة الذكر.

بيد أنه فى خلال شهر واحد اندلعت الحرب البلقانية مرة أخرى فى إطار ما عرف بالحرب البلقانية الثانية. وقد اندلعت الحرب هذه المرة بين دول العصبة البلقانية ذاتها. فقد استغلت صربيا إنشغال بلغاريا فى عملية حصار أدرنه واستولت على مقدونيا. كما كانت اليونان قد استولت على ميناء سالونيكا الذى كانت تطالب به بلغاريا. وقد أدى ذلك إلى قيام بلغاريا بشن حرب مفاجئة على صربيا واليونان فى ٢٥ يونيو عام ١٩١٣. وانتهزت الدولة العثمانية الفرصة، ودخلت الحرب لإستعادة مدينة أدرنه. كما دخلتها رومانيا للاستيلاء على إقليم دوبروجا المتنازع عليه مع بلغاريا. وقد ساندت النمسا والمجر بلغاريا

فى هذه الحرب لأن توسع صربيا يهدد كيان النمسا والمجر. كما عملت النمسا والمجر على إقناع رومانيا وبلغاريا بالإنضمام للحلف الثلاثى.

إنتهت الحرب البلقانية الثانية بهزيمة بلغاريا. واضطرت إلى إبرام معاهدة صلح بوخارست فى أغسطس عام ١٩١٣. وبموجب هذه المعاهدة استولت رومانيا على إقليم دبروجا، واستولت صربيا على معظم إقليم مقدونيا، كما حصلت اليونان على ما تبقى من إقليم مقدونيا، وميناء سالونيكا وميناء كافلا. كما استعادت الدولة العثمانية مدينة أدرنه بموجب معاهدة صلح خاصة مع رومانيا فى سبتمبر عام ١٩١٣.

أدت الحرب البلقانية الثانية إلى ازدياد قوة صربيا وتعاظم نفوذها. فقد استولت على أقاليم جديدة بحيث تضاعفت مساحتها وأصبحت صربيا وإمارة الجبل الاسود تحاصران إقليم البوسنة والهرسك. وقد إنتهزت صربيا الفرصة وشرعت فى شن دعاية مكثفة بين الشعوب السلافية الجنوبية من أجل تحقيق الوحدة تحت زعامتها. كذلك فقد أدت تلك الحرب إلى زعزعة مركز الإمبراطورية النمساوية المجرية. فهزيمة بلغاريا كانت تعد هزيمة للنمسا والمجر. كما أن انتصار صربيا أدى إلى تمرد الشعوب السلافية فى الإمبراطورية وتزايد الاضطرابات فى الأجزاء الجنوبية من الإمبراطورية. ومن ثم ازداد التوتر بين صربيا والنمسا والمجر وبدأت الأخيرة تفكر فى سحق صربيا نهائيا قبل أن يستفحل خطرها. وأخيرا فقد أدت الحروب البلقانية إلى زيادة التوتر فى العلاقات بين دول الوفاق الثلاثى ودول الحلف الثلاثى.

خلاصة

لم تتميز الفترة الممتدة من سنة ١٨٩٠ وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ بظهور دول مهمة فى السياسة الدولية. فالدول الجديدة التى نشأت، وهى استراليا، والنرويج، واتحاد جنوب أفريقيا، لم تضطلع بدور يذكر فى تحديد مسار السياسة الدولية. وإنما تميزت هذه الفترة ببلورة استقطاب دولى عالمى ثنائى نتج عن إلغاء الامبراطور غليوم الثانى معاهدة الضمانات مع روسيا سنة ١٨٩٠ بعد خروج بسمارك من السلطة. ومن ثم نشأ تكتل ثنائى عالمى من مجموعة دول الحلف الثلاثى التى تضم ألمانيا، والنمسا والمجر، وإيطاليا، ومجموعة دول الوفاق الثلاثى، والتى كانت تضم فرنسا، وبريطانيا، وروسيا، ومعها اليابان. وقد تبلور هذا التكتل من خلال سلسلة من الاتفاقات التى اختلطت

فيها المحالفات الدولية، بالقضايا الاستعمارية. وفى هذه العملية نشبت سباقات التسلح بين القوى الأوروبية، كان أهمها سباق التسلح البحرى الألمانى-البريطانى، وسباق التسلح البرى بين ألمانيا، والنمسا والمجر من ناحية، وفرنسا وروسيا من ناحية أخرى. من ناحية أخرى حدث تطور نوعى فى المستوى المؤسسى الدولى بانعقاد مؤتمرى السلام فى لاهاى سنة ١٨٩٩، ١٩٠٧، وقد أسفر هذا التطور عن وضع بعض القواعد العامة للتسوية السلمية للمنازعات الدولية، وإنشاء المحكمة الدائمة للتحكيم وأخيرا، فقد تم استكمال عملية التوسع الاستعمارى خلال هذه الحقبة، وذلك من خلال سلسلة من الاتفاقات بين الدول الاستعمارية ففى أفريقيا، وقعت اتفاقية هلجولاند بين ألمانيا وبريطانيا حول تقسيم مناطق النفوذ، كما اعترفت فرنسا بنفوذ بريطانيا فى حوض النيل، بينما فشلت إيطاليا فى التوسع فى الحبشة، ومع نهاية القرن التاسع عشر، كانت أفريقيا قد وزعت بين الدول الأوروبية الاستعمارية. وفى الوطن العربى، هيمنت فرنسا على المغرب، واحتلت إيطاليا ليبيا، وسيطرت فرنسا على السواحل الجنوبية والشرقية لشبه الجزيرة العربية. كذلك زاد التغلغل الأوروبى فى شئون الدولة العثمانية، ووظفت الدول الأوروبية قضية سكة حديد بغداد، والتى كانت بمثابة محاولة عثمانية لتقوية الدولة، وذلك من أجل تحقيق مزيد من الهيمنة على الدولة العثمانية. وقد قسمت الدول الأوروبية مناطق النفوذ فى سكة حديد بغداد بينها مع نهاية تلك المرحلة. كذلك صعدت اليابان فى الميدان الاستعمارى إلى حد أنها أصبحت مع نهاية تلك المرحلة الركن الرئيسى فى التوازن الدولى فى الشرق الأقصى. فقد شنت اليابان حربا على الصين (١٨٩٤،١٨٩٥) أسفرت عن اتفاق شيمونوزيكى، كما شنت الدول الأوروبية حرب البوكسر سنة ١٩٠٠، والتى أسفرت عن بروتوكول البوكسر، كذلك اندلعت الحرب الاستعمارية بين اليابان وروسيا (١٩٠٤-١٩٠٥)، والتى أسفرت عن هزيمة روسيا وتوقيع اتفاقية بورتسموت سنة ١٩٠٥، مما أدى إلى عودتها إلى المسرح الأوروبى. وقد أدى ذلك كله إلى الثورة التى قادها صن يات-صن إذ أسفرت عن إعلان الجمهورية فى الصين سنة ١٩١١، كما أسفر عن بداية التوتر فى العلاقات الأمريكية - اليابانية نتيجة التدخل الأمريكى فى تحديد نتائج الحرب اليابانية - الروسية، وقد تصاعد هذا التوتر أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى.

لم تتوان الولايات المتحدة عن توسيع نطاق توسعها الاستعمارى فى أمريكا الجنوبية، والبحر الكاريبى من خلال تدخلها فى النزاع البريطانى-الفنزويلى سنة ١٨٩٥، وشن

الحرب على اسبانيا سنة ١٨٩٨ للاستيلاء على ممتلكاتها الاستعمارية وأهمها كوبا، والفلبين وتوقيع اتفاقية هاى-بونوفاريللا مع بنما سنة ١٩٠٣ لحفر قناة بنما بعد فصل إقليم بنما التابع لكولومبيا وتحويله إلى دول مستقلة تابعة لها.

أما نقطة التحول فى السياسة الدولية نحو نشوب الحرب العالمية الأولى فجاءت سنة ١٩٠٨ حينما ضمت النمسا والمجر إقليم البوسنة الهرسك. فقد عمق القرار النمساوى المجرى من العداء الصربى- النمساوى المجرى، كما أدى إلى تحول الأحلاف الدولية إلى احلاف هجومية، كما أدى إلى تضامن الدول البلقانية فى إطار "العصبة البلقانية" ضد الدولة العثمانية، مما أدى إلى نشوب الحرب البلقانية الأولى ضد الدولة العثمانية سنة ١٩١٢ ثم الحرب البلقانية الثانية بين دول العصبة ذاتها. وقد أدت الحرب الأخيرة إلى زيادة قوة صربيا وتحولها إلى شن حرب دعائية هجومية ضد النمسا والمجر. مما شكل مقدمة نشوب الحرب العالمية الأولى.

هوامش الفصل السادس

(١) د. سمعان بطرس فرج الله، **العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين**، (القاهرة: الانجلوا المصرية، ١٩٧٤)، ص ١٥-١٩.

(٢) راجع

Raymond Aron, **Peace and War** , Trans. by R. Howard, and A. Fox, (New York: Doubleday, 1966), p. 261.

(٣) بيير رنوفان، ترجمة جلال يحيى، **تاريخ العلاقات الدولية**، (القاهرة: دار المعارف، الجزء الأول ١٩٨٠)، ص ٥٧٥-٥٧٨.

(٤) تأسست الدولية الاشتراكية الأولى فى لندن سنة ١٨٦٤ من ممثلى العمال الصناعيين البريطانيين والفرنسيين، وذلك تحت اسم "جمعية الرجال العاملين الدولية" International Workingmen's Association وكان كارل ماركس أحد الأعضاء البارزين فى هذه الدولية. وقد شهدت الدولية الاشتراكية الأولى صراعاً بين الاتجاه الماركسى والاتجاه الفوضوى الذى كان يقوده برودون وباكونين. وقد أدى هذا إلى انقسام الدولية الاشتراكية الأولى وانتقال مجلسها العام إلى الولايات المتحدة حتى تم حلها عام ١٨٧٦. أما الدولية الثانية فقد تأسست الدولية الإشتراكية الثانية سنة ١٨٨٩ بمناسبة العيد المئوى للثورة الفرنسية، واستمرت حتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤. وقد دافعت الدولية الإشتراكية عن أفكار اصلاحية. وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى انهارت الدولية الإشتراكية الثانية حيث انقسم الإشتراكيون إلى شيع قومية. وبعد إنتهاء الحرب انعقد فى سويسرا فى فبراير سنة ١٩١٩ مؤتمرا ضم الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية لمناقشة كيفية إدخال مطالب تلك الأحزاب فى قرارات مؤتمرات الصلح. وتطور مؤتمر سويسرا إلى إنشاء الدولية الإشتراكية الثالثة. ولم تكن الأخيرة امتدادا مباشرا للدولية الإشتراكية الثانية، ولكنها احتفظت بتقاليدها الإصلاحية. وفى السنة ذاتها تم إنشاء الدولية الاشتراكية الثالثة المعروفة باسم الدولية الشيوعية (الكومنترن) بزعامة موسكو. وقد حلت سنة ١٩٤٣ أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعد فراره من الاتحاد السوفييتى ، قام تروتسكى بإنشاء "الدولية الرابعة " فى المكسيك من الأحزاب الاشتراكية المعارضة لستالين . ولكن لم يكن لها تأثير يذكر فى السياسة الدولية.

ج. هـ. كول، ترجمة عبد الكريم أحمد، **تاريخ الفكر الاشتراكى الجزء الثانى**، المجلد الثالث، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥)، ص ٦-٩

ج. هـ. كول، ترجمة عبد الكريم أحمد، **تاريخ الفكر الاشتراكى**، الجزء الثانى، المجلد الرابع، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥)، ص ٢٥٣-٢٧٤.

(٥) رنوفان، المرجع السابق، ص ٥٧٩-٥٨٤.

(٦) المرجع السابق، ص ٦٢٥-٦٢٩.

(٧) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق ص ١٠٤-١١٢.

(٨) رنوفان، المرجع السابق، ص ٦٢٥-٦٤٥.

(٩) المرجع السابق، ص ٦٤٣.

(١٠) عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسية المعاصرة (١٨١٥-١٩٦٠)**. (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٤) ص ٧٩-٨٢.

(١١) J.A.R. Marriot, **A History of Europe from 1815 t0 1939,** (London: Methuen, 1963) pp. 410-411.

(١٢) راجع فى تفاصيل الوفاق الروسى - البريطانى. محمد حسن العيلـه، **أواسط آسيا الإسلامية بين الانقضاض الروسى والحذر البريطانى**، (الدوحة: دار الثقافة، ١٩٨٦).

(١٣) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص ٢٦٢-٢٦٩.

(١٤) أينس كلود، ترجمة د. عبدالله العريان، **النظام الدولى والسلام العالمى**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤) ص ٥٦-٦١.

(١٥) محمد سيد محمد، "المشروعات الفرنسية- الأثيوبية فى أعالى النيل، ١٨٩٦-١٨٩٨" **مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى)، ٦٢٦، ١٤٠٢/١٤٠٣هـ، ص ٩٣-١١٥.

(١٦) سمير المنقبادى، **تطور المركز الدولى للسودان**، (القاهرة: مطبعة التجارة، ١٩٧٨)، ص ٢٣-٢٥.

محمد فؤاد شكرى، **مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر**، (١٨٢٠-١٨٩٩)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣).

(١٧) السلطان عبد الحميد الثانى، **مذكراتى السياسية**، (بيروت:مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦) ص ١٤٧.

(١٨) رنوفان، المرجع السابق، ص ٧٠٣.

(١٩) عبد الحميد الثانى، المرجع السابق، ص ٦٧.

وراجع فى عرض شامل لقضية سكك حديد بغداد جمال زكريا قاسم، **تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر**، المجلد الثانى، (القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠١)، ص ٤٨٩-٥١٤.

(٢٠) سيد عيسى محمد، **الحركات الوطنية فى الصين ضد النفوذ الأجنبى، من حرب الافيون إلى ثورة مايو (١٨٣٩-١٩١١)**، (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠١)، ص ١٩٠-١٩٢.

(٢١) المرجع السابق، ص ١٩٢-٢٠٠.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٢١١-٢٢١.

(٢٣) من الجديد بالذكر أن الشعوب الشرقية قد ابتهجت للانتصار اليابانى على روسيا حيث أنه مثل أول انتصار تحققه دولة آسيوية (اليابان) على دولة أوروبية (روسيا)، خاصة أنه جاء فى سباق التكالب الإستعمارى الأوروبى على العالم الأفريقى الآسيوى. وبهذه المناسبة كتب شاعر النيل، حافظ ابراهيم قصيدتين عن الحرب اليابانية الروسية عبر فيهما عن هذه البهجة. أنظر نص القصيدتين فى **ديوان حافظ ابراهيم**، تحرير، أحمد أمين، وأحمد الزين، وابراهيم الابيارى، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧)، الجزء الأول.

(٢٤) Adam Ulam, **The Intellectual and Political History of the Triumph of Communism in Russia,** (New York: Collin Books, 1973),p.217.

(٢٥) Franke, "1911 and the new republic," in Ranbir Vohra, ed., **The Chinese Revolution in 1900-1950,** (Boston: Hanghton Mifflin, 1974), pp. 42-49.

(٢٦) بدأ حفر القناة سنة ١٩٠٤، وافتتحت للملاحة سنة ١٩١٤، وفى عام ١٩٧٧ وقع رئيس بنما الجنرال عمر توريجو Omar Torrijos والرئيس الأمريكى كارتر اتفاقات نصت على عودة قناة بنما إلى السيادة البنامية بحلول ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٩. وفى هذا التاريخ تم اعادة القناة إلى السيادة البنامية فى احتفال شبهه الرئيس البنامى ميريا موكوسو Mireya Mocoso بأنه بمثابة "يوم إستقلال جديد" لبنما، وأن عودة القناة قد أنهت قرنا من التدخل الأمريكى فى شئون بنما.

(٢٧) يذكر أن تيودور روزفلت هو أول رئيس للولايات المتحدة يزور مصر. وكان ذلك عام ١٩١٠. وقد ألقى خطابا فى الجامعة المصرية رفض فيه مطالبة الحركة الوطنية المصرية بالإستقلال مشيراً إلى أن ذلك يحتاج إلى أجيال عديدة لتربية الأمة المصرية على الحكم الذاتى، يونان لبيب رزق، الحلقة ٢٨٧ من "الأهرام ديوان الحياة المعاصرة" الأهرام، ٢٧ مايو ١٩٩٩.

(٢٨) رنوفان، المرجع السابق، ص ٧٢٤-٧٢٥.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٧٢٣.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٧٥١.

الفصل الســابع

الحرب العالمية الأولى وتسوياتها

(١٩١٤ ـ ١٩١٩)

مقــدمـة

مع أوائل سنة ١٩١٤ كان هناك تعارض جذرى بين المصـــالح الحيويـــة للقطبيـــن الدوليين المتنافسين، كما أن المشكلة البلقانية كانت قد بلورت هذا التعـــارض وزادت مـــن حدته. فصربيا تعمل على إثارة الشعوب السلافية الجنوبية الخاضعة للنمسا والمجر وإقامـة دولة صربيا الكبرى. وقد كان من شأن الدعاية الصربية تفكك إمبراطورية النمسا والمجر. لذلك كان هناك تعارض جذرى بين صربيا من ناحية، والنمسا والمجر من ناحية أخــرى. كذلك فقد تبلور الصراع بين ألمانيا وروسيا حين قامت الدولة العثمانية بتعييـــن الجـــنرال الألمانى فون سندرز Von Saunders لإعادة تدريب وتنظيم الجيش العثمانى. وقـــد أدى ذلك إلى تحول الصراع الألمانى الروسى إلى صراع مباشر. فتعيين فون ســندرز لقيـادة القوات العثمانية فى القسطنطينية من شأنه وضع المضائق تحت السيطرة الألمانية، وهو ما يهدد روسيا. وقد ساندت فرنسا وبريطانيا موقف روسيا من تلك المشكلة.

هكذا كانت الظروف الدولية مواتية لصدام بين دول الحلف الثلاثـــى، ودول الوفـــاق الثلاثى، وكانت نقطة الصدام المتوقعة هى البلقان. وقد اندلعت شرارة الحرب حينما قـــام مواطن من البوسنة والهرسك ينتمى إلى القومية الصربية باغتيـــال الأرشـيدوق فرانـز فرديناند ولى عهد الإمبراطورية النمساوية المجرية فى مدينة سراييفو فى ٢٨ يونيو ســنة ١٩١٤. وكان ولى العهد من أنصار تحويل الإمبراطورية الثنائية إلى إمبراطورية ثلاثيـــة تشارك فيها العناصر السلافية[1]. وقد أدى اغتيال فرانز فرديـــناند إلـــى تعميـــق شـــعور إمبراطور النمسا والمجر بحجم التهديد الموجه إلى الإمبراطورية من صربيا، وصمم على انتهاز الفرصة لإنهاء المشكلة الصربية. وقد ساندت ألمانيا حليفتها النمسا والمجر فى هـذه الأزمة، ووعدتها فى ٥ يوليو بالتأييد الكامل، وأوصتها بعدم التفريط فى الفرصة المتاحـــة أمامها للإجهاز على صربيا.

كان يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩١٤ يوماً حاسماً فى تطور الأزمة. ففى هذا اليوم وجـهت النمسا والمجر إنذاراً إلى صربيا احتوى على عشر بنود أهمها حل الجمعيـــات الوطنيـــة الصربية التى تقوم بالدعاية ضد النمسا والمجر، وإغلاق الصحف، ومراقبة المدارس حتى لا يبث المدرسون كراهية النمسا والمجر بين التلاميذ، ومصادرة الكتب المدرســـية التـــى تتضمن الدعاية ضد الإمبراطورية، وعزل القادة والموظفين الذين عرفوا بكراهية النمســا،

والقبض على شخصين جاء ذكرهما فى التحقيق فى قضية الاغتيال، وأن يسمح للنمسا والمجر بالاشتراك مع السلطات الصربية فى التحقيق. فى اليوم ذاته أكدت فرنسا لروسيا أنها تنوى تنفيذ إلتزامات التحالف الفرنسى-الروسى، أى التدخل المسلح فى حالة تأييد ألمانيا للنمسا والمجر. وقد شجع ذلك روسيا على أن تعلن فى ٢٥ يوليو أنها لن تترك الميدان البلقانى خالياً أمام النمسا والمجر.

ومع أن صربيا قد قبلت معظم مطالب النمسا والمجر مع بعض التحفظات حول إجراءات التنفيذ إلا أن الأخيرة اعتبرت رد صربيا بمثابة رفض للإنذار. وفى ٢٨ يوليو أعلنت الحرب على صربيا. نتيجة لذلك قامت روسيا بإعلان التعبئة الجزئية لقواتها المسلحة فى ٢٩ يوليو. ولكن ألمانيا ردت فى اليوم ذاته بإنذار روسيا أنها لن تسكت على إجراءات التعبئة الموجهة ضد النمسا والمجر. وفى ٣٠ يوليو أعلنت روسيا التعبئة العامة، وأعقبتها الحكومة الألمانية بإعلان التعبئة العامة والحرب على روسيا. ولكن فرنسا ردت فى اليوم التالى بإعلان التعبئة العامة ومساندة روسيا ضد ألمانيا. وفى ٣ أغسطس أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا، كما وجهت فى اليوم ذاته إنذاراً إلى بلجيكا تطالبها فيه بالسماح للقوات الألمانية بالدخول إلى الأراضى البلجيكية وعبورها لمهاجمة فرنسا من الشمال. كما طالبت بريطانيا أن تقف على الحياد نظير أن تتعهد بضمان استقلال بلجيكا وهولندا بعد الحرب. ولكن بريطانيا بادرت بإعلان الحرب على ألمانيا فى ٤ أغسطس للدفاع عن حياد بلجيكا. وتلتها النمسا والمجر بإعلان الحرب على روسيا، وانضمت إمارة الجبل الأسود إلى صربيا ضد النمسا والمجر. وفى ٦ أغسطس قطعت صربيا وإمارة الجبل الأسود علاقاتهما بألمانيا. وفى اليومين التاليين أعلنت فرنسا، وبريطانيا الحرب على النمسا والمجر. وهكذا خلال أسبوع واحد تطورت الحرب النمساوية المجرية- الصربية إلى حرب أوربية كبرى بين النمسا والمجر وألمانيا من جانب وروسيا وبريطانيا وفرنسا من جانب آخر.

قبل أن نستطرد فى رصد تطورات الحرب العالمية الأولى، فإنه من المناسب أن نستعرض التفسيرات المختلفة لنشوب تلك الحرب، على أن نستعرض بعد ذلك دخول وخروج الدول من الحرب ، وسير العمليات الحربية، ونهاية الحرب بهزيمة ألمانيا والنمسا والمجر. وأخيراً، تسويات الحرب العالمية الأولى ونتائجها.

المبحث الأول

تفسير نشوب الحرب العالمية الأولى

تفاوتت التفسيرات المتعلقة بنشوب الحرب العالمية الأولى . وفى هذا الصدد يمكن رصد التفسيرات التالية :

أولاً : الصراع حول المستعمرات (النظرية اللينينية)

فى دراسة بعنوان الإستعمار أعلي مراحل الرأسمالية، والتى كتبها سنة ١٩١٧، قدم لينين تفسيراً لنشوب الحرب العالمية الأولى أساسه أن تلك الحرب كانت نتيجة للصراع بين الدول الأوروبية الرأسمالية للسيطرة على المستعمرات. فالحرب العالمية الأولى كانت "حرباً إستعمارية لتقسيم وإعادة تقسيم المستعمرات، ومناطق نفوذ الرأسمالية المالية." ولتدعيم وجهة نظره ركز لينين على تحليل التطور المعاصر للرأسمالية. فأكد أن تلك الرأسمالية تتجه نحو تركز الإنتاج، وتحول المنافسة إلى الاحتكار، وسيطرة رأس المال عموماً إلى سيطرة رأس المال المالى (Financial Capitalism). وأهم ما يميز الأخير هو التحكم الاحتكارى للبنوك فى عمليات التمويل الرأسمالى، وتركز الأرباح فى يد أقلية احتكارية. ويرتبط بذلك إتجاه الرأسمالية إلى تصدير فائض رأس المال إلى الخارج. ذلك أنه مع نمو الرأسمالية المالية وزيادة الإنتاج تقل القدرة الاستيعابية للسوق الداخلية وتنشأ الحاجة إلى أسواق خارجية للإستثمار وللحصول على المواد الخام أيضاً. مما يمهد الطريق لنشوء الظاهرة الإستعمارية حيث توفر السيطرة العسكرية الحماية لرؤوس الأموال فى الخارج، وبالذات فى المستعمرات مع تكوين كارتلات احتكارية دولية. ومن ثم فقد قسمت الدول المصدرة لرأس المال العالم فيما بينها إلى مناطق هيمنة إستعمارية. وهذا هو المقصود بالإستعمار كأعلى مراحل الرأسمالية. ويضيف لينين أن العالم قد تم تقسيمه بين ستة دول رأسمالية محورية. ولما كانت هناك دول رأسمالية جديدة (ألمانيا) تحاول الدخول إلى الميدان الإستعمارى من خلال انتزاع جزء من العالم الذى تم تقسيمه، فقد أصبح التناقض الرأسمالى الدولى هو سمة العلاقات الدولية فى أوائل القرن العشرين مما مهد الطريق لنشوب الحرب العالمية[٢].

والواقع أن هذا التفسير تعوزه الدقة. فقد رأينا من استعراض عملية التوسع الإستعمارى أنه ابتداء من سنة ١٨٩٠ توصلت الدول الأوروبية الرأسمالية إلى إتفاقات لتوزيع المستعمرات. فقد عقدت بريطانيا واليابان إتفاقية تحالف سنة ١٩٠٤، وعقدت بريطانيا وفرنسا إتفاقية الوفاق الودى سنة ١٩٠٤، وعقدت بريطانيا وروسيا إتفاقية سنة ١٩٠٧. أكثر من ذلك، فقد رأينا أن بريطانيا وألمانيا دخلتا مجموعة من الإتفاقات التى سوت المنازعات الإستعمارية بينهما وذلك ابتداء من إتفاقية هلجولاند سنة ١٨٩٠ وحتى إتفاقية سنة ١٩١٣. كما أن ألمانيا وافقت على التوسع الفرنسى فى المغرب مقابل نصيب من المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا. ضف إلى ذلك أن التنافس بين رؤوس الأموال البريطانية والفرنسية من ناحية ورؤوس الأموال الألمانية من ناحية أخرى على أسواق المستعمرات كان محدودا[٣]. وتوضح إحصائية أن المستعمرات كانت تستأثر بحوالى ٨,٩% فقط من جملة الإستثمارات الفرنسية فى الخارج سنة ١٩١٤، إذ كان ٦١,١% من تلك الإستثمارات موجهاً إلى أوروبا. كما أن المستعمرات كانت تستأثر بحوالى ١٢,٨% من جملة الإستثمارات الألمانية فى الخارج فى السنة ذاتها (وكان ٥٣,٢% من تلك الإستثمارات موجهاً إلى أوروبا)[٤]. كذلك، فإنه خلال الفترة من سنة ١٩٠٤ حتى سنة ١٩١٣ كان نصيب المستعمرات فى التجارة الخارجية للدول الإستعمارية ضئيلاً. فقد استأثرت المستعمرات البريطانية على حوالى ٢٥,٧%، ٣٤,٨٢% من الواردات والصادرات البريطانية على التوالى، واستأثرت المستعمرات الفرنسية على حوالى ١٠,٩%، ١٢,٦% من الواردات والصادرات الفرنسية على التوالى، والمستعمرات الألمانية على حوالى ٠,١%، ٣٥% من الواردات والصادرات الألمانية على التوالى، والمستعمرات الإيطالية على حوالى ٠,٢١%، ١,٦% من الواردات والصادرات الإيطالية على التوالى[٥].

كذلك ، ففى الصين أنشأت الدول الأوروبية "مجموعة مصرفية" مشتركة سنة ١٩١٣ لتنظيم الاستغلال الأوروبى للسوق الصينية . وقد وقع يوان شى كيه فى أبريل سنة ١٩١٣ على عقد قرض مع تلك المجموعة مقداره ٦٣٠٠ مليون فرنك ذهبى مقابل تسليم المجموعة حصيلة الضرائب والاعتراف لهذه المجموعة بحق الأولوية فى عقد القروض المقبلة[٦]. وفى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ وقعت بريطانيا وألمانيا على إتفاقية سرية لاقتسام المستعمرات البرتغالية فى جنوب أفريقيا بموجبها يصبح الجزء الجنوبى من موزمبيق حتى مصب الزامبيزى والجزء الجنوبى من أنجولا منطقة نفوذ بريطانية والجزء الشمالى

من موزمبيق والشمالى من أنجولا منطقة نفوذ ألمانية. ولكن بريطانيا لـم تصـدق علـى الإتفاقية نظراً لاحتجاج فرنسا عليها[٧]. كذلك، فقد إتفقت ألمانيا مـع كـل مـن فرنسـا وبريطانيا على قضية خط سكة حديد بغداد سنة ١٩١٤. فوقع إتفاق فرنسى ألمانى فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٤ صرحت الحكومة الفرنسية بموجبه بقبول سندات "قرض بغداد" فـى بورصة باريس مقابل احتفاظ المجموعات المالية الفرنسية بحق إنشاء سكة حديد سـوريا (من طرابلس إلى حمص) ، وبالاشتراك مع روسيا فى إنشاء سكة حديد البحـر الأسـود. وفى ١٥ يونيو سنة ١٩١٤ وقعت إتفاقية بريطانية ألمانية تعهدت بموجبها بريطانيا بتمويل سكة حديد بغداد مقابل ألا يمتد الخط إلى ما بعد البصرة ، وأن تمنح الملاحة علـى شـط العرب لشركة يكون لرؤوس الأموال البريطانية فيها قصب السبق، مع إعطـاء السـلطان العثمانى حق استغلال بترول ما بين النهرين إلى شركة بريطانية ألمانية هولندية[٨].

ومن ثم يصعب قبول الحجة القائلة أن التنافس الإستعمارى بين الـدول الرأسـمالية الأوروبية كان هو السبب الرئيسى لنشوب الحرب العالمية الأولى.

بيد أن رفض هذه الحجة لا ينفى أن الدول الرأسمالية الأوروبية كانت فى حالة تنافس إقتصادى مع بعضها البعض. فالواقع أن العقدين السابقين لنشوب الحرب العالمية الأولـى شهدا تنافساً بين بريطانيا وألمانيا على الأسواق الأوروبية، واستطاعت ألمانيـا أن تنـهى التفوق الذى كانت بريطانيا تتمتع به فى تلك الأسواق حتى نهاية القرن التاسع عشـر بـل وتفوقت عليها فى بعض الحالات. فقد زادت الصادرات الألمانية إلـى بلجيكـا وهولنـدا وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا وروسيا ومعظم دول البلقان على الصادرات البريطانية بعـد أن كانت الأخيرة تتمتع بمركز متفوق فى تلك الدول فى نهاية القرن التاسـع عشـر. لكـن التنافس البريطانى-الألمانى فى ميدان الصادرات وما أدى إليه من فقدان بريطانيا لمركزها المتفوق لم ينعكس بالضرورة على قرار الدولتين بالدخول فـى الحـرب. فرغـم فقـدان بريطانيا لمركزها التصديرى فى أوروبا إلا أن الصادرات البريطانية استمرت فى النمـو، كما أن رجال الأعمال البريطانيين كانوا يعارضون دخول حرب مع ألمانيا، وذلك كما أكده السفير الألمانى فى بريطانيا سنة ١٩١١[٩]. كذلك فالإقتصاد الألمانى كان قد وصل قبيـل نشوب الحرب العالمية الأولى إلى حالة من الإزدهار تمثلت فى زيادة قيمـة الصـادرات وانخفاض نسبة البطالة، ومن ثم لم تكن ألمانيا مهددة بفقدان وضعها المتميز فـى السـوق الأوروبية. كما كانت قد فتحت أمام ألمانيا إمكانيات توسيع نطاق صادراتهم إلـى الدولـة العثمانية وفى أفريقيا، وذلك من خلال الإتفاقات التى عقدت مع بريطانيا. ولاشك أن هـذه

المنافسات الإقتصادية والمالية قد لعبت دوراً فى إذكاء التوتر بين الدول الكبرى، ولكنها لا تفسر وحدها نشوب الحرب العالمية الأولى .

ثانياً : نظرية اختلال توازن القوى

طبقاً لهذا النظرية ، فإن شعور النمسا والمجر بقوتها إزاء صربيا وروسيا دفعها إلى انتهاز الفرصة لتحقيق التسوية الحاسمة للمشكلة الصربية . والواقع أن لهذه النظرية جذوراً فى علم العلاقات الدولية إذ يرى بعض الباحثين أن اختلال توازن القوى من شأنه أن يغرى الطرف القوى بتوظيف قوته لتحقيق مصالحه فى مواجهة الطرف الأضعف[١٠]، وهو ما فعلته النمسا والمجر فى مواجهة صربيا .

كان توازن القوى بين النمسا والمجر من ناحية وصربيا وروسيا من ناحية أخرى لصالح الأولى . ولكن النمسا والمجر كانت تعلم أن التوازن لابد أن يشمل بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا . ومن الثابت أن توازن القوى بين النمسا والمجر وألمانيا من ناحية ودول الوفاق الثلاثى من ناحية أخرى كان فى صالح الأخيرة . ففى دراسة قام بها بعض الباحثين لتوزيع الموارد فى النسق الدولى منذ سنة ١٨١٥ وحتى سنة ١٩٦٥ على نسبة امتلاك القوى الكبرى للموارد المتاحة، ركزوا فيها على امتلاك الدول للموارد السكانية (عدد السكان، نسبة سكان الحضر) ، والموارد الصناعية (استهلاك الطاقة، وإنتاج الحديد والصلب) والموارد العسكرية (حجم القوات المسلحة، وحجم الإنفاق العسكرى) تبين أن وضع العالم سنة ١٩١٣ كان كما يلى : روسيا، وبريطانيا، وفرنسا كانت تمتلك ١٦,٧%، ١٤%، ١٠,٣% من الموارد المتاحة على التوالى (إجمالى ٤١%)، بينما ألمانيا، والنمسا والمجر تمتلك ١٨%، ٦,٣% من الموارد المتاحة على التوالى بإجمالى (٢٤,٣%). هذا إذا استبعدنا الولايات المتحدة (٢٤,٨%)، واليابان (٤,٥%) من ناحية، وإيطاليا (٥%) من ناحية أخرى[١١]. أضف إلى ذلك أن إمبراطورية النمسا والمجر، بعكس دول الوفاق الثلاثى ، كانت تتكون من خليط غير متجانس من القوميات التى تضمر العداء للدولة وتتطلع إلى الفرصة المناسبة للاستقلال. فكان السلاف يشكلون ٤٩% من سكان النمسا والمجر، ولا شك أن ذلك كان يشكل قيداً على قدرة الدولة على خوض حرب شاملة. من ناحية ثالثة فإن توازن القوى الإقتصادى كان فى صالح دول الوفاق الثلاثى، فالصناعة الألمانية كانت تعتمد على استيراد المواد الأولية من الخارج، كما كانت ألمانيا تستورد نسبة كبيرة من المواد التموينية اللازمة لها وقد استغلت بريطانيا نقطة الضعف هذه

ففرضت حصاراً بحرياً على ألمانيا، وبالعكس فإن فرنسا وبريطانيا كانتا تتمتعان بالمواد الأولية نتيجة سيطرتهما على المستعمرات واعتمادهما على الاستيراد من الولايات المتحدة.

ومن ثم، فإن الدول التى كانت التوازن الشامل مختلا ضدهـا هى التى بادرت بالحرب، وليس كما تتوقع نظرية اختلال توازن القوى التى لا تنهض كعامل مفسر لنشوب الحرب العالمية الأولى.

ثالثاً : نظرية التحول فى ميزان القوى

يرى تايلور أن السبب الحقيقى لنشوب الحرب العالمية الأولى أن ميزان القوى كان يتحول ضد ألمانيا، ومن ثم، فقد فضلت الأخيرة خوض حرب شاملة فى ذلك الوقت بدلاً من الانتظار لفترة أطول قد يتحول ميزان القوى ضدها نهائياً. ويفسر ذلك فى رأى تايلور تحريض ألمانيا للنمسا والمجر على شن الحرب على صربيا[١٢]. ويوافق على هذا التفسير رونوفان الذى يرى أنه لم يكن فى نية النمسا والمجر حين وجهت الإنذار إلى صربيا فى ٢٣ يوليو خوض حرب عالمية. ولكنها رأت فى حادثة سراييفو فرصة لمواجهة خطر الحركة السلافية الجنوبية، وللقضاء على صربيا زعيمة الحركة، وأن النمسا والمجر رفضت عرض بريطانيا باحتلال بلجراد ثم الدخول فى مفاوضات مع صربيا، وذلك لأنها كانت تعلم أن توازن القوى يسير لغير صالحها خاصة أن برنامج تسليح روسيا، حليفة صربيا، كان يسير بخطى ثابتة[١٣].

وهذا التفسير ينهض كمفسر لقرار النمسا والمجر بدخول الحرب مع صربيا، ولكنه لا يفسر قرارات الدول الأخرى بدخول الحرب.

رابعاً : نظريات تعارض المصالح بين الدول الكبرى

هناك عدة نظريات لتفسير نشوب الحرب العالمية الأولى تدور حول وجود تعارض جذرى فى المصالح بين الدول الكبرى أدى إلى نشوب الحرب. بيد أن هذا التعارض يأخذ أشكال متعددة طبقا لرؤية الباحثين المختلفة لهذا.

فهناك إتجاه يرى أن جذور الحرب العالمية الأولى تكمن فى التحدى الذى واجهته بريطانيا مع مطلع القرن العشرين من المنافسين التقليديين ، (فرنسا، وروسيا، وألمانيا)، ومن القوى الدولية الجديدة، (اليابان ، والولايات المتحدة) . فقد واجهت بريطانيا التحدى

الروسى فى آسيا ، والتحدى الفرنسى فى أفريقيا، والتحدى الألمانى فى أوروبا . وقد كان التحدى الألمانى هو الأخطر لأنه كان يعنى هيمنة ألمانيا على أوروبا ، وزاد من خطورة ذلك أن ألمانيا تحدتها أيضاً فى مجال التسلح البحرى . وقد كانت تلك التحديات تعنى أن بريطانيا تواجه خطر العزلة الدولية. وقد سعت بريطانيا إلى حل تلك المعضلات عن طريق الإقلال من الأعداء المحتملين. وهكذا دخلت فى وفاق مع فرنسا وآخر مع روسيا وذلك لمنع احتمال التحالف بين ألمانيا وهاتين الدولتين. ولا يعنى ذلك أن التنافس بين القوى الدولية كان هو الدافع نحو نشوب الحرب لأن هذا التنافس كان يتجه نحو التسوية، ولكنه يعنى أن البنية التعددية للنظام العالمى قبل الحرب العالمية الأولى (فى تقدير أنصار هذه النظرية)، وما اتسمت به من احتمالات التحالف بين القوى المناوئة لبريطانيا، مما يهدد مركزها العالمى، دفع بريطانيا إلى بناء تحالفات مع روسيا وفرنسا مما أدى بدوره إلى تخوف ألمانيا بدورها من احتمالات عزلتها، مما مهد الطريق لنشوب الحرب العالمية الأولى[١٤].

يستند هذا التفسير إلى رؤية واقعية لطبيعة العلاقات بين القوى الكبرى مع مطلع القرن العشرين، ولكنه فى رأينا لا يفسر لماذا تحول هذا التعارض إلى حرب كبرى. فالتعارض كان قائماً منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، ولابد أن يكون هناك من الأسباب ما أدت إلى تحول هذا التعارض من حالة التنافس السياسى إلى حالة استعمال القوة المسلحة ليس على مستوى أوروبا فقط بل والعالم بأسره.

أما الرؤية الثانية للتعارض فى المصالح فإنها تركز على أن مصالح الدول الكبرى كانت تقتضى أن تقوم الدول الأعضاء لكل حلف بسحق الدول الأعضاء فى الحلف المضاد. فألمانيا كانت تسعى نحو التوسع الخارجى للحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة وفتح أسواق جديدة بعد انتشار الثورة الصناعية فيها. وحيث أن التوسع الإستعمارى المباشر كان متعذرا بسبب تقسيم العالم بين الدول الإستعمارية الأخرى، فقد سعت ألمانيا إلى الحصول على مناطق نفوذ إقتصادى لمسايرة تقدمها الصناعى، وهو ما يعنى بالضرورة منافسة بريطانيا فى ميدان الإقتصاد العالمى، وهو ما يتطلب الهيمنة على أوروبا وأمام فشل إستراتيجية العصبة القارية أصبحت الحرب هى الأداه الوحيدة لتحقيق هدف الهيمنة على أوروبا. وقد أدى ذلك إلى سعى بريطانيا إلى القضاء على ألمانيا كقوة كبرى لأن الهيمنة الألمانية على أوروبا تتعارض مع مصالحها. من ناحية أخرى، فإن النمسا والمجر صممت على سحق صربيا لأن استمرار الدعاية الصربية يهدد مصالحها.

وكان سحق صربيا يعني بالنسبة لروسيا أن النمسا والمجر ، وبالتالي ألمانيا، ستسيطر على البلقان والمضائق العثمانية ، وهو ما يهددها تهديدا جوهريا . وهكذا ، فإن الحرب العالمية الأولى تكاد تكون نتيجة لتضارب المصالح الحيوية للدول الكبرى ، ولم تكن الأزمات العديدة والمتلاحقة التي ثارت بعنف منذ أوائل القرن العشرين سوى تعبيرا عن تضارب هذه المصالح .(١٥)

أن الشق الأول من تفسير التعارض بين مصالح الدول الكبرى ، والمتعلق بالتنافس الألماني – البريطاني يقترب إلى حد كبير من التحليل اللينيني لنشوب الحرب ، وتنطبق عليه الملاحظات التي أبديناها على هذا التحليل. أما الشق الثاني ، والمتعلق بالتعارض بين مصالح النمسا والمجر وصربيا وبالتالي بين ألمانيا وروسيا ، فإنه يفسر جزئيا نشوب الحرب العالمية الأولى .

خامساً : الجذور الداخلية للحرب العالمية الأولى

تشترك النظريات السابقة في أنها تفسر الحرب العالمية الأولى في ضوء الخصائص البنيوية أو التفاعلية للنظام العالمي. بيد أن هناك عدداً من الدارسين يرجع الحرب العالمية الأولى إلى أسباب داخلية تكمن في إدراكات القيادات، وبنيية المجتمعات التي اتخذت زمام المبادرة بإطلاق الرصاصات الأولى في الحرب العالمية الأولى، وهي النمسا والمجر وألمانيا.

يعود الجذر الداخلي الأول للحرب إلى ادراكات القيادات السياسية في النمسا والمجر وألمانيا. فقد أعلن الإمبراطور فرانسوا جوزيف الحرب على صربيا رغم أنه كان يعلم أن توازن القوى الشامل ليس في مصلحة دول الحلف الثلاثي. ويفسر الفريق البحثي بجامعة ستانفورد المكون من هولستي، ونورث، وبرودي هذا القرار بأنه كان راجعاً إلى إدراك إمبراطور النمسا والمجر للإهانة التي لحقت بالنمسا والمجر نتيجة إغتيال ولي العهد على يد دولة صغيرة، وأن هذا الإدراك للإهانة قد تغلب على إدراك إمبراطور النمسا والمجر بأن توازن القوى ليس في صالحه. ومن ثم فإن حالة الحرب العالمية الأولى تلقي الكثير من الشك حول صدق نظرية توازن القوى التي تقول أن للدولة الأضعف لن تجرؤ على اتخاذ قرار بشن الحرب ضد الدولة الأقوى. فالدولة الأضعف يمكن أن تتخذ هذا القرار إذا لحقت بها إهانة قومية تطغى على إدراكها لتوازن القوى. ويخلص الفريق البحثي من ذلك إلى أنه "إذا كان إدراك القلق، الخوف، التهديد، الإهانة كبير إلى درجة كافية، فإن إدراك

صانع القرار لتواضع قدرات دولته لن يشكل رادعاً له من اتخاذ قرار الحرب." ويضيف هؤلاء أن الملاحظة ذاتها تنطبق على ألمانيا. فقيادات الحلف الثنائي لألمانيا، والنمسا والمجر كانت أكثر شعوراً من قيادات الوفاق الثلاثي بأن هناك تهديداً جوهرياً موجهاً إلى أمنها القومي، وأن عليها التعامل مع هذا التهديد حتى في ظل اختلال التوازن ضدها[١٦].

أما الجذر الداخلي الثاني فيقدمه فريتز فيشر. وهو يرى أن القرار الألماني بدخول الحرب كان ناشئاً عن تطلع ألمانيا إلى تحقيق الهيمنة على أوروبا القارية، وضمان الوضع الدولي لألمانيا كقوة عظمى. ولتحقيق هذين الهدفين سعت ألمانيا إلى إشعال حرب أوروبية تضمن سحق القوى المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن النخب الحاكمة في ألمانيا سعت إلى تعزيز مكانتها في المجتمع الألماني عن طريق شن حرب خارجية. فمن ناحية أولى، بدأت ألمانيا منذ أوائل تسعينات القرن التاسع عشر في إتباع سياسة توسعية في وسط أوروبا Mitteleurope في إتجاه المحور الاستراتيجي برلين- بغداد، ومحور وسط أفريقيا Mittelafrika . وكانت النخبة الألمانية متفقة حول مفهوم جوهري هو أن على ألمانيا أن تصعد كقوة عظمى في النظام الدولي، وإلا فإنها ستواجه خطر التراجع الاستراتيجي. وقد اتبعت ألمانيا استراتيجيات عديدة لتحقيق هذا المفهوم ابتداءً من العصبة القارية (الإتفاق مع روسيا) والتهديد بالحرب (ضد فرنسا وروسيا)، ومحاولة تحييد بريطانيا. ولكن تلك الاستراتيجيات جميعاً فشلت في تحقيق هدف الصعود العالمي كقوة عظمى، بل انتهت بحصار ألمانيا عن طريق محالفات الوفاق الثلاثي. وقد أدى ذلك إلى توسع ألمانيا في التسلح مما أدى بدوره إلى أزمات داخلية، أسفرت عن توطيد مكانة التيارات الإشتراكية والليبرالية في ألمانيا. وهكذا بدأت قبضة تحالف كبار الملاك الزراعيين والصناعيين الحاكم على السلطة تهتز بشدة، وبدأت ألمانيا تشهد صراعات داخلية بين التيارات المحافظة والإشتراكية والليبرالية. ولتحقيق أهدافها التوسعية الخارجية، وتوطيد مكانتها الداخلية، خططت النخب الحاكمة الألمانية بزعامة غليوم الثاني ومستشاره بيتمان هولويج Bethman Hollweg لشن حرب على الدول المعادية. فقد كان المستشار الألماني هولويج مقتنعاً تماماً بأن نشوب حرب قارية هو أمر حتمي، كما أنه مرغوب. وكان يشاركه الاعتقاد ذاته القيصر غليوم الثاني والنخبة الحكومية بأسرها. وقد استغلت تلك النخبة أزمة اغتيال ولي عهد النمسا والمجر لشن تلك الحرب انطلاقاً من شعار غليوم الثاني الذي صاغه أثناء الأزمة وهو "الآن وإلا فلا" Now or Never[١٧]. ويقصد بذلك أنه إذا لم تستثمر ألمانيا الفرصة السانحة لشن الحرب وتحقيق أهدافها، فإن مكانتها الدولية

ستتراجع بشكل لا يمكن تصحيحه. كذلك، فالحرب خدمت مصالح القطاعات المحافظة البروسية - الألمانية من الصناعيين والزراعيين. فقد قوت تماسكها، كما أن تلك القطاعات وجدت فى الحرب فرصة مناسبة لحماية النظام الأرستقراطى القائم.

ومن ثم، فإنه خلافاً لمقولة هولستى وزميليه التى تؤكد على إدراك التهديد والإهانة فإن فيشر يؤكد على أن ألمانيا خططت لشن تلك الحرب لتحقق أهداف عالمية وأخرى داخلية، أى أنها كانت حرباً مقصودة مخططة من جانب ألمانيا. وقد قدم فيشر هذا التفسير ليس فقط لفهم نشوب الحرب العالمية الأولى ولكن أيضاً كتفسير عام للدور الألمانى فى العلاقات الدولية فى النصف الأول من القرن العشرين وبالذات كتفسير لنشوب الحرب العالمية الثانية أيضاً.

سادساً : نظرية المسئولية الأنجلو - فرنسية

بعد هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى هرب الإمبراطور غليوم الثانى إلى هولندا حيث عاش هناك حتى وفاته عام ١٩٤١. وفى عام ١٩٢٢ نشر مذكراته وفى تلك المذكرات ألقى غليوم الثانى بمسئولية نشوب الحرب على دول الوفاق الثلاثى، وقدم على ذلك عدة شواهد أهمها أن المصارف البريطانية بدأت منذ أبريل ١٩١٤ فى جمع الذهب بينما استمرت ألمانيا فى تصديره، كما أن رئيس الوزراء الروسى قد قال فى اجتماع لمجلس العرش فى فبراير ١٩١٤ أن الحرب مع ألمانيا والنمسا ستقع حتماً، كما أن بريطانيا كانت قد أنشأت تحصينات فى شمال فرنسا وفى بلجيكا استعداداً للحرب، كما ألقى بالمسئولية أيضا على "المحفل الماسونى" الواقع تحت السيطرة اليهودية. ويستمر غليوم الثانى قائلاً أن سر العداء بين ألمانيا وكل من بريطانيا وفرنسا هو سياسة الخنق التى اتبعتها الدولتان تجاه ألمانيا، والتى بدأت بالتحالف الفرنسي- الروسى وزادت بالوفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤ بهدف تحطيم الفكرة الجرمانية. ويضيف أنه قد حاول عام ١٩٠٧ عقد شكل من التحالف مع بريطانيا ولكن الملك ادورد السابع ملك بريطانيا رد بالرفض. ويؤكد غليوم الثانى فى مذكراته أن ما فعله بشأن تقوية الجيش الألمانى وتعظيم شأن الأسطول الإمبراطورى لم يكن هدفه إلا السعى لمقاومة عملية الخنق التى كانت تديرها حكومتا لندن وباريس، خاصة إن ألمانيا محشورة بين فرنسا وروسيا، وأن الهدف من تقوية الأسطول الألمانى لم يكن تحدى الأسطول البريطانى ولكن رفع تكاليف الهجوم البريطانى - الفرنسى المحتمل على ألمانيا[١٨].

سابعاً : التفسيرات المركبة

بعكس التفسيرات السابقة التى تركز على متغير وحيد لتفسير نشوب الحرب العالمية الأولى ، فإن كاهلر يميل إلى تفسير نشوب الحرب العالمية الأولى فى ضوء ثلاثة عوامل مترابطة . أولها هو طبيعة التحالفات الدولية التى تدفع الدول إلى الدخول فى حروب. والثانى هو الدور الذى تلعبه الدول الصغيرة فى جر الدول الكبرى إلى حروب، وأخيراً سعى النخبة الحاكمة إلى الحفاظ على سلطاتها السياسية بتوجيه الصراع الداخلى إلى صراع خارجى من خلال شن الحرب. فمن ناحية يرى كاهلر أن نظام الأحلاف الدولية الذى سبق نشوب الحرب العالمية الأولى أنشأ إلتزامات دولية على أعضاء كل حلف بمساعدة حلفائهم فى أزمة يوليو سنة ١٩١٤. فقد تخوفت الدول الأعضاء فى الأحلاف أنه إذا لم تساعد حلفائها فإن الحلف قد يسقط مما يهدد أمنها القومى. كذلك، فإن الدول الصغرى لعبت دوراً فى جر الدول الكبرى إلى الدخول فى الحرب. فقد دخلت روسيا الحرب دفاعاً عن حليفتها الصغرى صربيا دون أن يكون لروسيا مصلحة مباشرة فى الحرب. وأخيراً، يضيف كاهلر التفسير الذى قدمه فيشر فيما يتعلق بأزمة سعى الطبقات الحاكمة فى ألمانيا للحفاظ على مكانتها الداخلية من خلال شن الحرب[١٩].

وعلى المنوال ذاته، يرى المؤرخ صامويل ويليامسون أن جذور الحرب العالمية الأولى كانت تكمن فى طبيعة الولاءات التى أسفرت عنها الأحلاف الدولية، وضغوط المؤسسات العسكرية. "فالأحلاف القوية والجامدة قد تكون أكثر خطورة على السلام من الأحلاف الغامضة والمرنة التى تعطى للأطراف فرصة التفاوض مع بعضهم قبل اتخاذ قرار معين."[٢٠] ويضيف وليامسون أن الحرب العالمية الأولى نشأت كذلك نتيجة مجموعة الأفعال وردود الأفعال المتوالية خلال فترة قصيرة وتحت ظروف الأزمة الدولية، مما أدى إلى أن القرارات التى اتخذت لم تكن بالضرورة أكثر القرارات عقلانية. هذا بالإضافة لتأثير إدراكات القادة السياسيين وخبراتهم السابقة وما أنتجه ذلك من تأثير على حسابهم للموقف الدولى فى يوليو سنة ١٩١٤. وقد كان ذلك واضحاً فى حساب قادة الإمبراطورية النمساوية من آل هابسبورج للبدائل المتاحة. فخبرة الحروب البلقانية والتخوف من التوسع الصربى دفع هؤلاء القادة إلى إتخاذ قرار الحرب[٢١].

ثامناً : نحو محاولة لتفسير نشوب الحرب العالمية الأولى

لكى نتفهم العوامل التى مهدت لاندلاع الحرب العالمية الأولى، فإننا ينبغى أن نتذكر أن العقد السابق على نشوب الحرب قد اتسم بظاهرة الاستقطاب الدولى الثنائى، وتزايد التهديد للكيان السياسى للإمبراطورية النمساوية المجرية، وتفاقم الأزمات البلقانية. فمنذ سقوط بسمارك سنة ١٨٩٠ بدأت السياسة الأوربية تتمحور حول قطبين كبيرين هما قطب الحلف الثلاثى الألمانى-النمساوى المجرى-الإيطالى فى مواجهة قطب الوفاق الثلاثى البريطانى-الفرنسى-الروسى. وقد تبلور هذا القطب الأخير إبتداء من سنة ١٨٩٤ بعقد الحلف الفرنسى-الروسى، وتدعمت أسسه بعقد إتفاقية الوفاق الفرنسى-البريطانى سنة ١٩٠٤، ثم إتفاقية الوفاق الروسى-البريطانى سنة ١٩٠٧. وقد أدى عقد الوفاقين الأخيرين إلى توتر شديد فى العلاقات الألمانية-البريطانية. فقد تخوفت ألمانيا من فقدان هيمنتها على أوروبا، ومحاصرتها عن طريق هذا التكتل الجديد. ومن ثم، سعت إلى تحطيم الوفاق الثلاثى بإجبار روسيا وفرنسا على الخروج منه، وعن طريق الدخول فى سباق للتسلح مع بريطانيا. أى أن تكوين الوفاق الثلاثى، وما مثله هذا الوفاق من تهديد لأمن ألمانيا، شكل نقطة التحول الرئيسة فى السياسة الدولية نحو الصدام الكبير بين القطبين الكبيرين. وقد لعب استيلاء ألمانيا على الألزاس واللورين سنة ١٨٧١ دوراً كبيراً فى الصدام بين القطبين. ففرنسا كانت مصممة على استعادة الألزاس واللورين إن عاجلاً أو آجلاً، ولم يكن بوانكاريه (وكان من أبناء اللورين) مستعداً لقبول حلول وسط فى تلك القضية. كذلك، فإن ألمانيا، كانت تتخوف من النزعات الانتقامية الفرنسية، وسعت منذ سنة ١٩١٢ إلى إجهاض القوة الفرنسية قبل أن تستكمل. فإذا أضفنا إلى ذلك التوتر الناشئ عن إضعاف المركز السياسى والعسكرى للإمبراطورية النمساوية المجرية نتيجة الحرب البلقانية الثانية لأدركنا طبيعة المناخ السائد الذى ساد أوروبا فى سنة ١٩١٣. فقد أدى هذا التوتر إلى إسراع الدول الأوروبية بالدخول فى سباق للتسلح. وقد بادرت ألمانيا فى يناير سنة ١٩١٣ بزيادة عدد قواتها المسلحة من ٦٢١ ألف رجل إلى ٧٦١ ألف رجل. وجاء رد الفعل الفرنسى سريعاً بزيادة مدة الخدمة العسكرية الإلزامية. وقامت روسيا بزيادة عدد قواتها المسلحة من ١,٢ مليون رجل إلى ١,٤٢ مليون رجل. لقد أدى التوتر إلى سباق التسلح، كما أن سباق التسلح ذاته كان دافعاً لدخول الحرب. فلكى تبرر الحكومات هذا السباق وما رتبه من تكاليف كان عليها أن تعبئ الرأى العام وتخلق إحساساً لديه بوجود تهديدات خارجية تبرر هذا الإنفاق[٢٢]. وفى هذا الصدد فقد لعب سباق التسلح الأوروبى فى

السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى دوراً كبيراً فى إذكاء التوتر الدولى، وتشجيع الدول الأوروبية على الاحتكام إلى السلاح. والواقع أن نشوب الحرب العالمية الأولى يقدم برهاناً على صحة النظرية القائلة أن الصراعات الدولية المسبوقة بسباق التسلح بين الدول المتصارعة تنتهى عادة بتصاعد الصراع إلى درجة الحرب (٢٣).

كذلك ينبغى أن نتذكر أن الإمبراطورية النمساوية المجرية كانت تواجه تهديداً مباشراً لكيانها الإقليمى السياسى. فنجاح الحركات القومية فى البلقان أعطى قوة دفع للأقليات القومية داخل الإمبراطورية. فقد تشكلت جبهة موحدة من العناصر السلافية الجنوبية، السلوفيين، والكروات، والصرب المقيمين فى البوسنة والهرسك. كما أن الإيطاليين المقيمين فى تريستا وترنتين كانوا يطالبون بضم أقاليمهم إلى إيطاليا. وكانت العناصر التشيكية الممثلة فى البرلمان النمساوى فى حالة معارضة دائمة لسياسة الإمبراطورية. كذلك ، فإن مملكة صربيا كانت تشكل نقطة استقطاب خارجية للعناصر السلافية الجنوبية .

ومن ثم ، فإن ألمانيا والنمسا والمجر كانتا تشعران بالتهديد الموجه إلى أمنهما السياسى والعسكرى . فألمانيا مهددة من الحصار السياسى البريطانى – الفرنسى – الروسى ، ومن النزعات الانتقامية الفرنسية، والنمسا والمجر مهددة من الأقليات القومية، ومن صربيا .

وقد خلقت الأزمات البلقانية المناخ الدولى المواتى لإشعال قنبلة الحرب العالمية الأولى . فهذه الأزمات زادت من إحساس النمسا والمجر بالتهديد الموجه إلى كيانها السياسى . وجاءت واقعة اغتيال ولى عهد النمسا والمجر لتفجر من كل التوترات القائمة.

ومن ثم، فإن تفسير نشوب الحرب العالمية الأولى يكمن فى البنيان الدولى الثنائى القطبية، وما صحبه من توترات سياسية بعضها تاريخى وبعضها سياسى مما أدى إلى سباق للتسلح خلق إدراكات متبادلة بالتهديد الموجه إلى أمن كل دولة، مما أدى بالتالى إلى سلسلة من القرارات المتتالية التى أدت إلى الحرب العالمية الأولى.

المبحث الثانى

دخول الدول المحـايدة الحرب العالمية الأولى

حينما اندلعت شرارة الحرب كانت الدول المتحاربة تتصور أن تلك الحرب ســـوف تكون حرباً خاطفة. بيد أنه سرعان ما اتضح أن تلك التصورات كانت من قبيل الأوهـــام. فقد فشل الهجوم الألمانى فى معركة المارن مع فرنسا فى سبتمبر عام ١٩١٤، كما فشـــل الهجوم الفرنسى على اللورين، وتحولت الجبهة الفرنسية -الألمانية إلى الجمود فى شـــكل حرب خنادق. وعلى الجبهة الشرقية فشل الهجوم الروسى على ألمانيا بعد معركة تـــاننبرج فى أغسطس عام ١٩١٤، وفشل الهجوم النمساوى الألمانى على جاليسيا. كما فشل الهجوم النمساوى على صربيا فى ديسمبر سنة ١٩١٤.

وهكذا مع نهاية عام ١٩١٤ تحولت الحرب الخاطفة المتصورة إلى حرب اســتنزاف طويلة الأمد يتحقق النصر فيها للطرف الذى يستطيع الصمود إقتصادياً وعسكرياً أطـــول فترة ممكنة. ومن ثم أصبح موقف الدول المحايدة فى الحرب ذى أهمية بالغة فى ترجيـــح كفة طرف على آخر. ولهذا حاول الطرفان المتحاربان استمالة الدول المحايدة. وقد نجحت دول الثلاثى فى إستقطاب الدولة العثمانية، وبلغاريا بينما نجحت دول الوفاق الثلاثى فـــى الحصول على مشاركة إيطاليا، ورومانيا واليونان. وفى مرحلة لاحقة شـــاركتها اليابـــان والولايات المتحدة. وفى المطلبين التاليين سنشرح كيف دخلت هذه الدول الحرب.

المطلب الأول

الدول التى انضمت إلى الحلف الثلاثى

كان دخول الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى أمراً مرجحاً ، وذلـــك بحكـم سيطرتها على المضائق، وعلاقتها بألمانيا. فالسيطرة على المضائق تؤثر على قدرة روسيا على الحركة العسكرية. كما رأينا أن الدولة العثمانية بدأت تتقرب لألمانيا بعد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، وأن النفوذ الألمانى فى القسطنطينية قد ازداد فى عهد حكومة الإتحاد والترقى

حتى أنه تم تعيين الجنرال الألماني سندرز رئيساً لأركان حرب الجيش العثماني. وبتأثير من هذا النفوذ أبرمت الحكومة العثمانية معاهدة تحالف مع ألمانيا في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤. في ٢٦ سبتمبر أغلقت الحكومة العثمانية المضائق مما أدى إلى منع وصول المعدات الحربية إلى روسيا. ولكن الدولة العثمانية لم تقرر إعلان الحرب ضد دول الوفاق إلا في أول نوفمبر عام ١٩١٤.

لماذا تأخرت الدولة العثمانية في دخول الحرب؟ يرجع هذا التأخر إلى عاملين، أولهما أن ألمانيا لم تكن متحمسة في البداية لدخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانبها لأنها كانت تأمل في خوض حرب خاطفة تجني ثمارها وحدها. إلا أنه حينما اتضح خطأ هذا التقدير ضغطت على الدولة العثمانية للدخول في الحرب. أما العامل الثاني فكان هو العرض الذي قدمته روسيا للدولة العثمانية مقابل البقاء على الحياد. فقد عرضت روسيا على الدولة العثمانية الحياد مقابل ضمان سلامتها الإقليمية وإستعادة بعض الأقاليم التي فقدتها في الحرب البلقانية الأولى، وإلغاء نظام الإمتيازات. ذلك أن روسيا كانت تخشى أن تقوم الدولة بإغلاق المضائق أو الهجوم على القوقاز مستغلة تواجد القوات الروسية على الجبهة الألمانية. ولكن الدولة العثمانية لم تقبل العرض الروسي. فقد خشيت الدولة أن يؤدي انتصار روسيا إلى ظهور الأخيرة كقوة رئيسة تهدد أمن الدولة العثمانية. كما أنها كانت تثق في انتصار ألمانيا في تلك الحرب.

كان من المنطقي أن تدخل بلغاريا الحرب إلى جانب دول الوفاق بحكم اعتبارات التضامن السلافي مع روسيا التي يرجع لها الفضل في استقلال بلغاريا. ولكنها دخلت الحرب إلى جانب النمسا والمجر، وألمانيا. وقد كان قرار بلغاريا بالانحياز إلى دول الحلف (والتي يطلق عليها أحيانا الدول المركزية)، نتيجة مباشرة لهزيمتها في الحرب البلقانية الثانية وسعيها إلى إستعادة بعض الأقاليم التي فقدتها في تلك الحرب. فقد عرضت الدول المركزية على بلغاريا الحصول على مقدونيا الصربية دون قيد أو شرط، والحصول على بعض أقاليم رومانيا واليونان إذا قررتا الدخول في الحرب إلى جانب دول الحلف . وقد ترددت بلغاريا في قبول هذا العرض خوفاً من انتقام روسيا في حالة انتصارها . نتيجة لهزيمة القوات الروسية في صيف سنة ١٩١٥، لم تعد بلغاريا تتخوف من احتمال انتقام روسيا. وفي ٦ سبتمبر وقعت معاهدة تحالف مع الدول المركزية وقامت بالاشتراك في غزو صربيا في الشهر ذاته.

المطلب الثانى

الدول التى انضمت إلى الوفاق الثلاثى

كانت إيطاليا مرتبطة بألمانيا والنمسا والمجر فى حلف ثلاثى عقد بين ألمانيا والنمسا والمجر عام ١٨٧٩ وانضمت إليه إيطاليا عام ١٨٨٢. وقد رأينا أن إيطاليا قد بدأت منذ أوائل القرن العشرين تتخلص تدريجياً من إلتزاماتها إزاء حليفتيها. فقد كان توسعها فى شمال أفريقيا يقتضى تقربها من فرنسا وبريطانيا. ولذلك فإنه حينما اندلعت الحرب العالمية الأولى أعلنت إيطاليا الحياد مدعية بأن معاهدة الحلف الثلاثى تنص على إلتزامها بمساعدة النمسا والمجر إذا تعرضت للعدوان، وحيث أن النمسا والمجر هى التى بادرت بالعدوان، فإن إيطاليا ليست ملتزمة بالتدخل. لم يكن الحياد الإيطالى فى الواقع ناشئاً عن طبيعة الحلف الثلاثى، وإنما عن تخوف إيطاليا من دخول الحرب فى صف الدول المركزية، لأنه فى هذه الحالة ستكون مراكزها الصناعية، وخطوط مواصلاتها البحرية معرضة لضرب الأسطولين الفرنسى والبريطانى. أضف إلى ذلك أن لإيطاليا مطالب فى البحر الأدرياتى تتعارض مع الأهداف النمساوية المجرية. إذ أنها كانت تطالب بضم جميع الأقاليم التى تضم عناصر إيطالية فى المنطقة حتى ولو ضمت عناصر قومية أخرى.

دخلت إيطاليا فى مساومات طويلة مع المعسكرين المتصارعين للتفاوض حول ثمن انحيازها لأى منهما. وفى مفاوضاتها مع الدول المركزية قدمت مطالب لم يكن من الممكن للنمسا والمجر أن تقبلها دون أن يهدد ذلك كيانها السياسى بل ويعرضها لخسارة الحرب، ومن أهمها التنازل عن منطقة الترنتين Trentino. وعندما رفضت النمسا والمجر مطالب إيطاليا تحولت إلى دول الوفاق، حيث حصلت على ثمن مرتفع لتدخولها فى الحرب إلى جانب تلك الدول، وتم عقد معاهدة لندن فى ٢٦ أبريل عام ١٩١٥ بين إيطاليا ودول الوفاق الثلاثى وكانت معاهدة سرية. وقد حصلت إيطاليا بمقتضاها على حقوق محددة فى منطقة الترنتين، والتيرول الجنوبى، وتريستا، وشمال دلماسيا والجزر المواجهة لها، وجزر الدوديكانيز Dodecanese Islands فى بحر أيجة، وميناء فالونا فى ألبانيا. كما حصلت على اعتراف دول الوفاق بسيادتها على ليبيا، ووعد بحصولها على نصيب مناسب من ممتلكات الدولة العثمانية فى حالة تقسيمها بين الحلفاء، ومن المستعمرات الألمانية فى أفريقيا فى حالة تقسيمها بين الحلفاء، وبتوسيع أملاكها فى ارتريا والصومال. وفى ٣ مايو قامت إيطاليا بإلغاء إتفاقية الحلف الثلاثى . وهكذا دخلت إيطاليا الحرب فى ٢٣ مايو عام ١٩١٥ ضد الدول المركزية رغم تحالفها السابق معها .

وعلى غرار إيطاليا فقد ضربت رومانيا بمعاهدة التحالف المبرمة مع ألمانيا والنمسا والمجر عام ١٨٨٣ عرض الحائط، ودخلت الحرب إلى جانب دول الوفاق الثلاثى معتقدة أن النصر سيكون حليف تلك الدول مما سيمكنها من تحقيق مطالبها الإقليمية، وهى ضم أقاليم ترانسلفانيا وبكوفين وبانات الخاضعة للنمسا والمجر، والتى تقطنها عناصر رومانية . وقد وعدت دول الوفاق الثلاثى رومانيا بإعطائها هذه الأقاليم فى حالة دخول الحرب إلى جانبها. ورغم ذلك، ترددت رومانيا في دخول الحرب وفضلت إتخاذ موقف المراقب حتّى يتبين لها اتجاه سير العمليات الحربية. ولكنها قامت فى ١٧ أغسطس سنة ١٩١٦ بتوقيع معاهدة بوخارست مع روسيا وفرنسا. وقد نصت هذه المعاهدة على حق رومانيا فى الحصول على الأقاليم المشار إليها. إلا أن الدول المركزية بادرت باحتلال رومانيا قبل نهاية عام ١٩١٦ واستغلت البترول والقمح الرومانى لدعم مجهودها الحربى.

أما اليونان فقد حافظت على حيادها فى الحرب حتى عام ١٩١٧. وكان ذلك راجعاً إلى الدور الشخصى للملك قسطنطين الأول ملك اليونان والذى كان يمت بصلة النسب إلى إمبراطور ألمانيا غليوم الثانى. إلا أن رئيس وزراء اليونان فينيزيلزس Venizelos كان يعارض تلك السياسة، لأنه كان يرمى إلى الحصول على بعض أملاك الدولة العثمانية فى البلقان. ونجح فى حمل البرلمان اليونانى على اتخاذ قرار بإعلان الحرب ضد بلغاريا، وسمح للقوات الفرنسية والبريطانية بالنزول فى منطقة سالونيك. وحين اعترض الملك على ذلك فرضت بريطانيا وفرنسا حصاراً على اليونان، وأجبرت الملك على التنازل لإبنه إسكندر الأول عن العرش فى يونيو عام ١٩١٧. وقد بادر الملك الجديد بإعلان الحرب على الدول المركزية.

إذا كان دخول إيطاليا ورومانيا واليونان الحرب قد جاء بناء على رغبة الوفاق الثلاثى، فإن دخول اليابان والولايات المتحدة الحرب قد تم بقرار ذاتى منهما. لم تدخل اليابان الحرب بناء على قرار ذاتى فقط ولكن ضد رغبة بريطانيا أيضاً. فقد رأت اليابان فى الحرب الأوروبية فرصة ذهبية لتحقيق أطماعها التوسعية فى الشرق الأقصى. ومن ثم أعلنت فى أغسطس عام ١٩١٤، أى فور دخول بريطانيا الحرب أنها ستتصرف بناء على معاهدة التحالف البريطانية اليابانية الموقعة عام ١٩٠٢، أى أنها ستتدخل ضد ألمانيا. ولكن بريطانيا طلبت منها أن يقتصر دورها على تدمير السفن الألمانية الموجودة فى المياه الصينية. ذلك أن بريطانيا كانت تخشى أن تستغل اليابان انشغال دول الوفاق فى الحرب الأوروبية لتوطيد نفوذها فى الشرق الأقصى. وفى ٢٣ أغسطس أعلنت اليابان الحرب

ضد ألمانيا وشرعت فى تنفيذ مخططها فى الشرق الأقصى. واضطرت بريطانيا إلى قبول انضمام اليابان إليها، ووافقت على أن تقوم البحرية اليابانية بأعمال الدورية فـــى منطقــة غرب المحيط الهادى شمال خط الاستواء.

وسرعان ما قامت اليابان باحتلال العديد من الجزر وتوسعت فى الأقـــاليم الصينيـــة التى تسيطر عليها ألمانيا (إقليم شانتونج، وإقليم كياوشو)، بل وتقدمت بمطالب شاملة إلـــى الصين تعنى إخضاع الصين لحماية اليابان، وطرد النفوذ الغربى منـــها. ورغـــم تحذيـــر الولايات المتحدة لليابان من فرض مطالبها على الصين، فإن اليابـــان، وتحـــت التـــهديد العسكرى السافر، عقدت إتفاقيات مع حكومة يوان شى كيه فى ٢٤ مـــايو عـــام ١٩١٥، نصت على موافقة الصين على معظم المطالب اليابانية. كما استغلت اليابان حـــرص دول الوفاق على دخول الصين الحرب ضد ألمانيا وانشغال تلك الدول فى الجبهـــة الأوروبيـــة وأرغمت دول الوفاق الثلاثى على قبول الإتفاقيات اليابانيـــة الصينيـــة. إلا أن الولايـــات المتحدة تحفظت على تلك الإتفاقات بدعوى أنها قد وقعت تحت التهديد باســـتخدام القـــوة. ولكن السبب الحقيقى كان هو أن السياسة اليابانية كانت تهدد التجارة الأمريكية فى الشـــرق الأقصى. ولكن الولايات المتحدة اضطرت، ونظراً لانشغالها بالميدان الأوروبى، إلى توقيع إتفاقية لانسينج-إيشى Lansing-Ishii فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ مع اليابان، وبموجبـــها اعترفت الولايات المتحدة بالمصالح اليابانية فى الصين، مقابل وعد يابانى باحترام استقلال الصين وسلامة أراضيها والإمتيازات التجارية للدول الأخرى. وقد كانت هـــذه الإتفاقيـــة مجرد تأجيل للنزاع اليابانى-الأمريكى بشأن المسألة الصينية. كذلك استغلت اليابان قيـــام الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧، وحرص الدول الغربية على قمـــع تلـــك الثـــورة، وبسطت سيطرتها على باقى الأقاليم الصينية.

هكذا أدى التدخل اليابانى إلى تغيير توازن القوى فى الشرق الأقصى. فقد اســـتولت اليابان على الإمتيازات الألمانية فى الصين، وفى المحيط الهادى شمال خـــط الاســـتواء، وفرضت حمايتها الفعلية على الصين. وقد تقلص الدور الأوروبى فى الشـــرق الأقصـــى نتيجة لهذه السياسة، وأصبح التنافس فى تلك المنطقة محصوراً بيـــن اليابـــان والولايـــات المتحدة.

لكى تتغلب الولايات المتحدة على الدور اليابانى المتزايد فى الصين، بدأت تمـــارس ضغوطاً على الحكومة الصينية لكى تدخل الحرب ضد ألمانيا. وكـــان منطـــق الولايـــات المتحدة هو أن مشاركة الصين فى الحرب سيعطيها حق حضور مؤتمر الصلح، وعـــرض

خلافها مع اليابان على المؤتمر. ولما كان لى يوان هونج، رئيس الجمهورية الصينى آنذاك، يحبذ سياسة الحياد، فقد تم تدبير انقلاب أجبره على إعلان الحرب على ألمانيا فى أغسطس سنة ١٩١٧.

بالنسبة للولايات المتحدة فقد تدخلت فى الحرب إلى جانب دول الوفاق فى ٢ أبريل عام ١٩١٧ ولم يكن ذلك نتيجة مساومة مع الأطراف المتحاربة. وإنما بناء على قرار منفرد. فقد اتخذت الولايات المتحدة فى البداية موقف الحياد من الحرب، وكان هذا الموقف يكفل لها التعامل إقتصادياً مع كل الأطراف المتحاربة. فقد أصبحت بعد نشوب الحرب أكبر الدول المصدرة إلى الدول المتحاربة. فكانت تصدر لها المواد الأولية والسلع الغذائية والمعدات الحربية. إلا أن التجارة الأمريكية مع أوروبا بدأت تواجه عقبات شديدة نتيجة للحصار البحرى الذى فرضته بريطانيا وفرنسا على ألمانيا، ونتيجة لحرب الغواصات الألمانية التى كانت تهدف إلى فك الحصار البريطانى الفرنسى، وإنهاك الإقتصاد البريطانى. بناء عليه حاولت أمريكا أن تتوسط بين الطرفين المتحاربين. وفى هذا الصدد بذلت أربع محاولات للوساطة بين سبتمبر سنة ١٩١٤، وديسمبر سنة ١٩١٦. ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل لاعتقاد القيادة الألمانية أن حرب الغواصات ستجبر بريطانيا على الركوع، واعتقاد دول الوفاق أن استسلام ألمانيا أصبح وشيكاً، وأن الولايات المتحدة ستتدخل حتماً إلى جانبها بسبب حرب الغواصات. والواقع أن السبب الرئيس لفشل محاولات الوساطة الأمريكية كان هو أن الحياد الأمريكى فى الحرب كان يميل إلى جانب دول الوفاق. فكانت المقترحات الأمريكية للوساطة تحابى دول الوفاق. فقد نصت اقتراحات السلام التى قدمها الرئيس ويلسون فى مارس سنة ١٩١٦ على إعادة استقلال بلجيكا، وإعادة الألزاس واللورين إلى فرنسا، وحصول روسيا على مخرج على البحار. ولم تعط هذه المقترحات لألمانيا إلا بعض الإمتيازات الإقليمية المحدودة خارج أوروبا. كما كانت تصريحات الرئيس الأمريكى ويلسون تؤكد أن بريطانيا "تحارب حربنا". أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تمد دول الوفاق بالأسلحة. فقد ارتفعت قيمة الأسلحة الموردة إلى دول الوفاق من ٦ مليون دولار سنة ١٩١٤ إلى ٤٦٧ مليون دولار سنة ١٩١٦، مما دعى ألمانيا إلى الاحتجاج رسمياً فى أبريل عام ١٩١٥ على شحنات الأسلحة الأمريكية إلى دول الوفاق. كذلك، فبينما قدمت المصارف الأمريكية إئتمانات وقروض لدول الوفاق منذ نوفمبر سنة ١٩١٤ حتى نوفمبر سنة ١٩١٦ تصل إلى ١٩٢٩ مليون دولار، فإنها لم تقدم لألمانيا إلا حوالى ٥ مليون دولار.

ويعتبر الإعلان الألمانى فى يناير عام ١٩١٧، بأن ألمانيا ستلجأ إلى استخدام سلاح الغواصات دون قيد، هو نقطة التحول فى الموقف الأمريكى. فقد كان هذا الإعلان يعنى أن ألمانيا قد قررت تطبيق حرب الغواصات على سفن الدول المحايدة بما فى ذلك السفن الأمريكية. وعلى الفور أعلن الرئيس الأمريكى ويلسون، قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا فى ١٢ مارس، وقرر الترخيص للسفن التجارية الأمريكية بالتسلح. وعلى أثر إغراق الغواصات الألمانية لباخرة تجارية أمريكية فى المحيط الأطلنطى، قام الرئيس ويلسون بإعلان الحرب فى ٦ أبريل عام ١٩١٧. ومن ثم يتضح أن الدافع الرئيس للتدخل الأمريكى كان هو تهديد حرب الغواصات الألمانية للتجارة الأمريكية مع دول الوفاق. فقد أدت حرب الغواصات إلى تكدس السلع الأمريكية فى الموانئ وهدد ذلك بكساد كبير فى الحياة الإقتصادية الأمريكية مما دعى أمريكا إلى الدخول فى الحرب دفاعاً عن إقتصادها. أضف إلى ذلك أن المؤسسات المالية الأمريكية كانت قد أقرضت دول الوفاق حوالى ٢ بليون دولار من أجل تمويل الصادرات الأمريكية إلى تلك الدول. وقد قامت تلك المؤسسات بالضغط على الحكومة الأمريكية للتدخل فى الحرب لإنقاذ دول الوفاق الثلاثى وإلا اضطرت المصارف الأمريكية إلى إشهار إفلاسها. ومن ثم، أصبح للولايات المتحدة مصلحة إقتصادية مباشرة فى انتصار بريطانيا وفرنسا فى الحرب.

بيد أن الرأى العام الأمريكى كان منقسماً على نفسه إزاء فكرة الاشتراك فى الحرب، خاصة أنه كان هناك حوالى ٤ مليون أمريكى من أصل ألمانى يقطنون فى الولايات المتحدة، وكانوا يتعاطفون مع ألمانيا. وقد تغير هذا الوضع بعد حادثة برقية زيمرمان. فقد أرسل وزير خارجية ألمانيا زيمرمان برقية سرية إلى السفير الألمانى فى المكسيك يطلب منه حث المكسيك على التحالف مع ألمانيا فى حالة دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب دول الوفاق مقابل إستعادة الأقاليم التى فقدتها لصالح الولايات المتحدة سنة ١٨٤٨. وقد التقطت المخابرات البريطانية هذه البرقية وأبلغتها إلى الرئيس ويلسون، الذى قام فى أول مارس سنة ١٩١٧ بنشرها فى الصحف، مما أدى إلى هياج شديد لدى الرأى العام الأمريكى أدى إلى تحوله لأول مرة نحو تأييد فكرة الاشتراك فى الحرب. أضف إلى ذلك أن أمريكا كانت تدرك حتمية المواجهة مع اليابان بعد الحرب، وأن ذلك لن يكون ممكناً إلا إذا تم ضمان أمن بريطانيا، أى هزيمة ألمانيا. ومن ثم فقرار أمريكا بالدخول فى الحرب كان مرتبطاً بالأهداف السياسية الأمريكية فى الشرق الأقصى كذلك.

كان التدخل الأمريكى عاملاً حاسماً فى هزيمة الدول المركزية. فقد أسهم فى إحكام الحصار البحرى حول ألمانيا. كما أنه نتيجة لذلك أعلنت بعض دول أمريكا الجنوبية الحرب على ألمانيا واستولت على السفن الألمانية التى هربت من الأسطول البريطانى. كذلك أسهم فى تقوية دول الوفاق إقتصادياً من خلال المعونات المقدمة إليها. من ناحية أخرى فإن التدخل الأمريكى أدى إلى تغيير أسس السياسة الدولية لأنه أثبت أن الدول الأوروبية عاجزة عن حسم قضاياها دون تدخل من جانب الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك، فقد أدى التدخل الأمريكى إلى إدخال مفاهيم جديدة فى السياسة الدولية. أهمها مبادئ الدبلوماسية المعلنية، وحرية التجارة، وتقرير المصير، وإنشاء تنظيم دولى عالمى. وقد تبلور ذلك فى البرنامج السياسى للرئيس ويلسون الذى عرف بإسم "النقاط الأربعة عشرة"Fourteen Point Program الذى أعلن فى ٨ يناير سنة ١٩١٨، والذى تضمن العناصر التالية[٢٤] :

١. إبرام معاهدات علنية، وعدم استخدام الدبلوماسية السرية فى المستقبل.

٢. إحترام حرية الملاحة خارج المياه الإقليمية فى السلم وفى الحرب، إلا فى حالة إقفال البحار طبقا لترتيب دولى.

٣. إزالة الحواجز الإقتصادية، وإقامة المساواة وحرية التجارة الدولية.

٤. خفض التسلح إلى القدر الكافى للمحافظة على الأمن الداخلى.

٥. تسوية المطالب الإستعمارية تسوية عادلة مع أخذ مصالح الشعوب عند النظر فى اختيار الحكومات التى يعهد لها بالأشراف على المستعمرات.

٦. جلاء ألمانيا عن جميع الأراضى الروسية ومنح روسيا فرصة كاملة فى تطوير شئونها، وعلى الدول أن تتعهد بمساعدتها.

٧. المحافظة على سيادة بلجيكا والجلاء عن أراضيها.

٨. الجلاء عن فرنسا والمحافظة على سيادتها، وعلى ألمانيا أن تصلح ما أفسدته سنة ١٨٧١.

٩. تعديل حدود إيطاليا والنمسا بما يتفق وتوزيع القوميات.

١٠. منح شعوب النمسا والمجر، الحكم الذاتى وإتاحة الفرصة لها للعمل لترقية ذاتها.

١١. الجلاء عن أراضى رومانيا، وصربيا، والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذ على البحر، وتسوية علاقات الدول البلقانية ببعضها بمقتضى قاعدتى القومية والولاء.

١٢. الإستقلال الذاتى للشعوب غير التركية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية، وحرية الملاحة فى مضيق الدردنيل طبقاً لضمانات دولية.

١٣. استقلال بولندا ومنحها منفذاً على البحر.

١٤. تكوين جمعية عامة من الأمم يرتبط أعضاؤها معا طبقا لعهود معينة ، بقصد توفير الضمانات المتبادلة لاستقلالها الذاتى ، وسلامة أراضى الدول العظمى والدول الصغرى على السواء .

وقد كان هذا البرنامج من العوامل التى غذت حركات التحرر الوطنى بعد انتهاء الحرب .

المبحث الثالث

خروج روسيا من الحرب العالمية الأولى

فى ٨ مارس عام ١٩١٧ اجتاحت الاضطرابات مدينة بتروجراد (لينينجراد فيما بعد، وبطرسبرج حالياً) نتيجة لتوالى هزائم الجيش الروسى فى الحرب، ونقص المواد التموينية، وانتشار الفساد فى الدولة. وإنتهى الأمر بتكوين "حكومة مؤقتة" برئاسة ميليوكوف، وتنازل القيصر عن العرش كما تحولت روسيا إلى النظام الجمهورى، وإنتهى بذلك حكم أسرة رومانوف الذى بدأ سنة ١٦١٣. كانت الحكومة المؤقتة تتكون أساساً من العناصر البرجوازية والليبرالية، وبعض العناصر الأرستقراطية التى كانت تهدف إلى إصلاح النظام الدستورى على أسس ديمقراطية. وقد أعلنت الحكومة المؤقتة أنها ستستمر فى الحرب وتفى بالتزاماتها أمام الحلفاء، مما دعى الدول الغربية إلى الإعتراف بالنظام الروسى الجديد. غير أن الإتجاه الشعبى العام، والذى كانت تمثله لجان العمال والجنود التى سميت "بالسوفييتات" (المجالس) كان ضد الاستمرار فى الحرب. وقد أدت معارضة السوفييتات والأحزاب الإشتراكية (حزب الثوريين الإشتراكيين، والمنشفيك (الأقلية المعتدلة)، وحزب الديمقراطيين الإشتراكيين) إلى سقوط "الحكومة المؤقتة"، وتكوين حكومة مؤقتة ثانية ضمت ممثلين عن بعض التيارات الإشتراكية برئاسة كيرنسكى. وكانت تلك التيارات معادية للحرب باعتبارها حرباً بين الدول الإستعمارية للدفاع عن المصالح الإستعمارية. وقد شجع ذلك ألمانيا على أن تعرض على الحكومة الجديدة إبرام صلح منفرد، خاصة أن الولايات المتحدة قد دخلت الحرب ضدها فى أبريل عام ١٩١٧. فكانت ألمانيا تسعى لإنهاء الحرب على الجبهة الشرقية وإحراز النصر على فرنسا وبريطانيا قبل وصول القوات الأمريكية إلى أوروبا. ولكن الحكومة المؤقتة رفضت العرض الألمانى حيث أن العناصر الإشتراكية تحولت إلى تأييد استمرار روسيا فى الحرب تحت إدعاء أن الحرب هى فرصة للقضاء على النظم الإمبراطورية فى ألمانيا، والنمسا والمجر. إزاء ذلك لجأت ألمانيا إلى الضغط من خلال الجناح المتطرف من الحزب الإشتراكى الديمقراطى الروسى (والذى كان يعرف بالجناح البلشفى) بزعامة لينين، وكان هذا الجناح يعمل على إنهاء الحرب. وقد يسرت ألمانيا لزعيم البلاشفة لينين (وكان يقيم فى سويسرا) عملية دخول روسيا فى أبريل عام ١٩١٧ كوسيلة للضغط على

الحكومة المؤقتة لإبرام صلح منفرد. وقد توافق ذلك مع استيلاء القوات الألمانية على "ريجا" وتهديدها لمدينة بتروجراد ذاتها، وانضمام الجنود الروس المهزومين إلى الثوار. وقد إنتهى الأمر إلى استيلاء لينين على السلطة فى ٧ نوفمبر عام ١٩١٧، وإبرام إتفاقية للهدنة بين ألمانيا وروسيا السوفييتية فى ١٥ ديسمبر من السنة ذاتها.

وقد بادرت حكومة لينين بإصدار ما يسمى "قرار السلام". ويدعو القرار إلى البدء فى مفاوضات للصلح لتحقيق السلام دون ضم أو تعويض، كما نشرت الإتفاقيات السرية الموقعة مع بريطانيا وفرنسا حول تقسيم أملاك الدولة العثمانية. وفى يناير سنة ١٩١٨ دخلت حكومة لينين فى مفاوضات للصلح مع ألمانيا. وقد استمرت المفاوضات حوالى ثلاثة أشهر. فقد طالبت روسيا السوفييتية بإجراء إستفتاء فى المناطق التى تحتلها قوات ألمانيا، والنمسا والمجر لتقرير مصير سكان هذه المناطق. على أن يسبق هذا الإستفتاء إنسحابها من تلك المناطق، ولكن ألمانيا والنمسا والمجر أصرتا على أن يجرى الإستفتاء فى ظل وجود قواتهما. كذلك طلبت ألمانيا والنمسا والمجر ضم الجزء الروسى من بولندا، وليتوانيا وكورلاند. كما لجأتا إلى الضغط السياسى والعسكرى لإجبار روسيا السوفييتية على إبرام صلح منفرد على أساس تلك الشروط. فقد عقدت الدولتان معاهدة منفردة مع وفد الجمعية الوطنية الأوكرانية على أساس أن شعب أوكرانيا قد استقل عن روسيا السوفييتية، كما استأنفت الدولتان القتال على طول الجبهة الروسية. وتوغلتا فى أوكرانيا. إزاء هذه الضغوط إستجابت الحكومة السوفييتية للشروط الألمانية، وتم إبرام معاهدة صلح بريست ليتوفسك Brest Litovsk. فى ٣ مارس عام ١٩١٨. وقد نصت المعاهدة على تنازل روسيا السوفييتية عن ليتوانيا، وكورلاند، والجزء الروسى من بولندا، وجلاء القوات السوفييتية من لاتفيا، واستونيا مع بقائها تحت السيادة السوفييتية، وإنسحاب القوات السوفييتية من شرق الأناضول وإعادة هذه الأقاليم إلى الدولة العثمانية، وإعتراف روسيا السوفييتية بإستقلال أوكرانيا، وفنلندا. كذلك تضمنت المعاهدة تعهد روسيا السوفييتية بدفع تعويضات لألمانيا والنمسا والمجر(٢٥).

رغم ما يلاحظ من إجحاف بحقوق روسيا السوفييتية فى معاهدة بريست ليتوفسك، فإن تلك المعاهدة قد أفادت روسيا السوفييتية أكثر مما أفادت الدول المركزية. ولكى نتبين ذلك يجب أن نتذكر أن روسيا السوفييتية كانت تهدف من توقيع معاهدة الصلح إلى تثبيت أقدام الثورة البلشفية فى مواجهة العناصر البرجوازية والحركات الإنفصالية فى الداخل إزاء إحتمالات التدخل العسكرى الغربى. ذلك أن الحلفاء كانوا قد بدأوا يتدخلون فى الشرق

الأقصى والبحر الأسود لضرب الثورة البلشفية. وقد تمكنت روسيا السوفييتية من تحقيق هذا الهدف بعد توقيع صلح بريست ليتوفسك. فقد استطاعت أن تضرب الحركات الإنفصالية، وتصد المحاولات الغربية للقضاء على الثورة البلشفية. وبمجرد إعلان هزيمة ألمانيا وتوقيعها إتفاقيات الهدنة فى نوفمبر عام ١٩١٨ أعلنت الحكومة السوفييتية بطلان إتفاقية بريست ليتوفسك. وهكذا تم تثبيت أقدام القوة السوفييتية لتصبح إحدى القوى الجديدة فى السياسة الدولية.

ترجع أهمية ذلك التطور إلى أن الدولة السوفييتية قد أدخلت مفاهيم جديدة فى العلاقات الدولية، كمفاهيم الدبلوماسية الشعبية، والدبلوماسية المفتوحة، كما أنها صبغت الصراع الدولى بطابع عقائدى لأول مرة أساسه الصراع بين الإشتراكية والرأسمالية، والصراع على إستقطاب الشعوب الأفريقية، والآسيوية. ولكى ندلل على ذلك يمكن أن نشير إلى أن إعلان الرئيس ويلسون حول حق الشعوب فى تقرير مصيرها فى النقاط الأربعة عشرة كان رد فعل "لقرار السلام" الذى أصدرته الحكومة السوفييتية. فقد خشيت الولايات المتحدة أن تستقطب روسيا السوفيتية الشعوب الأفريقية والآسيوية. إلا أن صلح بريست ليتوفسك أدى إلى إخراج روسيا السوفييتية من الحرب. ومن ثم لم تشارك فى الغنائم التى نتجت عن إنتصار بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة فى الحرب العالمية الأولى.

بالنسبة للحلفاء، فقد ردوا على عقد صلح بريست ليتوفسك بتنظيم حملة مشتركة، بمساعدة اليابان، نزلت إلى سيبيريا. وكان هدف هذه الحملة هو إجبار ألمانيا، والنمسا والمجر على عدم سحب قواتهما من الجبهة الروسية وتوجيهها نحو الجبهة الغربية من ناحية، والتدخل فى الحرب الأهلية الروسية لصالح القوات المناهضة للثورة البلشفية. ومما شجع الحلفاء على السير فى هذا الإتجاه هو أن الحكومة السوفييتية كانت قد أعلنت سنة ١٩١٧ إلغاء الإتفاقات السرية التى عقدتها مع فرنسا وبريطانيا بخصوص تقسيم أملاك الدولة العثمانية، وفضحت نوايا الدولتين الإستعماريتين. وفى ٥ أغسطس سنة ١٩١٨ بدأت الحملة المشتركة، كما نزلت بعض القوات البريطانية والفرنسية فى روسيا الشمالية لتحقيق الهدف ذاته. وقد دفع ذلك بالحكومة السوفييتية إلى توقيع إتفاقية سرية مع ألمانيا فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩١٨ نصت على تقديم ألمانيا المساعدة للحكومة السوفييتية مقابل تخلى روسيا عن السيادة على ليتوانيا، واستونيا.

بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى ، صعدت الدول المنتصرة من حملتها ضد الحكومة البلشفية ، بسبب التناقض الجذرى بين أيديولوجية النظام البلشفى والفلسفة الرأسمالية الليبرالية لتلك الدول ، وتخوف الأخيرة من امتداد المبادئ البلشفية إليها . ومن ثم ، فإنه إبتداءً من نوفمبر سنة ١٩١٨ بدأت فى محاولة غزو الأراضى الروسية. فقد نزلت القوات الفرنسية ميناء أوديسا في نوفمبر سنة ١٩١٨، واحتلت القوات البريطانية بعض أراضى القوقاز، وبدأت الدولتان فى تشجيع حركات "الروس البيض" المعارضة. ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل. فقد هزم الجيش السوفييتى (الأحمر) قوات الروس البيض، واضطرت بريطانيا وفرنسا إلى سحب قواتهما من الأراضى الروسية، وبدأت مرحلة جديدة فى سياسة الدول الغربية تجاه روسيا السوفييتية وهى التحول إلى سياسة "الحزام الصحى"، التى سنشير إليها فيما بعد.

من ناحية أخرى، فقد أثرت إتفاقية بريست ليتوفسك على الأوضاع السياسية فى منطقة البلطيق. ذلك أن الإتفاقية نصت على تعهد روسيا السوفييتية بإخلاء المناطق المشرفة على بحر البلطيق من أى قوة مسلحة، دون أن تتخلى نهائياً عن سيادتها على تلك المناطق. وكانت ألمانيا ترمى بذلك إلى أن تحل محل روسيا السوفييتية فى تلك المناطق. ولذلك، فإنها لم تنسحب من منطقة البلطيق إلا بعد أن كونت فرقاً تطوعية تتولى مهمة منع القوات الروسية من العودة إليها. كما شجعت قيام مجالس وطنية ما لبثت أن أعلنت إستقلال تلك المناطق عن روسيا السوفييتية سنة ١٩١٨. وقد استطاعت الفرق التطوعية أن تمنع القوات الروسية من إعادة احتلال المنطقة، بعد أن انتهزت روسيا السوفييتية فرصة إنشغال ألمانيا بالحرب على الجبهة الغربية، وحاولت تأكيد سلطتها فى دول بحر البلطيق . وقد كان ذلك مقدمة لإستقلال دول بحر البلطيق بعد إنتهاء الحرب. فقد نصت معاهدة الصلح مع ألمانيا (فرساى) على إنسحاب القوات الألمانية من تلك المنطقة مما أدى إلى ظهور أربع دول جديدة فى المنطقة هى فنلندا، واستونيا، وليتوانيا، ولاتفيا.

المبحث الرابع
مسارات الحرب العالمية الأولى

خلال الفترة من مايو سنة ١٩١٥ حتى أكتوبر سنة ١٩١٧ حققت الدول المركزية أعظم انتصاراتها على دول الوفاق. ففي مايو سنة ١٩١٥ احتلت القوات الألمانية والنمساوية - المجرية جاليسيا ، وبولندا، ومعظم ليتوانيا وطردت القوات الروسية منها. وفي أكتوبر سنة ١٩١٥ عبرت القوات الألمانية النمساوية المجرية نهر الدانوب واحتلت معظم صربيا، واستولت القوات البلغارية، والنمساوية-المجرية على معظم ألبانيا، كما أوقعت القوات النمساوية-المجرية هزيمة ساحقة بالقوات الإيطالية في منطقة البندقية سنة ١٩١٧. وفي السنة ذاتها أحكمت ألمانيا الحصار البحري على بريطانيا من خلال حرب الغواصات. بيد أن القوات البريطانية حققت نجاحاً كبيراً ضد القوات العثمانية في المشرق العربي. فاستطاعت أن تسيطر على العراق وعلى بلاد الشام. كما أن حرب الغواصات لم تأت الثمار المرجوة منها نتيجة الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا، ووحدت بريطانيا وفرنسا قواتهما تحت قيادة المارشال فوش، واستطاعتا إلحاق هزيمة كبرى بالقوات الألمانية فيما عرف باسم معركة المارن الثانية في أغسطس سنة ١٩١٨، مما أجبر تلك القوات على التراجع العام.

كان تراجع وهزيمة الدول المركزية في الحرب العالمية الأولى محصلة لمجموعة من العوامل، أولها الطبيعة القومية التعددية للإمبراطورية النمساوية-المجرية، والدولة العثمانية. فقد كانت هاتان الدولتان تتكونان من قوميات متعددة، وكان بعض هذه القوميات يطالب بقدر من الإستقلال الذاتي. وكان من الميسور على دول الوفاق، إزاء تشدد الدولتين تجاه القوميات، أن تحاول تأليب تلك القوميات. وقد شجعت دول الوفاق القوميات التشيكية، والسلافية الجنوبية ضد النمسا والمجر، والقوميين العرب ضد الدولة العثمانية. وقد لعبت ثورة القوميات دوراً هاماً في هزيمة الدولتين. من ناحية ثانية، فقد لعب التدخل العسكري الأمريكي دوراً حاسماً في ترجيح توازن القوى لصالح دول الوفاق. فقد أدى هذا التدخل إلى إفشال حرب الغواصات الألمانية، كما لعب الأسطول التجاري الأمريكي دوراً كبيراً في تسهيل التجارة الخارجية لدول الوفاق. بينما لم يؤد خروج روسيا من الحرب إلى تمكين الدول المركزية من سحب قواتها من الجبهة الروسية وتركيزها على الجبهة

الغربية، نظراً لعدم ثقة الدول المركزية فى نوايا روسيا السوفييتية، واحتفاظها بقوات كبيرة فى الشرق لكى تمنع انتشار الحركات الثورية إلى داخل تلك الدول، وتضمن استمرار الفلاحين فى المناطق التى استولت عليها من روسيا السوفييتية، فى تسليم المواد الغذائية. وبعد أن سوت الدول المركزية كافة مشكلاتها مع روسيا السوفييتية، وشرعت فى التركيز على الجبهة الغربية ، كان الوقت متأخراً. ذلك أن الولايات المتحدة كانت قد دخلت الحرب بكامل ثقلها ، ووضعت حوالى مليون جندى فى جبهة المعارك. من ناحية ثالثة، فإن الهزيمة يمكن أن تعزى إلى الإنقسام داخل السلطة الحاكمة فى كل من ألمانيا، والنمسا والمجر، وبين ألمانيا، والنمسا والمجر، حول كيفية سير الحرب، وإمكانية التوصل إلى تسوية سلمية. فقد حاول الإمبراطور شارل الأول، إمبراطور النمسا والمجر منذ نوفمبر سنة ١٩١٦، أن يتوصل إلى تسوية سلمية مع دول الوفاق. فاقترب فى مارس سنة ١٩١٧ على الولايات المتحدة العودة إلى الوضع السابق للحرب وإعطاء صربيا مخرجاً على البحر الأدرياتى ، والسعى لكى تقبل ألمانيا عودة الألزاس واللورين إلى فرنسا. كما عرض فى مرحلة لاحقة تعديل الكيان السياسى للإمبراطورية بما يعطى حقوقاً أكثر للقوميات، ولكن الحكومة النمساوية - المجرية عارضت هذه الاقتراحات. مما دعى شارل الأول إلى التراجع عن مشروعه. ومن ثم اتجه الحلفاء إلى إسقاط الإمبراطورية. وحينما أراد الإمبراطور تأكيد العرض الخاص بالإستقلال الذاتى للقوميات فى أكتوبر سنة ١٩١٨ رد الرئيس ويلسون بأن ذلك العرض لا يكفى لإرضاء أمانى الشعوب، وإتجه الحلفاء إلى تحطيم الإمبراطورية. كذلك، فقد عارضت ألمانيا المشروع النمساوى المجرى، واضطر الإمبراطور شارل الأول إلى الإعتذار لألمانيا. وقد حاولت ألمانيا، إبتداءً من أبريل سنة ١٩١٧، التوصل إلى تسوية مع دول الوفاق، وعرض كولمان، وزير خارجيتها، على بريطانيا إعادة إستقلال بلجيكا. وقد أبدت بريطانيا إهتماماً بالمشروع الألمانى، غير أن هيئة الأركان العامة الألمانية عارضت المشروع، واضطر غليوم الثانى إلى التدخل إلى جانب هيئة الأركان. وحينما إنهارت الجبهة الألمانية، وجددت ألمانيا عرض الصلح، أصر الحلفاء على أن تستسلم ألمانيا دون قيد أو شرط. وأخيرا فقد أدى خروج إيطاليا من الحلف الثلاثى سنة ١٩١٥ إلى توجيه ضربة قاصمة للحلف. فقد لعب الهجوم الإيطالى على الجبهة الجنوبية دوراً مهماً فى هزيمة الإمبراطورية، وفتح الطريق أمام استسلام ألمانيا.

إبتداءً من يوليو عام ١٩١٨، بدأت الدول المركزية فى التراجع على كل الجبهات. ففى ٢٩ يوليو وقعت بلغاريا هدنة مع قائد القوات الفرنسية فى سالونيك تنص على تسريح

الجيش البلغارى، وتسليم عتاده الحربى، واحتلال جيوش الحلفاء النقاط الاستراتيجية فـــى بلغاريا. وقد أفسح استسلام بلغاريا الطريق للجيش الفرنسى للتقدم لمهاجمة الدولة العثمانية، التى اضطرت إلى طلب الهدنة. كما فتح الطريق لمهاجمة النمسا والمجر من الجنوب عبر الدانوب. كذلك فقد شرع الجيش الإيطالى فى الفتك بجيش النمســا والمجــر ممــا دعــى إمبراطورية النمسا والمجر إلى طلب الهدنة. وفى ٣ نوفمبر وقعت الهدنــة بيــن النمســا والمجر، وبريطانيا، وفرنسا، وبمقتضاها تعهد إمبراطور النمسا والمجر بأن لا يعــارض اجتياز جيوش الحلفاء لأراضى الإمبراطورية عندما تريد مهاجمة ألمانيا مـــن الجنــوب. وكانت الدولة العثمانية قد وقعت إتفاقية للهدنة عرفت باسم إتفاقية مودرس فى ٣٠ أكتوبــر سنة ١٩١٨، وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ استسلمت ألمانيا .

المبحث الخامس

نتائج الحرب العالمية الأولى

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن تغيير جوهرى فى طبيعة السياسة الدولية على كافة مستوياتها . بيد أننا سنقصر التحليل على النتائج المباشرة للحرب ، تاركين دراسة النتائج بعيدة الأمد إلى الفصل التالى. لعل أبرز النتائج المباشرة للحرب العالمية الأولى هى معاهدات الصلح ، وإنشاء الدول الجديدة، وتأسيس عصبة الأمم .

المطلب الأول

معاهدات الصلح

دعت الدول المنتصرة إلى عقد مؤتمر للصلح فى باريس. وقد أصر الرئيس ويلسون على إعتماد النقاط الأربعة عشر كأساس لمعاهدات الصلح. وقد حاولت فرنسا وبريطانيا التخلص من مقترحات ويلسون لأنها كانت تهدد أطماعهما الإستعمارية. ولكن تحت تأثير تهديد ويلسون بعقد صلح منفرد مع ألمانيا ، والانسحاب من المؤتمر قبلت الدولتان النقاط الأربعة عشر مع تحفظين هما أن تتضمن شروط السلام تعويضات عن جميع الخسائر التى سببها العدوان الألمانى ، وإقرار مبدأ حرية الملاحة البحرية فى زمن الحرب . وفى الوقت ذاته صممت الدولتان على تفريغ مشروع ويلسون من مضمونه .

وقبل أن ندخل فى تفاصيل اتفاقيات الصلح يجب أن نتذكر أن الدول المنتصرة قد دخلت مؤتمرات الصلح بمفاهيم ومصالح مختلفة أشد الإختلاف . ففرنسا كانت تركز على منع ألمانيا من شن أى هجوم عليها فى المستقبل . فقد هاجمت ألمانيا فرنسا ثلاث مرات خلال قرن واحد . ولذلك فإن فرنسا كانت تبحث عن الوسائل الكفيلة بإضعاف ألمانيا . ولذلك لم يكن غريباً أن يقول بوانكاريه رئيس جمهورية فرنسا فى افتتاح مؤتمر فرساى، "أيها السادة ، منذ ثمان وأربعين سنة، يوماً بيوم ، أعلنت فى قاعة المرايا بقصر فرساى ولادة الإمبراطورية الألمانية ، وها نحن نجتمع اليوم لنحطم ما شيد فى ذلك اليوم ، ونقيم بناءاً جديداً على أطلاله." أما بريطانيا فكانت تركز على الميدان الإستعمارى بصفة

أساسية، أى تقسيم الممتلكات الألمانية فى أفريقيا ، والممتلكات العثمانية فى آسيا ، مع إعادة النشاط إلى الحياة الإقتصادية الأوروبية حتى تستطيع أن تعاود تجارتها مع الدول الأوروبية . كما كانت ترى عدم التشدد مع ألمانيا حتى لا تضطر إلى الإتجاه نحو روسيا السوفييتية بما قد يؤدى إلى ظهور تحالف ألمانى سوفييتى . أما إيطاليا فكانت مهتمة بالحصول على ما وعدتها به دول الوفاق. بينما ركزت اليابان على مصالحها فى الشرق الأقصى، والاستيلاء على الممتلكات الألمانية فى تلك المنطقة . هذا بينما ركزت الولايات المتحدة على كفالة حرية التجارة الدولية . ولتحقيق ذلك سعت إلى إقامة تنظيم دولى قادر على إعادة تشكيل السياسة الدولية على أساس جديد .

أدى تناقض المصالح بين الدول المنتصرة إلى تعقد مفاوضات الصلح . وزاد من تلك الصعوبة تعارض المطالب القومية فى أوروبا الوسطى كما حدث فى النزاع بين الصرب ، واليونان بخصوص مقدونيا ، وبين الصرب والرومانيين بخصوص بانات تيميسفار . هذا كله بالإضافة إلى التعارض بين الإتفاقات السرية التى أبرمها الحلفاء أثناء الحرب لاقتسام المشرق العربى ، ووعدهم لليهود بإقامة وطن قومى لهم فى فلسطين، وبين وعودهم المعلنة للعرب بالإستقلال والوحدة حتى يثوروا على الدولة العثمانية .

انعقد مؤتمر الصلح فى باريس فى ١٨ يناير عام ١٩١٩. ورغم أن جميع الدول المنتصرة وكثير من الدول المتعاطفة مع الدول المنتصرة، والتى أطلق عليها اسم "القوى المشاركة"، قد حضرت هذا المؤتمر. إلا أن الأعمال الأساسية للمؤتمر قد تمت من خلال مناقشات مغلقة بين الرئيس ويلسون، وكليمنصو رئيس وزراء فرنسا، ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، وأورلاندو رئيس وزراء إيطاليا. وكانت اليابان قد حضرت المؤتمر، ولكنها انسحبت منه لعدم أهمية المسائل الأوروبية بالنسبة لها. كما أن مندوبو فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة هم وحدهم الذين وقعوا على معاهدات الصلح. ومن الجدير بالذكر أن روسيا السوفييتية والدول المحايدة والدول المهزومة لم يسمح لها بحضور المؤتمر. وحينما حضر الصدر الأعظم للدولة العثمانية الداماد فريد إلى مؤتمر الصلح فى فرساى يوم ٢٦ يونيو سنة ١٩١٩ مدافعاً عن ضرورة بقاء الدولة العثمانية، قام كليمنصو، رئيس وزراء فرنسا، بطرده من المؤتمر. وقد أسفر المؤتمر عن خمس معاهدات للصلح هى معاهدة فرساى الموقعة فى ٢٨ يونيو عام ١٩١٩ بخصوص ألمانيا، وهو الذكرى الخامسة لحادثة سراييفو. وبعد ذلك وقعت معاهدة سان جرمان مع النمسا، ومعاهدة

تريانون مع المجر، ومعاهدة نايبى مع بلغاريا، ومعاهدة سيفر مع الدولة العثمانية. وسنتناول هذه المعاهدات على التوالى :

(١) معاهدة فرساى Versailles Treaty

فى ٢٧ أكتوبر عام ١٩١٨، طلبت الحكومة الألمانية الهدنة دون قيد أو شرط. ولكن الحلفاء أصروا على عدم التفاوض مع الحكومة الإمبراطورية (غليوم الثانى) مما أدى إلى إستقالة الإمبراطور فى ٩ نوفمبر عام ١٩١٨، وإعلان الجمهورية فى اليوم ذاته. ووقعت الحكومة الجمهورية الجديدة فى ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ هدنة مع دول الوفاق. وبموجب تلك الهدنة أجبرت ألمانيا على الجلاء عن الألزاس واللورين، وعن جميع الأراضى التى احتلتها أثناء الحرب، وسحبت قواتها المسلحة غربى الراين، وسلمت عتادها الحربى، وألغت معاهدتى بريست ليتوفسك وبوخارست اللتين عقدتهما مع روسيا السوفييتية ورومانيا على التوالى. وقد رأينا أن فرنسا كانت تعمل على وضع الضمانات الكفيلة بمنع ألمانيا من شن هجوم على فرنسا فى المستقبل. ولذلك فإنها لم تكتف بالمطالبة بالألزاس واللورين وإنما طالبت أيضاً بالاستيلاء على إقليم السار الألمانى. ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا الطلب الفرنسى. فقد صرح لويد جورج "بأننا لا نريد أن نجعل من السار ألزاس ولورين جديدة." كما أكد ويلسون أن النقاط الأربعة عشر قد ضمنت لفرنسا حدود عام ١٨٧١ وليس حدود عام ١٨١٤، كما هدد بالانسحاب من مؤتمر الصلح. وإنتهى المؤتمر إلى مشروع معاهدة فرساى، وطلبت الدول المنتصرة من مندوبى ألمانيا إبداء ملاحظاتهم على المشروع كتابة. وقد إعترض المندوبون على معظم أجزاء المشروع. ومع ذلك لم يؤخذ بأى من تلك الإعتراضات، وأجبرت ألمانيا على توقيع المشروع.

نصت المعاهدة على عدة بنود أهمها :

أولاً : اعترفت ألمانيا بمسئوليتها عن نشوب الحرب العالمية الأولى، وبالتالى إلتزامها بدفع تعويضات للدول المنتصرة، بما فى ذلك تعويض أهالى الجنود الذين قتلوا فى الحرب. وقد ترك المؤتمر تقدير قيمة التعويضات إلى فترة لاحقة. كما تعهدت ألمانيا بتسليم أسطولها التجارى، وجزء كبير من ثروتها الطبيعية والصناعية للدول المنتصرة. فقد أعطى لفرنسا حق استغلال مناجم الفحم فى وادى السار لمدة خمسة عشر عاماً تعويضاً لها عما لحق بمناجمها من تدمير. وأنشأت إدارة خاصة تابعة لعصبة الأمم (المنظمة الدولية العالمية الجديدة) لإدارة إقليم السار على أن يستفتى

سكان السار فى تقرير مصيرهم بعد ذلك. كذلك، فقد احتلت الدول المنتصرة منطقة غرب نهر الراين وبعض المواقع شرق نهر الراين لمدة خمسة عشرة عاماً، وذلك لضمان تنفيذ المعاهدة. وبعد إنتهاء تلك المدة تبقى هذه المنطقة وبعض المناطق شرق نهر الراين منزوعة السلاح بصفة دائمة. كذلك تعهدت ألمانيا بإلغاء نظام التجنيد الإجبارى، وتحديد جيشها بمائة ألف جندى، وتسليم أسطولها البحرى والجوى للدول المنتصرة، وتدمير القاعدة البحرية فى هلجولاند، وعدم امتلاك أسلحة الطيران، والمدرعات، والغواصات.

ثانياً : ضمت الألزاس واللورين إلى فرنسا، وكذلك مدينتى أوبن ومالميدى إلى بلجيكا، وشمال الشلزويج إلى الدانمرك، وفقدت ألمانيا إقليم ميمل لصالح ليتوانيا .

ثالثاً : على الحدود الألمانية – البولندية فصلت بروسيا الشرقية الألمانية عن ألمانيا بممر يصل إلى الساحل ، مع تحويل مدينة دانزج الألمانية إلى مدينة دولية حرة تحت إشراف عصبة الأمم . وتشرف بولندا على منطقة الميناء مع بقاء الإدارة المحلية لدانزج في يد الألمان . كذلك ، اقتطع إقليم بوزن ، وجزء من سيليزيا العليا وضما إلى بولندا .

رابعاً : تم توزيع المستعمرات الألمانية فى أفريقيا على الدول المنتصرة فى إطار ما سمى "بنظام الانتداب" فى ظل عصبة الأمم. فدخلت الكاميرون ونصف توجو تحت الانتداب الفرنسى، كما دخلت تنجانيقا وجنوب غرب أفريقيا الألمانية والنصف الآخر من توجو تحت الانتداب الإنجليزى. وانتدبت بلجيكا على بعض الممتلكات الألمانية فى أفريقيا الشرقية، وأعطيت جزر شمال المحيط الهادى لليابان، وكذلك أقليمى شانتونج وكياوشو لليابان .

وبذلك خسرت ألمانيا حوالى ٢٥ ألف ميل مربع من أراضيها، وحوالى مليون ميل مربع من المستعمرات، وستة ملايين نسمة من سكانها، بالإضافة إلى خسارة معظم مواردها الطبيعية وأسطولها التجارى البحرى، ومستعمراتها.

خامساً : إلتزمت ألمانيا بمد تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية إلى سائر أعدائها لمدة خمس سنوات وتخويلهم حق المرور فى أراضيها دون أن تعامل بالمثل، واحترام مبدأ حرية الملاحة فى أنهار الألب، والأودر، والنيمن التى وضعت تلك الأنهار تحت إشراف لجنة دولية، مع فتح قناة كييل للملاحة الدولية.

سادساً : وعدت الولايات المتحدة وبريطانيا ، فرنسا بتقديم مساعدة أنجلو- أمريكية إذا وقع عليها هجوم من قبل ألمانيا . ولكن هذا التعهد لم ينفذ لم ينفذ كما سنرى فيما بعد .

(٢) معاهدة سان جرمان Saint- Germain Treaty

رأينا أن النمسا والمجر قد شنت الحرب العالمية الأولى للمحافظة على كيانها السياسى إزاء التهديد الذى كانت تمثله القومية السلافية الجنوبية. ومع ذلك فقد أسفرت الحرب عن انهيار الإمبراطورية وتقسيمها إلى دول حتى قبل التوقيع على إتفاقية الهدنة فى ٣ نوفمبر عام ١٩١٨. كانت الإمبراطورية النمساوية المجرية تضم قوميات عديدة. وكانت القوميات التشيكية، والسلافية الجنوبية هى أخطر تلك القوميات وأكثرها تهديداً للإمبراطورية. فكانت الحركة القومية التشيكية تطالب بالإصلاح الدستورى وتحويل الإمبراطورية الثنائية إلى دولة تعاهدية. ولم تتحول الحركة التشيكية بزعامة مازاريك Masaryk، وبينيش Benes، إلى المطالبة بالانفصال إلا فى عام ١٩١٨، بعد أن تأكد إتجاه بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة إلى تفكيك إمبراطورية النمسا والمجر. أما الحركة السلافية الجنوبية (اليوجوسلافية)، بزعامة صربيا، فإنها كانت قد أصيبت بالشلل عام ١٩١٥ بعد هزيمة صربيا فى بداية الحرب. كما أن الحركة ذاتها كانت منقسمة داخلياً بسبب الفوارق الإقتصادية والدينية بين مختلف العناصر السلافية الجنوبية. فالصرب يدينون بالمذهب الأرثوذكسى أما الكروات فيدينون بالمذهب الكاثوليكى يخشون من التسلط الصربى إذا تكونت دولة موحدة.

عندما ظهرت بوادر الهزيمة النمساوية بادرت الحركة التشيكية فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩١٨ بإعلان قيام جمهورية تشيكوسلوفاكيا بزعامة توماس مازاريك. وفى اليوم ذاته تم إعلان قيام مملكة الصرب والكروات والسلوفين (مملكة يوجوسلافيا منذ سنة ١٩٢٩). وفى ٣٠ أكتوبر أعلن انفصال المجر عن النمسا. وهكذا إنتهى الوجود السياسى للإمبراطورية النمساوية المجرية. ولم يفعل مؤتمر الصلح سوى إقرار تلك التجزئة. وأجبرت الدول المنتصرة الدولة النمساوية الجديدة على توقيع معاهدة سان جيرمان فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩. بموجب هذه المعاهدة أعطى المؤتمر لإيطاليا منطقة جنوب التيرول وشاطئ دلماسيا، وشاطئ الأدرياتيك، ومنطقة أستيريا. كما حصلت رومانيا على ترانسلفانيا، وبوكوفين، كما حصلت على بسارابيا، وثلثى منطقة بانات من روسيا. وتم تكوين دولة بولندا مكونة من الأقسام الخاضعة للنمسا، وألمانيا، وروسيا السوفييتية،

وجمهورية تشيكوسلوفاكيا مكونة من بوهيميا، ومورافيا، وجزء من سيليزيا، وجزء من سلوفاكيا، وجزء من أوكرانيا. كما ظهرت إلى الوجود دول بحر البلطيق فنلندا، وليتوانيا، واستونيا، ولاتفيا.

كذلك حرمت معاهدة سان جرمان (ومعاهدة فرساى) على جمهورية النمسا التصرف فى استقلالها. وكان المقصود من ذلك هو منع النمسا من الاتحاد مع ألمانيا. إذ أن فكرة الاتحاد مع ألمانيا كانت قد ظهرت فى النمسا منذ يناير سنة ١٩١٩ بعد أن حصل الحزب الإشتراكى على أغلبية المقاعد فى الجمعية التأسيسية النمساوية. وكان هذا الحزب يدعو إلى الوحدة مع ألمانيا.

(٣) معاهدة تريانون Trianon Treaty

تعبيراً عن التقسيم السياسى للإمبراطورية النمساوية المجرية ، وقعت الدول المنتصرة معاهدة مستقلة مع المجر هى معاهدة تريانون فى ٤ يونيو سنة ١٩٢٠ خسرت بموجبها المجر أقاليم شاسعة لصالح رومانيا ، وتشيكوسلوفاكيا، ومملكة الصرب. كما ضم جزء من أراضيها إلى النمسا ، وحرمت من المنفذ الوحيد لها على البحر، وهو ميناء فيومى الذى ترك المؤتمر مصيره إلى مفاوضات لاحقة بين مملكة الصرب وإيطاليا .

(٤) معاهدة نايبى Neuilly Treaty

وقعت هذه المعاهدة مع بلغاريا فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩. وبموجب تلك المعاهدة أعيدت بلغاريا إلى حدود سنة ١٩١٤ على اعتبار أنها خسرت كثير من الأراضى فى الحرب البلقانية الثانية سنة ١٩١٣. كذلك فقد تنازلت بلغاريا عن تراقيا الغربية لليونان، وكانت هى منفذها الوحيد إلى بحر إيجة. كما تنازلت عن ثلاث مناطق صغيرة فى حدودها الغربية لمملكة الصرب، وفرض عليها تخفيض التسلح، وتسليم الأسطول البلغارى للدول المنتصرة ودفع تعويضات لها.

(٥) معاهدة سيفر Sevres Treaty

بعد دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب الدول المركزية، رأت بريطانيا أن الوقت قد حان لتقسيم أملاك الدولة العثمانية وشرعت فى توقيع إتفاقيات مع دول الوفاق الثلاثى لتحقيق هذا الهدف. وفى أبريل عام ١٩١٥، وقعت إتفاقية بين دول الوفاق الثلاثى

نصت على حق روسيا فى الاستيلاء على المضائق العثمانية وبحرى مرمرة، والدردنيل وجزء من شاطئ آسيا الصغرى، ويتم ضمان حرية الملاحة والتجارة فى المضائق، وتصبح مدينة استانبول مدينة حرة كما تعترف روسيا بحقوق فرنسا وبريطانيا فى الأقاليم الآسيوية للدولة العثمانية وتقبل ضم المنطقة المحايدة فى فارس المنصوص عليها فى الإتفاق البريطانى الروسى عام ١٩٠٧، إلى دائرة النفوذ البريطانى، وتخضع الأماكن المقدسة فى شبه الجزيرة العربية لحكم إسلامى مستقل. ولم ينفذ هذا الاتفاق نظراً لخروج روسيا السوفييتية من الحرب. وبالتالى فقد تصرفت بريطانيا وفرنسا فى مؤتمر الصلح بما تمليه عليهما اعتبارات السياسة العملية.

بموجب معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية والتى تسمى معاهدة سيفر، الموقعة عام ١٩٢٠، وضعت المضائق العثمانية تحت الرقابة الدولية، كما وضعت استانبول تحت نظام الاحتلال الجماعى للحلفاء، وحصلت إيطاليا على منطقة نفوذ فى جنوب الأناضول، وأعطيت جزر بحر إيجة لليونان، وتم إعلان إستقلال أرمينيا.

أما بالنسبة للبلاد العربية التابعة للدولة العثمانية وهى مصر، والعراق، والشام، وشبه الجزيرة العربية، فإنها ما لبثت مع نهاية الحرب أن استقلت عن الدولة العثمانية. وقد خرجت مصر من التبعية العثمانية بمجرد اندلاع الحرب وقامت بريطانيا بإعلان الحماية عليها عام ١٩١٤ منهية تبعيتها الاسمية للدولة العثمانية. أما فى المشرق العربى، فقد تدهورت العلاقات بين الأتراك والعرب. فقد قامت السلطات العثمانية بفرض نظام السخرة ومصادرة المحاصيل مما أدى إلى تدهور الزراعة، وانتشار المجاعات والتضخم. وزاد من ذلك أن السلطات العثمانية فرضت الأحكام العرفية ونكلت بالعناصر القومية العربية. وقد أدى ذلك إلى تحول الحركات القومية العربية نحو العداء الكامل للدولة العثمانية. وكانت تلك الحركات قد نشطت عقب تولى الإتحاد والترقى الحكم فى الدولة العثمانية سنة ١٩٠٨. وتكونت أحزاب وجمعيات عربية تطالب بالإستقلال الذاتى للعرب فى إطار الدولة العثمانية، أو تحويل الدولة إلى حكم ثنائى تركى-عربى. ومن أشهرها جمعية اللامركزية العثمانية، والجمعية القحطانية، وجمعية العهد، والعربية الفتاة، وغيرها. وقد تأثرت تلك الحركات بالممارسات التعسفية التركية فى المشرق العربى، وتصاعد الحركة القومية التركية ذاتها، وأخيراً بالفكر القومى العربى الذى نشرته الإرساليات التبشيرية البروتستانتية فى سوريا ولبنان منذ سنة ١٨٧٥ كجزء من محاولة إضعاف الدولة العثمانية. وفى شبه الجزيرة العربية كان الشريف حسين يحكم الحجاز مدعوماً من

بريطانيا، وكان يتطلع إلى دور إقليمى أكبر من مجرد حكم الحجاز. وقد التقت إرادة الحركات العربية فى الشام، مع تطلعات الشريف حسين فى إتجاه الثورة على الحكم العثمانى عند اندلاع الحرب. وقد ساعدت بريطانيا على تدعيم هذا الإتجاه. وفى ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٤ بعث الإنجليز برسالة إلى الشريف حسين تضمنت وعداً بالإستقلال ، وتولى الخلافة الإسلامية إذا انحاز إليهم. وفى سنة ١٩١٥ بدأ الشريف حسين يطالب بإنشاء مملكة عربية تضم المشرق العربى وشبه الجزيرة العربية، ووافقه القوميون العرب فى المشرق على ذلك، كما وافقوا على زعامته للحركة المناهضة للدولة العثمانية لأنهم كانوا يبحثون عن زعامة دينية إسلامية لحركتهم حتى لا يتهموا بالخروج على طاعة الخليفة العثمانى. وفى مايو سنة ١٩١٥ وقع الأمير فيصل بن الشريف حسين مع قادة الحركات العربية "بروتوكول دمشق." وقد نص البروتوكول على التعاون بين العرب وبريطانيا ضد الدولة العثمانية بشرط أن تتعهد بريطانيا بالإعتراف بإستقلال البلاد العربية الممتدة من الحدود الإيرانية والخليج شرقاً حتى البحرين الأحمر والمتوسط غرباً، ومن الخط الفاصل بين العرب والترك شمالاً حتى المحيط الهندى جنوباً، مع إلغاء الإمتيازات الأجنبية. وفوض الزعماء العرب الشريف حسين للتفاوض باسمهم مع بريطانيا على أساس بروتوكول دمشق[٢٦]. كذلك فقد تبادل الشريف حسين الرسائل مع مكماهون، المندوب السامى البريطانى فى مصر، وتم التوصل إلى اتفاق "حسين-مكماهون" عام ١٩١٦. نتيجة للبروتوكول والاتفاق قامت الثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦ ضد الدولة العثمانية. فقد هاجمت قوات الشريف حسين، مدعومة من بريطانيا، سائر مواقع القوات العثمانية فى الحجاز واستولت عليها. وفى أول أكتوبر سنة ١٩١٨، دخلت القوات العربية والبريطانية دمشق، ووصل إليها الأمير فيصل بن الشريف حسين فى الشهر ذاته بعد خروج العثمانيين منها. إلا أن بريطانيا وفرنسا عقدتا صفقة إستعمارية سرية فى مايو عام ١٩١٦ (بموافقة روسيا)، تعرف باسم إتفاقية سايكس- بيكو Sykes Picot Treaty. وبمقتضى تلك المعاهدة، والتى أوردنا نصها فى الملحق الحادى عشر من الكتاب، تم تقسيم الأقاليم العربية الآسيوية التابعة للدولة العثمانية كالتالى :

١. استيلاء فرنسا على غربى سوريا ولبنان، وقليقلة وولاية أطنة (ويشار إليها بالمنطقة الزرقاء على الخريطة المرفقة بالمعاهدة).

٢. استيلاء بريطانيا على جنوب، ووسط العراق بما فيها مدينة بغداد، وميناءى عكا وحيفا فى فلسطين (ويشار إليها بالمنطقة الحمراء).

٣. استيلاء روسيا على الولايات الأرمنية في الدولة العثمانية وشمال كردستان (ويشار إليها بالمنطقة الصفراء)، مع الإعتراف بحق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في الأماكن المقدسة بفلسطين.

٤. ينشأ في المنطقة المحصورة بين الأقاليم التي تحصل عليها فرنسا والتي تحصل عليها بريطانيا دولة عربية، ولكن تلك الدولة تقسم إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية حيث يشمل النفوذ الفرنسي شرقي سوريا وولاية الموصل (المنطقة أ) بينما يمتد النفوذ البريطاني إلى شرق الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد حتى الحدود الفارسية (المنطقة ب).

٥. يخضع الجزء الباقي من فلسطين (المنطقة البنية) لإدارة دولية.

٦. يصبح ميناء الإسكندرونة ميناء حراً.

وفي أبريل عام ١٩١٧ عقدت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا معاهدة نصت على استيلاء إيطاليا على الجزء الجنوبي الغربي من الأناضول (المنطقة ج). كذلك أصدر اللورد بلفور، وزير خارجية بريطانيا، في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ وعدا تعهدت بريطانيا بموجبه ببذل كافة جهودها لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. كما صرح لورد سيسل، وكيل وزارة الخارجية البريطانية، أن حكومته ترغب في أن تعيد أرض العرب للعرب وأرمينيا للأرمن، "وبلاد اليهود لليهود"[٢٧].

ولا شك أن هذه الإتفاقات والوعود كانت تعد إنتهاكاً لإتفاقات بريطانيا مع العرب.

بعد هزيمة الدولة العثمانية وتوقيعها إتفاقية مودرس في ٣ أكتوبر عام ١٩١٨، بدأت بريطانيا في التخلص من تعهداتها للعرب. فقد إتفقت مع فرنسا في ديسمبر عام ١٩١٨ على تعديل معاهدة سايكس-بيكو بحيث يتم إدخال منطقة الموصل في دائرة النفوذ البريطاني، مقابل حصول فرنسا على نصيب في استغلال الثروة البترولية في المنطقة. وبعد الحرب تم تقسيم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا على أساس الخطوط الرئيسة لإتفاق سايكس - بيكو. وتم إنهاء تبعية العرب للدولة العثمانية، والتي بدأت سنة ١٥١٦، كما شرعت بريطانيا في فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهي الهجرة التي كانت الدولة العثمانية قد حظرتها.

بذلك إنتهى الوجود السياسي للدولة العثمانية، وأصبحت مقصورة على الأقاليم التركية البحتة في آسيا الصغرى. وأجبرت الدول المنتصرة السلطان العثماني محمد وحيد الدين

على قبول شروط معاهدة سيفر فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠. بموجـب تلـك المعـاهدة تنازلت الدولة العثمانية لليونان عن كل ما لديها فى أوروبا، فيما عدا استانبول التى احتلـها الحلفاء ، ومنطقة صغيرة على طول المضائق ، وبحر مرمرة بعمق يحول دون إشـراف اليونان على المضائق. وحصلت اليونان على جزر بحر إيجة. وتولت الإشـراف علـى منطقة أزمير وما حولها لمدة خمس سنوات، ووضعت منطقة أضاليـا تحـت الإشـراف الإيطالى، ووضعت سوريا، ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق، وفلسطين، وشـرق الأردن، تحت الانتداب البريطاني. كما تنازلت عن كل حقوقـها فـى البـلاد العربيـة، وقبرص، واعترفت باستقلال أرمينيا. كذلك تقرر إنشاء نظـام دولـى خـاص لمضيقـى البسفور والدردنيل، وإجبار الدولة العثمانية على إلغـاء أسـطولها الحربـى، وأن تضـع الموانئ والطرق المائية والخطوط الحديدية العثمانية تحت سيطرة الدول المنتصـرة، وأن تدفع تعويضات لتلك الدول. كذلك تعهدت بدفع تعويضـات، وأن تدفـع نفقـات جيـوش الإحتلال، وأن تلتزم بتحديد قواتها بما لا يزيد عن ١٥٠ ألف جندى وبإلغـاء الأسـطول العثمانى.

بذلك تغيرت الخريطة السياسية الأوروبية تغيراً جذريـاً كمـا يبـدو مـن مقارنـة الخريطتين رقم ١/٧، رقم ٢/٧. وتشير الخريطتان إلى التقسيم السياسى لأوروبا قبل وبعـد الحرب العالمية الأولى .

الخريطة رقم (١/٧)

أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى

الخريطة رقم (٧/٢)

أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى

المطلب الثانى

عيوب تسويات الحرب العالمية الأولى

وضعت معاهدات الصلح الموقعة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى البذور التى أثمرت الحرب العالمية الثانية. ذلك أن الدول المنتصرة لم تتفاوض مع ألمانيا، وإنما تدارست ما يجب أن يفرض عليها ثم طلبت منها توقيع معاهدة فرساى. كما حرصت على فرض شروط مهينة على ألمانيا فى تلك المعاهدة أهمها اعتراف ألمانيا بجريمتها فى إشعال الحرب. كما أن حق تقرير المصير الذى طبقه الحلفاء على الشعوب الأوروبية لم يطبق على الألمان، وتوزع كثير منهم بين دول متعددة. ومن ثم، فإن هتلر الذى تولى السلطة فى ألمانيا سنة ١٩٣٣، اسمى معاهدة فرساى "إملاء فرساى" Diktat of Versailles. أكثر من ذلك فإن المعاهدة لم تنزع من ألمانيا أدوات الإنتقام لأنها أنشأت دولاً ضعيفة على حدود ألمانيا يسهل التغلب عليها. وهو ما حدث بالفعل. فقد سيطرت ألمانيا على هذه الدول فى عهد النازية. كما أن المعاهدة كفلت لألمانيا جيشاً قوامه ١٠٠ ألف جندى يسهل تحويلهم إلى ضباط محترفين. كذلك فإن المعاهدة لم تمس قوة ألمانيا الصناعية، وذلك رغبة من المنتصرين فى تمكين ألمانيا من دفع التعويضات. وقد مكن ذلك ألمانيا من إستعادة قوتها فى خلال أقل من خمسة عشر عاماً، من ناحية أخرى فإن معاهدات الصلح لم تراع مصالح روسيا السوفييتية. فلم تحضر هذه الدولة مؤتمر الصلح، وتجاهلت الدول المنتصرة مصالحها حتى أنها اقتطعت بعض المناطق الروسية وضمتها إلى رومانيا (بسارابيا، وترانسلفانيا). كذلك فإن الدول المنتصرة لم تتفاوض مع النمسا أو المجر ، أو بلغاريا وإنما صاغت المعاهدات وطلبت من الدول المهزومة التوقيع عليها .

سبق أن أشرنا إلى أن حق تقرير المصير لم يطبق على الألمان. والواقع أن معاهدات الصلح لم تحترم هذا المبدأ بصفة عامة، إذ أنها أسفرت عن تكوين دول تضم قوميات متناحرة، وفصلت قوميات عن بعضها دون مبرر، اللهم إلا إضعاف ألمانيا، ومنعها من تهديد الدول المنتصرة. فقد ضمت تشيكوسلوفاكيا ٦ مليون تشيكى، ٣ مليون سلوفاكى، بالإضافة إلى ٣ مليون ألمانى يعيشون فى إقليم السوديت، وحوالى ٧٠٠ ألف مجرى، وحوالى نصف مليون روسى. كذلك ضمت بولندا أقاليم يقطنها عنصر الروتين (وهم من سكان أوكرانيا)، وأقاليم أخرى تسكنها عناصر ألمانية. كذلك ضمت رومانيا إقليم ترانسلفانيا، وتقطنه عناصر مجرية، وإقليم بسارابيا، وتقطنه عناصر سلافية روسية، كما

ضمت مملكة الصرب والكروات والسلوفين قوميات متعددة. كذلك، فقد ضمـــت إيطاليـا أقاليم يقطنها ألمان، مثل منطقة جنوب التيرول، وأقاليم تسكنها عناصر سلافية. ومن ثـم، فإن المعاهدات لم تحترم مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها احتراماً كـاملاً. وقـد أدى ذلك إلى توترات بين الدول الأوروبية في فترة ما بين الحربين العالميتين.

فضلاً عن ذلك، فإن الدول الجديدة التي أوجدتها معاهدات التسوية كانت دولاً ضعيفة لا تتمتع بالمقدرة الإقتصادية اللازمة، مما أدى إلى أشكال عديدة مـن عـدم الإسـتقرار السياسي والإجتماعي، في الوقت الذي بدأت فيه ألمانيا تستعيد عافيتها الإقتصادية وبـدأت تتطلع من جديد للسيطرة على تلك الدول(٢٨).

وقد انتقد الإقتصادي الشهير كينز، معاهدة فرساي بالتحديد على أساس أنها حرمـت ألمانيا من معظم مواردها الطبيعية وسفنها التجارية. ورغم ذلك فرضت عليها مبدأ دفـع التعويضات دون تحديد كيفية دفع تلك التعويضات. وقد أدى ذلك إلـى تعقيـد العلاقـات الألمانية الأوروبية (وبالذات الفرنسية) طوال فترة ما بين الحربين(٢٩).

وأخيراً، فإن معاهدات التسوية لم تضع ضمانات فعالة تكفل احترام التسويات فكـانت عصبة الأمم كما سنرى، منظمة دولية محدودة المقدرات مما أدى إلى ضعف فعالية نظـام الأمن الجماعي العالمي.

المطلب الثالث

الدول الجـديدة

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن ظهور مجموعة من الدول نشأ بعضها بموجـب تسويات الحرب، بينما ظهر البعض الآخر نتيجة سير العمليات الحربية ودون قرار مـن الدول المنتصرة، وأخيراً ظهرت ايلندا كدولة مستقلة نتيجة إتفاق مع الدولة المسيطرة.

أولاً : الدول التي نشأت بموجب تسويات الحرب العالمية الأولى

١. بولنـدا

سبق أن أشرنا إلى التقسيمات التاريخية الثلاث لبولندا في أعـوام ١٧٧٢، ١٧٩٣، ١٧٩٥، وإلى بعث بولندا أثناء الحروب النابوليونية باسم دوقية وارسو الكبرى ثم إلغائـها في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وضم معظمها إلى روسيا. وقد مثلت هزيمة ألمانيا، والنمسـا

والمجر فرصة تاريخية لإعادة دولة بولندا إلى الوجود، خاصة أن البولنديين حاربوا إلـــى جانب الحلفاء. فحاربوا روسيا أولاً حتى مغادرتهم بولندا سنة ١٩١٧، ثم حاربوا الألمـــان بعد ذلك. وفى نوفمبر سنة ١٩١٨ أعلنـــت الجمهوريـــة البولنديـــة برئاســـة المارشـــال بيلسودسكى. وقد قرر الحلفاء إعادة دولة بولندا إلى الوجود لكى تكون حاجزاً قويـــاً بيـــن روسيا وألمانيا.

٢. مملكة الصرب والكروات والسلوفيين (يوجوسلافيا فيما بعد)

فى سنة ١٩١٦ اجتمع قادة الحركات الوطنية فى كرواتيا، وســـلوفينيا مـــع زعمـــاء صربيا، والجبل الأســـود، وقرروا توحيد شعوبهم فى مملكة سلافية جنوبية. وقد وافقـــت دول الوفـــاق على هذا القرار. وتم إعلان تكوين مملكة الصـــرب والكـــروات والســـلوفين The Kingdom of the Serbs, Croates, and Slovenes ســـنة ١٩١٨ وضمـــت صربيا، وسلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا الشمالية، وفيما بعد انضمـــت إليها الجبل الأسود. ومن الواضح من الاسم الرسمى للمملكة الجديدة الحـــرص علـــى أن تسمى باسم القوميات الرئيسه الثلاث مما يعكس قلق الكروات والسلوفين مـــن احتمـــالات الهيمنة الصربية. ولذلك، فإنه بمجرد إعلان تكوين المملكة الجديدة ثـــار الخـــلاف بيـــن القوميات حول شكل الدولة. فقد طالب الصرب ببناء دولة مركزية موحدة، بينمـــا طـــالب الآخرون ببناء دولة إتحادية. وقد انتصرت وجهة النظر الصربية. وتمثل ذلك فى صـــدور الدستور الأول سنة ١٩٢١. والذى أنشأ نظاماً برلمانياً يتسم بطابع مركزى تـــهيمن عليـــه صربيا. وقد تذرع الصرب بأنهم هم الذين حرروا الشعوب السلافية الجنوبية ووحدوهـــا، وبالتالى فهم أحق بالسلطة السياسية. وفى هذا الإطار حـــاول الصـــرب "صربنـــة" بـــاقى القوميات وأنشأوا دولة بوليسية مما أدى إلى انشقاق بين الصرب وباقى القوميات. وإبتـــداء من سنة ١٩٢٨ طالبت كرواتيا بالإستقلال. وفى سنة ١٩٢٩ ألغى الملك ألكسندر الدستور، وركز كل السلطات فى يده، وأعلن تعديل اسم الدولة إلى "المملكة اليوجوسلافية"[٣٠].

٣. تشيكوسلوفاكيا

نشأت تلك الدولة نتيجة للدور الذى قام به التشيك ضد النمسا، وألمانيا أثناء الحـــرب. وقد بدأ هذا الدور فى بداية الحرب بالقتال فى صفوف الجيش الروســـى، ولمـــا خرجـــت روسيا من الحرب لم تجد القوات التشيكية سبيلاً إلا طريق سيبيريا متجهة إلـــى أوروبـــا للإشتراك فى الحرب ضد النمسا، وألمانيا. وبعد الحرب أنشأت تشيكوسلوفاكيا مـــن أراض مقتطعة من الإمبراطورية النمساوية المجرية بزعامة توماس مازاريك.

ثانياً : الدول التى نشأت نتيجة سير العمليات الحربية

هذه الدول هى فنلندا، واستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا. وتشترك هذه الدول فـــى صفـــة واحدة وهى أنها كانت جزء من روسيا ثم احتلتها ألمانيا أثناء الحرب، وبعد هزيمة ألمانيـا لم تستطع روسيا أن تعيد سيطرتها عليها، مما أدى إلى إستقلالها.

١. فنلنـــــدا :

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى كانت فنلندا جزء من الإمبراطورية الروســـية، وذلك منذ سنة ١٨٠٨ بعد أن كانت جزء من السويد. وسعت روسيا إلى "ترويس" فنلنـــــدا من خلال فرض اللغة الروسية. ورغم تمركز القوات الروسية فى فنلندا أثناء الحرب، فإن الأخيرة لم تنغمس فى الحرب مباشرة. وأثناء الثورة البلشفية سنة ١٩١٧، قام الفنلنديـــون بإنتخاب برلمان ما لبث أن أعلن إستقلال فنلندا واعترفت الحكومة الروسية السوفييتية بهذا الاستقلال. إلا أن فنلندا ظلت ترزح تحت شبح النفوذ الروسى حتى أن مصطلح "الفنلــــدة" Finlandization قد تم نحته فى السياسة الدولية، وهو يشير إلى الحالة التى تخضع فيــها دولة صغيرة لشبح هيمنة دولة كبرى مجاورة، وتضطر إلى أخذ مصالح تلك الأخيرة فـــى الاعتبار عند إتخاذ أى قرار سياسى.

٢. اســتونيــا :

حكمت السويد استونيا حتى سنة ١٧٢١ حينما تنازلت عنها لروسيا. ولكن إبان حقبــة الثورة البلشفية، أعلن الاستونيون الإستقلال فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٨ بتشجيع من ألمانيا. وقد أدى انسحاب القوات الألمانية إلى قيام البلاشفة بمحاولة إعادة ضم اســـــتونيا. ولكــن البلاشفة اعترفوا فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٠ بإستقلال استونيا، وأصبحت الأخيرة عضواً فى عصبة الأمم. واستمرت استونيا تتمتع بالإستقلال حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. وفى سنة ١٩٤٠ أعاد الاتحاد السوفييتى احتلال استونيا.

٣. لاتفـيـــا :

كانت لاتفيا جزء من الإمبراطورية الروسية منذ القرن الثامن عشر. وحينما قـــامت الثورة البلشفية أعلنت لاتفيا إستقلالها. ولكن القوات البلشفية حاولت إعادة ضم لاتفيا التـــى

قاومت بدورها بدعم من الجيش الألماني. وبعد هزيمة ألمانيا وقعت لاتفيا، وروسيا السوفييتية معاهدة احترمت بموجبها الأخيرة إستقلال لاتفيا.

٤. ليتوانيا :

على غرار ما حدث في دول بحر البلطيق كانت ليتوانيا جزء من الإمبراطورية الروسية منذ منتصف القرن السابع عشر، بإستثناء الجزء الجنوبي الغربي الذي انضم إلى روسيا سنة ١٨١٥. وطوال القرن التاسع عشر قاوم الليتوانيون الحكم الروسي، وفرضت روسيا لغتها على ليتوانيا. وخلال الحرب العالمية الأولى احتلت ألمانيا ليتوانيا. ولكن في فبراير سنة ١٩١٨ أعلن القوميون الليتوانيون الإستقلال. وبعد هزيمة ألمانيا وانسحاب قواتها تم تكوين حكومة وطنية مؤقتة. وحينما حاول البلاشفة إعادة ضم ليتوانيا واجهوا مقاومة عنيفة أجبرتهم على الإنسحاب. ولكن في سنة ١٩٢٠ احتلت بولندا مدينة فيلنيوس، عاصمة ليتوانيا، وضمتها إلى أراضيها. وفي سنة ١٩٢٢ تم إعلان جمهورية ليتوانيا المستقلة. وبموجب معاهدة فرساي حصلت ليتوانيا على منطقة ميمل Memel (ذات الأغلبية الليتوانية)، وكانت جزء من ألمانيا قبل الحرب. وفي سنة ١٩٢٣ قامت ليتوانيا بضمها نهائياً لتحصل على منفذ على البحر.

ثالثا : استقلال ايسلندا

كانت ايسلندا تابعة للتاج الدانمركي. ولكن حركة الاستقلال عن الدانمرك تصاعدت مع أوائل القرن العشرين وقامت الدانمرك بمنح ايسلندا الاستقلال الداخلي سنة ١٩٠٤. ولكن في سنة ١٩١٨ قررت الدانمرك الاعتراف باستقلال مملكة ايسلندا في إطار "معاهدة الاتحاد" التي أنشأت اتحادا شخصيا بين الدانمرك وايسلندا تحت حكم الملك كريستيان العاشر. وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية احتلت ألمانيا الدانمرك بينما احتلت بريطانيا ايسلندا سنة ١٩٤٠. وفي سنة ١٩٤٤ ألغت ايسلندا معاهدة الاتحاد مع الدانمرك.

المبحث السادس

التحول نحو المؤسسية العالمية : إنشاء عصبة الأمم

أسفر مؤتمر فرساى عن تحول جذرى فى المؤسسية الدولية، تمثل فى إنشاء أول تنظيم دولى عالمى، وهو عصبة الأمم League of Nations. وقد كان إنشاء العصبة نتيجة تفاعل أربعة تيارات. أول هذه التيارات هو خبرة المؤسسية الدولية التى تراكمت على مدى القرن التاسع عشر. فقد أثمرت هذه الخبرة تراثاً فكرياً وتنظيمياً فى كيفية إنشاء وتحديد اختصاصات المؤسسات الدولية استفادت منه عصبة الأمم. ولكن العصبة دفعت هذه الخبرة للأمام عن طريق إنشاء آليات جديدة لم تكن معروفة من قبل. ولذلك يقول كلود، "كان تكوين عصبة الأمم جزئياً عملية تقليد للأشكال والأنماط التنظيمية التى سبقتها فى القرن التاسع عشر. ولكنه لم يكن تقليداً حرفياً بقدر ما كان تكملة وتطويراً لها واقتباساً تقدمياً للنماذج الأولية الأصلية للتنظيم الدولى."[٣١]. وثانيها، خبرة التعاون الدولى بين الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى. فقد أنشأت تلك الدول العديد من الهيئات المشتركة (مجلس الحرب الأعلى، ومجلس الحصار البحرى، وغيرها) أظهرت لتلك الدول إمكانية التعاون الدولى، كما ساعدت على إيجاد مجموعة من الموظفين الدوليين المتمرسين بالعمل الدولى، وهم الذين استفادت منهم العصبة فيما بعد. ولعبت دورا مهما فى عملية التكامل الأوروبى بعد الحرب العالمية الثانية كما سنرى فى الفصل الرابع عشر. ومن أشهر هؤلاء كان جان مونيه Jean Monnet الفرنسى الذى خدم الجهاز الحربى للحلفاء وتحول إلى العمل فى العصبة فيما بعد. وثالثها نشوء إدراك دولى عام لضرورة وجود جهاز عالمى يكفل منع نشوب حرب عالمية أخرى. ولذلك فقد كان هناك حوالى ثلاثين مشروعاً مقدمة إلى مؤتمر فرساى من هيئات خاصة وحكومية حول إنشاء هذا الجهاز. أما الرابع فهو الدور الذى قام به الرئيس الأمريكى ويلسون لدعم فكرة إنشاء تنظيم دولى عالمى انطلاقاً من المبادئ الأربعة عشر التى سبق أن أعلنها كإطار لتنظيم السياسة الدولية بعد الحرب.

ولعل أهم المشروعات التى قدمت إلى مؤتمر فرساى هى المشروعات الفرنسية، والبريطانية، والأمريكية. وقد تركز المشروع الفرنسى على إنشاء منظمة دولية ذات

اختصاصات ملزمة واسعة. فقد اقترح المشروع الفرنسي أن يكون للتنظيم المقترح قوة عسكرية دولية دائمة يمكنها استخدام القوة عند الضرورة ضد الدول التي تنتهك أحكامها، مع الأخذ بمبدأ التحكيم الإجباري. أما المشروع البريطاني فقد أتى على إنشاء مؤسسة دولية ذات اختصاصات محدودة. فقد ركز على قدسية سيادة الدول الأعضاء وعدم فرض جزاءات على الدول في حالة عدم تنفيذ القرارات، وعلى مبدأ التحكيم الإختياري.

أما المشروع الأمريكي فكان مشروعاً وسطاً بين التصورين الفرنسي والبريطاني، إذ أنه كان يأخذ بمبدأ التحكيم الإجباري ويخول التنظيم المقترح اختصاصات واسعة في مجال خفض التسلح ولكنه يحترم سيادة الدول. ولكن لجنة "هيرست-ميللر"، المكلفة بصياغة مشروع التنظيم المقترح، أخذت بوجهة النظر البريطانية، وقامت بصياغة "عهد" عصبة الأمم. وتم إقراره في مؤتمر فرساي في ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩ وأصبح العهد جزء من معاهدة فرساي في ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩، ودخل حيز التنفيذ في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠. وأصبحت مدينة جنيف مقراً دائماً للعصبة.

وهكذا تم إنشاء أول تنظيم دولي عالمي. ولو من الناحية الشكلية القانونية، كما سنرى. وهنا تأتي المعضلة الأولى التي واجهتها عصبة الأمم، وهي أن العصبة بدا كما لو أنها جزء من سعي الدول المنتصرة لتكريس انتصارها وإضفاء الشرعية على التسوية التي أتت عليها معاهدة فرساي. فلم تكن وظيفة العصبة هي "المحافظة على السلام بقدر ما كانت المحافظة على "سلام معين"، وأن تخلع الشرعية وتمنح الإستقرار لتسوية دولية معينة أساسها الانتصار."[٣٢]

وقد نصت ديباجة العهد على أهداف العصبة ومبادئها. فقد تحدد هدف العصبة بأنه "تنمية التعاون بين الأمم وضمان سلامها وأمنها." وأضافت الديباجة أربعة مبادئ للعصبة هي أن تقبل الدول الالتزام بعدم اللجوء إلى الحرب، وأن تقوم العلاقات بين الدول بشكل علني وعلى أساس العدالة والشرف، وأن تلتزم الدول باحترام قواعد القانون الدولي العام، وأن تحترم الإلتزامات التي تتقرر في المعاهدات التي تبرمها. وتمارس العصبة أعمالها عن طريق "جمعية"، و"مجلس" يعاونهما أمانة دائمة. وتتألف الجمعية من ممثلي الدول الأعضاء، وتختص بالنظر في كل المسائل التي تدخل في اختصاص العصبة، أو يكون من شأنها التأثير على السلام العالمي، بينما يتألف المجلس من ممثلي الدول العظمى المتحالفة وأنصارها (وهم بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وانضمت إليهم ألمانيا فيما بعد)، ومن ممثلي أربع دول أخرى من أعضاء العصبة يتم اختيارهم عن طريق الجمعية.

ونصت المادة الخامسة على صدور قرارات الجمعية والمجلس بإجماع الأصوات الممثلة في الإجتماع في المسائل الموضوعية. كذلك يعين الأمين العام بواسطة المجلس بعد موافقة أغلبية الجمعية. كذلك نص العهد على تكليف المجلس بوضع مشروع محكمة عدل دولية دائم،ة تختص بفحص المنازعات الدولية التي يعرضها أطراف النزاع (التحكيم الاختياري).

وسنعرض في الفصول التالية للخبرة التطبيقية للعصبة في فترة ما بين الحربين. ولكن يمكن أن نبدي الملاحظات التاليةعلى تكوين العصبة. لعل أهم تلك الملاحظات هو أن عهد عصبة الأمم قد تم إدماجه في إتفاقية فرساي، كما تم إستبعاد الدول المهزومة من عضوية العصبة. وبذلك فقد نظرت الدول إلى العصبة باعتبارها مؤسسة تهدف إلى تكريس نتائج الحرب العالمية الأولى أكثر منها مؤسسة تهدف إلى إقرار السلام العالمي. فلم تقبل ألمانيا في العصبة إلا سنة ١٩٢٦، وانسحبت منها سنة ١٩٣٣، ولم ينضم الاتحاد السوفييتي إلا سنة ١٩٣٤، وتم فصله من العصبة سنة ١٩٣٩. كما أن الولايات المتحدة لم تدخل عضوية العصبة بسبب رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على إتفاقية فرساي. كما انسحبت اليابان منها سنة ١٩٣٣، وإيطاليا سنة ١٩٣٧. كما ظل إسهام الدول الأسيوية والأفريقية الجديدة في أعمال العصبة محدوداً. وبذلك تحولت العصبة إلى منظمة أوروبية في الأغلب. من ناحية أخرى، فإن إتخاذ القرارات في الجمعية والعصبة طبقاً لقاعدة الإجماع أضعف من قدرتها على إتخاذ القرارت. هذا بالإضافة إلى تساوي اختصاصات المجلس والجمعية مما أدى إلى تنافسهما بل وإلى صدور قرارات متعارضة. من ناحية ثالثة، فقد كانت سلطات العصبة محدودة لعدة أسباب أهمها قاعدة الإجماع، بالإضافة إلى أن عهد العصبة لم يحرم الحرب. فقد قررت المادة الخامسة عشر من عهد العصبة عدة إجراءات لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. ولكن العهد نص على أنه إذا فشلت تلك الإجراءات جاز للدول اللجوء إلى الحرب في حالات ثلاث هي عدم تنفيذ حكم قضائي أو تحكيمي، أو قرار جماعي من المجلس ضد دولة، وفي حالة عدم انعقاد إجماع المجلس على إصدار قرار في النزاع بعد مرور ثلاثة شهور على عرض النزاع أمام المجلس. من ناحية أخرى، فقد اشترط العهد لتطبيق الجزاءات ضد الدول المعتدية (المادة ١٦) وقوع العدوان بالفعل. وترك أمر تفسير معنى العدوان لتقدير كل دولة، وهو ما يعني عدم إلتزام الدول بتطبيق الجزاءات إلا إذا قررت بذاتها اعتبار إحدى الدول معتدية، مما كان يعني اختيارية تطبيق الجزاءات العسكرية .

خـلاصـة

غيرت الحرب العالمية الأولى كل عناصر النسق الدولى. فقد سقطت الإمبراطوريات النمساوية المجرية، والعثمانية، والروسية، وظهرت دول جديدة. وتغيرت البنيـــة الثنائيـــة للنظام الدولى بهزيمة دول الحلف الثلاثى. ولفترة قصيرة أصبح البنيان الدولى بنيانا أحادياً تسيطر عليه الدول المنتصرة حتى بدأ الصراع بينها. كذلك سقطت النظم الإمبراطوريـــــة الدكتاتورية، آل هابسبورج فى النمسا، آل هوهنزلرن فى ألمانيا، آل رومانوف فى روسيا، وآل عثمان فى الدولة العثمانية. كذلك صعدت القوميات بتقسيم الإمبراطوريات على أساس قومى فى الغالب. ونشأت دول جديدة فى السياسة الدولية، أثرت فى مجريات تلك السياسـة طوال الحقبة التالية. بيد أن تسويات الحرب العالمية الأولى انطوت على عيوب جوهريـــة أدت إلى وضع أسس نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩. وأخيرا، فقد شهدت تلـــك الحقبة إنشاء أول تنظيم دولى عالمى وهو عصبة الأمم .

هوامش الفصل السـابع

(١) فى تفاصيل اغتيال الأرشيدوق وملابساته

V.Dedijir, "Sarajevo: Fifty years," **Foreign Affairs**, 42(4), July 1964, pp. 569-584.

(٢) V.I.Lenin, "Imperialism, the highest stage of capitalism," in V.Lenin, **Selected Works**, Vol. I, (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1960), p. 713.

(٣) بيير رنوفان، ترجمة د. جلال يحيى، **تاريخ العلاقات الدولية**، (القاهرة: دار المعـارف، ١٩٨٠ الجزء الأول)، ص ٧٧٤.

ويضيف رنوفان أنه رغم التنافس التجارى الإنجليزى الألمانى قبل الحـــرب العالميـــة الأولى فإنه ليس هناك من دليل يؤكد أن رجال الاعمال الإنجلـــيز أو الألمـــان كـــانوا يؤيدون ضرورة التخلص من المنافسة عن طريق العمل العسكرى، رنوفان، المرجـــع السابق، ص ٨١٢.

(٤) Benjamin Cohen, **The Question of Imperialism**, (London: Macmaillan, 1978), pp. 67.

(٥) Ibid, p. 62.

(٦) رنوفان، المرجع السابق، ص ٦٩٩-٧٠٠.

(٧) المرجع السابق، ص ٧١٧-٧١٨.

(٨) المرجع السابق، ص ٧٠٤-٧٠٥.

(٩) المرجع السابق، ص ٧٧٠.

(١٠) من أهم أنصار هذه النظرية كينسى رايت فى مؤلفه

Quincy Wright, **A Study of War,** (Chicago: University of Chicago Press, 1969), pp. 756-757.

(١١) David Singer, J. Bremer, and J. Stucky, "Capability distribution in the preservation of peace in major power subsystems, 1816-1965,"

in Bruce Russet, ed., **Peace, War, and Numbers,** (Sage: Beverly Hills, 1972),

(١٢) A.J.P.Taylor, **Europe, Grandeur and Decline,** (New York: Penguin Books, 1967), pp. 187-189.

ويشترك معه في هذا الرأى، عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسية المعاصرة** ، (١٨١٥-١٩٦٠)، (بيروت: دار النهضة العربية،١٩٧٤)، ص ١٥٥.

(١٣) رنوفان، المرجع السابق، ص ٧٩٩.

ويذهب أحمد الخنساء إلى الأخذ بهذا التفسير حين يقول "القادة الألمان أدركوا أن الحرب لابد منها وأن مصلحة ألمانيا أن تبدا بها بسرعة قبل أن يستكمل الأعداء استعداداتهم العسكرية" أحمد الخنساء، **تاريخ العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية ١٧٨٩ حتى الحرب العالمية الأولى،** (بيروت: د. ن، ١٩٨٦)، ص ٣٧٤.

(١٤) Christopher Layne, "1914 revisited: a reply to Miles Kahler," **Orbis,** Winter 1981, pp. 719-750.

(١٥) سمعان بطرس فرج الله، **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين،** (القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٧٤)، ص ٣٢٦، ٣٣٣-٣٣٤.

(١٦) Ole Holsti, R. North, and R. Brody, "Perception and action in the 1914 crisis," in J.David Singer, ed., **Quantitative International Politics,** (New York: Free Press, 1968), p. 136.

(١٧) Fritz Fischer, Translated by L. Farras, R. Kimber, & R. Kimber, **World Power or Decline : The Controversy over Germany's Aims in the Post World War,** (New York: Norten & Co., 1974)

Fritz Fischer, Translated by R. Fletcher, **From Kaiserreich to Third Reich: Elements of Continuity in German History**, (London: Routledge, 1991).

(١٨) مقتطفات من مذكرات غليوم الثانى منشورة فى جريدة الأهرام بين ١٠/١٠/١٩٢٢، ١٢/١/١٩٢٣ ونشرها د. يونان لبيب رزق فى "ديوان الحياة المعاصرة" الأهرام، ١٥/٦/٢٠٠٠.

(١٩) Miles Kahler, "Rumors of war: the 1914 analogy," **Foreign Affairs,** Winter 1979-80.

(٢٠) Samuel Williamson,Jr., "The origins of World War I," in Robert Rotberg, amd T. Rabb, ed., **The Origins and Prevention of Major Wars,** (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), p. 245.

(٢١) Ibid, p. 245,246,247.

(٢٢) رنوفان، المرجع السابق، ص ٧٨٣-٧٨٦.

(٢٣) T.C.Smith, "Arms race, stability, and war: preliminary findings," **International Studies Quarterly,** 3 (4), 1976, pp. 41-46.

Michael Wallace, "status, formal organizations and arms race levels as factors leading to the onset of war, `1820-1964," in Bruce Russet, ed., op.cit, pp. 49-64.

(٢٤) أ. فيشر، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، **تاريخ أوروبا فى العصر الحديث،** (١٧٨٩-١٩٥٠)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨) ص ٧٤٧-٧٤٨.

(٢٥) Adam Ulam, **The Bolshevics, the Intellectual and Political History of the Triumph of Communism in Russia,** (New York: Collier Books, 1973), pp. 387-410.

(٢٦) خيرية قاسميه، **الحكومة العربية فى دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١).

محمود منسى، "موقف أهل الشام من التبعية للحجاز أبان الحرب العالمية الأولى" **مجلة الشرق الأوسط** (جامعة عين شمس)، العدد ٢، ١٩٧٥، ص ٧١-٧٢.

(٢٧) محمد عبد الرؤوف سليم، "العرب وتصريح بلفور" **مجلة الشرق الأوسط**، (القاهرة) يناير سنة ١٩٧٤، ص ١٩٢.

(٢٨) Majo Holborn, "World war, world settlement and the aftermath," in Ivo Lederer, ed., **The Versailles Settlement, Was it Doomed to Failure,** (Boston: D.C. Heath, 1980), pp. 12-14.

(٢٩) John Maynard Keynes, "The economic consequences of the peace: A British view," in Ibid, pp. 40-51

وفى انتقاد التسوية عموما:

Harold Nicolson, **Peacemaking, 1919,** (London: Methuen, 1964), pp. 185-220.

(٣٠) محمد السيد سليم، **النظام السياسى اليوجوسلافى**، (رسالة ماجيستير مقدمة إلى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٢)، ص ٥٨-٥٩.

C. A. Macartney, and A.W. Palmer, **Independent Eastern Europe: A History,** (London: Macmillan, 1962), p. 98.

C. C. Sforza, "Italy and the Yugoslav idea," **Foreign Affairs,** 16(21), January 1938, pp. 323-338.

(٣١) أينس كلود، ترجمة عبدالله العريان، **النظام الدولى والسلام العالمى**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤)، ص ٧٦.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٨٦.

وفى تحليل قانونى مفصل لعصبة الأمم

Pitman Potter, **An Introduction to the Study of International Organization,** (New York: D. Appleton-Century, 1935), pp. 325-494.

الفصل الثـامن

الخصائص العامة للسياسة الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين

مقـــدمـة

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن تغير جوهرى فـــى عنـــاصر النســـق العـــالمى بمختلف عناصره. فقد تغيرت الوحدات الدولية، وتغير البنيان الدولى، وظهرت مؤسســـات دولية جديدة، وتبلورت عمليات سياسية مختلفة عن تلك التى كانت ســـائدة قبـــل نشـــوب الحرب. وقبل أن نعرض لتلك التغيرات، فإننا ســـنحاول فـــى هـــذا الفصـــل أن نوضـــح الخصائص العامة التى ميزت السياسة الدولية طوال الحقبة التالية الحرب العالمية الأولـــى وحتى بداية الحرب العالمية الثانية. ذلك أن فهم تلك الخصائص ضرورى لفـــهم عنـــاصر السياسة الدولية فى مراحلها المختلفة خلال تلك الحقبة، وهى حقبة العقد التـــالى لانتـــهاء الحرب، وحقبة الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى، وحقبة التمهيد لنشوب الحرب العالميـــة الثانية. وفيما بعد سنعرض للخصائص العامة للسياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانيـــة وحتى نهاية الاتحاد السوفييتى كمقدمة لفهم عناصر السياسة الدولية خلال تلـــك الحقبـــة. ولهذا ، فإن ترتيب عرض عناصر السياسة الدولية فى هذا الفصل يختلـــف عـــن بـــاقى الفصول لأنه يتناول الخصائص العامة للسياسة الدولية ، مع ترك عرض عناصر تطـــور تلك السياسة للفصول التالية .

أدت التفاعلات الدولية التى حدثت ابان الحرب العالمية الأولى إلى مجموعـــة مـــن التطورات الأساسية فى السياسة الدولية فى الفترة اللاحقة للحرب ، ويمكن إجمال أهم هـذه التطورات فى خمسة تغيرات رئيسه هى : "عالمية" السياسة الدولية ، وتزايد أهمية العوامل الإقتصادية فى السياسة الدولية ، واختلال التوازن الدولى، وتغيير النظم السياسية فى بعض الدول الأوروبية ، وانتصار الحركات والتنظيم الشمولية ، وتعاظم تأثير الحركات القوميـــة فى البلاد الأفريقية والآسيوية .

أولاً : عالمية السياسة الدولية :

ظلت السياسة الدولية طوال القرن التاسع عشر ذات طابع أوروبى بالأساس. بيـــد أن الحرب العالمية الأولى أسفرت عن تحول جوهرى فى السياسة الدوليـــة نحـــو العالميـــة. ويقصد بذلك بروز قوى محورية مؤثرة غير أوروبية فى السياسة الدولية. فقـــد ألحقـــت

الحرب بدول أوروبا خسائر إقتصادية هائلة أضعفت من قدراتها على التأثير الفعال في السياسة الدولية بالشكل الذى كان سائدا فى القرن التاسع عشر. وجاء تدخل الولايات المتحدة واليابان فى الحرب ليثبت أن أوروبا لم تعد قادرة بمفردها على تحديد مصير السياسة الدولية. ونتيجة لسير العمليات الحربية فقدت أوروبا الكثير من أسواقها الخارجية، وسقطت فى قبضة الديون الأجنبية، وهبطت أرصدتها الذهبية، وانخفضت قيمة عملاتها. كذلك فقدت أوروبا سيطرتها على الشرق الأقصى نتيجة للدور الياباني. وفي أمريكا اللاتينية، فقدت أوروبا دورها الإقتصادى المتفوق لصالح الولايات المتحدة. كما أن الإقتصاد الأمريكى أنتعش نتيجة زيادة الصادرات الأمريكية إلى أوروبا أثناء الحرب.

وقد أدى هذا كله إلى تغير جوهرى فى توازن القوى العالمي قوامه تحول هذا التوازن لصالح القوى غير الأوروبية، ومن ثم اكتساب السياسة الدولية طابعا عالميا. وقد تعمق هذا الإتجاه بعد الحرب العالمية الثانية اذ حدث تحول فى إتجاه تبعية أوروبا للولايات المتحدة.

ثانياً : تزايد أهمية العوامل الإقتصادية

رأينا أن تأثير العوامل الإقتصادية قد تضاءل خلال ربع القرن السابق على الحرب العالمية الأولى، وذلك نتيجة للتسويات الإستعمارية. إلا أن تلك العوامل عادت لتلعب دورا مهما فى السياسة الدولية بعد إنتهاء تلك الحرب. وكان ذلك نتيجة للأزمة الإقتصادية الطاحنة التى شهدتها أوروبا بصفة خاصة، والعالم بصفة عامة فى الفترة التالية للحرب. فقد تراجع حجم الإستثمارات الرأسمالية فى أوروبا زادت الحواجز الجمركية بين الدول الأوروبية وتضاءلت قدرة الدول الأوروبية على التجارة الخارجية. أضف إلى ذلك فقد انتشرت البطالة فى الدول الأوروبية. ففى عام ١٩٢١ كان حوالى ٢٣% من القوة العاملة البريطانية فى حالة بطالة. كذلك فإن إتجاه الدول الأوروبية إلى تعمير ما دمرته الحرب قد أكد ظاهرة التضخم التى أثرت سلبيا على إعادة البناء الإقتصادى. وكان ذلك أوضح مايكون فى فرنسا وألمانيا. فبينما كان الدولار الأمريكى فى عام ١٩٢١، يعادل ١٢٨ فرنكا، فانه أصبح فى عام ١٩٢٦ يعادل ٤٧٠ فرنكا، وبينما كان الدولار الأمريكى فى السنة ذاتها يعادل ١٨٤ ماركا ألمانيا، فإنه أصبح فى عام ١٩٢٢ يعادل ٧٣٥٠ ماركا ألمانيا، وفى ١٣ أغسطس عام ١٩٢٣ أصبح يعادل ٦ مليون مارك ألماني، وفى ٢٧ أغسطس من السنة ذاتها، أصبح يعادل ١٤٢ مليون ماركا(١). وفى اليابان انخفض حجم

التجارة الخارجية ازدادت معدلات البطالة وإنهارت الزراعة. وكانت الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى نجحت فى التحول بسهولة من حالة إقتصاد الحرب إلى حالة إقتصاد السلم. وفيما بين عامى ١٩٢٩، ١٩٣٣ اجتاحت العالم لأزمة إقتصادية عرفت بالكساد الإقتصادى العالمى الكبير هزت أسس النظام الإقتصادى العالمى. وقد أدى هذا كله إلى عدة نتائج أساسية فى السياسة الدولية يكن اجمالها فيما يلى :

أ) تعارض المصالح بين الدول المنتصرة :

أدت الأزمة الإقتصادية إلى تركيز الدول الرأسمالية على القضايا الإقتصادية. فقد سعت إلى ايجاد أسواق خارجية للتصدير، والحصول على القروض والائتمان لإعادة البناء الإقتصادى. وفى هذا الصدد ركزت بريطانيا والولايات المتحدة على إستعادة ألمانيا لدورها الإقتصادى تمهيدا لفتح السوق الألمانية أمام التجارة البريطانية والأمريكية. وهذا يتطلب تخفيف عبء التعويضات المفروضة على ألمانيا. كذلك فقد ركزت بريطانيا وألمانيا على إعادة فتح الأسواق الروسية أمام التجارة البريطانية والألمانية. أما فرنسا فإنها ركزت على إجبار ألمانيا على دفع التعويضات وذلك للحصول على موارد لإعادة بناء الإقتصاد الفرنسى، ولمنع ألمانيا من إعادة بناء قوتها العسكرية والإقتصادية. وقد أدى ذلك إلى بروز التعارض بين المصالح البريطانية- الأمريكية من ناحية، والمصالح الفرنسية من ناحية أخرى إزاء قضية التعويضات الألمانية، وهو التعارض الذى أحدث توترا فى العلاقات الفرنسية- البريطانية فى الفترة التالية للحرب العالمية الأولى. كذلك فقد سعت ألمانيا إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية والبريطانية لتسهيل دفع التعويضات وإعادة البناء الإقتصادى. وكان ذلك يتطلب منها تحسين العلاقات مع هاتين الدولتين ومحاولة التوصل إلى تفاهم سياسى معهما ضد فرنسا، وقد أدى تدفق رؤوس الأموال الأمريكية على ألمانيا إلى تمكينها من إعادة البناء الإقتصادى فى الفترة من سنة ١٩٢٥ حتى سنة ١٩٢٩.

ب) تزايد الدور الإقتصادى الأمريكى فى السياسة الدولية :

لم يتأثر الإقتصاد الأمريكى بالأزمة الإقتصادية العالمية بالقدر ذاته الذى تأثرت به الدول الأوروبية. واستطاعت الولايات المتحدة أن تحقق قفزة كبرى فى ميدان الازدهار الإقتصادى تفوق ما حققته الدول الأوروبية ابتداء من سنة ١٩٢٥. ومن ثم ظهرت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الإقتصادية الدولية الرئيسة. فقد وصل نصيبها من التجارة

الدولية عام ١٩٢٩ إلى ٤٥% تقريبا، بينما اقتصر نصيب بريطانيا على ٩% من تلك التجارة. كما ارتفع نصيبها من الإنتاج الصناعى العالمى من ٣٥,٨% عام ١٩١٣ إلى ٤٢,٢% خلال الفترة من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٢٩ مقابل تدنى نصيب بريطانيا من ١٤% إلى ٩,٤%. كما احتكرت الولايات المتحدة حوالى نصف رصيد الذهب العالمى. نتيجة لذلك، اضطرت الدول الأوروبية إلى الاعتماد بصورة أكبر على الولايات المتحدة. فقد اعتمدت ألمانيا على الإستثمارات الأمريكية لإعادة بناء إقتصادها. كما أنه نتيجة للديون المستحقة للولايات المتحدة، والتى تمت أثناء الحرب العالمية الأولى، اتجهت بريطانيا إلى توثيق علاقاتها الإقتصادية بالولايات المتحدة. ضف إلى ذلك أنه نتيجة للأزمة الإقتصادية اضطرت بريطانيا إلى تخفيض معدلات التسلح والاعتماد بصورة أكبر على الأسطول الأمريكى فى المحيط الهادى لحماية مصالحها فى تلك المنطقة، وبالتالى فإن التفاهم الأمريكى البريطانى الذى ظهرت بوادره قبل الحرب العالمية الأولى سرعان ما تدعم بعد انتهاء تلك الحرب. ولذلك فإنه يمكن القول إن الولايات المتحدة كانت هى المنتصر الحقيقى فى الحرب العالمية الأولى.

من ناحية أخرى فإنه رغم انتصار التيار المطالب بالعودة إلى سياسة العزلة، والذى قاده المرشح الجمهورى وارن هاردنج فى انتخابات الرئاسة الأمريكية فى نوفمبر سنة ١٩٢٠، فان الولايات المتحدة لم تستطع أن تطبق هذه السياسة بالشكل الذى كانت تطبقه قبل الحرب العالمية الأولى. فالرأسمالية الأمريكية كانت تتطلع إلى الشؤون الأوروبية وذلك بحكم تأثير ديون الدول الأوروبية للمصارف الأمريكية، ونتيجة لأهمية السوق الأوروبية للصادرات الأمريكية. ولذلك فإن الولايات المتحدة مالبثت أن تدخلت إقتصاديا فى الشؤون الأوروبية. فقد عملت على حماية المصالح التجارية الأمريكية فى أوروبا، وفتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الأمريكية والمشاركة فى المنظمات الدولية ذات الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية. فقد تدخلت الولايات المتحدة لتخفيف عبء التعويضات عن ألمانيا لتمكين الأخيرة من إعادة البناء الإقتصادى بحيث تزداد الصادرات الأمريكية إلى ألمانيا(٢). كما تنازلت عن ٢٠% من ديون بريطانيا طبقا لإتفاق وقع عام ١٩٢٣، وعن ٥٠% من ديون بلجيكا طبقا لإتفاق وقع عام ١٩٢٥، وعن ٥٣% من ديون فرنسا طبقا لإتفاق وقع فى عام ١٩٢٦. ورغم أنها رفضت ربط دفع الديون الأوروبية بوفاء ألمانيا بالتزاماتها المالية فى إطار التعويضات إلا أن دفع الديون ظل مرتبطا بقضية التعويضات من الناحية الفعلية. كما أن المصالح الأمريكية فى المحيط الهادى وشرقى آسيا

كانت تدفع أمريكا إلى التفاهم مع أوروبا الغربية (وبالذات بريطانيا) للتوصل إلى استراتيجية مشتركة ضد اليابان شريطة أن لا يتضمن هذا التفاهم التزامات سياسية محددة. وأخيرا فإنه نتيجة للأزمة الإقتصادية الأوروبية تضاءل دور أوروبا الإقتصادى فى أمريكا اللاتينية مما فتح المجال أمام الولايات المتحدة لتأكيد سيطرتها الإقتصادية المنفردة على تلك القارة.

ومن ثم ، فانه رغم عودة الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، إلا أنها لم تستطع أن تطبقها بالشكل الذى كان سائدا قبل الحرب والذى كان يدور حول الابتعاد عن الشؤون العالمية. فمفهوم العزلة بعد الحرب أصبح يعنى التأكيد على استقلالية السياسة الأمريكية عن الشؤون الأوروبية، ورفض الدخول فى التزامات رسمية مع الدول الأوروبية، أى حرية التصرف بما يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة دون التقيد مسبقا بارتباطات سياسية معينة كمعاهدات الصلح أو عصبة الأمم .

ج) تهيئة المناخ لتقوية الحركات الاشتراكية وانتصار الأيديولوجيات الشمولية :

أدت الحرب العالمية الأولى إلى زعزعة أسس النظام الرأسمالى. فقد اقتضت الحرب أن تتدخل الدولة بصورة أكبر فى الحياة الإقتصادية لضمان تعبئة الموارد الإجتماعية لخدمة المجهود الحربى، ولضمان استقرار الأسعار، كما أنها اقتضت تدخل الدولة فى توزيع القوى العاملة، وتحديد الأجور، وتسيير شؤون التجارة الخارجية. وقد أدى ذلك كله إلى تغيير فى طبيعة الرأسمالية الأوروبية. ولم تعد فكرة تدخل الدولة فى الحياة الإقتصادية مرفوضة من حيث المبدأ، كما كان عليه الحال قبل الحرب. وقد أعطى ذلك التطور دفعة قوية للأفكار والحركات الاشتراكية التى تطالب بأن تلعب الدولة دورا أكبر فى تسيير الحياة الإقتصادية. ولذلك نجد أن الاشتراكيين الديمقراطيين تولوا الحكم فى ألمانيا بعد الحرب كما أنهم شاركوا فى حكومات الدول التى نشأت على أنقاض الإمبراطورية النمساوية – المجرية.

ضف إلى ذلك أن الأزمة الإقتصادية التى شهدتها أوروبا بعد الحرب أدت إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية وانتشار البطالة وتعاظم التضخم النقدى وانتشار العنف السياسى فى معظم الدول الأوروبية وفقدان الثقة فى قدرة النظم الديمقراطية الرأسمالية لتحقيق الاستقرار السياسى، وقد هيأ ذلك كله المناخ المناسب لاكتساب الأيديولوجيات الشمولية صدقية لدى بعض الشعوب الأوروبية. فقد بدأت تلك الشعوب تنظر إلى الأيديولوجيات

الشمولية باعتبارها الطريق إلى الخلاص من الأزمة الإقتصادية وعدم الاستقرار السياسي وإستعادة الهيبة الدولية. وفي هذه الظروف ازدهرت الأيديولوجية الفاشية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا واستطاعتا أن تصلا إلى الحكم في الدولتين.

ثالثاً : اختلال التوازن الدولي

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن هزيمة الدول المركزية هزيمة كاملة، وظهرت فرنسا باعتبارها القوة الرئيسة في القارة الأوروبية، واليابان باعتبارها القوة الرئيسة في شرقي آسيا. ومن ثم فإن توازن القوى الأوروبي الذي دخلت بريطانيا الحرب للمحافظة عليه ما لبث أن اختل كثيرا بعد تلك الحرب، وان كان الاختلال في تلك المرة لصالح فرنسا. كانت بريطانيا تتخوف من احتمال عودة فرنسا إلى ممارسة السياسات التوسعية النابليونية خاصة بعد هزيمة ألمانيا هزيمة كاملة بما يهدد سياسة التوازن الأوروبي التي كانت محور السياسة البريطانية منذ مؤتمر فيينا. وقد أدى ذلك إلى ظهور بوادر التعارض بين المصالح البريطانية، والفرنسية لأول مرة منذ الوفاق الودي عام ١٩٠٤. ومن ثم سعت بريطانيا إلى محاولة إعادة بناء التوازن الأوروبي عن طريق الحد من الهيمنة الفرنسية على ألمانيا، والمشاركة في عملية اعادة بناء إقتصادها. وقد حاولت فرنسا أن تعوض فقدانها للتأييد البريطاني الكامل وتؤكد هيمنتها على القارة الأوروبية عن طريق إنشاء نظام جديد من المحالفات مع الدول الجديدة في وسط أوروبا والبلقان، كبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، ومملكة الصرب، والكروات، والسلوفين، في إطار ماعرف باسم" الوفاق الصغير"، ولكن هذه السياسة سرعان ما أدت إلى زيادة الخلاف بين بريطانيا وفرنسا وبين إيطاليا وفرنسا. ولم يقتصر الخلاف بين بريطانيا وفرنسا على قضية التوازن الأوروبي، ولكنه شمل قضايا أخرى كقضية التعويضات الألمانية.

وكما أثارت الهيمنة الفرنسية في أوروبا تخوف بريطانيا، فإن الهيمنة اليابانية في شرقي آسيا أثارت مخاوف الولايات المتحدة. فكانت اليابان قد استولت على معظم الممتلكات الألمانية في شرقي آسيا والمحيط الهادي، وأصبحت قوة شبه إستعمارية في الصين. وقد أثار ذلك قلق الولايات المتحدة الأمريكية لسببين. الأول، هو رغبة الولايات المتحدة في المحافظة على مبدأ الباب المفتوح في شرقي آسيا. أما الثاني، فهو القلق على سلامة الجزر الفلبينية إزاء التوسع الياباني. ولذلك فقد شرعت الولايات المتحدة منذ انتخاب الرئيس الجمهوري هاردنج سنة ١٩٢٠ في محاولة ضرب النفوذ الياباني في شرقي آسيا، وذلك لإعادة التوازن الدولي في تلك المنطقة. فدفعت بريطانيا إلى رفض

تجديد الحلف اليابانى البريطانى الذى إنتهى عام ١٩٢١. كذلك فقد عملت على تكتيل الدول الأوروبية ضد اليابان. وأدى ذلك بالتالى إلى توتر العلاقات الأمريكيــة- اليابانيــة. وقــد أصبح هذا التوتر سمة من سمات السياسة الدولية طوال تلك الفترة وحتى نشوب الحـــرب العالمية الثانية.

رابعاً : انتصار الحركات والنظم الشمولية فى بعض الدول الأوروبية

شهدت السياسة الدولية ظاهرة جديدة وهى وصول الحركات الشمولية إلى السلطة فى بعض الدول الأوروبية. فقد وصلت الحركة الفاشية إلى السلطة فى إيطاليا ســـنة ١٩٢٢، الحركة النازية إلى السلطة فى ألمانيا سنة ١٩٣٣، كما استقرت أسس الحركة البلشفية فــى روسيا، التى كانت قد وصلت السلطة سنة ١٩١٧، ورغم اختـــلاف أيديولوجيــات هــذه الحركات إلا أنها اشتركت فى عدة خصائص أهمها التأكيد على السيطرة التامة للدولة على كافة نواحى الحياة الإجتماعية من خلال الحزب الواحد، ووجود أيديولوجية تــهدف إلــى تغيير المجتمع تغييراً جذرياً، مع استعمال أساليب العنف والإرهـــاب السياســى لفــرض سيطرة الدولة.

رغم أن إيطاليا قد خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى إلا أنها شهدت حالـــة من عدم الإستقرار السياسى نتيجة لثلاثة عوامل، أولها، هو الأزمة الإقتصادية التى شهدتها إيطاليا بعد إنتهاء الحرب نتيجة لتركيز الموارد نحو المجهود الحربى، وثانيها، هو شــعور الإيطاليون بأن الدول المنتصرة لم تعطهم من غنائم الحرب ما يوازى تضحياتهم. فرغم أن إيطاليا قد ضمت فى تسويات الصلح حوالى ٩ آلاف ميل مربع من الأرض فى أوروبـــا، إلا أن الإيطاليين اعتبروا أن تلك المكافأة تقل كثيراً عما بذلوا من تضحيات فى الحـــرب. فقد كانوا يرون أن الدور الإيطالى فى الحرب قد أدى إلى إنـــهيار الجبهـــة النمســاوية- المجرية، ومن ثم إمكانية مهاجمة ألمانيا من الجنوب. وثالثها، هو أن النظـــام الانتخــابى الإيطالى القائم على التمثيل النسبى قد أدى إلى تعدد الأحزاب السياسية الإيطالية، وتكويــن الحكومات على أسس ائتلافية، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار الحكومى. فقد تعاقبت خمس حكومات خلال السنوات الأربع التالية للحرب العالمية الأولى. أدت هــذه العوامــل مجتمعه إلى تفاقم الاضرابات العمالية والمظاهرات والمصادمات الدموية، وإنتشار الأفكار الإشتراكية والشيوعية. وقد أزعج ذلك أصحاب رؤوس الأموال الإيطاليين وبدأوا يتجــهون نحو الحركة الفاشية بزعامة بنيتو موسولينى باعتبارها المنقذ الوحيد لإيطاليا.

كانت الحركة الفاشية تطالب بتأكيد السلطة المطلقة للدولة، والقضاء على الصـــراع الطبقى بين العمال والرأسماليين، على أن يحل محله التعاون بين الطبقتين حتى ولو تطلب الأمر اجبارهما على ذلك عن طريق تدخل الدولة، فالدولة تلعب فى الفكر الفاشى الـــدور المحورى فى الحياة الاجتماعية. كذلك، طالبت هذه الحركة بإنقاذ إيطاليـــا مـــن الأزمـــة الإقتصادية عن طريق إدخال تغييرات إصلاحية، كما طالبت بتأكيد الهيمنة الإيطالية علـــى البحر المتوسط باعتباره بحراً إيطاليا وتأكيد العظمة الإيطالية فى المجال الدولى.

فى نوفمبر ١٩٢١، تأسس الحزب الفاشى الوطنى على أساس تلك المبادئ وســرعان ما ازداد نفوذه وكون ميليشيا فاشية مسلحة سيطرت على كبريات المدن الإيطالية الشمالية. وفى أكتوبر ١٩٢٢ بدأت هذه الميليشيا فى الزحف على روما مما اضطر الملـــك فكتـــور عما نويل الثالث إلى تكليف موسولينى، رئيس الحزب الفاشى، بتأليف الوزارة الإيطاليـــة، رغم أن هذا الحزب لم يكن يتمتع بأكثر من ٦% من مقاعد البرلمان. عقب توليه رئاســـة الوزارة شرع موسولينى فى سحق المعارضة البرلمانية وتركيز السلطة السياسية فى يـده. وفى خلال شهور قليلة، أصبح موسولينى يمثل السلطة المطلقة فى البلاد، وشرع فى بنـــاء الدولة الفاشية على أساس سيطرة الدولة المطلقة ممثلة فى شخص الدوتشى (الزعيم) علـــى كافة المؤسسات الإجتماعية. وفى سنة ١٩٢٦ ألغى الأحزاب السياسية المعارضة وأصبـــح الحزب الفاشى هو الحزب السياسى الشرعى الوحيد. وفى ١١ فبراير ١٩٢٩ وقـــع مـــع الكنيسة الكاثوليكية إتفاقية لاتران والتى نصت على احترام الكنيسة لنظام الحكم القائم وعدم القيام بأى شيء ينطوى على الأضرار بالنظام العام أو معارضة الدولة، مقـــابل إعـــتراف الحكومة الإيطالية بدولة الفاتيكان والتى تشمل قصر الفاتيكان وملحقاته والتى يمارس البابا عليها حقوق السيادة. وتضمنت المعاهدة بروتوكولا يقضى باحترام الحكومـــــة الإيطاليـــة حرية التعليم فى مدارس الكنيسة وبوجود تعليم دينى فى مدارس الدولة .

وفى روسيا تأكدت سلطة الحزب البلشفى بعد فشل محاولات الغزو العسكرى الغربى لروسيا لإسقاط الحكومة البلشفية بزعامة لينين، وبعد أن إنتهت الحرب الأهلية الروســـية بانتصار البلاشفة عام ١٩١٩. وقد أدت هذه الحرب الأهلية إلى إنهيار الإقتصاد الروســى. فقد هبط الإنتاج الصناعى هبوطا كبيراً. فإنتاج الحديد والصلب عام ١٩٢١ كـــان يعـــادل ٣% تقريبا ما كان عليه سنة ١٩١٣. كذلك فقد انهارت حركة النقل وانتشرت المجاعـــات، مما أدى إلى هلاك حوالى ٥ مليون نسمة فى منطقة الدون وحدهـــا، وتمـــردت البحريـــة الروسية السوفييتية فى ميناء كرونشتاد. ولاشك أن محاولة البلاشفة بزعامة لينين تطبيـــق

المبادىء البلشفية فى هذه الظروف في إطار الفترة المعروفة باسم فترة "شيوعية الحرب" (١٩١٧-١٩٢١) قد لعبت دوراً كبيراً فى تعميق الانهيار الإقتصادى. وعلى سبيل المثال، فقد أدى تطبيق سياسة المزارع الجماعية، إلى امتناع الفلاحين عن الزراعة أو توريد المحاصيل للدولة. [٣] وبدا أن الثورة البلشفية على وشك الانهيار الكامل فى الداخل. وتمثل ذلك فى ثورة العمال والفلاحين سنة ١٩٢١. إزاء ذلك اضطر لينين إلى إجراء ما أسماه "بتراجع استراتيجى مؤقت". فقد أعلن فى ٥ مارس ١٩٢١، أن الهدف الرئيس هو زيادة الإنتاج بصرف النظر عن تطبيق المبادئ البلشفية. وقدم ما اسماه "بالسياسة الإقتصادية الجديدة"، New Economic Policy (NEP). وكان محور هذه السياسة هو إعادة الحافز الفردى، وتنشيط دور القطاع الرأسمالى الخاص، والاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية. فتم إعادة حرية التجارة الداخلية وإعادة تأسيس المزارع الخاصة، والغاء سياسة الاستيلاء على المحاصيل الزراعية لصالح الدولة، وإلغاء تأميم المنشآت الصغيرة، وأعطى للشركات الأجنبية حق استثمار المناجم الروسية. وقد نجحت هذه السياسة فى تمكين النظام البلشفى من اجتياز الأزمة الإقتصادية حتى أن الإنتاج الصناعى والزراعى سنة ١٩٢٧ تجاوز المعدلات السائدة سنة ١٩١٣[٤]. وفى سنة ١٩٢٢ اجتمع ممثلو "جمهورية السوفييت الاتحادية الاشتراكية الروسية"، التى أعلنت سنة ١٩١٨، مع ممثلى أوكرانيا، وروسيا البيضاء، واتحاد جمهوريات القوقاز ووقعوا إتفاقية تم بمقتضاها تكوين اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية Union of Soviet Socialist Republics (USSR) على أن يبدأ العمل بتلك الإتفاقية إبتداء من يوليو سنة ١٩٢٣. وفى سنة ١٩٢٤ انضمت إلى الاتحاد جمهوريتا أوزبكستان، وتركمنستان. وكانتا تطالبان بالانفصال عن الدولة الروسية السوفييتية منذ الثورة البلشفية فى إطار المبادىء التى أعلنتها تلك الثورة والتى تؤكد حق القوميات غير الروسية فى تقرير المصير بما فى ذلك حق الانفصال. إلا أن البلاشفة سرعان ما حطموا بالقوة المسلحة كل الحركات الانفصالية فى آسيا الوسطى والقوقاز. وفى يناير ١٩٢٤ تم اصدار دستور اتحاد الجمهوريات الاتحادية الاشتراكية، وتدعمت بالتدريج سلطة الحزب الشيوعى السوفييتى الذى أصبح الحزب السياسى الشرعى الوحيد فى البلاد، والقوة المسيطرة على كافة أجهزة الحكم، حتى إلغاء الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٩١.

فى يناير ١٩٢٤ توفى لينين، ونشب صراع بين قيادات الحزب الشيوعى السوفييتى للسيطرة على الحزب وبالذات بين جوزيف ستالين، وليون تروتسكى. فكان تروتسكى

يطالب بشن الثورة العالمية نظرا لاستحالة التعايش بين النظامين الرأسمالى والإشتراكى، بينما كان ستالين يطالب بالتركيز على بناء الدولة السوفييتية فى إطار مفهوم "الاشتراكية فى بلد واحد Socialism in one Country". وقد انتهى هذا الصراع بتصفية تروتسكى وانصاره وطردهم من الحزب عام ١٩٢٧، وتوطيد سلطة ستالين التى امتدت منذ ذلك التاريخ حتى وفاته سنة ١٩٥٣.

أما فى ألمانيا فقد ظهرت البوادر الأولى لانتصار الحركة الإشتراكية الوطنية المعروفة باسم الحركة النازية. وكانت ألمانيا قد تحولت إلى النظام الجمهورى فى نوفمبر سنة ١٩١٨. وفى سنة ١٩١٩ تم انتخاب جمعية تأسيسية من مختلف الأحزاب الألمانية لتضع دستورا لألمانيا، واجتمعت هذه الجمعية فى فيمار. وأصدرت دستورا أرسى أسس ما عرف باسم "جمهورية فيمار Weimer Republic". وقد أقر دستور جمهورية فيمار نظام التمثيل النسبى كنظام انتخابى، مما أدى إلى تكوين حكومات ائتلافية. ومن ثم اتسمت تلك الجمهورية بعدم الإستقرار السياسى. كما واجهت محاولات انقلابية من العناصر التى حاولت محاكاة الثورة البلشفية، ومن العناصر اليمينية التى لم تكن راضية عن إعلان الجمهورية. وقد استطاعت العناصر اليمينية أن تسقط جمهورية فيمار مؤقتا عام ١٩٢٠. أضف إلى ذلك أن الشعب الألمانى اتهم زعماء الجمهورية بالتخاذل حين وقعوا إتفاقية الهدنة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨، وحين وقعوا معاهدة فرساى فى ٢٨ يونيو ١٩١٩ التى اعتبرها وصمة عار فى جبين جمهورية فيمار. كما أن الأزمة الإقتصادية التى شهدتها ألمانيا بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٥ ضاعفت من حالة عدم الإستقرار السياسى. ذلك لأن عجز الحكومات الألمانية عن التعامل مع الأزمات، كان يؤدى إلى تغير الحكومات فى فترات زمنية وجيزة. وقد وفر عدم الإستقرار السياسى لجمهورية فيمار المناخ المناسب لانتصار الحركة النازية سنة ١٩٣٣. ذلك أن عدم الاستقرار السياسى أدى إلى فقدان الألمان الثقة بالنظام البرلمانى وزاد تطلعهم إلى حكومة قوية مستقرة. وقد قدمت النازية الإجابة على هذا المطلب. ضف إلى ذلك أن المهانة التى شعر بها الألمان نتيجة إجبارهم على توقيع معاهدة فرساى جعلتهم يتطلعون إلى حكومة قوية، مهما كان إتجاهها السياسى، تستطيع أن تسقط عنهم عار توقيع تلك المعاهدة(٥).

وقد تمركزت حركة المقاومة الألمانية لإتفاقية فرساى فى إقليم بافاريا، وعاصمته ميونيخ حيث نشأت الحركة النازية. فقد تألف فى هذا الإقليم الحزب العمالى الألمانى فى سبتمبر ١٩١٩ وتحول فى مارس ١٩٢٠ إلى "الحزب الاشتراكى الوطنى العمالى الألمانى" الذى سرعان ما وقع تحت زعامة أدولف هتلر. وكانت مبادىء هذا الحزب فى

ميدان السياسة الخارجية تدور حول توحيد جميع الألمان فى "ألمانيا الكبرى" وتشمل الأقاليم الناطقة بالألمانية بما فى ذلك النمسا والسوديت، والغاء معاهدتى فرساى وسان جرمان . وقد ساند الجيش الألمانى الحركة الهتلرية بطريقة مستترة، ولكن عندما احتلت فرنسا إقليم الرور فى يناير عام ١٩٢٣ وأصدرت الحكومة الألمانية أوامرها إلى عمال المنطقة بالامتناع عن العمل، ازدادت قوة الحركة الإشتراكية الوطنية، التى عرفت بالحركة النازية، وسعت إلى تكوين حكومة وطنية مؤقتة فى بافاريا. وإزاء ذلك اضطر الجيش الألمانى إلى التدخل لقمع الحركة النازية وتم اعتقال هتلر وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات فى نوفمبر ١٩٢٣ ألف خلالها كتابة المشهور كفاحي الذى وضع أسس الفلسفة النازية.

ترجع أهمية انتصار الحركات الشمولية فى القارة الأوروبية إلى أنه قد أدى إلى تعارض جذرى بين التوجهات السياسية للدول الكبرى. فكان هناك تعارض بين التوجهات السياسية للنظم الديمقراطية فى بريطانيا والولايات المتحدة وبين النظم الشمولية فى الاتحاد السوفييتى وإيطاليا، وألمانيا. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كان هناك تعارض بين النظم الشمولية مع بعضها البعض وبالذات بين الاتحاد السوفييتى وبين ألمانيا تحت الحكم النازى. فقد اعتبرت الحركة النازية أن الأيديولوجية الماركسية السوفيتية عدوها الأيديولوجى الرئيس. كذلك فالحركات الشمولية أعطت للنزعات الانتقامية الألمانية، ولنزعة العظمة الإيطالية بعدا أيديولوجيا أسهم إلى حد كبير فى زيادة حدة الصراع الدولى .

أدى تفاعل العوامل الثلاث المتمثلة فى الأزمة الإقتصادية، واختلال التوازن الدولى، وصعود النظم الشمولية إلى تعارض جوهرى بين مصالح وسياسات الدول الكبرى، بما فى ذلك الدول التى خرجت منتصرة من الحرب، وسنرى كيف تبلور هذا التعارض بخصوص القضية الألمانية ، وقضية دخول الاتحاد السوفييتى حلبة السياسة الدولية وغيرهما من القضايا .

خامساً : تعاظم تأثير الحركات القومية

ازداد تأثير الحركات القومية على السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى بشكل قوى لعدة أسباب :

١- **تدهور القوة الأوروبية :** أدت الحرب العالمية الأولى إلى اضعاف القوة العسكرية للدول الإستعمارية الأوروبية، وإلى تدمير جزء كبير من المجهود الإقتصادى

لتلك الدول. كما أنها أدت إلى فقدان أوروبا أسواقها الخارجية فى أمريكا اللاتينية لصالح الولايات المتحدة، وفى شرقى آسيا وجنوب شرقى آسيا لصالح اليابان. وقد أدى ذلك إلى اضعاف مقدرة الدول الأوروبية على ضبط الحركات القومية فى أفريقيا، وآسيا، وأوروبا فقد تمكنت الحركة القومية التركية من تحدى الإحتلال البريطانى، والفرنسى لاستانبول وأن تنهى هذا الإحتلال. كذلك فقد عجزت الدول الأوروبية عن ضبط الحركات القومية التى اندلعت فى شرقى أوروبا وبالذات فى بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، ودول البلطيق.

٢- **التناقضات الأوروبية :** ويقصد بذلك أن مصالح الدول الأوروبية كانت متعارضة إلى الحد الذى سمح للحركات القومية بهامش من المناورة بين الدول الإستعمارية. فأحد أسباب انتصار الحركة الوطنية التركية هو تناقض المصالح البريطانية والفرنسية. فبينما كانت فرنسا تتعاطف مع الحركة القومية التركية بزعامة أتاتورك، فإن بريطانيا كانت تؤيد اليونان. كما أن فارس نجحت فى حماية إستقلالها الوطنى بفضل التعارض الجذرى بين المصالح البريطانية والروسية.

٣- **سقوط الإمبراطوريتين النمساوية - المجرية والعثمانية :** فقد كان سقوطهما انتصاراً لمبدأ القوميات فى أوروبا والمشرق العربى، مما شجع الشعوب الخاضعة لهاتين الإمبراطوريتين على المطالبة بالإستقلال، وقد انعكس ذلك على الشعوب الأخرى التى وجدت فى انتصار مبدأ القوميات فرصة للمطالبة بالإستقلال.

٤- **دور الدول الغربية فى انبعاث الحركات القومية :** من المفارقات التاريخية أن الأساليب التى استعملها الإستعمار الغربى فى آسيا وأفريقيا قد مهدت الطريق لظهور الحركات المعادية للإستعمار. فعندما أراد الإستعمار أن يستعين بفئة من السكان المحليين كموظفين فى جهازه الإدارى، عمد إلى نشر التعليم. ومن ثم ظهرت فئة متقفة كانت هى نواة قيادة الحركات القومية. كذلك، فإن النشاط الإقتصادى الاستعمارى أدى إلى تحول كثير من المستعمرات من حالة الإقتصاد الطبيعى القائم على الاكتفاء الذاتى إلى حالة الإقتصاد التبادلى القائم على تداول النقد والتجارة. وقد أدى ذلك إلى ظهور نواة لطبقة برجوازية، ونواة لطبقة عمالية، وإلى اضعاف الولاءات القبلية، وخلق نمط جديد من الترابط القومى. فإذا أضفنا إلى ذلك شعور فئة المتقفين بحرمانها من الوظائف العليا، وشعور البرجوازية والطبقة العاملة بثقل المنافسة الإستعمارية، فإننا يمكن أن نتفهم الأسباب التى أدت إلى نشوء الحركة القومية. وقد ضاعف من هذه العملية الدور الذى لعبته البعثات التبشيرية. فقد قامت تلك البعثات بنشر اللغات الأوروبية والقيم المسيحية التى تتحدث عن المساواة بين الجميع.

وقد ازداد الدور الذى لعبته الدول الاستعمارية الغربية فى الاسهام فى بلورة الحركة القومية فى آسيا وأفريقيا ، بعد الحرب العالمية الأولى ، وذلك على المستوى المباشر والمستوى غير المباشر. فعلى المستوى المباشر، رأينا أن بريطانيا وفرنسا قد شجعتا الحركات القومية العربية أثناء الحرب العالمية الأولى كوسيلة لاضعاف الدولة العثمانية. كذلك فقد أكد برنامج النقاط الأربعة عشرة للرئيس ويلسون على حق الشعوب فى تقرير المصير. صحيح أن الرئيس ويلسون كان يضع قيودا على تطبيق هذا المبدأ أهمها الموازنة بين مصالح الدول الإستعمارية وبين حقوق الشعوب ، والتمهيد التدريجى لكى تحكم الشعوب نفسها بنفسها. ولكن الشعوب الأفريقية الآسيوية ركزت على حق تقرير المصير وجعلته محور مطالبها فى مؤتمرات الصلح. وقد لعب برنامج ويلسون دوراً كبيراً فى الهاب المشاعر القومية لدى كثير من الشعوب الآسيوية والأفريقية. كذلك فقد لعبت الثورة البلشفية دوراً كبيراً فى تشجيع الحركات القومية، وفضح التواطؤ الإستعمارى ضد الشعوب الأفريقية والآسيوية. فقد نشرت الثورة البلشفية الإتفاقات الاستعمارية السرية، وأعلنت عدم التزامها بتلك الإتفاقات، كما شجعت الدول الأفريقية – الآسيوية على الثورة ضد الاستعمار الأوروبى ، وعقدت مؤتمر باكو للشعوب الشرقية عام ١٩٢٠ لتشجيع الشعوب الشرقية على الثورة ضد الإستعمار الأوروبى. كذلك فقد لعبت الحكومة السوفييتية دوراً فى تحجيم الهيمنة الإستعمارية الأوروبية على فارس ، وأفغانستان عن طريق مد يد المساعدة إلى هاتين الدولتين مما حد من النفوذ البريطانى فيهما. وعلى المستوى غير المباشر جندت الدول الإستعمارية سكان المستعمرات فى الحرب. فقد جندت بريطانيا ٦٨٣ ألف جندى هندى، وجندت فرنسا ٦٩٠ ألف جندى من المستعمرات الفرنسية. وقد اتصل المجندون بزملائهم الأوروبيين فى الحرب، وبالحركات العمالية الأوروبية، وعادوا إلى بلادهم بأفكار تحررية جديدة. وقد أدى ذلك كله إلى تعاظم تأثير الحركات القومية بعد الحرب العالمية الأولى ، وإلى ظهور دول جديدة فى أفريقيا وآسيا فى فترة ما بعد الحرب.

خلاصة

دشنت حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى تحول السياسة الدولية من كونها سياسة أوروبية كما كان عليه الحال فى القرن التاسع عشر لكى تصبح سياسة عالمية. فقد فقدت أوروبا دورها المركزى فى السياسة الدولية، وصعدت قوى جديدة. بيد أن التفاعلات الأوروبية ظلت تشكل بعدا مهما فى السياسة الدولية بدليل أن الحرب العالمية الثانية نشبت فى أوروبا ومن خلال قوى أوروبية، حتى جاءت الحرب العالمية الثانية وأجهزت على

الدور الأوروبى. من ناحية أخرى، فقد صعدت أهمية البعد الإقتصادى فى السياسة الدولية نتيجة الأزمات الإقتصادية الناشئة عن الحرب العالمية الأولى. وقد ظلت أهمية هذا العامل تتزايد حتى أصبح يمثل بعدا مهما فى تطور السياسة الدولية.

ومن ناحية أخرى، فقد اختل التوازن الدولى الثنائى الذى ميز السياسة الدولية قبل الحرب، وكان هذا الاختلال لصالح فرنسا فى أوروبا، واليابان فى شرقى آسيا، مما كان له أثره على السياسة الدولية بعد الحرب. واتسمت السياسة الدولية بصفة فريدة، وهى ظهور النظم والحركات الشمولية لأول مرة. فلم تعرف السياسة الدولية طوال تاريخها الشمولية التى ظهرت بعد الحرب. ولذلك، فإنه مع تصاعد العامل الإقتصادى، زادت أهمية العامل الأيديولوجى أيضا فى السياسة الدولية. وأخيرا بدأ انحسار الظاهرة الاستعمارية لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى، فقد شهدت تلك الفترة المد القومى فى آسيا وأفريقيا وظهور دول جديدة وحركات قومية فى القارتين. ورغم قصر الفترة الزمنية المحصورة بين الحربين العالميتين فأنها كانت فترة ثرية بالأحداث الكبرى. ولذلك، فأننا سنقسمها إلى ثلاث فترات، وهى السنوات العشر التالية للحرب والممتدة حتى اندلاع الأزمة الإقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩، وفترة الأزمة ذاتها حتى سنة ١٩٣٣، ثم الفترة التكوينية التى سبقت نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩.

هوامش الفصل الثامن

(١) بيير رنوفان، ترجمة نور الدين حاطوم، **تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٤٨**، (دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٩)، ص ١٤٨.

(٢) وفي ذلك يقول ج. هـ. كول "لم يكن الألمان هم الذين يسددون التعويضات، وانما تسددها الإستثمارات الأمريكية "ج. هـ. كول، ترجمة عبد الحميد الاسلامبولي، **الاشتراكية والفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين**، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤)، ص ٤٦.

(٣) Alec Nove, **Economic History of the USSR,** (New York: Penguin Book, 1969), pp.46-82.

(٤) John Lawrence, **A History of Russia,** (New York: A Mentor Book, 1989), pp.253-259.

(٥) بيير رنوفان، المرجع السابق، ص ١٧٤-١٧٨.

الفصل التاسع

السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى

(١٩١٩ - ١٩٢٩)

مقـــدمـة

يتناول هذا الفصل تطور السياسة الدولية خلال الفترة الممتدة مـــن نهايـــة الحـــرب العالمية الأولى وحتى اندلاع الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى سنة ١٩٢٩ ، وخلال تلـك الفترة ظهرت دول جديدة فى آسيا وأفريقيا وتصاعدت الحركات القومية فـــى القـــارتين . ونشأ نظام جديد للاستقطاب الدولى قادته فرنسا وإيطاليا ، كما ظهرت عصبة الأمم وقدمت مشروعات لبناء نظام الأمن الجماعى العالمى داخل وخارج العصبة، كذلك حدثت تحولات مهمة فى ادوار ألمانيا ، والولايات المتحدة، واليابان والصيـــن فـــى السياســـة الدوليـــة . سنتناول هذه التطورات الثمان فى هذا الفصل على التوالى .

المبحث الأول

الدول الجديدة والعامل الإفريقى - الآسيوى فى السياسة الدولية

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى نشوء وتعاظم الحركات الوطنية والقومية فى العديد من البلاد الآسيوية والأفريقية، مما أدى إلى اهتزاز قبضة الدول الإستعمارية على تلك البلاد، وظهور دول جديدة لعبت دورا محدودا فى السياسة الدولية. وفى بعض الحالات لم يقدر لهذه الحركات أن تثمر عن نشوء دول جديدة إلا فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك شهدت حواراً عاماً فى العالم الإسلامى حول قضية الخلافة الإسلامية سنعرض له بايجاز.

المطلب الأول

الدول الجديدة

استقلت خلال هذه الفترة مجموعة من الدول ، تقع كلها فى أفريقيا وآسيا ماعدا ايرلندا . ولا يمكن القول أن تلك الدول كانت دول "جديدة" ، بمعنى أنها لم تكن قائمة من قبل ، ولكننا نقصد أن التكوين السياسى الجديد لتلك الدول كان يختلف عما سبقه وخصوصا فى علاقاتها بالدول الكبرى .

١ - اليمن

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، كان الوضع الدولى لليمن محكوما بإتفاقية أكتوبر عام ١٩١١ الموقعة بين الدولة العثمانية والامام يحيى بن محمد بن يحيى. بموجب هذه الإتفاقية كانت الدولة العثمانية تعترف بالامام يحيى كزعيم للطائفة الزيدية. واقتصرت هيمنة الدولة العثمانية على المناطق الساحلية والجنوبية ذات الأغلبية السنية. وقد تعاطف الامام يحيى مع الدولة العثمانية بعد نشوب الحرب العالمية الأولى. ولكن نظرا لعدم حدوث عمليات عسكرية فى اليمن، فإن الوضع الدولى لليمن لم يتأثر. وقد أسفرت الحرب عن خروج القوات العثمانية من اليمن، وتسليم السلطة إلى الامام يحيى الذى مالبث أن مد سلطته إلى المناطق السنية. وفى عام ١٩٢٦ قام بضم الحديدة، والسهل الساحلى إلى اليمن

بعد وفاة أمير عسير. وقد سعى الامام يحيى إلى الحصول على اعتراف دولى بدولته. فعقد إتفاقية صداقة وتجارة مع الاتحاد السوفييتى فى نوفمبر عام ١٩٢٨، وإتفاقية صداقة وتعاون مع بريطانيا عام ١٩٣٤، وبموجبها اعترفت بريطانيا باستقلال اليمن مع إعتراف الأخيرة بالوضع الراهن للحدود اليمنية مع محمية عدن. وفى السنة ذاتها وقع إتفاق الطائف مع السعودية، وهو الإتفاق الذى عين الحدود اليمنية السعودية بعد صراع مسلح أدى إلى دخول القوات السعودية بقيادة الأمير فيصل بن عبد العزيز إلى الحديدة.

٢ـ أفغانستان

كانت أفغانستان تعتبر، طبقا للوفاق الروسى - البريطانى عام ١٩٠٧، منطقة نفوذ بريطانية. وقد أدى هذا الإتفاق إلى بعث الروح الوطنية المعادية لبريطانيا فى أفغانستان. وظهرت إتجاهات قوية للتحالف مع الدولة العثمانية ضد بريطانيا. بيد أن الأمير حبيب الله، أمير أفغانستان، لم يدخل الحرب بسبب تردد ألمانيا فى الارتباط بأفغانستان، مما أعطاه فرصة لكى يطالب بريطانيا بعد انتهاء الحرب باستقلال بلاده. وفى ٨ أغسطس عام ١٩١٩ وقعت بريطانيا مع حكومة أمان الله خان إتفاقية روالبندى، وبموجبها اعترفت بريطانيا بأن أفغانستان دولة حرة مستقلة فى شؤونها الخارجية. كانت بريطانيا تأمل من توقيع هذا الإتفاق إبعاد الحكومة الأفغانية عن روسيا السوفييتية. لكن حكومة أمان الله خان انتهجت سياسة متوازنة بين روسيا السوفييتية وبريطانيا ووقعت معاهدتين عام ١٩٢١ مع كل منهما تم بموجبهما إقامة علاقات دبلوماسية مع الدولتين. وقد سارت أفغانستان فى طريق التحديث. وبدأت تعتمد على الخبرة السوفييتية لتحقيق ذلك ووقعت ميثاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٢٧. ولكن أمان الله خان عزل من الحكم عام ١٩٢٩ بانقلاب مدعوم من بريطانيا. وقد أوقف الحكام الجدد علاقات أفغانستان المتنامية مع الاتحاد السوفييتى ولكنهم لم يتجهوا إلى التقارب مع بريطانيا(١).

٣ـ مصر

كان مركز مصر الدولى قبل الحرب العالمية الأولى تحدده معاهدة لندن المبرمة عام ١٨٤٠، والتى تضمنت اعتراف الدول الكبرى باستقلال مصر فى إطار السيادة العثمانية وضمان عرش مصر لأسرة محمد على. وفى عام ١٨٨٢ احتلت بريطانيا مصر وأضحى المعتمد البريطانى هو الحاكم الحقيقى للبلاد، رغم استمرار حكم أسرة محمد على، ورغم استمرار تبعية مصر الإسمية للدولة العثمانية. وعندما اندلعت الحرب

العالمية الأولى أصدرت الحكومة المصرية قرارا يقضى بمعاملة ألمانيا، والنمسا والمجر معاملة الدول المعادية. وفى نوفمبر عام ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الأحكام العرفية فى مصر وشرعت فى جمع العمال والفلاحين بالاكراه لخدمة المجهود الحربى البريطانى. وفى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر منهية بذلك السيادة العثمانية على البلاد من الناحية القانونية الدولية، وعين حسين كامل سلطانا على مصر. وقد أدت الممارسات البريطانية أثناء الحرب، وتدهور الأحوال الإقتصادية بعد الحرب، وانتشار أفكار ويلسون حول تقرير المصير، إلى بلورة حركة سياسية تطالب بجلاء القوات البريطانية، وتكوين هيئة سياسية باسم "الوفد المصرى" (إشارة إلى أنها وفد يمثل مصر)، برئاسة سعد زغلول، وكيل الجمعية التشريعية فى ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨، أى بعد الهدنة الألمانية بيومين. وقد طلب الوفد السفر إلى بريطانيا للمطالبة بالإستقلال. ولكن سلطات الاحتلال اعتقلت أعضاء الوفد فى ٩ مارس عام ١٩١٩ ونفتهم إلى مالطا. وقد أدى ذلك إلى اندلاع ثورة وطنية عمت البلاد. واضطرت بريطانيا إلى الافراج عن أعضاء الوفد الذين سافروا إلى باريس لعرض قضيتهم على مؤتمر الصلح فى فرساى. ولكن المؤتمر أقر الحماية البريطانية على مصر فى معاهدة فرساى، والتى نصت فى المواد من ١٤٧ حتى ١٥٤ على اعتراف ألمانيا بالحماية البريطانية على مصر. وتم ذلك بموافقة صريحة من وزير خارجية الولايات المتحدة الذى أبلغ اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا "أنه ليس لدى الرئيس ويلسون اعتراض على الحماية البريطانية على مصر طالما أن ذلك مفيد فى وقف سفك الدماء فى البلاد"، رغم ما فى ذلك من مخالفة للنقاط الأربعة عشر التى سبق أن أعلنها ديلسون[٢]. وفى ديسمبر عام ١٩٢١ أعادت بريطانيا اعتقال سعد زغلول ونفته إلى جزيرة سيشل، مما أدى إلى تجدد الاحتجاج الوطنى فى شكل مقاطعة عامة للوجود البريطانى فى مصر. وإزاء ذلك أفرجت بريطانيا عن زعيم الوفد وأصدرت فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تصريحا أعلنت بموجبه أن الحماية البريطانية على مصر قد انتهت، وأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع تحفظات أربعة تتعلق بتأمين المواصلات البريطانية فى مصر، والدفاع عن مصر، وحماية المصالح الأجنبية، والأقليات فى مصر، والسودان. وفى ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان فؤاد استقلال مصر متخذا لقب ملك مصر. وفى ١٦ أبريل ١٩٢٣ أصبحت مصر ملكية برلمانية دستورية بموجب الدستور الذى صدر فى ذلك اليوم. وشرعت الحكومات المصرية المتعاقبة، فى الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا لاستكمال استقلال مصر. وهى المفاوضات التى أسفرت عن توقيع معاهدة ١٩٣٦ والتى بموجبها اقتصر وجود القوات البريطانية فى مصر على قاعدة قناة السويس[٣].

٤- تركيـــا

كانت الحركة القومية الطورانية (التركية) قد نمت فى الدولة العثمانية منـــذ الربـــع الأخير من القرن التاسع عشر فى إطار حركة "الاتحاد والترقى" وحركة "تركيا الفتاة" كرد فعل للهزائم التى لحقت بتلك الدولة. وقد نجح التيار القومى التركى فـــى الوصـــول إلـــى السلطة فى عام ١٩٠٨ والإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثانى فى العـــام التـــالى، وتولـــى السلطان محمد رشاد السلطنة العثمانية، وإن كانت سلطاته قد أصبحت رمزية.

رغم أن حكومة الاتحاد والترقى هى المسئولة عن دخول الدولة العثمانيـــة الحـــرب العالمية الأولى، وهزيمتها فى تلك الحرب، إلا أن السلطان محمد وحيـــد الديـــن (خليفـــة السلطان محمد رشاد) قد تحمل تلك المسئولية بتوقيعه إتفاقية سيفر عام ١٩٢٠.

وقد احتج الوطنيون الأتراك على تلك المعاهدة نظرا للمزايا التى أعطتها لليونان فـــى منطقة أزمير، ولإيطاليا فى جنوب الأناضول، ولفرنسا فى قيليقيا، وللحلفاء فى اســـتانبول. ومن ثم أعاد مصطفى كمال أتاتورك تكوين القوات التركية فى شرقى الأناضول فى إطـــار ما أسماه "اتحاد الدفاع عن حقوق الأمة". ونقل حركة النشاط السياسى التركى إلى مدينـــة أنقره بدلا من استانبول، التى كانت واقعة فى قبضة الحلفاء. وفى أبريل ١٩٢١ تم إنشـــاء "الجمعية الوطنية الكبرى" فى أنقره مستقلة عن نفوذ السلطان العثمانى محمد وحيد الديـــن فى استانبول، وبرئاسة مصطفى كمال. وقد لجأت السلطة التركية الجديدة إلـــى الضغـــط العسكرى على قوات الاحتلال، مما اضطر فرنسا إلى التنازل عن قيليقيا، باستثناء لـــواء الاسكندرونه. واضطرت إيطاليا إلى التخلى عن إقليم أضاليا. وقام الجيش التركى بـــاحتلال أزمير عام ١٩٢٢، وزحف نحو الدردنيل حيث فضلت فرنسا، وبريطانيا الانسحاب مـــن استانبول على مقاومة القوات التركية. وتم توقيع إتفاقية هدنة عرفت باسم إتفاقية مواادنيـــا فى أكتوبر ١٩٢٢. وإتفق مصطفى كمال مع بريطانيا، وفرنسا على عقد مؤتمر فى لوزان لإعادة النظر فى إتفاقية سيفر. وقد أصر الحلفاء على ضرورة تمثيل السلطان العثمانى فى مؤتمر لوزان. وإزاء ذلك الاصرار أعلنت الجمعية الوطنية، بناء على اقتراح مصطفـــى كمال، إلغاء منصب السلطنة العثمانية فى ١ نوفمبر عام ١٩٢٢ وذلك اعتبـــارا مـــن ١٦ مارس ١٩٢٣. مع الابقاء على منصب الخلافة واضطر السلطان محمد وحيد الدين إلـــى الهرب من استانبول وعين عبد المجيد خليفة للمسلمين(٤).

وفى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ تم توقيع إتفاقية لوزان بين تركيا والحلفاء. وقد نصت الإتفاقية على استعادة سيادة تركيا على شبه جزيرة الأناضول، وعلى استانبول، ومنطقـــة أدرنـــه

وعلى جزر بحر أيجه الواقعة فى مدخل الدردنيل. كذلك ألغت الإتفاقية نظام الإمتيازات وتضمنت ميثاقا سمى "ميثاق المضايق". بموجب هذا الميثاق اعترفت الحكومة التركية بمبدأ حرية المرور فى المضائق مع احتفاظها بحق منع مرور سفن الدول التى تكون تركيا فى حالة حرب معها.

كيف يمكن أن نفسر نجاح الحركة القومية التركية فى اسقاط إتفاقية سيفر؟ هناك عدة عوامل مهمة هى: أولا : الانقسام بين بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا حول كيفية التعامل مع الحركة القومية التركية. فقد رفضت فرنسا، وإيطاليا الدخول فى الحرب مع القوات التركية خاصة أن إتفاقية سيفر لم تعط الدولتين سوى مكاسب ثانوية بالقياس إلى المكاسب البريطانية. ثانيا : انشغال بريطانيا فى مواجهة حركات التحرر الوطنى فى مستعمراتها. ثالثا : التأكيد الدبلوماسى الذى أعطته روسيا السوفييتية إلى مصطفى كمال بموجب الإتفاق المعقود بينهما فى ١٦ مارس ١٩٢١. والذى بموجبه تنازل مصطفى كمال لروسيا السوفييتية عن باطوم. وقد دعم التأييد السوفييتى من موقف القوات التركية إزاء الحلفاء. رابعا : كان مصطفى كمال قد اتبع تكتيكا ذكيا. فقد طبع حركته القومية فى البداية بطابع إسلامى أساسه السعى لحماية الخلافة الإسلامية من التدخل الأوروبى. فقد ألغى سياسة التتريك التى كان يتبعها الاتحاد والترقى، واستقطب مسلمى الهند، وأفغانستان إلى جانبه. بيد أنه بعد أن وطد نفوذه بعد عقد إتفاقية لوزان تحول إلى اعلان أهدافه الحقيقية وهى تحويل تركيا إلى دولة تركية خالصة ذات طابع قومى علمانى غربى. ففى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ قررت الجمعية الوطنية اعلان الجمهورية. وبذلك تكون الدولة العثمانية قد انتهت رسميا وحلت محلها دولة جديدة هى تركيا.

وفى ٣ مارس سنة ١٩٢٤ قررت الجمعية الوطنية إلغاء الخلافة الإسلامية وطرد كافة آل عثمان. ورغم أن الدستور التركى الصادر فى ٢٠ أبريل ١٩٢٤ قد نص على أن الإسلام دين الدولة إلا أن هذا النص قد ألغى عام ١٩٢٨. وبدأ مصطفى كمال حملة لعلمنة وتغريب تركيا. فقد تم إلغاء المدارس الإسلامية الدينية والمحاكم الشرعية الإسلامية، وتم اقتباس القوانين المدنية والجنائية الغربية. والغى تطبيق الشريعة الإسلامية. وبذلك نشأت على أنقاض الدولة العثمانية دولة تركية ذات طابع علمانى غربى.[٥]

٥ ـ مملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها : (المملكة العربية السعودية)

فى أوائل القرن العشرين كانت الحجاز تابعة للدولة العثمانية، ويحكمها الأشراف الهاشميون. كما كانت نجد أيضا تابعة للدولة العثمانية، وكانت تحت حكم آل رشيد

(ويشرف عليها الحاكم العثمانى للبصرة). وقد بدأت عملية تأسيس دولة موحدة فى شبه الجزيرة العربية حينما قام عبد العزيز آل سعود بتأسيس دولة سعودية فى نجد عام ١٩٠٢. وقد تدخلت الدولة العثمانية لحماية مركزها فى نجد وتم توقيع إتفاقية عنيزة التى بموجبها عينت الدولة العثمانية عبد العزيز ابن سعود حاكما على نجد. وقد انتهز عبد العزيز فرصة انشغال بالحرب العثمانية – الإيطالية عام ١٩١١، والحرب البلقانية الأولى عام ١٩١٢، وقام بضم الاحساء إلى نجد فى أبريل عام ١٩١٣. ولم تجد الدولة العثمانية بدا من إقرار تعيينه واليا على نجد ومتصرفا للاحساء فى مايو عام ١٩١٤. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى اتخذ عبد العزيز موقف الحياد بين بريطانيا، والدولة العثمانية، وفى ديسمبر عام ١٩١٥ وقع معاهدة مع بريطانيا تسمى معاهدة العقير اعترفت بريطانيا بموجبها بأن نجد والاحساء والقطيف وجبيل وتوابعها تابعة لعبد العزيز مع تعهد الأخير بألا يسلم ولا يبيع ولا يرهن ولا يؤجر الأقطار المذكورة، ولا قسما منها، ولا يتنازل عنها، أو يمنح إمتيازا ضمن هذه الأقطار لدولة أجنبية بدون رضى الحكومة البريطانية.

ابتداء من أواخر الحرب العالمية الأولى بدأت العلاقات تتوتر بين سلطنة نجد من ناحية والحجاز من ناحية أخرى وكانت تحت زعامة الشريف حسين، والذى كان يقود الثورة العربية ضد الدولة العثمانية، واستطاعت القوات النجدية المنتظمة فى إطار حركة الأخوان أن تلحق بالقوات الحجازية هزيمة كبرى فى موقعة تربة فى مايو عام ١٩١٩. وفى أعقاب ذلك قام السلطان عبد العزيز بضم إمارة عسير عام ١٩٢٠، وإمارة حائل عام ١٩٢١، وانضمت إمارة الجوف بعد ذلك بفترة وجيزة. بيد أن العلاقات ما لبثت أن توترت مرة أخرى بين نجد والحجاز. وكان أحد أسباب هذا التوتر منع الشريف حسين سكان نجد من الحج وإعلان نفسه خليفة للمسلمين فى مارس عام ١٩٢٤،. وإزاء ذلك قرر السلطان عبد العزيز ال سعود، ضم الحجاز إلى سلطنته. فسير حملة عسكرية على الحجاز. وفى ديسمبر عام ١٩٢٥ سلم الملك على بن الشريف حسين للسلطان عبد العزيز وغادر جدة متوجها إلى العراق. وفى يناير عام ١٩٢٦ نودى. بالسلطان عبد العزيز حاكما على الحجاز وأصبح يلقب بملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها. وفى أعقاب ذلك دخلت المملكة الجديدة فى علاقات مختلفة مع القوى الكبرى فى ذلك الوقت. ففى فبراير عام ١٩٢٦ اعترف الاتحاد السوفييتى بالمملكة الجديدة. وفى مايو عام ١٩٢٧ وقعت معاهدة جدة بين مملكة الحجاز وبريطانيا وبموجب تلك المعاهدة اعترفت بريطانيا باستقلال المملكة مقابل اعتراف الأخيرة بالحقوق البريطانية فى الخليج. وتلت ذلك معاهدات

اعتراف مماثلة مع ألمانيا وتركيا وإيطاليا وفرنسا. وفى ١٨ سبتمبر عـــام ١٩٣٢ أصبــح اسم المملكة العربية السعودية، هو الاسم الرسمي للدولة الجديـــدة. والواقــع أن المملكــة الجديدة التى تأسست فى شبه الجزيرة العربية عام ١٩٢٦ لم تنشأ على أساس قومى، كمـــا هو الحال فى تركيا وفارس. فقد حرص عبد العزيز على أن يكون الإتجاه الإسلامى هـــو أساس شرعية الدولة الجديدة(٦).

٦ـ فـارس (إيـــران)

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى أعلنت الحكومة الفارسية القاجارية برئاسة الشـاه أحمد حيادها فى الحرب. بيد أن القوى المتحاربة لم تحـــترم الحيـــاد الفارســـى. فـــالدول المركزية أعلنت أنها لن تحترم حياد فارس طالما أن القوات الروسية تتمركز شمال البلاد. ومن ثم دخلت القوات العثمانية إلى منطقة اذربيجان الفارسية فى إطار هجوم عـــام علـــى القوات الروسية. وفى عام ١٩١٥ اتفقت روسيا، وبريطانيا على إضافة المنطقة المحـــايدة، طبقا لإتفاق عام ١٩٠٧ إلى منطقة النفوذ البريطانى. وحينما انسحبت القوات الســـوفييتية من شمال فارس عقب انتصار الثورة البلشفية، وقيام روسيا السوفييتية بالغاء إتفاقية الوفاق الروسى البريطانى عام ١٩٠٧، احتلت القوات البريطانية الجزء المخصـــــص لروســـيا، وذلك لتحمى الوجود البريطانى فى الهند.

وعندما انتهت الحرب أرسلت فارس وفدا إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بعودة فـــارس إلى حدود ما قبل معاهدة تركمانجاى سنة ١٨٢٨ لتشمل شمال اذربيجان مع مدينة بـــاكو، وأرمينيا الغربية مع مدينة يريفان، وإقليم قرة باخ، وقسم من داغســـتان. وقـــد نجحـــت بريطانيا فى اقناع مؤتمر الصلح بإهمال المطالب الفارسية. وكانت المعاهدة المشار إليـــها قد وقعها الشاه مع روسيا وتنازل لها بموجبها عن تلك المناطق بعد هجوم روســـى علـــى فارس.كذلك حاولت بريطانيا أن تدعم وجودها فى فارس عن طريق إتفاقية مع الحكومـــة الفارسية عام ١٩١٩ تلزم الأخيرة بالاستعانة بالخبرة البريطانية لبناء الجيـــش الفارســـى، وتحسين مالية الدولة. بيد أن المجلس (البرلمان) لم يصدق على الإتفاقية، كما عارضتـــها الحكومتان السوفييتية والأمريكية. وقد أدى الاحتجاج الشعبى على المعاهدة إلى تصـــاعد الحركة الوطنية.

وفى تلك الأثناء تحالف أحد الضباط الفرس، ويسمى رضا خان، مع الزعيم الدينـــى ضياء الدين طباطبائى، وتم تنظيم حركة تمرد عسكرية أدت إلى اجبار الشـــاه القاجـــارى

على تعيين رضا خان قائدا عاما على القوات المسلحة ووزيرا للحربية فيما بعد، وطباطبائى رئيسا للوزراء فى ٢١ فبراير ١٩٢١، وذلك بدعم بريطانى. كان أول عمل للحكومة الجديدة هو إلغاء مشروع المعاهدة البريطانية الفارسية، وتم توقيع إتفاقية مع روسيا فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ تعهدت بموجبها الأخيرة بسحب قواتها من ميناء انزيلى (وهو الميناء الفارسى على بحر قزوين)، وتنازلت عن الإمتيازات التى كانت روسيا القيصرية قد حصلت عليها فى فارس، وتعهدت بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد مقابل تعهد فارس بألا تصبح أراضيها قاعدة عمليات لدولة أجنبية ضد الدولة السوفييتية. وقد أدى توقيع الإتفاقية إلى تقليص النفوذ البريطانى فى فارس حيث رفضت الحكومة الفارسية الموافقة على الإتفاقية البريطانية الروسية. كذلك قام رضا خان بعزل طباطبائى فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ وانفرد بالسلطة، كما قام بإخماد الحركات الانفصالية الإقليمية التى كانت مندلعة فى فارس مما منحه شعبية كبيرة مكنته من تشكيل أول وزارة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ ومن خلع الشاه أحمد القاجارى فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣. وفى ديسمبر ١٩٢٥ تم تنصيب رضا خان شاها على فارس باسم رضا شاه متخذا لقب بهلوى.

وقد سارت سياسة رضا شاه بهلوى فى عدة إتجاهات تشبه الإتجاهات التى سارت عليها تركيا الكمالية وأهمها بعث القومية الفارسية، وإدخال الحضارة الغربية إلى فارس، والاقلال من تأثير علماء الدين على الحياة الإجتماعية. والأهم من ذلك تأكيد استقلال فارس عن القوى العظمى وتحسين علاقاتها مع الدول المجاورة. واستطاع رضا شاه أن يستثمر التناقض الروسى البريطانى لكى يحتفظ باستقلال بلاده. وفى عام ١٩٢٧ أعلن إلغاء كل المعاهدات القائمة مع الدول الأجنبية والتى لاتقوم على أساس المساواة التامة بين الطرفين المتعاقدين. وفى عام ١٩٣٥ تم تغيير اسم البلاد إلى "إيران".[٧] وقد أنهى حكم رضا بهلوى بعد الغزو البريطانى السوفييتى لإيران فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤١.

٧ـ العراق

احتلت بريطانيا العراق أثناء الحرب العالمية الأولى تحت ستار تحرير العراق من الحكم العثمانى. ولكن بعد أن اتضحت نوايا بريطانيا تجاه العراق، اندلعت ثورة فى النجف فى مارس سنة ١٩١٨، وتم اغتيال الحاكم البريطانى للعراق. وقد امتدت الثورة، إلى باقى أنحاء العراق متأثرة بتكوين الحكومة الفيصلية فى دمشق. ولكن بريطانيا استطاعت أن تخمد هذه الثورة فى نوفمبر سنة ١٩٢٠.

قررت بريطانيا أن تصيب عصفورين بحجر واحد، وذلك بتكوين دولة عربية في العراق تحت الانتداب البريطاني، بزعامة الأمير فيصل بن الشريف حسين. وبذلك ترضى الوطنيين العراقيين، وفي الوقت ذاته ترضى الأمير فيصل، والشريف حسين اللذان قدما خدمات مهمة لبريطانيا أثناء الحرب، وهو ما تم في ٢٣ أغسطس ١٩٢١. وفي عام ١٩٢٩ دعا المندوب السامي البريطاني في العراق، سير جيلبرت كلايتون، الحكومة العراقية إلى إجراء مفاوضات مع حكومته يتفق خلالها على وضع إتفاقية جديدة تنظم علاقات العراق ببريطانيا على أسس جديدة. وانتهت المفاوضات بتوقيع إتفاقية في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ نصت على تحالف الدولتين، وتعهد العراق بالسماح للقوات البريطانية باستعمال أراضية في حالة الحرب. وقد أسفرت المعاهدة عن دخول العراق عصبة الأمم في أكتوبر سنة ١٩٣٢. وهكذا حصل العراق على استقلاله عن بريطانيا.

٨ـ أيرلندا

كانت أيرلندا الدولة غير الأفريقية-الآسيوية الوحيدة التي نالت إستقلالها بعد الحرب العالمية الأولى. فقد خضعت أيرلندا للحكم البريطاني من أوائل القرن الثاني عشر. وقد اتبع الإنجليز سياسة استيطانية في أيرلندا استولوا من خلالها على أراضي النبلاء الأيرلنديين، وقد نشر المستوطنون الإنجليز، مدعومين بالقوة الإنجليزية المسلحة المذهب البروتستانتي في مجتمع تسوده أغلبية كاثوليكية. وتم فرض سلطة الكنيسة الإنجليزية البروتستانتية على أيرلندا. وهنا نلمس بدء العداء البروتستانتي-الكاثوليكي في أيرلندا.

بعد ذلك اتجهت بريطانيا إلى ضم أيرلندا إليها. واستطاع ويليام بت Pitt، رئيس وزراء بريطانيا أن يدفع البرلمان الأيرلندي إلى إصدار قانون الاتحاد Union Act في أول يناير سنة ١٨٠١ متضمناً وحدة بريطانيا وأيرلندا. وقد تركز تاريخ أيرلندا بعد ذلك حول النضال للحصول على الحرية الدينية والانفصال عن بريطانيا، وإستطاع الأيرلنديون الكاثوليك الحصول على حرية ممارسة الشعائر الدينية ودخول البرلمان، ولكنهم فشلوا في إلغاء قانون الاتحاد. وفي سنة ١٩٠٢ أسس آرثر جريفيث تنظيماً تحول فيما بعد إلى منظمة الشين فين Sinn Fein، والتي أصبحت أهم حزب سياسي في أيرلندا يسعى إلى إستقلال البلاد. وفي يناير سنة ١٩١٩ اجتمع ممثلو الشين فين في البرلمان البريطاني في مدينة دبلن، وأعلنوا إستقلال أيرلندا وكونوا حكومة بزعامة دي فاليرا De Valera، وكونوا ميشليات عرفت فيما بعد باسم الحزب الجمهوري الأيرلندي The Irish Republican Army (IRA). وقد رد البرلمان البريطاني على ذلك في ديسمبر سنة

١٩٢٠ بإصدار "قانون حكومة أيرلندا" وبموجبه تم وضع أسس تقسيم أيرلندا. فتم إنشاء برلمان لأيرلندا الشمالية ذات الأغلبية البروتستانتية، وآخر لباقى أيرلندا ذات الأغلبية الكاثوليكية. وقد قبل سكان أيرلندا الشمالية قانون حكومة أيرلندا، ولكن رفضه باقى سكان أيرلندا بزعامة الشين فين، واندلعت أعمال العنف بين الطرفين. وهكذا تم توقيع إتفاقية بين الحكومة البريطانية وممثلى أيرلندا فى ديسمبر سنة ١٩٢١ تم بموجبها إعطاء المقاطعات ذات الأغلبية الكاثوليكية الإستقلال باسم دولة أيرلندا الحرة Irish Free State. وفيما صادق برلمان أيرلندا على الإتفاقية فقد رفضها الشين فين بزعامة ديفاليرا. وهكذا قاد ديفاليرا حزب الشين فين نحو استمرار النضال ضد بريطانيا وضد حكومة أيرلندا معارضاً إتفاقية أيرلندا الحرة وشكل الدولة الجديدة.

فى سنة ١٩٢٢ أصدر برلمان أيرلندا مشروع دستور جديد أقره البرلمان البريطانى ودخل حيز التنفيذ فى ٦ ديسمبر من العام ذاته. وتم إجراء انتخابات برلمانية جديدة سنة ١٩٢٣ شارك فيها معارضى الإتفاقية. وفى سنة ١٩٢٣ دخلت أيرلندا عصبة الأمم.

المطلب الثانى

الحركات القومية

تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بيقظة الوعى القومى لدى الشعوب الآسيوية والأفريقية، وهو ما انعكس فى شكل حركات وطنية وقومية عمت معظم أرجاء القارتين. وتشترك هذه الحركات فى صفة رئيسه، وهى أنها موجهة ضد الإستعمار الغربى واليابانى بأشكاله المباشرة وغير المباشرة، وتهدف إلى إقرار حق تقرير المصير للشعوب، أوبلورة كيان ذاتى تمهيدا للاستقلال. كذلك فإن هذه الحركات تشترك فى صفة أخرى وهى أنها لم تنجح فى تحقيق أهدافها فى المدى القصير على الأقل، وان كانت نجحت فى التمهيد للاستقلال وإقامة دولا قومية فى مرحلة لاحقة. ويمكن تفسيره هذا الفشل فى ضوء انفصال هذه الحركات عن بعضها البعض، بما فى ذلك الحركات التى قامت فى منطقة جغرافية واحدة كالحركات العربية. فالحركة المصرية مثلا كانت منفصلة عن الحركة العراقية، والسورية نظرا لأن كل منهما كان يحارب عدوا مختلفا. فالحركة المصرية كانت متعاطفة مع الدولة العثمانية وموجهة ضد بريطانيا. بينما كانت الحركتان العراقية، والسورية موجهتان ضد الدولة العثمانية ومتعاطفتان مع بريطانيا. بيد أنه لا يمكن أن يكون ذلك تفسيرا عاما لفشل هذه الحركات القومية، وسنلاحظ فيما بعد أنه كان هناك

تعاونا بين بعض الحركات القومية فى إطار حركة التحرر الأفريقى. فالمؤتمر الأفريقى الثانى المنعقد عام ١٩٢١ حضره مواطنون من الهند، والمغرب، والفلبين، وآنسام وذلك تعبيرا عن الترابط بين الحركات القومية فى آسيا والحركات القومية فى أفريقيا. ورغم ذلك فإن الدول الممثلة فى ذلك المؤتمر لم يقدر لها أن تستقل إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ويرجع ذلك إلى عدم تبلور الوعى القومى والقدرة التنظيمية لتلك الحركات بدرجة كافية تمكنها من تحدى الإستعمار الغربى. بيد أن تلك الحركات القومية تختلف مع بعضها البعض فى عدة نواحى. فقد اتخذ بعض هذه الحركات شكل الثورة السياسية، كالحركة القومية فى الشام والعراق، بينما اتخذا بعضها الطابع الاصلاحى والثقافى كحركة الجامعة الأفريقية.

وسنقسم دراسة هذه الحركات القومية إلى ثلاثة أقسام تتناول الحركات القومية فى العالم العربى، والحركة القومية فى الهند، والحركات القومية فى أفريقيا.

الفرع الأول

الحركات القومية فى العالم العربى

تركزت الحركات القومية فى العالم العربى فى شمالى أفريقيا والشام. ففى شمالى أفريقيا اندلعت ثورة وطنية فى منطقة الريف، الواقعة فى نطاق النفوذ الأسبانى فى الغرب طبقا للإتفاق الفرنسى – الأسبانى عام ١٩٠٤. وقد اندلعت هذه الثورة حينما حاولت القوات الأسبانية احتلال منطقة الريف عام ١٩٢١، وقادها الأمير عبد الكريم الخطابى، حيث أقام "جمهورية الريف" عام ١٩٢١، وعاصمتها مدينة أغادير. وقد استطاع الخطابى أن يجبر أسبانيا على الانسحاب من الريف عام ١٩٢٤، وشن هجوما شاملا على قوات الاحتلال الفرنسى. وقد أدى ذلك إلى تحالف الدولتين الإستعماريتين ضده فى حرب غير متكافئة حشدت فيها الدولتان ٤٠٠ ألف جندى. وقد انتهت هذه الحرب فى مايو سنة ١٩٢٦ بأسر الأمير الخطابى ونفيه. وبذلك انتهت جمهورية الريف.

وفى طرابلس الغرب تم إقامة "جمهورية طرابلس" فى ١٨ نوفمبر عام ١٩١٨. وقد دخل زعماء الجمهورية فى مفاوضات مع الحكومة الإيطالية انتهت بإتفاقية الزيتونه فى أبريل ١٩١٩. وبموجب الإتفاقية اعترف زعماء جمهورية طرابلس باشراف إيطاليا على تلك الجمهورية. كذلك عقد محمد ادريس السنوسى، الذى كان يتزعم إمارة سنوسية فى

المناطق الداخلية من البلاد ومركزها مدينة أجدابية، إتفاقا مع بريطانيا يسمى "إتفاق الرجمة" فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ اعترفت بموجبه إيطاليا بالإستقلال الذاتى للإمارة السنوسية. بيد أن زعماء جمهورية طرابلس ما لبثوا أن اتفقوا مع السنوسى وزعماء برقة على توحيد البلاد فى عام ١٩٢٢. وفى الشهر ذاته الذى عقد فيه الاتفاق وصل موسولينى إلى الحكم فى إيطاليا وشنت القوات الفاشية الإيطالية هجوما عاما قضت من خلاله على جمهورية طرابلس، واستولت على مقر الإمارة السنوسية فى برقة. وقد تسلم عمر المختار لواء المقاومة، وأعملت القوات الفاشية التنكيل برجال المقاومة ومن يتعاطف معهم. وتم اغلاق الحدود بين مصر وبرقة مما أضعف من مقاومة المختار. وفى هذا الإطار ضغطت الحكومتان الإيطالية والبريطانية على حكومة زيور باشا فى مصر لتعديل الحدود المصرية- الليبية بما يؤدى إلى وضع واحة جغبوب المصرية فى إطار ولاية برقه الليبية، وهى الواحة التى كان يلجأ إليها السنوسيون ورجال عمر المختار. وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وقع زيور باشا على إتفاق تعديل الحدود، مما أعطى الإيطاليين تفوقا فى مواجهة المقاومة الليبية(٨). وإنتهى الأمر بسقوط المختار أسيرا سوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣١. وبذلك ضعفت المقاومة الليبية للاستعمار.

أما فى تونس، فقد طالبت الحركة الوطنية التونسية بوضع دستور للبلاد وإلغاء التمييز بين التونسيين والأوروبيين، وقدم حزب الدستور مذكرة إلى مؤتمر الصلح فى فرنسا طالب فيها بتحقيق هذا المطلب. ولكن فرنسا ردت بقمع المعارضة التونسية، وإصدار تنظيمات جديدة عام ١٩٢٢، تعطى الأوروبيين المزيد من الإمتيازات، وقد رفض الباى محمد الناصر التصديق على هذه التنظيمات، وآثر الاستقالة. ولكن فرنسا عمدت إلى دفع خليفته الباى محمد الحبيب إلى تكوين حزب جديد هو حزب الإصلاح لمناوأة حزب الدستور. واستمر الأمر سجالا بين حزبى الدستور والإصلاح حتى نهاية هذه الفترة.

وفى الشام نعلم أن حركة القومية العربية قد نمت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وان أنصار الحركة العربية فى الشام قد تحالفوا مع الشريف حسين عام ١٩١٥ للثورة ضد الدولة العثمانية مقابل وعد بريطانى لهم بتكوين دولة عربية مستقلة فى الشام ومعظم شبه الجزيرة العربية، وقد ذهب الأمير فيصل بن الشريف حسين إلى مؤتمر الصلح فى باريس مطالبا بالاعتراف باستقلال وسيادة الشعوب الناطقة بالعربية فى آسيا ابتداء من خط الاسكندرونه - ديار بكر شمالا حتى المحيط الهندى جنوبا، وذلك باستثناء عدن والحجاز. وإزاء ذلك قرر المؤتمر ارسال لجنة تحقيق رباعية من بريطانيا، وفرنسا،

وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية للنظر فى الأمر. ومن ثم، اتفقت التنظيمات السورية مع الأمير فيصل على تكوين وفد موحد يتحدث باسم العرب مع اللجنة. وتم تكوين "المؤتمر السورى العام". وقد التقى ممثلو المؤتمر بلجنة التحقيق (لجنة كنج كرين). وحينما تأخر مؤتمر الصلح فى التوصل إلى تسوية للقضية العربية، اندلعت المظاهرات المطالبة بالإستقلال. واشتدت تلك المظاهرات عندما ظهرت بوادر إتفاق فرنسي - بريطاني يقضي بانسحاب القوات البريطانية من سوريا اعتبارا من أول نوفمبر عام ١٩١٩ على أن تحل محلها القوات الفرنسية. وتم تكوين "اللجنة الوطنية العليا" لتنظيم الاستعداد لمقاومة الفرنسيين وحينما وصلت القوات الفرنسية إلى منطقة البقاع اندلعت حركة المقاومة المسلحة ضدها. وفى ٩ مارس ١٩٢٠ قرر المؤتمر السورى العام وضع الحلفاء أمام الأمر الواقع بإعلان استقلال سوريا الطبيعية بما فيها فلسطين، وإعلان حق العراق فى الإستقلال فى إطار اتحاد سياسي وإقتصادى مع سوريا، ومبايعة الأمير فيصل ملكا. بيد أن مجلس الحلفاء الأعلى المنعقد في سان ريمو قرر تقسيم المناطق العربية، وفرض الانتداب الفرنسى على سوريا، ولبنان، والانتداب البريطانى على العراق، وفلسطين، وشرق الأردن. وقد رفض المؤتمر السورى العام قرار مجلس الحلفاء الأعلى وازدادت الثورة على القوات الفرنسية. وإزاء ذلك وجه الجنرال جورو قائد القوات الفرنسية إنذارا إلى الأمير فيصل يطالبه بالاعتراف بالإشراف الفرنسى على أعمال حكومته، واحتلال القوات الفرنسية للمدن السورية الرئيسه. وقد قبلت الحكومة الفيصلية الانذار الفرنسى فى ٢٠ يوليو ١٩٢٠. ولكن القوات الفرنسية صممت على دخول دمشق بالقوة بعد معركة دامية فى ميسلون تم فى أعقابها إسقاط الحكومة العربية الفيصلية فى دمشق، وقررت فرنسا تقسيم سوريا إلى أربع دول هى، دولة سوريا بما فيها دمشق وحلب، ودولة لبنان الكبرى، ودولة العلويين، ودولة جبل الدروز. وقد أدى ذلك إلى اندلاع الثورة ضد الحكم الفرنسى فى جبل الدروز عام ١٩٢٥. وامتدت الثورة إلى باقى أنحاء سوريا فى شكل حرب مقاومة وطنية انهتها فرنسا بدك دمشق بالقنابل فى ١٩-٢٠ أكتوبر عام ١٩٢٥.

وفى فلسطين شرعت الحكومة البريطانية فى تنفيذ وعد بلفور بإنشاء وطن قومى لليهود. فوسعت من نطاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى بلغت ما بين عامى ١٩١٩-١٩٢٩ مائة ألف مهاجر. فإذا أضفنا إليهم ٥٠ ألف يهودى كانوا يقيمون فى فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى، فإننا نجد أن نسبة اليهود إلى السكان قد ارتفعت إلى ٢٠% عام ١٩٢١. وقد أدى تدفق الهجرة اليهودية إلى احتجاجات عربية عنيفة، كان أهمها ثورة عام

١٩٢٩، والتى كانت تطالب بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإنهاء نظام الانتداب. وقد بادرت بريطانيا بإرسال لجنة تحقيق برلمانية أسفرت عن إصدار "الكتاب الأبيض" الذى تضمن وعد الفلسطينيين بضمان حقوقهم، والحد من الهجرة اليهودية وعدم إشراك الوكالة اليهودية فى حكم فلسطين. بيد أن هذه الوعود لم تنفذ.(٩)

وفى شرقى الأردن كان الأمير عبد الله ابن الشريف حسين قد ذهب على رأس قوة مسلحة إلى معان فى نوفمبر ١٩٢٠ وبدأ فى إجراء اتصالات مع الوطنيين الشوام. وتم الاتفاق بين ونستون تشرشل، وزير المستعمرات البريطانية، والأمير عبد الله على توليه إمارة شرق الأردن على أن تتمتع باستقلال إدارى، وتسترشد بنصائح بريطانيا. وفى أبريل سنة ١٩٢١ تأسست إمارة شرقى الأردن برئاسة الأمير عبد الله ابن الشريف حسين. وفى عام ١٩٢٣ اعترفت بريطانيا بإمارة شرقى الأردن كدولة مستقلة، ولكنه كان فى الواقع اعترافاً شكلياً. فقد ظل الإنجليز يحكمون السيطرة على البلاد ويقيدون من استقلالها. وفى عام ١٩٢٨ وقعت بريطانيا معاهدة مع إمارة شرقى الأردن. وقد تضمنت المعاهدة موادا تضمن لبريطانيا استمرار الاحتلال العسكرى والهيمنة على الشؤون المالية والقضائية والسياسية، كما نصت على أن الأمير إنما يمارس السلطات بصفته وكيلا لملك بريطانيا المنتدب على شرق الأردن من عصبة الأمم. وفى السنة ذاتها صدر القانون الأساسى لإمارة شرقى الأردن الذى وضع كل السلطات فى يد ملك بريطانيا.

الفرع الثانى

الحركة القومية الهندية

كانت الهند فى ظل الحكم البريطانى مقسمة إلى قسمين رئيسين، الأول هو الولايات الإماراتية Princely States، وهى ٥٦٢ ولاية تغطى حوالى ٤٠% من مساحة الهند، وكان يحكمها مهراجات يوافقون على الخضوع للسيادة البريطانية، مقابل تمتعهم بالحكم الذاتى. أما القسم الثانى، وهو الهند البريطانية British India فقد خضع للحكم البريطانى المباشر. وهذا هو القسم الذى اعطى الإستقلال عن بريطانيا سنة ١٩٤٧.

وقد أسهم الحكم البريطانى فى نمو فئات من المثقفين الهنود الذين ارتبطوا بشكل قوى مع المصالح البريطانية. وكانت تلك الفئات ذاتها هى الأساس الاجتماعى الذى برز فيه المؤتمر الوطنى الهندى Indian National Congress سنة ١٨٨٥ فى بومباى. وكان

الهدف من إنشاء هذا المؤتمر هو المطالبة بالارتقاء الوظيفى للهنود العاملين فى الجهاز الإدارى البريطانى، والمطالبة بتمثيل هولاء فى الأجهزة التشريعية والسياسية التى إنشاها الإنجليز فى الهند، مع مساواتهم "بالأوروبيين" المقيمين فى الهند، فى إطار الولاء لبريطانيا.

وقد مثلت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول فى الحركة القومية الهندية. فقد أدت التطورات التالية للحرب، إلى اثارة المشاعر القومية الهندية، كما أسهمت الأزمة الإقتصادية التى شهدتها الهند سنة ١٩١٨، إلى تكثيف الحركة القومية الهندية. وجاءت عودة المجندين الهنود فى الجيش البريطانى (حوالى مليون هندى) إلى بلادهم لكى تسهم فى تغذية الحركة القومية الهندية. وهكذا بدأت حركة عصيان مدنى عام فى الهند ردت عليها بريطانيا بارتكاب مذبحة امريتسار فى ١٠ أبريل سنة ١٩١٩.

وفى سنة ١٩٢٠ أصبح المهاتما غاندى رئيسا للمؤتمر. وتحول المؤتمر تحت زعامته إلى حزب علمانى يضم الهندوس والمسلمين. وفى سنة ١٩٣٠ وبعد تردد بريطانيا فى الإستجابة لمطالب الحركة القومية الهندية، أعلن غاندى حركة العصيان المدنى. وفى سنة ١٩٣٥ أصدرت بريطانيا "القانون الهندى" Indian Act، وبموجبه أجريت انتخابات تشريعية استطاع فيها حزب المؤتمر أن يشكل الوزارة فى ثمان من مقاطعات الهند الإحدى عشر. فى هذا الإطار طالب مسلمو الهند بوضع مستقل يحمى حقوقهم الدينية وهو ما عارضه المؤتمر، مما أدى إلى تشكيل "الرابطة الإسلامية" Muslim League بزعامة محمد على جناح للتعبير عن مطالب مسلمى الهند وهو ما يعد النواة الأول لتقسيم الهند إلى دولتين فيما بعد(١٠).

الفرع الثالث

الحركات القومية فى أفريقيا

مع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت القارة الأفريقية تقع تحت وطأة الإستعمار الأوروبى ، ولم تكن هناك من دول مستقلة سوى جمهورية جنوب أفريقيا، وليبيريا، والحبشة ، وأضيفت إليها مصر التى استقلت عام ١٩٢٢. بيد أن هذه الدول لم تلعب دورا ذى أهمية فى السياسة الدولية.

وقد ظهرت خلال فترة مابعد الحرب العالمية الأولى العديد من الحركات القومية فى مختلف الأقاليم الأفريقية. ويلاحظ أن هذه الحركات ظهرت فى المستعمرات البريطانية فى

غربى أفريقيا، بينما لم تنشأ حركات مماثلة فى المستعمرات الأخرى. ويرجع ذلك بالأساس إلى ان المستعمرات البريطانية فى غربى أفريقيا لم تكن مستعمرات استيطانية. ومن ثم فقد تميزت بقلة عدد المستوطنين البيض، كما أن بريطانيا اتبعت سياسة الحكم غير المباشر. وتقضى تلك السياسة بترك الحكم المحلى فى يد الأفريقيين مع احتفاظ السلطات البريطانية باختصاص رسم وتنفيذ السياسة العامة ومراقبة الحكم المحلى. وقد أدت هذه السياسة إلى مشاركة السكان المحليين فى الحكم وبلورة وعى سياسى فى غربى أفريقيا البريطانية قبل غيرها من الأقاليم. أما المستعمرات البريطانية فى شرقى ووسط أفريقيا، والمستعمرات البلجيكية والبرتغالية، فكانت تخضع لنظام الحكم المباشر نظرا لأنها كانت مستعمرات استيطانية بالأساس. ولذلك، فقد عمدت السلطات البريطانية، والبلجيكية، والبرتغالية إلى منع الأفارقة من المشاركة فى النشاط السياسى. كذلك، لم تظهر الحركات القومية فى المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا. وكانت هذه المستعمرات مجمعة تحت إدارتين مستقلتين هما :

أ- غرب أفريقيا الفرنسية : وتضم موريتانيا، والسنغال، والسودان الفرنسى (مالى حاليا)، وفولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا)، وغينيا، والنيجر، وساحل العاج، وداهومى (بنين حاليا).

ب- أفريقيا الاستوائية الفرنسية : وتضم جابون، ووسط الكونجو (برازافيل)، واونبجشارى (أفريقيا الوسطى حاليا)، وتشاد.

يمكن تفسير عدم ظهور الحركات القومية فى تلك المستعمرات بأن العناصر المثقفة فى تلك المستعمرات قد أدمجت فى المجتمع الفرنسى، وذلك من خلال سياسة الإدماج الثقافى الكامل Assimilation التى اتبعتها فرنسا فى مستعمراتها فى غربى أفريقيا.

اتخذت الحركات القومية فى أفريقيا أربع صور رئيسه هى : الإثيوبية، والزنوجة، والإصلاح الدستورى، وحركة الجامعة الأفريقية.

أولا : الإثيوبية : Ethiopianism

تنتسب الإثيوبية إلى المعنى الأفريقى للكلمة وهو "القومية السوداء". وكانت هذه القومية تتخذ طابعا دينيا وسياسيا، وتدعو إلى تكوين كنائس زنجية سوداء تقوم على أساس المواءمة بين التعاليم المسيحية التى تلقاها الأفارقة من البعثات التبشيرية والظروف الأفريقية. وفى بعض الحالات تحولت هذه الكنائس إلى بؤر للثورات على المهاجرين

الأوروبيين كما حدث فى نياسا لاند عام ١٩١٥ حيث اندلعت ثـورة شـيلمبوى. وعلـى المستوى السياسى، تكونت فى كينيا "جمعية شباب الكيكويو"، وذلك ردا على قيام المـلاك البيض بتخفيض أجور الأجراء الزراعيين. وعقب إلغاء الجمعية تكونت جمعية الكيكويـو المركزية، وكان سكرتيرها هو جومو كينياتا، أول رئيس لكينيا بعد استقلالها، وذلك للدفاع عن حقوق الأفارقة.

ثانيا : الزنوجة Negritude

ويقصد بالزنوجة الاعتزاز بالأصول العرقية الزنجية، واعتبار أن تلك الأصول هـى محور الشخصية الأفريقية. وقد ظهرت هذه الحركة على يد بعض المثقفين الأفارقة فـى المستعمرات الفرنسية، وأهمهم ليوبولد سنجور، أول رئيس للسنغال بعد استقلالها. وكـانت الزنوجه مجرد حركة فكرية لم تتجسد فى شكل سياسى إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

ثالثا : الإصلاح الدستورى :

قدمنا أن الإستعمار البريطانى فى غربى أفريقيا كان يستند إلى سياسة الحكـم غـير المباشر. ومن ثم عمل المثقفون على تحويل المجالس التشريعية والمجالس التنفيذية التـى أنشأها الحكم الإستعمارى إلى برلمانات ومجالس وزراء مسؤولة أمام البرلمانـات. وقـد طالب بذلك "المؤتمر الوطنى الأفريقى لغرب أفريقيا البريطانية. وقد تأسس هذا المؤتمـر فى أكرا فى مارس ١٩٢٠، وضم أعضاء من ساحل الذهب (غانـا حاليـا)، ونيجيريـا، وجامبيا، وسيراليون، ولم يكن المؤتمر يطالب باستقلال هذه الأقاليم، ولكنه كـان يطـالب ببعض الإصلاحات الدستورية التى قدمها إلى اللورد ملنر وزير المستعمرات البريطـانى، الذى أعلن بدوره أن تلك المطالب سابقة لأوانها.

رابعا : حركة الجامعة الأفريقية : Pan - Africanism

اتخذت الحركة القومية الأفريقية طابعا رابعا وهو الدعوة إلى توحيد الجنس الزنجـى وتحريره من سيطرة البيض. وكان من أهم زعماء هذه الحركة ماركوس جارفى وديبـوا. وقد نشأ هذا التيار فى جزر البحر الكاريبى والولايات المتحدة.

فى إطار هذه الحركة عقدت أربعة مؤتمرات أفريقية. أولها، عقد فى بـاريس عـام ١٩١٩ على هامش مؤتمر فرساى، وقد اتخذ المؤتمر قرارا بدعوة الحلفـاء إلـى وضـع المستعمرات الألمانية فى أفريقيا تحت الإدارة الدولية تمهيدا لحصولها على الإستقلال فـى

المستقبل مع السماح للأفارقة بالاشتراك فى الحكومات القائمة فى أفريقيا. وثانيها، عقد فى لندن سنة ١٩٢١، ومنها انتقل إلى بروكسل وباريس فى السنة ذاتها. وقــد طــالب هــذا المؤتمر بالمساواة المطلقة بين الأجناس، وعودة السود إلــى أراضيــهم، وحمايتــهم مــن استغلال رأس المال، وإنشاء منظمة دولية تحت رعاية عصبة الأمــم لدراســة مشــاكل الزنوج. أما المؤتمر الثالث فقد عقد فى لندن، ولشبونه سنة ١٩٢٣، وقد طــالب بمعاملــة السود كآدميين، ومناهضة التفرقة العنصرية، وبالذات فى جنوب أفريقيا. كما طالب بإلغــاء سياسة السخرة فى المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا. أما المؤتمر الأخير، فقد عقــد فــى نيويورك عام ١٩٢٧، ولم يأت هذا المؤتمر بجديد[١١].

يوضح استعراض المؤتمرات السالفة أن فكرة الجامعة الأفريقية ظهرت فى القــارة الأمريكية، وأنها ظلت تطرح بين المثقفين الزنوج فى تلك القارة حتــى نهايــة الحــرب العالمية الثانية حين عقد مؤتمر مانشستر للجامعة الأفريقية سنة ١٩٤٥، كما أن المؤتمرات الأفريقية فى فترة ما بين الحربين مثلت بداية الوعى بفكرة الهويــة الأفريقيــة، ومــهدت لظهور قيادات أفريقية لعبت دورا فى إستقلال دول القارة من أمثال نكرومــا، وكينياتــا، وسيكوتورى، وغيرهم.

المطلب الثالث

قضية الخـلافـة الإسلامية

أحدث قرار الحكومة التركية بإلغاء الخلافة الإسلامية سنة ١٩٢٤ ردود فعل قويــة فى العالم الإسلامى، فقد طالب مسلمو الهند، أن يتولى مصطفى كمال منصــب الخليفــة، ولكن مصطفى كمال رفض هذا الطلب مؤكداً تصميمه على السير بتركيــا فــى الإتجــاه القومى العلمانى. كذلك ثار الأكراد الأتراك على مصطفى كمال، وطالبوا بتعيين سليم بــن عبد الحميد خليفة للمسلمين، ولكن مصطفى كمال أخمد ثورتهم بالقوة العسكرية.

وعلى المستوى الفكرى شهد العالم الإسلامى مناظرة بين المنادين بإعــادة الخلافــة وبين المطالبين بعدم إعادتها. فقد كتب محمد رشيد رضا مجموعة مقالات أصدرهــا فــى كتاب سنة ١٩٢٤ باسم الخلافة أو الامامة العظمى، انتقد فيه إلغاء الخلافة وأوضح أحكــام الشريعة الإسلامية التى تتعلق بضرورة الخلافة ووحدتها، لكن الشيخ على عبــد الــرازق نشر كتاباً سنة ١٩٢٥ بعنوان الإسلام وأصول الحكم أكد فيه أن الإسلام ليس فيه، ولم تكن

فيه، خلافة على الإطلاق، بل إن الخلافة كانت نكبة على الإسلام، كما أن "الخلافة ليست فى شئ من الخطط الدينية"،[١٢] وقد رد عليه محمد رشيد رضا فى شكل مجموعة مقالات نشرت فى جريدة المنار نبه فيها إلى أن كتاب على عبد الرازق يخدم أغراض المستعمرين الذين يريدون أن يقطعوا الصلات بين أجزاء الأمة الإسلامية، كما نشر الشيخ بخيت المطيعى مفتى الديار المصرية كتاباً بعنوان حقيقة الإسلام وأصول الحكم سنة ١٩٢٦ نقد فيه آراء على عبد الرازق[١٣].

من ناحية أخرى فإنه بمجرد إعلان تركيا إلغاء الخلافة قام الشريف حسين ملك الحجاز فى ٤ مارس ١٩٢٤ بإعلان نفسه خليفة على المسلمين فى اجتماع عقد على عجل فى قرية الشونة قرب عمان بالأردن، واعترفت له بالخلافة الأردن، والعراق، وفلسطين، وسوريا. لكن مصر عارضت ذلك الإعلان على أساس أنه لم يتم بناء على تشاور مع الدول الإسلامية، كما أن الشريف حسين خاضع للإنجليز، كما عارضه السلطان عبد العزيز، سلطان نجد[١٤].

أخذ علماء الأزهر زمام المبادرة لمحاولة إحياء الخلافة، فأصدروا بياناً فى ٧ مارس عام ١٩٢٤، أى بعد إعلان إلغاء الخلافة بأربعة أيام، قرروا فيه بطلان قرار مصطفى كمال بعزل الخليفة عبد المجيد، لأن بيعته صحيحة شرعاً فى عنق كل مسلم، ورفضوا الاعتراف بخلافة الشريف حسين على أساس أن خلافة عبد المجيد باقية، ولا يجوز أن يكون هناك خليفتان فى وقت واحد[١٥]. ودعوا إلى عقد مؤتمر لبحث "أمر الخلافة من الطريق الشرعى"، حين نشر الشيخ محمد حسنين، وكيل الأزهر، مقالاً طالب فيه المسلمين بالنظر فى أمر إعادة بناء الخلافة[١٦].

فى هذا الإطار تألفت تحت رعاية الجامع الأزهر "الهيئة الدينية الإسلامية الكبرى". وقد اجتمعت الهيئة فى ٢٥ مارس عام ١٩٢٤، وأفتت بعدم جواز إعادة خلافة عبد المجيد على أساس أن سلطته كانت سلطة روحية فقط، ولعجزه عن تدبير أحوال المسلمين، وعدم قدرته على الإقامة فى بلده. وقررت الهيئة الدعوة إلى مؤتمر موسع يحضره ممثلون لكل الشعوب الإسلامية فى مارس عام ١٩٢٥ لمناقشة قضية إحياء الخلافة. وقد نشطت الهيئة فى الدعوة إلى المؤتمر، فأصدرت مجلة المؤتمر الإسلامى، وكونت اللجان فى مختلف المدن المصرية للدعوة إلى إحياء الخلافة. وقد دعت الهيئة إلى تولى الملك فؤاد الأول، ملك مصر، خلافة المسلمين، وعلل أعضاء الهيئة دعوتهم بأن مصر يجب أن تحمل لواء

الخلافة لكثرة سكانها، ومواردها الإقتصادية، ووجود الأزهر الشريف بها. ثم لموقعها الوسيط فى العالم الإسلامى، ومركزها الثقافى والاجتماعى[١٧].

بيد أن المؤتمر لم ينعقد فى الموعد المحدد نظراً للمعركة السياسية التى فجرها إصدار الشيخ عبد الرازق لكتابه سالف الذكر، وهى المعركة التى احتدمت بين حزب الاتحاد الموالى للملك فؤاد، والمؤيد لإحياء الخلافة، وحزبى الأحرار الدستوريين والوفد المعارضين لذلك. فقد عارض حزب الوفد الفكرة نظراً لارتباطها بشخص الملك فؤاد الأول، والذى كان يضمر العداء للوفد، كما أن الشيخ محمد ماضى أبو العزايم، شيخ الطريقة العزائمية، والأمير عمر طوسون، كونا حركة سياسية تعارض نقل الخلافة إلى مصر على أساس أن مصر لاتصلح لتولى الخلافة لوجود الاحتلال البريطانى بها[١٨].

وأخيراً انعقد المؤتمر المقترح فى القاهرة فى ١٣ مايو عام ١٩٢٦ برئاسة الشيخ الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر. وقد حضر المؤتمر حوالى ٣٠ مندوباً يمثلون مختلف الشعوب الإسلامية. وقد أعلن الأعضاء بطلان قرار حكومة تركيا بإلغاء الخلافة، وإمكانية تنصيب خليفة حسب نصوص الشريعة، وأن ذلك التعيين متروك لمؤتمر تمثل فيه كل الشعوب الإسلامية. ولذلك قرر الأعضاء الدعوة إلى مؤتمر عام للنظر فيمن يتولى الخلافة على أن تكون الخلافة ذات طابع دينى وطابع زمنى فى الوقت ذاته "دون مساس بالمنظمات الحكومية التى ارتضاها المسلمون لبلادهم"[١٩]. ويتضح من البيان أن أعضاء المؤتمر كانوا مترددين ما بين تأكيد السلطة الزمنية للخلافة، وعدم المساس بالحدود والنظم السياسية القائمة وأنهم لم يستطيعوا التوصل إلى حل لهذه المعضلة. كذلك فإن المؤتمر المزمع عقده لتنصيب الخليفة لم ينعقد إطلاقاً. ذلك أن قضية الخلافة تحولت إلى قضية إشكالية بين المسلمين، فقد عارض الشريف حسين مناقشة قضية الخلافة على أساس أنه قد أعلن نفسه خليفة للمسلمين فى فترة سابقة، ولا يقبل أن يحكم أحد فى هذا الشأن، كما أن شوكت على أحد علماء المسلمين الهنود، أعلن أنه يعتبر الخليفة العثمانى المعزول عبد المجيد هو خليفة المسلمين. كما أن الملك فؤاد ملك المملكة المصرية فقد حماسه لتولى منصب الخلافة، فضلاً عن أن مملكة الحجاز وملحقاتها لم تحضر مؤتمر القاهرة بسبب توتر العلاقات بينها وبين المملكة المصرية نتيجة لمشكلة حكم الحجاز[٢٠]. ويقول الشيخ الظواهرى، أحد أعضاء المؤتمر، إنه حينما تعذر التوصل إلى اتفاق بين المسلمين على قضية الخلافة "خطر لى أن أسلم طريقة لحفظ كلمة المسلمين من التفرق، ولمقام مصر أن يصان، وإبقاء على الخلافة وحماية لها. هو أن أسعى لفض هذا المؤتمر قبل أن يتخذ قراراً معيناً قد يزيد النفرة بين المسلمين"[٢١].

ويرى بعض الدارسين أنه قد انعقد مؤتمر أخر فى مكة المكرمة عام ١٩٢٦ لمناقشة موضوع الخلافة،[٢٢] فقد انعقد فى مكة المكرمة عام ١٩٢٦، وبعد انعقاد مؤتمر الأزهر بقليل، مؤتمر مؤلف من ٥٩ عضواً. إلا أن تأمل ملابسات انعقاد المؤتمر يوضح أن الهدف المبدئى للمؤتمر كان مناقشة قضية حكم الحجاز. وبانعقاد المؤتمر كان قد نودى بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز، ومن ثم تحول المؤتمر إلى مناقشة القضايا الإسلامية العامة، ولم يناقش قضية الخلافة[٢٣].

وقد تجددت قضية الخلافة الإسلامية عندما اعتلى الملك فاروق الأول عرش مصر فى أبريل سنة ١٩٣٦. ففى سنة ١٩٣٧ دعا الشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر إلى تنصيب الملك فاروق خليفة على المسلمين، وأرسل العلماء المصريين إلى الدول الإسلامية للدعوة للمشروع. بيد أن المشروع لم يقدر له النجاح لعدة أسباب، أهمها معارضة معظم القوى السياسية لليبرالية المصرية والقومية العربية والأجنبية لمشروع إحياء الخلافة. ففى مصر عارض حزب الوفد إضفاء الطابع الدينى على الزعامة السياسية المصرية الإقليمية [٢٤]. كذلك عارضت تركيا المشروع المصرى لإحياء الخلافة. فتركيا، التى ألغت الخلافة، لم يكن من الممكن أن تقبل إحياء تلك الخلافة فى دولة إسلامية أخرى. كما عارضت معظم الدول العربية المستقلة، وذلك لاعتبارات تتعلق بالتنافس بينها حول قضية الزعامة الإقليمية أو التشكك فى جدوى إحياء الخلافة[٢٥]. كذلك تحفظت بريطانيا على مشروع الخلافة على أساس أن المشروع غير ممكن فى الظروف السياسية الراهنة، وأنه سيحدث انقسامات بين الدول الإسلامية. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ فأدت إلى دفن المشروع نهائياً. ومنذ ذلك الوقت ضعفت الدعوة إلى إحياء الخلافة الإسلامية، واتجهت الدول الإسلامية إلى تنظيم العلاقات بينها على أساس الإعتراف بالسيادة، وفى صورة مؤتمرات دورية تعقد للنظر فى أمور محددة.

المبحث الثانى

الاستقطاب الدولى الأوروبى

انهار نظام الأحلاف الثنائى السابق على الحرب العالمية الأولى، وذلك نتيجة لهزيمة ألمانيا، والنمسا، والمجر، كما نشأ نظام جديد من الأحلاف. ومن بين الدول المنتصرة فى الحرب كانت فرنسا، وإيطاليا هما الدولتان اللتان أخذتا زمام المبادرة لإنشاء نظام الأحلاف الجديد. ذلك أن بريطانيا اتجهت بعد الحرب إلى الحد من الهيمنة الفرنسية فى أوروبا. ومن ثم لم يكن من الممكن أن تدخل مع فرنسا فى تحالف جديد، وابتعدت بالتالى عن الدخول فى نظام الأحلاف الأوروبى.

كان هدف فرنسا هو منع ألمانيا من استعادة قوتها وحصر نفوذها خاصة بعد فقدان "ميثاق الضمان" الأنجلو – أمريكى، بينما كانت إيطاليا تركز على دعم مصالحها فى البحر الادرياتى، وفى البلقان والتى كانت تشعر أن بريطانيا، وفرنسا لم تحترمها فى تسويات الصلح. وفى هذا الإطار عملت ألمانيا، وروسيا السوفييتية على بلورة تحالف ألمانى سوفييتى يمكنهما من المناورة إزاء الهيمنة الغربية على السياسة الأوروبية.

كانت اللبنة الأولى فى نظام الأحلاف الأوروبى الجديد هى إقامة حلف "الوفاق الصغير" بين تشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، ومملكة الصرب والكروات والسلوفين فقد كانت هذه الدول تعمل على المحافظة على التسوية الإقليمية التى أقرتها معاهدة تريانون. وكانت هناك احتمالات لعودة الملكية إلى دولتى النمسا، والمجر خاصة أن الإمبراطور السابق شارل الأول كان يبذل محاولات للعودة للحكم. ومن ثم أقيم حلف "الوفاق الصغير" من خلال سلسلة من المعاهدات بين تلك الدول. ففى ٢٣ أبريل سنة ١٩٢١ وقعت تشيكوسلوفاكيا ورومانيا معاهدة تحالف تقضى بمساعدة كل منهما للأخرى فى حالة قيام المجر بهجوم على أى منهما لم تتسبب فيه أى من الدولتين. وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢ وقعت معاهدة تحالف بين تشيكوسلوفاكيا ومملكة الصرب. وفى أكتوبر عام ١٩٢١ أعلنت الدول الثلاث عزمها على مقاومة عودة إمبراطور النمسا والمجر السابق بكل الوسائل. وفى الوقت ذاته سعت فرنسا إلى دعم الدول الثلاث، والدول الجديدة التى نشأت فى وسط أوروبا بموجب تسويات الحرب العالمية الأولى، كوسيلة لاجبار ألمانيا على التسليم بتلك التسويات. وفى فبراير عام ١٩٢١ وقعت فرنسا اتفاقيتين مع بولندا أكدتا أن

الدولتين ستتشاوران فى حالة وقوع عدوان على أحدهما، وأن الدول المقصودة بذلك هى ألمانيا، وروسيا السوفييتية. وعندما رفضت ألمانيا ان تتعهد فى إتفاقات لوكارنو بضمان حدودها مع تشيكوسلوفاكيا، وبولندا وقعت فرنسا فى يوم توقيع إتفاقات لوكارنو على مواثيق مساعدة مع هاتين الدولتين. ومن ثم فقد أقامت فرنسا حلفا مع بولندا، وتشيكوسلوفاكيا. كذلك فقد ارتبطت فرنسا بحلف "الوفاق الصغير" من خلال سلسلة من الإتفاقات. فوقعت إتفاقا مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٢٤ وآخر مع رومانيا عام ١٩٢٦، وثالث مع مملكة الصرب سنة ١٩٢٧. وبذلك فقد أقامت فرنسا وارتبطت بنظام جديد من الأحلاف مع مجموعة الدول الجديدة أو المستفيدة من الحرب العالمية الأولى يدعم تسويات الحرب، ويحد من نفوذ ألمانيا.

رأت إيطاليا الفاشية أن نظام الأحلاف الفرنسي يمثل تهديدا لمصالحها. فارتباط فرنسا بمملكة الصرب من شأنه تهديد المصالح الإيطالية لأن لإيطاليا مطالب إقليمية هامة لدى تلك المملكة، وأهمها السيطرة على إقليم "فيومى" Fiume، كما أن للدولتين مصالح متعارضة فى ألبانيا. ولذلك فقد شرعت إيطاليا فى دعم المجر ضد الوفاق الصغير. فعقدت معها معاهدة صداقة سنة ١٩٢٧، ودعمت مطلب المجر فى إعادة النظر فى الحدود التى رسمتها معاهدة تريانون. كذلك فقد سعت إيطاليا الفاشية إلى إقامة تكتل دولى فى البلقان والدانوب، يؤكد هيمنتها السياسية على هذه المنطقة. وقد لجأت إيطاليا إلى استخدام الضغط العسكرى للحصول على تنازلات سياسية من دول البلقان. فقد احتلت جزيرة كورفو اليونانية مؤقتا لبث الرعب فى الدول المعارضة لمطالبها الإقليمية. وقد أجبر ذلك مملكة الصرب على التوصل إلى إتفاقية مع إيطاليا عرفت باسم "إتفاقية نيتونو" فى يناير عام ١٩٢٤، تنازلت بموجبها عن مدينة فيومى لإيطاليا، وهى المدينة التى كانت إيطاليا تطالب بها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى واحتلتها بالقوة عام ١٩٢٣. كذلك فقد سيطرت إقتصاديا وسياسيا على ألبانيا ووقعت معها ميثاق تيرانا فى نوفمبر ١٩٢٦. بموجب هذا الميثاق تعهدت الحكومة الألبانية بعدم انتهاج سياسة خارجية تضر بالمصالح الإيطالية. وفى نوفمبر ١٩٢٧ تم توقيع تحالف دفاعى بين إيطاليا، وألبانيا تم استكماله بإتفاق آخر فى يوليو ١٩٢٨ تعهدت بموجبه الحكومة الألبانية بألا تتصرف فى جميع المسائل البلقانية إلا بالإتفاق مع إيطاليا. وفى سبتمبر ١٩٢٨، عقدت اليونان وإيطاليا إتفاقا تعهدت اليونان بموجبه بالحياد فى حالة تعرض إيطاليا لعدوان لم تتسبب فيه. وهكذا أقامت إيطاليا نظاماً آخر للأحلاف فى منطقة البلقان يدعم مصالحها فى تلك المنطقة.

من ناحية ثالثة فقد سعت ألمانيا إلى تخفيف القيود التي فرضتـــها عليـــها معـــاهدة فرساى عن طريق التحالف مع روسيا السوفييتية، كما سعت الأخيرة إلى تخفيف الحصـــار الإقتصادى الغربى عن طريق التحالف مع ألمانيا. وكانت الخطوة الأولى فى هذا الطريـــق هى عقد إتفاقية رابا للو Rapallo عام ١٩٢٢. كما تم عقد معاهدة تحالف بينهما فـــى ٢٤ أبريل ١٩٢٦ تعهدت ألمانيا بموجبها بالبقاء على الحياد فى حالة وقوع اعتداء من دولـــة ثالثة على الاتحاد السوفييتى، ووعدت بعدم الدخول فى تحالف يكون من أهدافـــه فـــرض مقاطعة إقتصادية على الاتحاد السوفييتى.

وهكذا تبلور فى أوروبا فى العقد التالى للحرب العالمية الأولى ثلاثة أنمـــاط مـــن التحالفات هى نظام التحالف الفرنسى الموجه ضد ألمانيا، والاتحـــاد الســـوفييتى، ونظـــام التحالف الإيطالى الموجه ضد فرنسا، ودول الوفاق الصغير، ونظـــام التحـــالف الألمـــانى السوفييتى الذى يهدف إلى تمكين الدولتين من المناورة فى مواجهة الدول الغربية. ومن ثـــم يمكن القول أنه رغم هيمنة الدول المنتصرة على النظام الدولى مما أقـــام نظامـــا شـــبيها بالقطبية الأحادية، إلا أن تلك القطبية كانت شكلية أكثر منها واقعية لأن الدول المنتصـــرة ذاتها كانت منقسمة على ذاتها، فضلا عن أن الدول المهزومة استمرت فى مقاومة هيمنـــة الدول المنتصرة.

المبحث الثالث

المؤسسات الدولية والأمن الجماعى العالمى

شهدت السياسة الدولية خلال تلك الحقبة بدء أنشطة أول مؤسسة دولية عالمية متعددة الأهداف ، وهى عصبة الأمم . وقد عقدت العصبة أول اجتماعاتها فى مقرها فى جنيف فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بحضور ٤٢ دولة عضو ، وعقدت آخر اجتماعاتها فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بعد أن تم إنشاء الأمم المتحدة . وبذلك فقد نشطت العصبة لمدة ٢٦ عاماً . كما ضمت عضويتها طوال تلك الفترة ، أو فى بعض أجزائها ٦٣ دولة . ولكن لم يستمر فى عضوية العصبة طوال تلك الفترة سوى ٢٨ دولة حيث توالت عمليات الانسحاب أو الطرد . ولعل من أهم حالات الانسحاب هى انسحاب البرازيل سنة ١٩٢٦ ، وألمانيا واليابان سنة ١٩٣٣ ، وإيطاليا سنة ١٩٣٧ ، كما انسحبت منها معظم دول أمريكا اللاتينية قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية .

وقد نشطت العصبة فى عدة مجالات أهمها الأمن الجماعى العالمى ، والتسوية السلمية للمنازعات بين الدول ، ونظام الانتداب ، والأنشطة الفنية .

فقد جسدت العصبة مفهوم الأمن الجماعى العالمى فى إطار مؤسسى دولى عالمى لأول مرة فى تاريخ السياسة الدولية (٢٦) . ولكن نظام الأمن الجماعى الذى جاءت به العصبة كان ضعيفاً لأنه تأسس على مبدأ اختيارية تطبيق الجزءات العسكرية ، كما أن تطبيقه كان محدوداً بسبب إنتهاء الوفاق بين الدول الأوربية التى أنشئت العصبة ، ولأن الولايات المتحدة لم تنضم إلى العصبة ، ولم ينضم الاتحاد السوفيتى سوى بين عامى ١٩٣٤ ، ١٩٣٩ حين تم طرده منها بسبب هجومه على فنلندا . وسنرى فى هذا الفصل أن ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان قد انتهكت هذا النظام ، وعجزت العصبة عن مواجهة تلك الانتهاكات . كذلك ، فإنه عندما احتلت فرنسا منطقة الرور فى ألمانيا ، واحتلت إيطاليا جزر كورفو ، وكلاهما تم سنة ١٩٢٣ ، فإن العصبة فشلت فى ردع الدولتين .

أما على مستوى تسوية المنازعات الدولية فقد شهدت عصبة الأمم تطورين مهمين هما إنشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولى سنة ١٩٢٢ ، وإصدار النظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية سنة ١٩٢٨ .

فقد نص عهد عصبة الأمم على إنشــاء المحكمــة الدائمــة للعــدل الدولــى The Permanent Court of International Justice . وفى عام ١٩٢٠ شكلت لجنــة دوليــة للنظر فى مشروع إنشاء المحكمة وعند مناقشة موضــوع مــدى الزاميــة اختصــاص المحكمة ، أنقسم أعضاء اللجنة إلى فريقين. فقد طالب فريق بضرورة إقرار مبدأ الزاميــة اختصاص المحكمة ، بينما طالب فريق آخر بالاختصاص الاختيارى . وعند عرض الأمر على مجلس العصبة أنقسم المجلس أيضا. فقد انحازت فرنسا ، وبريطانيا إلى وجهة النظر الثانيــة وتمكنتا من ترجيح وجهة نظرهما محتجتين بأن الاختصاص الإلزامــى ســيكون عقبة أمام احتمال دخول الولايات المتحدة عصبة الأمم . ورغم أن العصبة قد أقرت مبــدأ الاختصاص الاختيارى، فإن الولايات المتحدة قد رفضت التصديق على إتفاقية إنشاء هيئــة المحكمة تطبيقا لسياستها العامة التى تنهض على مبدأ الإستقلال عن الشؤون الأوروبيــة. وقد بــدأت المحكمة الدائمــة للعدل الدولى فى ممارسة أعمالها فى لاهــاى فــى ينــاير ١٩٢٢.

ويعتبر النظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية General Act for the Pacific Settlement of Disputes، الصادر سنة ١٩٢٨ فى إطار عصبة الأمــم، أحد المواثيق الدولية الرئيسة التى أكدت مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية. وقد نــص هذا النظام على أن المنازعات الدولية (السياسية وغير السياسية) التى لا يمكــن تســويتها بالطرق الدبلوماسية، ينبغى أن تحال إلى لجنة توفيق ثنائية، فإذا فشلت لجنة التوفيق يحــال النزاع إلى محكمة تحكيم تتكون من خمسة أعضاء تقام خصيصا لهذا الغرض. وتطبق هذه المحكمة القواعد القانونية التى تطبقها محكمة العدل الدولية الدائمة. أمــا المنازعــات ذات الصبغة القانونية البحته فيجب أن تحال إلى محكمة العدل الدولية الدائمة لإصدار حكم فيها. ولم يستبعد النظام إمكانية تسوية تلك المنازعات عن طريق التحكيم أو بأى أسلوب ســلمى آخر. كذلك فقد أتى النظام على تفصيل لأسلوب التحكيم كأداة لتسوية المنازعات الدوليــة. وقد تأثرت معظم مواثيق التنظيمات الدولية التى أنشأت بعد صدور هذا الميثاق بأحكامــه وتضمنت نصوصها بنوداً تتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية .

وقد نجحت العصبة فى تسوية بعض المنازعات الدولية ، مثل النزاع بيــن الســويد وفنلندا حول جزر آلاند سنة ١٩٢١ ، والنزاع الحدودى بين اليونان وبلغاريا سنة ١٩٢٥ .

بيد أنها لم تنجح إلا فى تسوية المنازعات بين الدول الصغيرة . أما المنازعات بين الدول الكبيرة فلم تعرض على العصبة .

كذلك أشرفت العصبة على نظام الانتداب على الأقاليم التى كانت تابعة للامبراطوريتين الألمانية والعثمانية قبل الحرب العالمية الأولى . وقد منحت العصبة الانتداب على تلك الأقاليم للدول المنتصرة فى الحرب . وقد أعطيت الأقاليم الخاضعة للانتداب ثلاث درجات من الاستقلال طبقاً لدرجة تطورها ، ومدى أطماع الدول الأوربية صاحبة الانتداب . وقد طبق الانتداب من الدرجة (أ) على الأقاليم العربية التى كانت خاضعة للدولة العثمانية . وخضعت الأقاليم الإفريقية التى كانت تابعة لألمانيا للانتداب من الدرجة (ب) . وكانت مسئولية دولة الانتداب هى الإشراف على رفاهة سكان تلك الأقاليم ، وليس منحهم الاستقلال . وسمح للدول التى أعطيت الانتداب من الدرجة (ج) بإدارة الأقاليم المنتدبة عليها كجزء من نظامها الإقليمى الاستعمارى . وقد خضعت لهذا النظام الدول المسماه حالياً ناميبيا ، وبابوا – غينيا الجديدة ، وساموا ، وغيرها . بيد أن العصبة اكتفت فى الغالب بمنح الانتداب ، دون أن تشرف بشكل حقيقيى على أنشطة الدول المنتدبة . وقد استعملت بعض تلك الدول نظام الانتداب لتحقيق أهدافها ، كما حدث فى حالة الانتداب البريطانى على فلسطين .

كذلك فقد نشطت العصبة فى مجال مكافحة تهريب المخدرات ، ومساعدة اللاجئين ، وتحسين ظروف العمل والصحة فى أنحاء متعددة من العالم .

ورغم أن العصبة بالأساس كانت منظمة أوروبية ، إلا أنها نجحت فى إعطاء الدول حديثة الاستقلال فى آسيا وإفريقيا إعترافاً قانونياً دولياً . فقد انضمت إلى العصبة إثيوبيا سنة ١٩٢٣ ، وتركيا والعراق سنة ١٩٣٢ ، وأفغانستان سنة ١٩٣٤ ، ومصر سنة ١٩٣٧ . كما كانت الهند ، وسيام (تايلاند) ، واتحاد جنوب أفريقيا ، وليبيريا ، وفارس (إيران) ، والصين من الدول المؤسسة للعصبة . ومن الجدير بالذكر أن دول بحر البلطيق (استونيا ، وليتوانيا ، ولاتفيا) قد انضمت إلى العصبة سنة ١٩٢١ .

ومما يذكر للعصبة أنها مهدت لإنشاء الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . فقد استفادت الأمم المتحدة من إنجازات وأخطاء العصبة ، واستعارت معظم آلياتها التنظيمية . وعند حل العصبة سنة ١٩٤٦ تم تحويل ممتلكاتها ومؤسساتها إلى الأمم المتحدة ، وأصبح مقرها فى جنيف هو المقر الأوروبى للأمم المتحدة .

من ناحية ثانية ، فقد شهدت السياسة الدولية عدة أنشطة لسد النقص الذى شاب نظام الأمن الجماعى الذى جاءت به عصبة الأمم وذلك من خلال السعى لإلزام الدول بعدم اللجوء إلى الحرب ، وهو ما كان جائزاً فى ظل العصبة ، أو السعى نحو تحديد التسلح . ويمكن تقسيم تلك الأنشطة إلى نوعين . أولها هى تلك الأنشطة التى كانت بمثابة مشروعات لم تترجم إلى حيز الواقع . ومن أمثلتها مشروع بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ ، ومشروع بريان للاتحاد الأوروبى سنة ١٩٣٠ . فقد نص البروتوكول على التحكيم الإجبارى لتسوية المنازعات ، وإلزامية العقوبات العسكرية ، ونزع السلاح . بيد أن عدم انضمام بريطانيا إليه أدى إلى سقوطها . كما قدم اريستيد بريان ، وزير خارجية فرنسا ، إلى عصبة الأمم مشروعاً لإنشاء اتحاد فيدرالى أوروبى يتأسس على مبدأ سيادة الدول . ولكن إصرار ألمانيا على أن يقوم المشروع على مبدأ المساواة بين الدول أيضاً أدى إلى فشله . ذلك أن هذا المبدأ كان يعنى المساواة بين ألمانيا وفرنسا فى التسلح . كما عارضته بريطانيا لأنه كان يعنى تكريس الهيمنة الفرنسية على أوروبا . أما النوع الثانى من الأنشطة فهو تلك التى تمت الموافقة عليها وتطبيقها . وأهم تلك الأنشطة هى اتفاقات لوكارنو سنة ١٩٢٥ ، وميثاق بريان – كيلوج سنة ١٩٢٨ ، ومعاهدة لندن لنزع السلاح البحرى سنة ١٩٣٠ . وسنعرض فيما بعد لاتفاقات لوكارنو فى سياق الحديث عن القضية الألمانية . ويكفى الإشارة إلى أن تلك الاتفاقات قد نصت على إلتزام الدول الموقعة عليها بعدم اللجوء إلى الحرب ، واللجوء إلى الطرق السلمية وحدها لحل المنازعات بما فى ذلك التحكيم الدولى . وسنعرض للميثاق والمعاهدة بإختصار على التوالى .

١ ـ ميثاق بريان ـ كيلوج عام ١٩٢٨ :

فى نوفمبر عام ١٩٢٧ وجه اريستيد بريان Aristide Brian وزير خارجية فرنسا نداء إلى الرأى العام الأمريكى يعبر عن رغبة فرنسا فى توقيع إتفاقية مع الولايات المتحدة يتعهد بموجبها الطرفان بعدم اللجوء إلى القوة من أجل حل منازعتهما، وبالالتزام بالوسائل السلمية كطريق وحيد لحل تلك المنازعات. وكان بريان يرمى من ذلك إلى تحسين صورة فرنسا لدى الشعب الأمريكى، وهى الصورة التى تشوهت بعد احتلال فرنسا للرور. وقد وافق فرانك كيلوج Kellogg وزير الخارجية الأمريكى على اقتراح بريان. ولكنه وضع شرطين لقبول المشروع الفرنسى، الأول هو أن تكون الإتفاقية المقترحة مفتوحة لكل الدول ، والثانى هو أن تتعهد الدول الموقعة على الإتفاق بتحريم الحروب نهائيا. وقد قبل بريان الشرط الأول ولكنه رأى استثناء حالة الدفاع عن النفس وتنفيذ أحكام عصبة الأمم

من مبدأ تحريم الحرب . وعلى هذا الأساس تمت الدعوة إلى مؤتمر دولى عقد فى باريس فى أغسطس ١٩٢٨. وقد وافقت الدول التى حضرت المؤتمر فى ٢٧ أغسطس من هذا العام على ميثاق مقترح عرف "بميثاق بريان – كيلوج". وأهم ما يميز الميثاق أنه كان ميثاقا مفتوحا . وقد انضمت إليه ٥٧ دولة، منها دول خارج عصبة الأمم كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وتركيا. كذلك فقد أكد الميثاق مبدأ تحريم الحروب كوسيلة لتحقيق أهداف الدول وضرورة فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية دون أن يتعارض ذلك مع حق الدفاع الشرعى عن النفس ، أو الالتزامات الدولية فى عهد العصبة وإتفاقات لوكارنو. بيد أن الميثاق لم يحدد الهيئة التى ستقوم بتطبيق أحكامه. كما أنه رغم الموافقة على توقيع الميثاق فإن الدول كثيراً ما خرقت أحكامه .

٢ـ معاهدة لندن لتحديد التسلح البحرى سنة ١٩٣٠

انعقد فى واشنطن سنة ١٩٢٢، كما سنرى فيما بعد، مؤتمرا لمناقشة قضية تحديد السلاح البحرى فى مجال البوارج البحرية الثقيلة. وقد أسفر المؤتمر عن عقد معاهدة القوى الخمس. ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا عاودتا طرح قضية التسلح البحرى مرة أخرى عام ١٩٢٩ واتفقتا على الدعوة إلى مؤتمر دولى لمناقشة قضية التسلح البحرى انعقد فى لندن فى يناير عام ١٩٣٠ يضم الدول التى وقعت على معاهدة القوى الخمس فى واشنطن سنة ١٩٢٢. وقد أسفر المؤتمر عن توقيع معاهدة جديدة مدت نطاق تحديد التسلح البحرى ليشمل كل السفن ، وذلك بالنسب ذاتها التى نصت عليها معاهدة واشنطن ، والتى سنشير إليها فى سياق حديثنا عن الدور اليابانى فى السياسة الدولية .

المبحث الرابع

القضية الألمانية

قدمنا أن معاهدة فرساى قد أقرت مبدأ دفع ألمانيا تعويضات للدول المنتصرة كما حددت الجيش الألمانى بمائة ألف جندى، ونزع سلاح منطقة الراين. إلا أن المعاهدة لم تنص على حجم التعويضات التى يتعين أن تدفعها ألمانيا. وكانت فرنسا تريد إجبار ألمانيا على دفع مبلغ باهظ من التعويضات يمنعها من استعادة قوتها العسكرية والإقتصادية، ويوفر لفرنسا المواد اللازمة لإعادة البناء الإقتصادى. ولذلك فقد طالبت فرنسا بأن تدفع ألمانيا ٢٣٠ مليار مارك ذهبى. بيد أن بريطانيا كانت ترى ضرورة تمكين ألمانيا من إعادة البناء الإقتصادى، وذلك لكى تتمكن من التعامل التجارى مع بريطانيا من ناحية، ودفع التعويضات من ناحية أخرى. وكانت بريطانيا ترى أن ألمانيا لم تعد تشكل خطراً عليها بعد أن فقدت أسطولها البحرى، وأن الخطر الرئيس أصبح يأتى من جانب فرنسا التى أصبحت بمثابة القوة العسكرية الأولى فى القارة الأوروبية. أما ألمانيا فقد عرضت أن تدفع ٣٠ مليار مارك ذهبى . وفى ٥ مايو سنة ١٩٢١ تم الإتفاق فى "لجنة التعويضات"، التى أنشئت لمناقشة قضية التعويضات الألمانية، على أن تدفع ألمانيا ١٣٢ مليار مارك ذهبى تدفع على أقساط سنوية تختلف قيمتها حسب الصادرات الألمانية، وتحصل فرنسا على ٥٢% من هذه التعويضات كما تأخذ بريطانيا ٢٢% منها، ١٠% إلى إيطاليا، ٨% إلى بلجيكا، أما النسبة الباقية فإنها توزع على الدول الأخرى التى تضررت من العدوان الألمانى. وقد قبلت ألمانيا هذه التسوية بعد أن هددت فرنسا باحتلال منطقة الرور، أغنى المناطق الألمانية بالمواد الأولية، وتم الإتفاق على أن تدفع ألمانيا ٢ مليار مارك ذهبى سنوياً، بالإضافة إلى ربع قيمة الصادرات الألمانية التى كانت تقدر آنذاك بحوالى ٤ مليار مارك ذهبى.

من المفهوم أن تكون فرنسا هى أكثر الدول الأوروبية اهتماما بالقضية الألمانية، لأنها تحصل على نصف التعويضات، كما أن تلك القضية تؤثر مباشرة على أمنها. ضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة وبريطانيا نكثتا بالوعد الذى قدمتاه إلى فرنسا أثناء مؤتمر فرساى. فقد وعدت الدولتان بتقديم المساعدة لفرنسا إذا ما وقعت ضحية عدوان ألمانى فى المستقبل، وذلك فى إطار "ميثاق الضمان". غير أن مجلس الشيوخ الأمريكى رفض

التصديق على معاهدة فرساى، وبالتالى على ميثاق الضمان. وقد أدى ذلك إلى إلغاء الالتزام البريطانى بالضمان لأن هذا الالتزام كان مشروطا بالالتزام الأمريكى. ومن ثم، بدا أن فرنسا قد خدعت، وأصبح عليها أن تعتمد على ذاتها لمواجهة ألمانيا.

مرت سياسة فرنسا إزاء القضية الألمانية بمرحلتين. امتدت المرحلة الأولى، من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٢٤. وقد استعملت فيها فرنسا القوة لاجبار ألمانيا على احترام معاهدة فرساى. أما المرحلة الثانية، وقد امتدت من سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٢٩، فقد لجأت إلى سياسة توفيقية. فى المرحلة الأولى حرصت فرنسا على إجبار ألمانيا على الالتزام بمعاهدة فرساى بالقوة العسكرية. فعندما توغلت القوات الألمانية فى مارس ١٩٢٠ فى منطقة الراين لقمع حركة التمرد الشيوعى، قامت فرنسا باحتلال فرانكفورت ودارمشتات حتى تجلو القوات الألمانية عن الراين. كذلك فإنه بعد أن طلبت الحكومة الألمانية إعطائها مهلة لدفع أقساط التعويضات بعد هبوط سعر المارك الألمانى، احتلت فرنسا منطقة الرور فى يناير ١٩٢٣. ولكن ألمانيا ردت على ذلك بشل الحياة الإقتصادية فى منطقة الرور عن طريق المقاومة السلبية. فقد دعت الألمان فى منطقة الرور إلى الامتناع عن العمل مقابل استمرارهم فى الحصول على مرتباتهم. ولكن فرنسا نجحت فى إدارة مناجم الرور، ونقل الفحم المستخرج إلى فرنسا. ضف إلى ذلك أن الانهيار المالى الألمانى، والذى تضاعف بعد هذا الاحتلال، أجبر ألمانيا على الاستسلام لمطالب فرنسا فى استثمار مناجم الفحم فى منطقة الرور كجزء من التعويضات. وفى الحالتين فإن فرنسا واجهت معارضة من بريطانيا لعملية الاحتلال. ولكن لم تكن تلك المعارضة من القوة بحيث تردع فرنسا عن الاستمرار فى استعمال سياسة القوة إزاء ألمانيا. ولكى تهدىء بريطانيا من مخاوف فرنسا تجاه ألمانيا، فإنها عادت إلى مشروع الضمان. ولذلك، عرض لويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا، على اريستيد بريان رئيس وزراء فرنسا فى يناير سنة ١٩٢٢، عقد تحالف أساسه تعاون بريطانيا مع فرنسا فى حالة قيام ألمانيا بالهجوم على فرنسا. بيد أن هذا التعاون لا يشمل هجوم ألمانيا على حلفاء فرنسا فى أوروبا الشرقية. كذلك طلبت بريطانيا أن تقبل فرنسا عقد مؤتمر تشترك فيه كل الدول الأوروبية لدراسة قضية التعويضات. رأت فرنسا أن مثل هذا التحالف سيقيد من حريتها فى استخدام القوة، إذا رفضت ألمانيا دفع التعويضات. وأعلن بوانكاريه رئيس وزراء فرنسا الجديد، وكان من أشد المعادين لألمانيا ومن أبناء منطقة اللورين، أنه إذا لم تدفع ألمانيا أقساط التعويضات فإن فرنسا ستقوم باستغلال مناجم الفحم المملوكة للدولة فى منطقة الرور لصالح الدائنين. وهكذا

رفضت فرنسا العرض البريطانى، وقامت باحتلال الرور فى يناير عام ١٩٢٣. إزاء ذلك أعادت الحكومة البريطانية فى أكتوبر عام ١٩٢٣ تكوين لجنة دولية لمناقشة قضية التعويضات. ورغم انتصار فرنسا فى عملية احتلال الرور قبل ذلك بشهور فإن بوانكاريه وافق هذه المرة على اقتراح بريطانيا. وكان الدافع الرئيس لموافقة فرنسا على الاقتراح البريطانى هو الانهيار المالى الذى واجهته فرنسا منذ احتلال الرور، وعجز الحكومة الفرنسية عن توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة هذا الانهيار. كما أن الحكومة الفرنسية رأت أن الموافقة على هذا الاقتراح البريطانى سيضمن لها الحصول على قروض بريطانية وأمريكية. وبذلك سلمت فرنسا بالاقتراح البريطانى الذى كانت قد رفضته فى يناير عام ١٩٢٣، ولكن دون أن تحصل على الضمان السياسى الذى عرض عليها قبل ذلك. ثم جاءت الانتخابات الفرنسية فى مايو عام ١٩٢٤، لتؤكد معارضة الرأى العام الفرنسى لسياسة استعمال القوة ضد ألمانيا، وسقطت حكومة بوانكاريه وتشكلت حكومة جديدة برئاسة هيريو وتولى فيها ارستيد بريان وزارة الخارجية. ومنذ ذلك الوقت بدأت مرحلة جديدة فى السياسة الفرنسية إزاء القضية الألمانية. ذلك أن بريان رأى أن فرنسا قد أصبحت فى حالة عزلة عن الدول الأوروبية بسبب سياستها المتشددة تجاه ألمانيا، كما أن ألمانيا فى المدى الطويل ستستعيد قوتها وقد تسعى إلى الانتقام من فرنسا. ولذلك رأى، أن من الأوفق توثيق التعاون بين فرنسا وألمانيا ليجعل النهضة الألمانية تتجه نحو السلام على حد قوله. وفى الوقت ذاته كان سترسمان، وزير خارجية ألمانيا، ينادى باتباع سياسة "تنفيذ المعاهدات" Policy of Fulfillment، وكان يهدف بذلك إلى تحقيق الجلاء عن منطقة الراين فى أسرع فرصة. أدى توافق هاتين السياستين إلى توقيع ثلاث إتفاقات لتسوية القضية الألمانية، هى التسوية المؤقتة طبقا لمشروع دوز، وإتفاقات لوكارنو، وإتفاقات لاهاى.

أولا : مشروع دوز Daws :

رأينا أن فرنسا وافقت على تكوين لجنة خبراء دولية لدراسة قضية التعويضات الألمانية. وقد تشكلت اللجنة برئاسة الخبير الأمريكى دوز، وانتهت إلى خطة خمسية تبدأ عام ١٩٢٥، وتنتهى عام ١٩٢٩ تدفع بموجبها ألمانيا أقساطاً متزايدة تبدأ من مليار مارك ذهبى فى السنة الأولى وتصل حتى ٢,٥ مليار مارك ذهبى فى السنة الخامسة. ولضمان تنفيذ تلك الخطة تقوم ألمانيا برهن إيرادات السكك الحديدية وبعض الصناعات الألمانية. وقد استطاعت ألمانيا تنفيذ هذه الخطة بعد أن حصلت على قرض أمريكى مقداره ٨٠٠

مليون مارك ذهبى وبفضل تدفق رؤوس الأموال الأمريكية والبريطانية على السوق المالية الألمانية. وقد استطاعت ألمانيا أن تدفع حوالى ٧,٥ مليار مارك ذهبى حتى عـــام ١٩٢٩ طبقا لخطة دوز.

من الواضح أن خطة دوز شكلت نصرا لألمانيا. فقد خفضت حجم الأقساط الســنوية إلى مليار مارك ذهبى فى السنة الأولى، ولم تحدد قيمة التعويضات بعد انتــهاء الســنوات الخمس.

ثانيا : إتفاقات لوكارنو Locarno Treaties:

بعد أن تم التوصل إلى خطة دوز أوعزت بريطانيا إلى الحكومة الألمانية بأن تقــترح على فرنسا، وبلجيكا توقيع إتفاق عدم اعتداء. ذلك أن بريطانيا كانت تخشى أن تقوم فرنسا بمعاودة التدخل العسكرى فى ألمانيا. وقد استجابت ألمانيا للاقتراح البريطانى ودخلت مــع فرنسا، وبلجيكا فى مفاوضات انتهت إلى توقيع إتفاقات لوكارنو فـــى ١٦ أكتوبــر عــام ١٩٢٥. وقد تضمنت إتفاقات لوكارنو ميثاقا عرف باسم "ميثاق لوكارنو"، كما تــم توقيــع سبع إتفاقات أهمها إتفاقية ضمان الحدود الفرنسية الألمانية، والبلجيكية – الألمانية، بين كل من ألمانيا وفرنسا، وبلجيكا، وبريطانيا، وإيطاليا، كما تضمنت أربعة إتفاقيات للتحكيم بيــن ألمانيا، وبلجيكا، وألمانيا وبولندا، وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا فى حال حــدوث خــلاف بيــن ألمانيا وأى من تلك الدول.

أ) <u>إتفاقية ضمان الحدود :</u>

تضمنت إتفاقية ضمان الحدود بين ألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا، تعهد الــدول الخمــس الموقعة بأن تضمن بشكل جماعى الأوضاع الإقليمية التى إنشأتها معاهدة فرساى، والتـــى رسمت الحدود السياسية بين ألمانيا، وفرنسا، وألمانيا، وبلجيكا. كما أكدت على نزع سلاح الإقليم الواقع إلى الشرق من نهر الراين، وتعهدت الدول الثلاث بعدم اللجوء إلى الحـــرب ضد بعضها إلا فى حالة الدفاع القانونى ضد أى محاولة لانتهاك الأوضاع المتفق عليـــها، وخاصة ما يتعلق بالمناطق المنزوعة السلاح. وتعهدت الدول الثلاث بتسوية منازعاتـــها بالطرق السلمية، كما تعهدت الدول الخمس الموقعة على الإتفاقيـــة، بـــأن تقــوم بتقديــم المساعدات الضرورية لأى دولة منهم تتعرض للعدوان.

ب) الإتفاقيات التحكيمية :

فقد تضمنت أربعة إتفاقات للتحكيم وقعت الأولى بين ألمانيا، وبلجيكا، والثانية بين ألمانيا وفرنسا، والثالثة بين ألمانيا وبولندا، والرابعة بين ألمانيا، وتشيكوسلوفاكيا، وقد نصت تلك الإتفاقات على أنه فى حالة نشوب خلافات بين ألمانيا والدول الأخرى الموقعة على الإتفاقات وهى فرنسا، وبلجيكا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، ولم يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية العادية فإن تلك الخلافات تحال إلى محكمة متفق عليها أو إلى محكمة العدل الدولية الدائمة، وذلك فيما عدا الخلافات التى ترجع إلى ظروف سابقة على توقيع هذا الإتفاق، وتلك التى لم تدخل فى إطار تسوية فرساى.

ج) إتفاقيات خاصة بحدود ألمانيا فى الشرق:

وقعت فرنسا إتفاقيتين ثنائيتين مع بولندا، وتشيكوسلوفاكيا تعهدت بموجبها بتقديم المساعدة العسكرية لها فى حالة تعرضها لعدوان ألمانيا.

وقد أوردنا نص إتفاقات لوكارنوفى الملحق الثانى عشر من هذا الكتاب.

وأخيرا، فقد تم التفاهم على الجلاء عن منطقة الراين قبل سنة ١٩٣٥، وهو الموعد الذى كان محدداً فى إتفاقية فرساى للجلاء. وأعطت الدول المتحالفة وعدا لألمانيا بإدخالها عصبة الأمم مع الحصول على مركز دائم فى مجلس العصبة[٢٧].

يلاحظ على إتفاقات لوكارنو أنها قد ضمنت إبقاء الوضع الراهن بالنسبة للحدود الألمانية الفرنسية، والحدود الألمانية البلجيكية، ولكنها لم تقدم الضمانة ذاتها بالنسبة لحدود ألمانيا مع الدول الأخرى. فقد رفضت ألمانيا إعطاء التعهد ذاته بالنسبة لحدودها مع تشيكوسلوفاكيا، ومع بولندا. ولذلك فإن فرنسا وقعت فى اليوم ذاته على مواثيق مساعدة متبادلة مع هاتين الدولتين. من ناحية أخرى فإن إتفاقات لوكارنو كانت جزء من سعى الدول المنتصرة لحصر النفوذ السوفييتى، وضرب العلاقة الألمانية السوفييتية، وتمكين تلك الدول من التدخل فى الاتحاد السوفييتى إذا تطلب الأمر. ومن ثم فإنها كانت موجهة إلى حد كبير ضد الاتحاد السوفييتى. ولكن ماذا كانت دوافع ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا من وراء توقيع إتفاقات لوكارنو؟ بالنسبة لألمانيا فقط ضمنت لها تلك الإتفاقات تعهدا فرنسيا بعدم التدخل العسكرى فى أراضيها. كما أنها منعت إمكانية قيام تحالف فرنسى بريطانى على غرار المشروع البريطانى المقدم إلى فرنسا فى يناير عام ١٩٢٠، وأنشأت مناخا

عاما للسلام مكنها من تحقيق الجلاء المبكر عن منطقة الراين، ومن اجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية. ضف إلى ذلك أن إتفاقيات لوكارنو كانت بالنسبة لألمانيا ورقة ضغط تستعملها لحث الاتحاد السوفييتى على تقديم تنازلات لألمانيا، وذلك بالتلويح باحتمالات التحالف ضد الاتحاد السوفييتى. كما أنها كانت تعنى اعتراف الدول الأوروبية بألمانيا كدولة مساوية لها. أما بالنسبة لفرنسا فإن الإتفاقات ضمنت لها تعهد ألمانيا بعدم المطالبة بالألزاس واللورين، والتزام بريطانيا، وإيطاليا بمساعدتها إذا حاولت ألمانيا الانتقام فى المستقبل. كما أن فرنسا كانت ترى فى تلك الإتفاقات دافعا لألمانيا لعدم التحالف مع الاتحاد السوفييتى فى المستقبل. بالنسبة لبريطانيا، فقد ضمنت إتفاقات لوكارنومنع احتمال حدوث صدام فرنسي- ألمانى فى المستقبل قد يجرها إلى حرب أوروبية.

وقد أدت إتفاقات لوكارنو إلى قبول ألمانيا فى عصبة الأمم فى ١٠ سبتمبر عام ١٩٢٦. وفى يناير عام ١٩٢٧ تم إلغاء "لجنة الرقابة الدولية" التى كان لها حق التفتيش للتأكد من نزع سلاح ألمانيا، وأخيرا فإن إتفاقات لوكارنو أدت إلى إتفاق فرنسى ألمانى مهد الطريق لعقد إتفاقيتى لاهاى .

ثالثا : اتفاقيتا لاهاى عام ١٩٢٩:

بعد توقيع إتفاقيات لوكارنو طالب ستريسمان بجلاء القوات الفرنسية عن منطقة الراين، طالما أن ألمانيا قد اعترفت بحدودها مع فرنسا فى تلك الإتفاقات. وقد رد بريان وزير خارجية فرنسا، بأن الهدف من وجود القوات الفرنسية فى الراين هو تأمين إستمرار دفع ألمانيا للتعويضات، وأن فرنسا تطلب اتفاقا نهائيا حول قضية التعويضات قبل انسحابها من الراين. ولذلك دخلت ألمانيا فى محادثات للتوصل إلى إتفاقية شاملة للتعويضات. وقد أسفرت محادثات لاهاى عن إتفاقيتين ربطتا بين التعويضات والجلاء عن الراين وذلك فى أغسطس عام ١٩٢٩. بموجب الإتفاقية الأولى تعهدت فرنسا، وبريطانيا، وبلجيكا بالجلاء عن الراين فى موعد لا يتجاوز نهاية يونيو عام ١٩٣٠. أما الإتفاقية الثانية، فقد نصت على مشروع جديد لدفع التعويضات عرف باسم "مشروع يونج". بموجب هذا المشروع تم تخفيض التعويضات الألمانية بمقدار ١٧% على أن تدفع التعويضات المتبقية على أقساط سنوية على مدى ٥٩ سنة. وقد دخل مشروع يونج حيز التنفيذ ابتداء من ١٧ مايو عام ١٩٣٠. وفى يونيو اكتمل الجلاء عن منطقة الراين، وهو الأمر الذى كان محدد له عام ١٩٣٥ طبقا لمعاهدة فرساى، وبشرط أن تدفع ألمانيا كل التعويضات.

والواقع أن فرنسا قد قدمت تنازلات هامة لألمانيا فى إتفاقيتى لاهاى. فقــد قــدرت فرنسا أن خسائرها الناجمة عن الحرب تبلغ ٧٠ مليار مارك ألمانى ذهبى ولكنـــها قبلــت طبقا لمشروع يونج أن تتقاضى ٢٠ مليار مارك ذهبى ألمانى على مدار ٥٩ عاما. وكانت قد تقاضت طبقا لمشروع دوز ٦,٨ مليار مارك ذهبى. كذلك فقد أنهت احتلالــها لمنطقــة الراين قبل الموعد المتفق عليه فى إتفاقية فرساى بمقدار ٥ سنوات. ولكن هذه التنــازلات، أدت إلى مطالبة ألمانيا بالمزيد من التنازلات الفرنسية. فطالبت بإعادة إشرافها على إقليـــم السار، والذى كانت معاهدة فرساى قد وضعته تحت الإدارة الدولية، مع إستغلال فرنســـا لمناجم الفحم فيه. أكثر من ذلك، فسرعان ما اشتد عود الحركة النازية المعاديـــة لفرنســا وحصلت فى انتخابات عام ١٩٣٠ على ١٠٩ مقعد فى البرلمان بعد أن كانت تحتــــل ١٢ مقعدا فقط سنة ١٩٢١. وقد استولت النازية على السلطة فى ألمانيا بعد ذلك بثلاث سنوات. وبذلك فإنه بدا مع عام ١٩٣٣ أن التنازلات الفرنسية قد ذهبت أدراج الرياح.

المبحث الخامس

دخول الاتحاد السوفييتى حلبة السياسة الدولية

سارت سياسة الحكومة البلشفية خلال الثلاث سنوات التالية للثورة فى نوفمبر عام ١٩١٧ فى خطين متوازيين. كان الخط الأول هو حماية النظام البلشفى من محاولات الغزو الخارجي، والحركات الانفصالية الداخلية. وقد نجحت فى تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير. أما الخط الثانى فكان هو العمل على تحطيم الحكومات الرأسمالية الأوروبية، وتأسيس نظم فى تلك الدول على غرار النظام البلشفى. وقد حاول البلاشفة أن يحققوا هذا الهدف عن طريق الدعاية للثورة البلشفية فى أوروبا. ولذلك، أنشأوا منظمة دولية سنة ١٩١٩ باسم "الدولية الثالثة" والتى عرفت فيما بعد باسم "الدولية الشيوعية" Communist International أو" الكومنترن" Comintern. وكانت الدولية الأولى قد تكونت عام ١٨٦٤ على يد كارل ماركس واستمرت حتى عام ١٨٧٦، كما تأسست الدولية الثانية عام ١٨٨٩، وتوقف نشاطها أثناء الحرب العالمية الأولى واستؤنف بعدها. وقد تأسست الدولية الثالثة فى موسكو عام ١٩١٩، وتحدد هدفها بأنه إقامة حكومات عمالية فى أوروبا على أنقاض الحكومات الرأسمالية، وذلك عن طريق نشر الدعاية العالمية للمبادئ الشيوعية، وتوحيد وتقوية الأحزاب الشيوعية فى مختلف الدول، وتوجيه الحركات العمالية والأحزاب الإشتراكية فى هذه الوجهة. وقد شرعت الدولية الثالثة، بمعاونة من الحكومة البلشفية، فى تشجيع الحركات الثورية فى أوروبا وفى نشر المبادىء البلشفية فى الدول الآسيوية. وفى عام ١٩٢٠ دعت الحكومة البلشفية إلى عقد "مؤتمر الشعوب الشرقية" فى باكو، وحضره حوالى ٩٠٠ مندوب يمثلون حوالى ٤٠ شعباً شرقياً بهدف تكوين تحالف بين الشعوب الشرقية تحت قيادة الحكومة البلشفية. ولكن السياسة السوفييتية فشلت فى نشر المبادئ البلشفية سواء فى أوروبا أو بين الشعوب الشرقية. فقد فشلت الحركات الثورية فى القارة الأوروبية كما فشلت فى تكوين اتحاد من الشعوب الشرقية. كذلك بدأت الحكومة البلشفية تواجه صعوبات إقتصادية هائلة نتيجة للحرب الأهلية، ولتطبيق المبادئ البلشفية. ومن ثم قررت الحكومة البلشفية عام ١٩٢١ تغيير سياستها الخارجية فى اتجاه التقارب مع الدول الرأسمالية الأوروبية.

وفى الوقت ذاته كانت الدول الغربية المنتصرة تطبق سياسة "الحزام الصحى" حول الاتحاد السوفييتى. ويقصد بتلك السياسة تكوين تحالف من الدول المحيطه بروسيا السوفييتية يمنع انتشار النفوذ الشيوعى إلى باقى أنحاء القارة الأوروبية. فقد دعمت الدول الغربية بولندا، ورومانيا ضد روسيا السوفييتية. ذلك أن مؤتمر الصلح أقر حدود بولندا مع ألمانيا، وتشيكوسلوفاكيا، ولكنه أحال تحديد حدودها مع روسيا إلى لجنة خاصة. وقد قررت اللجنة اعتبار خط "جرودنو بريست ليتوفسك" كحد فاصل بين بولندا، وروسيا. وعرف هذا الخط باسم خط كيرزن Curzon Line. ولكن بولندا اعترضت على هذا الخط واحتلت بعض الأراضى شرق خط كيرزن مستغلة انشغال روسيا السوفييتية بمشكلاتها الداخلية. ولكن الحكومة البلشفية دحرت القوات البولندية وتقدمت نحو وارسو، عاصمة بولندا، ذاتها. إزاء ذلك دعمت الدول الغربية بولندا حتى تمكنت من دحر القوات السوفييتية إلى ما بعد خط كيرزن مما أدى إلى دخول روسيا السوفييتية وبولندا فى مفاوضات انتهت بتوقيع "صلح ريجا" فى مارس عام ١٩٢١. طبقا لهذا الصلح اعترفت روسيا السوفييتية بخط جديد للحدود الروسية البولندية يقع حوالى ٢٠٠ كيلو مترا شرق خط كيرزن. وبذلك حصلت بولندا على أجزاء جديدة من الأراضى السوفييتية بدعم من الدول الغربية. كذلك دعمت الدول الغربية رومانيا فى خلافها مع روسيا السوفييتية حول إقليم بسارابيا والذى كانت معاهدت الصلح قد أعطته لرومانيا نظرا لوجود أغلبية رومانية فيه. فقد وقعت معها إتفاقاً خاصاً فى أكتوبر عام ١٩٢٠، يؤكد اعترافها بأحقيتها فى بسارابيا. كذلك حاولت الدول الغربية إقامة تحالف بين دول بحر البلطيق لعزل روسيا السوفييتية. ولكنها فشلت فى هذا المسعى نظراً لوجود خلافات عميقة بين دول بحر البلطيق. ضف إلى ذلك أن الحكومة البلشفية أسهمت فى إفشال هذا المخطط عن طريق الاعتراف بالدول الجديدة فى بحر البلطيق، وأسرعت بعقد علاقات صداقة وعدم اعتداء مع الدول المجاورة، وبالذات مع تركيا، وأفغانستان. وقد أدى ذلك كله إلى اتجاه بريطانيا وفرنسا إلى تغيير سياساتهما تجاه روسيا السوفييتية. وقد دعم من هذا الاتجاه الجديد حاجة الدولتين إلى السوق الروسية لتصدير منتجاتهما الصناعية. ومن ثم فقد تلاقت مصالح روسيا السوفييتية مع المصالح البريطانية الفرنسية. فروسيا السوفييتية فى حاجة إلى الاستثمارات الغربية للتغلب على الأزمة الإقتصادية وذلك فى إطار "السياسة الإقتصادية الجديدة" التى أعلنها لينين فى مارس عام ١٩٢١. كما أن بريطانيا وفرنسا فى حاجة إلى

السوق الروسية لتنشيط الإنتاج الصناعي. ضف إلى ذلك أن السياسة السوفيتية الرامية إلى نشر الشيوعية، والسياسة الغربية التي تقوم على فرض الحزام الصحي قد فشلتا في تحقيق أهدافها. كانت أول مظاهر التقارب هو عقد إتفاقية بريطانية سوفيتية في ١٦ مارس عام ١٩٢١ أعادت فتح موانيء روسيا السوفييتية أمام السفن البريطانية، وسمحت للرعايا البريطانيين بالتجارة في الأراضي الروسية. وكان ذلك بمثابة اعتراف واقعي بالنظام السوفيتي. كذلك فقد اقترحت الحكومة السوفييتية عقد مؤتمر دولي يحدد الإطار الجديد للعلاقات السوفييتية الغربية ومناقشة قضية الديون الروسية التي كانت الحكومة البلشفية قد رفضت الاعتراف بها سنة ١٩١٨. وبالفعل عقد مؤتمر إقتصادي دولي في مدينة جنوا في ايطاليا سنة ١٩٢٢ حضرته الدول الدائنة لروسيا السوفييتية، فيما عدا الولايات المتحدة. لكن المؤتمر أخفق في التوصل إلى اتفاق حول قضية الديون لأن الحكومة السوفييتية صممت على عدم الاعتراف بالديون التي أخذتها من الدول الغربية أثناء الحرب، والاكتفاء بالاعتراف بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة الروسية القيصرية لبعض الدول قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. كذلك فقد أثيرت قضية تعويضات حملة الأسهم الروسية وأصحاب المشروعات التي أممتها الحكومة البلشفية. وقد رفضت الحكومة السوفييتية التعهد باعطاء أي تعويضات(٢٨).

بيد أن المؤتمر أسفر عن نتيجة هامة غير متوقعة وهي توقيع إتفاق ثنائي بين روسيا السوفيتية وألمانيا سمي باتفاق " رابالو 'Rapallo في أبريل عام ١٩٢٢، وهو الإتفاق الذي حل محل إتفاقية بريست ليتوفسك التي فرضتها ألمانيا على روسيا السوفييتية عام ١٩١٨. بموجب إتفاق رابالو تنازلت الدولتان عن الديون والتعويضات، ووافقتا على إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالتعامل التجاري بينهما. ترجع أهمية إتفاق رابالو إلى أنه مثل بداية استعمال ألمانيا وروسيا السوفييتية لورقة التهديد بالتقارب بينهما للضغط على بريطانيا، وفرنسا للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية. كما كانت إتفاقية رابالو بمثابة أول ثغرة حقيقية في جدار المقاطعة الغربية للدولة السوفييتية. فقد أظهرت احتمالات التقارب الألماني- السوفيتي بما قد يترتب عليه من انفراد ألمانيا بالسوق السوفييتية، وبالتالي الإضرار بالمصالح الإقتصادية البريطانية والفرنسية. وقد ضاعف من تأثير إتفاقية رابالو على بريطانيا وفرنسا التطورات التالية :

أولا : خروج روسيا السوفييتية من الأزمة الإقتصادية نتيجة اتباع "السياسة الإقتصادية الجديدة" وذلك فى الوقت الذى تفاقمت فيه الأزمة الإقتصادية البريطانية والتى تمثلت في وجود حوالى مليون عامل بريطانى فى حالة بطالة. وكان حل هذه الأزمة يتطلب فتح أسواق خارجية جديدة أمام الصادرات البريطانية. ومن ثم فقد ازدادت حاجة بريطانيا إلى السوق السوفييتية.

ثانيا : وصول حكومتين يساريتين إلى الحكم فى بريطانيا وفرنسا. ففى بريطانيا وصلت إلى الحكم حكومة عمالية برئاسة رامزى ماكدونالد. كما وصلت إلى الحكم فى فرنسا حكومة يسارية بزعامة السياسى الاشتراكى ادوارد هيريو. وكانت هاتان الحكومتان أكثر تقبلا للنظام السوفييتى الجديد من الحكومتين السابقتين بحكم انتماءاتهما الأيديولوجية.

ثالثا : إستعادة روسيا السوفييتية دورها فى شرقى آسيا ابتداء من أواخر عام ١٩٢٢. كانت روسيا قد فقدت عام ١٩١٨ معظم الإمتيازات التى كانت تتمتع بها روسيا القيصرية فى شرقى آسيا. فقد احتلت اليابان سيبيريا الشرقية وشمال سخالين، ووقعت منغوليا الخارجية تحت هيمنة " الروس البيض ". كما أن خط حديد منشوريا خضع لإشراف دولى. بيد أن روسيا السوفييتية ما لبثت فى أواخر عام ١٩٢٢ أن استعادت مواقعها فى شرق سيبريا وسخالين، ومنغوليا الخارجية. وفى مايو ١٩٢٤ استعادت خط سكة حديد منشوريا. كما بدأت تلعب دورا نشيطا مؤيدا لحكومة الكومنتانج فى الصين.

نتيجة لهذه التطورات قامت بريطانيا بالاعتراف بالاتحاد السوفييتى فى أول فبراير عام ١٩٢٤، وعقدت إتفاقا تجاريا معه فى أغسطس من السنة ذاتها، وذلك حتى لا تترك السوق السوفييتية حكرا أمام المنتجات الألمانية، وقد نصت الإتفاقية على تعهد الطرفين بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر. وقد دفع ذلك الحكومة الفرنسية إلى المبادرة بالاعتراف بالاتحاد السوفييتى فى ٢٨ أكتوبر عام ١٩٢٤ دون انتظار قضية تسوية الديون أو حتى الحصول على تأكيدات سوفييتية بتسوية تلك القضية. وقد أدى ذلك إلى توالى اعتراف الدول الغربية بالاتحاد السوفييتى. إلا أن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بالنظام البلشفى. بيد أن عام ١٩٢٥ شهد تراجعاً كبيراً فى علاقات الاتحاد السوفييتى بالدول الغربية. وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها عقد إتفاقات لوكارنو فى

أكتوبر عام ١٩٢٥. فإتفاقات لوكارنو كانت تعنى من الناحية العملية تخلى ألمانيا عن التقارب مع الاتحاد السوفييتى فى إطار إتفاقية رابا للو والتقارب مع بريطانيا وفرنسا. ولكن ألمانيا وافقت على عقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتى فى أبريل عام ١٩٢٦ تعهدت بموجبها بالبقاء على الحياد فى حالة وقوع اعتداء من دولة ثالثة على الاتحاد السوفييتى، وبعدم الدخول فى حلف قد يكون من أهدافه فرض مقاطعة إقتصادية على الاتحاد السوفييتى. وأعلن ستريسمان، وزير خارجية ألمانيا، أن بلاده لن تشترك فى فرض عقوبات على الاتحاد السوفييتى إلا إذا أعلن مجلس عصبة الأمم أن الاتحاد السوفييتى دولة معتدية. وطبقا لعهد العصبة، فإن المجلس لا يستطيع أن يقرر تلك العقوبات إلا إذا وافقت الدول الدائمة العضوية فى مجلس العصبة، ومنها ألمانيا، التى كانت قد دخلت عصبة الأمم فى إطار إتفاقات لوكارنو. وفى سنة ١٩٣٤ انضم الاتحاد السوفييتى إلى عصبة الأمم.

المبحث السادس

الدور الأمريكى فى السياسة الدولية

تبلور الدور الأمريكى فى السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى فى ثلاثة إتجاهات، الأول، هو تأكيد الإستقلال فى الشؤون الخارجية. والثانى، هو التدخل الإقتصادى فى أوروبا، أما الثالث فهو التركيز على شئون أمريكا اللاتينية.

١ـ الإستقلالية فى الشؤون الخارجية :

رفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على معاهدة فرساى. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب. فمن ناحية أن الرئيس ويلسون لم يستشر الجمهوريين فى توقيع إتفاقية فرساى، كما أنه رفض أثناء مناقشة المجلس للمعاهدة إدخال أى تعديل عليها معتبرا أن تعديل الإتفاقية أمر يمس كرامته. كذلك كان أعضاء الكونجرس يتخوفون من أن المادة العاشرة من عهد عصبة الأمم التى تنص على الضمان الجماعى. قد تلزم الولايات المتحدة بإرسال قواتها إلى الخارج للتدخل فى قضايا لا تمس المصالح الأمريكية. كذلك كان أعضاء المجلس يرون أن التصديق على معاهدة فرساى يعنى الاعتراف بالإمتيازات التى حصلت عليها اليابان فى الشرق الأقصى. وأخيرا، فإن هزيمة الدول المركزية واستقرار الأمور فى أوروبا لصالح حلفاء الولايات المتحدة حدا بالرأى العام الأمريكى إلى العدول عن سياسة الارتباط بالشؤون الأوروبية والعودة إلى الأحوال الطبيعية، وهو الشعار الذى نادى به الحزب الجمهورى فى انتخابات الرئاسة فى نوفمبر ١٩٢٠، وأدى إلى فوز مرشحه ويليام هاردنج بالرئاسة بأغلبية ٦٤% من الأصوات. والواقع أن رفض الكونجرس التصديق على معاهدة فرساى لم يكن يعنى عودة الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة التى كانت تتبعها قبل الحرب. فقد رأينا أن الولايات المتحدة قد طورت مصالح إقتصادية هامة فى أوروبا تجعل من الصعب عليها عدم الاكتراث بالشؤون الأوروبية. لقد كان تصويت الكونجرس يعنى تأكيد حرية الولايات المتحدة فى التصرف بما يتفق ومصالحها دون التقيد مسبقا بالتزامات سياسية معينة.

٢ـ الدور الإقتصادى الأمريكى فى أوروبا :

سبق أن أشرنا إلى هذا الدور فى الفصل الثامن والذى تمثل فى توسع الإستثمارات الأمريكية فى أوروبا، وتدخل الولايات المتحدة لتحقيق بحث التعويضات عن ألمانيا، ومساعدة الدول المهزومة على إعادة البناء الإقتصادى جزئيا.

٣ـ التركيز على شؤون أمريكا اللاتينية :

كان المبدأ الأساسى الذى يحرك السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية هو مبدأ مونرو الصادر عام ١٨٢٣ وكما طوره الرؤساء اللاحقون وبالذات التفسير الذى قدمه الرئيس تيودور روزفلت سنة ١٩٠٤ والذى يؤكد حق الولايات المتحدة فى التدخل العسكرى فى شئون أمريكا اللاتينية. وقد وفرت الحرب العالمية الأولى للولايات المتحدة الظروف التى تمكنها من فرض هيمنتها الإقتصادية على القارة وتطبيق مبدأ مونرو كما فسره روزفلت. فقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى تقلص الدور الإقتصادى الأوروبى فى أمريكا اللاتينية. كما أن انشغال أوروبا بالحرب العالمية الأولى أدى إلى دخول الولايات المتحدة بكامل ثقلها الإقتصادى والعسكرى فى القارة. فمع بداية العشرينات كان رأس المال الأمريكى قد سيطر على الحياة الإقتصادية لدول أمريكا الوسطى والمكسيك. فقد أصبحت معظم المرافق الإقتصادية الرئيسة فى دول أمريكا الوسطى فى يد الشركات الأمريكية. وفى المكسيك احتكرت الشركات الأمريكية صناعة البترول والمناجم. وفى عام ١٩١٧ أصدرت المكسيك دستورا ينص فى المادة ٢٧ منه على ملكية الدولة للثروة المعدنية فى البلاد وحق الدولة فى تأميم الشركات الأجنبية التى تستغل تلك الثروة مقابل تعويض عادل. ولذلك دبرت الولايات المتحدة انقلابا أطاح بالحكومة المكسيكية عام ١٩٢٠، وتعهدت الحكومة الجديدة بعدم تطبيق المادة ٢٧ على الشركات العاملة فى المكسيك قبل صدور الدستور. وفى عام ١٩٢٨ وقعت إتفاقية أمريكية – مكسيكية تعطى للشركات الأمريكية البترولية التى بدأت نشاطها فى المكسيك قبل عام ١٩١٧ امتيازا غير محدد المدة.

كذلك، طبقت الولايات المتحدة مبدأ مونرو المطور عام ١٩٠٤ على دول أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى. فقد احتلت جمهوريات سان دومنجو، وهندوراس، ونيكاراجو لقمع حركات المقاومة المناهضة للهيمنة الأمريكية وتنصيب حكومات موالية.

أما تجاه باقي دول أمريكا اللاتينية، فقد اتجهت الولايات المتحدة إلى تقوية دبلوماسية اتحاد الدول الأمريكية كأداة للاشراف على العلاقات الخارجية لدول القارة، أو إبعاد تلك الدول عن عصبة الأمم (أى أوروبا) التى كانت تلك الدول قد دخلتها. كانت الولايات المتحدة قد دعت عام ١٨٨٩ "مكتب الجمهوريات الأمريكية" إلى عقد مؤتمر للدول الأمريكية فى واشنطن. وقد اتخذ المؤتمر قرارا بإنشاء مكتب تجارى للجمهوريات الأمريكية لتجميع ونشر المعلومات الخاصة بالإنتاج والتجارة والقوانين واللوائح الجمركية فى مختلف القارة الأمريكية. وقد تطور هذا المكتب فى المؤتمرات التالية إلى هيئة دائمة للتعاون بين الدول الأمريكية. فقد اتفق فى مؤتمر عام ١٩٠١ المنعقد فى المكسيك على أن يكون للمكتب مجلس إدارة مكون من ممثلى الدول الأمريكية لدى الولايات المتحدة برئاسة وزير الخارجية الأمريكى. وفى المؤتمر الذى انعقد فى بيونس آيرس عام ١٩١٢ أطلق على تلك الهيئة "اتحاد الدول الأمريكية"، Pan American Union . وقد ظل نشاط هذا الاتحاد مقصورا على المسائل القانونية والتجارية والاجتماعية والثقافية.

فى عام ١٩٢٣ تم عقد مؤتمر فى شيلى تمخض عن ابرام معاهدة "جوندرا". وقد نصت المعاهدة على أنه إذا لم يمكن تسوية المنازعات بين دول أمريكا اللاتينية بالطرق الدبلوماسية فإنه يجب عرض تلك المنازعات على لجنة تحقيق خاصة باتحاد الدول الأمريكية. كان الهدف الرئيس للولايات المتحدة من توقيع معاهدة جوندرا هو الحد من دور عصبة الأمم فى شؤون أمريكا اللاتينية. وبالفعل فإن العصبة لم تتدخل فى معظم المنازعات بين دول أمريكا اللاتينية، ولم تتدخل إلا فى النزاع بين بوليفيا وباراجواى عام ١٩٢٨بعد أن أعلنت بعض دول أمريكا اللاتينية أنها ستعتبر النزاع لختبارا للعصبة، فإذا فشلت فى التعامل معه فإن ذلك سيعنى فقدان العصبة تأييد دول أمريكا اللاتينية الراغبة فى التخلص من السيطرة الأمريكية. ولكن العصبة تدخلت فى النزاع بشكل يؤكد الهيمنة الأمريكية على أمريكا اللاتينية، إذ أنها أعلنت أنها ترحب بتكوين لجنة تحقيق أمريكية منبثقة من اتحاد الدول الأمريكية لتسوية النزاع. وقد أدى ذلك إلى توقف دول أمريكا اللاتينية عن القيام بأى نشاط ايجابى فى عصبة الأمم.

المبحث السابع

تقليص الدور اليابانى فى الشرق الأقصى

شهدت السياسة اليابانية فى شرقى آسيا تطورين متناقضين أديا إلى اشعال التوتر الدولى فى المنطقة. فقد تكتلت الدول الغربية لحرمان اليابان من المكاسب الإقليمية التى حصلت عليها نتيجة للحرب العالمية الأولى، وذلك فى الوقت الذى تطورت فيه قوى هيكلية ضخمة فى المجتمع اليابانى تدفعه نحو مزيد من التوسع الإقليمى.

ذكرنا أن اليابان قد انتهزت فرصة الحرب العالمية الأولى واستولت على إقليم كياوتشو فى مقاطعة شانتونج وعلى الجزر الألمانية فى المحيط الهادى شمال خط الاستواء وفرضت على الصين إتفاقات تخولها إمتيازات إقتصادية وإقليمية هامة كما أنها شاركت فى الحملة التى أعدتها الدول المتحالفة عام ١٩١٨ على سيبيريا بهدف القضاء على النظام البلشفى. وعندما انسحبت الدول المتحالفة من سيبيريا عام ١٩٢٠، فإن القوات اليابانية ظلت تسيطر على ميناء فلاديفوستك. وجاءت معاهدة فرساى لتعطى اليابان هذه الإمتيازات بشكل قانونى. والواقع أن إعطاء اليابان هذه الإمتيازات كان أحد العوامل التى دفعت الكونجرس الأمريكى إلى عدم التصديق على معاهدة فرساى. وعندما انتخب وليم هاردنج رئيسا للولايات المتحدة صمم على تقليص النفوذ اليابانى فى شرقى آسيا، وفتح أسواق الصين أمام الصادرات الأمريكية التى كانت بدأت تواجه مشكلة فى الأسواق الأوروبية مع عودة الحياة إلى المصانع الأوروبية. ولتحقيق هذا الهدف اتبع وليم هاردنج ثلاث وسائل :

١- تقوية المنشآت العسكرية البحرية الأمريكية فى المحيط الهادى، وتهديد اليابان بالدخول فى سباق للتسلح سيكون للولايات المتحدة فيه قصب السبق بحكم تفوقها الصناعى.

٢- الضغط على بريطانيا، لكى ترفض تجديد إتفاقية الحلف البريطانى- اليابانى المبرمة سنة ١٩٠٢، والتى كان من المقدر أن تنتهى مدتها عام ١٩٢١. وقد نزلت بريطانيا على هذا الضغط ورفضت تجديد الإتفاقية.

٣- الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لمناقشة قضايا المحيط الهادى والشرق الأقصى وقد اضطرت اليابان إلى حضور المؤتمر.

لماذا قبلت اليابان حضور هذا المؤتمر رغم أنها تعلم أنها ستكون معزولة في هذا المؤتمر وقد تخسر بعض مكاسبها في الصين والشرق الأقصى؟ يمكن تفسير حضور اليابان في ضوء الأزمة الإقتصادية التي كانت تمر بها في ذلك الوقت. ذلك أن الصناعة اليابانية واجهت أزمة افراط إنتاج نتيجة عودة الصناعة الأوروبية إلى أسواق الشرق الأقصى بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى. وقد أدت هذه الأزمة إلى انكماش الصناعة اليابانية مما أدى بدوره إلى أزمة اجتماعية حادة تمثلت في عودة الاضطرابات العمالية. ومن ثم فلم تكن اليابان مستعدة في هذه الفترة لدخول سباق للتسلح مع الولايات المتحدة .

وفي نوفمبر عام ١٩٢١ انعقد في واشنطن المؤتمر الدولي الذي دعت إليه الولايات المتحدة وحضرته اليابان وكلا من بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، والبرتغال، والصين، بالإضافة إلى الولايات المتحدة ذاتها. وقد استمر هذا المؤتمر حتى فبراير سنة ١٩٢٢، حيث أسفر عن توقيع ثلاث معاهدات :

<u>المعاهدة الأولى :</u> وتعرف باسم "معاهدة القوى الأربع"، وقد وقعت في ١٣ ديسمبر عام ١٩٢١ بين الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان. وكانت بمثابة معاهدة عدم اعتداء تضمنت تعهد كل دولة بعدم القيام بأي عمل يهدد مصالح الدول الأخرى في المحيط الهادي، وتعهدها باللجوء إلى التفاوض لمناقشة أي نزاع ينشأ بين الدول الموقعة على المعاهدة .

<u>المعاهدة الثانية :</u> وتعرف "بمعاهدة القوى الخمس"، وقد أبرمت بين الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان في ٦ فبراير سنة ١٩٢٢، وكانت تتعلق بموضوع تحديد التسلح البحري. وقد نصت معاهدة القوى الخمس على أن حمولة السفن الحربية لن تتجاوز ٣٥ ألف طن وإن لا يزيد عيار مدافعها عن ١٦ بوصة، كما لا يتم بناء سفن جديدة من هذه الحمولة لمدة عشر سنوات، كما أن إحلال تلك السفن بعد سنة ١٩٣١ يجب ان ينشئ مع حلول سنة ١٩٤٢ نسب التسلح البحري كالتالي: الولايات المتحدة ٥، وبريطانيا ٥، واليابان ٣، وفرنسا ١.٦٧، وإيطاليا ١,٦٧. كما وافقت الدول الموقعة على الحد من قواعدها ومنشأتها البحرية في المحيط الهادي.

ويلاحظ على هذه المعاهدة أن بريطانيا قد قبلت تعادل قوتها البحرية الثقيلة مع القوة البحرية الأمريكية، بعد أن كانت بريطانيا تحتل المرتبة الرئيسة الأولى في هذا المقام دون منازع. كما أن فرنسا، التي كانت تمثل القوة الوحيدة المنافسة لبريطانيا في مجال التسلح

البحرى، أصبحت تمثل المرتبة الرابعة وأصبح أسطولها البحرى الثقيل يمثل ثلث قوة الأسطول البريطانى أو الأمريكى، ويوازى قوة الأسطول الإيطالى وقد أثار ذلك التحديد غضب فرنسا، فهذا التحديد يضعف من قوة فرنسا فى البحر المتوسط فى مواجهة إيطاليا حيث أن فرنسا مضطرة إلى توزيع أسطولها على البحر المتوسط والمحيط الاطلنطى. ولكن المؤتمر قدم تنازلا لفرنسا وهو استبعاد السفن الحربية الخفيفة والتسلح البرى من التحديد .

<u>**المعاهدة الثالثة :**</u> وتعرف باسم "معاهدة القوى التسع"، وقد وقعت فى ٦ فبراير عام ١٩٢٢ من قبل جميع الدول التى حضرت مؤتمر واشنطن. بموجب هذه الإتفاقية تعهدت الدول الموقعة باحترام سيادة الصين على مجمل أراضيها، وبعدم السعى لدى الحكومة الصينية للحصول على مكاسب تضر بمصالح الدول الأخرى، مقابل تعهد الصين بالابقاء على سياسة الباب المفتوح أمام منتجات كل الدول. كذلك، فقد وقعت اليابان مع الصين إتفاقيات ثنائية فى ٤ فبراير عام ١٩٢٢ تعهدت بموجبها بالجلاء عن " شانتونج" و"كياوشو" مقابل تعهد الصين برعاية المصالح اليابانية فى منشوريا ووسط الصين.

وهكذا لم يبق لليابان إلا جزء محدودا من الإمتيازات التى حصلت عليها أثناء الحرب العالمية الأولى. فقد خسرت سيبيريا، وتنازلت عن معظم الإمتيازات التى كانت قد حصلت عليها طبقاً لمعاهدات ١٩١٥ ولم يبق لها سوى بعض الإمتيازات فى جنوب منشوريا. فضلا عن ذلك فقد تقيدت اليابان بنسبة معينة فى تسلحها البحرى.

وفى الوقت ذاته شهدت اليابان أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة. ذلك أنه نتيجة لسرعة التزايد السكانى اليابانى، واجهت اليابان أزمة نقص الأراضى الزراعية وتزايد البطالة فى القطاع الزراعى. وكان هناك مخرجان لمواجهة تلك الأزمة فى المدى القصير. الأول هو تشجيع الهجرة الخارجية. بيد أن الولايات المتحدة، وكندا، واستراليا كانت قد أغلقت باب الهجرة فى وجه الملونين عموما والجنس الأصفر على وجه الخصوص. أما المخرج الثانى فمؤداه استيعاب الأيدى العاملة الزراعية الفائضه فى القطاع الصناعى. وكان ذلك الحل يتطلب تطوير الصناعة اليابانية من خلال استيراد المواد الأولية وايجاد أسواق خارجية للصناعات اليابانية أى أنه يتطلب التوسع الإقتصادى. ومن ثم فإن الأزمة الإقتصادية أدت باليابان إلى فكرة التوسع الخارجى، وذلك فى الوقت الذى فقدت فيه اليابان معظم امتيازتها الخارجية. من ناحية أخرى، فقد زاد نفوذ المطالبين فى اليابان بالتوسع

الإقليمى بالقوة بعد أن ازداد الضغط الغربى على اليابان لكى يشمل التسلح البحرى كل أشكال السفن. ففى سنة ١٩٢٩ عاودت الولايات المتحدة، وبريطانيا طرح قضية التسلح البحرى وقامتا بالدعوة إلى مؤتمر انعقد فى لندن حضرته الدول التى وقعت معاهدة القوى الخمس سنة ١٩٢٢. وقد اسفر المؤتمر عن توقيع معاهدة جديدة نصت على رفع نسبة تسلح اليابان فى مجال البوارج البحرية الثقيلة إلى ٣,٥ مع ابقاء نسبة التسلح البريطانى- والأمريكى كما هى، على أن تسرى نسب التحديد على كل قطع الأسطول البحرى أى بما فى ذلك السفن، الحربية المتوسطة والخفيفة. وكان ذلك يعنى مزيدا من أضعاف النفوذ اليابانى فى الشرق الأقصى، ومن ثم مزيدا من الضغوط الداخلية نحو مقاومة هذا التدهور المتتالى فى النفوذ اليابانى.

المبحث الثامن

تخلص الصين من القيود الخارجية

فى أعقاب وفاة يوان شى كيه عام ١٩١٦، اندلعت حرب أهلية فى الصين تطورت إلى فوضى شاملة، وأصبحت هناك حكومتان فى الصين. حكومة الصين الشمالية ومقرها بكين، وحكومة الصين الجنوبية ومقرها كانتون ويتزعمها صن يات صن الذى ألف حزب الكومنتانج. ولم تكن هاتان الحكومتان تسيطران إلا على ثلث مساحة الصين، وكان الباقى خاضعا لسلطة قادة الجيش الذين حاولوا الإستقلال بالأقاليم التى كانوا يسيطرون عليها. وكانت الدول الغربية تتعامل فقط مع حكومة بكين، فكانت هى التى تمثل الصين فى المؤتمرات الدولية. أما الاتحاد السوفييتى فقد حرص على توثيق علاقاته بحكومتى الصين فى بكين وكانتون كجزء من سياسة ضرب استراتيجية الحزام الصحى التى فرضتها عليها الدول الغربية. فقد طورت الحكومة السوفييتية علاقاتها مع حكومة صن يات صن. كذلك وقع إتفاقية مع حكومة بكين فى مايو عام ١٩٢٤، تضمنت الاعتراف المتبادل بين الحكومتين، وتعهد كل دولة بمنع الأنشطة المناوئة للدولة الأخرى على أراضيها.

وقد شجع توقيع الإتفاقية الصينية - السوفييتية حكومة بكين على مطالبة الدول الغربية بأن تحذو حذو الاتحاد السوفييتى وأن تدخل فى مفاوضات مع حكومة بكين تحل محل الإتفاقيات القديمة التى تحرم الصين من حق المساواة مع الدول الأخرى . وقد أدى ذلك إلى تدهور العلاقات بين حكومة بكين والدول الغربية.

وفى الوقت ذاته تدهورت العلاقات بين حكومة كانتون والاتحاد السوفييتى فى أعقاب وفاة صن يات صن ، واستلام تشيانج كاى شيك السلطة فى عام ١٩٢٥. فقد شعر زعماء الكومنتانج أن علاقاتهم بالاتحاد السوفييتى تشكل تهديدا للاستقلال الوطنى للبلاد. ذلك أن الاتحاد السوفييتى كان يشجع العناصر الشيوعية فى الصين الجنوبية. وقد قام تشيانج كاى شيك بقمع الانتفاضات الشيوعية فى كانتون ، وشنغهاى فى ديسمبر عام ١٩٢٧ وقطع العلاقات بين حكومته والحكومة السوفييتية .

في عام ١٩٢٨ شنت حكومة تشيانج كاي شيك حربا على حكومة بكين انتهت بالاستيلاء على بكين وتوحيد الصين مرة أخرى، وتكوين حكومة قومية صينية مقرها بكين. ومنذ تلك اللحظة ركزت تلك الحكومة على التخلص من العلاقة الصينية السوفييتية، ومن الإمتيازات الأجنبية الغربية في الصين، وطرد النفوذ الياباني في الصين. فقد فتح تشيانج كاي شيك ملف سكة حديد منشوريا، والذي كانت حكومة بكين قد اعترفت للاتحاد السوفييتي بإدارته بموجب إتفاقية مايو عام ١٩٢٤. ففي يوليو ١٩٢٩ طرد تشيانج كاي شيك مديري شركة سكة حديد منشوريا بتهمة أنهم عملاء للشيوعية. وقد تطورت تلك المواجهة إلى حرب بين الدولتين. من ناحية ثانية، نجحت حكومة الكومنتانج، سواء في عهد صن يات صن أو في عهد تشيانج كاي شيك، في التخلص من بعض الإمتيازات الأجنبية، وبالذات فيما يتعلق بحق الصين في تعديل التعريفة الجمركية على البضائع الأجنبية المصدرة إلى الصين. فقد بادرت ألمانيا إلى الاعتراف للصين بهذا الحق عام ١٩٢١. وفي عام ١٩٢٨ اعترفت الولايات المتحدة للحكومة الصينية بهذا الحق، ثم لحقتها بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا. ومن ناحية ثالثة، بدأت الحكومة الصينية في فتح الملف الياباني خاصة بعد أن أكدت اليابان أطماعها في منشوريا. فقد أعطت اليابان لرعاياها حق التملك والإقامة في منشوريا، باعتبارها منطقة غنية بالمواد الخام والمواد الزراعية، طبقا لإتفاقيات عام ١٩١٥. وقد شجع ذلك اليابانيين على النزوح إلى منشوريا، وادعاء اليابان أن لها حقا ثابتا فيها. كذلك فقد رفضت اليابان تعديل إتفاقاتها مع الصين على غرار ما حدث مع الدول الأخرى. إزاء ذلك، شجعت الحكومة الصينية حركات المقاومة الوطنية في جنوب منشوريا، وتدفقت القوة العاملة الصينية إلى جنوب منشوريا بمعدلات مرتفعة حتى أصبح الوجود الاستيطاني الياباني معرضا للخطر. وإزاء ذلك تم التوصل إلى إتفاقية يابانية – صينية في مايو عام ١٩٢٩ نصت على سحب الجيوش اليابانية من شانتونج.

خلاصة

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن واقع دولي جديدة خلال السنوات العشر التالية لانتهائها يختلف عما توقعته الدول المنتصرة في الحرب. فقد اهتزت قبضة الدول الأوروبية على مستعمراتها نتيجة انهاك قدرات تلك الدول في الحرب، وظهرت دول جديدة في آسيا وأفريقيا. كذلك نشأ استقطاب دولي جديد كانت أوروبا محوره. وبالذات

فرنسا وإيطاليا. فقد سعت فرنسا إلى بناء نظام للأحلاف فى وسط أوروبا لمحاصرة ألمانيا من الشرق. كما سعت إيطاليا بدورها إلى إقامة نظام للأحلاف موجه ضد فرنسا. من ناحية أخرى ناورت ألمانيا وروسيا السوفيتية بالتحالف بينهما للحصول على تنازلات من الدول الأوروبية المنتصرة. وقد بذلت محاولات لإقامة نظام للأمن الجماعى العالمى تمثلت فى إنشاء محكمة العدل الدولية الدائمة فى إطار عصبة الأمم، وبروتوكول جنيف، واتفاقات لوكارنو، وميثاق بريان كيلوج، والنظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية فى إطار عصبة الأمم. ومشروع بريان للاتحاد الأوروبى. ثم محاولات الحد من التسلح البحرى. بيد أن الحصيلة التراكمية لتلك المحاولات كانت محدودة.

كذلك حدثت تحولات كبرى فى ادوار ألمانيا، والاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة، واليابان، والصين. فقد تخلصت ألمانيا تدريجيا من القيود التى فرضتها معاهدة فرساى وقبلت فى عصبة الأمم سنة ١٩٢٦، كذلك دخل الاتحاد السوفييتى حلبة السياسة الدولية بعد أن فشلت سياسة الحزام الصحى التى فرضتها الدول الغربية ضده، واتجهت الولايات المتحدة إلى تأكيد استقلاليتها فى السياسة الدولية، فهى لم تنعزل عن تلك السياسة، بل أنها لعبت دورا إقتصاديا مهما فى أوروبا، وركزت على التدخل فى شئون أمريكا اللاتينية. كذلك فقد عملت الولايات المتحدة على تقليص الدور اليابانى فى السياسة الدولية مما أدى إلى صعود الصراع اليابانى- الأمريكى فى المحيط الهادى، كما تخلصت الصين من القيود والامتيازات الأجنبية التى فرضتها عليها الدول الأوروبية. ولكنها لم تظهر كقوة فاعلة فى السياسة الدولية فى شرقى آسيا نظرا لانشغالها بعملية الوحدة القومية.

هوامش الفصل التاسع

(١) William Hale, "Modern Afghanistan. A Historical Survey, 1747-1973,in H. Scheel et al., **The Muslim World, A Historical Survey,** Vol. III (Leiden, E. J. Brill, 1981), pp. 171--196.

(٢) رغم أن لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى أصدرت قرارا فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٩ بأن مصر دولة مستقلة، مما دعى سعد زغلول إلى إرسال محمد محمود باشا إلى الولايات المتحدة لعرض القضية المصرية امام مجلس الشيوخ إلا أن الأخير لم يستجب لمساعيه، يونان لبيب رزق، الحلقة ٢٨٧ من ديوان الحياة المعاصرة: **الأهرام**، ٢٧ مايو ١٩٩٩.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، **ثورة سنة ١٩١٩، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١**، الجزءان ١، ٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥)،

عبد الرحمن الرافعى، **فى أعقاب الثورة المصرية**، الجزء الأول (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧).

(٤) هـ.س أرمسترونج، **الذئب الأغبر، مصطفى كمال**، (القاهرة: دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال رقم ١٦، ١٩٥٤)، ص ٩٩-٢٠٠.

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **فى أصول التاريخ العثمانى**، (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص ٣٠٠-٣١٨.

(٦) أمين سعيد، **تاريخ الدولة السعودية**، الجزء الثانى(الرياض،داره الملك عبد العزيز، دون تاريخ)

T.Kozrinowski, "The Arabian peninsula in the 19th and 20th centuries, in H. Scheel et al. , op.cit, , pp.199-208

(٧) أحمد محمود الساداتى، **رضا شاه بهلوى منهضة إيران الحديثة**، (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٣٩)

آمال السبكى، **تاريخ إيران السياسى بين ثورتين**، (١٩٠٦-١٩٧٥)، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٢٥ أكتوبر سنة ١٩٩٩)، ص ٤٥-٩٧.

سعيد الصباغ، **تاريخ إيران السياسي: جذور التحول ١٩٠٠-١٩٤١**، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٩٧-٢٤٢

I. Shaikholeslami "On the coup that brought Reza Shah to power, **Discourse**, (Iran: 2(1), Summer. 2000). pp. 39-64.

عادل حسن غنيم، "موقف عرب فلسطين من اليهود والصهيونية من الحرب العالمية الأولى حتى اضطرابات البراق سنة ١٩٢٥، **مجلة الشرق الأوسط**، (القاهرة)، يناير سنة ١٩٧٤ ص ٢١٣-٢٣٢.

Helmut Braun,"Iran in the 19th and 20th conturies,"in H. Scheel, et al., op.cit, pp. 62-97.

(٨) يونان لبيب رزق، "الصفقة الأخيرة"، **الأهرام**، ٢٠٠٠/١١/٣٠.

وفي عرض المقاومة الليبية التي قادها عمر المختار أنظر:

رفعت عبد العزيز سيد أحمد، **عمر المختار من خلال الوثائق الإيطالية**، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، سلسلة دراسات الشرق الأوسط، رقم ٤٣)، ١٩٨٧.

(٩) خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في المشرق العربي (١٩٠٨-١٩١٨)** (بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣).

(١٠) نورمان بالمر، ترجمة محمد فتح الله الخطيب، **النظام السياسي في الهند**، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥)، ص ٩٣-١٢١.

Robert Stern, **Changing India Burgeois Revolution on the Subcontinent,** (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), pp.131-179.

(١١) عبد الملك عودة، **فكرة الوحدة الأفريقية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦).

محمد الحسيني مصيلحي، **منظمة الوحدة الأفريقية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦).

كولين ليجوم، ترجمة أحمد سليمان، **الجامعة الأفريقية** (القاهرة: الدار المصرية للتأليف، ١٩٦٦).

(١٢) على عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم، بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام** (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٦)، ص ٢٠٠.

(١٣) محمد بخيت المطيعي، **حقيقة الإسلام وأصول الحكم** (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٤٤).

(١٤) مديحة أحمد درويش، **العلاقات السعودية - المصرية، ١٩٢٤/١٩٣٦**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١٨٨-١٨٩.

(١٥) المرجع السابق، ص ١٨٣.

(١٦) سعيد إسماعيل على، **دور الأزهر فى السياسة المصرية**، سلسلة كتاب الهلال، رقم ٤٣١ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٤)، ص ٢٧٨.

(١٧) ينبغى الإشارة إلى أن فكرة تولى مصر الخلافة الإسلامية كانت سابقة على إلغاء الخلافة العثمانية. فعقب تنازل الاتحاد والترقى لإيطاليا عن طرابلس الغرب عام ١٩١٢، نشرت جريدة المؤيد برئاسة الشيخ على يوسف، والناطقة بلسان حزب "الإصلاح على المبادئ الدستورية"، مجموعة مقالات نادت بتقلد مصر مهمة الخلافة إذا سقطت الدولة العثمانية.
نصر الدين عبد الحميد نصر، **مصر وحركة الجامعة الإسلامية**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤) ص ٦٩-٧٠.
سعيد إسماعيل على، مرجع سابق، ص ٢٧٧-٢٨٢.

(١٨) رفعت سيد أحمد. مرجع سابق، ص ٤٨-٤٩.

(١٩) عبد الملك عودة، **الكتلة الإسلامية**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٥٥)، ص ٦٨-٦٩.

(٢٠) أحمد عبد الغفور عطار، **صقر الجزيرة**، الجزء الرابع (بيروت: مطابع الحرية، ١٩٧٢)، ص ص ٩٠٦-٩١٢.

(٢١) محمد ضياء الدين الريس، **الإسلام والخلافة فى العصر الحديث** (بيروت: منشورات العصر الحديث، ١٩٧٣)، ص ١٤٥.

(٢٢) عبد الملك عودة، المرجع السابق.

(٢٣) عبد المنعم الغلامى، **الملك الراشد، جلالة المغفور له عبد العزيز آل سعود** (بيروت: دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٩٨٠)، ص ٤٧-٥٠.

(٢٤) عبد العظيم محمد رمضان، **تطور الحركة الوطنية فى مصر سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٤٨** (بيروت: الوطن العربى، ١٩٧٣)، ص ٦٣-٦٥.

(٢٥) المصدر السابق، ص ٦.

(٢٦) يقصد بالأمن الجماعى مجموعة من الترتيبات التى تضمن ردع العدوان علـــى أى مـــن الدول الداخلة فى تلك الترتيبات بحيث أنه إذا حدث عدوان، على أى مـــن تلـــك الـــدول يحدث إتفاق دولى فورى على تحديد الدولة المعتدية، وتشترك جميع الدول فى مجموعـــة عمليات تهدف إلى اجبار الدولة المعتدية على التراجع

راجع اسماعيل صبرى مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات**، (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٤)، ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٢٧) William Newman, **The Balance of Power in the Interwar Years**, (New york: Random House, 1966), pp 46-54, 68-110, 205-228.

(٢٨) ومن الجدير بالذكر أن قضية الديون البريطانية لم تسو إلا فى عـــام ١٩٨٦ حيـــن وقـــع ادوارد شيفارنادزه، وزير الخارجية الســـوفييتى، وجيفـــرى هـــاو، وزيـــر الخارجيـــة البريطانى، فى ١٥ يوليو من تلك السنة إتفاقا يقضى بتسوية قضيتى الديون والتعويضات. وبموجب الإتفاق تخلت بريطانيا عن مطالبة الاتحاد السوفييتى بمبالغ تقدر بحوالـــى ٧٥٠ مليون دولار تمثل ديونا روسية مقابل تخلى الاتحاد السوفييتى عـــن مطالبـــة بريطانيـــا بحوالى ٣ مليار دولار تعويضا عن تورط بريطانيا فى الحرب الأهلية الروسية خـــلال السنوات ١٩١٨/١٩٢١. كذلك تم الإتفاق على توزيع مبلغ ٦٧,٥ مليون دولارا، تمثـــل أرصدة روسية جمدتها بريطانيا بعد الثورة البلشفية، على البريطانيين الذيـــن اســـتثمروا أموالهم فى أسهم روسية وفقدوها بعد الثورة. **الأهرام**، ١٦ يوليو سنة ١٩٨٦.

أما قضية الديون الروسية لدى فرنسا فقد سويت بموجب المعاهدة الفرنســـية الســـوفييتية للتفاهم والتعاون، الموقعة بين الرئيس السوفييتى جورباتشوف والرئيس الفرنسى ميـــتران فى أكتوبر سنة ١٩٩٠. وكانت روسيا قد باعت فى فرنسا سندات حكومية قيمتها حوالـــى ١٢ مليار فرنك ذهبى قديم خلال الفترة من سنة ١٨٢٢ حتى سنة ١٩١٧. وقـــد شـــكل حاملو السندات رابطة سنة ١٩٨٦ للعمل على تلبية مطالبهم بتسوية القضية بعدما وافقت موسكو على سداد الديون البريطانية. بموجب الإتفاقية حصل الاتحاد الســـوفييتى علـــى قروض ائتمانية قيمتها ٥ مليار فرنك (١,٥ مليار دولار) لدفع الديـــون وشـــراء قمـــح فرنسى. **الأهرام**، ١٩٩٠/١٠/٣١.

الفصل العـــاشـــر

الأزمـة الاقتصادية العالميـة الكبرى

(١٩٢٩ ـ ١٩٣٣)

مقدمة

سبق أن أشرنا إلى تزايد أهمية العامل الإقتصادى فى السياسة الدولية فى فترة ما بين الحربين. ويتجلى ذلك على وجه الخصوص فى الأثر السياسى بعيد الأمد الذى أنتجته الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى التى بدأت فى بورصة نيويورك فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وامتدت آثارها إلى كل دول العالم، وأنتجت آثارا جوهرية على تطور السياسة الدولية. وفى هذا الفصل سنعرض لنشأه وأسباب وتطور الأزمة، ثم ندرس بعد ذلك آثارها على السياسة الدولية، مع الإشارة إلى المؤسسة الدولية الوحيدة التى نشأت خلال تلك الفترة وهى الكومنولث البريطانى.

المبحث الأول

نشأة وخصائص الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى

مع حلول عام ١٩٢٤ بدا أن العالم يستعيد قوته الإقتصادية بعد الدمار الذى أصابه من جراء الحرب العالمية الأولى. بل وبدا أن العالم يشهد نقلات إقتصادية نوعية من شأنها دعم تلك القوة. وقد تمثلت تلك النقلات فى عمليات تنظيم الصناعة على أسس علمية، والاهتمام بعمليات البحث والتطوير، ومركزية المشروعات، وتقسيم العمل، واستخدام الآلات مع الاهتمام بضخامة الإنتاج. وقد أدى ذلك إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وبالتالى انخفاض الأسعار. من ناحية أخرى زاد حجم التجارة الدولية نتيجة لتخفيف الحواجز الجمركية. كما بدأ الإنتاج الصناعى يتسم بطابع دولى. ومن أمثله ذلك تكوين الكارتل الدولى لصناعة الصلب عام ١٩٢٦. كما زاد حجم الاستثمارات الدولية.

ومن ثم بدا أن هناك انتعاشا إقتصاديا عالميا يتمركز فى الولايات المتحدة، ويمتد إلى باقى أنحاء العالم وبالذات أوروبا. ولكن العالم ما لبث أن شهد لأزمة إقتصادية كبرى فى أواخر سنة ١٩٢٩ بدأت بانهيار مالى فى بورصة نيويورك فى ٢٤ أكتوبر، سرعان ما امتد إلى باقى أنحاء العالم.

يمكن القول إن جذور الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى تكمن فى آليات النظام الرأسمالى، وطبيعة استجابته لانخفاض الطلب. فقد أدى الانهيار الإقتصادى الأوروبى فى الحرب العالمية الأولى إلى زيادة الطلب على المنتجات الأمريكية، حيث سعت الدول الأوروبية إلى استيراد أدوات الإنتاج الأمريكية لإعادة البناء الإقتصادى. كذلك ازداد الطلب على رؤوس الأموال الأمريكية فى شكل قروض أو إستثمارات أو معونات، مما أدى إلى زيادة فرص الاستثمار أمام رؤوس الأموال الأمريكية. نتيجة لذلك اندفع المنتجون وأصحاب المدخرات إلى بناء المشروعات الإنتاجية، وتوظيف الأموال فى تلك المشروعات عن طريق بورصة الأوراق المالية، وبالتالى ازداد الطلب على تلك الأوراق. بيد أنه مع تقدم البناء الإقتصادى الأوروبى انخفض الطلب الخارجى على الإنتاج

الأمريكي، وبالتالي بدأت المصانع الأمريكية تعاني لأول مرة من تزايد المخزون السلعي. وقد استجاب الرأسماليون لهذا الانخفاض عن طريق اللجوء إلى سياسة "المنشطات الاصطناعية". ويقصد بذلك محاولة تنشيط الطلب الداخلي لتعويض انخفاض الطلب الخارجي عن طريق منح الائتمان، وتخفيض أسعار السلع. وهكذا انطبع الإقتصاد الأمريكي في هذه الفترة بطابع تضخم الائتمان مما شجع على المضاربة التي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية في البورصة. وكان هذا الارتفاع مفتعلا لأنه لم يكن يتناسب مع قوة الجهاز الإقتصادي الحقيقية، ولم يكن يتناسب مع مقدرة السوق على استيعاب الإنتاج المتزايد. وعندما بدأ الطلب في الانكماش قبيل عام ١٩٢٩ تكدست السلع الصناعية لتعذر تصريفها وبدأت المصانع في الحد من مستوى انتاجها وتسريح العمال. كذلك أخذ المزارعون الأمريكيون في زيادة انتاجهم عن طريق استخدام الآلات الميكانيكية. ولتحقيق هذا الغرض حصلوا على قروض كثيرة قصيرة الأجل. وعندما بدأ الإنتاج الزراعي في أوروبا في التزايد بدأ سعر الجملة في الانخفاض. وزاد هذا الانخفاض فجأة عام ١٩٢٨ لوفرة المحصول في تلك السنة. ومن ثم، تعذر على المزارعين تصريف منتجاتهم مما أدى إلى انخفاض أسعارها. وقد أدى انهيار أسعار المنتجات الزراعية إلى قلة الطلب على السلع الصناعية، وبالتالي إلى تكدس هذه السلع الأمر الذي أدى بدوره إلى ركود النشاط الصناعي وانتشار البطالة.

بالإضافة إلى ذلك فإن المشروعات الصناعية كانت قد بالغت في الاقتراض قصير الأجل في شكل سندات، وعندما بدأ الركود ينتاب القطاع الصناعي بدأت الشركات الصناعية تعاني من دفع الديون. وقد اتضح لحملة السندات أنه لا علاقة بين ارتفاع أسعار الأوراق المالية، وحقيقة النشاط الإقتصادي. وبالتالي بدأوا في بيع تلك الأوراق مما أدى إلى انخفاض أسعارها، الأمر الذي أدى إلى اضطراب الأعمال المصرفية، فأوقفت البنوك العمليات الائتمانية التي كانت تقدمها للمصانع. فاضطر الكثير منها إلى وقف نشاطه(١).

بدأت الأزمة الإقتصادية يوم الخميس ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ (وهو اليوم الذي عرف فيما بعد باسم "الخميس الأسود") حينما اندفع مالكو الأسهم والسندات في بورصة نيويورك إلى بيع تلك الأوراق، وهي تمثل رؤوس أموال الشركات الكبرى. وقد أدى ذلك إلى انهيار أسعار تلك الأوراق، وإلى أزمة سيولة نقدية، مما أدى إلى توقف البنوك عن دفع الودائع وافلاسها. كذلك، فقد اندفع مالكو النقود إلى تحويلها إلى ذهب لعدم ثقتهم في أسعار النقود،

مما اضطر الولايات المتحدة إلى وقف تحويل العملات إلى الذهب، وبالتالى انهيار قاعدة الذهب. وكان محصلة ذلك كله هو، فقدان المدخرين لأموالهم، وانخفاض قدراتهم الشرائية، وانهيار النظام النقدي ليس فقط فى الولايات المتحدة ولكن فى أوروبا، ثم باقى دول العالم. ذلك أن الأوراق المالية المتداولة فى بورصة نيويورك هى أوراق معظم الشركات العالمية، فضلا عن أن توقف الاستثمارات الأمريكية فى أوروبا أدى إلى تأثر الدول الأوروبية بالأزمة الاقتصادية(٢).

كذلك، فقد امتد تأثير الأزمة إلى الزراعة والتجارة الخارجية. فانهيار الإنتاج الصناعى كان يعنى انخفاض الطلب على المواد الزراعية، والسلع الغذائية، مما أدى إلى انهيار أسعار المنتجات الزراعية بدرجة أكبر من درجة انخفاض أسعار السلع الصناعية. وبالتالى هجر المزارعون الإنتاج الزراعى وباعوا أراضيهم. كذلك، فقد انخفضت معدلات التبادل الدولى العالمى بما يعادل ٦٠%.

سرعان ما امتدت آثار الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة نتيجة الدور الإقتصادى الأمريكى فى أوروبا. ولكن ألمانيا، والنمسا كانتا من أوائل الدول التى تأثرت بالأزمة. ويرجع ذلك إلى ضخامة الاستثمارات الأمريكية فى الدولتين. فقد أفلس أكبر مصارف النمسا فى مايو سنة ١٩٣١، وأحدث هذا الافلاس هزة عنيفة فى ألمانيا بسبب ارتباط البنك النمساوى بالبنوك الألمانية. وبدأت رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة فى ألمانيا فى الهروب بكميات هائلة حتى أنه فى خلال ثلاثة أسابيع غادر ألمانيا أكثر من مليار مارك من الأموال الأجنبية. ولوضع حد لهذا الهروب اضطر البنك المركزى الألمانى إلى رفع سعر الخصم ولكن هذا الإجراء. لم يكن كافيا لوضع حد لخروج رؤوس الأموال الأجنبية.واستنفذ البنك المركزى رصيده من النقد الأجنبى وعجز بالتالى عن تقديم المعونة إلى البنوك التجارية فأفلس عدد كبير منها.

ما لبثت الأزمة المالية الألمانية أن اجتاحت المجر نظرا لارتباطها بالإقتصاد الألمانى. وامتدت هذه الأزمة بسرعة إلى البنوك البريطانية التى كانت هى الأخرى قد وظفت رؤوس أموال ضخمة فى ألمانيا. فقد حاول بنك انجلترا وضع حد لتدهور سعر الجنيه الاسترلينى برفع سعر الخصم، واضطرت الحكومة البريطانية إلى التخلى عن قاعدة الذهب فانخفضت قيمة الجنيه الاسترلينى مرة أخرى إلى حوالى ٤٠% من قيمته. وقد

أثرت الأزمة المالية فى بريطانيا تأثيرا بالغا فى النظام المالى والنقدى للدول الداخلة فـــى منطقة الأسترلينى.

اتسمت الأزمة الإقتصادية العالمية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلى:[٣]

أولاً : نقص الإنتاج الصناعى العالمى. فقد انخفض الإنتاج الصناعى فى الولايـــات المتحدة وألمانيا سنة ١٩٣٢ إلى ٥٤% من مستواه سنة ١٩٢٩، وفى فرنسا بنسبة ٧٢%، وفى بريطانيا إلى ٨٤% هذا إذا اعتبرنا أن سنة ١٩٢٥ هى نسبة الأســـاس (١٠٠) ولـــم يحدث فى تاريخ الرأسمالية أن شهدت انخفاضا مشابها.

ثانياً : انتشار البطالة. فقد بلغ عدد المتعطلين فى الدول الصناعية الكبرى حوالى ٣٠ مليون نسمة عام ١٩٣٢، هذا دون حسبان البطالة الجزئية، والبطالة المقنعة بالإضافة إلـــى ملايين المتعطلين فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ثالثاً : هبوط حجم التجارة الخارجية إلى أكثر من ٦٠% عما كان عليـــه فـــى عـــام ١٩٢٩، وكان النقص أكثر وضوحا فى حالة الدول الأوروبية، لأن أوروبا لـــم تكـــن قـــد تمكنت من استعادة معدلات تجارتها الخارجية أثناء الحرب العالميـــة الأولـــى بالمقارنـــة بالولايات المتحدة الأمريكية التى ازدهرت تجارتها الخارجية اثناء الحرب.

رابعاً : شملت الأزمة القطاعين الصناعى والزراعى نتيجة للتوسع الكبير فى استخدام الوسائل الآلية فى الزراعة. ومن مظاهر الأزمة الزراعية زيادة الإنتاج الزراعى فى فترة انتشرت فيها البطالة، وانخفضت أجور العمال الصناعيين، فعجز المزارعون عن تصريف منتجاتهم.

خامساً : أصابت الأزمة الإقتصادية العالمية جميع الطبقات، فلم تتأثر بـــها الطبقـــة الرأسمالية أو طبقة العمال فحسب، ولكنها أصابت أيضاً الطبقات المتوسطة نظرا لانتشـــار البطالة وتخفيض الأجور والمرتبات إلى جانب هبوط القيمة الشرائية للنقود.

والخلاصة أن الأزمة الإقتصادية العالمية كانت أزمة حادة وشاملة من جميع الوجـــوه فقد شملت القطاعين الصناعى والزراعى وامتدت إلى سائر دول العالم، وإن كـــان ذلـــك بدرجات متفاوته كما أنها أصابت جميع الطبقات.

المبحث الثانى

نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى

كان للأزمة الاقتصادية آثار على تطور السياسة الدولية تمثلت فى محاولة ألمانيا، والنمسا تحقيق اتحاد جمركى بينهما ، ونهاية قضية التعويضات الألمانية. بيد أن الأزمة كان لها آثار أخرى أكثر عمقا تجلت فى فقدان الثقة فى قدرة النظام الرأسمالى بشكله التقليدى على تحقيق الرفاهية والتوازن الاقتصادى. ومن ثم بدأت تحدث تحولات فكرية، وسياسية فى اتجاه تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى، وهو ماتمثل فى الأفكار الإقتصادية التى قدمها كينز، و"البرنامج الجديد" الذى طبقه الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت. من ناحية أخرى، فقد أدت الأزمة الإقتصادية إلى وصول الحزب الاشتراكى الوطنى (النازى) إلى السلطة فى ألمانيا سنة ١٩٣٣، ووصول "الجبهة الشعبية" إلى الحكم فى فرنسا سنة ١٩٣٦، مما غير من وجه السياسة الأوروبية. وسنتناول هذه النتائج على التوالى.

المطلب الأول

مشروع الاتحاد الجمركى بين ألمانيا، والنمسا

عندما بدأت بوادر الأزمة المالية تجتاح النمسا، قامت حكومتها بالتفاوض سرا مع ألمانيا لعقد إتفاق يحقق الوحدة الجمركية بين الدولتين. وكان الغرض من هذا الإتفاق هو منع تفشى الأزمة الإقتصادية، وقد توصلت الدولتان إلى إتفاق حول تلك الوحدة الجمركية. ولكن مشروع الاتحاد الجمركى واجه اعتراضات من جانب فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا. فقد خشيت هذه الدول أن يكون الاتحاد الجمركى مجرد خطوة لتكوين اتحاد سياسى. فالوحدة الألمانية بدأت باتحاد جمركى بين الإمارات الألمانية (الزولفرين). وقد عرض الموضوع على عصبة الأمم التى طلبت رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية الدائمة لمعرفة ما إذا كان إتفاق الوحدة الجمركية يتعارض مع معاهدتى فرساى وسان جرمان، وبروتوكول جنيف عام ١٩٢٤. وقد أصدرت محكمة العدل فى ٥ سبتمبر عام ١٩٣١ فتوى بأن الاتحاد الجمركى بين ألمانيا، والنمسا مخالف للإتفاقات الدولية المذكورة. وقد شعرت النمسا، وألمانيا بأن الحكم لن يكون لصالحهما العدل فتخلتا قبل صدور القرار

بيومين عن الاتحاد الجمركى. وقد أدى اضطرار الدولتين إلى التخلى عن مشروع الاتحاد إلى تعميق شعور الألمان، والنمساويين بوطأة التدخلات الأجنبية فى شئونهما.

المطلب الثانى
نهاية التعويضات الألمـانية

عندما ظهرت أعراض الأزمة الإقتصادية العالمية صرح بروننج، Bruning رئيس الحكومة الألمانية، أن ألمانيا ستضطر إلى الامتناع عن دفع التعويضات، ولذلك فهى تطلب الغائها. وقد صرح هوفر رئيس الولايات المتحدة بأن الأزمة الإقتصادية تجعل دفع الديون الدولية أمرا مستحيلا، واقترح تأجيل دفعها لمدة عام. وبادر هوفر بإعلان أن الولايات المتحدة لن تطالب فرنسا، وبريطانيا بالديون المستحقة عليهما شريطة ألا يطالبا ألمانيا بدفع التعويضات. وقبلت الدول الأوروبية اقتراح الرئيس الأمريكى. وبدأت المفاوضات لمعرفة ما يجب عمله بعد انتهاء مدة التأجيل. وهكذا انعقد مؤتمر لوزان من ١٦ يونيو حتى ٩ يوليو عام ١٩٣٢، وفيه قبلت الدول الدائنة لألمانيا، إنهاء دفع التعويضات مع الطلب من ألمانيا أن تدفع دفعة أخيرة قدرها ٣ مليار مارك تدفع إلى صندوق لإنعاش أوروبا إقتصاديا. ولكن الدول الدائنة صرحت بأنها لن تصدق على إتفاقية لوزان إلا بعد تسوية قضية ديون الحرب المستحقة عليها للولايات المتحدة. ولما طالبت الحكومة الأمريكية فرنسا فى ديسمبر عام ١٩٣٢ بدفع القسط المستحق عليها من الديون، رفض البرلمان الفرنسى الدفع بحجة أنه مادامت ألمانيا لم تدفع التعويضات إلى فرنسا فمن الظلم أن تطلب الولايات المتحدة من فرنسا تسديد ديونها وامتنعت الدول الأوروبية الأخرى عن دفع الديون الأمريكية وظلت قضية ديون الحرب معلقة حتى عام ١٩٣٩[٤].

المطلب الثالث
تغير الفكر الرأسمالى

أثبتت الأزمة الإقتصادية أن النظام الرأسمالى بمفهومه التقليدى المستند إلى آليات التفاعل الحر بين القوى الإقتصادية غير قادر على ضمان الرفاهية والتوازن الإقتصادى[٥]. ولهذا بدأ الإقتصاديون الرأسماليون فى تنقيح المفهوم التقليدى للرأسمالية بتقديم إضافات فكرية لا تمس جوهر الفكر الرأسمالى ولكنها تثريه فى ضوء خبرة الأزمة الإقتصادية.

وقد كان من أهم تلك الإضافات، الأفكار التى قدمها الإقتصادى البريطانى كينز. فقد أكد كينز أنه من الخطأ الإعتماد على النشاط الخاص فى ضمان استمرار الرخاء الإقتصادى والمحافظة على مستويات العمالة، وأنه من الضرورى للتغلب على الأزمة الإقتصادية أن تتدخل الحكومة لرفع مستويات العمالة عن طريق رفع مستوى الاستثمار والاستهلاك فى آن واحد، أى رفع مستوى الطلب الفعلى. ويتحقق ذلك، فى تقدير كينز، عن طريق تخفيض سعر الفائدة، وإعادة توزيع الدخول بما يضمن رفع الميل للاستهلاك، وإقامة "الاستثمارات العامة" اللازمة(٦). وباختصار، فإن كينز رأى أن التدخل الحكومى من خلال أدوات السياسة المالية ضرورى للتغلب على الأزمة الإقتصادية، وأن النشاط الرأسمالى الخاص غير قادر بمفرده على إخراج الدولة من أزمتها(٧).

كان هذا الفكر بمثابة تحول جذرى فى الفكر الرأسمالى التقليدى، والذى كان يرى أن دور الدولة لايتعدى كونه "حراسة" التفاعلات الإقتصادية من خلال الاضطلاع بوظائف الأمن والدفاع، مع ترك قوى السوق تتفاعل بشكل حر دون تدخل من الدولة. ولا ترجع أهمية فكر كينز إلى أنه مثل فقط نقطة تحول فى الفكر الرأسمالى بل لأنه أيضا أثر على سياسات الحكومات فى التعامل مع الأزمة. ففى ألمانيا تدخلت الحكومة لفتح اعتماد فى الميزانية بمبلغ يزيد عن مليار مارك وذلك بغرض تمكين الدولة من رفع الطلب الفعلى عن طريق زيادة الإنفاق العام. هذا بالإضافة إلى تشجيع المنتجين على توظيف العمال. بالإضافة إلى ذلك قررت الحكومة الألمانية منع تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج، ووقف الوفاء بالديون الأجنبية. وهكذا "خرجت الحكومة الألمانية عن مبدأ الحرية الإقتصادية"(٨). من ناحية أخرى، فإن هذا التغير أدى إلى تقوية الرأسمالية الغربية. ذلك أنه قد أثبت قدرة تلك الرأسمالية على التكيف مع التحولات العالمية، وابتداع أدوات جديدة، كما تجلى فى "البرنامج الجديد" الذى قدمه الرئيس الأمريكى روزفلت، والذى سنعرض له فى المطلب التالى، وذلك للحفاظ على جوهر الليبرالية الإقتصادية الرأسمالية.

المطلب الرابع

البرنامج الجديد فى الولايات المتحدة

أضعفت الأزمة الإقتصادية من شعبية الرئيس الأمريكى الجمهورى هوفر. فقد تمكن الحزب الديمقراطى من الحصول على أغلبية كبيرة فى مجلس النواب وتعادل مع الحزب الجمهورى فى مجلس الشيوخ فى انتخابات سنة ١٩٣٠. ورغم ذلك فقد تشبث هوفر

باعتقاده بأن الأزمة الإقتصادية هى ظاهرة مؤقته، ورفض فتح اعتمادات لمساعدة المتعطلين عن العمل والمزارعين. ولهذا زاد استياء الرأى العام الأمريكى من الحزب الجمهورى حتى أنه فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٣٢ فاز مرشح الحزب الديمقراطى فرانكلين روزفلت بأغلبية ساحقة. ونظرا لأن غالبية الكونجرس كانت موالية للحزب الديمقراطى بعد انتخابات عام ١٩٣٠ أصبح الطريق ممهدا أمام روزفلت لاتباع سياسة إصلاحية جديدة. وقد حاول روزفلت حل الأزمة الإقتصادية عن طريق زيادة القوة الشرائية للمزارعين والعمال. ولتنفيذ هذا البرنامج اتخذ روزفلت تدبيرين أساسيين أولهما قانون الإصلاح الزراعى Agricultural Adjustment Act الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٣. وبمقتضى هذا القانون تقدم الدولة المساعدة المالية طويلة الأجل للمزارعين بفوائد ضئيلة، لكى يتمكنوا من سداد ديونهم قصيرة الأجل مرتفعة الفائدة، ولكن بشرط أن يقبل المزارعون تخفيض مساحة الأراضى المزروعة لتفادى الإفراط فى الإنتاج، والغرض من هذا التدبير هو رفع أسعار الحاصلات الزراعية والإنتاج الحيوانى. أما التدبير الثانى فهو قانون "الإنتعاش الصناعى القومى"National Industrial Recovery Act الصادر فى ١٦ يونيو سنة ١٩٣٣، وهو يعطى الحكومة حق تحديد قواعد المنافسة فى المجال الصناعى. وتضمنت تلك القواعد تحديد حد أدنى للأجور، وتخفيض ساعات العمل، وتأكيد حق العمال النقابيين فى حماية وظائفهم. كذلك تضمن القانون حق الحكومة فى مراقبة الصناعة، وتدخل الدولة فى العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال. بجانب هذين التدبيرين وضع روزفلت برنامجا فنيا للأشغال العامة كإنشاء الطرق والسكك الحديدية وبناء السفن.. الخ بقصد تشجيع الإنتاج الصناعى، والحد من البطالة (فيما بدا أنه تطبيق لأفكار كينز). وهذا بالإضافة إلى التوسع فى سياسة الضمان الاجتماعى، مثل التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة بموجب قانون صدر فى أبريل سنة ١٩٣٥.

أتت هذه التدابير بنتائج طيبة بالنسبة للإقتصاد الأمريكى. فقد هبطت معدلات البطالة، وارتفع النشاط الصناعى والزراعى. ولكن هذه التدابير اصطدمت بمعارضة كبار رجال الصناعة الذين رفضوا تدخل الدولة فى العلاقات بين العمال وأصحاب العمل. ورفع خصوم روزفلت قضيتين أمام المحكمة الاتحادية العليا للطعن فى دستورية القانونين اللذين وضعهما روزفلت لتنظيم الصناعة والزراعة، وقضت المحكمة بعدم دستورية القانونين. ورغم هذه الأحكام فقد استمر روزفلت فى تنفيذ سياسة الأشغال العامة الكبرى التى لم تكن مخالفة للدستور. ولكن الأهم من ذلك أن روزفلت احتفظ بشعبية كبيرة فى الأوساط

العمالية حتى أنه فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٣٦ فاز مرة ثانية بأغلبية ساحقة، وظل ينتخب لفترات تالية حتى وفاته حيث أن النص الدستورى على مدة ولاية الرئيس الأمريكى لم يكن قد أدخل فى الدستور.

وقد تركت سياسة روزفلت آثارا مهمة فى الحياة السياسية الأمريكية. فقد اتجه الحزب الجمهورى إلى اتباع سياسة يمينية تقوم على التمسك بمبادىء الإقتصاد الحر، بينما ظهر الحزب الديمقراطى باعتباره الحزب الذى يناصر الطبقات العمالية الفقيرة. ومنذ تلك اللحظة أصبح الحزب الجمهورى يعبر عن فكر محافظ يعارض أى دور للدولة فى إدارة النشاط الإقتصادى، بعكس الحزب الديمقراطى الذى أصبح منذ تلك اللحظة يعبر عن مصالح الطبقات الفقيرة. من ناحية أخرى، فقد أدت تلك السياسة إلى رسوخ مفهوم دولة الرفاهية Welfare state ويقصد بها الدولة التى تلتزم بتوفير حد أدنى من المتطلبات الإجتماعية لمواطنيها(٩).

المطلب الخامس

انتصار " الجبهة الشعبية " فى فرنسا

"الجبهة الشعبية" هو المصطلح الذى أطلق على تحالف الشيوعيين والإشتراكيين واليساريين عموما فى فرنسا فى الثلاثينيات. وقد كان من آثار الأزمة الإقتصادية العالمية فى فرنسا هو أنها أدت إلى زيادة شعبية ائتلاف الحركات اليسارية، لأنه كان ينادى بأهمية العمل على تحسين أحوال العمال الذين اضيروا من الأزمة الإقتصادية. وقد حصل الائتلاف اليسارى على أكبر عدد من المقاعد فى الانتخابات البرلمانية فى مايو سنة ١٩٣٢. وقد تحول الائتلاف إلى تكوين "الجبهة الشعبية" فى سنة ١٩٣٥. وقد حصلت تلك الجبهة فى انتخابات سنة ١٩٣٦ على ٣٨٦ مقعدا فى الجمعية الوطنية مقابل ٢٢٢ مقعداً لأحزاب اليمين والوسط. وقد مثل هذا الانتصار تغيرا سياسيا جذريا فى نظام "الجمهورية الثالثة"، لأنه اسفر لأول مرة عن تشكيل حكومة "الجبهة الشعبية" بزعامة ليون بلوم.

وقد تسلم ليون بلوم السلطة فى ظروف اضطرابات عمالية هائلة. ولهذا سارعت حكومة بلوم بإدخال إصلاحات إقتصادية فى إتجاه تدعيم دور الدولة، ومن ذلك زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل، وتأميم الصناعات الحربية، مع تعويض على المساهمين.

ورغم أن هذه الإصلاحات لم تغير جوهر النظام الرأسمالى الفرنسى إلا أنها مثلــت نقلــة نوعية فى زيادة دور الدولة فى فرنسا كأداة للتوجيه الإقتصادى.

ولكن تلك الإصلاحات لم تنجح فى إخراج فرنسا من أزمتها الإقتصادية. ولهذا قــرر بلوم أن يوسع من نطاق إصلاحاته. فطلب من الجمعية الوطنية ان تخوله حــق التشــريع لكى يتمكن من اتخاذ الإجراءات التى تكفل مواجهة القوى الرأسمالية ولما تم رفض طلبه، استقال ليون بلوم.

المطلب السادس

وصول النازية إلى الحكم فى ألمانيا

لعل أهم نتائج الأزمة الإقتصادية على السياسة الدولية هو أنها أســهمت فــى تغــير النظام السياسى الألمانى بوصول الحركة النازية بزعامة أدولف هتلر إلــى السـلطة فــى ألمانيا سنة ١٩٣٣، وهو التطور الذى مثل بدوره نقلة نوعية جديدة فى السياسة الدوليــة. فقد كان أثر الأزمة الإقتصادية على ألمانيا شديد الوطأه، لأن ألمانيا عند نشــوب الأزمــة الإقتصادية كانت ما تزال تعانى من آثار الدمار الإقتصادى الذى لحق بها أثناء الحــرب. وجاءت الأزمة لتعصف بالاستقرار الإقتصادى الألمانى النسبى، وتنتج ضغوطا اجتماعيــة أدت بالألمان إلى الانحياز للحركة النازية. فعندما جــاءت الأزمــة الإقتصاديــة أوقفــت الولايات المتحدة تصدير رؤوس الأموال إلى ألمانيا، بل وعمد الرأسماليون الأمريكيــون إلى سحب رؤوس أموالهم التى كانت موظفة فعلا فيها، وهكذا أصيب الإقتصاد الألمــانى بكارثة كبرى خصوصا، وأن ألمانيا لم تكن لها مستعمرات فى الخارج كما كان الحال فــى بريطانيا، وفرنسا. نتيجة للآثار الأجتماعية الهائلة التى أنتجتها الأزمة كالبطالة والتضخــم اتجه الألمان إلى تحبيذ انتخاب حكومة قوية تحقــق الاســتقرار الإقتصــادى. وقــد أيــد الرأسماليون، وكبار الملاك الزراعيون، والجيش، الحركــة النازيــة لأســباب مختلفــة. فالرأسماليون وكبار الملاك وجدوا فى الحزب النازى ملاذا لإخراج ألمانيا مــن أزمتــها الإقتصادية، كما أن الجيش وجد فى هذا الحزب ما يقوى تطلعه إلى استعادة المجد الألمانى خاصة أن فكر الحزب النازى ركز على استعادة هذا المجد. ولكن الطبقة العمالية ناهضت الحركة النازية نظرا لميولها التسلطية المعادية للاشتراكية. بيد أن الحركة العمالية الألمانية كانت منقسمة، وبالتالى لم تستطيع أن تؤثر على تطورات الأحداث فى ألمانيا. من ناحيــة

أخرى، فإن جمهورية فيمار التى شكلت بموجب الدستور الألمانى الصادر فى يوليو سنة ١٩١٩ فشلت فى التعامل مع الأزمة الإقتصادية. ولما كانت حكومة فيمار برئاسة الحزب الاشتراكى الديمقراطى حكومة منتخبه ديمقراطيا، فإن الشعب الألمانى ربط بين النظام الديمقراطى وبين العجز عن مواجهة الأزمة الألمانية، وبدأ يتطلع إلى حكومة تسلطية قوية تمكنه من التغلب على الأزمة.

والنازية هى الأيديولوجية التى عبر عنها الحزب الاشتراكى الوطنى الألمانى، الذى نشأ سنة ١٩١٩ وقاده أدولف هتلر إلى السلطة سنة ١٩٣٣، مما أدى إلى وضع الأسس التى أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩. فما هى الأيديولوجية النازية، وكيف استطاعت أن تصل إلى السلطة؟ يمكن القول أن جوهر الأيديولوجية النازية يدور حول مفهوم النهضة القومية الألمانية، وإعادة توحيد ألمانيا بضم كل الأجزاء التى سلبت منها بعد الحرب العالمية الأولى أو التى يعيش فيها الألمان، وبناء ترتيبات أمنية فى أوروبا تكفل التفوق الألمانى. بعبارة أخرى، فإن جوهر النازية هو تأكيد عظمة الأمة والدولة الألمانية. وهذا يفسر عداء النازية لكل الحركات والأفكار ذات الولاءات العالمية مثل الشيوعية الدولية، والكنيسة الكاثوليكية. ولتبرير ذلك، لجأت النازية إلى مفهوم عنصرى يدور حول فكرتى سيادة العنصر الآرى على ماعداه، وضرورة تنقيته من الدخلاء الذين سمح لهم من قبل بالاندماج فيه. فقد اعتبرت النازية أن العنصر الآرى الذى ينحدر منه الشعب الألمانى هو سيد العناصر البشرية، وأن أى امتزاج بين هذا الشعب وغيره من العناصر العرقية هو عمل مضاد للطبيعة، وبالتالى لإرادة الخالق. والواقع ان هذه الأفكار العنصرية لم تكن جديدة. اذ سبق أن أتى عليها بعض المفكرين الألمان من أمثال نيتشه وروزنبرج. ولكن الجديد هو أن النازية وظفت تلك الأفكار لإعادة الثقة للشعب الألمانى ورفع معنوياته وتوحيده حول عدو مشترك هو اليهود. فقد وصف هتلر اليهود بأنهم ينتمون إلى فئة "الهدامين" Destroyers لأنهم يفتقدون صفة التضحية لصالح الأمة، وبالتالى فإن التخلص منهم هو واجب وطنى. وقد استخدمت النازية هذا العداء لليهود كإستراتيجية لمواجهة كل أعدائها باعتبارهم إما موالين أو مخترقين من اليهود. ولهذا فإنه بعد وصول النازية إلى السلطة أصدرت مجموعة قوانين لمنع الزواج بين اليهود والألمان وحظرت على اليهود التدريس فى المؤسسات التعليمية(١٠).

من ناحية ثانية، رفضت النازية المفهومين الغربى والماركسى للديمقراطية تأسيساً على أنه من شأنهما إضعاف الدولة. وقدمت بدلا من ذلك نظرية الطبقة المختارة.

وبموجب تلك النظرية وضعت النازية تخطيطا هرميا للمجتمع يبدأ من الشعب الذى يتنازل عن حقوقه السياسية للطبقة المختارة، التى تضعها بدورها أمانة فى يد الزعيم (الفوهـــرر Fuhrer). والزعيم، الذى هو هتلر ذاته، معصوم من الخطأ لأنه دائما على حق. ومن ثـم اصطبغت النازية بطابع شمولى أساسه تركيز السلطة فى يد الفوهرر الذى يقـود الطبقـة المختارة (الحزب)، ولايحق لأفراد الشعب مناقشته فيما يتخذ من قرارات، وهو ما عـبر عنه هتلر، ذاته بمفهوم "تأميم الجماهير". ولهذا فإنه بمجرد وصوله إلى السلطة ألغى هتلـر اختصاصات البرلمان، حيث أصبح من حق مجلس الـوزراء اصـدار القوانيـن وعقـد المعاهدات دون حاجة إلى موافقة البرلمان.

وفى المجال الدولى طرحت النازية ثلاث مبادىء هى "تحطيم القيود التى فرضتـها معاهدتى فرساى وسان جيرمان، ووحدة الألمان، والمجال الحيـوى Lebensraum"[١١]. فقد أعتبرت النازية معاهدتى فرساى وسان جيرمان بمثابة إتفاقتى إذعـان تـم فرضـهما علىألمانيا، والنمسا بالقوة ويجب التخلص منهما، وهذا هو ما حدث بعد وصول الحـزب النازى إلى السلطة. أما فيما يتعلق بوحدة الألمان Pan Germanimus. فقد نادت النازيـة بضرورة انضمام كل الأقاليم التى تعيش بها عناصر ألمانية إلى الدولة الألمانية. ويعنـى ذلك المطالبة بوحدة ألمانيا والنمسا، وتنصيب ألمانيا وصية على الأقليات الألمانيـة فـى الدول التى توجد بها أقليات ألمانية كبيره مثل تشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وسويسرا وغيرهـا. كذلك طالبت النازية طبقا لمبدأ المجال الحيوى، بخلق علاقة صحيحة بين عـدد السـكان ومساحة الأرض عن طريق التوسع فى الأقاليم التى تحتاج إليها الدولة لمواجهة متطلبـات النمو السكانى وتوفير الغذاء، أى بعبارة أخرى حق الدولة الألمانية فى التوسع الإقليمـى. هذا المبدأ لم يكن جديدا فى الفكر الألمانى، ولكن الجديد الذى أتت به النازية هو المزج بين مفهومى التوسع الإقليمى والعنصرية، أى إضافة العنصرية إلى نظرية التوسع حيث يصبح التوسع الإقليمى محققاً لأهداف العنصرية النازية. كذلك، ركزت النازية على التوسع فـى أوروبا بدلا من اقتناء المستعمرات فى آسيا وأفريقيا. "فلماذا ننظر إلى المسـتعمرات فـى آسيا وأفريقيا، وهناك فى أوروبا دول تزيد أرضها عن حاجة سكانها مثل روسيا. إننـا إذا فكرنا فى الأرض اللازمة لمجالنا الحيوى لا يمكن أن نفكر إلا فى الأراضـى الروسـية والأراضى المتاخمه لنا"[١٢].

تكمن عبقرية هتلر فى قدرته الدعائية التى ألبست هذه الأفكار ثوبا عاطفيا يؤثر على مجموع الشعب. فقد كانت الدعاية أقوى سلاح فى نجاح الحركة النازية. أما السلاح الثانى

فكان هو التنظيم. فقد خلق الحزب النازى منظمات عديدة بقصد التغلغل داخل الأوساط المختلفة. ومثال ذلك الاتحادات العديدة التى كونها الحزب النازى، مثل اتحاد الطلاب القوميين الاشتراكيين، واتحاد الأطباء، واتحاد أساتذة التعليم الثانوى.. الخ. وأخيرا، لجأ الحزب النازى إلى استخدام وسائل العنف للقضاء على منظمات خصومه وإرهاب أعضائها، واجتذاب الأنصار.

وقد اتضح ذلك فى الانتخابات البرلمانية التى جرت سنة ١٩٣٠ حيث حصل الحزب النازى على ١٠٧ مقعدا فى البرلمان (الرايشستاخ) تمثل ربع مقاعد البرلمان. وعلى أثر ذلك انتقل هتلر إلى برلين حيث بدأ ممارسة نشاطه كزعيم للحزب النازى. وعندما فشلت حكومة برونتج فى حل الأزمة الإقتصادية سحب الرئيس الألمانى المارشال هندنبورج ثقته من الوزارة، وكلف فون بابن Von Papen بتشكيل الوزارة الجديدة فى يونيو عام ١٩٣٢. وكان فون بابن يمثل مصالح كبار الرأسماليين والإقطاعيين الذين ينتمون إلى حزب القوميين الألمان. وقد أخطأ فون بابن بحله البرلمان وإجراء انتخابات عامة. وذلك لأن الحزب النازى حصل فى انتخابات يوليو عام ١٩٣٢ على ٢٣٠ مقعدا فى البرلمان، أى ضعف العدد السابق من المقاعد، وبالتالى أصبح فى استطاعته شل حركة الحكومة. وقد حاول فون بابن التقرب من هتلر وعرض عليه منصب نائب المستشار، واشتراك الحزب النازى فى الحكم، ولكن هتلر رفض إلا أن يكون هو المستشار. ومن ثم لجأ فون بابن إلى حل البرلمان مرة ثانية وإجراء انتخابات جديدة. إلا أن الحزب النازى احتفظ بمركزه البرلمانى فاستقال فون بابن. عندئذ تم تكليف الجنرال فون شليشر Von Schleicher بتأليف الوزارة وكان رجلا تقدميا فى أفكاره أراد القيام بإصلاحات إقتصادية وإجتماعية جريئة لارضاء الطبقة العمالية وعرقلة نمو الحركة النازية. إلا أن سياسة فون شليشر وجدت معارضة من حزب القوميين الألمان وهم كبار الرأسماليين والإقطاعيين، ومنهم هندنبورج ذاته. عندئذ انضم فون بابن إلى هتلر لمقاومة حكومة فون شليشر. وعندما طلب هذا الأخير حل البرلمان رفض هندنبورج طلبه واضطر شليشر إلى الاستقالة. ولم يكن هناك مفر من استدعاء هتلر فى ٣٠ يناير عام ١٩٣٣ لتأليف الوزارة، وكانت وزارة ائتلافية بين الحزب النازى والحزب القومى الألمانى. حصل فيها فون بابن على منصب نائب المستشار. وقام هتلر بحل البرلمان. وفى أثناء المعركة الانتخابية دبر الحزب النازى حريقا دمر مبنى البرلمان وألصق التهمة بالشيوعيين لاتخاذها ذريعة للقضاء عليهم، كما اتخذ هتلر تدابير صارمة ضد حرية الصحافة لاضعاف المعارضة.

وهكذا حصل الحزب النازى فى انتخابات مارس عام ١٩٣٣ على ٢٩٨ مقعدا. وبالتحالف مع القوميين استطاع هتلر أن يحصل من البرلمان الجديد على سلطات واسعة منها سلطة التشريع عن طريق المراسيم بقوانين، دون حاجة إلى عرض تلك المراسيم على رئيس الجمهورية لتوقيعها. وقام هتلر بتصفيه جميع معارضيه فى داخل حزبه أو داخل الحزب القومى الألمانى. وعندما توفى المارشال هندنبورج رئيس ألمانيا جمع هتلر سلطات رئيس الدولة وسلطات رئيس الوزارة وبايعه الشعب على ذلك فى استفتاء فى ١٩ أغسطس عام ١٩٣٤ وأخذ هتلر لقب الرئيس أو الزعيم (الفوهرر)[١٣].

اتسم النظام النازى بطابع شمولى قوى. فالدولة تدعى الهيمنة على كل شئون الحياة الإجتماعية، وتسعى إلى إعادة بناء المجتمع من خلال أيديولوجية محددة مستغلة كل الأدوات بما فيها القمع والأرهاب. وقد تم تعديل الدستور الألمانى سنة ١٩٣٤ (دستور فيمار) بحيث أصبحت ألمانيا دولة موحدة كما تم إلغاء ضمانات الحريات الفردية المنصوص عليها فى دستور فيمار، وتم تكوين الشرطه السرية (الجيستابو Gestapo)، ومن حقها القبض على الأفراد وسجنهم دون تدخل من السلطة القضائية. كذلك أصبح الحزب الوطنى الإشتراكى (النازى) هو الحزب الوحيد فى الدولة إبتداء من يوليو سنة ١٩٣٣ ويحتكر كل الوظائف العليا فى الدولة، كما تم إغلاق صحف المعارضة. كما صدرت قوانين نورمبرج فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ والتى أقصت اليهود عن الجماعة الألمانية. فلم يعد لهم حق التصويت أو تولى الوظائف العامة أو الزواج من الألمان[١٤]. وباختصار أسست النازية نظاما مركزيا قوميا متطرفا يسعى إلى تغيير الأوضاع السياسية ليس فقط فى ألمانيا وإنما فى أوروبا بأسرها.

المطلب السابع

إنشاء الكومنولث البريطانى

لعل أهم تطور شهدته هذه المرحلة فى مجال المؤسسية الدولية هو إنشاء "الكومنولث" Commonwealth . ويضم الكومنولث الدول التى كانت واقعة تحت الاستعمار البريطانى وحصلت على الاستقلال. وقد أنشأ الكومنولث كإطار ينظم علاقة بريطانيا بتلك المستعمرات السابقة.

بدأت فكرة إنشاء الكومنولث مع حصول بعض المستعمرات على استقلال واسع وأسميت بالدومينيون (الممتلكات). وهذه المستعمرات هى ايرلندا الحرة، وكندا، واستراليا،

ونيوزيلندا، وجنوبي أفريقيا. وفي سنة ١٩٢٦عرفت دول الدومينيون بأنها دول حرة ومتساوية في إطار الإمبراطورية البريطانية. وفي سنة ١٩٣١ أصدر البرلمان البريطاني "قانون وستمنستر"، وبموجبه تم إعلان إنشاء الكومنولث رسميا، كرابطة اختيارية من دول الدومينيون المستقلة ذاتيا، يحكمها الولاء المشترك للتاج. وفي سنة ١٩٤٩ أصدر رؤساء وزراء الكومنولث "إعلان لندن" وقد غير الإعلان عضوية الكومنولث من عضوية مبنية على الولاء للتاج البريطاني إلى عضوية يعترف بموجبها الأعضاء بالملكية البريطانية كرمز للعلاقة فيما بينهم. ومن ثم لم يعد مطلوبا من الدول الأعضاء الاعتراف بملك بريطانيا كرئيس لهم.

وقد نشأ الكومنولث في البداية كرابطة غير رسمية هدفها تشجيع التفاعل بين الدول الأعضاء. ولكن في سنة ١٩٦٥ تم إنشاء أمانة عامة للكومنولث مقرها لندن. ويختار رؤساء حكومات دول الكومنولث الأمين العام. ويجتمع هؤلاء الرؤساء مرة كل عامين بالإضافة إلى اجتماعات الوزراء المتخصصين.

خلاصة

كان اندلاع الأزمة الإقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ تعبيرا عن الاختلالات الإقتصادية سواء في النظام الرأسمالي، أو في النظام الإقتصادي الذي افرزته. وقد كانت الأزمة الإقتصادية الكبرى أول أزمة تتسم بطابع الشمولي لمختلف جوانب الحياة الإقتصادية، وتمتد مكانيا إلى كل أنحاء العالم. وقد أدت الأزمة إلى تغيرات أيديولوجية كبرى تمثلت في تحول الرأسمالية نحو مفهوم الدولة التي تضطلع بوظيفة اجتماعية لحماية الطبقات الدنيا، كما تجسدت في بروز الأيديولوجية النازية في ألمانيا. وكانت الأخيرة من ابرز الدول التي عانت من آثار تلك الأزمة. كذلك كانت الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى بمثابة الجسر الذي عبر عليه العالم من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية. فقد أنتجت الأزمة القوى البنيوية العميقة التي مهدت المسرح الإستراتيجي العالمي لمواجهة عالمية كبرى بعد ست سنوات فقط من انحسار الأزمة.

هوامش الفصل العاشر

(١) بيير رنوفان، ترجمة نور الدين حاطوم، **تاريخ القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٤٨)** (دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٩)، ص ٢٦١-٢٧٠.

(٢) أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد حسن، **تطور الفكر والوقائع الإقتصادية** (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٥) ص ٢٠٥-٢١٣.

(٣) بيير رنوفان، المرجع السابق، ص ٢٦٧-٢٦٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٧٠-٢٧٤.

(٥) Ahmet Kora, Reflections on the economics of the historic Great Depression of 1929, **Journal of Economic and Social Research**, (Istanbul), 2(1), 2000, pp. 99-102.

(٦) رفعت المحجوب، **الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص ٢٠٩-٢١٢.

إيريك رول، ترجمة راشد البراوى، **تاريخ الفكر الإقتصادى** (القاهرة: دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص ٤٧٤-٤٩٢.

(٧) رفعت المحجوب، المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٨) المرجع السابق، ص ٢١٧.

(٩) يرى جون كينيث جالبريث أن فكرة دولة الرفاهية تعود إلى ألمانيا البسماركية حيث اعتمد البرلمان (الرايشستاخ) الألمانى على إجراءات توفر تأمينات ضد الحوادث والمرض والشيخوخة والاعاقة، كما أن الحركة الإشتراكية فى بريطانيا قد أدخلت المفهوم ذاته هناك حيث أصدرت فى عام ١٩١١ تشريعات للتأمين ضد المرض والبطالة برعاية لويد جورج. ولكن الإجراءات التى اتخذها روزفلت نتيجة للكساد الإقتصادى العالمى نقلت مفهوم دولة الرفاهية إلى مستوى جديد.

- جون كينيث جالبريث، **تاريخ الفكر الإقتصادى، الماضى صورة الحاضر**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت) رقم (٢٦، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٣-٢٣٦.

(١٠) من هنا جاء مفهوم "اللاساميه Anti - Semitism ويقصد به تحقير اليهود.
عادل شكرى، **النازية بين الأيديولوجية والتطبيق**، (القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر، دون تاريخ). ص ٥٨-٦٠.

(١١) المرجع السابق، ص ٢١٩.

(١٢) المرجع السابق، ص ٢٤٧.

(١٣) William Shirer, **The Rise and Fall of the Third Reich, A History of Nazi Germany,** (New York: Simon and Schuster, 1960), pp. 195-230.
George Mosse, **The Nazi Culture, Intellectual, Cultural, and Social Life in the Third Reich,** (New York: Gosset and Duvlap, 1968).

(١٤) بيير رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٠٨-٣٠١٢.

الفصل الحادى عشر

الطريق إلى الحرب العالمية الثانية

تطور السياسة الدولية من عام
١٩٣٣ وحتى عام ١٩٣٩

مقـــدمـة

تميزت السنوات الست السابقة على نشوب الحرب العالمية الثانية بـــأربع ظواهــر رئيسه هى الاستقطاب العالمي الثنائي ، والسياسات التوسعية لدول المحور ، وسباق التسلح الأوروبى ، وفشل عصبة الأمم . فقد تبلور فى تلك الفترة الاستقطاب العــالمي بيــن دول المحور (ألمانيا، وإيطاليا، واليابان) والحلفاء (بريطانيا، وفرنســا) كمــا تمــيزت باتخــاذ ألمانيا ، وإيطاليا زمام المبادرة فى أوروبا ، واتخاذ اليابان زمام المبادرة فى شرقى آســيا واتباع تلك الدول سياسات توسعية أنتهت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية . بالإضافة إلى ذلك فقد نشب سباق للتسلح بين القوى الأوروبية ، وفشلت عصبة الأمم فى حماية الأمـــن الجماعي العالمي مما خلق المناخ المواتي لنشوب الحرب العالمية الثانية . وسنتناول هــذه الظواهر على التوالي فى المباحث التالية .

المبحث الأول

الاستقطاب الثنائى العالمى

أسفر التفاعل الدولى خلال السنوات الست السابقة على نشوب الحرب العالمية الثانية عن ظهور نظام جديد للأحلاف يقوم على الاستقطاب الدولى الثنائى بين مجموعة دول المحور (ألمانيا، وإيطاليا، واليابان) ومجموعة الحلفاء (بريطانيا، وفرنسا) وذلك على غرار الاستقطاب العالمى الثنائى الذى سبق نشوب الحرب العالمية الأولى. وقد تبلور هذا الاستقطاب العالمى الثنائى عبر عدة مراحل ومن خلال عدد من الإتفاقات.

كانت إيطاليا متذمره من معاهدات الصلح بعد الحرب العالمية الأولى. ولذلك، فقد حاولت إقناع الدول الكبرى بقبول فكرة تعديل هذه المعاهدات، ونجحت فى إقناع فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا بتوقيع "ميثاق الأربعة" فى روما فى ٧ يونيو سنة ١٩٣٣، والذى نص على إعادة النظر فى معاهدات الصلح على أن يتم ذلك فى إطار عصبة الأمم. ولكن هذا الميثاق باء بالفشل نظرا لاختلاف الدول الموقعة عليه حول كيفية تعديل المعاهدات. ولذلك بادرت إيطاليا بالتقارب مع فرنسا ضد ألمانيا. وكان السبب المباشر لذلك التقارب هو القضية النمساوية. فقد كانت إيطاليا تخشى امتداد النفوذ الألمانى إلى النمسا بعد وصول هتلر إلى السلطة. كما أنها كانت قد وقعت إتفاقا مع النمسا، والمجر فى مايو ١٩٣٤ ينص على تعاون الدول الثلاث فى المجال الإقتصادى، وعلى التشاور فيما بينها كلما تطلبت الأمور ذلك. ولكن هتلر بادر بمحاولة ضم النمسا، ودبر عملية اغتيال مستشار النمسا الذى كان يرفض الضم. وردت إيطاليا على ذلك بإعلان دعمها للنمسا. وبدا أن التصادم بين إيطاليا، وألمانيا وشيكا. ففى يناير سنة ١٩٣٥ وقعت اتفاقية بين فرنسا وإيطاليا نصت على تعاونهما إذا حدث ما يهدد استقلال النمسا، كما سوت الدولتان بعض القضايا الاستعمارية المعلقة بينهما. فتنازلت فرنسا لإيطاليا عن جزء من الصحراء التونسية تم ضمه إلى ليبيا الخاضعة لإيطاليا وبعض الأجزاء الأخرى فى الصومال الفرنسي وإريتريا. مقابل تعهد إيطاليا بإلغاء الوضع الخاص للإيطاليين فى تونس ابتداء من سنة ١٩٤٥ بحيث ينتهي هذا الوضع الخاص خلال عشرين عاما. وكانت فرنسا تريد بذلك القضاء على احتمالات التحالف بين إيطاليا وألمانيا ضدها بسبب القضية النمساوية. وفى مارس سنة ١٩٣٥ أعلنت ألمانيا قرارها بالتسلح علنا.

أدت هذه التطورات إلى ظهور تكتل دولى مضاد لألمانيا تمثل في التقارب – الفرنسي الإيطالي "جبهة ستريزا" Stresa، والتحالف الفرنسي – السوفييتي. وكان هذا التكتل بمثابة محاولة فرنسية لوقف الخطر الألماني.

ففي ١٦ أبريل سنة ١٩٣٥ تكونت جبهة أوروبية تسمى "جبهة ستريزا" تضم فرنسا وإيطاليا، وبريطانيا. وقد نص اتفاق ستريزا على معارضة الدول الثلاث لأي انتهاك من جانب واحد لاتفاقيات الصلح، وتمسكها باتفاقات لوكارنو.

جاء اتفاق التحالف الفرنسي السوفييتي الموقع في ٢ مايو سنة ١٩٣٥ ليكمل اتفاق ستريزا، وبموجبه حاولت فرنسا أن تحاصر ألمانيا من الشرق بعد أن حاصرتها من الغرب بموجب اتفاق ستريزا. فقد تعهدت الدولتان أنه في حالة وقوع عدوان على أي منهما من جانب دوله أوروبية بدون سبب من أحد الطرفين المتعاقدين. فإنهما يتبادلان المعونة بسرعة. ويسرى الالتزام ذاته حتى إذا فشل مجلس عصبة الأمم في التدخل لردع العدوان. وقد أرادت فرنسا ربط هذا الاتفاق باتفاق ستريزا، فنص في اتفاقية التحالف على أنه لكي يصبح التحالف الفرنسي السوفييتي سارى المفعول لابد أن تقرر دول جبهة ستريزا أن عدوانا قد وقع بالفعل.

رغم أن الحلف الفرنسي السوفييتي كان جزء من استراتيجية فرنسية لحصار ألمانيا، إلا أنه كان تحالفا ضعيفا العملية لأنه لم يدعم باتفاق عسكري يحدد طبيعة الالتزامات المتبادلة. وقد حاولت ألمانيا ضرب هذا الحصار بإعلان أن الاتفاق الفرنسي السوفييتي يخالف اتفاقات لوكارنو، وقامت باحتلال منطقة الراين، وشرعت في محاولة فك الحصار الفرنسي عن طريقين، الأول هو ضرب جبهة ستريزا بالتحالف مع إيطاليا، والثاني هو ضرب التحالف الفرنسي السوفييتي بالتحالف مع اليابان.

وقد بدأت ألمانيا بالتقارب مع إيطاليا التي رحبت بدورها بهذا التقارب لأنها خشيت أن تضطر إلى دخول حرب على ثلاث جبهات هي، جبهة وسط أوروبا (النمسا)، وجبهة البحر المتوسط (ألبانيا) وجبهة المستعمرات (الحبشة). فضلا عن ذلك، فإن فرنسا، والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا لم يساندها في القضية الحبشية، كما سنرى فيما بعد. كما كانت إيطاليا تشعر أن على فرنسا التزاما بدعمها بموجب الاتفاق الفرنسي– الإيطالي، وأن على بريطانيا التزاما بدعمها بموجب اتفاق ستريزا، ولكن بريطانيا، وفرنسا صوتتا في

مجلس العصبة لصالح فرض عقوبات على إيطاليا. وقد ردت إيطاليا على الموقفين الفرنسي، والبريطاني في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بإلغاء الاتفاقات الفرنسية الإيطالية المعقودة في يناير سنة ١٩٣٥، وبإعلان الخروج من جبهة ستريزا. وقد كان هذا التطور بمثابة نقطة تحول جوهرية في مسار السياسة الدولية نحو الاستقطاب الدولي الثنائي وهو ما يطلق عليه رنوفان تحول سنة ١٩٣٥[١].

وهكذا قررت إيطاليا أن تعقد صفقة استعمارية مع ألمانيا تتخلى بموجبها عن نفوذها في وسط أوروبا لصالح ألمانيا مقابل حصولها على الدعم الألماني في قضية المستعمرات، وقضية البحر المتوسط. ولذلك أعلنت إيطاليا انسحابها من جهة ستريزا في مايو سنة ١٩٣٦. وفي الشهر التالي وقعت اتفاقا مع ألمانيا اعترفت الأخيرة بموجبه بالوجود الإيطالي في الحبشة مقابل عدم معارضة إيطاليا للنفوذ الألماني في النمسا.

وقد تأكد التحالف الألماني الإيطالي، والذي عرف في السياسة الدولية باسم "محور روما – برلين"، خلال الحرب الأهلية الأسبانية، ومن خلال بروتوكول أكتوبر سنة ١٩٣٦. فقد شهدت أسبانيا سنة ١٩٣٦ حربا أهلية بين حكومة الجمهورية الأسبانية (التي أسقطت الملكية الأسبانية سنة ١٩٣١) والتيار اليميني المكون من كبار الرأسماليين والإقطاعيين، والقادة العسكريين بزعامة الجنرال فرانكو. وقد ناصر محور روما – برلين الجنرال فرانكو وأمده بالسلاح والمتطوعين لعدة اعتبارات منها أن فرانكو كان متأثرا بالفكر الفاشي. وكانت إيطاليا تأمل من دعمه إلى تأكيد نفوذها في أسبانيا. وكانت ألمانيا تأمل من دعمها لفرانكو في الحصول على الحديد الأسباني اللازم للصناعة الحربية الألمانية. وقد زودت إيطاليا وألمانيا القوات الملكية بزعامة فرانكو بالسلاح والطائرات والمقاتلين، وأرسلتا قطعهما البحرية إلى البحر المتوسط لضمان عدم تدخل بريطانيا وفرنسا في الحرب. وبالفعل قامت الغواصات الإيطالية بضرب السفن التجارية البريطانية التي كانت تموين الجمهوريين الأسبان. وإزاء الضغط الإيطالي تراجعت بريطانيا وتعهدت لإيطاليا باحترام المصالح الإيطالية في البحر المتوسط، والاعتراف بسيادتها على الحبشة، وبحرية الملاحة في قناة السويس في "كل وقت". وكانت بريطانيا تأمل أن تقوم إيطاليا بسحب عناصرها المشاركة في الحرب الأهلية الأسبانية. كذلك، فإن فرنسا امتنعت عن المشاركة في الحرب الأهلية الأسبانية إلى جانب القوات الجمهورية. أما الاتحاد السوفيتي

فقد قام بإرسال الفرقة الدولية التى نظمتها الدولية الشيوعية الثالثة (الكومنترن). وقد أسفرت الحرب الأسبانية الأهلية عن انتصار الجنرال فرانكو، ووصول الفاشية إلى الحكم فى أسبانيا وتحويل أسبانيا إلى النظام الملكي.

ترجع أهمية الحرب الأهلية الأسبانية إلى أنها أظهرت لإيطاليا، وألمانيا أن فرنسا، وبريطانيا تتحاشيان أي مسلك يمكن أن يؤدى إلى حرب عامة فى أوروبا، مما شجعها على الاستمرار فى تحديهما.

من ناحية أخرى وقعت ألمانيا، وإيطاليا تحالفا فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٦ سمى "بروتوكول أكتوبر". وقد نص البروتوكول على عزم الدولتين على "الدفاع عن التراث المقدس للحضارة الأوروبية ضد الخطر الشيوعى"، واعتراف إيطاليا بنفوذ ألمانيا فى منطقة الدانوب، مقابل اعتراف الأخيرة بالنفوذ الإيطالي فى البحر المتوسط.

فى الوقت ذاته حاولت ألمانيا إلغاء الحلف الفرنسي السوفييتي عن طريق إغراء الاتحاد السوفييتي بالتسهيلات الإقتصادية. ولما فشلت ألمانيا فى ذلك وقعت مع اليابان اتفاقية تحالف فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ أسميت الميثاق المعادى للكومنترن (Anti-Comintern Pact). بموجب هذا الميثاق تعهدت الدولتان بتبادل المعلومات عن نشاط الشيوعية العالمية، والتشاور حول الإجراءات الدفاعية اللازمة. وتضمن الميثاق ملحقا سريا ينص على أنه فى حالة وقوع هجوم سوفيتي، أو تهديد الهجوم على إحدى الدولتين، دون استفزاز منهما، فإن الدولة الأخرى تتعهد بعدم مساعدة الاتحاد السوفييتي وتتشاور مع حليفتها من أجل اتخاذ الخطوات الكفيلة بحماية مصالحهما المشتركة، وعدم توقيع اتفاقية سياسية مع الاتحاد السوفييتي، ما لم يؤخذ رأى الدولة الأخرى فى الأمر. ما هى الدوافع وراء التحالف الألماني – الياباني بالنسبة لألمانيا فإنها كانت تأمل أن يؤدى هذا التحالف إلى انشغال الولايات المتحدة بالمسرح الإستراتيجي فى المحيط الهادي وبذلك تضعف قدرتها على دعم بريطانيا، وفرنسا ضدها فى حالة نشوب حرب أوروبية. كما كانت تهدف إلى الضغط على الاتحاد السوفييتى من حدوده الشرقية، حتى يضطر إلى خوض الحرب على جبهتين فى حالة نشوب حرب ألمانية– سوفيتية. أما بالنسبة لليابان فإنها كانت تأمل فى أن تجد حليفا أوروبيا فى حالة اضطرارها إلى الدخول فى مواجهة مع الاتحاد السوفييتي، أو الولايات المتحدة. وقد دخلت إيطاليا هذا الحلف فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ من

خلال اتفاق إيطالي – ألماني. وبذلك تبلور محور روما – برلين – طوكيو. وتأكد هذا المحور بعد موافقة إيطاليا على ضم النمسا إلى ألمانيا. وفى ٣١ مارس سنة ١٩٣٩ وقع الجنرال فرانكو مع ألمانيا معاهدة صداقة تعهد بموجبها الطرفان بأنه فى حالة وقوع تهديد للمصالح الحيوية أو أمن إحدى الدولتين فإن كلاهما سيؤيد الآخر دبلوماسيا. وقد تأكد محور برلين – روما – طوكيو إبان سير الحرب العالمية الثانية ذاتها. ففى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ وقعت الدول الثلاث "الميثاق الثلاثي" وتم استكماله بإعلان صادر فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١ يؤكد التزام الدول الثلاث بعدم عقد صلح منفرد. وسنشير إلى هذا الميثاق فيما بعد.

ماذا كان موقف الولايات المتحدة من هذه التطورات؟ ردت الولايات المتحدة على ذلك بإصدار قانون الحياد فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٥. وقد نص القانون على مبدأين أساسيين أولهما منع الشركات الأمريكية بشكل اجبارى من بيع المعدات الحربية للدول المتحاربة، وثانيهما منع تلك الشركات من بيع البضائع المدنية لتلك الدول، ما لم تدفع الثمن نقدا وتنقلها من الموانئ الأمريكية.

من الواضح أنه مع أواخر سنة ١٩٣٧ كان قد تبلور تكتل دولى ألماني – إيطالي – ياباني. ولكن حتى ذلك الوقت لم يكن قد تبلور التحالف البريطاني الفرنسي، وذلك باستثناء التصريح البريطاني فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بالالتزام بالدفاع عن فرنسا، وبلجيكا ضد عدوان لم تتسببا فيه، والتصريح الفرنسي فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ بأن "فرنسا تضع كل قواها الحربية للدفاع عن بريطانيا العظمى ضد عدوان لم تثره". بيد أن هذين التصريحين لم يتوجا بنص مكتوب[٢]. فقد ظلت بريطانيا تواصل سياستها الهادفة إلى تحجيم النفوذ الفرنسي فى القارة الأوربية. وقد شجع ذلك دول المحور على اتباع سياسات عدوانية فى أوروبا، والشرق الأقصى خاصة أن الولايات المتحدة كانت، كما أشرنا، تتخذ موقف الحياد الرسمي من هذه التطورات بموجب "قانون الحياد" الصادر سنة ١٩٣٥. كما أدى ذلك إلى نتيجة هامة، وهى تفكك نظام المحالفات الفرنسي فى وسط أوروبا الذى أشرفت فرنسا على أقامته بعد الحرب العالمية الأولى. ففى ٩ مارس سنة ١٩٣٦ أعلن وزير خارجية بولندا، أن احتلال ألمانيا للراين له ما يبرره. كما أعلنت بلجيكا فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٦ أنها دولة محايدة، مما يعنى صعوبة الدفاع عن فرنسا فى حالة وقوع هجوم ألمانى. كما

أن يوجوسلافيا وقعت معاهدة مع إيطاليا فى ٢٥ مارس سنة ١٩٣٧ اعترفت بموجبها بمحور روما-برلين، ووعدت باحترام سلامة الحدود الإيطالية مما كان يعنى إلغاء المعاهدة الفرنسية اليوجوسلافية الموقعة سنة ١٩٢٧ ولم يبق مع فرنسا سوى تشيكوسلوفاكيا. كذلك فإنه رغم وجود اتفاق فرنسي - سوفييتي منذ سنة ١٩٣٥، إلا أنه لم يوجد اتفاق بريطاني - سوفييتي خلافا للوضع قبل الحرب العالمية الأولى حيث كان هناك وفاق ودي فرنسي - بريطاني سنة ١٩٠٤، ووفاق ودي روسي - بريطاني سنة ١٩٠٧.

بيد أن بريطانيا تحركت لإعادة ترتيب الأوضاع فى منطقة البحر المتوسط تحسبا لاحتمال المواجهة مع ألمانيا وإيطاليا. فدعمت تركيا لعقد مؤتمر مونترو ، والذى أصدر فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٦ نظاما جديدا للمضائق التركية عرف باسم "ميثاق مونترو للمضائق" The Montreux Straits Convention. أكد النظام الجديد حرية الملاحة فى المضايق وقت السلم، وحق لتركيا أن تقيم تحصينات عسكرية على المضائق، كما يحق لها فى حالة نشوب حرب عامة لا تكون طرفا فيها أن تمنع عبور السفن البحرية إلا إذا كان الهدف من المرور هو القيام بعمل بموجب عهد عصبة الأمم، أو بموجب ميثاق مساعدة تكون تركيا طرفا فيه. ويعنى ذلك حق تركيا فى السماح للأسطول السوفييتي بعبور المضائق العثمانية إلى البحر المتوسط. أما إذا كانت تركيا داخلة فى الحرب، فإن من حقها منع مرور السفن الحربية الأجنبية. كما أكد الميثاق على حرية الملاحة فى المضائق وقت السلم، وألغى لجنة الرقابة الدولية. وكانت بريطانيا تتحسب لاحتمال حاجتها لهذا الأسطول ضد إيطاليا فى البحر المتوسط. أما الترتيب الثانى فهو عقد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ مع مصر. والتى اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال مصر مقابل عقد تحالف دائم معها، وبقاء القوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس لمدة عشرين سنة، ووضع أسطول حربي فى ميناء الإسكندرية لمدة ٨ سنوات. كما وعدت مصر بأنه فى حالة الضرورة فإنها ستضع جميع موانيها ومطاراتها وسككها الحديدية تحت تصرف القوات البريطانية وبذلك ضمنت بريطانيا السيطرة على قناة السويس، وميناء الإسكندرية فى حالة نشوب حرب مع إيطاليا.

ابتداء من مارس سنة ١٩٣٩ حدث تحول حاسم أدى إلى بروز التحالف البريطاني الفرنسي فى مواجهة المحور. فلأول مرة قامت ألمانيا باحتلال مناطق غير ألمانية فى

تشيكوسلوفاكيا (بوهيميا، وسلوفاكيا)، كما قامت إيطاليا باحتلال منـــاطق غـير إيطاليـة (ألبانيا). لقد أدى هذا التطور إلى تغير السياسة البريطانية تغيرا جذريا. فحتى هذا الوقـت كانت السياسة البريطانية تفضل عدم الدخول فى التزامات رسمية مع فرنسا فيمـا يتعلـق بأوروبا، رغم أن فرنسا كانت قد أكدت على لسان وزير خارجيتها فى ٢١ أكتوبـر سـنة ١٩٣٦ أنها ستضع فى خط المواجهة كل قواتها من أجل الدفاع عن بريطانيـا ضـد أي عدوان لم تتسبب فيه. ولكن بريطانيا لم تقدم التزاما مماثلا لفرنسا بل أنها كانت تسعى إلى تهدئة ألمانيا من خلال تقديم تنازلات إقليمية، وبناء تعاون إقتصادى معها(٣). وفى مـارس سنة ١٩٣٩ صدر تصريح بريطاني فرنسي يضمن سيادة واستقلال بولندا أمام الأطمـاع الألمانية. وفى أبريل سنة ١٩٣٩ صدر تصريح ثنائي آخر تؤكد فيه الدولتان عزمهما على مساعدة اليونان، ورومانيا ضد أي اعتداء خارجي. وفى مـايو سـنة ١٩٣٩ تـم توقيـع "الميثاق الفرنسي- البريطاني- التركي"، ونص على التعـاون بيـن الـدول الثـلاث إذا تعرضت إحداها لعدوان خارجي (وكان المقصود بذلك ألمانيا)، مع ترك الحريـة لتركيـا للالتزام بالميثاق من عدمه فى حالة وقوع حرب أوروبية. وقد وقع الميثاق المشـار إليـه كجزء من التحالف البريطاني- الفرنسي، وكمحاولة أنجلو- فرنسية لكسب الحلفـاء ضـد ألمانيا تحسبا لاحتمال وقوع حرب أوروبية. وكانت تركيا قد بـدأت فـى التقـارب مـع بريطانيا، وفرنسا منذ سنة ١٩٣٥ حين وعدت بمساعدة بريطانيا فى حالة وقـوع صـدام مسلح مع إيطاليا، مقابل موافقة بريطانيا على إعادة النظر فى الوضع الدولـى لمضيقـي البسفور والدردنيل الذى تقرر سنة ١٩٢٣ والذى يؤكد على عدم تسـليحهما. وبذلـك تـم التوصل إلى اتفاق مونترو للمضائق، والذى سبق أن أشرنا إليه. وقد تـم اسـتكمال هـذا التقارب باتفاق تركي فرنسي فى يناير سنة ١٩٣٧ أعطى إقليـم الاسـكندرونة السـوري وضعا مستقلا(٤). وفى ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٨ وقعت تركيا، وفرنسا معاهدة صداقة(٥).

وردا على الاستراتيجية الفرنسية البريطانية وقعت ألمانيا، وإيطاليا فى ٢٢ مايو سـنة ١٩٣٩ "الحلف الفولاذي "Pacte d' Aciera". وقد نصت اتفاقية الحلف علـى التشـاور السريع بين الدولتين فى حالة وقوع خطر يهدد السلام العالمي، ومساعدة كل من الدولتيـن الأخرى عسكريا إذا دخلت فى حرب مع أي دولة أخرى. من الواضح أن الحلف الفولاذي قد طور بروتوكول أكتوبر ليصبح التحالف الألماني الإيطالي تحالفا هجوميـا لأن اتفاقيـة الحلف نصت على التزام كل من الدولتين بالوقوف إلى جانب حليفتها حتى إذا كانت هـذه

الحليفة هى البادئة بالحرب وذلك على غرار تحول الحلف الألماني- النمساوي المجـــرى قبل الحرب العالمية الأولى إلى حلف هجومي.

بذلك اكتمل الاستقطاب الثنائي فى العلاقات الدولية واتخذ المحور طـــابع التحـالف الهجومي. ولكن ماذا كان موقف الاتحاد السوفييتي من هذه التطورات؟

حاول كل من القطبين المتصارعين جذب الاتحاد السوفييتي إلى صفه. فقــد حدثـت مفاوضات فرنسية - بريطانية مع الاتحاد السوفييتي بهدف ضمان سلامة بولندا وجميـــع الدول الأوروبية من الخطر النازى. ولكن هذه المفاوضات فشلت لعدم استعداد بريطانيـــا اعطاء تعهد بضمان سلامة كل الدول الأوروبية، وهو ما كان يطلبه الاتحاد الســـوفييتي. وعندما تجاهلت بريطانيا، وفرنسا الاتحاد السوفييتي فى مؤتمر ميونخ سنة ١٩٣٨، كمـــا سنرى فيما بعد، بادر الأخير بالتقارب مع ألمانيا ووقع "ميثاق عــدم الاعتــداء" الألمــانى السوفييتي فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٩، وهو اليوم ذاته الذى فشـــلت فيــه المفاوضـــات البريطانية الفرنسية-السوفييتية. وقد استمر الميثاق الألمانى-السوفييتي والمعروف باســـم "ميثاق ريبنتروب-مولوتوفى" نسبة إلى وزيرى خارجية الدولتين، حتى وقـــوع الـــهجوم الألمانى على الأراضى السوفييتية سنة ١٩٤١.

ويوضح الشكل رقم ١١/١ بنيان الاستقطاب العالمى الثنائي الذى أشرنا إليه.

الشكل رقم ١/١١: نظام الأحلاف العالمي الثناني

(١٩٣٣-١٩٣٩)

المحــور (المانيا، إيطاليا، اليابان)	الحلفاء (بريطانيا، فرنسا)
أ. الإتفــاق الألمــاني-الإيطــالي ســـنة ١٩٣٦ (الحبشة مقابل النمسا).	أ. الإتفـاق الفرنسي- السـوفييتي سـنة ١٩٣٥ (المعونة المتبادلة فى حالة وقوع عدوان على اى من الدولتين من دولة أوروبية).
ب. بروتوكـول اكتوبـر سـنة ١٩٣٦ بـين إيطاليا والمانيا (البحر المتوسط مقابل الدانوب)	ب. تصريح مارس سنة ١٩٣٩ بـين بريطانيا وفرنسا(استقلال بولندا).
جـ. ميثاق الأنتي - كومنترن سنة ١٩٣٦ بين المانيـا واليابـان، (مقاومـة الشيوعية، وعـدم مسـاعدة الاتحـاد السـوفييتي فـى حالـة مهاجمته لأى من الدولتين). (دخلته إيطاليا، وإسبانيا سنة ١٩٣٧)	جـ. تصريح ابريل سنة ١٩٣٩ بين بريطانيـا وفرنسـا (مسـاعدة اليونـان، ورومانيا).
د. الحلـف الفـولاذى سـنة ١٩٣٩ بـين المانيـا، وإيطاليا. (مسـاعدة كـلا منـهما للأخـرى فـى حالـة دخولهـا حـرب ضـد دولـة أخـرى). ارتبـط الاتحاد السوفييتي بالمحور فـى أغسطس سنة ١٩٣٩ من خلال الميثاق الألماني-السوفييتي.	د. الميثاق البريطـاني-الفرنسي-التركي، مايو سنة ١٩٣٩ (التعاون إذا تعرضت إحدى الدول الموقعة لعدوان خارجي).

المبحث الثاني

سباق التسلح الأوروبي

بمجرد تكوين التكتلين العالميين الكبيرين بدأ سباق للتسلح بينهما يشبه سباق التسلح الذى سبق نشوب الحرب العالمية الأولى. وقد بدأت ألمانيا هذا السباق اعتبارا من سنة ١٩٣٦. فقد ركزت ألمانيا على بناء وتطوير الصناعات الثقيلة وبالذات صناعات الحديد والصلب اللازمة لصناعة الأسلحة، وزاد عدد الجيش الألمانى إلى حوالى ١,٥ مليون جندى بالإضافة إلى حوالى نصف مليون يعملون فى تشكيلات شبه عسكرية. كذلك، بدأت إيطاليا عملية تسليح ضخمة. فزاد عدد الطائرات الحربية من مائة طائرة سنة ١٩٣٢ إلى ٢٠٠٠ طائرة سنة ١٩٣٨، وزاد عدد القطع البحرية الثقيلة من ٦ قطع سنة ١٩٢٦ إلى ١٢ قطعة سنة ١٩٣٨[٦].

أدت هذه الزيادات التسليحية إلى اتجاه فرنسا إلى الإسراع من معدلات التسلح ابتداء من سنة ١٩٣٨. فرغم الآثار الإقتصادية السلبية التى كانت الأزمة الإقتصادية العالمية قد تركتها على الإقتصاد الفرنسي، إلا إن حكومة الجبهة الشعبية، برئاسة ليون بلوم، قررت فى أكتوبر سنة ١٩٣٦ زيادة تسليح قوات المدفعية، والدبابات، والمشاة. كذلك صوت البرلمان البريطانى فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧ لصالح مشروع إعادة التسليح الذى قدمه رئيس الوزراء البريطانى نيفيل تشامبرلين. ولكن سرعة التسلح الفرنسي، والبريطاني كانت ابطأ من سرعة التسلح الألمانى والإيطالى. ويفسر رنوفان ذلك فى ضوء الطبيعة التسلطية للنظامين الألمانى، والإيطالى، والتى كانت تسمح لهما باتخاذ قرارات سريعة بالتسلح، بعكس الحالتين الفرنسية، والبريطانية حيث أن معارضة الرأى العلم، والمعارضة السياسية الحزبية والبرلمانية عطلت من قدرتهما على الحصول على الاعتمادات اللازمة للتسلح بسهولة. ومن ثم فإنه مع حلول سنة ١٩٣٨ كان الإنفاق العسكرى الألمانى يشكل ١٧% من الناتج القومى الاجمالى الألمانى، وفى حالة إيطاليا بلغت النسبة ١٣%، ولكنه فى حالتى بريطانيا، وفرنسا لم تزد النسبتان عن ٨% [٧].

ويقودنا هذا التحليل إلى نتيجتين مهمتين فيما يتعلق بفهم السياسة الدولية. الأولى هى أن الفترة السابقة على نشوب الحرب العالمية الثانية قد شهدت سباقا واضحا للتسلح على

غرار الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى. ومن المحتمل أن يكون هذا السباق قد اضطلع بدور فى تشجيع الدول على اتخاذ قرار الحرب وهو ما يدعم المقولة المطروحة فى أدب السياسة الدولية عن العلاقة بين سباق التسلح واحتمالات نشوب الحروب. أما النتيجة الثانية، فإنها تتعلق بالسياسة الخارجية للدول التسلطية والشمولية، والدول الديمقراطية. فمن الواضح أن الطبيعة الشمولية للنظامين الألمانى، والإيطالى قد أسهمت في زيادة قدرتهما على اتخاذ قرارات سريعة بالتسلح وإعادة تعبئة الموارد نحو الأهداف العسكرية. أما فى حالة النظامين الفرنسي، والبريطاني، فإن العملية السياسية الديمقراطية عرقلت من قدرتهما على التسلح بالسرعة ذاتها. ويدعم ذلك من المقولة المطروحة فى المدرسة الواقعية لتحليل السياسة الخارجية عن اختلاف السياسة الخارجية للنظم التسلطية والديمقراطية نتيجة لاختلاف طبيعة العملية السياسية فى تلك النظم. فترى هذه المدرسة أن النظم التسلطية أكثر قدرة على إتخاذ قرارات سريعة، وعلى ضمان تنفيذ تلك القرارات من خلال تعبئة الموارد، كما أنها أكثر قدرة من النظم الديمقراطية على حماية سرية عملية صنع السياسة الخارجية. وتضيف المدرسة الليبرالية فى تحليل السياسة الخارجية أن النظم الديمقراطية أقل ميلا إلى اللجوء إلى الحرب كأداة للسياسة الخارجية، وأكثر ميلا إلى حل منازعاتها الدولية بالطرق السلمية، وأن النظم الديمقراطية نادرا ما تتحارب لأن طبيعة العملية السياسية الديمقراطية بما تتضمنه من مساومات تبطئ من قدرة صانع السياسة الخارجية على اللجوء إلى الحرب[٨].

المبحث الثالث

السياسات التوسعية لدول المحور

تميزت الفترة الممتدة من سنة ١٩٣٣ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ باتباع إيطاليا، وألمانيا، واليابان مجموعة من السياسات التوسعية الهادفة إلى تغيير الأوضاع فى أوروبا والشرق الأقصى. وقد ارتبطت هذه السياسات ارتباطا وثيقا بالاستقطاب الثنائي. فقد أدت رغبة هذه الدول فى التوسع إلى التكتل الدولى، كما أن هذا التكتل شجع تلك الدول على مزيد من التوسع. وقد فشل نظام الضمان الجماعى لعصبة الأمم فى وقف تلك السياسات التوسعية، مما أدى إلى انهيار العصبة.

وقد تمثلت أهم السياسات التوسعية فى ثلاث قضايا هى قضية الحبشة، وقضية منشوريا، والحرب اليابانية الصينية وقضية التوسع الألمانى فى المجال الحيوى التى كانت السبب المباشر لنشوب الحرب العالمية الثانية. وسنعرض لهذه القضايا على التوالى.

المطلب الأول

قضية الحبشة

نعلم أن إيطاليا حاولت الاستيلاء على الحبشة فى أواخر القرن التاسع عشر وهزمت فى موقعة عدوه سنة ١٨٩٦، وأنها منذ ذلك الوقت كانت تتطلع إلى الاستيلاء على الحبشة. وقد تجدد هذا التطلع بعد وصول الفاشية إلى الحكم سنة ١٩٢٢. فقد وقعت إيطاليا اتفاقية إستعمارية مع بريطانيا سنة ١٩٢٥ اعترفت الأخيرة بموجبها بنفوذ إيطاليا الإقتصادى فى الحبشة، وتعهدت بمساندتها للحصول على امتياز إنشاء خط حديدى يربط اريتريا بالصومال الإيطالي عبر الأراضى الحبشية مقابل تعهد إيطاليا بالامتناع عن القيام بأى مشروعات تؤثر فى نظام مياه النيل. وقد لجأت إيطاليا إلى محاولة التغلغل الإقتصادى فى الحبشة فوقعت اتفاقية صداقة معها سنة ١٩٢٨ تعهد بموجبها الطرفان بالتعاون فى الميدان التجارى وفض المنازعات بينهما بالطرق السلمية. وعندما أدركت الحبشة نوايا إيطاليا بدأت تقلل من التعاون الإقتصادى معها. عندئذ قررت إيطاليا اللجوء إلى القوة

العسكرية. وجاءتها الظروف المناسبة فى حادث "وال وال"، وهى منطقة على الحدود بين الحبشة والصوماليين الإيطالي والبريطاني وقع فيها صدام مسلح بين القوات الحبشية والقوات الإيطالية في ديسمبر سنة ١٩٣٤. ادعت إيطاليا أن هذا الصدام يعتبر عدوانا على الأراضى الإيطالية بينما أحتجت الحبشة بأن وال وال جزء من أراضيها. وقد أحالت الدولتان نزاع وال وال إلى التحكيم طبقا لإتفاقية الصداقة المبرمة بينهما سنة ١٩٢٨. وقررت هيئة التحكيم سنة ١٩٣٥ بأنه لا توجد مسئولية على الدولتين من جراء حادث وال وال. ولكن إيطاليا بادرت فى أكتوبر سنة ١٩٣٥ بغزو الحبشة، واحتلت أديس أبابا فى مايو ١٩٣٦، واضطر الإمبراطور الحبشى هيلاسلاسى إلى الفرار إلى فلسطين. ومما شجع إيطاليا على إتخاذ هذا المسلك العدوانى الإتفاقية الفرنسية-الإيطالية الموقعة فى ٧ يناير سنة ١٩٣٥، والتى سبق أن أشرنا إليها، والتى بموجبها اعترفت فرنسا بالنفوذ الإيطالي فى الحبشة.

وقد نظرت عصبة الأمم القضية الحبشية. وقد طالب هيلاسلاسى بتطبيق نظام الضمان الجماعى المنصوص عليه فى عهد العصبة (أى المادة ١٦). ولكن إيطاليا احتجت بثلاث حجج هى أن على إيطاليا واجب الدفاع عن حدودها فى أفريقيا الشرقية ووضع حد للعدوان الحبشى على الصومال الإيطالي، كما أن الحبشة دولة همجية لا يحكمها سوى قانون الغاب وأن على إيطاليا مسئولية حمل الحبشة على الدخول فى إطار المدنية. ولذلك فإن إيطاليا ليست ملزمة باحترام نصوص العصبة فيما يتعلق بخصوص الحبشة. وأخيرا، فإن لإيطاليا مصالح إقتصادية وسياسية فى الحبشة.

وقد أدان مجلس العصبة إيطاليا بالإجماع، وقرر تطبيق المادة ١٦ من عهد العصبة وتطبيق عقوبات إقتصادية على إيطاليا أهمها منع تصدير البترول إليها. ولكن إيطاليا ردت على ذلك بإعلان ضم الحبشة فى مايو ١٩٣٦، وبإعلان انسحابها من جبهة ستريزا. والواقع أن العقوبات التى قررتها العصبة كانت واهية. فقد استمر تدفق البترول إلى إيطاليا من الولايات المتحدة. وكانت أهم نتيجة لقرارات العصبة هى بداية تفكك جبهة ستريزا، وبداية التقارب الإيطالي الألمانى. ذلك أن ألمانيا أيدت إيطاليا فى القضية الحبشية لرغبتها فى دق اسفين بين إيطاليا، وبقية أعضاء جبهة ستريزا ولأن ألمانيا كانت قد انسحبت من العصبة فى ذلك الوقت، فكانت ترغب فى إضعاف العصبة .

المطلب الثانى

قضية منشوريا والحرب اليابانية الصينية

كان للأزمة الإقتصادية العالمية أثر كبير على اليابان، والصين. من ناحية اليابان، فقد هبطت صادرات اليابان من الحرير الخام إلى الولايات المتحدة إلى النصف تقريبا وقد أثر ذلك على قدرة اليابان على شراء المواد الأولية. كما أدى إلى انتشار البطالة وهبوط إنتاج الحرير الخام. هكذا بدت السيطرة على أقاليم منتجه للمواد الأولية والغذائية أمر ضرورى لخروج اليابان من أزمتها. وكانت هذه الأقاليم لازمة أيضا كأسواق لتوسيع الإنتاج الصناعى. كذلك، فإن زيادة البطالة مع التزايد السكانى أوجدا ضغوطا أخرى نحو التوسع الخارجى. وقد بدت الصين المجال الطبيعى لتحقيق تلك الأهداف(٩).

من ناحية أخرى، فإنه رغم أن الصين استطاعت أن تحقق وحدتها بزعامة حزب الكومنتانج، بقيادة تشيانج كاى شيك إلا أن الوضع الداخلى كان مضطربا بسبب ضعف الحكومة المركزية، ونمو الحركة الشيوعية. وهكذا، بدأت اليابان منذ سنة ١٩٣١ فى اتباع سياسة التوسع الإقليمى فى الصين. وقد أسفر ذلك عن بلورة سياسة يابانية جديدة فى الشرق الأقصى اطلق عليها اصطلاح "مبدأ مونرو اليابانى". جوهر هذه السياسة هو مطالبة اليابان للدول الغربية بترك آسيا للآسيويين، وإقامة نظام جديد للقارة الآسيوية يقوم على إنشاء ما أسمته اليابان" منطقة شرقى آسيا الكبرى للرفاهية المتبادلة" Greater East Asian Mutual Prosperity Area، وذلك تحت الهيمنة اليابانية.

وفى سبتمبر سنة ١٩٣١ انتهزت القيادة العسكرية اليابانية الموجودة فى منطقة خط سكة حديد جنوب منشوريا، فرصة انفجار قنبلة صينية فى خط السكك الحديدية وقامت باحتلال إقليم منشوريا بأسره، وطالبت بالدخول فى مفاوضات مع الحكومة الصينية للاعتراف بالأوضاع اليابانية المتميزة فى منشوريا. ونحن نعلم أنه منذ الحرب الروسية- اليابانية كان لليابان وجود فى إقليم منشوريا، وبالتحديد فى شبه جزيرة لياوتونج، وميناء بورت آرثر، كما كانت تملك خط سكة حديد جنوب منشوريا الذى يصل خاربين بميناء بورت آرثر، بما فى ذلك حق حماية الخط بقواتها المسلحة. كما أنها كانت قد استجلبت مستوطنين ورؤس أموال يابانية إلى منشوريا الجنوبية. ردت الصين على ذلك برفض التفاوض فى ظل الاحتلال. وأعلنت مقاطعة المنتجات اليابانية فى الموانئ الصينية واللجوء إلى عصبة الأمم، كما دبرت عملية سياسية فى منشوريا أعلن بموجبها ممثلو الإقليم استقلاله عن الصين باسم دولة منشوكو الجديدة Manchukuo برئاسة بو- يى

Pou-Yi، آخر اباطرة الصين والذى كانت الثورة الصينية قد عزلته سنة ١٩١٢. وأعلنت اليابان اعترافها بها فى١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٢ مقابل حقها فى الاحتفاظ بحاميات عسكرية هناك.(١٠)

وقد عارضت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التصرف اليابانى فى منشوريا، لأنه هدد مصالحهما فى الصين، ولكنهما لم يتخذا موقفا عمليا ضد اليابان نظرا لأن قرب اليابان من منشوريا يسهل عليها ضرب أى تدخل خارجى فى الإقليم. واكتفت الولايات المتحدة بدعم أسطولها الحربى فى المحيط الهادى، والاعتراف بالاتحاد السوفييتي اعترافا قانونيا فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ لأنها شعرت أن التضامن السوفييتي الأمريكى ضرورى لمواجهة الخطر اليابانى. فى الوقت ذاته تغاضت فرنسا عن التصرف اليابانى لحرصها على مستعمراتها فى جنوب شرقى آسيا.

لذلك فشلت عصبة الأمم فى اتخاذ موقف ايجابى من التصرف اليابانى واكتفت بالطلب من اليابان الانسحاب من منشوريا على أساس أن تقوم الصين بعد الانسحاب بضمان أمن الرعايا اليابانيين. وقد رفضت اليابان الجلاء عن منشوريا مادامت الصين لم تعترف لها بحق إنشاء خطوط سكك حديدية جديدة فى منشوريا، والقيام باستغلال الأراضى الزراعية فى هذا الإقليم. وفى مرحلة لاحقة طلبت العصبة من الدول عدم الاعتراف بدولة منشوكو. بيد أن العصبة لم تدن العدوان اليابانى، ولم تطبق أى جزاءات على اليابان. وكان هذا أول اخفاق لنظام الضمان الجماعى للعصبة.

بالإضافة إلى ذلك قامت اليابان بالانسحاب من العصبة فى ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣، وقامت فى الشهر ذاته باحتلال أقاليم جديدة فى الصين أهمها إقليم جيهول، ووصلت قواتها حتى مشارف بكين. واضطرت الحكومة الصينية إلى طلب الهدنة. وبموجب هذه الهدنة اعترفت الصين بالنفوذ اليابانى فى منشوكو وجيهول. كذلك قامت فى ديسمبر سنة ١٩٣٤ بإلغاء إتفاقيات واشنطن سنة ١٩٢٢ وشرعت فى تقوية أسطولها فى المحيط الهادى. وفى سنة ١٩٣٥ اجتاحت جميع أقاليم الصين الشمالية وأعلنت رسميا مبدأ مونرو اليابانى(١١). وقد أدت هذه السياسة التوسعية إلى توقيع "الميثاق المعادى للكومنترن "بين اليابان، وألمانيا فى نوفمبر سنة ١٩٣٦. وبذلك دخلت اليابان محور روما برلين. رد الاتحاد السوفييتي على التقارب الألمانى اليابانى بتشجيع عناصر الحزب الشيوعى الصينى، بزعامة ماوتسى

تونج، على التعاون مع حزب الكومنتانج، بزعامة تشيانج كاى شيك. وكانت هناك حرب مسلحة بين الطرفين. وقد وافق تشيانج كاى شيك على التعاون مع الشيوعين الصينيين بشرط تخليهم عن مبادئهم الأيديولوجية وادماج قواتهم فى الجيش الصينى[١٢]. وفى هذه الحرب شنت عناصر الحزب الشيوعى الصينى حرب عصابات خلف خطوط القوات اليابانية واستطاعت من خلال هذه الحرب أن تكسب احترام وتأييد الفلاحين الصينيين لما رأوه من استبسال هذه العناصر فى القتال، مقارنة بقوات شيانج كاى شيك التى تخاذلت أمام اليابانيين. وكان ذلك من العوامل الهامة التى ساعدت على انتصار الحزب الشيوعى فى الصين سنة ١٩٤٩.

وتحت تأثير تفاقم الأزمة الإقتصادية التى شهدتها اليابان طوال عقد الثلاثينيات واصلت اليابان سياستها التوسعية فى الصين فى مايو سنة ١٩٣٥. فقامت باحتلال مقاطعة تشاهار Tchahar فى منغوليا الداخلية. وبعد توقيع الميثاق المعادى للكومنترن قامت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٧ بشن الحرب على الصين. فقامت باحتلال بكين ثم شنغهاى ونانكين وكل المناطق الواقعة فى وادى يانج تسى الأوسط، والمنطقة الساحلية من الصين الجنوبية. ومع نهاية سنة ١٩٣٨ كانت قد احتلت أراضى يعيش فيها ٤٢% من سكان الصين، وبالإضافة إلى ذلك منعت اليابان السفن الأوروبية والأمريكية من الملاحة فى نهر يانج تسى. وفى نوفمبر سنة ١٩٣٨ أعلنت أن مبدأ الباب المفتوح مع الصين قد إنتهى.

لم يكن رد فعل بريطانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة متناسبا مع تطورات الحرب اليابانية الصينية. فقد اكتفت بريطانيا، وفرنسا بالاحتجاج الدبلوماسى وتقديم المساعدات للحكومة الصينية. كما اكتفى الاتحاد السوفييتي بحث عناصر الحزب الشيوعى الصينى على التعاون مع الحكومة. أما الولايات المتحدة فقد طلبت من اليابان احترام مبدأ "الباب المفتوح" فى الصين، كما أنشأت قواعد بحرية جديدة فى المحيط الهادى، خاصة بعد إلغاء اليابان معاهدة واشنطن.

وقد نظرت عصبة الأمم الحرب اليابانية الصينية وأوصت بإحالة النزاع إلى مؤتمر دولى يضم الدول التسع التى وقعت معاهدة القوى التسع المبرمة فى واشنطن سنة ١٩٢٢. ولكن اليابان قاطعت المؤتمر. واكتفى المؤتمر بمناشدة اليابان، والصين وقف القتال. وهكذا فشلت عصبة الأمم مرة أخرى فى مواجهة الانتهاك اليابانى للأمن الجماعى العالمى.

المطلب الثالث

التوسـع الألمـانى

ذكرنا أن النازية كانت تهدف إلى توحيد الشعب الألمانى، واستعادة سيادة ألمانيا على أراضيها من ناحية (الوحدة الألمانية) وتوسيع الحدود الألمانية من ناحية أخرى (المجـــال الحيوى). وقد شرع هتلر فى تطبيق الهدف الأول منذ اللحظة الأولى لاستلامه الســـلطة، وركز على تحقيق التكافؤ العسكرى مع الدول الأوروبية الأخرى. وكان المؤتمر الخماسى لنزع السلاح الذى حضرته بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والولايات المتحـــدة قـــد قرر فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ مبدأ المساواه بين جميع الدول فى التسلح (بناء على إصـــرار ألمانيا) وذلك فى إطار نظام يضمن الأمن لجميع الدول (بناء على إصرار فرنسا). وهكـــذا تقرر مبدأ المساواه فى التسليح بين الدول الأوروبية قبل وصول هتلر إلى السلطة فى يناير سنة ١٩٣٣. وقد كان اعتراف بريطانيا، وفرنسا بمبدأ المساواه فى التسلح بمثابة محاولـــة لدعم الحكومة الألمانية بزعامة فون بابن، أمام محاولات الحـــزب الاشـــتراكى الوطنـــى الألمانى الوصول إلى السلطة. ولكن لم تنجح تلك المحاولة لأن هتلر وصل إلى السلطة فى الشهر التالى واستخدم هذا المبدأ كستار للتسلح. فقد أعلن أن مبدأ المساواه يعنى أن يكـــون لدى ألمانيا جميع أنواع الأسلحة بالقدر ذاته الذى يكون لدى الدول الأخرى، وأن ذلك يجب أن يتحقق قبل فرض الرقابة على التسلح. وقد اعترضت فرنسا على ذلك وأكدت أن فرض الرقابة على التسلح يجب أن يسبق تحقيق المساواه. ولذلك بادر هتلر بالانسحاب من مؤتمر نزع السلاح، بل ومن عصبة الأمم فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣. شرع هتلر بعد ذلك فـــى تسليح ألمانيا سرا فى أول الأمر، وجهرا بعد ذلك. ولتغطية عملية إعادة تسليح ألمانيا بادر هتلر بمحاولة طمأنة الدول الأوروبية الأخرى لكسب الوقت حتى يكتمل تسليح ألمانيا مـــن خلال الخطوات التالية:

أ – قام بتحسين علاقاته مع بولندا. وكان هناك خلاف شديد بيـــن ألمانيـــا، وبولنـــدا بسبب ممر ومدينة دانزج. وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤ وقع هتلر مع بولندا اتفاقيـــة عـــدم اعتداء نصت على عدم اللجوء للقوة لتسوية المنازعات بين الدولتين، وذلك لمـــدة عشـــر سنوات. وقد كانت بولندا تأمل من توقيع تلك المعاهدة إلى احتـــواء السياســـة التوســـعية الألمانية، بينما كانت تأمل ألمانيا كسب الوقت لاستكمال عملية التسلح.

ب- بادر هتلر بسحب مطلبه السابق بإعادة إقليم السار إلى ألمانيا دون إجراء استفتاء، وأعلن قبوله لمبدأ الاستفتاء. وقد أجرى الاستفتاء بالفعل في ١٣ يناير سنة ١٩٣٥، وصوت ٩٠% من سكان إقليم السار على العودة إلى ألمانيا. وبالفعل أعيد إقليم السار إلى ألمانيا سلميا. وأعلن هتلر أنه لن يثير أى مطالب إقليمية فى مواجهة فرنسا(١٣) وفى هذا إشارة إلى أنه لن يطالب باستعادة الألزاس واللورين.

جـ- بادر هتلر بتحسين العلاقات الألمانية السوفييتية بالتصديق على "بروتوكول موسكو" الموقع في يونيو سنة ١٩٣١. وكانت تلك العلاقات قد أصابها الفتور بعد توقيع إتفاقات لوكارنو، ودخول ألمانيا عصبة الأمم مما حدا بألمانيا إلى عدم التصديق على البروتوكول، والذى بموجبه وافقت الدولتان على تمديد أجل التحالف الموقع بينهما فى أبريل سنة ١٩٢٦.

حقق ذلك كله لألمانيا فترة من الهدوء لتغطية عملية التسلح. ولكنها فى مارس سنة ١٩٣٥ بدأت فى التسلح علنا. فقد أعلن هتلر أن ألمانيا ستنشئ قوة جويه وستفرض الخدمة الاجبارية العسكرية، وستزيد قواتها إلى ٣٦ فرقة عسكرية، فى الوقت الذى كان الجيش الفرنسي فيه يتألف من ٣٠ فرقة فقط. وقد احتجت ألمانيا بأنها تستند فى ذلك إلى القانون الذى أصدرته فرنسا برفع الخدمة العسكرية الإلزامية إلى عامين. لمواجهة هذا التطور لجأت الدول الأوروبية إلى التكتل السياسى ضد ألمانيا من خلال جبهة ستريزا فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٥، ومن خلال التحالف الفرنسي - السوفييتي فى مايو ١٩٣٥. ولكن سرعان ما فشلت سياسة التكتل بسبب القضية الحبشية والتى أدت إلى خروج إيطاليا من جبهة ستريزا. وزاد من خطورة الأمر أن بريطانيا دخلت فى اتفاق ثنائى مع هتلر فى يونيو سنة ١٩٣٥ تعهدت بموجبه ألمانيا بأن لا يزيد أسطولها البحرى عن ٣٥% من الأسطول البريطانى كما أن الولايات المتحدة أعلنت الحياد الرسمى. وكان هذا يعنى أن بريطانيا قد ألغت من جانب واحد البنود البحرية فى معاهدة فرساى، وهو ما انتقدته فرنسا.

الفرع الأول

قضية المستعمرات الألمانية السابقة فى إفريقيا

سبق أن قلنا أن النازية اعتبرت أن المجال الحيوى لألمانيا هو أوروبا. وأن الحصول على المستعمرات فى أفريقيا وآسيا ليس مما يقع فى نطاق اهتمامها. وقد تمسك هتلر بهذا

الموقف ما بين عامى ١٩٣٣، ١٩٣٦ رغم ضغوط جماعات المصالح الرأسمالية الألمانية المطالبة باستعادة المستعمرات. بيد أنه اعتباراً من ٢٧ يناير سنة ١٩٣٦ شرع هتلر فى المطالبة لأول مرة، وبشكل علنى بعودة المستعمرات الألمانية السابقة فى أفريقيا، والتى فقدتها ألمانيا طبقاً لمعاهدة فرساى، ذلك أن هتلر كان قد وطد أقدام النازية فى ألمانيا، وشرع فى التخطيط للتوسع فى القارة الأوروبية. وبدا لهتلر أن إثارة قضية المستعمرات الألمانية السابقة فى أفريقيا التى استولت عليها بريطانيا يمكن أن يكون ورقة ضغط على بريطانيا تدفعها لغض النظر عن مشروعاته المستقبلية فى أوروبا، بحيث يتوصل إلى صفقة مع بريطانيا يتم من خلالها إطلاق يد ألمانيا فى أوروبا مقابل إطلاق يد بريطانيا فى المجال الاستعمارى خارج أوروبا، بعبارة أخرى، فإن إثارة قضية المستعمرات لم يكن بهدف الحصول على تلك المستعمرات، وإنما الضغط على بريطانيا حتى لا تعارض مشروعات هتلر التوسعية فى النمسا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا وغيرها.

وقد رفض بالدوين، رئيس الوزراء البريطانى، المطالب الألمانية، وأكد أن بريطانيا لن تعيد "أراضى الانتداب إلى ألمانيا فى أى مرحلة من المراحل". ولكن نيفيل تشامبرلين، الذى تولى الوزارة البريطانية فى مايو سنة ١٩٣٧، بدا راغباً فى التوصل مع ألمانيا إلى اتفاق أساسه أن تتخلى بريطانيا لألمانيا عن شرقى أوروبا بشرط تخلى ألمانيا عن المستعمرات لبريطانيا، وهى صيغة تكاد تقترب من التصور الألمانى. فلم يتصور تشامبرلين إعادة المستعمرات لألمانيا، وإنما المساومة عليها مع ألمانيا أملاً فى منع نشوب حرب ألمانية-بريطانية، وفى كسب الوقت من أجل إعادة تسليح بريطانيا. ولذلك، فقد عرض على هتلر حل مشكلة المستعمرات، ولكن كجزء من تسوية عامة، وأن يتم دفع الحساب بعيداً عن المصالح الاستعمارية البريطانية فى أفريقيا بما فيها المستعمرات الألمانية السابقة التى تسيطر عليها بريطانيا. ويفسر ذلك عدم معارضة بريطانيا للمشروعات التوسعية الألمانية فى أوربا وبالذات فى مؤتمر ميونيخ سنة ١٩٣٨ حيث تصورت بريطانيا أن ذلك هو ثمن عدم مطالبة ألمانيا بالمستعمرات.

بيد أنه اعتباراً من سنة ١٩٣٨، وبعد تحقيق معظم أهدافه التوسعية، بدأ هتلر فى المطالبة بعودة المستعمرات الألمانية السابقة فى أفريقيا. وجاءت أول مطالبة فى ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ حين ألقى خطابه أمام البرلمان الألمانى (الرايشستاخ) اعتبر فيه أن قضية المستعمرات مطلب لابد من تحقيقه دون قيد أو شرط. كما شرع هتلر فى العام ذاته فى بناء أسطول ضخم يتمكن من خلاله من مواجهة بريطانيا فى البحار، ويساعده على

استعادة المستعمرات. ومع ظهور الأزمة البولندية فى صيف سنة ١٩٣٩ بدا أن بريطانيا على استعداد لقبول بعض تلك المطالب. فقد قدم تشامبرلين إلى هتلر عرضاً بتقديم تنازلات في قضية المستعمرات بشرط حل مشكلة دانزج في بولندا بشكل سلمي. وقد اقترح تشامبرلين عقد معاهدة دفاعية ألمانية بريطانية لمدة ٢٥ سنة، وعودة المستعمرات الألمانية على مراحل وتقسيم مناطق النفوذ الاقتصادية منها بين الدولتين، مقابل تعهد هتلر بالامتناع عن القيام بأى عمل عدوانى يمكن أن يؤدى إلى حرب أوربية. ولكن هتلر رفض المشروع البريطانى معتبراً أنه دليل على ضعف بريطانيا[١٤].

شجع خروج إيطاليا من جبهة ستريزا، والإتفاق البحرى مع بريطانيا، هتلر على احتلال منطقة الراين عسكريا وإعادة تسليحها فى ٧ مارس سنة ١٩٣٦. واحتج هتلر بأن فرنسا قد خرقت إتفاقات لوكارنو حين وقعت التحالف الفرنسي السوفييتي الموجه ضد ألمانيا، وأعلن بدوره انسحابه من إتفاقات لوكارنو.

كان إعلان ألمانيا إعادة تسليح واحتلال منطقة الراين بمثابة انتهاك صريح للمادة ٤٢ من اتفاقية فرساى. ولكن فرنسا ردت على ذلك باعلان أنها ستتحرك فى نطاق عصبة الأمم، وبالتعاون مع الدول الموقعة على ميثاق لوكارنو، أى أنها ستلجأ إلى العمل الدبلوماسى، رغم أن احتلال ألمانيا لمنطقة الراين يعنى أنه أصبح فى وسع ألمانيا أن تشل العمل الهجومى الفرنسي لصالح حلفائها فى وسط وشرقى أوروبا. ولذلك يقول رنوفان، أن الرد الدبلوماسى الفرنسي على الإعلان الألمانى أدى إلى تغيير كل معطيات السياسة الأوروبية[١٥]. والواقع أن الرد الدبلوماسى الفرنسي كان نابعا من التحولات التى حدثت فى سياسات حلفائها. فبولندا أعلنت أن إعادة احتلال الراين كان رد فعل على الإتفاق الفرنسي – السوفييتي، وأكدت أن التحالف الفرنسي – البولندى لايسرى على السلوك الألمانى فى الراين. كما أن بريطانيا نصحت فرنسا بعدم القيام بعمل عسكرى دون التشاور معها. وكانت تلك النصيحة مهمة إلى حد بعيد لأن فرنسا لم تكن بقادرة وحدها على الدخول فى مواجهة مع ألمانيا، وعلى أى حال فإن، ٧ مارس سنة ١٩٣٦ (احتلال منطقة الراين) يعتبر بمثابة نقطة تحول فى السياسة الألمانية نحو المبادرة الهجومية. ولذلك بادر بعد ذلك بأثارة قضايا المستعمرات الألمانية السابقة فى أفريقيا، وقد شجع ذلك هتلر على تطوير أهدافه بآثاره قضايا الأنشلوس، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وسنخصص الفروع الثلاث التالية لمناقشة تلك القضايا.

الفرع الثانى

الأنشلوس

يقصد بالأنشلوس Anschluss مبدأ الوحدة بين ألمانيا، والنمسا. وكان الشعب النمساوى يحبذ الأنشلوس إبان الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى، ولكن مشروع الأنشلوس الإقتصادى (الوحدة الجمركية) فشل نتيجة لفتوى محكمة العدل الدولية الدائمة. وحينما رأى الشعب النمساوى سياسة هتلر القمعية فى ألمانيا بدأ يرفض الآنشلوس. وكانت الحكومة النمساوية التى يرأسها المستشار دولفوس Dolfuss تعارض الأنشلوس وتقاوم نفوذ ألمانيا النازية. ولذلك شرع هتلر فى تنفيذ الأنشلوس عن طريق إجبار الحكومة النمساوية على طلبه عن طريق تشجيع العناصر النازية فى النمسا. وردا على ذلك وقعت حكومة المستشار دولفوس فى ١٥ مايو سنة ١٩٣٤ إتفاقا مع إيطاليا، والمجر موجها ضد ألمانيا ينص على التشاور بين الدول الثلاث حول الأمن فى منطقة الدانوب، وعلى تسهيل دخول السلع النمساوية إلى السوق الإيطالية. ولكن الحزب النازى النمساوى قام فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٢، باغتيال دولفوس. وقد ردت إيطاليا على ذلك بحشد قواتها على الحدود النمساوية لردع النوايا النازية. إزاء ذلك تراجع هتلر مؤقتا عن مشروعه، وعقد اتفاقية مع الحكومة النمساوية الجديدة برئاسة شوشنج Schuschnigg اعترفت ألمانيا بموجبها باستقلال النمسا، واعترفت النمسا بأنها دولة جرمانية وأنها ستسير فى المستقبل على أساس التضامن مع الشعوب الألمانية. ونعلم أن فرنسا وإيطاليا وقعتا إتفاقا فى ٧ يناير سنة ١٩٣٥ ينص على التشاور فى حالة وجود خطر يهدد استقلال النمسا وسلامتها.

رغم أن الإتفاقية الألمانية -النمساوية كانت تمثل فى ظاهرها تراجعا ألمانيا عن الأنشلوس إلا أنها كانت فى الواقع خطوة نحو الأنشلوس. فمقابل توقيع الإتفاقية فتحت النمسا الباب أمام تحركات النمساويين النازيين، وأمام الدعاية الألمانية فى النمسا. وبعد أن تأكد هتلر من قوة العناصر العميلة لألمانيا فى النمسا، وبعد أن أتم برنامج تسليح ألمانيا، بادر بتوجيه إنذار فى ١٢ فبراير سنة ١٩٣٨ إلى مستشار النمسا بضرورة تعيين زعيم الحزب النمساوى النازى سايس – إنكارت Seyss-Inquart وزيرا للداخلية وإلا استعملت ألمانيا القوة. وقد رضخت النمسا للانذار الألمانى، ولكنها شرعت فى إجراء استفتاء شعبى يؤكد استقلال النمسا. ولكن هتلر أجبر الحكومة النمساوية على إلغاء الاستفتاء، بل وطالب بتعيين سايس – إنكارت مستشارا للنمسا، بعد أن أيقن أن إيطاليا لن تعارض، كما أن فرنسا ليست قادرة على منع مشروع الآنشلوس فى ظل عدم وجود التزام بريطانى

بمساندتها، خاصة بعد أن أعلن وزير خارجية بريطانيا يوم ٢١ فبراير أن بلاده لم تعط النمسا أى ضمانات. وقد رضخ رئيس الجمهورية النمساوى للطلب الألمانى، لأن بريطانيا قد أبلغته أنها لن تكون قادرة على الدفاع عن النمسا. ذلك أن الجيوش الألمانية كانت قد شرعت في دخول الأراضى النمساوية ابتداء من ١٢ مارس سنة ١٩٣٨. وبالفعل أصبح سايس - إنكارت مستشارا للنمسا. وصرح في اليوم ذاته بأن نصوص اتفاقيتى فرساى وسان جرمان بخصوص تحريم الأنشلوس تعتبر لاغية. وفي اليوم التالى أصدر قانونا بضم بلاده إلى ألمانيا. وفي اليوم ذاته أيضا صدر قانون ألمانى باعتبار أن قانون الضم النمساوى صادر من البرلمان الألمانى. وفى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٨، وتحت الاحتلال النازى، وافق ٩٧% من الشعب النمساوى على الأنشلوس.

جاء الرد البريطانى، والفرنسى على الاحتلال الألمانى للنمسا ضعيفا. فقد نصح تشامبرلين، رئيس وزراء بريطانيا النمسا بعدم مقاومة ألمانيا لأنه ليس بمقدور بريطانيا أو فرنسا مساعدتها. كما نصح فرنسا بالتريث. ولم تكن فرنسا بحاجة إلى هذه النصيحة لأنها لم تكن تستطع أن تدخل فى مواجهة عسكرية مع ألمانيا بمفردها. أما إيطاليا، التى كانت قد أقامت محور روما - برلين، فلم تعارض الأنشلوس، ورفضت نداء المستشار شوشنج بمساعدة النمسا. وبعد أن تم ضم النمسا أعلنت إيطاليا موافقتها على الضم.

الفرع الثالث

قضية تشيكوسلوفاكيا

كان هتلر يطالب بضم إقليم السوديت، وهو الإقليم ذى الأغلبية الألمانية الذى اقتطع من ألمانيا وضم إلى تشيكوسلوفاكيا بموجب اتفاقية فرساى. وفى هذا الإطار اتبع هتلر إستراتيجية تقوم على ضم الإقليم بالقوة العسكرية مستغلا الصراع بين ألمان السوديت والحكومة التشيكية. وكان هذا الصراع قد تطور مع نمو الحركة القومية بين ألمان السوديت وظهور "حزب ألمان السوديت" بزعامة كونراد هينلين Conrad Henlein. وكان هذا الحزب حزبا نازيا كما كان يستأثر بحوالى ٧٠% من أصوات سكان السوديت. وقد أعلن هذا الحزب فى أبريل سنة ١٩٣٨ برنامجا سياسيا طالب فيه بالإستقلال الإدارى لإقليم السوديت، والاعتراف بحق سكان الإقليم فى اعتناق النازية.

كانت تشيكوسلوفاكيا مرتبطة بحلف الوفاق الصغير مع رومانيا، ويوجوسلافيا والذى كانت تؤيده فرنسا، كما أن الأخيرة كانت مرتبطة بمعاهدتين مع تشيكوسلوفاكيا عامى

١٩٢٤، ١٩٢٥ نصتا على التزام فرنسا بمعاونة تشيكوسلوفاكيا فى حالة وقوع عدوان ألمانى عليها. أما بريطانيا فلم تكن مرتبطة بأى اتفاق مع تشيكوسلوفاكيا. وقد نصحت الدولتان تشيكوسلوفاكيا بإجراء مفاوضات مباشرة مع حزب ألمان السوديت، واكتفت فرنسا بإعادة تأكيد التزاماتها السابقة تجاه تشيكوسلوفاكيا. خاصة أن بريطانيا قد أبلغت فرنسا أنها لن تساندها إذا دخلت فى مواجهة عسكرية مع ألمانيا بسبب قضية السوديت، لأنها ليست ملتزمة بتعهدات فرنسا إزاء تشيكوسلوفاكيا، وأنها لن تتدخل فى الحرب المحتملة إلا فى حالة أن تصبح فرنسا مهددة بالغزو من جانب ألمانيا، وفى حالة فشل فرنسا عسكريا أمام ألمانيا لأن مصالح بريطانيا ذاتها ستصبح آنذاك مهددة. كما أن الرئيس الأمريكى روزفلت أعلن أن أولئك الذين يعتمدون على المعونة المؤكدة من الولايات المتحدة فى حالة نشوب حرب أوروبية مخطئون تماماً(١٦). أما الاتحاد السوفييتي فقد وقع تحالفا مع تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٣٥. ولكن تنفيذ هذا التحالف كان معلقا على شرط تدخل فرنسا لمساعدة الدولة المعتدى عليها. فالاتحاد السوفييتي تعهد بمساعدة تشيكوسلوفاكيا فى مواجهة أى عدوان ألمانى. ولكن هذه المساعدة لن تتم إلا إذا قامت فرنسا أولا بمساعدة تشيكوسلوفاكيا. وكان يقصد بذلك ربط التحالف السوفييتي التشيكوسلوفاكى، بالحلف الفرنسي السوفييتي. وردا على أطماع هتلر فى تشيكوسلوفاكيا أعلن الاتحاد السوفييتي استعداده للتدخل عسكريا لحماية تشيكوسلوفاكيا بشرط أن تقبل بولندا ورومانيا عبور القوات السوفييتية أراضيها فى الطريق إلى تشيكوسلوفاكيا. ولكن الدولتان رفضتا نظرا لتخوف بولندا من عودة الاحتلال السوفييتى لأراضيها وخوف رومانيا من عودة الاحتلال السوفييتى لبسارابيا.

شجع ذلك كله هتلر على أن يعلن صراحة دعمه لبرنامج حزب ألمان السوديت. وطالب فى سبتمبر سنة ١٩٣٨ باعطاء ألمان السوديت حق تقرير المصير، أى حق الانفصال عن تشيكوسلوفاكيا. وقد أثار ذلك الإعلان أزمة دولية أسفرت عن اجتماع تشامبرلين رئيس وزراء بريطانيا مع هتلر فى سبتمبر سنة ١٩٣٨. وقد أوضح هتلر فى هذا الإجتماع ضرورة ضم السوديت إلى ألمانيا وأن ألمانيا ليس لها مطالب إقليمية أخرى. وقد قبلت بريطانيا، وفرنسا الطلب الألمانى، كما أبلغتا حكومة تشيكوسلوفاكيا بضرورة قبول المطالب الألمانية. واضطرت الحكومة التشيكية إلى قبول تلك المطالب. ولكن هتلر عاد لكى يضيف إلى مطالبه مطلب آخر، وهو ضم الأقاليم التى يقطنها ألمان والخاضعة لبولندا إلى ألمانيا. وقد رفضت بريطانيا، وفرنسا هذا الطلب وأعلنتا حالة الطوارئ. ولكن الرئيس الأمريكى روزفلت بادر بتوجيه نداء إلى ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا بتسوية الخلافات بينهم بشكل سلمى، واقترح عقد مؤتمر دولى لمناقشة هذه الخلافات. وهكذا انعقد

مؤتمر ميونيخ فى ٢٩-٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ بحضور ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا. وقد مثل هتلر، وموسوليني، ألمانيا، وإيطاليا فى المؤتمر على التوالى، بينما مثل نيفيل تشامبرلين Neville Chamberlin، وادوارد دالادييه Edouard Daladier، رئيسا وزراء بريطانيا، وفرنسا على التوالى، بلديهما فى المؤتمر. ولم يدع للمؤتمر كلا من الاتحاد السوفييتي، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا.

وقد أسفر مؤتمر ميونيخ عن انتصار كبير لألمانيا وذلك بتوقيع اتفاق ميونيخ والذى نص على مايلى:

أ - جلاء تشيكوسلوفاكيا عن إقليم السوديت ابتداء من أول أكتوبر، على أن يكتمل الجلاء فى ١٠ أكتوبر دون المساس بسلامة المنشآت الإقتصادية والعسكرية فى الإقليم.

ب - تقوم القوات الألمانية باحتلال بعض أجزاء الإقليم تدريجيا خلال الفترة ذاتها، أما الأجزاء الأخرى التى تتقارب فيها نسبة السكان الألمان مع غير الألمان فيجرى فيها استفتاء قبل نهاية نوفمبر ١٩٣٨ لتحديد وضعها.

جـ - من حق السكان التشيك الذين يقطنون السوديت اختيار بين مغادرته أو البقاء فيه خلال ستة شهور من تاريخ التوقيع على الإتفاق.

د - تتعهد بريطانيا، وفرنسا بحماية سيادة تشيكوسلوفاكيا على ما يتبقى لها من أراضى. ويلاحظ أن ألمانيا، وإيطاليا لم تقدما تعهدا باحترام سيادة تشيكوسلوفاكيا.

يمكن القول أن مؤتمر ميونيخ كان نقطة الانطلاق نحو الحرب العالمية الثانية. ونظرا لأهمية هذا المؤتمر ينبغى أن نتساءل لماذا تخاذلت بريطانيا، وفرنسا أمام ألمانيا فى ميونيخ حتى أنه أطلق على السياسة الأنجلو- فرنسية التى اتبعت تجاه هتلر فى المؤتمر باسم "سياسة الاسترضاء" Appeasement policy.

بالنسبة لبريطانيا كان هناك أربعة دوافع تفسر تخاذلها وهى عدم استعدادها عسكريا للدخول فى مواجهة مع ألمانيا، وعدم ثقتها فى كفاءة القوات الفرنسية مقارنة بالقوات الألمانية، وعدم تحمس فرنسا ذاتها لخوض حرب من أجل تشيكوسلوفاكيا. وأخيرا، انقسام الرأى العام البريطانى حول أسلوب التعامل مع ألمانيا. وقد اتهمت قطاعات من الرأى العام البريطانى تشامبرلين بالتخاذل أمام هتلر حتى لقد ارتبط اسم تشامبرلين فى السياسة الدولية بهذا التخاذل. أما بالنسبة لفرنسا فقد تراجعت عن تحالفها مع تشيكوسلوفاكيا بل وضغطت على الحكومة التشيكية لقبول اتفاق ميونيخ وذلك لأسباب أخرى أهمها أن توازن القوى الفرنسي الألمانى كان لصالح ألمانيا(١٧)، كما كانت بلجيكا قد أعلنت الحياد وألغت

معاهدة تحالفها مع فرنسا. ومن ثم لن تستطيع القوات الفرنسية مهاجمة ألمانيا عبر الأراضي البلجيكية. كذلك، فقد تخوفت فرنسا من أن تنتهز إيطاليا فرصة وقوع حرب ألمانية فرنسية فتقوم بغزو فرنسا، خاصة أن ايطاليا كانت قد أيدت ألمانيا في مؤتمر ميونيخ. وأخيرا، فإن إعلان بريطانيا أنها لن تساعد فرنسا ضد ألمانيا إلا إذا وقع عدوان ألماني مباشر على الأراضي الفرنسية، أدى إلى تراجع فرنسا عن مواجهة ألمانيا في قضية تشيكوسلوفاكيا.

أدى مؤتمر ميونيخ إلى نتائج خطيرة تدور حول تقوية تكتل المحور واتباعه مزيدا من السياسات التوسعية، والتي أدت بدورها إلى تحول جذري في السياسة البريطانية نحو وقف التوسع الألماني. وأهم هذه النتائج مايلي :

١. __توطيد أركان النظام النازي في ألمانيا :__ فقد ازدادت قوة ألمانيا إقتصاديا واستراتيجيا بعد أن ضمت مراكز صناعية هامة كانت بيد تشيكوسلوفاكيا، وحوالي ثلاثة مليون ألماني. كما أصبحت ألمانيا في مركز استراتيجي قوي اذ أصبحت تحيط ببولندا تقريبا من جميع النواحي، مما شجع هتلر على المطالبة بضم بعض الأراضي البولندية.

٢. __تقوية التحالف الألماني الإيطالي:__ كان انتصار ألمانيا في ميونيخ من العوامل التي أدت إلى توقيع "الميثاق الفولاذي" الألماني الإيطالي في مايو ١٩٣٩ خاصة أن موسوليني ساند هتلر تماما في مؤتمر ميونيخ.

٣. __التقارب الألماني السوفييتي:__ أدى تجاهل الدول الغربية للاتحاد السوفييتي في مؤتمر ميونيخ إلى اتجاهه إلى مهادنة ألمانيا. فقد اتهم الاتحاد السوفييتي بريطانيا، وفرنسا بتشجيع ألمانيا على التوسع شرقا لأن ذلك يصرفها عن التوسع غربا، ولأنهما تنكيان الصراع بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي. وقد أعلن ستالين ذلك صراحة في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي السوفييتي عام ١٩٣٩. وبادر بتعيين مولوتوف وزيرا للخارجية. وقد لعب مولوتوف دورا مهما في الدخول في مفاوضات مع ألمانيا. وقد قبلت ألمانيا الدخول في تلك المفاوضات لأنها كانت على وشك التحضير لغزو بولندا. فأرادت منع تكوين جبهة عسكرية مشتركة بين فرنسا، وبريطانيا، والاتحاد السوفييتي فتضطر للمحاربة على جبهتين. وقد أسفرت المفاوضات عن توقيع ميثاق عدم الاعتداء الألماني السوفييتي في ٢٣ أغسطس ١٩٣٩، وهو الميثاق الذي عرف باسم "ميثاق مولوتوف – ريبنتروب" نسبة إلى وزيري خارجية الدولتين اللذين وقعا الميثاق. وقد نص الميثاق على تعهد الطرفين بعدم مساعدة دولة ثالثة تكون في حالة حرب مع

أى منهما، وبعدم الاشتراك فى تكتل دولى موجه ضد الطرف الآخر، وتقسيم بولندا ودول بحر البلطيق فيما بينهما طبقا لبروتوكول سرى نص على إعطاء الجزء الجنوبى والغربى من بولندا لألمانيا، وإعطاء الجزئين الشمالى والشرقى من للاتحاد السوفييتي، مع دخول ليتوانيا فى النفوذ الألمانى، ودخول لاتفيا، وإستونيا، وفنلندا تحت النفوذ السوفييتي. وقد أدت هذه الإتفاقية إلى طمأنة ألمانيا بأن الاتحاد السوفييتي لن يهاجمها فى حالة نشوب حرب أوروبية.

٤. <u>اثارة المزيد من المطالب الإقليمية فى أوروبا :</u> شجع نجاح هتلر فى ميونيخ إلى ظهور مطالب إقليمية بولندية، ومجرية فى تشيكوسلوفاكيا، ومطالب إيطالية فى البحر الادرياتى، ومطالب ألمانية جديدة. فقد طالبت بولندا بضم إقليم تشيسن الذى أعطى لتشيكوسلوفاكيا طبقا لإتفاقية فرساى وقامت باحتلال الإقليم بالقوة. كذلك، طالبت المجر بضم بعض الأراضى جنوبى مقاطعة سلوفاكيا. وقد شجعتها ألمانيا على ذلك لكى يكون ذلك مقدمة لسحق تشيكوسلوفاكيا. وقد قبلت المجر، وتشيكوسلوفاكيا التحكيم الألمانى الإيطالي فى المسألة، وصدر حكم هيئة التحكيم بحصول المجر على معظم جنوبى مقاطعة سلوفاكيا. كما قامت إيطاليا بالاستيلاء على ألبانيا فى أبريل سنة ١٩٣٩ بدعوى أن الملك زوغو الأول، ملك ألبانيا، قد أهدر المصالح الإقتصادية الإيطالية، ورفض تدعيم التحالف الإيطالي الألبانى.

أما من ناحية المانيا، فقد بدأ هتلر يتجه نحو القضاء على تشيكوسلوفاكيا نهائيا. فاستغل الحركة الانفصالية فى مقاطعة سلوفاكيا، وزعم أن عناصر ألمانية قد وقعت ضحية سوء المعاملة فى أنحاء مختلفة من تشيكوسلوفاكيا واستدعى هاشا Hacha رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا لمقابلته ووجه له إنذارا يقضى بأن يوافق على أن تصبح دولته جزء من ألمانيا. وقد رضخ الرئيس التشيكى للإنذار الألمانى، وقام الجيش الألمانى باحتلال براج دون مقاومة يوم ١٥ مارس سنة ١٩٣٩. وبذلك زالت تشيكوسلوفاكيا من الخريطة السياسية الأوروبية. وكانت تلك هى المرة الأولى التى تضم فيها ألمانيا سكانا غير ألمان بينما كانت تنادى حتى ذلك الوقت بمبدأ الوحدة الألمانية فقط. كذلك، طلبت ألمانيا من حكومة ليتوانيا إرجاع أرض ميمل التى ضمتها بموجب معاهدة فرساى. ولأخذا فى الاعتبار السوابق الألمانية لم تجد حكومة ليتوانيا بدا من الموافقة ووقعت فى ١٣ مارس معاهدة مع ألمانيا تخلت بموجبها عن إقليم ميمل.

الفرع الرابـع

القضية البولنـــدية

لعل من أهم النتائج التى أسفرت عنها عملية المراجعات الإقليمية المتمثلة فى احتـلال ألمانيا، وإيطاليا لمناطق غير ألمانية، وغير إيطالية، هو أن بريطانيا بدأت تعيد النظر فـــى سياسة الاسترضاء. فحتى ذلك الوقت كانت بريطانيا ترى أنه ليس من مصلحتها الدخـــول فى مواجهة مع ألمانيا، وقد أدى هذا إلى تحجيم قدرة فرنسا على ردع السياسة التوســـعية الألمانية. لكن التطور السالف جعل بريطانيا تتحول لأول مرة إلى المواجهة مع ألمانيـــا. ومن ثم أعلن نيفيل شامبرلين فى ١٧ مارس سنة ١٩٣٩ أنه لابد من الحرب، وأن الحرب أفضل من الاستسلام. وأضاف إلى ذلك فى ٢٣ مارس التزام بريطانيا بالدفاع عن بلجيكـا وهولندا، وسويسرا فى حالة تعرضهم لعدوان خارجى. ويمكن القول أن اســتيلاء ألمانيــا على تشيكوسلوفاكيا، أو ما يسميه رنوفان "ضربة براج"، كان هو المســئول عــن تخلــى بريطانيا عن سياسة الاسترضاء واتجاهها إلى المواجهة مع ألمانيا.

فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٩ صدر تصريح فرنسى – بريطانى يضمن استقلال بولندا. ولكن هتلر لم يحفل بهذا التصريح، وقام بتوقيع الميثاق الفولاذى مع إيطاليا فى ٢٢ مـــايو سنة ١٩٣٩. وفى الوقت ذاته بدأ هتلر يستدير نحو بولندا مستندا إلى قوة الميثاق الفولاذى. ففى ٢٨ أبريل طالب هتلر بإعادة مدينة دانزج إلى ألمانيا، وضمان العلاقات بين بروســيا الشرقية، وأراضى ألمانيا عبر الممر بسكك حديديـــة، وبنـــاء طـــرق تتمتـــع باعفـــاءات وامتيازات دولية. وقد وافقت بولندا على بناء طريق سريع ألمانى فى ممر دانزج، ولكنـــها لم توافق على إعادة المدينة إلى ألمانيا. وفى ١٠ يوليو أعلن رئيـــس وزراء بريطانيـــا أن دانزج تمثل أهمية حيوية لبولندا، وأنه فى حالة إقدام ألمانيا على ضم دانزج بالقوة، فـــإن بريطانيا سوف تتدخل عسكريا. كما أكدت فرنسا لألمانيا فى ١٥ أغسطس أنـــها ســتلتزم بجميع تعهداتها حيال حليفتها بولندا. وفى ١٦ أغسطس أكدت بريطانيا أنها ستساعد بولندا فى حالة الهجوم عليها وأنها ستفى بذلك التعهد. لكن ألمانيا لم تحفل بالإعلانات البريطانيــة والفرنسية حيث أنه سبق لفرنسا أن أكدت التعهدات ذاتـــها ســنة ١٩٣٨ تجـــاه القضيـــة التشيكوسلوفاكية. بل إن ألمانيا ردت على ذلك بتوقيع الميثاق الألمانى – السوفييتي فى ٢٣ أغسطس فى موسكو ، والذى نص على تقسيم بولندا بين الدولتين.

كان الميثاق الألمانى -السوفييتي بمثابة الخطوة النهائية نحو اندلاع الحرب العالمية الثانية. فقد شعر هتلر أن تعاونه مع الاتحاد السوفييتي سيردع فرنسا، وبريطانيا عن التدخل لصالح بولندا، وأن الوقت قد حان للاستيلاء على بولندا. وفى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٩، أعلنت فرنسا ردها على الميثاق الألمانى - السوفييتي بتأييد بولندا فى حالة وقوع هجوم ألمانى عليها. كما أكدت بريطانيا التزامها بالتعهدات التى التزمت بها إزاء بولندا، ووقعت فى ٢٥ أغسطس من العام ذاته معاهدة تحالف مع بولندا. بل أرسلت إلى ألمانيا مذكرة فى ٢٨ أغسطس تؤكد أنها ستلتزم بتعهداتها تجاه بولندا. هكذا قررت بريطانيا وفرنسا الصمود أمام المطالب الألمانية فى بولندا، وعدم قبول "ميونيخ جديدة".

وقد أدى التحالف البريطانى- البولندى إلى تراجع ألمانيا مؤقتا عن الاستيلاء على بولندا. ولكن التردد الألمانى لم يستمر إذ أنه فى أول سبتمبر، وبعد أن رفضت بولندا مطالب ألمانيا، اجتاحت القوات الألمانية بولندا واحتلت الأراضى المخصصة لها بموجب الميثاق الألمانى - السوفييتي. وقد طلبت بولندا المعونة الفرنسية، والبريطانية. فبادرت فرنسا بإعلان التعبئة العامة فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ووجهت بالاشتراك مع بريطانيا إنذارا إلى ألمانيا فى ٣ سبتمبر بسحب جيوشها من بولندا. وردت ألمانيا برفض الإنذار. فبادرت فرنسا وبريطانيا بإعلان الحرب على ألمانيا فى اليوم ذاته. وهكذا بدأت الحرب العالمية الثانية. وفى ١٧ سبتمبر وصلت الجيوش السوفييتية إلى بولندا لتأخذ نصيبها من الأراضى البولندية تنفيذا للميثاق الألمانى السوفييتي. ولم ينته شهر سبتمبر حتى كانت بولندا ترزح تحت الاحتلالين الألمانى والسوفييتى، وكانت أوروبا مشتبكه فى ثانى حرب أوروبية تتحول تدريجيا إلى حرب عالمية.

خلاصة

سبق نشوب الحرب العالمية الثانية تبلور بنيان دولى جديد قوامه التكتل القطبى الثنائي بين دول المحور، وهى ألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والحلفاء وهما بريطانيا، وفرنسا، وانضم إليهما الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتي أثناء سير العمليات الحربية. وقد تكون هذا البنيان من خلال سلسلة من الاتفاقات. ولعل أهم ما يلاحظ أن إيطاليا كانت فى البداية متحالفة مع فرنسا، وبريطانيا فى إطار جبهة ستريزا لتعارض مصالحها مع ألمانيا فى النمسا، ولكن عدم مساندة فرنسا وبريطانيا لإيطاليا فى القضية الحبشية أدى إلى

تحولها نحو ألمانيا. حيث خرجت من جبهة ستريزا ســـنة ١٩٣٦، ووقعــت بروتوكــول أكتوبر سنة ١٩٣٦ مع ألمانيا كما وقعت ألمانيا مع اليابان "الميثاق المعادى للكومنترن" فى السنة ذاتها. ودخلته إيطاليا سنة ١٩٣٧. ولم يتألف الركن الثانى من البنيان الدولى الثــاني إلا فى مارس سنة ١٩٣٩ مع توقيع التصريح الفرنسي- البريطــانى بضمــان اســتقلال بولندا، وفى أبريل من السنة ذاتها بصدور التصريح المشترك حــول مســاعدة اليونــان ورومانيا ضد أى عدوان خارجي. وقد زاد من حدة تأثير هذا الاستقطاب نشــوب ســباق شامل للتسلح بين الدول الداخلة فى القطبين . ومع تردد بريطانيا فى دعم فرنسا وســعيها إلى الاحتفاظ بدورها "كموازن" فى المسرح الإستراتيجى الأوروبى، اتبعت دول المحــور مجموعة من السياسات التوسعية فى مجال القضية الحبشية، وقضية منشوريا، وقضيتــى الأنشلوس، وتشيكوسلوفاكيا. فى حالة الحبشة استولت إيطاليا على الحبشــة ســنة ١٩٣٦، كما توسعت اليابان فى منشوريا وأقامت دولة عميلة فى تلك المنطقة ســنة ١٩٣٢. وفــى سنة ١٩٣٨ ضمت ألمانيا، النمسا تحت دعوى مبدأ الوحدة الألمانية النمساوية المعــروف بالأنشلوس. كما ضمت أجزاء من تشيكوسلوفاكيا بموافقة الحلفاء فى مؤتمر ميونيخ ســنة ١٩٣٨ مما شجع ألمانيا على اجتياح تشيكوسلوفاكيا بكاملها، ثم اجتياح بولنــدا فــى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩، مما أشعل شرارة الحرب العالمية الثانية. وفى هذا الإطــار فشــلت عصبة الأمم فى ردع الدول المعتدية أو فرض عقوبات فعالة عليها، مما شــجعها علــى المضى فى طريق التوسع.

هوامش الفصل الحادى عشر

(١) بيير رنوفان، ترجمة جلال يحيى، **تاريخ العلاقات الدولية، أزمات القرن العشرين**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩ الجزء الثانى)، ص ٥٨١.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٦٩.

(٤) Yucel Guclu, "Turko- British rapproachment on the eve of the Second World War," **The Turkish Yearbook of International Affairs**, (Ankara University), No. 27, 1997, pp. 59-108.

(٥) محمد رفعت، **تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية** (القاهرة: دار المعارف : مصر، ١٩٥٩)، ص ٥٧٥.

(٦) المرجع السابق، ص ٥٥٢.

(٧) المرجع السابق، ص ٥٥٩-٥٦١.

(٨) راجع فى ذلك محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص ٢٣٢-٢٤٠.

(٩) المرجع السابق، ص ٤٣١-٤٣٣.

(١٠) من الجدير بالذكر أن هذا الإمبراطور كان آخر إمبراطور للصين. فقد اعتلى العرش وهو فى الثالثة من عمره. وبعد ثلاث سنوات (أى سنة ١٩١٢) أطيح به وبأسرة المانشو. وعندما احتل اليابانيون منشوريا نصبوه إمبراطوراً على منشوكو ووفروا له كل مظاهر الحكم الإمبراطورى. وبعد هزيمة اليابانيين فى الحرب العالمية الثانية اعتقله الشيوعيون الصينيون مع زوجته الإمبراطورة لى بوكين. وقد قضى بو- يى فى السجن تسع سنوات وتم الإفراج عنه بعد إعتناقه الشيوعية، ووظف كعامل زراعى. وقد توفى الإمبراطور بو- يى دون أن ينجب أى امتداد لأسرة المانشو.

(١٠) المرجع السابق، ص ٤٥٠-٤٥٨.

(١١) Stuart Schram, **Mao Tse Tung**, (New york: Penguin Books, 1972), pp. 146-189.

(١٢) رنوفان، المرجع السابق، ص ٤٧٠.

(١٣) محمد على عثمان، "الصراع الإمبريالى بين انجلترا وألمانيا النازية فى شرق أفريقيا فـى الثلاثينيات من القرن العشرين،" فى **بحوث مؤتمر أفريقيا وتحديات القرن الحادى والعشرين** ٢٧-٢٩ مايو سنة ١٩٩٧، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨)، المجلد الأول، ص ٤٦٧-٥٠٦.

(١٤) رنوفان، ص ٥٠٠.

(١٥) المرجع السابق، ص ٥٤٦.

(١٦) يختلف وليام شيرر مع هذا التحليل إذ يرى أن توازن القوى سنة ١٩٣٨ كان ضد ألمانيا، وأنه لو أن الأخيرة كانت قد أعلنت الحرب على فرنسا وبريطانيا لمنيت بهزيمة كبرى،

William Shirer, **The Rise and Fall of the Third Reich, A History of Nazi Germany**, (New York, Simon and Shuster, 1960), p. 426.

الفصل الثانى عشـر

الحرب العالمية الثانية ومحاولة إعادة تشكيل النظام العـالمى

(١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)

مقـــدمـة

سنقسم هذا الفصل إلى ستة مباحث، يتناول أولها تفسير نشوب الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال استعراض التفسيرات المطروحة وذلك فى محاولة للتوصل إلـــى تفســير لنشوب تلك الحرب. ويتناول المبحث الثانى تكريس نظام القطبية الثنائية العالمية أثناء سير العمليات الحربية، من خلال مجموعة الاتفاقيات التى أدت إلى جمـــود القطبيــة الثنائيــة العالمية. بينما يتناول المبحث الثالث تطورات الحرب العالمية الثانية من ثلاثة زوايا هـــى التطورات الأولى للحرب العالمية الثانية حتى نهاية سنة ١٩٤١ وهى فترة ذروة انتصـــار دول المحور، ثم دخول الدول المحايدة الحرب وهى الاتحاد السوفييتى، واليابان، والولايات المتحدة، وأخيرا هزيمة دول المحور ابتداء من سنة ١٩٤٣ مع محاولة تفســـير ظـــاهرة المفاجأة الإستراتيجية فى الحرب العالمية الثانية، والتى تمثلت فى الهجوم الألمـــانى علـــى الاتحاد السوفييتى، والهجوم اليابانى على الولايات المتحدة. أما المبحث الرابع فإنه يتنـــاول محاولة الحلفاء إعادة تشكيل النظام العالمى من خلال سلسلة المؤتمـــرات، بينمـــا يتنـــاول المبحث الخامس النتائج الفعلية للحرب العالمية الثانية. ذلك أن الخطط التى توصل إليـــها الحلفاء لإعادة تشكيل النظام العالمى لم يقدر لبعضها أن يطبق، بل أسفرت الحـــرب عـــن شقاق جوهرى بين الحلفاء ظل يميز السياسة الدولية حتى نهاية الثمانينيات، كما أســـفرت عن انهيار دور أوروبا فى السياسة الدولية. بالإضافة إلى التوصل إلـــى مجموعـــة مـــن التسويات للقضية الألمانية والقضية اليابانية، وعقد عدد من معاهدات الصلح مـــع بعـــض الدول المنهزمة، وتسوية قضايا الدول الحليفة، وأخيراً بناء السلامين السوفييتى والأمريكى فى أوروبا. بينما يتناول المبحث السادس التحول فى المؤسسية العالمية من عصبة الأمـــم إلى الأمم المتحدة، وظهور المؤسسات الدولية الإقليمية بشكل تنظيمى متكامل حينمـــا تـــم تأسيس جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥.

المبحث الأول

تفسير نشوب الحرب العالمية الثانية

يمكن تقسيم التفسيرات المطروحة لنشوب الحرب العالمية الثانية إلى ثلاثة أقسام هي نظريات مسئولية الدول المتحالفة، ونظريات المسئولية الألمانية، والنظريات المحايدة.

أولاً : نظريات مسئولية الدول المتحالفة

تؤكد تلك النظريات أن الدول المتحالفة (بريطانيا، وفرنسا بالتحديد) مسئولة عن نشوب الحرب العالمية الثانية. بيد أن تلك النظريات تختلف في تحديد مستوى تلك المسئولية، هل هي ناشئة عن عدم القدرة على تفهم المطالب والإستراتيجية الألمانية، أم أنها ناشئة عن الافراط في محاولة استرضاء ألمانيا.

١. طبقا للتفسير الأول فإن ألمانيا كان لها هدفاً أساسياً هو تعديل شروط معاهدة فرساي، وبالذات تلك التي تضمنت سلخ أقاليم ألمانية عن الوطن الأم. ومن المؤكد أن دانزج هي مدينة ألمانية كانت تحاول ألمانيا استعادتها، ولو أن فرنسا، وبريطانيا تفاهمتا مع ألمانيا حول قضية دانزج، لما نشبت الحرب. لكن فرنسا، وبريطانيا شجعتا بولندا على رفض المطالب الألمانية، وقامتا بإعلان الحرب على ألمانيا. وبعد تسوية القضية البولندية بالشروط الألمانية، عرضت ألمانيا على بريطانيا، وفرنسا الدخول في مفاوضات لتسوية الأوضاع الأوروبية ولكنهما رفضتا العرض الألماني. ومن ثم، فإن بريطانيا وفرنسا تعتبران مسئولتان عن نشوب واستمرار الحرب[1].

٢. يرى جيفرى هيوز أن تفسير نشوب الحرب العالمية الثانية يكمن في فشل بريطانيا، وبالتحديد رئيس الوزراء تشامبرلين، في ردع التطلعات التوسعية الهتلرية. ويكمن هذا الفشل في طبيعة المذهب العسكرى الذى اتبعه تشامبرلين. فقد افترض الأخير أن الخطر الأساسى على بريطانيا يكمن في احتمال قيام ألمانيا بضربة جوية مفاجئة لتكسيح بريطانيا عسكريا. ولذلك، فقد ركز على بناء قوة جوية بريطانية تأسيسا على أن تلك القوة ستكفل ردع العدوان الألماني. ولكن هتلر كان يخطط لاكتساح أوروبا القارية بالمدرعات، ولم يكن يخطط لهجوم جوى على بريطانيا، وبالتالى فإن

الإستراتيجية البريطانية فشلت فى ردع هتلر. بالعكس، فقد أعطته تلـك الإسـتراتيجية الفرصة للتوسع فى أوروبا[٢].

٣. أما رنوفان فإنه يعزو نشوب الحرب العالمية الثانية إلى "السلبية الطويلة مـن جـانب الدول الديمقراطية الكبرى". فهذه الدول فى نظره لم تتبع سياسة حازمة لاحتواء ألمانيا منذ بدء سياسة إعادة التسلح الألمانى سنة ١٩٣٥. فلم تحاول فرنسا تحجيم التوسـعية الألمانية لأنها لم تكن تستطيع أن تتصرف دون دعم بريطانى، وهو أمر لم تكن فرنسا متأكدة منه، ولأن بريطانيا ذاتها لم تكن متأكدة من الدعم الأمريكى، خاصة بعد صدور قانون الحياد. ويقول رنوفان، "هذه الترددات الطويلة للدول الديمقراطية الكبرى، بعـد أن كانت قد سمحت للسياسة الهتلرية بتزايد النجاح، أضعفت مدى القرارات الفرنسـية، والبريطانية فى ربيع سنة ١٩٣٩". وقد شجع هتلر على ذلك عاملان أولـهما اختـلال توازن القوى مؤقتا لصالحه سنة ١٩٣٩، وهو ما سعى هتلر إلى اسـتثماره لتسـوية الأوضاع فى أوروبا حيث أن هتلر كان يرى أن هذا الاختلال سـيتحول ضـده فـى المستقبل. أما العامل الثانى فهو الميثاق الألمانى السوفييتى الموقع فـى ٢٣ أغسـطس سنة ١٩٣٩، إذ أن هذا الميثاق شجعه على المضى فى سياسته العدوانية دون أن يخشى احتمال خوض الحرب على جبهتين.[٣]

٤. ويرتبط بهذا التفسير ذلك التحليل الذى يعزو نشوب الحرب العالمية الثانية إلى "سياسـة الاسترضاء" Appeasement policy التى اتبعتها بريطانيا، وفرنسا تجاه ألمانيا والتى وصلت أقصاها فى مؤتمر ميونيخ سنة ١٩٣٨. يقصد "بالاسترضاء" محاولة كسـب ود دولة معتدية حتى ولو أدى ذلك إلى انتهاك القانون الدولى تفاديا لعدوانية تلك الدولـة. وقد ارتبطت هذه السياسة باسم نيفيل تشامبرلين رئيس وزراء بريطانيا. ومن ثم، فإنـه لو أن بريطانيا، وفرنسا وقفتـا بصلابـة ضـد التوسـعية الألمانيـة فـى النمسـا، وتشيكوسلوفاكيا لكانت ألمانيا قد تراجعت عن مشروعاتها التوسعـية الأخرى. ويعتـبر وليام كيلور من أهـم من قدموا هذا التفسير[٤].

٥. كذلك يرى نيومان أن الحرب العالمية الثانية ما كان يمكن أن تندلع لـو أن بريطانيـا، وفرنسا استعملتا ميزان القوى الذى كان فى صالحهما لوقف التوسعية الألمانيـة فـى الوقت المناسب. فالمشكلة تكمن فى عدم تقدير بريطانيا، وفرنسا لنوايا ألمانيا التوسـعية بشكل مبكر يسمح بالمحافظة على ميزان القوى القائم[٥].

ثانياً : نظريات المسئولية الألمانية

أما القسم الثانى من النظريات فإنه يفسر نشوب الحرب العالمية الثانية فى ضوء التكوين الاجتماعى الألمانى. فيرى فريتز فيشر أن ألمانيا مسئولة عن نشوب الحرب العالمية الثانية وذلك بالنظر إلى تطلعات النخب الحاكمة الألمانية لتوطيد سلطاتها من أجل تعظيم الأرباح، وبناء الهيمنة الألمانية على أوروبا. فلم تؤد الحرب العالمية الأولى إلى تغير جوهرى فى طبيعة التحالف الاجتماعى الحاكم المكون من كبار الملاك الزراعيين والصناعيين، والجيش والبيروقراطية، أو طبيعة النظام الإقتصادى المبنى على مفهوم الرأسمالية التسلطية Authoritarian capitalism. كما أن توجهات هذا التحالف ظلت وفية لتطلعات غليوم الثانى فى الهيمنة على أوروبا. وقد دعم هذا التحالف الحركة النازية وساعد فى وصولها إلى السلطة سنة ١٩٣٣، وذلك من أجل سحق النقابات والاتحادات السياسية العمالية، وإلغاء النظام البرلمانى، وإعادة التسلح، وهى أهداف كان يقصد منها تعظيم الأرباح على حساب الطبقة العاملة. ومع سحق هذه الطبقة لم تعد هناك قوة سياسية تقاوم هذا التحالف، وانفتح الطريق أمام تحقيق أهدافه التوسعية. من ناحية ثانية فإن هذا التحالف كان مصمما على تعديل النظام الأوروبى الذى أنشأته تسويات الحرب العالمية الأولى، وعلى استعادة وضع ألمانيا كقوة كبرى. وقد سعى هذا التحالف إلى تحقيق ذلك بالأدوات الإقتصادية والدبلوماسية بعد الحرب، وهو ما انعكس، فى رأى فيشر، على السياسة الألمانية والتى كانت تنحصر فى جوهرها فى استعادة وضع القوة الكبرى لألمانيا بالطريق الإقتصادى والدبلوماسى. ومن ذلك محاولة تحقيق الاتحاد الجمركى مع النمسا. وقد سيطرت هذه التوجهات على مختلف المؤسسات الجامعية والعسكرية، والتى لم تكن أكثر من أدوات للتحالف الحاكم لتنفيذ سياساته وتمريرها. وباختصار يرى فيشر أن التكوين الاجتماعى التسلطى للمجتمع الألمانى مسئول عن نشوب الحرب العالمية الثانية(٦).

ويلقى لوفرى أيضا بالمسئولية على ألمانيا متمثلة فى شخص هتلر فقد كان هتلر يتبنى برنامجا سياسيا أساسه مراجعة مجمل نتائج الحرب العالمية الأولى بالنسبة لألمانيا، وكان يرى أن تحقيق هذا البرنامج لا يمكن أن يتم إلا من خلال الحرب(٧).

ثالثاً : النظريات المحايدة

هذه النظريات تعتبر أن مسئولية نشوب الحرب العالمية الثانية تقع على عاتق مجموعة من التفاعلات والأبنية الدولية. فيرى صلاح العقاد أن المقدمات المباشرة للحرب

[illegible]
تلك الأزمة متصوراً أن بريطانيا وفرنسا لن تتحداه خاصة بعد مؤتمر ميونخ. فلم يكن هتلر يسعى إلى حرب شاملة وإنما إلى تحسين وضع ألمانيا تحت تأثير السيولة الدولية(١١).

رابعاً : نحو تفسير لنشوب الحرب العالمية الثانية

في تقديرنا، فإن نشوب الحرب العالمية الثانية يكمن في تسويات الحرب العالمية الأولى، والتطلعات الإقليمية لدول المحور، بالإضافة إلى القيادات السياسية لتلك الدول. فقد اتسمت تلك التسويات بقدر كبير من الإهانة لألمانيا، مما خلق رغبة قومية عارمة لدى الألمان لتغيير النظام الذي أقامته تلك التسويات. في الوقت ذاته فلم تمس تلك التسويات الطبقة الرأسمالية الألمانية بشكل جوهري، وظلت تلك الطبقة تتطلع إلى استعادة نفوذها

الأوروبى، وذلك بعكس ما حدث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث أنه رغم احتلال وتقسيم ألمانيا ألا أن ذلك لم يخلق نزعات للتغيير حيث تم تدمير الأسس الاجتماعية للطبقة الرأسمالية التقليدية- الألمانية وإجراء عملية تغيير اجتماعى-ثقافى فى الشخصية الألمانية لكى تندمج فى الثقافة الديمقراطية- الرأسمالية الغربية.

كذلك يمكن أن نتلمس تفسيراً لنشوب الحرب العالمية الثانية فى التطلعات الإقليمية التوسعية لدول المحور. فقد كانت هذه التطلعات نابعة أما من احتياجات تلك الدول للموارد الطبيعية والبشرية (اليابان)، أو من تطلعات قياداتها (ألمانيا، وإيطاليا). وهى تطلعات تتناقض ومصالح الدول المتحالفة تناقضاً جوهرياً. ولم تخف دول المحور تلك التطلعات فى الميثاق الثلاثى الذى وقعته فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠. فقد كانت اليابان تسعى لإيجاد نظام جديد فى الشرق الأقصى تحت سيطرتها، كما كانت ألمانيا تسعى لبناء نظام جديد مشابه فى أوروبا. وكانت إيطاليا تسعى للاستفادة من التطلعات الألمانية لتحقيق أهدافها فى البحر المتوسط وشرقى أفريقيا. ومما شجع دول المحور على السعى لتحقيق تلك التطلعات اتباع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى سياسة سلبية تجاه التطورات الأوروبية، وتردد بريطانيا فى دعم فرنسا إلا بعد نشوب الأزمة البولندية، وتحولها بعد تلك الأزمة إلى إعلان الحرب على ألمانيا. ومن ثم يمكن القول أن عدم توازن التحالفات الدولية كان أحد أسباب نشوب الحرب العالمية الثانية حيث لم يكتمل التحالف الفرنسى البريطانى إلا فى وقت متأخر بعد أن كان تحالف المحور قد أصبح وطيد الأركان. وأخيراً، فإن هذه العوامل توافقت مع وجود قيادات سياسية فى دول المحور اتسمت بخصائص شخصية، وعقائد سياسية تميل إلى التسلطية، واللجوء إلى العنف لحل المشكلات الإقليمية، وساعدها على طرح تلك الخصائص والعقائد فى السياسة الخارجية ما أشرنا إليه من عدم توازن التحالفات الدولية.

المبحث الثانى

تكريس القطبية الثنائية العالمية

أشرنا فى الفصل السابق إلى تبلور ظاهرة القطبية الثنائية العالمية قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بين قطب المحور، وقطب الحلفاء. وقد تكرست هذه القطبية أثناء سير العمليات الحربية مما أسهم فى تعميق التناقض بين القطبين، وجمود نظام القطبية الثنائية. ففى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ وقعت ألمانيا وإيطاليا، واليابان "الميثاق الثلاثى"، والذى تأكد بإعلان مشترك صدر فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١. وقد جاء فى ديباجة الميثاق أنه "بما أن الشرط الأساسى لقيام السلام الدائم هو أن تحصل كل أمة فى العالم على كفايتها من الأقاليم، فقد قررت الحكومات الألمانية والإيطالية واليابانية، وأن تتبادل المساعدة وتتعاون فيما بينها لتحقق أمنية كل منها فى منطقة الشرق الأقصى لآسيا الكبرى، وفى الأقاليم الأوروبية". فيما يعد إشارة صريحة إلى الأهداف التوسعية الإقليمية لدول المحور. وبموجب الميثاق اعترفت اليابان بإشراف إيطاليا وألمانيا على إقامة نظام جديد فى أوروبا، واعترفت ألمانيا وإيطاليا بإشراف اليابان على إقامة نظام جديد فى منطقة الشرق الأقصى لآسيا الكبرى. كذلك اتفقت الدول الموقعة على أنه إذا وقع اعتداء على أحد الأطراف من دولة لم تدخل بعد فى الحرب الأوروبية، أو فى النزاع الصينى- اليابانى، (يقصد بذلك الولايات المتحدة)، فإن الأطراف تتبادل المساعدة بكافة الوسائل. ويلاحظ على الميثاق الثلاثى أنه، بخلاف الميثاق المعادى للكومنترن الموقع سنة ١٩٣٦ ، لم يكن موجهاً ضد الاتحاد السوفييتى. فقد حرصت الدول الموقعة أن تتعهد فى المادة الخامسة على أن الميثاق لا يؤثر على علاقاتها بتلك الدولة. ولكن الميثاق الثلاثى كان موجهاً ضد بريطانيا والولايات المتحدة بالأساس. وبذلك يمكن اعتبار الميثاق نقلة نوعية فى التوجهات الفكرية لكل المحور[١٢]. وقد أوردنا نص الميثاق الثلاثى فى الملحق الثالث عشر من هذا الكتاب.

من ناحية ثانية، قام الاتحاد السوفييتى بتوقيع تحالف مع بريطانيا فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢. وقد وقع التحالف بعد الهجوم الألمانى على الاتحاد السوفييتى، وبمبادرة منه لحث الدول المتحالفة على فتح جبهة فى غرب أوروبا ضد ألمانيا لتخفيف الضغط على الاتحاد السوفييتى. وقد تضمنت اتفاقية الحلف تعهد الدولتين بعدم إجراء مفاوضات مع ألمانيا ما لم

تتخلى عن سياسة العدوان، وتعهد كلا منهما بمد يد المساعدة للطرف الآخر في حالة تعرضه لأى هجوم ألمانى فى المستقبل(١٣). بيد أن هذا التحالف لم يمتد ليشمل الولايات المتحدة. كما أن أثره ظل محدوداً من الناحية العملية حيث تباطأت بريطانيا والولايات المتحدة فى فتح جبهة مضادة لألمانيا في غربى أوروبا، مما دعا السوفييت إلى التشكك فى نوايا الدولتين. ولم يحضر ستالين مؤتمرات الحلفاء إلا ابتداء من سنة ١٩٤٣ بعد أن وعد الحلفاء بفتح الجبهة.

إذا كان التحالف السوفييتى-البريطانى لم يشمل الولايات المتحدة، فإنه ما لبث أن شمل فرنسا سنة ١٩٤٤. وجاء ذلك الامتداد بناء على مبادرة الجنرال ديجول، زعيم "حكومة فرنسا الحرة". وقد وقعت اتفاقية التحالف بمبادرة من ديجول، بهدف تأكيد شرعية حكومته، وتقوية مركز فرنسا الدولى فى التسويات التى ستتلو الحرب. وقد نصت الاتفاقية على تعهد الدولتين بالاستمرار فى الحرب ضد ألمانيا حتى إحراز النصر النهائى، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع انبعاث العدوانية الألمانية، ومساعدة بعضها فى حال دخول أحدهما فى حرب جديدة معا.

وعلى أى حال فإن الميثاق الثلاثى سنة ١٩٤٠، والحلف السوفييتى- البريطانى سنة ١٩٤٢، والتحالف السوفييتى الفرنسى قد أدوا إلى تقوية الاستقطاب الدولى العالمى الثنائى الذى نشأ قبل الحرب.

المبحث الثالث

تطورات الحرب العالمية الثانية

يتناول هذا المبحث المسارات الكبرى للحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال ثلاثة مراحل هى مرحلة تفوق دول المحور حتى نهاية سنة ١٩٤١، ثم دخول الدول المحايدة الحرب ، وأخيرا، مرحلة هزيمة دول المحور ابتداء من سنة ١٩٤٣.

المطلب الأول

مرحلة تفوق دول المحور

فى خلال ثلاثة أسابيع استطاعت القوات الألمانية أن تكتسح الجبهة البولندية مستفيدة من اختلال التوازن لصالحها، وتواطؤ الاتحاد السوفييتى، وبطء تدخل بريطانيا وفرنسا مما أدى إلى استسلام بولندا. كذلك وقعت ألمانيا، والاتحاد السوفييتى بروتوكولا سريا فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ يقضى بتعديل الميثاق الألمانى السوفييتى بحيث تدخل كل دول بحر البلطيق بما فيها ليتوانيا فى دائرة النفوذ السوفييتى مقابل زيادة النفوذ الألمانى فى بولندا. وفى هذا الإطار احتل الاتحاد السوفييتى دول بحر البلطيق (ليتوانيا، وإستونيا، ولاتفيا) وأتبعها باحتلال فنلندا. وقد رفعت فنلندا الأمر إلى عصبة الأمم التى قررت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٣٩ فصل الاتحاد السوفييتى من العصبة.

رغم انشغال ألمانيا على الجبهة الشرقية (البولندية) إلا أن فرنسا، وبريطانيا لم تستغلا الفرصة لضرب ألمانيا فى الجبهة الغربية، نظراً لعدم استعدادهما العسكرى. كذلك فقد بادر هتلر بعد تحقيق أهدافه فى بولندا بعرض الصلح على الدولتين، ولكنهما رفضتا على أساس أن الهدف هو إنهاء العدوانية الألمانية فى القارة الأوروبية. ومن الثابت أن هتلر كان يعلم أن بريطانيا، وفرنسا سترفضان عرض الصلح، ولكنه قدم الصلح كمناورة لتحميلهما مسئولية استمرار الحرب. وقد ردت بريطانيا، وفرنسا على العرض الألمانى بالتعهد المشترك فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ بعدم التفاوض من أجل عقد هدنة أو صلح مع ألمانيا دون موافقة الطرفين.

توقفت الحرب خلال شتاء عامي ١٩٣٩/١٩٤٠ باستثناء بعض المناوشات على الجبهة الألمانية – الفرنسية، وبعض الاشتباكات البحرية. ولكن في ٩ أبريل سنة ١٩٤٠ اجتاحت القوات الألمانية الأراضي الدانماركية، والنرويجية. وقد استسلمت الدانمارك دون مقاومة، كما تم سحق المقاومة النرويجية(١٤).

وفي ١٠ مايو سنة ١٩٤٠ اجتاحت القوات الألمانية الأراضي الهولندية، والبلجيكية. وقد حاولت القوات الفرنسية، والبريطانية دعم المقاومة الهولندية، والبلجيكية ولكنها فشلت في تحقيق ذلك الهدف، وأسرعت القوات البريطانية بالانسحاب صوب دنكرك مع بعض الفرق الفرنسية. وفي اليوم ذاته سقطت حكومة تشامبرلين، وتولى ونستون تشرشل رئاسة الوزراء البريطانية. وقد كان هذا التحول أحد مفاتيح النصر لبريطانيا فيما بعد. فقد لعب تشرشل دورا حيويا في رسم الاستراتيجية البريطانية بعيدة الأمد للصمود، وكسب الحلفاء، ثم تحقيق النصر. ومن المدهش أنه رغم النصر الذى حققه فقد أسقطه الشعب البريطاني بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها.

بعد إخلاء القوات المنسحبة في دنكرك ذاتها تحطم خط المقاومة الفرنسية عند نهر السوم في ١٠ يونيو، ووجهت فرنسا نداء إلى الرئيس الأمريكي روزفلت بالتدخل في ١٣ يونيو، ولكنه رد بأن حالة الرأى العام الأمريكي لا تسمح له باتخاذ أى تعهد تجاه فرنسا. كذلك فقد رفضت بريطانيا مشاركة أسطولها الجوى في معركة الدفاع عن فرنسا. وفي ٢٩ مايو أعلنت إيطاليا دخولها الحرب إلى جانب حليفتها ألمانيا بعد أن اتضح لها تفوق ألمانيا في الجبهة الغربية وارتفاع احتمال كسبها للحرب.

في ١٦ يونيو دخل الألمان باريس، واستقالت حكومة بول رينو. وفي مساء اليوم ذاته تشكلت حكومة برئاسة المارشال بيتان Petain الذى طلب من ألمانيا، وإيطاليا عقد هدنة ما لبثت أن وقعت مع ألمانيا في ٢٢ يونيو، ومع إيطاليا في ٢٤ يونيو. وقد صممت ألمانيا على أن توقع اتفاقية الهدنة مع فرنسا في عربة السكك الحديدية ذاتها التي وقعت فيها ألمانيا على اتفاقية الهدنة مع فرنسا سنة ١٩١٨. بيد أن الجنرال ديجول DeGaulle كون حركة "فرنسا الحرة"، ووجه نداء باستمرار المقاومة في ١٨ يونيو. ومنذ ذلك الحين انقسمت فرنسا إلى قسمين، الأول تمثله حكومة المارشال بيتان والتي عرفت باسم "حكومة فيشي" وكانت متأثرة بالاحتلال الألماني، والثاني تمثله حكومة فرنسا الحرة برئاسة الجنرال ديجول، والتي انتقلت خارج فرنسا. وحدث نزاع بين الحكومتين حول مسئولية السيطرة على المستعمرات الفرنسية.

كذلك أعلن ونستون تشرشل مساء يوم ١٨ يونيو استمرار بريطانيا فى الحرب.إزاء ذلك استدار هتلر صوب بريطانيا. فحاول شل المقاومة البريطانية عن طريق عملية إنـزال بحرى على السواحل البريطانية عبر المانش. ولكن فشل الغارات الجوية الألمانيـة علـى بريطانيا أدى إلى إلغاء قرار الإنزال البحرى، واتجهت ألمانيا نحو القضاء على مقاومـة بريطانيا عن طريق قطع طرق إمدادها البحرية. وفى هـذا الإطـار شـنت الغواصـات الألمانية معركة الأطلنطى لمنع وصول الإمدادات الأمريكية إلى بريطانيـا، كمـا شـنت معركة البحر المتوسط لمنع وصول بترول الشرق الأوسط والمواد الأولية إليها من الـهند. وفيما بين يونيو سنة ١٩٤٠، ويونيو سنة ١٩٤١ واجهت بريطانيـا الـهجوم والحصـار الألمانى، والإيطالي بمفردها، رغم رفض الحكومة التركية، تنفيـذ تعهداتـها لبريطانيـا، وفرنسا الموقعة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩.

فى البحر المتوسط ركزت ألمانيا، وإيطاليا على الاستيلاء على المواقع الاسـتراتيجية البريطانية فى جبل طارق، ومالطة، والاسكندرية، وقناة السويس، وقبرص. فقـد هـاجم الإيطاليون مصر من ليبيا فى سبتمبر سنة ١٩٤٠. ولكن القوات التى تقودهـا بريطانيـا ردت الإيطاليين إلى بنى غازى. وعادت القوات الإيطالية الألمانية المشتركة بقيادة القـائد الألمانى رومل Rommel لمهاجمة الحدود المصرية من جديد فى يونيـو سـنة ١٩٤١. كذلك قام الإيطاليون بمهاجمة اليونان منطلقين من ألبانيا التى كانوا قد ضموها فى أبريـل سنة ١٩٣٩ ولما تدخل الإنجليز لدعم اليونان، سارعت القوات الألمانية بالتدخل وتم طـرد الحملة البريطانية ثم مهاجمة يوجوسلافيا واحتلالها.

كان الصمود البريطانى راجعا إلى الدعم الأمريكى. ففى معركة البحـر المتوسـط هددت الولايات المتحدة حكومة الجنرال فرانكو الأسبانية، والمتعاطفة مع دول المحـور، أنها لن تمنح أسبانيا أى دعم إقتصادى طالما أن نواياها تجاه خطط المحور لضرب الوجود العسكرى البريطانى، والفرنسي فى شمالى أفريقيا والبحر المتوسط لم تتضح بعد. وقد أدى ذلك إلى تردد أسبانيا عن دعم الهجوم الألمانى على بريطانيا فى جبـل طـارق. بيـد أن التردد الأسبانى كان راجعا أيضا إلى أن دخول الحرب كان سيعرض أسـبانيا للحصـار البحرى البريطانى خاصة أن أسبانيا كانت تستورد معظم موادها الأولية والغذائيـة، ممـا يعنى أن بريطانيا ستكون قادرة على ضرب الإقتصاد الأسبانى، وفوق كل ذلك، فإن تفـوق الأسطول البريطانى الساحق فى البحر المتوسط أفشل المخططات الألمانية لضرب خطوط المواصلات البريطانية فى البحر المتوسط.

أما في المحيط الأطلنطي، فقد استطاعت الغواصات الألمانية أن تدمر ٤١٢ سفينة ينتمي بعضها لبريطانيا والآخر لدول محايدة. ومرة أخرى، صمدت بريطانيا في تلك المواجهة بفضل الدعم الأمريكي الذي وصل إلى درجة المشاركة غير المباشرة في الحرب الأطلنطية(١٥). فبمجرد بدء حرب الغواصات عقدت الولايات المتحدة اتفاقا مع بريطانيا في ٢ سبتمبر تنازلت بموجبه عن ٥٠ مدمرة لبريطانيا مقابل الحصول على حق إنشاء قواعد عسكرية في نيوفوندلاند، وبرمودا، وبهاما، وجويانا البريطانية على سبيل التأجير. وفي ١١ مارس سنة ١٩٤١ اصدر الكونجرس قانون "الإعارة والتأجير" وبموجبه تم السماح للحكومة بأن تصنع أو تشترى معدات حربية، وآلات، ومواد أولية وغذائية ومصنعة لكي توضع تحت تصرف الدول الأجنبية التي يمثل الدفاع عنها مصلحة حيوية لأمن الولايات المتحدة. ويمكن توريد هذه المواد على شكل إيجار بعقد أو إعارة أو بيع أو بأى طريقة أخرى. كما أعطى القانون للرئيس حق تحديد طرق الدفع. كذلك تعاونت البحرية الأمريكية مع السفن البريطانية إبتداء من أبريل سنة ١٩٤١ لارشادها إلى أماكن تواجد الغواصات الألمانية، كما تمت الموافقة على قبول السفن التجارية البريطانية ضمن قوافل السفن الأمريكية المتجهة نحو بريطانيا. وفي الوقت ذاته زاد حجم القوات الأمريكية إلى ثمانية أمثال حجمها عند بدء الحرب. ولكن الولايات المتحدة التزمت سياسة عدم التدخل المباشر في الحرب.

مع منتصف سنة ١٩٤١ كانت ألمانيا تسيطر على أوروبا باستثناء الاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، وشرعت في بناء "نظام جديد" في أوروبا تحت قيادتها. لكن الهيمنة الألمانية ما لبثت أن بدأت في التراجع اعتبارا من عام ١٩٤٢.

المطلب الثاني

دخول الدول المحايدة والحليفة الحرب العالمية الثانية

حاولت بريطانيا، وفرنسا استمالة الدول المحايدة لدخول الحرب إلى جانبها أو على الأقل ضمان ألا تدخل الحرب إلى جانب ألمانيا. ففي ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩ وقعت بريطانيا، وفرنسا على معاهدة مع تركيا أسميت بالمعاهدة التركية الآنجلو فرنسية للمساعدة المتبادلة تعهدت بموجبها الدولتان بمساعدة تركيا إذا هاجمتها إحدى الدول الأوروبية، مقابل تعهد تركيا بمساندتهما إذا تعرضا لهجوم في البحر المتوسط من جانب دولة

أوروبية، باستثناء الاتحاد السوفييتي. ولكن تركيا حافظت على وضعها الحيادى طوال الحرب. ففى أعقاب هزيمة فرنسا، وبدء المواجهة مع ألمانيا، وإيطاليا فى البحر المتوسط. حاولت بريطانيا أن تدفع تركيا إلى الوفاء بالتزاماتها طبقا لإتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ولكن تركيا تهربت من ذلك. كما أن تركيا تعهدت لألمانيا بعدم الاعتداء عليها، ورفضت السماح بإعطاء القوات الألمانية حق عبور الأراضى التركية. وفى مؤتمر عقدته الولايات المتحدة، وبريطانيا فى القاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٤٣ حضرته تركيا، حاولت الدولتان إقناع الأخيرة بالدخول فى الحرب ضد المحور، ولكن تركيا صممت على التزام الحياد. وبذلك بدا ان الأتراك قد استوعبوا درس دخولهم الحرب العالمية الأولى.

كذلك ، فإن الدول الاسكندنافية (الدانمارك، وفنلندا، والنرويج، والسويد) أعلنت فى مؤتمر عقدته فى يوم عقد المعاهدة التركية - الأنجلو - فرنسية احتفاظها بحالة "الحياد التام". ولكن الاتحاد السوفييتى بادر بمطالبة فنلندا بتعديل حدوده معها وبإعلان الحرب عليها. وإزاء التزام حكومة السويد الحياد، وعدم وصول دعم من بريطانيا، وفرنسا لفنلندا، قبلت الأخيرة المطالب السوفييتية. كذلك، بادرت ألمانيا فى ٢ أبريل سنة ١٩٤٠ بإعلان الحرب على النرويج لكى تضمن مرور الحديد الخام السويدى عبر المياه النرويجية إلى ألمانيا، ولإقامة مجموعة من القواعد التى يمكن أن تساعد فى الحرب ضد بريطانيا. وفى هذا الحرب التزمت السويد أيضا موقف الحياد، وهو الموقف الذى احترمته ألمانيا لكسب ود الاتحاد السوفييتى الذى كان قد أعلن أن الحياد السويدى هو مصلحة ضرورية له. كذلك، كانت حكومة بلجيكا قد أكدت التزامها الحياد منذ سنة ١٩٣٦، وتعهدت ألمانيا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٩ باحترام هذا الحياد. كما قدمت فرنسا وبريطانيا التعهد ذاته فى سبتمبر سنة ١٩٣٩. ظلت بلجيكا ملتزمة موقف الحياد رغم العروض الفرنسية والبريطانية لعقد تفاهم دفاعى حتى قامت القوات الألمانية فى مايو سنة ١٩٤٠ بخرق تعهدها باحترام حياد بلجيكا واجتياح أراضيها فى طريقها إلى فرنسا.

لم تدخل هذه الدول الحرب العالمية الثانية بقرار منها، وإنما لأنها كانت هدفا للغزو الألمانى. ومن ثم فقد وجدت نفسها داخلة فى أتون الحرب كطرف مستهدف، وظلت تلك الدول خاضعة للهيمنة الألمانية حتى هزيمة ألمانيا، ولم يكن لها دور فعال فى تطورات الحرب ذاتها.

ولكن دخول إيطاليا، والاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة، واليابان الحرب أتى فى سياق عملية سياسية مختلفة. فإيطاليا واليابان ، حليفتا ألمانيا، بادرتا بإعلان الحرب، أما

الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، فقد ردا على إعلان الحرب عليهما بإعلان مماثل. وقد كان لهما دور فعال في مسار الحرب.

الفرع الأول
دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية

لم تكن إيطاليا محايدة عند نشوب الحرب. فقد كانت مرتبطة بمجموعة من الإتفاقات التي جعلتها جزء من المحور. ولكن إيطاليا، بأسلوبها التقليدي، وكما فعلت في الحرب العالمية الأولى، فضلت التريث في دخول الحرب انتظارا للحظة المناسبة، وذلك للمساومة على ثمن دخولها الحرب.

في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلنت إيطاليا أنها "ليست مشتركة في الحرب". وهو إعلان يختلف عن وضع "الحياد". فعدم الاشتراك لا يعني أن إيطاليا غير متعاطفة مع ألمانيا، وأنها ستدخل الحرب في وقت مناسب. كان الدافع الرئيس لإيطاليا لتأجيل دخولها الحرب إلى جانب حليفتها ألمانيا بموجب الميثاق الفولاذي، هو أن إيطاليا أرادت كسب الوقت لتخزين المواد الأولية، كما كانت في حاجة إلى وقت من أجل تجديد وتحديث قواتها المسلحة. كما كان موسوليني يعتقد أنه بعد سحق بولندا، فإن الحرب ستكون قصيرة الأمد تضطر بعدها بريطانيا، وفرنسا إلى التفاوض مع ألمانيا. وفي هذه العملية التفاوضية فإن إيطاليا يمكن أن تلعب دور الوسيط، وهو ما أعلنه موسوليني في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩. بيد أنه ابتداء من مارس سنة ١٩٤٠ بدأ موسوليني يتجه إلى التدخل في الحرب خاصة بعد النجاحات الألمانية في أوروبا. وقد حاولت فرنسا حث موسوليني على عدم دخول الحرب. فقد عرضت عليه في هذا الشهر عدم دخول الحرب مقابل الدخول في مفاوضات بشأن المصالح الإيطالية في جيبوتي. ولكن موسوليني رفض هذا العرض، وركز جهده على اختيار اللحظة المناسبة لدخول الحرب. وقد حدد موسوليني تلك اللحظة بأنها بدء انهيار الجيوش الفرنسية، والبريطانية، وحينما يصبح الانتصار الألماني مؤكدا، وقبل أن يصبح نهائيا[١٦].

كان العامل المباشر الذي عجل بدخول إيطاليا الحرب، هو الحصار الذي فرضته بريطانيا على الشواطئ الإيطالية ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٠. فقد كانت بريطانيا تسمح بمرور إمدادات الفحم الألمانية إلى إيطاليا بالطريق البحري. ولكن بريطانيا طلبت

من إيطاليا فى فبراير بيع طائرات إيطالية لها، وهو ما رفضه موسوليني، مما حدى ببريطانيا إلى تعطيل وصول إمدادات الفحم. وقد احتج موسوليني على ذلك الحصار. ولكن ألمانيا وعدت إيطاليا فى ١١ مارس بمدها بالفحم بالسكك الحديدية. وفى ١٨ مارس أبلغ هتلر موسوليني أن الهجوم الكبير على الغرب على وشك ان يبدأ، وطلب تدخل إيطاليا. ولكن موسوليني طلب إعطائه مهلة حتى تستعد قواته المسلحة. وكان موسوليني ما زال يتمسك بخطته فى دخول الحرب فقط حين يتأكد من انتصار ألمانيا. وحينما بد له أن ألمانيا قد حطمت المقاومة الفرنسية وأنها فى طريقها إلى باريس أعلن دخول إيطاليا الحرب فى ٢٩ مايو إلى جانب ألمانيا.

بيد أن إيطاليا تصرفت فى الحرب من منطلق مصالحها الوطنية أكثر من منطلق التحالف مع ألمانيا. فلم تدخل إيطاليا الحرب إلا حينما لاحت بوادر الانتصار الألماني. كما أنها قامت بغزو اليونان فيما بعد دون تشاور مع ألمانيا، ولم تكن سعيدة بتدخل ألمانيا فى الحرب الإيطالية فى البلقان. كما أنها، كما يقول رنوفان، "كانت تتمنى أن تطول الحرب حتى يتم إضعاف ألمانيا وتضطر إلى قبول حلول وسط"[١٧]. ويقصد رنوفان بذلك أن إيطاليا كانت ترغب فى خروج ألمانيا من الحرب منتصرة مع تمتعها بقوة أقل.

الفرع الثانى

دخول الاتحاد السوفييتى الحرب العالمية الثانية

قدمنا أن ألمانيا وقعت مع الاتحاد السوفييتى إتفاقين أولهما إتفاق مولوتوف ريبنتروب فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٩، والثانى البروتوكول السرى الموقع فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩. كذلك كان الاتحاد السوفييتى حريصا على تفادى الدخول فى الحرب، والبقاء على الحياد. فقد انتقد الاتحاد السوفييتى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٩، قيام تركيا بتوقيع المعاهدة التركية الأنجلو فرنسية للمساعدة المتبادلة فى ١٩ أكتوبر تأسيسا على أنها تمثل خرقا للحياد التركى. ولكن هتلر قام فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٤١ بشن هجوم مفاجئ على الاتحاد السوفييتى باسم "عملية بارباروسا" Operation Barbarossa رغم معارضة معظم قادة القوات المسلحة الألمانية. إذ رأى هؤلاء أنه من الضرورى التركيز على سحق بريطانيا، ثم يأتى دور الاتحاد السوفييتى فى مرحلة لاحقة.

يمكن فهم إصرار هتلر على مهاجمة الاتحاد السوفييتي، رغم التحالف الألماني- السوفييتي ورغم معارضة معظم قادته العسكريين في ضوء أربعة عوامل هي:

١- تعارض المصالح الألمانية - السوفييتية في البلقان :

اعتباراً من شهر يونيو ١٩٤٠ بدأ جو من التوتر يسود العلاقات الألمانية السوفييتية. نتيجة لتوسع الاتحاد السوفييتي في منطقة بحر البلطيق والدانوب. فقد استغل الاتحاد السوفييتي انشغال ألمانيا بالحرب على الجبهة الغربية لتوطيد نفوذه في دول بحر البلطيق. فقامت القوات السوفييتية في يونيو سنة ١٩٤٠ باحتلال ليتوانيا، وإستونيا، ولاتفيا، وتم إجراء انتخابات شكلية أسفرت عن ضم ليتوانيا، ولاتفيا، واستونيا. كذلك أجبر الاتحاد السوفييتي رومانيا على إعادة بسارابيا إليه تحت التهديد العسكري، كما طلب من فنلندا في أكتوبر سنة ١٩٣٩ أن تتنازل له عن بعض الجزر في بحر البلطيق، وتمنحه قواعد عسكرية في أراضيها. ولما رفضت فنلندا هذا الطلب نقض معاهدة عدم الاعتداء الموقعة معها سنة ١٩٣٣، وقام بغزو الأراضي الفنلندية في نوفمبر سنة ١٩٣٩. واضطرت فنلندا إلى توقيع اتفاقية موسكو في ١٢ مارس سنة ١٩٤٠. وبموجب تلك الاتفاقية تنازلت عن بعض الأراضي والجزر الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي. وهو ما اعتبرته ألمانيا تهديداً لها.

كذلك، فقد أثار عقد الميثاق الثلاثي في سبتمبر سنة ١٩٤٠ مخاوف الاتحاد السوفييتي. وحاول هتلر أن يزيل تلك المخاوف بأن عرض على مولوتوف، وزير الخارجية السوفييتي في اجتماع معه في برلين في نوفمبر سنة ١٩٤٠ اقتسام مناطق نفوذ الإمبراطورية البريطانية بحيث يأخذ الاتحاد السوفييتي المنطقة الواصلة إلى الخليج العربي، وبحر العرب كما عرض عليه انضمام الاتحاد السوفييتي إلى الميثاق الثلاثي مع السماح له بالتوسع في إتجاه المحيط الهندي. ولكن مولوتوف لم يتحمس للعرض الألماني مشيرا إلى أن الاتحاد السوفييتي يتطلع إلى أوروبا، والمضائق التركية، كما قدم شروطا تعجيزية لدخول الميثاق الثلاثي أهمها انسحاب القوات الألمانية من فنلندا، وهيمنة الاتحاد السوفييتي على المضائق التركية، واعتبار المنطقة الممتدة من باكو حتى باطوم في إتجاه الخليج العربي منطقة نفوذ سوفييتية. ولم تقبل ألمانيا الشروط السوفييتية. ذلك أن هدفها كان هو ابعاد الاتحاد السوفييتي عن أوروبا بإغرائه على التركيز على آسيا. ولكن السوفييت لم يبتلعوا الطعم الألماني، وركزوا على نفوذهم في البلقان وهو أمر لم يكن هتلر

ليقبله، مما جعله يصمم على تصفية التحدى السوفييتى قبل أن يتآكل النفوذ الألمـــانى فـــى البلقان. ولهذا فقد أصدر أمرا للقيادة العسكرية الألمانية فـــى ١٨ ديســمبر ســنة ١٩٤٠، بالاستعداد لغزو الاتحاد السوفييتى. وللتمهيد لذلك قامت القوات الألمانية باحتلال رومانيـــا نظرا لأهميتها كمصدر للنفط ثم بلغاريا، ويوجوسلافيا، واليونان وذلك بين شهرى ينـــاير وأبريل سنة ١٩٤١. وبذلك بدا أن هناك تصادماً فى المصـــــالح بيـــن ألمانيـــا والاتحـــاد السوفييتى فى الدانوب والبلقان.

٢- رغبة هتلر فى تأمين الجبهة الشرقية :

تخوف هتلر من أن يقوم الاتحاد السوفييتى بمهاجمته من الشرق أثناء انشغال ألمانيا فى حربها مع بريطانيا. فأراد أن يتخلص من هذا الإحتمال لكى يتفرغ لحربه مع بريطانيا خاصة بعد أن أدرك أن هذه الحرب ستكون حرباً طويلة الأمد.

٣- ردع الولايات المتحدة عن دخول الحرب إلى جانب بريطانيا، وإضعـــاف المقاومـــة البريطانية :

كان هتلر يشعر أن الولايات المتحدة على وشك أن تدخل الحرب إلى جانب بريطانيا، ورأى أن هزيمة الاتحاد السوفييتى ستمكن حليفته اليابان من التوسع فى المحيـــط الـــهادى وفى شرقى آسيا، وبذلك ستتردد الولايات المتحدة فى دخول الحرب إلى جانب بريطانيـــا فى القارة الأوروبية. كذلك، فقد بنى هتلر حساباته على أساس أن هزيمة الاتحاد السوفييتى ستضعف من تصميم بريطانيا على المقاومة.

٤- توقع هتلر حسم المعركة مع الاتحاد السوفييتى فى وقت محدود :

توقع هتلر أن تكون حربه مع الاتحاد السوفييتى حربا خاطفة تستغرق أربعة أســابيع يستدير بعدها لإنهاء معركته مع بريطانيا، وذلك بناء على حساباته لتـــوازن القـــوى مـــع الاتحاد السوفييتى.

٥- رغبة هتلر الحصول على المواد الأولية والغذائية من الاتحاد السوفييتى :

كان هتلر يتطلع إلى الاستيلاء على مصادر المواد المعدنية الخـــام فـــى الأراضـــى السوفييتية ومزارع القمح الواسعة فى أوكرانيا لتغذية جيشه بعد أن زاد حجمه[١٨].

علم ستالين باحتمال الغزو الألمانى قبل وقوعه على الأقل بشهر. ولكنه لم يصـــدق تلك المعلومات وبالتالى، فإنه حينما وقع الغزو الألمانى يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٤١، لم تكن

القوات السوفييتية مستعدة لمواجهته. ولكن هذه القوات قاومت الغزو بكل الطرق. ولم تستطع ألمانيا أن تصل إلى مشارف موسكو إلا فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤١ أى بعد حوالى خمسة شهور من وقوع الغزو. وفى ديسمبر شنت القوات السوفييتية هجوما مضادا أدى إلى تراجع القوات الألمانية إلى مسافة مائة كيلو متر من موسكو. وكان هذا التراجع أول هزيمة تتلقاها القوات الألمانية منذ نشوب الحرب فى سبتمبر سنة ١٩٣٩. ومع دخول فصل الشتاء بدأت القوات الألمانية النازية تواجه معركة طويلة الأمد فى ظروف مناخية سيئة.

وقد ضغط الاتحاد السوفييتى على بريطانيا، والولايات المتحدة لفتح جبهة ثانية مضادة لألمانيا فى الغرب، ولكن الدولتان احتجتا بعدم إمكانية فتح تلك الجبهة فى ذلك الوقت، مما خلق مناخا من عدم الثقة بين الاتحاد السوفييتى من ناحية، وبريطانيا، والولايات المتحدة. من ناحية أخرى حيث تصور ستالين أن الدولتين تؤخران فتح الجبهة حتى تتمكن ألمانيا من إضعاف القوة السوفييتية. وزاد من عدم الثقة إصدار الدولتين ميثاق الأطلنطي فى أغسطس سنة ١٩٤١ دون تشاور مع الاتحاد السوفييتى خاصة أن الميثاق نص على تأكيد حق الشعوب فى تقرير المصير، والتخلى عن المطالب الإقليمية فيما بدا على أنه إنكار للمطالب الإقليمية السوفييتية فى دول بحر البلطيق، وبسارابيا، وبولندا.

بيد أن الاتحاد السوفييتى سرعان ما اتبع سياسة عملية. فانضم فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١ إلى ميثاق الأطلنطى. والأهم من ذلك أنه توصل مع بريطانيا إلى اتفاقية تحالف وقعت فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢، سبق أن أشرنا إليها. وقد ربطت تلك الاتفاقية الاتحاد السوفييتى ببريطانيا والولايات المتحدة حتى نهاية الحرب. كذلك قام ستالين بحل الكومنترن فى ١٠ يونيو سنة ١٩٤٣، وذلك لطمأنة بريطانيا، والولايات المتحدة إلى أنه لن يحاول توظيف الحرب لنشر الشيوعية.

الفرع الثالث

دخول اليابان والولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية

رغم مشاركة الولايات المتحدة غير المباشرة فى الحرب العالمية الثانية منذ سبتمبر سنة ١٩٤٠ إلا أنها امتنعت عن التدخل العسكرى المباشر. ويفسر رنوفان إحجام الولايات المتحدة عن هذا التدخل لإنقاذ بريطانيا، بانقسام النخبة السياسية الأمريكية حول هذا التدخل خاصة مع تصاعد نفوذ "حركة أمريكا أولا" America First Movement. والتى كانت

تنادى بوضع مصلحة أمريكا فى تجنب دخول الحرب فوق مصالح الدول الأوروبية الصديقة. كذلك فإن أغلبية الرأى العام الأمريكى (٨٣%) كانت ترفض التدخل المسلح، كما أن قرب موعد انتخابات الرئاسة فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ دفع روزفلت إلى الاحجام عن التدخل حتى تنتهى تلك الانتخابات. وكان روزفلت، مقتنعا بأن "الشعب الأمريكى لم يكن مستعدا للدخول إلى الحرب، إلا فى حالة مهاجمة أراضى الولايات المتحدة بطريق مباشر"، وهى النتيجة التى خرج بها اللورد بيفربروك، مبعوث تشرشل، بعد زيارته للولايات المتحدة فى أغسطس سنة ١٩٤١[١٩].

بيد أن روزفلت كان قد اتخذ مجموعة من الإجراءات التى كفلت المشاركة غير المباشرة للولايات المتحدة فى الحرب. كما أنه وقع فى ١١ أغسطس سنة ١٩٤١ ميثاق الأطلنطى مع ونستون تشرشل والذى نص على إقامة نظام أمن جماعى ونظام عالمى للتعاون الإقتصادى بعد القضاء النهائى على طغيان النازية. كما أنه بدأ بعد إنتهاء الانتخابات الرئاسية فى تبصير الرأى العام الأمريكى بالخطر الذى قد ينشأ من هيمنة ألمانيا وحليفتها اليابان على أوروبا والشرق الأقصى على التوالى. ولهذا فإن الولايات المتحدة لم تكن محايدة فعليا قبل دخول الحرب رسميا فى ديسمبر سنة ١٩٤١.

فى الشهر الذى تراجعت فيه القوات الألمانية أمام موسكو، أعطت اليابان للولايات المتحدة المبرر المباشر لدخول الحرب حينما قامت فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ بمهاجمة الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور جوا وتدميره. لماذا قررت اليابان مهاجمة الولايات المتحدة؟ وهل كانت الأخيرة على علم بالهجوم اليابانى؟ أم أنها فوجئت بهذا الهجوم؟

رغم تحالفها مع ألمانيا، وإيطاليا إلا أن اليابان ظلت بعيدة عن الحرب فى الجبهة الأوروبية، وركزت على الحرب التى كانت تخوضها فى شرقى آسيا، بل إنها وقعت فى ١٣ أبريل سنة ١٩٤١ إتفاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفييتى. كذلك حاولت اليابان أن تسيطر على الشرق الأقصى مستفيدة من الاحتلال الألمانى لهولندا، وفرنسا وذلك بالسيطرة على مستعمراتهما فى تلك المنطقة. وفى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤١ أعلنت أنها تتولى مسئولية إدارة مستعمرات الهند الصينية الفرنسية. ولكن الولايات المتحدة عارضت تلك السيطرة مستعملة الأدوات الإقتصادية. فمنعت تصدير المنتجات التعدينية والآلات إلى اليابان، كما دعمت حكومة الصين من خلال قانون الإعارة والتأجير. وحينما احتلت اليابان الهند الصينية الفرنسية فى يوليو سنة ١٩٤١ ردت الولايات المتحدة بحظر التصدير بالكامل إلى اليابان، وتجميد أملاك اليابانيين فى الولايات المتحدة. وكان معنى ذلك أن

اليابان ستبدأ فى استهلاك احتياطى النفط المخزون لديها وأنها لن تستطيع الاستمرار فى مشروعاتها فى الشرق الأقصى. وقد اتخذت الولايات المتحدة تلك الإجراءات لأن هيمنة اليابان على الشرق الأقصى كانت تعنى "ابعاد رؤوس الأموال والمنتجات الأمريكية بشكل نهائى من السوق الصينى"، كما يقول رنوفان(٢٠). ومما ضاعف من الضغط على اليابان فى إتجاه دخول الحرب هو أن الولايات المتحدة أصدرت قرارين ينص أولهما على ضم القوات المسلحة الفلبينية إلى جيش الولايات المتحدة، وينص ثانيهما على تعيين الجنرال دوجلاس ماك آرثر قائدا أعلى لقوات الولايات المتحدة فى الشرق الأقصى. ويعنى ذلك أن القوات الأمريكية قد وصلت إلى جزر الفلبين وأصبحت قريبة من السواحل اليابانية. ولما كانت الولايات المتحدة تدعم قوات تشيانج كاى شيك فى الصين، فقد فسرت اليابان هذا التطور بأنه مقدمة لضرب اليابان ذاتها. وقد اعتبر العسكريون هذا التطور بمثابة تهديد مباشر لليابان، ونجحوا فى تعيين واحدا منهم وهو الجنرال توجو Tojo رئيسا للوزراء. وكان توجو من أنصار الاستفادة من الحرب الأوروبية لتحقيق توسعات يابانية فى الشرق الأقصى.ولهذا قررت اليابان أن تأخذ زمام المبادرة وقامت فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ بتحطيم الأسطول الأمريكى المتمركز فى ميناء بيرل هاربور. وفى الوقت ذاته هاجمت مطارات الجيش الأمريكى فى الفلبين. وفى اليوم التالى أعلنت الولايات المتحدة الحرب على اليابان. وفى ١٠ ديسمبر أعلنت ألمانيا، وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة. وعقب ذلك قرر الكونجرس الأمريكى إعلان الحرب على دول المحور جميعا.

من المؤكد أن الولايات المتحدة لم تفاجئ بالغزو اليابانى. فقد كانت على علم بنوايا اليابان. ذلك أن المخابرات الأمريكية كانت قد نجحت فى فك شفرة البرقيات المرسلة من طوكيو إلى السفارة اليابانية فى واشنطن، وعلمت من خلالها بنية اليابان مهاجمة الولايات المتحدة. ولكن الولايات المتحدة فضلت ترك زمام المبادرة لليابان لكى تضمن تأييد الرأى العام الأمريكى للحرب. كذلك، فإنه بمجرد استعداد الولايات المتحدة لتلك الحرب، بدأت تتشدد مع اليابان فى شروط التوصل إلى تسوية حول قضايا الهند الصينية الفرنسية. فطالبت اليابان بالجلاء عن كل الهند الصينية الفرنسية والتخلى عن الحكومة العميلة التى أقامتها فى الجزء الذى تحتله من الصين باسم دولة منشوكو. وكانت الولايات المتحدة تعلم أن هذه الشروط مرفوضة مسبقا من اليابان، وأن الأخيرة ستبادر بالهجوم، ولكن الولايات المتحدة لم تتوقع أن يكون الهجوم على بيرل هاربور نظرا لبعدها عن القواعد اليابانية، وتوقعت هجوما على القوات الأمريكية فى الفلبين. وفى كل الأحوال، فإن الولايات المتحدة

ردت على الهجوم اليابانى بإعلان الحرب على اليابان فى جبهة الشرق الأقصـــــى. ولــم تكتف بذلك ولكنها مدت نطاق تدخلها ليشمل الجبهة الأوروبية – الأطلنطية مما يؤكـــد أن الولايات المتحدة كانت مستعدة لدخول الحرب فى تلك الجبهة، وأنها كانت تنتظر الفرصـــة المناسبة.

كذلك ، فإنه من المؤكد أن ألمانيا لم تكن متحمسة فى البداية لدخول اليابان الحـــرب ضد الولايات المتحدة وكانت تأمل أن تدخل اليابان الحرب ضد الاتحاد السوفييتى للضغـط عليه من الجبهتين الشرقية والغربية. أو أن تضغط اليابان على الولايات المتحـــدة حتـــى توقف مساعداتها إلى بريطانيا، وإلا فإن دول المحور ستعلن الحرب عليها. ولكن عندمـــا شعرت ألمانيا بأن هناك مفاوضات سرية تجرى بين اليابان والولايات المتحدة تحولت إلـــى تشجيع اليابان على دخول الحرب ضد الولايات المتحدة. بل أن ريبنتروب، وزير خارجيـة ألمانيا، أكد للسفير اليابانى فى برلين فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ أنه فى حالة نشوب تلـــك الحرب فإن ألمانيا ستساند حليفتها مما حدا باليابان إلى وقف محادثاتها مع الولايات المتحدة خاصة أن الأخيرة كانت قد اشترطت على اليابان الخروج من الميثاق الثلاثى[٢١].

فى البداية حققت القوات اليابانية انتصارات كبرى. فقد احتلت سيام، وشمالى شـــرق شبه جزر المالايا. كذلك سقطت هونج كونج فى يد اليابانيين فى ٢٥ ديسمبر، كما سـقطت سنغافورة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢، واستولى اليابانيون على سومطرة وجاوا وغيرهـــا من الجزر الإندونيسية. وسرعان ما سقطت رانجون عاصمة بورما (ميانمار حاليا) فى يـد اليابانيين فى ٩ مارس سنة ١٩٤٢. وأعقب ذلك سقوط الفلبين ذاتـــها. وهكـــذا اسـتطاع اليابانيون إنهاء الإمبراطوريات البريطانية، والهولندية، والفرنسية، والأمريكية فى شـــرقى آسيا.

ردت الولايات المتحدة على الانتصارات اليابانية بدعم صمود القوات الصينية بقيـــادة تشيانج كاى شيك، ومحاولة التوفيق بين الشيوعيين الصينييـــن بقيـــادة ماوتســـى تونـــج، وحكومة الصين أملا فى أن تنشغل القوات اليابانية بمعاركها فى الصين مما يســـهل مـــن الضغط عليها فى المحيط الهادى. كذلك تحالفت الولايات المتحدة مع استراليا، ونيوزيلنـــدا لضرب خطوط المواصلات البحرية اليابانية مما أدى إلى ألحاق خســـائر جســيمة بتلـــك الخطوط.

كان التدخل الأمريكى فى الحرب حاسما فى تحويل دفة الحرب لصـــالح بريطانيـــا والدول المتحالفة. وللمرة الثانية فى القرن العشرين تدخلت الولايات المتحدة لتحديد مصـير

أوروبا، مما كان يعنى انتقال الزعامة العالمية للولايات المتحدة وهو ما تمثل فى وضع قيادة الحلفاء فى الجبهة الأوروبية – الأطلنطية تحت قيادة الجنرال الأمريكى ايزنهاور.

الفرع الرابع

المفاجأة الاستراتيجية فى الحرب العالمية الثانية

يثير الهجوم الألمانى على الاتحاد السوفييتى، والهجوم اليابانى على الولايات المتحدة قضية مهمة، وهى المفاجأة الاستراتيجية للخصم ودورها فى كسب الحرب. فيرى بعض الدارسين أن الاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة فوجئا بالهجومين، وأن هذه المفاجأة تفسر النجاحات الكبرى التى حققتها ألمانيا، واليابان فى المراحل الأولى للحرب[٢٢].

الواقع أن الاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة كانا يعلمان باحتمال الهجومين الألمانى واليابانى على التوالى. ذلك أن المعلومات التى وردت إلى ستالين أكدت له أن ألمانيا تستعد لشن الحرب، كما أن القادة العسكريين السوفييت وضعوا خططا للتعبئة ولمواجهة احتمالات الهجوم الألمانى. بيد أن ستالين تأخر فى اتخاذ قرار الاستعداد لمواجهة الغزو الألمانى حتى وصلته رسالة من المخابرات السوفييتية تتضمن نص برقية مرسلة من برلين إلى السفارة الألمانية فى طوكيو تحدد منتصف يونيو موعدا للهجوم الألمانى على الاتحاد السوفييتى. عند تلك اللحظة فقط أعطى ستالين أوامره بالاستعداد.

كيف نفسر تأخر الاتحاد السوفييتى فى الاستعداد لمواجهة الهجوم الألمانى؟ الواقع أن ستالين كان يعتقد أن الاستعدادات الألمانية على الحدود السوفييتية تهدف إلى الضغط عليه، كما أن ألمانيا لن تقوم بالهجوم على الاتحاد السوفييتى قبل أن تنهى معركتها مع بريطانيا، وأن ألمانيا قبل أن تقوم بالهجوم فإنها ستوجه انذارا إلى الاتحاد السوفييتى مما يعطيه فرصة للمناورة السياسية. كما أن ستالين كان يخشى أن تأخذ ألمانيا التعبئة السوفييتية كمبرر للإسراع بالهجوم. وأخيرا، فقد كان يعتقد ان المعلومات الآتية من بريطانيا حول احتمالات الهجوم الألمانى كانت تهدف إلى دفع الاتحاد السوفييتى للدخول فى معركة ضد ألمانيا لتخفيف الضغط الألمانى على بريطانيا.

رغم إعطاء ستالين الأمر بالاستعداد العسكرى فى مارس سنة ١٩٤١، إلا أنه رفض إعلان حالة الطوارئ على الحدود مع ألمانيا قبل الغزو بأيام مؤكدا أن الأمر يمكن أن يحل سلمياً رغم ورود معلومات من الألمان الفارين إلى الأراضى السوفييتية عن توقيت الغزو.

بل أنه حينما وقع الغزو صباح يوم ٢٢ يونيو تصور ستالين أن الأمر مجرد استفزاز من القوات الألمانية. وأمر القوات السوفييتية المتمركزة على الحدود بعدم الرد. ويوضح ذلك الدور الذى يلعبه النسق العقيدى للقائد السياسى فى تجاهل المعلومات المؤكدة، ومن ثم التصرف بناء على ما يعتقده، وليس بناء على مضمون المعلومات[٢٣].

أما من ناحية الولايات المتحدة، فقد كان الرئيس الأمريكى يعلم أن اليابان على وشك أن تشن هجوما عسكريا على الولايات المتحدة وذلك من خلال اختراق الشفرة السرية للبرقيات المرسلة من وزارة الخارجية اليابانية إلى السفارة اليابانية فى واشنطن. بل إن السفير الأمريكى لدى اليابان، جوزيف جرو، توقع أن يكون الهجوم اليابانى على بيرل هاربور بالتحديد. ورغم ذلك، فقد فوجئت الولايات المتحدة بهذا الهجوم، وتم تدمير الأسطول الأمريكى المتمركز فى بيرل هاربور. ويعزو هولستيتر وريتشارد بيتس هذا الفشل فى توقع الهجوم اليابانى إلى المعتقدات التى سيطرت على القيادة الأمريكية وبالذات وزير الدفاع هنرى ستيمسون. فقد اعتقدت القيادة الأمريكية أن اليابان ستقوم على الأرجح بمهاجمة الاتحاد السوفييتى بضغط من حليفتها ألمانيا خاصة بعد الهجوم الألمانى على الأراضى السوفييتية، كما أن اليابان لن تشن هجوما على الولايات المتحدة طالما أنها لم تنته من حربها فى الصين. كما أن الوجود الأمريكى البحرى القوى فى المحيط الهادى سيردع اليابان عن مهاجمة الأسطول الأمريكى. وأخيرا، فإنه إذا أتى الهجوم البحرى اليابانى فإنه سيكون فى غرب المحيط الهادى (الفلبين أو جوام) وليس فى بيرل هاربور. ونلمس هنا مرة آخرى التناقض بين المعلومات والعقائد، وكيف أنه مع وجود معلومات مؤكدة فإن عقائد القائد السياسى يمكن أن تؤدى إلى اتخاذ قرارات لا تستند إلى المعلومات، مما يؤدى إلى خطأ فى حساب عملية اتخاذ القرار. ويضيف بيتس أن الفشل الأمريكى كان راجعاً أيضا إلى عدم كفاءة نظم الاتصال ونقل المعلومات داخل القيادة الأمريكية. بحيث أن المعلومات لم تكن متاحة إلا لعدد قليل ممن لهم علاقة باتخاذ القرار. ومن ثم لم يتمكن إلا عدد محدود منهم من تكوين صورة كاملة عن الموقف[٢٤].

بيد أن فريقا آخر من الباحثين يرى أنه لم يكن هناك خطأ فى الحساب السياسى من ناحية القيادة الأمريكية. فالولايات المتحدة سعت لدفع اليابان إلى مهاجمتها كمبرر لدخول الحرب فى الجبهة الأوروبية، وكأداة للتغلب على معارضة الرأى العام الأمريكى لدخول الحرب. ومن ثم اتبعت الولايات المتحدة سياسة متشددة إزاء اليابان تمثلت فى العقوبات الإقتصادية التى فرضتها عليها. ومن ثم، فإنها تغاضت عن مواجهة الهجوم اليابانى

لاستعماله كمبرر لدخول الحرب، وهو ما كانت تأمل فيه القيادة الأمريكية لعلمها بضرورة دخول الحرب لإنقاذ بريطانيا.(٢٥)

المطلب الثالث

هزيمة دول المحور

يمكن القول أن تطور الحرب العالمية الثانية منذ الهجوم الياباني على بيرل هاربور في ديسمبر سنة ١٩٤١ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية فى أغسطس سنة ١٩٤٥ قد اتخذ مسارين رئيسين، أولهما هو المعارك الحربية بين دول المحور، والدول المتحالفة، وهى المعارك التى أسفرت عن هزيمة دول المحور واستسلامها دون شروط. أما المسار الثانى فهو التعاون بين الدول المتحالفة لإعادة تشكيل النظام العالمى بعد انتهاء الحرب.

فابتداء من نوفمبر سنة ١٩٤٢ بدأت دفة الحرب تتحول لصالح الحلفاء. وتمثل ذلك فى خمسة معارك كبرى هى معركة العلمين، ومعركة ستالينجراد، والإنزال البحرى فى شمالى أفريقيا من الفيلق السادس، والإنزال البحرى فى نورماندى، والمعارك الأمريكية اليابانية فى المحيط الهادى.

ففى العلمين دارت معارك كبرى بين الفيلق الأفريقى بقيادة رومل والمكون من قوات ألمانية، وإيطالية، والفيلق البريطانى الثامن بقيادة مونتجمرى فى نوفمبر سنة ١٩٤٢، أسفرت عن هزيمة الأول. وكانت تلك أول هزيمة كبرى لقوات المحور. ويقول المؤرخ الألمانى شيرر أن هزيمة العلمين "كانت هى بداية النهاية لأدولف هتلر"(٢٦).

وفى الشهر التالى وقعت معركة ستالينجراد مع الاتحاد السوفييتى، وقد كانت تلك المعركة حاسمة فى هزيمة ألمانيا. ففى معركة ستالينجراد، التى بدأت فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢، حاصرت القوات السوفييتية حوالى ٣٣٠ ألف جندى ألمانى فى مدينة ستالينجراد، هلك معظمهم واضطر الباقى للاستسلام فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ مما أعطى للاتحاد السوفييتى زمام المبادرة فى الحرب، وبدأ يتعقب القوات الألمانية المتراجعة عبر أراضى شرقى أوروبا حتى دخل العاصمة الألمانية برلين.

وفى البحر المتوسط نزلت القوات البريطانية – الأمريكية فى شمالى أفريقيا فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ تمهيدا للنزول إلى جزيرة صقلية، والذى تم فى ١٠ يوليو سنة ١٩٤٣.

وفى يوم ١٩ يوليو قصف الحلفاء روما لأول مرة. وقد رفض هتلر إعطاء دعم عسكرى إلى حليفه موسولينى. وقد أدى هذا التطور إلى زلزلة النظام الإيطالى الفاشى واستقالة موسولينى فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٣، وحل محله المارشال بادوليو Badoglio، والذى طلب عقد هدنة تمت فى ٣ سبتمبر. وبذلك كانت إيطاليا أول المهزومين والخارجين من الحرب. وقد ناور الإيطاليون بين الأطراف المتحاربة. فقد أكد بادوليو للألمان استمرار إيطاليا فى الحرب، فى الوقت ذاته اتصل بالدول المتحالفة سرا لعقد الهدنة. وتفاهمت حكومة بادوليو مع الحلفاء حول مبدأ نزولهم فى شبه الجزيرة الإيطالية، كما تعهدت بقبول مطالبهم دون قيد أو شرط. وفيما بعد قامت قوات المقاومة الإيطالية (الأنصار) بالقبض على موسولينى وإعدامه. وفى ٤ يونيو سنة ١٩٤٤ احتلت قوات الحلفاء مدينة روما.

كذلك نزلت القوات الأمريكية فى نورماندى فى ٦ يونيو سنة ١٩٤٤ واتجهت شرقا، فى الوقت الذى كانت فيه القوات السوفييتية تتقدم غربا، مما أدى إلى سحق القوات الألمانية ودخول القوات المتحالفة إلى باريس. وتم إقامة حكومة فرنسية بزعامة ديجول. كذلك دخلت القوات السوفييتية برلين ورفعت العلم السوفييتى على مبنى الرايشستاخ وقام هتلر بانهاء حياته بنفسه. وفى ٧ مايو سنة ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا دون قيد أو شرط.

أما فى جبهة المحيط الهادى، فقد دارت معركة بحرية أمريكية يابانية فى فبراير سنة ١٩٤٣ استطاعت بعدها البحرية الأمريكية أن تأخذ زمام المبادرة فى تلك الجبهة. وفى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ نزلت القوات الأمريكية فى الفلبين، واستخدمتها كنقطة انطلاق لضرب اليابان. وفى ١٨ أبريل سنة ١٩٤٤ تم قصف طوكيو. وفى الشهر ذاته قامت القوات الأمريكية باحتلال أوكيناوا فى اليابان بعد معركة ضخمة قتل فيها حوالى ٢٠٠ ألف جندى يابانى. كذلك بدأت الولايات المتحدة فى الشهر ذاته فى قصف المراكز الصناعية اليابانية، بما فى ذلك العاصمة طوكيو. كذلك أبلغ الاتحاد السوفييتى اليابان أن حلف عدم الاعتداء الموقع بينهما فى ١٣ أبريل سنة ١٩٤١ قد فقد مضمونه منذ هجوم ألمانيا على الاتحاد السوفييتى، وهجوم اليابان على الولايات المتحدة، وأنه لا محل لتجديده. ورغم المقاومة الشرسة لليابانيين، إلا أنهم أدركوا صعوبة الاستمرار فى الحرب. وهكذا بدأوا فى استكشاف احتمالات عقد هدنة مشرفة. ولكن الولايات المتحدة، وبريطانيا، وبموافقة الصين، وجهتا إنذارا إلى اليابان أثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام فى ٧ يوليو سنة ١٩٤٥. بموجب الإنذار طلبت الدولتان من اليابان الاستسلام دون قيد أو شرط مع إلغاء النظام العسكرى، ونزع السلاح الشامل، وإلغاء الصناعات الحربية، وحصر سيادة اليابان

على الجزر الأربعة الكبرى، وأن يجرى احتلال اليابان من جانب قوات الحلفاء لتنفيذ هذه الشروط. وقد رفضت اليابان تلك الشروط واقترحت بدلا من ذلك تسوية تفاوضية تقوم على انسحابها من المناطق التى احتلتها فى المحيط الهادى والصين، وقد تم ذلك من خلال إتصالاتها بالحكومة السويدية كما تجدد أثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام من خلال الاتحاد السوفييتى. ولكن العرض اليابانى قوبل بالرفض[٢٧]. ومن ثم، اتخذ الرئيس الأمريكى هارى ترومان، الذى خلف الرئيس روزفلت بعد وفاته المفاجئة فى ١٢ أبريل، قرارا بالقاء أول قنبلة ذرية فى التاريخ على هيروشيما فى ٦ أغسطس مما أسفر عن مصرع ١٦٠ ألف يابانى. وفى ٨ أغسطس أعلن الاتحاد السوفييتى أنه قد أصبح فى حالة حرب مع اليابان اعتبارا من اليوم التالى، وقامت الجيوش السوفييتية بغزو منشوريا يوم ٩ أغسطس. وفى اليوم ذاته ألقت الولايات المتحدة قنبلة ذرية ثانية على نجازاكى. وفى ١٠ أغسطس أخطرت اليابان حكومتى سويسرا، والسويد برغبة الإمبراطور فى قبول شروط مؤتمر بوتسدام تحت تحفظ واحد هو عدم المساس بعرش أو امتيازات الإمبراطور. وقد وافق الحلفاء على هذا الطلب. وفى ١٤ أغسطس أعلنت اليابان موافقة الإمبراطور على شروط بوتسدام. وفى ٢ سبتمبر تم توقيع وثيقة الاستسلام على سطح السفينة الحربية الأمريكية ميسورى عند ميناء طوكيو. وكانت السفينة ترفع العلم القديم للكومودور بيرى الذى كان قد حضر عند هذا الشاطئ سنة ١٨٥٣، كما سبق أن أوضحنا فى الفصل الثالث من هذا الكتاب. وفى ٨ سبتمبر دخل الجنرال ماك آرثر قائد القوات الأمريكية طوكيو رسميا. وقد انتهز الاتحاد السوفييتى فرصة الانهيار اليابانى لكى يحتل الجزر اليابانية الشمالية (المعروفة حاليا باسم جزر كوريل). وهكذا انتهت الحرب العالمية الثانية.

الواقع أن استسلام اليابان كان أمرا متوقعا منذ خروج إيطاليا من الحرب سنة ١٩٤٣، واستسلام ألمانيا فى ٧ مايو سنة ١٩٤٥. فلم يكن من الممكن أن تواجه اليابان وحدها الحلفاء مجتمعين. وكان الحوار يدور ليس حول استسلام اليابان، وإنما حول شروط هذا الاستسلام. فلماذا استعملت الولايات المتحدة السلاح النووى مرتين ضد اليابان فى أول سابقة من نوعها فى التاريخ؟

يرى بعض الدارسين أن الهدف من استعمال القنبلة الذرية كان هو سحق الطبقة العسكرية اليابانية ذات النزعات القومية المتطرفة، وأن يحل محلها طبقة جديدة ذات نوايا سلمية. فهذه الطبقة العسكرية، على نحو ما أكده سفير الولايات المتحدة لدى اليابان أثناء الحرب، جوزيف جرو، هى المسئولة عن العدوانية اليابانية، فضلا عن أن الشعب اليابانى

يتسم بالاستعداد للتضحية التامة. ومن ثم يجب سحق مقاومته بشكل نهائى من خلال هزيمة عسكرية كاملة[٢٨]. من ناحية ثانية يمكن القول ان الولايات المتحدة كانت تهدف أيضا إلى إشهار امتلاكها للقنبلة الذرية وتدشين دورها العالمى باعتبارها الدولة النووية الوحيدة مما يؤهلها لقيادة العالم بعد انتهاء الحرب. وعلى أى حال، فإن استعمال الولايات المتحدة للقنبلة الذرية، يدحض مقولة أن أسلحة الدمار الشامل هى أسلحة آمنة إذا كانت فى يد الدول الديمقراطية، وهى أسلحة خطيرة إذا وقعت فى يد الدول التسلطية على نحو ما بدأت تروج له الولايات المتحدة عقب نهاية الحرب الباردة سنة ١٩٩١. فلا علاقة بين طبيعة النظام السياسى (ديمقراطى أو تسلطى) وبين ميل النظام لاستعمال أسلحة الدمار الشامل. ونضيف إلى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تريد من اليابان استسلاما غير مشروط طبقا لشروط بوتسدام. وهو ما لم تكن اليابان مستعدة لتقديمه.

كان أول تصرف للجنرال ماك آرثر، هو تسريح الجيش اليابانى، ومحاكمة القادة العسكريين اليابانيين باعتبارهم مجرمى حرب، والاستيلاء على الممتلكات اليابانية فى الخارج كتعويضات. كذلك تم تجريد الإمبراطور من سلطاته المقدسة، وقام بزيارة للجنرال ماك آرثر فى مقر قيادته تحت التهديد بقصف المقر الإمبراطوري ذاته.

المبحث الرابع

الحلفاء ومحاولة إعادة تشكيل النظام العالمى

أثناء سير العمليات الحربية كانت الدول المتحالفة تجهز لترتيبات ما بعد انتهاء الحرب. وفى هذا الصدد ركزت تلك الدول على ثلاث قضايا هى اقتسام غنائم الحرب، وبناء ترتيبات تضمن عدم عودة الدول المهزومة إلى ساحة الحرب، وإقامة نظام جديد للأمن الجماعى العالمى يكرس انتصارها وهيمنتها. وقد تم ذلك من خلال سلسلة المؤتمرات التى عقدتها الدول المتحالفة أثناء الحرب. ويلاحظ أن فرنسا والصين لم تشاركا فى صياغة ترتيبات فترة ما بعد الحرب نتيجة عدم اعتراف الحلفاء بالحكومة التى شكلها الجنرال ديجول باسم "لجنة التحرير الوطنية" كممثل شرعى لفرنسا، وبسبب وقوع جزء كبير من الأراضى الصينية تحت الاحتلال اليابانى.

وقد سارت عملية محاولة إعادة تشكيل النظام العالمى أثناء وبعد الحرب من خلال أعمال المؤتمرات التالية:

١. مؤتمر "ميثاق الأطلنطى" فى ١٠-١٢ أغسطس سنة ١٩٤١

عقد هذا المؤتمر فى جزيرة نيوفوندلاند فى كندا وكان مقصورا على الولايات المتحدة، ومثلها الرئيس الأمريكى روزفلت، وبريطانيا، ومثلها رئيس الوزراء تشرشل. وقد أصدر المؤتمر "ميثاق الأطلنطي" The Atlantic Charter فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤١. وقد أتى الميثاق على ثمان نقاط أهمها تعهد الدولتين بأنهما لا تسعيان إلى التوسع الإقليمى، وأنهما لا يرغبان فى حدوث تغيرات إقليمية لا تتسق مع الرغبات الحرة للشعوب، وأنهما تحترمان حق الشعوب فى اختيار حكوماتها، ويرغبان فى رؤية الشعوب التى حرمت من حق حكم ذاتها بالقوة وقد تحررت، كما يرغبان فى إنشاء نظام عالمى للتعاون الإقتصادى، ونظام عالمى للسلم يحقق الأمن لجميع الأمم داخل حدودها. وقد أوردنا نص الميثاق فى الملحق الرابع عشر من هذا الكتاب. ورغم أن الاتحاد السوفييتى كان يتعرض آنذاك لهجمات ألمانيا إلا أنه لم يدع إلى المؤتمر، واكتفت الدولتان بإبلاغه بنتائج المؤتمر. كما أن الميثاق نص على حق الشعوب فى تقرير المصير، وأهمية التخلى عن المطالب الإقليمية فى إشارة إلى احتلال الاتحاد السوفييتى لدول بحر البلطيق الثلاث مما خلق بذور التوتر فى علاقات الاتحاد السوفييتى بالدولتين.

٢. مؤتمر واشنطن فى يناير سنة ١٩٤٢.

شارك الاتحاد السوفييتى فى هذا المؤتمر (والذى أطلق عليه الاسم الكودى "مؤتمر أركاديا") مع بريطانيا، والولايات المتحدة. وقد أصدر المؤتمر "إعلان الأمم المتحدة" فى أول يناير سنة ١٩٤٢، وهو الإعلان الذى وقعت عليه الصين، ومجموعة من الدول الصغرى فيما بعد. وقد تضمن الإعلان تعهد الدول الموقعة باستعمال كافة مواردها لهزيمة دول المحور، وعدم توقيع صلح منفرد مع تلك الدول. وسنعود إلى هذا الإعلان فى سياق حديثنا عن الأمم المتحدة .

٣. مؤتمر موسكو فى أكتوبر ـ نوفمبر سنة ١٩٤٣

انعقد هذا المؤتمر بعد الانتصار السوفييتى على الألمان فى معركة ستالينجراد، وانتصار الحلفاء على قوات دول المحور فى معركة العلمين فى الأراضى المصرية. فقد أدى انتصارا ستالينجراد والعلمين إلى شعور الحلفاء بالثقة فى النصر، وشرعوا فى رسم مستقبل السياسة الدولية بعد الحرب. ومن ثم اجتمع ممثلو بريطانيا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى فى موسكو. وأسفر الاجتماع عن إصدار إعلان مشترك يتضمن المبادئ التى يجب أن تحكم السياسة الدولية بعد إنتهاء الحرب وأهمها إنشاء منظمة عالمية للمحافظة على الأمن والسلام الدوليين، وتعهد الدول الموقعة بعدم استعمال قواتها الموجودة فى أقاليم الدول الأخرى بعد نهاية الحرب، إلا بعد استشارة الدول الأخرى الموقعة على التصريح. وكان فى ذلك إشارة ضمنية إلى توسع القوات السوفييتية فى أوروبا الشرقية، بعد أن بدأت القوات الألمانية المنهزمة فى التراجع، وتتبع القوات السوفييتية لها. وأخيرا، فقد دعى إعلان موسكو إلى عقد مؤتمر قمة للدول الثلاث فى طهران. وطالبت الولايات المتحدة بأن تحضر الصين هذا المؤتمر، ولكن الاتحاد السوفييتى رفض حضور الصين. ولذلك دعت الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر بينها وبين بريطانيا، والصين للتوصل إلى خطة موحدة بين الدول الثلاث قبل انعقاد مؤتمر طهران. وقد انعقد هذا المؤتمر فى القاهرة.

٤ـ مؤتمر القاهرة فى نوفمبر ١٩٤٣

ضم هذا المؤتمر الولايات المتحدة، وبريطانيا، والصين، وقد تم الإتفاق فيه على معاقبة اليابان وإعادة الأراضى التى استولت عليها من الصين إبان الحرب اليابانية – الصينية سنة ١٩٣٧، وإستقلال كوريا.

٥ ـ مؤتمر طهران فى ٢٨ نوفمبر ـ ١ ديسمبر ١٩٤٣

حضر هذا المؤتمر ستالين ، وروزفلت ، وتشرشل ، وتم الإتفاق فيه على تحديد يوم أول مايو سنة ١٩٤٤ موعداً للقيام بعملية غزو فرنسا أى فتح جبهة فى غرب أوروبا، وهى الجبهة التى افتتحت بالفعل فى ٦ يونيو سنة ١٩٤٤. الواقع ان مؤتمر طهران يعتبر آخر مؤتمر اتضح فيه تعاون الحلفاء ضد المحور. فقد أجل الحلفاء فى هذا المؤتمر النظر فى كل القضايا الخلافية إلى ما بعد انتهاء الحرب نظراً لحاجتهم إلى استمرار التعاون العسكرى. وكانت أهم نتيجة لانعقاد مؤتمر طهران هى فتح جبهة غربية ضد المانيا انطلاقا من سواحل فرنسا من خلال العملية المعروفة باسم "غزو نورماندى" الذى قاده الجنرال ايزنهاور(٢٩).

مع نهاية مؤتمر طهران ظهر التعارض بين السياسة الأمريكية، والسياسة البريطانية، والسياسة السوفييتية. فقد ركزت الولايات المتحدة على عدم البت فى التسوية السياسية إلا بعد الحرب، ومن خلال المنظمة العالمية المزمع إنشائها. بينما بدأ الاتحاد السوفييتى يركز على بسط نفوذه فى شرق أوروبا لخلق مناطق عازلة بينه، وبين ألمانيا فى المستقبل. أما بريطانيا فقد ركزت على سياسة توازن القوى التقليدية وبالتحديد بناء كتله غربية لموازنة القوة السوفييتية الجديدة. وقد تقرر مصير هذا الخلاف بالنظر إلى سير العمليات الحربية. فقد انقسمت أوروبا إلى منطقتين إحداهما تحت النفوذ السوفييتى والأخرى تحت النفوذ الأنجلو أمريكى. فقد احتلت القوات السوفييتية رومانيا، وبلغاريا، والمجر، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وجزء من يوجوسلافيا، وأقامت حكومات موالية لها فى تلك الدول. أما منطقة النفوذ البريطانى الأمريكى فقد شملت إيطاليا، وفرنسا، وبلجيكا وبذلك بدا أن أوروبا قد انقسمت إلى معسكرين.

وفى أكتوبر سنة ١٩٤٤ اتفق ستالين، وتشرشل فى مؤتمر عقداه فى موسكو على توزيع مناطق النفوذ فى البلقان بحيث تكون اليونان منطقة نفوذ بريطانية، وتكون وبلغاريا، ورومانيا منطقة نفوذ سوفييتية، وأن يكون للدولتين نفوذ مشترك فى المجر، ويوجوسلافيا(٣٠).

٦ ـ مؤتمر يالتا فى ٤ ـ ١١ فبراير سنة ١٩٤٥

لعل هذا المؤتمر هو أهم المؤتمرات التى عقدها الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية وقد حضره تشرشل، وروزفلت، وستالين. وقد ناقش المؤتمر أربعة موضوعات هى :

أ . دخول الاتحاد السوفييتي الحرب ضد اليابان: فقد تعهد الاتحاد السوفييتى بدخول الحرب ضد اليابان خلال ثلاثة شهور من استسلام ألمانيا، وذلك بشرط إعادة جنوب جزيـــرة سخالين، وجزر الكوريل، وميناء بورت آرثر إليه ومشاركته فى إدارة خط سكة حديـد جنوب منشوريا وشرقى الصين مع الحكومة الصينية. وقد وافق الحلفـــاء علـــى تلـــك الشروط.

ب. القضية الألمانية: تم الإتفاق على تقسيم ألمانيا إلى مناطق احتلال أمريكية، وبريطانية، وسوفييتية، على أن تخضع مدينة برلين عاصمة ألمانيا لسلطة مشتركة. وإتفـــق علـــى تقسيم ألمانيا نهائيا، ورفض إعادة توحيدها فى المستقبل، وعلى أن تشارك فرنسا فـــى منطقة احتلال شريطة أن تتولى فرنسا إدارة منطقة احتلال تقتطـــع مـــن المنطقتيـــن البريطانية والأمريكية، على أن تدفع ألمانيا تعويضات للدول المنتصرة.

جـــ. القضية البولندية: كانت الجيوش السوفييتية قد احتلت كل بولنـــدا وكونـــت حكومـــة موالية لها باسم "المجلس الوطنى"، بينما كانت حكومة بولندا فى المنفى متواجـــدة فـــى لندن وتطالب بالعودة إلى وارسو. وقد تم الإتفاق على تكوين حكومة بولنديـــة جديـــدة يشارك فيها أعضاء حكومة المنفى بحيث يكون للمجلس الوطنى ثلاثة أخماس المقـــاعد. وكان هذا الحل يعنى عمليا إبقاء بولندا تحت الهيمنة السوفييتية. وقـــد بـــرر ســـتالين إصراره على ذلك بأن الأراضى البولندية استخدمت مرتين سنة ١٩١٥، وسـنة ١٩٤١ كطريق مرور للغزو الألمانى لروسيا، والاتحاد السوفييتى على التوالـــى، وأنـــه مـــن الضرورى وجود حكومة فى بولندا تتفهم المصالح السوفييتية. وقد وافق روزفلت علـــى هذا الترتيب رغم أنه كان يعنى إبقاء بولندا تحت السيطرة الســـوفييتية، لأن الولايـــات المتحدة كانت بحاجة إلى دخول السوفييت المعركة ضد اليابان[٣١].

د. مناطق النفوذ في البلقان: أقر مؤتمر يالتا تقسيم مناطق النفوذ فى البلقان التى إتفق عليها ستالين، وتشرشل فى مؤتمر موسكو فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ والتى أشرنا إليها سالفا.

وقد أوردنا نص الإعلان الصادر عن مؤتمر يالتا فى الملحق الخامس عشر من هـــذا الكتاب.

٧ـ مؤتمر بوتسدام فى ١٧ يوليو ـ ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥

انعقد المؤتمر فى بوتسدام بألمانيا ذاتها بين ١٧ يوليو ، ٢ أغســـطس ســـنة ١٩٤٥ وحضره الرئيس الأمريكى الجديد هارى ترومان ، وونستون تشرشل والذى لـــم يكمـــل

المؤتمر لهزيمته فى الانتخابات البرلمانية البريطانية وحل محله كليمنت اتلى أثناء انعقاد المؤتمر، وجوزيف ستالين. وقد قرر المؤتمر تكوين مجلس وزراء الخارجية ليقوم بصفة مستمرة بإعداد تسويات السلام، ولمباشرة المسائل التى قد تحال إليه على أن يتألف من وزراء خارجية بريطانيا، والاتحاد السوفييتى، والصين، وفرنسا، والولايات المتحدة. وأعطى المجلس حق عقد معاهدات الصلح مع الدول المهزومة. كذلك، فقد قرر المؤتمر احتلال الحلفاء لألمانيا، ونزع سلاحها بالكامل، وإزالة صناعاتها التى يمكن أن تستخدم فى الانتاج الحربى، مع حل القوات المسلحة الألمانية حلا كاملا ونهائيا، وبشكل يمنع انتعاش أو إعادة تنظيم العسكرية الألمانية. هذا مع إلغاء القوانين التى أصدرها النظام النازى، واعتقال مجرمى الحرب النازيين ومحاكمتهم واستبعادهم من الوظائف العامة، مع خضوع التعليم الألمانى لاشراف الحلفاء لاستئصال مبادئ النازية والعسكرية، وتنمية الأفكار الديمقراطية، هذا مع عدم إقامة حكومة مركزية ألمانية، وإشراف الحلفاء على الإقتصاد الألمانى، وذلك عن طريق "مجلس الرقابة" الذى أقامه الحلفاء لتحقيق هذه الأغراض. كما قرر مؤتمر بوتسدام الزام ألمانيا بدفع تعويضات على النحو التالى :

(أ) تسدد التعويضات التى يطلبها الاتحاد السوفييتى من المعدات التى يمكن ازالتها من منطقة الاحتلال السوفييتى، ومن الودائع الألمانية بالخارج. وكذلك تسدد التعويضات التى تطلبها الولايات المتحدة، وبريطانيا من مناطق الاحتلال الغربية، ومن الودائع الألمانية بالخارج.

(ب) يتلقى الاتحاد السوفييتى ١٥% من المعدات الرأسمالية الصناعية الكاملة التى يمكن الاستفادة منها، و١٠% من المعدات الرأسمالية الصناعية غير اللازمة للإقتصاد الألمانى، والموجودة فى مناطق الاحتلال الغربية.

كذلك فقد حدد هذا المؤتمر شروط استسلام اليابان، والتى سبق أن أشرنا إليها وهى الشروط التى قبلتها اليابان فيما بعد[٣٢].

لعل أول معالم عملية إعادة تشكيل النظام العالمى التى نتجت عن تلك المؤتمرات هى أن دول الحلفاء قامت بتوزيع مناطق النفوذ فى البلقان. وقد أسهم هذا التوزيع، بالإضافة إلى سير العمليات الحربية وإتجاه تقدم قوات الحلفاء، فى تقسيم أوروبا بعد انتهاء الحرب. كما أنه دشن مبدأ مهما، سرعان ما أصبح تقليدا فى العلاقات بين الاتحاد السوفييتى،

والولايات المتحدة بعد الحرب، هو تقسيم مناطق النفوذ في العالم. من ناحية ثالثة، فإن دول الحلفاء أصرت على استسلام دول المحور دون قيد أو شرط مما أدى إلى سقوط النظامين الفاشي في ايطاليا والنازي في ألمانيا. فقد سقطت الملكية في إيطاليا ومعها النظام الفاشي الذي أقامه موسوليني، وتحولت إيطاليا إلى الجمهورية. كما سقط النظام النازي في ألمانيا بعد انتحار هتلر واستسلام ألمانيا. وبذلك سقطت النظم الشمولية ماعدا النظام السوفييتي الذي أقامه ستالين، والذي ترسخت أركانه نتيجة انتصار الاتحاد السوفييتي. كذلك فقد أصرت الدول المنتصرة على استبعاد دول المحور بالكامل من ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية. فبعكس الحال في الحرب العالمية الأولى، لم تعقد مؤتمرات للتوصل إلى معاهدات الصلح، حتى وإن كانت تلك المعاهدات بمثابة معاهدات إذعان، وإنما قامت دول الحلفاء فيما بينها بوضع أسس للنظام العالمي الجديد دون تشاور مع الدول المهزومة، والتي استبعدت أيضا من منظمة الأمم المتحدة التي أنشأت سنة ١٩٤٥ كبديل لعصبة الأمم. وتضمن ميثاق المنظمة الجديدة نصا يشير إلى الدول المهزومة باعتبارها الدول المعادية Enemy States. بل إن الدول المهزومة خضعت للاحتلال الكامل من الدول المنتصرة. فقد خضعت اليابان للاحتلال الأمريكي، وخضعت ألمانيا لاحتلال رباعي من الاتحاد السوفييتي، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وقسمت إلى أربع مناطق احتلال، وتم تقسيم مدينة برلين، عاصمة ألمانيا، بين دول الاحتلال الأربع وخضعت إيطاليا لاحتلال بريطاني- أمريكي.

وقد ارتبط بعملية التقسيم المتفق عليه التي اقتصرت على البلقان، عملية تقسيم فعلي متفق عليه ضمنا في أوروبا. وقد تم هذا التقسيم الفعلي نتيجة سير العمليات الحربية. فقد سيطر الاتحاد السوفييتي على كل أوروبا الشرقية بما فيها شرقي ألمانيا، كما سيطرت الدول الغربية على كل غربي أوروبا بما فيها غربي ألمانيا، بينما تم تقاسم النفوذ في النمسا بين الدول الأربع المنتصرة. وبذلك بدا أن أوروبا قد انقسمت إلى معسكرين أحدهما يخضع للسيطرة السوفييتية، والآخر يتبع الولايات المتحدة.

بيد أن هذا الانقسام لم يكن مجرد توزيعا للاختصاصات، ولكنه كان يعكس اختلافا في الطموحات الإقليمية. ففي شرقي أوروبا وقع الاتحاد السوفييتي مع تشيكوسلوفاكيا معاهدة تحالف في ديسمبر سنة ١٩٤٣، كما ضم بموجب الهدنة السوفييتية الرومانية في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بسارابيا وبوكوفين، وضم منطقة الكاربات بموجب إتفاق مع

تشيكوسلوفاكيا فى ديسمبر سنة ١٩٤٥، بالإضافة إلى اعتراف باقى الحلفاء بنفـوذه فـى رومانيا، وبلغاريا، وهيمنته على بولندا. وفى هذه التطورات سعى الاتحاد السوفييتى إلـى دعم الأحزاب الشيوعية وإقامة حكومات موالية له بالقوة إذا تطلب الأمر ذلك فى الـدول التى سيطر عليها. وهكذا بدا أن النموذج الشيوعى السوفييتى قد اكتسب أرضية واسعة فى شرقى أوروبا بعد الحرب، فى مواجهة تمسـك الـدول الأوروبيـة الأخـرى بـالنموذج الرأسمالى الليبرالى. ومن ثم، بدا أن النظام العالمى قد إتجه نحو نمط جديد مـن القطبيـة الثنائية.

المبحث الخامس

نتائج الحرب العالمية الثانية

قدمنا أن الحلفاء قد نظموا سلسلة مؤتمرات دولية تهدف إلى إعادة تشكيل النظام العالمى فى فترة ما بعد الحرب بما يتفق ومصالحهم. بيد أن ما حدث بالفعل نتيجة للحرب لم يكن متفقاً تماماً مع تلك الخطط. صحيح أن بعض الخطوط العامة المتفق عليها قد طبقت واستمرت خلال فترة ما بعد الحرب، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن الحرب قد أسفرت عن نتائج أخرى لم تكن متوقعة أو مخططة. وقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى تغير جوهرى فى أسس السياسة الدولية. فقد اختفت ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، كما تم سحق العسكرية اليابانية، ورغم استمرار الاستقطاب الثنائى العالمى الذى ميز الفترة السابقة على نشوب الحرب، فإنه اتخذ مضموناً جديداً. فبدلاً من الاستقطاب بين الحلفاء والمحور نشأ الاستقطاب بين الكتلة الشرقية، والكتلة الغربية.

فى هذا الإطار، فإنه ينبغى أن نميز بين النتائج غير المباشرة للحرب العالمية الثانية وبعض النتائج غير المباشرة تلك التى ظهرت بعد نهاية الحرب بفترة. وفى هذا المبحث سنتناول النتائج المباشرة للحرب. ويمكن القول أن أبرز تلك النتائج هو تدمير أوروبا وانهيار دورها فى السياسة الدولية، وتقسيم أوروبا بين الاتحاد السوفييتى والدول المتحالفة الاخرى، ثم توقيع معاهدات الصلح مع الدول المهزومة فى أوروبا.

المطلب الأول

تدمير أوروبا وانهيار دورها فى السياسة الدولية

عمقت نتائج الحرب العالمية الثنية من التدهور الذى أصاب الدور الأوروبى فى السياسة الدولية ، والذى أسفرت عنه الحرب العالمية الأولى. فقد دمرت القوة الأوروبية ولم ينج من ذلك المصير الدول المنتصرة ذاتها. فقد أسفرت الحرب العالمية الثانية عن مصرع ٢٥ مليون أوروبى، وإلى هبوط الإنتاج الصناعى والزراعى بنسبة ٤٠%، ٥٠% على التوالى بالمقارنة. بما كان عليه قبل الحرب. هذا بالإضافة إلى شل حركة النقل والمواصلات، ونقص المواد الغذائية، وانهيار الصادرات. وقد خسرت ألمانيا ٥.٥ مليون

من سكانها، واختفت الدولة الألمانية ذاتها وقسمت إلى أربع مناطق احتلال بين الدول الأربع المنتصرة يديرها قيادة قوات الاحتلال. كذلك فقدت كلاً من فرنسا وبريطانيا نصف مليون مواطن، ودمر جزء مهم من قاعدة الانتاج الصناعي في الدولتين. من بين الدول المنتصرة كانت اليونان أبرز الخاسرين اقتصادياً، حيث فقدت ٧٥% من أسطولها التجاري، وشاعت فيها مشكلة نقص المواد الغذائية بشكل فادح. كذلك خسرت كلاً من بولندا ويوجوسلافيا ٢٢%، ١١% من سكانها قبل الحرب على التوالي (١,٧ مليون، ٦ مليون على التوالي أيضاً) ودمرت القاعدة الصناعية فيهما بالكامل تقريباً(٣٣).

وقد أدى هذا الدمار إلى تراجع الدور الأوروبي في السياسة الدولية، مما ترتب عليه من تعاظم دور الحركات الوطنية في المستعمرات الأوروبية واستقلالها، كما أنه أدى أيضاً إلى اضطرار أوروبا إلى الاعتماد على الدعم الاقتصادي الأمريكي، ومن ثم بروز ظاهرة جديدة وهي التبعية الأوروبية للولايات المتحدة.

ومما عمق من هذا الاتجاه هو أن الدمار الاقتصادي أدى إلى تعاظم دور الحركات اليسارية المدعومة من الاتحاد السوفييتي، والذي كان قد سيطر على شرقي أوروبا. ومن ثم اضطرت أوروبا إلى الاعتماد على الولايات المتحدة اقتصادياً لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، كما أن الولايات المتحدة دعمت هذا الاتجاه حماية لمصالحها في أوروبا..

وتجدر الإشارة إلى أن الدمار لم يقتصر على أوروبا، ولكنه شمل شرقي آسيا التي كانت مسرحاً للعمليات الحربية، وقد ظهر ذلك بصورة واضحة في الدمار الشامل الذي أصاب اليابان نتيجة إلقاء قنبلتين ذريتين عليها، كما أصاب الصين وجنوبي شرقي آسيا.

وقد أدى هذا الانهيار إلى الصعود الكبير للدور الأمريكي في السياسة الدولية، وورثت الولايات المتحدة معظم النفوذ الأوروبي في العالم. كما مهد لصعود دور الاتحاد السوفييتي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني

تسوية قضايا الحرب العالمية الثانية

أخذت تسوية القضايا الناشئة عن الحرب العالمية الثانية ثلاثة أنماط مختلفة، النمط الأول، هو القضايا التي تمت تسويتها دون تشاور مع الدول المهزومة محل الشأن، ودون توقيع اتفاقيات معها وتم إملاء ترتيبات الاستسلام عليها، وهو ما حدث في حالتي القضية

الألمانية، والقضية اليابانية. أما النمط الثانى، فهو القضايا التى تمت تسويتها مــن خــلال توقيع اتفاقيات مع الدول المهزومة، كما حدث فى اتفاقات الصلح مع إيطاليا، ورومانيــــا، وبلغاريا، والمجر، وفنلندا فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧. ويرجع هذا التمييز بين النمطين إلى أن إيطاليا خرجت من الحرب مبكراً، وانضمت حكومتها الجديدة إلــى الحلفــاء، كمــا أن بعض الدول الأخرى، مثل بلغاريا، انقلبت على ألمانيا أثناء سير العمليات الحربيــة. أمــا النمط الثالث، فهو القضايا المتعلقة بالدول الصغيرة الموالية للحلفاء، والتى تعرضت للغزو قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا. وقد تمت تسوية تلك القضايــا بالتشاور مع الحكومات المعنية. وان كان الخلاف بين الحلفاء قد أدى إلى نتــائج مختلفــة عما كان متوقعاً طبقاً لتلك التسويات. وسنتناول هذه الأنماط الثلاث فى الفروع التالية.

الفرع الأول
التسويات المفروضة على ألمانيا واليابان

يهمنا فى هذا الفرع أن نحدد ما جرى بالنسبة لوضع ألمانيا واليابـــان علـــى أرض الواقع عند نهاية الحرب وبعد انتهائها.

<u>أولاً : القضية الألمانية :</u>

سبق أن أشرنا إلى القرارات التى صدرت عن مؤتمرات الحلفاء بخصوص احتــلال وتقسيم ألمانيا، وهو الأمر الذى تم تنفيذه بالفعل. فقد قسمت ألمانيا بيــن منــاطق احتــلال أربعة بعد أن حصلت فرنسا على منطقة احتلال اقتطعـــت مـــن المنطقتيـــن البريطانيـــة والأمريكية، كما تم تقسيم برلين على النمط ذاته.

ولكن فرنسا طالبت بعد ذلك بفصل منطقة الرور وإقليم الراين نهائياً عـــن ألمانيـــا ووضعهما تحت إشراف دولى، وتقسيم الجزء الباقى إلى مناطق تتمتع بالاستقلال الذاتــى. بالإضافة إلى فصل اقليم السار عن ألمانيا وتوحيده اقتصادياً مـــع فرنســـا. وقـــد أيـــدت بريطانيا والولايات المتحدة المطلب الأخير فقط. كذلك قسمت برلين إلى مناطق احتـــلال أربعة. وكان من المفروض أن يكون هذا الاحتلال مؤقتاً، إلا أنه بسبب الحرب البــــاردة فيما بعد أصبح وضعاً دائماً. وظهرت إلى الوجود دولتين ألمــــانيتين شـــرقية وغربيـــة، واستمر هذا الوضع حتى إعادة توحيد ألمانيا سنة ١٩٩٠.

أما القضية الثانية التى ثارت بخصوص ألمانيا فكانت هى قضية إنشاء إدارة مركزية لكل ألمانيا. ومن الطبيعى أن فرنسا عارضت بشدة هذا الاقتراح الذى سانده باقى الحلفاء. كما ثار الجدل حول ما إذا كانت تلك الإدارة المركزية ستشمل الجوانب السياسية والاقتصادية. فقد أيدَ الاتحاد السوفييتى شمول الإدارة المركزية للجوانب السياسية، ولكنه عارض إدماج الجوانب الاقتصادية فى اختصاصها. وقد فشل الحلفاء فى الاتفاق على قرار فى هذا الشأن .

ثانياً : القضية اليابانية

بعد أن وقعت اليابان وثيقة الاستسلام شكل الحلفاء فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ "اللجنة الاستشارية للشرق الأقصى" للإشراف على تقرير مصير اليابان. ولكن مهمة اللجنة ظلت صورية. إذ أن الأشراف الحقيقى كان بيد الجنرال ماك آرثر قائد قوات الاحتلال الأمريكية، مما أدى إلى توتر فى العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. كذلك اختلفت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتى حول أسلوب عقد معاهدة صلح مع اليابان. فبينما رأت الولايات المتحدة أن يتم ذلك من خلال مؤتمر يضم الدول المشتركة فى لجنة الشرق الأقصى (وهى لجنة موسعة تألفت فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ لتحل محل اللجنة الاستشارية). وأن تتخذ القرارات فى اللجنة بأغلبية الثلثين، فإن الاتحاد السوفييتى طالب بوضع معاهدة الصلح فى اجتماع يضم وزراء خارجية الدول الكبرى، وأن تتخذ القرارات بالإجماع. وقد أدى ذلك إلى عدم عقد معاهدة صلح مع اليابان، وأن كانت قرارات مؤتمر يالتا بخصوص اليابان قد تم تنفيذها.

الفرع الثانى

معاهدات الصلح مع بعض الدول الأوروبية المهزومة

تضمنت معاهدة الصلح مع إيطاليا تنازلها عن جزء من "وادى أوست" إلى فرنسا بعد أن تم إجراء استفتاء بين سكانه صوت فيه ٩١% من السكان لصالح الانضمام إلى فرنسا كما تنازلت عن دالماسيا ليوجوسلافيا. وعن جزر رودس والدوديكانيز لليونان، مع حصول ألبانيا وأثيوبيا على استقلالهما فوراً، وتمت إحالة قضية المستعمرات الإيطالية إلى الأمم المتحدة. وتضمنت المعاهدة نصوصاً تتعلق بتحديد تسلح إيطاليا ودفع التعويضات. بيد أن تلك النصوص لم تنفذ. إذ سرعان ما تنازلت الولايات المتحدة وبريطانيا عن

المطالبة بالتعويضات، بل وتنازلتا عن حصتهما من الأسطول الإيطالى بسبب بدء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتى.

ونصت معاهدة الصلح مع رومانيا عن ضم بسارابيا وشمال بوكوفين إلى الاتحاد السوفييتى، وتنازل رومانيا عن دوبرجا الجنوبية إلى بلغاريا. وبذلك لم يبق لها سوى منفذ صغير على البحر وأعيد اليها ترانسلفانيا على حساب المجر كما تضمنت نصوصاً تتعلق بتحديد تسليح رومانيا، ودفعها ٣٠٠ مليون دولار كتعويضات للاتحاد السوفييتى.

رغم أن بلغاريا وقعت هدنة مع الحلفاء أثناء سير العمليات الحربية، وحاربت معها ضد ألمانيا إلا أنها عوملت معاملة الدول الأعداء. فتم فرض تحديد التسلح عليها، ولكنها لم تخسر أقاليم، بل حصلت على أقليم دوبرجا الجنوبية من رومانيا.

وكانت معاهدة الصلح مع المجر أكثر إجحافاً بحقوقها من معاهدة تريانون الموقعة معها بعد الحرب العالمية الأولى. فقد تنازلت عن ترانسلفانيا لرومانيا، وعن القسم الغربى من سلوفاكيا إلى تشيكوسلوفاكيا. كذلك تعهدت بدفع ٣٠٠ مليون دولار تعويضات للاتحاد السوفييتى، ولتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا (٢٠٠ مليون دولار).

ونتيجة لتأييد فنلندا لألمانيا، فقد فرضت عليها معاهدة تنازلت بموجبها عن جزء كبير من أراضيها الشمالية، وأجرت أجزاء أخرى للاتحاد السوفييتى. كذلك تعهدت فنلندا بتجديد تسلحها ودفع تعويضات للاتحاد السوفييتى(٣٤).

الفرع الثالث

تسوية قضايا الدول الحليفة

أولاً : القضية البولندية :

سبق أن أشرنا إلى تكوين حكومة بولندا الائتلافية مكونة من المجلس الوطنى ومقره وارسو والمدعوم من الاتحاد السوفييتى، وحكومة بولندا فى المنفى المدعومة من بريطانيا والولايات المتحدة. ولكن المجلس الوطنى كانت له ثلاثة أخماس المقاعد فى الحكومة. وقد اعترف الحلفاء بتلك الحكومة فى يونيو سنة ١٩٤٥. وفى أغسطس سنة ١٩٤٥ وقع الاتحاد الاسوفيتى مع تلك الحكومة اتفاقاً رسم حدود بولندا فى الشرق لكى يتوافق مع خط كيرزن، وحددها فى الغرب بخط الأودرنيس. وبذلك ضمت بولندا الأراضى الألمانية الواقعة شرق هذا الخط وشرعت فى طرد الألمان الذين يعيشون فى هذه المنطقة ونقل البولنديين مكانهم.

ثانياً : القضية التشيكوسلوفاكية :

رغم أن ألمانيا قد أزالت تشيكوسلوفاكيا من الخريطة السياسية قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، إلا أن سكانها أسهموا فى مقاومة ألمانيا النازية. كما أن بينيش، رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية فى المنفى، عقد اتفاقية سلام مع الاتحاد السوفييتى أثناء الحرب. ولكن الاتحاد السوفييتى أجبر بينيش على توقيع اتفاقية فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٥ تنازلت بلاده بموجبها عن جنوبى جبال الكاربات له. وقد كان هذا الاتفاق مقدمة لهيمنة السوفييت على تشيكوسلوفاكيا، خاصة بعد أن قام جوتفالد، زعيم الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى بانقلاب حول بلاده إلى دولة شيوعية.

ثالثاً : القضية الصينية :

رغم تعرض الصين للاحتلال اليابانى إلا أنها اعتبرت من الدول الكبرى، وسمح لها فى مؤتمر القاهرة المنعقد فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ باستعادة الأراضى التى استولت عليها اليابان منها. وبعد انتهاء الحرب، وجدت الصين ان استعادة منشوريا، يتعارض مع احتلال السوفييت للقسم الأكبر منها. وقد أسفرت المفاوضات الصينية- السوفيتية عن توقيع عدة اتفاقيات تضمنت إقامة تحالف موجه ضد اليابان والإدارة المشتركة لميناء بورت آرثر ودايرن، وخط السكك الحديدية فى منشوريا، وتسوية وضع الأقاليم الشرقية الثلاثة التى تحتلها القوات السوفيتية.

لكن الاتحاد السوفييتى ما لبث أن أحتل أقليم منشوريا ثانية. فى إطار حربه ضد اليابانيين. كما سمح للحزب الشيوعى الصينى بزعامة ماوتسى تونج بالاستيلاء على الأسلحة اليابانية. وتحت ضغط الولايات المتحدة انسحب السوفييت من منشوريا، ولكنه سلم السلطة فيها إلى الشيوعيين. وكان ذلك بداية الحرب الأهلية الصينية التى أدت إلى سقوط نظام شيانج كاى شيك فى الصين سنة ١٩٤٩[٣٥].

المطلب الثالث

أوروبا بين السلامين السوفييتى والأمريكى

من ناحية ثانية أسفرت الحرب العالمية الثانية، كما أشرنا، عن انقسام أوروبا إلى قسمين كبيرين، الأول يضم دول أوروبا الشرقية التى احتلتها القوات السوفيتية أثناء الحرب وهى رومانيا، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وبولندا وقد خضعت تلك الدول

للسيطرة العسكرية والسياسية السوفيتية التى استمرت حتى سنة ١٩٨٩ حينما بدأت القوات السوفيتية تنسحب من أوروبا الشرقية.

وبالمقابل، فإن الدمار الشامل الذى لحق دول أوروبا الغربية، وما ظهر فيها من اتجاهات يسارية قوية، دفع حكومات تلك الدول إلى الاعتماد على الولايات المتحدة لتحقيق الانتعاش الاقتصادى، والاحتماء بالمظلة النووية الأمريكية فى مواجهة الاتحاد السوفييتى فى إطار حلف الاطلنطى.

وهكذا انقسمت أوروبا بين السلامين السوفييتى والأمريكى. بيد أن السلام السوفييتى كان سلاماً عسكرياً مباشراً تمثل فى الهيمنة الكاملة على النظم السياسية فى تلك الدول بحيث أصبحت مشابهة للنظام السوفييتى. أما فى أوروبا الغربية فقد اتخذ السلام الأمريكى صفة المحالفات الاقتصادية والعسكرية المفتوحة.

المبحث السادس

التحول من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة وبداية المؤسسية الإقليمية

شهدت فترة الحرب العالمية الثانية ثلاثة تطورات أساسية فى المؤسسية الدولية أولها التحول المؤسسى العالمى من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة، وثانيها ظهور مفهوم المؤسسية الاقتصادية العالمية لأول مرة بإنشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وثالثها هو انطلاق مفهوم المؤسسية الدولية الإقليمية متمثلا فى إنشاء جامعة الدول العربية. وسنتناول تلك الموضوعات فى المطالب التالية.

المطلب الأول

التحول من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة

مثل اندلاع الحرب العالمية الثانية ذروة فشل عصبة الأمم فى منع نشوب الحرب، وبناء نظام عالمى للأمن الجماعى. وكان هذا الفشل كامنا فى تكوين عصبة الأمم ذاتها. ذلك أن عهد العصبة افتقر إلى نظام عالمى فعال للأمن الجماعى. فلم يتم تحريم الحروب فى العهد وظلت ولاية محكمة العدل الدولية الدائمة ذات طابع اختيارى، ولم يتوافر للعصبة نظام للجزاءات العسكرية ضد الدول التى تنتهك أحكام الميثاق. هذا بالإضافة إلى أن العهد اشترط إجماع الدول سواء فى الجمعية العمومية أو فى مجلس العصبة لصدور القرارات مما أدى إلى صعوبة صدور قرارات فعالة. فضلا عن ذلك فإن العصبة لم تكن فى وقت من الأوقات منظمة عالمية بالمعنى الحقيقى، وإن كانت كذلك من الناحية القانونية. فالولايات المتحدة لم تشارك فى العصبة، ولم يشارك الاتحاد السوفييتى إلا بين عامى ١٩٢٦ و ١٩٣٩، كما أن ألمانيا لم تشارك إلا بين عامى ١٩٢٢، ١٩٣٣، وانسحبت منها اليابان سنة ١٩٣٣، وإيطاليا سنة ١٩٣٧، هذا بالإضافة إلى عداء الدول المهزومة فى الحرب العالمية الأولى للعصبة لأن عهد العصبة أدمج فى معاهدة فرساى مما رسخ قناعة تلك الدول بأن العصبة هى أداه لتكريس الهزيمة. وقد تجلى هذا النقص فى عجز العصبة عن منع العدوان اليابانى على الصين، والعدوان الايطالى على الحبشة

سنة ١٩٣٥، والعدوان الألماني على النمسا سنة ١٩٣٨. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤدي إلى تجميد أنشطة العصبة، كما أنها في الوقت ذاته أدت إلى التفكير في إنشاء تنظيم عالمي بديل أثناء سير العمليات الحربية.

وقد أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة لطرح مشروعات إنشاء هذا التنظيم. فتعاونت الحكومة الأمريكية مع العديد من المؤسسات غير الحكومية لبلورة أفكار تتعلق بعالم ما بعد الحرب، وذلك قبل دخول الولايات المتحدة ذاتها تلك الحرب. وهكذا تبلورت مجموعة من الأدبيات غير الرسمية الأمريكية حول التصورات المختلفة للنظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. وقد صب ذلك كله في البيان المشترك الذي أصدرة فرانكلين روزفلت، وونستون تشرشل في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤١ باسم "ميثاق الأطلنطي" وقد أتى الإعلان على إنشاء "نظام دائم للأمن العام". بيد أن الميثاق لم يشر إلى إنشاء تنظيم عالمي بعد الحرب. وفي أول يناير سنة ١٩٤٢ صدر إعلان "الأمم المتحدة" عن الدول الست والعشرين التي تحالفت ضد دول المحور. وقد أطلقت هذه الدول على نفسها اسم "الأمم المتحدة" United Nations، وهو الاسم الذي أصبح اسم المنظمة العالمية بعد الحرب. وقد تضمن إعلان الأمم المتحدة التزام تلك الدول بمواصلة الحرب ضد دول المحور، والالتزام بمبادئ ميثاق الأطلنطي. وبعد ذلك وقعت على الإعلان ٢١ دولة أخرى ومنها العراق، ومصر، والسعودية، وسوريا، ولبنان. بيد أن الميثاق لم يشر أيضا إلى إنشاء تنظيم عالمي.

جاءت أول إشارة رسمية إلى إنشاء التنظيم الدولي العالمي في "إعلان موسكو" الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣، عقب لقاء وزراء خارجية الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا، ووقعه أيضا سفير الصين لدى الاتحاد السوفييتي. وقد تضمن الإعلان التزام الدول الأربع بإنشاء منظمة دولية عامة تقوم على أساس احترام مبدأ المساواه في السيادة بين كل الدول المحبة للسلام. وقد تكرر الالتزام ذاته في مؤتمر طهران الذي عقد في نوفمبر سنة ١٩٤٣ بين روزفلت، وتشرشل، وستالين.

وعندما بدا واضحا أن الدول المتحالفة في طريقها إلى تحقيق النصر، دعت الولايات المتحدة، بريطانيا، والاتحاد السوفييتي، والصين إلى مؤتمر دمبارتن أوكس Dumbarton Oaks (إحدى ضواحي واشنطن) لوضع تصورات حول إنشاء التنظيم العالمي المقترح. وفي ذلك المؤتمر تم الإتفاق على الأهداف العامة للتنظيم وهيكله. ومن أهم القضايا التي حدث حولها إتفاق في ذلك المؤتمر ضرورة أن تتمتع الدول الأربع الكبرى بالعضوية

الدائمة فى المجلس التنفيذى للتنظيم المقترح. وعندما انعقد مؤتمر يالتا تم الإتفاق على عدد من القضايا الخلافية. ومن ذلك نظام التصويت فى المجلس التنفيذى (مجلس الأمن) بحيث تتمتع الدول دائمة العضوية بحق الفيتو (الاعتراض) على القضايا الموضوعية، وإقامة نظام للوصاية على المستعمرات. كما إتفق على الدعوة لمؤتمر تأسيس الأمم المتحدة يعقد فى سان فرانسيسكو فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ على أساس أن تكون القضايا المتفق عليها فى دمبارتن أوكس، ويالتا هى أساس المناقشات فى هذا المؤتمر.

من ذلك يتضح أن الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، وبريطانيا، والصين احتكرت عملية وضع المبادئ العامة التى سيبنى عليها التنظيم العالمى الجديد، ولم تشارك الدول الأخرى إلا فى مؤتمر سان فرانسيسكو والذى اسمى "مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الدولى"United Nations Conference on International Organization. وقد حدث نقاش واسع فى مؤتمر سان فرانسيسكو بين الدول الكبرى والدول الأخرى حول مشروع ميثاق التنظيم العالمى الجديد. ومن أبرز قضايا النقاش كان حق الفيتو الذى تتمتع به الدول دائمة العضوية، وحق الدول فى الدفاع الشرعى عن النفس فى حالة عجز مجلس الأمن عن القيام بمهامه، ووضع المستعمرات، ودور التنظيمات الإقليمية. فقد أصرت الدول الكبرى على التمتع بحق الفيتو فى مواجهة حملة انتقادات من الدول الأخرى، ولكن الدول المتوسطة والصغرى نجحت فى تأكيد حقها فى الدفاع الشرعى عن النفس وخصوصا فى حالة عجز مجلس الأمن، وهو ما تأكد فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. كما أصرت تلك الدول على الاعتراف بدور التنظيمات الإقليمية وهو ما جاء فى الفصل الخامس. وأخيرا، فقد طرحت تلك الدول القضية الإستعمارية مما أسفر عن تعديل نظام الوصاية بما يضمن وضع التزامات واضحة على الدول الكبرى للتمهيد لإستقلال الدول الخاضعة لهذا النظام. كذلك فقد نجحت فى تأكيد دور التنظيم المقترح فى القضايا الإقتصادية والإجتماعية، وفى رفع مستوى المجلس الإقتصادى والإجتماعى فى مواجهة ميل معظم الدول الكبرى إلى قصر نشاط التنظيم العالمى المقترح على مسائل السلام والأمن الدوليين. وأخيرا، فقد نجحت فى توسيع اختصاصات الجمعية العامة والأمين العام.

وفى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ وقعت الدول المشاركة فى مؤتمر سان فرانسيسكو، وعددها ٥٠ دولة، على مشروع الميثاق بعد الإتفاق على صيغته النهائية. وفى ٢٤ أكتوبر من العام ذاته دخل الميثاق حيز التنفيذ بعد تصديق الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وأغلبية الدول الأخرى عليه. وفيما بعد سمح لبولندا بالتوقيع على الميثاق واعتبرت إحدى

الدول المؤسسة مما رفع عدد تلك الدول إلى ٥١ دولة. كما أصبحت نيويورك هى المقر الدائم للمنظمة الجديدة، بموجب اتفاق خاص مع الولايات المتحدة بدلا من جنيف التى كانت مقر عصبة الأمم(٣٦).

وقد تألف ميثاق الأمم المتحدة من ديباجة و ١١٧ مادة موزعة على تسعة عشر فصلا، بالإضافة إلى النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية، والذى أصبح جزءاً من الميثاق. وقد اعتبر الميثاق أن التزامات الدول بموجب أحكامه تسمو على غيرها من الالتزامات. كما نص الميثاق على أهداف ومبادئ الأمم المتحدة. فقد أشار إلى أن الأهداف تنحصر فى حفظ السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولى فى حل المسائل ذات الطبيعة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية، وأن تكون المنظمة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة. أما مبادئ الميثاق فهى المساواه فى السيادة بين الدول الأعضاء، وتنفيذ الالتزامات بموجب الميثاق بحسن نيه، وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وتحريم استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية، ومعاونة الدول الأعضاء للأمم المتحدة فيما تتخذه من أعمال، والعمل على أن تسير الدول غير الأعضاء على هدى المبادئ الواردة فى الميثاق، والامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول. ورغم أن الميثاق قد حرم استخدام القوة فى العلاقات الدولية إلا أنه أجاز استخدامها فى حالات ثلاث هى استخدام القوة فى إطار نظام الأمن الجماعى، وفى حالة الدفاع الشرعى عن النفس، وضد الدول الأعداء فى الحرب العالمية الثانية.

أما من حيث الهيكل التنظيمى فقد نص الميثاق على وجود ست أجهزة مركزية هى الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة، والمجلس الإقتصادى والإجتماعى، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية. وتعد الجمعية العامة هى الهيئة الرئيسة للأمم المتحدة والوحيدة التى تمثل فيها كل الدول الأعضاء، ولها حق مناقشة واتخاذ القرارات والتوصيات فى كل المسائل التى تدخل فى لختصاص الأمم المتحدة. وتتخذ القرارات وتصدر التوصيات فى "المسائل المهمة" (كانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين) فى الجمعية العامة بأغلبية الثلثين. أما مجلس الأمن فيتألف من ١١ عضوا من بينه الدول الخمس دائمة العضوية وهى الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، وبريطانيا، والصين، وفرنسا. وقد زاد هذا العدد بموجب تعديل للميثاق سنة ١٩٦٣ إلى ١٥ عضوا من بينهم الدول الخمس المذكورة. ومجلس الأمن هو الجهاز المختص بمناقشة قضايا السلم والأمن

الدوليين، كما أن له اختصاصات مهمة بالاشتراك مع الجمعية العامة فى مسائل العضوية وانتخاب الأمين العام، وقضاه محكمة العدل الدولية. أما المجلس الإقتصادى والإجتماعى فهو يختص بالقضايا الإقتصادية والإجتماعية، ويتألف من ٢٧ عضوا (زاد بموجب تعديل الميثاق سنة ١٩٦٣ إلى ٥٤ عضوا). واختص مجلس الوصاية بمهمة الإشراف على نظام الوصاية على المستعمرات وتأهيلها لنيل الأستقلال. كذلك فقد أنشأ الميثاق محكمة العدل الدولية لتحل محل محكمة العدل الدولية الدائمة. واختصاص المحكمة اختياري فى ميدان الفصل فى المنازعات بين الدول، كما أن لها اختصاصا فى مجال إصدار الفتاوى. ويبلغ عدد أعضاء المحكمة خمسة عشر قاضيا يتم انتخابهم لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد، على أساس الكفاءة المهنية، وتمثيل مختلف النظم القانونية الرئيسة. وأخيرا، فإن للأمم المتحدة أمانة عامة تدير المنظمة يرأسها أمين عام يختاره مجلس الأمن والجمعية العامة. ولما كان الميثاق لم ينص على فترة ولاية الأمين العام، فقد اتخذت الجمعية العامة قرارا بأن تكون ولاية الأمين العام لمدة خمس سنوات، وذلك فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقد تم انتخاب تريجفى لى Trygve Lie، النرويجى الجنسية، كأول أمين عام للأمم المتحدة فى فبراير سنة ١٩٤٦.

المطلب الثانى

انطلاق المؤسسية الاقتصادية العالمية

إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد أسفرت لأول مرة عن انطلاق مفهوم المؤسسية السياسية العالمية بإنشاء عصبة الأمم، فإن الحرب العالمية الثانية، قد تمخضت عن ظهور مفهوم جديد فى المؤسسية الدولية وهو المؤسسية الاقتصادية العالمية. وقد تمثل ذلك فى إنشاء صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير. بيد أن المؤسسية الاقتصادية المشار لم تكن عالمية بالمعنى الحقيقى لهذا المفهوم، تماماً كما أن عصبة الأمم لم تكن مؤسسة سياسية عالمية بالمعنى ذاته. ذلك أن دول الكتلة السوفيتية رفضت الانضمام إلى الصندوق والبنك، وعمدت إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية خاصة بها. فقد رأت تلك الدول أن الصندوق والبنك هما أداتين لتكريس الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية.

اجتمعت الدول المؤسسة فى مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods سنة ١٩٤٤ وتقرر إنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)، وصندوق النقد الدولى

International Monetary Fund (IMF. ويتعامل البنك والصندوق مع قضايا التمويل والنقد، أما فيما يتعلق بقضايا التجارة فإنه تم الاتفاق سنة ١٩٤٧ على إنشاء "الاتفاقية العامة للتجارة والتنمية" (الجات) General Agreement for Tariffs and Trade (GATT).

أنشئ البنك الدولى للإنشاء والتعمير بهدف مساعدة الدول على إصلاح الدمار الذى خلفته الحرب من خلال تقديم التمويل اللازم. ولكنه تحول بعد ذلك من تمويل المشروعات إلى تمويل عمليات التنمية. كما تحول من تشجيع تدخل الدول فى الاقتصاد الوطنى إلى التمويل بهدف تشجيع الدول على اتباع السياسات الرأسمالية. ومقر البنك هو مدينة واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية.

بالنسبة لصندوق النقد الدولى، فقد أنشئ بهدف العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات. ويقوم الصندوق على أساس نظام الحصص. وتتحدد حصة كل دولة طبقاً لمعايير عدة منها حجم تجارتها الدولية، وناتجها القومى. ويتوقف مدى قدرة الدولة على الاقتراض من الصندوق على حجم الحصة. كما ان التصويت فى مجلس إدارة الصندوق يحتسب على أساس تلك الحصص.

أما الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) فقد وقعت اتفاقيتها فى أبريل سنة ١٩٤٧ واستمرت حتى ديسمبر سنة ١٩٩٤ حين حل محلها منظمة التجارة العالمية. وقد تأسست الجات بموجب بروتوكول تصور واضعوه أنه سيكون مؤقتاً لحين وضع ترتيبات التجارة الدولية بعد الحرب. كان الهدف من الجات هو تحرير التجارة الدولية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية، والقيود غير الجمركية على التجارة. واعتمدت الجات فكرة الدولة الأولى بالرعاية The Most Favored Nation (MFN) كأسلوب لتعميم أى ميزة توافق الدولة على منحها للدول الأخرى، مما يحرر ويزيد التجارة الدولية. يقصد بفكرة الدولة الأولى بالرعاية أن أى ميزة تمنحها دولة إلى دولة أخرى عضو تنسحب تلقائياً إلى الدول الأخرى الأعضاء. وقد أصبحت الجات بمثابة آلية للتفاوض بين الدول الأعضاء حول تحرير التجارة الدولية وإقرار مبادئ عدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطنى والمنتج الاجنبى، وتجنب سياسة الأغراق وكان القرار فى الجات يتحدد بالتوافق، وليس بالتصويت المرجح كما هو الحال فى البنك والصندوق(٣٧).

المطلب الثالث

انطلاق المؤسسية الإقليمية

يقصد بالمؤسسية الدولية الإقليمية إنشاء وتطوير مؤسسات دولية على المستوى الإقليمي ، والواقع أن هذه الظاهرة تعود من الناحية الفعلية إلى فترة الحرب العالمية الثانية. ذلك أن الاتحاد الأمريكي الذى انشئ سنة ١٩١٠ كان منظمة مرنة لا تخضع لميثاق محدد. وجاءت دبلوماسية الحرب العالمية الثانية لتعطى دفعة قوية لعملية إنشاء أول مؤسسة دولية إقليمية، وهى جامعة الدول العربية. ذلك أنه حينما بدا لبريطانيا أنها يمكن أن تخسر الحرب فى سنة ١٩٤١، وهى فترة ذروة انتصار دول المحور، تخوفت من أن تثور الشعوب العربية ضدها خاصة أن بعض تلك الشعوب كان متعاطفا مع ألمانيا بصفتها عدو الدول الإستعمارية العريقة فى الوطن العربى. ومن ثم صرح انتونى ايدن، وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية سنة ١٩٤١، أن بريطانيا تتعاطف مع فكرة إنشاء شكل من أشكال الاتحاد بين الدول العربية. وقد أكدت الولايات المتحدة بدورها هذا التعاطف للملك عبد العزيز بن سعود[٣٨]. وقد شجع ذلك مصر على أخذ زمام المبادرة بتوجيه الدعوة إلى ممثلى حكومات الدول العربية لمناقشة مسألة إنشاء تنظيم إقليمى عربى. وهكذا انعقدت لجنة تحضيرية فى الاسكندرية برئاسة مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر خلال الفترة من ٢٥ سبتمبر حتى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤. وقد أسفرت الاجتماعات عن إصدار "بروتوكول الاسكندرية" فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ووقع عليه ممثلو العراق، وسوريا، ولبنان، ومصر، وشرقى الأردن، وقد تضمن البروتوكول الأساس الذى يقوم عليه التنظيم المقترح والذى أطلق عليه جامعة الدول العربية. كذلك تقرر أن يعهد إلى لجنة فرعية سياسية وضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية. وقد أنجزت اللجنة مشروعها ورفعته إلى اللجنة التحضيرية التى أقرته فى ١٩ مارس سنة ١٩٤٥. وفى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ انعقد المؤتمر العربى العام فى القاهرة بحضور ممثلى ست دول عربية هى مصر، وسوريا، ولبنان، والعراق، وشرقى الأردن، والسعودية، وتمت الموافقة على الميثاق ودخل حيز التنفيذ فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٥. وفيما بعد وقعت اليمن الميثاق واعتبرت من الدول المؤسسة.

وقد نص الميثاق على أن جامعة الدول العربية تتألف من الدول العربية المستقلة الموقعة على الميثاق. كما نص فى المادة الثانية على أن أهداف الجامعة هى توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها

وصيانة إستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها. كذلك نص الميثاق على أن من أغراض الجامعة تحقيق التعاون بين الدول المشتركة فى الشئون الإقتصادية والمالية، وشئون المواصلات، وشئون الثقافة وغيرها. كذلك نص على عدد من المبادئ أهمها احترام نظم الحكم القائمة فى الدول الأخرى، وعدم جواز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بينها، وتسوية تلك المنازعات بالطرق السلمية. وأخيرا، فقد حدد الميثاق أجهزة جامعة الدول العربية بأنها مجلس الجامعة، والأمانة العامة، واللجان الفنية (٣٩).

خلاصة

تعددت تفسيرات نشوب الحرب العالمية الثانية، وذلك طبقا للزاوية التى يركز عليها الباحث. فقد عزا بعض الباحثين نشوب الحرب إلى الدول المتحالفة. إما لعجزها عن فهم المطالب الألمانية، أو سوء تقديرها للإستراتيجية الألمانية، أو لسلبيتها إزاء صعود الأطماع الألمانية، أو لاتباعها سياسة "الاسترضاء" تجاه ألمانيا. بينما يفسر البعض الآخر نشوب الحرب فى ضوء التكوين البنيوى للمجتمع الألمانى، أو الخصائص الشخصية لهتلر. هذا فى الوقت الذى يركز فيه بعض الباحثين على مسئولية البنيان الدولى الثنائى الذى سبق نشوب الحرب. وقد رجحنا أن يكون نشوب الحرب العالمية الثانية ناشئا عن التسويات المجحفة التى انتهت إليها الحرب العالمية الأولى، والتطلعات الإقليمية التوسعية لدول المحور، وعدم توازن التحالفات الدولية، بالإضافة إلى الخصائص الشخصية والعقائد السياسية لقيادات دول المحور.

تزامن مع نشوب الحرب العالمية الثانية تكريس بنيان القطبية الثنائية العالمية التى تبلورت قبل الحرب وتمثل ذلك فى توقيع "الميثاق الثلاثى" بين ألمانيا وإيطاليا واليابان سنة ١٩٤٠، والتحالف السوفييتى – البريطانى سنة ١٩٤٢، والتحالف السوفييتى – الفرنسى سنة ١٩٤٤.

يمكن التميز بين مرحلتين لتطور الحرب العالمية الثانية، المرحلة الأولى وامتدت من سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٤١ وهى مرحلة تفوق دول المحور حيث اجتاحت ألمانيا أراضى الدنمارك، والنرويج، وهولندا، وبلجيكا ثم فرنسا ذاتها. ومع منتصف سنة ١٩٤٠ كانت ألمانيا تسيطر على أوروبا ما عدا بريطانيا والاتحاد السوفييتى وشرعت فى بناء "نظام جديد" فى أوروبا تحت قيادتها. أما المرحلة الثانية، فهى تلك التى توالى فيها دخول

الدول الأخرى الحرب، فدخلتها إيطاليا إلى جانب ألمانيا واليابان ثم الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بعد قيام ألمانيا بالهجوم على الاتحاد السوفييتي، واليابان بالهجوم على الولايات المتحدة.

وابتداء من سنة ١٩٤٢ بدأت دفة الحرب تتحول ضد دول المحور وتمثل ذلك في معارك العلمين، وستالينجراد، والابرار البحرى لدول الحلفاء في شمال أفريقيا، وفي نورماندى بفرنسا والمعارك البحرية الأمريكية- اليابانية في المحيط الهادى. نتيجة لذلك خرجت إيطاليا من الحرب سنة ١٩٤٣، وهزمت ألمانيا واستسلمت في ٧ مايو سنة ١٩٤٥، ثم استسلمت اليابان في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ بعد إلقاء قنبلتين نوويتين عليها.

في هذا السياق سعت الدول المتحالفة منذ سنة ١٩٤١ إلى إعادة تشكيل النظام العالمى بعد انتهاء الحرب في إطار سلسلة مؤتمرات ومشاورات كان أهمها اتفاق بريطانيا، والاتحاد السوفييتى على تقسيم مناطق النفوذ في أكتوبر سنة ١٩٤٢. وكان أهم تلك المؤتمرات مؤتمر يالتا وبوتسدام سنة ١٩٤٥، حيث تم وضع أسس تسويات الحرب وملامح النظام العالمى بعد الحرب بعد استبعاد الدول المهزومة.

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن تدمير أوروبا وانهيار دورها في السياسة الدولية، وانقسامها بين السلامين الأمريكى والسوفييتى. وعقد مجموعة تسويات متفاوتة. فبعض التسويات فرض على ألمانيا واليابان، بينما تم البعض الآخر مع بعض الدول المهزومة مثل إيطاليا، ورومانيا، وبلغاريا، والمجر. هذا، بينما تم عقد تسويات مع الدول الحليفة الصغيرة تضمنت إعطائها مكافآت، وهو ما تم مع بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والصين، كذلك أسفرت الحرب عن انهيار عصبة الأمم وإنشاء الأمم المتحدة، وانطلاق المؤسسية الإقتصادية العالمية ممثله في إنشاء صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، والاتفاقية العامة للتجارة والتنمية، وانطلاق المؤسسية الإقليمية متمثلة في إنشاء جامعة الدول العربية.

هوامش الفصل الثانى عشـر

(١) فى عرض هذا التفسير الذى قدمه هتلر
William Shirer, **The Rise and Fall of the Third Reich**, (New York: Simon and Shuster, 1960), pp. 1124-1125.

(٢) Jeffrey Hughs , "The Origins of World War II in Europe : British Deterrence Failure and German Expansionism ," in Robert Rotberg & T. Rabb ,eds. **The Origins and Prevention of Major Wars**, (Cambridge : Cambridge University Press ,1988) , pp . 281 - 321 .

(٣) بيير رنوفان، ترجمة د. جلال يحيى، **تاريخ العلاقات الدولية**، الجزء الثانى (القـاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، ص ٦١٠-٦١٥.

(٤) William Keylor, **The Twentieth Century: An International History**, (New York: Oxford University Press, 1996), pp. 164-168.

(٥) William Newman, **The Balance of Power in the Interwar Period**, (New York: Random House, 1968)

(٦) Fritz Fischer, Translated by R. Fletcher, **From Kaiserreich to Third Reich: Elements of Continuity in German History, 1871-1945,** (London, Routledge, 1961), pp. 74-96.

(٧) R.J. Overy, **The Origins of the Second World War**, (London: Longman, 1987).

(٨) صلاح العقاد، **الحرب العالمية الثانية**، بها دراسة فـى تـاريخ العلاقـات الدوليـة، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٣)، ص ٨٣، ص ١٥٠.

(٩) Seyom Brown, **The Causes and Prevention of War**, (New York: St. Martin Press, 1987), pp. 68-71.

(١٠) رياض الصمد، **العلاقات الدولية فى القرن العشرين تطور الأحداث لفترة مـا بيـن الحربين ١٩١٤-١٩٤٥**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيـع، ١٩٨٣)، ص ٣٨٢-٣٨٦.

(١١) انظر فى عرض كامل لوجهة نظر تايلور فى:

Richard Overy, "Misjudging Hitler: A.P.J. Taylor and the Third Reich,: in Gordon Martel, ed. **The Origins of the Second World War Reconsidered, A. P.J.Taylor and the. The Historians,** (London: Routledge, 1999).

(١٢) رياض الصمد، مرجع سابق، ص ٤٢١، ٤٣٢-٤٣٣.

(١٣) بيير رنوفان، ترجمة نور الدين حاطوم، **تاريخ القرن العشـــرين**، (١٩٠٠-١٩٤٨)، (دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٩)، ص ٤٥١.

(١٤) رنوفان، **تاريخ العلاقات الدولية**، المرجع السابق ص ٦٥٠-٦٥٦.

(١٥) المرجع السابق، ص ٧٠٤.

(١٦) المرجع السابق، ص ٦٦٧.

(١٧) رنوفان، **تاريخ القرن العشرين**، المرجع السابق، ص ٤٦٦.

(١٨) رنوفان، **تاريخ العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص ٧١٦-٧١٧.

(١٩) Shirer, op.cit, pp. 808-810.

(٢٠) رنوفان، **تاريخ العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص ٧٢٩.

(٢١) Shirer, op.cit, pp. 885-880.

(٢٢) Richard Betts, **Surprise Attack: Lesson for Defense Planning,** (Washington D.C., the Brookings Insatitution, 1982), pp. 34-41.

(٢٣) Ibid, pp. 42-50.

(٢٤) R. Wohlstetter, **Pearl Harbor, Warning and Decision,** (Stanford: Stanford University Press, 1962), p. 397.

(٢٥) Abraham B en-Zevi, **Surprise Attack as a Research Field**,(Dundas, Ontario, Canada), Peace Research Reviews, 8 (4), pp. 3-5.

(٢٦) Shirer , op.cit., p. 920.

(٢٧) Best Edstrons , Widar Bagge, **Japan and the End of the Second World War** (Stockholm :Center for Pacific-Asia Studies at Stockholm University , October 1995).

كذلك راجع:

Grove Haines and R. Hoffman, **The Origions and Background of the Second World War**, (New York: Oxford University Press, 1947), pp. 708.

(٢٨) فوزى درويش، **اليابان الحديثة والدور الأمريكى**، (القـــاهرة: دون ناشـــر، ١٩٩٦)، ص ١٨٤-١٨٦.

(٢٩) Winston Churchill, **The Second World War, Closing the Ring**, (Boston: Houghton Mifflin, 1951), pp. 277-299.

فى استعراض مناقشات مؤتمر طهران والإعلان الصادر عنه

The Tehran, Yalta, and Potsdam Conferences' Documents, (Moscow: Progress Publishers, 1969), pp. 7-53.

(٣٠) رنوفان، **تاريخ العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص ٧٤٨.

وفى شرح ونستون تشرشل لإتفاقه مع ستالين على تقسيم مناطق النفوذ فى البلقان.

Winston Churchill, **The Second World War, Triumph and Tragedy**, (Vboston: Houghton Mifflin, 1953), pp. 226-243.

كان الاتفاق بالتحديد كالتالى:

- رومانيا تكون منطقة نفوذ سوفيتي بنسبة ٩٠%، ومنطقة نفوذ بريطانى- امريكـــى بنسبة ١٠%.
- اليونان تكون منطقة نفوذ بريطانى أمريكى بنسبة ٩٠%، ومنطقة نفـــوذ ســـوفيتى بنسبة ١٠%.
- فى حالة بلغاريا تكون النسبة للاتحاد الســـوفييتى ٧٥%، ولبريطانيـــا والولايـــات المتحدة ٢٥%.

يتقاسم الطرفان النفوذ فى يوجوسلافيا والمجر بنسبة ٥٠% لكل منهما.

A. W. De Porte, **Europe between the Superpowers, The Endusing Balance,** (New Haven: Yale University Press, 1979), p.49.

(٣١) رنوفان، **تاريخ العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص ٧٥٠-٧١٥.

فى استعراض مناقشات مؤتمر يالتا

The Tehran, Yalta, Potsdam Conferences' Documents, op. cit, pp. 54- 146.

(٣٢) Churchill, Ibid, pp. 347-364.

(٣٣) رنوفان، المرجع السابق، ص ٧٨٤-٧٩٢.

(٣٤) رياض الصمد، المرجع السابق، ص ٨١-٨٧.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٨٨-٩٤.

(٣٦) حسن نافعة، **الأمم المتحدة فى نصف قرن، دراسة فى تطوير التنظيم الدولى منذ سنة ١٩٤٥**، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون الأداب، سلسلة عالم المعرفة).

(٣٧) حازم الببلاوى، **النظام الإقتصادى للدول المعاصرة "من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٥٧، مايو سنة ٢٠٠٠)، ص ٤٣-٦٨.

(٣٨) رأفت الشيخ، "الولايات المتحدة وإنشاء الجامعة العربية"، **مجلة الشرق الأوسط** (جامعة عين شمس)، العدد ٥، ١٩٧٨ ص ١٧-٤٠.

د. يونان لبيب رزق، **موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩-١٩٤٥، دراسة وثائقية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(٣٩) على محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، فى **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٣١-٥٢.

راجع محمد سامى عبد الحميد، **قانون المنظمات الدولية** (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٩) ص ١٠-٣٣.

محمد حافظ غانم، **محاضرات عن جامعة الدول العربية**، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠).

Ahmed Gomaa, **The Foundation of the League of Arab States, Wartime Diplomacy and Inter Arab Policies 1941- 1945**, (London: Longman, 1977).

الفصل الثالث عشر

الخصائص العامة للسياسة الدولية
من نهاية الحرب العالمية الثانية
حتى نهاية الاتحاد السوفييتى

(١٩٤٥ - ١٩٩١)

مقـــدمة

كانت هزيمة دول المحور إيذانا ببدء مرحلة جديدة فى تطور السياسة الدولية. وقــد اتسمت هذه المرحلة بطولها النسبي ، مقارنة بالمراحل السابقة حيث امتدت حوالي نصـف قرن ، وبالتحديد منذ سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٩١، وهى السنة التى تفكك فيها الاتحـــاد السوفيتي، أحد ركني نظام القطبية الثنائية الذى ساد طوال حقبة ما بعد الحـــرب العالميــة الثانية . كذلك ، فقد اتسمت هذه الفترة بعدة خصائص جوهرية هـــى الثـــورات العلميــة والتكنولوجية ، ومركزية العامل الاقتصادى فى السياسة الدولية، ونشوء ظاهرة الاعتمـــاد المتبادل، ودخول العامل النووي فـــى السياســة الدوليــة لأول مــرة ، وتعــاظم تــأثير الأيديولوجية على السياسة الدولية، وبروز أزمة النموذج الاشتراكى ، واشـــتداد حركـــات التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا .

وقد اتسمت تلك الخصائص بدرجة عالية من الترابط ، بحيث أن كلاً منها قد أســـهم فى بلورة وأثر فى حركيات الخصائص الأخرى . فقد أدت الثورات العلمية والتكنولوجيــة إلى نشوء ظاهرة الاعتماد المتبادل ، وإلى إدخال العامل النووى فى السياسة الدولية . كمـا أن ظاهرة الاعتماد المتبادل وتزايـد أهمية العـــامل الاقتصـــادى قـد أثـر علـى دور الأيدولوجية . ومن المهم أن تلك الخصائص مجتمعة قد شكلت الخلفية الأســاسية لمـا دار فى السياسة الدولية خلال تلك الحقبة .

أولاً : الثورات العلمية والتكنولوجية[١]

شهد القرن العشرون أعظم الثورات العلمية والتكنولوجية التى غيرت مسار الحيـــاة بشكل جذري، وكانت لها انعكاساتها على مسار السياسة الدولية. بيد أن ما تم فى النصـف الثانى من القرن العشرين من ثورات علمية فاق كل ما شهدته البشرية طوال تاريخـــها. وعلى المستوى العلمي حدثت عدة ثورات هى:

١. ثورة اكتشاف شفرة الخلية

ففى سنة ١٩٦٧ تم اكتشاف سر الخلية، الذى يكمن فى حمض "الدنا" DNA. وفـى جزئ الدنا، المأخوذ من خلية بشرية، يوجد ٣,٥ بليون قاعدة يطلق عليها اســـم الجينـوم

Genome وتشكل قراءتها مفتاح معرفة أسس الوراثة، مما يمكن من التحكم فى الخليــة البشرية (الهندسة الوراثية، والاستنساخ). وقد تمت تلك الاكتشافات فى الولايات المتحــدة التى أصدرت سنة ١٩٨٧ قرارا يقضي بالسماح بخلق أشكال جديدة من الحياة عن طريق فصل الجينات، وإعادة زرعها فى أماكن أخرى (دون أن يشمل ذلك البشر) وهو مـا تـم بالفعل. وقد فتح ذلك آفاقا هائلة أمام التحكم فى خصائص الكائنات الحية، وفـي التـوازن انطبيعي بين تلك الكائنات.

ب. ثورة المعلومات

يقصد بثـورة المعلومات ذلك التطور الهـائل فـي إمكانيـة تجمـع، وتبويـب، واستدعاء، وتحليل كميات هائلة من المعلومات فى فترة زمنية وجيزة من خلال اسـتخدام التكنولوجيا الحديثة. وقد كان اختراع جوتنبرج المطبعة فى منتصف القرن الخامس عشر. هو الخطوة الثانية فى طريق ثورة المعلومـات بعد اختراع الكتابة. وقد أدى ذلـك إلـى طباعة حوالي ٤ بليون كتاب ما بين منتصف القرن الخـامس عشـر ومنتصـف القـرن العشرين. إلا أن ثورة اختراع الكومبيوتر فى النصف الثانى من القرن العشرين أحدثـت نقلة نوعية فى ثورة المعلومات. وفى خلال النصف الثانى من القرن العشرين تمت طباعة عدد من الكتب يماثل ما تم طبعه منذ اختراع المطبعة. وقد أدى اختراع الكومبيوتر سـنة ١٩٤٦، والتطورات الهائلة التى لحقت به فيما بعد إلى تزايد القدرة على تجميع المعـارف، وأنظمة المعلومات فى الكومبيوتر، وعلى الاتصال الفوري من خلال البريد الإلكـتروني. وفى سنة ١٩٦٧ تم اختراع الكومبيوتر الشخصي مما أنتج ثورة هائلة فى قـدرة الأفـراد على الوصول إلى المعلومات وتخزينها. ومن ثم، تم إطلاق طاقات معرفية إنتاجية هائلـة، ووضعت فى متناول البشر قدرات هائلة من العلوم والمعارف. ويقدر أن حوالـي ثلثـي القوة العاملة فى الولايات المتحدة، واليابان، وأوروبا تعمل فى قطاع المعلومات كمـا ان ثلثي الدخل القومي فى تلك الدول نابع من ذلك القطاع(٢).

جـ. ثورة الاتصالات

شهد النصف الثانى من القرن العشرين ثورة هائلة مماثلة فى مجال الاتصالات. وقـد بدأت تلك الثورة باختراع الراديو الترانزيستور ثم تطويره تكنولوجيا وتجاريا علـى يـد اليابانى آكيوموريتا Akio Morita الذى أسس شركة قامت بتطوير وتصنيـع الراديـو الترانزيستور (شركة سوني). وقد تم إنتاج أول راديو ترانزيستور سنة ١٩٥٥، وبعدهـا

بقليل تم إنتاج أول مسجل كاسيت. وقد تم إنتاج وتسويق الراديو الترانزيستور والمسجل الكاسيت على نطاق تجارى واسع وبأسعار زهيدة. وقد مثل الراديو والمسجل ثورة هائلة فى نظم الاتصالات، فارتبطت مختلف أجزاء العالم ببعضها، كما لعبت مسجلات الكاسيت دورا مهما فى عدد من الثورات فى دول العالم الثالث، كما لعبت دورا مهما فى صراع الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

من ناحية أخرى، تم فى النصف الثانى من القرن العشرين اختراع تكنولوجيا الترقيم Digitization، وهى تكنولوجيا يمكن من خلالها معالجة الأحداث والصور والبيانات والكلمات المسموعة وتحويلها إلى إشارات رقمية. هذا بالإضافة إلى اختراع تقنية الألياف البصرية، وتتميز بقدرتها على بث كميات هائلة من المعلومات وتحويلها عبر النظام الرقمي إلى ومضات ونبضات ضوئية.

وفى هذا الإطار تم اختراع شبكات الهاتف التى يمكن من خلالها إجراء الاتصالات الفورية اللاسلكية والهاتف المتحرك، ونظم البريد الإلكتروني. كذلك، فقد أدى إطلاق أول قمر صناعي (تلستار) سنة ١٩٦٤ إلى إمكانية نقل الأحداث من أي منطقة فى العالم إلى أي منطقة أخرى على الفور. وفي تلك السنة جرى بث افتتاح دورة الألعاب الأولمبية فى طوكيو على العالم كله بالقمر الصناعي عبر المحطات الأرضية التى تلتقط إشارات الأقمار الصناعية، وذلك للمرة الأولى فى تاريخ الألعاب الرياضية الدولية. كما وفرت تلك الأقمار فرصاً لإجراء اتصالات هاتفية عالمية فورية وإرسال البرامج الإذاعية والتلفزيونية إلى المنازل مباشرة.

وقد حولت ثورة الاتصالات الأرض إلى "قرية عالمية" وترتب على ذلك تزايد تأثير الرأي العام العالمي على الأحداث الدولية، وخفت قبضة الحكومات المركزية على الاتصالات الدولية، وتزايد دور الفرد والمؤسسات غير الحكومية فى وضع السياسات، بل فى مسار السياسة الدولية عموماً.

لقد أدى تزاوج ثورة المعلومات وثورة الاتصالات إلى تغير جوهري فى طبيعة السياسة الدولية فى النصف الثانى من القرن العشرين. فلم يعد امتلاك الموارد الطبيعية أو الحجم البشرى وحدهما هو أساس قوة الدولة. وإنما أصبح جزء أساسى من مضمون تلك القوة هو امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والأهم من هذا أن الثورات العلمية الكبرى قد تركزت فى الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، بعكس الحال فى الثورة الصناعية الأولى. وقد أدى ذلك إلى امتلاك الدولتين قدرات اقتصادية هائلة بحيث أصبحتا

تمثلان أكبر اقتصادين فى العالم على التوالي. ومع استمرار الثورة العلمية فى الولايات المتحدة استطاعت الأخيرة أن تطور من التكنولوجيا العسكرية بحيث توصلت إلى تكنولوجيا استخدام أشعة الليزر لضرب الصواريخ قبل الوصول إلى أهدافها من خلال محطات فضائية (برنامج الدفاع الإستراتيجى الأمريكى)، مما هدد بتغيير طبيعة التوازن الإستراتيجى الدولي وساهم فى تغيير بنية النظام الدولى سنة ١٩٩١. ذلك ان الاتحاد السوفيتي كان متخلفاً فى اللحاق بهذه الثورات العلمية والتكنولوجية بسبب طبيعة نظامه البيروقراطي، واضطر إلى تقديم تنازلات مهمة للولايات المتحدة لوقف البرنامج. وعندما بدأ الاتحاد السوفيتي ينفتح اقتصادياً وسياسياً مع وصول جوربا تشوف إلى السلطة فى الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٨٥، فإن هذا الانفتاح، أدى، ضمن عوامل أخرى، إلى مزيد من إخفاق النظام.

ثانياً : مركزية العامل الاقتصادى فى السياسة الدولية

سبق أن أشرنا عند دراستنا لخصائص السياسة الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى بروز العامل الاقتصادى فى السياسة الدولية. وقد صعد العامل الاقتصادى مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية ليلعب دوراً مركزياً حتى أنه يمكن القول أن مصير السياسة الدولية فى تلك الفترة ارتبط بهذا العامل، حيث أنه كان أحد أسباب تفكك الاتحاد السوفييتى ونهاية الحقبة محل البحث.

يمكن فهم صعود العامل الاقتصادى فى السياسة الدولية فى ضوء التدمير الشامل الذى لحق بمعظم دول العالم بعد الحرب، بحيث أصبحت مهمة النهوض الاقتصادى هى المهمة الرئيسة أمام الدول. كما أن الدول المهزومة فى الحرب وجدت أن طريق النهوض الاقتصادى هو الطريق الوحيد لاستعادة دورها فى السياسة الدولية، فتخلت عن الأحلام التوسعية، وركزت على الاقتصاد. كذلك، فقد أدى نشوء ظاهرة التنافس بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى إلى دخول النظامين فى سباق اقتصادى لإثبات صحة مقولات كلا منهما، كما دخلت الدولتان العظميان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، فى سباق لاكتساب ولاء الدول المستقلة حديثاً من خلال المعونات الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية التى نشأت نتيجة للتقدم العلمى التكنولوجى. كذلك، فإن بروز ظاهرة توازن الرعب بعد الحرب العالمية الثانية أضعف من احتمال اللجوء إلى الأداة العسكرية فى السياسة الدولية، وبالذات فى العلاقات المباشرة بين الدول الكبرى، وبالتالى لجأت

الدول إلى أدوات المنافسة الاقتصادية لتحقيق المكاسب التى كانت تتحقق فى فترات سابقة عن طريق الحرب.

يمكن القول أن ثلاث قضايا اقتصادية محورية سيطرت على السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والانقسام العالمى على أسس اقتصادية، وظهور مفهوم التنمية الاقتصادية، واخيراً المزاوجة بين التقدم الاقتصادى والأزمات الاقتصادية.

١. الانقسام العالمى على أسس اقتصادية وظهور مفهوم التنمية الاقتصادية

يتسم أى نسق دولى بطبيعته الاحتكارية، بمعنى أن قلة من الدول تتمتع بالنصيب الأكبر من الثروات الاقتصادية. بيد أن النسق الدولى الذى نشأ بعد الحرب العالمية الثانية شهد انقساماً اقتصادياً مركباً لم تشهده السياسة الدولية من قبل، كما شهد تعاظم ظاهرة المناظرات مفهوم هذا الانقسام وأسلوب التعامل معه.

فقد شهدت السياسة الدولية انقسام العالم بين النموذج الرأسمالى الليبرالى الذى تقوده الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، والنموذج الاشتراكى المركزى الذى يقوده الاتحاد السوفييتى ودول شرقى أوروبا. صحيح أن هذا الانقسام قد نشأ بعد الثورة البولشفية سنة ١٩١٧. ولكن الجديد هو أن هذا الانقسام هيمن على السياسة الدولية، وأصبح الصراع بين النموذجين أحد سمات تلك السياسة ومحدداتها. فقبل ذلك كان النموذج الاشتراكى منكفئاً على ذاته فى إطار المفهوم الستالينى القائل بالاشتراكية فى بلد واحد. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، انتشر النموذج الاشتراكى فى شرقى أوروبا ثم الصين الشعبية، وبدأت دول أخرى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتحول نحوه. وسنعود فيما بعد إلى هذا الصراع، ولكن يمكن القول مؤقتاً أن الانقسام الاقتصادى العالمى بين النموذجين قد أفاد كثير من الدول الجديدة حيث نشأ تسابق بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على إعطائها المعونات الاقتصادية لإثبات صحة النموذج الاقتصادى الذى يمثله كلا منهما.

أما الانقسام الثانى فقد بدأ يتبلور مع تصفية الاستعمار واستقلال الدول الجديدة فى أفريقيا وآسيا. ويقصد به ذلك الانقسام بين الدول المتقدمة فى الشمال، والدول النامية فى الجنوب وهو ما سمى "بالفجوة بين الشمال والجنوب". ويقصد بذلك أن المسافة الاقتصادية بين دول الشمال المتقدمة (وبالذات الدول الأوربية الاستعمارية)، ودول الجنوب المتخلفة (أى الدول التى تعرض معظمها للسيطرة الاستعمارية) شديدة الاتساع، بل أنها تتزايد باضطراد. إن إدراك الدول النامية للفجوة التى تفصلها عن الدول المتقدمة أدى إلى إثارة

تساؤلات عن أساليب التغلب على تلك الفجوة. ومن ثم، ظهر لأول مرة مفهوم "التنمية الاقتصادية Economic Development" كمفهوم مختلف عن مفهوم "النمو الاقتصادى" Economic Growth. فبينما ينصرف المفهوم الثانى إلى زيادة متوسط الدخل الفردى مع بقاء الهياكل الاقتصادية على ما هى عليه تقريباً، فإن المفهوم الأول يشير إلى تغيير بنيوى فى النظام الاقتصادى ذاته نحو زيادة نصيب القطاع الصناعى من الناتج القومى، وتحقيق قفزة نوعية فى معدلات الاداء الاقتصادى. كذلك أثيرت مسئولية الدول الاستعمارية السابقة عن تخلف دول الجنوب، واستمرار التبعية الاقتصادية من الجنوب للشمال فى أشكال جديدة. كما ظهر مفهوم "النظام الاقتصادى العالمى الجديد"، ويقصد به نظام جديد يوفر للدول النامية شروطاً أفضل للتجارة، وتدفقاً أوفر للمعونات الاقتصادية. بيد أن شيئاً من ذلك كله لم يتحقق بشكل يعتد به.

كان هناك انقسام ثالث مؤداه رفض دول الكتلة الاشتراكية المشاركة فى المؤسسات الاقتصادية الدولية التى نشأت بموجب اتفاقية بريتون وودز، وقامت بإنشاء مؤسساتها الاقتصادية الخاصة وأهمها منظمة مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون)، ذلك أن الدول الاشتراكية رأت أن مؤسسات بريتون وودز تتسم بطابعها الاحتكارى الرأسمالى حيث أن القوة التصويتية للدول تتحدد بناء على أساس مساهماتها المالية. ولما كانت الولايات المتحدة تتمتع بقوة مالية أكبر فإنها ستتمتع بالقوة الأكبر فى التصويت. وبذلك، فإن تلك المؤسسات هى بمثابة تكريس للنظام الرأسمالى الذى تقوده الولايات المتحدة. وهنا ينبغى أن نشير إلى المفارقة التاريخية بين مشاركة الدول الاشتراكية فى الأمم المتحدة (حيث لكل دولة صوت واحد، وللاتحاد السوفييتى حق الفيتو فى مجلس الأمن)، وعدم مشاركتها فى مؤسسات بريتون وودز. فالانقسام الذى ميز مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى لم ينسحب على مؤسسات النظام السياسى العالمى.

٢. التحولات فى مركز الثقل فى النظام الاقتصادى العالمى

رأينا أن أوروبا قد دمرت تقريبا فى الحرب العالمية الثانية. وبفضل الدعم الإقتصادى الذى قدمته الولايات المتحدة لدول أوروبا فى إطار مشروع مارشال، استطاعت تلك الدول أن تنهض إقتصاديا فى فترة وجيزة. وكانت محصلة عملية إعادة تعمير أوروبا اقتصادياً، مع استمرار النمو الاقتصادى الأمريكى هى أن مركز الثقل فى النظام الاقتصادى العالمى الرأسمالى (ذلك أن دول الكتلة الاشتراكية لم تشارك كما رأينا فى هذا النظام)، تركز فى العالم الأوربى- الأطلنطى أى فى تلك الكتلة الاقتصادية التى

تضم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، والتى يعد المحيط الأطلنطى هو حلقة الاتصال بين أجزائها. فى هذه الكتلة تركز معظم التجارة الدولية، ومنها أتى معظم تدفقات رؤوس الأموال العالمية. بيد أنه ابتداء من أوائل السبعينيات بدأ العالم الرأسمالى يشهد أزمات اقتصادية كبرى سنشير إليها حالا، كما أن قوى اقتصادية جديدة بدأت تظهر فى شرقى آسيا. فباستثناء اليابان ظلت شرقى آسيا تتسم بقدر هائل من التخلف الاقتصادى. ولكن شرقى آسيا (كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة، فى مرحلة أولى منذ سنة ١٩٦٠، ثم ماليزيا، وإندونيسيا، وتايلاند، والفلبين فى مرحلة ثانية منذ سنة ١٩٨٠) حققت معدلات مرتفعة من الأداء الاقتصادى. كذلك، فإن الصين ابتداء من سنة ١٩٧٨، وتحت حكم دنج هسياوبنج، اتبعت سياسة اقتصادية رأسمالية أدت بها إلى تحقيق معدلات مماثلة. وقد أدى ذلك، بالإضافة إلى صعود اليابان لكى تكون ثانى أكبر اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة، إلى انتقال مركز الثقل فى النظام الاقتصادى العالمى إلى العالم الآسيوى-الباسيفيكى أى إلى المحيط الهادى حيث تتركز حوله اقتصادات شرقى آسيا وأمريكا الشمالية. وأصبحت تلك المنطقة منذ منتصف الثمانينات هى قاطرة النمو الاقتصادى العالمى(٣).

٣. المراوحة بين التقدم الاقتصادى والأزمات الاقتصادية

شهد الاقتصاد العالمى خلال ربع القرن التالى لانتهاء الحرب العالمية الثانية نمواً اقتصادياً هائلاً تركز فى الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، كما حققت الدول الاشتراكية معدلات جيدة من التنمية الإقتصادية. ومع بداية السبعينيات انتقل هذا الاداء الإقتصادى الجيد إلى الدول الشرق آسيوية. ومن ثم، لم يتوقف تطور الإقتصاد العالمى، وأن كانت مراكز الثقل فيه تراوحت.

بيد أنه فى بداية السبعينيات بدأ العالم يشهد ظاهرة أخرى وهى الأزمات الاقتصادية للعالم الغربى واليابان. لعل أول تلك الأزمات كانت هى أزمة النظام النقدى العالمى المتمثلة فى أزمات نظام الصرف القائم على الذهب والدولار، والتى انتهت بتخلى الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب سنة ١٩٧١، أى التخلى عن الالتزام بضمان استقرار أسعار الصرف وتحويل الدولار إلى ذهب. وبذلك انهار نظام الصرف الذى أتى به نظام بريتون وودز سنة ١٩٤٤. وفى سنة ١٩٧٦ تم الاتفاق على تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولى بما يترك للدول حرية اختيار نظام الصرف.

وفى سنة ١٩٧٣ حدثت أزمة ارتفاع أسعار النفط نتيجة حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث ارتفعت أسعار برميل النفط من حوالى دولار إلى حوالى ١٢ دولاراً (الصدمة النفطية الأولى) ثم ازداد السعر إلى ٢٦ دولار للبرميل سنة ١٩٧٩ (الصدمة النفطية الثانية). وقد أدت الصدمتان إلى انقلاب فى الأوضاع الاقتصادية فى العالم. فقد شهدت الدول الصناعية والدول النامية تعاظم الاختلال الهيكلى فى موازين مدفوعاتها نتيجة زيادة أسعار الواردات النفطية، كما شهدت الدول المصدرة للبترول فوائض مالية هائلة زادت من قوتها المالية.

وقد تجلى هذا الأثر فى أبلغ أشكاله فى الشرق الأوسط حيث شهدت المنطقة الصعود الاقتصادى والسياسى للدول المصدرة للنفط بكل ما أنتجه ذلك من آثار على السياسة الدولية فى الشرق الأوسط. وقد استطاعت الدول الصناعية أن تستوعب آثار الصدمة النفطية، بل وترحل آثارها إلى الدول النامية. فقد استثمرت الدول المصدرة للنفط فوائضها المالية فى الدول الصناعية الغربية، كما أن تلك الأخيرة أعادت إقراض تلك الأموال للدول النامية بفوائد مرتفعة، كما رفعت أسعار صادراتها الصناعية والتكنولوجية ومبيعات السلاح إلى الدول النامية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية لدى الدول النامية، واختلال موازيين مدفوعاتها.

ثالثاً : نشأة ظاهرة الاعتماد المتبادل : (٥)

لعل من أهم خصائص السياسة الدولية خلال النصف الثانى من القرن العشرين هو تعاظم ظاهرة الترابط بين أجزاء البنيان العالمي، وتحولها إلى مستوى كيفي لم تشهده تلك السياسة من قبل. وقد كان ذلك ناشئاً عن تفاعل ثورة المعلومات والاتصالات، والتقدم الاقتصادى. فمن المعروف أن أي بنيان دولى يتسم بحكم التعريف، بدرجة من الترابط بين وحداته. ولكن الجديد فى البنيان الدولى بعد الحرب العالمية الثانية هو أن الترابط ازداد كثافة على كل المستويات. فقد زادت المعاملات الاقتصادية والاتصالية زيادة هائلة. وتمثل ذلك فى زيادة حجم التجارة الدولية، وحجم انتقال رؤوس الأموال، والأفراد عبر الحدود، وزيادة الاتصالات الدولية. وقد أدى ذلك إلى أن الدارسين أطلقوا على هذا الترابط صفة "الاعتماد المتبادل" Interdependence تمييزاً له عن مستويات الترابط السابقة. وقد اتسم الاعتماد المتبادل فى النصف الثانى من القرن العشرين بعد سمات أهمها زيادة عدد وتنوع قضايا السياسة الدولية، بحيث لم تعد تلك القضايا مقصورة على المسائل العسكرية. هذا بالإضافة إلى سمة جديدة وهى "تسييس" السياسة الدولية، ويقصد بذلك أن

السياسة الدولية لم تعد مجرد ظاهرة خارجية معزولة عن المؤثرات الاجتماعية داخل الدول. وإنما أصبحت ظاهرة تثير اهتمام القوى السياسية الداخلية، والرأى العام فى داخل الدول بحيث أصبحت السياسة الدولية جزء من العمليات السياسية داخل الدول. وقد أدى ذلك إلى تعاظم تأثير المنظمات غير الحكومية داخل الدول فى مسار السياسة الدولية.

وقد أدت ظاهرة الاعتماد المتبادل إلى خلق بيئة دولية مواتية لعدد من أشكال التعاون الدولى. وتمثل ذلك فى حرص الدول على الفصل بين علاقاتها السياسية ومصالحها الاقتصادية، واتجاهها إلى أقلمة سياساتها الخارجية بما يضمن حماية مصالحها الاقتصادية. كذلك، فقد أدى الاعتماد المتبادل إلى تعقيد ظاهرة السياسة الدولية نتيجة دخول قوى جديدة غير حكومية حلبة تلك السياسة.

وقد مهدت ظاهرة الاعتماد المتبادل إلى نشوء ظاهرة العولمةGlobalization، وهى الظاهرة التى بدأت تميز السياسة الدولية منذ أوائل التسعينات. وقد شاعت تلك الظاهرة وبدأ الحديث عنها واحتلت مكانة متميزة فى الكتابات العامة بعد تفكك الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفيتى. فقد قادت الولايات المتحدة والدول الأوروبية عملية "العولمة" ناقلة بذلك الاعتماد المتبادل من مجرد زيادة كثافة المعاملات الدولية إلى مستوى كيفى جديد وهو إسقاط الحواجز الاقتصادية بين الدول، وتحرير التجارة العالمية، وتنميط السياسات الاقتصادية والنماذج الأمنية، والقيم الثقافية للشعوب[٦]. وسنعود للحديث عن تلك الظاهرة فى الفصل الخامس عشر.

رابعاً : ظهور العامل النووي فى السياسة الدولية

دخلت البشرية العصر النووى أثناء الحرب العالمية الثانية حين نجح العالم الأمريكي فيرمى فى سنة ١٩٤٢ فى إجراء تجارب أثبتت إمكانية إجراء تفاعل تسلسلى يمكن بموجبه تحويل الذرة إلى قنبلة ذات طاقة تدميرية هائلة. وعلى الفور بدأ المشروع الأمريكي المسمى "مشروع مانهاتن" لصنع قنبلة نووية. وفى ١٦ يوليو سنة ١٩٤٥ تم إجراء أول تفجير نووى اختبارى، وتلى ذلك إسقاط أول قنبلة نووية على اليابان فى ٦ أغسطس.

وقد تبين مما حدث فى هيروشيما وناجازاكى أن القنبلة النووية ذات قدرة تدميرية شاملة، أى أنها تستطيع إفناء الحياة من مساحات واسعة من الأرض فى زمن محدود، ويصعب إيجاد دفاعات مضادة لها، كما أن آثارها تمتد إلى مناطق بعيدة.

ولما كانت علاقة التفاهم الإستراتيجي الأمريكى - السوفييتى قد انتهت بعد الحرب العالمية الثانية بل واندلعت الحرب الباردة بين الطرفين، فإن الاتحاد السوفييتى حرص على امتلاك القنبلة النووية، وقام بأول تفجير نووى اختبارى سنة ١٩٤٩. وفى سنة ١٩٥٠ وافق الرئيس الأمريكى ترومان على إنتاج القنبلة الهيدروجينية. وتتميز تلك القنبلة بأنها تقوم على مبدأ الانصهار fussion وليس الانشطار fission كما هو الحال فى القنبلة النووية. وأساس الانصهار هو دمج الذرة مع ما يصاحب ذلك من إطلاق معدلات أكبر من الطاقة، بينما قوام الانشطار هو شطر نواة الذرة. وفى نوفمبر سنة ١٩٥٢ تمت تجربة أول قنبلة نووية هيدروجينية أمريكية، مما دعى الاتحاد السوفييتى إلى إجراء تجربة مماثلة فى أغسطس سنة ١٩٥٣. وفى سنة ١٩٥٢ لحقت بريطانيا بالاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وفجرت قنبلتها الذرية الأولى، وتلتها فرنسا سنة ١٩٦٠، والصين الشعبية سنة ١٩٦٤ وسرعان ما لحقت تلك الدول أيضاً بنادى الدول المالكة للقنبلة الهيدروجينية.

أدى انتشار السلاح النووي والهيدروجينى إلى تغيير أسس السياسة الدولية تغييراً جوهرياً، وبالذات مع امتلاك الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وسائل نقل القنبلة إلى أرض الخصم. وكانت الولايات المتحدة تمتلك الطائرات القادرة على نقل سلاحها النووي إلى الأراضى السوفيتية، وفى سنة ١٩٥٧ طور الاتحاد السوفييتى الصاروخ عابر القارات ذى قوة الدفع الذاتى Inter Continental Ballistic Missile (ICBM) الذى يمكنه نقل القنبلة النووية السوفيتية إلى الأراضى الأمريكية.

وقد أدى هذا كله إلى التغيرات التالية فى أسس السياسة الدولية :

١. نظراً للقدرة التدميرية الشاملة للقنبلة النووية وتوافر إمكانيات نقلها إلى مسافات بعيدة، فقد تغيرت المفاهيم الاستراتيجية سواء المتعلقة بالحرب أو السلام. فقد أصبحت رقعة الأرض بمثابة ساحة قتال واحدة فى حالة نشوب حرب نووية، مما يعنى أن الدمار يمكن ان يلحق بالجميع، بما فى ذلك أولئك الذين لا يشاركون مباشرة فى الحرب، مما ألغى مفهوم الحياد بالمعنى السلبى أى بمعنى الامتناع عن دخول الحرب. وظهر مفهوم الحياد الإيجابى أى الحياد الذى ينطوى على التدخل النشيط لمنع نشوب حرب نووية. كما ظهرت مفاهيم استراتيجية مثل الدمار الشامل، والدمار المؤكد المتبادل، والردع النووى، وهى مفاهيم لم تكن معروفة قبل العصر النووى.

٢. تغيرت طبيعة الردع العسكرى ليصبح ردعاً نووياً Nuclear deterrence يقوم على مفهوم "ميزان الرعب" Balance of terror. وبالذات بعد ان امتلكت الدول النووية القدرة الهائلة على إخفاء مواقع تخزين السلاح النووي، وتحميل هذا السلاح النووي، على غواصات تجوب المحيطات و على قطارات تسير داخل أنفاق أرضية غير معروفة. ويقصد بميزان الرعب امتلاك الدول القدرة على امتصاص الضربة النووية الأولى للعدو، ثم شن ضربة ثانية مضادة Second Strike Capability تلحق بالبادئ بالحرب دماراً مؤكداً. وهو ما يعرف بمفهوم الردع المؤكد المتبادل Mutual Assured Deterrence (MAD). وهو ما أدى إلى استحالة نشوب حرب عالمية بين القوى المالكة للسلاح النووي، لأن تلك الحرب ستعنى تدمير الأطراف المتحاربة.

٣. أدى امتلاك الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى للسلاح النووي بكميات ضخمة ووسائل نقله إلى أرض الخصم مع زعامة الولايات المتحدة لدول حلف الأطلنطى وزعامة الاتحاد السوفييتى لدول حلف وارسو إلى تحول بنية النظام الدولى إلى الطابع الثنائى، وهو ما ظل يميز النسق العالمى حتى نهاية سنة ١٩٩١.

٤. نظراً للقدرة التدميرية الشاملة للسلاح النووي، فقد سعت القوى النووية إلى تكريس احتكارها لهذا السلاح، ومنع الدول الأخرى من امتلاكه. لهذا سعت في إطار مفاوضات ضبط التسلح إلى التوصل إلى اتفاقية عالمية بهذا الشأن، وهو ما تم لها سنة ١٩٦٨ حين تم التوصل إلى اتفاقية منع الانتشار النووي Nuclear Non-Proliferation Treaty (NPT) سنة ١٩٦٨، وهى الاتفاقية التى كرست احتكار الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، وبريطانيا، وفرنسا، والصين الشعبية، السلاح النووي.

خامساً : صعود العامل الأيديولوجى فى السياسة الدولية

ظهر العامل الأيديولوجى فى السياسة الدولية بعد انتصار الثورة البلشفية فى روسيا سنة ١٩١٧، ثم وصول الفاشية والنازية إلى الحكم فى إيطاليا، وألمانيا عامى ١٩٢٢، ١٩٣٣ على التوالى. فقد حاولت الأيديولوجيات الثلاث طرح أفكارها وسياساتها فى النظم الإقليمية المجاورة جغرافيا. بيد أنه رغم هزيمة الفاشية والنازية، فإن انتصار الاتحاد السوفييتى أدى إلى تعاظم تأثير العامل الأيديولوجى فى السياسة الدولية. حيث أصبح لتلك

السياسة طابعا أيديولوجيا، واتخذت الصراعات الدولية سمة أيديولوجية، وظلت تلك السمة تميز السياسة الدولية حتى نهاية القرن العشرين.

نجح الاتحاد السوفييتى فى بسط نفوذه فى دول أوروبا الشرقية وإقامة "ديمقراطيات شعبية" فى تلك الدول، وهى نظم كانت تحاكى النموذج السوفييتى القائم على سيطرة الحزب الشيوعى، وملكية الدولة لأدوات الإنتاج. كذلك فقد بدا أن الانتصار السوفييتى قد أعاد الروح إلى فكرة عالمية الأيديولوجية الماركسية – اللينينية، وهى الفكرة التى رسخت بعد انتصار الحزب الشيوعى الصينى ووصوله إلى السلطة فى الصين سنة ١٩٤٩، وهو ما أدى إلى ظهور كتلة سوفيتية – صينية تؤمن بالمقولات الأساسية للماركسية – اللينينية. وهكذا عادت شعارات الثورة البروليتارية فى الدول الرأسمالية الصناعية، وبدأ الاتحاد السوفييتى فى مساندة حركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا، لإثبات فشل النموذج الرأسمالى.

وقد شكل ذلك كله تحدياً قويا للنموذج الرأسمالى الليبرالى الذى تدافع عنه الولايات المتحدة. ومن ثم حرصت الولايات المتحدة على "احتواء" النظم الماركسية– اللينينية، وعلى دعم الدول الحليفة التى تطبق النموذج الرأسمالى الليبرالى لإثبات أن النموذج الماركسى ليس هو الطريق إلى التقدم الإقتصادى. ولعل هذا الحرص هو ما دفع الولايات المتحدة إلى السعى إلى إعادة تأهيل الدول المهزومة فى الحرب العالمية الثانية من خلال تقديم الدعم الإقتصادى، بعد أن بدا أن تلك الدول قد تتحول إلى النموذج الشيوعى مع تفاقم الآثار الإقتصادية للهزيمة، وهو ما تمثل فى دعم اليابان، وألمانيا، وإيطاليا وإدخالها ضمن منظومة الدول الرأسمالية الليبرالية وفى المبادرة بطرح مشروع مارشال لإعمار أوروبا. كذلك سعت الولايات المتحدة إلى دعم حلفائها الآسيويين وإعطائهم مزايا إقتصادية فى السوق الأمريكية. وقد تمثل ذلك فى دعمها "للنمور الآسيوية" التى صعدت مع منتصف الثمانينيات. فقد دعمت تايوان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، كما دعمت نظام سوهارتو فى أندونيسيا بعد نجاحه فى سحق الحزب الشيوعى الأندونيسى وتوجيه بلاده نحو الغرب، وذلك من منتصف الستينيات.

بيد أن الصراع الأيديولوجى السوفييتى – الغربى سرعان ما بعد انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى سنة ١٩٥٦، وهو المؤتمر الذى أكد على سياسة "التعايش السلمى" مع الرأسمالية الغربية. يقصد بسياسة التعايش السلمى Peaceful Co-existence أن الحرب بين المعسكرين الشرقى والغربى ليست حتمية وأنه من الممكن أن

يتعايش المعسكران سلمياً مع تحول المنافسة بينهما إلى المجال الاقتصادى. وقد تأسست تلك السياسة على إيمان سوفيتى قاطع بحتمية الانتصار فى هذا التنافس الاقتصادى. التعايش السلمى كان يعنى عمليا تهدئة الصراع الأيديولوجى، وليس انتهائه.

أن تهدئه الصراع الأيديولوجى العالمى كان ناشئاً أيضا عن التقدم التكنولوجى. ذلك أن هذا التقدم أنتج تحديات جديدة أمام الأيديولوجيات الماركسية، والرأسمالية تطلبت إحداث تعديلات فى بعض أسسها نحو الاستفادة من أفكار الأيديولوجيات المضادة. وقد عبر عن ذلك دانيل بل بإعلان مقولة "نهاية الأيديولوجيا" سنة ١٩٦٠(٧).

وفى هذا الصدد ، فقد أشار بعض الدارسين إلى أن الصراع الأيديولوجى السوفييتى – الغربى لم يكن هو أحد المحركات الرئيسة للسياسة الدولية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك أن هذا الصراع لم يكن فى الواقع إلا ستارا لتناقض المصالح بين الطرفين. فالصراع الذى دار بعد سنة ١٩٤٧ بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى . لم يكن مجرد صدام بين الأيديولوجيات ولكنه كان صراعا بين أجل المصالح. ويضيف باراكلو، أحد المدافعين عن هذا الرأى، أنه حتى ولو لم تكن الثورة البلشفية قد نشبت، فإن الحقائق الجيوبوليتكية كانت ستؤدى إلى صراع مماثل بين الدولتين، ولكنه لا ينكر أن الخوف الغربى من الشيوعية، والتخوف السوفييتى من الرأسمالية قد ضاعف من حدة الصراع بين الطرفين(٨). على أنه يصعب قبول مقولة التناقض الحتمى بين المصالح السوفيتية والأمريكية، وأن الصراع بينهما كانت تمليه الاعتبارات الجيوبوليتكية . فالواقع أنه قبل الثورة البلشفية لم يكن هناك تناقض ظاهر بين المصالح الروسية والغربية عموما بل أن روسيا باعت آلاسكا للولايات المتحدة سنة ١٨٦٧، كما سبق أن رأينا. كما أنها دخلت الحرب العالمية الأولى مع بريطانيا، وفرنسا. كذلك، فإنه رغم تهدئة الصراع الأيديولوجى إلا أنه لم يختف. فقد حرصت الولايات المتحدة على تدمير الأسس السياسية والاقتصادية لأى دولة تدافع عن الأفكار الاشتراكية، وعلى محاربة الأحزاب الشيوعية فى كل مكان فى العالم. ورغم سياسة التعايش السلمى ثم الانفراج الدولى فيما بعد، فقد استمرت محاولات ضرب شرعية الماركسية اللينينية بكل الوسائل الممكنة.

من ناحية ثانية، فقد توازى مع هذا الصراع الأيديولوجى، واستمر بعده، صراع أيديولوجى بين الأجنحة المختلفة للحركة الشيوعية العالمية. فقد اندلع نزاع أيديولوجى بين الاتحاد السوفييتى بزعامة ستالين، ويوجوسلافيا بزعامة تيتو انتهى بطرد الأخيرة من الكومنفورم Cominform (مكتب المعلومات الدولى الشيوعى – وهو المكتب الذى كان

ينتظم الأحزاب الشيوعية فى مختلف الدول كخليفة لتنظيم الكومنترن الذى تم حله أثناء الحرب العالمية الثانية). ورغم أن النزاع دار حول رغبة ستالين فى الهيمنة على يوجوسلافيا، إلا أنه سرعان ما اتخذ أبعادا أيديولوجية تمثلت فى بلورة يوجوسلافيا لنظرية الحكم الذاتى والتى اعتبرها تيتو هى التطبيق الأكثر صحة للماركسية، بينما اعتبرتها الصين بمثابة تحريف لتلك الأيديولوجية، كذلك اندلع صراع أيديولوجى بين الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية. حيث اتهم ماوتسى تونج القيادة السوفيتية الممثلة فى خروشوف بأنها قيادة تحريفية Revisionist . أى أنها تحرف الماركسية – اللينينية باتباعها سياسة التعايش السلمى بينما اتهمت القيادة السوفيتية الحزب الشيوعى الصينى بالجمود العقائدى. وقد اندلع هذا النزاع بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى، وظهر إلى العلن اعتبارا من سنة ١٩٦٠ وأدى إلى انقسام الدول الشيوعية إلى دول موالية للخط الأيديولوجى الصينى (ألبانيا)، وأخرى مؤيدة للخط السوفييتى (أوروبا الشرقية عموما)، بل وانقسمت كل الأحزاب الشيوعية إلى أجنحة موالية للصين الشعبية، وأخرى موالية للاتحاد السوفييتى. وقد أدى هذا الصراع إلى إضعاف الحركة الشيوعية العالمية، وفقدانها القدرة على التأثير على السياسة الدولية، و إلى تراجع حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا(٩).

وقد سعت الولايات المتحدة إلى تعميق هذا النزاع كما أنها استفادت منه. ولعل أهم تحرك أمريكى فى هذا الصدد كان هو مبادرة الولايات المتحدة إلى الاعتراف بالصين الشعبية سنة ١٩٧١، وإعطائها مقعد جمهورية الصين فى الأمم المتحدة، مما شكل دافعاً قوياً للاتحاد السوفييتى للدخول فى عملية الانفراج الدولى مع المعسكر الغربى. وظلت الولايات المتحدة تلعب على المخاوف الصينية – السوفيتية المتبادلة حتى نهاية الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٩١.

بيد أنه يمكن القول أنه مع حلول عقد السبعينيات بدأ تأثير العامل الأيديولوجى المتعلق بالصراع بين الشرق والغرب أو داخل الشرق ذاته يتضاءل بعد أن فقدت الأيديولوجية الماركسية – اللينينية جاذبيتها نتيجة فشلها فى تحقيق أهدافها المعلنة، بل وتعثر عملية التطور الإقتصادى فى الدول الشيوعية. ومع عزل خروشوف عن السلطة فى الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٦٤ (وكان يحمل لواء التغيير الأيديولوجى) دخل الاتحاد السوفييتى فى عملية ركود أيديولوجى طويل انتهت بانهياره. وهكذا بدأ الاتحاد السوفييتى فى التقارب مع المعسكر الرأسمالى فى إطار عملية الانفراج الدولى، والتى أسفرت عن

عملية هلسنكي سنة ١٩٧٥. وفي سنة ١٩٧٦ توفي ماوتسي تونج، قائد الثورة الصينيـــة، وخلفه في السلطة دنج هسياو بنج سنة ١٩٧٨ الذي رفع لواء شعار "التحديثات الأربعـــة" أي التركيز على التطور التكنولوجي أكثر من الحماس الأيديولوجي خاصـــة بعـد فشـل "الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى" التي قادها ماوتسي تونج بين عـــامي ١٩٦٦، ١٩٦٩ والتي أسفرت عن تراجع المجتمع الصيني إلى الوراء.

ما لبث العامل الأيديولوجي أن صعد مرة أخرى بشكل جديد. فبينما كـــان الصـــراع الأيديولوجي في الخمسينات والستينات يتسم بطـــابع علمـــاني، فإنـــه فـــي الســـبعينيات، والثمانينيات اتخذ طابعاً دينياً مؤداه صعود الأصوليات الدينية، والتعبير عنها فـــي مجـــال النظم السياسية والسياسة الدولية. فمع أوائل السبعينات برزت ظاهرة الصحوة الدينية فـــي كل الديانات. وقد اتخذت تلك الظاهرة أشكالاً مختلفة لدى مختلف الديانات. ولكن القاســـم المشترك الأعظم بين تلك الصحوات كان هو وعي الشعوب بأهمية العـــودة إلـــى القيـــم الدينية، ومحاولة التعبير عنها في أشكال ثقافية، أو اقتصادية، أو سياسية ســـواء داخـــل المجتمع أو في محيط السياسة الدولية [١٠]. وعلى سبيل المثال فإنه في إطـــار الصحـــوة الإسلامية حدثت تعبيرات نظامية ثورية عن تلك الصحوة، كما حدث فـــي حالـــة الثـــورة الإسلامية الإيرانية التي أنهت نظام محمد رضا شاه سنة ١٩٧٩، كما حدثت تغييرات تتسم بالعنف السياسي ضد النظام الحاكم، كما حدث في حالتي مصر والجزائر. كمـــا اتخـــذت الصحوة الإسلامية أشكالاً ثقافية تتسم بالميل إلى الحفاظ على الهوية الدينية والوطنية، كمـــا حدث في حالة مسلمي آسيا الوسطى في ظل النظام السوفييتي، كما أن الصحـــوة شـــملت الأقليات الإسلامية، كما حدث في حالة مسلمي الفلبين[١١]. وفـــي المســـيحية، تصـــاعدت الفكرة الأصولية. التي تدور حول الاعتقاد في حتمية بناء إسرائيل وعودة المسيح، وهو ما أسمي بالمسيحية الصهيونية أو العقيدة "اليهودية- المسيحية"، والتي أنتشرت في الولايـــات المتحدة، وشكلت أحد العوامل المحددة للسياســـة الأمريكيـــة تجـــاه الصـــراع العربـــي- الإسرائيلي. ذلك أن الأيمان بعودة المسيح يقتضي أولا إعادة بناء إسرائيل وهيكل ســـليمان. وفي اليهودية تصاعدت الأصولية الداعية إلى بناء إسرائيل الكبرى فـــي كـــامل فلســـطين انطلاقا من كونها الأرض التي منحها الله لليهود. وقد تصاعد تـــأثير هـــذا التيـــار علـــى المجتمع والسياسة الإسرائيلية. كذلك صعدت الأصولية الهندوسية الداعية إلى تحويل الـــهند من دولة علمانية إلى دولة هندوسية، وهو ما تمثل في تدمير الأصوليين الهندوس للمســـجد البابري سنة ١٩٩٢ مما أثر على علاقات الهند بالعالم الإسلامي.

بيد أن تأثير الصحوة الدينية على السياسة الدولية كان محـــدوداً بالمقارنـــة بتـــأثير المواجهة الأيديولوجية بين العملاقين. فلم تنعكس الصحوة الدينية على التفاعلات السياسـية العالمية، وإنما اقتصر تأثيرها على المستويات عبر الاقليمية، والاقليمية، والمحلية. ففـــى المستوى الأول ظهرت مؤسسات دولية حكومية تنهض على أساس دينى، كما حدث فـــى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى سنة ١٩٧٢ مكونة من ٣٠ دولة تعرف نفسها بأنـــها دولاً إسلامية، كما أنها تسعى إلى تحقيق "التضامن الإسلامى بين الدول الأعضاء". كذلك نشأت مؤسسات دولية غير حكومية تنظم الحركات الدينية المنتمية إلى دين معين، كما حدث فـى حالة "القيادة الشعبية الإسلامية العالمية" التى نشأت سنة ١٩٨٩ فى ليبيا، وتضم العديد مـن الحركات الإسلامية فى دول مختلفة. وعلى المستوى ذاته نشأت روابـــط عـبر إقليميـة حكومية وغير حكومية على أسس دينية ولكنها تؤثر فى السياسة الدولية. ولعل أهمها هـو الروابط بين تيارات الصحوة الأصولية المسيحية فى أمريكا الشمالية. والدعـم الأمريكـى لإسرائيل.

سادساً : أزمة النموذج الاشتراكى

أشرنا فى الفصل السادس إلى تأسيس الاتحاد السوفييتى كأول دولة اشـــتراكية فـــى العالم، وذلك على أسس النظرية الماركسية- اللينينية. وقد استطاع ستالين أن يبنى نموذجاً اشتراكياً فى هذه الدولة خاصة بعد تبنى سياسة "الاشتراكية فى بلد واحد"، وبعد الانتصـــار السوفييتى على ألمانيا النازية خرج النموذج الاشتراكى السوفييتى إلـــى حلبـــة السياســـة الدولية. فقد نشر السوفيت نموذجهم فى شرقى أوروبا، كما انتصرت الثـــورة الاشـــتراكية التى قادها ماوتسى تونج فى الصين. وهكذا تكونت كتلة اشـــتراكية دوليـــة ضخمـــة بـل وشرعت دول أخرى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فى التحول نحو الاشتراكية، وكان أشهر هذه الدول كوبا التى تحولت رسمياً نحو الماركسية- اللينينية فى أوائل الســـتينيات. وقد استطاع الاتحاد السوفييتى فى تلك الحقبة أن يحقق إنجازات هائلة مثل امتلاك القنبلـــة النووية سنة ١٩٤٩ والصاروخ العابر للقارات سنة ١٩٥٧، وإرســـال أول رجـل إلـــى الفضاء (جاجارين) سنة ١٩٦١، وبناء قوة عسكرية هائلة حققت التوازن الإستراتيجى مـع الولايات المتحدة.

إلا أن النظام السوفييتى، والنظم الاشتراكية عموماً بـــدأت تواجـــه مجموعـــة مـــن الأزمات الداخلية الصامتة. فقد بدأ الأداء الاقتصادى يتدنى فى تلك النظم نتيجة اللجوء إلى ملكية الدولة لأدوات الإنتاج ، وغياب الحافز الفردى. كما إن ملكية الدولة لأدوات الإنتـــاج

أدت إلى إنشاء دولة "البيروقراطية" العاجزة عن التفكير الابتكارى. هذا بالإضافة إلى أن لجوء تلك النظم إلى أدوات تسلطية للحكم أدى إلى فقدان الشعوب الاهتمام بالسياسة، وشئون الحكم والوطن، وجعلها قابلة للتحكم فى توجهاتها من الخارج. وساعد على ذلك طبيعة الحكم الفردى. فبمجرد استطاعة قوة خارجية أن تؤثر على الفرد الحاكم، فإنها تستطيع من خلاله تفكيك النظام بأكمله.

وقد حدثت هذه الأزمات بشكل صامت لأن النظم الاشتراكية لم تدر حواراً عاماً حول تلك الأزمات، بل وقمعت أى محاولة لتعديل مسار النظام السياسى، كما حدث عندما تم عزل خروشوف من السلطة فى الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٦٤ عندما حاول إصلاح النظام السوفييتى وحلت محله نخبة محافظة بزعامة بريجنيف أعادت الركود إلى النظام، وحاولت إخفاء الأزمات حتى تفكك الاتحاد السوفييتى من داخله. وفى بعض الحالات اتبعت النظم الاشتراكية سياسات فردية أدت إلى تعطيل التقدم الاقتصادى، وذلك كما حدث عندما شهد ماوتسى تونج فى الصين الشعبية "الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى" سنة ١٩٦٦، وهى الثورة التى أعادت الصين سنوات إلى الوراء. هذا فى الوقت الذى كانت فيه النظم الرأسمالية تدير حواراً عاماً حول أزماتها وتعدل المسار حتى ولو تطلب الأمر تبنى بعض السياسات الاشتراكية للمحافظة على الأمن الاجتماعى. بالإضافة إلى ذلك، فقد فرض الاتحاد السوفييتى النظام الاشتراكى على دول شرقى أوروبا بالقوة وتدخل عسكرياً لقمع أى محاولة للخروج من هذا الإطار، كما حدث فى المجر سنة ١٩٥٦، وفى تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨. فقد تدخلت الدبابات السوفيتية فى الحالتين لحماية الاشتراكية.

وقد أدى ذلك إلى هبوط معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الاشتراكية، حتى اضطرت الصين بعد وفاة ماوتسى تونج سنة ١٩٧٦ وصعود دنج هسياوبنج إلى السلطة سنة ١٩٧٨ إلى البدء فى اتباع سياسات رأسمالية لتنشيط الأداء الإقتصادى. وقد نجحت الصين الشعبية بفضل اتباع تلك السياسة فى الحفاظ على الشكل السياسى للنظام الاشتراكى، وإن كانت قد غيرت من مضمونه الاقتصادى. ولكن النظام السوفييتى ظل متمسكاً بأسلوب الأداء البيروقراطى التسلطى مما أدى إلى تدنى معدلات النمو الاقتصادى، وتحول الحزب الشيوعى إلى أداة لحماية النظام أكثر منها لتنشيطه. وعندما تم انتخاب جورباتشوف أميناً عاماً للحزب الشيوعى السوفييتى سنة ١٩٨٥ بادر بإدخال إصلاحات اقتصادية وسياسية فى النظام. ولكن تسارع الإصلاحات وتزامنها، بالإضافة إلى الضغوط التى مارسها الغرب على الاتحاد السوفييتى أدى إلى تفكك النظام السوفييتى بل وإلغائه فى ديسمبر سنة ١٩٩١. فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة مركبة للإسراع

من تفكك النظام السوفييتى. فقد كثفت سباق التسلح بالإعلان عن "مبادرة الدفاع الاستراتيجى" Strategic Defense Initiative، وهى التى تقضى ببناء محطات فضائية لتدمير الصواريخ السوفيتية قبل أن تصل إلى الأراضى الأمريكية مما كان يعنى انهيار نظام توازن الرعب الذى كان يقوم عليه التوازن الدولى. ونظراً للأزمة الاقتصادية السوفيتية، لم يستطع السوفييت مجاراة الولايات المتحدة فى هذا الصدد، واضطر جورباتشوف إلى البدء فى تقديم تنازلات للغرب فى ميدان سباق التسلح. وكانت هذه التنازلات هى المقدمة للتنازل الأكبر فى ميدان حل الاتحاد السوفييتى ذاته. من ناحية أخرى، فقد توسع الاتحاد السوفييتى فى دعم الدول الاشتراكية الصديقة عسكرياً واقتصادياً بشكل يتخطى إمكاناته الحقيقية، مما أدى فى النهاية إلى تآكل الأساس الاقتصادى الداخلى للدور السوفييتى فى السياسة الدولية. من ناحية ثالثة، فقد كثفت الولايات المتحدة والدول الأوروبية من الدعاية السياسية داخل الدول الاشتراكية لحث شعوب تلك الدول على التمرد على نظمها ووعدها بالمعونات الرأسمالية. ونظراً للطبيعة التسلطية لتلك النظم استجابت الشعوب. وكان التطور الأهم فى هذا الصدد هو ثورة الرومانيين على حكم الرئيس تشاوشيسكو. فيما عرف باسم ثورة " دى تيميشفارا " سنة ١٩٨٩ والتى أدت إلى أغتيال الرئيس الرومانى وسقوط النظام الاشتراكى. وتلى ذلك سقوط باقى النظم الاشتراكية فى أوروبا الشرقية، وحل حلف وارسو. ولم يساند جورباتشوف النظم الاشتراكية الحليفة فى شرقى أوروبا، بل أنه استجاب للضغوط الأمريكية بمنح جمهوريات بحر البلطيق (ليتوانيا، ولاتفيا، وأستونيا) حق الانفصال عن الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٩٠ مما كان المقدمة لانفصال كل الجمهوريات. وقد قاد بوريس يلتسين رئيس الجمهورية الروسية الاشتراكية السوفيتية حركة التمرد على النظام الاشتراكى السوفييتى مدعوماً من الولايات المتحدة، ولم يخف يلتسين إعجابه بالنموذج الرأسمالى. وما لبث يلتسين أن أطاح بالنظام السوفييتى ذاته. ولا شك أن الكتلة الغربية قد لعبت دوراً مهماً فى الانهيار السوفييتى، ولكن ضعف النموذج الاشتراكى من الداخل يعد هو السبب الرئيسى لهذا السقوط.

سابعاً : صعود حركات التحرر الوطنى الآسيوية ـ الأفريقية

سبق أن أشرنا إلى أن الحرب العالمية الأولى قد أسفرت عن صعود فى حركات التحرر فى أفريقيا وآسيا، وأن هذا الصعود قد أسفر عن ظهور دول جديدة. وقد تعمق هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية. وأدى مع نهاية تلك الحقبة إلى تصفية الظاهرة الاستعمارية على الأقل بشكلها الإحتلالى المباشر. وقد كان هذا التطور محصلة لعدة عوامل أهمها :

١ – الدور السوفييتى فى تشجيع الحركات المناوئة للاستعمار.

ذلك أن الاتحاد السوفييتى سعى فى إطار حربه الباردة مع الغرب إلى محاولة إضعاف المعسكر الغربى من خلال دعم الحركات المعادية للاستعمار فى أفريقيا، وآسيا. لم يكن ذلك الدعم ناتجاً عن محاولة إضعاف النموذج الرأسمالى فحسب، وإنما أيضاً إلى أن تصفية الاستعمار كان يعنى إضعاف سياسة الاحتواء التى اتبعها الغرب ضد الاتحاد السوفييتى. وقد اتخذ الدعم السوفييتى عدة أشكال أهمها تقديم المعونة العسكرية والاقتصادية، والدعم السياسى فى المحافل الدولية وبالذات فى الأمم المتحدة.

٢ – سعى الولايات المتحدة إلى أن تحل محل القوى الاستعمارية الأوروبية

بدا للولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية أن لها مصالح تتطلب توسيع نطاق نفوذها بحيث تشمل المناطق الخاضعة للاستعمار الأوروبى. فقد أدت حرب المحيط الهادى إلى إدراك الأمريكيين لأهمية بناء شبكة من القواعد العسكرية تضمن لهم السيطرة على المحيطات، مع إيجاد مصادر جديدة للنفط لمواجهة احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة. وهكذا بدأت الولايات المتحدة تشجع إنشاء نظام "الوصاية" فى الأقاليم الخاضعة للاستعمار للتمهيد لاستقلال المستعمرات، فالولايات المتحدة أصبح لها مصلحة فى تصفية الاستعمار الأوروبى لتحل محله فى الهيمنة على أسواق الدول الجديدة[١٢].

٣ – ضعف القوى الاستعمارية الأوروبية

أدت تطورات الحرب العالمية الثانية إلى إضعاف النفوذ الأوروبى فى شرقى آسيا، ولا سيما بعد احتلال اليابان لمعظم تلك المنطقة. وعندما حاولت القوى الأوروبية أن تعود إلى شرقى آسيا بعد الحرب، لم تتمكن من إعادة إحكام قبضتها على شعوب المنطقة. لأن تلك الشعوب قد شهدت هزيمة تلك القوى على يد اليابان. ولعل من أهم الأمثلة على ذلك هو استقلال إندونيسيا عن هولندا. ولم يكن ممكناً لها أن تسمح بعودتها إلى ممارساتها الاستعمارية. وفى أفريقيا، فإن هزيمة فرنسا فى الحرب العالمية الثانية أدت إلى تزايد دور أبناء مستعمراتها الأفريقية فى إدارة المستعمرات. فقد اصبح فيلكسى أبوييه حاكماً عاماً لأفريقيا الاستوائية الفرنسية مما أخرج إدارة سياسة تلك المستعمرات من يد فرنسا. وابتداء من سنة ١٩٤٢ بدأت حكومة فرنسا الحرة بزعامة ديجول فى رسم خطة جديدة بالتعاون مع أبوييه تضمنت تحويل المستعمرات الفرنسية إلى شركاء لفرنسا فى إطار اتحاد فرنسى. وقد أدى ذلك إلى بدء تفتيت الإمبراطورية[١٣].

خلاصـــــة

اختلفت السياسة الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين اختلافاً جوهرياً عمـا كانت عليه قبلاً. فقد شهدت تلك الفترة تقدماً علمياً وتكنولوجياً غير مسبوق تمثل فى ثـورة المعلومات والاتصالات، وهى الثورة التى حولت النسق العالمى إلى "قرية عالمية"، والـى تحول التوازن العالمى تدريجياً لصالح القوى المالكة لناصية تلك الثورة، وهى الولايـات المتحدة واليابان، والى بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل فى السياسة الدولية. وقد تضمنـت تلك الظاهرة تنوع، وتعاظم أهمية القضايا الاقتصادية، وتسييس السياسة الدولية. من ناحية أخرى، فقد برز أثر العامل الاقتصادى. على عدة مستويات أهمها تزايد أهمية الاقتصـاد فى السياسة الدولية عموماً، وبرزت قضايا الانقسام العالمى بين الشمال والجنـوب، كمـا تفاقمت الأزمات الاقتصادية العالمية، أنتقل مركز الثقل فى النظام الإقتصـادى العـالمى خلال تلك الحقبة من العالم الأوربى الأطلنطى إلى العالم الآسيوى الباسيفيكى. من ناحيـة أخرى، دخل العامل النووي لأول مرة فى السياسة الدولية. وترتب على ذلك بروز ظاهرة توازن الرعب خصوصاً مع امتلاك أدوات نقل القنبلة النووية إلى أرض الخصم، ممـا أدى إلى استحالة نشوب حرب عالمية ثالثة على غرار الحربين العالميتين الأولـى والثانيـة. برغم أن النسق العالمى أتسم ايضاً بالثنائية القطبية على غرار ما كان قائماً قبيل الحربيـن. ومن ناحية رابعة، فقد تزايد تأثير العامل الأيدولوجى على السياسـة الدوليـة. فقـد نشـأ صراع أيدولوجى بين الشرق والغرب حول أفضلية النموذجين الاشـتراكى والرأسـمالى، ونشأ صراع داخل المعسكر الاشتراكى بين الاتحاد السوفييتى والصيـن الشـعبية حـول التفسير الصحيح للماركسية اللينينية إلا إنه مع بدايـة السـبعينيات بـدأ تـأثير العـامل الأيديولوجي فى التضاؤل نتيجة التحديات الجديدة التى أسفر عنها التطـور التكنولوجـي. ولكن برز إلى السطح تأثير أخر للأيديولوجية تمثل فى صعود الأيديولوجيـات الدينيـة. كذلك تطورت خلال النصف الثانى من القرن العشرين أزمة النموذج الاشتراكي التى أدت إلى سقوط الكتلة الاشتراكية، وأن كانت تلك الأزمة قد حدثت بشـكل صـامت، ولكنـها تفجرت بشكل مدوي فى نهاية الحقبة. وأخيراً، فقد شهدت تلك الحقبـة تعـاظم حركـات التحرر الوطنى فى آسـيا وأفريقيا مما أسفر عن اسـتقلال الغالبيـة السـاحقة مـن دول القارتين.

هوامش الفصل الثالث عشـــر

(١) أنطوان بطرس، **الثورات العلمية العظمى فى القرن العشـــرين**، (بـيروت: شـــركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٠٣-٣٩٨.

هانى رزق، "الدنا (DNA) والتطور الموجه في القرن العشـــرين" **عـــالم الفكـــر**، (الكويت) ٢٩(٢)، أكتوبر- ديسمبر سنة ٢٠٠٠، ص ٩٣-١٠٤.

(٢) حازم احمد حسنى، "ثورة المعلومات والاتصالات"، في **موســـوعة أحـــداث القـــرن العشرين**، (القاهرة: دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠)، الجزء الأول ص ٢٢١-٢٥٢.

وانطوان بطرس، المرجع السابق ص ٢٠٣-٣٩٨.

(٣) عبر عن ذلك البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى الدراسة التى أصدرها ســـنة ١٩٩٣ بعنوان المعجزة الشرق آسيوية.

The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy, Summary, A World Bank Policy Research Report, September 1997.

كما أصدر صندوق النقد الدولي دراسة أخرى تؤكد المعنى ذاته.

Micheal Sorel, **Growth: East Asia,** (Washington D.C, International Monetary Fund, Economic Issues Series No.1, 1996).

(٤) راجع فى ذلك:

حازم البيلاوى، **النظام الاقتصادى الدولى المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٥٧، مايو سنة ٢٠٠٠).

(٥) راجع فى خصائص الاعتماد المتبادل فى عصر القطبية الثنائية:

محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القـــاهرة: دار النهضـــة المصريـــة، ١٩٩٨) ص ٢٧٢-٢٧٦.

(٦) لعل أهم كتاب تناول العولمة فى السياسة الدولية على كافة مستوياتها هو:

John Baylis and S. Smith, eds, **The Globalization of World Politics,** (Oxford: Oxford University Press, 1997).

(٧) Daniel Bell, **The End of Ideology: On the Exhaustain of Political Ideas in the Fifties,** (New York: The Free Press, 1962)

(٨) Geoffrey Barraclough, **An Introduction to Contemporary History**, (New York: Penguin Books, 1961), pp. 199-200.

(٩) Dieter Dux, **Ideology in Conflict, Communist Political Theory** (New Delhi: Eurasian Publishing House, 1966).

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول الأصوليات المسيحية، واليهودية، والإسلامية، والهندوسية، والسيخية راجع:

Martin Marty and Scott Appleby, eds., **Accounting for Fundamentalisms, The Dynamic Character of Movements,** (Chicago: The University of Chicago Press, vol. 4, 1994).

U. D. Chopra ed., **Religious Fundamentalism in Asia** (New Delhi, Gyan Publishing House, 1994).

Alain- Gerard Masst, "Political Islam in Asia, a Case Study", **Annuals, AAPSS,** 524, November, 1992, pp. 156-168.

(١١) فى تحليل الصحوة الإسلامية عموماً:

R. Hrair Dekmejian, **Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World,** (Syracuse, Syracuse University Press, 1985).

وفى حالة مسلمى آسيا الوسطى:

محمد السيد سليم، "الإحياء الإسلامى فى دراسة فى حالة المسلمين السوفييت"، **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت، ١٠ (١)، مارس سنة ١٩٨٢)، ص ١١١ - ١٢٩.

(١٢) بيير رنوفان، ترجمة د.جلال يحيى ، **تاريخ العلاقات الدولية أزمات القرن العشرين (١٩١٤- ١٩٤٥)**، (القاهرة: دار المعارف،١٩٧٩) الجزء الثانى، ص ٧٩٥-٧٩٧.

(١٣) رولاند أوليفر، وجون فيج، ترجمة دولت صادق، **موجز تاريخ أفريقيا**، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، دون تاريخ)، ص ٢٦٤- ٢٦٥.

الفصل الرابع عشر

السياسة الدولية
من نهاية الحرب العالمية الثانية
حتى نهاية الاتحاد السوفييتى

(١٩٤٥ - ١٩٩١)

مقـــدمـة

اتسمت الفترة التاريخية الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، وحتـى نهاية الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٩١ بسعى الولايات المتحدة إلى إعادة تأهيل دول المحـور المهزومة وإعادة ادماجها فى السياسة الدولية كجزء من سعيها لمواجهة التحدى السوفييتى. كذلك اتسمت بتغير جذرى فى عدد وماهية الوحدات الدولية. ولعل أهم تغير فى هذا الصدد كان هو تحدى دور الدولة فى السياسة الدولية من خلال الشركات متعددة الجنسية وغيرهـا من الوحدات الدولية الجديدة. ومن المفارقات التاريخية هى أنه بعكس الحال بعد الحـرب العالمية الأولى، فإن القطبية الثنائية التى سادت قبيل الحرب العالمية الثانية قـد اسـتمرت ولكن مع تغير العناصر المكونة لكل قطب. فقد تمثلت القطبية الثنائية بعد الحرب العالميـة الثانية فى بروز القطبين السوفييتى والأمريكى ويقود كلا منـهما معسـكر مـن الـدول المنضوية تحت لوائه. من ناحية أخرى، فقد تغير التوازن الدولى من توازن القوى التقليدى إلى توازن الرعب بين المعسكرين نتيجة دخول العامل النووى فى السياسة الدولية، ممـا يفسر لنا عدم نشوب حرب عالمية ثالثة بين القطبين رغم وجـود الاسـتقطاب العـالمى الثنائى. ونحن نعلم أن الحربين العالميتين الأولى والثانية سبقهما استقطاب ثنائي عـالمي. وساد السياسة الدولية عدة عمليات سياسية دولية أهمها عملية توازن الرعب ومنها تفرعت عدة عمليات هى الحرب الباردة، والتعايش السلمى، والانفراج الدولى، والحـرب البـاردة الجديدة. وذلك فى إطار مجموعة من القواعد المتفق عليها بين المعسكرين. كذلك تبلـورت مجموعة من الصراعات الدولية وعمليات التكامل الدولى كما لعبت القضية الألمانيـة دورا مهما فى تطور السياسة الدولية. وأخيرا، فقد برز دور الأمم المتحـدة فـى الصراعـات الدولية وتزايدت التنظيمات الإقليمية . وسنعرض فى المباحث التالية لتلك الجوانب علـى التوالى .

المبحث الأول

إعادة تأهيل وإدماج

الدول المهزومة فى السياسة الدولية

اتبعت الولايات المتحدة سياسة إزاء الدول المهزومة فى الحرب العالمية الثانية ذات شقين. فمن ناحية عملت على إجراء تحولات جذرية فى بنية مجتمعات تلك الدول بما يؤدى إلى غرس النزعة السلمية الديمقراطية لديها. وفى هذا الإطار ركزت على إعادة هيكلة نظمها السياسية فى اتجاه الديمقراطية، ونظمها الإقتصادية فى اتجاه التطور الرأسمالي، ودعم هذه العملية من خلال المساعدة الإقتصادية الأمريكية. من ناحية أخرى سعت الولايات المتحدة إلى إعادة إدماج الدول المهزومة بعد إعادة بنائها فى السياسة الدولية فى إطار منظومة الأحلاف الغربية. والواقع أن السبب الرئيس لهذه السياسة التصالحية كان هو بروز التحدي السوفييتى الشيوعى للنفوذ الأمريكي. فقد تخوفت الولايات المتحدة من أن يؤدى الضغط على الدول المهزومة من خلال التعويضات والحصار إلى انتشار الشيوعية فيها، وربما انضمامها إلى المعسكر الشيوعى. ومن المهم ان نستعرض بإيجاز تلك السياسة إزاء اليابان، وألمانيا، وإيطاليا.

فى اليابان تم إجراء أول انتخابات حزبية ديمقراطية سنة ١٩٤٥. وقد فاز الحزب الليبرالي بزعامة يوشيدا شيجورو Yoshida Shigeru فى تلك الانتخابات. وقد تعاون يوشيدا مع الجنرال ماك آرثر، قائد قوات الاحتلال الأمريكية، لإعادة تأهيل اليابان سياسيا وإقتصاديا. وقد قبل يوشيدا التعاون الكامل مع ماك آرثر حتى ولو تطلب ذلك قبول وضع اليابان تحت الحماية العسكرية الأمريكية. وهكذا صدر أول دستور يابانى تحت إشراف الجنرال ماك أرثر، وأصبح سارى المفعول اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٧. وقد نص الدستور فى مادته التاسعة على "أن الشعب اليابانى يرفض إلى الأبد الحرب كحق من حقوق السيادة للأمة، كما يرفض التهديد بالقوة أو استخدامها كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية. ولكى يتسنى تحقيق الهدف الذى ترمى إليه الفقرة السابقة، فإنها سوف لا تستبقى قوات فى البر، ولا فى البحر، ولا فى الجو أو أية طاقات أخرى متعلقة بالحرب. كذلك سوف لا يتسنى الاعتراف بحق الدولة فى شن الحرب". وقد تضمن برنامج إعادة التأهيل

ثلاثة عناصر اساسية هي نزع السلاح، والتحول الديمقراطى، واستعادة القوة الإقتصادية اليابانية. وهكذا تم تسريح كافة القوات المسلحة اليابانية، كما تم إصدار قانون للاصلاح الزراعى سنة ١٩٤٦ مما أدى إلى تفتيت سلطة العائلات الاقطاعية، كما تم تفتيت الشركات الصناعية الكبرى باعتبارها مسئولة عن تمويل التوسع اليابانى. وفى مارس سنة ١٩٤٦ أوفدت الولايات المتحدة بعثة تعليمية إلى اليابان. وقد حددت البعثة عناصر النظام التعليمى اليابانى المقترح بحيث يركز على المفاهيم الديمقراطية والواجبات المدنية للمواطن. وقد استجاب اليابانيون لهذه التحولات والتزاموا بأوامر الامبراطور بالتجاوب معها. وابتداء من سنة ١٩٤٨ قدمت الولايات المتحدة لليابان مساعدات سلعية فى ظل قانون المساعدات الخارجية. كما قدمت تسهيلات تجارية لليابان. كذلك أوفدت الولايات المتحدة جوزيف دودج، أحد خبراء المال الأمريكيين، إلى اليابان لمساعدتها فى بناء ميزانية متوازنة. وقد أثمر ذلك عن نتائج طيبة فيما يتعلق بانتعاش اليابان إقتصاديا، وأتت الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ لتؤدى إلى زيادة الطلب على السلع اليابانية لتمويل المجهود الحربى للدول التى تحارب فى كوريا، مما أدى إلى تحسين الميزان التجارى وزيادة الدخل القومى ثلاث مرات.

مع انتصار الشيوعيين فى الصين واعلان جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩، ثم نشوب الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ بدأت الولايات المتحدة فى التحول نحو الاعتماد على اليابان كشريك استراتيجي فى شرقى آسيا فى مواجهة جمهورية الصين الشعبية.ولهذا وجهت الولايات المتحدة فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٥١ الدعوة إلى ٥٢ دولة لعقد مؤتمر فى سان فرانسيسكو تم افتتاحه فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥١، بحضور الدول الغربية وامتناع الاتحاد السوفييتى عن الحضور (مع عدم دعوة جمهورية الصين، أو جمهورية الصين الشعبية). وتم توقيع معاهدة سان فرانسيسكو فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥١. بموجب المعاهدة تنازلت اليابان عن كوريا، وفورموزا، وجزر البسكادور، وجزر كوريل وسخالين وكافة جزر المحيط الهادى التى كانت تحت وصايتها لتتولى الوصاية عليها الولايات المتحدة. وتخلت اليابان عن حقوقها فى الصين. واقتصرت سيادتها بذلك على الجزر الأربعة، والأرخبيلات المجاورة. كذلك تعهدت الدول الحليفة بسحب قوات الاحتلال من اليابان فى خلال ٩٠ يوما مع جواز عقد اتفاقات ثنائية لإبقائها فى اليابان. وأكدت المعاهدة مبدأ التعويضات عن الخسائر التى تسببت فيها اليابان. كذلك نصت المعاهدة على أن اليابان لا تخضع لأى معاملة تمييزية فى التجارة الدولية. وفى ٨ سبتمبر وقعت الولايات المتحدة مع اليابان معاهدة أمنية تضمنت تعهد اليابان بالسماح للقوات الأمريكية بالبقاء على أراضيها.

وفى هذا الإطار بلور يوشيدا مشروعه المستقبلى للمجتمع اليابانى، الذى عرف باسم صفقة يوشيدا The Yoshida Deal وهى صفقة تشير إلى امكانية تحويل الهزيمة العسكرية إلى انتصار إقتصادى، وان اليابان ستسعى إلى تحقيق ذلك بكل الطرق حتى ولو تطلب الأمر الخضوع للهيمنة العسكرية الأمريكية. وقد أصبحت تلك الصفقة هى العقيدة الأساسية للنخبة الحاكمة التى نشأت نتيجة اندماج الحزبين المحافظين الكبيرين: الديمقراطى والليبرالى. ورغم هبوط محورية تلك العقيدة لدى النخبة الحاكمة إلا أنها مازالت عاملا مؤثرا فى السياسة الخارجية اليابانية حتى اليوم(١).

بعد مضى خمس سنوات على نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت اليابان رحلة الصعود الإقتصادى. فعندما حدث الانتعاش الإقتصادى الناشئ عن الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ ارتفعت الأرباح، وقامت المشروعات الخاصة بإعادة استثمار الارباح لتجديد المشروعات الصناعية، كما قامت الحكومة اليابانية بتجديد البنية الأساسية وإعادة بناء الاسطول التجارى. واستثمرت فى ذلك روح الانضباط، والطاعة وحب العمل، والميل إلى الإدخار لدى اليابانيين. وبدأت اليابان فى استيراد التكنولوجيا الغربية وتقليدها، وتطويرها. واستفادت اليابان فى ذلك من التسهيلات التى قدمتها لها الولايات المتحدة نظرا لنشوب الحرب الباردة. ومن ثم تم منح الصادرات اليابانية مزايا تفضيلية لدخول السوق الأمريكية، مع التسامح مع القيود المفروضة على الصادرات الأمريكية إلى اليابان. كما استفادت اليابان من الحماية الأمنية الأمريكية التى مكنتها من خفض الانفاق العسكرى وتوجيه معظم مواردها للتنمية الإقتصادية. وقد أدى ذلك إلى نمو الإقتصاد اليابانى وصعودة إلى المرتبة الثالثة فى العالم بعد الإقتصاديين الأمريكى والسوفييتى من حيث حجم الناتج القومى الاجمالى. وقد بلغ هذا الحجم سنة ١٩٧٥، ٤٥٠ بليون دولار شكل ٨% من الناتج العالمى فى تلك السنة. وفى ١٩ يناير سنة ١٩٦٠ وقعت معاهدة الأمن المتبادل والتى تضمنت احتفاظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية فى اليابان لمدة عشر سنوات، واحتفاظ اليابان بقوة دفاعية فى أراضيها لا يحق لها ارسالها إلى الخارج، وأن يكون لليابان حق تقرير مسألة تزويد القواعد الأمريكية بالأسلحة النووية. وفى ١٧ يونيو سنة ١٩٧١تم التوقيع على اتفاق بين اليابان والولايات المتحدة لإعادة جزيرة اوكيناو إلى السيادة اليابانية بعد احتلال دلم ٢٥ سنة. ولم تضطلع اليابان بدور يذكر فى السياسة الدولية طوال المرحلة محل البحث.

وقد اختلف الوضع فى ألمانيا، حيث أنها، بخلاف اليابان التى كانت تخضع للاحتلال الأمريكى المنفرد، كانت تخضع لاحتلال رباعى. كما اختلفت مناهج دول الاحتلال تجاه عملية إعادة التأهيل، وإن اتفقت فى التأكيد على الاستسلام غير المشروط، ليس فقط للجيش الألمانى وإنما للأمة الألمانية ذاتها. وقد جاء ذلك فى الإعلان الصادر فى ٥ يونيو سنة ١٩٤٥ فى برلين من قادة الاحتلال فى ألمانيا وهم ايزنهاور، وزوكوف، ومونتجومرى، ودى تاسينى. فبينما رأت بريطانيا أن إعادة التأهيل تبدأ من استئصال العناصر النازية، فإن فرنسا رأت أن العدوانية الألمانية ناشئة من الدولة الألمانية الموحدة، وبالتالى يجب تقسيم ألمانيا. بينما دافع الأمريكيون عن وجهات نظر تمزج بين المفهومين البريطانى والفرنسى مع التأكيد على الحاجة إلى تغيير القيم السياسية للشعب الألمانى. أما السوفييت، فإنهم رأوا أن المشكلة تكمن فى التركيب الاجتماعى الرأسمالى لألمانيا، وأن إعادة التأهيل تبدأ بحدوث ثورة اجتماعية اشتراكية.

كانت نقطة البداية المشتركة بين دول الاحتلال هى محاكمة قادة النظام النازى فى إطار "محاكمات نورمبرج" (نوفمبر سنة ١٩٤٥ وحتى أكتوبر سنة ١٩٤٦) واعدام بعضهم. كذلك تم القبض على الآف العناصر الألمانية المتعاطفة مع النازى. ومع نهاية سنة ١٩٤٦ كان هناك ٦٤ ألف سجين ألمانى فى السجون البريطانية، و٩٥ ألف فى السجون الأمريكية، و١٩ ألف فى السجون الفرنسية، و٦٧ ألف فى السجون السوفيتية[٢]. كما تم طرد آلاف أخرى من وظائفهم فى عملية تطهير للجهاز الحكومى من كل العناصر التى اشتبه فى تعاونها مع النازى، ومنع حوالى ٣٩٠ الف المانى من تولى أى وظائف عامة فى منطقتى الاحتلال الفرنسية والبريطانية[٣]. وحدث الشئ ذاته فى منطقى الاحتلال الأمريكية والسوفيتية.

وفى منطقة الاحتلال الغربية أجبر كل ألمانى على ملئ استمارة توضح تاريخ حياته، وتم استعمال الاجابات على تلك الاستمارات لمحاكمة آلاف المواطنين، وذلك تحت شعار محو النازية من ألمانيا De-Nazification. وهكذا شنت دول الحلفاء عملية تطهير اجتماعى واسعة أخضعت الشعب الألمانى لإرهاب سياسى شامل طال حتى العناصر التى كانت تعادى الحزب النازى. ولم ينج من تلك العملية سوى العناصر التى وجدها المحتلون مفيدة للمساعدة فى إدارة مناطق الاحتلال. كذلك، فقد تم إصدار قانون رقم ٤٦ والذى تم بموجبه إلغاء ولاية بروسيا، باعتبار أنها تشكل نواة العدوانية الألمانية.

ركز المحتلون الغربيون على إعادة "تعليم" الشعب الألمانى بحيث يصبح شعبا محبا للديمقراطية الغربية سواء باللين أو بالعنف. فتم حظر الجمعيات ذات التوجهات الأيديولوجية وحظر إصدار الصحف، مع تشجيع إنشاء الجمعيات والنوادى الشبابية غير السياسية واصدار "نشرات صحفية" تعبر عن القيم الديمقراطية الغربية، وتمول من دول الاحتلال. وتم معاملة الشعب الألمانى بازدراء، وحظر الاتصال بين قوات الاحتلال والألمان، وحظر التنقل بين مناطق الاحتلال الغربية. فإذا أضفنا إلى ذلك البؤس الإقتصادى الذى ساد ألمانيا، فإنه يمكن أن نتفهم الظروف التى تم فى ظلها إعادة تأهيل الألمان بعد سحق إرادتهم. وعلى المستوى الإقتصادى فرضت دول الاحتلال عدة سياسات هى، الاستيلاء على المصانع الألمانية، والحد من الإنتاج الصناعى الألمانى، وتحويل الصناعة الحربية إلى الإنتاج المدنى، وفرض ضرائب باهظة على الألمان لتغطية نفقات الاحتلال، وترحيل الألمان إلى الخارج للعمل لخدمة اقتصادات دول الاحتلال (فى حالة فرنسا تم نقل ٤٧٠ ألف ألمانى للعمل فى مختلف نواحى الإقتصاد الفرنسى)، وتحطيم الاحتكارات والكارتلات الصناعية الألمانية وتجزئتها. كذلك تم إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة، ومنها جامعة مينز التى أنشأها الفرنسيون، وإعادة كتابة الكتب المدرسية بما يتفق مع الرؤية الغربية عن المسئولية الجماعية للشعب الألمانى عن جرائم النازية. وقد اختار مسئولو الاحتلال القيادات الألمانية التى تشرف على تلك العملية. وتم طرد أى مسئول ألمانى يعترض عليها. وهو ما عبر عنه الفريد جروسيير "بفرض الديمقراطية بطرق تسلطية"(٤).

لم تكن توجهات السوفييت فى منطقة احتلالهم مختلفة كثيرا عن توجهات الدول الغربية، باستثنائين الأول هو أنهم رفضوا نظرية "الذنب الجماعى" Collective Guilt للشعب الألمانى عن جرائم النازية، وهى النظرية التى تصرف على أساسها الحلفاء الغربيون. فقد تصرف السوفييت على أساسين أولهما أن النازية هى نتاج للرأسمالية الألمانية، وأن الحل يكمن فى تدمير الأخيرة، والثانى هو أنهم ركزوا على التحويل الاجتماعى الشامل للألمان من خلال تقويض أسس الرأسمالية الألمانية. وقد طرد السوفيت ٤٠٠ ألف موظف وعامل من وظائفهم، وقاموا بتفكيك ونقل ١٣ ألف مصنع، و٤٥٠٠ ميل من خطوط السكك الحديدية الألمانية إلى الاتحاد السوفييتى، وفرضوا على بعض المصانع الألمانية أن تعمل لخدمة المصانع السوفيتية. كما قاموا بعملية تثقيف أيديولوجى ماركسى- لينينى تشبه فى الشكل والأدوات ما تم تطبيقه فى مناطق الاحتلال الغربية، وإن اختلف المضمون.

كذلك سعت دول الاحتلال إلى تغيير أسس الحياة السياسية فى ألمانيا. فتم السماح فى مناطق الاحتلال الأربعة بتكوين أحزاب سياسية. وهذه الاحزاب هى الحزب الديمقراطى المسيحى، والحزب الليبرالى، والحزب الاشتراكى الديمقراطى، والحزب الشيوعى. ولكن سرعان ما قام السوفيت بدمج الحزب الاشتراكى مع الحزب الشيوعى، وحظر الحزب المسيحى الديمقراطى فيما بعد. وأعاد السوفييت إلى منطقة احتلالهم بعض العناصر الشيوعية الألمانية المقيمة فى الاتحاد السوفييتى، وعلى رأسهم أولبرخت، إلى برلين. وقد أسس هؤلاء حزب الوحدة الاشتراكى، وقد دعم السوفيت هذا الحزب ليكون الحزب الوحيد فى منطقة الاحتلال السوفييتى.

مع أوائل سنة ١٩٤٧ كان الخلاف قد بدأ يتبلور بين الاتحاد السوفييتى والحلفاء الغربيين حول التوسع السوفييتى فى شرقى أوروبا، وحول أسلوب التعامل مع القضية الألمانية. وقد تجسد ذلك الخلاف فى مؤتمر وزراء الخارجية للدول الأربعة الذى انعقد فى موسكو فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٧. وفى أعقاب هذا المؤتمر بدأ يظهر تحول فى أسلوب دول الاحتلال فى إعادة تأهيل ألمانيا. ذلك أن الطرفين المتنافسين (الاتحاد السوفييتى والغرب) وجدا أنه من الضرورى توظيف الألمان فى هذا الصراع، وهو ما يتطلب تعديلا فى أسلوب التعامل مع الألمان بالتحول من استراتيجية الهيمنة إلى إستراتيجية التحالف. ومن ثم حصلت ألمانيا على ١٤٠٠ مليون دولار كمعونة إقتصادية فى إطار مشروع مارشال، هذا بالإضافة إلى ٢٠٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة فى إطار برنامج "المساعدة والإعمار الحكومى فى المناطق المحتلة" Government Aid-Relief in Occupied Areas(٥).

جاءت أزمة حصار الاتحاد السوفييتى لبرلين الغربية فى يونيو سنة ١٩٤٨ لكى تعجل من سرعة العمل الغربى لإعادة البناء السياسى والإقتصادى المركزى لألمانيا، ومن شعور الألمان بأهمية التحالف مع الولايات المتحدة. ذلك أن الجسر الجوى الأمريكى لمد سكان برلين الغربية بالمواد الغذائية، ساعد فى انقاذهم. فضلا عن ذلك، فإن برلين تحولت بعد الأزمة من كونها رمزا للنازية والعسكرية البروسية إلى كونها رمزا للحرية المحاصرة.

هكذا وجد الغرب أن من صالحه اتباع منهج جديد تجاه الجزء الغربى من ألمانيا يختلف عن المنهج المتبع منذ مايو سنة ١٩٤٥. أساس هذا المنهج هو توحيد ألمانيا الغربية إقتصاديا، وإنشاء حكومة مركزية فيها. وقد تبلور ذلك توصيات مؤتمر لندن الذى عقدته

الدول الغربية المتحالفة فى يونيو سنة ١٩٤٨، والتى تضمنت إنشاء إدارة سياسية مركزية لغربى ألمانيا. وفى هذا المؤتمر، الذى حضرته دول الاحتلال الغربية ودول البنولوكس، تم الاتفاق على دعوة رؤساء المقاطعات الألمانية لعقد جمعية تأسيسية لصياغة مشروع دستور توافق عليه الدول المشاركة. وقد انعقدت الجمعية فى بون وتدخلت دول الاحتلال فى المناقشات للتأكيد على أن الدولة المقترحة ستكون منزوعة السلاح، ومقيدة فى إدارة الشئون الإقتصادية، وأن مشروع الدستور يجب ألا يمس حقوق الدول المحتلة، كما أن جميع وظائف الدولة الجديدة يجب أن تكون وظائف مفوضة (من سلطات الاحتلال) وليست أصلية. وفى هذا الإطار صاغت الجمعية التأسيسية مشروع الدستور. وقد تضمن المشروع إقامة إدارة سياسية مركزية لألمانيا تضم مناطق الاحتلال الغربية الثلاث بعد تعديل فى حدودها الغربية يضمن التنازل عن بعض الأراضى للدول الغربية المجاورة. وفى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ تم إعلان إنشاء جمهورية ألمانيا الاتحادية مكونة من مناطق الاحتلال الثلاث وانتخاب هيس رئيسا، وكونراد اديناور مستشارا. وفى منطقة الاحتلال السوفييتى تم انتخاب مؤتمر الشعب (البرلمان) فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٩، وقد قام بدوره باصدار دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية فى منطقة الاحتلال السوفيتية وعاصمتها برلين الشرقية. وفى ٧ أكتوبر تم إعلان إنشاء الدولة الجديدة وتولى ولهلم بيك Pieck رئاسة الدولة كما تولى جروتهول Grotewohl رئاسة الوزراء. وعلى غرار الحالة اليابانية، فإن ألمانيا الاتحادية استظلت بالحماية العسكرية الأمريكية، وبالذات بعد عضويتها فى حلف الأطلنطى، وركزت على البناء الإقتصادى مما أدى إلى صعود إقتصادها ليحتل المكانة الرابعة فى العالم حيث بلغ حجم الناتج القومى الاجمالى سنة ١٩٧٥، ٣٨٥ بليون دولار شكل ٧% من الناتج العالمى. كذلك لم تضطلع ألمانيا الاتحادية أو ألمانيا الديمقراطية بدور فى السياسة الدولية إلا من خلال دعم سياسات لاحدى الكتلتين.

فيما يتعلق بايطاليا، فإنها لم تخضع لعملية إعادة التأهيل التى فرضت على ألمانيا واليابان. ويرجع ذلك إلى استسلام إيطاليا مبكرا فى الحرب من خلال توقيع حكومة المارشال بادوليو "الهدنة العسكرية" مع الحلفاء ثم "الهدنة الشاملة" فى سبتمبر سنة ١٩٤٣. وقد أعطت تلك الهدنة الحلفاء السيطرة على الموارد الإقتصادية والعسكرية لإيطاليا. وقد دعم الاتحاد السوفييتى حكومة بادوليو باعترافه بها فى مارس سنة ١٩٤٤، كما دخل الشيوعيون تلك الحكومة. ولكن الولايات المتحدة دعمت بونومى Bonomi لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة من الأحزاب الستة المشاركة فى "لجنة التحرير الوطنى". وقد تزامن

تشكيل حكومة بونومى مع انزال الحلفاء فى نورماندى، فقدمت إيطاليا ٣ فرق عسكرية لدعم الحلفاء فى نوفمبر سنة ١٩٤٤، مما زاد من أسهمها، لدى الحلفاء. كذلك، فإن هناك عاملا آخر أثر على سلوك الحلفاء تجاه إيطاليا، وهو نجاح ألمانيا فى تنصيب موسولينى رئيسا لجمهورية فاشية فى شمالى إيطاليا (جمهورية سالو)، كما أن الحزب الفاشى فى شمالى إيطاليا كان قد بدأ ينمو من جديد حتى وصلت عضويته فى مارس سنة ١٩٤٤ إلى حوالى نصف مليون عضو. ومن ثم كان من مصلحة الحلفاء التساهل مع حكومة بونومى لتوظيفها فى مواجهة موسولينى. كذلك، فإن الانتخابات الرئاسية الأمريكية كانت على الأبواب، وكان الرئيس روزفلت بحاجة إلى أن يبدو امام الناخبين الأمريكيين من أصل ايطالى كصديق لايطاليا، فبدأ فى تقديم مساعدات إقتصادية لايطاليا، بل استأنف العلاقات الدبلوماسية معها فى أكتوبر سنة ١٩٤٤. وفى إبريل سنة ١٩٤٥ قبضت عناصر المقاومة الايطالية على موسولينى وأعدمته. وفى سنة ١٩٤٦ تم إجراء استفتاء فى إيطاليا حول التحول إلى الجمهورية بعد تنازل الملك فيكتور عما نويل الثالث، وصوت ٥٤% من الإيطاليين لصالح التحول إلى النظام الجمهورى. كما تم إجراء انتخابات جمعية تأسيسية وضعت دستور إيطاليا. ولم تتدخل دول الحلفاء فى تلك التطورات بشكل مباشر[٦]. وكانت إيطاليا هى الدولة المهزومة الوحيدة التى حضرت مؤتمر باريس فى ١٢ يوليو سنة ١٩٤٧ لتنظيم الاستفادة من مشروع مارشال للمساعدة الإقتصادية للدول الأوروبية، كما شاركت فى تأسيس حلف الأطلنطى سنة ١٩٤٩.

المبحث الثانى

الوحدات الدولية الجديدة

شهد النصف الثانى من القرن العشرين تغيرا جوهريا فى عدد ونوعية الدول بشكل لم يحدث فى أى حقبة تاريخية سابقة. فقد استقل عدد كبير من الدول مما أدى مع نهاية تلك الحقبة إلى زيادة عدد الدول إلى حوالى ثلاثة أمثال ما كان عليه عند نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت دولا جديدة خلال تلك الفترة يصل عددها إلى ١١٠ دولة. والأهم من ذلك هو أن النسق العالمى قد شهد تعاظم دور الوحدات الدولية التى لا تأخذ شكل الدولة، كالشركات متعددة الجنسية، والمنظمات الدولية غير الحكومية. بل ان بعض تلك الوحدات بدأت تضطلع بدور فى السياسة الدولية يفوق دور بعض الدول. وسنتناول هذه التطورات فى هذا المبحث.

المطلب الأول

الدول الجديدة

من بين كل مراحل تطور السياسة الدولية تعتبر هذه المرحلة هى أكثرها ثراء بالنسبة لظهور الدول الجديدة. فقد نشأ خلال تلك المرحلة عدد غير مسبوق من الدول. وقد حدث ذلك أساسا نتيجة تصفية الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا وآسيا، وفى بعض الأحيان نتيجة إنقسام أو اندماج دول قائمة.

وقد شهد النصف الأول من الستينيات ظهور أكبر عدد من الدول نتيجة قرار فرنسا منح مستعمراتها الأفريقية الاستقلال. كذلك انقسمت كلا من كوريا، وفيتنام، وألمانيا إلى دولتين. كما توحدت بعض الدول مؤقتا مثل مصر وسوريا باسم الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨-١٩٦١)، أو بشكل دائم، كما حدث فى اندماج تنجانيقا وزنزبار باسم تنزانيا. كذلك نشأ خلال هذه الفترة عدد من الدول "القزمية" وهى دول متناهية الصغر ويأخذ معظمها شكل الجزر المتناثرة فى المحيطات. ونظرا لضخامة عدد الدول، فإنه سيكون من الصعب استعراض كلا منها على حده، ولذلك فإننا سنتناول تلك الدول فى مجموعات تبدأ باستقلال باقى الدول العربية، ثم الدول الجديدة فى الشرق الأوسط والبحر

المتوسط، ثم استقلال باقى الدول الأفريقية، ثم باقى الدول الآسيوية والدول الأوروبية الجديدة.

أولاً : استقلال باقى الدول العربية[٧]

١. سوريا ، ولبنان ، والأردن

قبل نشوب الحرب العالمية الثانية حاولت فرنسا أن تعيد تنظيم علاقاتها مع سوريا، ولبنان من خلال معاهدة تشبه معاهدة سنة ١٩٣٦ مع مصر فى محاولة منها لاكتساب ولاء الحركات الوطنية فى الدولتين بعد صعود الفاشية فى البحر المتوسط. وقد فشلت المحاولة لعدم موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية. كذلك تنازلت فرنسا عن سنجق الاسكندرونة التابع لسوريا إلى تركيا سنة ١٩٣٩ لاكتساب ولاء تركيا. وقد غيرت تركيا اسم السنجق إلى هاتاى وضمته إليها رسميا. ومازالت سوريا تطالب بالاسكندرونة حتى اليوم .

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية سيطرت قوات حكومة فيشى على سوريا ولبنان مما دعى بريطانيا وحكومة فرنسا الحرة إلى القيام بحملة لطرد قوات حكومة فيشى من الدولتين سنة ١٩٤٣. وللتمهيد لنجاح الحملة أعلنت حكومة فرنسا الحرة وبريطانيا موافقتهما على إنهاء الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان واستقلالهما. بيد أن حكومة فرنسا الحرة ربطت إتمام الاستقلال بعقد معاهدة مع الدولتين بعد الحرب .

وفى سنة ١٩٤٣ جرت انتخابات رئاسية فى سوريا أدت إلى انتخاب شكرى القوتلى رئيسا للجمهورية. وفى السنة ذاتها أجريت انتخابات فى لبنان أسفرت عن انتخاب بشارة الخورى رئيسا للجمهورية. وقد رفضت حكومة فرنسا الحرة. الأعتراف بتلك الإجراءات واعتقلت بشارة الخورى، مما أدى إلى تدخل بريطانيا لإعلان أن استقلال سوريا ولبنان لا يرتبط بانتهاء الحرب وأنه قائم منذ الآن. واضطرت حكومة فرنسا الحرة إلى الموافقة، واعترفت الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى باستقلال الدولتين سنة ١٩٤٤.

بعد أن تحررت فرنسا من الاحتلال الألمانى، عادت إلى التأكيد بأن استقلال سوريا ولبنان يتطلب عقد معاهدتين مع فرنسا. ولما رفضت الدولتان هذا المطلب خاصة بعد مشاركتهما فى تأسيس الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، قامت فرنسا فى صيف سنة ١٩٤٥ بضرب دمشق وحلب بالمدافع، وتحت ضغط من بريطانيا والولايات المتحدة رحلت القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان سنة ١٩٤٦.

شهدت سوريا عددا من الانقلابات العسكرية ابتداء من سنة ١٩٤٨ بدأت بانقلاب حسني الزعيم. وفى فبراير سنة ١٩٥٨ اتحدت مع مصر وكونتا دولة جديدة باسم "الجمهورية العربية المتحدة". ولكن السوريون ما لبثوا ان انفصلوا عن تلك الدولة من خلال انقلاب عسكرى فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ وعادت سوريا دولة مستقلة مرة أخرى باسم "الجمهورية العربية السورية". إلا أنها شهدت سلسلة من الانقلابات العسكرية تخللها العدوان الإسرائيلى على سوريا فى يونيو سنة ١٩٦٧ الذى أسفر عن احتلال إسرائيل هضبة الجولان. وفى سنة ١٩٧٠ تولى حافظ الأسد السلطة، وظل رئيسا للجمهورية لمدة ثلاثين سنة حتى وفاته.

توصل اللبنانيون إلى ميثاق وطنى غير مكتوب يقضى بأن يختار رئيس الجمهورية من بين الموارنة، ورئيس الوزراء من بين المسلمين السنة، وان يكون رئيس مجلس النواب من المسلمين الشيعة، مع تعهد المسلمين بألا يعملوا على ضم لبنان إلى دولة عربية أخرى. وفى سنة ١٩٥٢ تولى كميل شمعون رئاسة الجمهورية وبدأ اعتبارا من سنة ١٩٥٦ فى اتباع سياسة مناصرة للغرب مما أدى إلى تفاقم الصراعات السياسية الداخلية، والتدخلات الأجنبية فى لبنان وكان ابرزها نزول القوات الأمريكية فى لبنان فى سنة ١٩٥٨. وفى سنة ١٩٧٦ شهدت لبنان حربا أهلية استمرت حوالى اثنى عشر عاما. وترجع جذور تلك الحرب إلى التركيبة الطائفية اللبنانية وإختلاف الأحزاب السياسية حول الوجود الفلسطينى فى لبنان. وقد أدت الحرب إلى تدمير لبنان بشكل يكاد يكون كاملا. وفى تلك الأثار تدخلت قوات تابعة لجامعة الدول العربية لوقف الحرب، كما تدخلت القوات السورية مما أدى إلى تهدئة الحرب نسبيا. وفى سنة ١٩٨٩ اتفقت القوى الوطنية على ميثاق الطائف الذى سوى المشكلة اللبنانية.

أما المملكة الأردنية الهاشمية، فإنها استقلت رسميا سنة ١٩٤٦، بموجب معاهدة موقعة مع الحكومة البريطانية. وقد شاركت المملكة قبل ذلك فى تأسيس جامعة الدول العربية. وفى سنة ١٩٤٨ اعلن الأمير عبد الله نفسه ملكا على البلاد. وفى السنة ذاتها شارك الجيش الأردنى فى حرب فلسطين، واستطاع هذا الجيش أن يحتفظ بالقدس الشرقية والمساحة الواقعة غربى نهر الأردن. وفى سنة ١٩٥٠ ضمت الأردن تلك الأراضى من فلسطين إليها، وأصبح يطلق على الأراضى التى ضمتها الأردن "الضفة الغربية". وبدأت محاولة ادماج سكان الضفة الغربية فى الأردن بمنحهم الجنسية الأردنية. وفى يونيو سنة ١٩٦٧ فقد الأردن الضفة الغربية حينما احتلتها القوات الإسرائيلية أبان الحرب العربية-الإسرائيلية فى تلك السنة. وفى سنة ١٩٧٠ شهدت الأردن حربا أهلية دامية بين الجيش

الأردنى وقوات المقاومة الفلسطينية نظرا لاستباحة تلك القوات السيادة الأردنية. وقد أسفرت الحرب عن خروج قوات المقاومة من الأردن وانتقالها إلى لبنان.

٢. ليبيا وتونس، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا

ساند الليبيون بقيادة أدريس السنوسى الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية. ولما هزمت قوات المحور فى معركة العلمين أقامت بريطانيا حكومة مدنية يشترك فيها أبناء البلاد. وفى نوفمبر سنة ١٩٤٣ عاد ادريس السنوسى إلى ليبيا من مصر. وبعد انتهاء الحرب طالب الاتحاد السوفييتى بحق الوصاية على ليبيا حتى يحل محل ايطاليا فى البحر المتوسط. وكانت بريطانيا تتطلع إلى تقسيم ليبيا مع فرنسا وايطاليا، وهو ما عارضته الولايات المتحدة مفضلة وضع ليبيا مؤقتا تحت وصاية الأمم المتحدة. كما أن مصر طالبت باستقلال ليبيا، ووضعها تحت وصايتها لفترة مؤقتة مع إعادة واحة جغبوب التى اقتطعتها بريطانيا من مصر، وتنازلت عنها لإيطاليا التى كانت تسيطر على ليبيا. وقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تكوين اتحاد من أقاليم ليبيا الثلاثة وهى طرابلس، وبرقة، وفزان، لتكون المملكة الليبية المتحدة وأن تعلن استقلالها سنة ١٩٥١. وفى أول سبتمبر سنة ١٩٦٩ قاد معمر القذافى حركة مسلحة ضد حكم الملك ادريس السنوسى وتم إعلان الجمهورية فى ليبيا. وقد انحازت الجمهورية الجديدة إلى مصر، وحدثت محاولات للوحدة بين الدولتين ولكن لم يقدر لها النجاح. كما لعبت ليبيا فى عهد القذافى دورا مهما فى نصره حركات التحرر فى مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى اصطدامها بالولايات المتحدة وبريطانيا. وبلغت قمة الصدام فى الاعتداء الأمريكى على ليبيا سنة ١٩٨٦.

ضغطت الحركة الوطنية التونسية من أجل الاستقلال الكامل من خلال المقاومة المسلحة للاحتلال الفرنسى. ولما كانت فرنسا قد هزمت فى موقعة دين بيان فو فى الهند الصينية سنة ١٩٥٤، فإن منديس فرانس رئيس وزراء فرنسا، رأى أنه من الحكمة الاحتفاظ بنفوذ فرنسا فى شمالى أفريقيا من خلال سياسة مستنيرة تقوم على منح تونس الاستقلال. وفى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٤ طار فرانس إلى تونس وأعلن قبول فرنسا مبدأ الحكم الذاتى لتونس. وعهد إلى الباى التونسى تنفيذ هذا المبدأ. وهكذا كون الباى أول حكومة تونسية بعد أن كان المقيم العام الفرنسى هو الذى يعين الوزراء. وفى ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ تم توقيع اتفاقات بين تونس وفرنسا حول الاستقلال الذاتى لتونس. وسرعان ما تولى بورقيبه زعيم الحزب الدستورى، رئاسة الوزراء، معلنا ان سياسته تدور حول تحقيق الاستقلال الكامل بالطريق التدريجى. وفى ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ أعلن بورقيبة أن

تونس دولة مستقلة ذات سيادة. وفي هذا الإطار سمح لفرنسا باستمرار قاعدتها البحرية فى بنزرت. وفى سنة ١٩٥٧ عزل بورقيبة الباى وأعلن تحول تونس نحو النظام الجمـــهورى وأصبح أول رئيس للجمهورية التونسية حتى عزله زين العابدين بن على سنة ١٩٨٧.

فيما يتعلق باستقلال المغرب، فقد تعاون المغاربة مع الحلفاء فى حملتهم على طـــول الساحل الأطلنطى وساحل البحر المتوسط أثناء الحرب العالمية الثانية، كما اشـــتد ســـاعد الحركة الوطنية بزعامة حزب الاستقلال الذى أسسه علال الفاسي، والمدعوم من السلطان مولاى محمد بن يوسف. بيد أنه بعد انتهاء الحرب عادت فرنسا إلى سياستها الاســتعمارية ورفضت مطلب الاستقلال، وقامت بنفى السلطان محمد بن يوسف من البلاد مما أدى إلـــى تعاظم الحركة الوطنية. ولما اندلعت الثورة الجزائرية سنة ١٩٥٤ ازداد موقـــف فرنســـا حرجا فى المغرب، واضطرت إلى الافراج عن محمد بن يوسف (الذى عرف باسم الملــك محمد الخامس) وأصدرت بيانا فى ٢ مارس سنة ١٩٥٦ يؤكد اعتراف فرنسا باســـتقلال المغرب. وفى السنة ذاتها اعترفت اسبانيا باستقلال اقليم الريف. وفى يناير ســـنة ١٩٥٧ عادت طنجة إلى السيادة المغربية بعد أن كانت تحت إدارة دولية. وقد ظهرت فيمـــا بعـــد مشكلة "الصحراء الغربية" الخاضعة للسيادة الأسبانية والتى طالبت المغرب بها باعتبارهـــا اقليما مغربيا، بينما ظهرت جبهة البوليزاريو التى تطالب باستقلال الأقليم وإقامة جمهورية صحراوية فيه. وقد انسحبت اسبانيا من الأقليم وتم الاتفاق على استفتاء فيه حـــول حـــق تقرير المصير. ومازالت بعض المناطق الساحلية المغربية على البحر المتوســـط (ســـبته ومليله) خاضعة للسيادة الاسبانية وتطالب المغرب باستعادة تلك المناطق من أسبانيا.

فيما يتعلق بالجزائر، فقد اتبعت فرنسا سياسة "الفرنسة" واعتبرتها جزء من الأراضى الفرنسية. يقصد بالفرنسة إدماج المواطنين فى النظم الفرنسية فى التربية والتعليم واللغـــة والمعاملات وان يطبق عليهم القانون الفرنسي. وكان الجزائريون يمثلون فـــى الجمعيـــة الوطنية الفرنسية ويحكمهم حاكم عام فرنسي. وقد فشلت سياسة الفرنســـة نظـــرا لتمســـك الجزائريين بالإسلام. وقد اضطرت فرنسا إزاء فشل سياسة الفرنسة إلـــى اتبـــاع سياســـة "المشاركة". ولا تقضى السياسة الأخيرة بضرورة تخلى الجزائرى عن القواعد والحقـــوق التى اشترعها الإسلام لكى يصبح مواطنا فرنسيا. بل تركت له ان يجمع بين المـــيزتين، وذلك أملا فى تشجيع الجزائريين على الاندماج فى الثقافة الفرنســـية. وعندمـــا اندلعـــت الحرب العالمية الثانية مال الجزائريون إلى عدم معاداة فرنسا تجنبا للوقوع فـــى قبضـــة ايطاليا الفاشية. ولكن الجزائريون فاجأوا فرنسا بثورة عارمة سنة ١٩٤٥، وهى أول ثورة

تندلع فى شمالى أفريقيا بعد ثورة الريف. وقد قامت الثورة نتيجة الانهيار الإقتصادى الذى أصاب البلاد عند نهاية الحرب العالمية الثانية. وتولت فرنسا قمع الثورة بأقصى درجات العنف واستشهد فى تلك الثورة حوالى ٢٠ ألف شخص. وسعت فرنسا بعد اخماد الثورة إلى اعطاء الجزائريين مزيد من حقوق التمثيل فى الهيئات الفرنسية مع إنشاء جمعيتين نيابيتين فى الجزائر تحت إشراف الحاكم العام الفرنسي. ومرة أخرى فاجأ الجزائريون فرنسا بثورة أكثر عنفا سنة ١٩٥٤قادتها جبهة التحرير الجزائرية. وقد سقط فى الثورة الجزائرية حوالى مليون شهيد. واضطرت فرنسا إلى توقيع اتفاقات ايفيان مع جبهة التحرير سنة ١٩٦٢ وبموجبها اعترفت فرنسا باستقلال الجزائر، وأصبح أحمد بن بيلا أول رئيس للجمهورية الجزائرية.

وقد استقلت موريتانيا فى نوفمبر سنة ١٩٦٠ فى إطار حركة استقلال المستعمرات الفرنسية فى غربى افريقيا التى سنشير إليها لاحقا.

٣. السودان، والصومال، وجيبوتى، وجزر القمر

كان وضع السودان محددا بموجب الاتفاقية المصرية – البريطانية الموقعة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩. وقد نصت الاتفاقية على اقامة حكم ثنائى مصرى – بريطانى فى السودان، وهو الأمر الذى استمر حتى بعد استقلال مصر سنة ١٩٢٢ حيث أصرت بريطانيا على استمرار الحكم الثنائى بينما طالبت الحكومات المصرية المتعاقبة باستعادة السيادة المصرية على السودان. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، طالبت مصر بإقرار مبدأ "وحدة وادى النيل"، وأعلنت سنة ١٩٥١ أن لقب ملك مصر هو "ملك مصر والسودان". وبعد نشوب الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ اتجهت مصر إلى قبول مبدأ حق السودانيين فى تقرير مصيرهم، إما بالاستقلال أو بالاتحاد مع مصر. وبناء عليه وقعت حكومة الثورة المصرية مع بريطانيا اتفاقا فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ يقضى باجراء انتخابات تشريعية لانتخاب برلمان وبناء حكم ذاتى لمدة ثلاث سنوات يتخذ بعدها البرلمان المنتخب قرارا بشأن تقرير المصير. وقد تمت الانتخابات فى سنة ١٩٥٣ وأسفرت عن انتخاب انصار الاتحاد مع مصر. لكن نتيجة لممارسات ممثلى السلطة المصرية فى السودان، واعتقال محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية سنة ١٩٥٤ وما تبعه من إقامة حكم تسلطى فى مصر، اتجه السودانيون نحو خيار الاستقلال. وحينما انتهت الفترة الأنتقالية فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ قرر البرلمان باجماع الآراء أن السودان دولة مستقلة وذات سيادة. وفى أول يناير سنة ١٩٥٦ أعلنت حكومة الجمهورية فى السودان واعترفت

مصر وبريطانيا بالوضع الجديد. وقد دار تطور السودان منذ الاستقلال حول تعاقب الحكمين المدني والعسكرى. ففي عام ١٩٥٨ حدث انقلاب عسكرى بزعامة إبراهيم عبود ما لبث أن سلم السلطة للأحزاب السياسية سنة ١٩٦٤. وفى سنة ١٩٦٩ حدث انقلاب عسكرى ثان بزعامة جعفر نميرى، ولكن تمت الاطاحة به سنة ١٩٨٥ وعاد الحكم المدنى الذى أطيح به بدوره سنة ١٩٨٩ فى انقلاب عسكرى قاده عمر البشير. وتعتبر مشكلة جنوبى السودان الواقع جنوبى خط عرض ٥ شمال خط الاستواء هى اعقد المشكلات التى تواجه السودان، إذ توجد فى تلك المنطقة حركة انفصالية قوية تعمل على الاستقلال بجنوبى السودان عن الدولة السودانية.

كانت الصومال قبل الحرب العالمية الثانية مقسمة بين بريطانيا وايطاليا. وعلى إثر دخول إيطاليا الحرب عام ١٩٤٠، قامت القوات الإيطالية بالاستيلاء على الجزء الذى تحتله بريطانيا من الصومال، ولكن بريطانيا تمكنت فى عام ١٩٤١ من إعادة السيطرة على الأجزاء التى استولت عليها إيطاليا. وبعد إنتهاء الحرب لم تتمكن الدول المنتصرة من تسوية الأوضاع فى الصومال فأحالت القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتى قررت فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ منح الاستقلال للصومال الايطالى بعد عشر سنوات كإقليم وصاية تحت الإدارة الإيطالية. وفى الأول من يوليو ١٩٦٠ منحت الصومال إستقلالها. وفى عام ١٩٧٧ دخلت الصومال فى حرب مع أثيوبيا حول منطقة الأوجادين، وقد تمكنت بالفعل من السيطرة على معظم المنطقة، ولكن أثيوبيا تمكنت من استعادة السيطرة على المنطقة فى أوائل عام ١٩٧٨. وقد لعبت القوتان العظميان دورا مهما فى هذا الصراع حيث ساندت الولايات المتحدة الصومال وساند الاتحاد السوفييتى اثيوبيا. ولكن الصومال ما لبثت أن دخلت حربا أهلية طاحنة أدت إلى تفكك الدولة الصومالية.

أما جيبوتى، فكانت تسمى الصومال الفرنسى، وغيرت فرنسا اسمها سنة ١٩٦٨ إلى أقليم "عيس وعفر" إشارة إلى القبائل التى تسكنه. وبدأت الصومال بعد استقلالها تطالب بالإقليم حيث ان فرنسا لم تعطه الاستقلال مع باقى مستعمراتها فى غربى افريقيا سنة ١٩٦٠. وفى ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٧ أعلنت فرنسا استقلال الإقليم باسم جيبوتى، ودخلت عضوية جامعة الدول العربية.

أما جزر القمر فقد كانت تابعة للحكم الفرنسى فى جزيرة مدغشقر، واحتلتها بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن تعاون حاكمها الفرنسى مع حكومة فيشى وأعادتها إلى حكومة فرنسا الحرة بعد ذلك. وفى سنة ١٩٦٠ فصلتها فرنسا عن مدغشقر التى استقلت

فى تلك السنة. وفى سنة ١٩٧٤ تم إجراء استفتاء حول الاستقلال أسفر عن استقلال جزر القمر ما عدا جزيرة مايوت التى صوت غالبية سكانها للبقاء تحت السيادة الفرنسية. ومازالت جزر القمر تطالب باستعادة تلك الجزيرة.

٤. الدول العربية الخليجية

هذه الدول هى الكويت، وقطر، والبحرين، وسلطنة عمان، والامارات العربية المتحدة، وهى الدول الأعضاء فى مجلس التعاون لدول الخليج العربى الذى يضم بالإضافة إليها المملكة العربية السعودية. وقد سبق أن أشرنا إلى إنشاء السعودية.

فيما يتعلق بعمان، فإنها كانت خارج منطقة النفوذ البريطانى المباشر. وكانت فى أوائل القرن تضم قسمين مستقلين منذ سنة ١٩٢٠ هما سلطنة مسقط، وإمامة عمان. وفى سنة ١٩٥٥ سيطرت قوات السلطنة فى عهد سعيد بن تيمور على إمامة عمان بمساعدة بريطانيا لضمان موارد النفط فى فى عمان، وأصبحت البلاد تسمى سلطنة مسقط وعمان. وفشلت الثورة العمانية التى قادها طالب بن على حتى سنة ١٩٥٩ فى تغيير هذه الأوضاع. وفى سنة ١٩٧٠ تولى السلطان قابوس بن سعيد السلطنة، وحول إسم الدولة إلى سلطنة عمان وانضمت سنة ١٩٧١ إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

فى الكويت، زاد المد القومى العربى مما أدى إلى الغاء معاهدة سنة ١٨٩٩ مع بريطانيا، واستبدالها بمعاهدة أخرى أسفرت عن استقلال الكويت سنة ١٩٦١. وعلى الفور أعلنت العراق عزمها على ضم الكويت. ولكن التدخل الدولى والعربى أوقف الخطط العراقية. وفى سنة ١٩٩٠ قام العراق باحتلال الكويت، وبفضل التحالف الدولى- العربى تم تحرير الكويت سنة ١٩٩١.

وفى سنة ١٩٦٨ أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربى (الانسحاب من شرقى السويس) مما أدى إلى استقلال البحرين، وقطر، وتكوين دولة الامارات العربية المتحدة. فقد صمم شعب البحرين على الاستقلال عن بريطانيا وصدر قرار من مجلس الأمن فى ١١ مايو سنة ١٩٧٠ يؤكد حق البحرين فى الاستقلال. وفى ١٤ أغسطس سنة ١٩٧١ ألغيت المعاهدة المعقودة بين البحرين وبريطانيا، وتم إعلان استقلال البحرين. وفى أول سبتمبر سنة ١٩٧١ أعلنت قطر الاستقلال بعد الغاء المعاهدة المعقودة مع بريطانيا. وفى ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ ظهرت دولة الامارات العربية المتحدة إلى الوجود نتيجة اتحاد امارات ابو ظبى، ودبى، وعجمان، والشارقة، والفجيرة، ولم

القيوين، وذلك برئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان فى إطار اتحادى. وفى سـنة ١٩٧٢ انضمت امارة رأس الخيمة إلى الاتحاد. وقد بادرت إيران على الفور باحتلال جزيرتـى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لرأس الخيمة مما أثار نزاعا بين دولة الأمـارات وإيران مازال دائرا حتى الآن(٧).

٥. استقلال واندماج جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

سبق ان أشرنا إلى ظهور اليمن كدولة مستقلة بعد الحرب العالمية الأولـى. بيـد أن دولة اليمن المستقلة لم تشمل الأجزاء الجنوبية التى كانت بمثابة محميات بريطانية. وكانت عدن هى المركز الإستراتيجى لتلك المحميات منذ ان سيطرت بريطانيا عليها سنة ١٨٣٩. وخلال الستينيات صعدت الحركة الوطنية فى عدن، واضطرت بريطانيا إلى الانسـحاب منها سنة ١٩٦٧، وأعلن استقلال المحميات باسم "جمهورية اليمن الديمقراطيـة الشـعبية" وأصبحت الجمهورية الجديدة أكبر حليف للاتحاد السوفييتى فى العالم العربى. وقد دخلـت الدولة الجديدة فى حربين كبيرتين مع جمهورية اليمن عامى ١٩٧٢، ١٩٧٩ انتهت كلاهما باتفاق حول الوحدة بين الدولتين لم ينفذا. ومع عدم تنفيـذ الاتفـاقين، وتضـاؤل الدعـم السوفييتى للدولة منذ منتصف الثمانينيات، اتجهت اليمن الديمقراطية نحو الوحدة مع اليمن. وتم اعلان الاتحاد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٩٠ وأصبح على عبد الله صالح أول رئيس لليمـن الموحدة. وفى سنة ١٩٩٤ حدثت حركة انفصالية فى اليمن الجنوبى أدت إلى اندلاع حرب أهلية. ولكن الحكومة المركزية سحقت الحركة.

ثانياً : الدول الجديدة فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط

١. إسرائيل

نتيجة لاستمرار تدفق الهجرة اليهودية غير المشروعة إلى فلسطين، نظم الفلسطينيون إضرابا عاما وشنوا حرب المقاومة ضد القوات البريطانية فيما عرف بثورة سـنة ١٩٣٦. وإزاء صعود نجم دول المحور، وسعى بريطانيا لتهدئة الأوضاع فـى البحـر المتوسـط وكسب ود العرب قامت بريطانيا باصدار "الكتاب الأبيض" فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٩. وقـد أعلنت فيه سياستها تجاه فلسطين، وهى إنشاء حكومة مستقلة لفلسطين تتكون من العـرب واليهود خلال عشر سنوات، وهو ما يعنى رفض التقسيم، مع السـماح بـهجرة يهوديـة محدودة إلى فلسطين (٧٥ الف يهودى على مدى خمـس سـنوات). رفضـت الحركـة الصهيونية الكتاب الأبيض. وقد ساند يهود فلسطين الحلفاء اثناءالحرب العالميـة الثانيـة

واستغلوا هذه المساندة لتدعيم وجودهم العسكرى، وتنشيط الهجرة اليهودية إلى فلسـطين، هذا فى الوقت الذى ساند فيه زعيم الحركة الوطنية الفلسـطينية الحـاج أميـن الحسـينى المحور، وانتقل إلى برلين، نظرا لمعاده ألمانيا لليهود. وقد وظفت الحركة الصهيونية هـذه التطورات لاكتساب دعم الحلفاء لاقامة دولة لليهود فى فلسطين. خاصة أن الحركة النازية فى أوروبا كانت قد صعدت من مشكلة اليهود فى أوروبا. وأقـامت الحركـة منظمـات عسكرية فى فلسطين مثل الهاجاناه، وشترن، إضافة إلى المؤسسات السياسية التى كانت قد انشأتها قبل ذلك مثل الوكالة اليهودية، والأحزاب السياسية الصهيونية فى فلسطين.

وبينما ساندت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بعد الحرب مشروع إقامة الدولـة اليهودية فى فلسطين، فإن بريطانيا عادت للتمسك بالسياسة المعلنة فى الكتـاب الأبيـض. وإزاء معارضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لهذه السياسة والأعمال الارهابية التى ارتكبتها المنظمات الصهيونية ضد القوات البريطانية فى فلسطين أحالت بريطانيا المسـألة إلى الأمم المتحدة فى فبراير سنة ١٩٤٧. وفى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ اتخذت الجمعيـة العامة للأمم المتحدة قرارا بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهوديـة، ولن ينشـأ بيـن الدولتين اتحاد إقتصادى وتترك مدينة القدس تحت الوصاية الدولية. وقد قبلـت الحركـة الصهيونية القرار الصادر عن الجمعية العامة، بينما رفضته الـدول العربيـة والحركـة الوطنية الفلسطينية. وقد شرعت المنظمات الصهيونية فى محاولة تنفيذ القرار بالقوة مـن خلال إرهاب وطرد السكان العرب من فلسطين. وعندما غادر الحاكم العام البريطانى حيفا فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ أعلنت الحركة الصهيونية إقامة إسرائيل.

٢. <u>قبرص ومالطا</u>

كانت قبرص جزء من الدولة العثمانية منذ سنة ١٥٧١ ثم تنازلت عنها لبريطانيا سنة ١٨٧٨ فى مقابل مسانده الأخيرة لها فى الحرب الروسية العثمانية. وقد سـاند القبارصـة بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، مما أدى بالأخيرة إلى إعادة الحياة الديمقراطية إلـى الجزيرة ابتداء من سنة ١٩٤٧ ولكنها لم توافق على الاستقلال نظرا لأهمية قبرص فـى مراقبة الاتحاد السوفييتى. إزاء ذلك اندلعت حركة الانضمام إلى اليونان المعروفـة باسـم "اينوسيس" Enosis. وقد قاد الحركة ابتداء من سنة ١٩٥١ الاسقف مكـاريوس الثـالث بالتحالف مع حركة المقاومة السرية المعروفة باسم "ايوكـا" EOKA بزعامـة الجـنرال اليونانى جريفاس. وقد ردت بريطانيا بقمع حركة الاستقلال، وساندتها فى ذلك تركيـا لأن الاستقلال يعنى انضمام الجزيرة إلى اليونان مع وجود جماعة تركية مسلمة فى الجزيـرة

تشكل ٢٠% من سكان الجزيرة. وهنا نلمس بذور العداء التركى - اليونانى الراهن حول القضية القبرصية. وفى فبراير سنة ١٩٥٩ انعقد مؤتمر لندن مؤلفا من بريطانيا، وتركيا، واليونان، والاسقف مكاريوس عن القبارصة اليونانيين، ومندوب عن القبارصة الأتراك. وقد قرر المؤتمر جعل قبرص جمهورية مستقلة مع احتفاظ بريطانيا بقواعدها فى الجزيرة. وفى سنة ١٩٧٤ قامت القوات التركية بغزو الجزيرة على أثر الانقلاب العسكرى الذى قاده اليونانيون من أنصار حركة اينوسيس. واحتلت تركيا الجزء الشمالى وأعلنت إنشاء جمهورية قبرص التركية الشمالية فى هذا الجزء.

كانت جزيرة مالطا منذ اتفاقية باريس الموقعة بين فرنسا وبريطانيا سنة ١٨١٤ جزء من التاج البريطانى. وقد تعرضت الجزيرة لقصف شديد من دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية. وفى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٤ منحت بريطانيا الاستقلال للجزيرة وأصبحت عضوا فى الأمم المتحدة فى السنة ذاتها. وفى سنة ١٩٧٤ أصبحت جمهورية.

ثالثاً : استقلال الدول الإفريقية(٨)

شهدت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تصفية الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا، وظهور دول أفريقية جديدة. ونظرا لضخامة عدد تلك الدول، فإننا سنعرض لاستقلالها من خلال تقسيمها إلى مجموعات طبقا لنوع الاستعمار التى كانت تخضع له.

١. استقلال الدول الأفريقية الواقعة تحت الاستعمار البريطانى

نظرا للطبيعة غير المباشرة للحكم البريطانى فى المستعمرات الافريقية، فإن تلك المستعمرات كانت الاسبق فى المطالبة بالاستقلال. وقد اندلعت حركة المطالبة بالاستقلال فى ساحل الذهب سنة ١٩٤٨. وفى هذه المنطقة تزعم حزب الشعب بقيادة نكروما حركة الاستقلال. وفى سنة ١٩٥٧ اضطرت بريطانيا إلى التسليم باستقلال ساحل الذهب باسم غانا مع دخولها عضوية الكومنولث. وقد نجحت بريطانيا فى إدخال معظم مستعمراتها فى إطار الكومنولث بينما عجزت فرنسا عن إدخال مستعمراتها فى إطار الجماعة الفرنسية كما سنرى. وقد شجع استقلال غانا باقى المستعمرات البريطانية على المطالبة بالاستقلال خاصة ان نكروما بدأ يقوم بدور تحررى فى تلك المستعمرات.

وفى أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ استقلت نيجيريا. وقد شهدت نيجيريا سنة ١٩٦٧ حربا أهلية عقب إعلان الاقاليم الشرقية الانفصال باسم بيافرا ولم تستطع القوات المركزية أن

تسحق الانفصال إلا سنة ١٩٧٠. وفى ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٠ استقلت سييراليون. وفى ١٨ فبراير سنة ١٩٦٥ استقلت جامبيا، عن بريطانيا.

فيما يتعلق بالمستعمرات البريطانية فى شرقى أفريقيا، فقد استقلت تنجانيقا فى ديسمبر سنة ١٩٦١ برئاسة جوليوس نيريرى. وفى أبريل سنة ١٩٦٤ اتحدت مع جزيرة زنزبار تحت اسم تنزانيا برئاسة نيريرى أيضا. واستمر الأخير رئيسا لتنزانيا حتى تنازله عن السلطة سنة ١٩٨٥. وقد لعب نيريرى دورا مهما فى تحرير باقى المستعمرات البريطانية فى شرقى أفريقيا.

وفى أكتوبر سنة ١٩٦٢ استقلت اوغندا. ومن أهم علامات تطور اوغندا تولى الجنرال عيدى أمين السلطة بين عامى ١٩٧١، ١٩٧٩. فقد طرد ٧٠ الف مهاجر آسيوى وفرض نظاما قمعيا مما دفع تنزانيا واوغندا إلى التدخل عسكريا لإسقاط حكمه.

وفى ديسمبر سنة ١٩٦٣ استقلت كينيا بعد تفاقم ثورة قبائل الكيكويو Kikuyu التى بدأت فى العشرينيات وتصاعدت فى الخمسينيات فى شكل حركة المقاومة المسلحة التى عرفت باسم ماو ماو Mau Mau. وقد تزعم جومو كينياتا تلك الثورة. وقد استهدفت تلك الثورة حركة الاستيطان البريطانى فى كينيا. واضطرت بريطانيا فى النهاية إلى التسليم باستقلال كينيا. وبعد عام واحد تحولت إلى النظام الجمهورى. وقد استمر كينياتا فى السلطة حتى وفاته سنة ١٩٧٨.

وفى ٦ يوليو سنة ١٩٦٤ استقلت مالاوى والتى كانت تسمى نياسالاند وتحولت إلى النظام الجمهورى بعد عامين، وظل باندا رئيسا للجمهورية حتى هزيمته فى أول انتخابات ديمقراطية سنة ١٩٩٤.

وفى أكتوبر سنة ١٩٦٤ ظهرت دولة زامبيا إلى الوجود، وهى ذاتها اقليم روديسيا الشمالية الذى كانت تهيمن عليه بريطانيا مع روديسيا الجنوبية. وقد تزعم كينيث كاوندا حركة الاستقلال فى روديسيا الشمالية وأصبح أول رئيس للجمهورية واستمر فى السلطة حتى سنة ١٩٩١ حين أجريت أول انتخابات تعددية.

بيد أن استقلال رودسيا الجنوبية، والتى أصبح اسمها زمبابوى بعد الاستقلال، تأخر حتى ١٧ أبريل سنة ١٩٨٠. وقد كان ذلك نتيجة تمسك الأقلية البيضاء بزعامة ايان سميث بالهيمنة على رودسيا الجنوبية. وقد اعلن سميث الاستقلال من جانب واحد سنة ١٩٦٥ مكونا دولة تسيطر عليها الأقلية البيضاء. ولم تعترف بريطانيا والدول الأفريقية بهذا الاستقلال. وتحت ضغوط حرب العصابات التى قادها جوشوا نكومو وروبرت موجابى،

وضغط المجتمع الدولى توصل سميث إلى تسوية مع الوطنيين الافارقة سنة ١٩٧٨ لاقامة نظام حكم الأغلبية السوداء. وقد أصبح روبرت موجابى رئيسا لجمهورية زمبابوى.

وأخيرا، يمكن أن نشير إلى استقلال جزيرة موريشيوس فى ١٢ مارس سنة ١٩٦٨، ثم جزيرة سيشل فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٦، ويقع كلاهما فى المحيط الهندى .

٢. <u>استقلال الدول الأفريقية الواقعة تحت الاستعمار الفرنسى</u>

اعتمدت فرنسا فى حكمها لمستعمراتها الأفريقية على نظام الحكم المباشر. فقد دمرت الزعامات والنظم التقليدية وفرضت حكمها المباشر، كما طبقت سياسة "الادماج" Assimilation للمستعمرات فى الثقافة الفرنسية. ورغم نجاح تلك السياسة جزئيا إلا أن هزيمة فرنسا فى الحرب العالمية الثانية أنعش امال القيادات المثقفة من أبناء المستعمرات فى الاستقلال. ونشط هؤلاء فى إطار "حزب التجمع الأفريقى الديمقراطى" الذى كان يشمل نشاطه معظم المستعمرات الفرنسية فى غربى أفريقيا. وفى سنة ١٩٥٦ صدر قانون فرنسى يعطى المستعمرات درجة أكبر من الاستقلال. وتحت ضغط أحداث الثورة الجزائرية قرر الجنرال ديجول بعد وصوله إلى السلطة سنة ١٩٥٨ وتأسيسه الجمهورية الخامسة (وكانت الجمهورية الرابعة قد أعلنت فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بعد تحرر فرنسا من الاحتلال الألمانى). تخيير المستعمرات بين الاستقلال التام أو الحكم الذاتى فى جمهوريات منفصلة مع الدخول مع فرنسا فى "الجماعة الفرنسية"، التى تحتفظ بالسياسة الخارجية والدفاع وعدد آخر من القضايا لفرنسا. وقد أجرى استفتاء فى المستعمرات وافقت بموجبه المستعمرات على البديل الثانى، ماعدا غينيا التى اختارت الاستقلال بزعامة سيكوتورى وأعلن استقلالها فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨. وقد أدى السلوك الغينى إلى تشجيع الأقاليم التى اختارت البديل الأول على المطالبة بالاستقلال، رغم أن فرنسا عاقبت غينيا على سلوكها، مما اضطرها إلى اللجوء إلى المعسكر الاشتراكى للمساعدة. واضطرت فرنسا تحت الضغط الدولى الذى مثله اعلان تصفية الاستعمار الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٦٠ إلى التسليم باستقلال المستعمرات. وقد عقدت مع كل منها معاهدة تحدد نوع العلاقة بين الدولتين.

ففى تلك السنة أعلن استقلال السنغال، وأصبح ليوبولد سنجور أول رئيس لها، كما استقلت مالى (السودان الفرنسى سابقا) بزعامة موديبو كيتا. واستقلت ساحل العاج بزعامة

هوفويية بوانييه. كذلك استقلت داهومى فى أول أغسطس سنة ١٩٦٠ وتحول اسمها اعتبارا من سنة ١٩٧٦ إلى بنين. كما استقلت فولتا العليا وتحول اسمها سنة ١٩٨٤ إلى بوركينا فاسو. هذا بالإضافة إلى تشاد، وجمهورية مدغشقر، وجمهورية توجو، وجابون، والنيجر، وجمهورية الكونجو (وتشمل منطقة الكونجو الأوسط)، وهو التى التى أصبحت سنة ١٩٧٠ تسمى "جمهورية الكونجو الشعبية"، ثم تحولت إلى "جمهورية الكونجو" سنة ١٩٩٢. وعاصمتها برازافيل. كذلك استقلت جمهورية أفريقيا الوسطى فى سنة ١٩٦٠ واستولى جان بيدل بوكاسا على السلطة سنة ١٩٦٦ وحول الجمهورية إلى امبراطورية سنة ١٩٧٧ حتى تم عزله سنة ١٩٧٩. أما بخصوص دولة الكاميرون فإنها كانت مقسمة بين بريطانيا، وفرنسا، واعترفت فرنسا فى أول يناير سنة ١٩٦٠ باستقلال الجزء التابع لها باسم جمهورية الكاميرون. وفى سنة ١٩٦١ تم إجراء استفتاء فى الكاميرون البريطانى أسفر عن انضمامه إلى جمهورية الكاميرون.

٣. استقلال الدول الأفريقية الواقعة تحت الاستعمار البلجيكى

كانت بلجيكا تسيطر على الكونجو. وقد أدت حركة الاستقلال فى المستعمرات الفرنسية إلى مطالبة الحركة الوطنية فى الكونجو بالاستقلال. وقد تزعم لومومبا هذه الحركة، واضطرت بلجيكا إلى الاعتراف باستقلال الكونجو فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٠، وأصبح لومومبا أول رئيس للوزراء. ونظرا لتوجهات لومومبا الوطنية، فقد عمدت بلجيكا إلى افتعال الاضطرابات السياسية فى الكونجو، وحثت حاكم اقليم كاتانجا على إعلان الانفصال عن الكونجو. وبتدبير من بلجيكا والقوى الغربية تم اعتقال واغتيال لومومبا فى يناير سنة ١٩٦١. وهكذا نشأت القضية الكونجولية وتدخلت الأمم المتحدة فى القضية. وانتهى الأمر بتولى موبوتو، زعيم الحركة الانفصالية فى كاتانجا، رئاسة الدولة سنة ١٩٦٥ واستمر فى السلطة حتى سنة ١٩٩٧. وقد تحول اسم الدولة إلى جمهورية الكونجو الديمقراطية سنة ١٩٦٤ ثم إلى زائير سنة ١٩٧١. وهو الاسم الذى كان يعرف به حوض الكونجو قبل الاستعمار. ولكن سقوط موبوتو على ايدى قوات كابيلا سنة ١٩٩٧ أدى إلى تحول اسمها مرة أخرى إلى "جمهورية الكونجو الديمقراطية".

وفى ١ يوليو سنة ١٩٦٢ استقلت دولتا رواندا، وبوروندى عن بلجيكا بناء على اصرار مجلس الوصاية. وتميز تاريخ الدولتين منذ تلك اللحظة بالصراعات بين قبيلتى التوتسى، والهوتو والتى وصلت إلى حد ارتكاب ابشع المذابح الجماعية فى تاريخ أفريقيا.

٤. استقلال الدول الأفريقية الواقعة تحت الاستعمار البرتغالي

لم تكن البرتغال تعترف بأن لها مستعمرات فى أفريقيا، وإنما كانت تؤكد أن تلك المستعمرات هى "البرتغال ما وراء البحار". ومن ثم رفضت مناقشة قضية استقلال مستعمراتها الأفريقية فى إطار الأمم المتحدة. وعندما سقط الحكم الدكتاتورى العسكرى فى البرتغال الذى كان يقوده سالازار فى أبريل سنة ١٩٧٤ وافقت الحكومة البرتغالية الجديدة على استقلال غينيا بيساو فى ١ سبتمبر سنة ١٩٧٤ ثم موزمبيق فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٥، وانجولا فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٥. وتلى ذلك اندلاع حرب أهلية طويلة فى انجولا ودخلت القوتان الأعظم فى هذا الصراع الذى تحول إلى حرب بالوكالة.

٥. استقلال ناميبيا والدول الأفريقية الأخرى

كانت ناميبيا تسمى إقليم جنوب غربى أفريقيا، وكانت مستعمرة ألمانية وضعتها عصبة الأمم تحت إدارة بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى. وقد أوكلت بريطانيا تلك المهمة إلى اتحاد جنوب أفريقيا. وفى سنة ١٩٦٦ قررت الأمم المتحدة إنهاء إدارة جنوب أفريقيا للأقليم وأعلنت سنة ١٩٦٨ تسميته باسم ناميبيا. وفى سنة ١٩٧٨ أنهت إدارة جنوب أفريقيا للأقليم. وقد رفضت الأخيرة هذا القرار مما أدى إلى تصعيد حركة المقاومة التى قادتها المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو). وفى ديسمبر سنة ١٩٨٨ انسحبت جنوب أفريقيا من ناميبيا بعد أن حصلت على تعهد بانسحاب القوات الكوبية من انجولا، والتى كانت تناصر أحد المعسكرين المتصارعين فى تلك الدولة. وفى سنة ١٩٨٩ تم إجراء انتخابات فاز فيها حزب سوابو بزعامة سام نوجوما الذى أصبح أول رئيس للجمهورية.

وفى سنة ١٩٦٦ استقلت ليسوتو، وبتسوانا عن جنوب أفريقيا، وتلتهما سوازيلاند سنة ١٩٦٨.

رابعاً : الدول الآسيوية الجديدة

يمكن تقسيم الدول الآسيوية الجديدة خلال تلك الحقبة إلى صنفين أولهما الدول الآسيوية الجديدة فى شرقى آسيا، وهى تشمل دول جنوب شرقى، وشمال شرقى آسيا. وهذا الأقليم الأخير هو ما كان يطلق عليه الشرق الأقصى فى القرن التاسع عشر. وثانيهما الدول التى نشأت فى جنوبى آسيا.

١. <u>الدول الجديدة فى شرقى آسيا</u>

من بين دول شرقى آسيا، لم تخضع تايلاند (سيام سابقا) للحكم الاستعمارى. فقد استمرت أسرة شاكرى Chakkri فى الحكم ، واستطاع ملوكها ، وبالذات الملك شولا لنجكورن Chulalongkorn (راما الخامس)، والذى حكم ابان ذروة عصر التوسع الاستعمارى، ان يحموا استقلال بلادهم. كما استطاعوا ان يدخلوا تايلاند عملية التحديث الأوروبية. وقد تم ذلك مقابل تنازلات إقليمية ضخمة قدمتها أسرة شاكرى لبريطانيا وفرنسا(٩).

كانت الفلبين أول دولة فى شرقى آسيا تحصل على استقلالها، وذلك قبل نشوب الحرب العالمية الثانية. ونعلم أن الفلبين كانت خاضعة للاحتلال الأمريكى منذ سنة ١٨٩٨. ولكن مع وصول الرئيس روزفلت إلى الحكم سنة ١٩٣٢ أصدر الكونجرس قانونا سنة ١٩٣٤ يمنح الفلبين الاستقلال مع حلول عام ١٩٤٦. ولكن الفلبينيون اعترضوا على القانون، واصدروا دستورا سنة ١٩٣٥ وافق عليه روزفلت وصادق عليه الشعب الفلبينى وأصبح الزعيم الوطنى كيوزن Quezon أول رئيس للدولة. وخلال الحرب العالمية الثانية أصبحت الفلبين مسرحا للعمليات الحربية خاصة بعد أن احتلتها اليابان سنة ١٩٤٢ وحررتها القوات الأمريكية سنة ١٩٤٤.

شهدت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت تحرير كوريا من الاحتلال اليابانى الذى بدأ سنة ١٩١٠. ولكن قبل انتهاء الحرب فى المحيط الهادى، وافق الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على تقسيم كوريا عند خط عرض ٣٨ لتسهيل عملية قبول استسلام القوات اليابانية فى كوريا. وقد وظفت الدولتان هذا الاتفاق لإقامة حكومة موالية لكل منهما فى القسم الذى يسيطر عليه. ففى الجنوب دعمت الولايات المتحدة حكم سينجمان رى، والذى كان يعيش فى الولايات المتحدة. وفى الشمال دعم الاتحاد السوفييتى حكم الزعيم الشيوعى كيم ايل سونج. وفى سنة ١٩٤٧ أنشأت الدولتان حكومتين منفصلتين فى قسمى كوريا. وفى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٨ تم إنشاء جمهورية كوريا فى الجنوب بزعامة سينجمان رى. وفى الشهر التالى تم إنشاء جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فى الشمال بزعامة كيم أيل سونج.

وقد استقلت بورما عن بريطانيا سنة ١٩٤٨. وساعد على ذلك سقوط الحكم البريطانى بها إبان الحرب العالمية الثانية على أثر اجتياحها من القوات اليابانية. وقد تحول اسم الدولة إلى ميانمار Myanmar سنة ١٩٨٩.

وقد ساعد الاحتلال اليابانى لإندونيسيا ابان الحرب على استقلالها عن هولندا بعد انتهاء الحرب. فقد منح اليابانيون الإندونيسيين قدرا من الحريات للحصول على ولائهم السياسى، كما شجعوا إنشاء ميلشيات عسكرية إندونيسية للمساعدة فى مواجهة الهجوم المحتمل من الحلفاء، وهى الميليشيا التى أصبحت نواه جيش الاستقلال بعد الحرب. كذلك وعدوا الإندونيسيين بزعامة سوكارنو بالاستقلال بعد الحرب ومنحوهم قدرا من الحكم الذاتى. وبمجرد استسلام اليابان، أعلن سوكارنو استقلال إندونيسيا وأصبح أول رئيس للجمهورية الجديدة، وذلك فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٥. ولكن الهولنديون رفضوا الاعتراف بالاستقلال وهاجموا الجزر الإندونيسية وفرضوا عليها حصارا بحريا، وتم القبض على سوكارنو ونفيه. ونتيجة للمقاومة الشعبية الإندونيسية وضغوط الأمم المتحدة، وافقت هولندا على عقد مؤتمر فى لاهاى سنة ١٩٤٩ اعترفت بموجبه باستقلال إندونيسيا، عدا ايريان الغربية (ايريان جايا حاليا). وتحت زعامة سوكارنو، لعبت إندونيسيا دورا مهما فى حركة التضامن الأفريقى الآسيوى. وتمثل ذلك فى انعقاد أول مؤتمر لتلك الحركة فى باندونج سنة ١٩٥٥. كما لعبت دورا مهما فى حركة عدم الانحياز. وفى سنة ١٩٦٥ اطاح الجيش الأندونيسى مدعوما من الولايات المتحدة، بحكم سوكارنو، لاتهامه بالتعاطف مع الحزب الشيوعى الأندونيسى. وفى تلك العملية تمت تصفية أعضاء الحزب جسديا، وأصبح سوهارتو رئيسا للدولة سنة ١٩٦٦ وحول سياسة بلاده نحو الغرب، وظل يحكم البلاد حتى عزله سنة ١٩٩٨.

وفى سنة ١٩٥٣ استقلت كمبوديا عن الحكم الفرنسى، بعد ان كان اليابانيون قد أنشأوا حكومة مستقلة فى البلاد أثناء الحرب برئاسة الملك نوردوم سيهانوك. وقد استمر فى السلطة حتى عزله سنة ١٩٧٠ بانقلاب عسكرى مدعوم من الولايات المتحدة، وذلك لسماحة لفيتنام الشمالية بإنشاء قاعدة عسكرية فى بلاده. وفى سنة ١٩٧٥ استولت ميلشيات الحزب الشيوعى الكمبودى المسماه "الخمير الحمر" Khmer Rouge بزعامة بول بوت على السلطة. وقد اتبع الخمير الحمر سياسة الارهاب الشامل فى الداخل، ومطالبة فيتنام باستعادة أراض تم الاستيلاء عليها منذ قرون طويلة، كما استفزوا الدول المجاورة. وقد أدى ذلك إلى قيام فيتنام بغزو كمبوديا سنة ١٩٧٨ واسقاط حكم الخمير الحمر. ولم تنسحب فيتنام من كمبوديا إلا سنة ١٩٨٩ وعاد سيهانوك ليرأس البلاد وأصبح ملكا للمرة الثانية سنة ١٩٩٣.

وعلى غرار معظم دول جنوب شرقى آسيا، فقد هيمنت اليابان علـــى فيتنـــام أثنـــاء الحرب بعد أن سلم ممثل فرنسا فى البلاد بالمطالب اليابانية. وأثناء الحرب قـــام الحـــزب الشيوعى للهند الصينية بزعامة هوتشى منه بإنشاء "التجمع من أجل استقلال فيتنام" (فييـت منه) Viet Minh. وبعد استسلام اليابان أعلنت الفييـــت منـــه إنشـــاء فيتنـــام المســـتقلة وعاصمتها هانوى. ولكن فرنسا لم تسلم بهذا الاعلان، مما أدى إلى نشوب الحـــرب بيـــن فرنسا والفييت منه (وهى الحرب المعروفة باسم حرب الـــهند الصينيـــة الأولـــى). وقـــد استمرت تلك الحرب ثمان سنوات، وتدخلت فيها الصين الشعبية لمساعدة الفييت منه، كمـــا تدخلت الولايات المتحدة لمساعدة فرنسا، والحكومة التى أنشأتها فى جنوبى فيتنام. وفـــى مارس سنة ١٩٥٤ هاجمت الفييت منه الفرنسيين فى ديان بيان فـــو Dien Bien Phu وألحقت بهم الهزيمة، مما دفع فرنسا إلى الموافقة على عقد مؤتمر فى جنيف. وفى الليلـــة السابقة لانعقاد المؤتمر سقطت الحامية الفرنسية فى ديان بيان فو. وقد تم التوصـــل إلـــى "اتفاقات جنيف" والتى انسحبت بموجبها فرنسا من فيتنام مع تقسيم البـــلاد إلـــى شـــطرين بحيث يسيطر على الشطر الشمالى هوشى منه، وعلى الشطر الجنوبـــى حكومـــة داو داى التى أنشأتها فرنسا، تمهيدا لإعادة التوحيد. ولكن هوشى منـــــه أنشـــأ جمهوريـــة فيتنـــام الديمقراطية فى الشطر الشمالى. كما وصل إلى السلطة فى الشطر الجنوبى نجودينه دييـم، وأنشأ جمهورية فيتنام فى الجنوب وأصبح أول رئيس لها مدعوما من الولايات المتحـــدة. وهكذا تكرس تقسيم فيتنام إلى دولتين. وفى سنة ١٩٦١ أنشأت فيتنام الديمقراطية قـــوات التحرير الشعبية (التى عرفت باسم فييت كونج Viet Cong) كائتلاف عريض يضم أبنـاء الجنوب المعارضين لحكم نجودينه دييم، وأبناء الشمال. وإزاء تدهور الأوضاع فى فيتنـــام الجنوبية، أمر الرئيس الأمريكى جونسون بإرسال قوات أمريكية إلى فيتنام الجنوبية، كمـــا بدأ شن غارات جوية على فيتنام الشمالية سنة ١٩٦٥. وقد كان ذلك بمثابة بداية الحـــرب الفيتنامية. وهى الحرب التى سنتعرض لها فيما بعد. وفى سنة ١٩٧٥ شن الفييت كونـــج هجوما أسفر عن سقوط حكومة فيتنام الجنوبية، ووصول الفييت كونج إلى الســـلطة فـــى سايجون فى أبريل سنة ١٩٧٥. وفى سنة ١٩٧٦ تم توحيد شطرى فيتنام باسم "جمهوريـــة فيتنام الاشتراكية" وعاصمتها هانوى، وأعيد تسميه سايجون عاصمة فيتنام الجنوبية باســـم "هوشى منه" الزعيم الفيتنامى الذى هزم القوات الفرنسية فى ديان بيان فو.

مع حلول سنة ١٩٧٥ كان الشيوعيون قد سيطروا على فيتنـــام، وكمبوديـــا، ولاوس فيما اعتبر بداية لتحالف إيديولوجى يحقق السلام فى المنطقة. ولكن سرعان ما انقلبت تلـك

الدول على بعضها فيما اعتبر دليلا على أن التشابه الإيديولوجى قـــد لا يحقـق الســلام الإقليمى بالضرورة . وهكذا قامت فيتنام بغزو كمبوديا سنة ١٩٧٨ لاسقاط الخمير الحمــر بزعامة بول بوت ، وذلك رغم تشابه الدولتين فى الانتماء الماركسى ، وهو ما نجحت فى تحقيقه ولكن على حســاب الدخول فى حــرب مع الصين الشعبية التى قـــامت بدورهـــا بغزو فيتنـــام .

كانت لاوس تخضع للاحتلال الفرنسى منذ سنة ١٨٩٣، واحتلتها اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد شهدت لاوس نشوء حركة "لاوس الحرة" بعد انتهاء الاحتلال اليابـانى. ولكن الحركة انهارت مع عودة الحكم الفرنسى سنة ١٩٤٦. وفى ســنة ١٩٤٩ أصبحــت لاوس دولة مستقلة فى إطار الاتحاد الفرنسى. ولكن الأمير سوفانو فونــج شـكل حركــة مقاومة للحكم الفرنسى بالتحالف مع الفييت منه وأطلق على تلك الحركة اسم البـــاثيت لاو Pathet Lao (دولة لاو). وبمساعدة فيتنام، قام الباثيت لاو بغـــزو لاوس ســـنة ١٩٥٣. وإزاء ذلك وافق الفرنسيون على منح لاوس الاستقلال فى تلك السنة، واعترفوا بذلك فـــى مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٤.

وفى ماليزيا، تصاعدت الحركة المطالبة بالاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية. وفـــى سنة ١٩٤٨ تكون "اتحاد المالايا" مكونا من الولايات التى تقع فى شبه جزيرة المالايا. وفى أوائل الخمسينيات تكون "التحالف" Alliance من التيارات السياسية التى تضم الأعـــراق الثلاثة وهى المالاى، والصينيين، والهنود، وحصل التحالف على الأغلبية فى الانتخابـــات التى تمت سنة ١٩٥٠. وفى سنة ١٩٥٧ حصل اتحاد المالايا على الاستقلال وأصبح تنكــو عبد الرحمن أول رئيس للوزراء. وفى سنة ١٩٦١ اقترح عبد الرحمن إنشاء اتحاد ماليزيا مكونا من اتحاد المالايا، وسنغافورة، وساروواك، وشمال بورينو (صباح حاليا)، وبرونـاى. وقد وافقت كل الأقاليم على الاقتراح سنة ١٩٦٣ ماعدا بروناى. كما أن سنغافورة سرعان ما انسحبت من الاتحاد سنة ١٩٦٥. وأصبحت دولة مستقلة فى تلك السنة بزعامـــة لــى كوان يو.

أما سلطنة بروناى، فكانت قد أصبحت محمية بريطانية فى سنة ١٨٨٨ مـــع بقـاء السلطان كحاكم رمزى. وعندما تم تأسيس اتحاد ماليزيا ســـنة ١٩٦٣، دعيــت برونـــاى للانضمام، ولكنها اختارت ان تظل تحت الحماية البريطانيـــة. وفـــى ســـنة ١٩٧٩ وقـــع السلطان حسن بلقية إتفاقا مع بريطانيا أصبحت بموجبه السلطنة دولة مستقلة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٨٤.

٢. استقلال دول جنوبى آسيا

تضم منطقة جنوبى آسيا سبع دول هى، الهند، وباكستان، وبنجلاديش، وسريلانكا، ومالديف، وبوتان، ونيبال. وقد خضعت تلك الدول، عدا بوتان، للحكم البريطانى ونالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. استقلت نيبال سنة ١٩٢٣، فى سنة ١٩٤٨ استقلت سيلان، وتحول اسمها فيما بعد إلى "سريلانكا"، كما استقلت جزر مالديف سنة ١٩٦٥.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية أعلنت بريطانيا الحرب بالنيابة عن الهند دون تشاور مع زعمائها. وقد زاد ذلك من المشاعر القومية للهنود ورفع غاندى شعار استقلال الهند سنة ١٩٤٢. وفى الوقت ذاته تمسك محمد على جناح، زعيم "الرابطة الإسلامية"، بمطلب الحماية السياسية لمسلمى الهند، وطالب بإنشاء دولة مستقلة للمسلمين فى المناطق التى يشكلون فيها أغلبية. وقد ترتب على ذلك اندلاع أعمال العنف الطائفى الدينى بين المسلمين والهندوس. بالتوازى مع أعمال العنف، أعلنت بريطانيا عزمها على التسليم باستقلال الهند، وتسليم السلطة إلى حكومة نهرو التى تم انتخابها سنة ١٩٤٦. وفى يونيو سنة ١٩٤٧ وافق قادة حزب المؤتمر، والرابطة الإسلامية على تقسيم الهند على أساس دينى إلى دولتين هما الهند، وباكستان، وهو ما تم فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧.

كانت عواقب التقسيم مريرة. فبدلا من أن يعمل التقسيم على تفادى صراع طائفى، فإنه قد أدى إلى واحدة من أكبر الكوارث البشرية فى هذا القرن. فقد ذبح مئات الآلاف من على جانبى الحدود كما تم اقتلاع البشر من جذورهم ونقلهم عبر الحدود.

اتبعت الهند فى عهد نهرو طريق التنمية الإقتصادية التى تشرف عليها الدولة، والانخراط فى حركتى التضامن الأفريقى الآسيوى وعدم الانحياز مما أكسبها مكانة دولية مرموقة. وفى أكتوبر سنة ١٩٦٢ نشبت حرب بين الهند والصين حول المناطق الحدودية المتنازع عليها منيت فيها الهند بالهزيمة. وفى مايو سنة ١٩٦٤ توفى نهرو وحل محله شاسترى الذى ما لبث أن توفى وحلت محله انديرا غاندى، ابنة نهرو. وقد عمقت انديرا غاندى من دور الدولة من خلال سياسة التأميم. وفى ديسمبر سنة ١٩٧١ أمرت القوات المسلحة الهندية بغزو باكستان الشرقية لدعم حركة رابطة عوامى الانفصالية مما أدى إلى تقسيم باكستان وتكوين دولة بنجلاديش. وفى يونيو سنة ١٩٧٥ أعلنت انديرا غاندى حالة الطوارئ ردا على تصاعد المعارضة السياسية لحكمها، وقامت بسجن زعماء المعارضة.

مما أدى إلى هزيمة حزب المؤتمر فى الانتخابات البرلمانية، وتغير الحزب الحاكم فى الهند لأول مرة بوصول حزب جاناتا بزعامة ديساى إلى السلطة. ولكن انديرا غاندى عادت إلى السلطة سنة ١٩٨٠ كزعيمة لحزب المؤتمر (١). بعد أن انشق حزب المؤتمر القديم إلى حزبين. وفى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٤ تم اغتيال انديرا غاندى، على يد أحد حراسها السيخ ردا على قرارها باقتحام المعبد الذهبى فى امريتسار الذى كان يتحصن فيه الانفصاليون السيخ الذين يريدون إقامة دولة مستقلة. وقد تولى راجيف غاندى، ابن انديرا، رئاسة للوزراء. وفى الأيام التالية لتوليه السلطة قتل آلاف السيخ فى الهند. كذلك خسر حزب المؤتمر (١). السلطة مرة أخرى سنة ١٩٨٩ لائتلاف "الجبهة القومية" بزعامة سينج ثم بزعامة شاندرا شيكار، ولكنه عاد إلى السلطة. وفى مايو سنة ١٩٩١ اغتيل راجيف غاندى على يد أحد عناصر التاميل من سريلانكا لقراره بالتدخل لمساندة حكومة سريلانكا ضد الانفصاليين التاميل. وقد حل محله ناراسيما راو كرئيس للوزراء. وقد بدأ ناراسيما راو فى تغيير السياسة الإقتصادية الهندية نحو التحرير الإقتصادى. وكان من أهم التطورات فى عهده قيام المتطرفين الهندوس من حزب بهاراتيا جاناتا بتدمير المسجد البابرى فى ايديويا فى ديسمبر سنة ١٩٩٢ لبناء معبد راما على انقاضة، مما مثل علامة على صعود الاصولية الهندوسية.

فيما يتعلق بباكستان، فإنها نشأت كدولة مستقلة يوم تقسيم الهند. إلا أن باكستان ذاتها نشأت كدولة منقسمة إلى إقليمين يفصلهما ١٦٠٠ كيلو مترا من الأراضى الهندية، هما باكستان الشرقية (فى البنغال)، وباكستان الغربية (فى البنجاب). وقد أصبح محمد على جناح حاكما عاما لباكستان، ولياقت على خان رئيسا للوزراء. وبصفة عامة، فقد اتبعت باكستان سياسة موالية للغرب للحفاظ على أمنها القومى، وذلك لشعور الباكستانيين بأن الهند تتطلع إلى إعادة توحيد الدولتين. وفى هذا الإطار دخلت باكستان حلف جنوب شرقى آسيا. وقد شهدت باكستان ثلاثة انقلابات عسكرية كان أولها الانقلاب الذى قادة أيوب خان فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨. وقد سلم أيوب خان السلطة إلى الجنرال يحيى خان سنة ١٩٦٩. وجاء الانقلاب الثانى فى ٥ يوليو سنة ١٩٧٧، وقادة الجنرال ضياء الحق الذى استولى على السلطة من رئيس الوزراء ذو الفقار على بوتو حتى مصرعه سنة ١٩٨٨. أما الانقلاب الثالث فقاده الجنرال مشرف سنة ١٩٩٩ ضد حكومة نواز شريف.

في سنة ١٩٧١ انفصلت باكستان الشرقية عن باكستان باسم بنجلاديش. وقد جاء الانفصال على خلفية احتكار سكان البنجاب السلطة، والكارثة الإقتصادية التي لحقت بباكستان الشرقية فى نوفمبر سنة ١٩٧٠ نتيجة الإعصارات التى أدت إلى مقتل حوالى نصف مليون شخص مع عجز السلطة المركزية عن التعامل مع الكارثة، وأخيرا رفض يحيى خان تكليف حزب رابطة عوامى البنغالى، بزعامة الشيخ مجيب الرحمن، تولى السلطة على أثر فوزه فى الانتخابات التشريعية سنة ١٩٧١، مما أدى إلى تفاقم الدعوة إلى الانفصال. وقد أرسل يحيى خان القوات المسلحة لقمع حركة الانفصال، وتدخلت الهند عسكريا فى ديسمبر سنة ١٩٧١ لدعم تلك الحركة. وقد انتهت تلك الحرب بإعلان استقلال دولة بنجلاديش بزعامة الشيخ مجيب الرحمن.

خامساً : استقلال الدول القزمية

مع حلول عقد الستينيات استقل عدد من الدول القزمية، وهى فى معظمها جزر صغيرة متناثرة فى المحيطين الهادى والاطلنطى آثرت الدول الاستعمارية ان ترحل عنها بعد أن قلت أهميتها الإستراتيجية نتيجة تطور تكنولوجيا السلاح. ورغم صغر مساحتها فقد دخلت جميعا الأمم المتحدة كدول ذات سيادة[١٠].

المطلب الثانى

اللا دول فى السياسة الدولية

بالتوازى مع الانفجار الهائل فى عدد الدول ظهر وتعاظم دور عدد آخر من الوحدات الدولية والتى لا تأخذ شكل الدولة وهو ما تسمى باللادول Non-state actors . وتشمل تلك الوحدات الجديدة أربعة أشكال من الوحدات هى:

أولاً : التنظيمات الدولية الحكومية

ويقصد بذلك التنظيمات الدولية التقليدية الحكومية على المستويين العالمى والإقليمى. فقد زاد عدد تلك التنظيمات خلال تلك الفترة إلى حوالى ٢٢٥ تنظيما دوليا، ومن أهم تلك التنظيمات الجديدة حلف الأطلنطى سنة ١٩٤٩، وحلف وراسو سنة ١٩٥٥، ومنظمة الوحدة الأفريقية سنة ١٩٦٣، ومنظمة المؤتمر الإسلامى سنة ١٩٧٢.

ثانياً : المؤسسات الدولية متعددة الأطراف

ويشمل ذلك الوحدات الدولية غير الحكومية العاملة عبر الحدود الدولية. ومن ذلك الشركات متعددة الجنسية ويقصد بها تلك الشركات التى تنشأ فى دولة معينة ويمتد نشاطها وفروعها إلى دول أخرى بشكل قانوني. وقد ظهر دور تلك الشركات فى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأشارت الاحصاءات إلى أن إيرادات أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسية قد وصلت مع نهاية الحقبة محل البحث إلى حوالى ٤٥% من الناتج القومى الاجمالى لجميع الدول. وقد شمل نشاط تلك الشركات الأنشطة الإقتصادية سواء فى الدولة الأم أو الدول المضيفة مما دعى حكومات الدول النامية إلى محاولة اجتذاب وأحيانا استرضاء تلك الشركات للاستثمار فى أراضيها مما أعطاها نفوذا ضخما على حكومات تلك الدول. وفى بعض الأحيان لعبت تلك الشركات أدوارا سياسية سواء للتأثير على حكومات الدول الأم لرعاية مصالحها الخارجية، أو للتأثير على حكومات الدول المضيفة ولعل من ابرز الأمثلة على ذلك الدور الذى لعبته شركة التليفون والتلغراف الدولى، وهى شركة أمريكية للاطاحة بحكم الرئيس الشيلى المنتخب الليندى سنة ١٩٧٣، والدور الذى لعبته شركة بل كندا لاجبار رئيس وزراء كندا على إلغاء قرار بنقل سفارة كندا من تل أبيب إلى القدس سنة ١٩٧٩.

ثالثا : الوحدات الداخلية

ويقصد بها كل الوحدات التى تعمل داخل دولة معينة، ولكنها تظهر كقوة فاعلة فى السياسة الدولية. ويمكن القول أن ظهور تلك الوحدات بقوة فى السياسة الدولية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يمثل أحد العلامات المهمة لتلك السياسة. ولعل من أهم امثلة هذه الوحدات حركات التحرر الوطنى. ومن ذلك الدور الذى لعبته منظمة التحرير الفلسطينية فى السياسة الدولية فى الشرق الأوسط منذ إنشائها سنة ١٩٦٥، والدور الذى قامت به جبهة "الفييت كونج" فى السياسة الدولية فى جنوب شرقى آسيا. كذلك ظهر الدور الدولى لعدد من الوحدات الداخلية فى بعض الدول ومن أمثلة ذلك الدور الذى قام به المجتمع الصهيونى الأمريكى فى الصراع العربى الإسرائيلى.

رابعاً : مؤسسات المجتمع المدنى الدولى

تنصرف تلك المؤسسات إلى المؤسسات غير الحكومية المدنية التطوعية التى تنشط فى المجال الدولى، أو ما يسمى أحيانا "بالمنظمات غير الحكومية" -Non

Governmental Organizations (NGOs) العاملة على المستوى الدولى. ولا يعد دور تلك المؤسسات أمراً جديداً فى السياسة الدولة بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك ان اللجنة الدولية للصليب الأحمر التى أسست سنة ١٨٦٣ تعد النموذج الأكثر أهمية لتلك المؤسسات. ولكن الجديد هو الاتساع الهائل فى عدد وأنشطة تلك المؤسسات. والذى وصل مع نهاية تلك المرحلة إلى حوالى ٢٥٠٠ منظمة دولية غير حكومية. ومن أمثلة الأدوار المعاصرة التى تلعبها تلك المؤسسات أدوارها فى مجال الدعوة إلى الالتزام بسلوكيات دولية معينة، ومراقبة مدى احترام الدول لتلك الالتزامات، بل والتدخل لدفعها فى هذا الاتجاه. ومن ذلك الأدوار التى تقوم بها مؤسسات "السلام الأخضر الدولية" Green Peace International ومنظمة العفو الدولية(١١).

المبحث الثالث

القطبية الثنائية العالمية

اتسم البنيان العالمى طوال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية بالقطبية الثنائية. فقد ظهرت الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى باعتبارهما أكبر دولتين لهما من القوة والنفوذ ما ليس لغيرهما. وارتبط بكل منهما مجموعة من الدول فى إطار نظام للأحلاف الدولية بحيث نشأت كتلتان عالميتان الأولى هى الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة، وتنتظم فى إطار حلف الإطلنطى، والثانية هى الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتى وتنتظم فى إطار حلف وراسو.

وقد مر بنيان القطبية الثنائية العالمية بمرحلتين الأولى هى مرحلة القطبية الثنائية الصارمة Tight Bipolarity، ويقصد بها أن البنيان الدولى ينقسم بين كتلتين متماسكتين، حيث يختفى الانشقاق داخل كل كتلة، كما أن دور الدول المحايدة أو غير المنحازة فى البنيان محدود. فالدولة أما أن تكون مع المعسكر الغربى أو الشرقى. وقد امتدت هذه المرحلة خمسة عشر سنة تقريبا وبالتحديد من سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٦٠. أما المرحلة الثانية فهى مرحلة القطبية الثنائية المرنة Loose Bipolarity ويقصد بها ان تماسك الكتلتين بدأ يختل مع ظهور النزاعات بين الدول الأعضاء فى الكتلة الواحدة حيث ظهر النزاع الفرنسى- الأمريكى فى الكتلة الغربية. والنزاع الصينى-السوفييتى فى الكتلة الشرقية. كذلك. فقد ظهرت مجموعة ثالثة من الدول التى لا تنتمى لأى من الكتلتين هى دول عدم الانحياز والتى تم تدشين شرعيتها الدولية فى المؤتمر الأول للدول غير المنحازة الذى انعقد فى بلجراد سنة ١٩٦١. وسنناقش المرحلتين على التوالى.

المطلب الأول

القطبية الثنائية الجامدة

تكرس بنيان القطبية الثنائية الجامدة من خلال مجموعة من الأحلاف التى أدت إلى تمحور معظم الدول حول الدولتين القطبيين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى إطار كتلتين دوليتين. واتسم وضع الدول المحايدة بين الكتلتين بالضعف، مما حدى بالدارسين

إلى اطلاق مسمى "القطبية الثنائية الجامدة" على بنية النظام العالمى فى تلك الحقبة. وسنستعرض بإيجاز كيف تكونت الكتلتان الشرقية والغربية.

أولاً : تكوين الكتلة الشرقية :

حينما صدر قرار قيادة قوات الحلفاء فى ٩ مايو سنة ١٩٤٥ بإنهاء القتال فى أوروبا، كانت الجيوش السوفيتية تحتل أوروبا الشرقية، وتسيطر على النصف الشرقى من ألمانيا. ومن ثم تمكن الاتحاد السوفييتى إجراء تغييرات سياسية فى دول أوروبا الشرقية، لكى تتوافق مع النظام السوفييتى. وقد تم ذلك على ثلاث مراحل. المرحلة الأولى هى مرحلة إقامة "الديمقراطيات الشعبية"، وهى نظم سياسية انتقالية بين الديمقراطية الرأسمالية والديمقراطية الماركسية. وقد استندت الديمقراطيات الشعبية إلى الدساتير القديمة فى دول أوروبا الشرقية. وأوكلت السلطة التنفيذية فى تلك الديمقراطيات إلى اتحاد مكون من الأحزاب اليسارية باسم "الجبهة الشعبية"، وذلك بزعامة الحزب الشيوعى. قامت الديمقراطيات الشعبية بتأميم المرافق العامة والمصانع الكبرى، والتجارة الخارجية، ونزع الملكيات الكبيرة وتوزيعها على المعدمين. أما فى المرحلة الثانية التى بدأت سنة ١٩٤٦، فتم تعديل الدساتير القديمة، أو إصدار دساتير جديدة على غرار الدستور السوفييتى، والقضاء على الأحزاب الممثلة للفلاحين وصغار الملاك الشريكة فى السلطة، من خلال عملية إرهاب سياسى واسعة. كذلك شهدت تلك المرحلة دمج الأحزاب الاشتراكية فى الحزب الشيوعى. وفى مرحلة لاحقة، بدأت مع أوائل الخمسينيات، انفرد الحزب الشيوعى بالسلطة، وتم تطهير كل العناصر الرافضة لسلطة الحزب الشيوعى وإقامة نظم سياسية شبيهة بالنظام السوفييتى. ومن ذلك أنه تم فى تشيكوسلوفاكيا إجراء انقلاب تحت إشراف سوفييتى فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٨ أدى إلى استقالة بينيش، رئيس الجمهورية وزعيم الحزب الديمقراطى، وتولى الحزب الشيوعى السلطة.

بالتوازى مع هذا الخط عقد الاتحاد السوفييتى مجموعة من المعاهدات مع دول أوروبا الشرقية. كما عقدت دول الديمقراطيات الشعبية معاهدات بين بعضها البعض برعاية سوفييتية. وقد بلغ عدد هذه المعاهدات ٢٣ معاهدة ما بين عامى ١٩٤٣، ١٩٤٩ كرست الهيمنة السوفيتية على أوروبا الشرقية. وكان أول تلك المعاهدات هى المعاهدة السوفيتية – التشيكوسلوفاكية الموقعة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣، ثم المعاهدة السوفييتية-

اليوجوسلافية الموقعة فى ١١ أبريل سنة ١٩٤٥. ثم المعاهدة السوفييتية – البولندية الموقعة فى ٢١ أبريل سنة ١٩٤٥. وقد وقعت أول معاهدة بين دول الديمقراطيات الشعبية، بين بولندا ويوجوسلافيا فى وارسو فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٦. وقد نصت تلك المعاهدات على التعاون بين الدولتين الموقعتين فى جميع المجالات، وعدم عقد أى تحالف أو الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد الطرف الآخر، والمساعدة العسكرية المتبادلة ضد أى اعتداء يصدر من ألمانيا أو أحد حلفائها، أو أى دولة أخرى. وهذا يعنى ان تلك المعاهدات أنشأت سلسلة من الاحلاف السياسية الثنائية المتداخلة التى شكلت الركن الثالث للكتلة الشرقية، بجانب الركن الأول وهو الوجود العسكرى السوفييتى، والركن الثانى وهو تحويل النظم السياسية والإقتصادية فى أوروبا الشرقية لكى تتوافق مع النظام السوفييتى.

مع هذه التحولات تم إنشاء عدد من المؤسسات الأيديولوجية، والإقتصادية، والعسكرية التى تنتظم دول الكتلة الشرقية، وهى الكومنفورم، والكوميكون، والمعاهدة السوفييتية- الصينية، وحلف وارسو على التوالى. ففى سبتمبر سنة ١٩٤٧ أعلن عن إنشاء "المكتب الإعلامى الشيوعى" المسمى "الكومنفورم" Cominform وضم فى عضويته الأحزاب الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية، (سبعة أحزاب) بالإضافة إلى الحزبين الشيوعيين الإيطالى والفرنسى. ويجتمع أعضاء الكومنفورم للتشاور، وتبادل الأراء، وتلقى المعلومات. وقد تم طرد يوجوسلافيا من الكومنفورم فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨ على أثر اندلاع النزاع بين ستالين وتيتو حول الدور السوفييتى فى يوجوسلافيا .

من ناحية ثانية تم إقامة "مجلس المساعدة الإقتصادية المتبادلة" Council of Mutual Economic Assistance (الكوميكون Comecon) فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩. وقد جاءت بداية الكوميكون مع إعلان "مشروع مولوتوف"، وهو مشروع يوازى مشروع مارشال الذى رفض الاتحاد السوفييتى وباقى دول أوروبا الشرقية الانضمام إليه، وسنشير إليه بعد قليل. وتألف الكوميكون من كل دول الديمقراطيات الشعبية فى أوروبا الشرقية وألبانيا. وكان الهدف من إنشاء الكوميكون دعم الدول الأعضاء إقتصاديا، وتنشيط التجارة بينها وبين الاتحاد السوفييتى. وقد كان الكوميكون يعقد اجتماعات دورية فى عواصم الدول الأعضاء بالتناوب، وتتخذ القرارات فيه بالإجماع. وفى سنة ١٩٥٠ انضمت إليه جمهورية ألمانيا الديمقراطية[١٢].

وفى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ تم توقيع "معاهدة الصداقة والتحالف، والمساعدة المتبادلة" بين الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية، وذلك فى أعقاب الثورة الشيوعية التى قادها ماو تسى تونج. وقد نصت المعاهدة على التعهد المشترك بصد أى عدوان يقع على أرضهما من قبل اليابان، مع التنازل التدريجى عن حقوق السوفييت فى سكة حديد منشوريا، ومينائى بورت آرثر، ودايرن. وبذلك ارتبطت الصين الشعبية مؤقتا بالكتلة الاشتراكية.

فى سنة ١٩٥٥ تم إنشاء حلف وارسو بموجب "معاهدة الصداقة، والتعاون، والمساعدة المتبادلة"، مكونا من تشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الديمقراطية، والمجر، وبولندا، ورومانيا، والاتحاد السوفييتى. وقد أنشأ حلف وارسو كرد على قرار حلف الأطلنطى الصادر فى سياق "اتفاقات باريس" Paris Accords سنة ١٩٥٤، والتى بمقتضاها تم السماح بقبول ألمانيا الاتحادية عضوا فى حلف الأطلنطى مع السماح بإعادة تسليحها.وقد نصت اتفاقية إنشاء الحلف على أن أى اعتداء على أى دولة من الدول الأعضاء يعتبر بمثابة اعتداء على باقى الدول يستوجب مساعدة الدولة المعتدى عليها. وقد أنشأت الاتفاقية "اللجنة السياسية الاستشارية" وتمثل فيها الدول الأعضاء، وتتولى اللجنة اتخاذ القرارات فى كل الشئون المتعلقة بالحلف. كما أنشأت الاتفاقية أمانة للحلف مقرها وارسو. وفى سنة ١٩٦٢ جمدت ألبانيا عضويتها فى الحلف، وانسحبت منه سنة ١٩٦٨ فى سياق خلافها مع الاتحاد السوفييتى.

ثانياً : تكوين الكتلة الغربية :

تكونت الكتلة الغربية عبر سلسلة من المشروعات والاتفاقات التى أدت مع أوائل الخمسينيات إلى ظهور تحالف تقوده الولايات المتحدة. وقد بدأت تلك العملية مع إعلان "مبدأ ترومان" فى ١٢ مارس سنة ١٩٤٧، والذى أكد التزام الولايات المتحدة بمساعدة "الشعوب الحرة ضد الحركات العدوانية"، ثم صدور مشروع مارشال فى ٦ يونيو من العام ذاته، والذى قضى بمساعدة أوروبا إقتصاديا. وكان ذلك ردا على إبلاغ بريطانيا للولايات المتحدة أن الأولى لن تكون قادرة على مساعدة الحكومة اليونانية ضد الثوار اليساريين المدعومين من الاتحاد السوفييتى، وعلى إدراك الولايات المتحدة، أن الأزمة اليونانية ستمتد إلى تركيا والدول المجاورة، وأن الأزمة الإقتصادية الأوروبية ستوفر مناخا مناسبا لانتشار الشيوعية. وقد تطلب مشروع مارشال من الدول المستفيدة بناء مؤسسات أوروبية تنظم استقبال الدعم الأمريكى. ولهذا تم تكوين "لجنة التعاون الإقتصادى

الأوروبى" من ١٦ دولة أوروبية، وهى اللجنة التى تحولت بعد ذلك إلى "منظمة التعاون الإقتصادى الأوروبى" والتى أصبحت الأداة الرئيسة لنقل المعونات. وقد توسعت هذه المنظمة بدورها سنة ١٩٦١ لكى تشمل دولا أخرى وأصبحت تسمى "منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية" Organization for Economic Cooperation and Development وأصبحت تتولى عملية تنسيق المعونات الإقتصادية الغربية للدول النامية[١٣]. كما تحولت لكى تصبح أحد أركان التكتل الغربى.

فى الوقت ذاته وقعت بريطانيا وفرنسا "معاهدة دنكرك للتحالف والمساعدة المتبادلة" سنة ١٩٤٧. وبموجب تلك المعاهدة تعهدت الدولتان بالتشاور فى الشئون الأوروبية العسكرية والإقتصادية. وفى سنة ١٩٤٨ تم توسيع نطاق المعاهدة لتشمل بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبرج (دول البنولوكس) حيث تم إنشاء "منظمة معاهدة بروكسل"Brussel Treaty Organization، وهى المنظمة التى تحولت فيما بعد إلى اتحاد غرب أوروبا West European Union سنة ١٩٥٥. وقد نصت معاهدة بروكسل على مساعدة الدول الموقعة بعضها فى حالة الاعتداء على أى منها، والتشاور فى حالة وقوع عدوان خارج أوروبا أو التهديد بخطر ألمانى.

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ تم توقيع "الاتفاقية الأمريكية للمساعدة المتبادلة" Inter-American Treaty of Reciprocal Assistance التى عرفت باسم "اتفاقية ريو". وقد وقع الاتفاقية ٢١ دولة فى نصف الكرة الغربى، وتهدف الاتفاقية إلى حماية أمن تلك المنطقة من القطب الشمالى إلى القطب الجنوبى من خلال تطبيق مفهوم أن أى اعتداء على دولة من الدول الأعضاء يعد عدوانا على باقى الدول يستوجب مساعدة الدولة المعتدى عليها. وقد أدخلت الاتفاقية مفهوم الاعتداء غير المباشر، وهو الاعتداء الذى يتضمن دعم الثورة فى داخل أى من الدول الأعضاء. وتعد اتفاقية ريو أول حلف أمنى عام تنشئة الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

بيد أن الخطوة الحاسمة لتكوين الكتلة الغربية جاءت مع إنشاء حلف شمال الأطلنطى، والذى وقعت اتفاقية تكوينه فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩. وقد وقعت على اتفاقية إنشاء الحلف ١٢ دولة هى بلجيكا، وبريطانيا، وكندا، والدانمرك، وفرنسا، وايسلندا، وإيطاليا، ولوكسمبرج، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، والولايات المتحدة. وبموجب تلك الاتفاقية تم إنشاء "منظمة حلف شمال الأطلنطى North Atlantic Treaty Organization (NATO). وقد تعهدت الدول الموقعة بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية على اعتبار

أى هجوم ضد دولة أو أكثر منها فى أوروبا أو أمريكا الشمالية، بمثابة هجوم عليهم جميعا، وأن كلا منهم سيساعد الدولة أو الدول المعتدى عليها. ويلاحظ أن المادة الخامسة قد قصرت نطاق عمليات الحلف على أوروبا، وأمريكا الشمالية. ورغم عدم الاشارة فى الاتفاقية إلى الاتحاد السوفييتى، فإنها كانت موجهة ضده. كذلك يلاحظ أن إيطاليا قد انضمت إلى الحلف منذ إنشائه، بينما لم تنضم ألمانيا الاتحادية إلا سنة ١٩٥٥، وسبقها انضمام تركيا، واليونان سنة ١٩٥٢. ويتألف الهيكل التنظيمى للحلف من "مجلس شمال الأطلنطى"، ويضم كل الدول الأعضاء، ويتولى صياغة السياسة الأمنية للحلف، ثم سلسلة من القيادات العسكرية أهمها "القيادة العليا للقوات المتحالفة فى أوروبا"Europe Supreme Headquarters Allied Powers in (SHAPE)، والأمانة العامة للحلف، وكان مقرها فى باريس ثم انتقلت بعد انسحاب فرنسا من التنظيمات العسكرية للحلف إلى بروكسل .

كان حلف شمال الأطلنطى هو الركن الرئيس الأول فى تكوين الكتلة الغربية. وقد اعقبته الولايات المتحدة بعدد من الأحلاف فى أماكن جغرافية أخرى، تضمن الولايات المتحدة بحكم عضويتها فى تلك الأحلاف عملية التنسيق بينها. ففى سنة ١٩٥١ تم توقيع ميثاق الأنزوس Anzus Pact، وهو اتفاقية تحالف ثلاثية بين الولايات المتحدة، واستراليا، ونيوزلندا. وقد نصت الاتفاقية على أن أى هجوم على أى من الدول الثلاث يشكل خطرا عليها جميعا، وأن كل دولة ستعمل لمواجهة هذا الخطر المشترك طبقا لنظمها الدستورية. كان الغرض من ميثاق الأنزوس هو التغلب على المخاوف الأسترالية والنيوزيلندية من عقد الولايات المتحدة معاهدة سلام مع اليابان، وذلك بتأكيد التزام الولايات المتحدة بالدفاع عنها. وقد استكملت الولايات المتحدة ميثاق الأنزوس بتوقيع اتفاقات ثنائية مع الفلبين، واليابان، وتايوان، وكوريا الجنوبية. وبذلك أقامت الولايات المتحدة تحالفا متعدد الأطراف فى منطقة المحيط الهادى.

وفى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥١، وقعت الولايات المتحدة مع اليابان معاهدة أمنية أكدت موافقة اليابان على وجود القوات الأمريكية فى أراضيها. وبذلك أصبحت اليابان جزء من الكتلة الغربية، ممثلة نقطة الانطلاق الأولى لتلك الكتلة فى مواجهة النظام الشيوعى الصينى. وفى أكتوبر سنة ١٩٥٤ تحولت معاهدة بروكسل إلى مسمى "اتحاد غرب أوروبا" وضمت ألمانيا، وإيطاليا إليها، وذلك كإطار لمراقبة تسلح ألمانيا من ناحية ولبناء التعاون الأوروبى الغربى (الفرنسى- الألمانى بالأساس) فى مواجهة التهديد السوفييتى.

وفى سنة ١٩٥٤ وقعت استراليا، وبريطانيا، وفرنسا، ونيوزيلندا، وباكستان، والفلبين، وتايلاند، والولايات المتحدة معاهدة الدفاع الجماعى لدول جنوب شرقى آسيا، وذلك فى مدينة مانيلا. وقد حددت المعاهدة أنها موجهة ضد احتمالات العدوان الخارجى والتخريب الداخلى فى منطقة جنوب شرقى آسيا وجنوب غربى المحيط الهادى. وبموجب المعاهدة تم إنشاء "منظمة معاهدة جنوب شرقى آسيا" Southeast Asia Treaty Organization (SEATO). وأصبح للمنظمة مجلس وأمانة عامة مقرها بانكوك. كانت منظمة جنوب شرقى آسيا بمثابة المكمل الآسيوى لحلف شمالى الأطلنطى. بيد أن المنظمة تم حلها سنة ١٩٧٧ بسبب تفاوت وجهات نظر الدول الأعضاء حول مفهوم الأمن فى المنطقة، وبالذات عدم دعم الدول الأعضاء للولايات المتحدة فى الحرب الفيتنامية.

فى سنة ١٩٥٣ تقدم الرئيس الأمريكى أيزنهاور بمشروع إنشاء حلف بين الدول الشمالية فى الشرق الأوسط المناهضة للاتحاد السوفييتى، وبالأخص تركيا، وباكستان، وإيران، والعراق. وفى هذا الإطار وقعت تركيا والعراق معاهدة امنية فى فبراير سنة ١٩٥٥. وقد تعهدت الدولتان فى المعاهدة بالدفاع عن أمن وسلامة الطرفين المتعاقدين. وقد انضمت إليها بريطانيا فى شهر أبريل، وباكستان فى شهر يوليو ثم إيران فى شهر نوفمبر، وأصبح هذا الميثاق يعرف باسم "ميثاق بغداد" Baghdad Pact. ويلاحظ أن الولايات المتحدة لم تشترك فى المشروع إلا بشكل غير مباشر حيث أن الحلف كان يواجه معارضة عنيفة من الحركات الوطنية العربية فى الشرق الأوسط. وفى أعقاب قيام ثورة العراق سنة ١٩٥٨ انسحبت العراق وانتقل إلى انقرة وتغير اسمه إلى حلف المعاهدة المركزية Central Treaty Organization (Cento).

وبصفة عامة يلاحظ أن الكتلة الغربية قد نهضت على سلسلة متعددة ومتداخلة من الاتفاقيات بشكل فاق المؤسسات التى كونت الكتلة الشرقية. فبينما تركزت مؤسسات الكتلة الشرقية فى أوروبا والى حد أقل فى آسيا، فإن مؤسسات الكتلة الغربية امتدت لتشمل العالم بأسره بما فى ذلك أمريكا اللاتينية، والمحيط الهادى. ولم يمتد نطاق عمل الكتلتين بشكل مباشر إلى أفريقيا. من ناحية أخرى، فبينما اتسمت الكتلة الغربية بالديمقراطية الداخلية، فإن الكتلة الشرقية اتسمت بالهيمنة السوفيتية على عملية اتخاذ القرار. فبينما كان هناك ميل فى مؤسسات الكتلة الغربية إلى اعتبار الخلاف بين الدولة القائدة (الولايات المتحدة) وأى من الدول الأعضاء خلاف حول قضية واحدة لا يمتد إلى باقى القضايا، فإن الأمر لم يكن كذلك فى مؤسسات الكتلة الشرقية، حيث اعتبر الخلاف مع الدولة القائد (الاتحاد

السوفييتى) بمثابة انشقاق سيتوجب القمع. ولهذا خرجت فرنسا من التنظيمات العسكرية لحلف الاطلنطى بينما استمرت عضويتها فى الحلف، فى الوقت الذى تدخل فيه حلف وارسو عسكريا لقمع الاتجاهات المعارضة فى تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨. وبصفة عامة، فقد كان النفوذ السوفييتى داخل مؤسسات الكتلة الشرقية أقوى من النفوذ الأمريكى داخل مؤسسات الكتلة الغربية. ولهذا فقد ازدادت مؤسسات الكتلة الغربية قوة واستمرت حتى بعد نهاية الهدف الذى أنشأت من أجله عندما سقط الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٩١ بينما سارعت دول أوروبا الشرقية بحل حلف وارسو دون أن يقابل ذلك حل لحلف الأطلنطى، بل أن بعض دول حلف وارسو انضم بعد نهاية الحرب الباردة إلى حلف الأطلنطى. بيد أن هذه الملاحظة لا تشمل مؤسسات الكتلة الغربية فى أمريكا اللاتينية، أى حلف ريو، نظرا لأن الولايات المتحدة كانت تعتبر أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ تقليدية. فقد مارست الولايات المتحدة نفوذا كبيرا فى حلف ريو، وتم طرد كوبا منه سنة ١٩٦٢ بعد وصول كاسترو إلى الحكم سنة ١٩٥٩، ووظفت الولايات المتحدة الحلف للتدخل فى الدومينيكان سنة ١٩٦٥.

ثالثاً : وضع الدول المحايدة:

تميزت تلك الحقبة بمحدودية عدد الدول غير المنضوية تحت لواء الكتلتين وضعفها. فطوال السنوات العشر التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية تسابقت الكتلتان على اكتساب ولاء الدول المستقلة حديثا وضمها إليها. وفى هذا الإطار لم تعترف أى من الكتلتين بشرعية الحياد بين الكتلتين حيث اعتبر كل منها أن الدولة التى لا تدين بالولاء لها بمثابة دولة معادية. وابتداء من سنة ١٩٥٥ بدأت الدول حديثة الاستقلال فى محاولة صياغة استراتيجية مشتركة تضمن حماية استقلالها. وفى هذا الإطار انعقد المؤتمر الأول للدول الأفريقية والآسيوية فى باندونج فى أبريل سنة ١٩٥٥. بيد أن هذا المؤتمر كان بمثابة تعبير عن التضامن الأفريقى – الآسيوى أكثر منه تعبيرا عن الحياد بين الكتلتين بدليل ان الصين الشعبية شاركت فى أعماله. وفى يونيو سنة ١٩٥٦ انعقد المؤتمر الثلاثى للدول غير المنحازة فى بريونى، (يوجوسلافيا) وحضرته مصر، والهند، ويوجوسلافيا. ويمكن القول أن هذا المؤتمر هو الذى وضع أسس حركة عدم الانحياز والتى دشنت رسميا فى مؤتمر القمة الأول للدول غير المنحازة الذى انعقد فى بلجراد سنة ١٩٦١، مع بداية المرحلة الثانية من بنيان القطبية الثنائية.

المطلب الثانى

القطبية الثنائية المرنــة

ابتداء من سنة ١٩٦٠ ظهرت علامات التفكك فى الكتلتين الشرقية والغربيــة. فقــد ظهر النزاع الصينى السوفييتى إلى العلن، كذلك ظهر النزاع الفرنسي- الأمريكـــى فــى داخل التكتل الأطلنطى، وانسحبت فرنسا من التنظيمات العسكرية للحلف. وهذا هو البعـــد الأول لمرونة القطبية الثنائية. أما البعد الثانى فإنه ينصرف إلى ظهور حركة عدم الانحياز على المسرح الدولى وهى الحركة التى ترفض الانضواء تحت لــواء أى مـــن الكتلتيــن. وتحولت هذه الحركة إلى بناء مؤسسات تمكنها من الاضطلاع بدور استقلالى نشيط.

فى الكتلة الشرقية، اعتبرت الصين الشعبية أن استراتيجية التعايش السلمى، التى بــدأ الاتحاد السوفييتى يتبعها منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ســـنة ١٩٥٦، هى خروج عن الخط الماركسى- اللينينى، واتهمت الاتحاد الســـوفييتى باتبـــاع سياســـة "تحريفية" Revisionist، أى أن تلك السياسة تحريف للماركسية- اللينينية. وقد تصــــاعد النزاع منذ سنة ١٩٦٠ خاصة بعد أن رفض الاتحاد السوفييتى مساعدة الصيـــن الشـــعبية على تطوير قدراتها النووية. وبلغت ذروة النزاع الصينى- السوفييتى فى ٢ مارس ســـنة ١٩٦٩ حين وقع صدام بين القوات الصينية والقوات السوفيتية فـــى جزيـــرة دامانســكى (شيبانو) عند ملتقى نهرى آمور وأوسورى والمتنازع عليها بين الدولتين، وأسفر القتـــال عن سقوط قتلى من الجانبين. وقد امتد النزاع إلى الدول الاشتراكية، والأحزاب الشـــيوعية العالمية. فانحازت ألبانيا ابتداء من سنة ١٩٦١ إلى الخط الصينى، وانحـــازت بـــاقى دول الكتلة إلى الاتحاد السوفييتى. وابتداء من سنة ١٩٦٣ بدأت رومانيا تتبع سياسة مستقلة عن الاتحاد السوفييتى، حين أقامت علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الاتحاديــة. كذلــك انقســمت الأحزاب الشيوعية خارج الكتلة الاشتراكية إلى جناحين أحدها مؤيد للصين والآخر مؤيــد للاتحاد السوفييتى. ومن أبرز علامات هذا الانقسام الدعوة التى قادها توليانى، الســـكرتير العام للحزب الشيوعى الايطالى، إلى تعدد مراكز القيادة فى الحركة الشيوعية العالمية(١٤).

وفى داخل الكتلة الغربية حدث تطور مشابه، وإن كان قد اتخذ شكلا مختلفا. ففى سنة ١٩٥٨ وصل شارل ديجول، زعيم حركة فرنسا الحرة أثناء الحرب العالمية الثانية، إلـــى رئاسة الجمهورية الفرنسية مؤسسا بذلك الجمهورية الخامســة. وقــد اعتقــد ديجــول أن الولايات المتحدة لن تخوض حربا نووية مع الاتحاد السوفييتى من أجل أوروبا الغربيـــة.

ولذلك فإنه من الضرورى أن تطور فرنسا قوة نووية، وأن تتمتع باستقلال قرار استعمال تلك القوة بعيدا عن الإرادة الأمريكية. وبالتالى بدأ فى انتهاج خط مستقل انتهى به إلى انسحاب فرنسا من المشاركة فى التنظيمات العسكرية لحلف الأطلنطى سنة ١٩٦٦، وان كانت فرنسا قد استمرت كعضو فى الحلف. بيد أنه، بخلاف الحال فى النزاع الصينى- السوفييتى، فإن الانشقاق بين الدولتين لم يتصاعد إلى حد المواجهة الفكرية والعسكرية(١٥).

من ناحية ثالثة، فإن عددا من الدول الأفريقية والآسيوية أو ما سمى دول "العالم الثالث" تمييزا لها عن العالم الأول (الكتلة الغربية) والعالم الثانى (الكتلة الشرقية)، رفض الانضواء تحت لواء أى من الكتلتين. وظهرت فى هذه الدول حركة واسعة لتأكيد استقلالها الذى كسبته بعد الحرب. وهكذا، ظهرت حركة التضامن الأفريقى- الآسيوى، وحركة عدم الانحياز. وقد دشن مؤتمر باندونج المنعقد فى إندونيسيا فى أبريل سنة ١٩٥٥ بداية حركة التضامن الأفريقى الآسيوى. كما دشن مؤتمر بريونى الذى انعقد فى يوجوسلافيا فى يونيو سنة ١٩٥٦ وحضرته مصر، ويوجوسلافيا، والهند، بداية حركة عدم الانحياز. وجاء مؤتمر رؤوساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز الذى انعقد فى بلجراد سنة ١٩٦١، ليمثل البداية الرسمية لحركة عدم الانحياز. وانعقد المؤتمر الثانى للحركة فى القاهرة سنة ١٩٦٤. وقد وضع المؤتمر أسس الحركة وشروط عضويتها، وهى أن تنتهج الدولة العضو سياسة مستقلة بعيدا عن التكتل الأيديولوجى بين الشرق والغرب، وأن تؤيد حركات الاستقلال الوطنى، وألا تكون عضوا فى حلف عسكرى أو اتفاقية عسكرية تشترك فيها إحدى الدولتين العظميين. وقد سعت الحركة إلى تحقيق هدفين أساسيين أولهما تأكيد استقلالية الدول الأعضاء عن نفوذ الكتلتين، وثانيهما هو التوسط بين الكتلتين لتهدئة الحرب الباردة، ومنع احتمال تصاعدها إلى حرب مسلحة. ففى أعقاب مؤتمر بلجراد سنة ١٩٦١ أرسلت الحركة مبعوثين إلى الرئيسين الأمريكى كيندى والسوفييتى خروشوف للتوسط بينهما لتهدئة النزاعات التى اشتدت بينهما خلال تلك الفترة. ومن ثم، فإن حركة عدم الانحياز لم تكن تعن مجرد الحياد إزاء الكتلتين، ولكنها كانت تعنى أيضا دور الحركة فى تخفيف التوتر الدولى، وتأكيد استقلالية أعضائها. وقد عقدت الحركة عدة مؤتمرات قمة خلال تلك الحقبة فى القاهرة سنة ١٩٦٤، ولوساكا سنة ١٩٧٠، والجزائر سنة ١٩٧٣، وكولومبو سنة ١٩٧٦، وهافانا سنة ١٩٧٩، ونيودلهى سنة ١٩٨٣، وهرارى سنة ١٩٨٦، وبلجراد سنة ١٩٨٩، وجاكارتا سنة ١٩٩٢(١٦).

المبحث الرابع

عملية توازن الرعب

شهد النسق العالمى خلال النصف الثانى من القرن العشرين عملية سياسية مركزية هى توازن الرعب. ومن هذه العملية المركزية تفرعت عدة عمليات سياسية هى الحرب الباردة، والتعايش السلمى، والانفراج، والحرب الباردة الجديدة. وقد حدثت تلك العمليات على التوالى. كما أنها تمت فى إطار قواعد محددة للسلوك الدولى بعضها تم التوصل إليها صراحة أثناء تسويات الحرب العالمية الثانية، والبعض الآخر تم التوصل إليه ضمنا نتيجة بروز عملية توازن الرعب وما ترتب عليها من استحالة نشوب الحرب العالمية.

يمكن القول ان عملية توازن الرعب هى العملية المركزية التى حكمت حركة القوى الدولية خلال تلك الفترة، وأن كل العمليات السياسية الأخرى، كسباق التسلح والصراعات الدولية، كانت بمثابة تفريعات على تلك العملية المركزية. يقصد بتوازن الرعب Balance of Terror علاقة تمتلك فيها الدول القدرة على شن ضربة ثانية مضادة تلحق بالطرف البادئ بالحرب خسائر لا يمكن تحملها، أى أنها موقف تنعدم فيه قدرة أى دولة على شن ضربة أولى ساحقة. وقد نشأ هذا الموقف بعد امتلاك القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، القنبلة النووية، والأدوات الكفيلة بنقلها إلى أرض العدو، وتطوير أجهزة نقل القنابل والصواريخ الحاملة للقنابل بحيث يصعب على أى طرف شن ضربة أولى ساحقة. وقد امتلك الاتحاد السوفييتى القنبلة النووية سنة ١٩٤٩ ولكنه لم يمتلك أداة نقلها إلى أرض الولايات المتحدة إلا سنة ١٩٥٧ حين طور الصاروخ الباليستى عابر القارات Inter-Continental Ballistic Missile (ICBM). لكن هذا لا يعنى ان ميزان الرعب قد بدأ فقط سنة ١٩٥٧، وان كان قد تأكد فى تلك السنة. فقبل ذلك استند توازن الرعب إلى قدرة الاتحاد السوفييتى على نقل القنبلة إلى دول أوروبا الغربية الحليفة للولايات المتحدة فى إطار حلف الأطلنطى. ويختلف توازن الرعب عن توازن القوى الذى ساد قبل الحرب العالمية الثانية من ناحيتين. الأولى هى ان توازن القوى يعتمد على التكافؤ فى القوة المادية مع الطرف الآخر بحيث لا يستطيع طرف ان يهزم الآخر، أما فى حالة ميزان الرعب فإن التكافؤ لا يكون فى عناصر القوة المادية، ولكن فى القدرة على

اقناع الطرف الآخر على أنه يستحيل تحقيق مكاسب من شن ضربة أولى مفاجئة وساحقة. كما ان التوازن ليس فى عدد المقدرات، كما هو الحال فى ميزان القوى، ولكن فى القـدرة على الاحتفاظ بعدد من الأسلحة النووية بعد امتصاص الضربة الأولى يكفى لتوجيه ضربة ساحقة للطرف البادئ. ومن ثم، فإن توازن الرعب يمكن ان ينشأ حتى إذا كان هناك عـدم توازن فى عدد الأسلحة النووية بين الدولتين، طالما أن الدول المالكة للعدد الأقـل قـادرة إخفاء جزء كبير من الأسلحة بحيث تكون بمنأى عن الضربة الأولى(١٧).

أدى نشوء علاقة توازن الرعب إلى إدراك الدولتين العظميين استحالة الدخول فـى حرب عالمية تستعمل فيها الأسلحة النووية. ذلك أن تلك الحرب ستسفر عن تدمير الدولتين معا. ومن ثم، فقد تم التوصل إلى مجموعة من القواعد التى تحكم العلاقة بيـن الدولتيـن. بعض هذه القواعد كان امتدادا لتسويات الحرب العالمية الثانية، بينما تـم التوصـل إلـى البعض الأخر ضمنا بعد نشوء موقف توازن الرعب. ويمكن تحديد أهم تلك القواعد فى :

١. الاتفاق على عدم تحدى الطرف الآخر في منطقة نفوذه المباشرة

رأينا أنه فى إطار التسويات التى عقدتها الدول المنتصرة فى أواخر الحرب العالميـة الثانية تم الاتفاق على توزيع جزئى لمناطق النفوذ فى أوروبا. وقد احترم هذا الاتفاق بعـد انتهاء الحرب. فلم يتدخل الاتحاد السوفييتى بشكل فعال فى اليونان، كما لم تتدخل الولايات المتحدة، وبريطانيا فى رومانيا. وبعد نشوء موقف توازن الرعب حدث تفاهم أمريكـى- سوفييتى على ان كلا من الدولتين لن يتحدى الآخر بشكل مباشر فى منطقة نفـوذه حيـث تعتبر أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ أمريكية، وشرق أوروبا منطقة نفـوذ سـوفيتية. وهـو الموقف الذى أطلـق عليـه بعـض الدارسـين. "إضفـاء المشـروعية علـى القطبيـة الثنائيةBipolar Legitimation(١٨). وما عدا ذلك فقد اعتبرت باقى مناطق العالم مناطق نفوذ مفتوحة للتنافس بين الدولتين العملاقتين، ولكن فى حدود معينة.

٢ . الالتزام المتبادل بعدم مفاجأة الطرف الآخر :

ويقصد بذلك أن لا يقوم أى طرف بعمل من شأنه أن يغير بشـكل جوهـرى مـن التفاعلات الدولية العالمية والإقليمية بشكل مفاجئ. ذلك أن مثل هذا العمل ربمـا يـؤدى بالطرف الآخر إلى انتهاج سلوك غير محسوب، مما قد يؤدى إلى تصعيد ينتهى بـالحرب. ويتحقق ذلك من خلال نظام للاتصال يتعرف من خلاله كل طرف على نوايـا الطـرف

الآخر، كما يتعرف على الخطوة التالية لهذا الطرف. وقد كانت أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢ هى نقطة التحول التى تم بعدها الاتفاق على تلك القاعدة حيث أن الاتحاد السوفييتى فاجأ الولايات المتحدة بنصب صواريخه فى كوبا على بعد ٩٠ ميلا من الأراضى الأمريكية. ولما اكتشفت الولايات المتحدة الصواريخ حاصرت الشواطئ الكوبية، مما هدد بنشوب حرب عالمية. ولذلك نجد أنه عندما قامت الولايات المتحدة بتلغيم الموانئ الفيتنامية سنة ١٩٧٢ أخطرت الاتحاد السوفييتى بذلك مقدما، وفعل السوفييت الشئ ذاته عندما قاموا بالتدخل فى أفغانستان سنة ١٩٧٩. وقد تم تأكيد وتطوير هذه القاعدة فى إطار مؤتمر هلسنكى سنة ١٩٧٥، والذى وضع مجموعة من الإجراءات التى سنتحدث عنها فيما بعد.

٣. ضبط النفس المتبادل

يقصد بضبط النفس المتبادل عدم المبادرة باستخدام القوة العسكرية ضد الطرف الآخر، والاقتصاد فى توظيفها إذا استعملت أصلا. فقد حدث اتفاق بين العملاقين على تجنب المواجهة المباشرة بينهما، بما فى ذلك الاقلال إلى أكبر حد ممكن من استعمال الأدوات العسكرية فى تلك المواجهة. وقد اتضح ذلك بجلاء فى أزمة الصواريخ السوفييتية التى وضعت فى جزيرة كوبا سنة ١٩٦٢، والتى وضعت العملاقين فى مواجهة مباشرة، واضطر كلاهما إلى ممارسة ضبط النفس بسحب السوفييت الصواريخ مقابل تعهد الولايات المتحدة بعدم مهاجمة كوبا، وهو ما تم بالفعل .

٤. التدخل غير المباشر فى الصراعات الإقليمية :

أخذت القوتان العظميان على عاتقهما الامتناع عن القيام بدور مباشر فى الصراعات الإقليمية التى تكون القوة الأخرى منغمسة فيها. فقد تقوم القوتان بتأييد بعض أطراف الصراعات الإقليمية، وقد تحثا تلك الأطراف على اتباع سياسات معينة، ولكن هناك خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها فى هذا التأييد. ولذلك، فإن الاتحاد السوفييتى لم يتدخل عسكريا، وبشكل مباشر، فى مناطق الأزمات التى كانت الولايات المتحدة مشاركة فيها وأهمها الأزمة الفيتنامية (١٩٦٤-١٩٧٤)، كما أن الولايات المتحدة لم تتدخل عسكريا وبشكل مباشر فى مناطق الأزمات التى كان الاتحاد السوفييتى مشاركا فيها، وأهمها الأزمة المجرية سنة ١٩٥٦ وأزمة تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨، وأزمة أفغانستان سنة ١٩٧٩.

بيد أن عدم التدخل المباشر فى الصراعات الإقليمية لا يعنى أن القوتين العظميين لم تلعبا دورا فى تلك الصراعات. فهذه الصراعات كانت، فى بعض جوانبها، أحد أشكال المواجهة غير المباشرة بين العملاقين. فمع صعوبة قيام حرب مباشرة بينهما، لجأ كلا منهما إلى محاولة تحقيق أهدافه الإقليمية عن طريق وحدات دولية وسيطة أو محلية بحيث لا يبدو أن القوة العظمى متورطة فى الصراع المحلى. وهذا ما عبر عنه بحروب الوكالة ProxyWars. ومن أمثلة تلك الحروب، الحرب التى شنتها إسرائيل على مصر، وسوريا، والأردن سنة ١٩٦٧ لضرب النفوذ السوفييتى فى الشرق الأوسط، وذلك بدعم أمريكى مستتر، والدعم الذى قدمه السوفييت لجبهة التحرير الفيتنامية فى حرب فيتنام.

إن دلالة عملية توازن الرعب هى ان سلوك كل قوة عظمى كان مضبوطا بما يمكن أن تفعله القوة العظمى الأخرى، بمعنى أن أى من القوتين لم يكن بقادر على ترجمة قوته العظمى إلى نتائج معادلة لتلك القوة، مما حد من قدرة القوتين على التصرف فى السياسة الدولية بشكل يتفق مع كون كل منهما قوة عظمى، ومما أعطى للدول الصغيرة والمتوسطة قدرة أكبر على المناورة فى السياسة الدولية للحصول على أكبر قدر من المكاسب من القوتين عن طريق التهديد باللجوء إلى القوة الأخرى. وقد انتهت هذه الظاهرة بعد نهاية نظام القطبية الثنائية، مما أكسب الولايات المتحدة قدرة أكبر على ترجمة قوتها العظمى إلى نفوذ دولى، بما فى ذلك معاقبة النظم والقوى المعارضة.

فى إطار عملية توازن الرعب نشبت الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية. ويمكن القول أنه قد حدث تلازم بين عمليتى توازن الرعب والحرب الباردة. فبدون توازن الرعب لم يكن الاتحاد السوفييتى يستطيع تحدى الولايات المتحدة فى الحرب الباردة بدليل أنه عندما بدا أن عملية توازن الرعب على وشك الانتهاء فى نهاية تلك المرحلة، فإن الحرب الباردة ذاتها انتهت. كذلك، فإن الحرب الباردة زادت من حرص الدولتين العظميين على تثبيت التوازن، ثم محاولة تعديله ببناء توازن جديد لمصلحتهما، وهو ما فعلته الولايات المتحدة حين بادرت بمشروع مبادرة الدفاع الإستراتيجى فى الثمانينيات.

وقد مرت العلاقات بين الكتلتين بعدة مراحل هى الحرب الباردة، ثم التعايش السلمى والرد المرن، ثم الانفراج الدولى، ثم الحرب الباردة الجديدة. وسنستعرض تلك المراحل على التوالى(١٩).

المطلب الأول

الحــرب البــاردة

يقصد بالحرب الباردة Cold War حالة العداء التي نشأت في العلاقات بين الكتلتيـن الشرقية والغربية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أطلق على تلك الحالة صفة الحرب لأنها اتسمت باستخدام كل طرف كافة أدوات الحرب العســكرية، والسياســية، والاقتصاديــة، والإعلامية ضد الطرف الآخر. ولكن وصف الحرب بأنها باردة كان يشير إلــى أن هــذا الاستخدام لم يتصاعد إلى حد المواجهة المسلحة المباشرة على غرار ما حدث في الحربين العالميين الأولى والثانية. فقد استخدمت الأدوات العسكرية من خلال أطراف ثالثة.

يمكن القول أن الحرب الباردة قد تفرعت عن الحرب العالمية ذاتها، وذلــك حينمــا شعرت الدول الغربية أن الاتحاد السوفييتي يبسط نفوذه في شرقي أوروبا بشــكل مباشــر يتضمن السعي لنشر المذهب الشيوعي في تلك الدول. ولذلك، فإن الــدول الغربيــة عنــد انتهاء الحرب العالمية الثانية تساهلت في عملية القبض على بعــض العنــاصر النازيــة والفاشية لتوظيفها فيما بعد في الدعاية ضد الاتحاد السوفييتي. ابتداء من سنة ١٩٤٦ حدثت سلسلة من الوقائع التي تراكمت وانتهت بخلق الحرب الباردة في خلال عــام. أول هــذه الوقائع هو سعي الولايات المتحدة لاحتكار القنبلة النووية من خلال طرح مشروع لضبــط التسلح باسم "مشروع باروخ"، وهو المشروع الذي اقترح فرض رقابة دولية على إنتــاج السلاح النووي، مما كان يعني منع الاتحاد السوفييتي من امتلاك هذا السلاح. أما التطــور التالي فكان هو دعم الاتحاد السوفييتي للحركة الانفصالية في إقليم أذربيجان فــي شــمالي إيران مستغلا وجوده العسكري في تلك المنطقة. وقد ربط الاتحاد السوفييتي انسحابه مــن شمالي إيران بالتوصل إلى اتفاق حول الاستثمار المشترك لحقوق النفط في تلك المنطقــة، وهو ما كان يعني تهديد المصالح النفطية البريطانية في إيران. من ناحية ثالثة، فقد ضغــط السوفييت على تركيا لتعديل ميثاق مونترو سنة ١٩٣٧ بما يعطيهم حرية استعمال البسفور والدردنيل. وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى إرسال المدمرة ميسوري إلى منطقة المضايق لإظهار دعمها لتركيا في معارضة الطلب السوفييتي. فقد فسرت الولايات المتحــدة هــذا الطلب بأنه مقدمة للهيمنة على تركيا. وأخيرا، فقد تصاعدت الحركة الشيوعية في اليونــان

ولجأت إلى استعمال العنف ضد الحكومة المدعومة من بريطانيا. وكانت بريطانيا والولايات المتحدة تعتقدان أن الاتحاد السوفييتى يدعم تلك الحركة. ولما فشلت بريطانيا فى دعم اليونان ضد الحركة اليسارية بادرت بإخطار الولايات المتحدة بعجزها عن الاستمرار فى دعم الحكومة اليونانية. وفى الوقت ذاته انعقد فى موسكو فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع المتحالفة فى الحرب العالمية الثانية، للتباحث حول القضية الألمانية. وقد فشل المؤتمر فى التوصل إلى أى نتائج لاختلاف المنهج السوفييتى عن المنهج الغربى فى التعامل مع القضية الألمانية. ويؤرخ لهذا المؤتمر بأنه يمثل البداية الرسمية للحرب الباردة. فبعد يومين من بدء انعقاده، وكرد على الاخطار البريطانى للولايات المتحدة، بادر الرئيس الأمريكى ترومان إلى إلقاء خطاب فى ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ أعلن فيه أن الولايات المتحدة تلتزم بالدفاع عن الشعوب فى أى مكان فى العالم ضد محاولات السيطرة من الأقليات المسلحة والضغط الخارجى، وطالب باعتماد ٤٠٠ مليون دولار لتقديم مساعدات إقتصادية وعسكرية لليونان وتركيا ضد تهديد العناصر الشيوعية فى اليونان، والاتحاد السوفييتى ضد تركيا. وقد أطلق على هذا الإعلان "مبدأ ترومان" The Truman Doctrine، وهو يشير إلى التزام الولايات المتحدة. "بمساعدة الشعوب الحرة فى الحفاظ على مؤسساتها الحرة، ضد الحركات العدوانية التى تهدف إلى فرض نظم شمولية عليها". وقد أكد ترومان على أن الولايات المتحدة" لن تقدم فقط دعما للدول المهددة بالعدوان الخارجى ولكن أيضا للحكومات الحرة التى تواجه حركات تخريبية داخلية". ورغم أن ترومان لم يشر إلى الاتحاد السوفييتى والشيوعية صراحة، إلا أن مبدأ ترومان كان ينصب على مواجهة ما تصوره الرئيس الأمريكى على أنه تهديد سوفييتى. وفى ٥ يونيو من السنة ذاتها أعلن جورج مارشال، وزير خارجية الولايات المتحدة، أن بلاده قد أنشأت برنامجا لمساعدة دول أوروبا إقتصاديا، وهو البرنامج الذى أطلق عليه اسم "برنامج الانعاش الأوروبى" European Recovery Program، عرف باسم "مشروع مارشال" نسبة إلى وزير الخارجية الذى أعلنته فحوى المشروع هو أنه بالنظر إلى الحالة الإقتصادية المتدهورة فى أوروبا، ولمنع حدوث انهيار أوروبى، فإن الولايات المتحدة ستقدم مساعدات إضافية ومجانية واسعة لدول أوروبا، بشرط أن تقبل الدول التى تتلقى المساعدة تقديم بيان بمواردها، وأن تقيم تعاونا إقتصاديا بينهما. وهكذا وضع مارشال فى مشروعه شروطا ترقى إلى حد استثناء الاتحاد السوفييتى منه، أهمها الطلب بأن تقدم الدول المتلقية للمعونة بيانا بمواردها، وهو ما يعنى عملا وضع الإقتصاد السوفييتى تحت

الرقابة الأمريكية. ولذلك رفض السوفييت مشروع مارشال وحثوا حلفائهم في شرقي أوروبا على عدم المشاركة، بما في ذلك تشيكوسلوفاكيا التي كانت قد وافقت على المشروع ثم سحبت موافقتها. هذا بالإضافة إلى أن السوفييت رأوا أن المشروع يرقى إلى مرتبة دعم ألمانيا إقتصاديا، بينما ينبغي أن يوجه الدعم للدول المنتصرة. والواقع أن الهدف المعلن لمشروع مارشال، وهو النهوض الإقتصادي الأوروبي، كان يخفي هدفا آخر وهو وقف أنتشار الشيوعية في أوروبا الناشئ عن التدهور الإقتصادي. وهكذا لم يطبق المشروع إلا على الدول الأوروبية الليبرالية وهي بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبرج، والبرتغال، وإيطاليا، وايسلندا، ودايرلاندا، والسويد، والنرويج، وسويسرا، والنمسا، واليونان. وقد اجتمعت هذه الدول في باريس في ١٢ يوليو سنة ١٩٤٧ ووقعت على تقرير جماعي عن قبولها المشروع تم تقديمه إلى الولايات المتحدة، وكونت لجنة للتعاون الإقتصادي بينها كما قدمنا. وفيما بين عامي ١٩٤٨، ١٩٥١ قدمت الولايات المتحدة ١٣ بليون دولار كتمويل متاح للدول التي وافقت على المشروع. ونعلم أن الاتحاد السوفييتي قد رد على إعلان المشروع بإنشاء الكومنفورم والكوميكون.

من ناحية أخرى، بدأت الولايات المتحدة في اتباع استراتيجية جديدة تجاه الاتحاد السوفييتي، وهي استراتيجية الاحتواء Containment Strategy. ويقصد بتلك الإستراتيجية محاصرة الاتحاد السوفييتي من خلال سلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية والنظم الصديقة بما يضمن منع انتشار النفوذ السوفييتي.

من ناحية أخرى وقعت ثلاث أزمات زادت من حدة التوتر في العلاقات السوفييتية الأمريكية، وهي أزمة تشيكوسلوفاكيا، وأزمة حصار برلين، والأزمة السوفيتية-اليوجوسلافية. ففي ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٨ أجبر الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا، والذي كان قد شكل حكومة برئاسة جوتفالد، رئيس الجمهورية بينيش، على الاستقالة وانفرد بالحكم مدعوما من موسكو[٢٠]. وفي يونيو سنة ١٩٤٨ أوقف السوفييت كل اتصال بري للدول الغربية بمدينة برلين، فيما أسمي بأزمة "حصار برلين" احتجاجا على تصرفات الدول الغربية في مناطق احتلالها في ألمانيا دون تشاور مع الاتحاد السوفييتي، مما اضطر الغرب إلى بناء جسر جوي للوصول إلى برلين. كذلك، فقد اندلع نزاع بين يوجوسلافيا، التي كان يقودها الحزب الشيوعي بزعامة تيتو، والاتحاد السوفييتي بسبب حرص الأخير على معاملة يوجوسلافيا كدولة تابعة له مما أدى إلى طردها من الكومنفورم. وقام الغرب بدعم يوجوسلافيا ضد الحصار السوفييتي عليها. ومما زاد من حدة الحرب الباردة أن

الاتحاد السوفييتى نجح سنة ١٩٤٩ فى كسر الاحتكار الأمريكى للقنبلة النووية. وفى السنة ذاتها سقط حكم شيانج كاى شيك فى الصين، ووصل الحزب الشيوعى الصينى، بزعامة ماوتسى تونج إلى السلطة مما شكل امتداد هائلا للشيوعية إلى شرقى آسيا. كذلك، فقد أعلن الاتحاد السوفييتى خلال تلك الحقبة شعار "حتمية الحرب" بين المعسكرين الشيوعى والرأسمالى مع التأكيد على حتمية الانتصار النهائى للشيوعية فى صراعها ضد الرأسمالية، فى الوقت الذى أطلق فيه الغرب على دول الكتلة الشرقية مصطلح "دول الستار الحديدى" Iron Curtain. وكان تشرشل قد أطلق هذا التعبير لأول مرة فى خطابه الذى القاه فى مدنته فولتون، ميسورى بالولايات المتحدة فى ٨ مارس سنة ١٩٤٦، بصفته زعيما للمعارضة البريطانية، وذلك بحضور الرئيس ترومان، وذلك حين أشار إلى أن ستارا حديديا قد أقيم حول أوروبا الشرقية. والمقصود بذلك هو أن تلك الدول تقع تحت القبضة الحديدية للاتحاد السوفييتى، وأن هذه القبضة قد عزلتها عن العالم الخارجى.

وفى سنة ١٩٥٢ انتخب ايزنهاور رئيسا للولايات المتحدة ممثلا للحزب الجمهورى، وعين جون فوستر دلاس وزيرا للخارجية. وقد قاد دلاس حملة واسعة لتعديل السياسة الأمريكية من مجرد دعم دول أوروبا الغربية إلى المواجهة الشاملة مع الاتحاد السوفييتى. وهكذا غيرت الولايات المتحدة استراتيجيتها العسكرية تجاه الاتحاد السوفييتى فى اتجاهين، الأول هو إستراتيجية "الانتقام الشامل" Massive Retaliation. ويقصد بذلك الرد على أى تهديد أو عدوان سوفييتى جديد برد قوى يشمل كل دول الكتلة الشرقية. والثانى هو سياسة حافة الهاوية" Brinkmanship Policy. ويقصد بها الوصول بالعلاقة مع الاتحاد السوفييتى إلى أقصى حد ممكن من التصعيد لإجباره على وقف أى توسع جديد، أى الوصول بتلك العلاقة إلى أقصى مدى ممكن من الصراع.

المطلب الثانى

التعايش السلمى والرد المرن

كان الزعيم السوفييتى ستالين قبل وفاته فى ٣ مارس سنة ١٩٥٣ قد ألقى خطابا فى المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى السوفييتى المنعقد سنة ١٩٥٢، أشار فيه إلى ضرورة تحقيق "التعايش السلمى Peaceful Coexistence بين الكتلتين. ويقصد بذلك التخلى عن نظرية حتمية الحرب، وتأكيد إمكانية التعايش بين النظامين الشيوعى والرأسمالى فى إطار من المنافسة السلمية. بيد أن ستالين لم يتمكن من تطبيق تلك

الإستراتيجية لوفاته. وقد خلفه فى السلطة مالينكوف (كسكرتير أول للحزب، ورئيس للوزراء). وقد حلت محله قيادة جماعية مكونة من خروشوف (سكرتير أول الحزب)، وبولجانين (رئيس الوزراء)، وفورشيلوف (رئيس الدولة). ولكن خروشوف ما لبث أن انفرد بالسلطة سنة ١٩٥٦، بعد أن أصبح رئيسا للوزراء. وفى المؤتمر العشرين للحزب فى سنة ١٩٥٦، أعاد خروشوف التأكيد على استراتيجية التعايش السلمى، ونسبها إلى نفسه. أعلن خروشوف أن التعايش السلمى يعنى عدم حتمية الحرب بين المعسكرين، مع إمكانية الانتقال السلمى إلى الاشتراكية فى الدول الرأسمالية، وهو ما يعنى التخلى عن نظرية الثورة البروليتارية كطريق لبناء الاشتراكية. لم تكن استراتجية التعايش السلمى تعنى التخلى عن اليقين بالانتصار الحتمى للاشتراكية وزوال الرأسمالية ، ولكنها تعنى أن التنافس بين النظامين ينبغى أن يتم فى إطار سلمى لخطورة تصاعد هذا التنافس إلى حد الحرب .

يرجع تبنى الاتحاد السوفييتى لاستراتيجية التعايش السلمى إلى اتباع الولايات المتحدة استراتيجية الانتقام الشامل، ودبلوماسية حافة الهاوية فى ظل وجود عملية توازن الرعب. فقد أدرك السوفييت أن الولايات المتحدة تسعى إلى مواجهة معهم ربما لن يحققوا فيها نصرا حاسما، خاصة أن الاتحاد السوفييتى لم يكن قد طور الصاروخ العابر للقارات إلا سنة ١٩٥٧. كذلك ، فقد شكل سباق التسلح بين العملاقين عبئا إقتصاديا على الاتحاد السوفييتى . وكان المتصور أن تؤدى استراتيجية التعايش السلمى إلى تخفيف عبء السباق . وأخيرا فإنه نتيجة لتصاعد حركات التحرير الوطنى المعادية للدول الاستعمارية الغربية ، زادت ثقة الاتحاد السوفييتى فى حتمية هزيمة تلك الدول نتيجة فقدانها مستعمراتها . ومن ثم رأى أن حصر الصراع الدولى فى إطار سلمى يؤدى إلى محاصرة الدول الغربية ذاتها .

من ناحيتها تحولت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس كيندى (١٩٦١-١٩٦٣) من استراتيجية الانتقام الشامل إلى استراتيجية "الرد المرن" Flexible Response. وقد افترضت تلك الإستراتيجية أن الانتقام الشامل غير قابل للتطبيق، لأنه يصعب الرد على هجوم سوفييتى محدود بهجوم استراتيجى شامل. ومن ثم، فإن الولايات المتحدة سترد على كل هجوم سوفييتى بهجوم مماثل، وستحتفظ بحق الرد بشكل يتسق مع طبيعة السلوك السوفييتى.

أدت إستراتيجيتا التعايش السلمى والرد المرن إلى تمكن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة من تحقيق قدر من التفاهم حول القضايا الدولية. ولعل أهمها كان هـو مشـاركة الدول الأربع المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية فى مؤتمر فيينا الذى شهد توقيـع تلـك الدول معاهدة الصلح مع النمسا فى ١٥ مايو سنة ١٩٥٥ مقابل التزام الأخـيرة بالحيـاد، وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتى وألمانيا الاتحادية . على أثـر زيـارة اديناور لموسكو فى سبتمبر من السنة ذاتها، والتفاهم الأمريكى السوفييتى حول معارضـة العدوان البريطانى ، الفرنسى ، الإسرائيلى على مصر سنة ١٩٥٦. وقد تكرسـت تلـك النتائج مع وصول جون كيندى إلى رئاسـة الولايـات المتحـدة منتخبـا عـن الحـزب الديمقراطى . فقد تمكنت الدولتان من حصر الأزمة المسماة "بأزمة الصواريـخ الكوبيـة" والناتجة عن وضع الاتحاد السوفييتى صواريخه فى الأراضى الكوبية ومطالبة الولايـات المتحدة بسحب تلك الصواريخ وقيامها بحصار الشواطئ الكوبية فى أكتوبر سـنة ١٩٦٢. فقد تفاهمت الدولتان حول حل الأزمة من خلال حل وسط سحب بموجبه الاتحاد السوفييتى صواريخه من كوبا مقابل تعهد الولايات المتحدة بعدم غزو الأراضى الكوبية.

يمكن القول أن أزمة الصواريخ الكوبية مثلت نقطة تحول فى الحرب الباردة. ذلك أن الأزمة مثلت أقرب نقطة وصلت عندها الدولتان العظميان إلى حافة الحرب المباشرة بمـا تعنيه من آثار مدمرة هائلة. ومن ثم بدأت الدولتان فى إعادة تقييم سياساتهما فـى اتجـاه تفادى حدوث أزمة جديدة، مما شكل بداية عصر الانفراج. وفى سـنة ١٩٦٣ توصلـت الدولتان إلى ابرام اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية. ورغم عزل خروشـوف سـنة ١٩٦٤ وتولى قيادة جماعية جديدة مكونة من بريجنيف (الأمين العام للحزب)، وكوسـيجين (رئيس الوزراء)، وبودجورنى (رئيس الدولة) السلطة فى الاتحاد السوفييتى، إلا أن القيـادة الجديدة استمرت فى اتباع لاستراتيجية التعايش السلمى. ففى سنة ١٩٦٧ تم التوصل إلـى اتفاقية الاستخدام السلمى للفضاء الخارجى، وإلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية سـنة ١٩٦٨. كذلك حصرت الدولتان خلافهما حول أزمة العدوان الإسرائيلى على بعض الـدول العربية فى يونيو سنة ١٩٦٧، وحول قيام الولايات المتحدة بقصف فيتنام، وحول التدخـل العسكرى السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨. إلا أنه فى ظل استراتيجية التعـايش السلمى نجحت الولايات المتحدة فى تصفية عدد من النظم غير الموالية فى آسيا وأفريقيـا، بدأت بتصفية حكم سوكارنو فى إندونيسيا ، وحكم كوامى نكروما فى غانا سـنة ١٩٦٦،

وفى توجيه ضربة كبرى لنظام عبد الناصر فى مصر سنة ١٩٦٧، من خلال العدوان الإسرائيلى. لعل من أهم نتائج هذا التحول هو حدوث انشقاق داخل الكتلة الاشتراكية بين الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية حيث أن الأخيرة اعتبرت أن الاتحاد السوفييتى يهادن الغرب ويتخلى تدريجيا عن دعم النظم الحليفة والصديقة بما فيها الصين الشعبية حرصا منه على علاقة التعايش السلمى.

المطلب الثالث

الانفراج الدولى

مهد ما أسفرت عنه عملية التعايش السلمى من نتائج إيجابية، إلى ظهور عملية سياسية دولية جديدة هى الانفراج الدولى Detente. يقصد بالانفراج تهدئة العلاقات بين الدولتين العظميين والارتقاء بتلك العلاقات إلى مستوى أعلى من التفاهم. وقد بدأت ملامح الانفراج الدولى فى لجتماع كوسيجين، رئيس الوزراء السوفييتى، مع جونسون، رئيس الولايات المتحدة، فى أغسطس سنة ١٩٦٧ فى أعقاب العدوان الإسرائيلى على مصر وسوريا والأردن، ودشن رسمياً مع زيارة الرئيس نيكسون، رئيس الولايات المتحدة إلى موسكو سنة ١٩٧٢، وتوقيع إعلان الانفراج.

بالنسبة للاتحاد السوفييتى، فإن دوافع تبنى سياسة الانفراج كانت تكمن فى ازدياد حدة النزاع الصينى – السوفييتى ، وهو ما أدى إلى فشل انعقاد المؤتمر الأفريقى – الآسيوى الثانى فى الجزائر سنة ١٩٦٥. حيث أصرت الصين على عدم حضور الاتحاد السوفييتى المؤتمر. وقد تصور السوفييت أن التقارب مع الولايات المتحدة قد يشكل رادعا للصين الشعبية عن استمرار الهجوم عليه، ورادعا لاحتمال تدخل الولايات المتحدة فى حالة تصاعد النزاع الصينى – السوفييتى. ذلك أن الولايات المتحدة، تحت تأثير الدور الذى قام به هنرى كيسنجر مستشار الأمن القومى ، ووزير الخارجية الأمريكى، فيما بعد، بدأت منذ سنة ١٩٧٠ فى تغيير دبلوماسيتها تجاه الدولتين الشيوعيتين المتنازعتين. ويتحصل جوهر التغير فى إقامة علاقات جديدة مع كل منهما فى ظروف النزاع بينهما مما يجعلها فى موقع تستطيع من خلاله أن تضغط على كل طرف من خلال علاقاتها بالطرف الآخر. وبذلك تصبح الولايات المتحدة العامل الموازن فى مثلث علاقات واشنطن– موسكو– بكين. زار كيسنجر بكين سنة ١٩٧١ ، ووافقت الولايات المتحدة على أن تحل الصين

الشعبية محل جمهورية الصين (تايوان) فى الأمم المتحدة . وفى فبراير سنة ١٩٧٢ زار الرئيس الأمريكى نيكسون الصين ، حيث تم الاتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسى . وقد رأى الاتحاد السوفييتى أن هذا التطور يمكن أن يؤدى إلى نشوء محور صينى – أمريكى. ومن ثم ، فإن الانفراج الأمريكى – السوفييتى يمكن أن يعطل من نشوء هذا المحور . ومنذ تلك اللحظة لعبت الولايات المتحدة على هذا التناقض للضغط على الدولتين معا .

من ناحيتها ، فإن الولايات المتحدة رأت فى الانفراج أسلوبا تتمكن من خلاله من التاثير فى النظم الاشتراكية حيث أن التقارب مع تلك النظم يؤدى بها إلى معرفة الرخاء الذى تعيشه النظم الرأسمالية الغربية مما يؤدى إلى تفكك القبضة التسلطية للأحزاب الشيوعية الحاكمة. كذلك رأت أن الانفراج يمكنها من الوصول إلى السوق السوفيتية من ناحية، كما يمكنها من تحجيم التدخل السوفييتى فى الحرب الفيتنامية، بل وربما الاستعانة بالاتحاد السوفييتى لتسوية تلك الحرب. فضلا عن أن الانفراج هو أداه للضغط على الصين الشعبية، كما قدمنا.

تعتبر فترة السبعينيات هى العهد الذهبى لعملية الانفراج الدولى. فمنذ سنة ١٩٧٢ عقدت عدة لقاءات على مستوى القمة بين الدولتين توجت بعقد مؤتمر شامل بين الدول الأعضاء فى الكتلتين فى هلسنكى سنة ١٩٧٥، مما أسفر عن عملية سياسية دولية جديدة أطلق عليها "عملية هلسنكى" The Helsinki Process، وهى العملية التى لعبت دورا مهما فى السياسة الدولية حتى أوائل القرن الحادى والعشرين.

فى إطار سياسة الانفراج، عقد مؤتمر القمة الأول فى موسكو فى ٢٢-٣٠ مايو سنة ١٩٧٢ حينما زار الرئيس الأمريكى نيكسون الاتحاد السوفييتى. وقد أسفرت القمة عن إصدار وثيقة "إعلان المبادئ الأساسية للعلاقات بين الدولتين". وقد نص إعلان المبادئ على مجموعة قواعد تحكم العلاقات بين الدولتين مثل بذل الجهد لتجنب المواجهة العسكرية، ومنع نشوب حرب نووية، والاعتراف بالمصالح الأمنية القائمة لكل دولة على أساس مبدأ المساواه، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها، ونزع السلاح الشامل وغيرها. كذلك تم توقيع عدد من الاتفاقيات أهمها اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى Strategic Arms Limitations Treaty (SALT). وبدوره قام بريجنيف بزيارة واشنطن فى ١٨-٢٥ يونيو سنة ١٩٧٣. وفى تلك الزيارة وقعت اتفاقية سياسية بين الدولتين تضمنت تعهد الدولتين بالتصرف بطريقة تمنع تطور المواقف التى يمكن أن تسبب تفاقما خطيرا فى علاقاتهما، وأن يتجنبا المواجهة العسكرية، ويستبعدا الحرب النووية، مع

التشاور فى حالة ظهور أخطار حرب نووية من أخرين، وما إذا هددت دولة ثالثة السلام والأمن الدوليين. وقد فهمت الصين الشعبية أنها المقصودة بذلك، مما أدى إلى تفاقم نزاعها مع الاتحاد السوفييتى .

وقد نجحت سياسة الانفراج فى منع نشوب مواجهة مسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أثناء حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ بين مصر وسوريا من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى. فأثناء الحرب أعلن الاتحاد السوفييتى استعداده إرسال قواته إلى الشرق الأوسط لتنفيذ قرار مجلس الأمن بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط ٢٢ أكتوبر، وردت الولايات المتحدة بإعلان حالة الطوارئ فى قواتها الإستراتيجية. ولكن تعاونت الدولتان لايقاف العمليات العسكرية، وسحب القوات الإسرائيلية. وقد عقد لقاءان آخران فى موسكو (٢٧ يونيو - ٣ يوليو سنة ١٩٧٤)، وفى فلاديفوستك (٢٣-٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٤). وكان اللقاء الأخير بمثابة لقاء تعارف بين الرئيس الأمريكى الجديد فورد (الذى حل محل نيكسون فى أغسطس سنة ١٩٧٤ بعد استقالته على أثر فضيحة وترجيت) .

امتد الانفراج ليشمل نواحى متعددة فى العلاقات بين الكتلتين. ففى ١٩٧١/٩/١٤ وقعت اتفاقية بين الدول الأربع التى تحتل ألمانيا تم التأكيد فيها على الاعتراف "بالوضع الراهن" فى ألمانيا، كما وافق الاتحاد السوفييتى على مرور موظفى الدول الغربية إلى برلين وبدون تفتيش. وسنشير إلى ذلك فيما بعد عند الحديث عن القضية الألمانية.

تحققت الانطلاقة الحقيقية لعملية الانفراج عندما عقدت قمة هلسنكى فى ٢٣ يوليو- ٣ أغسطس سنة ١٩٧٥. وتختلف تلك القمة عن القمم السابقة فى أنه شارك فيها دول الحلفين المتصارعين فى إطار مؤسسى أوسع هو "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى" Conference on Security and Cooperation in Europe (OSCE)، وهى العملية التى عرفت تاريخيا باسم "عملية هلسنكى". وقد بدأت تلك العملية بعقد مؤتمر فى هلسنكى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٥ حضرته كل الدول الأوروبية (عدا ألبانيا) والولايات المتحدة، وكندا، والاتحاد السوفييتى. وفى أول أغسطس سنة ١٩٧٥ وقع أعضاء المؤتمر "إعلان هلسنكى الختامى The Helsinki Final Act"، ويعرف أيضا باسم "اتفاقات هلسنكى" The Helsinki Accords. وقد تضمن الإعلان الاعتراف بالحدود القائمة بين الدول الأعضاء بما فى ذلك الحدود القائمة بين الألمانيتين. مقابل ذلك تعهد الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية باحترام حرية الانتقال للأفراد والمعلومات عبر الحدود. كذلك تضمن إعلان هلسنكى الختامى "وثيقة حول إجراءات بناء الثقة ومظاهر معينة للأمن

ونزع السلاح". وقد أتت الوثيقة على سلسلة من الإجراءات التي تؤدي إلى بناء الثقة بين الأطراف مثل الاخطار المسبق بالمناورات العسكرية التي تتضمن أكثر من ٢٥ ألف جندي وتتم على مسافة أقل من ٢٥٠ كيلو متر من أرض دولة أخرى عضو.

بيد أن الانفراج لم يكن يعني أكثر من تهدئة وضبط العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ولم يمتد إلى التوصل إلى تفاهم استراتيجي شامل بينهما. فقد استمر التنافس الإستراتيجي بين الدولتين. فتحت تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ضغطت الأخيرة على الاتحاد السوفييتي للسماح بحرية هجرة اليهود السوفييت، وربطت بين ذلك السماح، وبين نمو العلاقات التجارية بين الدولتين، وبالذات فيما يتعلق بإعطاء الاتحاد السوفييتي حق الدولة الأولى بالرعاية، مما دعى الاتحاد السوفييتي إلى إلغاء الاتفاق التجاري المعقود مع الولايات المتحدة. كذلك نشب عدد من الأزمات في الدول الأفريقية والآسيوية. وقد عبرت تلك الأزمات عن استمرار التنافس، كما أن معظمها قد انتهى لصالح الاتحاد السوفييتي. فقد نشبت أزمة الحرب الأهلية في انجولا سنة ١٩٧٥ بين جناح مؤيد للاتحاد السوفييتي، وأخر مساند الولايات المتحدة. وانتهى الأمر بانتصار الجناح الأول. هذا في الوقت الذي تم فيه توحيد فيتنام تحت قيادة الحزب الشيوعي الفيتنامي بعد سقوط سايجون. كما وصلت قوات الباثيت لاو الماركسية إلى السلطة في لاوس ، كما اندلعت حرب الأوجادين بين الصومال وأثيوبيا سنة ١٩٧٧ ، وتدخل الاتحاد السوفييتي لدعم نظام منجستو في أثيوبيا ، مقابل دعم الولايات المتحدة لنظام سياد بري في الصومال .

المطلب الرابع

الحرب الباردة الجديدة

في يونيو سنة ١٩٧٩ عقد في فيينا مؤتمر قمة بين الرئيس الأمريكي كارتر، والرئيس السوفييتي بريجنيف. وفي هذا المؤتمر تم توقيع اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الثانية. بيد أن هذا المؤتمر لم ينجح في إخفاء تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وتزايد إدراك الولايات المتحدة أن الانفراج قد أفاد السوفييت أكثر مما أفاد الأمريكيين. وقد زاد هذا الإدراك سنة ١٩٧٨ حين قام حزب الشعب في أفغانستان بزعامة نور محمد تراقي بانقلاب عسكري ضد حكومة محمد داود أدى إلى وصول الشيوعيين إلى السلطة في أفغانستان. وفي السنة ذاتها أطاحت المجموعة

الماركسية بقيادة على سالم البيض فى الائتلاف الحاكم فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بحكومة الرئيس سالم ربيع على. وفى سنة ١٩٧٩ قامت فيتنام بغزو كمبوديا، ونصبت هناك نظاما مواليا لها ولحليفها الاتحاد السوفييتى. هكذا بدأ الأمريكيون فى مراجعة سياسة الانفراج. وفى هذا الإطار ساروا فى طريقين، الأول هو تعميق التناقض الصينى- السوفييتى، والثانى هو تكثيف الوجود النووى الأمريكى فى أوروبا الغربية. فقد سعى الرئيس كارتر الى تعميق جسور التفاهم مع الصين الشعبية للتصدى للتوسع السوفييتى واللعب على مخاوف السوفييت من التقارب الصينى- الأمريكى. وفى هذا الإطار زار الرئيس كارتر بكين، كما زار الرئيس الصينى دينج هسياوبنج (الذى تولى السلطة فى الصين سنة ١٩٧٨) واشنطن وندد الجانبان "بالهيمنة السوفيتية". كما أعطت الولايات المتحدة، الصين الشعبية حق الدولة الأولى بالرعاية فى ٧ يوليو سنة ١٩٧٩، أى فى الشهر التالى لتوقيع اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الثانية. وهكذا استفادت الصين الشعبية من الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وكثفت عداءها للاتحاد السوفييتى. أما الطريق الثانى الذى اتبعته الولايات المتحدة فهو الضغط على الاتحاد السوفييتى من خلال تكثيف الوجود النووى الأمريكى فى أوروبا الغربية. فقد اتخذ مجلس حلف الاطلنطى قرارا فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بوضع صواريخ نووية أمريكية متوسطة المدى من طراز كروز وبيرشنج فى بعض دول أوروبا الغربية بحيث تستطيع أن تصل إلى المدن السوفيتية. وجاء التطور الحاسم الذى أنهى سياسة الانفراج فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٩ حين قام الاتحاد السوفييتى بإرسال قواته إلى أفغانستان لمساعدة حكومتها الماركسية على تثبيت الأوضاع بعد المقاومة الداخلية التى واجهتها تلك الحكومة. وقد توافقت هذه التطورات مع وصول رونالد ريجان إلى رئاسة الولايات المتحدة. وكان ريجان يمثل التيار الجمهورى المحافظ، وهو ذات التيار الذى كان يمثله جون فوستر دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة فى الخمسينيات. فقد اتهم ريجان سلفه كارتر بالتخاذل أمام الاتحاد السوفيتى، وأعلن عن اتباع سياسة جديدة تقوم على استعادة التفوق الأمريكى من خلال التغلب على السوفييت فى سباق التسلح. وبذلك تجددت الحرب الباردة باسم" الحرب الباردة الجديدة" إشارة إلى تجدد التنافس الإستراتيجى بين الدولتين العظمتين منذ أوائل الثمانينيات.

لعل من أهم علامات الحرب الباردة الجديدة هو تعميق الولايات المتحدة لسباق التسلح من خلال إعلان "مبادرة الدفاع الإستراتيجى" Strategic Defense Initiative

فى ٢٣ مارس سنة ١٩٨٣. وتدور تلك المبادرة حول إنشاء محطـــات فضائيـــة لتدمـــير الصواريخ عابرة القارات بأشعة الليزر قبل وصولها إلى أهدافها. وكانت مبادرة الدفـــاع الإستراتيجى تعنى تغيير ميزان الرعب من خلال فقدان الاتحاد السوفييتى القدرة على الرد إذا تعرض لضربة نووية أمريكية أولى. كذلك قام الرئيـــس ريجـــان بفـــرض عقوبـــات إقتصادية، بما فى ذلك عدم تجديد تصاريح نقل التكنولوجيا إلى بولندا والاتحاد الســـوفييتى على أثر إلقاء القبض على زعماء حركة تضامن البولندية، والتى كانت تطـــالب بإنـــهاء احتكار الحزب الشيوعى السلطة. وفى أمريكا اللاتينية شنت الولايـــات المتحـــدة هجومـــا لتصفية النظم المؤيدة للاتحاد السوفييتى. فقامت بغزو جرينادا فى أكتوبر سنة ١٩٨٣، هذا بالإضافة إلى التدخل فى جواتيمالا، والسلفادور، وجامايكا، لإقامة حكومات موالية.

استمرت الحرب الباردة الجديدة طوال النصف الأول من الثمانينيـــات. ففـــى ســـنة ١٩٨٥ انتخب جورباتشوف أمينا عامـــا للحـــزب الشـــيوعى الســـوفييتى. وقـــد حـــاول جورباتشوف تهدئة الحرب الباردة الجديدة من خلال تقديم سلسلة من التنازلات للولايـــات المتحدة فى مجال سباق التسلح لإنهاء مبادرة الدفاع الإستراتيجى. وكان أهم تلك التنازلات هو توقيع معاهدة القوات النووية متوسطة المـــدى Intermediate-Range Nuclear Forces Teaty الموقعة سنة ١٩٨٧. وقد نصت المعاهدة على تدمير كـــل الصواريـــخ الأمريكية والسوفيتية متوسطة المدى حاملة الرؤوس النووية والتى تنطلق من البر، مـــن القارة الأوروبية. وكان الاتحاد السوفييتى يصر على تدمير كل الصواريـــخ مـــن القـــارة الأوروبية بما فى ذلك الصواريخ البريطانية والفرنسية، ولكن الولايات المتحـــدة أصـــرت على أن يكون حساب التوازن بينها وبين الاتحـــاد الســـوفييتى فقـــط، وهـــو مـــا قبلـــه جورباتشوف. ولما أدركت الولايات المتحدة أن تلك التنازلات هى ترجمة لضعف الاتحـــاد السوفييتى، طالبت بالمزيد من التنازلات، واضطر جوربا تشوف إلى قبول تلك الشـــروط وهو الأمر الذى انتهى به إلى تفكيك الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى ذاته. وسنعود فـــى الفصل التالى إلى رصد التطورات التى أدت إلى هذا التفكيك ونتائجه فى السياسة الدولية.

المبحث الخامس

سباق وضبط التسلح

أدت الحرب الباردة إلى نشوب سباقات ضخمة للتسلح بين المعسكرين من ناحيـــة، وبين القوى الداخلة فى صراعات إقليمية من ناحية أخرى. وقد تمثلت تلك السباقات فـــى زيادة الانفاق العسكرى العالمى من ١٠٧ بليون دولار سنة ١٩٦٠ إلى ٢٠١ بليـون دولار سنة ١٩٧٠، إلى ٦٠٤ بليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٨٠٥ بليون دولار سنة ١٩٨٥. وقـد مثل هذا الانفاق ٦,٤%، ٥,٩%، ٥,١%، ٥,٧% من الناتج القومي العـــالمى فـى تلـك السنوات على التوالى[٢١]، كما شكل الانفاق العسكرى للقوتين العظميين حوالـــى نصـف الانفاق العسكرى لكل دول العالم. وقد امتد السباق ليشمل الأسلحة التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل (النووية، والكيميائية، والبيولوجية)، والصواريخ بكافة أشكالها بما فيها الصواريـخ العابرة للقارات، والمحمولة على الغواصات. وفى هذا الإطار زاد عدد الدول التى تمتلـك الأسلحة النووية ليشمل الاتحاد السوفييتى، وبريطانيا، وفرنسا، والصيـن الشـعبية، كمـا طورت تلك الدول القنبلة الهيدروجينية. كذلك فقد شمل السباق الدول المستقلة حديثا خاصة أن السباق شمل بيع القوى الكبرى الأسلحة لتلك الدول كجزء من صراعات القوى الكبرى. ورغم أن تلك السباقات كانت محصلة للصراعات العالمية والإقليميـة، إلا أنـها بدورهـا زادت من حدة تلك الصراعات، وأدت إلى تصاعد معظمها إلى مستوى الحروب.

وبالتوازى مع سباقات التسلح بدأت محاولات لضبـط ونـزع السـلاح وكـان أول المشروعات المقدمة هو المشروع الأمريكى المسمى "بمشروع بـاروخ" Baruch Plan المقدم إلى لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٦، لإنشاء نظام للرقابة علـى الموارد والتسهيلات التكنولوجية التى يعتمد عليها إنتاج الطاقة الذرية، مع إنـهاء إنتـاج الأسلحة النووية، وتدمير المخزون منها. وقد رفض السوفييت المشروع لأنه كـان يعنـى تكريس الاحتكار الأمريكى للقنبلة النووية من خلال امتلاك الولايـات المتحـدة للمعرفـة النووية. واقترحوا أن تبدأ عملية ضبط السلاح النووى بتدمير السلاح النووى الأمريكـى، وهو ما رفضته الولايات المتحدة.

وفى يناير سنة ١٩٥٢ شكلت الأمم المتحدة "لجنة نزع السلاح" لبحث مشكلة الرقابـة على التسلح من جميع نواحيها، على أن تتألف اللجنة من الدول الأعضاء فى مجلس الأمن

وكندا فى الحالات التى لا تكون فيها كندا عضوا فى المجلس. وقد تم توسيع عضوية اللجنة سنة ١٩٦١ لتضم عددا من الدول غير المنحازة، وأصبحت بذلك تضم ثمان عشرة دولة وأطلق عليها "لجنة الثمانية عشر لنزع السلاح". وقد بحثت اللجنة فى مختلف أشكال ضبط التسلح، دون التوصل إلى نتيجة نظرا للخلاف بين القوتين العظميين حول مفهوم ضبط التسلح.

كانت أول معاهدة لنزع السلاح توقع بين القوتين العظميين فى عصر الحرب الباردة هى اتفاقية انتاركتيكا Antarctica Treaty الموقعة سنة ١٩٥٩، ودخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٦١. وقد وقعت الاتفاقية الأرجنتين، وأستراليا، وبلجيكا، وبريطانيا، وشيلى، وفرنسا، واليابان، ونيوزيلندا، والنرويج، وجنوب أفريقيا، والاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة. وقد نصت المعاهدة على حظر أى أنشطة عسكرية فى قارة انتاركتيكا، وحظر أى تفجيرات نووية أو تخزين نفايات مشعة فى القارة، وحق كل الأطراف فى تفتيش منشآت الأطراف الأخرى للتاكد من احترام المعاهدة. ترجع أهمية هذه المعاهدة إلى أنها خلقت سابقة مهمة لنزع السلاح فى أقاليم محددة. ومن ثم، وقعت دول أمريكا اللاتينية سنة ١٩٦٧ معاهدة مكسيكو لتحريم تجارب، وانتاج، وتخزين الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية، والمعروفة باسم معاهدة تلاتيلوكو Tlateloco. وقد حظرت تلك المعاهدة وضع الأسلحة النووية أو اختبارها فى قارة أمريكا اللاتينية. كما تم التوقيع على معاهدة مماثلة سنة ١٩٨٥ لإعلان منطقة جنوب المحيط الهادى منطقة منزوعة السلاح النووى وهى المعاهدة المعروفة باسم "معاهدة جنوب المحيط الهادى كمنطقة خالية من السلاح النووى" South Pacific Nuclear Free Zone Treaty والمعروفة باسم معاهدة راروتنجا Rarotonga Treaty. وقد وقع المعاهدة استراليا، ونيوزيلندا، وبابوا غينيا الجديدة، ومعظم الجزر الواقعة شرقى تلك الدول.

مع بداية سنة ١٩٦٢، جرت محادثات ثلاثية بين كل من الاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة، وبريطانيا لاستكشاف إمكانية التوصل إلى اتفاق لحظر التجارب النووية. وقد أسفرت تلك المحادثات عن التوصل إلى معاهدة الحظر الجزئى على إجراء التجارب النووية Partial Test Ban Treaty فى أغسطس سنة ١٩٦٣. وقد نصت المعاهدة على تعهد الأطراف بالامتناع عن القيام بأى تجارب لتفجير الأسلحة النووية فى الجو، وفيما وراء حدود الجو بما فى ذلك الفضاء الخارجى، أو تحت الماء أو فى أى مكان آخر تحت سيادتها أو تحت إشرافها إذا أدى هذا التفجير إلى تسرب اشعاعات خارج

الحدود الإقليمية. ومن الجدير بالذكر أن فرنسا والصين الشعبية رفضتا الانضمـــام إلـــى المعاهدة لأنهما كانتا فى المراحل الأولى لاختبار قدراتهما النووية .

وفى سنة ١٩٦٦ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة "معــاهدة الفضـــاء الخـــارجى" Outer Space Treaty. وقد نصت المعاهدة على عدم خضوع الفضاء الخارجى للتملـك القومى بادعاء السيادة عن طريق الانتفاع أو الاستيلاء أو بأى وسائل أخرى، وتعهد الدول الأعضاء بأن لا تضع فى مدار حول الأرض أو فى الفضاء الخارجى أى أجســام تحمــل أسلحة نووية أو أى نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل[٢٢].

بيد أن التطور الأهم فى عملية ضبط التسلح، جاء سنة ١٩٦٨ حينما تم التوقيع فـــى نطاق الأمم المتحدة على معاهدة حظـــر إنتشـــار الأســـلحة النوويـــة Nuclear Non-Proliferation Treaty (NPT)، والتى بدأ سريان مفعولها سنة ١٩٧٠. وقد تضمنـــت المعاهدة الإعتراف بأن الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، وبريطانيا، وفرنسا، والصين الشعبية هى وحدها الدول التى تتمتع بحق امتلاك السلاح النووى مع تعـــهد تلـــك الـــدول بالامتناع عن نقل الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية إلى طرف آخر أو تمكينـــه من السيطرة عليها أو التحكم فيها بطريق مباشر أو غير مباشر، كما تتعهد الدول النوويـــة بألا تشجع الدول غير النووية على إنتاج هذه الأسلحة أو الحصول عليها. وأن تمتنع عـــن الحصول على الأسلحة النووية أو تصنيعها. كما تعهدت الدول الأعضاء بـــالتوصل إلـــى ترتيبات لتحقيق النزع الكامل للأسلحة النووية تحت رقابة دولية فعالة. وقد حـــددت مـــدة سريان المعاهد بخمسة وعشرين عاما يعقد بعدها مؤتمر دولى يتقرر فيه ما إذا كان ســـيتم تجديد المعاهدة إلى مدى غير محدد. وقد انعقد هذا المؤتمر سنة ١٩٩٥ وتقرر فيه مد أجل المعاهدة إلى أمد غير محدد. وقد رفضت الدول المتطلعة إلى امتـــلاك الســـلاح النـــووى التوقيع على المعاهدة، وكان من أبرز تلك الدول إسرائيل، والهند، وباكستان. وقد نجحـــت تلك الدول فى ظل المعاهدة فى امتلاك السلاح النووى متذرعـــة بعـــدم انضمامـــها إلـــى الاتفاقية.

كانت معاهدة حظر الانتشار النووى مقدمة لعصر الانفراج بين القوتين العظميـــين. وهكذا شهد النصف الأول من السبعينيات توقيع عدد من المعاهدات الدولية فى مجال ضبط التسلح كان أهمها "معاهدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حول الحد من انظمـــة الصواريخ الباليستية المضادة" Treaty between the USA and the USSR on the Limitation of Anti-Ballistic Missile Systems ، والتى يطلق عليها فى بعـــض

الاحيان "معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية" (سولت) Strategic Arms Limitation Treaty (SALT) والموقعة سنة ١٩٧٢. وقد حظرت الاتفاقية إقامة نظم للدفاع بالصواريخ المضادة. ويشمل ذلك الصواريخ الاعتراضية المضادة للصواريخ، ومنصات اطلاق تلك الصواريخ، ولأجهزة الرادار الخاصة بتوجيه هذه الصواريخ الاعتراضية. وتعهدت الدولتان بالامتناع عن صنع، أو اختبار، أو إقامة نظم للصواريخ المضادة تتخذ لها قواعد فى البحر، أو الجو، أو الفضاء، أو القواعد المتحركة فى الأرض. أى أن المعاهدة سمحت ببناء تلك النظم فى قواعد ثابتة فى الأرض فقط. وتعهدت الدولتان بتدمير، أو تفكيك نظم الصواريخ المضادة الزائدة عن الأعداد المحددة فى الاتفاقية. كذلك تعهدت الدولتان بالإمتناع عن تشييد قواعد أرضية ثابتة إضافية لاطلاق الصواريخ الإستراتيجية العابرة للقارات بعد أول يوليو سنة ١٩٧٢ (الصواريخ الهجومية)، أو تحويل القواعد الأرضية المخصصة لإطلاق الصواريخ الخفيفة أو القديمة العابرة للقارات إلى صواريخ ثقيلة أو حديثة. كما أنشأت نظاما للرقابة على تنفيذ تلك التعهدات. وقد ظلت هذه المعاهدة سارية المفعول حتى انسحبت منها الولايات المتحدة فى ديسمبر سنة ٢٠٠١ على أساس أن تلك المعاهدة هى من مخلفات حقبة الحرب الباردة، وذلك تمهيدا لتطبيق مبادرة الدفاع الإستراتيجى التى تكرس التفوق الأمريكى العالمى.

وفى إطار عملية الانفراج تم توقيع عدد من اتفاقيات ضبط التسلح الأخرى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. ومن ذلك اتفاقية "إجراءات خفض خطر نشوب الحرب النووية" سنة ١٩٧١ Agreement on Measures to Reduce the Risk of the Outbreak of Nuclear War، واتفاقية منع وضع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى فى قاع البحر أو المحيط أو تحت التربة Treaty on the Prohibition of the Emplacnment of Nucear Weapons of Mass Destruction in the Sea-Bed and the Ocean Floor and the Subsoil thereof الموقعة سنة ١٩٧١. و"اتفاقية تحريم إنتاج وتخزين واستخدام أسلحة الحرب البيولوجية"Convention on the Prohibition of the development, Production, and Stockpiling of Bacteriological(Biological) and Toxin Weapons and on their Destruction. وقد وقعتها الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، وبريطانيا فى ١٠ أبريل سنة ١٩٧٢، وانضمت إليها دول عديدة فيما بعد. وبموجب الاتفاقية تعهدت الدول الأعضاء بالامتناع عن تطوير، وانتاج، وتخزين، وحيازة الأسلحة البيولوجية، وتدمير مخزونها من تلك الأسلحة، أو تحويلها للأغراض السلمية. كذلك فهناك اتفاقية "منع الحرب

النووية" Agreement on the Prevention of Nuclear War الموقعة سنة ١٩٧٣، و"اتفاقية الحد من اختبارات الأسلحة النووية تحت الأرض بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي" Treaty between the USA and the USSR on the Limitation of Underground Nuclear Weapons Tests والمعروفة باسم "معاهدة الحد الحرج لحظر الاختبار" Threshold Test Ban Treaty (TTBT) الموقعة سنة ١٩٧٤. وقد نصت الاتفاقية على حظر إجراء أي اختبار تحت الأرض لأسلحة نووية تتعدى قوتها ١٥٠ كيلو طن، وإتفاقية "التفجيرات النووية تحت الأرض للأغراض السلمية" Treaty on Underground Nuclear Explosions for Peaceful Purposes الموقعة سنة ١٩٧٦. كذلك بدأت محاولات منذ سنة ١٩٧٥ في إطار لجنة نزع السلاح للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، ولكن لم يتم التوصل إلى بدايات توافق حول تلك المعاهدة إلا بعد إنتهاء الحرب الباردة.

بمجرد التصديق على اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الموقعة سنة ١٩٧٢ بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي محادثات للتوصل إلى اتفاقية ثانية للحد من تلك الأسلحة. وفي ١٩ يونيو سنة ١٩٧٩ تم التوقيع على "معاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية حول الحد من الأسلحة الإستراتيجية الهجومية" Treaty between the USA and the USSR on the Limitation of Strategic Offensive Arms، والمعروفة باسم معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية الثانية (SALT II). وقد نصت المعاهدة على التساوي بين الدولتين في أدوات نقل الرؤوس النووية، وحظر بناء منصات إطلاق أرضية جديدة للصواريخ، كما حددت من عدد الرؤوس النووية التي يمكن لصواريخ وقاذفات معينة حملها. ولكن نظرا لنشوب الحرب الباردة الجديدة لم يتم التصديق على الاتفاقية ورغم ذلك اتفقت الدولتان على احترام بنود المعاهدة. وقد استمر ذلك حتى سنة ١٩٨٦ حين سمح الرئيس الأمريكي ريجان بتخطي القيود المفروضة على بناء منصات إطلاق الصواريخ.

في نوفمبر سنة ١٩٨١ بدأت سلسلة محادثات أمريكية – سوفيتية جديدة عرفت باسم محادثات تخفيض الأسلحة الإستراتيجية (ستارت) Strategic Arms Reduction Talks (START). وقد بدأت المفاوضات بعد أن قدم الرئيس ريجان مشروعه المسمى "الخيار صفر" Zero Option والذي كان يقضي بإزالة كل الصواريخ الأمريكية – السوفيتية متوسطة المدى حاملة الرؤوس النووية المنصوبة في أوروبا. وأثناء المفاوضات

أعلن الرئيس ريجان مشروعه المعروف باسم "مبادرة الدفاع الإستراتيجية"، كما أعلن حلف الأطلنطي نصب صواريخ جديدة متوسطة المدى في أوروبا مما أدى إلى انسحاب السوفييت من المفاوضات في ديسمبر سنة ١٩٨٣. وقد تم استئناف المفاوضات بعد وصول جورباتشوف إلى الحكم، وتم ادماج مقترحات ريجان في "معاهدة القوات النووية متوسطة المدى" الموقعة في ديسمبر سنة ١٩٨٧، والتي سبقت الإشارة إليها. وقد عد توقيع الاتفاقية نصرا للولايات المتحدة حيث أن الرئيس السوفييتي جوربا تشوف كان يصر على إزالة الصواريخ البريطانية والفرنسية أيضا، وهو ما رفضته الولايات المتحدة. وكانت تلك الاتفاقية هي أخر اتفاقات ضبط التسلح الموقعة خلال تلك الحقبة، وكانت تعكس تراجع الاتحاد السوفييتي عن سياساته الرامية إلى إحداث توازن عالمي. تحت غطاء أنه يسعى لتحقيق "توازن المصالح" وليس "توازن القوى"، كما قال شيفارنادزة، وزير الخارجية السوفييتي آنذاك.

المبحث السادس

القضية الألمانية

كانت القضية الألمانية هى أحد المحاور الرئيسة للصراع العالمى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد كانت تلك القضية أحد مصادر الحرب الباردة، كما أنها كانت نتيجة لها فى أن واحد. ذلك أن اختلاف مناهج الدول المتحالفة حول التعامل مع تلك القضية كان من أسباب نشوب الحرب الباردة، كما أنه بمجرد أن نشأ نظام الحرب الباردة، فإن القضية الألمانية أصبحت أكثر استعصاء على الحل.

فى البداية اختلفت مناهج الحلفاء حول مستقبل ألمانيا. فقد طالبت فرنسا بعدم إقامة إدارة سياسية موحدة لألمانيا وإدارة مناطق الاحتلال بشكل منفصل، مع تدويل منطقة الرور الغنية بالفحم ومصانع الصلب، واحتلال منطقة الراين بشكل دائم على أن تصبح دولة مستقلة فى المستقبل. وفيما بعد طالبت بفصل اقليم السار عن ألمانيا ووضعه تحت إدارة فرنسية. وقد اعترضت الولايات المتحدة وبريطانيا على هذه المطالب لأنهما رأيا أن تدويل الرور سيؤدى إلى مشاركة الاتحاد السوفييتى فى إدارة المنطقة، كما أن فصل الراين سيزيد من تقسيم ألمانيا. واقترحت الولايات المتحدة، وبريطانيا توحيد ألمانيا إقتصاديا حتى تتمكن من دفع التعويضات، ووافقتا على مطالب فرنسا بخصوص اقليم السار، بشرط أن تخفف من التعويضات التى تطالب بها. وقد أيد الاتحاد السوفييتى المطالب الفرنسية.

والواقع أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تستشعران خطورة التوسع السوفييتى فى شرقى أوروبا، وحاجتهما إلى الابقاء على تماسك المقاطعات التى يحتلها الحلفاء الغربيون فى مواجهة احتمال تدخل سوفييتى. ولهذا اقترحت الدولتان فى ١٦ يوليو سنة ١٩٤٦ توحيد مناطق احتلال الحلفاء الغربيين إقتصاديا، وهو ما رفضته فرنسا، مما حدا بهما إلى توحيد قطاعيهما إقتصاديا فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ وإنشاء منطقة موحدة تسمى Bizonia. وفى ١٠مارس سنة ١٩٤٧ اجتمع وزراء خارجية الدول الأربعة فى موسكو. وفى هذا المؤتمر كررت فرنسا مطالبها السابقة وأيدها الاتحاد السوفييتى. إلا أن المؤتمر لم يسفر عن نتيجة. ويؤرخ لهذا المؤتمر ببداية الحرب الباردة، وتكريس تقسيم ألمانيا حتى سنة ١٩٩٠. ففى ١٢ مارس، ألقى ترومان خطابه الذى تحدث فيه عن مبدأه الذى سبق أن

أشرنا إليه. كذلك بدأت فرنسا تغير وجهة نظرها وتتخلى عن مطالبها تحت وطأة شعورها بالتهديد السوفييتى. ولذلك فإنه فى اجتماع وزراء خارجية الدول الأربعة المنعقد فى لندن فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ تطابقت وجهات نظر فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وتقدم وزير خارجية بريطانيا بمشروع لإنشاء حكومة مركزية ألمانية، وتوحيد ألمانيا إقتصاديا، مع إجراء انتخابات تؤدى إلى وضع دستور مؤقت. بيد أن مولوتوف، وزير خارجية الاتحاد السوفييتى، عارض المشروع، وكرر المطالب الفرنسية التى كانت فرنسا قد تخلت عنها. وانفض المؤتمر دون تحديد تاريخ لعقد مؤتمر جديد. وكان ذلك بداية الاتجاه لتنظيم أمور المناطق الواقعة تحت احتلال الدول الغربية دون تشاور مع الاتحاد السوفييتى مع التنسيق مع دول البنولوكس. ثم ادماج منطقة الاحتلال الفرنسية مع منطقى الاحتلال البريطانية والأمريكية تحت اسم Trizonia .

وفى فبراير سنة ١٩٤٨ اجتمع الحلفاء الغربيون ودول البنولكس فى لندن. ووقعوا اتفاقية السار، وبموجبها تم ضم الاقليم إلى فرنسا من الناحية الإقتصادية. وقد أحتج الاتحاد السوفييتى على تلك الاتفاقية لمخالفتها اتفاقية بوتسدام، واعترضت الدول الغربية بأن ذلك من حقها طالما أنها تتصرف فى مناطق احتلالها. وهو ما أدى إلى الأزمة المعروفة باسم أزمة "حصار برلين" فى يونيو سنة ١٩٤٨.

وقد تم تشكيل مجلس برلمانى ألمانى فى مناطق الاحتلال الغربية، وضع مشروع الدستور الذى أقره قادة مناطق الاحتلال، وصدر فى ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩. وبعد ذلك التاريخ بأسبوع صدر دستور ألمانيا الشرقية. وفى ٢١ سبتمبر أعلن الحلفاء إنشاء جمهورية ألمانيا الاتحادية وعاصمتها بون، وأصبح كونراد اديناور أول مستشار (رئيس وزراء) للجمهورية الجديدة. وفى ٧ أكتوبر أعلن السوفييت إنشاء دولة ألمانيا الديمقراطية فى منطقة احتلالهم وعاصمتها برلين الشرقية.

وفى نوفمبر وقع كونراد اديناور مع "لجنة الحلفاء العليا" (وهى اللجنة التى حلت محل الحكام العسكريين الثلاث) اتفاقية بيترسبورج التى تضمنت حق ألمانيا الغربية فى إرسال بعثات إقتصادية وقنصلية إلى الخارج، وصرحت لها بالانضمام إلى اللجنة الدولية الغربية المشرفة على اقليم الرور، مع تحديد انتاج ألمانيا من الصلب بمقدار ١١,٥ مليون طن.

يمكن القول أن القضية الألمانية تبلورت بعد ذلك فى أربعة اتجاهات رئيسة، الأول هو تخلص ألمانيا الاتحادية من قيود الاحتلال وادماجها فى مؤسسات الكتلة الغربية،

وادماج ألمانيا الديمقراطية فى مؤسسات الكتلة الشرقية ، والثانى هو المساعى المبذولة لتحقيق الوحدة بين الألمانيتين ، والثالث هو قضية برلين ، والرابع هو انتهاء قضية التعويضات الألمانية .

أولاً : تخلص ألمانيا من قيود الاحتلال

قدمنا أن الحلفاء الغربيين وافقوا على فصل اقليم السار عن ألمانيا مع ضمه إلى فرنسا إقتصاديا. وقد سعت فرنسا إلى ضم الاقليم إلى مجلس أوروبا كوحدة مستقلة على قدم المساواة مع ألمانيا الاتحادية. وقد اعترض اديناور على ذلك مشيرا إلى أن بلاده قد لا تدخل مجلس أوروبا. وللتغلب على هذا الاعتراض قدم شومان، وزير خارجية فرنسا، مشروعا بإنشاء هيئة عليا فرنسية ألمانية مشتركة فى مجال الفحم والصلب ومفتوحة لاشتراك باقى الدول الأوروبية الغربية للاشراف على إنتاج الفحم والصلب فى الدول الأعضاء، بحيث يكون لتلك الهيئة سلطة اصدار قرارات ملزمة، وذلك كخطوة أول نحو بناء اتحاد فيدرالى أوروبى. واضاف شومان أن اقليم السار سيوضع تحت اشراف تلك الهيئة، بما يعنى أن ألمانيا الاتحادية سيكون لها دور فى تقرير الأمور الإقتصادية للاقليم. وقد وافق اديناور على المشروع. وتم إنشاء مجمع الفحم والصلب الأوروبى. وكانت تلك نواة عملية بناء مؤسسات التكامل الأوروبى، وادماج ألمانيا الاتحادية فى تلك المؤسسات. والواقع انه كان واضحا لدى شومان واديناور ان تلك العملية ليست مجرد عملية إقتصادية، ولكنها أيضا عملية سياسية لفرض رقابة على انتاج ألمانيا من الفحم والصلب، ودمجها فى التحالف الغربى. كذلك استثمر اديناور نشوب الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ ليدفع الحلفاء الغربيين إلى الموافقة على بناء قوة مسلحة ألمانية فى نطاق قوات أوروبية غربية، وتحت قيادة مشتركة. ومع تصاعد الحرب الباردة، وافق الحلفاء على إنهاء حالة الحرب مع ألمانيا مع عدم التخلى عن الأساس القانونى للاحتلال حتى لا يضعف مركزهم تجاه الاتحاد السوفييتى بشان وجودهم فى ألمانيا، كما اعترفوا بألمانيا الاتحادية بصفتها الدولة الوحيدة التى تمثل ألمانيا. وبدا أن هناك صفقة بين ألمانيا الاتحادية والحلفاء يتم بموجبها تخفيف القيود المفروضة على ألمانيا الاتحادية مقابل اندماجها فى إطار أوروبى أوسع إقتصاديا وعسكريا.

فى هذا الإطار انضمت ألمانيا الاتحادية إلى مجلس أوروبا، رغم انضمام اقليم السار إلى المجلس، كما انضمت إلى اتحاد غرب أوروبا. كذلك، وافق الحلفاء الغربيون على

السماح لألمانيا الاتحادية بالتسلح فى حدود معينة. وقد احتج الاتحاد السوفييتى على سماح الغرب لألمانيا الغربية بالتسلح على أساس أن ذلك يتعارض مع معاهدة التحالف البريطانية – السوفيتية الموقعة سنة ١٩٤٢، والمعاهدة الفرنسية – السوفيتية الموقعة سنة ١٩٤٤. ولكن الحلفاء لم يعبأوا بالاحتجاج السوفييتى، لأنهم وجدوا أن تسليح ألمانيا الاتحادية يمكنهم من مواجهة الخطر السوفييتى، كما أن هذا التسلح سيجبر السوفييت على وضع بعض قواتهم فى الجبهة الأوروبية، وبالتالى لن يتمكنوا من تركيز ثقلهم على الجبهة الكورية التى كانت محتدمة فى هذا الوقت. لذلك سمح لألمانيا الاتحادية بأن تعمل فى مجال السياسة الخارجية وان تنشئ وزارة للخارجية.

فى ٩ يوليو سنة ١٩٥١ سلمت لجنة الحلفاء العليا إلى اديناور وثيقة إنهاء حالة الحرب مع ألمانيا الاتحادية، لكى تمكن الأخيرة من الاشتراك فى الجيش الأوروبى الموحد، لأنه لا يتصور أن تدخل ألمانيا هذا الجيش وهى فى حالة حرب مع بعض اعضائه. وفى ١٤ سبتمبر أعلن وزراء خارجية الغرب موافقتهم على انضمام ألمانيا الاتحادية إلى النطاق الدفاعى الغربى، مما يعنى أن وضع الأخيرة تحول من كونها دولة خاضعة للاحتلال إلى كونها حليفة رسمية للغرب. وفى ٢٦ مايو سنة ١٩٥٢ وقعت الولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا الاتحادية معاهدة بون والتى أتت على إعطاء ألمانيا الاتحادية حرية إدارة أمورها الداخلية والخارجية، وإلغاء "لجنة الحلفاء العليا" مع بقاء الوضع القانونى للحلفاء فى ألمانيا الاتحادية، وبرلين الغربية. وفى اليوم التالى وقعت الدول ذاتها معاهدة باريس الخاصة "بالجماعة الدفاعية الأوروبية" والتى انضمت إليها ألمانيا الاتحادية. وجدير بالذكر أن فرنسا قبلت تلك المعاهدة بعد أن تعهدت الولايات المتحدة وبريطانيا بضمان تواجد قوات كافية من الدولتين فى أوروبا فى حالة انسحاب أى دولة من تلك المعاهدة. ويقصد بذلك ألمانيا الاتحادية. إلا أن فرنسا بعد وصول الحزب الاشتراكى بزعامة منديس فرانس إلى السلطة، رفضت التصديق على معاهدة باريس حيث طالب فرانس بضمانات اضافية فى مواجهة ألمانيا، مما أدى إلى انهيار المعاهدة. وقد أثار الرفض الفرنسى تعاطف الولايات المتحدة وبريطانيا مع ألمانيا الاتحادية. ولذلك عملتا على ادماج ألمانيا فى حلف الاطلنطى. وفى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤ عقدت الدول الأوروبية الغربية مؤتمر باريس، والذى أصدر عدة اتفاقات بشان إنهاء الاحتلال لألمانيا الاتحادية، وتواجد القوات الحليفة فى أراضيها، والرقابة والاشراف على التسلح، وانضمامها إلى حلف الأطلنطى، واتفاقات بين فرنسا وألمانيا الاتحادية أهمها الاتفاق بشأن

اقليم السار. بموجب الاتفاق يقوم اتحاد غرب أوروبا بإدارة اقليم السار ويجرى أستفتاء يقرر فيه مواطنو السار نوع القانون الذى يقبلوا أن يسرى عليهم(٢٣). كذلك استعادت ألمانيا الاتحادية سيادتها، ورفع المستشار اديناور رسميا العلم الألمانى فى ٥ مايو سنة ١٩٥٥ على المقر الرسمى للمستشارية. كذلك أصبحت ألمانيا الاتحادية حليفة للغرب متساوية فى الحقوق، وانضمت إلى حلف الاطلنطى فى السنة ذاتها. وقد رد الاتحاد السوفييتى على ذلك بإعلان إلغاء تحالفه مع فرنسا وبريطانيا فى ٩ ابريل سنة ١٩٥٥، وتشكيل حلف وارسو فى الشهر ذاته، وادماج ألمانيا الديمقراطية فى هذا الحلف. وكان قد سبق ذلك اعتراف الاتحاد السوفييتى بسيادة ألمانيا الديمقراطية فى مارس سنة ١٩٥٤، وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها.

ثانياً : الوحدة الألمانية

اختلف المنهج الألمانى الاتحادى تجاه الوحدة، عن المنهج الألمانى الديمقراطى . فقد طالبت ألمانيا الاتحادية بضرورة إجراء انتخابات حرة تحت اشراف دولى فى كل ألمانيا لتشكيل جمعية تأسيسية تضع دستورا يعرض على الشعب الألمانى فى استفتاء عام، هذا بينما طالبت ألمانيا الديمقراطية بتكوين مجلس تشريعى يتألف من مندوبين متساوى العدد من الدولتين يشكل حكومة مؤقتة تشمل كل ألمانيا تمهيدا لإجراء انتخابات. وفيما بعد قبلت ألمانيا الديمقراطية الاقتراح المقدم من ألمانيا الاتحادية. ولكن اديناور سحب اقتراحه مشيراً إلى عدم إمكانية إجراء انتخابات حرة فى ألمانيا الديمقراطية، وإلى أن هدف الأخيرة هو عرقلة انضمام ألمانيا الاتحادية إلى التحالف الغربى.

وفى ١ مارس سنة ١٩٥٢ قدم الاتحاد السوفييتى مشروعا للدول الغربية المتحالفة بعقد معاهدة صلح مع ألمانيا الموحدة مع تعهد الأخيرة بعدم الدخول فى محالفات عسكرية موجهة ضد دولة تكون قد استخدمت قواتها المسلحة فى الحرب ضد ألمانيا. ولكن تلك الدول رفضت المشروع على أساس أنه يهدف إلى منع تحالف ألمانيا الاتحادية مع الغرب، كما أنه لا يحدد كيفية اختيار الحكومة الألمانية الموحدة. وبناء على اقتراح الدول الغربية الثلاث، انعقد مؤتمر رباعى فى برلين فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤ لمناقشة عملية توحيد ألمانيا. وقد اتضح فى المؤتمر اختلاف المنهج السوفييتى عن المنهج الغربى فى الوحدة الألمانية. فقد قدم مولوتوف مشروعا للأمن الجماعى الأوروبى يشمل ألمانيا ولا يشمل الولايات المتحدة. وكان من الطبيعى أن يفشل المؤتمر الرباعى لاعتراض الدول الغربية

على الصيغة السوفيتية. ومنذ تلك اللحظة بدأ الغرب يركز علـــى صيغـــة دمـــج ألمانيـــا الاتحادية فى أوروبا، وتقوية الوحدة الأوروبية، باعتبار أن ذلك مقدمة للوحدة الألمانيـــة، وهو ما اتفق عليه دلاس، وزير خارجية الولايات المتحدة مع، اديناور بعد انهيار مؤتمـــر برلين. كما كان اديناور يرى ان اندماج ألمانيا الاتحادية مع الغرب سيخلق ضغوطا علـــى السوفييت لقبول توحيد ألمانيا[٢٤]. وعندما انعقد مؤتمر جنيف فى يوليو سنة ١٩٥٥، والذى حضرته الدول المتحالفة والاتحاد السوفييتى، أصرت الدول المتحالفة علـــى الربـــط بيـــن الوحدة الألمانية والأمن الأوروبى، بمعنى عدم الدخول فى ترتيبات أمنيـــة مـــع الاتحـــاد السوفييتى إلا إذا تم الاتفاق على توحيد ألمانيا[٢٥].

أعتبرت ألمانيا الاتحادية أنها تمثل كل الألمـــان، وســـعت إلـــى محـــاصرة ألمانيـــا الديمقراطية، ومنع الدول الأخرى من إقامة علاقات دبلوماسية معها. وفى هـــذا الصـــدد طبقت "مبدأ هالشتين" Hallstein Doctrine. كان والترهالشـــتين مستشـــارا لاديناـــور، ووكيلا لوزارة الخارجية الألمانية الاتحادية. وبموجب المبدا الذى صاغـــه، فـــإن ألمانيـــا الاتحادية قررت أن تقطع علاقاتها مع أى دولة تعترف بألمانيا الديمقراطية.

منذ ذلك الحين لم يحدث تطور مهم فى القضية الألمانية سوى (١) تبادل العلاقـــات الدبلوماسية بين ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفييتى بعد زيارة أديناور لموســـكو ســـنة ١٩٥٥، بعد اتجاه السوفييت إلى اتبـــاع سياسة التعـــايش السلـــمى، (٢) دخـــول ألمانيـــا الاتحادية السوق الأوروبية المشتركة سنة ١٩٥٧، (٣) قيام ألمانيا الديمقراطية سنة ١٩٦١ ببناء حائط برلين الذى فصل برلين إلى قسمين منفصلين، وامتـــد ليشـــمل الحـــدود بيـــن الألمانيتين، (٤) اعتزال اديناور الحكم ســـنة ١٩٦٣ وتولـــى ايرهـــارد، بـــانى النهضـــة الإقتصادية الألمانية، المستشارية بدلا منه.

أما التطور الأهم فكان وصول الحزب الاشتراكى الديمقراطى، بزعامة برانت، إلـــى السلطة فى ألمانيا الاتحادية سنة ١٩٦٩. فقد اتبع برانت سياسة جديدة هى "الانفتاح علـــى الشرق" Drang Nash Osten أى إقامة روابط جديدة مع ألمانيـــا الديمقراطيـــة، ودول شرقى أوروبا. وقد جاءت تلك السياسة فى إطار إستراتيجية غربية للتقارب مـــع الاتحـــاد السوفييتى بعد المواجهة المسلحة الصينية السوفيتية سنة ١٩٦٩، ولتعميق النزاع الصينـــى السوفييتى. وعلى هذا الأساس وقعت ألمانيا الاتحادية عدة اتفاقيات بيـــن عـــامى ١٩٧٠، ١٩٧٢ أهمها معاهدة موسكو مع الاتحاد الســـوفييتى فـــى ١٢ أغســـطس ســـنة ١٩٧٠، ومعاهدة، وارسو مع بولندا فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٠، ومعـــاهدة الأســـاس مـــع ألمانيـــا

الديمقراطية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٢. بموجب معاهدة موسكو اعترفت ألمانيا الاتحادية بالحدود القائمة فى أوروبا. كذلك أقرت فى معاهدة وارسوبحدودها مع بولندا أنه ليس لها أى مطالب إقليمية فى أراضى بولندا. وقد سلمت ألمانيا الاتحادية المعاهدتين إلى موسكو ووارسو يوم ٣ يونيو سنة ١٩٧٢، بعد أن تم التوقيع النهائى على اتفاقية برلين الرباعية التى حددت وضع برلين كما سنرى. أما المعاهدة الأهم فهى معاهدة الأساس. وقد نصت تلك المعاهدة على التعهد باحترام السلامة الإقليمية للطرف الآخر. وفى مادتها التامة على تبادل البعثات الدائمة. وكان ذلك هو المقدمة الحقيقية لسياسة الانفراج الدولى، وعقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى، واصدار إعلان هلسنكى الختامى سنة ١٩٧٥ وما تضمنه من إجراءات بناء الثقة فى أوروبا. وفى يونيو سنة ١٩٧٣ وقعت ألمانيا الاتحادية وتشيكوسلوفاكيا "معاهدة عدم اعتداء" تم بموجبها إلغاء اتفاقية ميونيخ الموقعة سنة ١٩٣٨ بكل آثارها، بما يعنى قبول ألمانيا الاتحادية أن اقليم السوديت، موضوع معاهدة ميونيخ، هو جزء من تشيكوسلوفاكيا. كما نصت المعاهدة على الاعتراف بالحدود الراهنة للدولتين، وأنه ليس لأى منهما مطالب إقليمية الآن ومستقبلا فى أراضى الطرف الآخر. وفى سنة ١٩٧٣ تم قبول الألمانيتين فى عضوية الأمم المتحدة .

لم تشهد القضية الألمانية تطورا جوهريا منذ منتصف السبعينيات وحتى قرب نهاية التسعينيات، باستثناء انتخاب هلموت كول، زعيم الحزب الديمقراطى المسيحى، مستشارا لألمانيا سنة ١٩٨٢، وزيارة اريك هونيكر، رئيس ألمانيا الديمقراطية، ألمانيا الاتحادية زيارة رسمية لأول مرة سنة ١٩٨٧.

مع نهاية الثمانينيات، كانت الدول الشيوعية فى شرقى أوروبا تشهد تحولات سياسية جذرية. وفى هذا الإطار قامت المجر وغيرها من الدول الشيوعية بتخفيف القيود المفروضة على السفر، مما أدى بسكان ألمانيا الديمقراطية إلى الهجرة إلى ألمانيا الاتحادية عن طريق تلك الدول متخطين حائط برلين. وبذلك فقد الحائط صلاحيته. ولأمام الضغوط الشعبية أعلنت حكومة ألمانيا الديمقراطية فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٩ أن حائط برلين لم يعد له قيمة. مما أدى إلى تدفق الجماهير لتحطيمه، وتدفق ٢٠٠ ألف ألمانى شرقى إلى ألمانيا الاتحادية. وقد طالبت ألمانيا الديمقراطية بتوحيد الدولتين إقتصاديا كأداه للتغلب على المشكلات الإقتصادية التى كانت تواجهها. وفى ٢٨ نوفمبر أعلن هلموت كول، مستشار ألمانيا الاتحادية، خطة النقاط العشر التى تضمنت إقامة علاقة كونفيدرالية بين شطرى ألمانيا. وقد استثمر كول ارتباك النظام الحاكم فى ألمانيا الديمقراطية ليعلن إقامة الوحدة

الإقتصادية والنقدية بين الدولتين فى فبراير سنة ١٩٩٠. وفى يوليو سنة ١٩٩٠ حصل على موافقة جوربا تشوف على توحيد الألمانيتين ومنح الدولة الجديدة السيادة الكاملة، وحقها فى اختيار الحلف العسكرى الذى تريد الانضمام إليه مقابل تقديم منحة مالية للاتحاد السوفييتى. وفى ١٢ سبتمبر تم توقيع اتفاقية موسكو بين الدول الأربع الكبرى التى تحتل ألمانيا، بالإضافة إلى الألمانيتين. وقضت الاتفاقية بالتزام ألمانيا بعدم طرح أى مطالب إقليمية فى المستقبل، وبعدم تملك أو تصنيع أسلحة الدمار الشامل، وتخفيض قواتها المسلحة فى غضون أربع سنوات، بحيث لا تتخطى ٣٧٠ الف جندى، أى ما يعادل نصف القوات المسلحة للألمانيتين. وفى ٣ أكتوبر سنة ١٩٩٠ وقع ممثلو الدول الأربع الكبرى والألمانيتين، وثيقة نيويورك، وتم بموجبها ايقاف حقوق سلطات الدول الأربع الكبرى فى برلين، والإعلان عن توحيد ألمانيا رسميا بعد حل دولة ألمانيا الديمقراطية. وبذلك تحققت الوحدة الألمانية، وتم اختيار برلين عاصمة للدولة الجديدة.

ثالثاً : قضية برلين

احتلت قضية برلين موقعا متميزا فى القضية الألمانية بسبب كونها عاصمة لألمانيا قبل الاحتلال. وكانت المدينة قد قسمت بين الحلفاء الأربعة، وسمح الاتحاد السوفييتى للدول الحليفة الأخرى بممر برى وآخر بالسكك الحديدية من مناطق احتلالهم فى ألمانيا إلى مناطق احتلالهم فى برلين الغربية. وبعد انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الغرب فى لندن فى فبراير سنة ١٩٤٨، وهو المؤتمر الذى وافق على ضم ألمانيا الغربية إلى المعسكر الغربى، احتج الاتحاد السوفييتى على التصرف الغربى دون تشاور معه طبقا لاتفاقية بوتسدلم، وقام بفرض حصار برى على برلين فى يونيو سنة ١٩٤٨ استمر حتى مايو سنة ١٩٤٩. واضطر الغرب إلى مد برلين بالمواد الغذائية والأدوية عن طريق جسر جوى. وقد أدى الحصار إلى عزل الجزء الذى تحتله الدول الغربية عن الجزء الذى يحتله الاتحاد السوفييتى من برلين. كما أدى إلى اصرار الدول الغربية على استمرار وضعها كدول محتلة لبرلين الغربية حتى تعتبر الأخيرة وكأنها جزء من أراضى تلك الدول، ومن ثم يعتبر أى هجوم سوفييتى عليها بمثابة اعتداء عليها، وهو ما أصر عليه الاتحاد السوفييتى بالنسبة لبرلين الشرقية، رغم كونها عاصمة لألمانيا الديمقراطية. ومن ثم أصبح لبرلين الغربية دستورا خاصا صدر فى سبتمبر سنة ١٩٥٠. وفى هذا الإطار انقسمت برلين إلى شطرين وأصبح من الصعب على سكانها التنقل بين الشطرين.

في نوفمبر سنة ١٩٥٨ دعى الاتحاد السوفييتي الدول الغربية للتفاوض معه حول تعديل وضع برلين الغربية بحيث تصبح مدينة مستقلة لا تتبع أى دولة، بما فى ذلك دولتى ألمانيا، وهدد بأنه فى حالة رفض الدول الغربية التفاوض فإنه سيلغى حقوق تلك الدول الخاصة بالمرور إلىَ برلين. وقد رفضت الدول الغربية قبول المقترحات السوفيتية. وردا على ذلك أقامت حكومة ألمانيا الديمقراطية فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٦١ "حائط برلين"، وهو حائط يفصل برلين الشرقية عن برلين الغربية، وتم منع اهالى برلين الغربية من زيارة برلين الشرقية والعكس، كما تم مد الحائط ليفصل ألمانيا الديمقراطية عن ألمانيا الاتحادية بطول الحدود بينهما.

وفى إطار سياسة الانفتاح على الشرق التى اتبعها المستشار الألمانى الاتحادى برانت. وقعت ألمانيا الاتحادية، كما قدمنا، معاهدتى موسكو ووارسو. وقد اشترطت ألمانيا الاتحادية ومعها الدول الغربية أن يرتبط ذلك بتقديم تيسيرات فى برلين الغربية. ومن ثم التوقيع على اتفاقية برلين الرباعية بشأن تسهيل الاتصال بين شقى برلين، وذلك فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٧١، والاتفاقية المنظمة لتيسيرات الاتفاقية الرباعية بين دولتى ألمانيا فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧١. وفى ٣ يونيو سنة ١٩٧٢ تم التوقيع النهائى على اتفاقية برلين الرباعية. وبعد توقيعها بدقيقة واحدة سلمت ألمانيا الاتحادية معاهدتى موسكو ووارسو، بعد أن صدق برلمانها عليهما إلى الاتحاد السوفييتي وبولندا. وقد نصت الاتفاقية الرباعية على التزام الاتحاد السوفييتي بمرور الأفراد والبضائع الترانزيت بين برلين الغربية وألمانيا الاتحادية عبر أراضى ألمانيا الديمقراطية، وان ذلك المرور لن يتعرض لأى قيود، كما أنه سينال ميزة الأفضلية. كما نص على استمرار حقوق الدول الغربية فى برلين الغربية، وأن الأخيرة لن تكون عنصرا أصليا فى تكوين ألمانيا الاتحادية[٢٦]. وقد أدت الاتفاقية إلى تسهيل الاتصال بين شطرى برلين. وفى ٣ نوفمبر سنة ١٩٨٩ تم تحطيم حائط برلين، وتوحيد المدينة كما قدمنا .

رابعاً : قضية التعويضات الألمانية

اتفق الحلفاء فى مؤتمر بوتسدام على اجبار ألمانيا على دفع تعويضات عينية تقتطع من المعدات الصناعية والحربية الألمانية، وعلى تشغيل العمالة الألمانية لصالح الحلفاء. ويختلف ذلك الاتفاق عن مبدأ التعويضات النقدية الذى طبق بعد الحرب العالمية الأولى ضد المانيا . وفى نوفمبر سنة ١٩٤٥ اتفق مؤتمر باريس للتعويضات، وحضرته ١٨ دولة

ليس من بينها الاتحاد السوفييتي، واتفق فيه على المبادئ العامة لتوزيع التعويضات، مع إنشاء وكالة تعويضات للإشراف على تطبيقها. وقد اكتفى مؤتمر باريس بتحديد حصة لكل دولة في الأصول الرأسمالية الألمانية، ولم يحدد قيمة التعويضات بعكس ما تم بعد الحرب العالمية الأولى. بيد أن قرارات مؤتمر باريس لم يكن لها تأثير على قضية التعويضات نظرا لعدم مشاركة الاتحاد السوفييتي، ولعدم واقعية ما اتفق عليه في المؤتمر من تجريد لألمانيا من معداتها الصناعية. واقتصر دور الوكالة على توزيع ٥٢٠ مليون دولار الاحتياطيات والأرصدة المالية الألمانية كتعويضات على ٢١ دولة (ليس من بينها الاتحاد السوفييتي) حصلت منها الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا على ١١٤، ١٠٦، ٨٧ مليون دولار على التوالي .

وفي مارس سنة ١٩٤٦ وضعت الدول المتحالفة الأربعة خطة جديدة للتعويضات تضع في اعتبارها أهمية ترك جزء من المعدات الرأسمالية الألمانية في ضوء انهيار الإقتصاد الألماني. بيد أن هذه الخطة لم تطبق بدورها بسبب بداية نشوب الحرب الباردة، ومما دعى الحلفاء الغربيين إلى التساهل مع ألمانيا فيما يتعلق بالتعويضات. وفي ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٧ أعلنت بريطانيا والولايات المتحدة عن خطة جديدة تقوم على الحفاظ في منطقتي احتلالهما على طاقة انتاجية تقترب من المستوى الصناعي الذي كان يسود سنة ١٩٣٦. وأخيراً، فإنه بعد إعلان تكوين ألمانيا الاتحادية سنة ١٩٤٩ طلبت الحكومة الجديدة وقف سياسة فك المصانع، وهو ما استجاب له الحلفاء الغربيون بل بدأو في إعادة بناء مصانع سبق أن جردت من آلاتها. وبذلك انتهت قضية التعويضات، وفي سنة ١٩٥٩ تم إلغاء وكالة التعويضات ذاتها[٢٧].

المبحث السابع

الصراعــات الدوليــة

اتسمت حقبة النصف الثاني من القرن العشرين بكثافة الصراعات الدولية بشكل غير مسبوق في السياسة الدولية. فقد شملت تلك الصراعات قضايا جديدة لم تكن مطروحة في السياسة الدولية من قبل، وأهمها قضايا الصراع الاقتصادي بين الشمال والجنوب، بالإضافة إلى القضايا السياسية والأمنية التقليدية. كذلك فقد امتد النطاق الجغرافي للصراعات الدولية ليشمل معظم أنحاء العالم. كما تصاعد عدد كبير من تلك الصراعات إلى حد الحروب المسلحة (٢٨).

وقد تمت تلك الصراعات على مستويين، الأول هو المستوى العالمي وذلك بين القوتين الأعظم وبين القوى الكبرى الأخرى. وقد سيطر الصراع الأمريكي- السوفييتي على السياسة الدولية طوال تلك الحقبة. وكان من أهم تطبيقات هذا الصراع هو الصراع السوفييتي- الغربى حول القضية الألمانية. ولكن نظراً لخصائص عملية توازن الرعب استطاعت القوتان حصر الصراع بينهما عند مستوى الحرب الباردة، وتحويل الصراع إلى مستوى الحروب الإقليمية والتى كان معظمها متأثرا بالصراع العالمى بين القوتين. كما شهدت تلك الفترة عددا من الأزمات الدولية بين القوتين الأعظم. ومن ذلك أزمة حصار الاتحاد السوفييتي لبرلين الغربية، وأزمة مضيق تايوان سنة ١٩٥٣، وأزمة العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦، وأزمة كيموى ومانو سنة ١٩٥٨. بيد أن أهم تلك الأزمات كان أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢ والتى نشأت عن حصار الولايات المتحدة لشواطىء كوبا لاجبار الاتحاد السوفييتى على سحب الصواريخ التى وضعها فى كوبا(٢٩). وقد هددت تلك الأزمة بنشوب حرب عالمية. وقد تم حصر تلك الأزمة، فى إطار قواعد عملية توازن الرعب. فقد سحب الاتحاد السوفييتى صواريخه من كوبا مقابل تعهد الولايات المتحدة بعدم الاعتداء على كوبا. كذلك شهدت تلك الفترة صراعا بين القوى الكبرى ذاتها، ومن ذلك الصراع الصينى- السوفييتى. والصراع الصينى- الهندى، والصراع الأمريكى- الفرنسى. أما المستوى الثانى فهو المستوى الإقليمى. وعند هذا المستوى حدثت معظم الصراعات والحروب فى السياسة الدولية فى تلك الفترة. ومن أهم تلك الصراعات والحروب، الصراع الهندى الباكستانى، والصراع العربى - الإسرائيلى،

والصراع بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، والصراع الكونجولى، والصراع الفيتنامى، والصراع الأفغانى، والصراع العراقى- الإيرانى، والصراع الصومالى -الاثيوبى، ومجموعة الصراعات العربية - العربية مثل الصراع العراقى- الكويتى، والصراع الجزائرى- المغربى. وباستثناءات محدودة، وبعكس الحال عند المستوى العالمى، فقد تصاعدت تلك الصراعات إلى حروب إقليمية اضطلعت فيها القوتان الأعظم بدور مهم فى استمرار الصراع من خلال تدخلاتهما لدعم أطراف الصراع. ويلاحظ أن كل تلك الصراعات تقريبا قد حدث فى أفريقيا وآسيا. ويرجع إلى ذلك هشاشة الدولة فى القارتين حيث ارتبط بعملية الاستقلال ظهور مشكلات الحدود، والهوية، وبناء الدولة، كما أن هشاشة البناء الإقتصادى للدول الجديدة فى القارتين سمح بالتدخلات الأجنبية فى صراعاتهما.

بطبيعة الحال، فاننا لن نستطيع رصد تطورات كل تلك الصراعات، وإنما سنركز على تلك الصراعات التى أثرت بشكل جوهرى على تطور السياسة الدولية وهى الصراع الهندى- الباكستانى، والصراع الكورى، والصراع الفيتنامى، والصراع العربى- الإسرائيلى، والصراع الأفغانى، والصراع بين الشمال والجنوب. وسنتناول تلك الصراعات بايجاز.

المطلب الأول

الصراع الهندى - الباكستانى

سبق أن أشرنا إلى أن الهند بعد الحرب العالمية الثانية كانت تتألف من الهند البريطانية ، والامارات المستقلة ، وإلى أن بريطانيا سلمت باستقلال الهند البريطانية . إلا أن الخلاف ثار بخصوص تحديد وضع الامارات المستقلة واتفق على أن تختار تلك الامارات الانضمام إلى الهند أو باكستان. وقد حسمت الامارات وضعها مع حلول يوم استقلال الهند وباكستان ما عدا ثلاث امارات هى جوناجاد، وحيدر أباد، وكشمير. هذا وقد تم حسم الوضع بالنسبة للولايتين الأولى والثانية وذلك بانضمامهما إلى اتحاد الهند - الأولى عن طريق الاستفتاء والثانية عن طريق القوة المسلحة. إلا أن مشكلة ولاية كشمير ظلت دون حل ، وصارت محل خلاف كبير استمر بين الهند وباكستان منذ ذلك الوقت وحتى الآن .

تقع ولاية جامو وكشمير فى إقليم الهمالايا، وتبلغ مساحتها ٨٦,٠٢٣ ميلاً مربعاً تقريباً، وبلغ عدد سكانها حسب تعداد عام ١٩٤١ أربعة ملايين نسمة منهم ثلاثة مليون مسلم يحكمهم مهراجا هندوسى هو هارى سينج. وفى الفترة التى انضمت فيها معظم الإمارات أما إلى الهند أو باكستان، لم يستطع مهراجا ولاية جامو وكشمير أن يتخذ قرارا فى هذا الشأن لأنه كان يرغب استقلال الولاية. وفى يوليو ١٩٤٧ اندلعت ثورة مسلحة فى الجزء الأوسط الغربى من الولاية، حيث تمكن الثوار من إقامة ما يسمى بحكومة كشمير الحرة. وقد أمدت باكستان الثوار بالسلاح. وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٧ طلب المهراجا مساعدة الهند. إلا أن الهند ردت بأنها لا تستطيع ارسال قوات هندية إلا بعد انضمام كشمير إليها، مما دفع المهراجا إلى توقيع وثيقة انضمام كشمير إلى الهند متجاهلا برأى أغلبية السكان. وفى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ وافقت الهند على انضمام كشمير إليها وبدأت القوات الهندية تدخل كشمير، وسيطرت على ثلثى الولاية.

فى أوائل يناير ١٩٤٨، عرضت الهند النزاع على مجلس الأمن. وقد أصدر المجلس أربعة قرارات. وكان أهم تلك القرارات هى القرار الصادر فى ٢٠ يناير ١٩٤٨ والقرار الصادر فى ٢١ ابريل ١٩٤٨. فقد نص القرار الأول على تشكيل لجنة للوساطة بين الدولتين تتكون من ثلاثة أعضاء تختار أحدهم الهند وتختار الثانى باكستان، أما الثالث فيتم اختياره بواسطة العضوين السابقين. أما القرار الصادر فى ٢١ ابريل ١٩٤٨ فقد نص على زيادة عدد أعضاء لجنة الوساطة إلى خمسة أعضاء، وحدد مهمة اللجنة بالذهاب إلى شبه القارة الهندية بغرض تسهيل اتخاذ إجراءات استعادة السلام والنظام وإجراء استفتاء فى كشمير. وقد "لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان" وأجرت اللجنة مباحثات مع الهند وباكستان، وأصدرت قرارها الاول فى ١٣ أغسطس ١٩٤٨ بوقف إطلاق النار بين الدولتين وإجراء إستفتاء عام لتحديد مستقبل ولاية جامو وكشمير. وفى ٥ يناير ١٩٤٩ اتخذت اللجنة قرارها الثانى، والذى نص على المبادىء الاساسية للاستفتاء. وقد نجحت اللجنة فى وقف إطلاق النار بين الدولتين. وقد وجهت اللجنة اللوم إلى الهند لعدم تعاونها مع اللجنة لتطبيق قرار مجلس الأمن. وهكذا انتهت وساطة الأمم المتحدة والتى استمرت من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٣ بالفشل فى حل نزاع كشمير[٣٠].

وفى ١٦ أغسطس ١٩٥٣ بدأت مباحثات مباشرة فى دلهى بين نهرو، ومحمد على بوجرا رئيسى وزراء الدولتين. وتم الاتفاق على ضرورة اجراء استفتاء للتحقق من رغبات شعب كشمير، وعلى تعيين مدير للاستفتاء. ولكن اتفاقية دلهى سرعان ما واجهت

انتكاسة كبيرة. ذلك أن الهند تذرعت بتوقيع باكستان اتفاقية حلف جنوبي شرقي آسيا للتخلي عن التزامها بعقد استفتاء في كشمير. كذلك صدقت الجمعية التشريعية في كشمير على انضمام الولاية الى الهند بعد القبض على الشيخ عبد الله رئيس وزراء الولاية وايداعه السجن.

في ١٦ يناير ١٩٥٧ اجتمع مجلس الأمن، بناء على طلب باكستان، واتخذ قراراً يؤكد قراراته السابقة وكذلك قرارات "لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان". وأكد المجلس ان الاستفتاء الحر الذي يجري تحت اشراف الامم المتحدة هو الذي يحدد الوضع النهائي لولاية جامو وكشمير، وأن قرار الجمعية التشريعية في كشمير هو عمل غير شرعي ولا يغير من وضع الولاية. وفي ٢ ديسمبر ١٩٥٧ أصدر مجلس الامن قراراً بتعيين وسيط بين الدولتين لتنفيذ مقترحات لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان. وقد أجرى الوسيط مباحثات بين الدولتين، ووافقت باكستان على مقترحاته بينما رفضتها الهند. وبذلك توقفت جهود الامم المتحدة مرة أخرى.

في ٢٧ مايو سنة ١٩٦٤ قررت الهند في عهد رئيس وزرائها الجديد شاستري ضم كشمير نهائياً للهند وإغلاق باب المفاوضات مع باكستان. وعقب ذلك أصدر الرئيس الهندي في ٢١ ديسمبر ١٩٦٤ قراراً جمهورياً تولى بموجبه سلطات ومهام كل من الحكومة والجمعية التشريعية في كشمير. واحتجت الحكومة الباكستانية لدى الهند على القرار الهندي مما مهد الطريق للمواجهة المسلحة الثانية سنة ١٩٦٥.

ففي أول سبتمبر ١٩٦٥ شنت باكستان هجوماً على القوات الهندية في كشمير. وبينما كانت المعارك تدور في كشمير، اجتمع مجلس الامن واتخذ قراراً في ٤ سبتمبر ١٩٦٥ دعا فيه حكومتي الهند وباكستان الى وقف إطلاق النار فوراً، وانسحاب جميع الأفراد المسلحين والتعاون مع المراقبين العسكريين للامم المتحدة في الهند وباكستان للاشراف على مراقبة وقف اطلاق النار. وقد قبلت الهند وباكستان وقف إطلاق النار. وفي ٤ يناير ١٩٦٦ بدأت في مدينة طشقند في الاتحاد السوفييتي مباحثات السلام بين الرئيس الباكستاني أيوب خان، ورئيس الوزراء الهندي شاستري، أسفرت عن توقيع اتفاقية طشقند في ١٠ يناير ١٩٦٦. وبموجبها انسحبت قوات الدولتين إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل بدء الحرب.

وفي سنة ١٩٧١ نشبت حرب هندية – باكستانية ثالثة. ولم يكن النزاع هذه المرة بسبب مشكلة كشمير، ولكنه بدأ بمشكلة داخلية في باكستان ، سرعان ما تحولت إلى نزاع

مع الهند أدى إلى قيام الحرب بينهما. وتتمثل تلك المشكلة فى رفض السلطات الباكستانية الإعتراف بنتيجة الانتخابات البرلمانية التى تمت سنة ١٩٧١ وأدت إلى حصول حزب رابطة عوامى (فى باكستان الشرقية) على أغلبية المقاعد فى البرلمان. فقد حلت باكستان البرلمان وأمر يحيىَ خان، رئيس باكستان، باعتقال زعماء الرابطة مما أدى إلى تحول الرابطة إلى المطالبة بالإنفصال، فأرسل يحيى خان الجيش لقمع الحركة الانفصالية[٣١]. وجدت الهند أن التدخل العسكرى الباكستانى فى شرق البلاد هو فرصة لضرب وحدة باكستان وإثبات خطأ نظرية الأمتين (الهندوسية والإسلامية) فى جنوبى آسيا عن طريق التدخل لفصل باكستان الشرقية عن باكستان. وهكذا وقعت الهند معاهدة صداقة مع الإتحاد السوفييتى. وكانت هذه الإتفاقية غطاءً لحلف عسكرى بين الدولتين. وفى ١ ديسمبر ١٩٧١، وجهت انديرا غاندى إنذاراً إلى يحيى خان بسحب قواته من باكستان الشرقية. ولكن يحيى خان رفض الإنذار، وأمر بتوجيه ضربة جوية للهند فى ٣ ديسمبر. وعلى الفور بدأ القتال بين الدولتين بتقدم القوات الهندية داخل باكستان الشرقية. واستمر القتال لصالح القوات الهندية حتى تم إعلان وقف إطلاق النار، بعد أن استولت الهند على كل باكستان الشرقية وعلى أراض من باكستان الغربية. وقد أعلنت الهند إقامة دولة بنجلاديش فى إقليم باكستان الشرقية.

فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٢ اجتمع ذو الفقار على بوتو، الذى تولى رئاسة الوزراء فى باكستان بعد الإطاحة بحكم يحيى خان، مع أنديرا غاندى فى مدينة سيملا الهندية. وفى ٣ يوليو توصل الجانبان إلى "إتفاق سيملا". وقد نص الإعلان على استعادة باكستان لكل الأقاليم التى فقدتها فى حرب ديسمبر سنة ١٩٧١، باستثناء المناطق الواقعة على خط وقف إطلاق النار فى كشمير وأن تعيد باكستان إلى الهند الأراضى التى احتلتها فى قطاع البنجاب وصحراء راجستان. واتفقت الدولتان على حل المنازعات بينهما بشكل ثنائى. وتأتى أهمية هذا النص من أن الهند استعملته فيما بعد للإدعاء بأن إعلان سيملا قد ألغى قرارات مجلس الأمن الخاصة بكشمير حيث أن نزاع كشمير لا يحل إلا بشكل ثنائى، وهو الأمر الذى ترفضه باكستان مؤكدة أن قرارات مجلس الأمن لا تلغى إلا بقرارات جديدة من المجلس ذاته. ومازالت باكستان تصر على التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن كشمير.

وبعد إعلان سيملا بادرت الهند وباكستان بتطبيق مجموعة من الإجراءات التى اصطلح على تسميتها بإجراءات بناء الثقة بهدف تجنب نشوب حرب جديدة بينهما. بيد أن

هذه الإجراءات، وإن نجحت فى منع نشوب حرب رابعة بين الدولتين إلا أنها لم تؤد إلى حل المشكلات المطروحة بينهما، بل إنه فى ظل تلك الإجراءات تحولت الهند وباكستان إلى قوتين نوويتين .

منذ سنة ١٩٧١خمدت قضية كشمير. ولكنها ما لبثت أن تجددت سنة ١٩٨٩ مع انسحاب الاتحاد السوفييتى من أفغانستان، وصعود نجم المجاهدين الأفغان سنة ١٩٨٨. فقد اندلعت ثورة مسلحة فى كشمير ضد الوجود الهندى، وتألفت حركات للمقاومة داخل وخارج الأقليم، مما أدى إلى طرح التزام مرة أخرى، وفى عمليات القتال التى دارت سقط حوالى ٣٠ ألف قتيل من الجانبين. ومن ثم، فإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى إعادة انبعاث قضية كشمير.

المطلب الثانى

الصراع الكورى

فى سنة ١٩٤٨ تم إنشاء دولتين منفصلتين فى جنوبى وشمالى كوريا يفصلهما خط عرض ٣٨. وفى ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٠ قامت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) بعبور خط العرض وغزو جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية). ومما شجع كوريا الشمالية على شن الغزو، الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التى كانت تشهدها كوريا الجنوبية، وتزايد المعارضة السياسية لنظام سينجمان رى، مما أعطى الانطباع لكيم ايل سونج، زعيم كوريا الشمالية، بأن الكوريين الجنوبيين سيرحبون بالقادمين من الشمال. كذلك، شجع الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية كيم أيل سونج على الغزو فى إطار سعيهما لاضعاف المعسكر الغربى، الذى كانت كوريا الجنوبية أحد أعمدته[٣٢].

انعقد مجلس الأمن فى ٢٧ يونيو، واتخذ فى غياب الاتحاد السوفييتى، الذى كان يقاطع اجتماعاته، قرارا بفرض عقوبات عسكرية على كوريا الشمالية. وفى ٣٠ يونيو أمر الرئيس الأمريكى ترومان بعض القوات الأمريكية المتمركزة فى اليابان بالانتقال إلى كوريا الجنوبية لمساعدتها. وقد كونت الولايات المتحدة قوة دولية من وحدات عسكرية تنتمى إلى ٢٥ دولة بالإضافة إلى كوريا الجنوبية والولايات المتحدة. وتم وضع تلك القوة فى إطار قيادة تابعة للأمم المتحدة يرأسها الجنرال ماك آرثر. وقد انتظمت القوات الدولية فى إطار الجيش الثامن الأمريكى وبلغ عددها ٣٥ ألف جندى بالإضافة إلى ٢٦٠ ألف

جندى أمريكى ، مما قوى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تخوض الحرب تحت غطاء الأمم المتحدة. وكانت تلك هى المرة الأولى فى تاريخ السياسة الدولية التى تطبق فيها منظمة دولية العقوبات العسكرية .

استطاعت القوات الكورية الشمالية أن تحتل سول، عاصمة كورياالجنوبية، وأن تدفع القوات الدولية جنوبا إلى منطقة بيوسان. ولكن القوات الدولية استطاعت فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ صد الهجوم ودفع الكوريين الشماليين إلى ما وراء خط عرض ٣٨، كما عبرت تلك القوات هذا الخط فى ٧ أكتوبر واحتلت بيونج يانج، عاصمة كوريا الشمالية حيث أصبح هدفها اسقاط الحكم الشيوعى فى الشمال وتوحيد الكوريتين. وقد أدى ذلك إلى تدخل قوات الصين الشعبية بأعداد ضخمة مما أدى إلى تراجع القوات الدولية، وتقدم القوات الكورية الشمالية مرة أخرى حيث استعادت بيونج يانج، واحتلت سول للمرة الثانية. وقد توقف الهجوم جنوب العاصمة سول. وأدى ذلك إلى تخلى ترومان عن هدف اسقاط الحكم الشيوعى فى الشمال، والإقتصار على وقف الغزو الشيوعى للجنوب. وقد اعترض الجنرال ماك آرثر على هذا التحول مما أدى إلى طرده من منصبه فى ١١ أبريل. وفى هذا الإطار شنت القوات الدولية، هجوما كاسحا أدى إلى التراجع الكورى- الصينى عن سول. وفى ٢٢ أبريل سنة ١٩٥١ وصلت تلك القوات مرة أخرى إلى خط عرض ٣٨. وعند هذا الخط وصلت الحرب الكورية إلى حالة معارك الكر والفر.

وقد حدا ذلك بمندوب الاتحاد السوفييتى لدى الأمم المتحدة بأن يقدم اقتراحا فى يونيو سنة ١٩٥١ بدخول المتحاربين فى مفاوضات لوقف إطلاق النار. وقد بدأت تلك المفاوضات فى ١٠ يوليو فى كوريا الشمالية واستمرت لمدة عامين. وفى يولية سنة ١٩٥٣ تم توقيع اتفاقية هدنة فى قرية بانمنجوم Panmungom الواقعة على خط عرض ٣٨. وبذلك انتهت الحرب الكورية. وقد أدت تلك الحرب إلى تدمير الكوريتين تقريبا، وتكبدهما مع القوات الدولية، خسائر ضخمة، ومازال اتفاق الهدنة الموقع سنة ١٩٥٣ سارى المفعول.

فى سبتمبر سنة ١٩٩١ تم قبول الكوريتين كعضوين فى الأمم المتحدة. وفى ديسمبر سنة ١٩٩١ وقعتا اتفاق عدم اعتداء. وكان هذا التحول جزء من عملية انتهاء الحرب الباردة. بيد أن العلاقات بين الكوريتين لم تشهد تحسنا نوعيا طوال التسعينيات.

المطلب الثالث

الصـــراع الفيتنـامى

سبق أن رأينا أن فرنسا قد هزمت فى معركة ديان بين فو فى مـــارس ســـنة ١٩٥٤ مما أدى إلى انسحابها من فيتنام . ولكن الولايات المتحدة بدأت تحل محل فرنسا تدريجيـــا لحماية فيتنام الجنوبية، مما أدى إلى نشوب أطول حرب مستمرة عرفتها فـــترة الحـــرب الباردة، وهى الحرب الفيتنامية، والتى بدأت سنة ١٩٥٩ وانتهت ســـنة ١٩٧٥. وكـــانت أطرافها قوات فيتنام الشمالية، وجبهة التحرير الوطنى الفيتنامية (فييت كونج)، والولايـــات المتحدة، وقوات فيتنام الجنوبية. وقد تدخلت الولايات المتحدة لمنـــع القـــوات الشـــيوعية المدعومة من الشمال من السيطرة على فيتنام الجنوبية حتى لا يؤدى ذلـــك إلـــى انتشـــار الشيوعية والنفوذ السوفييتى فى شرقى آسيا. وقد بدا التدخل الأمريكى لدعم فيتنام الجنوبيـــة سنة ١٩٥٩ من خلال إرسال مستشارين عسكريين، مع مجئ جونسون إلى الرئاسة فـــى الولايات المتحدة سنة ١٩٦٣، صمم على زيادة التدخل العسكرى الأمريكى فى فيتنام، كمـا اتجه إلى اتباع إستراتيجية أكثر تشددا تجاه فيتنام الشمالية، فقام بقصف بعـــض مواقعـــها البرية والبحرية بشكل سرى.

وفى ٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ ضربت الزوارق الحربية الفيتنامية الشمالية المدمـــرة الأمريكية مادوكس، التى كانت قد توغلت داخل المياه الإقليمية الشمالية فى خليج تونكيـن. وفى ٤ أغسطس ادعت الولايات المتحدة أن الزوارق الفيتنامية الشمالية قصفـــت الســـفينة الأمريكية تيرنر جوى. وقد وظف جونسون هذا الادعاء (الذى تبين فيما بعد عدم صحتـــه) لاستصدار قرار من الكونجرس عرف باسم قرار خليـــج تونكيـــن Gulf of Tonkin Resolution، والذى فوض الكونجرس بموجبه الرئيس سلطات الحرب فى فيتنام. وهكذا اندلعت الحرب المعلنة فى فيتنام حيث بدأت الطائرات الأمريكية فى قصف فيتنام الشمالية، وقامت قوات جبهة التحرير الفيتينامية، مدعومة من الشمال، بمهاجمة الأهداف الأمريكيـــة فى الجنوب. ولما بدا أن القصف الجوى قد فشل فى تحقيق أهدافه، قرر جونسون فـــى ٨ مارس سنة ١٩٦٥ إرسال قوات مشاه البحرية إلى فيتنام الجنوبية، والذين وصل عددهـــم مع نهاية سنة ١٩٦٩ إلى ٥٤٣ الف جندى. وقد اتبعت القوات الأمريكية بقيادة الجـــنرال ويستمورلاند إستراتيجية التدمير الشامل للعدو. وفى المقابل لجأت قوات جبهـــة التحريـــر مدعومة من فيتنام الشمالية إلى إستراتيجية حرب العصابات. وفى سنة ١٩٦٧ شنت قوات

جبهة التحرير "هجوم تت" Tet Offensive والذى تضمن شن هجوما شاملا على جميع المدن الفيتنامية فى آن واحد. وفى هذا الهجوم أستولى المهاجمون على سايجون، بل وعلى السفارة الأمريكية ذاتها. ولم يخرج المهاجمون من سايجون إلا بعد ثلاثة أسابيع. استمر هجوم تت حتى سبتمبر سنة ١٩٦٨. وكان من أبشع احداث هجوم تت ما تكشف عن تدمير القوات الأمريكية قرية ماى لاى My Lai مما أسفر عن قتل ٥٠٠ مدنيا معظمهم من النساء والأطفال. واستخدام القوات الأمريكية الأسلحة الكيميائية فى الحرب الفيتنامية. وقد تركت واقعة ماى لاى أثرا هائلا على الرأى العام الأمريكى، مما دعى قطاعات مهمة فيه إلى الدعوة إلى الانسحاب من فيتنام أو التوصل إلى تسوية سلمية، والتخلى عن هدف الانتصار على جبهة التحرير الفيتنامية خاصة بعد ان قتل حوالى ٣٠ الف جندى أمريكى فى الحرب مع نهاية سنة ١٩٦٨. وقد قرر جونسون عدم السعى إلى الحصول على فترة رئاسة ثانية بعد تدهور شعبيته.

بدأت المرحلة الثانية من الحرب الفيتنامية مع وصول ريتشارد نيكسون إلى السلطة فى يناير سنة ١٩٦٩، وانتهت بنهاية الحرب سنة ١٩٧٥. جاء نيكسون بمبدأ جديد اسمى "مبدأ نيكسون" Nixon Doctrine. طبقا لهذا المبدأ، فإن القوات الأمريكية لن تتدخل بشكل مباشرة فى الحروب الأسيوية. وستوكل تلك المهمة إلى القوات المحلية الموالية. وقد أطلق على تلك الإستراتيجية فى سياق الحرب الفيتنامية استراتيجية الفتنمة Vietnamization. وهكذا أمر نيكسون بسحب ٢٥ ألف جندى أمريكى من فيتنام، ولكنه فى الوقت ذاته أمر ببدء عمليات سرية فى فيتنام الجنوبية ضد المشتبه فى انتمائهم إلى جبهة التحرير الفيتنامية، كان معظمهم من المدنيين الأبرياء، كما أمر بتصعيد الغارات الجوية على فيتنام الشمالية. ومد من نطاق الحرب إلى كمبوديا أملا فى قطع خطوط المواصلات الفيتنامية إلى الجنوب.

وفى أبريل سنة ١٩٧٠ أمر نيكسون القوات الأمريكية بغزو كمبوديا محتجا بضرورة الغزو لضمان أمن القوات الأمريكية المنسحبة من فيتنام. وقد أدى ذلك إلى اندلاع المظاهرات فى الجامعات الأمريكية احتجاجا على توسيع نطاق الحرب. وقد سقط فى تلك المظاهرات ست قتلى من طلاب الجامعات على يد الشرطة الأمريكية. وقد أعقب ذلك إلغاء الكونجرس قرار خليج تونكين، كما اصدر أيضا تعديل كوبر- تشرش الذى حظر استخدام القوات الأمريكية خارج فيتنام الجنوبية، مما دعى الرئيس الأمريكى إلى سحب قواته من كمبوديا. ولكنه لم يحظر القصف الجوى. وقد أدى ذلك إلى تدمير الريف

الكمبودى وانضمام الملايين من الفلاحين إلى المعارضة الشيوعية فى كمبوديا المتمثلة فى "الخمير الحمر"، مما أدى إلى زيادة شعبيتهم ووصولهم إلى السلطة سنة ١٩٧٥. وقد امتد القصف الجوى الأمريكى إلى لاوس. ومع حلول سنة ١٩٧٠ كان حوالى ٧٥٠ ألف من سكان لاوس قد لقوا مصرعهم فى هذا القصف. مما أدى إلى تذمر السكان ضد الحكومة الملكية المدعومة من الولايات المتحدة ووصول الشيوعيين إلى السلطة فى لاوس سنة ١٩٧٥ أيضا . وهكذا ، فإن إستراتيجية نيكسون خدمت الشيوعيين فى جنوب شرقى آسيا.

يلاحظ ان الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية لم يتدخلا علنا فى الحرب لدعم فيتنام الشمالية. فقد كانت الدولتان حريصتان على إرساء قواعد العلاقات الجديدة مع الولايات المتحدة، والتى كانت بدورها توظف النزاع الصينى- السوفييتى لتحقيق مكاسب عالمية. كان الاتحاد السوفييتى حريصا على استمرار سياسة الانفراج، كما كانت الصين حريصة على فتح جسور للعلاقات مع الولايات المتحدة لضرب الانفراج الأمريكى – السوفييتى. وهكذا، فإنه عندما قامت الولايات المتحدة بتلغيم مينائى هانوى وهايفونج فى سنة ١٩٧٢، وصعدت من قصفها الجوى لفيتنام الشمالية، فإن العلاقات بين الولايات المتحدة والدولتين الشيوعيتين لم تتأثر.

فى الوقت ذاته سعت الولايات المتحدة لإنهاء الحرب الفيتنامية قبل حلول موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية فى نوفمبر سنة ١٩٧٢، فشرعت فى الدخول فى مفاوضات مع فيتنام الشمالية أسفرت عن توقيع معاهدة باريس فى ٢٧ يناير سنة ١٩٧٣ بين الولايات المتحدة، وفيتنام الجنوبية، وفيتنام الشمالية، و"الحكومة الثورية المؤقتة" التى أنشأتها جبهة التحرير الفيتنامية سنة ١٩٦٩. نصت المعاهدة على وقف إطلاق النار انسحاب القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية، وتكوين مجلس للوفاق الوطنى لمساعدة فيتنام الجنوبية على تشكيل حكومة جديدة، واستمرار المساعدة الإقتصادية والعسكرية الأمريكية لفيتنام الجنوبية، وإنهاء العمليات العسكرية فى لاوس وكمبوديا، والافراج عن الاسرى الأمريكيين لدى فيتنام الشمالية. وفى ٢٩ مارس سنة ١٩٧٣ أتمت القوات الأمريكية انسحابها من فيتنام.

رغم أن انسحاب القوات الأمريكية قد أضعف من قدرات الجيش الفيتنامى الجنوبى، إلا أن حكومة فيتنام الجنوبية لم تحترم معاهدة باريس، مما دعى فيتنام الشمالية إلى شن هجوم جديد أدى إلى انهيار سريع لجيش فيتنام الجنوبية ودخول قوات فيتنام الشمالية

والحكومة الثورية المؤقتة سايجون فى أبريل سنة ١٩٧٥. وبذلك انتهت الحرب الفيتنامية.

لعل أهم ما تشير إليه الحرب الفيتنامية هو أنه رغم أنها استمرت حوالى سنة عشر عاما، إلا أنها لم تؤد إلى مواجهة عالمية بين المعسكرين وذلك تحت تأثير ميزان الرعب من ناحية، والنزاع الصينى- السوفييتى من ناحية أخرى. كذلك، فقد أسفرت الحرب عن توحيد فيتنام، ووصول العناصر الشيوعية إلى السلطة فى كمبوديا ولاوس. ولكن ذلك لم يؤد بالضرورة إلى هيمنة صينية أو سوفيتية على جنوب شرقى آسيا.

المطلب الرابع

الصراع العربى - الإسرائيلى

ترجع أصول الصراع العربى- الإسرائيلى إلى سعى الحركة الصهيونية إلى بناء دولة خالصة لليهود فى فلسطين. وقد نجحت الحركة فى الحصول على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. وقد رفضت الدول العربية القرار، وطالبت بدولة موحدة فى فلسطين. وفى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ تم إعلان إنشاء إسرائيل، مما أدى إلى دخول جيوش بعض الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية إلى فلسطين لمنع التقسيم، ولكن نظرا لدعم القوتين الأعظم لإسرائيل، فإن جهود الجيوش العربية لم تسفر إلا عن انقاذ أقل من الجزء الذى خصص للعرب بموجب قرار التقسيم. وتم عقد هدنة بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها فى رودس سنة ١٩٤٩. وفى هذا الإطار أدارت مصر قطاع غزة، كما أدارت الأردن الضفة الغربية من نهر الأردن والقدس الشرقية، وقامت بضمهما إليها سنة ١٩٥٠. وقد بدأت الولايات المتحدة محاولات لتسوية الصراع فى النصف الأول من الخمسينيات. وقد قبلت مصر تلك المحاولات شرط أن تتم على أساس قرارات الأمم المتحدة. ولكن إسرائيل تمسكت بالصلح مع العرب على أساس الحدود الإقليمية القائمة آنذاك، وهى كما قدمنا، كانت تتخطى قرار التقسيم.

اتفقت إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا على مهاجمة مصر فى أكتوبر سنة ١٩٥٦، وكانت إسرائيل تهدف إلى السيطرة على سيناء، والمرور فى خليج العقبة الذى كانت مصر قد اغلقته امام الملاحة الإسرائيلية سنة ١٩٥١. هذا بينما كانت بريطانيا وفرنسا

تهدفان إلى السيطرة على قناة السويس التى كانت مصر قد قد اممت الشركة التى تديرهـا فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦. وقد أسفرت الحرب عن انسحاب القوات المعتديـة ، ووضـع قوات للأمم المتحدة فى سيناء للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية ، وعـن مـرور السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة . ولم تسفر حرب سنة ١٩٥٦ عن تسوية للصراع .

وفى سنة ١٩٦٥ تم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية لتنظيم الشعب الفلسطينى . وقـد شنت حركات المقاومة الفلسطينية عمليات عسكرية داخل إسرائيل . وفى الوقت ذاته قامت إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن إلى أراضيها من طرف واحد، مما أدى إلى تصعيد فـى الهجمات العسكرية بين العرب وإسرائيل ، وهددت إسرائيل فى مايو سنة ١٩٦٧ بـاحتلال دمشق ردا على العمليات الفدائية الفلسطينية . ولذلك قامت مصر بتعبئة قواتها فى سـيناء، وإغلاق خليج العقبة امام الملاحة الإسرائيلية. ورغم أن مصر لم تطبق الإغلاق فعليـا، إلا أن إسرائيل، مدعومة من الولايات المتحدة التى كانت علاقاتها بمصر قـد توتـرت منـذ وصول جونسون إلى السلطة سنة ١٩٦٣، قامت بشن هجـوم علـى مصـر، وسـوريا، والأردن فى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ أسفر عن احتلالها سـيناء ، وقطـاع غـزة، والضفـة الغربية ، والقدس الشرقية ، ومرتفعات الجولان السورية. وفى ٢٢ نوفمبر سـنة ١٩٦٧، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٤٢ الذى قضى بانسحاب إسرائيل من الأراضى العربيـة المحتلة. بيد ان العرب والإسرائيليين اختلفوا حول آليات تطبيق القـرار. فبينمـا دعـت إسرائيل إلى عقد مفاوضات عربية – إسرائيلية لتطبيقه، فإن الدول العربية أصرت علـى التطبيق المباشر للقرار دون مفاوضات مع استعدادها للاعتراف بإسرائيل. وقامت إسرائيل على الفور بضم القدس الشرقية إليها. وإزاء ذلك شنت مصر "حرب الاسـتنزاف" علـى إسرائيل على طول جبهة قناة السويس عامى ١٩٦٩، ١٩٧٠ مستندة فى ذلك إلى الدعـم العسكرى السوفييتى فى مواجهة الدعم العسكرى الأمريكى لإسرائيل. وقد توقفت حـرب الاستنزاف فى ٨ أغسطس سنة ١٩٧٠ استجابة للمبادرة الأمريكية المعروفة باسم "مبـادرة روجرز". والتى قضت بوقف اطلاق النار بين مصر وإسرائيل لمـدة ٩٠ يومـا. وفـى غضون تلك الفترة توفى الرئيس عبد الناصر، وحل محله الرئيس السادات. ولمـا فشـلت جهود الوساطة الأمريكية فى تسوية النزاع، شنت مصر وسوريا هجوما على إسرائيل فـى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣. كما وظفت الدول العربية المصدرة للنفط سلاح النفط ضد الـدول الداعمة إسرائيل. وقد أسفرت الحرب عن صدور قرار مجلس الأمن رقـم ٣٣٨ والـذى يدعو إلى وقف اطلاق النار، تنفيذ القرار رقم ٢٤٢، وبدء مفاوضات لاقامة سلام عـادل

ودائم فى الشرق الأوسط. كما أسفرت عن انسحاب إسرائيل من جزء من سيناء والجولان بموجب اتفاقات مع مصر وسوريا. وفى عامى ١٩٧٤، ١٩٧٥ وقعت مصر وسوريا مع إسرائيل اتفاقات انسحبت بموجبها إسرائيل من إجزاء محدودة من الأراضى المحتلة سنة ١٩٦٧. ولم يحدث تقدم على الجبهتين الأردنية والفلسطينية.

فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ قام الرئيس المصرى السادات بطرح مبادرة للسلام مع إسرائيل تمثلت فى زيارته لتلك الدولة. وبدأت عملية مفاوضات بين الدولتين أسفرت عن اتفاقات كامب ديفيد برعاية الولايات المتحدة. ذلك أن الاتحاد السوفييتى منذ سنة ١٩٧٢ كان قد استبعد عمليا من عملية السلام العربية الإسرائيلية بعد الخلاف المصرى- السوفييتى. وقد تضمنت الاتفاقات إطار عاما لتسوية القضية الفلسطينية، وإطارا آخر لمبادئ التسوية بين مصر وإسرائيل. وفى مارس سنة ١٩٧٩ تم توقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، والتى أدت إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وانسحاب إسرائيل من سيناء مع حلول شهر أبريل سنة ١٩٨٢. وكانت مفاوضات مصرية- إسرائيلية قد بدأت لتسوية القضية الفلسطينية. ونظرا لمقاطعة منظمة التحرير الفلسطينية للمفاوضات، فإنها لم تسفر عن أى تقدم.

بعد حرب سنة ١٩٦٧ تركزت المقاومة الفلسطينية فى الأردن، وحدث صدام شامل بين الجيش الأردنى وحركات المقاومة أسفر عن خروج الأخيرة من الأردن وانتقالها إلى لبنان سنة ١٩٧٠. وقد أدت زيادة التواجد الفلسطينى فى لبنان إلى صدامات لبنانية - فلسطينية، وإلى صدامات بين القوى اللبنانية ذات التوجهات المختلفة إزاء القضية الفلسطينية. وبلغ الأمر ذروته فى الحرب الأهلية اللبنانية التى نشبت سنة ١٩٧٦، واستمرت حتى توقيع اتفاق الطائف سنة ١٩٨٩. ونظرا لتمركز المقاومة الفلسطينية فى لبنان، فقد شنت إسرائيل عدوانا شاملا على لبنان فى يونيو سنة ١٩٨٢ أسفرت عن احتلال بيروت، وارتكاب القوات المدعومة إسرائيليا مجازر صابرا وشاتيلا ضد الفلسطينيين. وقد أسفر العدوان عن خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان واحتلال إسرائيل جنوب لبنان بعد أن اجبرتها المقاومة اللبنانية على الانسحاب من بيروت والأراضى اللبنانية الأخرى. وقد أدى ذلك إلى صعود حركة المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلى.

فى سنة ١٩٨٧ اندلعت فى فلسطين انتفاضة سلمية شعبية شاملة ضد الاحتلال الإسرائيلى اسميت "بانتفاضة الحجارة" حيث استعمل فيها الفلسطينيون الحجارة ضد جنود

الاحتلال. وقد استمرت الانتفاضة حتى سنة ١٩٩٣، أى حتى توقيع إعلان اوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وهو الإعلان الذى وقعته إسرائيل تحت ضغط الانتفاضة، وكمحاولة لوقفها. وفى العام ذاته تم توقيع اتفاق بين إسرائيل والمنظمة. وقد نصت الاتفاقية على إنشاء سلطة فلسطينية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وانسحاب إسرائيل من تلك الأراضى تدريجيا فى غضون خمس سنوات. وقد تمت إقامة السلطة الفلسطينية، لكن إسرائيل تراجعت عن تنفيذ الإعلان وكافة الاتفاقات التى وقعت فى إطاره.

بعد تعاون الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى أزمة الخليج الثانية التى اندلعت فى أغسطس سنة ١٩٩٠ نتيجة للغزو العراقى للكويت، وانتهت بتحرير الكويت فى فبراير سنة ١٩٩١، دعت الدولتان إلى عقد مؤتمر عربى إسرائيلى للسلام عقد فى مدريد فى أكتوبر سنة ١٩٩١. وقد حضرت المؤتمر الدول المهتمة بالصراع العربى الإسرائيلى برعاية من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. وقد أسفر المؤتمر عن عقد مسارين للسلام، الأول هو المسار الثنائى بين إسرائيل وكل دولة عربية احتلت إسرائيل أرضيها لمناقشة التسوية السياسية، والثانى هو المسار متعدد الأطراف وركز على قضايا اللاجئين، والبيئة، والأمن الإقليمى، والمياه، والتعاون الإقتصادى، وشاركت فيه قوى دولية متعددة. وقد أسفر المسار الأول عن توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل سنة ١٩٩٤، ولم يسفر المسار الثانى عن تقدم بعد نكوص إسرائيل عن التزاماتها السياسية.

المطلب الخامس
الصراع الأفغانى

يمكن تتبع أصول الصراع الأفغانى إلى الانقلاب الذى قاده محمد داود ضد الملك محمد ظاهر شاه سنة ١٩٧٣، ثم مجموعة الانقلابات التى قادتها عناصر الحركة الشيوعية الأفغانية، والتى أسفرت عن زيادة النفوذ السوفييتى فى أفغانستان، وعن ظهور المقاومة الأفغانية ذات التوجه الإسلامى. بيد أن الصراع اكتسب بعدا دوليا عندما قام الاتحاد السوفييتى بالتدخل عسكريا فى أفغانستان فى ديسمبر سنة ١٩٧٩. لدعم الحكومة الماركسية الموالية له. وقد مثل هذا التدخل نقطة تحول فى السياسة الدولية، إذ أنه أدى إلى النهاية الفعلية لعملية الانفراج، وبدء الحرب الباردة الجديدة. فقد أدى التدخل إلى استنفار حركات المقاومة الإسلامية من داخل أفغانستان. وتدخلت الولايات المتحدة فى هذا

الصراع لدعم حركات المقاومة كما تدخلت بعض الدول العربية المعادية للاتحاد السوفييتى، وعناصر من الحركات الإسلامية فى دول إسلامية متعددة. كان هدف الولايات المتحدة هو استنزاف الاتحاد السوفييتى عسكريا، كما كان هدف حركات المقاومة هو مقاومة "التدخل الشيوعى". وكان من أهم حركات المقاومة الحزب الإسلامى بزعامة حكمتيار، وحزب الجمعية الإسلامية. بزعامة ربانى، والاتحاد الإسلامى بزعامة سياف. وجبهة التحرير الوطنية بزعامة مجددى. وقد ظهرت باكستان فى هذا الإطار باعتبارها الركيزة الإستراتيجية للدعم العسكرى الأمريكى لحركات "المجاهدين الأفغان".

إزاء تزايد الخسائر السوفيتية فى حرب عصابات تتم فى بيئة جبلية معقدة، وإزاء التطور الجديد الذى جاء به جورباتشوف منذ سنة ١٩٨٥، تم التوصل إلى اتفاق فى جنيف فى ١٤ أبريل سنة ١٩٨٨ أدى إلى انسحاب السوفييت من أفغانستان مع حلول شهر فبراير سنة ١٩٨٩. وبمجرد أن حققت الولايات المتحدة أهدافها الاستراتجية فى أفغانستان، بادرت بالخروج من المسرح الأفغانى والباكستانى تاركة ترسانات السلاح بين أيدى المقاتلين الأفغان. وهكذا انتقل الصراع الأفغانى إلى فصل جديد تحول بموجبه إلى صراع داخلى بالأساس سواء بين الحكومة الأفغانية بزعامة نجيب الله وبين حركات المقاومة، أو بين حركات المقاومة ذاتها. فى أبريل سنة ١٩٩٢ انهارت حكومة نجيب الله ذات التوجهات الماركسية، واتفقت حركات المقاومة على صيغة مؤقته للمشاركة فى السلطة، تولى بموجبها ربانى رئاسة الدولة بشكل مؤقت. وفى ظل تلك الصيغة نشبت عمليات قتال ضارية بين قوات المجاهدين أسفرت عن اضعافهم جميعا، وظهور حركة طالبان ذات التوجهات الإسلامية الأصولية وتوليها السلطة سنة ١٩٩٦ مدعومة من باكستان. وهو ما أدى إلى صراع جديد بين حركة طالبان وباقى الفصائل الأفغانية[٣٣].

بيد ان الصراع لم يكن مقصورا على أبعاده الداخلية. ذلك أن المسرح الأفغانى شهد تنافسا باكستانيا- هنديا للسيطرة على هذا المسرح، حيث أن أفغانستان هى طريق مرور الدولتين إلى آسيا الوسطى. كما شهد المسرح تدخلا ايرانيا لدعم العناصر الشيعية المتمركزة فى غربى أفغانستان فى مواجهة الأغلبية السنية.

وقد أدى الصراع الأفغانى إلى تدريب آلاف من العناصر الشابه من الدول الإسلامية على استخدام الأسلحة الحديثة. وبدأو بعد الانسحاب السوفييتى فى العودة إلى بلادهم مستعملين خبرة هذه الأسلحة ضد حكومات دولهم، فيما عرف باسم ظاهرة "الأفغان العرب". كذلك أدى الانسحاب السوفييتى إلى امتداد تأثير نجاح المقاومة الأفغانية إلى

المناطق المجاورة. فى هذا الإطار تجددت حركة المقاومة الكشميرية سنة ١٩٨٩، ثم امتد نفوذ الحركات الإسلامية إلى دول آسيا الوسطى ، بل وإلى روسيا والصين .

المطلب السادس

الصراع بين الشمال والجنوب

لم تكن الصراعات العالمية فيما بعد الحرب العالمية الثانية مقصورة على الصراع بين الشرق والغرب، وإنما نشأ صراع آخر فريد من نوعه هو الصراع بين الشمال والجنوب. ينصرف مصطلح الشمال إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وهى بالأخص الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وكندا، أما مصطلح الجنوب فإنه يشير إلى الدول النامية فى أفريقيا وآسيا، وإلى حد أقل دول أمريكا اللاتينية، وهى ذاتها الدول التى أطلق عليها دول العالم الثالث. وبينما انتظمت دول الجنوب فى إطار مجموعة السبع والسبعين Group of Seventy Seven (G77)، فإن دول الشمال انتظمت فى إطار منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية. ونعلم أن هذه المنظمة هى امتداد لمنظمة التعاون الإقتصادى الأوروبى التى انشئت سنة ١٩٤٨ للتنسيق بين الدول الأوروبية المستقبلة للمعونة الأمريكية فى إطار مشروع مارشال وتحولت إلى المسمى الجديد سنة ١٩٦١، وأصبح هدفها هو تنسيق أنشطة الدول الأوروبية فى مجال تقديم المعونة لدول العالم الثالث، ودخلها فيما بعد دول غير أوروبية أهمها اليابان، والولايات المتحدة وكندا، واستراليا، كما أصبحت تشكل إطارا عاما لتنسيق سياسات دول الشمال إزاء دول الجنوب. أما مجموعة السبع والسبعين فإنها تأسست سنة ١٩٦٤ مع انعقاد الاجتماع الأول لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، وذلك للتنسيق بين دول الجنوب. ورغم تضاعف عضويتها فيما بعد إلا أنها ظلت تحتفظ بهذا الاسم. ومجموعة السبع والسبعيين هى إطار للتشاور، وليس لها أطر تنظيمية على غرار منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية التى لها أمانة عامة مقرها باريس، ومجلس وزارى، ولجنة تنفيذية. وأجهزة فرعية متخصصة. ويعكس ذلك عدم التوازن بين الاطر المؤسسية للشمال والجنوب.

وقد اتسم الصراع بين الشمال والجنوب بطابعة الإقتصادى. وقد تمثل الجذر المباشر لهذا الصراع فى الفجوة بين إقتصادات دول الجنوب ودول الشمال. فقد اتسمت إقتصادات دول الجنوب، بتدنى مستوى التطور الإقتصادى والتبعية الإقتصادية لدول الشمال. وتدنى

مستوى التكامل الإقتصادى بينها. وبينما بدأت دول الشمال فى بداية تلك الحقبة عصر الثورة الصناعية الثانية، فإن كثيرا من دول الجنوب كانت بالكاد قد بدأت عصر الثورة الصناعية الأولى. ولعل أحد المؤشرات على ذلك هو أن متوسط الدخل الفردى فى دول الشمال ودول والجنوب سنة ١٩٦٠ كان ١٣٩٦، ١٢٨ دولارا على التوالى، ووصل هذا المتوسط سنة ١٩٧٠ إلى ٢٧١٦، ٢٢٢ دولارا على التوالى[٢٤].

دار الصراع بين الشمال والجنوب حول أسلوب التعامل مع تلك الفجوة. فقد ركزت دول الشمال على فتح أسواق دول الجنوب أمام التجارة والاستثمار الأجنبى من خلال الشركات متعددة الجنسية، وعلى اتباع الأسلوب الرأسمالى فى التنمية فى دول الجنوب. هذا بينما ركزت دول الجنوب على التنمية الإقتصادية المخططة مركزيا، وتوظيف الدولة لتحقيق تلك التنمية، وحماية اسواقها، والأهم من ذلك الحصول على شروط أفضل للتجارة مع دول الشمال، وعلى المعونات الإقتصادية من دول الشمال فى شكل منح وقروض ميسرة. وفى منتصف السبعينيات طالبت دول الجنوب. بإنشاء نظام إقتصادى عالمى جديد. يشمل بناء نظام نقدى عالمى جديد، وربط أسعار المواد الأولية بأسعار المواد المصنعة، وتخصيص نسبة ثابتة من الناتج القومى لدول الشمال (١%) كمعونات إقتصادية لدول الجنوب وغيرها. بيد أن دول الشمال لم تقبل تلك المطالب، وسعت إلى بناء نظام إقتصادى عالمى جديد ولكن بمضمون مختلف عما طالبت به دول الجنوب. فقد عملت فى إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) لإقرار مبادئ تحرير التجارة الدولية، وهو ما نجحت فى فرضه بعد نهاية الاتحاد السوفييتى.

وقد ساند الاتحاد السوفييتى ودول الكتلة الشرقية دول الجنوب فى مطالبها إزاء دول الشمال. ولكنها لم تشارك فى المناقشات الدولية الدائرة بين الشمال والجنوب لأنها لم تكن تشارك فى المؤسسات الإقتصادية الدولية التى كانت تنتظم هذه المناقشات. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتى نجحت دول الشمال فى دفع دول الجنوب إلى قبول مفهوم الشمال للنظام الإقتصادى العالمى الجديد بموجب اتفاقية الجات الموقعة سنة ١٩٩٤ والتى بموجبها تم إنشاء منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثامن

عمليات التكامل الإقليمى الدولى

يقصد بالتكامل الدولى تلك العملية التى تسعى الدول بموجبها إلى إنشاء كيانات جديدة تتمتع بسلطة عليا فوق الدول. وفى هذه العملية، اما ان تختفى الشخصية السياسية الدولية للدول الأعضاء، أو تظل تلك الشخصية مع إنشاء كيان دولى جديد يتمتع بسلطات مستقلة ولعل من أمثلة الحالة الأولى الاندماج السياسى المصرى- السورى بين عامى ١٩٥٨، ١٩٦١، الذى أدى إلى إنشاء دولة الجمهورية العربية المتحدة. ومن أمثلة الحالة الثانية عملية التكامل الأوروبى منذ سنة ١٩٤٩ حين تم إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وحتى توقيع اتفاقية ماستريخت سنة ١٩٩١.

وقد نشأت عمليات التكامل الدولى على أساس إقليمى. إذ تميزت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بصعود. مفهوم الإقليمية Regionalism. وقد تميز مفهوم الإقليمية فى تلك الحقبة بالتركيز على التجاور الجغرافى والتشابة الثقافى كأساس للتكامل، مع إنشاء أطر قانونية، ومؤسسية للتكامل الإقليمى تتمثل فى أجهزة تنظيمية ومواثيق قانونية محددة، وقصر المشاركة فى عملية التكامل على المؤسسات الحكومية. وفى هذا الإطار يمكن أن نفهم حركية عمليات التكامل الدولى، بل وعملية إنشاء التنظيمات الإقليمية التى تمت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومع نهاية الحقبة محل المبحث، ظهر مفهوم جديد هو الإقليمية الجديدة Neo-regionalism. وقد ركز هذا المفهوم على عملية التكامل ذاتها بصرف النظر عن التجاور الجغرافى، والتشابه الثقافى والفكرى بين الدول الأعضاء، مع ادخال المؤسسات غير الحكومية (رجال الأعمال، والاكاديميين وغيرهم) فى عملية التكامل، وإنشاء مؤسسات محدودة واجهزة إدارية صغيرة تتولى إدارة تلك العملية.

وسنقسم دراستنا لعمليات التكامل الدولى خلال تلك الحقبة إلى تلك العمليات التى تمت فى أوروبا، وتلك التى وقعت فى آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. ويلاحظ أن قارة أمريكا الشمالية لم تشهد عمليات تكامل دولى إلا بعد نهاية المرحلة محل البحث مع إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سنة ١٩٩٤.

المطلب الأول

التكامل الأوروبـى

كانت أول خطوة فى طريق التكامل الأوروبى هى إنشاء اتفاقية اتحاد جمركى باسـم البنولوكس Benelux بين بلجيكا، ولوكسمبرج، وهولندا. ومن الأحرف الأولى لأسـماء تلك الدول يستمد اسم الاتحاد. وقد تم توقيع اتفاقية إنشاء البنولوكس فى لندن أثناء الحـرب العالمية الثانية، ولكنها دخلت حيز التنفيذ فى ١ يناير سنة ١٩٤٨. وبموجب الاتفاقية تـم الغاء معظم التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، وإنشاء تعريفة جمركيـة خارجيـة موحدة تجاه الدول الأخرى. كما تم إنشاء أجهزة إدارية أهمها المؤتمر الوزارى، والأمانـة العامة ومقرها بروكسل.وفيما بعد تم توقيع اتفاقية أخرى دخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٦٠ تم بموجبها إنشاء اتحاد اقتصادى بين الدول الأعضاء. كما اتفقت الدول علـى أن تتفـاوض وتدخل المعاهدات الإقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى باعتبارها وحدة واحدة.

جاءت الخطوة الحقيقية فى عملية التكامل الأوروبى بإنشاء "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" European Coal and Steel Community بموجب اتفاقية بـاريس سـنة ١٩٥٢. وقد تم إنشاء الجماعة، كما سبق أن أشرنا، فى سياق سعى فرنسا للتوفيـق بيـن سعى الغرب لإخراج ألمانيا من وضع الاحتلال بعد بداية الحرب الباردة، وسـعيها إلـى فرض رقابة على إنتاج الصلب والفحم الألمانى ضماناً لعدم تكرار العدوانية الألمانية. وفى هذا السياق أصدر شومان وزير خارجية فرنسا فى ٩ مايو سنة ١٩٥٠ إعلاناً بشأن أوربـا الموحدة أكد على التعاون الفرنسى – الألمانى فى قطاع الفحم والصلب. وقد اشتركت ست دول فى إنشاء الجماعة وهى فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، ودول البنولوكس الثلاث. وقد نجح التنسيق بين الدول الأعضاء فى الجماعة فى خلق تقارب ألمانى – فرنسى مـهد لعمليـة التكامل الأوروبى الشامل فيما بعد. وفى تلك العملية أضطلع جان مونيه Jean Monnet، مسئول التخطيط فى الحكومة الفرنسية، بدور محورى فى توجيه عملية التكامل الأوروبى، إلى حد أنه يعتبر مهندس هذه العملية.

مثل إنشاء "الجماعة الإقتصادية الأوروبية" European Economic Community الخطوة الحقيقية الثانية نحو التكامل الأوروبى . وقد تم ذلك بموجب معاهدة روما الموقعـة سنة ١٩٥٧ بين فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا ، ودول البنولوكس الثلاث. وبموجـب معـاهدة روما تم إنشاء سوق مشتركة بين الدول الست تشمل الالغاء التدريجى للتعريفات الجمركية

بينها، وإنشاء تعريفة جمركية خارجية موحدة وتحرير انتقال العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء مع التنسيق بين السياسات الإقتصادية لتلك الدول فى مجال الانتاج والتسويق.

وفى الوقت ذاته تم إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية European Atomic Energy Community مكونة من الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الإقتصادية الأوروبية. كان الهدف من إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية هو تنسيق البحوث فى مجال تنمية واستخدام الطاقة الذرية، وإقامة مشروعات نووية مشتركة للاستخدام السلمى لتلك الطاقة. وقد اتخذ القرار بإنشاء تلك الجماعة بعد اتضاح تناقص احتياطيات أوروبا من الفحم، واحتمال انقطاع تدفق النفط إلى أوروبا بعد أزمة العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦.

وفى سنة ١٩٦٧ تم إنشاء "الجماعة الأوروبية The European Community" كجهاز سياسى يشرف على اتخاذ القرارات الإقتصادية لجماعة الفحم والصلب، والجماعة الإقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. وقد تألف الجماعة الأوروبية من المجلس الأوروبى (مؤتمر القمة)، والمجلس الوزارى، والمفوضية، والبرلمان الأوروبى، ومحكمة العدل الأوروبية. ويعتبر المجلس الوزارى، والمفوضية بمثابة جهاز تنفيذى ثنائى للجماعة حيث يعبر المجلس عن آراء الحكومات، بينما تمثل المفوضية الجهاز فوق القومى للجماعة، ووظيفتها هى طرح المشروعات التى من شأنها تطوير التكامل الأوروبى فى مجال الاتفاقيات التى تنظم عمل الجماعة بهيئاتها الثلاث. وتتمتع الدول بأصوات متفاوتة داخل المجلس طبقا لحجمها، كما تتخذ القرارات بالأغلبية. أما البرلمان الأوروبى (وقد أنشأ أصلا فى إطار الجماعة الأوروبية للفحم والصلب). فإنه جهاز استشارى، أى أنه لا يتخذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء. وكان أعضاء البرلمان ينتخبون من قبل برلمانات دولهم. ولكن ابتداء من سنة ١٩٧٩ فإنهم أصبحوا ينتخبون بشكل مباشر من شعوبهم. ولعل من الابتكارات التكاملية التى أدخلها البرلمان الأوروبى هو أن الأعضاء لا يمثلون دولهم بالضرورة، ولكنهم يمثلون اتجاهات سياسية وهى الاتجاه المسيحى الديمقراطى، والاتجاه الاشتراكى، والاتجاه الليبرالى. أما المحكمة الأوروبية فإنها تقوم بوظيفة تفسير المعاهدات المنشئة لمؤسسات الجماعة الأوروبية، وتسوية المنازعات بين أجهزتها.

وقد نمت وتطورت عملية التكامل الأوروبى. فقد زادت عضوية الجماعة من ست أعضاء مؤسسين إلى خمسة عشر عضوا. ومع حلول عام ١٩٩١ كانت "الجماعة

الأوروبية" تضم ١٢ دولة هى الدول الست المؤسسة بالإضافة إلى بريطانيا، وايرلندا، والدانمرك (انضمت سنة ١٩٧٢)، واليونان (سنة ١٩٨١)، والبرتغال وأسبانيا سنة ١٩٨٦. وفى سنة ١٩٩٣ انضمت النمسا، والسويد وفنلندا. كما زادت سلطات مؤسسات الجماعة الأوروبية، حتى تحولت تلك الجماعة إلى "الاتحاد الأوروبى" بموجب اتفاقية ماستريخت سنة ١٩٩١[٣٥].

بالتوازى مع الجماعة الأوروبية تم إنشاء مؤسستين تكامليتين أخريين هما مجلس أوروبا، والجماعة الأوروبية للتجارة الحرة. تم إنشاء مجلس أوروبا Council of Europe بموجب معاهدة موقعة فى لندن سنة ١٩٤٩ بالاتفاق بين عشر دول أوروبية هى بريطانيا، والدانمرك، وفرنسا، وايرلندا، وايطاليا، والنرويج، والسويد، ودول البنولوكس الثلاث. وقد تألف المجلس من جمعية استشارية (برلمانية فيما بعد)، واللجنة الوزارية. والمحكمة الأوروبية التى أنشأت سنة ١٩٥٩ لتطبيق الميثاق الأوروبى لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٥٠. وقد دخلت المجلس حتى سنة ١٩٩١ خمسة عشر دولة أهمها ألمانيا سنة ١٩٥١. ومقر المجلس هو مدينة ستراسبورج. ومجلس أوروبا هو مجلس استشارى يتم فى إطاره مناقشة القضايا الأوروبية والعالمية، ويتخذ توصيات غير ملزمة بشأنها، ولكنه لعب دورا فى تعميق الاهتمام بقضايا حقوق الانسان، والبيئة وتفعيل التعاون الإقتصادى بين الدول الأعضاء، كما لعب دورا مهما فى تطوير كل المؤسسات الأوروبية الأخرى بما فيها الاتحاد الأوروبى. أما المؤسسة الثانية فهى الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة European Free Trade Association، وقد أنشأت بموجب معاهدة ستوكهولم سنة ١٩٥٩ بعد أن اعترض الرئيس الفرنسى ديجول على عضوية بريطانيا فى الجماعة الإقتصادية الأوروبية. وقد اشتركت سبع دول أوروبية فى إنشاء الجماعة وهى بريطانيا، والنمسا، والدانمرك، والنرويج، والبرتغال، والسويد، وسويسرا. وتحدد الهدف من تلك الجماعة فى إزالة التعريفات الجمركية وكافة العوائق أمام حرية التجارة بين الدول الأعضاء. وكان يدير شئون الجماعة مجلس وزارى يمثل الدول الأعضاء. وقد ضعف دور الجماعة بعد دخول بريطانيا والدانمرك الجماعة الإقتصادية الأروبية عامى ١٩٧٣، ١٩٧٧ على التوالى. وفى سنة ١٩٧٧ تم إنشاء منطقة تجارة حرة شاملة تشمل الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة والجماعة الإقتصادية الأوروبية.

وقد توزعت مقار تلك المؤسسات. فبينما تعتبر بروكسل هى مقر الجماعة الأوروبية، فإن ستراسبورج هى مقر مجلس أوروبا، بينما كانت جنيف هى مقر الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة.

اتسمت عملية التكامل الأوروبى بالتركيز على الجوانب الإقتصادية وصولا إلى الجوانب السياسية، كما أنها اتسمت بالتدرجية وتحقيق التكامل من خلال عملية تفاوض طويلة الأمد بين الدول الأعضاء يتم من خلالها التوفيق بين مصالح تلك الدول، وتوزيع المنافع بشكل متكافئ. وتعتبر عملية التكامل الأوروبى هى أكثر عمليات التكامل الدولى التى تمت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نجاحا. فقد مثلت تلك العملية تحولا جذريا فى السياسة الأوروبية بعد الحربين العالميتين اللتين خاضتهما الدول الأوروبية ضد بعضها فى النصف الأول من القرن العشرين. وقد عبرت تلك العملية عن قناعة الدول الأوروبية بعدم جدوى الحروب، كما أنها استفادت من مناخ الحرب الباردة من ناحيتين، الأولى هى أن التهديد السوفييتى كان بمثابة دافع للدول الأوروبية نحو التكامل، كما أن الولايات المتحدة دعمت تلك العملية حتى كجزء من صراعها ضد السوفييت، والثانية هى أن الدول الأوروبية استفادت من المظلة الأمنية الأمريكية فى مواجهة التهديد السوفييتى لكى تركز على التكامل الإقتصادى. وقد أدت تلك العملية إلى استعادة أوروبا جزء من دورها فى السياسة الدولية مع نهاية الحقبة محل البحث. بيد أن هذا الدور ظل محدودا طالما أن المواجهة العالمية بين القوتين العظميين كانت قائمة.

المطلب الثانى

التكامل فى أمريكا اللاتينية

يمكن القول أن سنة ١٩٦٠ كانت هى سنة التكامل الإقتصادى فى أمريكا اللاتينية. ففى تلك السنة تم إنشاء مؤسستين للتكامل الإقليمى هما جماعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى. ففى سنة ١٩٦٠ وقعت عشر من دول أمريكا اللاتينية فى مونتفيديو معاهدة لإنشاء منطقة تجارة حرة بينها. وهذه الدول هى الارجنتين، والبرازيل، وشيلى، وكولومبيا، ولكوادور، والمكسيك، وباراجواى، وبيرو، واورجواى، وفنزويلا. وقد تم بموجب المعاهدة إنشاء "جماعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة" Latin American Free Trade Association (LAFTA). وقد تأسست المعاهدة على مفهوم تحرير التجارة بين الدول الأعضاء. كما أنشات ثلاثة أجهزة للاشراف على تطبيق ذلك المفهوم هى مؤتمر الدول المتعاقدة، واللجنة التنفيذية الدائمة، والأمانة العامة. وكان على الدول الأعضاء أن تجتمع دوريا لمناقشة خفض التعريفات الجمركية، حيث لم تنص الاتفاقية على خفض دورى ثابت لتلك التعريفات، كما كان هو الحال فى منطقة

التجارة الحرة الأوروبية. وفى سنة ١٩٨٠ تم تحويل الجماعة إلى اسم "جماعة أمريكا اللاتينية للتكامل" Latin American Integration Association بعد ثبوت فشل فلسفة تحرير التجارة. فتم توقيع معاهدة جديدة فى مونتفيديو، دخلتها بوليفيا، وتم بموجبها إنشاء تلك الجماعة الجديدة. قامت تلك الجماعة على فلسفة جديدة تقوم على التمييز بين الدول الغنية والدول الفقيرة فى الجماعة بحيث تعطى الأولى تنازلات جمركية أكبر من تلك التى تعطيها الدول الفقيرة.

كذلك شهدت سنة ١٩٦٠ إنشاء السوق المشتركة لأمريكا الوسطى Central American Common Market (CACM) مكونة من كوستاريكا، ونيكاراجوا، والسلفادور، وجواتيمالا، وهندوراس. بموجب معاهدة التكامل الإقتصادى الموقعة بين تلك الدول تم الاتفاق على أن تتخصص كل دولة فى صناعة معينة يكون لمنتجاتها حق الدخول إلى أسواق باقى الدول الأعضاء. وقد أنشأت السوق أمانة مقرها جواتيمالا، كما أنشأت بنكا مشتركا (بنك التكامل الإقتصادى لأمريكا الوسطى) لتمويل برامج التنمية. وقد كان إنشاء السوق جزء من عملية تكامل أوسع بدأت بين تلك الدول سنة ١٩٥١ بإنشاء منظمة دول أمريكا الوسطى، والتى سنشير إليها لاحقا.

وفى سنة ١٩٧٣ تم تكوين مجموعة إقتصادية إقليمية فى البحر الكاريبى باسم الجماعة والسوق المشتركة الكاريبية Caribbean Community and Common Market (CARICOM) بموجب معاهدة شاجوراما Chaguramas. بموجب ميثاق الجماعة والسوق المشتركة الكاريبية تم إنشاء اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء. وكانت الدول الأعضاء قد أنشأت "الجماعة الكاريبية للتجارة الحرة". ولكن إنشاء الجماعة والسوق المشتركة لم يلغ جماعة التجارة الحرة. وقد حققت الجماعة والسوق المشتركة نجاحا مهما فى تحقيق التكامل الإقتصادى بين الدول الأعضاء. ولكن هذا النجاح لم يرق إلى المستوى المحدد فى الميثاق لاختلافها حول دور الاستثمارات الأجنبية، وللتفاوت الإقتصادى بين الدول الأعضاء والذى أدى إلى اختلافها حول تحرير التجارة.

وفى السنة ذاتها تم تكوين مجموعة إقتصادية باسم "السوق المشتركة لدول الأنديـن" Andean Common Market مكونة من بوليفيا، وشيلى، وكولومبيا، واكوادور، وبيرو، وفنزويلا. وقد تأسست مجموعة الأنديـن على أساس فلسفة إقتصادية مختلفة عن تلك التى تأسست عليها جماعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة، وهى حماية منتجاتها من خلال حماية الانتاج المحلى، والتخطيط المركزى، وبالتالى رفض مفهوم الإقتصاد الرأسمالى، هذا مع

التركيز على "التعاون الإقليمي" كطريق للتنمية. وقد كانت مدينة ليما عاصمة بيرو هي مقر مجموعة الآندين. وقد نجحت دول الاندين في إزالة التعريفات بين أعضائها، وإنشاء تعريفة جمركية خارجية موحدة.

المطلب الثالث

التكامل الآسيوى

تأخرت عملية التكامل الدولي في آسيا بالمقارنة بمثيلتها في أوروبا وأمريكا اللاتينية. ويرجع ذلك إلى أن حداثة استقلال معظم دولها، وإلى أن آسيا ظلت مسرحا لحروب إقليمية متعددة .

بدأت عملية التكامل في شرقي آسيا، وفي إطار التقارب بين دول تلك المنطقة والولايات المتحدة. ويقصد بذلك أن الولايات المتحدة دعمت عملية التكامل الشرق آسيوى كجزء من عملية دعم النظم الآسيوية الموالية للولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفييتي. ولذلك نلاحظ أن عملية التكامل بدأت بعد الانقلاب الذى قاده الجنرال سوهارتو سنة ١٩٦٥ ضد حكم سوكارنو، والذى أدى إلى سحق الحزب الشيوعي الإندونيسي. وكان هذا الانقلاب مدعوما من الولايات المتحدة.

في سنة ١٩٦٦ انشئ المجلس الآسيوى الباسفيكي Asia-Pacific Coucil (ASPC)لتطوير التعاون الإقتصادى والثقافي بين الدول الأعضاء، وهي اليابان، واستراليا، وماليزيا، ونيوزيلندا، والفلبين، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وتايلاند. ويلاحظ أن هذه الدول كانت من الدول الموالية للغرب في آسيا ابان الحرب الباردة. وكان المجلس يعقد مؤتمرا سنويا على المستوى الوزارى. كما كانت تايلاند هي مقر أمانة المجلس. ويتضح من تأمل أنشطة المجلس أنها كانت إقتصادية بالأساس.

وبموجب إعلان بانكوك الصادر في أغسطس سنة ١٩٦٧ تم إنشاء رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان) Association for Southeast Asian Nations (ASEAN) مكونة من إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وانضمت بروناى إليها سنة ١٩٨٤. ويعد مؤتمر وزراء الخارجية هو أعلى جهاز لاتخاذ القرار في الآسيان، ويجتمع سنويا. وفي سنة ١٩٧٦ تم إنشاء أمانة دائمة في جاكارتا. وقد ركزت الآسيان على تطوير التكامل الإقتصادى بين الدول الأعضاء من خلال المشروعات

المشتركة والتخصص. ولكن الآسيان سرعان ما تحولت إلى الجوانب الأمنية حيث تم إعلان منطقة الآسيان سنة ١٩٧١ منطقة للسلام والحرية والحياد Zone of Peace, Freedom, and Neutrality (ZOPFAN). وذلك لمنع امتداد الصراعات الإقليمية إليها، كما تم إنشاء منتدى الآسيان الإقليمي "ASEAN Regional Forum" وتوسعت عضويتها لتصل إلى عشر دول، وذلك بمجرد نهاية الحرب الباردة[٣٦].

وفي سنة ١٩٨٥ تم إنشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (السارك) South Asia Association for Regional Cooperation (SAARC). وقد شارك في تأسيس السارك كل دول جنوب آسيا وهي الهند، وباكستان، وبنجلاديش، وسريلانكا، ونيبال، وبوتان، ومالديف، وذلك بموجب الميثاق الموقع عليه من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء المنعقد في بنجلاديش في ٧-٨ ديسمبر سنة ١٩٨٥. وللسارك أجهزة تنظيمية أهمها مؤتمر القمة، ومؤتمر وزراء الخارجية، والأمانة العامة. وقد ركزت السارك على رفع التعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء ومواجهة مشكلات الفقر. بيد أن السارك لم تنجح في تحقيق الأهداف المحدده نظرا للخلافات السياسية العميقة بين الدول الثلاث الكبرى في السارك وهي الهند، وباكستان، وبنجلاديش، ولعدم التكافؤ الشديد بين الدول الأعضاء وتخوف معظمها من الهيمنة الهندية[٣٧].

وفي سنة ١٩٨٩ تبلور في شرقي آسيا لأول مرة مفهوم "الإقليمية الجديدة" في عملية التكامل الدولي بإنشاء مجلس التعاون الإقتصادي لدول آسيا - المحيط الهادي Asia-Pacific Economic Cooperation Council (APEC). كانت الآبك هي أولى المؤسسات التي نشأت طبقا لمفهوم الإقليمية الجديدة، وذلك في الاجتماع الوزاري للدول الأعضاء المنعقد في كانبيرا في نوفمبر سنة ١٩٨٩. واعتبارا من سنة ١٩٩٣ تم تدشين الاجتماعات الدورية بعقد الاجتماع الأول لرؤساء الدول والحكومات في سياتل بالولايات المتحدة. وهو تاريخ إنشاء الآبك رسميا. وحتى سنة ١٩٩٦ كان الآبك يضم ثمانية عشر عضوا هم دول الآسيان بالإضافة إلى اليابان، والصين، وهونج كونج، وتايوان، وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى استراليا، ونيويلندا، وبابوا- غينيا الجديدة، والولايات المتحدة، وكندا، وشيلي، والمكسيك. وقد تأسس الآبك على صيغة تنظيمية قانونية مرنة باعتبار أنه اقرب إلى كونه إطارا للتشاور حول التكامل في ميدان التجارة الحرة أكثر منه تنظيما إقليميا. ولكن للآبك أمانة عامة محدودة مقرها سنغافورة، وله مؤتمر قمة ينعقد سنويا بالإضافة إلى المؤتمرات الوزارية. وقد اعتبر الآبك نموذج للتكامل الدولي في عصر

العولمة، ونشأت على أساسه المفاهيم الجديدة التى قدمتها تجمعات أخرى مثل تجمع دول المحيط الهندى للتعاون الإقليمى سنة ١٩٩٧[٣٨].

المطلب الرابع

التكامل الأفريقى

دخلت الدول الأفريقية أربعة مشروعات للتكامل الإقليمى وهى الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد المغاربى، الجماعة الانمائية لأفريقيا الجنوبية، والجماعة الإقتصادية الأفريقية. وقد انشئت الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا Economic Community for West African States (ECOWAS) بموجب اتفاقية لاجوس الموقعة سنة ١٩٧٥ مكونة من ١٥ دولة. وقد ركزت الجماعة على مدخل المشروعات المشتركة لتحقيق التكامل الأفريقى. ولكن نظرا لتفاوت وتدنى مؤشرات التنمية فى تلك الدول، وارتباطاتها الخارجية المتباينة مع الدول الاستعمارية السابقة فإن انجازات الجماعة ظلت محدودة.

وفى سنة ١٩٨٠ تم إنشاء "مؤتمر تنسيق التنمية لأفريقيا الجنوبية" Southern Africa Development Coordination Conference (SADCC) وضم فى عضويته الدول الأفريقية الجنوبية المحيطة بجنوب أفريقيا. وكان الهدف من المؤتمر تنسيق التنمية للدول الأعضاء وتقليل أعتمادها على جنوب أفريقيا (التى كانت تطبق نظام الفصل العنصرى). ومع نهاية الحقبة محل البحث تحول المؤتمر سنة ١٩٩٣ إلى صيغة جديدة هى "الجماعة الانمائية لأفريقيا الجنوبية" Southern Africa Development Community (SADC).

أما الاتحاد المغاربى فقد انشئ سنة ١٩٨٤ مكونا من موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، بهدف إقامة تكامل إقتصادى بين تلك الدول. غير أن الخلافات الأيديولوجية بين الدول الأعضاء أدت إلى شبه جمود فى مسيرة الاتحاد.

بينما اتسمت الجماعة الإقتصادية والاتحاد المغاربى، ومؤتمر تنسيق التنمية والمؤتمر بالطابع الإقليمى، فإن الجماعة الأفريقية اتسمت بطابعها القارى، أى أنها شملت كل الدول الأفريقية. وقد وقع رؤساء دول وحكومات أفريقيا فى يونيو سنة ١٩٩١ بمدينة ابوجا (العاصمة الجديدة لنيجيريا) وثيقة إعلان الجماعة الإقتصادية الأفريقية. وتهدف الوثيقة إلى

تحقيق التكامل الإقتصادى والوحدة النقدية بين الدول الأعضاء خلال ست مراحل تستغرق ٣٤ عاما من بدء التنفيذ، على أن تبدأ تلك المراحل بمرحلة تدعيم الجماعات الإقتصادية القائمة (خمس سنوات)، حتى تصل إلى مرحلة أقامة اتحاد إقتصادى أفريقى يشمل بنك مركزى أفريقى واحد، وعملة أفريقية واحدة. (خمس سنوات). وقد تضمنت الوثيقة إنشاء عدة أجهزة هى الجمعية، وتضم رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، والمجلس الوزارى، والبرلمان الأفريقى، واللجنة الإقتصادية الاجتماعية ومحكمة العدل، والأمانة العامة.

ويمكن القول أن إنشاء جماعة السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى (الكوميسا) سنة ١٩٩٣ ثم جماعة التنمية للجنوب الأفريقى، (سادك) سنة ١٩٩٤. كان تعبيرا عن عدم ثقة الدول الأعضاء فى احتمال تحقيق الأهداف التى أعلنتها الجماعة الإقتصادية الأفريقية سنة ١٩٩١. وعلى أى حال، فبينما مثلت عمليات التكامل الأوروبى أرقى درجات الانجاز فى تحقيق التكامل فإن عمليات التكامل الأفريقى مثلت النقيض[٣٩].

المبحث التاسع

صعود المؤسسات الدولية

يمكن القول أن تطور المؤسسية الدولية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية الحرب الباردة يكاد يعادل كل ما شهدته تلك المؤسسية طوال تاريخ السياسة الدولية. فقد توسع عمل الأمم المتحدة، واتسع نطاق أنشطتها. كذلك صعدت المؤسسية الإقتصادية العالمية وتوسعت بشكل غير مسبوق، وازداد عدد ودور التنظيمات الإقليمية والمنظمات الدولية غير الحكومية، والاتفاقات الدولية متعددة الأطراف. وسنتناول هذه الأبعاد فى هذا المبحث على التوالى.

المطلب الأول

أداء الأمم المتحدة

ظلت الأمم المتحدة التنظيم الدولى العالمى الوحيد الذى يجب اختصاصه ما عداه من التنظيمات، كما أن هذا الاختصاص يشمل مختلف الجوانب. وفى هذا الإطار نشطت الأمم المتحدة فى مجال الأمن الجماعى، والتسوية السلمية للمنازعات، وتصفية الاستعمار، ونزع السلاح، والقضايا الإقتصادية والاجتماعية. بيد أن التطبيق العملى لأنشطة الأمم المتحدة فى تلك المجالات أسفر عن فشل فى إدارة كثير من الجوانب السياسية، بالمقارنة بالأداء الذى تم فى الجوانب الإقتصادية والاجتماعية. ذلك أن نظام الأمن الجماعى، ونظام التسوية السلمية للمنازعات افترضا وجود إجماع بين الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن، حيث أن الأخير هو محرك هذين النظامين، ونعلم أن هذا الإجماع ما لبث أن انتهى بمجرد نشوب الحرب الباردة. والدليل على ذلك هو تكرار استعمال حق النقض (الفيتو) فى مجلس الأمن إذ أن هذا الحق استخدم ٢٠٠ مرة طوال الفترة محل البحث، ١١٤ منها من جانب الاتحاد السوفييتى مقابل ٤٦ للولايات المتحدة. وقد أدى ذلك إلى عدم استكمال بناء نظام الأمن الجماعى بتشكيل جهاز عسكرى تحت تصرف مجلس الأمن، كما هو محدد فى الميثاق. وهكذا، فإن مجلس الأمن لم يلجأ إلى استعمال الأداة العسكرية إلا فى حالتين هما الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ وحرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١، وكان

ذلك مجرد غطاء للتدخل العسكرى الأمريكي. كما لم يلجأ إلى فرض العقوبات الإقتصادية إلا فى حالتين هما ردوبسيا الجنوبية سنة ١٩٦٦ لإعلانها الاستقلال من جانب واحد، وجمهورية جنوب أفريقيا سنة ١٩٧٧ لتطبيقها سياسة الفصل العنصرى.

وقد أدى الفشلَ فى تفعيل نظام الأمن الجماعى إلى استحداث آلية جديدة هى عمليات حفظ السلام الدولى من خلال إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة إلى مناطق النزاعات الدولية. ورغم أن هذا النوع من الأنشطة لم يرد بصدده نص فى الميثاق، إلا أنه كان من أهم إنجازات الأمم المتحدة. ومن أهم تلك العمليات إرسال قوات إلى الكونجو سنة ١٩٦٠، وإلى قبرص للفصل بين القبارصة الأتراك، والقبارصة اليونانيين. كذلك اضطلعت الأمم المتحدة بدور حيوى فى استقلال المستعمرات، من خلال مجلس الوصاية، وإعلان تصفية الاستعمار الصادر عن الجمعية العامة سنة ١٩٦٠، ودعم حركات التحرر الوطنى، فى الإسراع من استقلال العديد من الدول الأفريقية والآسيوية. أما فيما يتعلق بنظام التسوية السلمية للمنازعات، فإن الأمم المتحدة لم تنجح إلا فى تسوية عدد محدود من المنازعات التى عرضت عليها لأن ما يوافق عليه أحد قطبى الحرب الباردة كمدخل لتسوية النزاع، لا يوافق عليه القطب الآخر. وقد استمر ذلك حتى سنة ١٩٨٥. فاعتباراً من تلك السنة بدأ الاتحاد السوفييتى يتعاون مع الولايات المتحدة لتسوية المنازعات الدولية. وفى هذا الإطار تم تسوية القضية الأفغانية، ووقف الحرب العراقية- الإيرانية، وتسوية المشكلة الكمبودية، والحرب الأهلية الانجولية. ويرجع ذلك إلى عودة التوافق بين الدول دائمة العضوية داخل مجلس الأمن اعتبارا من سنة ١٩٨٥. كذلك وفرت الأمم المتحدة. منبرا لمفاوضات نزع السلاح عندما تكونت لجنة نزع السلاح سنة ١٩٥٢، وهى التى تحولت سنة ١٩٧٨ إلى "مؤتمر نزع السلاح" باعتباره الإطار الوحيد للمفاوضات متعددة الأطراف حول نزع السلاح. وفى إطار الأمم المتحدة وقعت اتفاقات فى هذا الشأن أهمها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٨. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور أهم فى مجال التنمية الإقتصادية والاجتماعية للدول النامية. فقد نشطت الأمم المتحدة فى مجال برامج المعونة الفنية. فقد أنشأت مؤسسات متخصصة لذلك أهمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الغذاء العالمى. ومع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) سنة ١٩٦٤ تحولت الأمم المتحدة إلى المطالبة بإقامة نظام إقتصادى عالمى جديد يقوم على التجارة المتكافئة[٤٠].

المطلب الثانى

توسع المؤسسية الإقتصادية العالمـية

شهد النصف الثانى من القرن العشرين توسعا فى المؤسسية الإقتصادية العالمية. فقد تطور البنك الدولى للإنشاء والتعمير نحو إنشاء مؤسسات إقتصادية مساندة تحت مسمى "مجموعة البنك الدولى" The World Bank Group. وتضم تلك المجموعة مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC)، وهيئة التنمية الدولية International Development Association (IDA)، والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار Multi-Lateral Investment Guarantee Agency (MIGA). وقد أنشأت مؤسسة التمويل الدولية سنة ١٩٥٦ كفرع للبنك الدولى المهتم بتنمية القطاع الخاص. فهى تشارك فى تأسيس الشركات بالتعاون مع القطاع الخاص ثم تبيع حصتها بعد أن تنهض المؤسسة الجديدة. أما هيئة التنمية الدولية فقد تأسست سنة ١٩٦٠. وهى توفر التمويل طويل الأجل وقليل التكلفة بشروط ميسرة للدول النامية (سعر الفائدة فى حدود ٠,٧٥% ولفترات تصل إلى أربعين عاما مع فترة سماح تصل إلى عشر سنوات). وتتكون موارد الهيئة من المساهمات الاختيارية للدول الغنية. أما الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار فقد أنشأت سنة ١٩٨٥ لتوفير الضمان للاستثمارات الأجنبية الخاصة ضد المخاطر غير التجارية التى قد تتعرض لها فى الدول المضيفة.

من ناحية ثانية، فقد توسع نشاط الجات. وعقدت ثمان جولات للتفاوض حول أسس توسيع تحرير التجارة الدولية. وقد حققت "جولة كينيدى" Kennedy Round فى الستينيات وجولة طوكيو فى السبعينيات إنجازات مهمة فى مجال تخفيض التعريفات الجمركية. فقد انخفضت تلك التعريفات فى الدول الصناعية من ٤٠% فى المتوسط ١٩٤٧ إلى ٨% بعد آخر جولة عقدتها الجات وهى جولة أورجواى. بيد ان تلك الإنجازات تعد محدودة بالقياس إلى نواحى الإخفاق التى منيت بها الجات. فقد سجلت الجات انتهاكات صارخة لحرية التجارة الدولية من الدول الصناعية. ومن ذلك توسع تلك الدول فى وضع القيود غير الجمركية على صادرات الدول الأخرى، وفى استخدام سلاح مقاومة سياسة الإغراق لتقييد الصادرات إليها، واتباع سياسة "التقييد الاختيارى للصادرات"، بمعنى أن تتفق الدولة مع الدولة التى تصدر إليها بأن تقيد صادراتها إليها طوعا، وهو ما يعد انتهاكا لأحكام الجات. كذلك تعمدت الدول الصناعية إخراج صادرات المنسوجات والألياف، وهى من أهم

صادرات الدول النامية، من نطاق الاتفاقية، وخصتها باتفاقية خاصة هى "اتفاقية الآلياف المتعددة" Multi-Fibre Agreement (MFA). والتى وضعت سنة ١٩٥٥. وتتضمن تلك الاتفاقية وضع قيود كمية على واردات الدول الصناعية من المنسوجات والآلياف.

بيد أن الجات أعطت للدول النامية ترتيبات تفضيلية فى مجالات أخرى. ففى جولة طوكيو سنة ١٩٧٣ تم اتخاذ قرار سمح بتطبيق نظام الأفضليات التجارية المعممة Generalized System of Prefernces (GSP) الممنوحة من الدول المتقدمة للدول النامية دون اشتراط المعاملة بالمثل. إلا أن تلك الأفضليات لم تعوض الدول النامية عن القيود الكمية المفروضة على صادراتها من السلع الزراعية والمنسوجات. وجاءت نهاية الحرب الباردة لتضع نهاية لنظام الجات لكى تحل محله منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٤ والتى دشنت مبدأ تحرير التجارة الدولية . وهذه المرة انضمت الدول الاشتراكية السابقة إلى نظام تحرير التجارة الدولية.

من ناحية ثالثة، فقد شهدت هذه الفترة إنشاء "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (الاونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) سنة ١٩٦٤. والانكتاد هو جهاز يضم للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ويتبع الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أنشأت الاونكتاد كرد فعل للدول النامية على هيمنة الدول الصناعية المتقدمة على مفاوضات الجات، وكمحاولة من تلك الدول لإنشاء جهاز جديد يمكنها من التعبير عن مصالحها. وقد استطاعت الاونكتاد أن تحقق إنجازات مهمة فى مجال الدفاع عن المصالح التجارية للدول النامية، ومن ذلك التوصل إلى اتفاقات متوازنة فى مجال تجارة بعض السلع المهمة للدول النامية(٤١).

المطلب الثالث

إنتشار التنظيمات الإقليمية

نشأ خلال الفترة محل البحث عدد من التنظيمات على أساس مفهوم الإقليمية الذى سبقت الإشارة إليه. ولا يمكن حصر التنظيمات الإقليمية الحكومية التى نشأت خلال الفترة محل البحث، إذ أن تلك التنظيمات شكلت حوالى ٧١% من عدد التنظيمات الحكومية الاجمالى فى تلك الفترة. وإنما يمكن الإشارة إلى أهمها.

فى أمريكا اللاتينية نشأت منظمة الدول الأمريكية Organization of American States (OAS). وقد اشتركت ٢١ دولة فى إنشاء تلك المنظمة من خلال المؤتمر الدولى

التاسع للدول الأمريكية الذى انعقد فى بوجوتا سنة ١٩٤٨، والذى صـــدر عنـــه "ميثـــاق بوجوتا" المنشئ للمنظمة. وقد أنشأ الميثاق أجهزة تنظيمية هى المؤتمر الأمريكى (مؤتمر القمة) ويجتمع مرة كل خمس سنوات، ومجلس وزراء الخارجية، والمجلس وهو بمثابـــة جهاز التنسيق، والاتحاد الأمريكى، وهو بمثابة الأمانة. ويلاحظ أن إنشاء المنظمة جاء فى العام التالى لمعاهدة ريو، والتى كانت بمثابة حلفا عسكريا. ومن ثم، فإن منظمـــة الـــدول الأمريكية انشئت لاستكمال المهمة التى جاءت معاهدة ريـــو لتحقيقـــها، وهـــى مكافحـــة الشيوعية فى نصف الكرة الغربى. وقد وظفت الولايات المتحدة المنظمـــة لتحقيـــق هـــذا الهدف. فتم طرد كوبا من المنظمة سنة ١٩٦٢ بعد تحولها إلى الشـــيوعية، واســـتعملتها للتدخل فى الدومينيكان سنة١٩٦٥.

كذلك أنشأت منظمة دول أمريكا الوسطى Organization of Central American States بموجب "ميثاق السان سلفادور" الموقع سنة ١٩٥١ بين خمـــس مـــن دول أمريكـــا الوسطى هى سلفادور، وكوستاريكا، وجواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراجوا. وقد تـــم تبنـــى ميثاق جديد سنة ١٩٦٢ بعد إنشاء السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى الذى ســـبق أن أشرنا إليه.

وفى أفريقيا تم إنشاء منظمة الوحدة الأفريقيـة Organization of African Unity (OAU)، حينما انعقد المؤتمر الأول لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى اديس ابابا فـــى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣. وللمنظمة ثلاث مستويات تنظيمية أولها مؤتمـــر رؤســـاء الـــدول الحكومات (مؤتمر القمة)، ويجتمع سنويا لوضع الاستراتيجية العامة للمنظمة. أما المستوى الثانى، فهو المجلس الوزارى، ويتألف من وزراء الخارجيـــة، ويجتمـــع مرتيـــن ســـنويا للتوصية بالسياسات التى سيقررها مؤتمر القمة، وأخيرا فهناك أمانة عامة ومقرها أديـــس ابابا ويرأسها أمين عام مدة ولايته خمس سنوات. وقد حققت المنظمة نجاحا فـــى ميـــدان التسوية السلمية للمنازعات كالنزاع الجزائرى - المغربى عـــامى ١٩٦٤، ١٩٦٥، كمـــا توسطت فى النزاعات بين الصومال، وأثيوبيا وكينيا بيـــن عـــامى ١٩٦٤، ١٩٦٧. وقـــد شكلت المنظمة "لجنة التحرير الأفريقية" سنة ١٩٦٣ لمساعدة حركات التحرير الوطنى مما أسهم فى استقلال المستعمرات البرتغالية، كما ساعدت فى إزالة أنظمة الفصل العنصـــرى، وحكم الاقليات فى جمهورية جنوب أفريقيا، وروديسيا الجنوبية، وإقليـــم جنـــوب غـــرب أفريقيا(٤٢).

وشهدت سنة ١٩٧٢ إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى Organization of the Islamic Conference (OIC)، وهى أول تنظيم دولى ينشأ على أساس دينى. ففى ســـبتمبر ســـنة

١٩٦٩ انعقد المؤتمر الأول لملوك ورؤساء الدول والحكومات الإسلامية في المغرب لمناقشة قضية حريق المسجد الأقصى. وقد دشن المؤتمر عملية إنشاء منظمة للدول الإسلامية. وتم إنشائها رسميا بموجب قرار صادر من المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول الأعضاء المنعقد في السعودية في فبراير- مارس سنة ١٩٧٢. وللمنظمة أربعة مستويات تنظيمية هي مؤتمر ملوك رؤوساء الدول والحكومات (مؤتمر القمة) ويجتمع كل ثلاث سنوات، ومؤتمر وزراء الخارجية، وينعقد سنويا، والأمانة العامة، ومقرها المؤقت هو جدة. وأخيرا، هناك محكمة العدل الدولية الإسلامية. وقد تقرر إنشائها في المؤتمر الرابع للقمة المنعقد سنة ١٩٨٧ في الكويت، ولكنها لم تنشأ حتى الآن نتيجة عدم مصادقة معظم الدول الأعضاء على النظام الأساسي للمحكمة. هذا بالإضافة إلى شبكة من المنظمات المساعدة من أهمها البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ولجنة القدس. لم تحقق المنظمة إلا إنجازا محدودا في ميدان تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء لميلها إلى عدم التدخل إلا في المنازعات التي لا تقع في إطار اختصاص تنظيم إقليمي أخر، كما أنه لا يوجد بالمنظمة نظام للأمن الجماعي. بيد أن المنظمة حققت أكبر انجازاتها في مجال التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء والتعاون الإقتصادي بينها، وبالذات دعم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء(٤٣). ورغم أن هذه المنظمة تضم "الدول الإسلامية" إلا أنها في الواقع هي منظمة لدول العالم الثالث حيث تضم عدد من الدول التي تنص دساتيرها على أنها دولاً علمانية، ومن الدول التي لا يشكل فيها المسلمون أغلبية. كذلك، فمنظمة المؤتمر الإسلامي تتسم باتساع عضويتها على مساحة جغرافية واسعة لا تنتظم في شكل إقليم جغرافي معروف، مما يشكك في "إقليمية" المنظمة.

المطلب الرابع

المنظمات الدولية غير الحكومية

والاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف

برز دور المنظمات الدولية غير الحكومية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بشكل لم يحدث في جميع مراحل تطور السياسة الدولية. كما أن عدد تلك المنظمات فاق بكثير عدد المنظمات الدولية الحكومية. فقد بلغ عدد المنظمات الدولية خلال تلك الفترة حوالي ٦٦٠٠ منظمة دولية، ٩٦,٣% منها منظمات دولية غير حكومية (٦٣٥٧ منظمة). وشكلت المنظمات العاملة على المستوى الإقليمي ٧٥,٢% من المنظمات الدولية غير

الحكومية. ويشمل ذلك، المنظمات العاملة فى ميادين حقوق الإنسان (كمنظمة العفو الدولية) والأنشطة الثقافية والدينية والرياضية. هذا كله إلى جانب تعاظم دور المنظمات الوطنية المهتمة بالشئون العالمية، وهى منظمات توجد داخل الدول، ولكنها تنشط فى السياسة الدولية. وقد شكل ذلك بداية ظاهرة جديدة فى السياسة الدولية، وهى "المجتمع المدنى العالمى". ويقصد بذلك شبكة العلاقات بين المنظمات الوطنية غير الحكومية المهتمة بالشئون التى تؤثر على العالم ككل كقضايا ارتفاع حرارة الأرض، وانتشار الايدز وغيرها[٤٤].

بالإضافة إلى ذلك حدثت طفرة هائلة فى الاتفاقات القانونية الدولية متعددة الأطراف. ويمكن أن نشير إلى الاتفاقات التى سبق عرضها فيما يتعلق بضبط التسلح، واتفاقات جنيف الأربعة الصادرة سنة ١٩٤٩ بخصوص ظروف جرحى ومرضى الحرب، ومعاملة أسرى الحرب، وحماية المدنيين وقت الحرب. واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة سنة ١٩٦١، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة فى ديسمبر سنة ١٩٨٢، وغيرها.

خلاصة

تعتبر الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الاتحاد السوفييتى من أكثر مراحل تطور السياسة الدولية ثراء، وتنوعاً. ولا يرجع فقط إلى مجرد الطول الزمنى للمرحلة، والذى يمتد على مدى حوالى نصف قرن، ولكنه يرجع إلى التحول النوعى فى السياسة الدولية الذى شهدته تلك المرحلة فى كل أبعاد النسق الدولى. فقد زاد عدد الدول بمقدار ضعف عدد الدول الذى انضم إلى الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥، كما زاد عدد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ونشأ ما يمكن تسميته مجتمع مدنى عالمى.

من ناحية ثانية، اتخذ البنيان العالمى شكل القطبية الثنائية. فقد نشأت الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتى، والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة بموجب مجموعة من الأحلاف والمنظمات الدولية. وظلت القطبية الثنائية تميز البنيان العالمى، رغم سيولتها النسبية ابتداء من سنة ١٩٦٠، حتى نهاية الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٩١. وترافق مع هذه القطبية عملية توازن الرعب بين القطبين بحكم امتلاكهما الأسلحة النووية وأدوات نقلها إلى أرض الخصم، والقدرة على استيعاب الضربة الأولى والرد بضربة مماثلة أو أشد، مما عطل احتمال نشوب الحرب العالمية. ومن ثم تحولت العلاقات بين الكتلتين إلى حالة

"الحرب الباردة"، ودخلت الدولتان العظميان فى سباق للتسلح وفى صراعات إقليمية كـــان معظمها متأثراً بتلك الحرب. وقد أفاد نشوب الحرب الباردة الدول المهزومة فى الحـــرب العالمية الثانية، ألمانيا واليابان، وإيطاليا، حيث بدأت الدول المنتصرة فى إعـــادة تأهيلـــها لدخول حلبة السياسة الدولية إلى صف الكتلة الغربية. ومن ثم شهدت تلك المرحلة عـــودة ظهور هذه الدول على المسرح الدولى، وإن كان ذلك فى إطار الاستراتيجية الأمريكيـــة. بيد أن السياسة الدولية لم تكن مجرد مجموعة صراعات فقـــد حدثـــت عمليـــات تكـــامل اقتصادى إقليمى فى أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. وكانت التجربة الأوربيـــة فى التكامل أنجح تلك التجارب حيث أن أوربا كانت قد وصلت إلى حالة الإجهاد الكـــامل من حربين عالميتين خاضتهما فى خلال نصف قرن. وأدت تلك التجربـــة إلـــى صعـــود محدود للدور الأوربى، وإن كان هذا الدور أيضاً قد تم فى إطار الاستراتيجية الأمريكية.

وشهدت نهاية تلك الحقبة ظهور مفهوم "الإقليمية الجديدة" والذى مثل تطويراً جذريـــاً لمفهوم الإقليمية الذى ظهر فى بداية تلك المرحلة. فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية، فقد نمت بشكل غير مسبوق. فقد استمرت الأمم المتحدة فى أداء وظائفها ولم تنته مع نهاية المرحلة على غرار حالة عصبة الأمم، كما توسعت المؤسسات الاقتصادية العالمية، والمنظمـــات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية. بيد أن التطور الأهم الذى شهدته تلك المرحلـــة فـــى ختامها كان هو نهاية الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى وقد أدى هذا التطور إلـــى تغـــير جذرى جديد فى البنيان الدولى. وسنعود فى الفصل التالى إلى تفصيل تلك النهاية.

هوامش الفصل الرابع عشـر

(١) فوزى درويش، **اليابان الحديثة والدور الأمريكى**، (القاهرة: دون ناشـــر، ١٩٩٦)، ص ١٨٤-١٨٦.

باتريك سميث، ترجمة سعد زهران، **اليابان رؤية جديـــدة**، (الكويــت، المجلــس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفـــة رقــم ٢٦٨، أبريــل ســنة ٢٠٠١)، ص ٢٥-٢٩.

John Weste, "Staging a comeback: Re-armament planning and Kyugunjin in occupied Japan, 1945-1952," **Japan Forum**, 11 (2), 1999, pp. 165-178.

Howard Schonbergr, **Aftermath of War, America and the Remaking of Japan (1945-1952)**, (Kent: Kent state University Press, 1989).

Herbert Passin, ed., **Remaking Japan, the American Occupation as New Deal, Theodore Cohen**, (New York: The Free Press, 1987).

(٢) Alfred Grosser, Trans. by, P.Stephenson, **Germany in Our Time, A Political History of the Post-War Years**, (London: Pall Mall Press, 1971), p.70.

(٣) Ibid, p. 70.

(٤) Ibid, p. 54.

(٥) Ibid, p. 67.

(٦) Denis Mack Smith, **Modern Italy: A Political History**, (New Haven and London: Yale University Press, 1997).

Martin Clark, **Modern Italy, 1871-1982**, (London and New York: Longman, 1984).

(٧) راجع فى استقلال الدول العربية:

محمد رفعت، **تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية**، (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٥٩)، ص ٢٤١-٢٥٨، ٤٩٢-٥٠١.

صلاح العقاد، **المغرب العربى: الجزائر، تونس، والمغرب الأقصى** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦).

جمال زكريا قاسم، **تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر** المجلد الرابع، (القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠٠).

(٨) راجع فى استقلال الدول الأفريقية: عبد الله إبراهيم وشوقى الجمل، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٧٧)

رأفت الشيخ، **أفريقيا فى التاريخ المعاصر**، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٢)، ص ٨٩-٢٥٦.

(٩) Kasion Tejopira, "Independent Siam and Colonial Burma: A Comparative Historical Perspective", **Asian Perspective, 1993**, (Thailand) pp. 1-62.

(١٠) فى سنة ١٩٦٢ استقلت جزر ساموا الغربية Western Samoa، وترينداد وتوباجو Trinidad and Tobago وجامايكا. وفى سنة ١٩٦٦ استقلت باربادوس وجويانا. وفى سنة ١٩٧٠ استقلت جزر فيجى Fiji. وفى ١ يوليو سنة ١٩٧٣ استقلت جزر باهاما Bahamas. وفى ٧ فبراير سنة ١٩٧٤ أصبحت جزيرة جرينادا Grenada دولة مستقلة. وقد استقلت كل تلك الدول عن بريطانيا عدا ساموا الغربية، فكانت تحت وصاية نيوزيلندا. وفى ١٢ يوليو سنة ١٩٧٥ استقلت جزر ساو توم وبرنسيب Sao Tome and Principe عن الحكم البرتغالى. وفى السنة ذاتها استقلت سورينام Suriname عن هولندا. كذلك استقلت جزر الكاب فيرد Cape Verde (الرأس الأخضر) عن البرتغال فى ٥ يوليو سنة ١٩٧٥. وفى ٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ استقلت بابوا - غينيا الجديدة Papua New Guinea. وكانت تخضع لوصاية استراليا. وفى ٧ يوليو سنة ١٩٧٨ استقلت جزر سولومون Solomon Islands عن الوصاية الاسترالية. وفى ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٨ استقلت جزر دومينيكا Dominica. وفى ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٩ استقلت جزر سانتا لوشيا

Saint Lucia. وفى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٧٩ استقلت جزر سان فنسنت وجرينادين Saint Vincent and Grenadines ، وكانت الدول الثلاث الأخيرة تابعة لبريطانيا. وفى٣ يوليو سنة ١٩٨٠ استقلت جزيرة فانواتو Vanuato. وكانت الجزيرة تخضع لترتيب استعمارى فريد من نوعه أساسه الحكم البريطانى الفرنسى المشترك. وتقع تلك الجزر فى جنوبى غربى المحيط الهادى. وأخيرا استقلت بليز Belize عن بريطانيا فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٨١. وتقع بليز على الساحل الشرقى لأمريكا الوسطى.

(١١) Holly Cullen and K. Marrow, "International Civil Society in International Law: The Growth of NGO participation" **Non State Actors and International Law,** 1(1), 2001, pp. 7-39.

(١٢) بطرس بطرس غالى، **السلام السوفييتى فى أوروبا الشرقية**، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤).

(١٣) محمد سعد أبو عامود، "مشروع مارشال وأعمار أوروبا" فى **موسوعة أحداث القرن العشرين**، (القاهرة: دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠)، ص ٢٨٧-٣١٥.

(١٤) فى عرض تطور النزاع الصينى – السوفيتى

William Keylor, **The Twentieth Century: An International History,** (New York: Oxford University Press, 1990). pp. 360-379.

(١٥) فى عرض تطور النزاع الفرنسى – الأمريكى:

A. W. De Porte, **Europe between the Superpowers, the Enduring Balance** (New Haven and London, Yale University Press, 1979). pp. 229- 242.

(١٦) ينصرف "العالم الثالث" Third World إلى مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية. وتشترك تلك الدول فى اتسامها بالتخلف والتبعية الاقتصادية مما يميزها عن العالم الأول (الكتلة الغربية)، والعالم الثانى (الكتلة الشرقية). فى عرض لنشأة وخصائص العالم الثالث: على ليلة، **العالم الثالث، قضايا ومشكلات** (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥).

وفى عرض لنشأ وتطور حركة عدم الانحياز: محمد نعمان جلال، **حركة عدم الانحياز فى عالم متغير**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧).

Mohammad Selim, ed., **Non-alignment in a Changing World**, (Cairo: The American University in Cairo Press, 1983).

(١٧) Glenn Snyder, "The balance of power and the balance of terror" in Robert Art and Robert Jervis, eds., **International Poitics, Anarchy, Force, and Imperialism,** (Boston, Little Brown, 1973), pp. 228- 240.

(١٨) Edy Kaufman, **The Superpowers and their Spheres of Influence,** (London: Croom Helm, 1976). pp. 17-21.

(١٩) اسماعيل صبرى مقلد، "الحرب الباردة: الجذور والتداعيات، والنهايات"، فى **موسوعة أحداث القرن العشرين**، الجزء الثانى، (القاهرة: دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠)، ص ١٥- ٧٨.

Hua Qingzhao, **From Yalta to Panmunjom, Truman's Diplomacy and the Four Powers, 1945-1953**, (Ithaca, Cornell University Press, 1993), PP. 69-95.

Peter Fliess, **International Relations: The Bipolar World,** (New York: Random House, 1968), pp. 43-57.

(٢٠) Edward Tobarsky, "Benes and the Soviets", **Foreign Affairs,** 27 (2). January 1949, pp. 302- 314.

(٢١) Ruth Sivard, **World Military and Social Expenditures,** (Washington, D.C. World Priorities). The issues of 1977, 1982, 1985, and 1987-88.

(٢٢) أسماعيل صبرى مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة فى الاصول، والنظريات** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٤)، ص ٦١٧-٦٦٢.

(٢٣) Grosser, op.cit, p. 66.

(٢٤) أحمد عبد اللطيف العبار، **ألمانيا الغربية وعواصف السياسة الدولية**، (القاهرة: مطبوعات الشعب، ١٩٧٥)، ص ١٩٨.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٢٥٨.

(٢٦) W.R. Smyser, **From Yalta to Berlin, the Cold War Struggle over Germany,** (London: McMillan, 1999), pp. 255-258.

(٢٧) راجع فى شرح قضية التعويضات الألمانية، محمد صالح حسن، **التعويضات الألمانية على الصعيد الدولى**، (القاهرة: الناشر غير موضح، ١٩٦٢).

(٢٨) فى حصر هذه الصراعات منذ سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٧٩ راجع:

W.Eckhart and E.Azar, "Major world conflicts and interventions, 1945-1975," **International Interacations,** 5(1), 1978, pp. 75-110.

W. Eckhart and E. Azar, "Major military conflicts and interventions, 1965-1979," **Peace Research**, 4 (11), October 1979, pp. 201-208.

(٢٩) مصطفى محمد الجمال، "سياسة حافة الهاوية فى العلاقات الأمريكية – السوفيتية، أزمة الصواريخ الكوبية نموذجاً"، فى **موسوعة أحداث القرن العشرين**، الجزء الثانى، (القاهرة: دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠)، ص ٧٩- ١٢٠.

راجع فى عرض تلك الأزمات:

Alexander George and R.Smoke, **Deterrence in American foreign Policy, Theory and Practice**, (New York: Columbia University Press, 1974), pp. 105-500.

(٣٠) سعد الدين رزوف، **النزاع بين الهند وباكستان: دراسة فى العلاقات السياسية الدولية المعاصرة**، (القاهرة: دار العاشر من رمضان للطباعة والنشر، ١٩٨٩).

سمعان بطرس فرج الله، "قضية كشمير بين الهند وباكستان،" **السياسة الدولية**، ١(٣)، يناير سنة ١٩٦٦، ص ٢٩-٤٠.

(٣١) محمد السيد سليم، "حروب واستقلال شبه القارة الهندية" فى **موسوعة أحداث القرن العشرين**، الجزء الرابع، (القاهرة، دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠)، ص ٢٢٣-٢٦٦.

(٣٢) رياض الصمد، **العلاقات الدولية فى القرن العشرين**، الجزء الثانى، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١٩٤- ٢٠٧.

Soh Jin Chull. "New Evidence on the causes of the Korean war," **Korea Focus**, May-June 2000, pp. 17-29.

(٣٣) إبراهيم عرفات، محرر، **القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ١٩٩٨).

ماجدة صالح، الحرب الأفغانية، "١٩٧٩- ١٩٩٩"، فى، **موسوعة أحداث القرن العشرين**، (القاهرة: دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠)، ص ٥٢٥- ٥٦٢.

(٣٤) Ruth Sivard, op.cit

وفى عرض للصراع بين الشمال والجنوب، عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣٣، من سلسلة عالم المعرفة، يناير سنة ١٩٨٩)، ص ١٣٣- ٢١٤.

(٣٥) فى عرض تجربة التكامل الأوروبى:

الشافعى محمد بشير، "أسس وسمات التنظيم الدولى العربى والأفريقى، **مجلة القانون والإقتصاد**، (جامعة القاهرة، ١٩٦٧)، ص ٩-٧٩.

ناصيف حتى، "تأسيس الاتحاد الأوربى وموقعه فى العلاقات الدولية" فى **موسوعة أحداث القرن العشرين**، الجزء الثانى، (القاهرة، دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠)، ص ١٢١-١٦٠.

(٣٦) ماجدة صالح، **تجربة الآسيان فى التعاون الإقليمى**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، العدد ٥، سلسلة أوراق آسيوية، ديسمبر سنة ١٩٩٥).

Chia Siow Yue, and M.Pacini, eds. **ASEAN and New Asia, Issues and Trends**,(Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1997).

(٣٧) نجلاء الرفاعى، **رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمى (السارك)**، (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، العدد ٢٣ من سلسلة أوراق آسيوية، ديسمبر ١٩٩٦).

F. Ashraf, **South Asian association of Regional Cooperation**, (Islamabad: The Institute of Strategic Studies, 1988).

(٣٨) فى عرض للأبك ولمفهوم الإقليمية الجديدة، محمد فايز فرحات، **الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها، حالتا الآبك وتجمع المحيط الهندى**، (رسالة ماجيستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١).

Chia Siow Yue, **APEC, Challenges and Opportunities,** (Singapore: Institute of Southeast Asia Studies, 1994).

(٣٩) راجع فى التكامل الأفريقى:

فرج عبد الفتاح فرج، **الاقتصاد الأفريقى، من التكامل الإقليمى إلى العولمة،** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١)

محمد عاشور مهدى، "الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السارك)" **آفاق أفريقية،** (القاهرة)، ٢ (٧)، خريف سنة ٢٠٠١، ص ٢٢ - ٣٦.

رحاب عثمان، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الاكواس)، **آفاق أفريقية،** ٢ (٧)، خريف سنة ٢٠٠١، ص ٤٦-٦٥.

سبق أن أشرنا فى الفصل الثامن إلى صعود حركة الجامعة الأفريقية فى فترة ما بين الحربين العالميتين، وأن تلك الحركة كانت مدفوعة من خارج أفريقيا. ومع سنة ١٩٤٥ انعقد مؤتمر مانشستر للجامعة الأفريقية، وهو المؤتمر الذى مثل تحول حركة الجامعة الأفريقية إلى داخل أفريقيا، مع المطالبة بالاستقلال. ومع بداية استقلال الدول الأفريقية طرح بعض قادة حركة التحرر الأفريقى مشروعات للوحدة الأفريقية. ومن ذلك مشروع "الولايات المتحدة الأفريقية" الذى قدمه الرئيس الغانى نكروما، ويشمل إنشاء حكومة اتحادية لأفريقيا. لكن تلك المشروعات لم تكن تتفق ومرحلة التطور السياسى والاقتصادى لأفريقيا، ولذلك اكتفت الدول الأفريقية بإنشاء تجمعات إقليمية أفريقية. ومن الجدير بالذكر أن نكروما كان أحد أركان مؤتمر مانشستر الذى يعده الباحثين نقطة تحول جوهرية فى حركة الجامعة الأفريقية.

عبد الملك عودة، **فكرة الوحدة الأفريقية،** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦) ص ٤٧ - ٦٠.

جمال محمد ضلع، توجهات وجهود نكروما الوحدوية فى إطار حركة الجامعة الأفريقية، **آفاق أفريقية،** (القاهرة، ١ (٣)، خريف سنة ٢٠٠٠)، ص ٢٥- ٥٥.

(٤٠) فى تقييم شامل لأنشطة الأمم المتحدة خلال هذه المرحلة، حسن نافعة، **الأمم المتحدة فى نصف قرن، دراسة فى تطور التنظيم الدولى منذ سنة ١٩٤٥،** (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٠٢، أكتوبر سنة ١٩٩٥) ص ١١٩- ٣٠٠.

(٤١) حازم الببلاوى، **النظام الاقتصادى الدولى المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٥٧، مايو سنة ٢٠٠٠)، ص ١٧١- ٢٧١.

(٤٢) بطرس بطرس غالى، **منظمة الوحدة الأفريقية**، (القاهرة : الأنجلو المصرية، ١٩٦٤).

(٤٣) Mohammed Selim, ed. **The Organization of the Islamic Conference in a Changing World,** (Cairo: Center for Political Studies and Research, Cairo University, 1994).

(٤٤) هذه الإحصاءات محسوبة من:

Union of International Associations, ed., **Yearbook of International Organizations Guide to Global Civil Society** Networks, (K. G. Saw, Munchen, 2001).

(٤٥) راجع فى رصد وعرض الاتفاقيات المتعددة الأطراف التى وقعت فى تلك الفترة:

Robert Bledsoe and B. Boczek, **The International Law Dictionary** (Santa Barbara, CA, ABC-CLIo, 1982)

الفصل الخامس عشر

السياسة الدولية

فى

عصر القطبية الأحادية والعولمة

مقـــدمة

شهدت سنة ١٩٩١ تحولات كبرى فى السياسة الدولية تمثلت فى وقوع حدثين ينــدر أن يتزامنا فى التاريخ السياسى، الأول هو التفكك الشامل لدولــة عظمــى هــى الاتحــاد السوفييتى، مما أدى إلى تحول جذرى فى هيكل النسق العالمى نحو القطبية الأحادية، وإلى ظهور دول جديدة فى السياسة الدولية، والثانى هو اتجاه دول أوروبا الغربية نحو الوحــدة السياسية والاقتصادية بتوقيع اتفاقيتى ماستريخت. إن المفارقة التاريخية فى هذين الحدثيــن ليس فقط فى تزامنهما، ولكن أيضا فى تناقضهما. فبينما تفككت دولة عظمى إلـــى عــدة دول، فإن مجموعة الدول الأوروبية المستقلة اتجهت نحو الوحدة. كذلـــك شــهدت ســنة ١٩٩١ انتهاء الأزمة الدولية المسماة بأزمة الخليج الثانية، والتى نشـــأت عــن الاحتـــلال العراقى للكويت. فقد انتهت الحرب بانتصار قوات التحالف الدولـــى بزعامـــة الولايـــات المتحدة. وقد دشنت تلك الأزمة عملية التحول فى النسق العالمى التى أشرنا إليها.

وفى سبتمبر سنة ٢٠٠١ وقع حدث مهم، وهو مهاجمة وتدمـــير بعــض المواقــع الإستراتيجية الأمريكية. ورغم أنه لم يعرف على وجه اليقين من الذى قام بهذا الهجوم، إلا أن الولايات المتحدة قامت فى ٧ أكتوبر بشن هجوم إستراتيجي واسع على أفغانستان. وقــد أدى هذا التطور إلى تغير جديد فى السياسة الدولية. لذلك يمكن اعتبار الســـنوات العشــر التالية لنهاية الاتحاد السوفييتى بمثابة حقبة مستقلة فى السياسة الدولية. وسنحاول حصـــر أهم معالم تلك الحقبة فى هذا الفصل من خلال عدة مباحث تتناول أهـــم علامـــات تغــير السياسة الدولية والمتمثلة فى انهيار الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفييتى، والبناء الأوروبى الجديد، والصعود الشرق آسيوى، ثم نعرض للمناظرة حول بنية النسق العالمى، ثم عمليــة العولمة وهى أهم عملية تدور فى النسق العالمى منذ سنة ١٩٩١.

المبحـــث الأول

نهاية الحرب الباردة، والكتلة الشرقية، والاتحاد السوفييتى

مع نهاية الثمانينيات شهدت السياسة الدولية تحولات مهمة أدت إلى نهايـــة الحـــرب الباردة فى أوروبا. ثم نهاية الكتلة الاشتراكية ، ونهاية الاتحاد السوفييتى، ثم وقد بدأت تلك التحولات مع وصول جوربا تشوف إلى السلطة فى الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٨٥. وذلــك خلفــا لشيرنينــكو (١٩٨٤-١٩٨٥)، والذى كان بدوره خلفــا لأنـــــدروبوف (١٩٨٢-١٩٨٥). وقد كان الأخير بدوره خلفا لبريجينيف (١٩٦٤-١٩٨٢)، والذى شــهد الاتحــاد السوفييتى فى عهده فترة ركود شاملة. أتى جورباتشوف برؤية جديـــدة أساســـها إجــراء إصلاحات سياسية فى النظام السوفييتى فى الاتجاه الذى اسماه البيرسترويكا (المصـارحـة)، والجلاسنوست (إعادة البناء). هذا بالإضافة إلى تعديل العلاقات مع الكتلة الغربية فى اتجاه إنهاء الحرب الباردة الجديدة، وسباق التسلح. وقد طرح جوربا تشوف تلك الأفكــــار فـــى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الذى انعقد فـــى ٢٥ فــبراير - ٦ مارس سنة ١٩٨٦، وهو آخر مؤتمر عقده الحزب بصفته حزبا حاكما، وحصــــل علـــى موافقة الحزب على تلك الأفكار.

بدأ جورباتشوف فى رفع يد الاتحاد السوفييتى عن النظم الحليفة فى شرقى أوروبـا. وقد ترتب على ذلك حدوث ثورات على تلك النظم. ففى بولندا تقرر فى ١٧ أبريل ســـنة ١٩٨٩ إعطاء حركة "التضامن" العمالية المعارضة الطابع القانونى. واضطر الشـــيوعيون لأول مرة، إلى تكوين حكومة يرأسها رئيس وزراء غير شيوعى بدا فى إدخال إصلاحـات إقتصادية ليبرالية. وفى يناير سنة ١٩٩٠ انهار الحزب الشيوعى البولندى. وفـــى المجـــر حدث تحول سلمى نحو الليبرالية باتفاق الشيوعيين مع المعارضة سنة ١٩٨٩. وفى الســنة ذاتها فتحت المجر حدودها أمام الألمان الشرقيين الراغبين فى العبور إلى الغـــرب عـــبر أراضيها مما شكل بداية انهيار النظام الألمانى الشرقى واستيعابه فى ألمانيا الاتحادية. وفى ٢ أكتوبر سنة ١٩٩٠، وتحت ضغط التحولات فى ألمانيا الشرقية تظاهر التشيكوســلوفاك مطالبين بالإصلاح، وتم تكوين حكومة ائتلافية غالبية عناصرها من غـــير الشـــيوعيين ، وفى رومانيا اندلعت ثورة شعبية على حكم شاوشيسكو فى ديســمبر ســنة ١٩٨٩ وهـــى الثورة التى بدأت فى مدينة تميشوارا Timisoara وامتدت إلى باقى أنحاء الدولة وانتـــهت

بإعدام شاوشيسكو فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٩، وتولى ايليسكو السلطة ثم إلغاء نظام سيطرة الحزب الشيوعى. وإنشاء نظام حزبى تعددى اعتبارا من مايو سنة ١٩٩٠[١].

مهدت تلك التطورات لنهاية الحرب الباردة، ثم انهيار الكتلة الشرقية، والاتحاد السوفييتى ذاته. فكيف تم ذلك؟ قدمنا أن جورباتشوف حينما أتى إلى السلطة سنة ١٩٨٥ جاء ببرنامج أساسه الإصلاح الداخلى، وإنهاء الحرب الباردة. وفى هذا الإطار اقترح فى أوائل سنة ١٩٩٠ عقد "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى" لمناقشة قضايا الأمن الأوروبى، وإعطائه طابعا مؤسسيا تنظيميا. وفى ٥-٦ يوليو سنة ١٩٩٠ انعقد مؤتمر لندن بشأن القضية الألمانية، ولكنه أصدر "إعلان لندن" الذى كان بمثابة استجابة لطلب جوربا تشوف. فقد دعا إعلان لندن دول حلف وارسو للدخول فى تعهد مشترك بعدم الاعتداء، والإعلان بأن الدول الأعضاء فى حلفى وارسو والأطلنطى ليسوا أعداء، وبالدخول فى مفاوضات بين الحلفين لتخفيض القوات المسلحة فى أوروبا. وبناء على التقاء هذين العاملين، انعقد فى باريس فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى على مستوى رؤساء الحكومات. وقد قرر المؤتمر أن ينعقد دوريا مرة كل سنتين وأن تنشئ أمانة عامة، ومؤسسات لمراقبة الانتخابات، ومنع الصراعات وغيرها. والأهم من ذلك أنه أصدر وثيقتين هما "ميثاق باريس"، و"اتفاقية خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا". بموجب ميثاق باريس أعلنت الدول الموقعة انتهاء حقبة العداء وبدء حقبة جديدة من المشاركة. وبموجب الاتفاقية تم إقرار مبدأ التكافؤ فى عدد القوات التقليدية لدول حلفى وارسو والأطلنطى وهو ما كان يعنى تخفيض القوات التقليدية للحلف الأول بنسب أكبر نظرا لتفوقه فى تلك القوات. وبذلك انتهت حقبة الحرب الباردة، وان كانت القطبية الثنائية لم تنته إلا سنة ١٩٩١.

بعد ذلك اتفقت دول أوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفييتى على تصفية الكتلة الشرقية. ففى ٥ يناير سنة ١٩٩١ تم الإعلان عن حل الكوميكون. وفى ٣١ مارس سنة ١٩٩١ تم توقيع "بروتوكول بودابست" الذى تم بموجبه تصفية الهيكل العسكرى لحلف وارسو. وفى أول يوليو من السنة ذاتها تم توقيع "بروتوكول براج" الذى ألغى الهيكل السياسى للحلف أيضا[٢].

فى الوقت ذاته كانت أزمة النظام السوفييتى تتصاعد، وذلك نتيجة التناقض بين إدخال الإصلاحات الديمقراطية، وجمود النظام الإقتصادى. فتصاعدت حدة التناقضات القومية، والأزمات الإقتصادية، كما أن دول الكتلة الغربية اشترطت على جورباتشوف لمساعدته

إقتصاديا إدخال تعديل جذرى فى النظام السوفييتى نحو إنهاء احتكار الحزب الشيوعى للسلطة، وهو ما فعله جورباتشوف. كما تنازل عن مطلبه بإزالة جميع الصواريخ النووية المتوسطة والقصيرة المنصوبة في أوروبا. وكانت الولايات المتحدة تصر على إزالة الصواريخ السوفييتية والأمريكية فقط وهو ما يعنى الإبقاء على الصواريخ البريطانية والفرنسية. وقد وقع جورباتشوف مع ريجان اتفاقية فى واشنطن فى ديسمبر سنة ١٩٨٧ تقضى بالموافقة على المشروع الأمريكي. كما تنازل جورباتشوف فى قمة مالطة مع الرئيس بوش عن الربط بين تجميد برنامج مبادرة الدفاع الإستراتيجى، وخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية إلى النصف. كان واضحا للدول الغربية أن جورباتشوف يقدم تلك التنازلات مضطرا. ومن ثم، فإنها وظفت تلك الاستجابة لتعميق الأزمة. ولما قدم جورباتشوف إلى مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى المنعقد فى لندن فى يوليو سنة ١٩٩١ مطالبة بدعم الاتحاد السوفيتى إقتصاديا، اشترطت عليه تلك الدول تخليه عن الشيوعية. وعاد جوربا تشوف إلى موسكو ليعقد اجتماعا للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى ٢٦ يوليو تم خلاله إعلان التخلى عن الماركسية- اللينينية، وإسقاط مسمى الاشتراكية فى اسم الاتحاد، وإلغاء القانون الاتحادى الصادر سنة ١٩٢٢ بإنشاء الاتحاد السوفييتى، وإقرار معاهدة جديدة تنشئ نظاما كونفيدراليا يعطى للجمهوريات سلطات أوسع بما فى ذلك حق الانفصال من خلال رفض توقيع المعاهدة الجديدة، وتحويل الإقتصاد السوفييتى إلى إقتصاد سوق يقوم على بيع مشروعات الدولة للقطاع الخاص. بعبارة أخرى، فكك جورباتشوف الاتحاد السوفييتى. وبعد فشل انقلاب قادته عناصر الحرس القديم فى المؤسسة العسكرية والحزب الشيوعى فى أغسطس سنة ١٩٩١، بدأت الجمهوريات تعلن عن استقلالها تباعا. وتحت ضغط الدول الغربية اعترف جوربا تشوف فى ٢٥ أغسطس باستقلال جمهوريات بحر البلطيق الثلاث ليتوانيا، واستونيا، ولاتفيا التى ضمت أثناء الحرب العالمية الثانية.

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٩١ اجتمعت الجمهوريات السوفيتية المتبقية فى الاتحاد (بعد استقلال دول بحر البلطيق، ومع امتناع جورجيا عن الحضور)، ووقعت اتفاقيات ثلاث. بموجب الاتفاقية الأولى تم إلغاء الاتحاد السوفييتى، وإنشاء "رابطة الدول المستقلة" Commonwealth of Independent States (CIS) كإطار سياسى ينظم العلاقات بين تلك الدول مع تكوين مجلس لرؤساء الدول يضم رؤساء الدول الأعضاء ويتولى التنسيق بينها. وتم الاعتراف بأن الجمهوريات المشاركة متساوية باعتبارها مؤسسة للرابطة. وبموجب الاتفاقية الثانية (إعلان آلماآتا) تم الاعتراف باستقلال الجمهوريات المؤسسة فى

إطار حدودها الإدارية الحالية الموروثة عن الاتحاد السوفييتي. أما الاتفاقية الثالثة فقد أنشأت قيادة عسكرية مؤقتة للقوات المسلحة للدول الأعضاء حتى يتم الاتفاق على الوضع النهائي للقوات السوفيتية بحيث تكون القوات التقليدية والنووية تحت إمره تلك القيادة. وفى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩١ استقال جورباتشوف، رئيس الاتحاد السوفييتي، معلنا زوال الاتحاد من الخريطة السياسية للعالم. وهكذا انهار نظام القطبية الثنائية العالمية.

وقد ورثت روسيا مقعد الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن وترسانته النووية، ولكنها تحولت لكي تصبح قوة من الدرجة الثانية. فقد انهار إقتصادها وتفككت مؤسساتها العسكرية والاقتصادية، كما تحولت إلى التفاهم الإستراتيجي مع الولايات المتحدة بالشروط الأمريكية. وقد اتبع الرئيس الروسي يلتسن سياسة أوروبية أطلنطية Euro-Atlantic تقوم على قبول الرؤية الأمريكية للسياسة الدولية. وقد تجلى ذلك في البيان الصادر عن قمة يلتسن وجورج بوش فى فبراير سنة ١٩٩٢، والمعروف باسم "وثيقة التعاون الأمريكي-الروسي". وقد نصت الوثيقة على ستة بنود أهمها أن "الولايات المتحدة وروسيا تعتبران أن العلاقات بينهما لم تعد علاقة الخصمين المتنافسين، بل علاقات الصداقة والمشاركة"، كما أنه اعتبارا من تاريخ توقيع الوثيقة سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع بينهما من خلال "صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معا لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجههما". إن أهم ما يميز هذه العلاقة الأمريكية -الروسية الجديدة هو أنها اتسمت بقبول روسي لمبدأ التفوق الأمريكي في السياسة الدولية. صحيح ان يلتسن عاد بعد ذلك محاولا إحداث توازن في سياسة روسيا باتباع سياسة "أوراسية" تهتم بمصالح روسيا في آسيا والقوقاز، إلا أن التوجه الرئيس للسياسة الروسية ظل يتسم بطابع القبول بالتفوق الأمريكي(٣).

فى الوقت الذى تفككت فيه الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفييتي، فإن مؤسسات التحالف الغربي قد استمرت بل ازدادت تطورا. فقد تحولت الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، كما أن حلف الأطلنطي قد توسع نحو القيام بأنشطة خارج النطاق الجغرافي للحلف. وتبنى حلف الأطلنطي عقيدة استراتيجية جديدة جعلته يكاد يكون راعي الأمن الدولي بدلا من الأمم المتحدة.

ترتب على تفكك الكتلة الاشتراكية عدة نتائج جوهرية. لعل أول هذه النتائج هو ظهور دول جديدة على أنقاض التفكك السوفييتي ، وهى الجمهوريات الخمسة عشر التي كانت تكون الاتحاد السوفييتي. وقد بدأ ذلك باستقلال دول بحر البلطيق وهي استونيا،

وليتوانيا، ولاتفيا. وقد استقلت تلك الدول قبل تفكك الاتحاد السوفييتي، وتحت ضغط غربي على القيادة السوفيتية. وفي تلك الأثناء تتابع إعلان استقلال باقي الجمهوريات، وإن كـــان استقلالها لم يصبح رسميا إلا مع حل الاتحاد السوفييتي فـــي ٢١ ديســـمبر ســـنة ١٩٩١ وتكوين رابطة الدول المستقلة. وبذلك ظهرت مجموعة الدول السلافية، وهـــي روســـيا، وأوكرانيا، وبيلاروس، ومولدوفا، ثم مجموعة دول القوقاز وهي جورجيـــا، وأذربيجـــان، وأرمينيا، ثم دول آسيا الوسطى وهي قازاقستان، وأوزبكستان، وتركمنستان، وطاجيكستان، وقيرجيزيا(٤).

أما النتيجة الثانية لتفكك الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفييتي فـــهي انتـــهاء عمليـــة توازن الرعب. صحيح أن روسيا قد ورثت القوة النووية والصاروخية للاتحاد الســـوفييتي، بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن. ولكن روسيا دخلت عملية انهيار إقتصادي وعسكري شامل أدى إلى تراجع قوتها، بل بدأ عدد السكان في التنـــاقص تحـــت تـــأثير الأزمـــات الإقتصادية. وتحولت روسيا إلى طلب المعونات الإقتصادية من الغرب، وتغلغلت القـــوى الغربية والصهيونية في نسيج السلطة الروسية، ومارست من خلال ذلك نفـــوذا ضخمـــا. ومحصلة هذا كله هو أن روسيا لم تعد تشكل عامل توازن مع الولايات المتحـــدة، وإنمـــا توافقت معها على مجموعة من الاستراتيجيات، وهو الأمر الذي كان واضحا فـــي وثيقـــة كامب ديفيد التي وقعها الرئيسان يلتسن وبوش سنة ١٩٩٢. ولهذا فإن روسيا لم تتحـــدى الولايات المتحدة في أي مشكلة دولية. وكانت قمة هذا التراجع الروسي هو أنـــه عندمـــا نشبت أزمة اقليم كوسوفو في يوجوسلافيا سنة ٢٠٠٠، وقامت دول حلف الاطلنطي بشـــن اعتداءات شاملة على يوجوسلافيا استهدفت تدميرها، فإن روسيا لم تتحرك لدعم حليفتـــها يوجوسلافيا. وفي الشرق الأوسط احتكرت الولايات المتحدة عملية التسوية السياسية، وتـــم تهميش الدور الروسي. ومن ثم، بدأت الولايات المتحدة في عملية تصفية الحسابات مع كل الدول الرافضة للنموذج الأمريكي مثل كوريا الشمالية، وليبيـــا، والعـــراق، والســـودان، مستثمرة في ذلك هامش المناورة الواسع الذي تتمتع به كقوة عظمى وحيدة.

من ناحية ثالثة، فقد أدى تفكك الاتحاد السوفييتي إلى تضـــاؤل هـــامش المنـــاورة السياسية الذي كانت تتمتع به دول الجنوب أثناء حقبة القطبية الثنائية. فلم تعد روسيا تشكل بديلا أمام دول الجنوب سواء للدعم السياسي أو المعونة الإقتصادية والعسكرية. ولذلـــك، فإن كثير من دول الجنوب قد تختلف مع السياسة الأمريكية ولكنها لا تعارضها كما كـــان عليه الحال ابان الحرب الباردة. كما اتجه عدد آخر من الدول الكبرى إلى بناء تفاهمـــات

استراتيجية مع الولايات المتحدة للارتباط بالقوة العظمى الوحيدة. ولعل أهم نموذج لذلك هو الهند ابتداء من سنة ٢٠٠٠. من ناحية أخرى، فقد تمت تسوية عدد من القضايا الدولية التى كان من الصعب تسويتها أثناء الحرب الباردة. ومن ذلك الصراع الأفغاني، والمشكلة الكمبودية، والحرب الأهلية الأنجولية وغيرها. إلا أن تلك التسوية كانت تعكس إلى حد كبير المفهوم الأمريكى للتسوية. كذلك بدأت عملية تسوية للصراع العربى الإسرائيلى فى إطار مؤتمر مدريد للسلام الذى انعقد فى أكتوبر سنة ١٩٩١. ولكن تلك التسوية تعثرت لأن الجانب العربى لم يوافق على الشروط الأمريكية – الإسرائيلية للتسوية، والتى كانت تصب في اتجاه تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضى الفلسطينية.

المبحث الثانى

الصعود الأوروبى والآسيوى

قدمنا أن شهر ديسمبر سنة ١٩٩١، الذى شهد تفكك الاتحاد السوفييتى، شهد أيضا تحول دول "الجماعة الأوروبية" إلى "الاتحاد الأوروبى" بموجب معاهدة ماستريخت التى وافق عليها قادة دول الجماعة الاثنى عشر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٩١، ووقعوها رسميا فى ٧ فبراير سنة ١٩٩٢. جوهر التحول نحو صيغة الاتحاد الأوروبى هو أن تصبح الدول الأعضاء فى الاتحاد ساحة إقتصادية موحدة تشمل حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وأن تنشئ أوروبا نظاما موحدا فى مجالات البنوك، والتأمين والمواصلات، والهجرة، والمواصفات والمقاييس، وأن تنشئ عملة أوروبية موحدة (اليورو)، وان تنشئ سياسة خارجية ودفاعية موحدة. ومعاهدة ماستريخت هى عبارة عن معاهدتين، أولاهما خاصة بالوحدة الإقتصادية والنقدية وثانيهما خاصة بالوحدة السياسية. فيما يتعلق بالشق الإقتصادى، فإن الدول الأوروبية التزمت بموجبه بإقامة وحدة نقدية وذلك باعتماد عملة واحدة فى كل دول الاتحاد بديلاً عن العملات الوطنية، وإنشاء مؤسسة للنقد تكون نواة لقيام البنك المركزى الأوروبى. أما فيما يتعلق بالجانب السياسى، فقد تم الاتفاق على توحيد جنسية رعايا دول الاتحاد، والتنسيق فى ميدان السياسات الخارجية والأمنية للدول الأعضاء، وتوحيد السياسات الاجتماعية والشئون القضائية، فضلاً عن منح البرلمان الأوروبى سلطات أوسع فى الشئون الإقتصادية(٥). وفى أول نوفمبر سنة ١٩٩٣ تم إنشاء "الاتحاد الأوروبى" رسميا بعد موافقة الناخبين فى الدول الاثنى عشر على معاهدة ماستريخت والتصديق عليها. وفى أكتوبر سنة ١٩٩٧ تم التوقيع على "معاهدة امستردام"، وقد تضمنت المعاهدة بنودا حول التعاون فى مجال البيئة، وإزالة القيود على السفر والهجرة بين الدول الأعضاء، والتمهيد لإدماج اتحاد غرب أوروبا فى الاتحاد الأوروبى. كما تم توسيع عضوية الاتحاد الأوروبى سنة ١٩٩٤ لتشمل النمسا، وفنلندا، والسويد.

وفى آسيا، حدث صعود إقتصادى واضح لمجموعة دول شرقى آسيا المتمثلة فى اليابان والصين، وتايوان، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة. وقد أسميت الدول الأربع الأخيرة "بالنمور الأسيوية" دلالة على صعودها الإقتصادى. فيما يتعلق باليابان، فقد

حققت طفرة إقتصادية أدت بها إلى تحقيق معدلات نمو تفوق مثيلاتها فـي بـاقى الـدول الصناعية حيث أصبح الإقتصاد اليابانى ثانى أكبر إقتصاد فى العالم. (١٦% مـن النـاتج القومى العالمى حسب إحصـاءات سنة ١٩٩٥). ويرجع ذلك إلى كفاءة العمالة اليابانيـة، ووجود سياسة منظمة للانفاق على عمليات البحث والتطوير، وارتفاع مستوى الادخار فى اليابان بالمقارنة بالدول الأخرى. أما القوة العسكرية اليابانية فقد ظلت محدودة. ولا يرجـع ذلك إلى ضعف بنيوى فى اليابان، ولكنه يرجع إلى قرار سياسى يابانى- أمريكى بـالحد من الإنفاق العسكرى عند مستوى أقل من ١% من الناتج القومى الإجمالى، وعدم بناء قوة عسكرية كبرى. أما الصين، فقد استطاعت منذ بداية الثمانينيات أن تحقـق نقلـة نوعيـة إقتصادية وعسكرية مهمة. ولعل أهم ملامح الصعود الصينى هو التحسن المسـتمر فـى مؤشرات الأداء الإقتصادى الصينى. وعلى سبيل المثال فقد ارتفع معدل النمو الإقتصـادى إلى ١٣% سنة ١٩٩٣ مقارنا بحوالى ٩% فى أواخر الثمانينيات كما زادت احتياطياتـها من العملات الأجنبية إلى ٤٤ بليون دولار سنة ١٩٩٠. ضف إلى ذلك تركيز الصين على إقامة قوة مسلحة تقليدية متفوقة تكنولوجيا وامتلاكها الرؤوس النووية وأدوات نقـل تلـك الرؤوس، بالإضافة إلى برنامج فضائى ضخم لجمع المعلومات. وقد حققت الصيـن هـذه الطفرة نتيجة برنامج سياسى إقتصادى شامل قادة دينج هيسياوبنج، الذى تولى السلطة سـنة ١٩٧٨، يقوم على إدخال أساليب النمو الرأسمالى فى إطار السيطرة السياسـية للحـزب الشيوعى مع اللجوء إلى أسلوب التدرج، وتنويع العلاقات الإقتصادية الخارجية على أساس إقتصادى- مصلحى. كذلك، فقد صعدت القوة الإقتصادية للدول التـى أسـميت "بـالنمور الأسيوية". فقد حققت تلك الدول فى خلال ثلاثين عاما طفرة إقتصادية أطلق عليها البنـك الدولى للإنشاء والتعمير اسم "المعجزة الشرق آسيوية" The East Asian Miracle فـى دراسة منشورة سنة ١٩٩٣(١).

المبحث الثالث

بنية النسق العالمى : القطبية الأحادية

إن المحصلة النهائية لهذه التحولات الجذرية هو ظهور واقع عالمى جديد. وهذا الواقع الجديد ليس مجرد تحول فى العمليات الدولية، ولكنه تحول بنيوى فى النسق العالمى ذاته. وقد ذهب البعض إلى أننا لسنا إزاء نظام عالمى جديد، وأن الأمر هو مجرد "ترتيبات" جديدة بعد الحرب الباردة، بينما أكد البعض على أننا إزاء حالة من اللانظام الدولى أو اللانظام العالمى الجديد(٧).

ويثير تشخيص طبيعة هذا النسق العالمى بعد سنة ١٩٩١ جدلا واسعا. فيرى بعض الدارسين أن البنيان العالمى الجديد اتسم "بالقطبية الأحادية" استناداً إلى أن الولايات المتحدة تمارس فى "اللحظة الراهنة "دوراً قيادياً فى النظام العالمى فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتى وانشغال روسيا بقضاياها الداخلية، وعدم قدرة اليابان والصين وأوروبا بعد على امتلاك مقومات القطب العالمى ذى الاستراتيجية العالمية. كما أن حرب الخليج الثانية أظهرت قدرة الولايات المتحدة على تحريك الأحداث وأسفرت عن السيطرة على موارد النفط العالمية بما يمكنها من التأثير فى القوى الكبرى التى قد تنافسها(٨). وقد رفض فريق من الباحثين هذا الرأى، وأكدوا أن النظام العالمى الراهن هو نظام انتقالى سيتجه سريعاً إلى قطبية متعددة، وأنه بالأحرى "قطبية تعددية قيد التشكيل". ويستند هؤلاء إلى عدة حجج أهمها أن القطبية الواحدية تستلزم ارتباطاً بين القوة العسكرية والقوة الإقتصادية للقطب المسيطر، وهو ما لا يتوافر فى حالة الولايات المتحدة. فهناك انتشاراً وتوزعاً لمصادر القوة الإقتصادية والعسكرية فى النظام العالمى، كما أن الولايات المتحدة تعانى من مشكلات إقتصادية بنيوية تجعلها غير قادرة على قيادة النظام العالمى. كذلك فالولايات المتحدة لم تستطيع أن تحقق ما حققته فى الخليج إلا بدعم عدد من القوى الأخرى. وأخيراً، فإن المعطيات الاندماجية الإقتصادية التى تحدث على مستوى النظام العالمى، والتى سبق أن أشرنا إليها من شأنها أن تؤدى إلى ظهور أقطاب دولية منافسة للولايات المتحدة(٩). وما بين هذين الاتجاهين هناك اتجاهات أخرى. فمثلاً يسلم البعض بأن النظام العالمى الجديد هو أحادية قطبية تتجه نحو التعددية الثلاثية فى إطار هيكل قوة جديد قوامه الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، واليابان(١٠).

وفى رأينا، فإن النسق العالمى منذ سنة ١٩٩١ ، هو نظام أحادى القطبيـــة. بيـد أن الأحادية هنا لا تعنى مجـرد الهيمنة الأمريكية (تشكل الولايات المتحـــدة ٢٨,٥% مـــن الناتج العالمى سنة ١٩٩٥)، ولكنها تعنى أيضا هيمنة النظام الرأسمالى الغربى فى إطــار منظومة تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان، تنتظمها شبكة من التنظيمــات كمنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية، ووكالة الطاقة الدولية، ومنظمة التجــارة العالميــة، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وقمة الدول الصناعية السبع. وتمارس الولايات المتحـــدة دوراً قياديا فى إطار المنظومة الرأسمالية، وهى المنظومة التى تمثل أحد أبعـــاد القطبيـــة الأحادية فى مواجهة العالم الثالث.

ويذهب بعض الدارسين إلى أن الهيمنة الأحادية للمنظومة الرأسمالية ســـتكون هــى الشكل الأساسى للنسق العالمى خلال الحقبة القادمة، ولعل اشهر من عبر عن ذلك البـاحث الأمريكى فوكوياما فى كتابه نهاية التاريخ. وقد توقع فوكويامــــا أن المنظومـــة الفكريـــة والنظامية الرأسمالية – الليبرالية ستسود تطور السياسة الدوليـــة حتـى نهايـــة التطــور التاريخى حيث أثبتت هذه المنظومة بعد انهيار المنظومات الشمولية، أنها الوحيدة القـــادرة على تحقيق التقدم الانسانى[١١]. وفى تقديرنا، فإن هذه الهيمنة الواحديـــة تشـكل ظــاهرة مرحلية ستتحول إلى تعددية حقيقية. فالهيمنة الواحدية تفتقر إلى التوازن. بعبارة أخـــرى، فإن النسق العالمى الراهن يتسم بحالة من عدم التوازن لصـــالح المنظومـــة الرأســمالية. وتعلمنا أدبيات التوازن الدولى أن مثل هذه النظم هى نظم مرحلية سرعان ما تتجه نحـــو التوازن من خلال إقامة بنيان دولى تعددى أكثر تكافؤا. وهذه هى النتيجة ذاتها التى نخرج بها من تحليل الأنماط التاريخية للقطبية الواحدية[١٢]. من ناحية أخرى، فإنه مـــع اختفـــاء العدو الشيوعى، فإن التناقضات وتضارب المصالح بين الدول الرأسمالية لابد وأن تطفـــو على السطح وتصبح أكثر أهمية فى تحديد بنيان النسق العالمى، كما حــدث فــى حــالتى الحرب العالمية الأولى والثانية، خاصة مع تزايد احتمالات ظهور أوروبا كقوة مســـتقلة، هذا بالإضافة إلى ظهور أقطاب أخرى منافسة خارج المنظومـــة الرأســـمالية المسـيطرة ونشير بالتحديد إلى حالة الصين. ومن ثم فإنه من المتوقع أن يتطور النســـق العـــالمى الراهن نحو بنيـــان عالمى تعددى ذى طبيعة هرمية أى نسق عالمى تتعدد فيـــه مراكـــز القوة[١٣]. وكان النسق العالمى منذ النصف الثانى للتسعينيات قد بدأ يتحول فى هذا الاتجاه، ولكن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ أضعفت مؤقتا من سرعة تحول البنيـــان العـــالمى نحو التعددية. ولكن مسيرة التوازن العالمى ستتجه فى مدى أطول نحو التعددية.

المبحث الرابع

عملية العولمة

أشرنا إلى أن السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية قد اتسمت ببروز عملية الاعتماد المتبادل، وإلى أن تلك العملية قد مهدت لعملية أخرى وهى "العولمة". فمع بداية التسعينيات ظهر فى السياسة الدولية مصطلح العولمة Globalization، وذلك فى إطار الخطاب السياسي للقوى الكبرى، وقد ركز هذا الخطاب على أن ظاهرة العولمة تعنى تحول العالم إلى سوق وقرية عالمية واحدة تنتقل فيها عناصر الإنتاج دون قيود. ولم يقتصر الأمر على الخطاب السياسي، وإنما امتد ليشمل إنشاء مؤسسات عالمية جديدة للإسراع من ترجمة العولمة إلى واقع. ومن ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٤ للإشراف على عملية تحرير التجارة الدولية. وقد أدى ذلك إلى حوار عالمى حول مفهوم العولمة وأبعادها. وأسفر هذا الحوار عن ثلاث رؤى للعولمة تتباين فى تشخيص الظاهرة، وتحديد أسلوب التعامل معها. ويمكن حصر تلك الرؤى فيما يلى(١٤).

أولاً : الرؤية "الليبرالية الجديدة" للعولمة : الرؤية الإندماجية

تتمثل الرؤية الأولى للعولمة فيما تطرحه المدرسة "الليبرالية الجديدة" من أفكار بخصوص التحولات فى النسق العالمي بعد نهاية الحرب الباردة. وجوهر هذه الرؤية هو الاعتقاد الصارم بأن العولمة ظاهرة إيجابية ينبغى على الجميع التكامل معها واللحاق بها لأنها عملية حتمية. طبقا لهذه الرؤية، فإن العولمة تعنى ظهور اقتصاد عالمى مفتوح ومتكامل، ونشأة نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة القومية، ويفوض السلطة إلى الشركات متعددة الجنسية وغيرها من المؤسسات عابرة للقوميات. فالقرارات فى ظل العولمة تتخذها الأسواق لا الحكومات. كذلك تفترض تلك الرؤية أن المتغيرات الإقتصادية فى ظل العولمة قد أصبحت لها الأولوية على المتغيرات السياسية، كما أن المتغيرات الإقتصادية قد أنشأت شبكة من المصالح الإقتصادية العالمية المتكاملة جعلت بدورها من المتغيرات الأخرى أقل شأنا من ذى قبل. من ناحية أخرى، فإن هذه الرؤية و التى يعد توماس فريدمان، من أبرز المدافعين عنها، تؤكد أن العولمة هى "نظام دولي جديد يعتمد

على التكامل بين رأس المال، والتكنولوجيا، والمعلومات التى تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة نشأ عنها سوق عالمية واحدة. ومن ثم فإن العولمة ظاهرة إقتصادية- تكنولوجية بالأساس. وفى هذه الظاهرة، التى تجسد طبيعة النظام الدولى فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، فإن "قوة الدول لا تقاس بمتوسط الدخل الفردى، وإنما بعدد خطوط شبكة الإنترنت التى تستخدم فى الدولة، وكيفية استخدام وفهم وتوجيه تلك المعلومات". كذلك فإن العولمة ظاهرة إيجابية تؤدى إلى ارتقاء الدول التى ترتبط بها، و انحطاط الدول التى قد تحاول الانفصال عنها. وعلى أى حال، فإن العولمة هى أمر واقع وحتمى. "فسواء أعجبتنا العولمة أم لم تعجبنا، فهذا لن يغير من الأمر شيئا، فأنا لم ابدأ العولمة، ولا أستطيع فى الوقت ذاته إيقافها"(١٥). العولمة إذن ظاهرة حتمية ينبغي على الجميع الارتباط بها، وإلا حكم على المعارضين بالفناء. وأخيرا، فإن العولمة هى ظاهرة تلقائية نشأت نتيجة الثورة الصناعية الثالثة وما أثمرته من تقدم تكنولوجى، وهى ليست بالضرورة ظاهرة مقصودة تدفعها قوى دولية معينة. كذلك، فإن الحل أمام دول الجنوب، هو الاندماج الكامل مع قوى العولمة. وكلما زادت سرعة هذا الاندماج زادت المكاسب المحتملة أمام تلك الدول، وإلا فإن قوى العولمة ستسحق دول الجنوب. وفى هذا الإطار، فإنه لا ينبغى التردد طويلاً أمام الشروط التى تفرضها القوى الدافعة للعولمة.

ثانياً : الرؤية " النقدية " للعولمة : " الاستعمار الجديد "

ينتمي إلى هذه الرؤية عدد من المدارس الفكرية والتيارات السياسية الشعبية التي تستمد أصولها من فلسفات متباينة، ولكنها تشترك في قاسم مشترك أعظم وهو انتقاد العولمة، والتركيز على آثارها السلبية، وإن كان هذا التركيز يتم بدرجات متفاوتة. ومن تلك المدارس الفكرية مدرسة "الواقعية الجديدة"، ومدرسة التبعية، والمدرسة الماركسية التقليدية بالإضافة إلى التيارات الشعبية الداعية إلى الحفاظ على البيئة، وانتقاد إهمال العولمة للبعد الاجتماعي لعملياتها الاقتصادية، وهي التيارات التي تندرج تحت مصطلح "شعب سياتل" إشارة إلى القوى الإجتماعية التي تظاهرت في مدينة سياتل بالولايات المتحدة احتجاجا على مؤتمر منظمة التجارة العالمية المنعقد في تلك المدينة عام ١٩٩٩. ومن المعروف أن تلك المنظمة هي أبرز المحركات الإقتصادية لعملية العولمة.

ومن أهم رواد تلك الرؤية المدرسة "الواقعية الجديدة" التي يمثلها كينيث والتز. فيرى والتز أن العولمة هى "بدعة التسعينيات"، وأنها "مصنوعة فى أمريكا" بل أن الولايات

المتحدة تستخدم القوة العسكرية بشكل منفرد لفرض العولمة. ومن ثم فهى عملية مقصودة. كذلك، فالعولمة بالشكل الذى يطرحه أنصارها لن تتحقق لأن الإقتصاد سيظل محلى الطابع بالأساس. فإقتصاد الدول الدافعة للعولمة موجه فى معظمه لخدمة الاستهلاك المحلى، كما أن الصادرات لا تشكل فى تلك الدول أكثر من ١٢% من الناتج المحلى. ولذلك، فالعولمة لم تحقق اندماج إقتصادات مختلف الدول فى إقتصاد عالمي متكامل، بل إن مستوى الاندماج الإقتصادى العالمى مع نهاية القرن العشرين يعادل، إن لم يقل عن، هذا المستوى عند مطلع القرن، ذلك إذا ما تم حساب التدفق التجارى والرأسمالى والنقدى كنسبة من الناتج المحلى. وفى ظل هذا النظام فإن هناك أشكالا عديدة من عدم التكافؤ الإقتصادى بين الدول. كما أنه فى ظل العولمة فإن دور الدولة فى إدارة الإقتصاد والسياسة قد ازداد[١٦].

ويعد محاضير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، من أبرز المعبرين عن الرؤية الانتقادية للعولمة. فالعولمة، في تقديره، هي واجهة لإعادة استعمار الدول النامية. فالدول الرأسمالية فى تقديره، تسعى في إطار العولمة إلى إنشاء نظام سياسي واقتصادي واحد هو الرأسمالية مهما كانت النتائج. كما أنه في ظل تيار العولمة فإن الحديث عن الإقتصاد العالمي المتكامل والقرية العالمية، وعصر المعلوماتية وسهولة الانتقال يجب ألا يخفي أن الشركاء لن يكونوا متساويين. ففي ظل إزالة الحدود وأمام حركة رؤوس الأموال لتنتقل دون قيود فإن فقراء العالم الثالث ليس مسموحا لهم بعبور الحدود إلى الدول الغنية، وستظل الحدود مغلقة كما هي. وفي ظل العولمة يستمر سباق التسلح، والضغط على الدول الفقيرة لشراء المزيد من الأسلحة لكي تعوض الدول المتقدمة ما أنفقته على البحث والتطوير العسكري. وفي ظل العولمة هناك ضغوط إعلامية لرفض أي نقد للعولمة[١٧].

ثالثاً : الرؤية التركيبية "التفاعلية" للعولمة

تتحصل هذه الرؤية فى أن العولمة هى أمر واقع ينبغى "التعامل" معه، وليس قبوله بكافة عناصره. ويقصد بالتعامل فى هذا السياق الدخول فى حوار حقيقى مع قوى العولمة بهدف الإقلال من الخسائر، وتعظيم المكاسب. تفترض تلك الرؤية أن رفض العولمة، أو الدخول فى "مواجهة" مع القوى الدافعة لها إنما ينطوى على مخاطر جسيمة. بعبارة أخرى، تركز تلك الرؤية على أهمية التعامل المتوازن مع القضايا التى تطرحها العولمة من خلال استراتيجية تقوم على التعامل التدريجي، والربط بين مختلف القضايا المطروحة. فهذه الرؤية تنزع إلى فهم العولمة على أنها ظاهرة مركبة تتضمن أبعادا إيجابية يجب

الاستفادة منها وأخرى سلبية ينبغي تفاديها. ففي مقابل الفرص الإيجابية التي أتاحتها العولمة، ومنها التطور الهائل في التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيا المعلومات، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال، وانفتاح الأسواق، فإن هناك جوانب سلبية لهذه الفرص تتمثل في استمرار مشاكل الفقر والجهل والديون وانتشار الأوبئة التي تهدد أمم بأكملها وتفشي ظاهرة تهميش المجتمعات النامية وحرمانها من جني ثمار العولمة مع ما يقترن بذلك من اتساع الفجوة التي تفصلها عن الفئات الأوفر حظاً. وهاتان الصورتان هما وجهان متلازمان للعولمة يتعين قبولهما والتعامل معهما. ومن ثم فالعولمة طبقاً لهذه الرؤية هي حقيقة ينبغي التعامل معها للإقلال من آثارها السلبية على الأقل، مع التسليم بأن لها آثارا إيجابية[١٨].

ويتفرع عن هذه المناظرة بين الرؤى المختلفة للعولمة، مناظرة أخرى تدور حول تحليل القضايا الأهم في السياسة الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وهي المناظرة بين تيار "الجغرافيا الإقتصادية" Geo-economic وتيار الجغرافيا السياسية Geo-politics. فقد نشأ تيار فكرى، يعبر عنه أنصار العولمة، يؤكد أن حقبة ما بعد الحرب الباردة. قد شهدت انتصار "الجغرافيا الإقتصادية"، بمعنى أن القضايا الإقتصادية، المرتبطة بالتجارة والاستثمار، والتكنولوجيا قد أصبحت هي القضايا المحورية، وأن القضايا الأمنية الإستراتيجية قد تراجعت لكي تحتل مكانة ثانوية. أما التيار الثاني، فإنه يرى أن الجغرافيا السياسية مازالت هي محور السياسة الدولية. فالدولة مازالت الفاعل الرئيس، ولم يستطع الإقتصاد أن يتخطى السياسة بأى حال[١٩].

ان استعراض عملية صعود ظاهرة العولمة، والرؤى المختلفة المقدمة لها يقودنا إلى أن تلك الظاهرة هي عملية مقصودة تحركها القوى الرأسمالية المتمثلة في الشركات متعددية الجنسية، وحكومات الدول الصناعية الكبرى. وتقود تلك القوى ظاهرة العولمة مستندة إلى مكتسبات "الثورة الصناعية الثالثة"، وذلك أن تلك الثورة أعطتها قوة تكنولوجية إقتصادية هائلة على "عولمة" نموذجها الفكرى. والهدف من تلك العملية هو تحقيق مصالح القوى الرأسمالية من خلال "تنميط" العالم بما يتفق وتلك المصالح. فصحيح أن العولمة نشأت عن التطور التكنولوجي الذى أثمرته الثورة الصناعية الثالثة. ولكن الصحيح أيضا أن العولمة، وهذا واضح من المسمى ذاته، هى عملية تدفعها القوى الرأسمالية لأنها تحقق مصالحها في فتح أسواق دول الجنوب أمام التجارة الغربية. كذلك يقصد بالتنميط أن يسود العالم نموذج فكرى واحد ذى أبعاد إقتصادية، وسياسية وثقافية يتطابق مع المصالح

الغربية. فهذا التنميط لا يعنى خلق عالم متجانس واحد إذ أن العولمة تبدأ من تحديد مصالح القوى الرأسمالية العالمية، وتضع المعايير التى تحقق تلك المصالح، وتلقى على دول الجنوب عبء محاولة الاستفادة من تلك المعايير.

والعولمة ليست مجرد ظاهرة إقتصادية، ولكنها ظاهرة متعددة الأبعاد تتضمن جوانب إقتصادية، وسياسية، وثقافية، وإن ظل الجانب الإقتصادى المتمثل فى تحرير التجارة الدولية هو الجانب الأكثر أهمية فيها. ويدور المحور الإقتصادى للعولمة حول قضية تحرير التجارة الدولية، وهو ما يعنى فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال للسلع والخدمات. بيد أن فتح الأسواق فى أغلب الأحوال، ومن الناحية العملية، يتم فى اتجاه واحد، من الشمال نحو الجنوب. ذلك أن دول الشمال الصناعية تضع قيودا جمركية وغير جمركية على صادرات دول الجنوب إليها، كما أن السلع التى تتمتع فيها دول الجنوب بميزة نسبية مستثناه من تحرير التجارة الدولية، كما هو الحال فى السلع الزراعية. وفى الجانب السياسى، تشمل العولمة إعادة صياغة مفاهيم السياسة الدولية بما يعطى للدول الدافعة للعولمة دورا أكبر فى النسق العالمى قوامة التدخل فى شئون دول الجنوب بشكل شرعى. وفى هذا السياق تشمل العولمة طرح المفاهيم التالية، (١) "التدخل الانسانى" لمراقبة مدى احترام دول الجنوب لحقوق الانسان، وهو ما يعنى تغير مفهومى "سيادة الدولة"، "ومنع التدخل فى الشئون الداخلية للدول اللذان تأسس عليهما النسق العالمى طوال القرن العشرين على الأقل. بيد أن التدخل الانسانى هو تدخل انتقائى، بمعنى أنه يطبق فقط عندما تنتهك مصالح القوى الدافعة للعولمة، ويتم تجاهله إذا كانت الدولة المنتهكة حليفة لتلك القوى، (٢)"التهديدات الأمنية الجديدة"، هى التهديدات الأولى بالمواجهة فى ظل العولمة. ويقصد بذلك التهديدات المتمثلة فى الإرهاب، وتجارة المخدرات، والأسلحة الصغيرة، والجريمة المنظمة. أما التهديدات الأمنية التقليدية المتمثلة فى احتلال الأراضى، وامتلاك الأسلحة النووية، فإنها قد أصبحت تهديدات ثانوية. (٣)"إجراءات بناء الثقة" هو الطريق للتعامل مع التهديدات الأمنية التقليدية، ولحل الصراعات الإقليمية. ونعلم أن هذا المفهوم مشتق من خبرة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى، وأنه قبل تطبيقه سنة ١٩٧٥ كان قد تم تسوية القضايا الإقليمية فى أوروبا، والتوصل إلى اتفاقات لضبط التسلح وتحقيق التوازن بين الشرق والغرب. ولكن قوى العولمة تعمل على تطبيق المفهوم فى الجنوب دون النظر إلى الشروط التى مهدت لنجاحه فى الشمال، كما أنها لا تطبق المفهوم إلا بشكل انتقائى. كذلك، فإجراءات بناء الثقة لا تطبق حينما يكون لدول الجنوب مطالب إزاء الشمال (الصراع

العربى الإسرائيلى) ولكن يتم التغاضى عنها حينما يكون لـــدول الشـــمال مطـــالب إزاء الجنوب (الصراع الغربى- الليبى). أما فى الجانب الثقافى، فإن العولمة تشمل اعتبار القيم الثقافية الغربية بمثابة المعايير الوحيدة المقبولة للتعامل الدولى، وبذلك تشكل العولمة نمطية أحادية ثقافية قوامها دعوة دول الجنوب إلى التخلى عن القيم الثقافية الموروثة. ونجد ذلـــك واضحا فى الهجوم على "القيم الآسيوية" واعتبارها مسئولة عن الأزمة المالية التى لحقـــت بالنمور الآسيوية سنة ١٩٩٧، وفى الوثيقة المســـماة "الإســـتراتيجية المشـــتركة للاتحـــاد الأوروبى فى المتوسط" الصادرة عن قمة الاتحاد الأوروبى المنعقدة فى البرتغال فى يونيو سنة ٢٠٠٠. وتشير الوثيقة إلى سعى الاتحاد إلى تغيير بعض قيم الدول العربية المطلـــــة على البحر المتوسط بحيث تتوافق مع القيم الأوروبية.

خـلاصـــة

يمثل عام ١٩٩١ نقطة مفصلية فى تطور السياسة الدولية. فقبل شهور محدودة مـــن حلول هذا العام انتهت رسميا الحرب الباردة بتوقيع ميثاق باريس فى إطار مؤتمر الأمـــن والتعاون الأوروبى. وفى هذا العام تم حل المؤسسات السياسية والعسكرية للكتلة الشـــرقية. كما اختفى الاتحاد السوفييتى من الوجود. هذا فى الوقت الذى استمرت فيه مؤسسات الكتلة الغربية بل وتطورت. فقد اتسع نطاق عمليات حلف الاطلنطـــى، واتجـــهت دول أوروبـــا الغربية نحو الاتحاد فى إطار معاهدة ماستريخت وبذلك تحول البنيان الدولى نحو القطبيـــة الأحادية التى تقودها الولايات المتحدة. كذلك، فإن الصعود الأوروبى والشرق آسيوى الذى شهدته تلك المرحلة، ورغم أهميته، لم يجعل منهما قوة منافسة للولايـــات المتحـــدة. وقـــد ترتب على ذلك نتائج متعددة فيما يتعلق بالسياسة الدولية. لعل أهم تلك النتائج هو ظـــهور دول جديدة على أنقاض الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى، ونهاية عملية توازن الرعـــب، تسوية عدد من القضايا الدولية بالشروط الأمريكية، ومحدودية البدائل المتاحة أمـــام دول الجنوب. ولعل العملية الأهم التى برزت فى تلك الحقبة، هى عملية العولمة وهى عمليـــة ذات أبعاد إقتصادية، وسياسية، وثقافية. ويدور البعد الإقتصـــادى حـــول فتـــح الأســـواق وتحرير التجارة الدولية وبالذات من اتجاه الشمال إلى الجنوب. أما البعد السياسى فـــيركز على تخطى سيادة الدول، وتطبيق مفهوم إجراءات بناء الثقة فى حل الصراعات الدوليـــة التى تنطوى على مطالب لدول الجنوب، وتعظيم دور حلف الأطلنطى على حساب الأمـــم المتحدة. ويدور البعد الثقافى حول اعتبار القيم الغربية بمثابة القيم المعتمدة للتعامل.

هوامش الفصل الخامس عشر

(١) C. J. Bartlet, **The Global Conflict, The International Rivalry of the Great Powers, 1880-1990**, (London- New York, Longman, 1994), pp.s 384-386.

(٢) P. M. H. Bell, **The World Since 1945: An International History**, (London: Arnold, 2001), pp. 378-380.

(٣) محمد السيد سليم، "العرب فيما بعد العصر السوفييتي" **السياسة الدولية**، ٢٨ (١٠٨)، أبريل سنة ١٩٩٢، ص ١٤١-١٦٥.

وفى عام ٢٠٠٠ حل فلاديمير بوتين محل يلتسن كرئيس لجمهورية روسيا. وتحت تأثير أزمة روسيا الإقتصادية، وتصاعد مطالب اقليم الشيشان للانفصال، استمر فى اتباع سياسة سلفه. وبعد وقوع الهجمات على الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ اتجه بوتين إلى التوافق مع الائتلاف الدولى الذى سعت الولايات المتحدة إلى تكوينه لمحاربة "الإرهاب"، بل أن بوتين أعرب عن رغبته فى ضم بلاده إلى حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى، كما أرسل إشارات تدل على موافقته على الطلب الأمريكى لإلغاء معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية الموقعة سنة ١٩٧٢، وعدم اعتبار مشروع مبادرة الدفاع الإستراتيجى تهديدا لروسيا.

(٤) لم تكن هذه الدول هى الدول الوحيد التى نشأت فى النظام الدولى فى تلك الحقبة. ففى إطار عملية التفكك انقسمت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين هما جمهورية التشيك وسلوفاكيا، وان تم هذا الانفصال بطريقة سلمية، أى لم يسبق الانفصال اضطرابات عرقية وسياسية كما حدث فى حالة الاتحاد السوفييتى. كذلك، فقد تفككت دولة يوجوسلافيا، بانفصال كرواتيا وسلوفينيا أولا ثم مقدونيا، والبوسنة والهرسك. وكان الرئيس اليوغسلافى تيتو، الذى أعاد توحيد الدولة بعد تفككها أثناء الحرب العالمية الثانية قد توفى سنة ١٩٨٠ وحلت محله قيادة جماعية يرأسها رئيس إحدى الجمهوريات الست المكونة ليوجوسلافيا بالتناوب. ولكن صربيا رأت ان هذا الترتيب لا يتناسب مع وزنها فى تأسيس يوجوسلافيا. وأنها يجب أن تلعب الدور القيادى فى يوجوسلافيا. نتيجة للضغط الصربى، وتضرر كرواتيا وسلوفينيا من

تمويل حصيلة الضرائب المحصلة منهما إلى الجمهوريات الفقيرة، وتحت ضغط الدول الأوروبية، وبالذات ألمانيا، استقلت الدولتان وأعقبهما مقدونيا، والبوسنة والهرسك. بيد أن صربيا لم تسلم باستقلال البوسنة والهرسك لوجود جماعة صربية قوية فيها. وأدى ذلك إلى نشوب حرب ضارية بين مسلمى وصرب البوسنة انتهت بإنشاء جمهورية البوسنة والهرسك فى إطار تقسيمات سياسية- إدارية داخلية مضمونة دوليا. وتبقى من يوجوسلافيا جمهوريتين هما صربيا، والجبل الأسود، وان كانت الأخيرة تسعى بدورها إلى الاستقلال.

كذلك فقد انقسمت أثيوبيا إلى دولتين هما أثيوبيا وارتريا سنة ١٩٩٣. وبذلك تحولت أثيوبيا إلى دولة حبيسة جغرافيا. كذلك ظهر عدد من الدول القزمية هى اندورا، وليختنشتين، وجزر مارشال، وميكرونيزيا، وموناكو، وباولو، وسان مارينو، وناورو، وكيريباتى، وتوفالو.

(٥) هالة سعودى، "القوى الصاعدة فى النظام العالمى الجديد" فى محمد السيد سليم، محرر، **النظام العالمى الجديد**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، بجامعة القاهرة، ١٩٩٣)، ص ٢٠٧-٢٤٥.

(٦) World Bank Policy Research Report, **The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy, Summary**, (Washington, D.C., IBRD/World Bank, 1993).

(٧) راجع فى عرض تلك المناظرة:

محمد السيد سليم، "التحولات العالمية وآثارها على العالم الإسلامى"، فى حسن العلكيم، محرر، **قضايا إسلامية معاصرة**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص ٣٥٠-٣٥٤.

(٨) Charles Krauthammer, "The unipolar moment, **Foreign Affairs**, 1991, pp. 23-33.

(٩) عبد المنعم المشاط، "هيكل النظام العالمى الجديد"، فى محمد السيد سليم، محرر، **النظام العالمى الجديد**، المرجع السابق، ص ٦١-٩٢.

William Pfaff, "Redefining World Power" **Foreign Affairs**, 60(1), pp. 35-48 Joseph Nye, "The Changing Nature of World Power" **Polittlical Science Quarterly**, 105(2), 1990.

(١٠) ناصيف حتى، "أى هيكل للنظام الدولى الجديد؟ "**عالم الفكر**، (الكويت)، ٢٣ (٣ و٤) مارس - أبريل سنة ١٩٩٥، ص ١١٨-١١٩.

(١١) فرانسيس فوكوياما ، ترجمة حسين الشيخ ، **نهاية التاريخ** ، (بيروت : دار العلوم العربية ، ١٩٩٣) .

(١٢) راجع فى ذلك الدارستين التاليتين:

محمد السيد سليم، "مفهوم التوازن الدولى وتطبيقاته الإقليمية" **مجلة العلوم الاجتماعية**، ١٧(١) ربيع ١٩٨٩، ص ص ١٥٣-١٦٣.

محمد السيد سليم، "الأشكال التاريخية للقطبية الواحدية" فى محمد السيد سليم، محرر، **النظام العالمى الجديد**، المرجع السابق، ص ٩٧-١٣٠.

(١٣) راجع فى تحليل متعمق لمستقبل النسق العالمى:

محمد السيد سعيد، "احتمالات التطور المستقبلى للنظام العالمى الجديد"، فى محمد السيد سليم، محرر، **النظام العالمى الجديد**، المرجع السابق، ص ص ٣٧١-٣٩٤.

(١٤) فى تحديد الخصائص الجوهرية لهذه الرؤى

Samuel Kim, "East Asia and Globalization: Challenges and responses," **Asian Perspectives,** 23 (4), 1999 pp.5-44

(١٥) نص محاضرة توماس فريدمان فى المجلس المصرى للشئون الخارجية، فى **الأخبار** ٧ فبراير سنة ٢٠٠٠.

(١٦) Kenneth Waltz, "Glaobalization and American power," **National Interest,** 59, Spring 2000.

(١٧) راجع تحليل محاضير محمد للعولمة فى:

Mahathir Mohamed, **A New Deal for Asia,** (Kuala Lumpur, Pelanduk Publications, 1999).

(١٨) Jan Aart Scholte, **Globalization: A Critical Introduction,** (London: Pelgrave, 2000).

(١٩) A. Gupta, "Issues in South Asia: geopolitics or geoeconomics," **International Studies,** (Delhi), 34 (1), January-March 1997, pp. 15-24.

خاتمـــة

تطور السياسة الدوليـة : الاتجاهات العامة والدلالات النظرية

استعرضنا فى هذا الكتاب تطور السياسة الدولية منذ مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ إلى نهاية الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٩١ مع رصد التطورات التى أدت إلى انعقاد مؤتمر فيينا منذ صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨، والتطورات التى أعقبت نهاية الاتحاد السوفييتى، وحتى الهجوم على الولايات المتحدة فى سنة ٢٠٠١. وفى خاتمة الكتاب يهمنا أن نستخلص الاتجاهات العامة لتطور السياسة الدولية خلال تلك الحقبة، وما تشير إليه تلك الاتجاهات من دلالات بالنسبة لنظرية العلاقات الدولية.

لعل أول ما نلاحظه هو أن السياسة الدولية قد شهدت ثورات تكنولوجية أثرت بشكل جوهرى فى تطور تلك السياسة ابتداء من الثورة الصناعية الأولى فى منتصف القرن الثامن عشر وحتى الثورة الصناعية الثالثة فى منتصف القرن العشرين. وقد زادت تلك الثورات التكنولوجية من قدرة الوحدات الدولية على التفاعل، وجعلت من العالم قرية عالمية، وأدت إلى نشوء وحدات دولية جديدة وبروز قضايا جديدة فى السياسة الدولية. ومن ثم زادت القدرة التفاعلية للنسق الدولى. كذلك فالدول التى امتلكت زمام التكنولوجيا استطاعت أن تسود فى السياسة الدولية، كما أن الدول التى تخلفت تراجع دورها. وتثبت ذلك خبرة الصعود البريطانى ثم الأوروبى فى السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر، وخبرة الصعود الأمريكى فى القرن العشرين، وخبرة التراجع العثمانى فى القرن التاسع عشر، ثم تفكك الدولة العثمانية فيما بعد، والتراجع السوفييتى فى أواخر القرن العشرين وتفكك الدولة ذاتها بعد أن كانت أحد ركنى نظام القطبية الثنائية.

من ناحية ثانية، فقد ازداد وتنوع عدد الوحدات الدولية طوال القرنين التاسع عشر والعشرين. فقد تطور النسق الدولى من كونه نسقا لا توجد به سوى ٢٥ دولة على اكثر

تقدير فى أوائل القرن التاسع عشر، إلى أن يصبح نسقا توجد به حوالى ١٩٠ دولة بالإضافة إلى آلاف الوحدات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وفى مطلع القرن التاسع عشر، لم يكن للمؤسسات غير الحكومية، وكل المؤسسات الواقعة خارج إطار القبضة المباشرة للدولة دور فى السياسة الدولية. ولكن مع نهاية القرن العشرين تغيرت الصورة لتشهد بداية ظهور "مجتمع مدنى عالمى". كذلك ظهرت الشركات متعددة الجنسية العملاقة والتى أصبح لها دور فى السياسة والإقتصاد الدوليين لا يقل بحال، أن لم يزد عن دور كثير من الدول، بيد أن دور الدولة لم يختف فى السياسة الدولية.

من ناحية ثالثة، فقد تطور البنيان الدولى من كونه بنيانا متعدد الأقطاب طوال معظم سنوات القرن التاسع عشر، إلى كونه بنيانا ثنائى القطبية طوال معظم سنوات القرن العشرين. ولما كان القرن العشرين قد شهد ثلاث حروب عالمية كبرى، هى الحربين العالميتين الأولى والثانية، والحرب الباردة، فإنه من المنطقى أن نتصور وجود علاقة ما بين القطبية الثنائية والحروب العالمية.

أما القرن الحادى والعشرين، والذى نتصور أن بدايته الحقيقية تمت سنة ١٩٩١ أخذا فى الاعتبار التحولات الجوهرية التى حدثت فى تلك السنة، فإنه شهد بنيانا دوليا احادى القطبية تقوده الولايات المتحدة وخلفها منظومة الدول الرأسمالية الصناعية. ولم يشهد هذا البنيان حروبا عالمية، ولكنه يشهد تزايدا واضحا لميل القطب المسيطر إلى توظيف القوة العسكرية، لتحقيق أهدافه. كذلك، توضح دراسة هذا التطور أن تعددية أو ثنائية البنيان فى ظل وجود علاقة تنافسية بين الأقطاب أو القطبين هو الوضع الأفضل بالنسبة للدول الصغيرة. فهذه الدول هى الأكثر تأثرا بالبنيان الدولى، والأكثر قابلية للتأثر سلبيا بالاتفاق بين الأقطاب الدولية، وبنيان القطبية الأحادية.

من ناحية رابعة، فإنه مع تطور التكنولوجيا، وتنوع القضايا الدولية، فقد تطورت المؤسسية الدولية على المستويين التنظيمى والقانونى، مما أنشأ شبكة هائلة من العلاقات المؤسسية الحكومية وغير الحكومية. ولعل التطور الأهم فى هذا الصدد قد تم فى القرن العشرين مع إنشاء المؤسسات التنظيمية العالمية لأول مرة، ثم بروز ظاهرة المؤسسات

التنظيمية الإقليمية فى النصف الثانى من القرن العشرين. وتدل خبرة التطور المؤسسى للسياسة الدولية أن المؤسسات الدولية لم تكن عاملا مؤثرا فى احتمالات الحرب والسلام، وان ساعدت على تسوية بعض المنازعات الدولية، ولكنها لعبت الدور الأهم فى مجال القضايا الإقتصادية والاجتماعية، كما وفرت إطارا مؤسسيا للتعبير عن إرادة الوحدات الدولية ومراقبة سلوكها فى آن واحد.

من ناحية خامسة، فقد ازدادت وتنوعت العمليات السياسية الدولية بتطور النسق الدولى. ويمكن القول أن قضيتى تحديد وضع الدولة العثمانية (المسألة الشرقية)، والدولة النمساوية – المجرية كانتا أهم قضيتين فى السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر. ويرجع ذلك إلى التخلف التكنولوجي للدولتين، وطابعهما المتعدد القوميات. وقد انتهت كلا منهما إلى السقوط مع نهاية الحرب العالمية الأولى. وفى القرن العشرين كانت القضية الألمانية هى القضية المركزية، ولكن ليس بسبب التخلف التكنولوجى، ولكن بسبب التطلعات الألمانية نحو التوسع الإقليمى. مما أسهم فى نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية. كذلك، فبينما اقتصرت العمليات السياسية الدولية فى القرن التاسع عشر على قضايا الأمن والصراع، فإن القضايا الإقتصادية والاجتماعية زاد دورها فى تشكيل العمليات السياسية الدولية فى القرن العشرين. ومع نهاية القرن العشرين صار التحدى الأكبر الذى يواجهه العالم هو تلك القضايا بالأساس (الانفجار السكانى، وتدهور البيئة وغيرها).

فيما يتعلق بالعرب، فإن خبرة تطور السياسة الدولية تشير إلى أن العرب ظلوا جزء من عالم إسلامى أكبر حتى سقوط الدولة العثمانية، وأن الدور العربى المستقل فى السياسة الدولية لم يظهر إلا مع نهاية تلك الدولة بعد الحرب العالمية الأولى. ويمكن القول أيضا أن دورهم فى إطار العالم الإسلامى كان قد انتهى مع سقوط الدولة العباسية سنة ١٢٥٦ ثم سقوط غرناطه فى الأندلس سنة ١٤٩٢. وفى القرن العشرين ارتكب العرب خطأين إستراتيجيين كبيرين أولهما هو التحالف مع القوى الاستعمارية الأوروبية ضد الدولة العثمانية، وهو الذى انتهى بتقسيم المشرق العربى، وإنشاء إسرائيل. أما الخطأ الثانى فهو دعم الولايات المتحدة فى حربها الأفغانية ضد الاتحاد السوفييتى، مما أدى إلى سقوط الأخير وانفراد الأولى بالهيمنة على النسق العالمى. وبالتالى سعيها إلى فرض ارادتها

على الدول العربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ومن المسلم بـــه أن الدولـــة العثمانيـــة ارتكبت مظالم فى الشرق العربى، كما أنها كانت قد بدأت تشهد صحوة قومية تركية علـــى حساب العرب، كما أن الاتحاد السوفييتى كان يعتنق أيديولوجية غير مقبولة عربيـــا ممـــا يفسر، وربما يبرر، التصرف العربى إزاء العثمانيين والسوفييت. بيد أن الـــدول تحســب قراراتها ليس فقط فى الإطار القصير الأمد، ولكن أيضا فى إطار نتائجه طويلـــة الأمــد. فرغم أن الطرف العربى بدا أنه قد حقق مكاسب قصيرة الأمد بعد الحرب العالمية الأولـــى وبعد نهاية نظام القطبية الثنائية، إلا أن تلك المكاسب كانت محـــدودة بالمقارنـــة بالنتـــائج طويلة الأمد. كذلك فالدول قد تتصرف في موقف معين بشكل يؤدى إلى تحقيـــق خســـائر قصيرة الأمد، ولكنها تنتهى إلى تحقيق مكاسب في مدى أبعد. ومن الأمثلة الواضحة علـــى ذلك توقيع روسيا السوفيتية معاهدة بريست ليتوفسك سنة ١٩١٧. فقد بدا أن هذه الدولة قـد فرطت فى أراضيها بموجب هذا الصلح، ولكن هذا الصلح أفاد روسيا السوفيتية اكثر ممـــا أفاد ألمانيا الطرف الأخر فى هذا الصلح.

أما فيما يتعلق بالعالم الإسلامى، فإن خبرة تطور السياسة الدولية تدل على أن انقسـلم هذا العالم طوال القرن التاسع عشر كان من أهم عوامل ضعف دوره فى تلـــك السياســة وتحوله إلى هدف للتوسع الاستعمارى. ونشير هنا إلى خـــبرة الصراعـــات الفارســية – العثمانية طوال القرن التاسع عشر.

على المستوى النظرى، فإن دراسة تطور السياسة الدولية تشير إلـــى عـــدة دلالات. لعل أولى تلك الدلالات هو ما يتعلق بالتغير والاستمرار فى النسق الدولى. فتوضح دراسة تطور النسق للدولى فى القرنين التاسع عشر والعشرين، أن تغير هيكـــل توزيـــع القـــوة (البنيان الدولى) يمثل العنصر الحاسم فى تغير النسق. فقد ارتبط التحـــول فـــى السياســة الدولية بتغير البنيان وفى بعض الحالات، فإن تغير القيادة السياسية ارتبط بتحـــولات فـــى السياسة الدولية، كما حدث فى حالة خروج بسمارك من الحكم سنة ١٨٩٠ أو تولى هتلـــر الحكم سنة ١٩٣٣ فى ألمانيا. ولكن الأمر لم يكن مرتبطا بشخص بسمارك أو هتلر، وإنمـا بما أدى إليه ذلك من تحول فى بنية النسق الدولى وتحوله إلى الثنائية القطبية. كذلك، فـــإن تلك الملاحظة تصدق على تطور السياسة الدولية فى العصر الحديـــث، إذ أنـــها ربمـــا لا

تنطبق على تلك السياسة فى عصور تاريخية سابقة كما يقول بيوزان وليتل فى كتابهما الانساق الدولية والتاريخ العالمي (ص ٣٧٤-٣٧٥).

من ناحية ثانية، تشير دراسة تطور السياسة الدولية إلى نتيجة أخرى تتعلق بدور الدول فى السياسة الدولية. أن الدول التى تسعى إلى الاضطلاع بدور فى السياسية الدولية يتخطى مقدراتها القومية، تنتهى فى أغلب الأحوال إلى الانهيار الداخلى. ذلك أن المقدرات الداخلية هى الأساس المادى للدور الدولى. كما أن القيام بدور دولى يتخطى هذه المقدرات تؤدى إلى تأكل هذا الأساس، وبالتالى التفكك، ما لم يؤد الدور الدولى إلى عائد إقتصادى مباشر على المقدرات الداخلية. وتثبت ذلك خبرة ألمانيا والاتحاد السوفييتى فى القرن العشرين. فعندما حاولت ألمانيا فى عهد غليوم الثانى، أو فى عهد هتلر أن تقوم بدور يتخطى مقدراتها، انتهت إلى الهزيمة بل والتقسيم، بينما عندما ركزت بعد الحرب العالمية الثانية على دور محدود يتناسب والالتزامات المفروضة عليها ومقدراتها، فإنها نجحت فى بناء أساس مادى قوى للاضطلاع بدور نشيط فى المستقبل. كذلك، فالاتحاد السوفييتى بعد الحرب العالمية الثانية قام بدور فى دعم النظم الشيوعية والاشتراكية وحركات التحرير الوطنى استنزف جزء من مقدراته مما أسهم فى تفككه. فإذا أدى الدور الدولى النشيط إلى عائد إقتصادى مباشر على الداخل (كما حدث فى حالة التوسع الاستعمارى الأوروبى) فإن الدور النشيط يكون له آثار ايجابية بحكم تأثيره على المقدرات الداخلية. ومن ثم، فإن التوازن بين المقدرات والسياسات الخارجية هو عنصر جوهرى لنجاح دور الدولة فى السياسة الدولية.

من ناحية أخرى، تشير دراسة تطور السياسة الدولية إلى العلاقة بين أداء النظام السياسى، وبين قدرة الدولة على أداء دورها الدولى بكفاءة. فقد فشلت النظم التسلطية والشمولية دائما فى تحقيق أهدافها فى السياسة الدولية فى المدى البعيد. فقد عانت فرنسا فى عهد لويس الرابع عشر الهزائم، كما هزمت ألمانيا والنمسا والمجر والدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى، وشهد القرن العشرين سقوط الأيديولوجيات الشمولية، وفشل دور الدولة الشمولية فى السياسة الدولية، مقابل نجاح النظم الديمقراطية فى الحاق الهزائم بالنظم التسلطية. ومن ثم، فإن ديمقراطية النظام السياسى ترتبط بفعاليته فى السياسة

الخارجية. بيد أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن التحول الديمقراطى فى الدول شـرط لحـل الصراعات الإقليمية بينها كما يشيع فى أدبيات السياسة الدولية بعد الحرب الباردة. كذلـك تشير تلك الدراسة إلى الأثر المهم للبيئة النفسية للقيادات السياسـية فـى قدرتـها علـى التصرف الرشيد فى السياسة الدولية. فكثيراً ما اتخذت قرارات سياسية بنـاء علـى رؤى ذاتية لا تستند إلى الواقع، وبالأخص فى حالة النظم التسلطية. وإلا فكيـف نفسـر قـرار نابوليون الثالث بإعلان الحرب على روسيا سنة ١٨٧٠ رغم أن توازن القوى الموضوعى كان لصالح بروسيا، أو قرار ألمانيا سنة ١٩١٤ بدخول الحرب إلى جانب حليفتها النمسـا والمجر رغم علمها أن ميزان القوى الموضوعى ربما لا يكـون لصالحـهما، أو قـرار الاتحاد السوفييتى بعدم التعبئة سنة ١٩٤١ عندما وردت معلومات مؤكدة أن ألمانيا علـى وشك الهجوم على الاتحاد السوفييتى، حيث أن ستالين ظل حتى اللحظة الأخيرة يعتقـد أن ألمانيا تشن مثل هذا الهجوم. كذلك، فإن المهارة الشخصية للقائد السياسى وفهمه الصحيـح لواقع السياسة الدولية ضرورى لنجاح دولته فى تحقيق أهدافها. وأمامنا مثال نجاح كـافور وبسمارك فى تحقيق الوحدتين الإيطالية والألمانية على التوالـى مسـتثمرين التوازنـات الدولية فى إطار بنية تعدد الأقطاب، ومستخدمين مهارات دبلوماسية لتحقيق ذلك.

كذلك تشير دراسة تطور السياسة الدولية إلى أن سباقات التسلح هى أحـد العوامـل المهمة فى احتمال نشوب الحروب بين الدول. صحيح أن سباق التسلح هو نتيجة للتوتـر بين الدول، ولكن ما أن ينشأ سباق التسلح حتى يصبح بذاته عنصرا مؤثرا على تصـاعد احتمالات الحرب بينها فقد سبق الحربين العالميتين الأولى والثانية سباقات للتسلح أسـهمت فى تعظيم شعور الدول بقدرتها على خوض الحروب.

الملاحـــق

الملحق رقم (١)

اتفاقية باريس سنة ١٨٥٦

المصدر: محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، (القاهرة: مطبعة محمد افندى مصطفى بحوش قدم، مصر المحمية، ربيع الثانى سنة ١٣١٤هـ، سبتمبر سنة ١٨٩٦

المادة ١ : من يوم تاريخ الإمضاء بقبول هذه المعاهدة الحاضرة يكون صلح ومودة بين كل من إمبراطور الفرنسيس وملكة المملكة المتحدة من بريطانيا الكبرى وارلندا وملك سردينيا وسلطان الدولة العثمانية من جهة ومن إمبراطور جميع الروسيا من جهة أخرى وكذا بين ورثتهم وخلفائهم ودولهم ورعاياهم على الدوام.

المادة ٢ : حيث قد حصل الفوز والمرام باستتباب الصلح بين المشار إليهم ينبغى أن تخلى البلاد التى فتحت فى مدة الحرب أو التى تبوأ عساكرهم وذلك من كلا الطرفين ويجرى له ترتيب مخصوص فى أسرع وقت.

المادة ٣ : قد تعهد إمبراطور جميع الروسيا بأن يرد لسلطان الدولة العثمانية مدينة قارص وقلعتها وكذا سائر المواضع التى استولت عليها عساكر الروسيا وهى من ملحقات بلاد الدولة العثمانية.

المادة ٤ : قد تعهد إمبراطور الفرنسيس وملكة بريطانيا العظمى وارلاندا وملك سردينيا وسلطان الدولة العثمانية بأن يرد إلى إمبراطور جميع الروسيا مدائن سيفاستبول وبالقلافة ويوبانورية وقرطش وينى قلعة كثيرون مع مراسيها وكذا سائر المواضع التى تبوأتها عساكر الدول المتفقة.

المادة ٥ : يصدر عفو تام واف من طرف إمبراطور الفرنسيس وملكة بريطانيا العظمى وارلاندا ومن إمبراطور جميع الروسيا وسلطان الدولة العثمانية لجميع الذين تصدوا من رعاياهم للاشتراك فى وقائع الحرب. ومفهوم ذلك يشمل بالنص الصريح أى حزب كان من رعاياهم ممن حارب واستمر مدة الحرب فى خدمة المحارب.

المادة ٦ : يرد من أخذ أسيرا فى الحرب من كلا الطرفين على الفور.

المادة ٧: قد صدر إعلان وتصريح من لدن إمبراطور الفرنسيس وإمبراطور اوستريا وملكة بريطانيا العظمى وارلاندا وملك بروسيا وإمبراطور جميع الروسيا وملك سردينيا بأن

للباب العالى اشتراكا فى فوائد الحقوق الأوروبانية العامة وفى منافع اتفاق أوربا وقد تعهدوا بأن يحترموا استقلال السلطنة التركية أبقاها تامة وتكفلوا جميعا بالمحافظة على هذا التعهد وكل أمر يفضى إلى الإخلال بذلك يعتبرونه من المسائل التى ينبنى عليها مصلحة عامة.

المادة ٨: إذا حدث بين الباب العالى وإحدى الدول المتعاهدة خلاف خيف منه على اختلال الفهم وقطع صلتهم فمن قبل أن يعمد الباب العالى وتلك الدول المنازعة له إلى أعمال القوة والجبر يقيمان الدول الأخرى الداخلة فى المعاهدة وسطاء بينهما منعا لما يتأتى عن ذلك الخلاف من الضرر.

المادة ٩: سلطان الدولة العثمانية لعنايته بخير رعاياه جميعا قد تفضل بإصدار منشور غايته إصلاح ذات بينهم وتحسين أحوالهم بقطع النظر عن اختلافهم فى الأديان والجنس وأخذ فى ذمته مقصده الخيرى نحو النصارى القاطنين فى بلاده وحيث كان من رغبته أن يبدى الآن شهادة جديدة على نيته فى ذلك عزم على أن يطالع الدول المتعاهدة بذلك المنشور الصادر عن طيب نفس فتتلقى الدول المشار إليها هذه المطالعة بتأكيد ما لها من النفع والفائدة ولكن المفهوم منها صريحا أنها لا توجب حقا لهذه الدول فى أى حال كان على أن تتعرض كلا أو بعضا لما يتعلق بالسلطان ورعاياه أو بإدارة سلطته الداخلية.

المادة ١٠: الاتفاق الذى جرى فى الثالث عشر من جولاى (تموز) سنة ١٨٤١ وهو الذى تقرر فيه ما للسلطنة العثمانية من الترتيب القديم بخصوص سد الوغاز ومضيق جناق قلعة قد أعيد الآن النظر فيه بموطأة الجميع وما جرى من الحكم به لهذه الغاية على مقتضى الأصول ما بين أهل المعاهدة يلحق الآن بهذه المعاهدة الحاضرة ويبقى معمولا به كأنه من متمماتها.

المادة ١١: البحر الأسود يكون على الحيادة (وفى الأصل نوتر) ومباحا لتجارة جميع الأمم ويمنع ماؤه ومراسيه منعا دائما عن السفن الحربية سواء كانت للدول التى لها تملك فى شاطئ البحر أو لغيرها ما عدا ما استثنى ذكره فى المادتين الرابعة عشر والتاسعة عشر من هذه المعاهدة.

المادة ١٢: التجارة فى مراسى البحر الأسود ومياهه مطلقة عن كل مانع فلا تكون عرضة لشئ سوى التنظيمات المختصة بالصحة ورسوم الكمارك والشرطة أعنى الضبطية ويكون أجراؤه على وجه يفيد التجارة تسهيلا واتساعا ومن أجل تأمين المصالح المتجرية والبحرية التى يديرها جميع الناس ترخص الروسيا والبابا العالى فى نصف قناصل

في مراسيهم الكائنة على سواحل البحر المذكور على ما تقضيه الحقوق المتداولة بين الأمم.

المادة ١٣: حيث قد تقرر في المادة الحادية عشرة أن البحر الأسود يكون على الحيادة لم يبق لزوم ولا غرض لإنشاء مسافن (أي ترسانات) بحرية حربية ولا لابقائها فمن ثم تعهد إمبراطور جميع الروسيا وسلطان الدولة العثمانية بأن لا ينشأ ولا يبقيا شيئا من هذه المسافن في ذلك الساحل.

المادة ١٤: قد اتفق إمبراطور جميع الروسيا وسلطان الدولة العثمانية على تعيين عدد السفائن الخفيفة اللازم إبقاءها في البحر الأسود لمصالح تلك السواحل فمن ثم ينبغي أن يكون هذا الاتفاق ملحقا بهذا المعاهدة الحاضرة ويكون معمولا بصحته كأنه من مكملاتها فلا يبغي ولا يغير ما لم يقع عليه رضا الدول الموقعة على هذه المعاهدة.

المادة ١٥: من حيث قد تقرر في الشروط التي جرت في مجلس ويانة أصول وقواعد تختص بالسفر في الأنهار الفاصلة بين عدة ممالك أو المارة فيها اتفقت الآن الدول المتعاهدة على أن تكون هذه الشرط يعد من الآن فصاعدا من الحقوق العمومية لأهل أوربا واتخذته تحت كفالتها ولا ينبغي أن يكون السفر في النهر المذكور عرضه لمنع ما ولا لتأدية ضريبة غير مقررة في الشروط المقيدة في المواد الآتية فمن ثم لا يجب جعل على مجرد السفر في النهر ولا ضريبة على الأمتعة التجارية التي تكون في السفن أما ترتيب الشرطة والكورنتينة الذي يراد إنشاؤه لأجل تأمين البلاد التي يفصلها هذا النهر أو يخترقها فيكون أجراؤه على وجه يفيد المراكب سهولة في السفر على قدر الإمكان وما عدا هذا الترتيب فلا يحدث شئ من الموانع للسفر مطلقا أيا كان.

المادة ١٦: من أجل تحقيق الشروط المذكورة في المادة المتقدمة تعقد مأمورية نواب من طرف فرنسا واوستريا وبريطانيا العظمى وبروسيا والروسيا وسردينيا والبلاد العثمانية من كل واحد ويحال على عهدتهم أن يرسموا ويجروا الأعمال اللازمة لإزالة الموانع والعوائق من فوهات الطونة ابتدأ من استشا وكذا من أماكن البحر المجاورة التي فيها الرمل وغيره والمقصود بذلك جعل هذه المواضع في كل هذه المواضع في كل من النهر والبحر صالحة للسفر وخالية عن كل ما يعوقه على قدر الطاقة والإمكان ومن أجل استيفاء المصاريف التي تقتضيها هذه الأعمال وإنشاء ما يلزم إنشاؤه لتيسير السفر وتأمينه عند فوهات الطونه يرسم أهل المأمورية بحسب أكثرية أصواتهم بنحو

ضريبة معلومة وجعل موافق وذلك بشرط أن تعامل جميع مراكب الأجيال بالتسوية وهذا الأصل يجرى فى هذا المقصد كما فى غيره.

المادة ١٧: تعقد مأمورية من نواب أوستريا وبافاريا والباب العالى وورتمبرغ من كل واحد وينضم إليها أهل مأمورية أقاليم الطونه الثلاثة التى يكون نصبها باستصواب الباب العالى وهذه المأمورية تكون راهنة دائما ويختص بها (أولا) أن تجرى التنظيم اللازم لسفر النهر وللشرطة (ثانيا) أن تزيل الدواعى المانعة من إجراء الشروط التى تقررت فى معاهدة ويانه على الطونه (ثالثا) أن ترسم وتجرى الأعمال اللازمة فى جميع مجارى النهر (رابعا) أن تحافظ بعد انقضاء مدة المأمورية الأوروبابة على وقاية المراكب وتيسير سفرها فى فوهات الطونه وفى غير ذلك من الأماكن المجاورة من البحر.

المادة ١٨: قد صار من المعلوم أن المأمورية الأوروباوية توفى عملها وأن المأمورية الساحلية تتم الأعمال المقررة فى المادة المتقدمة فى القسمين أولا والثانى فى مدة عامين وبعد إطلاع الدول المتعاهدة على ذلك تجرى فيه مذاكرتهم جميعا حتى إذا دونت لديها ما جرى تحكم بإلغاء المأمورية الأولى ومن ذلك الوقت فما بعده يكون للمأمورية الساحلية الراهنة ما كان للمأمورية الأوروباوية من القدرة والتفويض.

المادة ١٩: من أجل توكيد إجراء التنظيمات التى يرسم بها باتفاق واحد على موجب الأصول المشروحة آنفا يكون لكل من الدول المتعاقدة حق فى أن ترسى دائما فى فوهات الطونة سفينتين خفيفتين.

المادة ٢٠: فى مقايضة المدن والمراسى والأراضى على ما ذكر فى المادة الرابعة من هذه المعاهدة الحاضرة رضى إمبراطور جميع الروسيا لأجل زيادة التأمين على الحرية فى سفر الطونه بتعديل تخم بلاده فى بسارابيا فيكون هذا التخم الجديد من البحر الأسود على كيلو متر واد من شرقى بحيرة برناسولا ويتصل بطريق اكرمان إلى وادى طراجان ويجاوز جنوب بلغراد ويستمر فى طول مسافة نهر الفلبوق إلى علوسار تسيكا ويتصل بكاتامورى على بروت وعند الوصول إلى هذا الحد لا يحدث تغيير على التخم القديم بين السلطنتين وتعيين رسم هذا التخم الجديد يكون بمعرفة نواب من طرف الدول المتعاهدة.

المادة ٢١: الأرض التى تخلت عنها الروسيا تكون ملحقة بولاية ملدافيا (الافلاق) تحت سيادة الباب العالى ولسكان تلك الأرض أن يتمتعوا بالحقوق والخصائص الممنوحة للولايات ويرخص لهم فى مدة ثلاث سنين فى نقل مواطنهم والتصرف فى أملاكهم بلا مانع.

المادة ٢٢: ولايتا ولاخيا وملدافيا أى الافلاق والبغدان تبقيان متمتعين تحت رئاسة الباب العـــالى وكفالة الدول المتعاقدة بالامتيازات والاعفاءات الحاصلة لهم الآن فـــلا مقتضـــى لأن تحميهم الدول الكافلة بحماية مخصوصة ولا يكون حق مخصــــوص للتعـــرض فـــى أمورهم الداخلية.

المادة ٢٣: الباب العالى متعهد بأن يحفظ لهاتين الولايتين إدارة أهلية مستقلة ويبقى لهم الحريـــة فى التدين والأحكام معمولا به ينظر فيه ولهذه الغاية تجرد مأمورية مخصوصة يكون تألفها بإطلاع الدول المتعاهدة واتفاقهم وتجتمع من غير ابطاء فى بخارست (بكـــرش) مع مأمورية الباب العالى ويكون من هم هذه المأمورية البحث عن أحوال الولايتيـــن وعرض القواعد اللازمة للتنظيم فى المستقبل.

المادة ٢٤: سلطان الدولة العثمانية وعد بأن يعقد فى الحال فى كل من الولايتيـــن المذكورتيـــن ديوانا مخصوصا ويكون تأليفه مبنيا على توكيد ما فيه ايصال النفع والخـــير لجميـــع الناس على اختلاف درجاتهم ويطلب كل من هذين الديوانين أن يبين مقاصد الأهليـــن واستدعاهم فى شأن ترتيب الولايتين ونسبة تلك المأمورية إلى هذين الديوانين تقـــرر فى مجلس باريس.

المادة ٢٥: بعد أن تغير الآراء التى يبديها الديوانان تنهى المأمورية به إلى مجلس المذاكرة مـــا باشرته هى من العمل وذلك من دون إمهال ولا اهمال ويقرر المقصد الأخـــير مـــع الدولة السائدة ويحصل الاتفاق عليه فى باريس بين الدول المتعاهدة وبموجـــب خـــط شريف مطابق لشروط هذه المعاهدة يجرى تنظيم أحوال هاتين الولايتين فتجعل مـــن الآن فصاعدا تحت كفالة جميع الدول الموقعة على هذه الشروط.

المادة ٢٦: قد قرر الرأى على أن يكون فى الولايتين المذكورتين عسكر أهلى يرتب لأجل تأمين داخل البلاد وحفظ تخومها فلا يورد مانع ما لترتيب غير اعتيادى لأجل الـــذب عـــن الوطن إلا ما يدعى إليه الاهلون بالاتفاق مع الباب العالى دفعا لعدوان من يتطـــــاول عليهم من الأجانب.

المادة ٢٧: إذا وقع ما يوجب الخوف على سلب الراحة والطمأنينة داخل الولايتين يتفـــق البـــاب العالى مع الدول المتعاهدة على اتخاذ وسائل لدفع ذاك الخلل واقرار الطمأنينـــة ولا يكون مسوغ لمداخلة عسكرية من غير أن يقع عليه رضا الدول أولا.

المادة ٢٨: أقليم الصرب يبقى متعلقا بالباب العالى على وفق مضمون الخط الهمايونى الذى نص على حقوقه واعفاته ويكون من الآن فصاعدا تحت مجموع كفالة الدول المتعاهدة فمن

ثم يحق للإقليم المذكور أن يحافظ على استقلاله بحكومة أهلية وبالحرية في التدين والأحكام والمتجر والابحار (سفر البحر).

المادة ٢٩: حق الباب العالى فى إقامة الخفراء المحافظين كما تم الشرطة عليه الآن فى التنظيمات الداخلية هو مصون ثابت فلا يكون مسوغ مداخلة عسكرية فى بلاد الصرب من دون أن يقع عليه رضا الدول المتعاهدة أولا.

المادة ٣٠: إمبراطور جميع الروسيا وسلطان الدولة العثمانية يبقيان ضابطين لما هو فى ملكهما فى آسيا كما كان من قبل الحرب ومن أجل تدارك ما عسى أن يقع من القال والقيل فى ذلك يحقق رسم التخوم ويعدل من دون، يجاب ضرر على أحد الفريقين ولهذه الغاية ترتب جماعة مؤلفه من مأمورين من طرف الروسيا وآخرين من طرف الدولة العثمانية ومأمور فرانساوى وآخر انكليزى ويكون إرسالهم عقب استرداد السفارة بين ديوان الروسيا والباب العالى ويجب إنهاء أشغالهم فى مدة ثمانية أشهر من ابتداء إثبات هذه المعاهدة الحاضرة.

المادة ٣١: البلاد التى تبق أنها فى مدة الحرب جيوش إمبراطور الفرنسيس وإمبراطور أوستريا وملكة ومملكة بريطانيا العظمة وارلاندا وملك سردينيا إلى مدة المعاهدة التى ختمت فى اسلامبول فى ١٢ مارس ١٨٥٤ بين فرنسا وبريطانيا العظمى والباب العالى.

وفى ١٤ جون من السنة المذكورة بين أوستريا والباب العالى.

وفى ١٥ مارس سنة ١٨٥٥ بين سردينال والباب العالى تخلى بعد مبادلة إثبات هذه المعاهدة فى أسرع وقت فأما تعيين المدة واتخاذ الوسائل لإجراء ذلك فيرتب باتفاق بين الباب العالى وبين الدول التى تبوأت عساكرها تلك الرضيين.

المادة ٣٢: المتجر فى جلب البضائع وإرسالها إلى الخارج يبقى ما بين الدول كما كان من قبل الحرب إلى أن تجدد المعاهدة التى كانت بين الدول المتحاربة من قبل الحرب أو تبدل بشروط أخرى وتكون رعاياهم معاملة فى سائر الأمور الأخرى أحسن المعاملة.

الملحق رقم (٢)
معاهدة الضمان المجدد بين ألمانيا والروسيا
الموقعة فى ١٨ يونيو سنة ١٨٨٧

المصدر، فريدريك ستيفة، ترجمة محمود ابراهيم الدسوقى، **المقدمات المنطقية للحرب العالمية**، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

أنه لرغبة بلاطى ألمانيا والروسيا الإمبراطوريين فى تثبيت دعائم السلام العام بتفاهم بينهما يؤمن مركز دفاع كل من الدولتين قد قررا بالنظر إلى أن المعاهدة السرية والبروتوكول السرى اللذين وقعهما ثلاثة بلاطات ألمانيا والروسيا والنمسا والمجر فى سنة ١٨٨١ وجددوهما فى سنة ١٨٨٤ ينتهيان فى ١٥ و ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٧ أن يقويا الاتفاق السائد بينهما باتفاق منفرد.

....

....

المادة ١: فى حالة ما إذا وجد أحد الأطراف السامية المتعاقدة فى حرب مع دولة عظمى ثالثة يلتزم الطرف الآخر الحياد مع العطف ويعنى بحصر الخلاف فى موضعه. ولا يسوى هذا النص فى حالة وقوع حرب ضد النمسا أو فرنسا إذا كانت هذه الحرب قد حدثت بإعتداء أحد الطرفين الساميين المتعاقدين على أى من الدولتين الأخيرتين.

المادة ٢: تعترف ألمانيا بحقوق الروسيا التى اكتسبتها على مر الأيام فى شبه جزيرة البلقان وبخاصة شرعية نفوذها المتوفق الحاسم فى بلغاريا والروميللى الشرقى.

ويتعهد كلا البلاطين بأن لا يسمحا بتعديل الحالة الراهنة لاراضى شبه الجزيرة الآنفة الذكر بدون اتفاق سابق بينهما. وفى هذه الحالة أن يقاوما كل محاولة لخرق هذه الحالة الراهنة أو تعديلها دون موافقتها.

المادة ٣: يعترف البلاطان بالصبغة الأوروبية التى تربط كليهما فيما يتعلق بمبدأ اقفال مضايق البسفور والدردنيل – ذلك المبدأ القائم على القانون الدولى والمؤكد بالمعاهدات والملخص فى تصريح مندوب الروسيا المفوض الثانى فى جلسة مؤتمر برلين المعقودة فى ١٢ يوليه (برتوكول رقم ١٩). وسيسهران معاً على ألا تعمل تركيا استثناءات من هذه القاعدة لمصلحة أية حكومة كأن تعطى الجزء الذى يؤلف المضايق فى

إمبراطوريتها لدولة محاربة لتستخدمه في عمليات حربية. وسيعلن البلاطان تركيا في حالة خرق هذا المبدأ أو إذا اقتضى الأمر دفع خرق يهدد بالوقوع انهما سيعتبرانها حالتئذ كما لو كانت في حالة حرب مع الطرف المجنى عليه كما يعتبر أن الضمانات التي تضمنت بها معاهدة برلين الحالة الراهنة لأراضيها كما لو كانت باطلة المفعول.

المادة ٤: تكون هذه المعاهدة سارية المفعول في خلال ثلاث سنوات محسوبة من يوم تبادل الصور المبرمة.

المادة ٥: يعد الطرفان الساميان المتعاقدان أحدهما الآخر بكتمان فحوى هذه المعاهدة والبروتوكول المرفق بها ووجودهما.

المادة ٦: تبرم هذه المعاهدة وتتبادل الصور المبرمة في خمسة عشر يوما وإن أمكن قبلها.

....

برلين في ١٨ يونيه سنة ١٨٨٧ (ختم) الكونت بسمرك

(ختم) الكونت بول شوفالوف

بروتوكول ملحق سرى جداً

تكملة النصوص المادتين ٢و٣ من المعاهدة السرية المؤرخة اليوم قد اتفق كلا البلاطين على النقط الآتية:

١- تعضد ألمانيا الروسيا كما هي الحال إلى الآن في أن تعيد إلى بلغاريا حكومة منظمة شرعية وتعد بان لا توافق بحال من الأحوال على إرجاع البرنس فون باتنبرج.

٢- إذا وجد جلالة قيصر الروسيا مضطراً إلى أن يتولى مهمة الدفاع عن مدخل البحر الأسود صيانة لمصالح الروسيا فإن ألمانيا تتعهد بأن تقف على الحياد وأن تعضد أدبياً ودبلوماسياً الإجراءات التي قد يراها جلالته ضرورية لابقاء مفتاح إمبراطوريته في يده.

٣- يؤلف هذا البروتوكول جزءاً لا ينفصل عن المعاهدة السرية الموقع عليها اليوم في برلين ويكون له مفعولها ويسرى سريانها.

....

برلين في ١٨ يونيو سنة ١٨٨٧

الملحق رقم (٢)

معاهدة المحالفة الايطالية الالمانية النمساوية الموقعة فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢

المصدر، فريدريك ستيفة، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقى، **المقدمات المنطقية للحرب العالمية**، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

المادة ١: إن الأطراف السامية المتعاقدة يعد بعضها بعضاً بتبادل السلام والصداقة وبأن لا تدخل فى اتفاق أو تعهد يكون موجهاً إلى أى من دولها. وهى تتعهد بأن تتبادل الرأى فى المسائل السياسية والاقتصادية ذات الصبغة العامة والتى يمكن أن تعرض، وتعد بتقديم يد المساعدة المتبادلة على قدر ما تسمح به مصالحها الخاصة.

المادة ٢: فى حالة إذا ما هوجمت إيطاليا من جانب فرنسا دون ان تتحرش بها تحرشاً مباشراً ولأى سبب من الأسباب فإنه يكون على كلا الطرفين المتعاقدين الآخرين أن يقدما لها المساعدة ويؤازرها بكل قواها. وتأخذ إيطاليا على نفسها مثل هذا العهد فى حالة حدوث اعتداء من فرنسا على ألمانيا لا يبرره تحرش مباشر.

المادة ٣: إذا هوجم طرف أو طرفان من الأطراف السامية المتعاقدة دون تحرش مباشر من جانبه أو جانبهما ودخل أو دخلا فى حرب مع اثنتين أو اكثر من الدول العظمى التى لم توقع هذه المعاهدة فإن حالة التعاهد تعتبر حاصلة فى الوقت نفسه بالنسبة لكل الأطراف السامية المتعاقدة.

المادة ٤: فى حالة ما إذا هددت دولة عظمى لم توقع هذه المعاهدة، أمن بلاد أحد الأطراف السامية المتعاقدة ورأى الطرف المهدد نفسه مضطراً لمحاربة تلك الدولة، يتعهد كلا الطرفين بأن يراعيا الحياد مع العطف حيال حليفهما ولكل من هذين الطرفين أن يحتفظ لنفسه بحق الاشتراك فى الحرب إذا رأى ضرورياً ان يشترك مع حليفه.

المادة ٥: إذا هدد سلام أحد الأطراف السامية المتعاقدة فى الظروف التى نصت عليها المواد الآنفة الذكر فإن الأطراف السامية المتعاقدة تتفاهم فى الوقت المناسب على الإجراءات الحربية التى ينبغى ان تتخذ للتآزر المشترك.

وهى تتعهد من الآن فصاعداً فى جميع حالات الاشتراك فى حرب من الحروب بأن لا تعقد هدنة أو صلحاً أو معاهدة إلا على أساس اتفاق متبادل مشترك.

المادة ٦: تعد الأطراف السامية المتعاقدة بعضها بعضاً بكتمان فحوى المعاهدة الحالية ووجودها.

المادة ٧: يسرى مفعول هذه المعاهدة من يوم تبادل صورها المبرمة لخمس سنوات.

المادة ٨: يجب تبادل الصور المبرمة لهذه المعاهدة فى فينا فى مدة ثلاثة أسابيع أو قبل ذلك إذا أمكن.

فينا فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢

رويس   كالنوكى   ث. روبيلانت

الملحق رقم (٤)
إتفاقية برلين سنة ١٨٧٨

المصدر، محمد فريد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، (القاهرة: مطبعة محمد افندى مصطفى بحوش قدم، بمصر المحمية، ربيع ثانى سنة ١٣١٤هـ سبتمبر سنة ١٨٩٦).

المادة ١: صارت الآن البلغار إمارة مستقلة في أمورها الداخلية (إدارة مختارة) تدفع خراجا فى كل سنة إلى الباب العالى وتكون تحت تابعية الحضرة السلطانية ويكون لها حكومة مسيحية وعساكر وطنية.

المادة ٢: تكون إمارة البلغار عبارة عن الأراضى الآتى ذكرها وهى ان حدود تلك الأراضى من جهة الشمال تبتدىء من حدود الصرب القديمة وتمر عن يمين ساحل نهر الطونة وتنتهى إلى محل فى شرقى سيلستريا وهذا المحل سيصير تعيينه من طرف المؤتمر الذى يشكل من مأمورى دول أوروبا ومن هنا أيضاً يتصل الحد فى البحر الأسود ويمر من جنوب منقاليا التى صار الحاقها برومانيا أما من جهة الجنوب فإنه يبتدى من مصب النهر ويمر من جوار القرى المسماة (هوجهكوى) و(سلامكوى) و(ايواحق) و(قولبه) و(صوجيلق) على شاطىء النهر إلى جهة فوق المحاذية لوادى (قامجق) ومن جنوب (بلبية) و(كمحالق) على بعد من (جنكه) مقدار مترين ونصف ويتجاوز (دلى قامجى) ويمر من شمال (حاجى محلة) ويصعد إلى ذروة المحل الكائن فيما بين (تيكنلك) و(ايدوس برمسا) ومنه إلى بلقان قرين اباد (وبلقان) (ويره زويقة) ومن بلقان (قرغان) الواقع فى شمال المحل المسمى (قوتل) إلى أن يتصل بمحل (تيمورقيو) وعلى هذا يكون مروره من سلسلة البلقان الكبير الأصلية ويمتد على جميع مساحته إلى أن ينتهى إلى ذروة (قوزيقه) ومن هنا يترك ذروة البلقان ويلتفت إلى جهة الجنوب ويسير من بين قريتى (بيرتوب) و(دوزنجى) ويغادر قرية (بيرتوب) المذكورة إلى البلغار وقرية دوزنجى إلى شرق الروم ايلى ويتصل بنهر (طوزلى دره) ويسير مع مجرى النهر إلى مصبة فى نهر (طوبولينجه) ثم إلى نهر (اسموسكيو) الذى يصب فى نهر طوبولينجه المذكور بجوار قرية (بتريجوه) ويترك من الأراضى الكائنة فوق نهر طوبولينجه المذكور مقدار كيلو متر و٢ إلى شرقى الروم ايلى ويمر من مقسم المياة

فيما بين اسموسكيو ونهر (قامنيفة) ويلتفت إلى الجنوب الغربي من التل المسمى (وونجاق) وينتهي رأسا إلى النقطة المذكورة في خريطة أركان حرب دولة اوستريا عدد ٨٧٥ ومن هنا يقطع بخط مستقيم الجهة العليا من وادى اهتمان ويمر من بين بوغدينه و(قره ولى) ويتصل باخط في مقسم أنهر المريج فيما بين اسقر وقرلى وحاجيلر ويسير مع خط المذكور من تلال (ولنيا) و(موغيلا) إلى الممر الواقع في نقطة عدد ٥٣١ وإلى المحلات المسماة (ازمايليقا) و(رهوسومناتيقة) ويدخل من بين (سيورى طاش) و(قادرتيه) ويتصل بحدود لواء صوفيه ومن هنا يبتدىء من (قادرتيه) إلى جهة الجنوب الغربي ويمر من بين نهر قره صو ونهر (استر وماقره صو) ويسير مع خط مقسم المياة ومن تلال الجبال المسماة (تيمورقيو) و(اسفوفنية)و (قاضميسار بلقان) و(حلجى كدك) تجاه بلقان قايتنبيق ويتصل بحدود لواء صوفية القديمة وكذلك يمر من بلقان قايتنبيق المذكور ومن بين وادى (ريلسقارقا) ووادى (بسقرارقا) ويسير مع خط مقسم المياة ويدورتل (وديتجة بلانينا) وينزل إلى وادى (استروما) في المحل الذى يختلط به نهر استروما مع نهر يلسقارقا ويدع قرية (براقلى) للدولة العلية ويصعد من جنوب قرية (بلشينقه) إلى فوق ويمر من أقصر خط إلى سلسلة (غولما بلانيانا) وتل (غينقه) ويتصل بحدود لواء صوفية ويترك كامل منشأ صوهارقا للدولة العلية ويلتفت إلى جهة الغرب من جبل (رجينقا) ويدور جبال قارونايابوقا وحدود لواء صوفية القديمة من جبل (قرنى وره) ويمر من فوق مياة (اكريصو) و(لبنيقة) ويطلع إلى تلال (بابنابولانا) حتى ينتهي أيضاً إلى جبل قرنى وره المذكور ومن هذا الجبل يمر من تلال (استرزر) و(ويلة غوصو) و(مسيدبلانينا) ومن بين (استروما) و(موراوة) مع خط مقسم المياة إلى غاسينا وقرنه طراوه وموراوة ويذهب رأسا إلى المحل المدعو (استول) ومن هنا ينزل إلى الطريق الموصلة إلى صوفية وبيروته ويقطع في هذه الطريق ألف متر ومنه عن طريق ويدليا بلانينا ويصعد على خط مستقيم إلى جبل (رادوجينا) الكائن في سلسلة البلقان الكبير ويترك قرية دويقنجى إلى صربستان وقرية (سناقوس) إلى البلغار ثم يلتفت إلى جهة الغرب ويدورتلال البلقان المسمى (سبروق) من صوب استاره بلانينا ويتصل بشرقى حدود امارة الصرب القديمة بجوار (تولا اسميلوه قوفه) ويسير على هاته الحدود حتى ينتهى إلى نهر الطونة عند (راقويجه) ثم أن هذه الحدود جميعها سيصير تعيينها بمعرفة لجنة مركبة من وكلاء الدول الممضية على المعاهدة وحصل الاتفاق أولا على أن هاته اللجنة تنظر بالاعتناء في خصوص محافظة جدود بلقان شرقى الروم ايلى الكائن تحت سلطة الدولة العلية وثانيا أن يصير إنشاء استحكام في أطراف (صماقو) بمسافة ١٠ كيلو متر.

المادة ٣: يكون انتخاب أمير البلغار من أهلها بحرية تامة واقرار الباب العالى برضى دول أوربا العظام ولا يصح انتخاب أمير عليها من بيوت الدولة المذكورة فاذا توفى عن غير ولد يكون انتخاب أمير بعدة على الشروط والأصول المقررة

المادة ٤: بعد انتخاب الأمير تجتمع أعيان البلغاريين فى طرنوى لترتيب أحكام ونظامات تخص الأمارة وفى الجهات التى يكون سكانها من الترك وأهل رومانيا والروم وغيرهم يلزم مراعاة حقوقهم ومصالحهم فيما يتعلق بقضية الانتخاب وترتيب الأحكام الأساسية

المادة ٥: المواد الآتية تكون أساسا للحقوق العمومية فى البلغار وهى أن الاختلاف فى المذاهب والاعتقادات لا يخرج أحدا من الأهلية والجدارة من تمتعه بالحقوق المدنية والسياسية أوبدخوله فى الوظائف الميرية أو العمومية ونوالة الشرف أو استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مقرة فان الحرية أو مباشرة جميع الأعمال الدينية ينبغى تأمينها لجميع الناس القاطنين فى البلغار من أهلها ومن الأجانب أيضاً ولا يسوغ اتخاذ مانع ما لترتيب درجات أرباب المذاهب المختلفة أو لعلاقتهم مع رؤسائهم الروحانيين

المادة ٦: تكون إدارة (البلغار المؤقتة) تحت إدارة مأمورين من دولة الروسيا الامبراطورية إلى أن تنتظم فيها القوانين الأساسية ويستدعى مأمور من طرف السلطنة العثمانية والقناصل الذين تنتخبهم الدول الذين وقعوا على هذه المعاهدة بقصد مراقبة أعمال (الإدارة المؤقتة) المذكورة فإذا حصل خلاف بين القناصل المذكورين فابرام العمل يكون على حسب أكثرية الآراء كما انه إذا حصل خلاف بين أكثرية آراء المذكورين والمأمورين من طرف أمبراطورية الروسيا أو المأمورين من طرف الحضرة السلطانية تجتمع سفراء الدول بالأستانة الذين وقعوا على هذه المعاهدة فى مؤتمر (كنفرانس) ليقر رأيهم على إنهاء الخلاف المذكور

المادة ٧: تشكيل (الإدارة المؤقتة) المذكورة لا يبقى أكثر من تسعة أشهر اعتباراً من يوم التوقيع على هذه المعاهدة وبمجرد انتخاب الأمير تصير مباشرة أجراء الأحكام الجديدة فتصير تلك الأحكام دستورا للعمل وتكون الأمارة قد حازت استقلاليتها الإدارية (إدارتها المختارة) حوزاتاما

المادة ٨: جميع المعاهدات التجارية والسفرية والاتفاقات التى جرت بين الدول الأجنبية وبين الباب العالى والتى لم يزل عملها جاريا تبقى مرعية الإجراء مع إمارة البلغار فلا يصح تبديل شىء منها مع إحدى الدول المذكورة بدون رخصة منها ولا يسوغ وضع شىء من الضرائب على البضائع التى ترسل إلى إحدى الجهات فى مرورها على البلغار وتكون معاملة جميع الأهالى ورعايا الدول وتجارتهم فى الإمارة على قدم

مساواة تامة وتبقى امتيازات وخصائص الأجانب المقررة فى المعاهدات (التى أمضيت بين الدول والباب العالى) مرعية الإجراء فى الإمارات مادام لم يحصل تعديلها برضى الدول.

المادة ٩: الويركو السنوى الذى يجب على إمارة البلغار أن تدفعه فى كل سنة إلى متبوعها الحضرة السلطانية يكون دفعة إلى البنك الذى يعينه الباب العالى ويكون تعيين المبلغ عند ختام السنة الأولى من جريان نظاماتها الجديدة باتفاق بين الدول الموقعين على هذه المعاهدة وهذا الويركو يحسب بمناسبة إيراد الإمارة وحيث أنها ستحمل جانبا من ديون السلطنة العمومية يلزم للدول أيضاً أن يتذاكروا على مقدار الدين الذى يعين على الإمارة وذلك عند مذاكرتهم فى أمر الويركو.

المادة ١٠: جميع التعهدات والاتفاقات التى وعدت السلطنة العثمانية بإجرائها مع شركة سكة الحديديين وارنه وروسجق تدخل فى عهدة إمارة البلغار اعتباراً من مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة أما تسوية الحسابات السابقة التى كانت بين الشركة المذكورة وبين الباب العالى فأمرها يكون بين الباب العالى وحكومة البلغار والشركة المذكورة وكذلك دخل فى عهدة البلغار سائر تعهدات الباب العالى مع دولة أوستريا وهنكاريا ومع الشركة المنوط بعهدتها تشغيل سكك الحديد فى الروم ايلى فيما يتعلق باتمام السكك المذكورة واتصالها فى الأراضى التى دخلت الآن فى حوزة البلغار ويكون عقد شروط الاتفاقات اللازمة لتسوية هذه المسائل بين دولة أوستريا وهنكاريا والباب العالى والصرب وإمارة البلغار عند إقرار الصلح.

المادة ١١: بعد هذا لا تبقى العساكر العثمانية فى البلغار وهدم سائر القلاع والحصون يكون على مصروف حكومة الإمارة فى ظرف سنة واحدة أو أقل من ذلك إن أمكن وينبغى لتلك الحكومة أن تتخذ وسائط معجلة لذلك ولا يسوغ لها أن تبنى بدلها حصونا جديدة ويكون للباب العالى حق فى أن يتصرف فى المهمات الحربية وغيرها من الأشياء التى هى ملك له الباقية فى حصون الطونة التى أخلتها العساكر العثمانية بموجب الهدنة التى حصلت فى ٣١ يناير (كانون الثانى) وكذلك التى فى شملة (شمنى) ووارنه.

المادة ١٢: المسلمون وغيرهم الذين لهم أملاك فى البلغار ويريدون السكنى خارجا عنها يبقون متمتعين باملاكهم والحالة هذه ايجارها إلى غيرهم وادارتها بمعرفة من ينتخبونه وتشكل لجنة مؤلفة من الترك والبلغاريين الذين يسافرون أو يسكنون فى باقى أطراف الممالك العثمانية يكونون تحت الأحكام والقوانين العثمانية.

المادة ١٣: تشكل على جنوب البلقان ولاية تحت اسم (ولاية الروم ايلي الشرقية) وتكون تحت تابعية الحضرة السلطانية تابعية سياسية وعسكرية بشرط أن تكون مشمولة باستقلالية ادارتها ويكون واليها نصرانيا.

المادة ١٤: حدود (ولاية الروم ايلي الشرقية) تكون متصلة بحدود البلغار من جهتي الشمال والشمال الغربي والولاياتة المذكورة تكون عبارة عن الأراضي الكائنة ضمن الدائرة الآتي ذكرها فحد هذه الولاياتة يبتدىء من البحر الأسود ويسير على نهر الواقع في جوار القرى المسماة (هوجه كوى وسلام كوى وايواجق وقولبه وصوجيلق) إلى جهة فوق محاذيا لوادى (دلى قامجى) ويمر من فوق (جكنة) مقدار مسافة كيلو متر ٢ ونصف تقريبا ويتصل بجنوب قراه (بلبيه) و(كمحالق) ثم يصعد إلى التل الكائن فيما بين (تبكنلك) و(ابدوس) و(برؤسا) ويمر من بلقان (قرين اباد) و(بره زويجه) و(قزغان) حتى يصل إلى (تيمورقيو) باجهة الشمالية من (قوتل) وبعدها يدور جميع سلسلة البلقان الكبير وينتهي إلى تل (قوزيفة) وفي هذه النقطة أعني من ذروة البلقان الكائن على غربي حدود الروم ايلي ينزل إلى جهة الجنوب مارا من بين قرية بيتروب التي تركت للبلغار وبين قرية دوزانس الباقية في الروم ايلي ويصل إلى نهر (طوزلى دره) ويسير مع النهر إلى مجمعه مع نهر طوبولينقا وكذلك يمر مع هذا النهر إلى مجمعه مع نهر (سمووسقيور) في جوار قرية (بتريسووا) وعلى هذا يترك للروم ايلي الشرقية في شطوط مجاري هاته الانهر محلا مقدار كيلومتر ٢ ثم يتبع الخطوط الفاصلة للمياة المذكورة ويسير إلى جهة فوق على طول أنهر (سمووسقبور) و(قامنيقا) ويلتفت إلى الجوانب الغربي في تل (ووانجاق) ويصل إلى المحل المبين في خريطة أركان حرب دولة أوستريا عدد ٨٧٥ ثم يقطع على خط عمودي مجرى نهر (ايجمان درة) من الأعلى ويمر من بين (بوغدينا) و(قارولا) حتى يصل إلى الخط الفاصل الكائن فيما بين نهري (اسقر) و(ماريقا) ويسير على طول الموضح في الخريطة المذكورة تحت رقم ٥٣٠ من تلال (وولينا‍موجيلا) و(جمابليقا) و(روهسومناتيقا) ويجتمع بحدود لواء صوفية فيما بين (سبورى طاش) و(قادرتيه) فعلى هذا تفرق حدود الروم ايلي والبلغار من جبل (قادرتيه) ثم الخط الفاصل المذكور يمر إلى قدام من بين أنهر مار يقاوتوا بعة وبين أنهر (مستاقره صو) واتباعه تابعاً استقامة الخطوط الفاصلة لهذه المهاة ويتوجه إلى جهتي الجنوب الشرقي والجنوب مارا من تلال جبل (دسبوط) إلى صوب جبل (كروشووا) وهذا الجبل كان مبدأ الحدود التي عينتها معاهدة اياسطفانوس ثم الخط المذكور يتبع الخط المعين في المعاهدة المذكورة أعني انه يبتدىء من هذا الجبل ويمر على سلسلة (قرة بلقان) من

تلال (قولا قلى طاغ واشك جبلى وقرة قولاس وايشيقلر) ويسير جهة الجنوب الشرقى حتى ينتهى إلى نهر (واردا) ويسير مع هذا النهر على طوله حتى يصل إلى قرية (اطه قلعة) وتبقى هذه القرية فى سلطة الدولة العلية ومن هنا يصعد ذروة جبل (بش تيه) ثم ينزل ويمر من جسر (مصطفى باشا) ويتجاوز نهر المريج من جهة فوق بمسافة خمسة كيلومتر ثم يتوجه إلى جهة الشمال مع بين الأنهر الصغار التى تصب فى نهرى (خاتلى درة) و(مريج) ويسير على خط مقسم المياة إلى المحل المسمى (كولربابرى) ومن هنا يلتفت إلى جهة الشرق ويمتد إلى (صقاربايرى) ومنه إلى وادى (طونجة) وإلى (بيوكدربند) ويترك (بيوك دربند) و(صوجاق) إلى جهة الشمال ثم يسير من بين الانهر التى تصب فى نهر طونجه من جهة إلى جهة الشمال وفى نهر المريج من جهة الجنوب على خط مقسم المياة ويصعد إلى تل (قيبلر) وتبقى قيبلر فى الروم ايلى الشرقية ثم يلتفت إلى جهة الجنوب ويمر من بين المياة الكائنة فيما بين نهر المريج من جهة الجنوب وبين قريتى (بلورن) و(التلى) التى تصب فى البحر الأسود ويصل إلى جنوب قرية (المالى) ويدور تلال (ووسنة) و(زواق) من شمال المحل المسمى (قراكلق) ويسير مع الخط الفاصل فيما بين نهرى (دوكة) و(قرة اغاج) حتى يتصل بابحر الاسوط.

المادة ١٥: يكون للحضرة السلطانية حق فى أن تباشر محافظة الحدود البرية والبحرية وذلك بأن تبنى فى تلك الحدود استحكامات وتقيم فيها عساكر ولتأمين الراحة العمومية فى ولاية (الروم الشرقية) يشكل فيها ضبطية أهلية وعساكر داخلية ومذاهب الأهالى الذين تؤلف منهم هذه العساكر والضبطية تكون مرعية ويكون تعيين ضباطهم من طرف الحضرة السلطانية وقد تعهدت الحضرة السلطانية بأن لا توظف فى حصون الحدود عساكر غير نظامية كالباشى بوزق والجراكسة وفى جميع الأحوال لا يسوغ للعسكر النظامية المذكورة أن تتعدى على الأهالى وعند مرورهم فى الولاية (لاستقرارهم فى الاستحكامات) لا يسوغ لهم الإقامة فيها.

المادة ١٦: يكون للوالى حق فى أن يستدعى العساكر العثمانية إذا حصل ما يخل بالراحة الداخلية والخارجية فإذا وقع ما يوجب ذلك يخبر الباب العالى نواب الدول بالآستانة عن قراره وعن السبب الذى أحوجه إليه.

المادة ١٧: يكون تعيين والى (ولاية الروم ايلى الشرقية) مدة خمس سنين من طرف الباب العالى باتفاق الدول.

المادة ١٨: بمجرد مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة تشكل لجنة أوروباوية للنظر فى ترانيب إدارة (ولاية الروم ايلى الشرقية) بالاتفاق مع الباب العالى ومن خصائصها أن تبين

في ظرف ثلاثة أشهر وظيفة مأمورية الوالي وماله من الاستطاعة وترتيب الولاية الإدارية والنظامية والمالية ويكون ابتداء أشغالها تنظيم اختلاف أحكام الولايات وما حصل عليه المذاكرة في الجلسة الثامنة من المؤتمر الذي عقد في الاستانة وبعد أن يحصل القرار على جميع المصالح المتعلقة بالولاية المذكورة يصدر فرمان من طرف الحضرة السلطانية فيبلغه الباب العالي إلى الدول.

المادة ١٩: يناط بعهدة اللجنة الاوروباوية المذكورة بالاتفاق مع الباب العالي إدارة المالية في الولاية إلى أن تنجز القوانين الجديدة المراد وضعها.

المادة ٢٠: جميع المعاهدات والاتفاقات والمعاملات التي جرى تداولها بين الباب العالي والدول الأجنبية أو التي ستعقد فيما بعد يكون معمولا بها في (ولاية الروم ايلي الشرقية) كما هوجار في سائر السلطنة العثمانية وجميع الامتيازات والخصائص التي حازتها الأجانب على اختلاف وظيفتهم ومصلحتهم تبقى محترمة في الولاية المذكورة وقد تعهد الباب العالي بأن جميع أحكام السلطنة هناك فيما يخص المذاهب المختلفة يكون معمولا بها ومرعية الإجراء.

المادة ٢١: تبقى حقوق الباب العالي وتعهداته فيما يتعلق بسكك الحديد في الروم ايلي الشرقية معمولا بها ومرعية الإجراء.

المادة ٢٢: تكون قوة الروسيا في البلغار وفي (ولاية الروم ايلي الشرقية) مؤلفة من ست فرق من المشاة وفرقتين من الخيالة وجميع ذلك لا يزيد على ٥٠٠٠٠ نفر وتكون مصارفهم على الولايات التي يتبوؤنها وتبقى علاقتهم ومواصلتهم مع الروسيا بواسطة رومانيا بحسب الاتفاق الذي يحصل بين الحكومتين المذكورتين وفضلا عن ذلك تكون بواسطة مراسي البحر الأسود مثل وارنة وبورغاس حتى يمكن لهم أن يتخذوا هناك مخازن للوازمهم مدة إقامتهم وتقرر أيضاً أن إقامة العساكر الإمبراطورية في (ولاية الروم ايلي الشرقية) والبلغار تكون مدة تسعة أشهر اعتبارا من يوم مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة وقد تعهدت دولة الروسيا الإمبرطورية انه قبل انقضاء هذه المدة تمنع مرور عساكرها من رومانيا فتخلو منهم إمارة البلغار.

المادة ٢٣: قد تعهد الباب العالي بأن يجري في جزيرة كريد النظامات التي تقررت فيها في سنة ١٨٦٨ والتعديلات التي يرى من العدل إجراءها وكذلك يجري في بقية الولايات نظامات وقوانين على ما تقتضيه المصالح الداخلية كما في كريد مما لم ينص عليه في هذه المعاهدة نصا خصوصا إلا فيما يتعلق بإلغاء الضرائب كما هو جار الآن في كريد ويشكل من طرف الباب لجنات مخصوصة يكون أكثر أعضائها من الأهالي

للنظر فى متعلقات النظامات اللازمة إجراؤها فى كل ولاية ثم تعرضها على الباب العالى أن يشير اللجنة الاوروباوية المنعقدة للنظر فى أحوال الروم ايلى الشرقية.

المادة ٢٤: إذا فرض انه لم يقع اتفاق بين الباب العالى ودولة اليونان فيما يتعلق بتعديل الحدود كما تقرر فى المادة ١٣ من مضبطة مؤتمر برلين فدول جرمانيا وأوستريا وهنكاريا وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسيا تحتفظ لنفسها عرض التوسط بين الفريقين تسهيلا للمذاكرات.

المادة ٢٥: تتبوأ عساكر أوستريا وهنكاريا ولايتى بوسنة وهرسك ويناط بها أيضاً أمرادارتهما وحيث أنها لا تريد أن تتولى إدارة سنجقية يكى بازار الممتدة بين الصرب والجبل الأسود على خط الجنوبى الشرقى ما وراء ميتر وونسه فالإدارة العثمانية تبقى معمولا بها هناك وحيث ان المراد قرار الأحوال السياسية الجديدة وحرية الموصلات وتأمينها فدولة أوستريا وهنكار ياتحفظ لنفسها الحق بأن يكون لها قشل وطرق تجارية وعسكرية فى جميع الجهات المذكورة ولهذه الغاية تحتفظ لنفسها هى والدولة العثمانية أن تتفقا على المواد المتعلقة بهذه المسألة.

المادة ٢٦: قد اعترف الباب العالى باستقلال الجبل الأسود وكذلك اعترفت به بقية الدول الموقعين على هذه المعاهدة الذين لم يعثر فوارة سابقا.

المادة ٢٧: اتفق الموقعون على هذه المعاهدة على أن استقلال الجبل الأسود يكون مربوطا بالمواد الآتية وهى لا يسوغ التمييز فى الاعتقادات الدينية فى الجبل فلا يخرج أحدا من الأهلية والجدارة لجميع ما يتعلق بتمتعه بالحقوق المدنية والسياسية أو بدخوله فى الوظائف الميرية أو العمومية أو نواله الشرف أو استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مقرة فلجميع الأهالى التابعين للجبل الأسود وللأجانب أيضاً الحرية التامة فى جميع المتعلقات المذهبية ولا يسوغ اتخاذ مانع ما فى ترتيب درجات أرباب المذاهب المختلفة أو فى علاقتهم مع رؤسائهم الروحانيين.

المادة ٢٨: قد صار تعيين حدود الجبل الأسود كما سيأتى وهى أنها تبتدئ من (ايلينوبرودو) وتسير إلى شمال (قلوبوق) وتمر من فوق (ترهبنيجه) وتصل بمحل (غرانقارو) وتبقى غرانقار وضمن لواء هرسك ومنها يصعد الخط الفاصل إلى جهة فوق من نهر غرانقارو ويصل إلى محل يبعد عن النهر الذى يصيب فى (سيليقه) مقدار كيلو متر فقط ومن هنا يسير على أقصر طريق ويصعد إلى التلال التى فى حوار (ترهبنيجه) ثم يذهب إلى (بيلاتوه) ويترك هذه القرية للجبل ثم يسير من التلال إلى جهة الشمال وعلى قدر الإمكان يمر بعيدا عن طريق (بيلكه) و(قوريتو) و(غاحقه) مقدار ٦ كيلو

متر ويصل إلى الطريق الكائنة فيما بين (سوينابلانينا) وجبل قوريلة ومنها عن جهة الشرق يمتد إلى جبل اورلين ويترك قرية (وارتقويجى) لهرسك ثم يمتد من الشمال الشرقى ويدع (روانه) داخل الجبل ويمر من تلال (لبرسليك) و(ولجاق) ويسير من أقصر طريق وينزل إلى نهر (بيوه) ويتجاوز هذا النهر ويصل إلى (تاره) الكائنة بين (قرقويقة) وبين(وندوينة) ومن (تاره) يصعد إلى (موحقواق) ويتصل بمحل (سسقوح زرو) ومن هنا إلى قرية (صوقولار) ويجتمع باحدود القديمة ثم يمر إلى تلال مقر ابلانينا وتبقى قرية مقرا داخل الجبل ويمر أيضاً من السلسلة الأصلية إلى الطريق المذكورة فى خريطة أركان حرب أوستريا تحت رقم ٢١٦٦ ومن فوق مقسم المياة الواقع بين (ليم) و(درين) وبير (سيونهزم) ثم يتصل بالحدود الجديدة بعد مروره فيما بين قبيلة (قاجى درة قالويجى وبين قوسقار جنه) و(قلامنتى) و(غرودى) وبعد ذلك ينزل إلى صحراء بودغوريجه) ويترك قبائل قوسقار جنة وقلامنتى وغرودى وهوتى لبلاد الارناؤوط ويتصل (ببلاونيقه) ومن هنا يمر من جوار جزيرة (غوريقة طوبال) ويتجاوز ماءاشقودره ويسير رأسا من (غوريقه) طوبال إلى التلال ويمر من مقسم المياة الكائن فيما بين (مغورد) و(قاليمد) مع خط المقسم المذكور ويترك (ميرقويق) داخل الجبل وينتهى إلى بحر ونديك (فينيسيا) عند قرية (فروجى) ثم يلتفت إلى الشمال الغربى ويمر فى الساحل من بين قرى (سوسانه) و(زويسى) ويتصل بمنتهى الحدود الجديدة فى جهة الجنوب الشرقى فوق (ورسونه بلانينا).

المادة ٢٩: انضمام انتوارى (بارى) وخطوط البحر التى تخصها إلى الجبل الأسود مشروط على الصورة الآتية وهى أن يعاد على الدولة العثمانية الأراضى الكائنة على جنوب تلك الجهة إلى بويانا من ضمنها دولستجو ويضم إلى دلماتيا مرسى سزا والأراضى المتعلقة بها إلى غاية حدودها الجنوبية كما هى مبينة بالتفصيل فى الخريطة ويكون للجبل الحرية المطلقة التامة للسفر فى نهر بويانة ولكن لا يسوغ له أن يبنى على النهر حصونا أو استحكامات الامالزم للمحافظة على اشقودرة خاصة فتكون تلك الحصون والحالة هذه غير خارجة عن دائرة مسافتها حول المدينة المذكورة بستة كيلومتر (٦٠٠٠ متراً ونحو عشرة أميال) ولا يكون له بواخر حربية ولاراية ولا يسوغ لأى دولة كانت أن تدخل بواخرها الحربية إلى مرسى التوارى أما الحصون الكائنة فى أرض الجبل بين النهر وشط البحر فتهدم بالكلية ولا يسوغ إعادة بنائها ويفترض لعهدة أوستريا وهنكاريا إدارة البحرية والصحية فى التوارى وفى شطوط الجبل وعلى الجبل أن يستعمل القوانين والاصطلاحات البحرية على موجب القوانين والاصطلاحات الجارية فى دلماسيا (باوستريا) وقد تعهدت أوستريا وهنكاريا بأن

تحمى بواخر الجبل الأسود التجارية ويلزم للجبل أن يتفق مع أوستريا وهنكاريا على مسكة الحديد وإنشاء طرق عادية فى الأراضى التى دخلت حديثا فى حوزته وعلى تأمين حرية المواصلة عليها.

المادة ٣٠: المسلمون وغيرهم الذين يملكون عقارات فى الأراضى التى انضمت إلى الجبل الأسود ويريدون أن يستوطنوا خارجا عن الإمارة لهم حق بأن يبقوا مالكين عقاراتهم بإيجارها أو تشغيلها بواسطة من يختارونه وتشكل لجنة مؤلفة من مأمورين من العثمانيين وأهل الجبل الأسود لتسوية المسائل التى تتعلق بكيفية نقل الأملاك أو حرثها أو إدارتها سواء هى من أملاك الوقف أو الأملاك الميرية التى للباب العالى فتجرى تسوية جميع متعلقات الذين لهم مصلحة فيها وهذه التسوية تكون فى ظرف ثلاث سنين.

المادة ٣١: على إمارة الجبل الأسود أن تتفق مع الباب العالى على ما يتعلق بتعيين وكلاء من طرفها فى الأستانة أو فى السلطنة العثمانية أو المسافررون فيها فيكونون تحت أحكام الدولة العثمانية على حسب الأصول المقررة بين الدول وعلى حسب العوائد المقررة مع الجبل

المادة ٣٢: يلزم أن عساكر الجبل الأسود تخلى الأراضى التى هم الآن مستولون عليها مما لم يدخل فى حدود أمارة الجبل الجديدة وذلك فى ظروف عشرين يوما اعتبارا من يوم التوقيع على هذه المعاهدة أو أقل من هذه المدة إذا أمكن كذلك يلزم للعساكر السلطانية أن تخلى فى المدة المذكورة الأراضى التى دخلت الآن فى حوزة الجبل.

المادة ٣٣: حيث انه يلزم الجبل الأسود أن يتحمل جانبا من الديون العثمانية العمومية فى مقابلة الأراضى الجديدة التى دخلت فى حوزته بموجب شروط الصلح فتعين نواب الدول الأجنبية فى الأستانة هذا المبلغ بالاتفاق مع الباب العالى على أصول عادلة.

المادة ٣٤: لما كان الموقعون على هذه المعاهدة معترفين باستقلالية إمارة الصرب فقد ربطتها بالشروط المحررة فى المادة الآتية.

المادة ٣٥: لا يسوغ التمييز فى الاعتقادات الدينية فى الصرب ضد أحد حتى يخرجه من الأهلية والجارة لجميع ما يتعلق بتمتعه بالحقوق المدنية والسياسية أو بدخوله فى الوظائف الميرية أو العمومية أو نواله الشرف أو استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مقره فلجميع الأهالى التابعين للصرب والأجانب أيضاً الحرية التامة فى جميع المتعلقات المذهبية ولا يسوغ اتخاذ مانع ما فى ترتيب درجات أرباب المذاهب المختلفة أو فى علاقتهم مع رؤسائهم الروحانيين.

المادة ٣٦: إمارة الصرب تكون مالكة للاراضى الموجودة فى ضمن الحدود الآتى ذكرها وهى أن الخط الفاصل يمر على طول الخط الحالى ومن مصب نهر (درينا) فى نهر صاواو يذهب مع المجرى ويترك (ازرونبقوزخار) للإمارة ولا يترك الخط المذكور أعنى الحدود القديمة إلى (قابونيق) ثم يفترق فى ذروة جبل قابونيق عن الخط المذكور ويسير من جنوب الجبل على طول حدود نيش الشرقية ويمر من تلال (ماريقا وماردار بلانينا) وهذه التلال هى الخط الفاصل بين أنهر (ايلبار وسينيقا طوبليقا) وعلى هذا تبقى يره بولاد للدولة العلية وبعده يسلك خط مقسم المياة إلى جهة الجنوب من بين (برونيقا) ومدودجا ويترك وادى مدودجا كله للصرب ويصعد إلى تل (قولجاق بلانينا) ويكون هو الخط الفاصل فيما بين الأنهر المسماة (بولجينا وترنيقاوموراوه) ويتجاوزه ويسير على الخط الفاصل فيما بين مياة النهر الذى يختلط بنهر موراوه فى جوار (قوانسقا) و(تره دوس) ويتصل (بيلانينا ايليجه) فوق (ترغوبست) ومن هنا أعنى من ذروة جبل ايليجه يمتد إلى دزوة جبل (قلتروق) ويمر من المحلات المدروجة فى الخريطة تحت عدد ١٥١٦و١٥٤٧ ومن (بابيناغورا) وينتهى إلى جبل (قرنى وره) ثم يبتدىء من هذا الجبل ويجتمع بحدود البلغار يعنى يمر من تلال (استره سروويلوغلوومسيد بلانينا) ويسير على خط مقسم المياة الواقع فيما بين استروماو (موراوه) وينتهى إلى المحلات المدعوة (غاسينا وقرنه يراوه ودار قوسقوه ودرار ينيقه بلان) وبعدها يمر من فوق (دشانى قلادنق) ومن أعلى مقسم مياة (صوقوه وموراوة) ويذهب رأسا إلى (استول) ومن هنا ينزل إلى قرية (سفوزه) من جهة شمالها الغربى ويقطع طريق (بيروت) بمسافة مقدار ألف كيلو متر وعن صوفيه ويصعد على خط مستقيم إلى (ويدليق بلانينا) ويمر من جبل (رادوجينا) الواقع فى سلسلة البلقان الكبير ويترك قرية (دوقنجى) لامارة الصرب وقرية (سناقوس) إلى البلغارستان ثم يسير من ذروة هذا الجبل إلى جهة الشمال الغربى ويمر من بلقان (سبروق) ومن استارا (بلانينا) ويصعد إلى تلال البلقان وفى جوار (قولا اسميلجوه قوقه) يتصل بحدود الصرب الشرقية القديمة ويسير على هذه الحدود إلى نهر الطونة وينتهى عند النهر فى (راقويجه).

المادة ٣٧: لا يغير شئ فى الصرب من الشروط الحالية فيما يخص العلاقات التجارية الكائنة بين المماليك الأجنبية وبين إمارة الصرب إلى أن يجرى بدلها اتفاقات جديدة ولا يسوغ أن يؤخذ على البضائع التى تمر فى الصرب مرسلة إلى جهة أخرى شئ من العوائد أو الرسومات أما المزايا والامتيازات الشاملة الآن رعايا الدول الأجنبية فى الصرب وحقوق الأحكام وحماية القناصل لرعاياهم على الأصول المعمول بها الآن فتبقى مرعية الإجراء إلى أن يحصل اتفاق بين إمارة الصرب والدول الأجنبية على تعديلها.

المادة ٣٨: التعهدات التى تعهد بها الباب العالى مع دولة أوستريا وهنكاريا أو مع شركة سكة الحديد فى الروم ايلى أو فيما يتعلق باتمام السكك الحديدية وتشغيلها فى الأراضى التى دخلت فى حوزة الصرب تبقى مرعية الإجراء عند إمارة الصرب وعند التوقيع على هذه المعاهدة يجرى اتفاق بين دولة أوستريا وهنكاريا والباب العالى والصرب وإمارة البلغار على قدر ما يخصها لتسوية هذه المسائل.

المادة ٣٩: المسلمون الذين يملكون عقارات فى الأراضى التى انضمت إلى الصرب ويريدون أن يستوطنوا خارجا عن الإمارة لهم الحرية بان يبقوا مالكين عقاراتهم بمؤاجرتها أو تشغيلها بواسطة من يختارونه وستشكل لجنة مؤلفة من مأمورين من العثمانيين والصربيين لاجل تسوية جميع المسائل التى تتعلق بكيفية نقل وإدارة الأملاك المتعلقة بالوقف أو الأملاك الميرية التى للباب العالى وكذلك تسوية جميع متعلقات الناس الذين لهم مصلحة فيها وهذه التسوية تكون فى ظرف ثلاث سنين.

المادة ٤٠: تكون معاملة رعية الصرب القاطنين فى السلطنة العثمانية أو المسافرين فيها بحسب أصول الاحكام والقوانين المتداولة بين الدول إلى أن تحصل معاهدة بين الدولة العثمانية والصرب.

المادة ٤١: يلزم لعساكر الصرب اخلاء جميع الاماكن التى لم تدخل فى حوزة امارتهم فى ظروف خمسة عشر يوما اعتبارا من يوم التوقيع على هذه المعاهدة كذلك يلزم للعساكر السلطانية أن تخلى فى المدة المذكورة الاماكن التى دخلت فى حوزة الامارة

المادة ٤٢: حيث انه يتعين على الصرب حمل جانب من الديون العثمانية العمومية فى مقابلة الأراضى الجديدة التى حازتها بموجب هذه المعاهدة فسفراء الدول الأجنبية فى الاستانة يعينون مبلغ قيمة الأراضى المذكورة على صورة عادلة بالاتفاق مع الباب العالى

المادة ٤٣: لما كان الموقعون على هذه المعاهدة معترفين باستقلالية رومانيا فربطتها بالشرطين الآتيين.

المادة ٤٤: لايسوغ التمييز فى الاعتقادات الدينية فى رومانيا ضد أحد حتى يخرجه عن الاهلية والجدارة لجميع ما يتعلق بتمتعه بالحقوق المدنية والسياسية أو بدخوله فى الوظائف الميرية أو العمومية أو نواله الشرف أو استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مقره فلجميع الاهالى التابعين لرومانيا والأجانب أيضاً الحرية التامة فى جميع المتعلقات المذهبية ولايسوغ اتخاذ مانع ما فى ترتيب درجات أرباب المذاهب المختلفة أو فى علاقتهم مع رؤسائهم الروحانيين فتكون معاملة رعايا جميع الدول سواء كانوا من التجار أو غيرهم فى رومانيا بدون تمييز فى المذهب على قدم مساواة تامة.

المادة ٤٥: إمارة رومانيا تعيد على حضرة امبراطور الروسيا أراضي بيسارابيا التي كانت انفصلت من الروسيا بموجب معاهدة باريس التي أمضيت في سنة ١٨٥٦ وحدودها في الجهات الغربية من مجرى نهر البروث وفي الجنوب من نهر (كيليا) وفم (ستارى استانبول)

المادة ٤٦: يضم إلى رومانيا الجزر الثلاثة التي على الطونة وجزر (يلان طاغ) وسنجقية طولجى وهي تشمل قضاآت كيليا وسولينا ومحمودية وزانجه وطولجى وماجين وباباطاغ وهرسواوكو ستنجه ومجيدية وما عدا ذلك يعطى لها أيضاً الأراضي الكائنة على جنوب الدبروجة إلى أن تصل خط يبتدى من شرقي سيلستريا ويمتد إلى البحر الأسود على جنوب منغالية ويكون تعيين تخوم تلك الحدود في تلك المواقع بمعرفة اللجنة الأوروباوية المنوط بعهدتها تعيين حدود البلغار.

المادة ٤٧: مسألة تقسيم المياة والصيادة تعرض على لجنة الطونة الأوروباوية فتكون حكما عليها.

المادة ٤٨: لا يجوز وضع رسومات أو عوائد في رومانيا على السلع التي ترد إليها بقصد إرسالها إلى جهة أخرى.

المادة ٤٩: يسوغ لرومانيا أن تعقد مع الدول الأجنبية اتفاقا لتسوية مسئلة امتيازات ووظائف قناصلهم فيما يتعلق بحماية رعاياهم في الإمارة إلا أن الحقوق الحالية تبقى مرعية الإجراء مادام لم يحصل اتفاق عمومي بين الإمارة والدول.

المادة٥٠: تبقى رعية رومانيا القاطنون في الممالك العثمانية أو المسافرون فيها أو رعايا العثمانيين المسافرون في رومانيا أو القاطنون فيها متمتعين بالحقوق التي تشمل رعايا بقية الدول الاوروباوية إلى أن تعقد معاهدة لتسوية امتيازات القناصل ووظائفهم بين الدولة العثمانية ورومانيا

المادة ٥١: تعهدات الباب العالي ووظائفه فيما يتعلق باتمام الاشغال النافعة وما أشبهها في الأراضي التي دخلت في حوزة رومانيا تعود إلى عهدة رومانيا.

المادة ٥٢: لأجل زيادة تأمين حرية السفر في نهر الطونة التي اعترفت أنها من المصالح الاوروباوية قررأى الموقعين على هذه المعاهدة بأن جميع الحصون والاستحكامات الموجودة الآن على النهر من عند المحل الذي يقال له (أبواب الحديد) إلى فم النهر تهدم بالكلية فلا يسوغ بعد هذا بناء غيرها ولا يجوز سفر احدى البواخر الحربية على الطونة إلى (أبواب الحديد) ألا البواخر الصغيرة المعينة لخدمة الضبطية في

النهر وخدمة الكمارك ولكن يسوغ لبواخر الدول الموجودة فى فم نهر الطونة لاجل الحراسة أن تسافر فى النهر إلى غاية (غلاتس).

المادة ٥٣: تبقى لجنة الطونة الاوروباوية مقررة فى وظائفها ولرومانيا فيها نائب وتجرى عمال وظائفها إلى (غلاتس) بحرية تامة مستقلة عن مداخلة مأمورى تلك الأراضى وتبقى أيضاً سائر معاهداتها واتفاقاتها وأشغالها وأعمالها وقراراتها فيما يتعلق امتيازاتها وخصائصها ووظائفها ثانية الأجراء.

المادة ٥٤: قبل نهاية الأجل المقرر لبقاء لجنة الطونة الاوروباوية بسنة واحدة يلزم للدول أن يتفقوا على تطويل سلطتهم أو على التعديلات التى يرون اجرائها من اللازم.

المادة ٥٥: جميع النظامات المتعلقة بالسفر فى النهر وبوظائف الضبطية فيه من (أبواب الحديد) إلى (غلاتس) يكون ترتيبها وتنسيقها من طرف اللجنة الاوروباوية بمساعدة نواب من طرف الممالك الكائنة بسواحل النهر ويصير تأليفها بالنظامات الموجودة أو التى ستحدث فى أمور النهر أسفل من (غلاتس).

المادة ٥٦: يلزم للجنة الطونة الاوروباوية أن تتفق مع الدول فيما يتعلق بتنوير الفنارات الكائنة على جزر (يلان طاغ).

المادة ٥٧: قد فوض لاوستريا وهنكاريا الأشغال اللازم اجراؤها لازالة موانع السفر التى تحدث من (أبواب الحديد) والشلالات ويلزم على الممالك المجاورة النهر من الجهة المذكورة أن تجرى جميع التسهيلات اللازمة لمصلحة تلك الأشغال أما المواد المقررة الرابعة من معاهدة لندرة التى أمضيت فى ١٣ مارث سنة ١٨٧١ فيما يتعلق بأخذ ضرائب مؤقتة لسد مصاريف تلك الأعمال والأشغال فتبقى منوطة بدولة أوستريا وهنكاريا.

المادة ٥٨: الباب العالى يسلم إلى امبراطورية الروسيا فى آسيا (الاناطول) أراضى أردهان وقارص وباطوم مع مرسى باطوم وجميع الأراضى الكائنة بين تخوم الروسيا والتركية القديمة والتخوم الآتى بيانها وهذه الحدود الجديدة تبتدئ من البحر الأسود على حسب الخط المقرر فى معاهدة اياسطفانوس إلى نقطة فى الجهة الشمالية الغربية من (خوردة) وعلى جنوب (ارتوين) وتمتد على خط مستقيم إلى نهر (جورك) وبعد عبوره هذا النهر يسير شرقى (اشمشين) ويستمر على خط مستقيم فى الجنوب وهناك يلاقى حدود الروسيا المشروحة فى المعاهدة المذكورة وذلك فى نقطة على جنوب (ناريمان) مع بقاء مدينة (اولتى) فى حوزة الروسيا ثم يبتدىء الخط بالقرب من (نناريمان) إلى الجهة الشرقية ويكون مرورة من (تربنيق) وبعد دخول مدينة

باردوزويكى كوى فى عهدة الروسيا يؤخذ نقطة من غرب قرية (قره اونجان) تجعل الحدود عليها على خط إلى أن يصل إلى (مجنجرت) ومنها على خط مستقيم إلى أن يصل إلى تلال (قباداغ) فيستمر على خط مصب نهر (الاركس) فى الشمال ومصب نهر (مراد صوى) فى الجنوب إلى أن يصل إلى حدود الروسيا القديمة.

المادة ٥٩: امبراطور الروسيا يصرح هنا بأن غاية مقصده أن يجعل باطوم مرسى حرا (معنى حرا أن تكون البضائع معفاة من جميع رسومات الدخول أو الخروج).

المادة ٦٠: تعيد الروسيا على تركيا أودية الشغراد ومدينة (بايزيد) التى سلمت للروسيا بموجب المادة ١٩ من معاهدة اياسطفانوس وقد سلم الباب العالى إلى مملكة إيران مدينة (قطور) وأراضيها كما قر عليه رأى اللجنة الانكليزية والروسية التى نيط بعهدتها تعيين تخوم تركيا وإيران.

المادة ٦١: الباب العالى يتعهد بأن يجرى بدون تأخير فى الولايات التى سكانها من الأرمن سائر الإصلاحات والتحسينات التى تحتاج إليها أمورها الداخلية وأن يتعهد بتأمينهم من تعدى الجراكسة والاكراد عليهم ويفيد الدول الأجنبية المرة بعد المرة بالتشبثات التى اتخذها لهذه الغاية وهى تراقب كيفية إجرائها.

المادة ٦٢: حيث أن الباب العالى أظهر رغبته فى إبقاء أصول حرية الديانة وتوسيع مداها توسيعا مطلقا فان الموقعين على هذه المعاهدة ينزلون هذه الرغبة منزلة الفعل فلا يسوغ التمييز في الاعتقادات الدينية فى جميع أطراف السلطنة العثمانية حتى يخرج أحد من الأهلية والجدارة بجميع ما يتعلق بتمتعه بالحقوق المدنية والسياسية أو بدخوله فى الوظائف الميرية أو العمومية أو نواله الشرف أو استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مقره ويؤذن لجميع الناس بأن يؤدوا الشهادة فى جميع المحاكم بدون تمييز أحد فى الدين واستعمال سائر الأمور الدينية يكون بحرية فلا يكون مانع ما لترتيب درجات أرباب المذاهب المختلفة أو لعلاقتهم مع رؤسائهم ويكون الاكليروس (أصحاب الرتب الكنائسية) والزوار والرهبان من جميع الأمم الذين يسافرون فى الممالك العثمانية فى الروم ايلى والأناطول حائزين حقوقا واحدة وامتيازات وخصائص واحدة وفوض إلى القناصل ونواب الدول الأجنبية فى تلك الممالك حق فى حماية أولئك المذكورين وحماية محلاتهم الدينية والخيرية حماية رسمية فى الأماكن المقدسة أو غيرها أما الحقوق المسلمة لفرنسا فلم تزل مرعية الأجراء وصار من المعلوم المقرر هنا أنه لا يسوغ تبديل حال من الأحوال الحاضرة

في الأماكن المقدسة أما زوار جبل اثوس من أى جنس كانوا فيبقون حافظين لاملاكهم وامتيازاتهم ومنحهم السابقة ويبقون متمتعين بمساواة تامة فى الحقوق والمزايا.

المادة ٦٣: تبقى معاهدة باريس التى أمضيت فى ٣٠ مارث سنة ١٨٥٦ ومعاهدة لنـــدره التـــى أمضيت فى ١٣ مارث سنة ١٨٧١ مرعية الاجراء وذلك فيما يتعلق بالمواد التى لـــم تنسخها ولم تعدلها هذه المعاهدة.

المادة ٦٤: يقع التصديق على هذه المعاهدة بعد ثلاثة أسابيع أو أقل أن أمكن وللشهادة بذلك أثبت الموقعون أسماءهم على هذه المعاهدة بعد أن وضعوا عليها أختامهم تحريرا فى الثالث عشر يوم من شهر جولية (تموز) من سنة ١٨٧٨.

الملحق رقم (٥)
وثائق الحلف الفرنسي ـ الروسي
(١٨٩١ ـ ١٨٩٤)

المصدر، فريدريك ستيفة، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقي، **المقدمـات المنطقيـة للحـرب العالمية الأولى**، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

(أ) من وزير خارجية الروسيا مسيو فون جيرس
إلى السفير الروسي في باريس مسيو دى مورنهيم
بطرس سبورج ٩/٢١ أغسطس ١٨٩١

إن الحالة الأوربية التي خلقها تجديد المحالفة الثلاثية ... والتعضيد المحتمل من بريطانيا العظمى للاغراض السياسية التي تتوخاها هذه المحالفة قد اقتضيا أن تبادل الرأى وسفير فرنسا السابق أثناء اقامة مسيو دى لابولاى هنا في الموقف الذى يكون أخلق بحكومتينا اتباعه في الظروف القائمة وبالنظر إلى احتمالات بعينها. إذ كانت هاتان الحكومتان – وان بقيتا بعيدتين عن كل محالفة – لا تفلان عن غيرهما اخلاصاً في الرغبة في احاطة السلام بسياج من الضمانات الفعالة.

لذلك رأينا أنفسنا مضطرين لصوغ النقطتين الآتيتين وهما:

(١) لتعيين الاتفاق الودى الذى يؤلف بينهما وتأكيده، ورغبة في العمل معاً على حفظ السلام الذى يرغبانه من كل قلبيهما، تصرح الحكومتان بان تتفقا على كل مسألة يمكن أن تعرض السلام العام للخطر.

(٢) إذا تعرض السلام بالفعل للخطر، وعلى الأخص إذا باتت إحدى الدولتين مهددة باعتداء وجب أن يتفاهم الفريقان على الإجراءات التي يقتضي وقوع هذين الاحتمالين من الحكومتين اتخاذها مباشرة وفي الحال.

وإنى أتشرف بعد إذ عرضت على القيصر أمر هذا التبادل للرأى ونص القرارات التي نشأت من هذا التشاور، بأن أبلغكم أن جلالته تنازل فوافق على مبادئ التفاهم (التحالف) وانه يسره أن توافق عليه الحكومتان.

وإذ أبلغكم إرادة صاحب الجلالة ورأية هذا أرجو أن تفضلوا بعرضه على الحكومة الفرنسية واحاطتي بالقرارات التي تتخذها في شأنه.

جيرس

(ب) الاتفاق الروسى الفرنسى العسكرى
(مشروع مؤرخ فى أغسطس سنة ١٨٩٣)

انه رغبة من فرنسا والروسيا فى المحافظة على السلام وقصداً منهما إلى اتخاذ الإجراءات استعداداً لحرب دفاعية قد تشعلها قوى المحالفة الثلاثية باعتدائها، لا إلى أى غرض آخر قد اتفقت الدولتان على ما يلى:

(١) إذا هوجمت فرنسا من ناحية ألمانيا أو من جانب إيطاليا بمساعدة ألمانيا فإن الروسيا توجه كل ما تيسر لها من قوى لقتال ألمانيا. وإذا هوجمت الروسيا من جانب ألمانيا أو من النمسا بمساعدة ألمانيا فإن فرنسا توجه كل ما يتسير لها من قوى لقتال ألمانيا.

(٢) إذا عبأت دول المحالفة الثلاثية أو إحدى هذه الدول جيوشها وجب أن تعبىء فرنسا والروسيا جميع قواهما بمجرد العلم بهذا الحادث دون ما حاجة إلى تفاهم سابق، وأن توجها هذه القوى قريباً من الحدود ما أمكن.

(٣) يجب أن تبلغ القوى التى يتيسر توجيهها ضد ألمانيا ١,٣٠٠,٠٠٠ من جانب فرنسا ٧٠٠,٠٠٠ إلى ٨٠٠,٠٠٠ من جانب الروسيا، وأن تزحف هذه القوى بكل همة وسرعة بحيث يكون على ألمانيا أن تحارب شرقا وغرباً فى وقت واحد.

(٤) تتشاور هيئتا أركان حرب البلدين كل وقت فيما يجب اتخاذه لتنفيذ هذه الإجراءات المنصوص عليها وتسهيل هذا التنفيذ. وعليهما أن تبلغ كل منهما الأخرى فى زمن السلم كل ما اتصل أو يتصل بها عن جيوش دول المحالفة الثلاثية. كما يجب أن تدرس وتعد الوسائل والطرق التى لابد منها فى أوقات الحرب لتبادل هذه التبليغات.

(٥) لا تعقد فرنسا والروسيا صلحاً منفرداً.

(٦) يستمر هذا الاتفاق مادامت المحالفة الثلاثية قائمة.

(٧) تبقى جميع هذه النصوص طى الكتمان الشديد

الجنرال رئيس	قائد الفرقة
هيئة أركان الحرب	المستشار
اوبروتشيف	وكيل هيئة أركان حرب الجيش
	بواديفر

(جـ) من وزير الخارجية الروسية مسيو جيرس
إلى سفير فرنسا فى بطرسبرغ مسيو دى منتبيللو

سرى جداً

بطرسبرغ فى ١٥-٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣

أرى من واجبى بعد إذ اطلعت، بناء على أمر مولاى القيصر، على مشروع الاتفاق العسكرى الذى وضعته هيئتا أركان حرب الجيشين الروسى والفرنسى فى شهر أغسطس سنة ١٨٩٢، وقدمت مذكرتى عنه إلى القيصر أن أبلغ سعادتكم أن نص هذا الاتفاق كما وافق عليه جلالة القيصر مبدئياً وكما أمضاه الجنرال أوبروتشيف والجنرال بواديفر، يمكن اعتباره فى صيغته الحالية كأنه مقبول نهائياً - وعلى ذلك تكون هيئتا أركان الحرب بحيث تستطيعان أن تتفاهما فى كل وقت وأن تبلغ كل منهما الأخرى كل المعلومات التى يمكن أن تكون نافعة لها.

جيرس

(د) من السفير الفرنسى فى بطرسبرغ مسيو دى مونتبيللو
إلى وزير الخارجية الروسية مسيو دى جيرس

بطرسبرغ فى ٢٣ ديسمبر ١٨٩٣و٤ يناير ١٨٩٤

أتشرف بابلاغ سعادتكم انى تلقيت الكتاب المؤرخ فى ١٥-٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ الذى تفضلتم سعادتكم بافادتى فيه بأنكم بعد إذ اطلعتم بناء على أمر جلالة القيصر على مشروع الاتفاق العسكرى الذى وضعته هيئتا أركان حرب الجيشين الروسى والفرنسى وقدمتم به مذكرة إلى القيصر، رأيتم من واجبكم أن تبلغونى أن نص هذا الاتفاق كما وافق عليه جلالته مبدئياً وكما وقعه مندوبا الحكومتين الجنرال اوبرتشيف والجنرال دى بواديفر فى شهر أغسطس ١٨٩٢، يمكن اعتباره من الآن فصاعداً كأنه مقبول نهائياً.

وقد بادرت فأبلغت حكومتى هذا القرار ففوضت إلى أن أصرح لسعادتكم مع الرجاء باطلاع جلالة القيصر على هذا القرار، بأن رئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية أيضاً يعتبر أن الاتفاق العسكرى المذكور آنفاً والذى وافق كلا الجانبين على نصه كأنه سارى المفعول من الآن فصاعداً.

وعملا بهذا الاتفاق سيكون فى استطاعه هيئتى أركان الحرب من الآن أن تتفاهما فى كل وقت وأن تبلغ كل منهما الأخرى جميع المعلومات التى يمكن أن تكون نافعة لهما .

مونتبيللو

(هـ) تجديد وتغيير المحالفة

بين فرنسا والروسيا سنة ١٨٩٩

من وزير الخارجية الروسية الكونت مورافييف

إلى وزير الخارجية الفرنسية مسيو ديلكاسيه

بطرسورج في ٢٨ يوليه- ٩ أغسطس سنة ١٨٩٩

أرجو أن تكون الأيام القليلة التى قضيتموها ياصاحب السعادة بين ظهرانينا قد أتاحت لسعادتكم من جديد الاقتناع بتوثق روابط الصداقة الحميمة الثابتة التى تربط الروسيا بفرنسا.

ولكى يتجدد الأعراب عن هذا الشعور قد تنازل القيصر إجابة للرغبة التى أبديتموها سعادتكم لجلالته، ففوضنى فى أن أقترح عليكم ياسعادة الوزير أن نتبادل المكاتبة لاثبات مايلى:

➢ ان الحكومة الروسية القيصرية وحكومة الجمهورية الفرنسية، سعياً منها على الدوام إلى المحافظة على السلام العام والتوازن بين القوى الأوروبية تؤكدان الاتفاق الديبلوماتيكى الذى يعرب عنه كتاب البارون مورنهيم المؤرخ فى ١٥-٢١ أغسطس سنة ١٨٩١ وكتاب المسيو دى جيرس المؤرخ فى ١٥-٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١ ورد المسيو ريبو المؤرخ أيضاً فى ١٥-٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١.

" وهما تقرران ان مشروع الاتفاق العسكرى الذى يكمل الاتفاق السابق الذكر الوارد فى كتاب المسيو دى جيرس المؤرخ فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ و٤ يناير سنة ١٨٩٤ يبقى سارى المفعول مابقى الاتفاق الديبلوماتيكى المعقود بين البلدين لتأمين مصالحهما المشتركة والدائمة.

وعلى كل من الفريقين أن يلتزم أشد الكتمان حيال مضمون الاتفاقات المذكورة ووجودها."

وانى انتهزت فرصة تبليغكم ما تقدم لأجدد لكم ياسعادة الوزير فائق الاحترام.

(توقيع) الكونت مورافييف

(و) من وزير خارجية الجمهورية الفرنسية المسيو دلكاسيه

إلى وزير خارجية الروسيا الكونت مورافييف

بطر سبورج فى ٢٨ يوليه و١٩ أغسطس سنة ١٨٩٩

ياسعادة الوزير

فى يوم الاحد الفائت لما أبديت لجلالة القيصر بعد موافقة جلالته رأيى فى نفع تأكيد اتفاقنا الديبلوماتيكى المؤرخ فى شهر أغسطس سنة ١٨٩١ وفى جدوى تثبيت الاتفاق العسكرى الــذى يقوم مقام الاتفاق الديبلوماتيكى، تنازل جلالته فصرح لى بأن آراءه تطابق كــل المطابقــة آراء حكومة الجمهورية

وفى كتابكم الذى تفضلتم بإرساله إلى فى صباح اليوم شرفتمونى فيه باخبارى بأن جلالــة القيصر تنازل فأقر الصيغة الآتية التى يوافق عليها رئيس الجمهورية والحكومة الفرنســية كــل الموافقة والتى تم التفاهم عليها من قبل بين سعادتكم وبينى:

" ان حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة الروسية القيصرية سعيا منهما على الدوام إلى المحافظة على السلام العام والتوازن بين القوى الأوروبية تؤكدان الاتفاق الديبلومــاتيكى الــذى يعرب عنه كتاب المسيو دى جيرس المؤرخ فى ٩-٢١ أغسطس سنة ١٨٩١ وكتــاب البــارون مورينهيم المؤرخ فى ١٥ و٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١ ورد المسيو ريبوه المؤرخ أيضاً فــى ١٥ و٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١

" وهما تقرران أن مشروع الاتفاق العسكرى الذى يكمل الاتفاق السابق الذكر والوارد فــى كتاب المسيو دى جيرس المؤرخ فى ١٥و٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ وكتاب الكونت دى مونتبيللــو المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ وفى ٤ يناير سنة ١٨٩٤٤ يبقى سارى المفعول مابقى الاتفــاق الديبلوماتيكى المعقود بين البلدين لتأمين مصالحهما المشتركة والدائمة.

وعلى كل من الفريقين أن يلتزم أشد الكتمان حيال مضمون الاتفاقات المذكورة ووجودها"

وانى مغتبط ياسعادة الوزير بأن الأيام القليلة التى أمضيتها فى بطرسبرغ قد أتــاحت لــى الاقتناع من جديد بتوثق روابط الصداقة الحميمة الثابتة التى تؤلف ما بين فرنسا والروسيا وأرجو أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

(توقيــــع)

دلكاسيه

الملحق رقم (٦)
إتفاقية الحلف البريطاني الياباني
الموقعة في لندن في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢

المصدر، فريدريك ستيفة، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقي، **المقدمات المنطقية للحرب العالمية**، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

أن حكومتي بريطانيا العظمى واليابان، اللتين لا تحدوهما سوى الرغبة في المحافظة على الحالة الراهنة والسلام العام في الشرق الأقصى ولأنه يعنيهما فوق ذلك عناية خاصة أن يحافظا على استقلال امبراطورية الصين وامبراطورية كوريا وعلى أملاكهما وأن يضمنا في هذين البلدين للدول جميعا فرصا واحدة في التجارة والصناعة، قد اتفقتا على مايلي:

المادة ١: أن الطرفين الساميين المتعاقدين اللذين اعترفا في الوقت الحاضر باستقلال الصين وكوريا، يعلنان أنهما غير خاضعين في هذين البلدين لتأثيرات حملات نفسية عدائية أيا كانت. لكنه فيما يتعلق بمصالحهما الخاصة. وهي بالنسبة لبريطانيا العظمى في الصين على الأخص وبالنسبة لليابان المصلحة الممتازة التي لها في كوريا من الوجهة السياسية والوجهتين التجارية والصناعية فوق مالها من مصالح في الصين، يعترف الطرفان الساميان المتعاقدان بأن في مكنة كليهما أن يتخذا الإجراءات التي لا تكون مندوحة عن اتخاذها لصون هذه المصالح اذا هددها مسلك عدائي من جانب دولة أخرى لأي من الطرفين الساميين المتعاقدين التدخل لحماية أرواح رعاياه وأملاكهم.

المادة ٢: إذا حدث أن تورطت بريطانيا العظمى أو اليابان في أثناء دفاعها عن مصالحها التي سبق وصفها، في حرب مع دولة أخرى، فان الطرف السامي المتعاقد الآخر يلتزم الحياد التام ويعنى بأن يحول دون اشتراك دول أخرى في القتال ضد حليفه.

المادة ٣: إذا انضمت في الحالة المتقدمة دولة أو دول أخرى إلى أعمال عدائية موجهة ضد هذا الحليف فان الطرف السامي المتعاقد الآخر يبادر إلى معونته ويقاتل في جانبه ويعقد الصلح بالاتفاق معه

المادة ٤: يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ألا يعقد أحد منه بدون أن يسأل الآخر اتفاقاً منفرداً مع دولة أخرى يضر بالمصالح السابق وصفها.

المادة ٥: كلما تعرضت في رأى بريطانيا العظمى أو اليابان المصالح الآنفة الذكر للخطر أبلغت كل من الحكومتين الأخرى عن ذلك باسهاب وبدون تحفظ

المادة ٦: يسرى مفعول هذا الاتفاق عقب يوم توقيعه مباشرة ويظل قائما خمس سنوات ابتداء من ذلك اليوم.

فإذا لم يعلن أحد الطرفين الساميين المتعاقدين انتهاءه قبل مضى خمس السنوات باثنى عشر شهراً سرى مفعوله سنة تلى اليوم الذى يعلن فيه هذا الطرف السامى المتعاقد أو ذاك انتهاءه. فإذا كان أحد الحليفين مشتبكا فى حرب فى وقت يحل فيه الاجل المعين لانتهائه، لبثت المحالفة قائمة إلى أن يعقد الصلح.

(توقيع) لندسدون

الوزير الاول لخارجية صاحب الجلالة البريطانية

(توقيع) هاياشى

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالة امبراطور

اليابان لدى بلاط سان جيس

الملحق رقم (٧)
بعض وثائق الوفاق الودى البريطانى الفرنسى
الموقع فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

المصدر، فريدريك ستيفة، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقى، **المقدمات المنطقية للحرب العالمية**، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

(أ) معاهدة بين بريطانيا العظمى وفرنسا

عن مصر ومراكش

مؤرخة ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

المادة ١: تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لاتنوى تغيير الحالة السياسية فى مصر وتعلن حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها أنها لن تعرقل اجراءات انجلترا فى البلاد بطلب توقيت الاحتلال البريطانى أو بأية صورة أخرى، وأنها توافق على مشروع الأمر الخديوى المرفق بهذه الاتفاقية والمشتمل على الضمانات التى ترى ضرورية لحماية مصالح حملة سندات الدين المصرى على شرط أنه بعد نفاذ مفعوله لايدخل عليه تعديل ما الا بموافقة الدول الموقعة على اتفاقية لندن المؤرخة فى ١٨٨٥

وقد اتفق على أن تسند الإدارة العامة للآثار فى مصر إلى عالم فرنسى كما كانت الحال من قبل.

المادة ٢: تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لا تنوى تغيير الحالة السياسية فى مراكش. وتعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن من اختصاص فرنسا السهر على الهدوء فى هذه البلاد وتقديم المساعدة لها فى كل ما تحتاج إليه من إصلاحات إدارية وإقتصادية ومالية وعسكرية وذلك على شريطة أن لا تمس هذه الإجراءات الحقوق التى تتمتع بها بريطانيا العظمى فى مراكش بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعادات بما فى ذلك حق الملاحة الساحلية بين الموانئ المراكشية وهو الحق الذى بات من نصيب السفن الإنجليزية منذ ١٩٠١

المادة ٣: ستراعى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها الحقوق التى تتمتع بها فرنسا بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعادات فى مصر بما فى ذلك الحق المعطى للسفن الفرنسية فى الملاحة الساحلية بين الموانئ المصرية

المادة ٤: بالنظر إلى أن الحكومتين سواء في الأخذ بمبدأ حرية التجارة في مصر وفي مراكش كذلك، فإنهما تعلنان أنهما لن تحاولا اجحافا سواء في وضع الرسوم الجمركية أو غيرها، أو في وضع التعريفات الخاصة بالنقل على السكك الحديدية

وتتمتع تجارة كل من الأمتين مع مراكش ومع مصر أثناء مرورها بالممتلكات الفرنسية والبريطانية في أوربا بمعاملة واحدة. وسينظم اتفاق بين الحكومتين شروط هذا المرور ويعين طرقه.

وهذا التعهد المتبادل يبقى سارى المفعول ثلاثين سنة فإذا لم ينذر بانتهائه قبل انتهاء أجله بسنة على الأقل، امتد هذا الأجل خمس سنوات قابلة للتجديد خمسا أخرى

ومع ذلك فتحتفظ الحكومة الفرنسية في مراكش وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في مصر كل لنفسها بالسهر على أن يكون منح الامتيازات فيما يتعلق بالطرق والسكك الحديدية والموانئ الخ بشروط لا يكون من شأنها انتقاص سلطة الدولة على هذه المشروعات الكبيرة.

المادة ٥: تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها ستستخدم نفوذها في أن لا تكون الشروط التي تطبق على الموظفين الفرنسيين الذين هم في خدمة المصالح المصرية في الوقت الحاضر أقل نفعاً من الشروط التي تطبق على الموظفين الإنجليز الذين يشغلون وظائف مماثلة

وإذا حول الموظفون البريطانيون الذين هم في الوقت الحاضر في خدمة المصالح المراكشية شروطا مطابقة فلن تعارض حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها في ذلك.

المادة ٦: لضمان حرية المرور من قناة السويس تعلن حكومة حضرة صاحب لجلالة البريطانية موافقتها على نصوص معاهدة ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ وسريان مفعولها ولما كانت حرية المرور من قناة السويس مضمونة بهذه الكيفية فيقف تنفيذ الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ٨ والفقرة الثانية من هذه المادة أيضاً.

المادة ٧: لضمان حرية المرور من مضيق جبل طارق قد اتفقت كلتا الدولتين على أن لا تسمحا بإقامة تحصينات أو استحكامات خططية من أى نوع على جزء الساحل المراكشي الواقع بين مليلة والمرتفعات التي تطل على شاطيء سيبو الأيمن (وذلك فيما عدا هذين الموضعين)

ولا يسرى هذا النص مع ذلك على المواضع الواقعة على الساحل المراكشي في البحر الأبيض المتوسط والتي تحتلها أسبانيا في الوقت الحاضر.

المادة ٨: بالنظر إلى شعور الحكومتين بالصداقة الخالصة لأسبانيا فهما تراعيان مراعاة خاصة المصالح الناشئة لأسبانيا من مركزها الجغرافي ومن الأراضى التى تمتلكها على الساحل المراكشى فى البحر الأبيض المتوسط وستتفاهم الحكومة الفرنسية مع الحومة الأسبانية على هذه المصالح.

والاتفاق الذى يتم بين فرنسا وأسبانيا على هذا يبلغ لحكومة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة ٩: قد اتفقت الحكومتان على أن تعضد كل منهما الأخرى ديبلوماتيكياً فى تنفيذ نصوص هذا التصريح عن مصر ومراكش.

لندن فى ٨ أبريل ١٩٠٤،   بول كامبون   لانسدون

(ب) اتفاق سرى ملحق
بمعاهدة ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

المادة ١: إذا اضطرت الظروف القاهرة إحدى الحكومتين إلى تغيير سياستها حيال مصر ومراكش، فإن التعهدات التى تبادلتها كلتاهما فى المواد ٤،٦،٨ من التصريح المعلن اليوم تبقى على حالها سارية المفعول.

المادة ٢: أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا تنوى فى الوقت الحاضر أن تقترح على الدول أى تعديل لنظام الامتيازات والنظام القضائى فى مصر. فإذا رأت الحكومة البريطانية أن من المرغوب فيه إدخال إصلاحات فى مصر يكون من شأنها جعل التشريع المصرى مماثلا للتشريع فى البلدان المتمدينة الأخرى، فإن الحكومة الفرنسية لا ترفض النظر فى هذه الاقتراحات على شريطة أن تكون حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للنظر فى الطلبات التى قد تقدمها الحكومة الفرنسية لإدخال أمثال هذه الإصلاحات فى مراكش.

المادة ٣: قد اتفقت الحكومتان على أن جزءاً معينا من المنطقة المراكشية تحده مليلة وقوطه ويصبح ضمن منطقة النفوذ الأسبانية فى اليوم الذى تنقطع فيه سيادة السلطان عليه وان إدارة الساحل الممتد من مليلة إلى مرتفعات شاطىء سيبو الأيمن – وهذا غير داخل – تنتقل إلى أسبانيا.

على انه يجب أن توافق أسبانيا رسمياً على النصوص الواردة في المادتين ٤و٧ من التصريح المعلن اليوم وأن تتعهد بأن لا تتصرف في الأراضي الواقعة تحت سيادتها أو في منطقة نفوذها أو في بعضها.

المادة ٤: إذا وقفت أسبانيا موقف الرفض حيال مطالبتها بالموافقة على نصوص المادة المتقدمة فإن الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا العظمى يصبح على الرغم من ذلك قابلا للتطبيق في الحال على نحو ما جاء في التصريح المعلن اليوم.

المادة ٥: إذا لم يتيسر الحصول على موافقة الدول الأخرى على الأمر المذكور في المادة الأولى من التصريح المعلن اليوم فلا يكون لدى حكومة الجمهورية الفرنسية ما تعترض به على تسديد الديون المضمونة الممتازة الموحدة بعد ١٥ يولية سنة ١٩١٠. لندن في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤.

الملحق رقم (٨)
مشروع معاهدة بجورك
المؤرخ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٠٥
بين روسيا وألمانيا

المصدر، فريدريك ستيفة، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقي، المقدمات المنطقية للحرب العالمية، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

إن صاحبي الجلالة الإمبراطورية قيصر الروسيا من جهة وإمبراطور ألمانيا من جهة أخرى قد اتفقا، لضمان السلام في أوروبا، على النقط الاتية لمحالفة دفاعية هجومية:

– ١ –

يتعهد كل حليف بأنه في حالة وقوع اعتداء على أي من الإمبراطوريتين من جانب دولة أوروبية، يقوم بمساعدة الحليف الآخر بكل قواته البرية والبحرية.

– ٢ –

يتعهد كلا الطرفين الساميين المتعاقدين بألا يعقدا صلحاً منفرداً مع خصم مشترك.

– ٣ –

يسري مفعول هذه المعاهدة اعتبارا من اللحظة التي يعقد فيها الصلح بين الروسيا واليابان ويبقى ساريا مادام لم ينذر بانتهائها قبل ذلك بسنة.

– ٤ –

بعد أن تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول يتولى قيصر الروسيا إبلاغ فرنسا نصها ويقترح عليها الانضمام إلى معاهدة المتحالفين.

(توقيع)	غليوم	نيقولاوس
(بالأمر)	فون تشيرسكي وبوجندورف	بيريليف

الملحق رقم (٩)
بعض نصوص إتفاقية الوفاق الروسى البريطانى
المؤرخة فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧

المصدر، فريدريك ستيفة، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقى، **المقدمات المنطقية للحرب العالمية**، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

ان جلالة قيصر الروسيا وجلالة ملك المملكة المتحدة من بريطانيا العظمى وايرلندا ومستعمرات بريطانيا العظمى فيما وراء البحار، وإمبراطور الهند:

نظرا لرغبتهما الأكيدة فى التفاهم على مسائل مختلفة تتناول مصالح بلادهما فى القارة الآسيوية، قد قررا الاتفاق على شروط يتفادى معها من إمكان حدوث سوء تفاهم بين الروسيا وانكلترا وعينا لهذا الغرض مفوضين عنها:

من لدن جلالة قيصر الروسيا:

كبير أمنا البلاط العالى ووزير الخارجية اسكندر ايزفولسكى

ومن لدن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والمستعمرات البريطانية قيصر الروسيا.

فبعد تبادل الاطلاع على أوراق اعتمادهما والتثبت من صحتها اتفقا على ما يلى:

<u>الاتفاق الخاص بفارس</u>

حيث أن حكومتى الروسيا وبريطانيا العظمى متفقتان على احترام استقلال إيران فهما ترغبان رغبة خالصة فى المحافظة على النظام فى جميع أراضى تلك البلاد وتشجيع تطورها السلمى، والعمل على أن تكون كل الأمم الأخرى فيما يتعلق بتجارة تلك البلاد وصناعتها على قدم المساواة حيث أن الحكومتين تعتبران أن لكل منهما بالنسبة للمبادئ الجغرافية والاقتصادية مصلحة فى المحافظة على السلام والنظام فى بعض أقاليم إيران الواقعة من ناحية على الحدود الروسية ومن الناحية الأخرى على حدود أفغانستان وخوزستان.

وحيث أن الحكومتين تحدوهما الرغبة فى تجنب كل ما من شأنه أن يؤدى إلى تضارب مصالحهما الخاصة فى أقاليم إيران. فقد اتفقتا على ما يلى:

١ - تتعهد بريطانيا العظمى أولا بأن لا تطلب لنفسها أو لمنفعة الرعايا البريطانيين امتيازات ما ذات صبغة سياسية أو تجارية، كالامتيازات الخاصة بإنشاء السكك الحديدية والبنوك والتلغرافات والطرق ووسائط النقل والتأمينات، وذلك شمالى خط يمتد من قصر شرين مارا باصفهان ويزد وفقش وينتهى عند نقطة تقابل الحدود الروسية الأفغانية. وثانيا ألا تقيم

العراقيل فى سبيل طلبات خاصة بامتيازات تعضدها الروسيا فى هذا القسم . ومفهوم كل الفهم أن الأماكن الآنف ذكرها تابعة للمنطقة التى لا يحق لبريطانيا العظمى أن تطلب فيها امتيازات من النوع السالف الذكر.

٢ - تتعهد الروسيا من جانبها أولا بأن لا تطلب لنفسها أو تعضد رعاياها الروسيين أو رعايا غيرها من الدول فى طلب امتيازات ما ذات صبغة سياسية أو تجارية كالامتيازات الخاصة بإنشاء السكك الحديدية والبنوك والتلغرافات والطرق ووسائط النقل والتأمينات، وذلك جنوبي خط يمتد من الحدود الأفغانية ماراً بجازيق وبردشان وقرمان وينتهى عند بندر عباس. وثانياً ألا تقيم العراقيل فى سبيل طلبات خاصة بامتيازات من هذا النوع تعضدهم حكومة بريطانيا العظمى. وجلى أن الأماكن الآنف ذكرها تابعة للمنطقة التى لا يحق للروسيا أن تطلب فيها امتيازات من النوع السالف الذكر.

٣ - تتعهد الروسيا بألا تقيم العراقيل فى سبيل منح امتيازات للرعايا البريطانيين فى المناطق الإيرانية الواقعة بين الخطوط المذكورة فى ٢،١ قبل أن تفاوض انجلترة فى هذا الشأن. وتتعهد بريطانيا العظمى بالمثل فيما يتعلق بمنح امتيازات من أى نوع للرعايا الروسيين فى نفس هذه المناطق الإيرانية. وكل الامتيازات القائمة فى الآونة الراهنة فى المناطق السالفة الذكر تبقى على حالها.

٤ - من الواضح أن إيرادات جميع الجمارك الإيرانية فيما عدا جمرك فارستان وجمرك الخليج الفارسى، وهى الإيرادات الضامنة لمبالغ وفوائد القروض التى عقدتها حكومة الشاه وبنك الخصم والتسليف، تظل كما كانت الحال قبل الآن مخصصة لهذا الغرض. كذلك واضح أن لإيرادات جمارك فارستان الإيرانية وإيرادات مصالح البريد والتلغرافات تخصص لوفاء القروض التى عقدتها حكومة الشاه لدى بنك إيرادات مصالح البريد والتلغرافات تخصص لوفاء القروض التى عقدتها حكومة الشاه لدى بنك إيران الامبراطورى قبل عقد هذه المعاهدة.

٥ - فى حالة عدم انتظام دفع مبالغ وفوائد القروض التى عقدت لدى بنك الخصم والتسليف وبنك إيران الإمبراطوري قبل يوم توقيع هذه المعاهدة، وفى حالة ما ترى الروسيا ضرورياً أن تفرض الرقابة على موارد الإيرادات الضامنة لوفاء القرض المعقود لدى أول البنكين الآنف ذكرهما بانتظام - تلك الموارد الكائنة فى المنطقة الموضحة فى البند الثانى من المعاهدة الحالية، وفى حالة ما ترى بريطانيا العظمى من الضرورى فرض الرقابة على موارد الإيرادات الضامنة لوفاء القروض المعقودة لدى ثانى البنكين المذكورين بانتظام وهى الموارد الموجودة فى المنطقة الموضحة فى البند الأول من المعاهدة الحالية.

تتعهد الحكومتان الروسية والإنجليزية بأن تتبادلا الرأى بصفة ودية للاتفاق على الإجراءات اللازمة لهذه الرقابة وتتجنبا بذلك كل المشاكل التى يمكن أن تتعارض مع المبادئ المقررة فى المعاهدة الحالية.

اتفاق خاص بأفغانستان

أن الطرفين الساميين المتعاقدين لرغبتهما فى إقرار النظام التام على حدودهما فى آسيا الوسطى والمحافظة على السلام الدائم، قد اتفقا على مايلى:

١ - تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا تنوى تغيير مركز أفغانستان السياسى وتتعهد بان تجعل تقرير نفوذها فى أفغانستان بصفة سلمية فقط وألا تستخدم فى أفغانستان وسائل أو تحمل أفغانستان على اتخاذ إجراءات يمكن أن تهدد الروسيا.

وتعلن الحكومة الروسية القيصرية من جانبها أنها تعتبر أفغانستان خارجة عن منطقة النفوذ الروسية وتتعهد بأن تطلب وساطة حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى كل معاملاتها السياسية مع أفغانستان، كما تتعهد بألا تبعث إلى أفغانستان بأى وكلاء

٢ - أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أعلنت فى المعاهدة الموقع عليها فى كابول فى ٢١ مارس ١٩٠٥ أنها تعترف بالمعاهدات المعقودة مع المرحوم الأمير عبد الحمن وأنها لا تسعى إلى التدخل فى إدارة البلاد الأفغانية الدخلية، فبريطانية العظمى تتعهد بألا تخرق المعاهدة الآنفة الذكر وألا تعم أجزاء من أفغانستان أو تحتلها، وألا تتدخل فى الشئون الداخلية لهذه البلاد على شريطة أن يقوم الأمير بتعهداته بازاء حكومة صاحب الجلالة البريطانية المبنية على المعاهدة السالفة الذكر.

٣ - للمندوبين الروسيين والأفغانيين الموكول إليهم تنظيم المعاملات على الحدود فى أقاليمها أن ينشئوا بين بعضهم البعض صلات مباشرة متبادلة للفصل فى المسائل المحلية التى ليست لها صبغة سياسية.

٤ - تعلن حكومتا الروسيا وبريطانيا العظمى أنهما فيما يتعلق بالتجارة فى أفغانستان تقران مبدأ المساواة فى الحقوق القائمة على المعاهدات وتقرران أن تتناول التجارة الروسية والتجار الروسيين جميع التسهيلات المخولة فعلا والتى تخول فى المستقبل للتجار الإنجليز أو الهنود الإنجليز. فإذا اقتضى تطور المعاملات التجارية فيما بعد تعيين مندوبين تجاريين فتتفق الحكومتان إذ ذاك على إجراءات معينة تراعى فيها حقوق الأمير السامية.

٥ - لا يسرى مفعول هذه النصوص إلا بعد أن تبلغ حكومة بريطانيا العظمى الحكومة الروسية موافقة الأمير على الشروط الواردة آنفاً

تحريراً فى بطرسبورغ من نسختين فى ١٨ و ٣١ أغسطس ١٩٠٧

(توقيع) ايزفلسكى　　　　(توقيع) نيكولصن

الملحق رقم (١٠)
المعاهدة الألمانية الروسية عن فارس
المؤرخة فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١١

المصدر، فريدريك ستيفة، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقى، **المقدمات المنطقية للحرب العالميــة**، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ وقع فى بطرسبرغ الكونت فــون بورتــاليس ســفير ألمانيــا والمسيو نيراتوف وزير الخارجية الروسية بالنيابة الاتفاق الآتى وهو:

عملا بالمبدأ القاضى بأن تتمتع تجارة الأمم جميعاً فى فارس بحقوق متساوية ونظراً إلــى أن لروسيا فى تلك البلاد مصالح خاصة فى حين لا تبغى ألمانيا فيها أغراضاً تجارية فقــط اتفقــت الحكومتان الألمانية والروسية على النقط الآتية وهى:

المادة ١: تعلن حكومة ألمانيا الإمبراطورية أنها لا تحدوها أية نية فى أن تطلب لنفسها شــمالى خط يمتد من قصرى - شرين ماراً باصفهان ويزد وخاخو حتى يصل إلــى الحــدود الأفغانية تحت خط عرض خازيق- امتيازات خاصة بالسكك الحديديــة أو الطــرق أو الملاحة أو التلغرافات، أو تؤيد طلبات متعلقة بذلك من جــانب الرعايــا الالمــان أو الأجانب.

المادة ٢: أن الحكومة الروسية التى تنوى الحصول من الحكومة الفارسية على إمتيــاز بإنشــاء شبكة من السكك الحديدية فى شمال فارس تتعهد من جانبها بأن تحصل عليــه علــى امتياز بإنشاء سكة ينبغى أن تبدأ من طهران وتنتهى عند خانقين وذلك لربــط شــبكة السكك الحديدية على الحدود التركية الفارسية بخط صديجة - خانقين بمجرد الانتــهاء من مد هذا الفرع لسكة قونية - بغداد الحديدية. ويجب بعد الحصول على الامتيــاز أن تبدأ العمل فى الخط الحديدى الآنف الذكر بعد سنتين على الأكثر من الفراغ مــن مــد فرع صديجه خانقين وأن ينتهى فى خلال أربع سنوات. وتحتفظ الحكومــة الروســية لنفسها بحق تعيين الخط الذى تسير فيه السكة المعينة بهذا الكلام عن أن تراعــى فــى ذلك رغبات الحكومة الألمانية وستشجع كلتا الحكومتين النقل الدولــى علــى خطــى خانقين-طهران وخانقين بغداد وتتجنبان كل إجراء يعوق هذا النقــل كفــرض عوايــد مرور أو ضرائب فإذا لم يبدأ العمل فى خط خانقين طهران بعد سنتين من فراغ فــرع

صديجه- خانقين فتبلغ الحكومة الروسية الحكومة الألمانية أنها مستغنية عـــن امتيـــاز الخط الأخير. وعندئذ تكون للحكومة الألمانية الحرية فى طلب هذا الامتياز لنفسها.

المادة ٣: تنويها بالأهمية العامة التى ينطوى عليها تحقيق سكة حديد بغـــداد الحديديـــة بالنســـبة للتجارة الدولية تتعهد الحكومة الروسية بأن لا تتخذ إجراءات من شأنها أن تعوق إنشاء هذه السكة أو تمنع من اشتراك رؤوس الأموال الأجنبية فى مشروعها، وذلـــك علـــى شريطة أن لا تتحمل الروسيا فى سبيل ذلك أية تضحيات مالية كانت أو اقتصادية.

المادة ٤: تحتفظ الحكومة الروسية لنفسها بحق التنازل لأية جماعة مالية أجنبية تختارهـــا عـــن إنشاء وصلة السكة الحديدية المراد إنشاءها بين شبكتها الحديدية فـــى فـــارس وخـــط صديجه – خانقين، بدل قيامها هى بذلك الإنشاء.

المادة ٥: تحتفظ الحكومة الروسية لنفسها بحق الاشتراك فى العمل بالصورة التى ترغـــب فيـــها على ألا يكون لهذا دخل ما فى كيفية إنشاء الخط المعنى بهذا الكلام كما تحتفظ لنفسها بحق امتلاك الخط فى مقابل دفع النفقات التى يكون المنشئ قد صرفها فـــى الواقـــع. ويتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان فوق ذلك بأن يشاطر أحدهما الآخـــر التعريفـــات أوماسواها من الامتيازات التى يحصل عليها أى منهما فيما يتعلق بهذا الخط

ويسرى على كل حال ما تضمنه هذا الاتفاق من ترتيبات أخرى.

الملحق رقم (١١)
إتفاقية سايكس ـ بيكو الموقعة فى مايو ١٩١٦

المصدر: د. مكى الطيب شبيكه، **العرب والسياسة البريطانية فـــى الحـــرب العالميـــة الأولـــى**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)

برقية من سير ادوارد جراى إلى سير بوكانان (سفير بريطانيا فى بتروغراد).

وزارة الخارجية فى ١٥ مايو ١٩١٦

بالإشارة إلى برقية سعادتك نمرة ٦٠٣ بتاريخ ٢٨ أبريل.

قدمت لى السفارة الفرنسية نص الاتفاقية المتعلقة بسوريا وبلاد العرب وغاليســيا وغيرهــا والتى عقدت بين فرنسا وروسيا وأننى على وشك عقد اتفاقية رسمية مع فرنسا بالشــروط التــى تعرفها سيادتك الخاصة بسوريا والبلاد العربية.

ولتكملة الإجراءات لابد من أن تعقد الحكومتان الروسة وحكومة جلالة الملك اتفاقية رســمية على نفس الأسس التى عقدت بها الاتفاقية الفرنسية الروسية وسأقدم صورة منـــها هنـــا للســفير الروسى حالما أعلم بموافقة الحكومة الروسية.

من سير ادوارد جراى إلى المسيو كمبو (السفير الفرنسى فى لندن).

وزارة الخارجية يوم ١٦ مايو ١٩١٦.

سرى – يا صاحب السعادة.

لى الشرف أن أتسلم مذكرة سعادتك بتاريخ ٩ الجارى والتى توضـــح فيــها أن الحكومــة الفرنسية قبلت حدود الدولة العربية المقبلة أو اتحاد الدول العربية وكذلك تلك الأجزاء من ســوريا والتى ستكون المصالح الفرنسية فيها غالبة مع الشروط المرتبطة بها نتيجة المحادثات والمباحثات التى دارت أخيرا فى لندن وبتروغراد عن الموضوع.

ولى الشرف بأن أخبر سيادتك بأننا قبلنا المشروع برمته - ويتضمـــن المشـــروع بحالتــه الراهنة تضحيات جسيمة بالمصالح البريطانية ولكن بما أن حكومة جلالة الملك تدرك المزايا التى تعود لقضية الحلفاء تستدعى إيجاد حالة سياسية داخلية فى تركيا مناسبة فأنهم على استعداد لقبول الترتيبات التى توصل إليها الطرفان شريطة الحصول على التضامن العربى والقيام من جانبـــهم بتنفيذ الشروط وحصولهم على مدن حمص وحماة ودمشق وحلب.

وعليه فقد تم الاتفاق بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية على الآتى:

(١) فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة أو حلف اتحادى لدول عربية تحت رئاسة رئيس عربى فى المنطقتين (أ) (داخلية سوريا) و (ب) (داخلية العراق) المبينتين فى الخريطة الملحقة بهذا ويكون لفرنسا فى منطقة (أ) وبريطانيا العظمى فى منطقة (ب) حق الأولوية فى المشروعات والقروض المحلية. وتنفرد فرنسا فى منطقة (أ) وبريطانيا العظمى فى منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو الحلف الاتحادى لدول الحكومات العربية.

(٢) يباح لفرنسا فى المنطقة الزرقاء (شقة سوريا الساحلية) ولبريطانيا العظمى فى المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى الخليج) إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الإدارة مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة العربية أو الحلف الاتحادى لدول الحكومات العربية.

(٣) تنشأ إدارة دولية فى المنطقة السمراء (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلى شريف مكة.

(٤) تنال بريطانيا (١) ميناء حيفا وميناء عكا (٢) يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات فى المنطقة (أ) للمنطقة (ب) وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بأن لا تدخل فى مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدما.

(٥) تكون اسكندرونة ميناء حرا لتجارة الإمبراطورية البريطانية ولا تكون هناك معاملات مختلفة فى رسوم الميناء والتسهيلات الخاصة للملاحة والبضائع البريطانية وتباع حرية النقل للبضائع البريطانية عن طريق اسكندرونة والسكة الحديدية فى المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو إلى المنطقتين (أ) و (ب) أو صادرة منهما. ولا تنشأ معاملات مختلفة (مباشرة أو غير مباشرة) على أى من سكك الحديد أو فى أى ميناء من موانئ المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية.

وتكون حيفا ميناء حرا لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها ولا يقع اختلاف فى المعاملات أو إعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسية ويكون نقل البضائع الفرنسية حرا بطريق حيفا وعلى السكة الحديد البريطانية فى المنطقة السمراء (أ) أو المنطقة (ب) ولا يجب أن يكون هناك تمييز مباشر أو غير مباشرة ضد البضائع الفرنسية على أى خط حديدى أو ضد البضائع والسفن الفرنسية فى أى ميناء فى المناطق المذكورة.

(٦) لا تمد سكة حديد بغداد فى المنطقة (أ) إلى ما بعد الموصل جنوبا ولا فى المنطقة (ب) إلى ما بعد سامرا شمالا إلى أن يتم إنشاء خط حديدى يصل بغداد بحلب مارا بوادى الفرات ويكون ذلك برضاء واتفاق وتعاون الحكومتين.

(٧) يحق لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدى يصل حيفا بالمنطقة (ب) ويكون ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود فى أى مكان على طول هذا الخط. ويجب أن يكون معلوما لدى الحكومتين أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد وأنه إذا حالت دون خط الاتصال فى المنطقة السمراء مصاعب فنية ونفقات وافرة لادارة تجعل إنشاءه متعذرا فالحكومة الفرنسية تكون مستعدة أن تسمح بمروره فى مسطح متعدد الزوايا والأضلاع على بانياس – قيس مارب – سلخد تال عدا – مسمية قبل أن يصل إلى منطقة (ب).

(٨) تبقى تعريفة الجمارك التركية نافذة عشرين سنة فى جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء والمنطقتين (أ) و (ب) فلا تضاف أى علاوة على الرسوم ولا تبدل قاعدة التثمين من قاعدة السعر إلى قاعدة مبلغ محدد إلا إذ كان ذلك باتفاق بين الحكومتين.

ولا تنشأ جمارك داخلية بين أية منطقة وأخرى من المناطق المذكورة اعلاه وما يفرض من رسوم الجمرك على البضائع المرسلة إلى الداخل يدفع فى الميناء ويعطى لإدارة المنطقة المرسلة إليها البضائع.

(٩) من المتفق على أن الحكومة الفرنسية لا تجرى مفاوضة فى أى كان للتنازل عن حقوقها ولا تعطى ما لها من الحقوق فى المنطقة الزرقاء لدولة أخرى إلا للدولة العربية أو الحلف الاتحادى للدول العربية بدون أن توافق على ذلك سلفا حكومة الملك التى تتعهد للحكومة الفرنسية بمثل هذا فى ما يتعلق بالمنطقة الحمراء.

(١٠) تتفق الحكومتان البريطانية والفرنسية بصفتهما حاميتين للدولة على أن لا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك اقطارا فى شبه جزيرة العرب أو أن تنشئ قاعدة بحرية فى الجزر التى تقع على شرق البحر الأحمر. على أن هذا لا يمنع تصحيحا فى حدود ما قد يصبح ضروريا بسبب عداء الترك الأخير.

(١١) تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة العربية أو الحلف الاتحادى للدول العربية.

(١٢) من المتفق عليه عدا ما ذكر أن تنظر الحكومتان فى الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية.

ولى الشرف أن أوضح أنه نسبة لا تمام هذه الاتفاقية تقترح حكومة جلالة الملك للحكومة الروسية تبادل المذكرات مثلما تبودلت بين روسيا وحكومتك فى ٢٦ أبريل. وسترسل لك نسخ من هذه الرسائل المتبادلة. وانبه سيادتك أن ابرام هذه الاتفاقية تثير مطالب إيطاليا بنصيبها عند اقتسام ممتلكات تركيا الآسيوية حسب اتفاقية ٢٦ أبريل ١٩١٥ التى عقدت بين إيطاليا والحلفاء. وترى حكومة جلالة الملك أيضا أن تعرف حكومة اليابان ما تم الاتفاق عليه من ترتيبات.

ملحق رقم (١٢)
اتفاقات لوكارنو
الموقعة فى ١٦ أكتوبر ١٩٢٥

المصدر :

Pitman Potter, **An Introduction to the Study of International Organization**, (New York: D. Appleton-Century, 1935).

قام المؤلف بترجمة الاتفاقات الواردة فى هذا الملحق.

---

(١) البرتوكول النهائى لمؤتمر لوكارنو، ١٩٢٥

إن ممثلى حكومات ألمانيا، وبلجيكا، وبريطانيا، وفرنسا، وايطاليا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا المجتمعون فى لوكارنو فى ٥-١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥، وقد اجتمعوا من أجل البحث من خلال الاتفاق المشترك عن وسائل للحفاظ على مصالح دولهم من كارثة الحرب، وتسوية كافه المنازعات التى يمكن أن تنشب بينها بالطرق السلمية، قد وافقوا على مسودة المعاهدات والاتفاقات التى تتعلق بهم، والتى تم صياغتها فى سياق المؤتمر الراهن، بشكل مترابط، وهى:

- معاهدة بين ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وايطاليا (الملحق أ).
- اتفاق تحكيم بين ألمانيا، وبلجيكا (الملحق ب).
- اتفاق تحكيم بين ألمانيا، وفرنسا (المحلق جـ)
- معاهدة تحكيم بين ألمانيا، وبولندا (الملحق د)
- معاهدة تحكيم بين ألمانيا، وتشيكوسلوفاكيا (الملحق هـ)

وقد تم توقيع هذه المعاهدات بالأحرف الأولى بتاريخ اليوم، وسيلتقى ممثلو الأطراف المتعاقدة فى لندن يوم ١ ديسمبر القادم للتوقيع الرسمى على المعاهدات التى تخصهم فى اجتماع واحد.

ويؤكد وزير الشئون الخارجية الفرنسى أنه نتيجة لمشروعات معاهدات التحكيم المذكورة آنفا، فإن فرنسا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، قد وقعت أيضا فى لوكارنو مشروعات اتفاق يتم بموجبها الاستفادة بشكل متبادل من المعاهدات المشار إليها. وسيتم ايداع هذه الاتفاقات لدى عصبة الأمم، كما يودع السيد/بريان نسخا منها لدى الدول الممثلة فى هذا الاجتماع.

ويقترح وزير الدولة للشئون الخارجية للمملكة المتحدة، أنه بناء على الأستفسارات المقدمة حول المادة ١٦ من عهد عصبة الأمم، والتى قدمها مستشار وزير خارجية ألمانيا، فإن خطابا (يتم الحاق نسخة منه مع الملحق و) سيوجه إليه فى موعد التوقيع الرسمى على المعاهدات المشار إليها. وقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح.

ويؤكد ممثلو الحكومات الممثلة فى هذا المؤتمر اقتناعهم الثابت بأن دخول تلك الاتفاقات والمعاهدات حيز التنفيذ سيسهم إلى حد كبير فى تحقيق استرخاء معنوى فى التوتر بين الأمم، مما سيساعد بشكل قوى فى حل كثير من المشكلات السياسية والإقتصادية طبقا لمصالح ومشاعر الشعوب، وان دعم السلام والأمن فى أوروبا، سيساهم بالاسراع من عملية نزع السلاح المنصوص عليها فى البند ٨ من عهد عصبة الأمم.

وتتعهد الأطراف بالتعاون المخلص لدعم الجهد الذى سيتم لتحقيق نزع السلاح فى إطار عصبة الأمم، مع السعى لتحقيقه فى إطار اتفاق عام.

وقع فى لوكارنو فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥.

- لوثر ستريسمان اميل فاندر فيلد آرى بريان أوستن تشامبرلين
- بنيتو موسوليني آل سكرز يانسكى ادوارد بينيش.

(٢) الملحق (أ): معاهدة الضمان المتبادل بين ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، المملكة المتحدة، وإيطاليا (ترجمة)

إن رئيس الرايخ الألمانى، وجلاله ملك المملكة المتحدة، لبريطانيا العظمى وأيرلندا والدمينيون البريطانى، وما وراء البحار وامبراطور الهند، وجلالة ملك إيطاليا.

وقد عقدوا العزم على اشباع رغبة الشعوب التى اكتوت بنار حرب ١٩١٤-١٩١٨ فى الأمن والحماية.

وقد أخذوا علما بإلغاء معاهدات حياد بلجيكا، وعلموا بضرورة إرساء السلام فى المنطقة التى كثيرا ما كانت مسرحا للصراعات الأوروبية، ويدفعهم الحرص الصادق على إعطاء كل الدول الموقعة ضمانات إضافية فى إطار عهد عصبة الأمم والاتفاقات السارية فيما بينهم.

وقد صمموا على عقد معاهدة لتحقيق هذه الأهداف وعينوا مفوضيهم الذين قدموا مسوغات تعيينهم بالشكل المقبول، قد وافقوا على:

المادة ١: تضمن الأطراف السامية المتعاقدة بشكل جماعى ومتعدد، بالشكل الوارد فى البنود التالية، إقرار الأوضاع الإقليمية الراهنة فيما يتعلق بالحدود بين ألمانيا وبلجيكا، وبين ألمانيا وفرنسا، وقدسية تلك الحدود كما تحددت فى معاهدة السلام الموقعة فى فرساى

فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩، مع احترام البنود الواردة فى المادتين ٤٢،٤٣ من تلك المعاهدة فيما يتعلق بالمنطقة منزوعة السلاح.

المادة ٢: تتعهد ألمانيا، وبلجيكا، كما تتعهد ألمانيا وفرنسا بشكل مشترك بعدم مهاجمة أو غزو أراضى الطرف الأخر، أو اللجوء إلى الحرب ضد الطرف الآخر. ولا ينطبق هذا التعهد فى حالة:

١. ممارسة حق الدفاع الشرعى عن النفس، أى مقاومة انتهاك للتعهد الوارد فى الفقرة السابقة، أو انتهاك صريح للمادتين ٤٢،٤٣ من معاهدة فرساى، وذلك إذ ما جاء هذا الانتهاك فى شكل عمل عدوانى بدون استفزاز، أو تمثل فى نشر القوات المسلحة فى المنطقة منزوعة السلاح، مما يتطلب اتخاذ رد مباشر.

٢. القيام بعمل طبقا للمادة ١٦ من عهد عصبة الأمم.

٣. القيام بعمل تنفيذا لقرار اتخذته جمعية أو مجلس عصبة الأمم، أو تطبيقا للمادة ٧/١٥ من عهد عصبة الأمم، بشرط أن يكون العمل فى تلك الحالة الأخيرة موجها ضد الدولة البادئة بالعدوان.

المادة ٣: بالنظر إلى التعهدات الواردة فى المادة ٢ من هذا المعاهدة، تتعهد ألمانيا وبلجيكا، وألمانيا وفرنسا بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية، وبالشكل المنصوص عليه فى هذه المعاهدة وذلك فيما يتعلق بأى مسائل تنشأ بينهما، لا يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية العادية، ويشمل ذلك:

– أى مسألة يختلف حولها الأطراف فيما يتعلق بحقوقهم سيتم عرضها لاتخاذ قرار قضائى بشأنها، ويتعهد الطرفان باحترام هذا القرار.

– يتم تقديم كل المسائل الأخرى إلى لجنة توفيق. وما لم يقبل الطرفان مقترحات تلك اللجنة، فإن المسألة تحال إلى مجلس عصبة الأمم، الذى يتوجب عليه التعامل معها طبقا للمادة ١٥ من عهد العصبة.

ويتم تحديد الترتيبات المتعلقة بتلك التسويات السلمية طبقا للاتفاقات الخاصة الموقعة اليوم.

المادة ٤: (١) إذا ادعى أحد الأطراف السامية أن خرقا للمادة ٢ من هذه المعاهدة قد حدث أو أن انتهاكا للمادتين ٤٢،٤٣ من معاهدة فرساى قد حدث أو يحدث، فإنه يجب ان يلفت نظر مجلس العصبة إلى هذا الأمر على الفور.

(٢) بمجرد أن يقتنع مجلس عصبة الأمم أن هذا الخرق أو الانتهاك قد حدث، فإنه سيخطر الأطراف الموقعة على تلك المعاهدة بما توصل إليه، وتوافق تلك

الأطراف بشكل جماعي على أنه في هذه الحالة فإنها ستهب فورا لمساعدة الدولة التي وجهت ضدها العمل المشكو منه.

(٣) في حالة حدوث خرق صريح للمادة ٢ من هذه المعاهدة، أو انتهاك صريح للمادتين ٤٣،٤٢ من اتفاقية فرساي من قبل أي من الأطراف السامية المتعاقدة، فإن الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى تتعهد بالمساعدة الفورية للطرف الذي ارتكب الخرق أو الانتهاك ضده. وبمجرد أن تقتنع تلك الأطراف السامية أن هذا الخرق يشكل عملا من أعمال العدوان غير المبرر، وأنه نتيجة لعبور الدولة المعتدية الحدود، أو قيامها بأعمال عدائية، أو حشدها لقواتها المسلحة في المنطقة منزوعة السلاح، فإن عملا فوريا ينبغي القيام به.

ورغم ذلك، فإن مجلس عصبة الأمم، الذي سيناقش المسألة طبقا للفقرة الأولى من تلك المادة، سيعلن ما توصل إليه. وتتعهد الأطراف السامية المتعاقدة أن تتصرف طبقا لتوصيات المجلس بشرط أن تكون كل الأطراف قد وافقت عليها ما عدا ممثلو الأطراف المنخرطة في الأعمال العدائية.

المادة ٥: توضع البنود الواردة في المادة ٣ من تلك المعاهدة تحت ضمان الأطراف السامية المتعاقدة على النحو المحدد في النصوص التالية.

إذا رفض أي من الدول المشار إليها في المادة ٣ أن يحيل النزاع إلى التسوية السلمية، أو رفض الإذعان لقرار التحكيم أو القضاء، وارتكب خرقا للمادة ٢ من هذه المعاهدة أو انتهاكا للمادتين ٤٢ أو ٤٣ من معاهدة فرساي، سيتم تطبيق بنود المادة ٤.

إذا رفضت أي من الدول المشار إليها في المادة ٣، بدون أن ترتكب خرقا للمادة ٢ من هذه المعاهدة أو انتهاكا للمادتين ٤٣،٤٢ من معاهدة فرساي، أن تحيل النزاع إلى التسوية السلمية، أو تذعن لقرار التحكيم أو القضاء، فإن الطرف الآخر سيحيل الأمر إلى مجلس عصبة الأمم، وسيقوم المجلس في هذه الحالة باقتراح التطورات التي سيتم اتخاذها، وستقوم الأطراف السامية المتعاقدة بتطبيق تلك المقترحات.

المادة ٦: لا تؤثر بنود هذه المعاهدة على حقوق والتزامات الأطراف السامية المتعاقدة بموجب معاهدة فرساي، أو في ظل أي ترتيبات تكميلية أخرى، بما في ذلك الاتفاقات الموقعة في لندن في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٤.

المادة ٧: لا يمكن تفسير هذه المعاهدة، والتي وقعت لإقرار السلام طبقا لعهد عصبة الأمم، على أنها تحد من التزام العصبة باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة وفعالة لضمان السلام في العالم.

المادة ٨: يتم تسجيل هذه المعاهدة لدى عصبة الأمم طبقا لعهد العصبة. وستظل المعاهدة سارية المفعول حتى يقوم المجلس باتخاذ قرار بناء على إخطار أحد الأطراف السلمية المتعاقدة للأطراف الأخرى. ويقوم المجلس بعد ثلاثة شهور من الإخطار باتخاذ قرار بأغلبية ثلثي الأعضاء، يقضي بتوفير الحماية الكافية للأطراف السامية المتعاقدة، وبأن المعاهدة لم يعد لها وجود بعد مضي سنة من اتخاذ هذا القرار.

المادة ٩: لا تنتج المعاهدة الحالية أي التزام على الدمينيون البريطاني أو على الهند ما لم يوافقا على ذلك.

المادة ١٠: يتم التصديق على هذه المعاهدة، وإيداع التصديقات لدى أرشيف عصبة الأمم في جنيف في أسرع وقت ممكن. وتدخل المعاهدة حيز التنفيذ بمجرد إيداع كل وثائق التصديق، ودخول ألمانيا عصبة الأمم.

ويتم إيداع هذه المعاهدة، التي صيغت من نسخة واحدة، في أرشيف عصبة الأمم. ويتم الطلب من الأمين العام بأن يرسل نسخا موثقة منها إلى الأطراف السامية المتعاقدة.

وقد وقع المفوضون على هذه المعاهدة بحسن نية.

وقع في لوكارنو، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥.

- لوثر - ستريسمان - اميل فاندر فيلد - آري بريان - أوستن تشامبرلين - بنيتو موسوليني

(٣) الملحقان ب، جـ: ميثاقا التحكيم بين ألمانيا، وبلجيكا، وبين ألمانيا، وفرنسا (ترجمة)[١]

<u>(١) نصوص الميثاقين متطابقان).</u>

تم تفويض الموقعين أدناه بناء على السلطة المخولة لهم من حكوماتهم لتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها التوصل إلى التسوية السلمية لكل المسائل التي لا يمكن حلها بالوسائل الودية بين ألمانيا وبلجيكا، وذلك طبقا لما جاء في المادة الثالثة من المعاهدة المعقودة اليوم بين ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وإيطاليا.

قد وافقوا على ما يلي:

الجزء الأول:

المادة ١: سيتم احالة كل المنازعات بكافة أشكالها التي تنشأ بين ألمانيا، وبولندا (تشيكوسلوفاكيا)، حيث تكون هناك نزاعات حول حقوق الأطراف، والتي لا يمكن تسويتها وديا بالوسائل الدبلوماسية المعتادة، سيتم إحالتها إلى محكمة تحكيم أو إلى محكمة العدل الدولية الدائمة على نحو ما هو مفصل لاحقا سيتم إحالتها إلى محكمة تحكيم أو إلى محكمة

العدل الدولية الدائمة، كما هو مفصل لاحقا. وتوافق الأطراف على أن المنازعات المشار إليها آنفا تشمل على وجه الخصوص تلك المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٣ من عهد عصبة الأمم.

ولا ينطبق هذا الشرط على المنازعات التى تنشأ بسبب وقائع حدثت قبل هذا الاتفاق وتنتمى إلى الماضى.

أما المنازعات التى يحدد لتسويتها إجراءات خاصة طبقا لاتفاقات أخرى سارية المفعول بين ألمانيا وبلجيكا (فرنسا) فإنه سيتم تسويتها طبقا للبنود الواردة في تلك الاتفاقات.

المادة ٢: قبل أن يتم اللجوء إلى إجراء تحكيمى، أو إلى محكمة العدل الدولية الدائمة، يمكن، بموافقة الأطراف، إحالة النزاع للتسوية الودية، أو إلى لجنة دولية دائمة تسمى "لجنة التوفيق الدائمة" يتم تكوينها بموجب هذا الاتفاق.

المادة ٣: فى حالة نشوب نزاع حدث فى سياق يقع طبقا للقانون الداخلى لأحد الأطراف، في إطار اختصاص المحاكم الوطنية لهذا الطرف، فإن موضوع النزاع لن يحال إلى الإجراءات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية، وذلك ريثما تقوم السلطة القضائية الوطنية المختصة بالتوصل إلى تقدير نهائى لهذا الأمر فى خلال فترة زمنية معقولة.

المادة ٤: تتألف لجنة التوفيق الدائمة المشار إليها فى المادة ٢ من خمسة أعضاء يتم تعيينهم على النحو التالى: تعين كلا من الحكومتين الألمانية والبلجيكية (الفرنسية) مفوضا من مواطنيها، كما تعينا باتفاق مشترك ثلاث مفوضين يختارون من مواطنى دول أخرى على أن ينتمى هؤلاء إلى جنسيات مختلفة. وتقوم الحكومتان الألمانية والبلجيكية (الفرنسية) بتعيين رئيس اللجنة من بين هؤلاء المفوضين. ويعين المفوضون لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد. ويستمر المفوضون فى أداء مهامهم حتى يتم تعيين من يحل محلهم. وفى كل الحالات، حتى انتهاء العمل الذى يقومون به عند نهاية مدة تعيينهم.

وفى حالة خلو منصب أحد المفوضين نتيجة الوفاة أو الاستقالة أو لأى سبب آخر، فإنه يتم شغل المنصب فى أقرب فرصة بالطريق المحدد سالفا.

المادة ٥: يتم تشكيل لجنة التوفيق الدائمة فى خلال ثلاثة شهور من سريان هذه الاتفاقية.

فاذا لم يتم تعيين المفوضين الذين يجب تعيينهم بصفة مشتركة، خلال تلك الفترة، أو فى حالة عدم شغل منصب شاغر فى خلال ثلاثة شهور من إعلان أن المنصب قد أصبح شاغرا، فإنه يتم الطلب من رئيس الاتحاد السويسرى بأن يقوم فى حالة فشل الطرفين فى التوصل إلى اتفاق، باتخاذ قرار التعيين.

المادة ٦: يتم أخطار لجنة التوفيق الدائمة من خلال طلب موجه إلى الرئيس يقدمه الطرفان بالتوافق، أو يقدمه أحد الطرفين فى حالة عدم وجود هذا التوافق. ويجب أن تتضمن الطلب ملخصا لموضوع النزاع، يليه دعوة للجنة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتوصل إلى تسوية ودية للنزاع.

فإذا كان الطلب مقدما من طرف واحد فحسب، فإنه يتم إخطار الطرف الآخر بدون تأخير.

المادة ٧: فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الحكومة الألمانية أو الحكومة البلجيكية (الفرنسية) النزاع إلى لجنة التوفيق الدائمة، يمكن لأى من الطرفين، وبمناسبة هذا النزاع بالتحديد أن يغير مندوبه لدى اللجنة بشخص آخر. أكثر تخصصا فى موضوع النزاع.

وعلى الطرف الذى يستعمل هذا الحق أن يخطر فورا الطرف الآخر. وفى هذه الحالة، فإن من حق هذا الطرف أن ينتهج مسلكا مماثلا خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه للإخطار.

المادة ٨: إن مهمة لجنة التوفيق الدائمة هى بلورة القضايا محل النزاع، وتجميع المعلومات اللازمة لتحقيق هذه المهمة من خلال الاستعلام وغيره من الأدوات، والسعى لحث الأطراف على التوصل إلى اتفاق. ويمكن للجنة بعد فحص الموضوع، أن تخطر الأطراف بعناصر التسوية التى تقترحها، مع تحديد فترة زمنية لإتخاذ قرار بشأن قبول تلك العناصر. وبانتهاء أعمالها، يجب أن تكتب اللجنة تقريرا يحدد طبقا لمعطيات الحالة، إذا كانت الأطراف قد توصلت إلى اتفاق، وما هى عناصر الاتفاق، أو أنه لم يمكن التوصل إلى التسوية.

ويجب أن تنتهى أعمال اللجنة، فى خلال ستة شهور من تاريخ إخطار اللجنة بالنزاع، ما لم توافق الأطراف على غير ذلك.

المادة ٩: فى حالة عدم وجود نص مخالف، فإن لجنة التوفيق الدائمة تضع لائحة إجراءاتها، والتى يجب فى كل الحالات أن تمكن الأطراف من التعبير عن وجهة نظرها. وفيما يتعلق بالتحقيق الذى تقوم به اللجنة، فإن اللجنة، ستتصرف طبقا لنصوص الفصل الثالث (اللجان الدولية للاستعلام) لميثاق لاهاى الصادرة فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية، ما لم تقرر اللجنة بالاجماع خلاف ذلك.

المادة ١٠: تجتمع اللجنة الدائمة للتوفيق فى مكان يختاره رئيس اللجنة، وذلك إذا لم يتوفر اتفاق بين الأطراف على هذا المكان.

المادة ١١: أعمال اللجنة الدائمة للتوفيق ليست علنية ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك بموافقة الأطراف.

المادة ١٢: يتم تمثيل الأطراف لدى لجنة التوفيق الدائمة من خلال وكلاء، تكون مهمتهم أن يكونوا حلقة وصل بين الأطراف واللجنة. ويمكن لهؤلاء الاستعانة بالمستشارين والخبراء الذين يقومون بتعيينهم، وأن يطلبوا الاستماع إلى الأشخاص الذين تتوافر لديهم شواهد.

ويمكن للجنة من جانبها أن تطلب تفسيرا شفويا من الوكلاء، والمستشارين، والخبراء المعينيين من الأطراف، وكذلك من الأشخاص الذين ترى أنه من المفيد استدعائهم بموافقة حكوماتهم.

المادة ١٣: ما لم يرد نص خلاف ذلك في تلك الاتفاقية، فإن قرارات لجنة التوفيق الدائمة تؤخذ بالأغلبية.

المادة ١٤: تتعهد الحكومتان الألمانية والبلجيكية (الفرنسية) بتسهيل أداء لجنة التوفيق الدائمة لعملها، وبالذات فيما يتعلق بمدها بالوثائق والمعلومات اللازمة إلى أقصى حد ممكن، بالإضافة إلى استعمال الوسائل المتاحة لديها لتمكين أعضاء اللجنة من دخول أراضيها طبقا للقوانين المتبعة وذلك من أجل استدعاء وسماع الشهود والخبراء، وزيارة الأماكن موضوع النزاع.

المادة ١٥: أثناء عمل لجنة التوفيق الدائمة، يحصل كل مندوب على أجر يتحدد طبقاً للاتفاق بين الحكومتين الألمانية والبلجيكية (الفرنسية)، ويسهم كلا منهما بنصيب متساو في تلك الأجور.

المادة ١٦: في حالة عدم التوصل إلى اتفاق ودى أمام لجنة التوفيق الدائمة يتم إحالة النزاع، بموجب اتفاق خاص، إما إلى محكمة العدل الدولية الدائمة في إطار الشروط وطبقا للإجراءات الواردة في لائحتها، أو إلى محكمة تحكيم طبقا للشروط وفي إطار الإجراءات المحددة في ميثاق لاهاى الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بشأن التسوية السلمية للمنازعات.

فإذا لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق حول إجراءات الاتفاق الخاص في خلال شهر، فإن أى الطرفين يمكن أن يعرض النزاع على محكمة العدل الدولية الدائمة من خلال طلب يقدمه.

الجزء الثانى

المادة ١٧: المسائل محل التنازع بين الحكومتين الألمانية والبلجيكية (الفرنسية) والتى لا يمكن تسويتها وديا بالطرق الدبلوماسية العادية والتى لا يمكن تسويتها من خلال القرار القضائى كما هو وارد فى المادة رقم ١ من هذه المعاهدة، والتى لم يتحدد إجراء لتسويتها بموجب الاتفاقات الأخرى السارية المفعول بين الطرفين، يجب تقديمها إلى لجنة التوفيق الدائمة، والتى سيكون من واجبها أن تقترح على الطرفين حلا مقبولا، وتقدم تقريرا فى كل الحالات.

وسيطبق الإجراء الوارد فى المواد ٦-١٥ من هذه المعاهدة.

المادة ١٨: إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق فى خلال شهر من إنهاء أعمال لجنة التوفيق الدائمة، سيتم إحالة الأمر، بناء على طلب أى من الطرفين، إلى مجلس عصبة الأمم، والذى يجب أن يتعامل معها طبقا للمادة ١٥ من عهد العصبة.

البنود العامة :

المادة ١٩: فى كل الحالات، ولاسيما ما إذا كان الأمر الذى يختلف حوله الطرفان ناشئا من تصرفات حدثت بالفعل، أو فى طريقها إلى الحدوث، فإن لجنة التوفيق، أو محكمة التحكيم أو محكمة العدل الدولية الدائمة فى حالة عدم إخطار اللجنة، وبناء على المادة ٤١ من لائحتها، تحدد فى أقصر وقت ممكن، الإجراءات المؤقتة الواجب اتخاذها. وعلى المنوال ذاته، سيتعين على مجلس عصبة الأمم، إذا ما تم إحالة الأمر إليه أن يتأكد من اتخاذ الإجراءات المؤقتة اللازمة. وتتعهد الحكومتان الألمانية والبلجيكية (الفرنسية) باحترام هذه الإجراءات، وأن تمتنع عن اتخاذ أى إجراءات يمكن أن ترتب نتائج تؤثر على تنفيذ القرار أو على الترتيبات التى تقترحها لجنة التوفيق الدائمة، أو مجلس عصبة الأمم، كما تمتنع بصفة عامة عن أى إجراء من أى نوع يمكن أن يزيد النزاع اشتعالا أو يطيل من أمده.

المادة ٢٠: تطبق الاتفاقية بين ألمانيا وبلجيكا (فرنسا) حتى لو أبدت أطراف أخرى اهتماما بالنزاع.

المادة ٢١: يتعين التصديق على هذا الاتفاق. كما يتم ايداع التصديقات لدى عصبة الأمم فى جنيف متزامنة مع ايداع تصديقات المعاهدة المعقودة اليوم بين ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وإيطاليا.

وسيبدأ سريان مفعول الاتفاقية طالما أن المعاهدة المشار إليها آنفا سارية المفعول.

تم كتابة هذه الاتفاقية من نسخة واحدة يتم ايداعها لدى أرشيف عصبة الأمم، ويقوم الأمين العام للعصبة بتسليم نسختين مصدقتين من كل منهما للحكومتين المتعاقدتين.

وقع فى لوكارنو، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥.

(٤) الملحقان د،هـ: معاهدتا التحكيم بين ألمانيا، وبولندا، وبين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا (ترجمة)[١].

(١) نصوص المعاهدتين متطابقتان.

إن رئيس الأمبراطورية الألمانية، ورئيس الجمهورية البولندية (التشيكوسلوفاكية).

وقد صمما على إقرار السلام بين ألمانيا وبولندا (تشيكوسلوفاكيا) من خلال التأكيد على التسوية السلمية للمنازعات التى قد تنشأ بين دولتهما.

كما أعلنا أن احترام الحقوق الناشئة عن المعاهدة أو عن قانون الأمم هو أمر ملزم للمحاكم الدولية.

كما وافقا على الاعتراف بأن حقوق الدولة لا يمكن تعديلها إلا بموافقتها.

كما أنهما تنظران بعين العطف إلى أن الاحترام الدقيق لوسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية يمهد لتسوية المسائل التى يمكن أن تكون سببا للشقاق بين الدول، بدون اللجوء للقوة.

كما قررا أن يجسدا فى شكل معاهدة عزمهما المشترك فى هذا الصدد.

كما عينا ممثليهم المفوضين التالية أسمائهم (تم حذف الأسماء)، والذين تبادلوا وثائق التفويض، والتى تبين صحتها فى المضمون والشكل، قد وافقوا على.

الجزء الأول:

المادة ١: سيتم احالة كل المنازعات بكافة أشكالها التى تنشأ بين ألمانيا، وبولندا (تشيكوسلوفاكيا)، حيث تكون هناك نزاعات حول حقوق الأطراف، والتى لا يمكن تسويتها وديا بالوسائل الدبلوماسية المعتادة، سيتم إحالتها إلى محكمة تحكيم أو إلى محكمة العدل الدولية الدائمة نحو ما هو مفصل لاحقا. وتوافق الأطراف على أن المنازعات المشار إليها آنفا تشمل على وجه الخصوص تلك المنازعات المنصوص عليها فى المادة ١٣ من عهد عصبة الأمم.

ولا ينطبق هذا الشرط على المنازعات التى تنشأ بسبب وقائع حدثت قبل هذا الاتفاق وتنتمى إلى الماضى.

أما المنازعات التى يحدد لتسويتها إجراءات خاصة طبقا لاتفاقات أخرى سارية المفعول بين الطرفين الساميين المتعاقدين فإنه سيتم تسويتها طبقا للبنود الواردة فى تلك الاتفاقات.

المادة ٢: قبل أن يتم اللجوء إلى إجراء تحكيمى، أو إلى محكمة العدل الدولية الدائمة، يمكن، بموافقة الأطراف، إحالة النزاع للتسوية الودية، إلى لجنة دولية دائمة تسمى "لجنة التوفيق الدائمة" يتم تكوينها بموجب هذا الاتفاق.

المادة ٣: فى حالة نشوب نزاع حدث فى سياق يقع طبقا للقانون الداخلى لأحد الأطراف، فى إطار اختصاص المحاكم الوطنية لهذا الطرف، فإن موضوع النزاع لن يحال إلى الإجراءات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية، وذلك ريثما تقوم السلطة القضائية الوطنية بالمختصة بالتوصل إلى تقدير نهائى لهذا الأمر فى خلال فترة زمنية معقولة.

المادة ٤: تتألف لجنة التوفيق الدائمة المشار إليها فى المادة ٢ من خمسة أعضاء يتم تعيينهم على النحو التالى: يعين كلا من الطرفين الساميين المتعاقدين مفوضا من مواطنيهما، كما يعينا باتفاق مشترك ثلاث مفوضين يختارون من مواطنى دول أخرى على أن ينتمى هؤلاء إلى جنسيات مختلفة. ويقوم الطرفان الساميان المتعاقدان بتعيين رئيس اللجنة من بين هؤلاء المفوضين. ويعين المفوضون لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد. ويستمر المفوضون فى أداء مهامهم حتى يتم تعيين من يحل محلهم. وفى كل الحالات، حتى انتهاء العمل الذى يقومون به عند نهاية مدة تعينهم.

وفى حالة خلو منصب أحد المفوضين نتيجة الوفاة أو الاستقالة أو لأى سبب آخر، فإنه يتم شغل المنصب فى أقرب فرصة بالطريق المحدد سالفا.

المادة ٥: يتم تشكيل لجنة التوفيق الدائمة فى خلال ثلاثة شهور من سريان هذه الاتفاقية.

فإذا لم يتم تعيين المفوضين الذين يجب تعيينهم بصفة مشتركة، خلال تلك الفترة، أو فى حالة عدم شغل منصب شاغر فى خلال ثلاثة شهور من إعلان أن المنصب قد أصبح شاغرا، فإنه يتم الطلب من رئيس الاتحاد السويسرى بأن يقوم فى حالة فشل الطرفين فى التوصل إلى اتفاق، باتخاذ قرار التعيين.

المادة ٦: يتم اخطار لجنة التوفيق الدائمة من خلال طلب موجه إلى الرئيس يقدمه الطرفان بالتوافق، أو يقدمه أحد الطرفين فى حالة عدم وجود هذا التوافق. ويجب أن يتضمن الطلب ملخصا لموضوع النزاع، يليه دعوة للجنة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتوصل إلى تسوية ودية للنزاع.

فإذا كان الطلب مقدما من طرف واحد فحسب، فإنه يتم إخطار الطرف الآخر بدون تأخير.

المادة ٧: فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم أى من الطرفين الساميين المتعاقدين النزاع إلى لجنة التوفيق الدائمة، يمكن لأى من الطرفين، وبمناسبة هذا النزاع بالتحديد أن يغير مندوبه لدى اللجنة بشخص آخر. أكثر تخصصا فى موضوع النزاع.

وعلى الطرف الذى يستعمل هذا الحق أن يخطر فورا الطرف الآخر. وفى هذه الحالة، فإن من حق هذا الطرف أن ينتهج مسلكا مماثلا خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه للإخطار.

المادة ٨: إن مهمة لجنة التوفيق الدائمة هى بلورة القضايا محل النزاع، وتجميع المعلومات اللازمة لتحقيق هذه المهمة من خلال الاستعلام وغيره من الأدوات، والسعى لحث الأطراف على التوصل إلى اتفاق. ويمكن للجنة بعد فحص الموضوع، أن تخطر الأطراف بعناصر التسوية التى تقترحها، مع تحديد فترة زمنية لإتخاذ قرار بشأن قبول تلك العناصر. وبانتهاء أعمالها، يجب أن تكتب اللجنة تقريرا يحدد طبقا لمعطيات الحالة، إذا كانت الأطراف قد توصلت إلى اتفاق، وما هى عناصر الاتفاق، أو أنه لم يمكن التوصل إلى التسوية.

ويجب أن تنتهى أعمال اللجنة، فى خلال ستة شهور من تاريخ إخطار اللجنة بالنزاع، ما لم توافق الأطراف على غير ذلك.

المادة ٩: فى حالة عدم وجود نص مخالف، فإن لجنة التوفيق الدائمة تضع لائحة إجراءاتها، والتى يجب فى كل الحالات أن تمكن الأطراف من التعبير عن وجهة نظرها. وفيما يتعلق بالتحقيق الذى تقوم به اللجنة، فإن اللجنة، ستتصرف طبقا لنصوص الفصل الثالث (اللجان الدولية للاستعلام) لميثاق لاهاى الصادرة فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية، ما لم تقرر اللجنة بالاجماع خلاف ذلك.

المادة ١٠: تجتمع اللجنة الدائمة للتوفيق فى مكان يختاره رئيس اللجنة، وذلك إذا لم يتوفر اتفاق بين الأطراف على هذا المكان.

المادة ١١: أعمال لجنة الدائمة للتوفيق ليست علنية ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك بموافقة الأطراف.

المادة ١٢: يتم تمثيل الأطراف لدى لجنة التوفيق الدائمة من خلال وكلاء، تكون مهمتهم أن يكونوا حلقة وصل بين الأطراف واللجنة. ويمكن لهؤلاء الاستعانة بالمستشارين والخبراء الذين يقومون بتعيينهم، وأن يطلبوا الاستماع إلى الأشخاص الذين تتوافر لديهم شواهد.

ويمكن للجنة من جانبها أن تطلب تفسيره شفويا من الوكـــلاء، والمستشـــارين، والخبراء المعينيين من الأطراف، وكذلك من الأشخاص الذين ترى أنه مـــن المفيـــد استدعائهم بموافقة حكوماتهم.

المادة ١٣: ما لم يرد نص خلاف ذلك فى تلك الاتفاقية، فإن قرارات لجنة التوفيق الدائمة تؤخـــذ بالأغلبية.

المادة ١٤: يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بتسهيل أداء لجنة التوفيق الدائمة لعملها، وبـــالذات فيما يتعلق بمدها بالوثائق والمعلومات اللازمة إلى أقصى حد ممكن، بالإضافة إلـــى استعمال الوسائل المتاحة لديها لتمكين أعضاء اللجنة مـــن دخـــول أراضيـــها طبقـــا للقوانين المتبعة وذلك من أجل استدعاء وسماع الشهود والخبراء، وزيـــارة الأمـــاكن موضوع النزاع.

المادة ١٥: أثناء عمل لجنة التوفيق الدائمة، يحصل كل مفوض على أجر يتحدد طبقاً للاتفاق بين الطرفين الساميين المتعاقدين، ويسهم كلا منهما بنصيب متساو فى تلك الأجور.

المادة ١٦: فى حالة عدم التوصل إلى اتفاق ودى أمام لجنة التوفيق الدائمة يتم إحالـــة الـــنزاع، بموجب اتفاق خاص، إما إلى محكمة العدل الدولية الدائمة فى إطار الشروط وطبقـــا للإجراءات الواردة فى لائحتها، أو إلى محكمة تحكيم طبقا للشـــروط وفـــى إطـــار الإجراءات المحددة فى ميثاق لاهاى الصادر فى ١٨ أكتوبـــر ســـنة ١٩٠٧ بشـــأن التسوية السلمية للمنازعات.

فإذا لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق حول إجراءات الاتفاق الخاص فى خلال شهر، فإن أى الطرفين يمكن أن يعرض النزاع على محكمة العـــدل الدوليـــة الدائمة من خلال طلب يقدمه.

الجزء الثانى

المادة ١٧: المسائل محل التنازع بين الحكومتين الألمانية، والبولندية (التشيكوسلوفاكية) والتـــى لا يمكن تسويتها وديا بالطرق الدبلوماسية العادية والتى لا يمكن تســـويتها مـــن خـــلال القرار القضائى كما هو وارد فى المادة رقم ١ من هذه المعاهدة، والتى لـــم يتحـــدد إجراء لتسويتها بموجب الاتفاقات الأخرى السارية المفعول بيـــن الطرفيـــن، يجـــب تقديمها إلى لجنة التوفيق الدائمة، والتى سيكون من واجبها أن تقترح على الطرفيـــن حلا مقبولا، وتقدم تقريرا فى كل الحالات.

وسيطبق الإجراء الوارد فى المواد ٦–١٥ من هذه المعاهدة.

المادة ١٨: إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق فى خلال شهر من إنهاء أعمال لجنة التوفيق الدائمة، سيتم إحالة الأمر، بناء على طلب أى من الطرفين، إلى مجلس عصبة الأمم، والذى يجب أن يتعامل معها طبقا للمادة ١٥ من عهد العصبة.

البنود العامة :

المادة ١٩: فى كل الحالات، ولاسيما ما إذا كان الأمر الذى يختلف حوله الطرفان ناشئا من تصرفات حدثت بالفعل، أو فى طريقها إلى الحدوث، فإن لجنة التوفيق، أو محكمة التحكيم أو محكمة العدل الدولية الدائمة فى حالة عدم إخطار اللجنة، وبناء على المادة ٤١ من لائحتها، تحدد فى أقصر وقت ممكن، الإجراءات المؤقتة الواجب اتخاذها. وعلى المنوال ذاته، سيتعين على مجلس عصبة الأمم، إذا ما تم إحالة الأمر إليه أن يتأكد من اتخاذ الإجراءات المؤقتة اللازمة. ويتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باحترام هذه الإجراءات، وأن يمتنعا عن اتخاذ أى إجراءات يمكن أن ترتب نتائج تؤثر على تنفيذ القرار أو على الترتيبات التى تقترحها لجنة التوفيق الدائمة، أو مجلس عصبة الأمم، كما تمتنع بصفة عامة عن أى إجراء من أى نوع يمكن أن يزيد النزاع اشتعالا أو يطيل من أمده.

المادة ٢٠: تطبق الاتفاقية بين الطرفين الساميين المتعاقدين حتى لو أبدت أطراف أخرى اهتماما بالنزاع.

المادة ٢١: لا تؤثر هذه المعاهدة، والتى هى متطابقة مع عهد عصبة الأمم، على حقوق والتزامات الطرفين الساميين المتعاقدين باعتبارهما عضوين فى عصبة الأمم، ولا يمكن تفسيرها بشكل يجعلها يقيد التزام العصبة بأن تتخذ الإجراءات اللازمة والفعالة اللازمة لضمان السلم العالمى.

المادة ٢٢: يتعين التصديق على هذا الاتفاق. كما يتم ايداع التصديقات لدى عصبة الأمم فى جنيف متزامنة مع ايداع تصديقات المعاهدة المعقودة اليوم بين ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وايطاليا.

وسيبدأ سريان مفعول الاتفاقية طالما أن المعاهدة المشار إليها آنفا سارية المفعول.

تم كتابة هذه الاتفاقية من نسخة واحدة يتم ايداعها لدى أرشيف عصبة الأمم، ويقوم الأمين العام للعصبة بتسليم نسختين مصدقتين من كل منهما للحكومتين المتعاقدتين.

وقع فى لوكارنو، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥.

(٥) الملحق و: مسودة مذكرة جماعية إلى ألمانيا فيما يتعلق بالمادة ١٦ من عهد عصبة الأمم.

طلب الوفد الألمانى تفسيرات معينة فيما يتعلق بالمادة ١٦ من عهد عصبة الأمم.

ولسنا فى موقف التحدث باسم العصبة، ولكننا بالنظر إلى المناقشات التى دارت فى الجمعية وفى لجان عصبة الأمم، وبعد المشاورات التى تمت بيننا، لا نردد فى إخطاركم بالتفسير الذى نراه للمادة ١٦.

طبقا لهذا التفسير، فإن الالتزامات الناشئة عن المادة المذكورة على أعضاء العصبة يجب أن تفهم على أن كل دولة عضو فى العصبة ملتزمة بالتعاون المخلص والفعال لدعم العهد ومقاومة أى عمل من أعمال العدوان إلى الحد الذى يتوافق مع قدراتها العسكرية وموقعها الجغرافى.

(٦) معاهدتان بين فرنسا، وبولندا، وبين فرنسا، وتشيكوسلوفاكيا[1]

(المعاهدتان متطابقتان)

أن رئيس الجمهورية الفرنسية، ورئيس الجمهورية البولندية (التشيكوسلوفاكية).

تحدوهما الرغبة المتماثلة فى رؤية أوروبا وقد نجت من ويلات الحرب من خلال المراعاة الأمينة للتعهدات التى تم التوصل إليها اليوم فيما يتعلق بإقرار السلام العام.

قد اتفقا على أن يقدما النفع لبعضهما بشكل متبادل من خلال معاهدة تم التوصل إليها فى إطار عهد عصبة الأمم والمعاهدات السارية بينها.

وأن يحيلا هذا الأمر إلى مفوضيها (تم حذف الأسماء). وقد تبين بعد فحص أوراق هؤلاء المفوضين أنها صالحة فى الشكل والمضمون، وقد اتفقوا على البنود التالية:

المادة ١: فى حالة إذا ما تعرضت بولندا (تشيكوسلوفاكيا) أو فرنسا لخطر ناشئ عن عدم الالتزام بالتعهدات التى تم التوصل إليها اليوم بينهم وبين ألمانيا، فيما يتعلق بإقرار السلم العلم، فإن فرنسا وبولندا (تشيكوسلوفاكيا) وطبقا للمادة ١٦ من عهد عصبة الأمم، يتعهدان بأن يقدما لبعضهما البعض المساعدة والعون الفورى، إذا كان هذا الخطر مصحوبا بلجوء للسلاح دون استفزاز.

وفى حالة عدم قدرة مجلس عصبة الأمم عند النظر فى المسألة المحالة إليه طبقا لهذا التعهد، فى أن يجعل تقريره مقبولا من أعضائه عدا ممثلى الأطراف المتنازعة. وفى حالة تعرض بولندا (تشيكوسلوفاكيا) أو فرنسا لهجوم بدون استفزاز، فإن فرنسا، وبولندا (تشيكوسلوفاكيا) طبقا للمادة ١٥ فقرة ٧ من عهد عصبة الأمم، ستقدم المساعدة والعون الفورى لبعضها.

المادة ٢: ليس فى هذه المعاهدة ما يؤثر على حقوق وواجبات الطرفين الساميين المتعاقدين كعضوين فى عصبة الأمم، أو ما يفسر على أنه يحد من التزام العصبة باتخاذ أى إجراء تراه مناسبا وفعالا لإقرار السلم العالمى.

المادة ٣: يتم تسجيل هذه المعاهدة لدى عصبة الأمم طبقا للعهد.

المادة ٤: سوف يتم التصديق على هذه المعاهدة، وإيداع التصديقات لدى عصبة الأمم فى جنيف فى الوقت ذاته الذى يتم فيه إيداع التصديق على المعاهدة المعقودة بين ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وإيطاليا، والتصديق على المعاهدة المعقودة فى الوقت ذاته بين ألمانيا، وبولندا، وستدخل هذه المعاهدة حيز المفعول وتظل سارية على غرار ما هو وارد فى المعاهدات المشار إليها.

وقد تم تحرير هذه المعاهدة من نسخة واحدة تودع فى أرشيف عصبة الأمم، وسيتم الطلب من الأمين العام للعصبة بأن يرسل نسخا مصدقة من كل منها إلى الطرفين الساميين المتعاقدين.

وقع فى لوكارنو فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥.

الملحق رقم (١٣)
الميثاق الثلاثى الموقع بين ألمانيا، وإيطاليا، واليابان
فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠

المصدر:د. بطرس بطرس غالى، **السلام السوفييتى فى أوروبا الشرقية**، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤)

"بما أن الشرط الأساسى لقيام السلام الدائم هو أن تحصل كل أمة فى العالم على كفايتها من الأقاليم، لذلك قررت الحكومات الألمانية والإيطالية واليابانية أن تتبادل المساعدة، وتتعاون فيما بينها لتحقيق أمنية كل منها فى منطقة الشرق الأقصى لآسيا الكبرى، وفى الأقاليم الأوروبية.

وترمى هذه الحكومات من ذلك الهدف الرئيسى إلى إقامة نظام جديد يهدف إلى توفير السعادة والرفاهية لشعوب هذه المناطق، وإلى المحافظة على هذا النظام.

فضلا عن هذا ترغب الحكومات الثلاث فى أن تشرك معها أى أمة أخرى من سائر أنحاء العالم بشرط أن تكون أمانيها موجهة توجيها مماثلا لمقاصدها. وهى ترجو بذلك أن تثمر جهودها ويتحقق هدفها النهائى وهو "السلام العالمى".

وبناء على ذلك تم الاتفاق بين الحكومات الألمانية والإيطالية واليابانية على ما يلى:

المادة ١: تعترف اليابان بأشراف ألمانيا وإيطاليا على إقامة نظام جديد فى أوروبا وتحترم ذلك.

المادة ٢: تعترف ألمانيا وإيطاليا بأشراف اليابان على إقامة نظام جديد فى منطقة الشرق الأقصى بآسيا الكبرى وتحترم ذلك.

المادة ٣: اتفقت ألمانيا وإيطاليا واليابان على بذل الجهود المشتركة للتعاون على الأساس السالف الذكر. وإذا وقع اعتداء على أحد الأطراف المتعاقدين من دولة لم تشتبك بعد فى الحرب الأوروبية، أو فى النزاع الصينى اليابانى تتبادل هذه الأطراف المعونة بكافة الوسائل السياسية والإقتصادية والعسكرية.

المادة ٤: لتنفيذ هذا الاتفاق تعقد حالا لجان فنية مشتركة يعين أعضاءها من قبل حكومات ألمانيا وإيطاليا واليابان.

المادة ٥: تصرح كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان بأن هذه الشروط لا تؤثر فى الأوضاع السياسية القائمة فى الوقت الحاضر بين كل من الأطراف الثلاثة وروسيا السوفييتية.

المادة ٦: يسرى هذا الاتفاق بمجرد التوقيع عليه، ويعمل به لمدة عشر سنوات ابتداء من تـــاريخ سريانه، وتدخل الأطراف المتعاقدة فى مفاوضات لتجديده بناء على طلب أى طـــــرف قبل نهاية هذا الأجل بوقت كاف.

بناء على هذا وقع المذكورون على هذا الاتفاق بإمضائهم وبصموه بأختامهم بعد التثبت مـــن صحة تفويضهم من حكوماتهم.

تحرر فى برلين من ثلاث نسخ أصلية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ الموافق للعام الثـــامن من العهد الفاشى، والموافق لليوم السابع والعشرين من الشهر التاسع للعام الخامس عشــــر مـــن العهد السيوفا....".

ملحق رقم (١٤)
ميثاق الأطلنطى
الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٤١

المصدر:

Winston Churchill, **The Second World War: The Great Alliance**, (Houghton Mifflin, 1950), pp. 443 - 444

(قام مؤلف الكتاب بالترجمة)

يعتقد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل ممثلا لحكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة، وقد التقيا سويا، أنه من المناسب إعلان عددا من المبادئ المشتركة فى السياسة القومية لحكومتى دولتيهما، يتأسس عليها آمالهم فى مستقبل أفضل للعالم.

أولاً : أن لا تسعى الدولتان إلى التوسع سواء الإقليمى أو ماعداه.

ثانيا : ترغب الدولتان فى رؤية عدم حدوث تغيرات إقليمية لا تتفق مع الرغبات الحرة للشعوب ذات الشأن.

ثالثا : تحترم الدولتان حق كل الشعوب فى اختيار الحكومة التى ستعيش فى ظلها، وترغبان فى رؤية حقوق السيادة، والحكم الذاتى وقد استعيدت للشعوب التى خرجت منها بالقوة.

رابعا : ستسعى الدولتان، احتراما لتعهداتها الراهنة، إلى دعم تمتع كل الدول، كبيرها وصغيرها، منتصرة أو مهزومة، بالتجارة والمواد الأولية المتاحة فى العالم التى تحتاجها لأغراض رفاهتها الإقتصادية، وعلى قدم المساواه.

خامسا: ترغب الدولتان فى تحقيق أكبر قدر من التعاون بين جميع الأمم فى المجال الإقتصادى، بهدف تحسين مستويات العمل، والتطور الإقتصادى، والأمن الاجتماعى للجميع.

سادسا: بعد التحطيم النهائى للطغيان النازى، تأمل الدولتان فى إنشاء سلام يكفل لكل الأمم العيش فى أمان فى إطار حدودها، وتؤكدا لكل البشر فى كل البلاد أنهم سيحيوا حياتهم متحررين من الخوف والحاجة.

سابعا: يجب أن يضمن هذا السلام لكل البشر أن يجوبوا أعالى البحار والمحيطات بدون قيود.

ثامنا: تعتقد الدولتان أنه لأسباب واقعية ومفهومة، فإن كل أمم الأرض ينبغي أن تتخلى عن استعمال القوة. وبما أنه لا يمكن إدامة السلام في المستقبل إذا قامت الدول التي تهدد أو قد تهدد بالعدوان خارج حدودها، بتسخير الأسلحة البرية، والبحرية، والجوية، فإنهما يعتقدان أن نزع سلاح هذه الدول هو أثر ضروري حتى يمكن إنشاء نظام أعرض وأكثر ديمومة للأمن العام. كذلك، فإنهما سيساعدان ويشجعان كل الإجراءات العملية الأخرى التي ستؤدي إلى تخفيف العبء الساحق للتسلح على الدول المحبة للسلام.

الملحق رقم (١٥)
إعلان يالتا
بيان حول مؤتمر القرم لرؤساء حكومات
الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة وبريطانيا
العظمى الصادر في ١١ فبراير سنة ١٩٤٥

المصدر:

The **Tehran, Yalta, and Potsdam Conferences' Documents,** (Moscow, Progress Publishers, 1969), pp. 48-53.

(قام المؤلف بالترجمة)

في خلال الأيام الثمان الماضية التقى ونستون تشرشل، رئيس وزراء المملكة المتحدة، وفرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والمارشال ستالين، رئيس مجلس مفوضي الشعب باتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، مع وزراء خارجيتهم، ورؤساء أركان حربهم، ومستشاريهم الآخرين وذلك في القرم.

وقد أصدر رئيس وزراء المملكة المتحدة، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس مجلس مفوضي الشعب باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، البيان التالي حول نتائج مؤتمر القرم.

(١)
هزيمة ألمانيا

لقد بحثنا وقررنا الخطط الرئيسة للدول المتحالفة الثلاث لتحقيق الهزيمة النهائية للعدو المشترك. لقد التقى رؤساء أركان الحرب للدول المتحالفة الثلاث في شكل اجتماعات يومية طوال المؤتمر. وقد كانت هذه الاجتماعات مرضية من كل الوجوه، وأسفرت عن تنسيق أكبر بين الجهود العسكرية للحلفاء الثلاثة أكثر من ذي قبل.

وقد تم الاتفاق بالكامل وبالتفصيل على توقيت، ونطاق، وتنسيق ضربات جديدة وأكثر قوة تشنها جيوشنا وقواتنا الجوية على قلب ألمانيا من الشرق، والغرب، والشمال، والجنوب.

ان خططنا العسكرية المشتركة ستعلن فقط حينما ننفذها، ولكننا نعتقد أن المشاركة الوثيقة للغاية التي نشأت بين أركان الحرب الثلاث في هذا المؤتمر ستؤدي إلى تقصير زمن الحرب. وستتوالى اجتماعات أركان الحرب في المستقبل كلما نشأت الحاجة إلى ذلك.

إن ألمانيا النازية محكوم عليها بالفناء. ولن تؤدى محاولة الشعب الألمانى الاستمرار فى المقاومة اليائسة إلا إلى زيادة تكلفة الهزيمة.

(٢)
احتلال والسيطرة على ألمانيا

لقد اتفقنا على سياسات وخطط مشتركة لتطبيق بنود الاستسلام غير الشروط الذى سنفرضه سويا على ألمانيا النازية بعد سحق القوات المسلحة الألمانية بشكل نهائى. ولن تعلن هذا البنود قبل تحقيق الهزيمة النهائية لألمانيا.

وطبقا للخطة المتفق عليها، ستحتل قوات كل من القوى الثلاث قسما منفصلا من ألمانيا. وسيتم بموجب الخطة إنشاء إدارة مشتركة من خلال لجنة الرقابة المركزية التى تتألف من القادة الأعلى للقوى الثلاث ومقرها برلين، وقد اتفق على أن القوى الثلاث ستدعو فرنسا، إذا رغبت ليكون لها منطقة احتلال ، وان تشارك كعضو رابع فى لجنة الرقابة. وستتفق الحكومات الأربع المختصة على حدود المنطقة الفرنسية من خلال ممثليها فى اللجنة الاستشارية الأوروبية.

ان هدفنا الذى لن يتزعزع هو تدمير العسكرية الألمانية والنازية، وأن نتأكد أن ألمانيا لن تشكل بعد ذلك أبدا تهديدا للسلام العالمى.

إننا مصممون على نزع سلاح وتسريح كل القوات المسلحة لألمانيا، وإلغاء هيئة الأركان العامة الألمانية إلى الأبد لأنها خططت قرارا لبعث العسكرية الألمانية، وإزالة أو تدمير المعدات العسكرية الألمانية، وإزالة أو السيطرة على كل الصناعة الألمانية التى يمكن أن تستعمل للانتاج الحربى، وأن نقدم كل مجرمى الحرب إلى العقاب السريع والعادل، وأن يتم دفع التعويض الدقيق والمناسب للدمار الذى جلبته ألمانيا، وإزالة الحزب النازى، والقوانين والتنظيمات والمؤسسات النازية من الوجود، وإزالة كل أشكال التأثيرات النازية والعسكرية من المناصب العامة، ومن الحياة الثقافية والإقتصادية للشعب الألمانى، واتخاذ الإجراءات الأخرى اللازمة فى ألمانيا لإرساء السلام والأمن العالمى فى المستقبل. إن هدفنا ليس تدمير الشعب الألمانى، ولكن عندما يتم سحق النازية والعسكرية، فإنه سيكون هناك أمل فى حياة كريمة للألمان، ومكان كريم لهم فى مجتمع الأمم.

(٣)
التعويضات الألمانية

لقد نظرنا فى مسألة الضرر الذى تسببت فيه ألمانيا للأمم المتحالفة فى هذه الحرب، وقد اعتبرنا أنه من العدل أن تجبر ألمانيا على دفع تعويضات عن تلك الأضرار إلى الحد الأقصى الممكن. وسيتم إنشاء لجنة التعويض عن الأضرار.

وسننتظر اللجنة فى مسألة مدى وطرق دفع التعويضات عن الأضرار التى تسببت فيها ألمانيا للدول المتحالفة. وستكون موسكو هى مقر عمل اللجنة.

(٤)
مؤتمر الأمم المتحدة

لقد قررنا ان ننشئ فى أقرب فرصة بالتعاون مع حلفائنا تنظيما دوليا عام لإقرار السلام والأمن. ونحن نعتقد أن هذا الأمر ضرورى سواء لمنع العدوان أو لإزالة الأسباب السياسية، والإقتصادية، والاجتماعية للحرب من خلال التعاون الوثيق والمستمر بين كل الشعوب المحبة للسلام. لقد تم وضع الأسس فى دومبارتن أوكس.

وفيما يتعلق بالسؤال الرئيسى حول أسلوب التصويت، فإنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن. ولكن هذا المؤتمر استطاع أن يحل تلك المعضلة.

لقد اتفقنا على أن مؤتمر للأمم المتحدة سيدعى للاجتماع فى سان فرانسيسكو فى الولايات المتحدة فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥، لإعداد ميثاق هذا التنظيم. طبقا للخطوط المقترحة فى المناقشات غير الرسمية التى جرت فى دومبارتن أوكس.

وسيتم التشاور فورا مع حكومة الصين، والحكومة المؤقتة لفرنسا، ودعوتهما لحضور المؤتمر بالاشتراك مع حكومات الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية. بمجرد استكمال المشاورات مع الصين وفرنسا، سيتم إعلان نص مشروع المقترحات المتعلقة بالتصويت.

(٥)
إعلان حول أوروبا المحررة

لقد وضعنا والتزمنا بإعلان حول أوروبا المحررة: ويقدم هذا الإعلان السياسات المحددة للقوى الثلاث، والعمل المشترك الذى ستقوم به لمواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية لأوروبا المحررة طبقا للمبادئ الديمقراطية. وفيما يلى نص الإعلان.

إن رئيس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، ورئيس وزراء المملكة المتحدة، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية قد تشاوروا مع بعضهم فيما يحقق المصالح المشتركة لشعوب دولهم وشعوب أوروبا المحررة. وهم يعلنون سويا اتفاقهم المتبادل أن ينسقوا سياسات حكوماتهم الثلاث خلال الفترة المؤقتة لعدم الاستقرار فى أوروبا المحررة، وذلك لمساعدة الشعوب المحررة من هيمنة ألمانيا النازية، وشعوب الدول التابعة للمحور سابقا، على أن تحل مشكلاتها السياسية والاقتصادية الملحة بالطرق الديمقراطية.

أن بناء النظام في أوروبا، وإعادة بناء الحياة الإقتصادية الوطنية يجب أن يتحقق من خلال عمليات تمكن الشعوب المحررة من تحطيم آخر مخلفات النازية والفاشية، وخلق مؤسسات ديمقراطية من اختيارها. أن هذا هو من مبادئ الميثاق الاطلنطي، أى حق كل الشعوب في اختيار شكل الحكومات التى ستعيش في كنفها، واستعادة حقوق السيادة، والحكم الذاتى لتلك الشعوب التى حرمتها منها الدول المعتدية بالقوة. "ولتهيئة الظروف اللازمة لممارسة الشعوب المحررة هذه الحقوق، فإن الحكومات الثلاث ستشترك في مساعدة أى دولة أوروبية محررة أو أى من الدول التابعة للمحور سابقا، وذلك إذا تطلب ذلك في تقديرهم:

(أ) لتوفير الظروف اللازمة للسلام الداخلي.

(ب) اتخاذ إجراءات طارئة لإغاثة الشعوب المتضررة.

(ج) تكوين سلطات حكومية قومية تشمل بشكل عريض كل العناصر الديمقراطية، وتتعهد بأن تقوم في أقرب فرصة بإجراء انتخابات حرة لاختيار حكومات مسئولة أمام إرادة الشعب.

(د) تسهيل إجراء تلك الانتخابات كلما كان ذلك ضروريا.

"وستتشاور الحكومات الثلاث مع الأمم المتحدة الأخرى، والسلطات الانتقالية، والحكومات الأخرى في أوروبا حينما يتعلق الأمر بقضاياهم بشكل مباشر".

وحينما ينشأ، في تقدير الحكومات الثلاثة، ظروف في أى دولة أوروبية محرره، أو دولة كانت تابعة لدول المحور، تتطلب اتخاذ هذا الإجراء، فإنها ستتشاور فورا مع بعضها حول الإجراءات اللازمة للوفاء بمسئولياتها الواردة في هذا الإعلان.

أننا نؤكد من خلال هذا الإعلان إيماننا في مبادئ ميثاق الاطلنطي، والوارد في إعلان الأمم المتحدة، وتصميمنا على بناء نظام عالمي يحكمه القانون، موجه لتحقيق السلام والأمن، والحرية والرفاهية المشتركة لكل البشرية، وذلك بالتعاون مع كل الأمم الأخرى المحبة للسلام.

وبإصدار هذا الإعلان، فإن القوى الثلاث تعبر عن أملها في أن الحكومة الانتقالية للجمهورية الفرنسية ستشترك معهم في الإجراءات المقترحة.

(٦)
بولندا

لقد أتينا إلى مؤتمر القرم يملؤنا التصميم على تسوية خلافاتنا حول بولندا. وقد ناقشنا باستفاضة كل جوانب القضية. ونحن نؤكد رغبتنا المشتركة في إنشاء بولندا القوية والحرة، والمستقلة والديمقراطية. ونتيجة لمناقشاتنا فقد اتفقنا على الظروف التى ستشكل فيها حكومة بولندية انتقالية للوحدة الوطنية وبشكل تتمتع فيه باعتراف القوى الكبرى الثلاث.

وينص الاتفاق الذى تم التوصل إليه على ما يلى:

"لقد نشأ موقف جديد فى بولندا نتيجة قيام الجيش الأحمر بتحريرها الكامل ويتطلب ذلك إنشاء حكومة بولندية انتقالية موسعة بشكل أكبر عما كان ممكنا قبل التحرير الأخير لغربى بولندا. ولذلك، يجب أن يعاد تنظيم الحكومة الانتقالية التى تعمل الآن فى بولندا على أساس ديمقراطى أكثر اتساعا من داخل بولندا وخارجها. ويجب أن تسمى هذه الحكومة الجديدة الحكومة الانتقالية البولندية للوحدة الوطنية.

أن المؤتمر يخول السيد/مولوتوف، والسيد/هاريمان، والسيد كلارك كير أن يتصلوا بصفتهم لجنة فى المقام الأول فى موسكو بأعضاء الحكومة الانتقالية الحالية، وبالقادة البولنديين الديمقراطيين الآخرين من داخل وخارج بولندا، بهدف إعادة تنظيم الحكومة الراهنة طبقا للخطوط السابقة. وستتعهد هذه الحكومة البولندية المؤقتة للوحدة الوطنية بعقد انتخابات حرة وغير مقيدة فى اسرع وقت ممكن، على أساس الاقتراع العام والتصويت السرى. وسيكون من حق كل الأحزاب الديمقراطية والمعادية للنازية الحق فى المشاركة فى تلك الانتخابات واقتراح المرشحين.

وعندما يتم تكوين الحكومة البولندية المؤقتة للوحدة الوطنية طبقا لما سبق، فإن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، التى لها علاقات دبلوماسية مع الحكومة البولندية المؤقتة، وحكومة المملكة المتحدة، وحكومة الولايات المتحدة، ستتبادلان العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة البولندية المؤقتة للوحدة الوطنية الجديدة، أخطار الحكومات المعنية بالموقف فى بولندا.

أن رؤساء الحكومات الثلاث يعتبرون أن الحدود الشرقية لبولندا ينبغى أن تتبع خط كيرزن مع تعديلات عليه فى بعض الأقاليم بحوالى ٥ إلى ٨ كيلو مترات لصالح بولندا. وهم يعترفون بأنه من الضرورى أن تتلقى بولندا تنازلات إقليمية كثيرة فى الشمال وفى الغرب. أنهم يشعرون أنه من المهم أخذ رأى الحكومة البولندية المؤقتة للوحدة الوطنية الجديدة فيما يتعلق بمدى هذه التنازلات، وأن تحديد الخط النهائى للحدود فى الغرب ينبغى أن يؤجل إلى حين عقد مؤتمر السلام.

(٧)
يوجوسلافيا

لقد اتفقنا على أن نوحى للمارشال تيتو والدكتور سوباستيش بأن ينفذا فورا الاتفاق الموقع بينهما، وأنه ينبغى تشكيل حكومة جديدة على أساس هذا الاتفاق.

ونوصى أيضا أنه بمجرد تشكيل الحكومة الجديدة، فإنها يجب أن تعلن أن

١- الجمعية المعادية للفاشية للتحرر الوطنى (الآفنوى)لتشمل أعضاء آخر برلمان يوجوسلافى (سكوتبشينا) من الذين لم يتعاونوا مع العدو. وبذلك يتشكل جهاز يكون بمثابة برلمان مؤقت.

٢- تقوم جمعية تأسيسية بالنظر فى المصادقة على القوانين التشريعية التى وافقت عليها الجمعية المعادية للفاشية للتحرر الوطنى.

وقد تم نظر قضايا البلقان الأخرى.

بروتوكول إجراءات مؤتمر القرم

أن مؤتمر المقرم المكون من رؤساء حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية الذى انعقد ما بين ٤-١١ فبراير قد توصل إلى النتائج التالية.

التنظيم العالمى

يقرر أن:

١-أن مؤتمر الأمم المتحدة حول التنظيم العالمى المقترح سينعقد فى يوم الأربعاء ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥، فى الولايات المتحدة الأمريكية.

٢-الدول التى ستدعى إلى هذا المؤتمر هى

أ.الأمم المتحدة الموجودة يوم ٨ فبراير سنة ١٩٤٥.

ب.الأمم الشريكة التى أعلنت الحرب على العدو المشترك بحلول يوم أول مارس سنة ١٩٤٥ (والمقصود بذلك الدول الشريكة الثمان وتركيا).

وحينما ينعقد مؤتمر التنظيم العالمى، فإن مندوبى المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، سيؤيدون أن تنضم إلى العضوية الاصلية جمهوريتين سوفييتين اشتراكيتين هما أوكرانيا، وروسيا البيضاء.

٣.ستتشاور حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة عن القوى الثلاث، مع حكومة الصينية، والحكومة الفرنسية المؤقتة فيما يتعلق بالقرارات المتخذة فى هذا المؤتمر بشأن التنظيم العالمى.

٤.ان نص الدعوة التى ستصدر لكل الأمم التى ستشارك فى مؤتمر الأمم المتحدة يجب أن يكون على النحو التالى.

الدعوة

"أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بالنيابة عن نفسها وعن حكومات المملكة المتحدة، واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، وجمهورية الصين، والحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، تدعو حكومة ..... لكي ترسل ممثليها إلى مؤتمر الأمم المتحدة الذى سيعقد فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥، أو بعد ذلك بقليل، فى سان فرانسيسكو فى الولايات المتحدة الأمريكية لاعداد ميثاق التنظيم الدولى العام لإقرار السلام والأمن الدوليين.

"أن الحكومات السابق ذكرها تقترح أن ينطلق المؤتمر فى صياغة الميثاق، من المقترحات حول إنشاء التنظيم الدولى العام" التى أعلنت فى شهر اكتوبر الماضى كمحصلة لمؤتمر دومبارتن أوكس، والتى تم إضافة البنود التالية إليها فى القسم جـ من الفصل الرابع.

جـ.التصويت

١."سيكون لكل عضو فى مجلس الأمن صوت واحد".

٢.تتخذ قرارات مجلس الأمن فى المسائل الاجرائية بأغلبية سبعة أصوات.

٣.تتخذ قرارات مجلس الأمن فى كل المسائل الأخرى بأغلبية سبعة أصوات على أن تتضمن تلك الأغلبية أصوات الأعضاء دائمى العضوية، بشرط أنه إذا كانت الدولة العضو طرفا فى النزاع فإنها ستمتنع عن التصويت، وذلك فى القرارات المتعلقة بالفصل الثامن القسم الأول، والجملة الثانية من الفقرة الأولى من القسم جـ من الفصل الثامن.

"وسيتم إرسال المعلومات الإضافية عن الترتيبات فى وقت لاحق".

"وفى حالة ما إذا رغبت حكومة ...... ان ترسل مقدما وجهات نظر أو تعليقاتها فيما يتعلق بتلك المقترحات، فإن حكومة الولايات المتحدة سيسرها أن تنقل وجهات النظر والتعليقات تلك إلى الحكومات المشاركة الأخرى".

الوصاية الإقليمية

تم الاتفاق على أن الأمم الخمس التى سيكون لها مقاعد دائمة فى مجلس الأمن، ستتشاور مع بعضها قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول قضية الوصاية الإقليمية.

أن قبول هذه التوصية سيعتمد على التأكيد بوضوح أن الوصاية الإقليمية ستطبق فقط على (أ) الانتدابات الحالية لعصبة الأمم، (ب) الأقاليم المقتطعة من العدو كثمرة للحرب الراهنة، (جـ) وأى إقليم آخر يقبل أن يوضع طوعا تحت الوصاية، (د) لن يكون هناك نقاش فى مؤتمر الأمم المتحدة القادم ولا فى المناقشات التمهيدية حول الأقاليم الفعلية، وسيتم الاتفاق لاحقا حول الأقاليم الواقعة فى إطار الفئات السالف ذكرها، والتى ستوضح تحت الوصاية.

منطقة احتلال للفرنسيين ومجلس الرقابة على ألمانيا

تم الاتفاق على أن منطقة فى ألمانيا تمنح لفرنسا وتقوم القوات الفرنسية باحتلالها. وسيتم اقتطاع تلك المنطقة من المنطقتين البريطانية والأمريكية. وسيقوم البريطانيون والأمريكيون بتحديد مدى اتساعها بالتشاور مع الحكومة الفرنسية المؤقتة.

تم الاتفاق كذلك على أن الحكومة الفرنسية المؤقتة ستدعى إلى أن تصبح عضوا فى مجلس رقابة الحلفاء على ألمانيا.

التعويضات

تم الاتفاق على البروتوكول التالى

بروتوكول حول المحادثات بين رؤساء الحكومات الثلاث فى مؤتمر القرم حول التعويضات الألمانية.

وافق رؤساء الحكومات الثلاث على ما يلى:

١. ستدفع ألمانيا بالمثل تعويضا عن الخسائر التى سببتها للأمم المتحالفة أثناء الحرب. وسيعطى الأولوية فى استلام التعويضات للدول التى تحملت العبء الأكبر للحرب، وعانت أفدح الخسائر، ونظمت النصر على العدو.

٢. التعويض بالمثل الذى سيقتطع من ألمانيا سيأخذ ثلاثة أشكال:

أ. ما يتم إزالته خلال عامين من استسلام ألمانيا أو وقف المقاومة المنظمة، من الثروة القومية لألمانيا الموجودة على إقليم ألمانيا ذاتها، وخارج إقليمها (المعدات، والآلات، والسفن، والسندات، والاستثمارات الألمانية فى الخارج وغيرها). سيتم إزالة تلك الاشياء أساسا بهدف تدمير القدرة الحربية لألمانيا.

ب. ما يسلم سنويا من سلع من الانتاج الحالى لمدة يتم تحديدها.

جـ. استعمال العمالة الألمانية.

٣. يتم إنشاء لجنة الحلفاء للتعويضات فى موسكو من أجل ترجمة المبادئ السالفة فى خطة مفصلة للحصول على التعويضات من ألمانيا. وتتألف اللجنة من عضو من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وعضو من المملكة المتحدة، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية.

٤. فيما يتعلق بتحديد مبلغ اجمالى للتعويضات، وتوزيعه بين الدول التى عانت من العدوان الألمانى، فقد اتفق الوفدان السوفييتى والأمريكى على ما يلى:

"أن لجنة موسكو للتعويضات ستدخل فى دراساتها المبدئية كأساس للمناقشة، اقتراح الحكومة السوفيتية أن يحدد المبلغ الاجمالى للتعويضات المشار إليه فى النقطتين أ،ب من الفقرة ٢، بمقدار ٢٠ بليون دولار وأن يخصص ٥٠% منه لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية. وقد رأى الوفد البريطانى ألا يتم تحديد مبلغ اجمالى للتعويضات انتظارا لرأى لجنة موسكو للتعويضات.

وقد تم ابلاغ رأى الوفدين السوفييتى والأمريكى إلى لجنة موسكو للتعويضات كأحد الاقتراحات التى يمكن أن تناقشها اللجنة.

كبار مجرمى الحرب

وافق المؤتمر على أن تكون مسألة كبار مجرمى الحرب موضوعا للنقاش من قبل وزراء خارجية الدول الثلاث لاعداد تقرير عنها بعد انتهاء المؤتمر

. . . .

اتفاق بين الدول الكبرى الثلاث حول قضايا الشرق الأقصى

اتفق قادة القوى الكبرى الثلاث- الاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، أنه فى خلال شهر أو ثلاثة من استسلام ألمانيا، وانتهاء الحرب فى أوروبا، سيدخل الاتحاد السوفييتى الحرب ضد اليابان إلى جانب الحلفاء بشرط أن:

١. الحفاظ على الوضع الراهن فى منغوليا الخارجية (جمهورية منغوليا الشعبية).

٢. استعادة الحقوق السابقة لروسيا التى انتهكت من خلال الهجوم اليابانى الصادر سنة ١٩٠٤، وعلى سبيل المثال:

أ. إعادة الجزء الجنوبى من سخالين، والجزر المجاورة لها إلى الاتحاد السوفييتى.

ب. سيتم تدويل الميناء التجارى فى دايرن، مع الحفاظ على المصالح الجوهرية للاتحاد السوفييتى فى هذا الميناء، واستعادة تأجير الاتحاد السوفييتى لبورت آرثر كقاعدة بحرية.

جـ. سيتم إدارة خط السكك الحديدية الشرقى الصينى، وخط سكة حديد جنوب منشوريا الذى يوفر منفذا إلى دايرين، بشكل مشترك من خلال إنشاء شركة سوفيتية- صينية، ومن المفهوم أن يتم الحفاظ على المصالح الجوهرية للاتحاد السوفييتى، وأن الصين ستحتفظ بالسيادة الكاملة فى منشوريا.

٣. سيتم تسليم جزر الكوريل للاتحاد السوفييتى ومن المفهوم أن الاتفاق بشأن منغوليا الخارجية، والموانئ والسكك الحديدية المشار إليها آنفا، سيتطلب موافقة الجنرال شـيانج كـاى شـيك. وسيتخذ الرئيس إجراءات من شأنها الحصول على موافقته بناء على توجيه المارشال ستالين.

وافق قادة القوى الثلاث أن هذه المطالب التى قدمها الاتحاد السوفييتى سيتم تنفيذها بـدون شروط بعد هزيمة اليابان.

وبدوره، فإن الاتحاد السوفييتى عبر عن استعداده لكى تعقد الحكومة الوطنية فـى الصيـن معاهدة صداقة وتحالف بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، والصين من أجـل تقديـم المساعدة للصين بقواتها المسلحة من أجل تحرير الصين من الاستعمار اليابانى.

١١ فبراير سنة ١٩٤٥.

ستالين

فرانكلين روزفلت

ونستون تشرشل

المؤلفـات العلميـة :

★ أولاً باللغة العربية :

أ . الكتب المؤلفة أو المحررة :

- التحليل السياسي الناصري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣،١٩٨٧).
- التوازنات الدولية في شرقي البحر المتوسط، محرر، (مؤسسة الأهـرام: مركـز الدراسـات السياسية والإستراتيجية، ١٩٨٥).
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحـدة العربيـة، ١٩٨٥) بالإشتراك.
- الإسلام في دساتير الدول الإسلامية، (مركز البحوث-كلية العلوم الإدارية-جامعة الملك سعود ١٩٨٨)، بالإشتراك.

نال الكتاب جائزة مؤسسة دلة لأفضل البحوث في العلوم السياسية بجامعة الملك سعود،١٩٨٨

- تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٨٩، ١٩٩٨).
- العلاقات بين الدول الإسلامية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩١).
- النظام العالمي الجديد، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤) محرر ومؤلف فصل "الأشكال التاريخية للقطبية الواحدية".
- المشكلة الشيشانية: أصولها وآفاقها، (القاهرة: مركـز الدراسـات الآسـيوية، سلسـلة أوراق آسيوية، رقم ١، ١٩٩٥)، محرر ومؤلف فصل عن التعريف بالشعب الشيشاني.
- النموذج الكوري للتنمية، محرر، (القاهرة: مركز الدراسـات الآسـيوية، جامعـة القـاهرة ١٩٩٦).
- العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا، (القاهرة: مركـز الدراسـات الآسـيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، محرر بالإشتراك.
- الحركات الإسلامية في آسيا، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية،جامعـة القـاهرة، ١٩٩٧ محرر و مؤلف فصل " الحركات الإسلامية في آسيا ".

- آسيا و التحولات العالمية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية،جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، محرر و مؤلف فصل " التنافس العالمى و الإقليمى على آسيا الوسطى "
- مستقبل هونج كونج، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨) ومؤلف فصل "الآثار المتوقعة لعودة هونج كونج على شرقى آسيا" ص ٧٣-٩٨.
- التحولات الديمقراطية في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، محرر بالاشتراك، ١٩٩٩).
- العلاقات المصرية-الآسيوية، محرر ومؤلف بحث "العلاقات المصرية-الإندونيسية"، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩).
- أوزبكستان، الدولة والقائد، (القاهرة، مطابع الشروق، ١٩٩٩)، بالاشتراك.
- كوريا والشرق الأوسط، محرر بالاشتراك، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩).
- العلاقات العربية-الصينية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، سلسلة أوراق آسيوية، ديسمبر ١٩٩٩)، مؤلف مشارك وكتب دراسة "السياسة الصينية تجاه القضية العربية، وجهة نظر عربية".
- العلاقات العربية مع دول آسيا الوسطي،(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، سلسلة أوراق آسيوية، ديسمبر ٢٠٠٠).
- العلاقات المصرية-الآسيوية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، بجامعة القاهرة، ٢٠٠٠)، محرر مشارك ومؤلف، العلاقات المصرية-الإندونيسية)، ص ٢٩٠-٣١٨.
- "المشاركة الأوربية المتوسطية، الأبعاد الثقافية"، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سلسلة كراسات استراتيجية، رقم ١٠٩، ٢٠٠١).

ب. الكتب المترجمة :

- د. محمد أحمد مفتى، محمد السيد سليم، تفسير السياسة الخارجية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٨٩)، هذا الكتاب ترجمة لكتاب:

Lloyd Jensen, Explaining Foreign Policy, (Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ, 1982).

جـ. الدراسات والبحوث العلمية :

- "التحالف الأمريكى-الأسبانى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٥(١٦)، أبريل سنة ١٩٦٩، ص ١٠٧-١١٤.

- "التمييز ضد اليهود الشرقيين فى إسرائيل"، الطليعة، (القاهرة)، ٤(٥)، أبريل سنة ١٩٦٩، ص ١٠٨-١١٣.

- "الإتحاد السوفيتى والقضية الفلسطينية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٧ (٢٥)، يوليو سنة ١٩٦٩، ص ٥٨-٨٣.

- "الحركة الشيوعية اللبنانية فى مرحلة العلنية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٨ (٢٨)، أبريل سنة ١٩٧٢، ص ١٤٨-١٥٥.

- "الدبلوماسية اليوجوسلافية والصراع العربى-الصهيونى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٨ (٢٩)، يوليو سنة ١٩٧٢، ص ١٠٦-١٤٢.

- "الرأى العام العالمى والإتحاد المصري-الليبى"، السياسة الدولية، (القاهرة)،٨ (٣٠)، أكتوبر سنة ١٩٧٢، ص ١٣٣-١٣٨.

- "باهاما، الدولة الواحدة والثلاثين فى الكومنولث"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٩(٣٤)، أكتوبر سنة ١٩٧٣، ص ١٦١-١٦٥.

- "الردة العنصرية فى سياسة الهجرة الكندية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١١(٤٤)، يوليو سنة ١٩٧٥، ص ١٩٠-١٩٣.

- "رأس المال العربى يغزو كندا"، الأهرام الإقتصادي، (القاهرة)، ١٥ مارس سنة ١٩٧٦، ص ٣٦-٣٧.

- "إحتمالات المستقبل فى يوجوسلافيا بعد تيتو"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٦(٦٠)، أبريل سنة ١٩٨٠، ص ١٨٨-١٩٠.

- "التضامن الإسلامى والنظام الدولى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٦(٦١)، يوليو سنة ١٩٨٠، ٤٢-٦٢.

- "التحليل الناصرى للسياسة الخارجية"، المستقبل العربى، (بيروت)، ٣ (٢٠)، أكتوبر سنة ١٩٨٠، ص ٤٢-٦٢.

- "مشكلة الخلافة السياسية واحتمالات المستقبل اليوجوسلافي"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٧(٦٣)، يناير سنة ١٩٨١، ص ٨-٢٣.
- "الإحياء الإسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفييت"، مجلة العلوم الاجتماعية، (الكويت)، ١٠(١)، مارس ١٩٨٢، ص ١١١-١٢٩.
- "سوسيولوجية الجامعة المصرية: الأصالة والتبعية"، في ندوة التعليم الجامعي والمجتمع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨١.
- "الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم"، الفكر العربي، (بيروت)، ٣ (٢٠)، أبريل ١٩٨١، ص ١٧٥-١٩٣.
- "الوجود الأمريكي والسياسة السوفيتية تجاه أمريكا اللاتينية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٨(٦٧)، يناير سنة ١٩٨٢، ص ٦٨-٧٤.
- "أزمة السياسة الخارجية الأمريكية في الثمانينات"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٨(٦٨)، أبريل سنة ١٩٨٢، ص ١٦-٢٨.
- "الجامعات العربية والتبعية العلمية"، المستقبل العربي، ٥(٤٠)، يوليو سنة ١٩٨٢، ص ٩٣-١٠٤.
- "الإتحاد السوفيتي والحرب الفلسطينية-الإسرائيلية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٨(٧٠)، أكتوبر سنة ١٩٨٢، ص ١٥١-١٥٣.
- "عدم الإنحياز والنظام الإقتصادي العالمي الجديد"، في إيليا حريق، محرر، العرب والنظام الإقتصادي العالمي الجديد، (بيروت: دار المشرق والمغرب، ١٩٨٣)، ص ٥٥-٧٢.
- "دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية"، في جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٦٧-١٨٤.
- "المسارات المحتملة للصراع العربي-الإسرائيلي"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٠(٧٥)، يناير سنة ١٩٨٤، ص ١١٢-١٢٨.
- "تصدير السلاح المصري"، الدفاع، (القاهرة: أكتوبر سنة ١٩٨٤)، ص ٦٢-٦٤.
- "قرار تأميم القناة عام ١٩٥٦"، في عملية صنع القرار في العالم العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٥١-١٨٠.

- "التحليل السياسى لفكر الملك عبد العزيز"، بحوث المؤتمر العالمى عن الملك عبد العزيز، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٥، ص ١-٦٤.
- "أمريكا اللاتينية وسياسة الأبارتيد والنزاع العربى-الإسرائيلى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٢(٨٣)، يناير سنة ١٩٨٢، ص ١٠٥-١١٤.
- "التعاون بين الجامعات العربية والأجنبية فى ميدان البحث العلمى: دراسة فى برنامج التعاون بين جامعة القاهرة ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا"، مجلة إتحاد الجامعات العربية، العدد ٢١، مارس ١٩٨٦، ص ٦٥-٨٠.
- "العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإسلامية"، الدبلوماسي، (الرياض)، ديسمبر ١٩٨٧، ص ٢٥-٣١.
- "منظمة المؤتمر الإسلامى والقضية الفلسطينية"، شئون عربية، (تونس)، ديسمبر ١٩٨٨، ص ١٩٨-٢١١.
- "مفهوم التوازن الدولى وتطبيقاته الإقليمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٧(١)، ربيع ١٩٨٩، ص ١٥٣-١٨٢.
- "تخطيط السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٥(٩٨)، أكتوبر سنة ١٩٨٩، ص ٤٤-٥٧.
- "المشاركة المحلية فى التنمية الريفية: المفهوم والمحددات"، فى بحوث مختارة من أعمال ندوة إستراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية والريفية بالمملكة العربية السعودية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٠)، ص ٨١-١١٠.
- "الألعاب الرياضية والعلاقات الدولية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٦(١٠١)، يوليو سنة ١٩٩٠، ص ٤٢-٥٥.
- "تدريس السياسة الخارجية فى الجامعات العربية"، فى عبد المنعم سعيد، (محرر)، تدريس العلوم السياسية فى الجامعات العربية، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠)، ص ١٥-٤٠.
- "دور منظمة المؤتمر الإسلامى فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٧(١٠٥)، يوليو سنة ١٩٩١، ص ٣٤-٦١.

- "مستقبل الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز"، مستقبل العالم الإسلامي، ٢(٥)، شتاء سنة ١٩٩١، ص ١٦٥-١٩٢.
- "رؤية بطرس غالى للسياسة والعلاقات الدولية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٨(١٠*)، أبريل سنة ١٩٩٢، ص ١٦٥-١٩٢.
- "العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٨(١٠٨)، أبريل سنة ١٩٩٢، ص ١٤٦-١٦٥.
- "تصميمات البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيق"، فى ودودة بدران، محرر، تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢)، ص١١٧-١٥٠.
- "العلاقات المصرية - الليبية" فى التقرير الاستراتيجي العربي لسنة ١٩٩١،(الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢) ، ص ٥٠٤-٥١٤.
- "العرب والبحث عن الإتحاد السوفيتي الجديد"، فى مصطفى كامل السيد، محرر، حتى لا تنشأ حرب عربية-عربية أخرى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٨٥٧-٨٩٣.
- "التحليل العلمي للسياسة الخارجية: إطار نظرى"، الفكر الإستراتيجي العربي، ٤٠ أبريل، ١٩٩٢، ص ١٣٣-١٥٢.
- "فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة تقويمية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٩(١١١)، يناير سنة ١٩٩٣، ص ١٤-٤٥.
- "مشكلات العضوية فى منظمة المؤتمر الإسلامى"، مجلة جامعة الملك سعود، ٥، ١٩٩٩٣، ص ١١١-١٤٢ (بالاشتراك).
- "الانتخابات الأمريكية لعام ١٩٩٢: تحليل النتائج والدلالات"، فى هالة سعودى، محرر، الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣)، ص ١٥-٢٣.
- "خليج التسعينات: نحو إستراتيجية مصرية جديدة"، أوراق الشرق الأوسط، نوفمبر ١٩٩٣، ص ٦٣-٧٦.

- "الرؤية السعودية لأمن الخليج" في عبد المنعم المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤) ص ٥-٣٣.
- "التفاعل في إطار مثلث القوة: إطار فكرى ومؤسسى"، شئون الأوسط، (بيروت)، العدد ٣٣ سبتمبر ١٩٩٤، ص ١٠-٣٠.
- "الاحتمالات المستقبلية لتطور كومنولث الدول المستقلة" في الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ٤٨٣-٥٠٧.
- "الصين في عالم ما بعد القطبية الثنائية"، في مصطفى الحمارنة، محرر، العرب في الإستراتيجيات العالمية، (عمان:مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢).
- "العلاقة بين البحث العلمي وصنع القرار"، مجلة العالم الإسلامي، ٥(١٤)، شتاء ١٩٩٥، ص ١٣٧-١٥٤.
- "مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه"، في العلاقة العربية-الإيرانية والإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٨١٥-٨٤٢.
- "الأهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى و التنافس الدولي على المنطقة "، في مؤتمر مستقبل العلاقات العربية مع جمهوريات وسط آسيا الإسلامية،(الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية ١٩٩٦)، ص ١١٧-١٧٦.
- "التحولات العالمية و أثرها على العالم الإسلامي"، في حسن العلكيم، محرر، في قضايا إسلامية معاصرة، (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨) ص ١٤١ ١٦٤.
- "العرب وآسيا" في حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي السابع، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢١٣-٢٢٠.
- "رؤية محمد إقبال لعلاقة العالم الإسلامي بالغرب" في حازم محمد محفوظ، محرر، حكيم الأمة وشاعر الإسلام العلامة محمد إقبال، (وقائع الندوة التي نظمها الأزهر، ١٩٩٧)، ص ٤١ ٥٥.

- "نحو استراتيجية عربية للتعامل مع ورثة الإتحاد السوفييتي" فى مصطفى كامل السيد، وصلاح زرنوقة، محرران، العرب ونظام عالمي جديد، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨)، ص ١٢٧-١٥٣.
- "الإسلام والتنمية فى ماليزيا،" فى ماجدة على صالح، محرر، الإسلام والتنمية فى آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص ١١٧-١٣٢.
- "أى دور للعرب فى مشروع الأمن الآسيوى،" أوراق الشرق الأوسط، نوفمبر-مارس (١٩٩٨-١٩٩٩)، ص ٥٩-٦٤.
- "التدريس باللغات الأجنبية فى الجامعات المصرية،" فى أبحاث مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي، رؤية لجامعة المستقبل، (القاهرة: جامعة القاهرة، مايو سنة ١٩٩٩).
- "نحو منظور جديد للعلاقات العربية-الآسيوية"، المستقبل العربي، ٢١ (٢٣٣) يوليو ١٩٩٨، ص ١٣-٢٤.
- "الفكر السياسى لمحاضير محمد" فى ماجدة صالح، محرر، عظماء آسيا فى القرن العشرين، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١١٩-١٢٧.
- "استقلال وحروب شبه القارة الهندية" فى موسوعة أحداث القرن العشرين (القاهرة: دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠، الجزء الثانى)، ص ص ٢٢٣- ٢٦٦.
- "نحو منظور عربى جديد للتعامل مع آسيا"، فى وليد عبد الحى، محرر، العرب والعالم، (عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠١)، ص ١٤٣-١٥٨.
- "نحو استراتيجية مصرية إيرانية مشتركة للتعامل مع العولمة"، فى محمد السعيد إدريس، محرر، تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص ٣٣ - ٨٣.

★ ثانياً باللغة الإنجليزية :

BOOKS:

- Non-alignment in a Changing World, (American University in Cairo Press 1983), Editor and contibutor of "The Political Economy of Non-alignment).

- The Organization of the Islamic Conference, (Cairo: Center for Political Research and Studies, 1994), Editor and contributor of "An assessment of the performance of the OIC".
- Mediterraneanism: A New Dimension in Egypt's Foreign Policy, (Cairo: Center for Political and Strategic Studies, Strategic Papers Series No. 27, 1995).
- The Arabs and the Koreans: Comparative Perspectives on New Issues, (Cairo: Center for Asian Studies of Cairo University, 1995), Editor and contributor of "The Status of Korean Studies in Egypt"
- Egypt and India in the Post Cold War World: Comparative Paradigms, (Cairo: Center for Asian Studies of Cairo University, 1996).
- Korean Investments in Egypt: Status, Problems, and Prospects, (Cairo: Center for Asian Studies, Asian Monographs, no.9, 1996).
- The Egyptian Korean Dialogue, in collaboration, (Cairo: Center for Asian Studies, Cairo University 1997) and author of "the Arms Control process in the Middle East: Some East Asia comparisons, pp. 17-42.
- Egyptian Approaches to Neo-Regionalism and their Asian Implications, (New Delhi: Research and Information System for Non-Aligned and other Developing Countries, RIS Occasional Paper No.55, 1999)
- Arab Perceptions of the Euro-Mediterranean Projects, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies, Strategic papers series no 47, 2000).
- Egyptian-Korean Comparative Perspectives, (Cairo: Center for Asian Studies of Cairo University, 2000), co-editor and contributor of " Weapons of Mass Destruction in the Middle East and the Korean Peninsula: An Egyptian perspective."
- Major Asian Powers and Middle Eastern Conflicts, (Cairo: Center for Asian Studies of Cairo University, Asian Monographs series no. 37, 2000).
- Some Conceptual Issues in the Projected Euro-Mediterranean Charter for Peace and Stability, (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Strategic Papers series no. 87, 2000).

ARTICLES:

- "Egypt", in James and Katz and O. Marwah, Eds. "Nuclear Power in Developing Countries", (Lexington: D.C. Health, 1982), pp. 135-160.

- "The Soviet Role: Conceptions, Constraints, and Prospects", in Michael Hudson, ed., Alternative Approaches to the Arab-Israeli Conflict: A Comparative Analysis of the Principal Actors (Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies of Georgetown University, 1984), pp. 153-174.

- "Latin America, Apartheid, and the Arab-Israeli Conflict", in Omar Marinez Legorrets, ed., Africa-Latin America Seminar (Mexico: El-Colegio de Mexico, 1984), pp. 283-301.

- "Egypt", in James Katz, ed., Arms Production in Developing Countries, (Lexington: D.C. Health, 1984), pp. 123-156.

- "The Survival of a Non-State Actor: The Foreign Policy of the Palestine Liberation Organization", in Bahgat Korany and A. Dessouki, Eds. Foreign Policies of Arab States, (Boulder: Westview press, 1984), pp. 197-240.

  A fully revised and updated version of this paper has been published in the second edition of the book, 1991, pp. 260-309.

- The Impact of Egyptian-American Academic Research: The Cairo University /Massachusetts Institute of Technology Program", in Earl Sullivan, ed., Impact of Development Assistance on Egypt, (Cairo: American University in Cairo press, The Cairo papers in the social Science Series, vol. 7(3), September 1984), pp. 57-67.

- Regional Systems in Transition: The Middle Eastern and African Systems in Comparative Perspective", The Middle East and African Studies, (Korea), 1993, pp. 18-48.

- "The Arms Control Dimension in the Middle East Peace Process, Approaches and Prospects", Center for Political Research and Studies, Series of Studies in Security and Strategy, Vol. 11, No. 8, July 1994.

- "Re-conceptualizing Gulf Security in the Post-Cold war Era: Towards a New Model," The Iranian Journal of International Affairs, Vol. 7(3), fall 1995, pp. 585-598.

- "Islam and Asian civilizations: Implications for Egyptians-Korean relations," (in collaboration) in Joung-Yole Rew, Korea and Egypt Policy and Cooperation, (Seoul: Korean Institute of the Middle East & Africa, 1995), pp. 169-184.

- "The Muslim World and the Kashmir Issue," Bulletin of the Himalayan Research and Cultural Foundation, 1 (2), summer 1996, pp. 7-11.

- "Re-conceptualizing the Arms Control Process in the Middle East: Towards a New Agenda,"Pakistan Horizon, (Karachi), 49(4), October 1996,pp.25-41.

-"The Organization of Islamic Conference: Towards a New Agenda," in Ghulan Sarwar, ed., OIC: Contemporary Issues of the Muslim World, (Islamabad: FRIENDS, 1997), pp.27-64.

-"Egypt and the Euro-Mediterranean Partnership," in Richard Gillespie, ed., The Euro-Mediterranean Partnership: Political and Economic Perspectives, (London: Frank Cass, 1997), pp.64-92.

-"Egypt's Policy towards Central Asian States," in S.M. Rahman, ed., Central Asia Regional Cooperation for Peace and Development, (Islamabad: FRIENDS, 1998), pp. 191-204.

-"Military Aspects of the Middle East Peace Process: Some South Asian Parallels and Lessons," Encounter, (New Delhi), Nov-Dec. 1998, p. 112-136.

- "Neo-regionalism in the post Cold War era, Comparative Egyptian and Indian approaches," in Girijesh Pant, ed., Indo-Egyptian Perspectives, Global and Regional Concerns, (School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, 1999), pp. 1-28.

- "Southern Mediterranean perceptions of security cooperation and the role of NATO," in Hans Gunther Brauch, A. Marquina & A. Biad, eds. Euro-Mediterranean Partnership for the 21st Century, (London: Macmillan.2000), Pp. 129-146.

- "Confidence-Building Measures in Middle Eastern Conflicts: An Egyptian Perspective," Perceptions (Ankara), June-August 2000, pp. 88-92.

- "Towards a New WMD Agenda in the Euro-Mediterranean Partnership: An Arab Perspective," Mediterranean Politics, (London), 5(1), spring 2000, pp. 133-157.

- "Egypt and the Project of the 21st Century", Executive Intelligence Review, 25 May 2001, pp. 32- 36.

★ ثالثاً : بحوث وكتب مترجمة إلى اللغات الأخرى.

١- إلى الأسبانية

- Temas Para la Co-operation Economica Euro-Arabe", Tiempo De Paz, 1993 (Madrid, Spain, in Spanish).

٢- إلى اليابانية

- الدراسات اليابانية فى مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، العرب (طوكيو)، ٢٠٠١، ص ٩-١٢.

"Egypt and the Middle Eastern Nuclear Issue," Jaigai Jijo (Journal of World Affairs), Japan, Takushoku University, 43(11), November 1995, pp. 46-63.

٣- إلى الفارسية

-"The arms control dimension in the Middle East peace process," **Middle East Quarterly,** (Tehran), 2(1), spring 1995, pp. 113-130.

-The Organization of the Islamic Conference in a Changing World, editor and contributor, (Tehran: Institute for Political and International Studies of the Iranian foreign Ministry, 1996).

هـذا الكتـاب

موضوع هذا الكتاب هو تطور السياسة الدولية خلال الحقبة الممتدة منذ انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ، وحتى نهاية الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٩١ ، ويعرض الكتاب لتطور السياسة الدولية فى إطار مفهومى مستمد من نظرية العلاقات الدولية بعد عرض المناهج التى سبق استخدامها لدراسة هذا التطور . كما تم تقسيم الفترة الزمنية التى يغطيها الكتاب استنادا إلى تحديد نقاط التحول المحورية فى السياسة الدولية ، مع رصد الخصائص العامة للسياسة الدولية فى الفترتين التاليتين للحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية .

وفى كل فترة تاريخية يتم تحديد عناصر النسق الدولى ، وهى الوحدات ، والبنيان ، والمؤسسات ، والعمليات السياسية المركزية ، وذلك لتيسير فهم كيفية تطور العناصر عبر الفترة الزمنية التى يغطيها الكتاب ، مع تضمين كل فصل خلاصة عامة لأهم معالم السياسة الدولية فى الحقبة محل البحث ، ويتضمن الكتاب خمسة عشر فصلاً تشمل فصلاً يوضح الإطار المفهومى للدراسة ، وفصلاً ثانياً يلخص تطور السياسة الدولية والقوى المؤثرة فيها منذ صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨ وحتى مؤتمر فيينا ، وفصلاً ختامياً يعرض لمعالم تطور السياسة الدولية بعد نهاية الاتحاد السوفيتى ، أى فى عصر القطبية الأحادية ، والعولمة . مع خاتمة عامة توضح الاتجاهات العامة والدلالات النظرية لتطور السياسة الدولية عبر القرنين التاسع عشر والعشرين والدروس المستفادة منها .

كذلك يشمل الكتاب مجموعة من الوثائق المهمة التى تتضمن أهم الاتفاقيات والمعاهدات التى أثرت على تطور السياسة الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .